

كتاب التبريد

في

شرح منافع الخيل

المسماة

التبريد لنفع الخيل

الكتاب من تأليف

محمد بن عبد الله

بن محمد بن عبد الله















حَاشِيَةُ الْجَمْعِ  
عَلَى  
شَرْحِ مَنَهِجِ الطُّلَابِ

المُسَمَّاةُ  
التَّجْرِيدُ لِنَفْعِ الْعَبِيدِ

الجزء الرابع

وبهامشه مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة  
الشيخ الكبير محمد المرصفي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

المكتبة الإسلامية

محمد أزدشير

ديار بكر - تركيا

مطابق: ٢٢٣٢

العاصمة



درس

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل القيد وشرعا  
حل عقد النكاح بلفظ  
الطلاق ونحوه والاصل فيه  
قبل الاجماع الكتاب  
كقوله الطلاق مرتان  
فامساك بمعروف أو تسريح  
باحسان والسنة تكبر ليس  
شيئ من الحلال أبغض الى  
الله تعالى من الطلاق رواه  
أبو داود باسناد صحيح  
والحاكم ومصححه (أركانه)  
خسة (صيغة وحل وولاية  
وقصد ومطلق وشرط فيه)  
أى فى المطلق ولو بالتعلق  
(تكليف) فلا يصح من  
غير مكلف بخبر رفع القلم  
عن ثلاثة (الا السكران)  
فيصح منه مع أنه غير مكلف  
كما نقله فى الروضة عن  
أصحابنا وغيرهم فى كتب  
الاصول تغليظا عليه ولان  
محتم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كتاب الطلاق﴾

هو اسم مصدر لطلق ومصدره التطلق ومصدر لطلقت بتخفيف اللام يقال طلقت المرأة طلاقا فهى  
طالقة (قوله حل القيد) المراد به ما يشمل الحسى والمعنوى ليكون بين المعنى الشرعى واللغوى علاقة  
اه رشيدى (قوله عقد النكاح) الاضافة بيانية فان أريد بالنكاح الوطء كانت حقيقية (قوله  
الطلاق مرتان) أى عدد الطلاق الذى تملك به الرجعة عقبه مرتان فلا بد من تقدير مضاف ليكون  
المبتدأ عين الخبر (قوله ليس شيء من الحلال أبغض) وفى رواية صحيحة أبغض الحلال الى الله الطلاق  
وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله حج وما المانع من كون البغض معناه الكراهة وعدم  
الرضا وهذا صادق بالمكروه سمع على مر لكنه لا يشمل صور غير الكراهة ويبدل لها أيضا  
اجماع الامة بل سائر الملل على مشروعيتها حل وحل بعضهم الحديث على بعض أفراد الطلاق وهو  
المكر ومنه وقال الشورى أى على تقدير أن يكون فى الحلال بغض فهذا أبغض اه وقال العزيرى  
لان بعض افراد الحلال قد يكون مبغوضا كالا كل فى السوق مما يخل بالرواة فيكون البغض كناية  
عن عدم الرضا وعن التنفير منه الذى هو لازم للبغض (قوله وقصد) فيه ان كلاما من الولاية والقصد  
وصف للمطلق فهلا جعلنا من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالما بقوله أنت طالق مثلا لان  
هذا اللفظ موضوع لحل العصمة وليس معناه أنه يقصد حل العصمة والالما وقع من المازل اذ لم يوجد  
منه قصد حلها وأيضا لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ صريحا لان الصريح لا يحتاج الى نية ذلك فخرج  
بكونه عالما عند التلفظ الساهى والناثم ونحوهما مما لا قصد له شيخنا عزيرى (قوله ولو بالتعلق)  
والعبرة بحال التعليق شورى (قوله رفع القلم عن ثلاث) أى قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب  
الوضع وتتم الحديث عن السبى حتى يبلغ وعن الجنون حتى يفقد وعن النائم حتى يستيقظ وحيث  
رفع عنهم القلم بطل تصرفهم ع ش والمراد بقلم التكليف الكتاب للاحكام التكليفية وقلم  
الوضع الكتاب للاحكام الوضعية فانه ليس مرتفعاً عن الثلاث واذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح  
الاستدلال بالحديث لان وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع الآن يقال عدم وقوع طلاقهم  
يلزمه عدم حرمة الزوجة بعد ذلك والى هذه الاعذار فكان الحديث قال اذا طلق الصبي زوجته ثم  
بلغ لا تحرم عليه وكذا يقال فى البقية فلا وقعنا عليهم الطلاق لزم تحريم زوجاتهم عليهم فلما ترتب خطاب  
التكليف على خطاب الوضع رفع عنهم أيضا بالنظر لما يلزمه من التحريم (قوله الا السكران) استثناء  
من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غير مكلف فيكون متصلا كما أشار اليه بقوله مع انه غير مكلف (قوله

(قوله مما يخل بالرواة) بيان  
لما دخل تحت الكاف تأمل  
(قوله الا أن يقال عدم الخ)  
الاحسن فى الجواب ان  
يقال لو وقعنا عليهم الطلاق  
لزم تحريم زوجاتهم عليهم  
فلما ترتب عليه خطاب  
تكليف الخ



من قبيل ربط الاحكام) أى تعلقها بالاسباب مع بقاء العقل فلا يرد المجنون المتعدى فان طلاقه لا يقع مع تعديه لزال عقله بخلاف السكران فان عقله باق وأما قول الشارح بعد وهو من زال عقله فالمراد به تمييزه اه وقال مر بمعنى أن أقواله وافعاله أسباب معرفات للاحكام بترتيبها عليها اه بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة على المفارقة وقتله سببا للقصاص واتلافه سببا للضمان كقتل الصبي واتلافه شورى والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كفاى ع ش على مر أى فهو من باب خطاب الوضع ومعنى خطاب الوضع ان الله تعالى وضعه فى شريعته لاضافة الحكم له بقرينة وتقرىب الاحكام تيسيرا لنا اه شورى يعنى أن الشارع أسند الاحكام الى أسبابها يجعلها علامة عليها لتسهيلها على المكلف لانه لو كانت الاحكام بلا أسباب لصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أى وضع متعلقة كالاسباب وفسر خطاب الوضع فى شرح جمع الجوامع بأنه الخطاب الوارد بكون الشئ سببا أو شرطاً أو مانعاً أو مهيئاً أو فاسداً وقوله بالاسباب أى المنضم اليها قصد التخليط لخرج الصبي ونحوه كالنائم فاندفع ما للحلي من ايراد النائم والمجنون والصبي (قوله الذى استند اليه الجوينى) أى استندل به (قوله وهو المنتشى) أى المبتدى فى أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لان المنتشى يعلم ما يقول وأيضا يلزم نهى المنتشى عن الصلاة مع ان صلاته صحيحة حل وأجاب بعضهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذى هو سبب بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى عن ابتدائها لئلا يطل فى أثناءها بتغير حاله شيخنا (قوله وانتفاء تكليف السكران لاتقاء الفهم) ومن ذكر أن السكران مكلف أراد انه يجرى عليه أحكام المكلفين حل أى قايس فى المسئلة خلاف معنوى فمن قال ايس مكافعا عني انه ايس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال انه مكلف أراد أنه مكلف حكما أى تجرى عليه احكام المكلفين قال مر وما يحسنه ابن الرفعة وأقره جمع من عدم نفوذ طلاق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهى مستحيلة منه فحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرح فقط مردود بما اقتضاه اطلاقهم بأن الصريح يمتد فيه قصد اللفظ لمعناه كما تقرر والسكران يستحيل عليه ذلك فكأدفعه به ولم ينظروا لذلك فكذلك هى للتخليط عليه شرح مر وقوله فكذلك أى الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من النية بأن يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر فى حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب أو دواء) مثله من ألقى نفسه من شاهق جبل وقد علم ان الوقوع منه يزيل عقله كما فى سم وعش فلو ادعى انه شرب ذلك مكرها وأنه لا يعلم أنه مسكر صدق بيمينه حل (قوله أو دواء) محله ان لم يتعين للدواء فان تعين بأن لم يقم غيره مقامه فحكمه حكم غير المعتدى (قوله ويرجع فى حده الى العرف) انظره مع ان الطلاق يقع منه مطلقا سواء كان فى أوله أو آخره فافائدة هذا الحد الآن يقال فائدة راجعة للتعليق كان علق طلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق الا ان وصل للحد العرفى حل نعم تظهر له فائدة اذا كان السكر بلا تعدل لاجل سقوط الخطاب عنه حينئذ (قوله فهو محل الكلام) أى الذى وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غير مكلف اه شيخنا (قوله واختيار) قال الشيخ توهم بعض الطلبة انه لا حاجة لتقييد الاختيار مع قيد التكليف بناء على ان المكره غير مكلف كما مشى عليه فى جمع الجوامع وهو فاسد لان المراد هنا بالتكليف البلوغ والعقل لا المعنى المراد فى قولهم المكره مكلف أو غير مكلف على ان المسئلة خلافية شورى (قوله فلا يصح من مكره) خلافا لابي حنيفة وفيه انه اذا أكره على طلاق زوجته فطلق واحدة أو اثنتين وقع لانه باتيانها بالواحدة أو الثلاث له نوع اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكره أن لا تظهر منه قرينة اختيار كإيائى واجيب بأن صورته أن يكرهه على أصل الطلاق فيسأله هل يطلق واحدة أو أكثر والافتى أكرهه على أصل الطلاق وطاق واحدة أو

من قبيل ربط الاحكام بالاسباب كما قاله الغزالي فى المستصفى وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الذى استند اليه الجوينى وغيره فى تكليف السكران بأن المراد به من هو فى أوائل السكر وهو المنتشى لبقاء عقله وانتفاء تكليف السكران لاتقاء الفهم الذى هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذى يصح طلاقه ونكاحه ونحوهما من زال عقله بما أثم به من شراب أو دواء ويرجع فى حده الى العرف فاذا انتهى تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران عرفا فهو محل الكلام وعن الشافعى رضى الله عنه انه الذى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم (واختيار فلا يصح من مكره



وان لم يور (لا طلاق خبر لا طلاق في اغلاق أي اكرامه واه ابوداود والحاكم على شرط مسلم والتورية كأن ينوي غير زوجته أو ينوي بالطلاق حل الوثاق أو بطلت الاخبار (٤) كاذبا (وشرط الاكراه قدرة مكره) بكسر الراء (على) تحقيق (ما هدد به)

بولاية أو تغلب (عاجلا ظمما وعجز مكره) بفتح الراء (عن دفعه) بهرب وغيره كاستغاثه بغيره (وظنه) انه (ان امتنع) من فعل ما اكراه عليه (حققه) أي ما هدد به (ويحصل) الاكراه (بتخويف بمحذور كضرب شديد) أو حبس أو اتلاف مال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس واحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لأضربنك غدا ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن له عليه قصاص طلقها والاقتصمت منك وهذان خرجا بما زدته بقولي عاجلا ظمما (فان ظهر) من المكره (قرينة اختيار) منه للطلاق (كأن) هو أولى من قوله بأن (أكراه على ثلاث) من الطلقات (أو) على (صریح أو تعليق أو) على أن يقول (طلقت أو) على (طلاق مبهم) وهو من زيادتي (نخالف) بأن وحدا وثني أو كني أو نجزار صرح أو طلق معينة (وقع) الطلاق بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع

أكثر وقع ويحجب أيضا بأن يكرهه على أصل الطلاق ويأتي به فقط كأن يقول طلقها فلا يقع حينئذ شيخنا عزري والمراد المكره بغير حق اما بحق فيقع كأن تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولها عليه حق قسم فطلبته منه فأكرهه على طلاق زوجته ليوفي أختها حقها بعد تزوجها ببر وطلاق المولى اذا امتنع منه فأكرهه الحاكم عليه (قوله وان لم يور) لارد (قوله أي اكراه) فسر الاغلاق بالاكراه لان المكره أغلق عليه الباب الى أن يطلق أو انغلق عليه رأيه اه حج (قوله بمحذور) ولو في ظن المكره فلو خوفه بما ظنه محذور اقبان خلافه كان مكرها حل (قوله أو اتلاف مال) أي له وقع بحيث يسهل عليه الطلاق بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجه طلقني والا أطعمتك سمانا وغلب على ظنه ذلك بر قال الشاشي ان الاستخفاف في حق الوجيه اكراه وابن الصباغ ان الشتم في حق أهل المرأة اكراه اه ومنه حبس دوابه حبسا يؤدي الى التلف عادة ع ش على م ر وهل من ذلك الزنا بزوجه أو قتل ولده أو الفجور به وهل ولو كان من اعتاد القيادة عليها وفي الروص ان التخويف يقتل الولد اكراه في الطلاق وفي كلام شيخنا ان من الاكراه التهديد يقتل بعض معصوم وان علا أو سفل وكذا رحم ونحو جرحه أو فجوره به وليس من الاكراه قول من ذكر طلق زوجتك والا قتلت نفسي حل أي مالم يكن نحو أصل أو فرع كاف م ر ولا فرق بين الاكراه الحسي والشرعي فلو حلف ليطأن زوجته الليلة فوجدها حائضا أو لتصوم من غدا خاضت فيه أو ليبيعن أمته اليوم فوجدها حاملا منه لا يحنث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فجزعنه كما يأتي شرح م ر بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر ع ش (قوله ويختلف ذلك) أي المذكور من الضرب وما عطف عليه اه شيخنا (قوله وأحوالهم) أي مراتبهم ومن ثم قال الدارمي وغيره الضرب غير الشديد اكراه في حق أهل المروآت حل وم ر (قوله فان ظهر الخ) مفرع على شرط محذوف تقديره وان لا يظهر منه قرينة اختيار ويشرط أيضا ان لا ينوي الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكره الخ فصرايح الطلاق كناية في حق المكره (قوله أو كني) بتخفيف النون (قوله من اعتبار قصد الخ) أي حيث وجب ما يصرف اللفظ عن معناه والا فلا يشترط ذلك كما سيأتي التصريح به في كلامه حل ومثله في م ر (قوله مع مشتق المفاداة والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه فان كان مبتدأ كعلى الطلاق أو مفعولا كأوقعت عليك الطلاق أو فاعلا كيلزم معنى الطلاق فصريح والاف كناية كما يؤخذ من م ر والرشيدي قال م ر ومن الصرايح على الطلاق خلافا لجمع كأفتي به الوالدوكذا الطلاق يلزم من اذا خلا عن التعليق كما رجع اليه آخر في فتاويه وأطلاقك لازم لي أو واجب على لا أفعل كذا لا فرض على على الاجح ولا والطلاق ما فعلت أو ما أفعل كذا فهو لغو حيث لانية ولا فرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحا أن الوجوب يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا لاشتتار الفرض في العبادة اه ولو أبدل الطاء تاء كان كناية على المعتمد ولو لم يكن هي لغته بل قال بعضهم لا يقع به شيء وان نوى لاختلاف المادة لانه من التلاقي بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه بر وزى وقال حج ان كانت لغته فصريح والاف كناية وهو وجيه اه وهو المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال

لاختياره وكذا لو قال طلق زوجتي والقتلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل على فراق صريح أو كناية ثلاثا

فيقع بصريحه) وهو لا يحتمل ظاهره غير الطلاق (بلانية) لا يباع الطلاق فلا ينافيه ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لمعناه (وهو) أي صريح مع مشتق المفاداة والخلع (مشتق طلاق وفراق وسراح) بفتح السين لاشتتارها في معنى الطلاق وورودها في القرآن

مع تكرار بعضها فيه والحق

ما لم يتكرر منها بما تكرار  
(وترجته) أي مشتق  
ما ذكر بجمية أو غيرها  
لشبهة استعمالها في  
معناها عند أهل الشهرة  
استعمال العربية عند أهلها  
ويفرق بينها وبين عدم  
صراحة نحو أنت علي  
حرام عند النوري بأنها  
موضوعة للطلاق بخصوصه  
بخلاف ذاك وإن اشتهر فيه  
(كطلقتك) وفارقتك  
وسرحتك (أنت طالق)  
أنت مطلقة) بفتح الطاء  
(يا طالق) بفتح (بكنايته)  
وهي ما يحتمل الطلاق وغيره  
(بنية مقترنة بأولها) وإن  
عزبت في آخرها بخلاف  
عكسه إذ انعطافها على  
ما مضى بعيد بخلاف  
استصحاب ما وجد ووقع  
في الأصل تصحيح اشتراط  
اقترانها بجميعة وفي أصل  
الروضة تصحيح الاكتفاء  
بذلك كله (كأطلقتك أنت  
طلاق أنت مطلقة) باسكان  
الطاء (خالية برة) من  
الزوج (بنة) أي مقطوعة  
الوصلة وتكثير البنة جوزه  
الفراء والاكثر على أنه  
لا يستعمل إلا معرفة باللام  
(بنة) أي متروكة النكاح  
(بأن) أي مفارقة (حلال  
الله على حرام) وإن اشتهر  
في الطلاق خلافا للرافعي

ثلاثا وقد فصل بأكثر من سكتة التنفس والى لغاى قوله ثلاثا والذي ينبغي اعتباره أنه ان فصل  
بأكثر مما ذكر أثر مطلقا وإن فصل بذلك ولم تنقطع نسبتة عنه عرفا كان كالكنية فإن نوى أنه  
من تمة الأول أو بيان له أثر والأفلاوان انقطعت نسبتة عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء  
ثلاثا ع ش على م (قوله مع تكرار بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فإنه لم يتكرر  
حل والذي في شرح م روح و ر و د هما في القرآن مع تكرار الفراق فيه (قوله والحق ما لم  
يتكرر منها بما تكرار) أي والحق ما لم يرد من المشتقات بما ورد لانه بمعناه وهذا يفيد أن  
الصريح لا بد أن يرد في القرآن وإن يشهر وإن ما ورد في القرآن لا بد أن يتكرر و ر و د فيه وتقدم  
في باب الخلع أن المفاداة والخلع كل منهما صريح الأول لوروده في القرآن والثاني لشيوعه عرفا  
واستعماله مع و ر و د معناه في القرآن فإنه يفيد أن مأخذ الصراحة أحد أمرين إما اشتها للفظ مع  
و ر و د معناه في القرآن أو و ر و د لفظه في القرآن وإن لم يتكرر اه حل (قوله وترجته) المعتمد  
التفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل زى فقال المعتمد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق صريحة بخلاف  
ترجمة الفراق والسراح فإنها كناية ع ش و ترجمة الطلاق بالجمية سن بوش فسن أنت و بوش  
طالق اه بابي و شيخنا (قوله بجمية) ولو بمن يحسن العربية حل (قوله عند النوري) وأما عند  
الرافعي فهو صريح كإتاني (قوله بأنها) أي ترجمة ما ذكر موضوعة الخ أي فما اشتهر و ر و د معناه في  
القرآن لا يكون صريحا إذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذاك أي فإنه لم يوضع  
للطلاق بخصوصه كما يعلم مما سيأتي أنه تارة يرد به الطلاق وتارة يرد به الظهار وتارة يرد به تحريم  
عينها حل (قوله أنت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شيء وإن نوى تقديره شرح م والظاهر أن  
محله حيث لم يقع جوابا لكلام يتعاقب به فلو قالت له هل أنا طالق فقال طالق وقع ع ش على م (قوله  
بفتح الطاء) أي مع فتح اللام أما بكسر هاء بصيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من النحوى  
وغيره لأن الزوج محل التطليق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار  
كقوله أنا منك طالق م شوبرى (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسمها ذلك شيخنا (قوله وهي  
ما يحتمل الطلاق وغيره) لو قال لزوجته تكوني طالق اهل تطلق أولا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال  
وهل هو صريح أو كناية وإذا قلتم بعدم وقوعه في الحال فبني يقع هل بمعنى لحظة أو لا يقع أصلا لأن الوقت  
مبهم والظاهر أن هذا اللفظ كناية فإن أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعليق احتاج إلى  
ذكر المعلق عايه والأفوه وعد لا يقع به شيء سم ومحله إن لم يكن معلقا على شيء والا كقوله إن دخلت  
الدار تكوني طالق اوقع عند وجود المعلق عليه وأما كونى طالق أقصر صريح يقع به الطلاق حالا وكذا  
تكونى على تقدير لام الأمر كما قاله ع ش (قوله بنية) ولو أنكر نيته صدق بيمينه وكذا واره أنه  
لا يعلم نوى فإن نكل حلفت هي أو واره أنها أنه نوى لأن الإطلاع على النية يمكن بالقراءة شرح م  
(قوله بأولها) ضعيف وقوله وفي أصل الروضة الخ معتمد في كفي اقترانها بأى جزء ولو بان وتقل عن  
شيخنا أنه لا يكفي اقترانها بذلك وفي شرحه خلافه حل (قوله باسكان الطاء) أي وفتح اللام أو كسر هاء  
ومثله أنت فراق أو سراح كافي حل (قوله خالية) أي خالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة م (قوله الامعرفا  
باللام) ومع ذلك همزته همزة قطع على خلاف القياس يقال ما فعلته ألبتة بالقطع ع ش وخالف الأصنف  
الاكثر لمساكاة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام يلزمنى أو على الحلال  
عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق (قوله وذلك لما مر) في أنت على حرام من أنه ليس موضوعا

في قوله أنه صريح وذلك لما مر (اعتدى استبرأ في رجك) أي لاني طلقك سواء في ذلك المدخول بها



وغيرها (الحق) بكسر أوله وفتح ثائه وقيل عكسه (بأهلك) أي لاني طلقتك (حبلك على غاربك) أي خليت سبيك كما يخلى البعير في الصحراء وزمامه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف يشاء (لا أتدهس ربك) أي لا أهتم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل (٦) وما يرعى من المال وانه أزحر (اعزبي) بمهمله ثم زاي أي من الزوج (اغربي)

بمعجمة ثم راء أي صبري غريبة بلا زوج (دعيني) أي اتركيني لانه طلقتك (ودعيني) لذلك (أشركتك مع فلانة وقد طلقت) منه أو من غيره ونحوها كتجردي أي من الزوج وتزودي أخرجي سافري لاني طلقتك (وكانا طالقاً أو بائن ونوى طلاقها) لان عليه حرام من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعفصح حل اضافة الطلاق اليه على حل السبب المقتضى لهذا الحرج مع النية فاللفظ من حيث اضافته الى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد أمانك حر ليس كناية كما يأتي لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعق يحل الرق وهو مختص بالعبدان لم ينوطا قها لم يقع سواء أنوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينوطا قها وقولي أنا طالق هو ما صرح به الدارمي واقتضاء كلام القاضي ومثله أنابا في قول الأصل أنا منك طالق أو بائن مثالي كنه يوم خلاف

للطلاق مخصوصه حل (قوله وغيرها) لانها محل للعدة في الجملة فاندفع ما يقال ان غيرها لا عدة عليها (قوله بأهلك) سواء كان لها أهل أم لا (قوله أي لاني طلقتك) هل مراد المتكلم الاخبار بالطلاق فيها مضى أو الانشاء وكذا يقال في نظائره الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) أما بكسرها فالجماعة من الأطباء وقر الوحش حل ومثله زى وقال قل السرب اسم للظباء والقطا (قوله من المال) أي غير الظباء وبقر الوحش ولو قال من الحيوان لكان أوضح (قوله وأتده) من التده وهو الزجر فيكون معنى قوله لا أتدهس ربك لا أزجر اباك مثلاً وهو تفسير لغوي ويلزم انه لا يهتم بشأنها لكونه طلقها مثلاً فيكون قوله أي لا أهتم تفسيراً باللازم وهو تفسير مرادنا مل (قوله لذلك) أي لاني طلقتك ومن الكناية الزمي الطريق لك الطلاق عليك الطلاق ومنها كل واحد يشرى على المعتمد لانه يحتمل كل واحد يشرى بمرارة الفراق وليس منها ما يحتمل الفراق بتعسف نحو أغناك الله واقعدى وقومى وزودنى وأحسن الله عزاءك مر وكذا على السخام لأفعل كذا فليس كناية لان لفظ السخام لا يحتمل الطلاق كما في ع ش على مر (قوله وكانا طالقاً) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الآتي في قوله لا استبرئ رحي منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله ونوى طلاقها) أي نوى إيقاع الطلاق مضافاً إليها هذا أي اضافة الطلاق إليها قدر زائد على نية الكنايات حل (قوله السبب المقتضى) وهو العصمة (قوله ومثله أنابا في) المعتمد أنه لا بد في بائن من منك بخلاف طالق كما هو صريح عبارة شو برى وعبارة حل قوله مثال خلافاً لما نقل عن شيخنا انه لا بد من منك في بائن اه بحر وقه (قوله كناية طلاق وعكسه) أخذنا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نقاداً في موضوعه كان كناية في غيره لان لفظ الطلاق صريح في حل عصمة النكاح ولا نفاذه في حل الملك اذا استعمل في الامة فكان كناية فيه وكذا لفظ العتق صريح في بابه ولا نفاذه اذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها أي في طلاقها فالمراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن قل على الجلال فعني لم يجد نقاداً الخ انه لم يمكن حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي فيما استعمل فيه الآن وذلك كالا عتاق اذا استعمل في الزوجة لما لم يمكن حله على معناه الحقيقي وهو ازالة الملك حل على معناه الكنائى وهو الطلاق فيكون مجازاً مرسلأ علاقته الاطلاق والتقييد حيث أطلقنا الازالة عن قيدها الذي هو الملك ثم استعملت في مطاق الازالة ثم قيدت بالعصمة ومثل هذا يقال في استعمال الطلاق في الامة فتقول الشارح بعد لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن أي استعماله في معناه الحقيقي بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو الزوجة ممكن وقوله ووجد نقاداً في موضوعه أي صح حله على معناه الحقيقي في موضوعه أي ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلاً الطلاق اذا أطلق على الزوجة وأريد منه الظاهر لما أمكن حله على معناه الحقيقي لم يكن كناية في الظاهر تدبر متأملاً (قوله أو اعتقت نفسي) فانه لو لا صريح ولا كناية في كل من كنايات الطلاق والعتق وفي كون ذلك مستثنى من العكس نظر ظاهر حل وكذلك قوله أنا منك حر ليس كناية في الطلاق ولا في العتق في استثنائه نظر اه شيخنا (قوله وليس الطلاق) أي صريحه

ذلك (لا استبرئ رحي منك) أو أمانتك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه لاستحالة واما في حقه (والاعتاق) أي صريحه وكنايته (كناية طلاق وعكسه) لا شترأ كهما في ازالة الملك فلو قال لزوجته أعتقتك أو ألاماك لى عليك ونوى الطلاق طلقت أو قال لعبد طلقته أو أبايتك ونوى العتق عتق ويستثنى من العكس قوله لعبد أمانتك واستبرئ رحيك وقوله له أو لامته أمانتك حر أو أعتقت نفسي (وليس الطلاق كناية ظاهراً

وعكسه) وان اشتر كافي افادة التحريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه الى غيره على القاعدة من ان ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (ولو قال انت على حرام (٧) أو حرمتك ونوى طلاقا) وان تعدد

(أوظهار أو وقع) المنوى لان كلا منهما يقتضي التحريم بخلاف أن يكفى عنه بالحرام (أو نواهما) معا أو مرتبا (تخيير) وثبت ما اختاره منهما ولا يشترط أن يجيعا لان الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه (والا) بان نوى تحريم عينها ونحوها كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينوشيا (فلا تحرم) عليه لان الاعيان وما ألحق بها لا توصف بذلك (وعليه كفارة عين كما لو قاله لامته) فانها لا تحرم عليه وعليه كفارة عين أخذا من قصة مارية لما قال صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة كفارة أيمانكم لكن لا كفارة في محرمة كرجعية وأخت بخلاف الخائض والنفساء والمأثمة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو معتدة عن شبهة أو أمة معتدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أو جهما لا فان نوى في مسئلة الأمة اعتقا ثبت كما علم عامرا أو طلاقا

وأما كنيات الطلاق فهل هي كناية في الظهار أو لا انظره حل في عرش قوله من أن ما كان الخ قضية الاقتصار فيما علل به على الصريح ان كناية الطلاق تكون كناية في الظهار وعكسه ولا مانع منه لان الالفاظ الكنائية حيث احتملت الطلاق احتملت الظهار لما فيها من الاشعار بالبعد عن المرأة والبعدها يكون بالطلاق يكون بالظهار وبه يصرح قوله ولو قال انت على الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله أعني ليس الخ لا على مفرداتها والضمير المضاف اليه راجع لمضمون الجملة قبل دخول النفي والمعنى وعكس كون الطلاق كناية ظهار وهو ان الظهار كناية طلاق منفي كذلك اهزى (قوله على القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم الزوجة واذا استعمل فيها بمعنى الظهار فقد استعمل فيها فيه نفذ فلا يكون كناية لئلا يلزم عدم طلاقها اذا لم ينوه وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي فيما استعمل فيه الآن وهو الزوجة حل (قوله لا يكون كناية) أي ولا صريحا بالاولى قال مرسى وسيأتي في أنت طالق كظهر أمي أنه لو نوى بظهر أمي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فحل ما هنا في لفظ ظهار وقع مستقلا اه ولو وكل سيد الأمة زوجها في عتقها أو عكسه فطلقها أو أعتقها وقال أردت به الطلاق والعق معاقبها يصير كراداة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وبهذا يعلم تخصيص ما في الشارح فليتأمل شو برى (قوله أنت على حرام) أو على الحرام (قوله بخلاف أن يكفى) أي يعبر عنه فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب شو برى ولو قال لزوجة أنت طالق كالمحلات حرمت وقعت عليه طلاقه فلو راجعها في العدة وقعت عليه الثانية فلو راجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه البيئونة الكبرى عرش على ممر والمخلص من ذلك الصبر الى انقضاء العدة ثم يعقد عليها (قوله وثبت ما اختاره) باللفظ أو بالاشارة دون النية واذا اختار شيئا ليس له الرجوع عنه الى غيره والمعتداته ان كان الظهار منويا أو لا نبأ جيعا وان كان الطلاق هو المنوى أو لا فان كان باثنا انما الظهار أي ولا يصير عاتدا وان كان رجعي وقف الظهار فان راجع صار عاتدا لزمه الكفارة والا فلا اه حل ومثله زى (قوله كوطئها) ما لم يقمها مانع من نحو حيض وصوم والا فلا كفارة وفي تمثيله بالوطء نظر لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تصنف بالتحريم اه حل وكذا قوله وما ألحق بها لانه كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة عين) أي مثل كفارة اليمين لان هذا اللفظ ليس يمينيا ومن ثم توقف الكفارة على الوطء ولو قال لاربعة انتن حرام على ولم ينوطا فاولا ظهارا فكفارة واحدة حل ومثله شرح ممر (قوله أخذ من قصة مارية) أي فانها تدل على لزوم الكفارة (قوله لم تحرم ما أحل الله لك) أي من أمتك مارية القبطية لما واقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وجاءت وشق عليها كون ذلك في بيتها وفي يومها وعلى فراشها حيث قلت هي حرام على اه جلالين أي تطيبا لخاطر حفصة وقوله حيث قلت معمول لتحريم ووردان حفصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال اني أسرك سرا فاكتميه هي على حرام (قوله تحلة أيمانكم) أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة اه يضاوى (قوله وأخت) أي أخته بأن كانت مملوكة له حل (قوله أو جهما لا) ضعيف في المحرمة لان الاصح فيها وجوب الكفارة اه ممر (قوله كما علم عامرا) أي من ان كنيات الطلاق كناية في العتق حل (قوله على تحريمه) أي بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحوه والمراد بقوله غير قادر على تحريمه أنه غير قادر عليه استقلال بخلاف البيع والهبة مثلا فانه مع آخر وفيه أنه يرد الوقف فانه يصح مع انه مستقل تأمل

أوظهارا لانه لا مجال له في الأمانة (ولو حرم غير ما مر) كن قال هذا الثوب حرام على (فلتقوا) لانه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمانة فانه قادر على تحريمهما بالطلاق والاعتاق



للطلاق وان قصد به افهمي لاتقصد للافهام الا نادرا ولا هي موضوعه بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعه للافهام كالعبارة (درس)

(ويعتد بإشارة آخرس) وان قدر على الكتابة في طلاق وغيره كبيع ونكاح واقرار ودعوى وخلع وعتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبطل بها (و) لا في (شهادة) فلا تصح بها (و) لا في (حنت) فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام وقولي لا في صلاة الى آخره من زيادتي فعلم أن اطلاق ما قبله أولى من تقييده له بالعقود والحلول (فان فهمها كل أحد قصر محته والا) بان اختص بفهمها فطنون (فكناية) تحتاج الى نية وتعييرى بفهمها أعم من قوله فهم طلاقه (ومنها) أى الكناية (كتابة) من ناطق أو آخرس وان اقتصر الاصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية ويعتبر في الآخرس كما قال المتولي أن يكتب مع لفظ الطلاق انى

حل بزيادة ويجاب بأنه لما احتاج الى موقف عليه كان كأنه غير مستقل وفيه ان الطلاق والعق يحتاجان الى محل وهو الزوجة والامة مثلا فالصواب الجواب الاول وهو قوله أى بالطلاق والاعتاق (قوله كاشارة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارة كهي في الامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له أيجوز كذا فأشار برأسه مثلا أى نعم جاز العمل به ونقله عنه اه شرح مر وقوله ونحوه هو الاذن فأشارة الناطق لا يعتد بها الا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله

إشارة لناطق تعتبر \* في الاذن والافتاء أمان ذكروا

والمراد بالامان أمان الكفار والاذن أى في الدخول مثلا (قوله بإشارة آخرس) أصلى أو طارى ومونه من اعتقل لسانه ولم يرج برؤه وأمان رجبى برؤه بعد ثلاثة أيام فاكثر فلا يلحق به وان الحقوه به في اللعان لانه قد يضطر الى اللعان بخلاف غيره اه حل (قوله للضرورة) لانه ليس كل أحد يفهم الكناية والافتد يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة حل (قوله ولا في شهادة) أى أدائها وأما تحملها فيصح منه فاذا قدر بعد ذلك على النطق أداها حل ونظم ذلك بعضهم فقال

إشارة الآخرس مثل نطقه \* فباعدات ثلاثة لصدقه

في الحنت والصلاة والشهادة \* تلك ثلاثة بلا زيادة

(قوله ولا في حنت) كأن حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لاحنت حل وقال شيخنا العزيزى اذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنت لانه حلف بالإشارة أن لا يكلمه بها وقد كمل بها اه (قوله ان اطلاق الح) لان الاستثناء معيار العموم وأيضا حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله أولى من تقييده الح) لانه يوهى عدم الاعتداد بإشارته في الاقرار والدعوى وجوابها ونحو ذلك مما ليس بعقد ولا حل ع ش (قوله فصر محته) كأن يقال عند المحاصمة طلقها فيشير بثلاث أصابع اليها اه شيخنا (قوله بأن اختص الح) قصره على هذه الصورة لأجل قوله فكناية والاف كلامه شامل لما اذا لم يفهمها أحد مع انها حينئذ لغو وعلى كلام حج تكون هذه الصورة مندرجة في المتن (قوله فطنون) أو فطن واحد قال حل بخلاف ما اذا لم يفهمها أحد فانها لغولان لا يفهم منها معنى وفي كلام حج انها كناية (قوله فكناية تحتاج الى نية) وتعرف نية فيما اذا أتى بإشارة أو كتابة بإشارة أو كتابة أخرى فكذا أنهم اغتفروا تعريفها مع أنها كناية ولا اطلاع لئبها على نية ذلك للضرورة فتقول المتولى ويعتبر في الآخرس ان يكتب مع لفظ الطلاق انى قصدت الطلاق ليس بقيد اه أى بل مثل الكتابة بالإشارة (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يوهى انه ان فهمها كل أحد في الطلاق مثلا تكون صريحة فيه وفي غيره مع أنها لا تكون صريحة الا فيما فهمت فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فاذا فهمها كل أحد في الطلاق كانت صريحة فيه دون البيع وان اختص بفهمها فطنون في البيع أو فطن واحد كانت كناية فيه دون غيره وهكذا شورى (قوله كتابة) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرقق وثوب سواء كتب بحبر أو نحوه أو تقرر صورة الحرف في حجر أو خشب أو خطها على أرض فلورسم صورتهما في هواء أو ماء فليس كتابة في المذهب اه زى وانما آخرها عن الكنايات لمناسبتها للإشارة ولأجل ما بعدها (قوله وان اقتصر الأصل على الناطق الح) فالآخرس يعلم من الأصل بطريق الاولى شورى (قوله وقع) وقارق اشارته أى الناطق لاختلافها باختلاف الاحوال والاشخاص (قوله ويعتبر الح) هذا

شرط للحكم بالوقوع لالوقوع وقوله أن يكتب أي أو يشير ويعتبر إضافي الناطق أن يتكلم أو يكتب  
 أن قصدت الطلاق (قوله فلو كتب الزوج) خرج به مالاً أو غيره فكتب ونوى هو فانه لا يقع شيء  
 حل لانه يشترط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع ش (قوله إذا بلغك) أو أنك أو  
 وصلك وقوله كتابي ليس قيداً بل مثله الكتاب وهذا الكتاب أو كتابي هذا ع ش (قوله فأنت  
 طالق) وكذا لو كتب كناية كأنت خاية على ما اعتمده م ر (قوله بياوغيه) أي غير محو فلو انمحي  
 كله لم تطلق في الاصح ولو بقي أثره بعد المحو وأمكن قراءته طلقت وان وصل بعضه فان انمحي أو ضاع  
 موضع الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق واللواحق كالبسحلة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقع في الاصح وان كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فأنت طالق قبلها كله طلقت في الاصح وان  
 كتب أما بعد فأنت طالق طلقت في الحال وان ادعت وصول كتابه بالطلاق فأنت كرم صدق بيمينه وان  
 قامت بينة بأنه خطه لم تسمع الا برؤية الشاهد الكتابة وحفظه أي الكتاب عند لوقت الشهادة زى  
 (قوله إذا قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله فقرأته وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق أمية وعلم  
 بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقد رتبها على مقتضى التعليق وهو قراءتها بنفسها ونحن لانكتفي  
 بالمعنى المجازي الا حيث لا تقدر على المعنى الحقيقي اه حل قال م ر فقرأته أي قرأت صيغة الطلاق  
 منه وعبارة زى حتى لو تعلمت القراءة وقراءته لم يقع الطلاق اعتباراً بحال التعليق وجوداً وعدمه  
 حتى لو قال لقارئة إذا قرأت كتابي فأنت طالق ثم عمت وقرئ عليها لم تطلق نظر الحال التعليق كما تقدم  
 هذا ما تحرر في الدرس اه ومثله م ر وقوله لم يقع الطلاق اعتباراً بالخ قال ع ش والمتبادر أنها إذا  
 قرأته بنفسها طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غيرها للعلم بأمينتها ولعل وجهه أن التعليق في مثل  
 ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة الغير اه فتلخص أنها إذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلمت  
 وقرأت الكتاب فيه أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يتعين قراءتها حتى يقع وعند ع ش  
 يقع بقراءتها أو بقراءة غيرها عليها وهذا هو المعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أمينتها الى بلوغ  
 الكتاب على المعتمد (قوله ولحصول المقصود في الثانية) فيه جواب عما يقال الفهم لا يسمى قراءة  
 لأنها التلغظ باللسان (قوله وكذا ان قرئ عليها) قال الاذرعى مقتضاه اشتراط قراءته عليها فلو طالعه  
 وفهمه أو قرأه خالياً ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أر فيه نصاً ويحتمل أنه يكتفي بذلك اذ الغرض الاطلاع  
 على ما فيه شرح م ر (قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي  
 م ر (قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون ملك العين فكأنه قال أن لا تكون مملوكة حل والمراد  
 كونه زوجة ولو حكماً لا دخال الرجعية المعاشرة بعد انقضاء عدتها فانه يلحقها الطلاق كإبائى ولما كانت  
 الزوجة ذمالة لزوجة الاجنبي وللزوجة باعتبار ما كان كالبائن أو باعتبار ما يكون كالنسكوحة بعده  
 احتاج الى قوله بعد وفي الولاية الخ فلا تكرار في كلامه ولو قال فيما يأتي كون المحل ملكاً لطلق حين  
 يطاق لاستغنى عن هذا الشرط الذي في المحل (قوله المتصل) الظاهر أو الباطن الاصل أو الزائد حل  
 ومثل الجزء الروح وكذا الحياة ان أراد بها الروح والافلا زى (قوله وشعر) حتى لو أشار لشعرة منها  
 بالطلاق طلقت شرح م ر (قوله بطريق السراية الخ) عبارة م ر ثم الطلاق في ذلك يقع على  
 المذكور أو لا ثم يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير باليهض عن الكل في ان دخلت فيمينك طالق  
 فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (قوله كافي العتق) يجامع ان كلا منهما ازاله ملك يحصل بالصرح  
 والكناية اه برماوى (قوله فوام البدن) بكسر اتياف وفتحها العتان مشهورتان والكسر أفصح  
 أي بقاؤه كذا في شرح المذهب شو برى (قوله كريقها) ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل

قصدت الطلاق (فلو كتب)  
 الزوج (إذا بلغك كتابي)  
 فأنت طالق طلقت بياوغيه)  
 لها رعية للشرط (أو)  
 كتب (إذا قرأت كتابي)  
 فأنت طالق (فقرأته أو  
 فهمته) مطالعة وان لم  
 تتلفظ بشيء منه (طلقت)  
 رعية للشرط في الاولى  
 ولحصول المقصود في الثانية  
 وهي من زيادتي وتقل  
 الامام اتفاق علما شاءها  
 (وكذا ان قرئ عليها وهي  
 أمية وعلم) أي الزوج  
 (حالياً) لان القراءة في حق  
 الامي محمولة على الاطلاع  
 على ما في الكتاب وقد وجد  
 بخلاف ما اذا كانت غير  
 أمية لا تنفاه الشرط المقدور  
 عليه وبخلاف ما اذا لم يعلم  
 حالها على الاقرب في لروضة  
 وأصلها وقولي وعلم حالها  
 من زيادتي (و) شرط (في  
 المحل كونه زوجة) ولو  
 رجعية كإسبائى (فتطلق  
 بإضافته) أي الطلاق (لما)  
 لأنها محله حقيقة (أو لجزئها  
 المتصل بها كربع ويد  
 وشعر وظفر ودم) وسن  
 بطريق السراية من الجزء  
 الى الباقي كافي العتق ووجه  
 كون الدم جزءاً ان به قوام  
 البدن وخرج بجزئها إضافة  
 الطلاق لفضلها كريقها



متصلة اتصال خلقه بخلاف ما صرح به المتصل بها ما لو قال لقطوعة يمين مثلاً وان التصقت بمحلها يمينك طالق فلا يقع لفقدان الجزء الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كافي العتق (و) شرط (في الولاية) أي على المحل (كون المحل ملكاً للطلق فلا يقع ولو معلقاً على أجنبية كائن) فلو قال لها أنت طالق أو ان نكحتك أو ان دخلت الدار فأنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق لم تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لا تنفاه الولاية من القاتل على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح رواه الترمذي وصححه (وصح) الطلاق (في رجعية) لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة (و) صح (تعليق عبد ثالثة كان عتقت أو) ان (دخلت) الدار (فأنت طالق ثلاثاً فيقعن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه) وان لم يكن مالاً لثالثة حال التعليق لأنه ملك أصل النكاح وهو يفيد الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت (ولو علقه بصفة فبانت ثم نكحها ووجدت

لأنه عرض لا جوهر م والحركة والسكون والحسن والقبح والنفس بفتح الفاء والاسم إلا ان أراد به المسمى وكذا السمن لا يقع الطلاق بإضافته إليه على الاعتماد بخلاف الشحم اذا أضيف الطلاق إليه فأنها تطلق هذا ما في الروضة والذي جزء به ابن المقرئ أنه يقع بإضافة الطلاق إليه أي السمن فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشحم اه زى وهذا هو المعتمد لان السمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كالشحم (قوله ومنها ولبنها) لانها ما وان كان أصلها ماداً فقد تهيأ للخروج بالاستحالة كالبول شرح م (قوله لقطوعة يمين) صور الرواية المسئلة بما اذا فقدت يمينها من الكتف فيقتضي وقوعه في المقطوعة من الكتف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى المنكبة أو لا شرح م قال ع ش والراجح أنها تطلق إلى المنكبة فتبقى جزء من مسمى اليد وقع الطلاق بإضافته له وان قل (قوله لفقدان الجزء) ظاهره وان حلت الحياة لكن ربما ينافيه التعليل لان الذي حلت الحياة يسرى منه الطلاق إلا أن يقال لما انفصل صار غير منظور إليه وفي كلام حج لان الزائل العائد كالذي لم يعد اه حل قال م أما لو قطعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشى من فصلها محذور نيم وقع وكانت كالمصلة وان لم يخش من الفصل المحذور المتقدم فلا اه وعبرة قل على الجلال قوله فلا يقع أي وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلف معدومة فان كانت ملتصقة حالة الحلف فان خيف من إزالتها محذور نيم وحلتها الحياة وقع والا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا ر والاذن والشعر كاليد كافي شرح شيخنا المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا م في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد كالذي لم يعد لا حاجة إليه بل لا موقع له هنا فراجع اه (قوله وشرط في الولاية الح) فيه ان ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن جعله شرطاً لها (قوله ملكاً للطلق) أي ملك انتفاع أي لان ينتفع بنفسه والغرض من هذا أن لا تكون المطلقة زوجة فيما كان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في المحل كون المطلقة غير ملوكة تلك اليمين كما تقدم فلا يقال كان يكتفى بالشرط المتقدم عن هذا نعم لو قيدت الزوجة بكونها زوجة للطلق حال الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) أخرجه عن الدليل العقلي لانه ليس نصافي المدعى لانه يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو مذهبننا ويحتمل نفي وقوعه بعد وجود صيغته قبل النكاح فيشبهه بالامام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشأؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده شيخنا (قوله وصح تعليق عبد ثالثة) الاولى تأخيرها بعد قوله الآتي ولغيره ثنتان لانه تنقيده (قوله بعد عتقه) أو معه بأن قارن الدخول لفظ العتق كما في شرح البهجة للشارح حل وعبرة زى قوله أو دخلت بعد عتقه أفهم قوله بعد عتقه أنه لو قارن الدخول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد تشكل لانهم قالوا في البيع انه بآخر الصيغة يتبين ملكه من أولها فقياسه أنه بآخر لفظ العتق يتبين وقوعه من أوله وذلك مستلزم لملكه للثالثة من أوله وهو مقارن للدخول في صورتنا حج (قوله لانه ملك أصل النكاح) الاضافة بيانية وهذا جواب عما يقال انه لا يملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولو علق طلقين على العتق ملك الثالثة لان وقوعهما حين الحرية (قوله فبانت) أي بخام أو نحوه كالفسخ (قوله لا انحلال اليمين بالصفة) فيه أن اليمين تنحل بالينونة وان لم توجد الصفة وأجيب بأن قوله بالصفة متعلق باليمين والباء للمصاحبة أي لا انحلال اليمين المصحوبة بالصفة وهذا الانحلال بالينونة وقيد بقوله ان وجدت في الينونة لان انحلالها حينئذ محل وفاق وعبرة الاصل ولو علقه بدخول مثلاً فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في الينونة وكذا ان لم تدخل فيها في الاظهر قال م والثاني يقع لقيام النكاح في حالي التعليق والصفة ونحل الينونة

أعم من تعبيره بدخول (والخرج) طلاقات (ثلاث) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مران أين الثالثة فقال أو تخرج  
 بإحسان (ولغيره) ولومكاتبوا مبعضا (ثلاثان) فقط لأن ذلك روي في العبد المملوك به البعض عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما  
 من الصحابة رواه الشافعي سواء أكانت الزوجة في كل منهما حرة أم لا (١١) وتعيرى بغيره أعم من تعبيره بالعبد

(فن طلق منها ما دون  
 ماله) من الطلقات هذا  
 أولى من قوله ولو طلق دون  
 ثلاث (وراجعاً وجدد ولو  
 بعد زوج عادت) (ببقية)  
 أي ببقية ماله دخيل بها  
 الزوج أم لا لأن ما وقع من  
 الطلاق لم يحوج إلى زوج  
 آخر فالنكاح الثاني والدخول  
 فيه لا يهدم ماله كوطء السيد  
 أمته المطلقة أما من طلق  
 ماله فتعود إليه بماله لأن  
 دخول الثاني بها أفاد حلها  
 للأول ولا يمكن بناء العقد  
 الثاني على الأول لاستغراقه  
 فكان نكاحاً مفتوحاً  
 بإحكامه (ويقع) الطلاق  
 (في مرض موته) كما يقع  
 في محته (ويتوارثان) أي  
 الزوج وزوجته (في عدة)  
 طلاق (رجعي) ابقاء  
 آثار الزوجية بلحوق  
 الطلاق لها كما مروحة  
 الإيلاء والظهار واللعان منها  
 كما سيأتي في الرجعة  
 وبوجوب النفقة لها كما  
 سيأتي في بابها بخلاف البائن  
 فلا يتوارثان في عدته  
 لا تقطاع الزوجية (و) شرط  
 (في القصد) أي للطلاق  
 (قصد لفظ طلاق لمعناه)

لا يؤثر اهـ ويحتمل على بعد تعلق قوله بالصفة بقوله يقع هذا والظاهر أنه متعلق بالانحلال لأن غرضه  
 محاراة الخصم القائل بأنها لا تنحل بالبينونة فكأنه قال إن وجدت الصفة في البينونة انحلت البين  
 باتفاق منا ومنك فلا وقوع وإن وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضاً لارتفاع الخ فقوله والأي وإن لم  
 توجد الصفة في البينونة فلا يقع أيضاً لارتفاع الخ (قوله والخرج ثلاث) ولو كان له زوجات خلف بالثلاث  
 لا يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينة فلأنه الخلف تعينت ولم يصح رجوعه  
 عنها إلى تعيينه في غيرها وليس له قبل الخنث ولا بعده توزيع العدد عليهن لأن المفهوم من حلقه إفادة  
 البينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك شرح مر وقوله ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عبارة حجج ولو  
 بعد فعل المحلوف عليه اهـ وهي تفيد أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في  
 ميتة أو بائن بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد ع ش (قوله سئل عن  
 قوله تعالى الطلاق مرتان) إن قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عين قولها أين الثلاثة  
 أجيب بأنه لما كان ناشئاً عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو يقال العني سئل سؤالاً ناشئاً عن قوله  
 تعالى أو أن عن بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقاً عن طبق أي بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق  
 الخ) لا يهام كلام الأصل إن العبد إذا طلق دون الثلاث ملك ببقيتها (قوله لا يهدم ماله) أي لا يغييه لأن  
 هذا الطلاق لم يجرم الزوجة بخروج إلى محل ثم عقد بعد ذلك انسحب عليه حكم العقد الأول  
 من جهة بقاء الطلاق وبهذا دفع ما أورده المالكية من أنه لم تقولون إن الزوجة ترجع بمابقي من  
 الطلاق مع أنكم تقولون أنه لو أباهما ثم جدد وقد كان علق الطلاق بصفة وجدت لا يقع الطلاق المعاق  
 فهذا تناف فكان القياس وقوع الطلاق حينئذ لانكم جعلتم العقد في حكم عقد واحد لأنهم  
 يقولون تعود بالثلاث (قوله في مرض موته) ومثل المرض كل حالة يعتبر فيها التبرع من الثلاث  
 زى (قوله ويتوارثان) انظر ما حكته ذكر هذه المسئلة هنا مع أن محلها كتاب الفرائض  
 (قوله في عدته) أي خلافاً للثلاثة الثلاثة أي إذا كان الطلاق في مرض الموت لأن ابن عوف  
 طلق امرأته السكينة في مرض موته طلاقاً بائناً فورئها عثمان رضي الله تعالى عنه فصولت عن  
 ربع الثمن على عثمانين ألقا قيل دنانير وقيل دراهم زى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير  
 مضاف أي قصد استعمال لفظ طلاق في معناه فاللام بمعنى في كما أشار إليه الشارح ومعناه حل  
 العصمة وهذا الشرط انما هو حيث وجد صارف كما سينبه عليه وكان الأولى أن يقول والقصد أن يقصد  
 لفظ الطلاق لمعناه لأن الذي من الأركان القصد المذكور لا مطلق القصد ذكره حل فيلزم على كلام  
 الشارح اتحاد الشرط والمروط (قوله فلا يقع ممن طلب الخ) لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد بهذا  
 اللفظ حينئذ حل العصمة فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجود الصارف فلو كن جميعاً نساء فالظاهر  
 الوقوع وكونهن كلهن أجنبيات في ظنه لا بعد صارف حل وانظر لو وقع ذلك من غير طلب شيء  
 شورى والظاهر أنه كذلك شيخنا (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد ومثله لو علم بها مر ع ش (قوله  
 خلافاً للامام) فإنه يقول بوقوع الطلاق مطلقاً علم بها أو لا كما هو ظاهر عبارة مر (قوله وإن نوله)

بأن يقصد استعماله فيه (فلا يقع) ممن طلب من قوم شيئاً فلم يعطوه فقال طلقتم وفيهم زوجته ولم يعلم بها خلافاً للامام ولا (ممن حكى طلاقاً  
 غيره) كقوله قال فلان زوجتي طالق وهذا أولى من تمثيله بطلاق النائم لأن حكمه علم من اشتراط التكليف فيها مر (ولا ممن جهل معناه  
 وإن نواه ولا ممن سبق له أنه به) لا تنفاه القصد إليه



وما جهل معناه لا يصح قصده ثم قصد المعنى انما يعتبر ظاهراً عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقاً كما يعلم ذلك من قول كغيري (ولا يصدق ظاهراً) في (١٢) دعواه ما يمنع الطلاق لتعلق حق الغير به (الاقرينة كقوله لمن اسمها طالق

باطالاً ولم يقصد طلاقاً) فلا تطلق سجلاً على النداء لقربه فان قصد الطلاق طلقت (و) كقوله (لمن اسمها طارق) أو طالب أو طالع (باطالاً وقال أردت نداء فالتف الحرف) فانه يصدق فلا تطلق اظهر القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وكقوله طلقتك ثم قال سبق لساني وانما أردت طلبتك (ولو خاطبها بطلاق) مثلاً (هازلاً) بان قصد اللفظ دون معناه (أو لاعبا) بان لم يقصد شيئاً كان تقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلقني فيقول طلقتك (أو ظننا أجنبية) لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب أو زوجها له وليه أو وكيله ولم يعلم بذلك أو نحوها (وقع) الطلاق لقصد اياه وإيقاعه في محله وفي الحديث ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وقينس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وانما خصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بمزيد الاعتناء ولا يدين لأنه لم يصرف اللفظ إلى غير معناه

(فصل) في تفويض

للرد قال حل حتى لو فرض أنه قصد معناه عنده من يعرفه لا عبرة بهذه الارادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حق العبارة والمعنى المجهول لا يصح قصده (قوله انما يعتبر ظاهراً) أي حتى لا يقع ظاهر عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان الصريح يقبل الصرف أي وأما عند عدم ذلك فلا يعتبر فيحكم بوقوع الطلاق حل (قوله أيضاً انما يعتبر ظاهراً) أي انما يعتبر لوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهراً وهذا القيد لا مفهوم له بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهراً وباطناً بأن يعتقد أنه وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما ينسب وبين الله يوكل لدينه أي يعمل بقصده اهـ (قوله ظاهراً الخ) أما باطناً فيصدق مطلقاً شرح مـ أي سواء كان قرينة أم لا عـ شـ والحاصل أن المطلق اذا ادعى أنه أراد شيئاً في الطلاق فان كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والا فلا في المثال الأول القرينة كونها سمة بطالق والامر الذي ادعاه مانعاً من الطلاق هو نداءها والقرينة في المثال الثاني قرب مخرج اللام من الراء والامر الذي ادعاه مانعاً من وقوع الطلاق التفتاق الحرف أي انقلبه إلى الآخر (قوله لمن اسمها طالق ياطلق) سواء ضم القاف أو فتحها لان الالحن لا يغير المعنى خلافاً لضبط النووي له بالسكون وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند النداء فان زالت التسمية ضعفت القرينة أخذاً بما قالوه في نداء عبده المسمى بحر يباحر كانه على ذلك الاسنوي وغيره اهـ زى (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيته انه لو مات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق لعل بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ أن مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنه تقبل الصرف بالقرينة ان وجدت القرينة شرح مـ (قوله هازلاً) عبارة شرح مـ هازلاً ولاعباً بان قصد اللفظ دون المعنى فيفيدانها بمعنى واحد اهـ ثم قال ولكون اللعب أعم مطلقاً من الهزل عرفاً فلهذا لم يختص بالكلام عطف عليه وان رادفه لغة كذا قاله الشارح اهـ وجعل المصنف بينهما تغايراً ففسر الهزل بأن يقصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئاً وفيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوع باطناً ومن ثم قالوا وقال لها أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله ما قصد المعنى زى (قوله بأن لم يقصد شيئاً) أي لكنه لم يسبق لسانه والام يقع كما تقدم وحينئذ يقال كيف ينتفي القصد مع اتقاء سبق اللسان مـ وبعبارة طب قال حج فيه نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوع باطناً ويجب أن المراد أنه لم يقصد اللفظ لذاته بل لجاراتها بدليل تمثيله بعد (قوله لقصد) لوقال لان كلا من الهزل واللعب ليس من الصارف للطلاق عن معناه حتى يحتاج معه إلى قصد اللفظ لمعناه لكان أولى (قوله لقصد اياه) كيف تجتمع هذه العلة مع قوله في اللعب أنفاً بأن لم يقصد شيئاً قاله الشيخ عميرة ويجب أن العلة لما فيه قصد وقوله وإيقاعه في محله علة لما اتفق فيه ذلك فلا اشكال سبط طب (قوله جدهن) بكسر الجيم وهو قصد اللفظ لمعناه والهزل ضد سـ لـ (قوله ولا يدين) أي في مسألة الهزل واللعب وظن الأجنبية سـ لـ وهو معطوف على قوله وقع الطلاق أي لا يوكل لدينه أي لا يعمل فيما ينسب وبين الله بعدم وقوع الطلاق

(فصل في تفويض الطلاق لزوجته) ومثله تفويض العتق للفقير شرح مـ (قوله الاجماع) قدمه على الحديث على خلاف عادته لانه سالم من الاعتراض بخلاف الحديث فانه معترض بأنه ليس فيه

الطلاق لزوجته والاصل فيه الاجماع واحتجوا له أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بين المقام معه وبين تفويض مفرقة لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا زواج لك من كنن تردن الحياة الدنيا

الح (تفويض طلاقها المنجز) بالرفع (اليها ولو بكناية) كأن يقول لها طلقي أو أئبني نفسك ن شئت (عليك) للطلاق لأنه يتعلق بغرضها فنزل منزلة قوله ملكتك طلاقك بخلاف المعلق كقوله اذا جاء رمضان فطلقى نفسك لا يصح لان التملك لا يتعلق (فد ترمط) لوقوعه (تطبيقها ولو بكناية فورا) لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول فلو (١٣) أخرته بقدر ما ينقطع به القبول عن

الاجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التفويض (قبله) أى قبل تطبيقها كسائر العقود (فان قال) لها (طلقى) نفسك (بأنف) فطلقت (بانت به) أى بالالف وهو تملك بعوض كالبيع واذا لم يذكر عوض فهو كالمبيعة (أو) قال (طلقى) نفسك (ونوى) عددا فطلقت ونوته (أو) نوت (غيره) بان نوت دونه أو فوقه (فما وافقا عليه) يقع لان اللفظى الاولى يحتمل العدد وقد نواه وما نوته فى لدون أو نواه فى الفوق هو المتفق عليه منهما (والا) بان لم ينوبا أو أحدهما (فواحدة) لان صريح الطلاق كناية فى العدد وقد اتفقت نيته منهما أو من أحدهما وتعبيرى بالعدد أعم من تعبيره بالثلاث وأقار تعبيرى بغيره وهو من زيادنى أنه لو نوى ثلاثا ونوت ثنتين وقعتا واقتصار الاصل على قوله والا فواحدة يفهم خلافه (أو) قال (طلقى) نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أى قال طلقى نفسك واحدة

تفويض الطلاق بل الذى فيه تخييرهن بين المقام معه وعدمه فان اخترن العدم أى فراقهن طلقهن بنفسه بدليل فتعالين أمتعن وهذا وجه التبرى بقوله واحتجوا وأجيب عنه بأنه لما فوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جاز أن يفوض اليهن المسبب الذى هو الفراق خط وهذا لا يدل على الوقوع لانه لا يلزم من تفويض السبب تفويض المسبب (قوله الى آخره) اعلم قال الح ولم يقل الآية لكون الدليل أكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهل يصح جزمه قلت وجهه ظاهر لانه نعت لتفويض وهو المحكوم عليه بأنه تملك وليحتيز به عن تفويض طلاقها بصيغة تعليق كقوله اذا جاء رأس الشهر فطلقى نفسك فانه لغو ولا يصح جزمه على أنه نعت لطلاقها لانه لا يصح وصفه بالتنجيز الا بعد تطبيقها نفسها مر شورى (قوله اليها) أى المكافئة الرشيدة لا غيرها حيث وجد العوض أو ولو سفيهة حيث لا عوض ومن الكناية قوله لها طلقىنى فقالت له أنت طالق فنوى التفويض اليها وهو تطبيق نفسها طاعت والافلا ثم ان نوى عددا وقع والافواحدة وان ثلث حل (قوله أو أئبني) ونوى التفويض ونوت الطلاق حل (اقوله ان شئت) ليس بقيد ان أخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعليق وهو مبطل كإبائى قل على الجلال وفيه انه تعليق أيضا مع التأخير الا أن يقال لما أخره وكان التفويض منوطا بمشيئته فى الواقع كان كالعدم (قوله لانه) أى التفويض من حيث قبوله وورده يتعلق بغرضها وهذا التعليل لا ينتج أن التفويض تملك اذ يأتى على القول الآخر القائل بأنه توكل فلا يظهر تفريع قوله فنزل الح عليه تدبر (قوله فورا) وحل اشتراط الفورية فى غيرته ونحوها فان أتى بنحو منى فلا فور على المعتمد مر اه زى بأن قال طلقى نفسك متى شئت فاندفع ما قبل ان التفويض منجز فلا يصح تعليقه (قوله لان تطبيقها نفسها) أى لان التطبيق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقبوله فورى شورى ولا يضر الفصل بكلام يسير على المعتمد عند مر فلو قال لها طلقى نفسك فقالت له كيف يكون تطبيقى لنفسى فقال لها قولى طلقت نفسى وقع لانه فصل يسير عرفا قاله الغفال اه زى وسم ملخصا (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طال الزمن أو كان الكلام أجنبيا ولو يسيرا هذا والمعتمد انه لا يضر الفصل بالاجنبى الا ان طال كفى الخلع لانه ليس تملك كحقيقيا حل وسم وزى (قوله فان قال لها) أى لطلقة التصرف حل (قوله فطلقت) وان لم تقل بالالف حل (قوله دونه) أن دون منوبه (قوله فى الدون) أى فى نيتها الدون وقوله أو نواه فى الفوق أى فى نيتها الفوق حل (قوله واقتصار الاصل على قوله الح) عبارته ولو قال طلقى نفسك ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن ثلاث والافواحدة فى الاصح (قوله على الفور) انظر هذا مع أنه بعد الرجعة فكيف تتأنى الفورية ويحجب بما مر عن سم من أنه يقتصر هذا الفصل بالكلام اليسير (قوله ولو قال طلقى نفسك الح) وهذا بخلاف ما لو سأله ثلاثا فأجابها بالطلاق ولانية حيث تقع واحدة والفرق ان السائل فى تلك مالك للطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه فى هذه فلم ينزل الجواب على سؤالها شرح مر

فصل فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذ كرمعه أى قوله فى موطأ الح وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق بنية كور بالتبع ولو قال فى تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها كان أولى حل (قوله أوجز)

فثلاث (فواحدة) لانها الموضع فى الاولى والمأذون فيه فى الثانية وطلى فى الاولى بعد أن وحدت وان راجعها الزوج أن نطاق ثانية وثالثة على الفور ولو قال طلقى نفسك ثلاثا فقالت طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث (فصل) فى تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذ كرمعه لو (نوى عددا بصريح كانت طائز واحدة) بنصب أو رفع أو جز أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك



(وقع) المنوي عملاً بما  
نواه مع احتمال اللفظه  
وجلا للتوحد على التفرد  
عن الزوج بالعدد المنوي  
أقرب به من اللفظ سواء  
المدخول بها وغيرها وما  
ذكرته في أنت طالق  
واحدة بالنصت هو ما صححه  
في أصل الروضة والذي  
صححه الأصل وقوع  
واحدة عملاً بظاهر اللفظ  
(ولو أراد أن يقول أنت  
طالق ثلاثاً فانت قبل  
تمام طالق لم يقع) لخروجها  
عن محل الطلاق قبل تمام  
لفظه (أو بعده) ولو قبل  
ثلاثاً (ثلاث) لتضمن  
إرادته المذكورة لتعبد  
الثلاث وقد تم مع لفظ  
الطلاق في حياتها (وفي  
موطوءة لوقال أنت طالق  
وكرر طالق ثلاثاً) ولو بدون  
أنت فهو أعم من قوله ولو  
قال أنت طالق أنت طالق  
أنت طالق (وتخلل فصل)  
(قوله بخلاف ما لو نذر  
الاعتكاف الخ) قال سم  
على حج قد يناقش في  
هذا الفرق بأنه لا خفاء أن  
معنى كونه نوى أيلاً أنه نوى  
الاعتكاف في تلك الأيام  
والاعتكاف في تلك الأيام  
غير خارج عن حقيقة  
الاعتكاف كعدم خروج  
العدد عن حقيقة الطلاق  
فليتأمل

ويحمل على أن التقدير ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع المنوي) بخلاف  
ما لو نذر الاعتكاف ونوى أيلاً لا تلزم لأن الأيام خارجة عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن الشارع  
لم ير بطله بعد معين بخلاف الطلاق فكان المنوي دخل في لفظه لاحتماله شرعاً بخلاف الاعتكاف والنية  
وحدها لا تؤثر في النذر حل ملخصاً ولو قال يا مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف أنت  
كائة طالق لا يقع به إلا واحدة كما أفقته ممر لان المعنى أنت كائة امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد  
التراب فواحدة كما أفقته به المصنف بخلاف عدد الرمل فإنه يقع به الثلاث لأن التراب اسم جنس أفرادى  
والرمل اسم جنس جمل أو بعدد شعر البليس فواحدة لانه نجز الطلاق ور بط العدد بشئ شككنا فيه  
فتوقع أصل الطلاق وتلقى العدد أو بعدد ضراطه وقع ثلاثاً وأنت طالق كلما حلت حرمت فواحدة أو  
عدد ما لاح بارق أو عدد ما مشى الكلب حافياً أو عدد ما حرك الكلب ذنبه وليس هناك كلب ولا برك  
طلقت ثلاثاً كما أفقته به أيضاً هذا إذا أتى بصيغة الماضي أمالوا أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عدد ما حرك  
الكلب ذنبه فلا بد من زمن يمكن فيه أن يحرك ذنبه ثلاثاً وأنت طالق ألواناً من الطلاق ولا نية له فواحدة  
لان الطلاق لا لون له فقوله ولا نية له أي في العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثاً بخلاف أنواعاً أو أجناساً  
منه أو أصنافاً منه وأنت طالق ملء الدنيا وملء الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله أو  
أعرضه أو أشده أو ملء السماء أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين وأكثر من واحد فثنتان كما  
صوبه الأسنوي أولاً كثيراً ولا قليل وقعت واحدة اه زى وشرح ممر ولو قال أنت طالق لأقل  
الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لان بقوله لأقل الطلاق يقع الاكثر ولا يرتفع بقوله ولا أكثره ولو أراد  
بقوله لأقل الطلاق طلقين وقع ثنتان حل وبرماوى ولو قال على الطلاق الثلاث ان رحت الى بيت  
أييك فانت طالق فراحث وقع الثلاث كما أفقته به الشهاب الرملى لان المعنى فانت طالق الطلاق المتقدم  
وتقل عن والده وقوع واحدة فقط ومال اليه زى قال لان أول الصيغة حلف لا يقع به شئ ولذلك لو قال  
بدل أنت طالق أطلقك أو طلقك لم يقع شئ لانه وعد ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثاً وقال  
أردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات قبل وقعت واحدة بدخولها ثلاثاً فان اتهم حلف وكذا ان أطلق  
أى لم يرتد تعلق ثلاثاً بالطلاق ولا بالدخول فتقع واحدة على الوجه للشك في موجب الثلاث سم على  
حج ملخصاً لان الأصل في العمل للأفعال (قوله وجلا للتوحد الخ) فيكون قوله واحدة حالاً  
مقدرة وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد المنوي مع ان لفظ واحدة تنافيه وهذا الجمل لا يتأتى فيما  
لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثاً مع أنه في ذلك يقع المنوي حل (قوله عملاً بظاهر  
اللفظ) من ان واحدة صفة مصدر محذوف أى طلقه واحدة والنية مع ما لا يحتمله المنوي لا تؤثر اه  
شرح البهجة شوبرى (قوله فانت) أو أسلمت أو ارتدت قبل الدخول أو سد شخص فاه اه  
حل (قوله قبل تمام طالق) أو معه أو شك (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أى قال فرض انه  
نوى الثلاث بآنت طالق وقصد أن يحققه بلفظ ثلاثاً فان لم يقصد الثلاث بآنت طالق وإنما قصد اذاتم  
نواه من عند التللفظ بلفظهن وقعت واحدة ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثاً وقع واحدة على  
المعتمد لان الثلاث انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم حل وزى (قوله ولو بدون أنت) وان اختلفت  
ألفاظ الطلاق كانت طالق أنت مفارقة أنت مسرحاً لان التأكيده يكون بالمرادف ولا يخفى أن مثل  
الصرح في ذلك الكناية كانت بائن اعتدى استبرئى رحك حل (قوله وتخلل فصل) فيه  
نظر اذالم يعد لفظ أنت لان لفظ طالق وحده لا يقع به شئ وطول الفصل يقطع عملاً قبله فعمل التعميم أى  
بقوله ولو بدون أنت محمول على غير هذه لا يقال يحتمل على ما اذا قصر الزمان عرفاً لانه مع ذلك يصح

التأكيده والفرض عدم صحته فتأمل قل على الجلال فقول الشارح ولو بدون أنت ظاهر في غير تحليل الفصل الطويل لانه اذا سكنت سكوتاً طويلاً ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شيء لعدم تمامه بخلاف ما اذا سكنت يسيراً بحيث ينسب ما بعد الاول له فيقع الثالث لأن أنت حينئذ مند كورة فابعد أنت التي ذكرها خبر عنها فقول الشارح فوق سكتة التنفس الخ أي وكان يسيراً بالنسبة لقوله بدون أنت أو طويلاً بالنسبة لانت لانه كلام مستقل فإني حل عن حج غير ظاهر (قوله بسكتة فوق سكتة التنفس ونحوها) ظاهره وان قل ما هو فوق جداً واعتبر حج أن يكون بحيث لا ينسب اليه بسبب طول الفصل حل (قوله أو لم يؤكده) أي أو لم يتخلل فصل لكنه لم يؤكده حل (قوله بأن استأنف الخ) المراد بالاستئناف عدم التأكيده لان الاستئناف الاصطلاحي لا يكون الا في الجمل وفارق نظيره في الايمان حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بأن الطلاق محصور في عدد فقصد الاستئناف يقتضي استيفاءه بخلاف موجب الكفارة ولانها تنسب الحدود المتحدة الجنس فتداخل ولا كذلك الطلاق شرح مر قال ع ش قوله لم تعدد الكفارة أي حيث لم يتعلق بحق آدمي كما يأتي وعبارة مر فما يأتي ولو حلف لا بدخلها وكرره متواليان قصد تأكيده الاول أو أطلق فطلقه أو الاستئناف فكما مر وكذا في اليمين ان تعلقت بحق آدمي كالظهار واليمين الغموس لا بالله تعالى فلا تتكرر مطلقاً لبقاء حقه تعالى على المسامحة اهـ بالحرف وقوله وكذا في اليمين أي بالله أو غيره كالطلاق بدليل تمثيله خلافاً لما في ع ش وقوله فلا تتكرر مطلقاً أي قصد الاستئناف أولاً (قوله عملاً بقصده) فيما اذا قصد الاستئناف وقوله وبظاهر اللفظ أي في الاطلاق وقوله ولم يتخلل الفصل الخ أي الثاني ولو حذف في الثالثة مع قوله بين المؤكده والمؤكده بأن يقول وتخلل الفصل كان ذلك تعليلاً للاول أيضاً ولا فقد يؤدي الى سكوتها عنها وقد يقال هي معلة بقوله عملاً بظاهر اللفظ حل (قوله في الاول) وهي ما لو تخلل الفصل بينهما ما ذكر وكذا في الاخيرة كما في سم عن مر وقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله ويدين أي باطناً فلا منافاة وعبارة البرماوي قوله لم يقبل أي وان زاد على الثالث على المعتمد بخلاف ما لو أقر بألف في مجالس فانه تقبل دعواه التأكيده لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تعددت كلمة الايقاع تعدد الواقع اهـ (قوله أو كده) أي الاول أي قصد تأكيده قبل فراغه أخذ ما يأتي في الاستثناء ونحوه قاله حج قال الشيخ قد يمنع الأخذ ويكتفي بمقارنة القصد للمؤكده من الثاني والثالث وبفرق بأن في الاستثناء رفعاً عما سبق وتغييراً له بنحو تطبيقه فلا بد من سبق القصد والالزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به الى تقوية غيره فتكفي مقارنة القصد له فتأمل شوبري (قوله مع الاستئناف بالثالث) لم يقل في تأكيده الاول بالثالث كما هنا مع الاستئناف بالثاني أو الاطلاق فليتأمل وجهه شوبري (قوله فثنتان) حاصل ذلك تسع صوراً ربع منها يقع فيها ثلاث وهي الاول وواحدة يقع فيها واحدة وهي التي قصد فيها تأكيده الاول والاخيرين وأربع يقع فيها ثنتان وهي الصور التي تأكيدها الثاني بالثالث أو الاول بالثاني مع قصد الاستئناف أو الاطلاق اهـ عن (قوله عملاً بقصده) فيما اذا قصد الاستئناف أي وعملاً بظاهر اللفظ هذا ويمكن أن يكون تعليلاً للنفي أي ولم تطلق ثلاثاً عملاً بقصده تأمل حل (قوله وصح في المكرر بعطف) أي بالواو وفي كلام شيخنا اذا اختلف حرف العطف لا يصح التوكيد ولو عطف بغير الواو لا يصح التأكيده والثاني يوافق قول الشارح بواو العطف وخالف شيخنا زى فقال بصحة التأكيده في العطف بغير الواو اهـ لكنه يدين (قوله تأكيده ثنتان بالثالث) بجعل الواو جزءاً من المؤكده قالوا ومدخولها تأكيده للواو ومدخولها فاندفع

عملاً بقصده وبظاهر اللفظ وتخلل الفصل بين المؤكده والمؤكده في الثالثة فان قال في الاولى أردت التأكيده يقبل ويدين (أو) كده (بالاخيرين فواحدة) لان التأكيده في الكلام معهود في جميع اللغات (أو) كده (بالثاني) مع الاستئناف بالثالث أو الاطلاق (أو) أكد (الثاني) مع الاستئناف به أو الاطلاق (بـ بالثالث فثنتان) عملاً بقصده وذكر حكم اطلاق في هاتين من زيادتي (وصح في) المكرر بعطف نحو (أنت طالق وطالق وطالق تأكيده ثنتان بالثالث) تساو بهما (لا) تأكيده (أو) بغيره أي بالثاني أو بالثالث أو بهما لاختصاص غيره بواو العطف الموجب للتغاير (قوله والفرض عدم صحته) أي عدم قبوله ظاهراً بدليل قول مر في شرحه انه لو قصد دين فيؤخذ منه أنه متى كان قصيراً عرفاً وان زاد عن السكتة المذكورة صح التأكيده وان لم يقبل منه ظاهر اقل وجه حله على ما اذا قصر حتى تكون أنت مبينة على طالق ويصح التعميم بقولنا سواء أكد أو لا لانه مني زاد على السكتة امتنع قبول قصد التأكيده ظاهر وان دين تأمل

(ولو قال) أنت طالق طلقة قبل طلقة أو بعده طلقة أو بعده طلقة أو قبلها طلقة فثنتان) تقعان متعاقبتين المنجزة أو لا ثم المضمنة في الصورتين الأولىين وبالعكس في الأخيرتين (وفي غيرها) أي غير الموطوءة يقع بما ذكر من المكرر والمقيد بالقبلية أو البعدية (طلقة مطلقاً) عن التقييد بشئ مما أمر لانها تبين بالواقع أو لا فلا يقع بمعاذ شئ (ولو قال لزوجته) موطوءة كانت أو لا (ان دخلت) الدار (فأنت طالق وطالق قد خلت فثنتان) معالانها جميعاً معاً معلقتان بالدخول ولا ترتيب بينهما (كقوله لها) أنت طالق طلقة مع طلقة ومعها طلقة أو في طلقة وأراد مع طلقة) فإنه يقع ثنتان معا ولفظة في تستعمل بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في أم (والا) بان أراد بطلقة في طلقة ظرفاً أو حساباً أو أطلق (فواحدة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) لها أنت طالق (طلقة في طلقتين وقصد معية ثلث) لانها موجهها (أو حساباً عرفه فثنتان) لانها موجهه (والا) بان قصد ظرفاً أو حساباً بوجهه وان قصد معناه عند أهله أو أطلق (فواحدة) لانها موجهه في غير (١٦) الاطلاق والمحقق في الاطلاق ولا يؤثر القصد مع الجهل لان ما جهل لا يصح قصده

ما يقال ان الواو تمنع التأكيـد (قوله فلا يقع بمعاذ شئ) وفارق ما لو قال لها أي غير الموطوءة أنت طالق ثلاثاً حيث يقع الثلاث بأن الثلاث تفسير لما أراد بان أنت طالق فليس مغايراً له بخلاف العطف والتكرار اهـ حجج بزيادة (قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بمباغيد الترتيب كالفاء وثم لم يقع في غير الموطوءة الا واحدة وهو كذلك حل (قوله كقوله لها) أي لزوجته موطوءة أو لا شيخنا (قوله مقتضى الظرف) فيقع المظروف دون الظرف (قوله والا بان قصد ظرفاً) أي فالصور خمسة (قوله طلقة في نصف طلقة) وان قصد المعية على كلام الشارح والمعمد وقوع ثنتين حينئذ كافي مـر (قوله للمامر) أي لانه المحقق في الاطلاق حل وقوله ولان الطلاق الخ تعليل للاولى وهي قوله أو بعض طلقة (قوله على أن الاسنوي الخ) معتمد وهو ترقى في الرد على الاصل لانه اذا وقع ثنتان فيما يحتمل فلا يقع في نسخ من الاصل بالاولى (قوله في نصف طلقة) أي نصف طلقة في نصف طلقة حل (قوله كالموافق نصف طلقة الخ) أي فانه يقع ثنتان (قوله ويرد بان لا نسلم الخ) الرد ضعيف وعدم التسليم معتمد (قوله هذا المقدر) وهو نصف طلقة مع نصف طلقة يقع فيها ثنتان وانما هو واحدة ويرد بانه فرق بين نية المعية والتصریح بها فنية المعية يقع ثنتان ومع التصریح بها يقع واحدة حل وهذا هو المعتمد كافي مـر وانظر الفرق (قوله وهي صادقة الخ) ضعيف قال شيخنا كحجج هذا انما يتجه عند الاطلاق وأما عند قصد المعية التي تفيد بالانقيده الظرفية فلا والالم يكن اقصد ها فائدة فالظاهر المتبادر منه أن كل جزء من طلقة لان تكرير الطلقة المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد بالانقيده لفظها حل (قوله أوقعت عليكن الخ) ولم يقصد توزيع كل طلقة عليهن أخذاً بما يأتي بان أراد توزيع المجموع أو أطلق وعند توزيع كل طلقة عليهن تلغو الرابعة لانه يخص كل واحدة من الطلاق الثلاث ثلاثة أرباع طلقة (قوله مطلقاً) أي ظاهراً وباطناً عـش (فرع) حلف بالطلاق اثلاث ولم يقل من زوجاتي وحش وله زوجات طلقت احداهن ثلاثاً فليعنيها منهن ولو كانت من عينها لا يملك عليها غـير طلقة وتلغو بقية الثلاث فان قال من زوجاتي أو من نسائي

كامر (أو) قال أنت طالق (بعض طلقة أو نصف طلقتين بجمع أو نصف طلقة في نصف طلقة أو نصف وثلاث طلقة أو نصف طلقة ولم يرد) في غير الاولى (كل جزء من طلقة فطلقة) لمامر آتفاً ولان الطلاق لا يتبع بعضه وقـع في نسخ من الاصل في الثالثة نصف طلقة في طلقة وهو سهو فانه في هذه يقع عند قصد المعية ثنتان على أن الاسنوي والبلقيني بحثا في نصف طلقة انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لان التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة فهو كالموافق نصف طلقة ونصف طلقة ويرد باننا لانسلم انه لو قال هذا المقدر يقع ثنتان وانما وقعنا في

طلقت

نصف طلقة ونصف طلقة لتكرر طلقة مع العطف المقتضى للتغاير بخلاف مع فاتها انما يقتضي المصاحبة

وهي صادقة بمصاحبة نصف طلقة لنصفها فان أراد فيها كالتى قبلها والذين بعدها كل جزء من طلقة وقع ثنتان عملاً بآراءه وقولى ولم يرد كل جزء من طلقة من ز يادى فيها وفي التى قبلها والى بعدها (أو) قال أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان) نظراً في الاولى الى ز يادى النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية الى تكرير لفظة طلقة مع العطف (أو) قال (لاربع أوقعت عليكن أو بينكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً) وانما وقع على كل منهن (طلقة) لان ما ذكر اذا وزع عليهن خص كل منهن طلقة أو بعضها فتكمل (فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع) على كل منهن (في ثنتين ثنتان و) في (ثلاث وأربع ثلاث) عملاً بقصد وعنده الاطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قصد) بعليكن أو بينكن (بعضهن) أي فلامنة وفلامنة مثلاً (دين) فيه فيقبل باطنا لا ظاهراً لان ظاهر اللفظ يقتضى شركتهن وان قصد التفاوت بينهن كأن قال قصدت هذه بطلقتين ونوزع الباقي على الباقيات قبل مطلقاً



## ﴿فصل في الاستثناء﴾

(يصح استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب الاقرار وهو ان بنويه قبل الفراغ من المستثنى منه وأن لا يفصل بفوق نحو سكتة تنفس وأن لا يستغرق وأن لا يجمع المفرق في الاستغراق (فلو قال أنت طالق ثلاثا الاثنتين وواحدة فواحدة) تقع ثلاث بناء على أنه لا يجمع المفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما كما مر في الاقرار فيلغو قوله واحدة لحصول الاستغراق بها (أو) قال أنت طالق (ثنتين وواحدة الواحدة ثلاث) لا تثان بناء على ما ذكر فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة فيلغو الاستثناء وتقدم في الاقرار ان الاستثناء من الاثبات نفي وعكسه (و) لهذا (لو قال) أنت طالق (ثلاثا) (قوله أي تحقيقاً وتقديراً) لا دخل للتقدير هنا لان الاخراج من عدد الطلقات يراوى ولو زاد المطلق على العدد الشرعي انصرف الاستثناء الى اللفظ فتطلق بخمس الاثلاثا لثلاثين لان الاستثناء لفظي فيتبع فيه موجب اللفظ اهـ روض وفيه زيادة بسط وأشار له المقلن بقوله أو خسا الاثلاثا فثان تامل

طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علق الطلاق بصفة لاحدى زوجانه وجدت الصفة ثم مات احدها أو أبانها لم يكن له أن يعين ذلك في الميتة أو المبانة بخلاف ما لو مات أو أبانها قبل وجود الصفة فله تعين ذلك فيها ولو علق الطلاق الثلاث ثم عينه في واحدة صح التعيين حتى لو مات قبل وجود الصفة لغا التعليق حل ﴿فصل في الاستثناء﴾ وهو الاخراج بالأو واحد أو اخواتها أو آخر أو أحط حل أي تحقيقاً وتقديراً كالاستثناء المنقطع وهو مأخوذ من الثني وهو الصرف لصرف المستثنى عن حكم المستثنى منه (قوله يصح استثناء الخ) فيه أن الاستثناء معيار العموم ولا عموم في نحو أنت طالق ثلاثا لأن يقال اصطلاح الفقهاء أعم من ذلك (قوله كغيره) أي قياساً على محته في غير الطلاق فإنه ليس في محته الاستثناء في الطلاق نص فقيس على ما ورد فيه الاستثناء فما قيل أنه لا حاجة للقياس مع وجود النص في الاستثناء في القرآن وغيره غير ظاهر لان النص الموجود في غير الطلاق تدبر (قوله قبل الفراغ من المستثنى منه) أي فيكفي باقتراح النية بأي جزء من ذلك هذا ان أخوه فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا واه قبل التلفظ به أو يقصد حال الاثبات به اخراجه مما بعده ليرتبط به ويشترط أن يسمع به نفسه ان اعتدل سمعه ولا عارض وأن يعرف معناه ولو بوجه حل فالشروط ستة وتزيد المشيئة بقصد التعليق ومعلوم أن الاستغراق وما بعده لا يجريان في المشيئة (قوله بفوق نحو سكتة تنفس) عبارة أصله مع شرح مر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وعي ونحوهما كمرض عطاس أو سعال خفيف عرفا والسكوت للتذكر كما قالاه في الايمان وذلك لان ما ذكر يسير لا بعد فاصلا عرفاً بخلاف الكلام الاجنبى وان قل وقد أخذ من قولهم لو قال أنت طالق ثلاثا لازمانية ان شاء الله صح الاستثناء أن الكلام اليسير المتعلق بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثا ياطاق ان شاء الله فان ياطاق فاصل ولا يضر لتعلقه بالزوجين ولا يضر استغراق الله كما في القليوبي على الجلال وقال بعضهم يضر الاستغراق هنا بخلافه في الاقرار لانه اخبار يحتمل الكذب وهذا انشاء لا يحتمله وهو وجيه (قوله وأن لا يجمع المفرق في الاستغراق) أي لتحصيل الاستغراق أو لدفعه وقدم مثل لما المصنف بقوله فلوقال الى قوله ثلاث قال ع ش قوله وأن لا يجمع هذا من احكامه لا من شروطه وبجوابه قد يؤل للشرط (قوله ولا فيهما) كقوله أنت طالق لثنتين وواحدة الواحدة وواحدة فيقع ثلاث لاستغراقه لان الاستثناء من الواحدة فلو جمع المستثنى منه وقعت واحدة قل على الجلال (قوله فتكون الواحدة مستثناة من الواحدة) قد يقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناء هاهنا من الثنتين صح مخرج لواحدة فتبقى واحدة تضم الى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها للاستغراق وكذا يقال في نظائر ذلك اهـ سم ونقله الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوى وقد يقال منع من رجوعه الى الثنتين الفصل حينئذ بين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن الاستثناء وهو الواحدة لانه لما لم يصح الاستثناء بالنسبة اليها كانت كالأجنبي بخلاف ما لو رجع للجميع من الصحة من كل تأمل شورى (قوله وتقدم الخ) تمهيداً لما بعده وإشارة الى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ذكرها هنا ليظهر التفريع اهـ حل وح ف (قوله ان الاستثناء) أي المستثنى وقوله من اثبات أي مثبت أو ذي اثبات وقوله نفي أي منفي أو ذوقني اهـ قال العراقي سئل عن طلب منه الميت عند شخص خلف لا بيت سوى الالة الفلانية المستقبلة هل يحث بترك ميته فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفتى شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكك في الامن حاكم شرعي هل يحث بترك الشكوى مطلقاً فأجاب بعدمه ووافق تصحيح النووى في الروضة

لا يقعان الواحدة تقع  
 فالمستثنى الثاني مستثنى من  
 الاول فيكون المستثنى في  
 الحقيقة واحدة (أو) قال  
 أنت طالق (ثلاثا الانصف  
 طلقة فثلاث) تكميلا  
 للنصف الباقي بعد الاستثناء  
 (ولو عقب طلاقه) المنجز  
 أو المعلق كأنك طالق أو  
 أنت طالق ان دخلت  
 الدار (بان شاء الله) أى  
 طلاقك (أو ان لم يشأ الله)  
 أى طلاقك (أو الا أن يشأ  
 الله) أى طلاقك (وقصد  
 تعليقه) بالمشيئة أو بعدمها  
 (منع انعقاده) لان المعلق  
 عليه من مشيئة الله أو  
 عدمها غير معلوم ولان  
 الوقوع بخلاف مشيئة الله  
 محال ولو قال أنت طالق ان شاء  
 الله أو ان لم يشأ الله طلقت  
 قاله العبادى وخرج بقصد  
 التعليق ما لو سبق ذلك الى  
 لسانه لتعود به أو قصده  
 التبرك أو ان كل شئ بمشيئة  
 الله تعالى أو لم يعلم هل قصد  
 التعليق أولا أو أطلق قامها  
 تطلق وان كان وضع ذلك  
 للتعليق لا تنفاه قصده  
 كما ان الاستثناء موضوع  
 للاخراج ولا بد من قصده  
 (ك) ما يمنع التعقيب  
 بذلك انعقاد كل عقد  
 وحل) كمتى منجز أو

فيمن حلف لا يبطأ في السنة الامرة أنه لا يحنث بترك الوطء مطلقا وهو ناظر للمعنى مخالف للقاعدة  
 المقدمة اه برلسى سم وفي شرح مر مانصه وسيأتى في الايلاء قاعدة مهمة في نحو لا أطوك  
 سنة الامرة ولا أشكو الامن حاكم شرعى ولا أيت الاليلة حاصلها عدم الوقوع لان الاستثناء  
 من المنع المقدر فكأنه قال أمتنع نفسي من وطئك سنة الامرة فلا أمتنع نفسي فيها بل أكون على  
 الخيار وهكذا يقال فيما بعده فيكون النفي مؤثلا بالاثبات فيكون جاريا على القاعدة وهو ان  
 الاستثناء من النفي اثبات وعكسه ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكلمه الا في شر ثم تخصها وكلمه في شر  
 ثم كلمه بعد ذلك في خير لا حنث لان الحلال الميم بكلامه له في شر اذ ليس في صيغته ما يقتضى التكرار  
 ولان هذه الميم جهة بروهى كلامه في شروجه حنث وهى كلامه في خير (قوله الاثلاثا) فيه ان هذا  
 مستغرق فقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب بان محله ما لم يتبعه بشئ لم يستغرق شيئا (قوله من  
 الاول) أى المستثنى الاول (قوله الانصف طلقة) فلو قال الانصفار وجمع فان قال أردت نصف الثلاث  
 فثنتان أو نصف طلقة فثلاث وان أطلق حل على نصف الثلاث حل (قوله تكميلا للنصف الباقي)  
 لان التكميل انما يكون للواقع لا للرفع (قوله ولو عقب طلاقه) التعقيب ليس بقيد بل مثله التقديم  
 كقوله ان شاء الله أنت طالق وعبارة الروض ومثل تأخير المشيئة تقديمها اه وحينئذ يأتى فيه مامر  
 في الاستثناء المتقدم من انه لا بد ان ينوى المشيئة قبل التلفظ بها أو يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئا  
 قال حل وهذا من الاستثناء الشرعى الراجع لأصل الطلاق ولا بد ان ينوى الاتيان به قبل فراغ الميم  
 وأن لا يفصل بفوق سكتة التنفس ولا بد زيادة على ذلك من ان يقصد التعليق به حل وسميت كلمة  
 المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالا من حيث التعليق عما لا يعلمه الا الله تعالى اه  
 زى ومثل ان غيرها كنى ومثل التعليق بمشيئة الله التعليق بمشيئة الملائكة كأن قال أنت طالق ان  
 شاء جبريل أو ميكائيل (قوله بان شاء الله) أو أراد أو أحب أو رضى اه حل فلا ينفع انشاء الغير له  
 الا أن أفتاه شخص على جهل واعتقد صدقه فينفعه الى أن يعلم ان انشاء الغير لا ينفع كما قاله ع ش وقرره  
 ح ف (قوله أو الا أن يشأ الله) قال الزركشى هو ما تعاقب بعدم المشيئة والوقوع مع عدمها مستحيل  
 أو بالمشيئة وهو رفع الوقوع سم (قوله لان المعلق عليه من مشيئة الله) أى فى الاولى والثالثة  
 أو عدمها فى الثانية وقوله ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله أى فى الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق  
 بالاولى أنت طالق لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقه لم أعلم مشيئة الله لطلاقها لا مانع  
 لم يقصد به الطلاق المعلق عليه كما لا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لانا نقول لو وقع لكان  
 بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه  
 حل وقوله والثالثة لان المعنى الا أن يشأ الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الاثبات نفي  
 ويلزم منه ان الطلاق معلق بمشيئة الله تعالى فقرره من مشيئة الله أى نصابى الاول ولزوما فى الثالث  
 وأما قول بعضهم ان التقدير الا أن يشأ الله طلاقك فخالف القاعدة أن الاستثناء من الاثبات نفي (قوله  
 قاله العبادى) معتمد (قوله أو أطلق) فالصور الخارجة خمسة وألحق الاطلاق هنا بالبرك وفى الوضوء  
 بالتعليق لان النية جزم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وايضا فقد أتى بصريح الطلاق ولم يأت  
 بما ينافيه بل بما يلائمه اه عن (قوله ويمن) كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله م ر وأفتى البارزى  
 أنه لو فعل شيئا فى الماضى ثم حلف بأن قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يحنث لان ذلك تعليق للميم

الوصول أنت واصل والمرضى المتوقع شفاؤه فربما أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا يطلاق إن شاء الله تعالى وقعت  
طلقة وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم (١٩) القاضي فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع

﴿فصل في الشك في

الطلاق لو (شك في)

وقوع (طلاق) منه منجز

أو معلق كأن شك في وجود

الصفة المعلق بها (فلا) يحكم

بوقوعه لأن الأصل عدم

الطلاق وبقاء النكاح (أو

في عدد) كان طلق وشك

هل طلق واحدة أو أكثر

(فلا قل) يأخذ به لأن

الأصل عدم الزائد عليه

(ولا ينحى الورع) فيما ذكر

بأن يحتاط فيه لخبر دع

ما يريك إلى ما لا يريك

رواه الترمذي وصححه فان

كان الشك في أصل الطلاق

الرجعي راجع لتيقن الحل

أو البائن بدون ثلاث جدد

النكاح أو بثلاث أمسك

عنها وطلقها لتحل لغيره

يقينا وإن كان الشك في

العدد أخذ بالأكثر فان

شك في وقوع طلقين أو

ثلاث لم ينكحها حتى تنكح

زواجا غيره (ولو علق اثنان

نقيضين) كأن قال أحدهما

إن كان ذا الطائر غرابا

فزوجني طالق وقال الآخر

إن لم يكن فزوجني طالق

(وجهل) الحال (فلا)

يحكم بطلاق على واحد

منهما لأنه لو انفرد بما قاله

لم يحكم بوقوع طلاقه

فتعلق الآخر لا يغير حكمه (أو) علق (واحد بهما الزوجتين طلقا أحدهما) لوجود إحدى الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله عنهما

لا فعل كأنه قال أحلف إن شاء الله أه حل وقوله ونذكر الله على كذا إن شاء الله حلف (قوله فينتظم الاستثناء في مثله) لأنه يكون في الأخبار لافي الانشاء لا ترى أنه لا ينتظم أن يقال يا أسود إن شاء الله تعالى شوري باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة صدق إلا أن كذبه الزوجة بأن قالت لم تستثن أولم تأت بالمشيئة فإنها المصدقة فان قالت لم أسمع لم يلتفت إلى قولها أه حل (قوله إن شاء الله متعلق) بقوله ثلاثا ع ش (قوله وقعت طلقة) لأن المشيئة ترجع لغير النداء كافي م قال حل قيل في الاعتداد بالاستثناء أي المشيئة مع وجود الفاصل نظر الآن يقال هو غير أجني وتقدم أنه لا يضر (قوله بأنه لا يقع) معتمد أي ما لم يقصده

﴿فصل في الشك في الطلاق﴾ أي باستواء قيل أو برجحان وتوقف فيه الزركشي حل وع ش أي الشك في أصله أو عدده أو محله أي وما يذ كرمعه كما لو قال لزوجته وأجنبية أول زوجتيه أحدا كما طاق وعبرة زى وهو أي الشك في لطلاق ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن شك في وجود الصفة) أي وفي كونها الصفة المعلق عليها كان دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخول الدار أو لا أو شك هل وقع منه تعليق للطلاق أو لم يقع منه ذلك أو هل علق أو نجز أه حل (قوله وبقاء النكاح) عطف لازم (قوله ولا ينحى الورع) وهو هنا الأخذ بالأسوا م وهو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعير هنا للكف على الحلال أه برما زى (قوله دع ما يريك إلى ما لا يريك) بفتح الياء فيهما وهو أفصح وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريك متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يريك (قوله راجع) فإذا تبين وقوع الطلاق نفعت الرجعة حل (قوله أو البائن بدون ثلاث) كأن كان قبل الدخول أو كان بخلع فإذا جدد النكاح وتبين أنه طالق كان ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قل على الجلال ويعتمد بهذا التجديد وإن تبين له الطلاق أيضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله أو بثلاث) أي هل طلق ثلاثا أو لم يطلق شيئا حل والحاصل أنه فرع ثلاث تقر يعات على الأولى وعلى الثانية تقر يعا واحدا وهو قوله وإن كان الشك الخ (قوله لم ينكحها) أي ندب لان هذا من الورع (قوله لم يكنه) الأفصح إن لم يكن إياه حل ولو حلف كل من شخصين أنه يطعن طعنه مثلاً قبل الآخر فالخيلة في عدم حنهما أن يحلطاو يطعنهما معا فلا يحث كل منهما لعدم العلم بسبق طعنه أحدهما أه بابي ع ش (قوله وجهل الحال) فان علم عمل بمقتضاه ما لم تكن محاورة والا فهو حلف ينفع فيه غلبة الظن فلا يقع كفى زى وقل على الجلال لأن قصده حينئذ تحقق الخبر بحسب ظنه فلا يضر تبين خلافه وليس قصده التعليق ومن هذه هي قوله عمل بمقتضاه ما وقع في بلاد الشام إن امرأة غيرت هيتها ورجع بها زوجها وقيل له هذه زوجتك فقال إن كانت زوجتي فهي طالق وتبين أنها زوجته وقد أفتى شيخنا م بوقوع الطلاق أخذ من هنا ما إذا جرى بينهما محاورة كان حلفا لا تعليقاً فإذا غلب على ظنه صفة واعتمد عليها في حلفه وتبين خلافها لم يقع أه زى (قوله واحد بهما) أي بالنقيضين هذا شك في محله حل (قوله لزوجتيه) بأن خاطب بكل تعليق معينة منهما كافي ع ش كأن قال إن كان هذا الطائر غرابا فزوجني هند طالق وإن لم يكن فزوجني دعد طالق (قوله لوجود إحدى الصفتين) إن قلت كذلك في الصورة التي قبلها وجود إحدى الصفتين قلت هو كذلك الآن المعلق هنا واحد بخلافه ثم أه شيخنا فقله لوجود إحدى الصفتين أي مع اتحاد المعلق (قوله وبيان

إلى تبين الحال لا شبهة المباحة بغيرها (بحث) عن الطائر (وبيان)



لزوجتيه ان أمكن أن يتضح له حال الطائر بعلمه فيسه يعرفها ليعلم المطلقة من غيرها فان لم يمكن لم يلزمه بحث ولا بيان (أو) علق بهما (لزوجته وعبيده) كان قال ان كان ذا الطائر غرابا فزوجني طالق والافعبدى حرجه لالحال (منع منهما) لزوال ملكه عن أحدهما فلا يتمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد (٢٠) ولا يتصرف فيه (الى بيان) لتوقعه وعليه مؤتمهما اليه ويأتي مثله في مسئلة

الزوجتين (فان مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان ورأته) بقيد زده بقولي (ان اتهم) بان بين الحنث في الزوجة فانه متهم باسقاط ارثها وارفاق العبد (بل يقرع) بينهما فلعن القرعة فخرج على العبد فانه مؤثرة في العتق دون الطلاق (فان قرع) أي العبد أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعليق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثلث أو أجاز الوارث ونزلت الزوجة الا اذا دعت طلاقا ثانيا (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (بقي الاشكال) اذا أثر للقرعة في الطلاق كما مر والورع أن تترك الميراث أما اذا لم يمتهم بان بين الحنث في العبد فيقبل بيانه لانه انما أضرب بنفسه (ولو طاق احدى زوجتيه بعينها) كأن خاطبها بطلاق وحدها أو نواها بقوله احدا كما طالق (وجهلها) كان نسبها أو كانت حال الطلاق في ظلمة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقف) وجوبا الامر من قران وغيره

لزوجتيه) أي بين لزوجتيه المطلقة منهما ويجب عليه اعتزالهما كافي ع ش (قوله لم يلزمه بحث) ويستمر اجتنابهما حل (قوله فلا يتمتع بالزوجة) ولا ينظر اليها حتى بغير شهوة حل (قوله الى بيان) والظاهر وجوبه وصنيعه يقتضي عدم وجوبه فاذا بين بأن قال حنث في الطلاق فان صدقه العبد فذاك والا بأن كذبه وادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد وعتق فان قال حنث في العبد عتق فان صدقه فذاك والاحلف فان نكل حلفت وطلقت والظاهر أن له أن يعقد على من وقع عليها الطلاق باثنا حل (قوله لتوقعه) فيه اشارة الى امكانه فان لم يمكن فقياس ما تقدم عدم اللزوم كذا في الحاشية وفيه نظر أما أولا فالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو أن التكليف بالالزام انما يكون عند الامكان فيفصل بين الامكان وعدمه بخلاف المنع فلا يتوقف على امكان البيان بل مغيبه سواء أمكن حصوله أولا وأما ثانيا فأي لزوم هنا حتى يكون قياس ما تقدم عدم لزومه ففي قول الشارح لتوقعه نظرا تأمل شو برى وأجيب بأن اللام بمعنى عند (قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمهما اه شيخنا (قوله بل يقرع بينهما) ويكتب في رقعة القرعة حنث لحنث (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة عليه أي له (قوله بقي الاشكال) ولا تعاد ثانيا حل وشرح الروض وقال البرماوى تعاد ثانيا والثالث حتى تخرج على العبد (قوله والورع ان تترك الميراث) أي في الصورتين أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارح يوهم أن لها الآن سبيلا الى الميراث مع أنه لا يرت مع الاشكال وأجيب بأن معناه ترك الميراث ولو احتمل بأن تعرض عنه ونهب حصتها لبقية الورثة فيتمكنون من أخذ الجميع ولا يوقف طائفي حل مع تغيير وقال زى يمكن حل كلام الشارح أي قوله والورع الخ على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه انما أضرب بنفسه) فلو أضرب بغيره بأن كان هناك دين وان لم يكن مستغفرا قرع نظر الحق الدائن وبراءة ذمة الميت حل (قوله أو نواها بقوله احدا كما طالق وجهلها) وبقوله وجهلها اندفع التكرار بين هذا وبين قوله بعد لوقال لزوجتيه احدا كما طالق فانه شامل لما اذا نواها لكانه لم يجهلها اه (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو لطاق الجمع فتصدق بالجهل المقارن للطلاق وقد صور الشارح بقوله أو كانت حالة الطلاق في ظلمة زى (قوله وقف وجوبا) لحمة احدهما يقينا ولا دخل للاجتهاد فيه مر (قوله من قران وغيره) يشمل النظر بغير شهوة حل (قوله ان صدقته) أو سكتنا حل (قوله بل يحلف انه لم يطلقها) واذا حلف هل تطلق الثانية ينبغي أن لا تطلق حل وتوقف البرماوى فقال واذا حلف هل تعين الثانية للطلاق أولا اه ويلزم على كلام حل عدم وقوع الطلاق أصلا مع ان الفرض انه طلق احدهما الآن يقال لما كان حلقه على غلبة ظنه لم يحكم بوقوعه على الاخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطنا وليس له أن يطاق الثانية لان رد العين ليس كالاقرار الصريح فلا يقال قياسا ماسيا أي اذا قال في بيانه أردت هذه حيث يجوز له أن يطاق الاخرى جواز وطء الاخرى هنا لان ذلك اقرار صريح وقد فرقوا بين الاقرار الصريح وما في معناه فان قالت الاخرى ذلك فيحلف طافا فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الا باطنا حل (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) لانها

(حتى يعلمها) (ولا يطالب ببيان) لها (ان صدقته في جهلها) بها لان الحق لها فان كذبتاه وبأدرك محل

واحدة وقالت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب نسبت أولا أدري لانه الذي ورط نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجته وأجنبية احدا كما طالق وقصد الاجنبية) بأن قال قصدتها (قبل) قوله (بيمينه) لاحتمال اللفظ لذلك

وقولي يمينه من زيادتي (لان قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد أجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهر الا انه خلاف  
الظاهر (أو) قال (لزوجته احدا كطالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان ولهذا منع منهما قبل ذلك (ووجب فورا) بقيد زده  
بقولي (في) طلاق (بأن تسميها ان أبهم) هاهنا طلاق (و بيانها ان عين) هاهنا تعرف المطلقة منهما فان آخر ذلك بلا عذر عصي فان امتنع  
عزر (و) وجب (اعتزالهما) لالتباس المباحة بغيرها (ومؤتهما) هو أعم (٢١) من قوله ونفقتهما لجهلها عنده حبس

الزوجات (الى تعيين أو بيان) واذا عين أو بين لا يسترد المصروف الى المطلقة لذلك أما الطلاق الرجعي فلا يجب فيه ذلك فورا لان الرجعية زوجة (والوطء) لاحداهما (ليس تعيينا ولا يابا) للطلاق في غيرها لاحتمال أن يطأ المطلقة ولان ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به وذلك لا تحصل الرجعة بالوطء فتبقى المطالبة بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موطأ لم يزمه المهر وان بين فيها وهي باتن لزمه الحد والمهر (ولو قال في بيانه أردت) للطلاق (هذه في بيان أو) أردت (هذه وهذه أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه (طلقنا ظاهرا) لاقراره بطلاقهما بما قاله ورجوعه بذلك عن الاقرار بطلاق الاولى لا يقبل وخرج بزيادتي ظاهرا الباطن فالمطلقة فيه من نواها فقط كما قاله الامام قال فان نواها جميعا فالوجه

محل للطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال قصدت الرجل أو الدابة لم يقبل ولو قال لام زوجته ابتك طالق وأراد غير زوجته صدق لذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما لم يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق زوجته حل (قوله فلا يقبل قوله ظاهرا) ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على تلك الأجنبية والاقبل قوله ظاهرا وهذا يجمع بين الكلامين فاهنا محمول على ما اذا لم يعرف وقوع طلاق عليها شيئا (قوله فلا يتوقف وقوعه على تعيين) وتعتبر العدة من اللفظ أيضا ان قصد معينة والافن التعيين ولا بدع في تأخير حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها يجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الامن التفريق شرح مر (قوله ولهذا منع منهما) أي ولو قال راجعت المطلقة منهما لم يكف لانها ما كياأتى في كتاب الرجعة فطريقه أن يراجع كل واحدة على انفرادها ع ش على مر (قوله تعيينها ان أبهم) أي فالفرق بين التعيين والبيان ان محل الطلاق وهو الزوجة معين باطن في البيان وغير معين في التعيين (قوله لذلك) أي لحبسها عنده (قوله أما الطلاق الرجعي الخ) عبارة شرح مر أما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت العدة فاذا انقضت لزمه في الحال لان الرجعية زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق باثنا وهو كذلك للاختلاف في أنها طلقت باللفظ أولا فيسقط الحد للشبهة عن وعبرة زى وذلك لان في مسألة التعيين وجهان الطلاق لا يقع الا عند التعيين فصارت شبهة دافعة للحد بخلاف مسألة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى معيتين في الصور الثلاث أو هذه أي مشبرا لواحدة هذه مشبرا لآخرى كافي أصله مع شرح مر (قوله طلقنا ظاهرا) والا فالمطلقة في نفس الامر واحدة لان العبارة الواقعة منه احدا كطالق (قوله فان نواها) المراد والحالة هذه أي قال ذلك بعد قوله أردت هذه وهذه الخ أو أن هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواها بقوله احدا كطالق فان كان الاول فينبغي وقوع طلاقهما عليه ظاهرا مؤاخذه بقوله أردت هذه وهذه حل وسياق كلامه يدل على الاول (قوله لا يطلقان) أي في الباطن أما في الظاهر فيطلقان زى كما مر في المتن قال ع ش وظاهر شرح مر عدم الوقوع مطلقا لا باطنا ولا ظاهرا اه وفي قل على الجلال قوله فان نواها جميعا أي بقوله احدا كطالق فالوجه أنهما لا يطلقان أي معايل تطلق واحدة فقط فيساوي ما قبله فهو دفع لتوهم طلاقهما معا ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مر ويحكم بطلاق الاولى منهما كياأتى وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله اذ لا وجه الخ) لعدم احتمال لفظه لما نواه فتطلق احداهما ويخرج من مسألة البيان ويؤمر بالتعيين زى وعبرة مر فيبقى على إيهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بأن ذاك من حيث الظاهر فتاسب تغليظ وهذا من حيث الباطن فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة له (قوله انشاء اختيار) أي للمطلقة (قوله بقيت مطالبة به) مصدره مضاف لمفعوله

انهما لا يطلقان اذ لا وجه لجل احدا كما عليهما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الاولى فقط لفصل الثانية بالترتيب أو قال أردت هذه أو هذه استمر الابهام وخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئا من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط لان التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق وليس له الا اختيار واحدة فيلغوز كاختيار غيرها (ولو ماتا أو احداهما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق أو يانه (بقيت مطالبة به) (بيان) حكم (الارث) وان كانت احداهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين فيوقف من تركه كل منهما واحداهما

نصيب زوج ان ثلثا فاذا عين أو بين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق باثنا ويرث من الاخرى (ولومات) قبل تعيينه أو بيانه ولو قبل موتهما أو موت احدهما (قبل بيان) (٢٢) وارثه لا تعيينه) لان البيان اخباري يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة

والتعيين اختيار شهوة فلا يخفف الوارث فيه فلو كانت احدهما كتابية والاخرى والزوج مسلمين وأبهمت المطلقة فلا رث

(فصل) في بيان الطلاق السني وغيره \* وفيه اصطلاحان أحدهما وهو المشهور ينقسم الى سني وبدعي ولا ولا وجرت عليه وثانيهما ينقسم الى سني وبدعي وجرت عليه الاصل وفسر قائله السني بالجائز والبدعي بالحرام وقسم جماعة الطلاق الى واجب كطلاق المولى ومنسوب كطلاق غيره مستقيمة الحال كنبئة خالق ومكروه كاستقيمة الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تسمع نفسه بموتها من غير تمتع بها وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولو في دبر (تعتد بقراء سني ان ابتدأها) أي لا قراء (عقبه) أي الطلاق بان كانت حائلا أو حاملا من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلقها بمضي بعضه أو بآخر نحو حيض (دلم

ويلزمه ذلك فوراً مر (قوله اخبار) أي بالمطلقة العينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الح) مفرع على قوله لا تعيينه سم (قوله فلا رث) لاحتمال ان المطلقة هي المسلمة ولا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسلمة للزوجية فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطلاحاً على شيء لان فيهما زوجة وارثة البتة (فصل في بيان الطلاق السني وغيره) وهو البدعي على كلام الاصل والبدعي والذي لا ولا على كلام المصنف فالترجمة شاملة للطريقتين قال ع ش وما يتبع ذلك لجمع الطلقات وما لو قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الح (قوله وفيه) أي الطلاق من حيث هو (قوله وفسر قائله السني بالجائز) فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي لا سني ولا بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني شيخنا وقال بعضهم مراده بالجائز ما ليس حراماً فيشمل الاقسام الاربعه التي في الشارح وعلى طريقة المصنف يكون السني عبارة عما وجد فيه الضابط الآتي وان كانت تعتر به الاحكام الاربعه كما أنها تعترى الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب للسنة أي الطريقة لان الذي لا ولا منسوب لها أيضاً فهو مجرد اصطلاح بخلافه على آخر فالسني منسوب اليها بمعنى المستحب شيخنا (قوله وقسم جماعة الح) الظاهر ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيمين الاولين لان الطلاق اما في زمن سنة أو بدعة شيخنا (قوله الى واجب) أي غير لان الواجب اما الطلاق أو الفيتة ويجوز أن يحمل على الوجوب العيني بأن امتنع من الوطء وأقام به عذر كاحرام أي وامتنع أن يقول اذا حلت فتت كافي شرح الروض (قوله كسبئة الخلق) أي اساءة لا تحتمل والافكل امرأة فيها اساءة اه شيخنا عزيزي (قوله كاستقيمة الحال) أي وهو هوها حل (قوله وأشار الامام) عبر المصنف بإشارته لان الامام قال في هذه طلاقها غير مكروه فليس نصافي الاباحة لا يحتمل خلاف الاولى (قوله بطلاق من لا يهواها) أي وهي مستقيمة الحال حل (قوله أي الاقراء) يصح رفعه ونصبه تفسيراً للفاعل والمفعول والمعنى على الثاني شرعت فيها (قوله بان كانت حائلاً أو حاملاً من زنا) هاتان صورتان تضر بان في الاربعه المذكورة في قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الح وأخذ هذا من قول المتن ولم يبطأ الح فالصورة الاولى في الشرح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشرح هما عين الاولى والثانية في المتن والاخيرة في الشرح هي الخامسة في المتن بقطع النظر عن النفي في الجميع ولم يذكر الثالثة لتي في المتن وهي قوله ولا في نحو حيض قبله مع الصور الاربعه المذكورة في الشرح لان الطلاق فيها بدعي فصور السني ثمانية ويستفاد من كلامه ان ضابط السني هو ان يقع في أثناء طهر تنجيزاً أو تعليقاً بشرط ان لا يطاق فيه ولا في حيض قبله أو يقع مع آخر حيض كذلك فكان الاظهر ذكر تلك الصور في المتن ويجعل نفي الوطء قيداً فيها من غير ذكرها بعد النفي (قوله قبل آخره) وأما اذا كان طلقها في آخره فبدعي كما يأتي والحاصل انه اعتبر في كونه سنياً قيداً أربعاً أو طلقها موطوءة وثانيها قوله تعتد بقراء وثالثها قوله ان ابتدأها عقبه ورابعها قوله ولم يطاق في طهر الح وهو قيد واحد اشتمل على نفي الوطء في أمور خمسة ثم ان القيدين الاولين مقسم لكل من السني والبدعي والتمييز بينهما انما هو بحسب القيدين الاخيرين فان وجد احدهما كان سنياً وان اتفيا أو أحدهما كان بدعياً وان اتفيا الاولان أو أحدهما كان لا ولا (قوله أو بآخر نحو حيض) بان قال أنت طالق مع أوفى أو عند آخر حيضك مثلاً (قوله أو علق طلقها) عطف على طلقها (قوله ولا في نحو حيض الح) قضية وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك لان الحيض يدل على انها لم تعلق حل

قوله

يطأها (في طهر طلقها) (فيها أو علق) طلقها (بمضي بعضه ولا) وطئها (في نحو حيض قبله ولا في نحو

حيض طلق) مع (آخره أو علق به) أي بآخره



وذلك لاستعقابه الشرع في العدة وعدم الندم فيمن ذكرت وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر (٢٣) ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم

فقال مره فليراجعها ثم لم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء واختلف في علة الغاية بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني وان لم يكن شرطاً فليل لثلاثين الرجعة لغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول حتى قيل انه يندب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ (والا) بان كانت حاملاً من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو طلقها في طهر الحائض أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو طلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو طلقها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضي بعض أو طلقها في نحو حيض قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به (فبدعي)

(قوله واثنين) الاولى جعلها صورة واحدة على مقتضى عده وما بعدهما صورتين فتأمل (قوله فتكون الصور اثني عشر) الاولى ستة بقصر هذه الستة على

(قوله وذلك) أي وجه كونه سنياً وقوله لاستعقابه الشرع مصدر مضاف للمفعول والشرع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسني ما استعقب فيه المطلق الشرع في العدة مع عدم احتمال الندم له اهـ ح ل (قوله أي في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذه الاثمة من دليل آخر حل (قوله بتأخير الطلاق) أي الحاصلة بتأخير الطلاق (قوله لثلاثين الرجعة لغرض الطلاق) في الدليل حذف أي وقد نهين عن النكاح لغرض الطلاق في صورة الحمل فالرجعة مثله فهي منهي عنها حينئذ حل (قوله وقيل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بان كانت حاملاً من زنا وهي لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقاً تحيض أو لا وهاتان صورتان محترز قوله فان كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترز قوله وطلقها مع آخر نحو حيض وقوله أو بآخر طهر محترز قوله أو في طهر قبل آخره وقوله أو طلقها مع آخره محترز قوله أو علق طلاقها بمضي بعضه وقوله أو في نحو حيض قبل آخره محترز قوله أو بآخر نحو حيض حل وقد اشتمل هذا المحترز على عشر صور لان قوله ان كانت حاملاً من زنا وهي لا تحيض أو من شبهة صورتان وقوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ فيه ثمان صور لانها إما حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض فهاتان صورتان تضربان في الاربعة المأخوذة من قوله أو علق طلاقها الخ مع الصورتين السابقتين وقوله أو وطئها في طهر الخ محترز القيد الاخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا المحترز على خمس صور أشار لثنتين بقوله أو وطئها في طهر الخ واثنين بقوله أو وطئها في نحو حيض قبله وواحدة بقوله أو علق به تضرب الخمسة في ثنتين وهما المستفادتان من قوله أو علق طلاقها بمضي بعض نحو حيض الخ وهما الحائلة والحامل من زنا وهي تحيض وكأها فادهاهم القيد الاخير فتحصل ان صور البدعي عشر وترجع الى قسمين قسم لاستعقب فيه الشرع في العدة وهو عشر صور محترز قوله ان ابتدأها عقبه وقسم تستعقب فيه الشرع في العدة وهو محترز قوله ولم يطأ في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجعل الضمير في قوله أو في نحو حيض قبله للطهر بقسميه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتكون الصورتان عشر بضرب اثنين وهما الحائلة والحامل من زنا في ستة وهذه الاثنا عشر منها ستة عقلية لاجارية أي موجودة في الخارج وهي الحاصلة من ضرب الحامل من زنا في الستة التي ضرب فيها الحائلة والحامل من زنا لان علة كون الطلاق بدعيًا أداه الى الندم بالوطء المذكور لاحتمال حملها منه والحامل من زنا لا يمكن علوقها حالة الحمل حينئذ وطؤها لا يؤدي الى الندم فينبغي قصر قول الشارح أو علق طلاقها على الحائلة ويكون معنى قوله أو علق الخ أي أو لم تكن حاملاً من زنا ولا من شبهة بأن كانت حائلاً وعلق الخ فتكون الصور أحد عشر اثني عشر ستة مفهوم القيد الاول وخسة أو ستة مفهوم القيد الثاني وكون الصورتين وعشرين صور عقلية لاجارية كما علمت والكلام الآتي مبني عليها (قوله وهي لا تحيض) محترز قوله وهي تحيض وكان الاولى أن يقول بأن لم يتدثها أي الاقراء بأن كانت الخ أي بناء على أن زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حل الزنا حيض أو نفاس حسب قرأ حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيًا ولا يحمل على ما ذل لم تحض قبله لان الفرض انها تعتد باقراء ولا يوجد ذلك الا اذا سبق لها حيض اهـ حل أي لانها اذا لم يسبق لها

الحائلة فتكون الصور سبعة عشر اثني عشر ولا أحد عشر تأمل (قوله في الستة) أي صور الوطء (قوله أو علق طلاقها) الاولى أن يقول فينبغي قصر قول الشارح أو وطئها في طهر فتكون الاولى عامة لها والاخرى خاصة بالحائلة تأمل



(وخلع زوجته في) زمن (بدعة بعوض منها) سني (ولا) بدعي لا تغاير ما مرفى السني والبدعي ولان افتداء المختلعة يقتضي حاجتها الى الخلاص بالفراق ورضاها بطول التربص وأخذ العوض يؤكدها دعوى الفراق وبيعة احتيال الندم والحامل وان تضررت بالطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعاً وعها في العدة ولا ندم ومن هذا القسم (٢٥) طلاق المتحيرة لانه لم يقع في طهر

محقق ولا في حيض محقق (والبدعي حرام) للنهي عنه والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة الا ان جهل وقوعه في زمن البدعة فالطلاق وان كان بدعياً لاثم فيه (وسن لفاعله) اذ لم يستوف عند الطلاق (رجعة) لخبر ابن عمر السابق وفي رواية فيه مره فليراجعها لم يطلقها طاهراً قبل أن يمسه ان أراد ويقاس بما فيه بقية صور البدعي وسن الرجعة ينتهي بزوال زمن البدعة (ولو) قال أنت طالق لسنة أو طلاقاً حسنة أو أحسن طلاقاً أو أجله أو أنت طالق لبدعة أو طلاقاً فيبحتار أقبح طلاقاً وأخشنه وهي (في حال سنة) في الرابع الاول (أو) في حال (بدعة) في الرابع الآخر (طلقت) في الحال (والا) أي وان لم تكن اذ ذاك في حال سنة في الرابع الاول ولا بدعة في الرابع الآخر (فبالصفة) تطلق كإثر صور التعليق فان نوى بما

المتحيرة تعتد بثلاثة أشهر وانها اذا طلقت في أثناء شهر حسب قراء ان كان الباقي ستة عشر يوماً وان كان خمسة عشر فأقل لم يحسب قراءاً وحيداً فقد يقال القياس انها ان طلقت في أثناء شهر وقد بقي منه خمسة عشر فأقل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قراءاً فهي لا تشرع في العدة عقب الطلاق فليتأمل فسيأتي في الشارح ما يخالفه الا أن يحمل على ذلك اه سم (قوله وخلع زوجته) هذا خارج بقوله طلاق فليس المراد بالطلاق ما يشمل الخلع وكان من حقه أن لا يذكر خلع الاجنبي ثم ويذكره هنا حل (قوله بعوض منها) قضيته انها لو قالت له طلقني على أن أفطلق بكجائنا كان بدعياً الا أن يراد بالعوض منها ذكراه حل (قوله لا تغاير ما مرفى السني والبدعي) أي من تعليلهما وفيه أن الذي مرفى السني هو استعقب الشرع في العدة وهو غير منتف هنا لانه حاصل وبما يقويه قوله بعد فقد استعقب الطلاق الخ وأجيب بأن المعنى لا تغاير ما مرفى السني والبدعي من التعليلين معاً فلا ينافي وجود أحدهما هنا وهو استعقب الشرع في العدة شيخنا (قوله وسن لفاعله رجعة) وان لم يحرم عليه كافي التعليق شورى واذا راجع ارتفع الاثم من أصله وحل الاستحباب ما لم يقصد الرجعة للطلاق والا كانت مكرهه على ما تقدم اه حل وعبرة مر واذا راجع ارتفع الاثم المتعلق بحقه لان الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقرر اندفع القول بأن رفع الرجعة للتحريم كالتوبة بدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه (قوله رجعة) أو تجب ببيان كان الطلاق باثماً امداد شورى (قوله لخبر ابن عمر) فيه ان ابن عمر لم يؤمر بالرجعة وانما أبوه أمر بأن يأمره والامر بالامر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء كما في الاصول أي فلا يدل على نذب الرجعة اه شيخنا ومثله في مر ثم قال واستفادة النذب منه حيثئذ انما هي من القرينة اه وقيل من اللام في قوله فليراجعها والظاهر من عدالة ابن عمر انه حين طلقها لم يكن عالماً بحيضها ولم يكن بلغه حرمة الطلاق في الحيض ع ش على مر وهذا لا يناسب قول الشارح فيما تقدم وقيل عقوبة وتغليظ الا أن يقال العقوبة والتغليظ من حيث تقصيره لعدم البحث عنه (قوله وفي رواية الخ) انظر أي فائدة في ذكر هذه الرواية مع أن ظاهرها ان الطلاق في الطهر الأول وان كان مقيداً بالطهر الثاني أخذ من الرواية الأولى (قوله وسن الرجعة الخ) فاذا طلقها حائضاً فزمن البدعة بقية تلك الحيضة أو طاهر فزمن البدعة بقية ذلك الطهر والحيضة التالية له حل (قوله لسنة) الباء وفي كلاله شورى واللام في مثل ذلك من كل ما يتكرر رأي وينتظر للتأقبت فلا تطلق الا ان جاء ذلك الوقت وعلى ما لا يتكرر للتعليل بخولها زيدا فتطلق حالاً وان لم يكن راضياً وان أراد بما للتعليل التأقبت دين وهل عكسه كذلك حل وقوله طلاقاً حسنة التطبيق فيها مراد معنى اذا كان في زمان البدعة كأنه قال الحسن أو لزمن حسن هو الطهر (قوله لمن يكون طلاقها) اذ اللام فيها ككلاما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبت شورى (قوله وقع في الحال) اذ اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به شورى وشرح مر (قوله مطلقاً) أي سواء نوى الوقوع في الحال أم لا شورى

(٤ - (بحيرى) - رابع) قاله تغليظاً عليه بان كانت في حال بدعة في الرابع الاول أو سنة في الرابع الآخر ونوى الوقوع في الحال لان طلاقها في الرابع الاول حسن لسوء خلقها مثلاً وفي الرابع الآخر قبيح لحسن خلقها مثلاً ووقع في الحال هذا كله اذ قاله لمن يكون طلاقها سنياً أو بدعياً فلو قاله لمن لا يتصف طلاقها بذلك وقع في الحال مطلقاً ويلغوز كرا السنة والبدعة (أو) قال أنت طالق (طلاقاً سنياً بدعياً أو حسنة قبيحة وقع حالاً) ويلغوز كرا الصفتين لتضادهما ثم ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن



من حيث الوقت والقبح من حيث العدد قبل وان تأخر الوقوع لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيخان عن  
السرخسي وأقراه (وجاز جمع الطلقات) ولو دفعة لا تنفاه المحرم له والاولى له تركه بأن يفرقهن على الاقراء أو الاشهر ليمكن  
من الرجعة أو التجديد ان ندم قال الزركشي واللام في الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أو بعاقال الروياني عز ر و ظاهر  
كلام ابن الرفعة انه يأنتم انتهى (ولو قال) (٢٦) لموطأه أنت طالق (ثلاثا أو ثلاثا سنة وفسر) ها (بتفريقها

على اقراء) بأن قال وقعت  
في كل قرء طلقة (قبل من  
يعتقد تحريم الجمع) للثلاث  
دفعة كالكى لموافقة تفسيره  
لاعتقاده (ودين غيره) أى  
وكل الى دينه فيما نواه فلا يقبل  
ظاهر المخالفة مقتضى اللفظ  
من وقوع الطلاق دفعة  
في الحال في الاولى وفي  
الثانية ان كان طلاق المرأة  
فيه سنيا وحين تطهران  
كان بدعيًا ويعمل بما نواه  
باطنا ان كان صادقا بأن  
يراجعها ويطلبها ولها تمكينه  
ان ظنت صدقه بقرينة  
وان ظنت كذبه فلا وان  
استوى الامر ان كرهها  
تمكينه وفي الثانية قال  
الشافعي رضى الله عنه له  
الطلب وعليها المطر  
(و) دين (من قال أنت  
طالق وقال أردت ان  
دخلت الدار مثلا) أو ان  
شاء زيد) أى طلاقك  
بخلاف ان شاء الله لانه يرفع  
حكم الطلاق وما قبله  
يخصه بحال دون حال  
(و) دين (من قال نسائي

(قوله من حيث العدد) بأن نوى بطلقة الثلاث حل (قوله أكثر من فائدة الخ) وقائده التمتع  
بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق الى أن تطهر ويقع الطلاق عليها فهذه الفائدة لا تقابل بالضرر والذي  
يحصل له من وقوع الثلاث فوق وقوع الثلاث وان تأخر الى طهرها أشد ضررًا عليه من وقوع طلقة  
في الحال لينبذتها منه بينونة كبرى وهذا جواب عن جعل القبح راجعا الى العدد دون الزمن  
شيخنا (قوله ولو دفعة) للرد على الامام مالك وانظره فانه يغني عنه قوله وجاز جمع الطلقات وقد سئل  
عن ذلك العلامة زى فتوقف وقد يقال الجمع صادق بأن يأتي بهاتين ثلاث كلمات وأن يأتي بكلمة  
فبين ان هذا مراده بقوله ولو دفعة فان معناها ان يأتي بالثلاث في كلمة أى صيغة واحدة تدبر (قوله  
عز ر) ضعيف والمعتمد عدم التعزير والاثم شورى (قوله قبل) أى ظاهرا وباطنا وقوله كالكى  
أى وحنى وفيه ان ذكر هذا لا يناسب مذهبا فلا فائدة فيه عندنا ويجب أن فائدة تظهر بالنسبة  
للقاضى اذا كان شافعيًا ولزوجة شافعية وكان الزوج مالكيًا مثلاً فادعى ما ذكر وكذبت الزوجة  
فان القاضى يعامله بعقيدته اه شيخنا عز ر (قوله ودين غيره) التدين لغة أن يوكل الى دينه  
واصطلاحاً عدم الوقوع فيما ينهى بين الله تعالى ان كان صادقا على الوجه الذى أراده امداد شورى  
(قوله ولها تمكينه) أى يلزمها ذلك اه رشيدى (قوله وفي الثانية) وهى ما لو ظنت كذبه (قوله  
لانه يرفع حكم الطلاق) فيه أنه لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين مع انه يرفع  
حكم الطلاق من أصله وأجيب بأنه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع  
لشئ بعد ثبوته ومثله لو قال لا أدخل دار زيد وقال أردت ما يسكنه دون ما يملكه فانه لا يقبل  
ظاهرا ويدين كفى حل (قوله ومع قرينة) مستأنف متعلق بقوله الآتى يقبل حل  
(قوله فقال منكرا) ولا بد أن يكون قوله هذا متصلا بكلامها كما تشعر به الفاء وعبارة مرفقا في  
انكاره المتصل بكلامها أخذ بما يأتى (قوله يقبل ذلك) أى ظاهرا وباطنا والافيقبل أيضا بقرينة  
كما مر في قوله ودين من قال الخ لانه يقبل باطنا فقط قال ومثل ذلك ما لو أرادت الخروج لمكان معين  
فقال ان خرجت الليلة فانت طالق وقال لم أقصد الا منعها من ذلك المعين فيقبل ظاهر القرينة  
فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر معه أى من قوله وللتعليق أدوات الى آخر الفصل  
ومراده بالتعليق ما يشمل الضمنى كقوله في شهر كذا لان المعنى اذا جاء شهر كذا كما قاله الشارح (قوله  
بأول جزء منه) الباء بمعنى مع اه ع ش وذلك بخسبوبة الشمس ولورأى الهلال قبلها حل (قوله بأن  
المعنى الخ) قد يقال أولى من ذلك أن يقال لان الظرفية توجد وتحقق بأول جزء منه حل وفارق السلم  
حيث لا يصح تأجيله بكونه مؤجلا في شهر كذا لان الاجل فيه مجهول حيث جعل الشهر ظرفا للحال  
لاشترط العلم بالاجل فيه والطلاق يصح تعليقه بالمجهول (قوله يتحقق بمجيء أول جزء منه) أى ان

طوالق أو كل امرأة قلى طالق وقال أردت بعضهم فيعمل بما أراده باطنا (ومع قرينة كأن) هو أولى من  
قوله بأن (خاصته) زوجته (فقالته تزوجت) على (فقال) منكرا لهذا (ذلك) أى نسائي طوالق أو كل امرأة قلى طالق وقال أردت غير  
الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية للقرينة (فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذكر معه) لو (قال أنت طالق في شهر كذا أو)  
في (غرة أو أوله) أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلة الاولى ووجهه في شهر كذا بأن المعنى اذا جاء شهر كذا  
ومجيئه يتحقق بمجيء أول جزء منه (أو) في (نهاره) أى شهر كذا (أو أول يوم منه فبفجر أوله) أى أول يوم منه على قياس ما مر (أو)

في (آخره) أو سلخه (فبا خرجه منه) يقع لأنه السابق إلى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (فبغروب شمس غده) تطلق اذ به يتحقق مضى اليوم (أو) قاله (نهارا فيمثل وقته من غده) تطلق لان اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا (أو) قال إذا مضى (اليوم) فانت طالق (وقاله نهارا فبغروب شمس) تطلق وان بقي منه حال (٢٧)

التعليق لحظة لأنه عرفه  
فينصرف إلى اليوم الذي  
هو فيه (أو) قاله (ليلا فبا)  
أي لا يقع به شيء اذ لا نهار  
حتى يحتمل على المعهود  
(كشهر أو سنة) في حالي  
التنكير والتعريف فيقع  
في أنت طالق إذا مضى شهر  
أو سنة بمضى شهر كامل أو  
سنة كاملة وفي أنت طالق  
إذا مضى الشهر أو السنة  
بمضى ما هو فيه من ذلك  
الشهر أو السنة فيقع في  
الشهر بأول الشهر القابل  
وفي السنة بأول المحرم من  
السنة القابلة ومعلوم عدم  
ثبوت الانقضاء هنا أمالو قال  
أنت طالق اليوم بالنصب  
أو بغيره فيقع حالا ليلا  
كأنه نهار لأنه وقع  
وسمي الزمان في الأولى  
بغير اسمه وقت التسمية  
(أو) قال (أنت طالق أمس  
وقع حالا) سواء أقصد  
وقوعه حالا مستندا إلى  
أمس وعليه اقتصر الأصل  
أم قصد إيقاعه أمس أم  
أطلق أموات أو جن أو  
خس قبل التفسير ولا إشارة  
له مفهومة وإنما قصد الاستناد  
إلى أمس لاستحالة (فان

علق قبل الشهر فان عاق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل ويثبت الشهر برؤية  
الهلال في بلد التعليق وان انتقل لغيره أو تمام العدة أو شهادة عدلين به اهـ قل على الجلال وخالفه  
الشيخ عبد البر في شهر كذا فقال يقع حالا إذا قاله وهو فيه (قوله دون أول الخ) رد على القول لآخر  
(قوله شمس غده) أي الشخص أو الليل وقوله اذ به أي بالغروب (قوله اذ لا نهار حتى يحتمل) أي اليوم  
على المعهود أي ولم يحتمل على المجاز وهو مطلق الوقت لتعذر الحقيقة لان شرط الحمل على المجاز في التعليق  
ونحوها قصد المتكامل أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا ولم يكتفوا باستحالة الحقيقة  
حل أي لان قاعدة العدول إلى المجاز عند تعذر الحقيقة مخصوصة بغير التعليق وبهذا اندفع قول  
سم على حج ما المانع من أن القرينة هنا الاستحالة وقد عدوها من القرائن (قوله كاملة) أي اثنا  
عشر شهرا هلالية فان انكسر الشهر الأول لكل ثلاثين يوما من الشهر الثالث عشر حل (قوله مضى  
ما هو فيه) يقتضي ان الطلاق يقع بمضى ما هو فيه وقوله بأول الشهر القابل يقتضي انه لا يقع الا في أول  
جزء من الشهر القابل ولا تطلق بفراغ ما هو فيه فيحصل التنافي لأن يقال لا تنافي لان فراغ ما هو فيه  
لا يتحقق الا بأدراك جزء ما بعده شيئا (قوله أمالو قال أنت طالق اليوم) مقابل لقوله إذا مضى اليوم  
فالمناصب ذكره عقبه (قوله فيقع حالا) مثله لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان أو ليلة فيقع حالا  
مطلقا زى أي سواء كان في الشهر الذي عينه أولا وسواء كان في الأخيرة في الليل والنهار أخذ من  
تعليق الشارع قال حل فان قال أردت اليوم التالي قبل فلا يقع قبل الفجر لانه لا يرفع الطلاق بل  
يخصمه (قوله لانه أوفعه) أي وفيما سبق علقه (قوله مستندا إلى أمس) أي قصد أن أمس ولأن صرفان  
للوقوع على سبيل الشركة فغاير ما بعده (قوله أموات) ظاهر العطف بأو أنه لا يرجع إذا خلا من الموانع  
المدكورة وفي نسخة ومات وهي الظاهرة وعليها تكون الصور ثلاثة ويكون قوله ومات الخ راجعا  
للاطلاق كأنه قال أو أطلق وتعدت مراجعته بان مات الخ وعلى النسخة التي فيها أو تكون الصورة ستة  
يقع فيها الطلاق وسيأتي في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضا وقوله فان قصد الخ فيه صورتان لا يقع فيهما  
طلاق فالخامس تسع صور (قوله أو خس) بكسر الراء من باب علم (قوله ولغا قصد الاستناد الخ) يمكن  
رجوعه للصورة الأولى والثانية لان الاستناد فيها مراد وان لم يصرح به فيها فلو قال لغا قصد أمس  
لكان أولى وليس هذا من التعليق بالمحال حتى يكون مخالفا لقولهم التعليق بالمحال يمنع الوقوع لانه قد  
يكون قصد من التعليق به عدم الوقوع وهنا وقع الطلاق وأسنده إلى محال فالتحليل (قوله في نكاح  
آخر) أي له بأن يدعى أنه طلقها طلاقا ثانيا وجدد نكاحها وأن الطلاق وقع عليها من غيره قبل ان  
يتزوجها (قوله وعرف) أي الطلاق في النكاح الآخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر  
حل (قوله أو أنه طلق الخ) أي قصه الاخبار بأنه طلقها في هذا النكاح فغايرت ما قبلها اهـ شيخنا  
وانظر قوله وهي الآن معتدة هل هو قيد وظاهر صنيعة انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهوما انتهى  
وعبارة حل قوله وهي الآن معتدة أو انه راجعها (قوله والافن وقت الاقرار) أي تحسب عدتها منه  
ان كذبته ففائدة اليمين الوقوع في الأمر فقط وهذا في حقها وأما هو فتعسب العدة من وقت تعيينه

قصد بذلك (طلاقا في نكاح آخر وعرف أو) قصد (أنه طلق أمس وهي الآن معتدة حلف) فيصدق في ذلك عملا بالظاهر ونكون  
عدتها في الثانية من أمس ان صدقته والافن وقت الاقرار فان لم يعرف الطلاق المذكور في الأولى لم يصدق وحكم بوقوع الطلاق حالا  
كافي الشرح الصغير ونقله الامام والبيهقي عن اصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبع للنسخ الرافعي

السقيمة وهو أنه ينبغي أن يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن وان واذا ومتى ومتى ما) بز يادتها (وكما واى) نحو من دخلت الدار من زواجى فهي طالق وأى وقت دخلت الدار فانت طالق وتعييرى بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من الى آخره اذا الادوات غير محمولة في المذ كورات اذ منها مهموما واذا ما وايا ما واين (ولا يقتضين) أى أدوات التعليق بالوضع (فورا) فى المعلق عليه (فى مثبت) كانه دخول (بلاعوض) أما به فيشترط الفور (٢٨) فى بعضها للمعاوضة نحو ان ضمنت أو أعطيت بخلاف محومتى وأى (و) بلا

(تعليق بمشيتها) على ما يأتى بيانه فى الفصل الآتى (ولا يقتضين تكرارا) فى المعلق عليه (الا كلاً) فتقتضيه وسيأتى التعليق بالمتنى (فلو قال اذا ما لقتك) أو أوقعت عليك طلاقاً (فانت طالق فنجز) طلاقها (أو علقه بصفة فوجدت فطلقتان) تقعان (فى موطوءة) واحدة بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كلاً) وقع طلاقاً عليك فانت طالق (فطلق فثلاث فيها) أى فى موطوءة واحدة بالتنجيز وثلثان بالتعليق بكلاً واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة فى غيرها) أى غير الموطوءة فى المسئلتين لانهايتين بالمنجزة فلا يقع المطلق بعدها (أو) قال وتحتار بعوله عيب (ان طلقت واحدة) منهن (فبعد) من عيبى (حردان) طلقت (ثنتين) منهن (فبعدان) من

من الامس مطلقاً فيمنع من رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحدلو وطها بعد لانها زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان كذبه ما لو سكت انتهى قل على الجلال (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله أن يصدق) ضعيف (قوله وان) مثلها أى عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد اهـ حل (قوله بالوضع) يفيد أنها تقتضى بالوضع الفورى عند انتفاء ذلك أى انتفاء قوله بلا عرض وبلا تعليق بمشيتها ونفى النفي اثبات وفيه نظر لان الفورى لا يست مستفادة منها بطريق الوضع مطابقاً حل بل من قرينة (قوله فى مثبت) بدل بعض من المعلق عليه أو عطف بيان عليه (قوله فى بعضها) وهوان واذا وكذلك لو انتهى حل ولبعضهم شعر

أدوات التعليق فى النفي للفو • رسوى ان وفى الثبوت وأوها

للتراخي الا اذا ان مع الما • لوشئت وكما كررها

(قوله للمعاوضة) أى لا قضاء للمعاوضة ذلك (قوله على ما يأتى) أى من انه لا بد ان يكون التعليق بمشيتها خطاباً وعبارته هناك أو علقه بمشيتها خطاباً بشرط أى مشيتها فوراً بان تنأتى به فى مجلس التواجد لتضمن ذلك تملك الطلاق كطالق نفسك وهذا فى غير محومتى أما فيه فلا يشترط الفورى (قوله ولا يقتضين تكراراً فى المعلق عليه) بل متى وجد مرة واحدة فى غير نسيان انحلت اليمين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى ولو قيد بالابد كان خرجت أبداً الا باذنى فانت طالق فهو على معناه من عدم التكرار زى (قوله وسيأتى التعليق بالمتنى) المناسب تقديمه قبل قوله ولا يقتضين تكراراً (قوله فنجز طلاقها) أى بنفسه من غير عوض دون وكيله أما غير موطوءة أو موطوءة طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لينوتها فى الاولين ولعدم وجود طلاقه فى الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتنحل اليمين بالخلع بناء على الاصح أنه طلاق لا فسخ شرح مر شوبرى (أو كما وقع) خرج بوقع ما لو قال كلاً أوقعت طلاقاً فانه يقع عليه طلقتان لاثلاث لان الثانية المعلقة وقعت لانه أوقعها زى (قوله فطلق) ولو بوكيله شيخنا (قوله عشرة) ضابط هذا وغيره ان جملة مجموع الأحاد هو الجواب فى غير كلاً ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله فى الاربع أن يقال مجموع الأحاد واحد واثنتان وثلاثة وأربعة وثلثا عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الاول والاثنتان مرة فقط وثلثا خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله واحد بطلاق الاولى الخ) لا يظهر هذا الا حيث رتب فيه الطلاق وأما فى المعية فلا يظهر الا أن يقال يقدّر فيها وقوع طلاقهن مرتباً فتأمل (قوله وعليه تعيينهم) فيعين ماعتق بالواحدة وماعتق باثنتين وماعتق بالثلاثة وماعتق بالاربعة ونظر ثمة ذلك فيما اذا طلق مرتباً وكان لهم أكساب خصوصاً اذا تباعد الزمن بين التطليق أما اذا طلق معاً فيمكن ان يقال هم هؤلاء العشرة اهـ حل (قوله لم يعتق الاثلاثة) أى ان طلقهن مرتباً فان طلقهن معاً عتب عيب واحد قاله فى شرح الروض شوبرى (قوله لا بصفة الواحدة) لانها

عيبى حران (دان) طلقت (ثلاثاً) منهن (ثلاثة) من عيبى أحرار (وان) طلقت (أربعاً) منهن ليست

(فاربعة) من عيبى أحرار (فطلق أربعاً) معاً أو مرتباً (عتق) من عيبه (عشرة) مبهمه واحد بطلاق الاولى واثنتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة وعليه تعيينهم ولو عطف المعلق ثم أو بالفاء بدل الواو لم يعتق الا ثلاثة اذ بطلاق الاولى يعتق عيباً فاذا طلق الثانية لم يعتق شيئاً لا بصفة الواحدة ولا بصفة اثنتين فاذا طلق



ليست مطلقا عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه لم يطلق ثنتين بعد واحدة فاذا أطلق الثالثة صدقت صفة الثنتين لانه أطلق ثنتين بعد واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة أى من الزوجات أى بعد الثنتين ولا أربعة أى في الزوجات بعد ثلاثة اهـ حل (قوله صدقت صفة الثنتين) أى فيعتق اثنان (قوله ولو في التعليقين الاولين فقط) أى في صيغة المعلق بأن يأتي في الباقي مثلا كأن قال كلما طلقت واحدة فبعد حركتها طلقت ثنتين فبعد ان حران ثم قال وان طلقت ثلاثة الخ حل واعتبرت كلما في التعليقين الاولين فقط لانهما المتكرران اذ كل من الثلاثة والاربعة لا تتكرر فان أتى بها في الاول فقط أو مع الاخيرين فثلاثة عشر أو في الثاني وحده أو معهما فثنا عشر شوري (قوله خمسة عشر) لان صفة الواحدة تكررت ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالمجموع خمسة فاذا ضمتهم للعشرة الاولى كانت خمسة عشر واثلاثة والاربعة لم تكرر وبهذا اتضح أن كلمة لا يحتاج اليها الا في الاولين لانهما المتكرران فقط كما قاله مـ قال قل على الجلال والمعتبر وجود كلما في نصف المعلق عليه لانه الذي يتكرر دون ما عدا (قوله لاقتضاها التكرار) نظرا الى عموم ما لانها ظرفية أو بدورها العموم وكل أ كدته شوري وقوله لانها ظرفية أى لان ما نابت عن ظرف زمان والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوبة على الظرفية لاضافتها لما هو قائم مقامه فقوله مـ ان ما من كلما صدرية ظرفية غير ظاهر كما قاله ع ش بل هي ظرفية فقط (قوله لانه صدق به) أى بالطلاق وقوله وطلاق ثنتين أى بانضمامهما للدولى وقوله وطلاق ثلاث أى بانضمامهما لما هو كذا يقال في طلاق لاربعة وقال شيخنا ح ف قوله وطلاق ثلاث أى لا طلاق ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا في الثانية والرابعة وقوله وطلاق أربع أى لا طلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الا مرة واحدة لانها غير متكررة (قوله غير الاولين) لان صفة الثنتين تصدق مرتين فقط فتصدق بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقوله غير الاولين أى غير اللذين وقع بطلاق الثانية لانهما وقعاه فلا يقعان بعد اهـ شيخنا (قوله عتق سبعة وثمانون) لتكرر صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعين وذلك في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الاربعة مرة وذلك في الثامنة وصفة الخمسة كذلك وذلك في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره في العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلما الا في الخمسة الاولى زى وجلة هذا المكرر اثنان وثلاثون نضم للحاصل بلا تكرار وهو خمسة وخسون وهو الذى أشار اليه بقوله وان الخ حل (قوله خمسة وخسون) لانها مجموع الآحاد من غير تكرار يعنى انك اذا جعت واحدا لاثنين صارت ثلاثة واذا جعت الثلاثة الى ثلاثة صارت ستة واذا جعت الستة الى أربعة صارت عشرة واذا جعت العشرة الى خمسة صارت خمسة عشر واذا جعت الخمسة عشر الى ستة صارت واحد وعشرين واذا جعت الواحد والعشرين الى سبعة صارت ثمانية وعشرين واذا جعت الثمانية والعشرين الى ثمانية صارت ستة وثلاثين واذا جعت الستة والثلاثين الى تسعة صارت خمسة وأربعين واذا جعت الخمسة والاربعين الى عشرة بلغت خمسة وخسين هذا ايضا كما ذكره ع ش وكان الاولى للشارح أن يقدم التعليق بغير كلما على التعليق بكما كما فعل في سابقه لان المكرر مؤخر عن الآحاد (قوله كأن مات) أو مات هو قبلها حل فهو مثال لما يحصل به اليأس فيقتضى أنها تطلق بنفس الموت وقول الشارح فيحكم بالوقوع قبيل الموت يقتضى وقوعه قبيل الموت فيتنافى كلام الشارح مع المتن لأن يقال لا تنافى اذا المعنى اتناحكم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها بمن لا يسمع دخول الدار وكذلك اذا كان هو الميت وينبى على ذلك أنه اذا كان الطلاق بائنا لا يرثها اذا كانت هي الميتة وكذلك

اثلاثة صدقت صفة  
الثنتين ولا يتصور بعد  
ذلك وجود ثلاثة ولا أربعة  
وكان سائر أدوات التعليق  
غير كما (ولو علق بكما) ولو  
في التعليقين الاولين فقط  
(خمس عشرة) عبدا  
لاقتضاها التكرار فيعتق  
واحد بطلاق الاولى وثلاثة  
بطلاق الثانية لانه صدق به  
طلاق واحدة وطلاق  
ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة  
لانه صدق به طلاق واحدة  
وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق  
الرابعة لانه صدق به طلاق  
واحدة وطلاق ثنتين غير  
الاولين وطلاق أربع ولو  
قال كلما صليت ركعة فبعد  
من عبيدي حركتها الى  
عشرة عتق سبعة وثمانون  
وان علق بغير كلما خمسة  
وخسون (ويقتضين)  
أى الادوات (فورا في منى  
الان) فلا تفضيه (فلو قال)  
أنت طالق (ان لم تدخل)  
الدار (لم يقع) أى الطلاق  
(الا باليأس) من الدخول  
كأن مات قبله فيحكم  
بالوقوع

قبيل الموت بخلاف ما لو علق بغيره ان كذا فإنه يقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول في وقت التعليق ولم تدخل والفرق أن ان حرف شرط لا اشعاره بالزمان واذا ظرف زمان (٣٠) كمنى في تناول المداوقات فاذا قيل متى ألقاك صح ان تقول متى شئت أو اذا شئت ولا

يصح ان شئت فقله ان لم تدخل الدار معناه ان فانك دخولها وفواته باليأس وقوله اذا لم تدخل الدار فانك طالق معناه أي وقت فانك الدخول فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال أردت باذا ما أراد بان قبل بطننا وصكنا ظاهر في الاصح (أو) قال أنت طالق (ان دخلت) الدار (أو أن لم تدخل بالفتح) للهمزة (وقع) الطلاق (حالا) لان المعنى للدخول أولعده بتقدير لام التعليق كما في قوله تعالى أن كان ذا مال بنين وسواء كان فيما علق به صادقا وكاذبا هذا (ان عرف نحوا والا) بأن لم يعرفه (فتعليق) لان الظاهر قصده له وهو لا يميز بين ان وأن ولو قال أنت طالق اذ طلقك أو أن طلقك بالفتح حكم بوقوع طلقين واحدة باقراره وأخرى بإيقاعه في الحال لان المعنى أنت طالق لاني طلقك

فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما (علق) الطلاق (بجمل) كقوله ان كنت حاملا

العكس واذا كان هو الميت بتدبير العدة قبيل موته بزمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لعدة وفاة شيخنا (قوله قبيل الموت) أي اذا بقي ما لا يسع الدخول زى وشرح م هر أي قبيل موتها ان ماتت قبله فان مات هو قبلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته صرح بمثل ذلك الشارح في شرح الروض ومفهومه أنها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لان البر لا يختص بحال النكاح فراجع سم وهو بعيد لانحلال العصمة بالموت وخرج بالموت ما لو أبانها قبله فلا طلاق وان مات قبل الدخول على الاعتماد خلافا للسنوى القائل بوقوع الطلاق قبيل اليئونة اه قل وم هر وعبرة زى ولو أبانها بعد تمكثها من الدخول واستمرت من غير دخول الى الموت لم يقع طلاق قبل اليئونة لانحلال اليين بدخولها قبل موتها ولو وجد هذا هو المعتمد م وانظر أي فائدة في عدم وقوع الطلاق قبل اليئونة اذا ماتت نعم تظهر في التعليق وأما الجنون فلا يحصل به اليأس لان الدخول في البر من المجنون كهو من العاقل بخلاف الحنث اه حل (قوله بمضى زمن الخ) بخلاف ما اذا لم يمكنها الا كراه أو نحوه أي وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد التعليق أو أطلق شو برى (فرع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فأنت طالق وأذن لها مرة في الخروج انحلت اليين فلا وقوع بما بعدها ولا يشترط في انحلالها علمها بالاذن حتى لو أذن لها في غيبتها وخرجت لم يحنث اه ع ش (قوله والفرق أن ان حرف شرط الخ) ثم لا يخفى خفاء هذا الفرق فيما لا اشعاره بالزمان كمن ثم محل الفرق فيمن يعرف معنى ان من التعليق الجزئي المجرد عن الزمان ومعنى اذا مثلا من ذلك التعليق مع الزمان والافغير ان مثلها في حقه كما أفتى به شيخنا البلقيني شو برى وقد يقل لا خفاء لان من التعميم في الاشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال والازمنة (قوله وقع الطلاق حالا الخ) وفرق بين هذا وما قيل في أنت طالق أن شاء الله بالفتح من انها تطلق حالا حتى من غير النحوى بأن التعليق بالشيئة يرفع حكم اليين من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك التحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليين بل يخصه فاكتفى فيه بالقرينة اه حل (قوله بتقدير لام التعليق) أي وتعليق الكلام المنجز لا يرفعه بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو للبدعة فانها لام التوقيت قال الزركشي ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت البدعة فلا تطلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت كما قاله بعضهم أن يكون الوصف مما شأنه أن يحى عويذهب كذا قلته من خط شيخنا وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها أي ان المفتوحة للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كما لو قال أنت طالق أن جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين وان سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم فلهم أن يمنعوا ذلك في أن جاءت في المقدر ليس في قوة الملفوظ مطلقا اه سم (قوله ان عرف نحوا) المراد بالنحو هنا معرفة أوضاع الالفاظ بأن يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالنحو هنا مدلول علم اللغة والافالنحو معرفة أواخر الكلام من حيث الاعراب والبناء وهو غير مراد هنا

فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما أي من الولادة والوطء والشيئة والطلاق والظهار والابلاء مثلا (قوله أو شهده برجلان) لأر بع نسوة أو رجل وامرأتان ولعله لترتب الطلاق على ذلك

والطلاق

فأنت طالق (فان ظهر) أي الجلها بأن ادعته وصدها الزوج أو شهده برجلان بناء على ان الجل يعلم (أو) لم يظهر بها جل

لكن (ولده لدون ستة أشهر من التعليق أو) لا أكثر منه و (لاربع سنين فأقل) منه (ولم نوطأ وطأ يمكن كون الحمل منه) بأن لم نوطأ مع التعليق ولا بعده أو وطئت حينئذ نوطأ لا يمكن كون في الحمل منه كان ولده لدون (٣١) ستة أشهر من الوطء (بأن وقوعه)

من التعليق لتبين  
الحمل من حينئذ ولهذا  
حكمنا بقبول النسب  
(والا) بأن ولده لا أكثر  
من أربع سنين من أولدونه  
وفوق دون ستة أشهر  
ووطئت من زوج أو غيره  
وطأ يمكن كون الحمل منه  
(فلا) طلاق لتبين انتفاء  
الحمل في الأولى إذا أكثر  
مدته أربع سنين ولا احتمال  
كون الحمل من ذلك الوطء  
في الثانية والاصل بقاء  
النكاح والتمتع بالوطء وغيره  
فيهما جائز لان الأصل عدم  
الحمل وبقاء النكاح لكن  
يسن له اجتنابها حتى  
يستبرأ احتياطاً (ولو قال  
ان كنت حاملاً بذكر  
فطلقة) أي فأنت طالق  
طلقة (و) ان كنت حاملاً  
(بأنثى فطلقتين فولدتهم)  
معاً أو مرتباً وكان بينهما  
دون ستة أشهر (فثلاثة)  
تقع لتبين وجود الصفتين  
وان ولدت ذكراً فأكثر  
فطلقة أو أنثى فأكثر  
فطلقتان أو خنثى فطلقة  
ووقفت أخرى لتبين حاله  
وتنقضي العدة في الصور  
المدكورة بالولادة (أو)  
قال (ان كان حملك) أو ما في

والطلاق لا يثبت بذلك فلا ينافي ما سيأتي في الشهادات من أن الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهدن  
بذلك وحكم به ما حكم ثم علق به وقوع الطلاق حل (قوله لكن ولده) أي ولداً كاملاً تام الخلقة كما هو  
المفهوم من ولده وأما لو ألفت مخططاتي الدون أولاً أكثر ولم نوطأ وطأ يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد  
وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح في الثاني دون الأول حل (قوله لدون ستة أشهر) أي عديدة حل  
وقوله لا أكثر منه أي من الدون (قوله ولاربع سنين فأقل منه) أي من التعليق لاربعة ملحقه  
بمادونها خلافاً للحل من أنها ملحقه بما فوقها وجرى عليه حج حل (قوله أو لم نوطأ) أي بعد  
التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حينئذ) أي حين التعليق أو بعده (قوله كان ولده  
الح) أي أو وطئها صبي (قوله بأن وقوعه) أي بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل  
لا تنتظر الولادة وذهب الاكثر الى انتظارها نظراً الى أن الحمل وان علم لا يتيقن ورد بأن للظن  
المؤكد حكم اليقين حل وكون العصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيراً ما يزولونها  
بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى أنه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى  
لومات قبل مضي يوم وإيلة أجريت عليها أحكام الطلاق وان احتمل كونه دم فساد شرح م  
(فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كالموشق بطنها فخرج الولد  
من الشق أو خرج الولد من فها فيه نظر ويتجه الشمول عند الإطلاق لان المقصود من الولادة انفصال  
الولد فليشأمل اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانه راف الولادة لغة وعرفاً لخرج الولد من طريقه  
المعتاد لم يبعد اه ع ش على م والحمل يشمل غير الآدمي حيث لانية ع ش على م (قوله  
أولدونه) أي الاكثر وقوله وفوق دون ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فأكثر الى أربع سنين مع  
انه أخصر نظر المفهوم المتن (قوله والاصل بقاء النكاح) جواب عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني  
يحتمل كونه من الأول فالمرجح (قوله والتمتع بالوطء الح) واذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو ووطء شبهة  
يجب فيه المهر لا الحد وكذا الحكم في كل موضع قبل فيه بعدم الطلاق ظاهر أي فانه يجوز الوطء واذا تبين  
الوقوع يجب المهر لا الحد ع ش على م وقوله فيهما أي فيما قبل الا وما بعدهما شوبرى وقال حل  
أي في المستثنين بعد الا ومثلهما ما قبل الاحتياط لم يظهر الحمل كما يرشد لذلك التعليق فالخاصل ان الوطء  
جائز حيث لم يظهر الحمل (قوله يسن له اجتنابها) أي من تحبل عادة بخلاف الصغيرة والآيسة حل  
وقوله حتى يستبرأ أي بقراءه كافي م (قوله أي فأنت الح) اشارة الى أن طلاقه مفعول مطلق وهو  
بيان اصيغة المطلق قال حل وأما لو قال ما في المتن فانه يكون لغو الا كناية اه والظاهر أنه يكون  
كناية كافي قل على الجلال (قوله فثلاث) وان كان الحمل عند التعليق نقطة لا تتصف بذكر كورة  
ولا أنوثه لان التخطيط يظهر ما كان كامناً في النقطة حل (قوله لان قضية اللفظ الح) لانه بالنسبة  
للأولى وهو قوله ان كان حملك اسم جنس مضاف فهو من صيغ العموم وبالنسبة للثانية اسم موصول  
فهو كذلك شوبرى (قوله وقع الطلاق) أي المعلق (قوله أولى من تعبيره بأو) لان كلام الأصل  
يوهم انهما تعليقان مع انه تعليق واحد وكتب أيضاً قوله أولى من تعبيره بأو ويانه أن واحداً للشينين  
مع انه لو أتى بأحد التعليقين دون الآخر في الأولى وقعت طلاقه ان أتى بالتعليق الأول وثبتان في الثاني

بطنك (ذكر اطلقت الى آخره) أي وان كان أنثى فطلقتين فولدتهم (فلغو) أي فلا طلاق لان قضية اللفظ كون جميع الحمل أو ما في بطنها  
ذكر أو أنثى فان ولدت ذكرين أو أنثيين وقع الطلاق وتعييرى في هذه والتي قبلها بالواو أولى من تعبيره بأو (أو) قال (ان ولدت)  
فأنت طالق (فولدت اثنين)



مرتباطلقت بالاول) أي بخروجه كله لوجود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حل الاول بان كان بين وضعيهما دون ستة أشهر أم من حل آخر بأن وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالثاني لاربع سنين فأقل وخرج بمرتبا مالو ولدتهما معا فانهما وان طلقت واحدة لا تنقض العدة بهما ولا بواحدة منهما بل تشرع في العدة من وضعهما (أو) قال (كلا ولدت) فأنت طالق (فولدت ثلاثة مرتبا وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها بالثالث) ولا تقع به طلقة ثالثة اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقارنه طلاق وخرج بالتصريح بزيادتي مرتبا مالو ولدتهما معا فطلق ثلاثا ان نوى ولدا والا فواحدة وتعد بالاقراء فان ولدت أو بعاصرتا وقع ثلاث بولادة ثلاث وتنقض عدتها بالاربع (أو) (٣٣) قال (لاربع) حوامل (كلا ولدت واحدة) منكن (فصواحبها طالق فولدن

مما طلقن ثلاثا ثلاثا) لان لكل منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلقة ولا يقع بها على نفسها شي ويعددن جميعا بالاقراء وصواب جمع صاحبة كضاربة وضوارب وقولي كالاصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن (مرتباطلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كلاولى) فانها تطبق ثلاثا بولادة كل من صواحبها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (والثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما) أي الثانية والثالثة (بولادتهما) أي ان لم يتأخر ثاني توأميهما الى ولادة

فدار وقوع الثلاث على جمع التعليقين والواو تفيد دون أو وهذا ظاهر في الاولى وأما في الثانية فأو كالأو حتى لو أتى بأحد التعليقين فهو لغو وان ولدتهما فلم يظهر فرق في الثانية بين الواو وأو (قوله مرتبا) انظر ما للمعتبر في الترتيب والمعية سم والظاهر أن المراد بالترتيب أن يخرج أحد هما بعد الآخر ولو على الاتصال والمعية أن يخرج في كيس واحد مثلا ع ش (قوله طلقت بالاول) ولو ميتا أو سقطا تم تصويره مر (قوله لوجود الصفة) فخرج بعضه ومات الزوج أو الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة حل و مر (قوله بأن وطئها بعد ولادة الاول) بأن كان الطلاق رجسيا لان وطأه حينئذ وطء شبهة وبه تنقض عدة الاول والثاني حل لان عدة الطلاق وطء الشبهة لشخص واحد فيتداخلان وحيث تدخلتا انقضتا بوضع الحمل ع ش على مر (قوله معا) بأن تم انفصالهما معا وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال حل (قوله فولدت ثلاثة) والظاهر أن الثلاثة حل واحد حتى تنقض عدتها بالثالث كما سيصرح به قولهم اذ به يتم انفصال الحمل والا بأن كان كل واحد حلا انقضت عدتها بالثاني لانه بولادة الاول وقع عليها طلقة (قوله فلا يقارنها طلاق) ولهذا الوقال أنت طالق مع موتي فانت لم يقع بموته طلاق لانه وقت انتهاء النكاح مر (قوله ولدتهما معا) بأن لم يخرجوا في كيس مثلا ع ش (قوله لاربع حوامل) انما قيد بالحوامل لقوله فيما يأتي وانقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد ع ش على مر (قوله جمع صاحبة) وتجمع أيضا صاحبة على صاحبات والاولا كثر شوبري (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أي بتوزيع الثلاث على الاربع ويكمل المنكسر (قوله مرتبا) أي بحيث لا تنقض عدة واحدة باقراؤها قبل ولادة الاخرى ع ن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت اقراؤها وتاخر وضع ثاني توأميهما الى وضع الرابعة (قوله أي ان لم يتأخر الخ) هذا القيد معتبر في جميع ما يأتي بش (قوله ولا يقع عليهما) أي على كل منهما بولادة الاخرى شيء لانقضاء عدتهما بولادتهما فلا يلحقهما طلاق وقوله وتنقض عدتهما عطف على معلول (قوله وان ولدت ثلاث معا) اعلم أن الحاصل ثمان صور لان الاربع اما أن يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معاً ثم واحدة أو تلد الاربع معاً وثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو عكسه وان ضابطها ان كلا نطق ثلاثا لا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق طلقتين وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا تشرح مر بالحرف

الرابعة والا طلقا ثلاثا ثلاثا والاولى تعدد بالاقراء ولا تستأنف عدة للطلقة الثانية والثالثة بل ينبي على ماضى من عدتها وشرط انقضاء العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان معاً ثم ثنتان معاً وعدة الاولين باقية طلقا) أي الاوليان (ثلاثا ثلاثا) أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبها ثلاث طلقة (والاخران طلقتين طلقتين) أي طلق كل منهما طلقين بولادة الاولين ولا يقع عليهما بولادة الاخرى شيء وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج بزيادتي وعدة الاولين باقية لم تنبى الى ولادة الاخرين فانه لا يقع على من انقضت عدتها الا طلقة واحدة وان ولدت ثلاث معاً الرابعة طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت واحدة ثم ثلاث معا

طلقت الاولى ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان ولدت ثنتان مرتباً ثنتان معا طلقت الاولى ثلاثا والثانية طلقة والاخرى ان طلقتين وان ولدت ثنتان معاً ثنتان مرتباً طلقت كل من الاوليين والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة طلق كل من الاولى والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة وتبين كل منهما اولادتها (أو) قال (ان حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو علق في حال حيضها لم تطلق حتى تظهر ثم تشرع في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليمة تبين ان الطلاق لم يقع (أو) ان حضت (حيضة) فأنت طالق (فتبناها مقبلة) تطلق لانه قضية اللفظ وهذه (٣٣) والتي قبلها من زيادتي (وحلفت

على حيضها المعلق به طلاقها) وان خالفت عاداتها بان ادعته وأنكره الزوج فتصدق فيه لانها أعرف منه به وتعدس رقاقة البينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة بخلاف حيض غسيرا وهو ظاهر وبخلاف حيضها المعلق به طلاق ضررها كما يعلم بما يأتي أيضا اذ لو صدقت فيه يمينها لم يحكم للانسان بيمين غيره وهو ممتنع فيصدق الزوج جرياً على الاصل في تصديق المنكر بيمينه (لا) على (ولادتها) المعلق بها الطلاق بان قالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار لا مكان اقامة البينة عليها (أو) قال لزوجتي (ان حضتا فأنا طالق) فادعتهما وكذبهما حلف (فلا طلاق لان طلاق كل منهما معلق بحيضها ولم يثبت وان صدقتهما

أي ان بقيت عندها الى ولادة الرابعة (قوله طلقت الاولى ثلاثا) أي بولادة الثلاثة وقوله طلقة لانقضاء عدتهن بولادتهن (قوله والثالثة طلقتين) لانقضاء عدتهن بولادتهن (قوله فان انقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً بالظاهر وهو كونه دم حيض وان احتمل كونه دم فساد حل (قوله تبين ان الطلاق لم يقع) كما وحلف لا يسافر لبلد كذا حيث بحث بمفارقة عمران ببلده فاصداً للسفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان أن لا طلاق حل (قوله فتبناها مقبلة) فلو ماتت قبل تمامها فانها لا تطلق لا يقال القياس أن تطلق عملاً بالظاهر لان الحيضة لم توجد حينئذ حل (قوله وان خالفت عاداتها) ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك لم تصدق لان ما كان من خوارق العادة لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهي هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها خلافاً لم القائل بتصديقها حينئذ ذكره ع ش على مر (قوله لانها أعرف) وحلفت لهما بما كراهما وقوله وتعدس رقاقة البينة أي فلا يسوغ لهما الشهادة بأنه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك حل (قوله بخلاف حيض غيرها) أي المعلق عليه طلاقها بأن قال ان حضت فلانة فأنت طالق حل (قوله لانسان) وهو الضررة وقوله ويصدق الزوج راجع للصورتين (قوله ان حضتا) وكذا لو قال ان حضتا حيضة ويبنى لفظ حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لانه تعليق بمحال لان الواحدة نص فيها ولفظ ولد امثل لفظ حيضة فيما ذكر اه قل على المحلى فالعتمد أنه اذا قال ان حضتا حيضة أو ولدتاً ما ولداً أنه يلغو لفظ الحيضة والولد لتعذر اشتراكهما في الحيضة والولد وان قال حيضة واحدة أو ولداً واحداً كان تعليقاً بالمحال فلا يقع لانه نص في الواحدة وما قبله وهو حيضة وولد ظاهر فيها كما قاله زى وحل (قوله مثلاً) تخلف الشرط (قوله وقع المنجز) وقيل في مسألة التعليق لا يقع شيء لا المنجز ولا المعلق للدور لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق لترتبه عليه ولو وقع المعلق لم يقع المنجز لينبذها فيلزم من وقوع المنجز عدم وقوعه وتقل عن النص والاكثرين واشتهرت المسئلة بان سريج لانه الذي أظهرها لكن الظاهر أنه يرجع عنها التصريح في كتاب الزبادات بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشاً وقيل يقع ثلاث واختاره أئمة كثيرون متقدمون المنجزة وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجزة وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يربط عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييداً واضحاً في أنت طالق أمس مستنداً اليه حيث اشتمل على ممكن ومستحيل فألغينا المستحيل وأخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الأئمة الثلاث شرح م ر وعبارة زى قوله وقع المنجز دون المعلق قال الرافعي لان الجمع بين المنجز والمعلق ممتنع ووقوع أحدهما غير ممتنع والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولانه جعل الجزاء سابقاً على الشرط بقوله قبل والجزاء لا يتقدم فيلغو ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي محل له فيبعد انسداد

(٥ - (بحري) - رابع) (أو) كذب (واحدة) فقط (طلقت) فقط ان حلفت انها حاضت

لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضررها بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررها بيمينها لان اليمين لا تؤثر في حق غير الخالف كما مر فلم تطلق (أو) قال (ان أو متي) مثلاً (طلقتك أو ظاهرت منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت) المكاح بيمينك مثلاً (فأنت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من التطليق أو غيره (وقع المنجز) دون المعلق لانه لو وقع لم يقع المنجز لاستحالة وقوعه على غير زوجة واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق

لأنه مشروط به فوقه محال بخلاف وقوع المنجز إذ قد يتخلف الجزء عن الشرط بأسباب كالوعلق عتق سالم بعتق غام ثم أعتق غاماً في مرض موته ولا يبقى ثلث ماله إلا بأحد هما لا يقرع بينهما بل يتعين عتق غام وشبه هذا بما لو أقر الأخ بدين لليت يثبت الذنب دون الارث (أو) قال (إن وطئتك) وطأ (مباحاً فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع) طلاق لأنه لو وقع تخرج الوطء عن كونه مباحاً وخروجه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثاً أم لا (٣٤) (أو علقه بمشيتها خطاباً اشترطت) أي مشيتها (فورا) بأن تأتي بها في مجلس التواجب

لتضمن ذلك تملكها الطلاق كطالق نفسك وهذا (في غير نحو مني) أما فيه فلا يشترط الفور كما مر والتقييد بهذا من زيادتي هنا وإن ذكر الأصل حكم أن في الفصل السابق أما وعلقه بمشيتها غيبة كأن قال زوجتي طالق إن شاءت وإن كانت حاضرة أو بمشيتها غيرها كأن قال له إن شئت فزوجتي طالق فلا تشترط المشيئة فورا لا تنفاه امتلاك في الثانية وبعده في الأولى باتقاء الخطاب فيه (ويقع) الطلاق ظاهراً وباطناً (بقول المعلق بمشيتها) من زوجة أو غيرها (شئت) حالة كونه (غير صبي ومجنون ولو) سكران (كارها) بقلبه إذا لا يقصد التعليق بمافي الباطن تخفائه بل باللفظ الدال عليه وقد وجد ما مشيئة الصبي والمجنون المعلق بها الطلاق فلا يقع بها إذا اعتبر بقولهما في التصرفات وتعييرى بما ذكر أولي

أي الغاؤه (قوله لأنه) أي المعلق وهو الطلاق ثلاثاً (قوله مشروط به) أي بالمنجز فوقه أي المعلق محال (قوله وشبه) أي من جهة الدور ورفق بينهما بأن هذا دور شرعي وذاك جعلي وفيه أنهم اعتبروا الدور الجعلي في قوله إن وطئتك الخ حل (قوله مباحاً) لو لم يقيد بمباح فإنه إذا وطئ وقع كما هو ظاهر ووافق مر عليه ع ش لكن يبقى النظر في حكم هذا من إيجاب العدة وتقرير المهر وحصول التحليل والتحسين ويظهر ترتيب هذه الأحكام عليه لأنه وطء مباح كما صرح به في شرح الروض شوبري ملخصاً (قوله ثم وطئ) ولو في الدبر ولو في الحيض لأنه مباح بحسب الوضع كذا علل شيخنا كحج وعليه لو قال إن وطئتك وطأ ما فانت طالق ووطئها في الحيض لا يقع لأنه ليس حراماً لذاته وهو بعيد حرر حل وعبارة شرح مر ثم وطئ ولو في حيض إذا المراد المباح لذاته فلا تنافيه الحرمة العارضة تخرج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافاً للذريع لأنه لم يوجد الوطء المباح لذاته (قوله عن كونه مباحاً) أي ولو خرج عن كونه مباحاً لم يقع الطلاق فيؤدي إلى الدور كما يؤخذ من مر (قوله أو علق) أي بأن أو إذا شو برى (قوله خطاباً) المراد به ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب كأن كتب لها أنت طالق إن شئت ونوى وبلغها ذلك فشاءت وبالغيبة ما كان بصيغتها كذلك شو برى بزيادة وهذا يفيد أنه لو قال لها وهي غائبة أنت طالق إن شئت وأخبرها شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد حل (قوله أي مشيتها) وظاهر كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أردت وإن رادفه إلا أن المدار في التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم اه شو برى (قوله كأن قال له) أي للكلف أما غيره فلا عبرة به حل (قوله بقول المعلق) أي وإشارة الأخرس ولو طرأ آخره بعد التعليق حل (قوله تخفائه) قد يشكّل بأنه لو علقه برضاها أو بحبها وقالت ذلك كارهة بقلبه لم يقع باطناً حل (قوله فلا يقع بها) ما لم يرد المعلق التلّفظ بذلك قل على الجلال (قوله في التصرفات) أي المالية وغيرها كما هنا لأن قولها شئت بمنزلة طلاقها وطلاقها من الزوجتين محال لا يصح فكذا طلاق زوجة غيرهما لأن الطلاق تصرف في حل العصمة فأن دفع ما يقال إن هذا تعليق على صفة توجد من الصبي وليس تصرفاً منه (قوله فشاءت) ما لم تطلق لأنه أخرج مشيئة ز يد واحدة عن أحوال وقوع الطلاق وقيل تقع طلاقاً إذا التقدير الآن يشاء واحدة فتقع فالأخارج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهر الإرادة هذا لأنه غاظ على نفسه شرح مر (قوله ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى مع (قوله بفعله) أي فعل نفسه وقصدت نفسه أو منعهما وكذا إن أطلق على المتجه وفاقا لشيخنا وخلافاً للحج بخلاف ما إذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع مطلقاً شو برى وعبارة ع ش على مر قوله أو علقه بفعله أي وقصدت نفسه أو منعهما بخلاف ما لو أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فإنه يقع ويجرى مثله في فعل من يبالي فالمراد بقصد الإعلام منعه منه أو حثه عليه كما قاله الشيخ عميرة (قوله بفعله من يبالي بتعليقه) بأن تقضي

عبر به (ولارجوع لمعلق) قبل المشيئة نظر إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تملكها كما لا يرجع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً الآن يشاء ز يد طارقة فشاءها) ولو في أكثر منها (لم تطلق) نظر إلى أن المعنى الآن يشاءها فلا تطلقين كما لو قال الآن يدخل زيد الدار فدخلها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طارقة إذا شاءها وقعت طارقة أو أردت عدم وقوعها إذا شاءها فطالقتان لأنه غاظ على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لو علقه بفعله) كدخوله الدار (أو بفعله من يبالي بتعليقه) بأن يشق عليه حثه لصداقة أو نحوها (وقصد) المعلق (اعلامه به)

وان لم يعلم المبالي بالتعليق (ففعّل المعلق) بفعله من نفسه أو من غيره (ناسيا) (٣٥) للتعليق (أو) ذا كراه (مكرها)

على الفعل (أو) مختارا (جاهلا) بأنه المعلق عليه وهذه من زيادتي وذلك لخبر ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بهما ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلف فالفعل معها كلا فعل فان لم يبالي بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالي به ولم يقصد المعلق اعلامه طلق بفعله لان الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن ينضم اليه قصد اعلامه به الذي قد يعبر عنه بقصد منعه من الفعل وإفادته طلاقها فيما إذا لم يقصد اعلامه به وعلم به المبالي من زيادتي وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد اعلامه به ولم يعلم به وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها وكلام الأصل مؤول هذا كله كما رأيت إذا حلف على فعل مستقبل أمالو حلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسيا له كما لو حلف أن زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق وان قصد أن الأمر كذلك في الواقع خلافا

العادة والمرأه بأنه لا يخلفه ويرسمه لنحو حياة أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلونزل به عظيم قرية خلف أن لا يرتحل حتى يضيفه فهو مبال لما ذكر شرح ممر قال الشيخ حجج ويظهر أن معرفة كونه من يبالي به يتوقف على بينة ولا يكتفي فيه بقول الزوج الا ان كان فيه ما يضره ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالأكره بخلاف دعواه النسيان أو الجهل فانه يقبل وان كذبه لزوجه اه ويتجه خلافه لاعترافة شوري والاعتبار بكونه يبالي عند التعليق كافي س (قوله وان لم يعلم المبالي) للرد فحله اذا لم يتمكن من اعلامه اما اذا تمكن ولم يعلمه وقع شرح ممر (قوله ناسيا) ما لم يعاقبه بفعله وان نسي أو أكره أو قال لأفعله عامدا ولا غير عامد شوري وقال حل ناسيا للتعلق أو متزلا بمنزله وذلك اذا لم يعلم المبالي بالتعليق ومثل الطلاق في عدم الحنث بما ذكر الحلف بالله (قوله أو مكرها) أي من غير الخالف ومثل الأكره حكم الحاكم الذي لم يتسبب فيه والمراد مكره بغير حق فقد أفتى والدشيخ خنا فها اذا كان الطلاق معلقا بصفة أنها ان وجدت باكره بحق حنث وانحلت اليمين أو بغير حق لم يحنث ولم تنحل اه شوري (قوله أو جاهلا) ومن الجهل ان تخبر من حلف زوجه انها لا تخرج الا بآذنه بأن زوجها أذن لها وان بان كذب الخبر قاله الباقيين ومنه أيضا ما لو خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين أو انها لا تتناول سوى المرأة الاولى فخرجت ثانيا ولو فعل المحلوف عليه معتمد على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن أهلا لا فتاء كما أفتى به الوالد اذا لدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية شرح ممر ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الخالف له بعد حلفه الا ان شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتمادا على خبر الخبر والظاهر أن مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة الاخبار ع ش على ممر (قوله فالفعل معها) أي مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا وأخا وأبا حل وفي البرماوى محله ما لم يكن كذلك والا فلا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا أو جاهلا أو مكرها حل (قوله مؤول) لان الأصل قال أو بفعل من يبالي بتعليقه وأعلمه به فيؤول قوله وأعلمه به بقصد اعلامه به شيخنا (قوله هذا كله) أي كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق بفعلهما حل (قوله على فعل مستعمل) كلا أفعل حل (قوله اما لو حلف الخ) صنيعة يقتضي أن حكم هذا بخلاف لما قبله مع انه ليس كذلك فان الحكم فيهما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل ويحاجب بأنه أتى به لاجل قوله وان قصد أن الأمر كذلك في الواقع وعبارة شرح ممر ولا فرق بين الحلف بالله وبالطلاق ولا بين أن ينسي في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسي فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلا أو ناسيا له اه وهي صريحة في اتحاد الحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وان قصد) ضعيف ع ش

لا بن الصلاح وقد أوضحت في شرح الروض (فصل) في الإشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها لو (قال) زوجته (أنت طالق) وأشار بالاصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الامع نية (عند قوله طالق) ولا اعتبار بالإشارة هنا



ولا بقوله أنت هكذا وأشار بما ذكر (أو) مع قوله (هكذا) وإن لم ينو عدد افتطلق في أصبعين طلقين وفي ثلاث ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد أن تكون الإشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الإمام وأقره (فإن قال أردت) بالإشارة بالثلاث الأصبعين (المقبوضتين حلف) فيصدق ذلك فلا يقع أكثر من طلقين لاحتمال ذلك لأن قال أردت أحدهما لأن الإشارة مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها (ولو علق عبد طلقته بصفة (٣٦) و) علق (سيده حرته بها) كان قال لزوجته إذا مات سيدي فأنت طالق طلقين

وقال سيده له إذا مات فأنت حر (فعلق بها) أي بالصفة وهي في المثال موت سيده بأن خرج من ثلث ماله أو أجاز الوارث (لم تحرم عليه) فله الرجعة في العدة وتجدد النكاح بعد انقضائها قبل زوج آخر ومعلوم أن الطلاق والعتق وقعا معا لكن غلب العتق لتشوف الشارع إليه فكأنه تقدم كمال أوصى لمستولده أو مدبره حيث نصح الوصية مع ما ذكر فإن لم يخرج العبد من الثلث ولم يجز الوارث بقى رق ما زاد عليه وحرم عليه لأن المبعوض كالتق في عدد الطلاق كما مر وتحرم عليه أيضا إن لم يعتق بتلك الصفة بل بأخرى متأخرة كان قال أنت طالق طلقين في آخر جزء من حياة سيدي وقال سيده إذا مات فأنت حر ثم مات سيده وتعبير بالصفة أعم من تعبير بموت السيد (ولو نادى زوجة) له (فأجابته أخرى فقال) لها (أنت طالق

الاعتبار الاعتدات فأنها فكان الأنسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت هكذا) أي وأسقط لفظ طالق وإن نوى الطلاق لأنه لا إشعار للفظ بالطلاق حل وبه فارق أنت ثلاثا فإنه كناية فإن نوى به إطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدرا أي أنت طالق ثلاثا وقع والأفلا ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كناية برماوى (قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا حل (قوله لأن ذلك) أي المذكور من الإشارة مع النية أو مع قوله هكذا وقوله صريح فيه أي في العدد فلو جمع كفه طلق واحدة اه حل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بأن اقترن بهما يدل على ذلك كالنظر لأصبعه أو تحريكها لأن الإنسان قد يعتاد الإشارة بأصبعه في الكلام لا عن قصد فاندفع ما قد يقال إذا كانت صريحة لا معنى لاشتراط كونها مفهومة له حل (قوله أردت أحدهما) أي المقبوضتين وانظر إذا أشار بأربع وقال أردت المقبوضة ولا يبعد القبول اه سم على حج هذا وقد يقال قبول قوله أردت المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن محل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه قرينة تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يلتفت لقوله أردت غير ما دللت عليه القرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر مع اليمين ع ش م ر (قوله صريح في العدد) أي الواحد ليس بعدد (قوله لم تحرم عليه) أي الحرمة الكبرى والأفصل الحرمة حاصل جزما كما يرشد إليه قوله فله الرجعة حل (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال إن الطلاق وقع مقارنا للعتق فقتضاه أنها تحرم عليه حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرية فأجاب بقوله لكن غلب الخ وقوله مع لأن الصفة واحدة والظاهر أنها لو علقا بصفتين ووجدتا معا كان كذلك وإنما صور وبالصفة الواحدة لأن المعية فيها محققة حل (قوله مع ما ذكر) أي مثل ما ذكر من أن العتق واستحقاق الوصية يتقارنان (قوله فأجابته أخرى) أي غير المناداة (قوله أو غيرها) وهي المحببة كما يدل عليه ما بعده (قوله ولم يقصد فيها مطلق المناداة) فيه أنه كيف يظن أنها المناداة ولم يقصد مطلق المناداة ويحجب بأنه لا يلزم من ظنها المناداة أن يقصد مطلقها بل هو الظاهر فقط من حاله حينئذ أي الظاهر أنه قاصد ذلك وخطاب المحببة قطع أثر ذلك القصد سم (قوله طلق) أي لسبق المكاملة معها فقويت القرينة لا يقال ليس لنا طلاق يقع بالقصد أي من غير لفظ لانا نقول انما وقع على هذه لقوة جانبها بالنداء شيخنا عزيزي وقد يقال لما قصد المناداة صح أن يكون اللفظ مستعملا فيها وهو صالح أيضا للمحببة فكأنه استعمل فيهما أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع الأخرى) أي المحببة فإذا قال لم أقصد المحببة دين ولا يقبل ظاهرا لأنه خاطبها بالطلاق حل (قوله لوجود الصفتين) فيه أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرا وأجيب بان هذا أغلبي حل فان علق بكل ربع رمانة أيضا فثلاث لوجود الصفات الثلاث با كلها فان أكلت نصفها فطلقتان برماوى (قوله فان علق بكلمة) أي في التعليقين أو في الثاني فقط لأن التكرار أعاد فيه سم على حج (قائدة) ونقل عن

ابن

وظنها المناداة) أو غيرها المفهوم بالاولى ولم يقصد فيها مطلق المناداة (طلقت لأنها) خوطبت بالطلاق (لا

المناداة) لأنها لم تخاطب به ولا قصد مطلقها رظن خطابها به لا يقتضى وقوعه عليه فان قصد مطلقها طلق مع الأخرى (ولو علق بغير كلما بأكل رمانة ونصف) كأن قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق (فأكلت رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين بأكلها فان علق بكلمة فثلاث لأنها أكلت رمانة من نصف رمانة من رمانين وقول بغير كلما من رمانين (والخلف) بالطلاق أو غيره

فهو أعم من قوله والحلف بالطلاق (ماتعلق به حث) على فعل (أو منع) منه (٣٧) لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)

ذكره الخائف أو غيره ليظهر صدق الخبر فيه (فإذا قال إن حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف) لأن ما قاله حلف بأقسامه السابقة (لأن قال) بعد التعليق بالحلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فأنت طالق فلا يقع المعلق بالحلف لأنه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر (ويقع الآخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الأمر كما قاله وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو مجيء الحاج (ولو قيل له استخبراً أطلقها) أي زوجتك (فقال نعم فإقرار به) أي بالطلاق فإن كان كاذباً فهي زوجته في الباطن (فإن قال أردت طلاقاً ماضياً وراجعت بعده) حلف فيصدق في ذلك وإن قال بدل قوله وراجعت وبات وجدت نكاحاً فكامر فيها لو قالت طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له ذلك (التمساً لإنشاء فقال نعم) أو نحوها مما يراد بها كجبر وأجل (فصرح) فيقع حالاً لأن نعم أو نحوها قائم مقام

ابن عباس أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل الدميرى أنه إذا عدت الشرافات التي على خلق الرمانة فإن كانت زوجاً فعدد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فرداً فهما فرد (قوله فيه) أي الخبر (قوله فإذا قال إن حلفت الخ) هذا تعليق على الحلف فلو كرره أربع مرات طلقت ثلاثاً لأن كل مرة منها غير الأولى حلف حل أي فهو حلف وتعليق على حلف فلا منافاة بين حل وزى القائل بأنه حلف لأن فيه منعاً لنفسه (قوله ثم قال إن لم تخرجي الخ) هو على الترتيب (قوله لأن قال الخ) أي ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فأنت طالق طلقت حالاً لأن غرضه التحقيق فهو حلف شرح مر (لأنه ليس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة فيقع بها إن وجدت والا فلا اه مر (قوله ويقع الآخر بصفته) معطوف على قول المصنف وقع وعلى قول الشارح فلا يقع قال الشوري هو مشكل في الثالثة لأن الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وإن بان خلافه فالوجه أن الوقوع في الثالثة مبني على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل اه ويمكن حل كلامه على التعليق بحسب ما في نفس الأمر لا بحسب ظنه فيقع حينئذ إن تبين خلاف ما قاله (قوله من الخروج) أي في أن خرجت (قوله أو عدمه) أي في أن لم تخرجي وقوله أو عدم الخ أي في قوله إن لم تكن الخ فهو على اللف والنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك باليأس حل (قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه مرجوعه للثلاثة وهو واضح في الثانية دون الأولى أي في كلام المتن لأنه لو أبانها ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبيل اليقونة وفي الثالثة تبين وقوع الطلاق من التلفظ وإن أبانها حل ومثله سم وقوله دون الأولى قد يقال هو ظاهر فيها إذا وقع اليأس بالعدة لكن قال سم والمجه في الأولى والآخره توقف الأمر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج يقضى بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة إذا كان الطلاق رجعياً اه وظاهر قول الشارح وهي في العدة أن الصفة في الثلاث قد توجد خارج العدة وأنه لا وقوع حينئذ وهذا لا يظهر إلا في نية لأن اليأس في الأولى حيث حصل لا يكون إلا في العدة حتى لو انقضت عدة الطلاق الأول ولم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لحصول اليأس إذا كان في الثالثة إن تبين أن الأمر غير ما قال تبين الوقوع من التلفظ بقوله إن لم يكن الأمر كما قلت وذلك لا يكون إلا في العدة أيضاً فظهر أن قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الأولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله أو من طلوع الشمس) أي تمام القرص حل (قوله أو مجيء الحاج) أي معظمه دون ما عدا ذلك وإن تخلف أي مجيء الحاج عن وقت مجيئه عادة وهل المراد بالمجيء أن يصل إلى بلد الحالف أي إلى محل لا تقصر فيه الصلاة ولا ثم رأيت شيخنا ذكر أن المراد مجيء ما يطلق عليه اسم الجمع وفي كلام سم أنه لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل حالف ببلده فإذا كان في بلد ليس منها حجاج فلا تطلق إلا بمجيء الحاج إليها خلافاً إن قال تطلق بمجيء الحاج إلى مصر (قوله أطلقها) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة فقال لا أو أنا عازب فهو كناية عند شيخنا ولو عند خ ط لأنه كذب محض قل على الجلال والعرس بكسر العين اسم للزوجة (قوله التماساً لإنشاء) أي لا يقع الطلاق (قوله فقال نعم) فخرج بنم ما لو أشار بنحو رأسه فإنه لا عبرة بهما من ناطق فيما يظهر لما مر أول الفصل وما لو قال طلقت فهل يكون كناية أو صريحاً قيل بالأول والثاني أصح اه شرح مر (قوله كجبر وأجل) والوجه أن بلى هنا كذلك كما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي شرح مر (قوله لأن نعم أو نحوها قائم الخ) فيه رد على الضعيف القائل بأنها كناية معلاله بأنها ليست من صريح الطلاق كافي شرح مر (قوله

طلقتها المراد أنه كره في السؤال ولو جهل حال السؤال قال الزركشي

فالظاهر أنه استخبار **﴿فصل في أنواع من تعليق الطلاق﴾** لو (علقه بأكل رمانة أو رغيف) كأن قال إن أكلت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا **(٣٨)** فانت طالق (فبقي) من ذلك بعد أكلها (حبة أو لبابة) لم يقع الطلاق كما سيأتي

لأنه يصدق أنها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الامام ان بقي فتات يدق مدركه بأن لا يكون له موقع فلا أثر له في بر ولا حنث نظرا للعرف (أو) علقه (ببلعها ثمرة فيها وبرميتها بمساكها) كأن قال ان بلعتها فانت طالق وان رميتها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق (فبادرت) مع فراغه من التعاليق (باكل بعض) منها (أو رميه) لم يقع اتباعا للفظ بخلاف ما لو تقدمت بين الامساك أو توسطت أو أخرت الزوجة أكل البعض أو رميه فلا يتخلص بذلك لحصول الامساك وقولي ورميها مع قولي أو رميه أو في من قوله ثم برميها مع قوله ورمي بعض اذا لا يشترط تأخير التعليق برميها عن التعليق بابتلاعها ولا الجمع بين أكل بعضها ورمي بعضها (أو) علقه (بعدم تميز نواه عن نواها) المتخاطبين كأن قال ان لم تميزي نواي عن نواك فانت طالق (ففرقتها) بأن جعلت كل نواة وحدها (أو) بعدم (صدقها في تهمة سرقة) كأن قال لها

فالظاهر أنه استخبار معتمد أي فيحمل على الاقرار دون الانشاء ع ش فلو اختلفا فالعبرة بقصد السائل حل

**﴿فصل في أنواع من تعليق الطلاق﴾** (قوله بأكل رمانة) أي معينة أو مبهمة أخذ من تمثيله (قوله ان بقي فتات) وبعض الحب في الرمانة كالفتات كافي قل وشرح م (قوله يدق مدركه) بضم الميم أي يخفي ادرا كه أي الاحساس به وفي المصباح والمدر ك بالنضم يكون مصدرا واسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا أي ادرا كا وهذا مدركه أي موضع ادرا كه أو زمن ادرا كه ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك الشرع والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وایس لتخريجه وجه اه (قوله بأن لا يكون له موقع) بأن لا يسمى قطع خبر كافي شرح م قال قل ولو كان الفتات لوجع صار كثيرا اعتبر قاله خ ط وخالفه شيخنا كوالد شيخنا م (قوله فلا أثر له في بر) كأن قال ان أكلت هذا الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتات المذكور في حنث ولا أثر له في البر لانه كالعدم وقوله ولا حنث كأن قال ان لم تأكل هذا الرغيف فانت طالق فأكلته وبقي الفتات المذكور لم يحنث تدبر والمراد بالرغيف المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغير الاولياء تبركاهم كنحو خبز سيدي أحمد البدوي اه برماوى ولو قال ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنث كما قاله الاذرى ولو قال ان لم تكن من القمر فانت طالق حنث اه شرح م وشيخنا ولو علق طلاقها بخروجها الى غير الحمام فقال لها ان خرجت الى غير الحمام فانت طالق فخرجت الى الحمام ثم عدت لغيره لم تطلق وان خرجت لحاجة أخرى ثم دخلت الحمام طلقت ولو خرجت لهما معا طلقت هكذا في الروضة هنا وقال في المهمات لا تطلق وقد قال في الروضة الصواب الجزم به والتصوير مختلف فاهنا بالي وهي لانتفاء الغاية وماهناك باللام وهي للتعليل هذا ما جمع به السيد السمهودى بين ماهنا وما في الايمان زى (قوله ثم بامساكها) أفادتهم تأخير بين الامساك عن مجموع اللتين قبلها وأما ما فلا ترتيب بينهما شيخنا (قوله بأكل بعض منها) أو ببلعه كما علق وفي عدوله الى الاكل اشارة الى أن اشتغالها بالمضغ المعبر في مسمى الاكل لا يضر بل لو أكلتها كلها بمضغ لم يحنث لان الاكل غير البلع في الطلاق بخلافه في اليمين بالله نظرا للعرف في اليمين اه قل أي وأما الطلاق فينبى على اللغة والا كل لا يسمى بلع فيها هذا وقد قال زى بالحنث وكذا شرح م لانه يلزم من الاكل البلع لان الاكل هنا مضغ مع بلع للمضوغ بخلاف ما اذا قال ان أكلتها فانت طالق فبلعتها من غير مضغ فلا يحنث لان البلع لا يسمى أكل في اللغة ويحنث في الحنف بالله نظرا للعرف لان الايمان مبنية عليه ولهذا يقال فلان بأكل الخشيش والبرش وهو انما يبلعهما زى ملخصا وشرح م (قوله بخلاف ما لو تقدمت الخ) مفهوم ثم وقوله وأخرت الزوجة الخ مفهوم قوله فبادرت (قوله ففرقتها) الاولى الايمان بالواولان القورية ليست شرطا وكذا قوله بعده فقالت سرقت الخ ويمكن انه أتى بالفاء فيهما المناسبة ما قبلهما (قوله ان لم تصدقيني) بفتح التاء الفوقية المثناة وضم الدال وكسر القاف محقة أي ان لم تخبريني بالصدق اه شيخنا (قوله هذه الرمانة) أي قبل كسر ها حجج

وقد اتهمها بها ان لم تصدقيني فانت طالق (فقالت سرقت ما سرقت أو) بعدم (اخبارها بعدد حب) كأن ع ش قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة فانت طالق

(قد كرتما) أي عددا (لا تنقص عنه ثم واحد واحد إلى مالا تزيد عليه) كان نكر مائة ثم زيد واحد واحد افتقروا مائة وواحدة مائة  
واثنان وهكذا حتى يبلغ ما علم أنها لا تزيد عليه (أو بعدم اخبار كل من ثلاث) من (٣٩) زوجاته (بعد دركعات الفرائض)

كأن قال لمن من لم يخبرني  
منكن بعد دركعات  
فرائض اليوم والليلة فهي  
طالق (فقال واحدة سبع  
عشرة) أي في الغالب  
(وأخرى خمس عشرة)  
أي ليوم جمعة (وثلاثة إحدى  
عشرة) أي لمساقر (ولم  
يقصد تعيينا في هذه  
المسائل (الاربع لم يقع)  
طلاق اتباعا للفظ في الأولى  
والصدق المخاطبة في أحد  
الاخبارين في الثانية  
والثالثة ولصدقهن فيما  
ذكرن من العدد في الرابعة  
بخلاف ما إذا قصد تعيينا  
في الاربع فلا يخلص بذلك  
والتقييد بعدم قصد  
التعيين في الرابعة من زيادتي  
(أو) علقه (بنحو حين)  
كرمان كأن قال أنت طالق  
إلى حين أو زمان أو بعد  
حين أو زمان (وقع بمضي  
لحظة) لصدق الحين والزمان  
بها إلى معنى بعد وفارق  
ذلك والله لا قضين حقا  
إلى حين حيث لا يحنث  
بمضي لحظة بأن الطلاق  
إنشاء ولا قضين وعد  
فيرجع فيه إليه (أو) علقه  
(برؤية بدأ ولمسه أو قذفه)

عش أي لانه بعد كسرها يمكن الاخبار بعد حيا بدون الكيفية المذكورة (قوله فند كرت) أي  
فلا بد من ذكر ذلك فورا وبه صرح الرافعي وفي كلام بعضهم أن الوجه عدم اشتراط ذلك أي فيما  
لا يقتضي فورا كتمثال المصنف بخلاف ما يقتضيه كذا لم يخبرني حل (قوله لا تنقص عنه) أي  
لأنه كعددا يقطع بزيادته عليها بل أن يكون أقل أو مساويا حل (قوله إلى مالا تزيد عليه)  
فيه أن الخبر يصدق على الأعم من الصدق والكذب وحينئذ كان ينبغي أن يكتفى بأي عدد تأتي  
به كما كتفى باخبارها كاذبة بقدم زيد وقد قال لها إن أخبرني بقدم زيد فأنت طالق وأجيب  
بأن الاخبار إذا كان عمها هو موجود في الواقع لا بد فيه من الصدق وإذا كان عمها محقق الوقوع  
وعدمه فيكتفى فيه بالاخبار ولو كذبا كذا قيل فليتأمل فيه حل (قوله الاربع) أي الأخيرة  
وقوله في الأولى وهي قوله أو بعدم تمييز نواه عن نواها (قوله فلا يخلص بذلك) بل إن أمكن  
التعيين في الأولى بعلامة تميز نواها لم يقع إلا باليأس والواقع حال لانه من التعليق بالمستحيل في جانب  
النفي كما أفاده عش أي فحل كون أن في جانب النفي للتراخي إذا دخلت على ممكن أما إذا دخلت على  
مستحيل كما هنا فهي للفور بخلاف التعليق على المستحيل في الإثبات فلا يقع به شيء عش على م  
ولو حلف لو بقي لك متاع في البيت ولم اكسره على رأسك فأنت طالق فبقى هون وقع في الحال لانه تعليق  
على مستحيل في النفي وقيل لا يقع وقيل يقع قبيل الموت واعتمد عش على م الأول (قوله  
وفارق ذلك إلخ) عبارة م وحج وفارق قولهم في الإيمان لا قضين حقا إلى حين حيث لم يحنث  
بلحظة فأكثر بل قبيل الموت بأن الطلاق تعليق فتعلق بأول ما يسمى حيناً إذا مدار في التعليق على  
وجود ما يصدق عليه لفظها ولا قضين وعد وهو لا يختص بزمن فنظر فيه إلى اليأس قال الشوبري  
وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضين حق فلان إلى حين لا يحنث بعد لحظة كما اعتمده م شوبري أي  
فيكون الحلف بالله في كلام الشارح ليس قيذا (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق والقضاء إليه  
أي الإنشاء والوعداً على التوزيع اه ومعلوم أن الإنشاء يقع حالا والوعد لا يقع إلا باليأس اه س ل  
(قوله أو علقه برؤية زيد) ولو حلف لا يأكل من مال زيد وقدم له شيء من ماله ضيافة لم يحنث لانه أكل  
مال نفسه شرح م أي لانه يملكه بالازدراء (قوله تناوله حيا وميتا) فيحنث برؤية شيء من بدنه  
متصل به غير نحو شعره لامم ا كراه لو في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو امرأة نعم  
لو علق برؤيتها وجهها فراه في المرأة حنث إذا لم تكن رأتها كذلك وبلمس شيء من بدنه لامع  
ا كراه عليه من غير حائل سواء الرائي والمرئي واللامس والملموس العاقل وغيره ولو لمسه المعاق عليه لم يؤثر  
وإنما استويا في نقض الوضوء لأن المدار هنا على لمس شيء من المحلوف عليه ويشترط مع رؤية شيء من بدنه  
صدق رؤية كله عرفا بخلاف ما لو أخرج يده من كوة مثلاً فراه أنها فلا حنث وأعلق برؤية الهلال أو القمر  
جعل على العلم به ولو برؤية غير هاله لان العرف يحمل على العلم بخلاف رؤية يد فقد يكون الغرض  
زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج شرح م وقال  
الشوبري إذا رأت وجهه من الكوة فينبغي وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته اه م (قوله في  
الائم) أي بل هو أشد لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت عش (قوله والحكم) أي الحد

تناوله) التعليق (حيا وميتا) أما في الرؤية واللمس فظاهر وأما في القذف فلان قذف الميت كقذف الحي في الائم والحكم ويكفي رؤية  
بعض البدن ولمسه ولا يكفي رؤية الشعر والظفر والسن ولا لمسه (لا يضربه) المعاق به الطلاق فلا ينافيه التعليق ميتا لان القصد  
في التعليق بالضرب



الايلام والميت لا يحس بالضرب حتى يتألم به (ولو خاطبته بمكرهه كياسفيه ياخسيس فقال) لها (ان كنت كذا) أي سفيها أو خسيسا (فأنت طالق فان قصد) بذلك (٤٠) (مكافأتهما) بإسماع ما نكره أي اغاظتها بالطلاق كما اغاظته بما يكرهه (وقع) حالا وان لم

يكن سفيها أو خسيسا (والا) بأن قصد به تعليقا أو أطلق (فتعلق) فلا يقع الا بوجود الصفة نظرا لوضع اللفظ (والسفيه من به مناف اطلاق التصرف) كان يبلغ مبذرا يضع المال في غير وجهه الجائز (والخسيس من باع دينه بدنياه) بأن يتركه باشتغاله بها قال الشيخان (ويشبهه انه من يتعاطى غير لائق به بخلا) بما يليق به لازهدا ولا تواضعا وأخس الاخساء من باع دينه بدنيا غيره (والبخيل من لا يؤدي زكاة ولا يقري ضيفا) هذا من زيادتي

﴿ كتاب الرجعة ﴾

هي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سياتي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحا أي رجعة وقوله لطلاق مرتان الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها كما مر (أركانها) ثلاثة (صبيغة ومحل ومرتب وشرط فيه) مع

أو التعزير شيخنا (قوله الايلام) أي بالفعل وهذا مخالف لكلامهم في باب الايمان وهو أن المراد بالضرب ما من شأنه لا يلام واعتمد شيخنا أن ما هنا والايمان على حد سواء فيكفي في الضرب أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع التفرقة بين الحي والميت وحينئذ لا يحسن التعليل المذكور في كلامهم حل (قوله والميت لا يحس بالضرب) هذا بخلاف قولهم الميت يتأذى مما يتأذى به الحي وأجيب بأن المراد بالتأذى في هذا التأذى المعنوي أي تأذى الروح لا التأذى الحسي وهو احساس الجسد بالضرب مثلا شيخنا وفيه نظر لان الروح تتأذى بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بارد لئلا يؤذي به مع ان هذا من وظائف البدن (قوله وقع حالا) لان المعنى ان كنت كذلك في زعمك فانت طالق (قوله من به مناف اطلاق التصرف) وما زع فيه الاذرعى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحيامن سبنا ن دلت القرينة عليه ككونه خاطبها ببذاءة فقالت له ياسفيه مشيرة لما صدر منه والاوجه الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان هناك قرينة فان كان علميا عمل بدعواه وان لم تكن قرينة مخرج م (قوله ويشبه) أي ينبغي أن يقال في تعريفه ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرام ولا على ترك واجب اه ع ش (قوله من لا يؤدي زكاة) هذا بخيل شرعا وقوله ولا يقري ضيفا بفتح الياء هذا بخيل عرفا شيخنا عزى وفي المختار قري الضيف يقريه قري بكسر القاف وقراء بالفتح والمد أحسن اليه اه وهذا يفيد أنه معنى لغوي تدبر والظاهر انه ليس المراد بالضيف خصوص القادم من السفر بل من يطرأ عليه وقد جرت العادة باكرامه ع ش على م

﴿ كتاب الرجعة ﴾

بفتح الراء ويجوز كسرهما حل والقياس الفتح لاسم للمرة وبالكسر اسم للهيئة وليست مرادة هنا ذكرها عقب الطلاق لانه سببها والمسبب يؤخر عن السبب (قوله المرة من الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى اللغوي أهم من الشرعي وأصلها الاباحة وتعتريها أحكام لنكاح قل (قوله رد المرأة الى النكاح) أي من النكاح الناقص الى النكاح الكامل أي غير صائر للينونة بانقضاء العدة فلا يشكل بكونها في نكاح لانها في حكم الزوجة في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العزيز الى النكاح أي موجه وهو الحل (قوله من طلاق) أي من أجله وبسببه نزع الظهار والايلاء ووطء الشبهة اه برماوى (قوله وبعولتهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فأفعل التفضيل ليس على بابه وقوله في ذلك أي في العدة الاولى ان يرجع اسم الاشارة الى التربص المأخوذ من قوله يتربصن كافي خط وهو أي التربص زمن العدة تأمل (قوله أركانها ثلاثة) وأما الطلاق فسبب لاركن (قوله المعلوم من كتاب النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم منه اعتباره فيه دواما تأمل شوبرى (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان ينكح لنفسه أو لغيره فصح ما يأتي من التفريع شيخنا (قوله رجعة سكران) أي اذا كان متعديا ع ش (قوله وصبي) بان حكم بصحة طلاقه حنبلى اه شوبرى فاندفع استشكل بعضهم تصوير رجعة الصبي بانه لا يصح طلاقه فكيف تتصور رجعته على انه لا يلزم من نفي الشئ امكانه فالاستشكال غفلة عما ذكر كما قاله م ويجب أيضا بما اذا اطلق بالغ عاقل زوجته وكل صبيافي مراجعتها فلا يصح وانظر اذا اطلق الصبي وحكم الحنبلى بصحة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه سم قال ع ش على م أقول ان له

الرجعة

الاختيار المعلوم من كتاب النكاح ز أهلية نكاح بنفسه) وان توقف على اذن فتصح رجعة سكران

وعبد وسفيه ومحرم لامر تدوصي

ومجنون ومكره ووجه ادخال رجعة المحرم انه اهل للنكاح وانما الاحرام مانع ولهذا لوطاق من تحته حرة وأمة الأمة صحت رجعته لها مع انه ليس أهلا لنكاحها لانه اهل للنكاح في الجملة (فلو لم يكن من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث يزوجه) بأن يحتاج اليه كإمساك (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر بالمراد) وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما (صرح وهو) (٤١) رددت اني ورجعتك وارجعتك

وراجعتك وأمسكتك) أشهرها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة وما كان بالجمية وان أحسن العربية ويسن في ذلك الاضافة كان يقول الى أوالى نكاحي الارجعة فانه يشترط فيه ذلك كما علم (أو كناية كزوجتك ونكحتك) لانهما صريحان في العقد فلا يكونان صريحين في الرجعة لان ما كان صريحا في شيء لا يكون صريحا في غيره كالطلاق والظهار وعلم مما ذكر ان صراح الرجعة منحصر في ما ذكر وبه صرح في الروضة وأصلها بخلاف كنياتها (وتنجيز وعدم توقيت) فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت أو راجعتك شهرا لم تحصل الرجعة والثانية من زيادتي (وسن اشهاد) عليها خروجها من خلاف من أوجبها وانما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح السابق والامر به في آية فاذا بلغن أجلهن

الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان باثنا عشر الحنبلي لان الحكم بالصححة لا يستلزم التعدي الى ما يترتب عليها فان حكم بصحته ووجبه وكان من وجبه عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول احتاج في ردها الى عقد جديد (قوله ومجنون) بأن طلق حال افاقته أو علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه س (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو اهل للنكاح في الجملة لا يقال هذا يأتي في المرتد فيقال انه اهل للنكاح في الجملة لولا الرد لاننا نقول بين الاحرام والردة فرق واضح لان الردة تزيل أثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلاما مانع حل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار كون المرتجع أهلا للنكاح بنفسه في الجملة لوطاق من تحته حرة صالحة للاستمتاع حل بان تزوج الأمة أولا (قوله لانه اهل للنكاح) أي لنكاحها أي الأمة في الجملة أي في غير هذه الصورة (قوله فلو لم يكن من جن) أي عليه ذلك لانه جواز بعد امتناع حل فتجب بالشروط المتقدمة في قوله وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة (قوله وارجعتك) فلو أسقط الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم الظاهر كفلانة واسم الإشارة كهذه حل وقوله كان لغوا ينبغي أن يستثنى منه ما لو وقع جوابا لقول شخص له أراجعت امرأتك التماسا لانتشائها كما تقدم نظيره في الطلاق ع ش على م ر واستشكل قول المرتجع راجعت زوجتي الى عقد نكاحي مع أن المرتجع لم يخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكما في النفقة وغيرها وأجيب بأن المراد راجعتها الى نكاح كامل غير صائر ليمينونة بانقضاء عدة اه سم وزى (قوله وورودها) أي ورود مجموعها وهو الرد في قوله تعالى أحق بردهن والامساك في قوله فامساك بمعروف والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يتراجعا (قوله سائر ما اشتق من مصادرها) أي مما هو مناسب لها ولها فلو قال أنت مراجعة بكسر الجيم أو أنا مراجع بفتحها كان لغوا حل (قوله يشترط فيه ذلك) لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع شرح م ر (قوله لان ما كان صريحا في شيء) هذا لا ينتج كونهما كنييتين في الرجعة فالاولى التعليل بأن ما كان صريحا في بابه ولم يجد نقاذا في موضوعه كان كناية في غيره لانهما بمعنى العقد ولا يمكنان في الرجعية اذ هي زوجة خلافا لما قيل انهما مستثنيان من قاعدة ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله أو راجعتك شهرا) هل مثله ما لو أتى بما يبعد بقاءها اليه اه حل وفي ع ش على م ر قوله وعدم توقيت شمل ما لو قال راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها (قوله لانها في حكم استدامة النكاح) انظر معنى هذه الظرفية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع أنها استدامة ويجاب بأن المراد في حكم استدامة النكاح أي الذي لم يتحل بالطلاق والافهمي استدامة حقيقية تدبر (قوله فاذا بلغن أجلهن) أي انقضت عدتهن أي قاربت ذلك اذ بعد انقضاء العدة ليس لهم الامساك حج (قوله وبما تقرر) أي من أن الصيغة لا بد أن تكون لفظا أو ما في معناه حل (قوله غير الكتابة وإشارة الاخرس) أي لانهما ملحقان بالقول في كونهما كنييتين شرح م ر (قوله كوطء) مثال لما لا يحصل به الرجعة شو برى (قوله

(٦ - مجبري) - رابع) . محمول على التنبك كما في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم وانما وجب الاشهاد على النكاح لاثبات الفرائض وهو ثابت هنا والتصریح بسن الاشهاد من زيادتي وبما تقرر علم أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخرس المفهومة كوطء ومقدماته وان نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها وكما لا يحصل به النكاح ولان الوطء بوجوب العدة فكيف

يقطعها واستثنى منه وطء الكافر ومقدمته اذا كان ذلك عندهم رجعة واسلموا أو توافوا اليها فتنقروهم كما تنقروهم على الانكحة الفاسدة بل أولى (و) شرط (في المحل كونه (٤٢) زوجة موطوءة) ولو في الدبر (معينة) هو من زيادتي (قابلية لحل مطلقة بحالنا

لم يستوف عدد طلاقها) فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت أجنبية ولا قبل الوطء اذا لا عدة عليها او كالوطء استدخال الماء ولا في مبهمة كأن طلق احدى زوجتيه مبهما ثم راجع المطلقة قبل تعديتها اذا يست الرجعة في احتمال الابهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه ولا في حال ردتها كما في حال رده وان عاد المرتد الى الاسلام قبل انقضاء عدتها لان مقصود الرجعة الاستدامة وما دام أحدهما مرثدا لا يجوز التمتع بها ولا في فسخ لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر فلا يلىق به جواز الرجعة ولا في طلاق بعوض لينبوتها كما مر في باب الخلع ولا في طلاق استوفى عدده لذلك ولا يبنى النكاح بلا طلاق (وحلفت في انقضاء عدة بغير أشهر) من أقرأ أو وضع اذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك (ان أمكن) وان خالفت عادتها لان النساء وثقات على أرحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب واستيلاء فلا يقبل قولها

وشرط في المحل كونه زوجة) حاصل ما ذكره سبعة شروط وبما أغنى الاول عن الثاني والخامس والسادس والسابع لان ما خرج بها نخرج به وأجيب بانه خرج بالزوجة الاجنبية لانها التي لا يتوهم فيها الرجعة والخارج بهؤلاء زوجات باعتبار ما كان فيتوهم فيهن جواز الرجعة كما يؤخذ من حل لكن ينافي خروج الاجنبية فقط بالزوجة قول الشارح بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لانها صارت أجنبية اه قال زى وس ل ولا يشترط تحقق وقوع الطلاق على المعتمد فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحة كماله زوج أمة أبيه ظاهرا حيانا فبان ميتا لان العبرة في العقود بما في نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة) وان لم تزل بكارتها كأن كانت غوراء اذا لا ينقص عن الوطء في الدبر سم ع ش (قوله مطلقة) ولو احتمالا ليدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الاصح صحة الرجعة كما تقدم حل وفي ع ش على م م مطلقة ولو بتطليق القاضي على المولى ويكفي في تحصيلها منه أصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى (قوله فلا رجعة بعد انقضاء عدتها) محترز زوجة وهل مثل البعدية المعية أو لا العلة ترشد للثاني حل أى فشرط الرجعة بقاء العدة كما صرح به أصله وفي قول على الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء) ولو في الدبر زى (قوله مبهما) حال من فاعل طلق فهو بكسر الهاء وجعله صفة لمصدر محذوف غلط أو لا حاجة اليه شيخنا وقد يقال لا غلط لان الطلاق يكون مبهما باعتبار محله ويصح أن يكون بفتح الهاء حالا من احدى أى مبهما ما ذكر (قوله وهو) أى النكاح لا يصح معه أى الابهام (قوله لان مقصود الرجعة الخ) تحتاج هذه مقدمة الى مقدمة أخرى يبنى عليها ما بعدها أى ومن لازم الاستدامة حل التمتع وما دام أحدهما الح شيخنا وصحة رجعة المحرمة لا فادتها نوعا من الحل كالنظر والخلوة شوبرى (قوله لان الفسخ انما شرع لدفع الضرر) يرد عليه طلاق القاضي على المولى فانه شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضر أن بعض جزئياته شرعه بخلاف الفسخ ع ش على م م (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال هذا وما بعده يغنى عنه قوله زوجة لان كالا ليس زوجة وقد يمنع لان الخارج بزوجة الاجنبية لانه لا يقال فيها هل تصح رجعتها أو لا بخلاف كل من هذين يصح ذلك فيه فاحتيج الى ذكرهما حل (قوله وحلفت في انقضاء عدة) وتحلف أيضا في عدم الحيض لتجب نفقتها وسكنها وان تمادت لسن اليأس م م (قوله كنسب) أى محل كونها تصدق بيمينها في وضع الحل بالنسبة لانقضاء العدة وأما بالنسبة لكون الولد ينسب للزوج فلا بد من اقامة البيعة على ولادتها فلا يخالف ما تقر من أنها اذا أتت بولد لا مكان لحقه ولا يثبت عنه الا بنفيه لان ذاك فيما اذا سلم أنها أتت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر سم (قوله واستيلاء) مراده افادة حكم الاستيلاء بقطع النظر عما الكلام فيه لان الكلام في الرجعية أى لو ادعت انها قد ولدت من سيدها ولم يصدقها فلا يثبت استيلاءها لان الملك محقق فلا يزول الا بيقين ويمكن أن يصور بما اذا وطئ أمته المزوجة بشبهة فتصدق في انقضاء عدتها منه بوضع الحل ولا تصدق في الاستيلاء (قوله أو غيره) كالعقم في العقيمة وكقرب زمن الطلاق (قوله فيصدق يمينه) هو واضح في الآيسة وأما الصغيرة فكان ينبغي أن يصدق بلا يمين

لثام ب ستة أشهر ولحظتين لحظة للوطء ولحظة للوضع (من) حين (امكان اجتماعهما) بعد النكاح وهذا أولى من قوله من النكاح (واصور بمائة وعشرين) يوما (ولحظتين) من امكان اجتماعهما (ولمضة ثمانين) يوما (ولحظتين) من امكان اجتماعهما وقد بينت أدلة ذلك في شرح الروض (و) يمكن انقضاؤها (باقراء لحره طلق في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين) يوما (ولحظتين) لحظة للقرء الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بسبعة وأربعين) يوما (ولحظة) من حيضة رابعة بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر وكذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (ولغير حره) من أمة أو مبعضة فهو أعم من قوله أو أمة (طلعت في طهر سبق بحيض ستة عشر) يوما (ولحظتين) بأن (٤٣) يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض

أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين) يوما (ولحظة) بأن يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة انها طالت في حيض أو طهر حل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها قوله الصيمري وغيره مخرج بز يادتي سبق بحيض مالو طلعت في طهر لم يسبقه حيض فأقل امكان انقضاء الاقراء للحره ثمانينه وأربعون يوما لحظة لان الطهر الذي طلعت فيه ليس بقراء لكونه غير محتوش بدمين ولغيرها

حل (قوله لثام) أي في الصورة الانسانية م ر وحج ع ش (قوله ب ستة أشهر) أي عديدة لاهلالية كما يحشه البلقيني أخذ مما يأتي في المائة والعشرين وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا لعلي كرم الله وجهه من قوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين شرح م ر أي فاذا كان فصاله في عامين وهو مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله ولحظتين) فلواتت به تاما لدون ذلك لا يتلف اليه ولا تنقضى عدتها به لان الحكم بانه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بهادون أربعة أشهر لان البهرة هذا بعدد الاهلة شرح م ر (قوله ولمضة) ويشترط هنا شهادة القوابل انها اصل آدمي والام تنقض بها شرح م ر (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارته هناك وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة ودليل اعتبار المدة الاولى ب ستة أشهر قوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه الخ اه أي كل واحد منكم يأنى آدمي يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما وفي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بشرة المرأة تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على الحمل (قوله ثم تطعن) بضم العين ويجوز فتحها كما يؤخذ من عبارة الصباح ع ش فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما يؤخذ من عبارة الصباح أيضا (قوله لكونه غير محتوش) في الصباح واحتوش اتقوم بالصيد أحاطوا به وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشه واسم المفعول محتوش بالفتح ومنه احتوش الدم الطهر كأن الدماء أحاطت بالطهر واكتشفته من طرفيه فالطهر محتوش أي مكشف بين دمين (قوله كهو في الحيض) أي فلا يحسب من العدة كالحيض (قوله ولو وطئ رجعية) أي قبل ان يراجعها وهو ووطء شبهة تقول أي حنية ان الرجعة تحصل به (قوله من الفراغ) أي تمام النزاع للحشفة حل (قوله بلا حل) حال من عدة أو صفة لها (قوله وغيره) كالنظر بشهوة في كلام خط انه يحرم النظر اليها بغیر شهوة قل خلا للرافعي ولعل الشارح تبع الرافعي حل (قوله معتقد تحريره) وكذا يعذر معتقد الحل ان رفع لمعتقد التحريم كحقي رفع اشافي فيعززه وان اعتقد الحل عملا بقاعدة ان العبرة

اثنان وثلاثون يوما ولحظة واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقرء لتبين تمام القرء الاخير لا من العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كهو في الحيض (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت عدة) من الفراغ من ووطء (بلا حل راجع فيما كان بقي) من عدة الطلاق دون ما زاد عليها للوطء فلو وطئها بعد مضي قرأين استأنفت للوطء ثلاثة أقرء ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقع عن العديتين فراجع فيه والاخير ان متمحضان لعدة الوطء فلا رجعة فيهما وتعييرى بعدة بلا حل أعم من تعييره بالاقرء لا حوطها مالو كانت تعدد بالاشهر ومخرج بقولي واستأنفت مالو كانت حاملا وبقولي بلا حل مالو أحبلها بالوطء فانه يراجعها فيهما ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن الجهتين كالباقي من الاقرء والاشهر (وحرم) عليه (تمتع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لانها مفارقة كالبائن (وعز م معتد تحريره) لا قدمه على معصية عنده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به وذكر التعزير في غير الوطء من زيادتي هنا (وعليه بوطء



مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تحريم الوطء كالباقي فكذا في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم أسلم المرتد لان الاسلام يزيل أثر الردة والرجعة لا تزيل أثر الطلاق (٤٤) (وصح ظهارا وبلاء ولعان) منها لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة لكن لا حكم

للاولين حتى يراجع بعدهما كما سيأتيان في بابيهما وتقدم في الطلاق أنه يصح طلاقها وانما ما يتوارثان والاصل كغيره جمع المسائل الخمس هنا وان ذكرنا تنسك في الطلاق أيضا للإشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة والعدة باقية) وأنكرت (حلف) فيصدق لقدرته على انشاءها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زده بقولي (ولم تنكح) فان اتفقا على وقت الانقضاء) كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) أنها لا تعلمه راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلف) أنها ما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعده (والا) بأن لم يتفقا على وقت

في الحدود والتعازير بعقيدة الحاكم هر وحج وزى ونار ع فيه سم وعش واعتمدان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي معا وانما عذر الشافعي الخنفى الشارب للنبيذ مع أنه يعتقد حله لان أدلته ضعيفة تدبر (قوله مهر مثل) أي مهر بكران كانت بكر او مهر ثيبان كانت ثيبا قل وظاهره وان علمت بالتحريم ولا نظر لكونها زوجة لانه ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق ولا يتكرر بتكرره لان اتحاد الشبهة ما لم يدفع مهر الاوّل قبل الوطء الثاني حل وعبرة هر لا يقال الرجعية زوجة فايحاجب مهر ثان يستلزم ايجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لاننا نقول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل العقد بالطلاق فكان موجه الشبهة لا العقد (قوله وان راجع) غاية للرد على المخالف القائل بأنه لا مهر عليه اذ راجع (قوله بخلاف ما لو وطئ زوجته الخ) أي فانه لا شيء عليه (قوله لان الاسلام يزيل أثر الردة) وهو الينونة والقتل وغيرهما فكان الفراق باق بحاله ولم يختل فلامهر وقوله لا تزيل أثر الطلاق وهو حسيبان ما وقع من الطلاق الثلاث أي بل هو محسوب منها والرجعة لا تزيله فالفرش اختل حقيقة بالطلاق وصارت كالاجنبية فوجب لها المهر تدبر (قوله تنسك) أي مستلنى الطلاق والتوارث وقوله للإشارة علة لقوله جمع (قوله في خمس آيات) أي باعتبار عموم الخمس آيات للزوج والرجعية فان حكمها شامل لها والاوّل من الخمس هي قوله تعالى للذين يؤثون من نسائهم والثانية قوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرمون أزواجهم والرابعة قوله والذين يظهر من نسائهم والخامسة واذا طلقتم النساء فهذه الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيخنا (قوله أي آيات المسائل الخمس) أي لا مطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة الخ) هذه العبارة تشمل ما لو وطئها في العدة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحيث لا مهر وقديقا يصدق بالنسبة لغير المهر نية عليه الشهاب عميرة حل (قوله لقدرته على انشاءها) وهل دعواه انشاء لها أو اقرار بها وجهان رجح ابن المقرئ تبعاً للاسنوي الاوّل والاذرعى الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه شرح هر (قوله على وقت الانقضاء) أي الوقت الذي تنقضي به لولا الرجعة شوبرى والافدعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء سم (قوله انها لا تعلمه) أي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل حل (قوله أن مدعاه) كأن يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانقضاء وهي بالعكس (قوله لاستقرار الحكم الخ) أي وجوب تصديقه فيلغى قول المسبوق وقديقال لم يستقر الحكم بقول السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ له تحليفه قبل حضور خصمه وجوابه ويحاجب بأن المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد حضور خصمه وانكاره لاتفاقهما حينئذ على مدعاه كما يدل عليه قوله ولان الزوجة الخ فهو من عطف العلة على المعلول كما أفاده شيخنا العزيزى وعبرة شرح هر لانها المسبقة بادعائه أي الانقضاء وجب تصديقها القبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا وان سبق الزوج بادعائها أي الرجعة وجب تصديقه لانه يملكها فصحت ظاهرا فوقع قولها لغوا (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونها منقضية وقوله واختلفا في الرجعة أي في صحتها والافصل الرجعة موجود وهذا بما يعارض بالمثل فيقال وقد اتفقا على الرجعة أي على وجود صيغتها

واختلفا

بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مدعاه

سابق وسقطت دعوى المسبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل

عدمها وان سبق الزوج فقد اتفقا على الرجعة

واختلفا في الانقضاء والاصل عدمه وقيد الرافعي في الشرح الكبير عن جمع ما اذا تراخي كلامها عنه فان اتصل به فهي المصدقة وقد  
أوضحته في شرح الروض ثم ما تقر وهو ما في الروضة وأصلها أيضا هذا لكن استشكل بأنهما ذكرهما بخلافه في العدد فيما لو ولدت وطلقها  
واختلفا في المتقدم منهما انهما ان اتفقا على وقت أحدهما فالعكس (٤٥) مما مر وان لم يتفقا حلف الزوج مع أن المدرك

واحد وهو التمسك بالاصل  
ويجيب عن الشق الاول  
بأنه لا مخالفة فيه بل عمل  
بالاصل في الموضعين وان  
كان المصدق في أحدهما  
غيره في الآخر وعن الثاني  
بأنهما هنا اتفقا على انحلال  
العصمة قبل انقضاء العدة  
وتم لم يتفقا عليه قبل الولادة  
فقوى فيه جانب الزوج  
هذا ولم يعتمد البلقيني  
السبق فقال لو قال الزوج  
راجعتك في العدة  
فأنكرت فالقول قولها كما  
نص عليه في الام والمختصر  
وهو المعتمد في الفتوى  
وما نقله عن النص لا يدل له  
لأنه محمول على ما اذا لم يترأخ  
كلامها عن كلامه وظاهر  
كلامهم كما قال الحضرمي ان  
سبق الدعوى أعم من  
سبقها عندكم أو غيره  
وهو أوجه من قول ابن عجل  
اليميني يشترط سبقها عند  
حكم (فان ادعى ما حلفت)  
فصدق لان الانقضاء  
لا يعلم غالبا الا منها أما اذا  
نكحت غيره ثم ادعى أنه  
راجعها في العدة ولا يثبت  
فتسمع دعواه بتحليفها  
فان أقرت غرمت له مهر

واختلفا في الانقضاء أي في وقته والاصل عدمه (قوله في الانقضاء) أي في زمنه (قوله والاصل عدمه)  
أي حال الرجعة (قوله وقيد) أي قيد قوله وان سبق الزوج الخ قال محل كونه اذا سبق بخلاف اذا تراخي  
كلامها عنه والابان جاءت عقبه عند الحاكم والمحكم وتكلمت عقبه فهي المصدقة على كلام الرافعي وهو  
ضعيف والمعتمد انه المصدق مطلقا (قوله ثم ما تقر) أي من عند قوله أو ادعى رجعة فيها الخ وحاصله  
تصدق الزوج عند الاتفاق على الانقضاء والزوج عند الاتفاق على الرجعة والسابق مع عدم الاتفاق  
وقوله لكن استشكل الخ حاصله أنه تنزل الولادة منزلة الانقضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله هما الخ  
بدل من قوله ما يخالفه تأمل (قوله فالعكس مما مر) وهو أن يقال ان اتفقا على وقت الولادة كيوم الجمعة  
وقال طلقتك يوم السبت فعليك العدة وقالت الخميس فانقضت عدتي بالولادة صدق لان الطلاق بيده  
فيصدق في وقته وان اتفقا على وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لانها تصدق في أصل الوضع  
فكذا في وقته وان لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعى تقدم الولادة على الطلاق فعليها العدة  
وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها لانقضاء عدتها بالولادة فهو المصدق بيمينه وان سبقت  
بالدعوى لان الأصل بقاء سلطنة النكاح اه زى (قوله مع أن المدرك) أي التعليل واحد فيه ان قوله  
والاحاف أي من سبق بالدعوى ليس فيه تمسك بالاصل لانه علة بقوله لاستقرار الحكم الخ وأوجب بأن  
فيه تمسكا بالاصل بالنظر للعلة الثانية شيخنا (قوله عن الشق الاول) وهو قوله ان اتفقا الخ والشق الثاني  
قوله وان لم يتفقا (قوله لا مخالفة) أي مضرورة للجواب عنها والافضل المخالفة موجود (قوله بل عمل  
بالاصل) أي وان كان الذي أتجه الاصل في أحدهما غيره في الآخر فاذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة  
وقال طلقتك يوم السبت فقالت يوم الخميس صدق لان الأصل عدم الطلاق الى ما بعده أي بعد يوم الجمعة  
وان اتفقا على ان الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس فقالت يوم السبت حلفت فتصدق لان  
الاصل عدم الولادة الى ما بعده فالاصل معمول به في الموضعين فاصل جواب الشارح تسليم أن المدرك  
واحد باعتبار الجنس لكنه يختلف بالشخص فان الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا أنسب  
بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجعة وقوله على انحلال العصمة أي  
فضعف جانب الزوج فصدق تارة وهي أخرى وانحلالها بالطلاق السابق على الرجعة والانقضاء وفيه أن  
الرجعية في عصمة الزوج فلم تنحل الا أن يقال المراد بانحلالها اختلاط بالطلاق تأمل (قوله ونعم  
يتفقا الخ) أي فكأنها بيد الزوج ولم تخرج عن فراشه فقوى جانبه فصدق مطلقا نذكر (قوله هذا) أي  
افهم هذا أي قوله والاحاف من سبق بالدعوى (قوله فالقول قولها) أو تأخرت بالدعوى (قوله وهو  
المعتمد) ضعيف وقوله وما نقله أي البلقيني فهو من كلام الشارح لارد عليه (قوله أو غيره) ولومن آحاد  
الناس ع ش (قوله وهو أوجه) معتمد (قوله فان ادعى ما) فيه أن الخصمين لا يتكلمان بالدعوى معا  
ولا يمكنهما الحاكم من ذلك ولا يسمع كلامهما ثم رأيت في شرح م ر ما نصه فان ادعى ما بان قالت انقضت  
عدتي مع قوله راجعتك اه (قوله فتسمع دعواه) ظاهره سواء اتفقا على وقت الانقضاء أو الرجعة أو لا  
(قوله للحيلولة) أي بين الاول وحقه باذنها في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهره ولم ينفسخ

مثل للحيلولة وبقي ما لو علما الترتيب دون السابق فيحلف الزوج لان الأصل بقاء العدة ولاية الرجعة (كما لو طلق) دون ثلاث  
(وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت) وطأها فانها تخلف انه ما وطئها لان الأصل عدم الوطء (وهو) بدعواه وطأها (مقر لها بمهر)  
وهي لا تدعى الانصاف (فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه الا بنصف) منه لانها نكحتا فلا أخذت النصف

ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف الآخر أو لا بد من اقرار جديد من الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم في باب الاقرار ترجيح الثاني  
وذكر التحليف فيما لو ادعى رجعة والعدة باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما لو ادعى ما من زيادتي (ومتي أنكرتها) أي الرجعة (ثم  
اعترفت قبل) اعترافها كمن (٤٦) أنكر حقاً اعترف به لأن الرجعة حق الزوج واستشكله الامام بأن قولها الاول

يقتضي تحريرها عليه  
فكيف يقبل منها قبضه  
(درس)

﴿ كتاب الایلاء ﴾

هو لغة الحلف وكان طلاقاً

في الجاهلية فغير الشرع

حكمه وخصه بما في آية للذين

يؤلون من نسائهم فهو

شرعاً حلف زوج على

الامتناع من وطء زوجته

مطلقاً أو أكثر من أربعة

أشهر كما يؤخذ بما يأتي

والاصل فيه الآية السابقة

وهو حرام للإيذاء (أركانها)

ستة (محلف به و) محلف

(عليه ومدة وصيغة وزوجان

وشرط فيهما تصور وطء)

من كل منهما (وصحة طلاق)

من الزوج ولو كان عبداً

أو مريضاً أو خيلاً أو كافراً

أو مسكراً أو كانت

الزوجة أمة أو مريضة أو

صغيرة يتصور وطؤها فيما

قدره من المدة وقد بقي منها

قدر مدة الإيلاء فلا يصح

من صبي ومجنون ومكره

ولا بمن شل أو جبد كره

ولم يبق منه قدر الخنفة

لفوات قصد إيذاء الزوجة

بالامتناع من وطئها لا امتناعه

في نفسه ولا من غير زوج

وان نكح من حلف على امتناعه من وطئها بل ذلك منه محض عين ولا من رتقاء وقرناء لما في المشلول

والمجبوب وتقدم في الرجعة صحة الإيلاء من الرجعة فالمراد تصور الوطء وان توقف على رجعة (و) شرط (في المحلف به كونه اسماً أو

صفة لله تعالى) كقوله والله أو والرحن لأطوك

باقرارها بالرجعة لاحتمال كذبها فان مات أو طلقها رجعت للاول بلا عقد عملاً باقرارها واستردت منه  
ما غرمت له فاذا أقام الاول بينة وهي في عصمة الثاني انه راجعها انفسخ نكاح الثاني تأمل (قوله  
ترجيح الثاني) هو المعتمد لكنه مشكل بما تقدم في الخاتم من تقييده قاعدة الاقرار بما اذا لم يكن في  
ضمن معاوضة فان كان في ضمن فلا يتوقف على اقرار جديد (قوله فكيف يقبل الخ) وأجيب عنه  
بأنه اقرار بنفي أي بشئ كان منفيًا قبل الاقرار وذلك الشئ هو الرجعة فقد يصدر بناء على الاصل ثم  
يتبين خلافه بخلاف الاقرار بمشئ كرضاع ونحوه فانه لا يقرب به الا عن يقين

﴿ كتاب الایلاء ﴾

مصدر آلي يولي ايلاء أي حلف وذ كره بعد الطلاق لانه كان طلاقاً في الجاهلية وعقب الرجعة لان المولى  
منها كالرجعية في مدة الامهال من جهة امتناعه من قربانها (قوله وكان طلاقاً في الجاهلية) أي لا رجعة فيه  
شوري (قوله حكمه) وهو حل العصمة (قوله وخصه) في التبر بالخصيص مسامحة اذ يقتضي أن هذا  
فرد بما قبله مع أنه مغاير له فالاولى التعبير بالنقل وعبارة قل على الجلال فغير الشرع حكمه الى ما سيأتي  
(قوله بما في آية الخ) أي من ترك بص أر بعة أشهر والقيتة أو لطلاق (قوله من نسائهم) وانما عدى فيها  
بمن وهو انما يتعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كأنه قيل يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم وقيل من  
السببية أي يحلفون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في على حذف مضافين فيهما أي على ترك  
وطء أو في ترك وطء وقيل من زائدة أي والذين يعتزلون نساءهم أو أن آلي يتعدى بعلى ومن ثم قال أبو  
البقاء تفلاعن غيره انه يقال آلي من امرأته أو على امرأته شوري (قوله فهو شرعاً) تفرع على  
قوله وخصه بما في آية وأخذ الحلف من يؤلون وترك الوطء والزوج والزوجة من قوله من نسائهم لان المعنى  
مبعدين أنفسهم من نسائهم وقوله مطلقاً أو أكثر منهم من قوله ترك بص أر بعة أشهر لصدقه بما اذا  
أطلقوا أو زادوا على أر بعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويمكن وطؤه وقوله من وطء زوجته أي التي  
يمكن وطؤها أخذاً من كلامه بعد والحلف حقيقة أو حكماً فيشمل قوله أنت على كظهر أمي سنة مثلاً  
وقوله أو أكثر في معنى ذلك تعليقه بمستبعد الحصول فلا يرد كافي الشوري فالتعريف حينئذ جامع  
مانع تدبر (قوله وهو حرام) أي كبيرة قياساً على الظاهر شوري وحل وقال ع ش الاقرب انه  
صغيرة (قوله تصور وطء) أي امكانه حساً وشرعاً (قوله فلا يصح من صبي ومجنون ومكره) هذا  
مفهوم الشرط الثاني وقوله ولا بمن شل الخ مفهوم الشرط الاول بالنظر للزوج قال حل والاشل  
منقبض لا ينبط أو منبسط لا ينقبض وهذا واضح في الاول وأما الثاني فهلا كتنى به لانه يقدر على  
وطئها الا أن يقال الوطء به كلاً ووطء لانه كالعود لا يلتذ به حرره وقوله شل بفتح الشين من باب تعب كافي  
المصباح أي قام به شلل والضم لغة عن (قوله ولا من رتقاء وقرناء) مفهوم القيد الاول أيضاً بالنظر  
للزوجة وقوله ولا من غير زوج مفهوم الركن وفيه أن شأن الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية  
المحقق لها تأمل وأجيب بأنه يؤل الى الشرط فكأنه قال وشرط المولى أن يكون زوجاً (قوله لما مر  
في المشلول والمجبوب) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم قصد الإيذاء وقت الحلف

لان

والمجبوب وتقدم في الرجعة صحة الإيلاء من الرجعة فالمراد تصور الوطء وان توقف على رجعة (و) شرط (في المحلف به كونه اسماً أو  
صفة لله تعالى) كقوله والله أو والرحن لأطوك

(أو) كونه (التزام ما يلزم بنذر) أو تعليق مطلق أو عتق (ولم تنحل اليمين فيه إلا بعد أربعين شهراً) كقوله إن ولتتك فنته على صلاة أو صوم أو حج أو عتق أو إن وطئتتك فضررتك طالق أو فعبدى حر لانه يمنع من الوطء بما علقه من التزام القرينة أو وقوع الطلاق أو العتق كما يمنع منه بالخلف بالله تعالى وخرج بزادنى ولم تنحل الى آخره ما اذا انحلت قبل ذلك كقوله إن وطئتتك فعلى صوم الشهر الفلانى وهو ينقضى قبل مضى أربعة أشهر من اليمين فلا يلاء وفي معنى الخلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أسمى سنة فانه يلاء كإسائتى في بابه (و) شرط (في المحلوف عليه ترك وطء شرعى) فلا يلاء بخلفه على امتناعه من (٤٧) تمتعها بغير وطء ولا من وطئها في

دبرها أو في قبلها في نحو حيض أو أحرام ولو قال والله لأطوئك إلا في الدبر فقول والتصریح بشرعى من ز يادنى (و) شرط (في المدة زيادة) لها (على أربعة أشهر عین) وذلك بأن يطلق كقوله والله لأطوئك أو يقيد كقوله والله لأطوئك أبداً أو يقيد بزيادة على الأربعة كقوله والله لأطوئك خمسة أشهر أو يقيد بمستبعد الحصول فيها كقوله والله لأطوئك حتى ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت أو تموتى أو يموت فلان فعلم أنه لو قال والله لأطوئك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوئك سنة كان يلاء به فلها المطالبة في الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيتة والطلاق فإن طالبت فيه وفاء خرج عن موجبها باقتضاء الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد

لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق ع ش على م ر (قوله أو كونه التزام ما يلزم) ظاهر أن هذا حلف وهو كذلك لانه ما يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فهو أعم من اليمين الذي لا يكون إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته كما أفاده قل (قوله فيه) أى فيما ذكر من الالتزام والتعليق (قوله كقوله إن وطئتتك الخ) ولو كان به أو بهما يمنع الوطء كرض وكان راغباً فيه فقال إن وطئتتك فنته على صلاة أو صوم أو نحوهما قاصداً به نذراً لمجازاة لا الامتناع من وطء فالظاهر كما قال الأذرى أنه لا يكون مولياً ولا آمناً يصدق في ذلك كسائر نذرات المجازاة شرح م ر لان المعنى إن سهل الله لى وطئك (قوله فانه يلاء) أى يظهره بالصيغة لهما واحدة وهل هي صريحة فيهما أو في الظاهر كناية في الإيلاء وعلى هذا فيشكل قولهم ما كان صريحاً في بابه ووجدت نفاذاً في موضعه لا يكون صريحاً ولا كناية في غيره وعبرة م ر لو قال أنت على كظهر أسمى خمسة أشهر مثلاً فالأصح أنه يكون مولياً مظاهراً وليس بحلف لكنه ينزل منزلة الحلف شورى وهل تلزمه كفارتان أو لا ينظر إن قال والله أنت على كظهر أسمى لزمه كفارتان أو أنت على كظهر أسمى فكفارة واحدة كذا جمع م ر بين الكلامين عن (قوله ترك وطء) أى كونه ترك وطء (قوله قول) تخصيصه بما ذكر مما يفيد أنه لو قال ذلك في قبلها في الحيض أو الأحرام لا يكون مولياً وهو المعتمد ويفرق بأن الوطء في الدبر محرم لذاته بخلاف غيره اه عن (قوله زيادة لها على أربعة أشهر) أى بزم من تتأى فيه المطالبة والرفع إلى الحاكم ع ش وزى وعبرة م ر في الشرح زيادة على أربعة أشهر ولو بلحظة ثم قال وفائدة كونه مولياً في زيادة اللحظة مع تعذر الطلب فيها لانحلال الإيلاء بمضيها ثم أى أتم المولى بإيذائها وبأسها من الوطء تلك المدة اه ويمكن الجمع بينهما بأن المراد بالإيلاء في عبارة زى الإيلاء المترتب عليه الأحكام الآتية وفي عبارة م ر الإيلاء المؤتم فقط وإن لم يترتب عليه ما يأتى من الأحكام فالكلام حينئذ في مقامين (قوله بمستبعد الحصول فيها) أو بمحقق عدمه كصعود السماء من باب أولى كفى قل (قوله أو حتى أموت الخ) كون الموت مستبعد الحصول من حيث ما جبلت عليه النفوس من حب الحياة (قوله فعل) أى من قوله وشرط في المدة الخ (قوله يمينين) أو إيمان متصلة أو متراخ بعضها عن بعض سواء قصد التأكيد أو الاستئناف أو أطلق شرح م ر وع ش ثم قال ع ش وما يأتى له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر يمين الإيلاء وأراد تأكيده صدق يمينه الخ محله إذا كررت الإيمان على شئ واحد بخلاف ما هنا فإن المحلوف عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى (قوله كقوله) هذا خرج بقوله يمينين (قوله فلا يلاء) نعم بآتم آتم مطلق الإيذاء دون خصوص آتم الإيلاء وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا أطوئك فهو إيلاء قطعاً لانها يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر

أربعة أشهر منها بموجبها كما مر فإن لم تطالب في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالب به لانحلاله وكذا إن لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة وخرج بما ذكره من الوقيد بالاربعة أو نقص عنها فلا يكون إيلاء بل مجرد حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله والله لأطوئك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لأطوئك أربعة أشهر أخرى فلا يلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الإيلاء الأول لانحلاله ولا بالثاني إذ لم تمض المدة



من انعقادها وقيدت المدة بما ذكر لان المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يفنى صبرها أو يقل (و) شرط (في الصيغة لفظ يشهر به) أي الإيلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك إما صريح (كتغيب حشفة) هو أولى من قوله تغيب ذكر (بفرج أو وطء أو جاع) ونيك كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لأطؤك أو لأجامعك أو لأنيكك لاشتهارها في معنى الوطء فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع والاجتماع لم يقبل (٤٨) في الظاهر ويدين قال الأذرعى والظاهر انه يدين أيضا في الوطء قال أردت

بالفرج الدبر ولا يدين في النيك كما في التنبيه والحاوي (أو كناية ككلامه ومباشرة ومباشرة) واثان وغشيان كقوله والله لا أمسك أو لأبضعك أو لأبامرك أو لأنيك أو لأغشاك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتهاها فيه (ولو قال ان وطئتك فعبدي حر فزال ملكه عنه) بموت أو بيع لازم أو بغيره (زال الإيلاء) لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد الى ملكه لم يعد الإيلاء (أو) قال ان وطئتك فعبدي (حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فول) لانه وان لم يعتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجبيل عتقه زيادة على موجب الظهار التزامها بالوطء فاذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها فعتق العبد عن ظهاره (والا) أي وان لم يكن ظاهرا (حكم بهما) أي بظهاره وإيلائه (ظاهرا) لا باطنا لا قراره بالظهار واذا وطئ عتق

شرح م (قوله من انعقادها) أي اليمين الثانية (قوله كتغيب حشفة) أي ما اشتق منه وهذا غير لازم لان المصادر صريحة أيضا في نحو والله لا يكون مني تغيب حشفتي في فرجك أو لا يقع مني جاع أو نيك لك ع ش (قوله ولا يدين في النيك) كأن قال أردت النيك بالاصبع أو في الاذن ونحوها نعم لو قال أردت به النيك في الدبر دين (قوله أو لا اغشاك) أي لأطؤك قال تعالى فلما تغشاهما جلت جلا خفيفا (قوله ولو قال الخ) هذه فروع سبعة تتعلق بالصيغة (قوله فزال ملكه عنه) أو عن بعضه حل وفي ع ش أي عن كله (قوله أو بيع لازم) أي من جهته ع ش (قوله لانه وان لم يزد الخ) جواب عما يقل التزامه العتق لا يضره لوجوبه عليه وقوله ذلك العبد أي بخصوصه وقوله زيادة الخ أي لان الواجب عليه بالظهار السابق عبدهم ح ف (قوله لا باطنا) أي فلا ظهار ولا إيلاء باطنا ولا يعتق العبد لانه جعل عتقه عن الظهار ولم يوجد فليحرر (قوله عتق العبد عن الظهار) أي وانحل الإيلاء (قوله قول ان ظاهر) أي قبل الوطء لانه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق شورى (قوله فاذا ظاهرا الخ) ذكره وان كان قد علم من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشورى وهذا يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله اتفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لغوا فان ظاهرا لم يزل كفارة للظهار وقوله بل يظن يوجد بعده كما اذا قال ان وطئتك فعبدي حر عن ظهاري وكان قد ظاهرا كما مر (قوله المفيد له) أي للتعليق وقوله بعده أي الظهار (قوله قال الرافعي الخ) غرضه بنقل كلامه تقييد الملتزم وحاصله أن يقال قوله قول ان ظاهر محله اذا أراد المعلق أنه اذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوطء أي قصد أن العتق معلق على وطء مسبق بظهار بخلاف ما اذا قصد أنه اذا حصل الشرط الاول تعلق العتق بالثاني أي قصد تعليق العتق على وطء متبوع بظهار فلا يكون في هذه الحالة موليا اذا ظاهرا قبل الوطء لكن التقييد المذكور انما يؤثر من قوله فان توسط الخ وأما ما قبله فانهما ذكره استيفاء لعبارة الرافعي وتوطئة لما هو المقصود تأمل فقول الملتزم ان ظاهرا يحتاج الى تقييدين بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المعلق هذا المعنى أي القبلية ويلزم من ارادته ان تسهل مراجعته فهو قيد ثالث للملتزم يعني أن محل قوله قول ان ظاهرا ان تيسر مراجعة المعلق وأن ينوي أن الظهار يحصل قبل الوطء وأن يقع في الخارج كذلك يدل على هذا التقييد كله قول الرافعي الآتي وان توسط بينهما الخ مع قول الشارح فان تعذرت مراجعته الخ فقوله والا فلا أي وان لم يظاهرا قبل الوطء بل بعده أو لم يظاهرا أصلا ولم تيسر مراجعته أو قال ما أردت شيئا فلا أي فلا يكون موليا في هذه الصور كلها (قوله بغير عطف) وكذا لو عطف بالواو وان كان بالفاء أو بهم فلا بد من الترتيب شيخنا (قوله فان قدم الجزاء عليهما) كقوله أنت طالق ان قلت ان دخلت أو أخره عنهما كقوله ان قلت ان دخلت فانت طالق قال في الهجعة

فطالق ان قلت ان دخلت \* ان أو لا بعد أخير فعلت

العبد عن الظهار (أو) قال ان وطئتك فعبدي حر (عن ظهاري) ان ظاهرت (فول ان ظاهر) وقوله والا فلا لانه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظهار لتعليق العتق بالظهار مع الوطء فاذا ظاهرا صار موليا واذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعدها عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار اتفاقا لان اللفظ المفيد له سبق الظهار والعتق انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعي وتقدم في الطلاق أنه اذا علق بشرطين بغير عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما

وقوله فان أراد الخ أي وعليه فيصير موليا اذا حصل الثاني الذي هو الظاهر هنا شو برى وقوله أيضا فان أراد الخ في الجواب الذي ذكره نقص ونعما مع أن يقال فان العبد يعتق ويكون موليا اذا تقدم الثاني على الأول ولا يعتق أي ولا إيلاء اذا قدم الأول وهو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن الصور أربعة ثقتان فيما اذا اعتبر المعلق حصول الشرط الثاني قبل الأول وثقتان فيما اذا اعتبر حصول الشرط الأول قبل الثاني وأنه يكون موليا ويعتق العبد في واحدة منها وهي ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الثاني على الأول ويعتق العبد ولا يكون موليا في واحدة وهي ما اذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الأول على الثاني والثاني وأنه لا يعتق ولا إيلاء في ثقتين وهما ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الأول وتقدم الأول على الثاني في الخارج وإذا اعتبر حصول الأول قبل الثاني وتقدم الثاني على الأول تأمل وضابط هاتين الأخيرتين أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق (قوله في حصول المعلق) وهو الجزاء وقوله وجود الشرط الثاني الخ لأنه جعل الشرط الثاني شرطا للأول فكانه قال إن وجد منك كلام مشروط بدخول ومعلوم أن الشرط يتقدم على المشروط فكانه قال أنت طاق إن وجد منك كلام مسبق بدخول فاذا قلت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبق بالدخول فلا تطلق تأمل (قوله فينبني أن يراجع) معتمد وقوله كما مر أي في كلام الرافعي في الطلاق (قوله تعالى بالاول) أي تعلق الجزاء الذي هو فعبدي حر بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لان تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقرير أعني أنه أراد ما ذكر يصير موليا اذا حصل الظاهر لأنه حينئذ كمتنع من الوطء خوف العتق شو برى فحصل هذه الارادة أنه ن قصد تعليق العتق على وطاء مسبق بظهور فلا يعتق اذا تقدم الوطاء على الظاهر لعدم وجود المعلق عليه ولا إيلاء أيضا تأمل (قوله أو أنه اذا حصل الاول الخ) أي قصد تعليق العتق على وطاء متبوع بظهور قال سم وعلى هذا لا يصير موليا لأنه قبل حصول الاول الذي هو الوطاء لا يمتنع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظاهر هكذا يظهر فليتأمل (قوله عتق) أي اذا تقدم الوطاء ثم وجد الظاهر (قوله أو قال ما أردت شيئا) أي لم أرد أن الاول شرط للثاني أو أن الثاني شرط للأول وقوله فالظاهر أنه لا إيلاء ضعيف والظاهر أنه يكون موليا ويكون الشرط الاول شرطا للجملة الثاني وجزائه كما أشار اليه بقوله لكن الاوفق الخ عن وحله على هذا التمسك بظاهر قول الشارح بعد أن يكون موليا أن وطئ الخ وقد أفاد كلام عميرة وسم وحل أنه لا معنى له وأن صوابه أن يقول أن يعتق الخ وأنه لا إيلاء في تلك الحالة لأنه يكون موليا قبل الوطاء بالصيغة التي قالها فلا يظهر قوله أن يكون موليا أن وطئ الخ فتضعيف عن لكلام الشارح غير صحيح بل قوله فالظاهر أنه لا إيلاء هو الصحيح وإنما التضعيف بالتصويب وهو قول س ل وغيره والصواب أن يقول لا يعتق لان الكلام فيه لا في الإيلاء (قوله مطلقا) أي تقدم الوطاء على الظاهر أو تأخر وقوله أن يكون موليا صوابه أن يعتق العبد كما تطلق الزوجة فها هنا موافق للطلاق لان النزاع في العتق لا في الإيلاء ولعل نظره انتقل من العتق الى الإيلاء سم وحل (قوله وكنتقدم الثاني) أي الظاهر على الاول أي الوطاء فيما قاله الرافعي أي في الحكم الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر فيها عتق العبد مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطاء فان مفهومه اذا تأخر الوطاء عن الظاهر عتق العبد فيقال ومثل تقدم الظاهر على الوطاء مقارنته له أي في ترتب العتق عليه وإن كان في صورة تقدم الظاهر يكون موليا وفي صورة المقارنة لا إيلاء لأنه مشروط بتقدم الظاهر والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه مفهوم من قوله وأنه اذا حصل لاول تعلق بالثاني عتق أي اذا تقدم الوطاء فان مفهومه أنه

اعتبر في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول وإن توسط بينهما كما صوروه هنا فينبني أن يراجع كما مر فان أراد أنه اذا حصل الثاني تعلق بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطاء أو أنه اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق انتهى فان تعذرت مراجعته أو قال ما أردت شيئا فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا أيها الذين هادوا من أن الشرط الاول شرط للجملة الثاني وجزائه أن يكون موليا أن وطئ ثم ظاهر وكنتقدم الثاني على الاول فيما قاله الرافعي

مقارنته له كأنه عليه السبكي (أو) قال ان وطئتك (فضررتك طالق قول) من المخاطبة (فان وطئ) في مدة الايلاء أو بعدها (طلقت) أي الضرورة لوجود المعلق عليه (وزال الايلاء) اذا يلزمه شيء بوطئها بعد (أو) قال (لاربع والله لا أطو كن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثا) منهم في قبل أو دبر لحصول الحنث بوطئها بخلاف ما اذا لم يطأ ثلاثا منهم لان المعنى لا أطأ جميعا فلا يحنث بمادونهم (فلومات بعضهم قبل وطئ زوال الايلاء) لعدم الحنث بوطء من بقي ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطلق على ما في الحياة بخلاف موت بعضهم بعد وطئها لا يؤثر (أو) قال (٥٠) لاربع والله (لا أطأ كلاما من قول من كل) منهم لحصول الحنث بوطء كل واحدة

وهذه من باب عموم السلب والتي قبلها من باب سلب العموم وقضية ما ذكرناه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والشرحين عن تصحيح الاكثرين انه يزول فيهن كما لو قال لا أطأ واحدة منكن وفيه بحث للشيخين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض ولو قال والله لا أطأ واحدة منكن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو واحدة مبهمة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول منهن فلو وطئ واحدة منهن حنث وانحل الايلاء في الباقيات (أو) قال والله (لا أطوك سنة الامرة) مثلا (قول ان وطئ وبقى من السنة أكثر من) الاشهر (الاربعة) لحصول الحنث بالوطء بعد

لوتأخر بأن تقدم الظهار أن العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في عدم ترتب العتق فعلم من هذا أن الصورة الثانية ذكرها الرافعي مفهوما (قوله مقارنته) بأن قارن الظهار الوطء في مسألة الماتن (قوله بعد وطئها) راجع للبعض لان مدلوله مؤنث أولا كتسا به التأنيت من المضاف اليه (قوله لا يؤثر) أي في زوال الايلاء مع عبارة شرح ممر فلا يزول الايلاء (قوله من باب عموم السلب) هذا بخلاف المشهور من أن النفي اذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كقوله كل الدراهم الا أن يقال هذه القاعدة أغلبية بدليل قوله ولا تطع كل خلاف مهين وقال الشوري الفرق بينهما أن السلب اذا تسلط على كل فرد فرد كان سلبا عاما لكل فرد واذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط أي للمجموع فلا يمنع أن يثبت ذلك المسلوب لبعض الافراد (قوله انه يزول فيهن) أي في الباقيات وهو المعتمد وذلك لان الممين واحدة وقد حنث فيها بوطء واحدة والحنث لا يتعدد لعدم تكرار الممين فلا يخاف من وطء الباقيات شيئا ومدار الايلاء على الخوف من الوطء اه فيكون من سلب العموم على القاعدة فلماذا كان معتمدا (قوله كما لو قال لا أطأ واحدة منكن) أي الآتي في قوله حنث وانحل الايلاء في الباقيات اه (قوله وفيه بحث) قال في شرح الروض وبحث الاصل أنه اذا اراد تخصيص كل منهن بالايلاء فالوجه عدم الانحلال والا فليكن كقوله لا أجامعكن فلا حنث الا بوطء جميعهن ومنعه البلقيني بأن الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد وقع (قوله عينها) أي لزمه تعيينها (قوله قول منهن) عملا بآرائه في الاولى وحمله على عموم السلب في الثانية فان النكرا في سياق النفي للعموم شوري (قوله الامرة قول) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطء مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها شرح ممر

(فصل في أحكام الايلاء) (قوله يمهل) أي عن المطالبة ممر (قوله الآتين) أي في قوله ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء بها (قوله ويقطع المدة) أي يبطلها ويلغيها كلها ان طرأ بعد كمالها وبعضها ان طرأ المانع في الانشاء لكن هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الآتي فالمراد أنه يقطع ماضى ان طرأ في أثناءها وأما طرؤه بعد تمامها فلا يضرك في عب ويشير لهذا صنيع الشارح حيث قال في الردة ولو من أحدهما وبعد المدة ولم يقل مثله في المانع المذكور (قوله بعد دخول) أي أو استدخال مني الزوج المحترم واحترز به عما قبل ذلك فان النكاح ينقطع لاحالة فلايلاء عن وقوله وبعد المدة من تمام الغاية أي ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم حساباتها (قوله لارتفاع النكاح) أي فيما اذا استمرت الردة بعد انقضاء العدة وقوله أو اختلاله أي فيما اذا زالت الردة في العدة وقوله فلا يحسب زمنها من المدة هذا لا يحتاج اليه مع قوله فيما سياتي وتستأنف بل ربما يوهم

ذلك بخلاف ماذا بقي أربعة أشهر أو أقل فلا يس بمول بل حالف

ان

(فصل في أحكام الايلاء) من ضرب مدة وغيره (يمهل) وجوب المولى ولو (بلافاض أربعة أشهر) اما (من ايلاء أو) من (زوال الردة والمانع الآتين) كعسر الزوجة ومرضها (أو) من (رجعة) لرجعية لا من ايلاء منها لاحتمال ان تبين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض لتبوتها بالآية السابقة بخلاف العنة لاها مجتهد فيها (ويقطع المدة) أي الاشهر الاربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدهما وبعد المدة لارتفاع النكاح أو اختلاله بها فلا يحسب زمنها من المدة

وان أسلم المرئى في العدة وشمول الردة لما بعد المدة من زيادتي (وامنع وطء بها) أي بالزوجة (حسب أو شرعى غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطء منه بمانع من قبلها (وتستأنف) المدة (بزواله) أي القاطع ولا يبنى على ماضى لا تتفاءل التوالى المعتبر في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع القائم به مطلقا أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لان الزوج متمكن من

(٥١)

في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته له في أكبر الاحكام والتصریح بأن المانع الشرعى يقطع المدة من زيادتي (فان مضت) أي المدة (ولم يوطأ ولا مانع بها) أي بالزوجة (طالبت بهيئة) أي رجوع الى الوطء الذى امتنع منه بالابلاء (ثم) ان لم يف طالبت (بطلاق) للآية السابقة (ولو تركت حقها) فان لها مطالبتة بذلك لتجدد الضرر وليس لسيده الامنة مطالبتة لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالهيئة والطلاق هو ما ذكره الرافعى تبعاً لظاهر النص وقضية كلام الاصل انها تردد الطلب بينهما وهو الذى في الروضة كأصلها في موضع وصوب الزركشى وغيره الاول (والهيئة) تحصل (بتغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها

أن معنى القطع عدم الحسبان للاستئناف تأمل ع ش (قوله وان أسلم) الاول جعل الواو للحال وذلك لان المرئى اذا لم يسلم في العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حسبان مدة الردة من المدة اذ هذه الصورة كالتي احتز عنها بقوله بعد دخول تأمل (قوله وتلبس بفرض نحو صوم) أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء فوراً أو كذا قضاء موسع على المعتمد خلافاً لحج والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نفل أو بلاذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلاً أو نهاراً على الجلال (قوله فرضين) ليس فيدل بالنسبة للاحرام كافي شرح م ر لان نفلها يجب بالشروع فيه (قوله لا تتفاءل التوالى) هذا التعليل لا يوجد فيما اذا طرأت الردة بعد المدة (قوله مطلقاً) أي سواء كان مانعه من الوطء فرضاً كصوم واعتكاف من نورين أم لا كمرض ع ش أي وسواء كان المانع شرعياً أو حسياً (قوله من تحليلها) أي اخراجها من الصوم بإبطاله وعبارة م ر ولانه متمكن من وطئها مع نحو صوم النفل اه والظاهر أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على السبب (قوله ثم ان لم يف) القياس رسمه بالياء لانه من فاء يني فآخره همزة ويمكن تصحيحه بأنه سكن أو لا قبل دخول الجازم تخفيفاً ثم حذف الياء فصار يني بهمزة ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الياء المعارضة منزلة الاصلية فحذفت للجازم ع ش على م ر وفي نسخة اثبات الياء (قوله ولو تركت حقها) أي بسكونها عن المطالبة أو باسقاطها كافي شرح م ر (قوله فان لها مطالبتة الخ) عبارة م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة العدة ليجد الضرر هنا كالا عسار بالنفقة بخلافه في العنة والعيب والاعسار بالمهر لانه خصلة واحدة اه بالحرف (قوله انها تردد الطلب بينهما) معتمد (قوله والهيئة) بكسر الفاء وفتح الهمزة كما ضبطه الزركشى فاستفده وكذا قال حج بكسر الفاء مع المد وقال م ر بفتح الفاء وكسرها (قوله بتغيب حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل وان حرم الوطء أو كان بفعالها فقط وان لم تنحل به اليمين لانه لم يوطأ م ر وسمى الوطء هيئة لانه من فاء اذا رجع فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه شيخنا وقوله بتغيب حشفة أي ولو ناسياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو نائماً أو جاهلاً وكذا يقال فيها فلما مطالبتة لا تنحل اليمين في ذلك كله وانما تسقط مطالبتة فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنث ولزمه ما التزم اه قل على الجلال (قوله ولا تنفيها بدبر) أي لا تحصل به هيئة لكن تنحل به اليمين وتسقط المطالبة حنث به فان أريد عدم حصول الهيئة به مع بقاء الابلاء تعين تصويره بما اذا حلف لا يوطئها في قبلها وبما اذا حلف ولم يقيد لكنه فعلة ناسياً لليمين أو مكرهاً فلا تنحل به شرح م ر (قوله في البكر) ولو غوراء م ر (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء وان كان الى الطبع فبسكون الباء مع فتح الطاء شوبرى وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى فعلة فعلى كما قال ابن مالك • وفعل في فعلة التزم • (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحلل منه كاذكره الرافعى بان كان ثلاثة أيام فاكثروا ما اذا كان دون ذلك فيمهل ان

(بقيل) فلا يكفي تغيب مادونها به ولا تنفيها بدبر لان ذلك مع حرمته الثاني لا يحصل الغرض ولا بد في البكر من ارادة بكارتها كنفاس عليه الشافعى وبعض الاصحاب ما اذا كان بها مانع كحيض ومرض وصغر فلا مطالبة لها لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (فان كان المانع به) أي بالزوج (وهو طبعي كمرض) تطالبه (بهيئة لسان) بأن يقول اذا قدرت فئت (ثم) ان لم يف طالبتة (بطلاق) وهذا من زيادتي (أو شرعى كاحرام) وصوم واجب (ف) تطالبه (بطلاق) لانه الذي يمكنه حرمة الوطء (فان عصي بوطء) ولو في الدبر أي ولم يقيد ابلاء به ولا بالقيل



(لمطالب) لانحلال اليمين  
(فان أباهما) أى الفتيحة  
والطلاق (طلق عليه  
القاضى طلقه) نيابة  
عنه بسؤاله لا يقال  
سقوط المطالبة بالوطء في  
الدبر ينافى عدم حصول  
الفتية بالوطء فيه لانامنع  
ذلك اذلا يلزم من سقوط  
المطالبة حصول الفتية كما  
لو وطئ مكرها أو ناسيا  
(ويمهل) اذا استمهل  
(بوما) فأقل لينيء فيه  
لان مدة الايلاء مقدرة  
بأربعة أشهر فلايزاد عليها  
بأكثر من مدة التمكن  
من الوطء عادة كزوال  
نفاس وشبع وجوع وفراغ  
صيام (ولزمه بوطئه) في  
مدة ايلائه أو بعدها  
(كغفارة يمين) بقيد زده  
بقولى (ان حلف بالله) فان  
حلف بالتزام ما يلزم فان كان  
بقرب يلزمه ما التزمه أو  
كفارة يمين كاسيأتى في  
باب التندراو بتعليق طلاق  
أو عتق وقع بوجود الصفة  
(درس)

﴿ كتاب الظهار ﴾

ماخوذ من الظهر لان  
صورته الاصلية أن يقول  
لزوجته أنت على كظهر  
أى وخصوا الظهر لانه  
موضع الركوب والمرأة  
مركوب الزوج وكان طلاقا

طلب الامهال وقوله وصوم واجب أى ولم يستمهل الى الليل أما اذا استمهل الى الليل فانه يمهل كما يؤخذ  
من شرح م ر وحج (قوله طلق عليه القاضى) فيقول أوقعت على فلان طلاقا أو حكمت على  
فلان في زوجته بطلاق ونحوها ولا يصح أن يقول طلقته بدون عنه ولا يقع ويشترط في تطلقه  
حضوره ليثبت امتناعه الا ان تعذر بنحو غيبة أو توارش ويرى فلو طلق عليه وبأن أن المولى وطئ قبل  
تطلقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضى والمولى معا فطلاق المولى جزا وما وكذا القاضى في الاصح  
بخلاف مالو باع الحالك مال الغائب وتبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحالك لان  
بيع المالك أقوى ولم نقل بصحة بيع الحالك أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيع من اثنين بخلاف  
الطلاق (قوله طلقه) خرج ما زاد عليها فلا يقع كالمولى بان أنه فاء أو طلق فان طلقها ثم طلقها الزوج فقد  
تطبيق الزوج أيضا وان لم يعلم بطلاق القاضى كما صححه ابن القطان شرح م ر وبه يعلم أن طلاقه القاضى  
رجعية وأما قول م ر طلق عليه طلاقا واحدة وان بانت بها فعناء كما قال ع ش بأن لم يبق لها من  
عدد الطلاق غيرها (قوله لا يقال الخ) كان الاولى تقديمه على قوله فان أباهما (قوله ينافى عدم  
حصول الفتية بالوطء) أى مطلقا حتى بالنسبة لانحلال اليمين والحنث والكفارة حل (قوله نمنع  
ذلك) أى المنافاة (قوله كالمولى وطئ مكرها أو ناسيا) أى فان المطالبة تسقط ولا تحصل الفتية عزى  
وقول زى التنظير بالنسبة لعدم انحلال اليمين وان حصلت الفتية فلا منافاة بين ما هنا وما فى شرح  
الروض من حصوله الفتية فيما لو وطئ مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للوطء في الدبر لانحلال اليمين به  
كما صرح به الشارح وم ر ولا يلزم موافقة كلامه هنا فى شرح الروض لا مكان أنه جرى هنا على  
خلاف ما هناك قال بعضهم وما فائدة حصول الفتية مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين الا أن يقال المراد  
عدم حصول الفتية الشرعية القاطعة لاثم ما بقى من المدة اه قل على الجلال والفتية الشرعية تحصل  
بوطء في قبل مع العمد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الروض والبهجة بحصول الفتية فيما لو وطئ  
مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل سم التنظير في قوله كالمولى وطئ الخ بوجهين الاول تصريح الزركشى  
وشرح الروض والبهجة بحصول الفتية بالوطء مكرها أو ناسيا الثانى عدم انحلال اليمين بذلك وظاهر  
تشبيه الشارح خلاف ذلك واعمل ما هنا طريقة له أجاب ح ف بأن المراد بحصول الفتية سقوط المطالبة  
ولانحل اليمين مع النسيان والا كراه لان فعلهما كلا فعل (قوله وقع) يحمل على ما اذا وجد مجرد  
التعليق الا ان قال ان وطئت ففلة على عتق والاعتقير بينهما بين كفارة يمين شوبرى

﴿ كتاب الظهار ﴾

(قوله لان صورته الاصلية) أى صيغته المتعارفة في الجاهلية أو الغالبة وقوله وخصوا الظهر أى بالاخذ منه  
مع أنه يجوز التشبيه بغير الظهر كالبطن فكانوا يقولون كتاب البطن أو كتاب الرؤس أو غير ذلك (قوله  
مركوب الزوج) أى اذا وطئت فهو كناية تلويحية انتقل من الظهر الى المركوب ومنه الى الموطوءة والمعنى  
أنت محرمة على لا تركين كما لا تركب الام تعلقه اشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أى بائنا لا حل  
بعده بالرجعة ولا بعقد لان المرأة المظاهر منها زوجها التى هى سبب في نزول قد سمع الله الخ لما جاءت للنبي  
صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بان معها من زوجها صغارا ان ضمنهم اليها جاعوا وان ردتهم الى  
أبيهم ضاعوا لانه قد كان عمى وكبر وليس عنده من يقوم بهم وجاء زوجها للنبي صلى الله عليه وسلم وهو  
يقاد فلم يرشده الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعا لارشده الى  
الرجعة أو بائنا تحل له بعقد لامره بتجديده نسكاها ع ش على م ر فكررت قولها المذكور للنبي  
صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها كل مرة حرمت عليه ثم قالت أشكو الى الله فاقضى ووحى ففعل قوله

في الجاهلية كالايلاء فغير الشرع حكمه الى نحر بمها بعد العود ولزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في  
الحرمة بمحرمة كما يؤخذ مما يأتي والاصل فيه قبل الاجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو حرام لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من  
القول وزورا (أركانه أربعة ظاهر وظاهر منه أو مشبه به وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو خصيا  
أو مجبويا أو سكران فلا يصح من غير زوج وان نسكح من

(٥٣)

فتعيرى بصح طلاقه  
أولى بما عبر به (و) شرط  
(في المظاهر منها كونها  
زوجة) ولو صغيرة أو مجنونة  
أو مريضة أو رتقاء أو قرناء  
أو كافرة أو رجعية (لا  
أجنبية) ولو مختلعة أو أمة  
كالطلاق فلو قال لأجنبية  
إذا نسكحتك فأنت على  
كظهر أمي أو قال السيد  
لأمتك أنت على كظهر أمي  
لم يصح (و) شرط (في  
المشبه به كونه كل) أني  
محرم (أو جزء أني محرم)  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة  
(لم تكن حلا) للزوج كبنته  
وأخته من نسب أو مرضعة  
أبيه وأمه وزوجة أبيه التي  
نسكحها قبل ولادته بخلاف  
غير الأتي من ذكر وخنثى  
لأنه ليس محل التمتع  
وبخلاف أزواج النبي صلى  
الله عليه وسلم لأن نحرهم  
ليس للحرمة بل كرفه  
صلى الله عليه وسلم وبخلاف  
من كانت حلاله كزوجة  
ابنه وملاعنته لطر ونحرهما  
عليه (و) شرط (في الصيغة

تعالى قد سمع الله الآيات وهو ناسخ لا تحريم المذكور كقوله حل أي نسخ بوجوب الكفارة (قوله في  
الجاهلية) بل وفي أول الاسلام أيضا برماوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرق بالطلاق (قوله  
بمحرمه) أي التي لم تكن حلاله كما يأتي (قوله حرام) أي كبيرة (قوله ولو عبدا) وان لم يتصور منه  
التكفير بالاغتياق لا مكان تكفيره بالصوم (قوله أو مجبويا) والفرق بينه وبين الايلاء حيث لا يصح منه  
لان المقصود ثم الجماع لا هنا لان المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله كونها زوجة) فديقال هو  
معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال انه أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ حل وفيه أنه من كلام الشارح  
(قوله أو صغيرة) وان لم تطلق الوطء (قوله أو جزء أني) أي جزأظهار بخلاف الباطن كالكبد فلا يكون  
ظهرا لان شرط الظهار أن يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن  
أو عكسه فلا يكون ظهرا في الثلاث (قوله أو رضاع) أي كمرضة أياه وأمه كافي الشرح لا مرضعته  
لأنها كانت حلاله قبل الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل صبر ورنها محرم ما حاله حل  
أي حالة تحلل له فيها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معها شوبرى بخلاف التي نسكحها بعد ولادته  
لأنها كانت حلاله فطرا تحريمها (قوله لانه) أي الغير (قوله لطر ونحرهما) ولأنها ما حلت له في وقت  
احتمل ارادته حجج (قوله كانت) أصل التركيب اتيانك على كركوب ظهرا أمي فحذف المضاف  
وهو اتيان فانقلب الضمير المجزوء ضمير امر فوعا فصارت أنت ثم حذف المضاف الثاني وهو كركوب برماوى  
(قوله أو يدك) وان لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم و برماوى فان قلنا انه من  
باب السراية لم يكن ظهرا أو كاليد الشعر والظفر وكل جزء من الاجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد  
والقلب فلا يكون ذلك ظهرا حل وعبرة البرماوى فلا يكون ذكرها ظهرا في التشبيه والمشبه به  
لانه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة وهذا هو المعتمد وخرج بالاعضاء الفضلات فلا ظهرا بها  
مطلقا كالابن والامى وقوله فلا يكون ذكرها ظهرا أي لا صريحا ولا كناية كما اعتمد ع ش على  
مر (قوله أو كجسمها) انظر إعادة الكاف في جسمها وفي عينها ولعل فائدة عاداتها فائدة أن كلاً صيغة  
مستقلة لأن الصيغة مجموع المعطوفات تأمل شوبرى وفيه ان أو تفيد هذه الفائدة وتوهم كونها بمعنى  
الواو بعيدا وأيضاً لو كانت فائدة الكاف ماذ كر كان عليه أن يأتي بها في بداهة تأمل (قوله كانت كأمي)  
ولو قال أنت على حرام كمحرم أمي فلا وجه انه كناية ظهرا وطلاق نحر مر (قوله وروحها)  
وعدا الروح من الاعضاء الظاهرة لأنها متعاقبة بجميع البدن ظاهره وباطنه (قوله تغليب اليمين)  
أي على الطلاق لانه يشبه كلام من اليمين والطلاق كما سينب عليه في شبه اليمين من حيث الكفارة  
والطلاق من حيث التحريم ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كانت على  
كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره اه حل (قوله ظهرا مؤقت) فإذا  
وطئ في المدة لزمه كفارة واحدة فان حلف بالله كأن قال والله أنت على كظهر أمي خمسة أشهر لزمه

لفظ يشعربه) أي باظهار وفي معناه ما صر في الضمان وذلك (اما صريح كانت أو رأسك أو يدك) ولو بدون على كظهر أمي  
أو كجسمها أو يدها) لاشتهارها في معنى ماذ كر (أو كناية كانت كأمي أو كعينها أو غيرها مما يذ كر لكرامة) كراسها وروحها  
لاحتياط الظهار وغيره وتعيرى بذلك أعم بما عبر به (وصح نوقيته) كانت كظهر أمي يوما أو شهرا تغليب اليمين فأنت كظهر أمي  
خمس أشهر ظهرا مؤقت

لذلك وإيلاء لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر (و) (صح (تعليقه) لأنه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التعليق (فلو قال ان ظهرت من (٥٤) ضرتك فأنت كظهر أمي فظاهر) منها (فظاهر منهما) عملاً

بمقتضى التنجيز والتعليق (أو) قال ان ظهرت (من فلانة) فانت كظهر أمي (وفلانة أجنبية أو) ان ظهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أمي (فظاهر منها فظاهر) من زوجته (ان نكحها) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهارها منها (أو أراد اللفظ) أي ان تلفظت بالظهار منها لوجود المعلق عليه بخلاف ما إذا لم ينكحها قبل ولم يرد اللفظ لاتقاء المعلق عليه وهو الظهار الشرعي (أو) قال ان ظهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أمي فظاهر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون مظاهراً من زوجته لاستحالة اجتماع ما علق به ظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (الا ان أراده) أي اللفظ (وظاهر قبل نكاحها) فظاهر من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال (أنت طالق كظهر أمي ونوي بالثاني معناه) ولومع معنى الاول بأن نوي بالاول طلاقاً أو أطلق وبالثاني ظهاراً ولومع الآخر أن نوي بكل منهما ظهاراً ولومع الطلاق أن نوي

كفارتان وهذا ما جمع به شيخنا بين قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في الظهار المؤقت ومن أوجب كفارتين فيه حل (قوله لذلك) أي تغليباً لليمين (قوله وكل منهما) أي الطلاق واليمين وتعليق اليمين في غير الإيلاء كأن يقال والله لأفعلنك ان دخلت الدار فسقط ما قديقال اليمين لا يصح ان تعلق وقديقال اليمين في ذلك ليست معلقة والمعلق انما هو المحلوف عليه وينبغي أن يصور بما اذا قال اذا جاء زيد فوالله لأفعلنك مثلاً حرره حل (قوله وفلانة أجنبية) أي في الواقع ولم يتلفظ المظاهر به بخلاف قوله بعد وهي أجنبية فانه من تمة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذا من صيغة المظاهر ليغير ما قبله وذكر الأجنبية للتعريف لا للاشتراط كما قاله الشوبري لانها لو كانت للاشتراط بان جعل كونها أجنبية شرطاً في ظهاره لتكرر مع قوله الآتي وهي أجنبية (قوله ونوي بالثاني) أي وحده فلا ينافي قوله أن نوي بهما طلاقاً وظهاراً (قوله ولومع الآخر) الاولى أن يقول ولومع غيره بأن نوي الظهار وحده أو الطلاق أو الظهار مع العتق أو الثلاثة فيشمل أربع صور (قوله أن نوي بكل منهما ظهاراً ولومع الطلاق) اشتمل على أربع صور لان الاول اما أن ينوي به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذان حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حال الاول في الثاني أربع أحوال شوبري (قوله ولومع الطلاق) يصدق بما اذا نوي بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق وهذا مكرر مع قوله بالثاني الخ ويجب بأنه نوي هنا بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق مع كونه نوي بالاول ظهاراً وحده أو مع الطلاق وفيما قبله نوي بالثاني ظهاراً وحده أو مع الطلاق مع كونه نوي بالاول طلاقاً أو أطلقاً فالنظر للجموع لا لكل على انفراده حتى يلزم التكرار وهذا يجب أيضاً عن قوله الآتي وبالثاني ظهاراً ولومع الطلاق (قوله أن نوي بالاول غيرهما) أي غير الظهار والطلاق كالعتق والإيلاء وحل الوثائق وفيه كيف يقع حينئذ الطلاق مع قولهم لا بد في الطلاق أن يقصد لفظه لمعناه الا أن يقال محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارف حل (قوله والطلاق فيها) أي المسائل العشرة (قوله كناية فيه) أي في الظهار اه (قوله كلمة الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق الخ) وليس المقدر كالمفوض به حتى يكون صريحاً في الظهار (قوله والا فالطلاق) أي وان لم ينو بالثاني وحده معناه بان لم ينو أصلاً أو نواه به مع الآخر وتحت الأسبوع عشرة صورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوي بالثاني معناه منها أربع مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أن نوي بهما غيرهما قال العلامة قول والحاصل أن يقال ان اللفظ الاول اما أن ينوي به الطلاق وحده أو الظهار وحده أو هما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظهار معهما أو معهما أولم ينو شيئاً وهي صورة الاطلاق فهذه ثمانية أحوال في الاول ويأتي مثلها في الثاني فهذه أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظهار باللفظ الثاني يقعان فيها جميعاً ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الاول فقط اه ويضم لذلك ما اذا ركب الكلمتين وجعلهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية بأن يقصد بهما معاً الطلاق أو الظهار أو هما أو غيرهما أو الطلاق مع الغير الخ فيقع الطلاق في هذه أيضاً فيكون وقوع الطلاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ عبيد بن عبد الوهي فتكون صورتان وسبعين واذا نظرنا لكون الطلاق رجعياً أو بائناً كانت الصور مائة وأربعاً وأربعين بضرب اثنين في اثنين وسبعين وقوله نصفها وهو ما فيه نية الظهار أي بأن يقصد الظهار وحده أو مع الطلاق أو مع الغير أو معهما مع الغير تضرب في الثمانية التي في الاول

بالاول غيرهما وبالثاني ظهاراً ولومع الطلاق (والطلاق) فيها (رجعي وقعا) لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية وقوله كظهر أمي لان يكون كناية فيه فانه اذا قصدت كلمة الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أمي (والا) بان أطلق فيهما

أو نوى بهما طلاقاً أو ظهراً أو وهماً أو نوى بكل منهما الآخر أو الطلاق أو نواه (٥٥) أو غيرهما بالاول ونوى بالثاني طلاقاً أو أطلق

الثاني ونوى بالاول معناه  
أو معنى الآخر أو معناه أو  
غيرهما أو أطلق الاول ونواه  
بالثاني أو نوى بهما أو بكل  
منهما أو بالثاني غيرهما أو كان  
الطلاق باثنا (فالطلاق)  
يقع لاثنيه بصريح لفظه  
(فقط) أي دون الظاهر  
لاقتفاء الزوجية في الاخرة  
ولعدم استقلال لفظ الظاهر  
مع عدم نيته بلفظه في  
غيرها ولفظ الطلاق  
لا ينصرف الى الظاهر  
وعكسه كما مر في الطلاق  
قال الرافعي فيما اذا نوى  
بكل الآخر يمكن أن يقال  
اذا خرج كظهر أي عن  
الصراحة وقد نوى به  
الطلاق يقع به طلاقاً آخرى  
ان كانت الاولى رجعية  
وهو صحيح ان نوى به طلاقاً  
غير الذي أوقعه وكلامهم فيما  
اذا لم ينو به ذلك فلا منافاة  
ومسئلة نيته بكل منهما  
الظاهر أو الطلاق مع مسئلة  
اطلاقه لاحدهما ومسئلة  
نيته غيرهما من زبادي  
(فصل) في أحكام

الظهار \*

من وجوب كفارة وتحريم  
تمتع وما يند كرمعها يجب  
(على مظاهر عاد كفارة  
وان فارقها) بعد طلاق أو  
غيره للإية السابقة  
(والعود في) ظهار (غير

وقوله ونصفها وهو ليس فيه ذلك الخ بان نوى بالثاني الطلاق أو الفـير كالعق أو الطلاق مع الغير أو  
أطلق بان لم ينو شيئاً وهي الاربعة الباقية من الثمانية الثمانية تضرب في الثمانية الاولى يحصل ما ذكره (قوله  
أو نوى بهما) أي معاً فلا يتكرر مع قوله أو الطلاق (قوله ولعدم استقلال لفظ الظاهر) أي لكونه  
جزاً من الكلام وليس كلاماً مستقلاً لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نيته الخ دفع لما ورد على التعليل  
من انه موجود فيما قبل الامع وقوعهما معا (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارد على قول المتن  
والا فالطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منهما الآخر وحاصل الايراد أن يقال  
اذا نوى بالطلاق ظهراً اهـ لا وقع به الظاهر ويكون الطلاق واقعاً بالثاني لان الفرض أنه نوى به الطلاق  
وقوله قال الرافعي وارد على قول المتن أيضاً بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وحاصل الايراد أن يقال  
اذا نوى بالثاني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع ان عبارة المتن تقتضي أنه لم يقع  
به طلاق آخر لان قوله والا فالطلاق فقط ظاهر في أن الواقع طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما مر في  
الطلاق) أي من أن ما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله فيما اذا  
نوى بكل منهما الآخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد الا لكن بحث الرافعي يتأني أيضاً في  
السادسة والسابعة والثامنة والثالثة عشرة فلا يثنى خصه بالخامسة (قوله ويمكن أن يقال) هو مقول  
القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أي اهـ حل (قوله وهو) أي ما قاله الرافعي صحيح هذا  
كلام مردود لان الفرض انه نوى بالطلاق الظاهر فلم يقع به طلاق الا أن يقال لما كان الطلاق صريحاً  
في بابه فلم يؤثر فيه نية الظاهر فيقع وان كان نوى به غيره ومحل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصارف ولم  
يوجد هنا ويجب عن بحث الرافعي بأنه اذا نوى بظهر أي الطلاق قدرت كلمة الخطاب معه وبصير كأنه  
قال أنت طالق أنت كظهر أي وحينئذ يكون صريحاً في الظاهر وقد استعمله في غير موضوعه فلا يكون  
كناية في غيره كذا بخط الشهاب م وفيه أن تقدير الخطاب هو الصحيح لكونه كناية كما مر في  
الشرح تأمل شوبري أي في هذا الجواب نظر لان كلام الرافعي فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية  
وكلام المجيب فيما اذا بقي على صراحته فلم يتلقأ أي لان الرافعي قال اذا خرج كظهر أي عن الصراحة  
فان مقتضاه انه كناية كما صرح به الشارح سابقاً فالجواب مناف لكلام الرافعي والشارح سابقاً اهـ  
زى ببعض تغيير (قوله ان نوى) أي المطلق المظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يوجد منه قصد طلاق  
سابق حتى يقال انه يقصد طلاقاً آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة زى المراد بالقصد السابق اعتقاد  
وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد  
مع أنه مبني على كونه كناية وليس كذلك برماوى لان الظاهر ليس كناية طلاق فلا يقع به طلاق وان  
نواه (قوله ومسئلة نيته بكل منهما الظاهر) أي فيما قبل الا وقوله أو الطلاق أي فيما بعدهما وقوله مع مسئلة  
اطلاقه أي فيما قبل الا وقوله من ز يادني أي لانه داخل في كلامه

(فصل) في أحكام الظهار \* (قوله وما يند كرمعها) كيان ما يحصل به العود (قوله كفارة) أي على  
التراخي على المعتمد م م (قوله غير مؤقت) ولو معلقاً حل (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكرراً  
للتأ كيد وكانهم انما لم ينظر والامكان الطلاق بدل التأ كيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير أجنبي  
عن الصيغة اهـ م (قوله بوجود الصفة) أي وان نسي أو جن عند وجودها م (قوله زمن  
امكان فرقة) أي شرعاً فلا عود في محو حائض الا بعد انقطاع دمها لان الاكراه الشرعي كالحسي وأورد

موقت من غير رجعية أن يسكنها بعده أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في المعلق (زمن امكان فرقة) ولم يفارق لان العود  
للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً عادله عاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عادني هبته ومقصود اظهار وصف المرأة



بالتحرير وامساكها بمخالفة موهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود بشرط أو بالعود لانه الجزء الاخير أوجه والاوجه منها الاول (فلواتصل به) أي بظهاره (٥٦) (جنونه) أو غماؤه (أو فرقة) بموت أو فسخ من أحدهما بمقتضيه كعيب

بأحدهما وإعانه لها وقد سبق القذف والمرافعة للقاضي بظهاره أو بانقاسخ كردة قبل دخول وملكه لها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود) لتعذر الفراق في الاولين وفوات الامساك في فرقة الموت وانتفائه في البقية (و) لعود في بظهار غير مؤقت (من رجعية) سواء أطلقها عقب الظهار أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلاً بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في العدة (فلا عود باسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة امساك في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امساك وإنما يحصل بعده (و) العود (في) بظهار (مؤقت) يحصل (بمغيب حشفة) أو قدرها من فاقدها (في المدة) لا بامساك لحصول المخالفة لما قاله به دون الامساك لاحتمال أن ينتظر به الحل بعد المدة (ويجب) في العود به وان حل (نزع) لما غيبه كالمو قال ان وطئتك فانت

عليه مالو كرر الفاظ الظهار للتأكد ويرد بأنه عند قصد التأكد تصير الكلمات كلمة واحدة حل ومثله في م (قوله بالتحرير) أي المطلق غير المقيد بالكفارة فلا ينافي أن التحريم موجود بعد الامساك لانه تحرير مقيد بما اذا لم يكفر (قوله والاوجه منها الاول) وهو اوافق لترجيحهم ان كفارة الميمين تجب بالميمين والحنث جميعاً وقد جزم الرافعي بأنها على التراخي ما لم يطأ فان وطئ وجبت على الفور وهو الاوجه شرح م فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العود ان قلنا ان الظهار بشرط والعود بسبب وعلى القول بأنهما سببان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي هريرة إلى أنها تجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز تقديمهما على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب والحاصل أنه يفرق بين ماوجب بسببين وماوجب بسبب بشرط أو بثلاثة أسباب فتنبه اه شوري (قوله وإعانه) وان طالت كلمات اللعان م وهذا يقتضي أن اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع أنه ليس كذلك لان الواقع بعده انقاسخ لا فسخ فلوز كره بعد الردة الواقعة مثلاً لا انقاسخ اسكان أظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافقد حصل الامساك مدتهما (قوله وملكها) بان كانت رقيقة وهو حر وعكسه بان كان رقيقاً وهي حرة بقبول نحو وصية كارت وبيع ولا يضرب الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على قبوله ولا يكتفى الملك بالهبة لانها لا تملك الا بالقبض ولو تقديراً كأن كانت بيده قل على الجلال (قوله فلا عود) محله في المجنون ان لم يمكها بعد الاقامة وموثر في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بان يقول أنت على كظهر أمي أنت طالق اه ومنازعة ابن الرفعة فيه بإمكان حذف أنت فليكن عائداً به لان زمن طالق أقل من زمن أنت طالق مردودة بنظير ما مر في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار للتأكد كيد بل هذا أولى بالاغتفار من ذلك شرح م (قوله سواء أطلقها عقب الظهار) أي طلاقاً رجعيماً فان العود لا ينتق بالطلاق الرجعي ولا يحصل العود الا بالرجعة بعده بخلاف الطلاق البائن فانه ينتق به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن ونسبتها حينئذ رجعية من باب مجاز الاول لانها لم تصر رجعية الا بعد الظهار (قوله والفرق) أي بين الاسلام والرجعة (قوله فلا يحصل) أي الحل به أي بالاسلام (قوله بتغيب حشفة) أي بفعله فلو علت عليه لم يكن عوداً كما صرح به كلام م (قوله ويجب نزع مالم يكفر) والالم يجب حل (قوله في العود به) أي بالتغيب المذكور وقوله وان حل أي ابتداء (قوله لحرمة الوطء) فاذا انتقضت المدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر جاز الوطء وبقيت الكفارة في ذمته فان لم يطأ حتى انتقضت فلا شيء عليه حل لانه لم يحصل منه عود (قوله واستمرار الوطء وطء) هذا يخالف ما في الأيمان من أن استمرار الوطء ليس وطأً وقد يقال الأيمان مبنية على العرف وهو لا يعد استمراراً وطأً زى وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح ان يفرق بين ما يسمى وطأً وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأً وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكماً بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأً ولما كان المذكور في لفظ الخائف لفظ الوطء حمل على مسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكره المظاهر حمل على الاعم وأيضاً يقال هنا ان المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبتغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن أغلظ منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالتواجد قل على الجلال

تمتع حرم بحيض) فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرة والركبة فقط لان الظاهر معنى لا يخل بالملك كالحيض ولانه تعالى أوجب التكفير في الآية قبل التماس حيث قال في الاعتاق والصوم من قبل ان يماسا ويقدر مثله في الاطعام حلالا لطلاق على المقيد وروى أبو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل ظاهر من امرأته وواقعها لا تهر بها حتى تكفروا كالتكفير مضى مدة الموقت لانتهائه بها كما تقرر وحل التماس هنا شبه الظاهر بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كما تقرر ومن حمله على الوطء الحق به التمتع بغيره فيما بينهما وبه جزم القاضي ونقل الرافعي ترجيحه عن الامام ورجمه في الشرح الصغير بخلافه فيما عدا ذلك فيجوز وعليه يحمل اطلاق الاصل تبعاً للاكثرين تصحيح جواز التمتع والمحقق المذكور مع قولي أو مضى مؤقت من زيادتي (ولو ظاهر من أربع بكلمة) كأنني كظهر أمي

فظاهر منهن لوجود لفظه الصريح (فان أمسكن فأربع كفارات) لوجود سببها (أو) ظاهر منهن (بأربع) من كلمات ولو متواليمة (فعاث من غير أخيرة) أما في المتواليمة فلا مساك كل منهن زمن ظاهراً من وليها فيه وأما في غيرهما فظاهر فان أمسك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (أو كرر) لفظ الظاهر (في امرأة) تكررا (متصلاً بتعدد الظاهر) (ان قصد استئنافاً) فيتعدد بتعدد المستأنف أما اذا قصدنا كيدا أو طلاق فلا يتعدد بخلاف ما لو أطلق في الطلاق لقوته بارة الملك ومسئلة الاطلاق من زيادتي فلو قصد البعض تأكيداً أو البعض استئنافاً أعطى كل منهما حكمه وخرج بالتصل

(قوله تمتع حرم بحيض) انظر لواضطر لوطء مع العجز عن الكفارة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر به قوله حرم بحيض لان الوطء حينئذ أي حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم في الحيض شورى قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله وغيره) أي مباشرة بخلاف النظر شهوة حل (قوله لان الظاهر معنى لا يخل بالملك) أي ملك الانتفاع وهذا التعليل لا يظهر كونه علة للحرمة وانما يظهر كونه علة لحل التمتع بغير ما بين السرة والركبة ويجب بأن هذا ليس علة بل بيان للاجماع بين الظاهر والحيض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحيض (قوله والمحقق المذكور) وهو قوله الحق به التمتع بغيره فيما بينهما وعبارة الاصل وبجزم قبل التكفير ووطء (قوله فان أمسكن) هل يتعين في دفع الامساك طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل مسكاته بغيرها حرر شورى والظاهر الاول (قوله لوجود سببها) عبارة حجج لوجود الظاهر والعود في حق كل منهن (قوله من كلمات) أي عن محافظة على تنوين المتن (قوله فان أمسك الرابعة) أي في صورتين (قوله فيتعدد بتعدد المستأنف) وتعدد الكفارة (قوله لقوته بارة الملك) ولان له عدداً محصوراً والزواج مالك له فاذا كرره فالظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظاهر لا اشتراكهما في التحريم شورى

### كتاب الكفارة (درس)

ذكرها عقب الايلاء والظهار لانها ما يوجبها (قوله لانها تستر الذنب) أي تمحوه بناء على أنها جارية كسجود السهو يجبر الخلل الواقع في الصلاة فكانه لم يوجد وهو ما رجحه ابن عبد السلام وتخففه بناء على أنها زاجرة كالحدود لان سببها ينزج عن ارتكاب الموجب لها حل وفيه ان هذا ظاهر فيها فيه ذنب وأما كفارة الخطأ فأبى الذنب الذي تستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله نجب نيتها) أي الكفارة وأضر لان حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها اه ع ش (قوله وبذلك علم) أي بالاقتصار في تصوير النية على قوله بأن ينوى الاعتاق الخ ولم يقل بأن ينوى الاعتاق مثلاً عند الاخراج حل (قوله اقترانها) أي النية بشئ من ذلك أي من الاعتاق وما عطف عليه بل له ان يقصد عتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلاً فانه يجزى عنها وان لم يلاحظ عند الاعتاق انه عن الكفارة (قوله في غير الصوم) أما في

(٨ - (يجزى) - رابع) المنفصل فانه يتعدد الظاهر فيه مطلقاً (وهو) أي المظاهر (به) أي بالاستئناف (عائد) بكل مرة استأنفها للامساك زمنها (كتاب الكفارة) من الكفر وهو الاستر لانها تستر الذنب ومنه الكافر لانه يستر الحق (نجب نيتها) بأن ينوى الاعتاق أو الصوم أو الاطعام أو الكسوة عن الكفارة لتمييز عن غيرها كندرك فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب قسم الصدقات عن الاصحاب ومحمده بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صحح تبعاً للرافعي هنا انه يجب اقترانها به في غير الصوم واذا قدمها وجب اقترانها

بعض المال كافي الزكاة وعلم أيضا انه لا يجب تعيينها بان تقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارة لقتل وظهار وأعتق أو صام بذنبه كفارة وقع  
عن احدهما وانما لم يشترط تعيينها (٥٨) في النية بخلاف الصلاة فانها في معظم خصاها لازعة الى الغرامات فاكتفى فيها

بأصل النية فان عين فيها  
وأخطأ كأن نوى كفارة  
قتل وليس عليه الا كفارة  
ظهار لم يجزه والكافر كالمسلم  
في الاعتاق والاطعام  
والكسوة الا ان يفتنه  
للمسير لا للتقرب ويمكن  
ملكه رغبة مؤمنة كأن  
يسلم عبده أو عبده مورثه  
فيملكه أو يقول لمسلم  
أعتق عبدك عن كفارتى  
فيجب عليه وأما الصوم فلا  
يصح منه لمحضه رغبة ولا  
ينتقل عنه الى الاطعام  
لقدرته عليه بالاسلام واذا  
لم يملك وهو مظاهر موسر  
رغبة مؤمنة لا يحل له وطء  
لذلك فيتركه أو يقال له أسلم  
ثم أعتق وعلم أيضا انه لا  
تجب نية الفرض لاسيما  
لانكون الافرضا (وهي)  
أى الكفارة (مخيرة في  
بين وستائى) في الايمان  
ومنها الاء ولعان وان لم  
يكن فيه كفارة ونذر الجاج  
كما هي معروفة في محالها  
(ومرتبة في ظهار وججاج)  
في نهار رمضان (وقتل  
وخصالها) أى كفارة  
الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم  
ثم اطعام على ما يثبتها بقولى  
(اعتاق رغبة مؤمنة) فلا  
يجزى كافرة قال تعالى في

الصوم فينوى بالليل حل (قوله بعزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم  
هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الاطعام كون العتق أو الاطعام  
مثلا عن الكفارة اه حل فكأنهم أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والافند تعيين العبد أو غيره  
للكفارة لافعل حتى تقترن النية به مع ان حقيقة قصد الشيء مقترنا بفعله والظاهر أن المراد بعزل المال  
التعيين (قوله وعلم) أى من التصور بحيث لم يقل بان ينوى عن كفارة الظهار مثلا حل (قوله  
وقع عن احدهما) أى وينبغى له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن كفارة الظهار اه ع ش  
على م (قوله في معظم خصاها) هلا قال لان معظم خصاها تازع مع أنه أخصر وما معنى الظرفية  
(قوله نازعة) أى مائلة وليست غرامة لان الغرامة دفع الشيء ظلما وهذه أوجبها الشارع عليه اه  
(قوله فان عين فيها الخ) عبارة شرح م نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزه وانما صح في نظيره في  
الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله لم يجزه ويقع نقلا في الاعتاق  
والصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة  
من التصور اذ لا علاقة لهذا باحد منها بخصوصه ومحل الزام الكافر بالتزامه الكفارة اذ ارفع اليها  
(قوله فيملكه) أى بالارث فهو راجع للثانى (قوله لقدرته عليه بالاسلام) يؤخذ منه انه اذا كان  
عاجزا عن الصوم لمرض أو هرم ينتقل للاطعام وهو كذلك كفى شرح م (قوله واذا لم يملك الخ)  
مقابل قوله ويمكن الخ (قوله موسر) مثله مالو أعسر لقدرته على الصوم بالاسلام فيحرم عليه الوطء  
ع ش على م (قوله لا يحل له وطء) المناسب لا يحل له الانتقال للاطعام لانه آخر المراتب وقوله لذلك  
أى لقدرته على الاعتاق بالاسلام وليس راجعا لقدرته على الصوم بالاسلام كما يوهمه كلامه فاسم  
الاشارة راجع للقدرته بدون متعلقها (قوله فيتركه) أى ويمنع منه اذ ارفع اليها اه ح ف (قوله  
وعلم أيضا) أى من التصور المذكور حيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض الكفارة فالخاصل أنه  
علم من التصور أمور ثلاثة (قوله لانكون الافرضا) فيه نظر فقد تكون مندوبة وذلك في أمور  
منها ان الكفارة على الواطئ في رمضان بخلاف الموطوء قال في الايعاب نعم ينبغى ندب التكفير خروجا  
من خلاف من أوجبه شو برى (قوله وان لم يكن فيه كفارة) الراجع وجوبها في اللعان على الكاذب  
فيه وهل تعدد بتعدد ألفاظه أو تجب كفارة واحدة الراجع التعدد كافي الانوار وان جرى في شرح  
البهجة على وجوب كفارة واحدة شو برى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة أى في اللعان بان  
كان صادقا اه وهذا أولى من تخريج كلامه على المرجوح بناء على انه شهادة لا يمين لان التخريج  
عليه لا يصح لان الفرض انه من اليمين فكيف يخرج على مقابله (قوله ونذر الجاج) هو في حكم  
اليمين (قوله وخصاها) أى خصال مجموعها لان القتل له خصتان فقط كما أشار لذلك بقوله على ما يثبتها  
الخ (قوله مؤمنة) أى ولو بايمان أحد أبويها أو بغيره الدار أو السابى كفى شرح م (قوله وألحق  
بها غيرها) أى في التقيد بايمان الرقة (قوله بجامع حرمة سيبيهما) أى في ذاته فلا ينافى ان آية القتل  
واردة في الخطا ولا حرمة فيه على الخطى قاله الشيخ في شرح الورقات وبسطه بما ينبغى مراجعته شو برى  
وعبارة حج بجامع عدم الاذن في السبب وفي عن قوله من القتل أى من حيث هو فلا ينافى ان  
الآية واردة في الخطا (قوله والظهار) أى مع العود (قوله أو حلال الخ) هو مبنى على ان الحل ليس

كفارة القتل فتحرر رغبة مؤمنة وألحق بها غيرها قياسا عليها بجامع حرمة سيبيهما من القتل والججاج بقياس  
رمضان والظهار أو حلال المطلق على المقيد كما في حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله وأشهدوا  
ذوي عدل منكم (بلاعوض) فان كان بعوض كانت حر عن كفارتى ان أعطينى أو أعطاني زيد كذا

لم يجز عنها لأنه لم يجز الاعتاق لها بل ضم إليها قصد العوض (و) بلا عيب يخل بعمل) اخلا لا ينال المقصود من اعتاق الرقيق تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها وذلك انما يحصل بقدرته على القيام بكفايته والاصار كلاً على نفسه أو غيره (فيجزى صغير) ولو ابن يوم لاطلاق الآية ولأنه يرجى كبره فهو كالمرضى يرجى (٥٩) برؤيه وفارق الغرة حيث لا يجزى فيها

الصغير لانها حق آدمي ولان غرة الشيء خياره (وأقرع أعرج يمكنه اتباع مشي) بأن يكون عرجه غير شديد (وأعور) لم يضعف عوره بصريته السليمة ضعفا يخل بالعمل (وأصم وأخرس) يفهم الإشارة وتفهم عنه (وأخشم وفاقد أنفه وأذنيه وأصابع رجله) لان فقد ذلك لا يخل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يديه (لا) فاقد (رجل أو خنصر أو بنصر من يد أو أمتلين من كل منهما) وهذه من زيادتي (أو) فاقد أمتلين (من أصبع غيرهما) فاقد (ألمة ابهام) لا خلال كل من الصفات المذكورة بالعمل وعلم بذلك انه لا يجزى زمن ولا فاقد يد ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من ابهام وسبابة ووسطى وانه يجزى فاقد خنصر من يده بنصر من الأخرى وفاقد ألمة من غير ابهام فلو فقدت ألمة العلي من الاصابع الاربع أجزاء لا يجزى الجنين وان انفصل لدون ستة أشهر من

بقياس فلا يحتاج الى جامع فعلي هذا يكون الايمان في غير كفارة القتل ثابتاً بالنص ومعنى حل المطلق على المقيد الحكم بان المراد من المطلق ذلك المقيد بان يقيد به بقيد (قوله لم يجز عنها) أي ويعتق بوجود الاعطاء منه أو من زيد اعتقاً مجازاً كافي ع ش عن م (قوله وبلا عيب) يتجه اعتبار السلامة عند الاداء لا الوجوب حتى لو كان معيباً عند الوجوب واعتقه بعد ذلك وقد صار سليماً أجزاءه نعم ان عمل عتقه بان اعتقه قبل العود في الظاهر فلا يبعد اعتبار سلامته عند الوجوب أيضاً نعم ان مات قبل الوجوب اتجه الاجزاء كالمات المجهل في الزكاة قبل الحول فراجع م ر شوي (قوله لان المقصود من اعتاق الرقيق) فيه ان هذا التعليل يقتضي ان المعيب عيباً يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعاً لان اتعليل منتف فيه مع ان ع ش صرح بان العبد الزمن يجوز اعتاقه تبرعاً ويمكن ان يزداد في التعليل مع كونه في مقابلة شيء صدر منه (قوله ليتفرغ) أي حالاً أو مآلاً فلا يرد الصغير تدبر (قوله على القيام بكفايته) فيه نظر لاجزاء الصغير اه برماوى وأجيب بان المراد القدرة حالاً أو مآلاً (قوله كلاً) أي ثقلاً على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق شيخنا (قوله فيجزى صغير) بناء على ظاهر السلامة فان بان خلاف ذلك تبين عدم الاجزاء حل وهذا تقرير على قوله بلا عيب يخل بعمل وذكر له صوراً ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفرير لكنه تقرير على مفهوم ما ذكره صوراً سبعة (قوله لاطلاق الآية) فيه ان الآية لم تقيد بعدم العوضيه وبعدهم عيب يخل بالعمل فهلا تمسكتم بالاطلاق بالنسبة اليهما وقتما باجزائه مع العوض والعيب وقد يجاب بان التقييد بهما علم من السنة أمل (قوله الصغير) أي غير المميز فاعتبر وافي الغرة أن يكون مميزاً وزيادته على ذلك أن يكون يساوي عشر دية أمه حل (قوله لانها حق آدمي) وهي عوض فاحتيط لها حل (قوله أعرج) باسقاط حرف العطف ليعلم انه اذا كان فيه أحد هما يجزى بالاولى زى (قوله يمكنه اتباع مشي) أي من غير مشقة لا تختمل عادة حل (قوله وأصم وأخرس) فان اجتماعاً جزأً لأن من لازم الحرس الاصلى الصمم ومن ولد أخرس بشرط اسلامه تبعاً وبشارته المفهومة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته حل (قوله وأخشم) وهو فاقد الشم حل (قوله لان فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه يجزى خلافاً لظاهر كلام المصنف وان كان موافقاً في ذلك للميرى حل وقرره شيخنا (قوله وعلم بذلك) أي بقوله بلا عيب يخل بالعمل مع قوله أو خنصر وبنصر من يد شيخنا (قوله انه لا يجزى زمن الخ) هذه الاربعه مفهوم قوله بلا عيب تضم للسبعة التي في المتن (قوله وانه يجزى فاقد خنصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله من الاصابع الاربع) أي غير ابهام وقوله أجزاء لان ألمة كل يد يصدق عليها انها ليست ألمة ابهام حل (قوله وان انفصل الخ) ولا يقال باجزائه لانه كان موجوداً عند الاعتاق (قوله وهرم) أي عاجز عن الكسب فان زال عجزه تبين اجزائه ع ش (قوله فلو جرد الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار المريض بعد عتقه غير مرجو البراء لا يضر حل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال في شرح الروض قد يشكل بقوله لو ذهب بصره بجناية فاخذت دية ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول اه ولك ان تحمل ما في الجنائيات على ما اذا لم يتحقق

الاعتاق لانه يعطى حكم الحي (ولا مريض لا يرجى برؤه ولم يبرأ) كذى سل وهرم بخلاف من يرجى برؤه من لا يرجى برؤه اذا برى أماني الاولى فلو جرد الرجاء عند الاعتاق وأماني الثانية فلان المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر فانه لا يجزى والفرق تحقق اليأس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف المرض (ولا مجنون افاقته أقل) من جنونه تغليباً لالاكثر بخلاف



مجنون وافاقته أكثر واستوى فيه الامران فيجزى (ويجزى معلق) عتقه (بصفة) كدبر بان ينجز عتقه بنية الكفارة أو يطلقه كذلك بصفة أخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لنفوذ تصرفه فيه كولو كان غير معلق عتقه بصفة ويشترط كونه عند التعليق بصفة الاجزاء فلو قال لعبد الكافر اذا أسلمت فانت حر عن كفارتى فأسلم لم يجز (ونصفارقين) أعتقهما عن كفارته و(بأقبيهما) أو باقى أحدهما كما استظهره الزركشى وغيره (حر) معسرا كان المعتق أو موسرا (أو) رفيق لكن (سرى) اليه العتق بان كان الباقي له أو لغيره وهو موسر بخلاف ما اذا كان معسرا والفرق أنه حصل (٦٠) مة صود العتق من التخلص من الرق في الاول دون الثاني وهذه من زيادات

(ورقيهما) اذا أعتقهما (عن كفارتيه) سواء أصرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذاونصف ذاو هو ما اقتصر عليه الاصل أم أطلق كما صرح به الامام ويقع العتق مشقفا في الاولى وغير مشقص في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين عن الكفارتين بذلك (لا جعل العتق المعلق كفارة) عند وجود الصفة كأن يقول لرقيقه ان دخلت الدار فانت حر ثم يقول ثانيا ان دخلتها فانت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا يجزى عن كفارته لانه مستحق العتق بالتعليق الاول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا صحيح كتابة لان عتقهما مستحق بالابلا والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة

زواله وما هنا على ما اذا تحقق باخبار معصوم كسيدنا عيسى عليه السلام واعتمده م ر سم (قوله أو استوى فيه الامران) واعلم بل النكاح من استوى زمن جنونه وافاقته لانه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء ولا يتم له ذلك مع التساوى شرح م ر (قوله فيجزى) أى وكانت افاقته نهارا كما يحسنه الاذرعى والام يجره لان غالب الكسب انما يتيسر نهرا قاله حج ومنه يؤخذ أنه لو كان يتيسر له ليلا جزأ حل (قوله كذلك) أى بنية الكفارة كأن قال لعبد اذا جاء رجب فانت حر عن كفارتى وكان قال له أولا اذا جاء رمضان فانت حر فالصفة الاولى محيى رمضان (قوله عند التعليق) وكذا عند العتق على المعتمد (قوله لم يجز) ويعتق لوجود الاسلام حل (قوله وهو) أى المعتق موسر (قوله بخلاف ما اذا كان معسرا) فانه يوقف الامر حتى لو أيسر وملك ذلك بعقد وأعتقه تبينا عتق النصفين عن الكفارة وظاهر كلام الشارح انما يحكم بالبطلان ظاهرا حل (قوله عن كل من الكفارتين نصف ذاونصف ذا) بوجه كلامه انه ربع كل منهما لانه جعل نصف كل عن كل من الكفارتين وليس مراد ابل المراد ان نصف كل منهما عن كفارة فعل الواو بمعنى مع والمراد بالنصف النصف الدائر الصادق بنصف كل من العبدین (قوله ويقع العتق مشقفا في الاولى) فاذا خرج في الاولى أحدهما مستحقا ومعيال يجر واحد منهما عن كفارتيه ويقع كل عبد عن كفارة في الثانية فاذا خرج أحدهما مستحقا ومعيال يرى من كفارة واحدة حل (قوله لا جعل العتق المعلق الخ) هو وما بعده اشارة الى قيدين في الرقبة زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أى استحقاقا فاذن لا يمكن المعتق دفعه كما يفهم من لفظ الاستحقاق اذ المتبادر منه انى حينئذ تغاير هذه ما صر في قوله ويجزى معلق بصفة لان المعلق بصفة يجوز التصرف فيه (قوله حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض) وهو انه لا يجزى وقوله حكمه أى الاعتاق المذكور في غيرها أى الكفارة (قوله أعتق أم ولدك) أى عنك أو أطلق أخذا من قوله أمالو قال أعتق أم ولدك الخ ومن قوله ولومع قوله عنك (قوله أى فورا) والاعتق على المالك مجانا م ر (قوله بكذا) ولو غير مال تكمر ويلزم الطالب قيمة العبد كاخلع جزم به الرافعى س ل وعبارة م ر وعليه العوض المسمى ان ملكه والافقيمة العبد كاخلع فان قال مجانا لم يلزمه منه شيء فان سكت عن العوض لزمه قيمته على الاصح ان صرح بعن كفارتى أو عنى وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه كما لو قال له اقض بنى والافلا اه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ر والاصح انه أى الطالب يملكه عقب لفظ الاعتاق الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل لملك ثم عقب ذلك بعتق عليه لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متعابن بلفظ الاعتاق بناء على ترتب

فيجزى عتقه عن الكفارة ولا من يعتق عليه بملكه بأن يكون أصلا أو فرعا فلو ملكه بنية كفارة لم يجزه لان عتقه الشرط مستحق بجهة لقراءة فلا ينصرف عنها الى الكفارة ولا يشتري بشرط العتق لانه مستحق بالشرط ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض ثم استطردها ذكر حكمه في غيرها تبينهم كالاصل في ذلك فقلت (واعتاق بمال تخلع) أى فهو من جانب المالك معاوضة يشوبها تعليق ومن جانب المستدعى معاوضة يشوبها جعالة (فلو قال) لغيره (أعتق أم ولدك أو عبدك) ولومع قوله عنك (بكذا فاعتق) أى فورا (نقد) الاعتاق (به) لالتزامه اياه وكان ذلك افتداء من المستدعى كاختلاع الاجنبى (أو) قال (أعتقه) أى عبدك (عنى بكذا ففعل ملكه الطالب ثم عتق عنه)

لشخص ذلك البيع لتوقف العتق على الملك فكأنه قال بعينه بكذا وأعتقه عني وقد أجابه فيعتق عنه بعد ملكه أمالوقال أعتق أم ولدك عني بكذا ففعل فان الاعتاق ينفذ عن السيد لا عن الطالب ولا عوض (وانما يلزم الاعتاق) عن الكفارة (من ملك رقيقا أو عنه فاضلا عن كفاية ماله) من نفسه وغيره نفقة وكسوة وسكنى ونحوها ذللا بلحقه (٦١) بصرف ذلك الى الكفارة ضرر شديد

وانما يفوته نوع رفاهية قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك ويجوز أن يقدر بالعمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة منهما الثاني وقضية ذلك انه لاقل فيهما أن منقول الجمهور الاول وجزم البغوي في فتاويه بالثاني على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لرض أو كبر أو ضخامة مانعة من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالعدوم (ولا يلزمه بيع ضيعة) أي عقار (ورأس مال) لتجارة (وماشية لا يفضل دخلها) من غلة الضيعة وربح مال التجارة وفوائد الماشية من نتاج وغيره (عن تلك) أي كفاية ماله لتحصيل رقيق يعتقه حاجة اليها بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلها عن تلك يلزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن ورقيق نفسين ألفهما) لضرر

للشرط على الشروط اه و مراده بالشرط الملك وبالشرط العتق فالصواب أن يقول بناء على ترتيب الشروط على الشرط (قوله لتضمن ذلك) أي قوله عتق عبدك عني (قوله ينفذ عن السيد) لانها لا تقبل النقل فلا يتضمن قوله المذكور البيع (قوله فاضلا) أي الرقيق أو عنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمر الغالب في كفارة الظهار وغيره ما شيخنا عز بن (قوله مدة ذلك) أي ما ذكر من الكفاية (قوله ويجوز أن يقدر الخ) معتمد والمراد بالعمر الغالب ما بقي منه فان استوفاه قدر سنة حل (قوله وقضية ذلك) أي قوله ويجوز الخ (قوله ما صنع في الزكاة) من أن الفقير يعطى منها كفاية سنة وهو ضعيف (قوله مانعة من خدمة نفسه) أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتمل عادة كعظم جسمه أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره انه لا فرق بين الدينى والدنيوى حل (قوله يأبى أن يخدم نفسه) ظاهره اعتباره ما من شأنه ذلك ويبعد فيمن اعتاد ممن ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبار أن يفضل عن خادم يخدمه حل (قوله أي عقار) كذا قال الجمهورى وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجرة أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يضيع بتركها برماوى (قوله لتحصيل رقيق يعتقه) أي بحيث لو باعها وحصل منها رقة تجزئ صار مسكينا وهو علة للبيع المتنى وقوله لزمه بيعها أي المذكورات ان لم يجد من يشتري ما يحصل به الزائد وفي كلام شيخنا كحج أنه يبيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكف بيع الجميع حل الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب برماوى (قوله لحاجته اليها) علة للثني في قوله فلا يلزمه بيع ضيعة الخ شيخنا (قوله لزمه بيعها) أي اذا كان الفاضل يحصل رقة تجزئ والا فلا أثر له لان القدرة على بعض الرقة لا أثر لها حل (قوله ألفهما) ومعنى ألفهما أن يكون بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تحتمل عادة فلو اتسع المسكن المؤلف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها حل قال مر في شرحه وبفارق هنا امر في الحج من لزوم بيع المؤلف بان الحج لا بد له ولا اعتاق بدل وما مر في الفلاس من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن الكفارة بدلا كما مر وبان حقوقه تعالى مبنية على المساحة بخلاف حق الآدمى ومن له أجره تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة الى نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه بالحرف (قوله بفن) وان لم يكن فاحشا حل (قوله أو شرعا) بان وجد الرقيق لكن يحتاجه خدمته وليس المراد بالجز الشرعى أن يجده بأكثر من ثمن المثل لانه حينئذ لا يعدل الى الصوم كما تقدم قريبا (قوله وقت أداء) أي اراد أداء الكفارة أي اخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار والمعتمد أن المعتبر عجزه وقت الاداء وفيصل وقت الوجوب وعبرة حل قوله وقت أداء أي ارادة الاخراج لانها لا تجب فورا وان عصى بسببها حل (قوله صام شهرين) أي بالהלلال وان تقصا اه

مفارقة المؤلف وتفاستهما بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه ورقيقا يعتقه و ثمن الرقيق رقيقا يخدمه ورقيقا يعتقه فان لم يألفهما وجب بيعهما لتحصيل عتقه (ولا) يلزمه (شراء بفن) كان وجده رقيقا لا يبيعه ماله الا بأكثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده ثمن المثل (فان عجز) المكفر عن اعتاق حيا أو شرعا (وقت أداء) للكفارة (صام شهرين ولاء) عن كفارته فالرقيق لا يكفر الا بالصوم لانه معسر اذا لا يملك شيئا وليس له منعه من الصوم ان أضرب به الا في كفارة الظهار لانه ضرره بدوام التحريم

وانما اعتبر الجز وقت الاداء لا وقت الوجوب قياسا على سائر العبادات وتكفيه نية صوم الكفارة (وان لم ينو) أي الولاية لانه هيئة في العبادات والهيئة لا يجب التعرض (٦٢) لها في النية (فان انكسر) الشهر (الاول) بأن ابتداء الصوم في اثنتائه

(أتمه من الثالث ثلاثين) لتعذر الرجوع فيه الى الهلال (وينقطع الولاية بفوت يوم ولو بعد) كمرض أو سفر فيجب الاستئذان ولو كان الفائت اليوم الاخير أو اليوم الذي نسبت النية له الآية (لا) بفوته (بنحو حيض وجنون) كنفاً وانما مستغرق لمنافاة كل منها الصوم ولان الحيض لا يخلو عنه ذوات الاقراء في الشهرين غالباً والحق به النفاس والتأخير الى سن اليأس فيه خطر وتعيرى بالعدرا اعم من تعبيرة بالمرض ونحو من زيادتي وذكر أوصاف الرقبة ومعتقها والصوم من زيادتي في كفارة الجماع (فان عجز) عن صوم أو ولاء (لمرض يدوم شهرين ظناً) أي بالظن المستفاد من العادة في مثله أو من قول الاطباء وهذا ما صححه في الروضة يؤخذ منه حكم المرض الذي لا يرجي زواله الذي اقتصر عليه الاصل واقصاه عليه يومهم استخراج تلك (أولسفة شديدة) تلتحق بالصوم أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلظة أي شهوة الوطء (أر خوف زيادة مرض كذلك

برماوى فلو صامهما ثم تبين بعد صومهما ان له مالاً ورثه ولم يكن غلبه لم يعتد بصومه على الوجه اعتباراً بما في نفس الامر حج وهر (قوله) وانما اعتبر الجز وقت الاداء في قواعد الزركشى الكفارة تتعلق بهامباحث ثم قال الثاني اذا أتى بها المكلف أي وقت كانت اداء الا كفارة الظهار فان لها وقت اداء وهو اذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به البندنجي ثم قال فائدة كفارة فعل محرم يعتبر بها القضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار ان أخرجهما قبل الوطء فهي أداء أو بعده فقضاء قاله الروياني اه شوبري (قوله) قياساً على سائر العبادات كالوضوء والتيمم والصلاة جل (قوله) وينقطع الولاية ويقع نقلاً حل (قوله) للآية أي لفهوم الآية بناء على أنها علة لقوله فيجب الاستئذان الخ وقيل انها علة لقول المتن ولاء وعليه فكان الانسب ذكرها عقبه تأمل (قوله) بنحو حيض اعترض بان الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل ولا يتصور منه حيض وأجيب بتصوير ذلك في كفارة المرأة عن القتل لانه الذي يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجماع رمضان برماوى ومحل عدم انقطاع الولاية بنحو الحيض اذا لم تخل مدة الصوم عن الحيض فان كانت تخلو كأن كانت عادت ان تطهر شهرين ونحو حيض في الثالث وجب عليها أن تعصى شهرى الطهر وتصوم فيهما فان لم تعص ذلك وطراً الحيض قبل تمام المدة فانه ينقطع الولاية شيخنا عزيزى وعبارة شرح م لا بفوته بنحو حيض أي في كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضاً في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته انتهت ببر واعترض ع ش هذا التصوير بانها حينئذ لا يجب عليها التتابع لان التتابع انما وجب في حق الميت لغنى هو التغليظ عليه وهذا لا يوجد في حق النائب عنه في الصوم كما تقدم للشارح نفسه في باب الصوم اه م (قوله) لمنافاة كل منهما الخ أي مع عدم امكان التعرض عنها فلا يرد نحو يوم النحر وما اذا كان لها عادة تخلو فيها عن نحو الحيض شهرين لا مكان التعرض عنها (قوله) فان عجز لمرض يدوم شهرين الخ وانما لم ينتظر زوال المرض المرجو زواله للصوم كما ينتظر المال الغائب للعتق لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يجد رقبة ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وعبارة حل قوله لمرض يدوم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين حيث لم يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله) من العادة أي عادة الشخص فان أخلف الظن أو زال المرض الذي لا يرجي برؤه لم يجزه الاطعام (قوله) قول الاطباء أي ولو واحد منهم ع ش (قوله) وهذا أي ضبط المرض الذي يبيح الانتقال الى الاطعام بقوله يدوم شهرين ظناً (قوله) شديدة أي لا يحتمل عادة وان لم تبع التيمم بدليل التثبيل بالسبق قاله شيخنا كحج حل (قوله) ملك أي بالرفع اليهم وان لم يوجد لفظ تملك حل (قوله) ستين مفعول أول وأهل زكاة صفة للتمييز ومما دأب مفعول ثان ولو حذف مد الثاني لاقتضى تملك الجميع مذا واحداً وهو فاسد والحكمة في كونهم ستين مسكيناً ما قيل ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام من ستين نوعاً من أنواع الارض المختلفة كالاجر والاصفر والاسود والسهل والوعر والحلو والمالح وغير ذلك فاختلقت أنواع أولاده

أو بولائه (ولو) كانت المشقة (بشيق) وهو شدة الغلظة أي شهوة الوطء (أر خوف زيادة مرض كذلك ملك في) كفارة (ظهار وجماع ستين مسكيناً أهل زكاة مدامدا) للآية السابقة وانما لم يجز ترك صوم رمضان بعذر الشيق لانه لا بد له والمسكين شامل للتقير كمكسه كما تقر في قسم الزكاة واختير التعبير بالمسكين تأسيماً بالكتاب العزيز ويخرج بأهل زكاة غيره فلا يجزئ

دفعها لكافرا ولا لها شمسى ومطلبى ولا لموا اليه ما ولا لمن تلزمه مؤنته ولا الرقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة فتعبرى بذلك أولى من قوله لا كافرا ولا هاشميا ومطلبيا ومن اقتصاره (٦٣) فى كفارة الجماع على العيال وأما

خبر فاطمة أهلك السابق فى الصوم فقول كما بينته فى شرح الروض وغيره وتعبرى بذلك أولى من قوله كفر باطعام لاخراج مالو غداهم أو عشاها بذلك فانه لا يصح وتكرير مدامن زيادى ليخرج مالو فوات بينهم فانه لا يصح أما كفارة القتل فلا عليك فيها اقتصارا على ايرادها من الاعتاق ثم الصوم والمطلق انما يحمل على المقيد فى الاوصاف دون الاصول كما حمل مطلق اليد فى التيمم على تقيدها بالرافق فى الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما فى الوضوء وتعليكه ماذكر يكون (من جنس فطرة) كبر وشعر وأقط ولبن فلا يجزئ لحم ودقيق وسويق وهذا مع قول مدامن زيادى فى كفارة الجماع (فان عجز) عن جميع خصال الكفارة (لم تسقط) أى الكفارة عنه بل هى باقية فى ذمته الى أن يقدر على شئ منها لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعراب أن يكفروا بما دفعه مع اخباره

كذلك فكان المكفر عم جميع الانواع بصدقته (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) الصواب حذف الهاء ليتناول من يجب على غير المكفر الاتفاق عليه عميرة (قوله ولا هاشميا الخ) لانه لا يشمل الموالى وقوله فقول لان الكفارة باقية فى ذمته وقيل المراد بأهله الذين لا تلزمه مؤنتهم وأحسن الاجوبة ما قاله قل ان المكفر هو النبي صلى الله عليه وسلم من عنده والرجل المدكور نائب عنه فى التفرقة فينتد بجوزله أن يفرق على عياله الذين تلزمه نفقتهم منها وحمل منع دفعها لهم اذا كانت من عنده (قوله مالو فوات بينهم) فانه لا يصح اعطاء من حصل له دون مدبيل لا بد أن يكمل له ولو جمع الستين مدا ووضعها بين أيديهم وقال ملككم هذا فقبولوه أجزأ وان لم يقل بالسوية ولهم فى هذه الحالة أن يقسموه بالتفاوت لان كل واحد منهم ملك مدا بالقبول والتفاوت انما هو عند القسمة فيكون من خصه بعض مدامن ما بالباقي لمن أخذه بخلاف مالو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزئ اذا أخذوا بالسوية واللام يجزئ الامن أخذ ممدادون من أخذ دونهم والفرق بين المستثنين أن الاولى فيها الملك القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ والملك فى الثانى انما هو الاخذ فاشترط فيه التساوى تأمل حل (قوله دون الاصول) أى النوات (قوله على تقيدها) الاولى أن يقول على غسلها فى الوضوء والمرافق لان الحمل انما هو على المقيد لا على التقييد (قوله ترك الرأس) أى ترك مسح الرأس وإضافة ترك للمسح المقدر من إضافة الصفة للوصف أى مسح الرأس المتروك لان المحمول انما هو المسح لا الترك تدبر (قوله يكون) أى التملك بمعنى الملك اذا المصدر لا يكون من جنس الفطرة لكن يبعد قوله ماذكر لانه الملك والاولى بقاء التملك على حاله وتجعل من فى قوله من جنس الفطرة ابتدائية لا تبعيضية (قوله فى ذمته) وحيث لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وان لم يشق عليه تركه قل على الجلال (قوله ولا يتبع بعض العتق ولا الصوم) فلا أثر للقدرة على بعض عتق ولا بعض صوم فلو أراد أن يعتق البعض ويصوم شهر الم يصح حل (قوله فى ذمته) يخرجها اذا أسرف فلو قدر بعد اخراج ذلك البعض على غير الاطعام كالرقبة أو الصوم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه فى الاطعام حل

﴿ كتاب اللعان والقذف ﴾

قسم اللعان فى الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة اليه ومقدما عليه قدمه فى البيان فعطفه عليه عطف سبب على مسبب شيخنا (قوله وهولغة الرمي) سلك فى التعريف اللف والنشر المشوش لطول الكلام على اللعان (قوله الرمي بالزنا) أى النسبة اليه يقال رماه بكذا أى نسبته اليه ويحتمل أنه شبه الزنا بسهم رمى وأثبت الرمي تخييل (قوله فى معرض التعبير) أى مقام اظهار العار فخرج الشهود على الزنا والشهود بتجريح اليينة بأن شهد رجلان بزنا اليينة لان قصدهما ابطال شهادتهما لا التعبير فنما كتنى بشاهدين وخرج أيضا نحو قول الرجل لبنت سنة مثلا يراية يا فحبة قال حل يرد على تعريف القذف مالو شهد على الزنادون اربع فانهم لم يريدوا التعبير خصوصا اذا كانوا طامعين فى شهادة الرابع فأعرض مع انهم قدفة الا أن يقال هم فى حكم القذف ردعا عن القذف بصورة الشهادة وفيه ان هذا قد لا يأتى فيها اذا كانوا طامعين فى شهادة الرابع وأيضار بما يكون هذا مانعا للشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها وفى الصباح العار كل شئ يلزم منه عيب أو مستبوع غيرته بكذا فباحت عليه وعييته عليه يتعدى بنفسه على المختار وبالباء قليلا فيقال غيرته به وهما يتعاربان أى

يجزئ قدل على أنها باقية فى الذمة حيثئذ (فاذا قدر على خصلة) من خصاها (فعلها) ولا يتبع بعض العتق ولا الصوم بخلاف الاطعام حتى لو وجد بعض مدامن أخرجه لانه لا بد له وبقى الباقي فى ذمته وقول فان عجز الى آخره من زيادى فى كفارة غير الجماع درس ﴿ كتاب اللعان والقذف ﴾ بمجتمعة وهولغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا فى معرض التعبير وذكره فى الترجمة من زيادى



حجة المضطر الى قذف من  
لطم فراشه وألحق العار به  
أوالى نبي ولد كما سيأتي  
وسميت لعانا لاشتغالها على  
كلمة اللعن ولان كلام من  
المتلاعنين يبعد عن الآخر  
بها اذ يحرم النكاح بينهما  
أبدا والاصل فيه قوله تعالى  
والذين يرمون أزواجهن  
الآيات بسبب زوولها ذكركه  
في شرح الروض وغيره  
(صريحه) أي صريح  
القذف وهو ما اشتهر فيه  
(كزيت) ولومع قوله في  
الجبيل (ويازاني ويازانية  
وزني ذكرك أو فرجك)  
أو بدتك وان كسر التاء  
والكاف في خطاب الرجل  
أو فتحهما في خطاب المرأة  
أوقال للرجل يازانية وللرأة  
يازاني لان اللعن في ذلك  
لا يمنع الفهم ولا يدفع العار  
(وكرمي بابلج حشفة)  
أو قدرها من فاقدها (بفرج  
محرم) بأن وصفه بالإبلاج  
فيه بالتحريم (أو) بالإبلاج  
ذلك (بدر) فان لم يصف  
الأول بتحريم فليس  
بصريح لصدقه بالحلال  
بخلاف الثاني سواء  
أخطب بذلك رجل أم  
امرأة كأن يقال له أوجت  
في فرج محرم أو دبر أو  
أوجت في دبرك ولها أوجت في  
فرجك المحرم أو دبرك فان

يتعابيان (قوله لغة مصدر لاعن) أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لان المصدر اسم للفظ وليس  
معنى لغويا (قوله جمعا للعن) ككعب وكعب قال ابن مالك \* فعل وفعله فعال لما \* (قوله  
كلمات معلومة) وجعلت في جانب المدعى مع انها ايمان على الاصح رخصة لصرايئة بزناها أو صيانة  
للانساب عن الاختلاط اهـ مر وليس لنا يمين بتعدد الاثنا في القسامة اهـ سم والمراد بالكلمات  
الجل مجازا فغير البعض وأراد الكل (قوله حجة المضطر) بمعنى انها سبب دافعة للحد عن المضطر ع من  
على مر أي شأنه الاضطرار الى تلك الايمان والافسيات في كلامه ان له أن يلاعن وان كان معه يئنة  
حل (قوله الى قذف من) فيه انه ليس مضطرا الى القذف وانما هو مضطر الى دفع الحد عنه وأجيب  
بأن كلامه على حذف مضافين تقديره الى دفع موجب القذف وهو الحد وقوله الى قذف من أي زوجة  
لطم أي تلك الزوجة وذكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أي المضطر والفراش هو الزوجة لانها فراش  
زوجها فالعنى الى قذف زوجة لطمت نفسها وقوله وألحق أي من وقوله به أي بالمضطر فهو عطف مسبب  
وقيل تفسيره وفيه نظر (قوله على كلمة اللعن) وخصه بذلك دون لفظ الغضب والشهادة مع اشتغالها عليهما  
لغرابته في الحجج والشهادات والأيمان لان الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء السور  
اهـ حل ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان لعانه متقدم على لعانها في الآية  
والواقع وقد ينفك عن لعانها شرح الروض (قوله كلام من المتلاعنين يبعد عن الآخر) أي واللعان  
مضمن معنى البعد (قوله ذكركه في شرح الروض) وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماه فقال له اليننة أوحدي في ظهرك فقال يا رسول الله اذارأي  
أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس اليننة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكر رذالك فقال هلال  
والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد فتزلت الآيات (قوله ما اشتهر الخ)  
فيه انه يصدق بالكنية لانه يلاحظ في التعريف ولم يحتمل غيره (قوله ويازانية) الا أن يكون هذا  
اللفظ علما لها فلا يكون قدفا لابنته كما سبق في نداء من اسمها طالق ولو قال لامرأة يا قحبة أو لرجل  
يا مخنث أو يا علق فصرح للعرف اهـ زى ملخصا والذي في شرح مر أن يعلق كناية اهـ لان العلق  
معناه لغة الشيء النقيس واللفظ عند الاطلاق يحمل على معناه اللغوي ع من على مر لكن يعززان  
لم يرد القذف كما فتى به والدهم روياعا هر صريحته لان العهر الزنا كما في الحديث وللعاهر الحجر اهـ سم قال  
مر وما يقال بين الجهالة بلاع الزب ينبنى أن لا يكون صريحا في الرمي بل زنا لاحتمال بلعه بالقلم س ل  
وعن قال البقيني ولا كناية شو برى وهو بعيد بل هو كناية وبالا نط صريح بخلاف بالوطى  
فكنية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا الالفاظ الشنيعة المشهورة بين الناس كمرص  
وسوس وطينجير وما بون وتخن وأنت لا تردى دلا مس مر (قوله بفرج محرم) أي لذاته فلا يصدق  
بالإبلاج في فرج حائض لان تحريمه لعارض قال ح لود كرا زركشى ان الصواب كما قاله في المطلب  
أن يضيف الى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو المحل لاخراج وطء المحرم  
المملوك (قوله بأن وصفه بالإبلاج) يقتضى أن محرم ما في المتن صفة للإبلاج وقوله بعد أوفى فرج محرم  
يقتضى أنه صفة لفرج فلهذا أشار بذلك الى محبة كل منهما (قوله أو دبر) انظر هذا مع صدقه بالإبلاج  
في دبر زوجته وان كان حراما الا أنه لا يوجب الحد لعل القاذف ولا على الفاعل وهل هو زنا أو لا اهـ  
سم الظاهر لا كما يؤخذ من قوله وعن دبر حليته بعد قوله عن زنا فن ثم قال مر لا بد من تقييد الإبلاج  
في الدبر بكونه على وجه اللواط اذا كان المقذوف زوا أو زوجة والا بان كان خليا فيكون قدفا مطلقا

صديق يمينه (و) كقوله (لخشي زني فرجاك) فان ذكر أحد ههما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (ولده غيره لست ابن فلان) هو صريح في قذف أم المخاطب (اللمني بلعان) بقيد زنه بقولي (ولم يستلحق) أي لم يستلحقه النافي فليس صريحاً بل محال كناية فيستل فان قال أردت تصديق النافي في نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها وأردت ان النافي نفاها وأتت في نسبة منه شرعاً وأنه لا يشبه خلقاً وخلقاً صادق يمينه ويعزّر للإيذاء أمالوقاله لمني بعد استلحاقه فصريح الا ان يدعي احتمالاً يمكننا كقوله لم يكن ابنه حين نفاها فيصدق يمينه (وكنايته كزنا توزنات في الجبل) بالهمز فيهما لان الزن هو الصعود بخلاف زنا ت في (٦٥) البيت بالهمز فصريح لانه لا يستعمل

بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة أن هذا كلام البغوي وان غيره قال ان لم يكن للبيت مرجع بعده اليه فيها فصريح قطعاً وان كان فوجهان انتهى وأوجه هاتان كناية (و) كقوله غيره (زني يدك) أو رجلك (أو يا فاجر) أو يا فاسق أو يا فاجرة أو يا فاسقة (وأنت تحبين الخلوأ أولم أجذك بكرا) سواء قاله لزوجته أم لغيرها وان أوهم كلام الاصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الاخيرة قال الزركشي ويشبهها مصورة بمن لم يعلم لها تقدم اقتضاض مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعربي يانبطي) نسبة للانباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سموها بذلك لاستنباطهم الماء من الارض أي اخراجه منها والقذف فيه ان اراده لام المخاطب حيث نسبة إلى

فاذا قال لها أو لرجلي في دبرك وكانت خلية كان صريحاً من غير تهديد والا فلا يكون صريحاً الا بالتهديد المذكور (قوله صدق يمينه) فهو صريح بقبل الصرف وأما لو قال أردت بالدبر دبر الحليلة فهل يقبل الظاهر نعم فهو صريح يقبل الصرف ولو قال له زنت بي هيمة لزمه التعزير حل وكتب أيضاً قوله صدق يمينه فيه ان الكناية أيضاً قد صدق فيها يمينه في الفرق وأجيب بأن الاحتمال الذي صدق يمينه في الصريح مرجوح والاحتمال الذي صدق فيه يمينه في الكناية قوي مساو للاحتمال الآخر (قوله كزنا ت) أي لا احتمال انه قلب الياء همزة فيكون قد فاء وان تكون الهمزة أصلية فلا يكون (قوله وأوجه هاتان كناية) المعتمد انه صريح مطلقاً لان قصد الصعود في البيت بعيد جداً كما قاله زني (قوله أو يا فاجر) قال في المصباح جبر العبد فجوراً من باب فعد فسق وزني (قوله ويشبه الخ) معتمد من (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العرب وقوله ينزلون البطائح جمع أبطح وهو المكان المنخفض فيه دقاق الحمايسيل فيه الماء (قوله بين العراقيين) أي عراق العرب وعراق العجم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبه من ينسب اليهم وقوله والاخلق تفسير (قوله لست ابنى) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثيراً ما يستعمل عند عقوب الولد لو الله وعند شحه عليه وبره الا جانب حل (قوله كاسر) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجه جعلهم له صريحاً في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نادرة وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل شرح مر (قوله ويستل) الظاهر أن المراد ندب سؤاله لانه يجب لانا نحمله على عدم القذف الا ان قال أردت من زنا حر اه حل (قوله فيصدق يمينه) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحدوله انما كان لاسقاط الحد (قوله وتعرضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعرض لفض استعمل في معناه ليولوج بغيره فهو حقيقة أبدأه (قوله فهو أثر قرآن الاحوال) أي وهي ملغاة لا حتماً لها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحاً بها وان توفرت القرائن على ذلك شرح مر (قوله فاللفظ) أي يعلم ان اللفظ الذي يقصد به القذف أي يوثق به للقذف ويستعمل فيه وبه يندفع ما قاله حيج من ان جعل قصد القذف مقسماً بهم اشتراط القصد في الصريح وان الكناية يفهم من وضعها القذف وانها والتعرض يقصد بهما ذلك دائماً وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بان ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعاً القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن تعرض اه حل (قوله اقرار بزنا) قال في شرح الروض ان هذا

(٩ - مجرى - رابع) غير من ينسب اليهم ويحتمل أنه يريد به انه لا يشبههم في السيرة والخلق وتعييرى بالعربي أعم من تعييره بالقرشي (ولولده لست ابنى) بخلافه في ولد غيره كما مر لان الاب لا يحتاجه الى تأديب ولده بحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبى ويستل فان قال أردت انه من زنا فقاذف لأمه وأنه لا يشبهني خلقاً وخلقاً فيصدق يمينه (وتعرضه كيان الحلال وانما لست بزنا ليس قدفاً) وان نواه لان النية انما تؤثر اذا احتمل اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرآن الاحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يحتمل غيره فصريح والا فان فهم منه القذف بوضعه فكناية والا فتعرض (وقوله لغيره) زنت بك اقرار بزنا على نفسه (وقذف) للمخاطب (ولو قال لزوجته بزانة فقالت) جواباً (زنت بك أو أنت أنزني مني فقاذف لها) لا تيانه بل فلفظ القذف الصريح

(وكناية) في قذفه لاحتمال أن تريد ثبوت الزنا فتكون في الأولى مقررة وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزر وتكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي اليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يطأني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فانت زان أيضا (٦٦) أو أزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في ارادتها ذلك يمينها (أو) قالت جوابا

أو ابتداء (زنت وأنت أزني مني بقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط باقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) الآية والذين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لانه أتى معصية لا حد فيها ولا كفارة سواء أكان المقتوف فيهما زوجة أم لا وسيأتي بيان الحد وشرطه في بابه وبيان التعزير في آخر الاثرية (والمحصن مكاف) ومثله السكران (حرم مسلم عفيف عن زنا) ووطء محرم مملوكة له (ووطء دبر حليلة) له بأن لم يوطأ أو وطئ وطأ غير ما ذكر بخلاف من زنى أو وطئ حليلته في دبرها أو محرما مملوكة له كأخته وعمته من نسب أو رضاع فليس بمحصن أما الأول فظاهر وأما الباقي فلانه أخش منه وبذلك علم ان العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة أو في حيض أو نفاس أو أتمه المراجعة أو المعتدة أو أمة ولده أو منكوحه بلاولى أو شهود وان كان حراما لاتفاء ما ذكر ولقيام الملك

مفرع على انه لا يشترط التفصيل في الاقرار بالزنا أو بالوطء وهو الاصح فلا شوبرى (قوله لاحتمال أن تريد) ليس هذا مجتمعين اذ يحتمل أيضا أن تريد أنها هي الزانية دون عكسه وقد خص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمجتمعين بل الاحتمالات كلها جارية في المستثنين حتى الاول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله تعالى اه شوبرى (قوله اثبات الزنا) أي لها وله قبل نكاحه لها (قوله ويعزر) انظر وجه تعزيره مع انها أقرت بالزنا (قوله قاذفة فقط) أي لامقررة كما يفهم من قوله أزني لان اقرارها بالزنا ضمني وهو لا يكفي على ان قولها أزني مني يمكن أن يكون مجازاة له فقط كما يؤخذ من قوله مما نسبتي اليه (قوله أو أزني مني) لانه يطؤوها في حالة الجنون والنوم وهي حينئذ غير زانية وأيضا جرمه القاعل أشد بدليل أن الموطوء في الدبر اذا كان محصنا لا يرجم بخلاف الفاعل (قوله ومن قذف محصنا حد) قال ممر ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الاولى على انه لم يزن وفي الثانية على أنه لم يعلم زنا مورثه لانه ربما يقر فيسقط الحد قال الا كثرون ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف الا في هذه الصورة (قوله حرم مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حريته بان أسلم الحر في بعد أسره ثم اختار الامام رقه لان سبب حده اضافته الزنا الى حالة الكمال شرح ممر وهذا التعريف ظاهر في المحصن المذكور وانظر ما ضابط العفة في الاثني فان تعريف المحصن غير شامل لها وعبارة الاصل والمحصن مكاف حرم مسلم عفيف عن وطء يحده وهو شامل للآثني (قوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي انه ليس زنا وهو كذلك لشبهة الملك (قوله أو رضاع) أي أو مصاهرة كافي ممر (قوله أما الاول فظاهر) أي لان قاذفه صادق (قوله وأما الباقي فلا يخش منه) ومنه وطء زوجته في دبرها فالمراد انه تستقيحه النفوس أكثر من الزنا لأن ائمة أكبر حل أو المراد انه أخش طبعاً وعرفاً وان كان الزنا أخش شراً (قوله وبذلك) أي بتعريف المحصن بما ذكر عرش والانساب رجوع اسم الإشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وان كان حراما) راجع للجميع وقوله لاتفاء ما ذكر أي الزنا ووطء حليلته في دبرها ووطء محرمه المملوكة له (قوله ولقيام الملك) أي ملك النكاح في الاولى وملك اليمين في الثانية حل (قوله فان فعل شيئا) أي ولو بعد القذف وقبل اقامة الحد كما يعلم من الفرق حل أي ولو بعد الشروع في الحد ممر (قوله ولم يحد قاذفه) ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطء مملوكة المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء الامالك كما نقله ابن خزم في كتاب الابصار اه شوبرى وعبارة شرح ممر ولم يحد قاذفه ولو بغير ذلك الزنا لان الزنا يدل على سبق مثله لجرى بان العادة الالهية بان العبد لا يهتك في أول مرة كما قاله عمر ورعايتها هنا لا يلحق بها مالو حكم بشهادته ثم زنى فوراً حيث لم ينقض الحكم وان قلنا ان زناه يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم (قوله لان العرض) هو محل المدح والذم من الانسان ويطاق على النفس وعلى الحسب أيضا كافي المختار اه شيخنا (قوله لم تنسب لعمته) أي خاله اعترض بحديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأجيب بان ذلك

بالنسبة

في الاولى والثانية بأقسامهما وثبوت النسب في الباقي حيث حصل علوق بذلك الوطء وقولي ودبر حليلة

من زني (فان فعل) شيئا من ذلك بأن وطئ وطأ يسقط العفة لم يعد محصنا وان تاب وحسن حاله (لم يحد قاذفه) لان العرض اذا انحرم بذلك لم تنسب لعمته سواء أقذفه بذلك الزنا مثلاً أم بزنا آخر أم أطلق

(أوارث حد) فأذفه والفرق أن الزنا مثلاً بكنم ما يمكن فظهوره يدل على سبق (٦٧) مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى

غالباً فظاهرها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً وتعييرى بفعل أعلم من تعيره بزنى (ويرث موجب قذف) بفتح الجيم من حدوتعزير (كل الورثة) حتى الزوجان لأن ذلك حق آدمى لتوقف استيفائه على مطالبة الآدمى به وحق الآدمى شأنه ذلك ولو كان المقدوف رقيقاً ومات قبل استيفائه التعزير استوفاه سيده (ويستقط بعفو) عنه منهم أو من المقدوف بأن قذف حيائهم عقاب قبل موته وبارئ القاذف له (ولو عفا بعضهم) عنه أو عن بعضه (فللباقى كله) أى استيفاء كله لأنه حق ثبت لكل منهم كولاية الزوج وحق الشفعة وفارق القود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بأن للقود بدلا يعدل اليه وهو الدية بخلاف موجب القذف ولأن موجب ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم مبعضا ولذلك صرح الماوردى بأن لبعضهم أن ينفرد بطلبه الكل واستيفائه سواء أحضر الباقون وكلوا أم لا وتعييرى بالموجب أعم من تعيره بالحد

فصل في قذف الزوج زوجته

بالنسبة للعقوبات الاخرى وكلامنا في الخلل الديوى مر وعش ملخصا (قوله أوارث) أى بعد القذف وقوله والفرق أى بين ما إذا قذفه ثم زنى مثلاً فلا يحد قذفه وبين ما إذا قذفه ثم ارتد المقدوف فيحد قذفه وقوله مثلاً أى أو وطئ المحرم المملوكة أو دبر حليته (قوله فظاهرها لا يدل على) أى ولودل على ذلك لم يحد قذفه لاحتمال أن يكون مرتداً حال القذف فلا يكون محصناً (قوله كل الورثة) أى على سبيل البدل وليس المراد أن كل واحد يرثه والاتعداد الحد بتعدد الورثة زى قال مر ومن الورثة بيت المال فيمن لا وارث له خاص (قوله حتى الزوجان) لغاية الرد قال الشورى نقلا عن مر نعم قذف الميت لا يرثه الزوج أو الزوجة على الأوجه لا تقطاع الوصلة بينهما ولا ينافيه تصر بحمهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت لضعفها عن شمول سائر ما كان قبله شرح شيخنا وحج كالشارح وانظر ما معنى ارث غير الزوج أو الزوجة لحد ف الميت هل يقدر ثبوته للميت ثم انتقاله للوارث لأن أو كيف الحال شورى والأقرب أنه يقدر ثبوته للميت أولاً ثم انتقاله للورثة وعليه ينبغي أنه لو نجده للميت قرابة بعد الموت وفرض أنه لو مات الآن ورثه لا يثبت لهم شيء في الحد لأنه حيث قدر انتقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجوداً وقت الموت اه ع ش (قوله شأنه ذلك) أى يرثه كل الورثة (قوله ولو كان المقدوف رقيقاً) هو ظاهر فيما لو كان رقيقاً كله فلو كان مبعضاً فلا حد لقذفه لاتناء الحرية الكاملة ولكن يعزروه هل تعزيره للورثة مع السيد أو للحاكم فيه نظر والذي ينبغي الثانى فيكون الحاكم نائباً في الاستيفاء عن الورثة والسيد ع ش على مر (قوله استوفاه سيده) ولو قذف السيد عبده فالعبد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحق على نفسه اه برماوى وقوله لارثه الاولى أن يقول لا انتقال له لان العبد لا يرث (قوله ويستقط) أى بالنسبة لحقهم لا الحق الله تعالى فلا يسقط فللامام أن يستوفيه حل وعبرة شرح مر ويستقط بعفو أى عن كله فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في باب ان للامام أن يستوفيه لان الساقط حق الآدمى والذي يستوفيه الامام حق الله للصلحة (قوله أو عن بعضه) ظاهره ان العفو عن البعض يسقط حق العافى وإيس كذلك كما تقدم وعبرة ع ش قوله فللعافى كله أى كإمان للعافى إذا عفا عن البعض العود واستيفاء حقه بكأله لانه إذا عفا عن البعض لا يسقط شيء منه وعبرة البرماوى قوله فللعافى أى ولو واحد أو أقلهم نصيباً (قوله ولأن موجب) أى القذف وقوله بدلا أى عن الآخر بمعنى ان لكل أن يستوفيه وقوله مبعضا أى مجزأ كذا شورى بع مثلاً وقوله بان لبعضهم أى في القذف

فصل في قذف الزوج زوجته أى في حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيخنا والوجوب علم من كلام المصنف صريحاً ان جعل قوله مع قذف وله ان راجعاً للزوم والنفي أيضاً وضمننا ان جعل راجعاً للحرمة النفي فقط كما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال في حرمان ولم يقل فيلزمان ويحرمان الآن يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكره سابقاً بقوله فيلزمانه أيضاً فيكون أخذه من هذا كما هو عادته (قوله قذف زوجة) لم يقل زوجة لأنها حينئذ معرفة والمعارف لا توصف بالجل كانه عليه عن قال ابن مالك ونعتوا بجملة منكر الخ (قوله بان رآه) أى رأى ما يحصله وهو الذكرك في الفرج لان الزنا معنى لا يرى وليست الباء بالحصص بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية أخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضاً شيخنا (قوله كشيع زناها) أى كالظن المستفاد من الشيع فالشيع مثال لما يستفاد منه الظن لا للظن شيخنا

(له قذف زوجة) له (علم زناها) بأن رآه بعينه (أو ظنه) ظناً (مؤكداً) كشيع زناها بزنى قد رآه قريته كان رآها بخلاوة) أو رآها تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشيع لانه قد يشيعه بدو أو له أو من طمع فيها لم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة كالقرينة المذكورة لانه ربما دخل



بينها الخوف أو سرقاً أو طمعاً وإنما جازله القذف حيث المرتب عليه اللعان الذي يخلص به من الحد لا احتياجه الى الاثبات منها لثبوتها  
فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك

(٦٨)

(قوله وانما جاز الخ) هذا وارد على قوله له قذف زوجته الخ يعني انه كيف جازله الامر الحرام وهو  
القذف مع ان الزنا لما ثبت باقرار أو بيينة لا يعلم موطنه فكان مقتضاه انه لا يجوز له القذف الا ان ثبت  
زناها باحدى الطريقتين المذكورتين وقال بعضهم انه وارد على الظن لا على العلم وهو ظاهر وأجاب عنه  
بقوله لا احتياجه الخ وأما قوله المرتب عليه الخ فبيان للواقع لا دخل له في الايراد فقوله حيث نذ أي حين اذ  
ظنه ظناً مؤكداً (قوله على ذلك) أي جواز القذف (قوله والاولى الخ) فيه تصريح بان له امساكها مع  
علمه بانها تأتي بالقاحشة حل (قوله هذا) أي جواز القذف والاولى حذف قوله كله لان المتقدم حكم  
واحد (قوله فان أنت) أي الزوجة لا بقيد أنه علم أو ظن زناها ليدخل ما لو أنت بولده ولم يعلم ولم يظن زناها  
الآتي في قوله وانما يلزمه قذفها فلا تكرار حل أي لا نالوقلنا الضمير في أنت للزوجة التي علم أو ظن  
زناها يكون قوله الآتي وانما يلزمه قذفها اذا علم الخ مكرراً مع هذا لان الفرض حيث نذ انه علم أو ظن زناها  
فيكون غير محتاج اليه ويلزم عليه أيضاً انه لا يلزمه النفي الا ان علم أو ظن زناها مع انه يلزمه مطلقاً كأن  
يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه الا ان علم أو ظن زناها كياً أي (قوله ولا كثر منها الخ) أي حتى  
يمكن كونه منه ظاهراً أو اقل ولده دون ستة أشهر من الوطء والعقد كان منفيًا عنه قطعاً فلا حاجة  
لنفيه وهو راجع للمثلين قال بعضهم والاولى أن يقول ولا كثر منه أي من الدون ليصدق بالسته وأجيب  
بان المراد ولا كثر منها ولو بلحظة فيصدق بها لو كان نفيه قول زى وقيل ان الستة ملحقة بما  
فوقها والاربعة سنين ملحقة بما دونها قال خج وكأنهم لم يعتبروا هنا لحظة الوضع والوطء احتياطاً  
للقسب اه الا أن يحمل كلامهما على الستة من الوطء كما يدل عليه قول المصنف أو ولده دون ستة  
أشهر من الوطء فان مفهومه انه اذا ولده ستة أشهر من الوطء لحقه وأما الستة من العقد فهي ملحقة  
بما دونها كما يدل عليه قول الشارح هنا ولا كثر منها من العقد وقوله بعد وانما ينفي به إمكانه والا  
كأن ولده لسته أشهر من العقد فلا يلزمه نفيه لا تنفيه لا تنفاه ما كان كونه منه فهو منفي عنه بلا لمان وقوله  
من العقد المناسب لما مر أن يقول من امكان الاجتماع بعد العقد لانه اعترض على الاصل في تعبيره  
بذلك في الرجعة (قوله أو لما بينهما) مثل لظن زناها وما قبلها أي اثلاث صور مثال لعلمه حل (قوله  
منه) حال من ما اذ معناه لزم واقع بينهما حال كونه محسوباً منه أي من وطئه ومن زنا أي علمه أو ظنه  
فيلاحظ هذا لاجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقع بعد استبراء فهو صفة  
لزمانه أي أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فالزنا بعد الوطء وبعد الاستبراء منه كأن وطئها ثم حاضت ثم  
زنت ثم أنت بولد لثمانية أشهر من الوطء ولسبعة من الزنا (قوله وهو) أي لزوم النفي وقوله في الاخرة  
هي قوله أو لما بينهما الخ (قوله وطر يق نفيه الخ) مراده بهذا تكميل المقابلة اذ كان مقتضاه أن  
يقول لزمه القذف لان قوله فان أنت الخ مقابل لقوله قذف زوجته الخ وترك المصنف المقابلة ليشمل  
كلاهما لزوم نفي الولد من وطء الشبهة وعلم من قوله وطر يق نفيه الخ أنه لا عبرة بما اشتهر بين العوام من  
نفي ولده عنه عند عقوقه ولو كتب بذلك حجة من غير لمان فيرثه عند موته قطعاً لعدم اتفائه نسبه عنه  
حيث نذ (قوله وانما يلزمه الخ) هذا غير محتاج اليه لان المقسم انه علم أو ظن زناها وأجيب بان الضمير  
راجع للزوجة لا بالقيد المذكور كما تقدم (قوله بان ولده الخ) اعلم أن ما ذكره الشارح هنا ربع صور  
هي مفهوم قوله أو لما بينهما الخ لانه يتضمن قيدين لان معناه بان لا يكون دون ستة أشهر ولا فوق

هذا كله حيث لا ولد  
(فان أنت بولد فان علم أو  
ظن) ظناً مؤكداً (انه ليس  
منه) مع امكان كونه منه  
ظاهراً (بان لم يظنها أو  
ولده دون ستة أشهر)  
من وطء التي هي أقل مدة  
الحمل ولا كثر منها من العقد  
(أولنوقأر بع سنين من  
وطء) التي هي أكثر مدة  
الحمل وفي معنى الوطء  
استدخال النفي (أو لما بينهما)  
أي بين دون ستة أشهر  
وفوق أربع سنين (منه)  
ومن زنا بعد استبراء بحیضة  
لزمه نفيه) لان تركه  
يتضمن استلحاقه  
واستلحاق من ليس منه  
حرام كما يحرم نفي من هو  
منه وهو في الاخير ما صححه  
في أصل الروضة والذي صححه  
الأصل كالشرح الصغير  
فيما حل النفي لكن الاولى  
لان لا ينفى لان الحامل  
قد تحيض وطر يق نفيه  
اللعان المسبوق بالقذف  
فيلزمه أيضاً وانما يلزمه  
قذفها اذا علم زناها أو ظنه  
كما مر في جوازه والا فلا  
يقذفها لجواز أن يكون الولد  
من وطء شبهة أو زوج قبله  
(والا) أي وان لم يعلم ولم

اربع

يظن انه ليس منه بأن ولده دون ستة أشهر من الزنا ولقوفه ودون فوق أربع سنين منه ومن  
الوطء بلا استبراء

وكذا من الوطء معه ولم يعلم ولم يظن زناها أو ولدته لفوق أربع سنين من الزنا ودونه وفوق دون ستة أشهر من الوطء (حرم) تغيير رعاية  
للفراش ولا عبادة ربة يجدها في نفسه وإنما اعتبرت المدة فيما ذكر من الزنا لمن الاستبراء لانه مستند اللعان فاذا ولدته لدون ستة أشهر منه  
ولا أكثر من دونها من الاستبراء تبينا انه ليس من ذلك الزنا فيصبر وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفراش وما ذكرته من حرمة النفي  
مع الاستبراء المقيد بما صروا من اعتبار المدة من الوطء والزنا (٦٩) هو ما صححه في الروضة رادابا الثاني على

من اعتبار المدة من  
الاستبراء والذي صححه  
الاصل حل النفي واعتبار  
المدة من الاستبراء (مع  
قذف ولعان) فيحرمان  
وان علم زناها وقال الامام  
القياس جوازهما اتقاما  
منها كما اذا لم يكن ولد  
وعارضوه بأن الولد يتضرر  
بنسبة أمه الى الزنا واثباته  
عليها باللعان لانه يعبر بذلك  
وتطلق فيه الالاسنة فلا  
يحتمل هذا الضرر وافرض  
الاتقام والفراق ممكن  
بالطلاق وظاهر أن وطء  
الشبهة كالزنا في لزوم النفي  
وحرمة مع القذف واللعان  
(كولو) وطئ (عزل)  
فانه يحرم به ما ذكر رعاية  
للفراش ولان الماء قد  
يسبق الى الرحم من غير  
أن يحس به وفي كلامي  
زيادات يعرفها الناظر فيه  
مع كلام الاصل  
(فصل) في كيفية اللعان  
وشروطه ونمونه  
والاصل فيه الآيات السابقة  
وأركانه ثلاثة لفظ وقذف  
سابق عليه وزوج يصح

أربع سنين وأشار لفهمهما بالصورة الاولى والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر وفي قوله ومن زنا قيد  
ملحوظ تقديره عليه أو ظنه فتكون القيود أربع (قوله وكذا من الوطء) فصله بكذا لانه محترز للقيد  
المالحوظ وقوله مع أي الاستبراء (قوله أو ولدته لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور هذا الا بسبق الزنا على  
وطء الزوج مع أن الفرض ان الزنا بعد وطئه تأمل (قوله فيما ذكر) أي في قوله أو لما بينهما منه ومن زنا  
الخ ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد شروعهما في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب  
عنه بقوله لانه أي الزنا مستند الله أي وإذا كان مستنده حسب المدة منه (قوله لا من الاستبراء) أي  
من أوله لانها على هذا القول بالشروع في الحيض يتبين عدم الحمل كما قاله المحلى (قوله المقيد بما صر)   
وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبار المدة الخ أي في الصورة الثانية (قوله فيحرمان) أي  
بالنسبة لنفي الولد وأما بالنسبة لتلطيف الفراش فيجوز ان كما تقدم (قوله جوارهما) ضعيف (قوله كما  
اذا لم يكن ولد) بيان للمقيس عليه (قوله في لزوم النفي) أي مع القذف واللعان أي فيما اذا علم أو ظن انه  
ليس منه وقوله وحرمة الخ أي فيما اذا لم يعلم ولم يظن انه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف واللعان راجع  
لازوم النفي وحرمة فهم على التوزيع كما رأيت شيخنا وقال ع ش راحمان لقوله وحرمة وفيه قصور  
والتعبير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه تجوز فالمراد بالقذف مطلق الرمي بالاصابة شيخنا عزيزي  
(قوله مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي ان القبر وطئها على فراشه سواء قال بشبهة أو سكنت  
عن ذلك وفي اطلاق القذف على ذلك تجوز حل (قوله كولو وطئ وعزل) مثل ذلك ما اذا وطئ ولم  
ينزل كما يشعر به التعاميل بان الماء قد يسبق الخ س ل قال م ر في أمهات الاولاد والعزل حذر من  
الولد مكروه وان أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمة لانه طريق الى قطع النسل اه (قوله  
ما ذكر) أي النفي والقذف واللعان

(فصل في كيفية اللعان وشروطه ونمونه) وهي قوله بعد ويتعلق بلعانه انفساخ وحرمة مؤبدة الخ أي  
وما يتبعها من قوله ومن تغليظ بزمان الخ (قوله والاصل فيه) الاولى أن يقول والاصل فيها أي في كيفية  
اللعان ليكون في إعادة الاستدلال بالآيات فائدة لانه ذكرها سابقا دليلا على أصل اللعان وهنا على  
كيفية تأمل (قوله لفظ) أي مخصوص أو مافي معناه من اشارة الاخرس أو كتابته كإسباني حل  
(قوله وقذف) في عدمه من الاركان نظرا لانه سبب وأيضا قد يوجد اللعان بدونه كما اذا كان لنفي ولد من  
وطء شبهة (قوله وزوج) يشمل الذكر والانثى حل فقوله يصح طلاقه مضاف لفاعله أو مفعوله  
لكن يرد عليه أن هذا القيد لا مفهوم له بالنظر للزوجة لان طلاق الزوج لها يصح مطلقا فالاولى جعل  
الطلاق مضافا للفاعل ويراد طلاقها نفسها اذا فوضه اليها (قوله اني) بكسر الهمزة لوجود اللام المعلقة  
(قوله من الزنا) أي ان قذفها بالزنا والاقال من اصابة غيري كما يأتي حل (قوله ان لعنة الله) بكسر الهمزة  
لانه مقول القول (قوله فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس لعنوا أو لعنوه شرح م ر (قوله

طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعنه) أي الزوج (قوله أربعاً) من المرات (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا)  
أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعنه (ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه) أي فيما رميت به هذه من الزنا هذا ان  
حضرت (فان غابت مبرها) عن غيرها باسمها ورفع نسبها ذكرت كلمات الشهادة لتأكيد الامر ولانها أقيمت من الزوج مقام  
أربعة شهود

من غيره ليقام عليها الحد وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فتؤكده تلقاد الاربع (وان نفي ولدا قال في كل) من الكلمات الخمس (وان ولدها أو هذا الولد) ان حضر (من زنا) وان لم يقل ليس مني حلالا للفظ الزنا على حقيقته وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير وعن الاكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتقد ما أن الوطء بشبهة زنا وهو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقوا لو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه الى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعا (أشهد بالله أنه (٧٠) لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وخامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله

على ان كان من الصادقين فيه) أي فيما رماني به من الزنا للآيات السابقة وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس ولا يحتاج الى ذكر الولد لان لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لان جريمة الزنا أقبح من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب أن غضب الله أغلظ من لعنته نخصت المرأة بالترام أغلظ العقوبتين هذا كله ان كان قذف ولم تثبت عليه بينة والابأن كان اللعان لنفي ولد كان احق بكونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بينة قال في الاول فيما رميتها من اصابة غيري لها على فرائي وان هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاحن المرأة في الاول اذا لاحد عليها بهذا

من غيره) أو منه (قوله وهي في الحقيقة أيمان) ومن ثم صحت من الاخرس ولو كانت شهادة لا صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يعتد بها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يفي ما فيه فعل المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وان لعنة الله على أن كنت من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس مني اهـ رشيدى على مـ ر (قوله فتوكدة) أي فلا كفارة فيها (قوله أو هذا الولد) أو جملها ان كانت حاملا (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني (قوله لاحتمال الخ) فان قلت اليمين على نية المستحلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستحلف بالنظر للزوم الكفارة عـ ش على مـ ر (قوله ان الوطء بشبهة زنا) أي وطؤه لها بشبهة بان ظنها أجنبية فهي شبهة صورية وهو واضح ان كان يمكن أن يشتبه عليه ذلك حل (قوله وأما الاقتصار عليه) بان يقول وهذا الولد ليس مني حل (قوله ولا يحتاج المرأة الخ) لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لانا نقول قد تقدم بالنسبة لسقوط الحد عنه وانما أعيد لنفي الولد خاصة شورى وعبرة شرح حج وان كان ولا ينفيه ذكره في كل من الكلمات الخمس ليتنفي عنه لا ليصح لعانه ومن ثم لو أغفل في واحدة صح لعانه بالنسبة لصحة لعانها وان وجبت اعادته بالنسبة لنفي الولد انتهت (قوله الى إعادة لعانها) أي ان لاعنت (قوله أغلظ) لانه الاتقام بالتعذيب واللعة الطرد عن الرحة حل (قوله هذا كله) أي قوله لعانه الخ (قوله والا) أي وان لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتته عليه بينة فتحت الا صورتان فقوله بان كان اللعان الخ تصوير للاولى وقوله أو أثبتته الخ تصوير لثانية شيخنا (قوله فلا حاجة بها الخ) فلو حكم كماكم بصحة تقديمه نقض حكمه حل (قوله كما يأتي) وهو قوله اتباعا لنظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والوجه اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاحشة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان شرح مـ ر وقوله بما مر في الفاحشة أي فيضرك السكوت العمدا الطويل واليسير لذي قصده قطع اللعان والذي ذكر الذي لم يتعلق بمصاحبة اللعان وكتب أيضا قوله بما مر في الفاحشة يؤخذ منه انه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو نسيانه لم يضر عـ ش عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الاجنبية حل ولعل الفرق بين هذا وأيمان القسمات حيث اكتفى بها ولو متفرقة أنهم لما اعتبروا هذا لفظ اللعن بعد جله الاربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا تفرق أجزاءه كما في الصلاة المركبة من ركعات عـ ش على مـ ر (قوله وتلقين قاض) أو محكم ان كان اللعان لدفع الحد فان كان لنفي الولد لم يجز التحكيم لان للولد حق في النسب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالغاً والا فلا يجوز التحكيم حل (قوله اسكلماته)

اي

اللعان حتى يسقط بلعانها وأفاد لفظ بعده اشتراط تأخر لعانها عن لعانه لان لعانها لا يسقط العقوبة

وانما تجب العقوبة عليها بلعانه أو لا فلا حاجة بها الى أن تلاحن قبله وأفاد لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الاربع لما يأتي ولان المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الاربع فوجب تقديمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكر ما صرح به الأصل من أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كأن يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعا لنظم الآيات السابقة وكالولد فيأذ كر الحمل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي فيؤثر الفصل الطويل أما الولاء بين لعاني لزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاضله) أي اللعان أي اسكلماته فيقول له قل كذا ولها فولي كذا

فلا يصح اللعان بغير تلقين كسائر الايمان وظاهر أن السيد في ذلك كالقاضي لأنه أن يتولى لعان رقيقه (وصح) اللعان (بغير عريبة) وان عرفها لان اللعان بين أو شهادة وهم في اللغات سواء فان لم يحسن القاضي غيرها وجب مترجان (و) (صح) (من) شخص (أخر) (بشارة مفهومة أو كتابة) كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورته اليه دونها لان الناطقين يقومون بها ولان الغلب في اللعان معنى اليمين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عريبة ومن آخر (٧١) بشارة مفهومة أو كتابة لما ذكر

فان لم يكن له واحدة منهما لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تغليظ) اللعان كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى لكن لا تغليظ على من لا ينتحل ديناً كالزنديق والدهري ويغليظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لان اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصحيحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة) أولى ان اتفق ذلك وأما هل لان ساعة الاجابة فيه عند بعضهم وهم يبدعون في الخامسة باللعن والغضب واطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ومكان وهو أشرف باليه) أي اللعان (فبمكة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو المسمى بالحطيم (و بابل) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرهما) من

أي لكل منها حل وفي سم والظاهر أنه يكفي أمره بها اجاباً بان يقول له قل كلمات اللعان اه وعبرة الشورى قال شيخنا والمراد بتلقينه كلماته أن يأمره بها لأن ينطق بها القاضي خلافاً لما يوحى به كلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتلقين الامر بذلك قول الشارح كسائر الايمان لان الايمان لا يشترط فيها تلقين كل كلماتها ولا أن ينطق بها القاضي بل الذي يشترط أمر القاضي بها لأن قول الشارح أي لكلماته قد يخالفه (قوله فلا يصح) أي لا يعتد به بغير تلقين حتى يسقط عنه الحد وان كان يجب عليه الكفارات الأربع كذبته فيه شيخنا (قوله كسائر الايمان) أي من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضي لأنه يشترط أن يلحق كلماتها كذا بخط شيخنا اه شورى (قوله وصح بغير عريبة) وانما صح بغيرها مع اشتماله على لفظ القرآن لان القرآن ليس مقصوداً وانما هو حكاية له وقد وفق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولا بد أن ينوي في الكتابة أنه نوى اللعان حل وقال زي قوله أو كتابة بمثناة فوقية قبل الاقف واذا لعن الاخرس بالاشارة أشار بكلمة الشهادة أربعاً بكلمة اللعان فاذا لعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربعاً وكلمة اللعان مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها أربعاً اه تصحيح ولو انطلق لسانه في أثناء اللعان فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء اه زي (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخر الخ والذي ذكر قوله كسائر تصرفاته (قوله والدهري) بضم الدال والفتح وهو المعطل للصانع أي النافي له قال الامام الغزالي الدهريون طائفة من الاقدمين مجدوا الصانع المدبر له لم يزعموا أن العالم لا يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كن وكذلك يكون وحولاء هم الزنادقة اه حل والفتح هو الظاهر ح ف وعبرة الصحاح والدهري بالضم المسن وبالفتح الماحد قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم بما غيروا في النسب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة اول الوقت والا فلو أخرت فعل اللعان قبل فعلها ع ش (قوله يوم جمعة) لانه أشرف أيام الاسبوع (قوله بين الركن الاسود) أي الذي فيه الحجر الاسود زي قال الزركشي أشرف منه الحجر لان بعضه من البيت وكان القياس أن يكون في البيت لكن صين عن ذلك حل قال حج والمراد بالينية ههنا البينية العرفية بان يحاذي جزء من الخائف جزءاً من أحد هما وما قرب منه (قوله وهو) أي ما بينهما زي (قوله المسمى بالحطيم) لحطم الذنوب فيه م ر أي اذها بها فيه (قوله عند الصخرة) لانها قبلة الانبياء وفي خبراتها من الجنة م ر (قوله على المنبر) لكونه محل الوعظ لالكونه أشرف بقاع المسجد لان بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وعبرة زي لكونه محل وعظ فتناسب صعوده ليشتهر أو ينزجرا اه ويغليظ بالمساجد الثلاثة ان كان باحدها والا فلا يكلف الخروج اليه أي الخروج من غيرها الى أحدها وظاهره ولو قرب جداح ل (قوله وبيعة) بكسر الباء اه ع ش (قوله في الاول)

المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبيري يعلى هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنها يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل بعند (و بباب مسجد مسلم به حدث أكبر) حرمة مكنته فيه ويخرج القاضي أو نائبه بخلاف الكافر فيغليظ عليه أي يأتي فان أريد لعانه في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حدث أكبر وأمن في نحو الخيض تلويت المسجد وتعبيري بذلك موقفنا فرض بخلاف قوله وحائض بباب مسجد (ويبيعة وكنيسة وبيت نار لاهلها) وهم النصارى في الاول و اليهود في الثاني والمجوس في الثالث لانهم يعظمونها كتعظيمنا المساجد ويحضرها القاضي أو نائبه كغيرها عاصراً لان المقصود تعظيم الواقعة وزجر الكاذب عن الكذب



واليمين في الموضع الذي يعظمه الخائف أفاظ ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة الكتاب كإروعي في قبول الجزية (لا) بيت (صم لوثنى) لأنه لأصل له في الحرمة ولأن دخوله معصية بخلاف دخول البيع والكنائس وبيت النار واعتقادهم فيه غير مرعى فيلاعن بينهم في مجلس حكمه وصورته أن يدخلوا دارنا (٧٢) بأمان أو هدنة و يترافعوا اليها والتقليظ في حق الكفار بالزمان معتبر بأشرف

الاوليات عندهم كاذكره  
 الماوردي (وجع) أي  
 وبحضرة جمع من أعيان  
 البلد (أقله أربعة) لثبوت  
 الزنا بهم ويعتبر كونهم ممن  
 يعرف لغة المتلاعنين وكونهم  
 من أهل الشهادة (و) سن  
 (ان يعظهما قاض) ولو  
 بنائبه كأن يقول ان عذاب  
 الدنيا أهون من عذاب  
 الآخرة ويقرأ عليهما ان  
 الذين يشتركون بعهد الله  
 الآية (و) أن (يبالغ) في  
 الوعظ (قبل الخامسة)  
 فيقول له اتق الله فان  
 الخامسة موجبة للعن  
 ويقول لها مثل ذلك بلفظ  
 الغضب لعلهما يتزجران  
 ويتركان فان أيا القنهما  
 الخامسة (و) ان (بتلاعنا  
 من قيام) ليراهما الناس  
 ويشتهر أمرهما وتجلس  
 هي وقت لعانه وهو وقت  
 لعانها (وشرطه) أي  
 الملاعن (زوج يصح  
 طلاقه) على ما يأتي  
 (ولو) سكران وذميا  
 ورفيقا ومحدودا في قذف  
 (مرتدا بعدو طء) أو  
 استدخال مني فيصح لعانه

أي بحسب ما كن والافقد انعكس الحكم الآن رماوى (قوله لأصل له في الحرمة) لان أهله  
 وهم عبدة الاصنام لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان في البيعة أو الكنيصة صورة لم يلاعن فيها  
 حل (قوله بينهم) أي بين من يعبد الاصنام (قوله وصورة الخ) جواب عما يقال كيف يلاعن بين  
 عبدة الاصنام مع انهم لا يقرون في دارنا بالجزية وأيضا فمكنة الاصنام مستحقة الهدم كما في زى  
 (قوله زوج) جعل الزوج هنا شرطاً في ما تقدم أنه ركن وأجيب بأنه ركن في اللعان وشرط في الملاعن  
 ومن ثم قال الشارح أي الملاعن ولم يقل أي اللعان شيخنا (قوله صح طلاقه) ان قلت سيأتي انه يلاعن  
 بعد البيئونة لنفي الولد في قوله ويلاعن لنفي الولد وان عفت عن عقوبة وبانت مع أنه لا يصح طلاقه  
 بل ولا زوجية أصلاً فالجواب ما أشار اليه الشارح بقوله على ما يأتي أي لا يدخل هذه الصورة ويكون  
 المراد بقوله زوج يصح طلاقه ولو فيما مضى فالاولى تقديم قوله على ما يأتي عقب قوله زوج شيخنا وعبرة  
 شرح م ر زوج ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ويحوها كالوطوءة بشبهة  
 والمنكوحه نكاحاً قاسداً (قوله ولو سكران) أي له نوع تمييز (قوله ومحدودا في قذف) أي قذف آخر  
 بان قذفها قبل عقد عليها أو بعده وحده عليه ثم قذفها بعد الحد فيلاعن لدفع الحد عنه بالقذف الثاني  
 ولا يقال تبين كذبه بمحده في القذف الاول فلا يلاعن شيخنا (قوله ولو مرتداً) أعاد لولي فبدأ قوله  
 بعدو طء قيد في المرتد فقط شيخنا (قوله بعدو طء) قيد به لاجل التفاصيل الآتية والافيا لعن قبل  
 الوطء أيضاً لنفي ولد (قوله واستدخال مني) ولو في الدبر (قوله وأصر) أي وان أصر عليها في العدة  
 أي لم يرجع فمها إلى الاسلام (قوله فيما إذا لم يصر) أخذه من قوله بعد لان أصر وتحت صوراً أربعة أي  
 سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة خذ من قول المتن  
 وقذف في ردة وتحت صورتان أي سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة الخ أخذه من قول  
 المصنف ولا ولد وهو صورة واحدة فيؤخذ من كلام الشارح مفهوم القيود الثلاثة التي في كلام المصنف  
 (قوله وكالوقد فيها الخ) قدم المقيس عليه على المقيس وكذا قوله وكالو بأنها الخ (قوله لان أصر  
 وقذف في ردة الخ) حاصل الصورة ثمانية لانه إما أن يقذف قبل الردة وبعدها وعلى كل إما أن يصر على  
 الردة أولاً وعلى كل إما أن يكون ثم ولد أم لا فان قذف قبل الردة لا عن مطلقاً أصر على الردة أم لا كان  
 هناك ولد أم لا فهذه أربع صور وان قذف بعد الردة وأسلم في العدة لا عن سواء كان هناك ولد أم لا  
 وان لم يسلم فان كان هناك ولد لا عن وان لم يكن هناك ولد لم يلاعن لعدم الفائدة فظهر من ذلك أنه  
 يلاعن في سبعة وان اعتبرنا الدخول أي الوطء في القبل أو الدبر أو استدخال المنى تكون المسائل أربعة  
 وعشرين وكلها يلاعن فيها الا في صورة وهي المستثناة شيخنا عز يزى وقال شيخنا حاصلاً انه إما أن  
 يقذف قبل الردة أو بعد ها وعلى كل إما أن يصر على الردة إلى انقضاء العدة أو لم يصر فهذه أربعة وعلى كل  
 إما أن يكون هناك ولد أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية تؤخذ  
 من قول الشارح وان قذف في الردة وأصر عليها في العدة لان المعنى سواء قذف في الردة أم لا أصر عليها

وان قذف في الردة وأصر عليها في العدة تبين وقوعه في النكاح فيما إذا لم يصر وكذا لو قذفها زوجها ثم أبانها في  
 فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر وكالو بأنها ثم قذفها بزنا مضاف إلى حال النكاح فيما إذا قذفها في الردة وأصر ثم ولد (لان أصر وقذف  
 في ردة ولا ولد ثم) فلا يصح لعانه تبين الفرقه من حين الردة مع وقوع القذف فيها ولا ولد والتصریح بقولي ولا ولد من زيادتي (ويلاعن  
 ولو مع امكان بينة بزناها) لانه حجة كالبينة وصدنا عن الاخذ بظاهر قوله تعالى ولم يكن لهم شهاداء الا أنفسهم من اشتراط تعدد البينة

واصرا ثان على ان هذا القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقد البيعة وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج القيد على سبب فيلاعن مطلقا (لنفي ولد وان عفت عن عقوبة) لقذف (وبانت) منه بطلاق أو غيره لحاجته الى ذلك (ولدفعا) أي العقوبة بقيد زنته بقولي (بطلب) لها من الزوجة أو الزاني كما يعلم مما يأتي (وان بانت ولا ولد) لحاجته الى اظهار الصدق والاتقام منها (الاتعزير تأديب) لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ أو اصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بينة أو اقرارا ولعان منه مع امتناعها منه فلا يلاعن فبهما لدفعه ما في الاولى فلتيقن كذبه فلا يمكن من الحلف على انه صادق فيعزر لالقذف لانه كاذب فيه قطعاً فلم يلحق بها عار ابل منعاه من الايذاء أو الخوض في الباطل وأما في الثانية فلان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه للسبب والايذاء فأشبهه التعزير بقذف

في العدة أم لا وسواء كان ولداً أم لا بدليل التعليل الذي ذكره لانه تعليل للصور المأخوذة من كلامه فقوله فيما اذا لم يصريشمل أربع صور لانه شامل لما اذا كان القذف قبل الردة ولا هناك ولداً أم لا وقوله فيما اذا قذفها قبل الردة وأصريشمل صورتين أي كان هناك ولداً أم لا وقوله فيما اذا قذفها في الردة صورة واحدة والثامنة استثنائها بقوله لان أصراخ وهي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله فالآية مؤولة) أي فينبغي تأويلها للثمة مع الاجماع (قوله بان يقال الخ) انظر وجه هذا التأويل اذ ليس في الآية ما يشير اليه لانها ليس فيها تعرض للبيعة أصلاً وقوله فان لم يرغب في البيعة أي لعدمها أو لوجودها من غير رغبة فيها وتوقف سم في هذا التأويل مع التقييد في الآية بعدم البيعة وكأنه فهم ان قول الشارح بان يقال الخ زيادة على ما في الآية وليس كذلك بل مراده أن المعنى ولم يكن لهم في شهداء يرغبون في اقامتهم فكان على الشارح أن يقول بان يقال ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم فلا يأتي بالقاء ولا بحرف الشرط ولا يفردا ضمير وكان هذا التأويل سري له من تأويل الآية الثانية لان المعنى فيها فان لم يرغب في اقامة الرجلين اما لقدمهما أو لوجودهما مع عدم الرغبة في اقامتهما فالعنى هنا ولم يكن لهم شهداء يرغبون فيهم بان لم يكن لهم شهداء أصلاً أو كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والافهموه أنه لا يجوز للرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على أن هذا القيد) أي ولنا أن نجري على أن هذا القيد أي قوله ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم خرج على سبب هذا أحسن الاجوبة قاله الزركشي زى (قوله فيلاعن مطلقاً) قدر على البيعة أو لا عش وهو واقع في جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت أنه يلاعن ولومع امكان البيعة فيلاعن مطلقاً الخ (قوله ولدفعا) أي العقوبة ولو تعزير اليتاقي قوله الاتعزير تأديب فدخل في المستثنى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير التكذيب فيلاعن فيه كما سينب عليه حل (قوله أي العقوبة) من حد أو تعزير بان كانت الزوجة أمة عش وقوله كما يعلم مما يأتي أي من قوله أو لم تطلب أي العقوبة شو برى أي من مفهومه وفيه أنه لا يفهم منه طاب الزاني الا ان قرئ تطلب بالبناء للمفعول وهو الظاهر من قوله أي العقوبة (قوله وان بانت) أي بعد قذفها فلا ينافيه قوله الآتي ولو بانت منه ثم قذفها فانه هناك لا يلاعن لدفع العقوبة لان لقذف فيما يأتي بعد البيونة وهناقيلها (قوله الاتعزير تأديب) أي تعزير اسببه التأديب أي ارادته مستثنى من قوله ولدفعا أي من ضميره (قوله لكذب معلوم) اللام فيه للتعليل وفي اصدق ظاهر بمعنى عند لا للتعليل لانه لا يصلح أن يكون الصدق علة للتعزير بل لنفي الحد فان جعل قوله لكذب علة لنفي الحد الآتي صح كونها للتعليل فيهما كما يدل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا ارتقاء وقرناء ان لم يقيد بالدبر ويستفصل لو أطلق برماوى (قوله فيهما) أي في الكذب المعلوم والصدق الظاهر (قوله في غير ذلك) أي غير تعزير التأديب (قوله تعزير تكذيب) أي يكون لاظهار كذبه فوجه التسمية ما في التعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها سئل وسم وعبارة شرح م تعزير تكذيب لما فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من اضافة المسبب للسبب على نمط ما قبله أي تعزير سببه التكذيب مناله ويصح أن يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف أي تعزير ينشأ عنه اظهار التكذيب فالتكذيب سبب واظهاره مسبب وضابط تعزير التكذيب أن يكون المقتدوف غير محصن ولم يثبت زناه (قوله لكذب ظاهر) أي لانه ليس معه بيعة على ما قذف به وفيه أنه يمكن أن يكون صادقا تأمل لكن هذا لا ينافي كونه كذبا في الظاهر

كقذف ذميمة وأمة وصغيرة توطأ أولاد تنوفي هذا التعزير لا يطلب المقذوفة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير  
التأديب في الطفلة المذكورة يستوفيه القاضي منعا للقاذف مما مر وفي غيرها لا يستوفى إلا بطلب الغير وتعزير بما ذكرنا أولى من قوله  
الاتعزير تأديب الكذب (فلو ثبت زناها) بيينة أو اقرار (أو عفت عن العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة (أو جنت بعد قذفه ولا ولد)  
في الصور الأربع (فللعان) لعدم (٧٤) الحاجة إليه لا تنفاه طلب العقوبة في الأخيرتين وسقوطها في البقية فإن كان ثم

ولدفله اللعان لنفيه كما عرف  
وتعزير هنا وفيما يأتي  
بالعقوبة الشاملة للتعزير  
أعم من تعزيره بالحد  
(ويتعلق بلعانه انقاسخ)  
ظاهرا وباطنا كالرضاع  
وتعزير بذلك أولى من  
تعزيره بفرقة (وحمة  
مؤبدة) وإن أ كذب  
نفسه بخبر اليه في المتلاعنان  
لا يجتمعان أبدا (واتقاء  
نسب نقاه) بلعانه حيث  
كان ولدا في الصحيحين  
أنه صلى الله عليه وسلم فرق  
بينهما وألحق الولد بالمرأة  
(وسقوط عقوبة) من  
حد أو تعزير (عنه لها  
وللزاني) بقيد زده بقولي  
(ان ساء فيه) أي في لعانه  
للآيات السابقة في الأولى  
وقياسا عليها في الثانية  
(و) سقوط (حصاتها في  
حقه) لان اللعان في حقه  
كالبينة (ان لم تلعن)  
فان لعنت لم تسقط  
حصاتها في حقه ان  
قذفها بغير ذلك الزنا لان  
قذفها به أو أطلق وخرج  
بقولي في حقه حصاتها في

كما يدل عليه قوله هنالك كذب ظاهر وفيما قبله كذب معلوم (قوله كقذف ذميمة) أي زوجته  
لان كلا غير محصن وقذف غير المحصن الواجب فيه التعزير حل (قوله هذا التعزير) أي تعزير  
التكذيب (قوله يستوفيه القاضي) ظاهره ولومع وجود ولي لم يطلب سمع ش على مر ولا طلب  
لها اذا بلغت برماوى (قوله مما مر) أي من الايذاء (قوله أولى من قوله الاتعزير تأديب الكذب)  
وجه الأولوية ان عبارة الاصل توهم انه يلاعن لدفع تعزير التأديب اذا كان لصدق ع ش وأيضا  
لم يقيد الكذب بالمعلوم فيشمل الكذب الظاهر (قوله ولو ثبت الخ) تقييد لقوله ولدفعها بما ذالم ثبت  
زناها ولم تنف وطلبت (قوله أو لم تطلب) بان سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حل أيضا (قوله فللعان)  
أي مادام السكوت أو الجنون في الأخيرتين مخرج مر (قوله في الأخيرتين) انظر لو طلبتها بعد الاقامة  
والذي يفهم من مر أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حل (قوله ويتعلق بلعانه) شروع في المرة اللعان  
(قوله انقاسخ) وان لم تلعن هي حل فقوله فيما يأتي المتلاعنان لا يجتمعان المفاعلة فيه ليست على  
بابها (قوله كالرضاع) بجامع أن كلا ينشأ من غير لفظ فسح حل (قوله أولى من تعزيره بفرقة) أي  
لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق فيوهم ان ما هنا منها فتقص عددا لطلاق وليس كذلك شيخنا وفيه  
انه لا معنى لهذا الإيهام مع كونها محرم أبدا (قوله وحمة مؤبدة) فلا يحل وطؤها ولو ملك العيين بان  
كانت أمة حل ولا يحل أيضا النظر اليها قال سم حتى في لعان المبانة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز  
لعانها بان كان هناك ولد ينفيه قال ع ش على مر ينبغي جواز النظر للاعنة اذا ملكها كالمحرم (قوله  
وان أ كذب نفسه) وبتكذيبه نفسه يعود الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط الحد عنها حل ويدل لهذا  
ذكر الغاية عقب الاوّلين فقط فيدل على ان حكم البقية غير باق ان أ كذب نفسه وعبارة زى قوله وان  
أ كذب نفسه فلا يفيدها كذابه عود النكاح ولا رفع نأبدا لحرمة لانها محق له وقد بطل اللعان بخلاف  
الحد ولحق النسب فانها يعودان لانها محق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لافي الدنيا ولا في الآخرة  
اه مر زى (قوله واتقاء نسب) ولا يتفع فيه رد القاتل وحكمه على خلاف مقتضى اللعان  
برماوى (قوله من حد) أي ان كافت محصنة أو تعزير ان كانت غير محصنة (قوله للآيات السابقة)  
وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر منها انها مسوقة لما يسقط الحد المذكور بقوله فاجلدوهم ثمانين جلدة  
وقوله والذين يرمون أزواجهم كأنه معطوف على المستثنى في المعنى عن فكأنه قال والذين  
يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للجمل الثلاثة من الجلد وعدم قبول الشهادة والفسق فاذا تاب  
سقط عنه الجلد لان التوبة لا تحصل الا بالعفو عن الجلد (قوله وسقوط حصاتها) فان قذفها عز رفقط  
سل (قوله ويتعلق) أي بذلك لثلاثتهم عطفه على عقوبة حل أي في قوله وسقوط عقوبة  
فيتوهم انه مجرور (قوله لما مر) أي من أن اللعان في حقه كالبينة (قوله ولما لعان لدفعها) ظاهره ان لها  
تركة وان كان الزوج كاذبا في قواعد العزير بن عبد السلام وجوبه عليها لدفع العار عنها حل (قوله ولوميتا)

وفائدته

وجوب عقوبة

زناها) عليها ولو ذميمة لما مر ولقوله تعالى ويدراً عنها العذاب (ولما لعان لدفعها) أي العقوبة الثابتة بلعانه فان أثبتها بيينة فليس لها  
أن تلعن لدفعها لان اللعان حجة ضافية فلا تقاوم البيينة (وانما ينبغي به) أي بلعانه ولدا (ممكنا) كونه (منه ولوميتا) لان نسبه لا ينقطع  
بالموت بل يقال هذا الميت ولد فلان (والا) أي وان لم يكن كونه منه (كأن ولدته لسته أشهر) فأقول (من العقد) لاتقاء من الوطء

والوضع (او) لاكثر منها بزمانهما (طلق بمجلسه) أي مجلس العقد وكان الزوج محسوبا لا تنفاء مكان الوطء أو نكح وهو بالشرق وهي بالمغرب لا تنفاء مكان اجتماعهما (فلا يلاعن لفيه) لا تنفاء مكان كونه منه فهو منفي عنه بلا لعان هذا ان كان الولد تاما والا فالمعتبر مضي المدة المذكورة في الرجعة (والنفي فوري) كالرد بعيب بجماع الضرر بالمسك (اللعن) كأن بلغه الخبر لئلا فأخرج حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جاتعا فكل أو مريضاً أو محبوساً ولم يمكنه (٧٥) اعلام القاضي بذلك أو لم يجده فاخر فلا

يبطل حقه ان (نفس) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والابطال حقه كالأول آخر بلا عذر فيه احقه الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حل وانتظار وضعه) بقيد زده بقولي (لتحققه) أي لتحقيق كونه ولدا اذا يتوهم حلا قد يكون ربحا فينفيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا وأخرت رجاء وضعه ميتا فأكنى اللعان بطل حقه من النفي لتفريطه (فان) آخر (قال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حلف) فيصدق لان الظاهر بواقفه بخلاف ما اذا لم يمكن كأن غاب واستفيض الوضع وانتشر ولو ادعى جهل النفي أو الفورية وقرب سلامه أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان عاميا يصدق بيمينه (لا) نفي (أحد توأمين) بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر (بأن) ولدا معاً وتخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر لان الله تعالى لم يجز العادة بان يجتمع

وقادته سقوط مؤن تجهيزه وعدم ارثه منه زي (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان وليا يقطع بامكان وصوله اليها لا لا نعول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي باطنا عرش وعبارة م ر وهي بالمغرب ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما اه ويدل عليه لتعليل قال عرش مفهومه انه اذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الآخر اه وعبارة الرشيدى قوله ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما يعني لم يمض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بان قطع بأنه لم يصل اليها في ذلك الزمن كأن قامت بينته بأنه لم يفارق باده في ذلك الزمن وهي كذلك ولا نظر لاحتمال لمرسال مائه اليها واستدخاله كما نقله سم عن الشارح خلافا لحج والا فديقال ان ذلك يمكن دائما فلو نظرنا اليه لم يكن الاحقوق فيما اذا كان أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب متعذرا أبدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يمض زمن يمكن الخ مجرد مضي مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذاك مذهب الحنفية لامذهبنا وبهذا تعلم ما في حاشية الشيخ اه بحروفه (قوله مضي المدة المذكورة في الرجعة) وهي لمصور بمائة وعشرين يوما من حين امكان اجتماعهما ولمضعة ثمانين يوما ولحظتين من ذلك حل (قوله والنفي فوري) أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بان يقول هذا الولد ليس مني حل وعبارة شرح م ر والنفي فوري لانه شرع لدفع الضرر فأشبه الرد بالعيب والاخذ بالشفعة فيأتي الحاكم ويعلمه باتفائه عنه اه أي فالمراد من النفي المشروط فيه الفور اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي تترتب عليه الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشيدى (قوله ولم يمكنه) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك أي بأنه باق على النفي وقوله ولم يجده معطوف على قوله كأن بلغه الخبر الخ فهو مثال آخر للعذر (قوله فآخر) أي آخر الذهاب الى القاضي حل (قوله فلا يبطل حقه) المناسب أن يقول فلا يكون فور يالا انه المستثنى منه وأجيب بأنه يلزم من كونه فور يأنه يبطل حقه بالتأخير وأشار بقوله فلا يبطل حقه الى أن قوله ان تعسر قيد المحذوف (قوله وله نفي حل الخ) هذا مستثنى من قوله والنفي فوري واذا لاعن لنفي الحمل فبان عدمه فسد لعانه وحسد سلطان (قوله بقيد زده الخ) انما جعل العلة قيد لانها في معناه فكأنه قال له الانتظار اذا كان لتحقيقه وقوله اذا مات توهم الخ علة للعلل مع علمه شيخنا (قوله فلو قال علمته ولدا) أي وقد جهل أن الميت ينفي باللعان حتى يصح قوله فأكنى اللعان فان كان علما بأنه ينفي لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت يلاعن لفيه وعلى كل حال يبطل حقه من النفي (قوله وانتشر) عطف تفسير (قوله استدفعه) أي صوته من نحو هو اه شرح م ر لان الهواء يفسده (قوله مني آخر) الاولى حذف قوله آخر ويقول فلا يتأتى قبوله مني بادليل قوله في حمل واحد وعبارة م ر فلا يقبل مني آخر (قوله في حمل واحد) أي وحجي الولدين انما هو من كثرة قائلني شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انفعاله كما ذكره الزركشي حل (قوله ولم يعكس) بأن يقال ينتفي عنه الثاني تبع الاول عرش (قوله لقوة الحقوق) علله بتعليلين (قوله

في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا اشتمل على المني استدفعه فلا يتأتى قبوله مني آخر فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان لحوقا ولا تنفاء فلونني أحدهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الاول مع الثاني ولم يعكس لقوة الحقوق على النفي لانه معمول به بعد النفي ولا كذلك النفي بعد لاستلحاق ولان الولد يلحق بغير استلحاق عند امكان كونه منه ولا ينتفي عنه عند امكان كونه من غيره الا بالنفي أما اذا كان بين وضعي الولدين ستة أشهر فأكثر



فهما حلان يصح نفي أحدهما وواقع في الوسيط من أنه إذا كان بينهما ستة أشهر فتوأمان جرى على الغالب من أن العلق لا يقارن أول  
المدة كما يؤخذ مما قدمته في الوصية (ولو هي) بولد كأن قيل له تمت بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا (فأجاب بما يضمن إقرارا كآمين  
أو نعم لم ينف) بخلاف ما إذا أجب (٧٦) بما لا يتضمن إقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك الله عليك لأن الظاهر

أنه قصد مكافأة الدعاء  
بالدعاء (ولو بانت منه ثم  
قذفها) فإن قذفها (زنا  
مطلق أو مضاف لبعده  
النكاح لا عن نفي ولد)  
يمكن كونه منه كافي صلب  
النكاح وتسقط عقوبة  
القذف عنه بلعانه ويجب به  
على البائن عقوبة الزنا  
المضاف إلى بعد النكاح  
بخلاف المطلق ويسقط  
بلعانه فإن لم يكن ولده يمكن  
كونه منه فلا لعان كالأجنبي  
ولأنه لا ضرورة إلى القذف  
حيث (والا) بأن قذفها  
زنا مضاف إلى ما قبل  
نكاحه وهو ما اقتصر عليه  
الأصل أو إلى ما بعد البينونة  
(فلا لعان) سواء كان ثم  
ولده لتقصيره إذا كان حقه  
أن يطلق القذف أو يضيفه  
إلى بعد النكاح أم لا إذا  
ضرورة إلى القذف (و)  
لكن (له انشاؤه) أي  
القذف المطلق أو المضاف  
إلى بعد النكاح (ويلاعن  
لنفيه) أي الولد بل يلزمه  
ذلك أن علم أو ظن أنه ليس  
منه وتسقط عقوبة القذف  
عنه بلعانه فإن لم ينش  
عقب (درس)

فهما حلان) أي قال الثاني من ما مر جل آخر بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله تعالى لم يجز العادة الخ  
وبهذا يعلم ما في كلام سم اه حل (قوله جرى على الغالب) قد يقال إذا كان جرى على الغالب  
فكان ينبغي أن يعول عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب  
فيما إذا كان العلق بسبب الجماع فيتأخر نزول المنى عن ادخال الذكر فإذا أنت به لست فقط كانت مدة  
الجل ناقصة لحظة الوطء مع أن أقلها ستة ولحظتان وغير الغالب أن يكون العلق باستدخال المنى فيكون  
الخلافا فظليا اه (قوله بخلاف ما إذا أجب الخ) أي فله النفي قال حل أي وهو معذور بالتأخير  
فلا ينافي أن النفي على الفور (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فورية النفي بهذا لا نقول  
يمكن أن يحمل على ما إذا قاله في توجيهه للقاضي أو في حالة يعذر فيها بالتأخير لنحو ليل س ل (قوله  
لبعد النكاح) أي لما بعده خذف ما بقرينة ما بعده فهو منصوب على الظرفية وحرف الجر جار لما  
مخدوفة وكذا يقال فيما بعده شيئا وعبارة شرح م ر أو مضاف إلى ما بعد النكاح أي زمن بعد  
النكاح اه (قوله لنفي ولد) أي أو حمل (قوله إلى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البينونة  
حل وفي الشورى قوله إلى بعد النكاح لعله سقط منه لفظ ما بقرينة ما بعده وأضيفه أي في تقدير  
ما السلامة من جر بعد بالي وهي انما تجر كقبل بمن اه (قوله إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر  
منه القذف حال الزوجية وأضافه إلى قبل النكاح برلسي سم (قوله أي القذف المطلق) هذا بعيد  
من سياقه لأن كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد البينونة فلعل الضمير راجع للقذف من  
حيث هو ثم قيد بالمطلق أو الذي بعد النكاح

#### كتاب العدد

أخرت إلى هنا لترتيبها غالبا على الطلاق واللعان وألحق الإيلاء والظهار بالطلاق لأنهما كانا طلاقا في  
الجاهلية وللطلاق تعلق بهما لأنه إذا مضت المدة في الإيلاء ولم يطأ طوب بالوطء أو الطلاق وإذا طاهر ثم  
طلق فور لم يكن عائدا ولا كفارة وكررت الأقرأ الملحق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا  
أي طلب الظهور ما نكرت لاجله وهو براءة الرحم واكتفى بهما مع أنها لا تفيد تيقن البراءة لأن الحامل قد  
نحيض لكونه نادرا م ر وعش عليه (قوله لاشتهالها عليه) أي على العدد من الأشهر أو الأقرأ حل  
لا يقال العدة نفس العدد كثلاثة أقرأ أو أشهر فيلزم عليه اشتغال الشيء على نفسه لانه لا نقول إن العدة هي  
المدة التي تترتب فيها المرأة ومشملة على العدد فالعدة معدود لا عدد (قوله تترتبص) أي تنتظر مختار  
(قوله لمعرفة براءة زوجها) المراد بالمعرفة ما يسهل الظن إذا ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظنا (قوله أو  
للتعبد) أو حقيقة بالنظر لما قبلها أو مانعة خلق بالنظر لما بعدها (قوله أو لتفجعها) أي تحزنها  
وتوجعها أو مانعة خلق فتجوز الجمع لأنه قد يجتمع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى  
عنهما وقد يجتمع التفجع أيضا مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها (قوله وتحصيناها) لا يشمل  
نحو الصغيرة وغير المدخول بها في عدة الوفاة حل وأجيب بأنها حكمة لا يلزم إطرادها أو المراد أنها  
شرعت في الأصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاط الاشتباه (قوله بوطء شبهة) قدمه

كتاب العدد جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالبا وهي مدة تترتبص فيها المرأة

مع

لمعرفة براءة زوجها أو لتعبد وتفجعها على زوج كإسبأ في الأصل فيها قبل الإجماع الآيات الآتية وشرعت صيانة للنسب وتحصيناها  
من الاختلاط (نحب عدة بوطء شبهة أو بفرقة زوج

مع أن الثاني أكثر طول الكلام عليه وتعتبر الشبهة من الواطئ بأن لا يوجب عليه هذا الوطء الحد وان  
أوجبه على الموطوءة كالوزني المراهق ببالغة أو المجنون بعاقلة ولو زنا منها فيلزمها العدة لاحترام الماء  
الالمكره لان الاكراه وان لم يوجب الحد هو زنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن  
يكون المحل الذي يطأ فيه مما يجب الفسل بالايلاج فيه الظاهر نعم حرر حل وشوري (قوله ح)  
مثل فرقة الحياة مسخه حيولا ومثل فرقة الموت مسخه جادا (قوله أو غيره) كرده (قوله دخل  
منه) ولو خصيادون المسموح لانه لا يلحقه الولد حل (قوله المحترم) أي حال خروجه فقط على  
ما اعتمده ممر وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في  
فرجها طائفة أنه مني أجنبي فان هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت  
الزوجة قبل الوطء على المعتمد خلافا لحج لانه اعتبر أن يكون محترما في الحالين شيخنا وعبرة ممر  
دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لو وقت استدخاله كما أفنى به الوالدوان نقل الماوردي عن الاصحاب  
اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه لو استنجى بحجر فأمنى ثم استدخلته أجنبية عالمة  
بالحال أو أنزل في زوجته فساحت بفتته فأنت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بامرأة  
فحملت منه لم يلحقه الولد لانا لانعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه بالحرف وقول ممر فأمنى أي  
بغير استمناء بيده وقوله فأنت أي كل من الاجنبية والبنات وهما خارجان عن موضوع المسئلة لان ضمير  
منه راجع للزوج الا أن يقال كلامه شامل لدخول منه في غير زوجته أو يقاس على مني الزوج المحترم  
منى غيره المحترم (قوله ولو في دير) راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطئ في فرج الخ حل  
(قوله ولا وطئ) ولو وطئ زوجته طائفا أنها أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء  
زوجة أخرى وجبت العدة أيضا فيما يظهر اه سم وصورة ذلك أن يتزوج المرأة ثم يطأها بطنها  
أجنبية وان وطأها باها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر  
لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا  
بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيله بعض ضعفة الطلبة من ان المراد أن من وطئ بذلك الظن  
وجب عليها ان تعتد منه مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل انقضاء العدة فهو مما لا معنى له  
لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا فالزنا لا حرمة له وان نظر الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه  
موجباً للعدة فتنبه له فانه دقيق عرش على ممر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن الخ) استدلال  
بمنطوق الآية على المفهوم وبمفهومها على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما ولم يستدل على  
وطء الشبهة (قوله وانما وجبت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية أنه لا عدة عند انتفاء الوطء  
وان وجد الاستدخال (قوله كافي صغير وطئ أو صغيرة وطئت) أو استدخلت الماء وتهايا كل منهما  
للوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسببه)  
أي الانزال وكون الوطء سببا للانزال صحيح وأما كون ادخال المني سببا للانزال فغير صحيح لانه سبب  
للعلق لا للانزال وأجيب بان قوله أو ادخال بالجر عطف على سببه شيخنا وهذا كله مبني على أن الضمير  
في عنه راجع للانزال ويمكن أن يراد راجع للعلق ويكون الضمير في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلامنا  
الوطء وادخال المني سبب للعلق حينئذ يصح رفع المعطوف بل هو الاظهر معنى لكن فيه أن المحدث عنه  
الانزال وان لزم من خفائه خفاء العلق (قوله فعدة حرة) ولو بطن الواطئ لها احتياطاً كزوجة  
القنة اذا ظنها حرة حل فقوله فعدة حرة أي في الواقع كما اذا ظن الحرة أمة أو في ظنه كما اذا ظن الأمة حرة  
كافي قل على الجلال ويؤخذ من شرح ممر واعتبر حج ظن الواطئ لا الواقع حيث قال فاذا ظن

حج بطلاق أو فسخ  
أو انفساخ باعان أو  
رضاع أو غيره (دخل  
منه المحترم أو وطئ) في  
فرج (ولو في دير) بخلاف  
ما إذا لم يكن دخول مني ولا  
وطء ولو بعد خلوة قال تعالى  
ثم طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن فالكس عليهن  
من عدة تعتدونها وانما  
وجب بدخول منه لانه  
كالوطء بل أولى لانه أقرب  
الى العلق من مجرد الوطء  
وخرج بزيادة المحترم غيره  
بان ينزل الزوج منه بزنا  
فتدخله الزوجة فرجها (أو  
تيقن براءة فرجهم) كافي  
صغيراً وصغيرة فان العدة  
تجب لعموم الأدلة ولان  
الانزال الذي به العلق  
خفي بمسرتبعه فأعرض  
الشرع عنه واكتفى بسببه  
وهو الوطء أو ادخال المني كما  
اكتفى في الترخص بالسفر  
وأعرض عن المشقة (فعدة  
حرة تخيض ثلاثة أقراء)  
ولو جلبت الحيض فيها بدواء  
قال تعالى والمطلقات

يربصن بانفسهن ثلاثة قروء (ولو مستحاضة) غير متبصرة فتعند بأقراؤها المرادودة هي البهائم عادة وتميز وأقل حيض كما مر في بابها (والقرء) المراد هنا (طهر بين دمين) أي دمي حيضين أو حيض ونفاس أو نفاسين أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زماها وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما مر وزمن العدة يعقب زمن الطلاق والقرء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النسائي (٧٨) وغيره ترك الصلاة أيام أقراؤها وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض

الحرز وجه الامة فانهما تعتد بقراين والمعتمد ما قاله م من انها تعتد بثلاثة اقراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف زي (قوله يربصن) أي لينتظرن بانفسهن عن النكاح اه جلالين وأشار به الى ان يربصن خبر بلفظ انشائية معني والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد لانون كما في جاء زيد بنفسه والاصل يربصن أنفسم أي لأن غيرهن يربصن بهن فهو تهيج وعتلن على التربص فان نفوس النساء تميل الى الرجال فامر أن يقمعنها ويحملنها على التربص كما في البيضاوي (قوله من عادة) متعلق بمحذوف أي التي عرفتها من عادة الخ وليست بيانا للاقراء لان المراد بالعادة وما بعدها الحيض والمراد بالاقراء الاطهار فكيف يكون الحيض بيانا للطهر شيخنا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة بمردودة (قوله المراد هنا) بخلافه في الاستبراء فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث الآتي شيخنا (قوله أو نفاسين) بان كانت حاملا من زنا أو من شبهة ثم طلقها وهي حامل ثم وضعت ثم حلت من زنا أيضا ثم وضعت فان الطهر ينهيها بعد قرأتها بعد ذلك بقراين فالاعتبار كون الثاني من زنا فقط حل وقوله بقراين كيف هذا مع أنه طلقها وهي طاهر فقتضاء أنها تأتي بقرء فقط نعم يمكن جعل كلامه على ما إذا لم يسبق الطهر الذي طلقها فيه حيض فلا يعد حينئذ قرأ (قوله أخذ من قوله تعالى) دليل على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو زمن الطهر عين الدعوى فلذلك عاله بقوله لان الطلاق الخ وهناك مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أي ولو كان القرء هو الحيض لكننا مأمورين بالحرام وأما قوله وزمن العدة الخ فلم يعرف موقعه من الدليل (قوله لعدتهن) اللام بمعنى في بدليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي زمن الحج لان الحج ليس نفس الاشهر (قوله أو طلقت حائضا) وسكت المصنف عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابه شرح م (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدة) فلا تصح فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اختها شرح م ومقتضى أنه ليس من العدة جواز العقد فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء ان هذا الدم ليس دم حيض فيكون الطهر باقيا شيخنا عزري (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست المرأة بضم التون وقصها وبكسر الفاء فيه ما والضم أفصح شوبري وهذا في الماضي وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه (قوله فان بقي منه أكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م بخطه مراده بالاكثر يوم فأكثر فيكون المراد انه ان بقي منه ستة عشر يوما فأكثر وجهه واضح فانه لو اكتفى بما دون الستة عشر لجاز أن يقع الطلاق مطابقا لا قبل الحيض وأقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حياضا وخمسة عشر طهرا س ل (قوله على طهر) أي وحيض على حد قوله سرايل تقيكم الحرأي والبرد (قوله فتعند بعده بثلاثة أشهر) انظر لم تكمل على هذا وتكون أشهر هاهلالية أو عديدية في غير المكمل والجواب ما أشار اليه الشارح بقوله لا احتمال أنه أي

وقيل عكسه ويجمع على أقراء وقرءوا وقرؤ (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن الطهر شيء (انقضت) عدتها (يطعن في حيضة ثالثة) لحصول الاقراء الثلاثة بذلك بأن يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قرأ وطئ فيه أم لا ولا بعد في تسمية قراين وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشؤال وذو القعدة وبعض ذي الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي فتنتقض عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها كما مر في الطلاق وخرج بالطهر بين دمين طهر من لم تحص ولم تنفس فلا يحسب قرأ (و) عدة حرة (متبصرة) ولو متقطعة الدم بقيد زده بقولي (طلقت أول شهر) كان

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية (حالا) لا بعد اليأس

لاشمال كل شهر على طهر وحيض غالب عظم مشقة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في أثناءه فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قرأ لا محالة فتكمل بعده بشهر بن هلالين وان بقي منه خمسة عشر فأقل لم يحسب قرأ لا احتمال أنه حيض فتعند بعده بثلاثة أشهر هلالية

(و) عدة (غير حرة) تحيض ولو مبعضة أو مستحاضة غير متحيرة (قرآن) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور ركه فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم (فان عتقت في عدة رجعية فكحرة) فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في أكثر الاحكام فكأنها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة يئونة لانها كالأجنبية فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متحيرة بشرطها) السابق وهو ان تطلق أول شهر (شهران) فان طلقت في اثنائه والباقي أكثر من خمسة عشر حسب قرأتك تكمّل بعده بشهر هلالى (٧٩) والالم بحسب قرأتك بعد شهرين

هلالين على المعتمد خلافا للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف وهذه من زيادتي (و) عدة (حرة لم تحض أو يئست) من الحيض (ثلاثة أشهر) هلالية بانطبق الطلاق على أول الشهر قال تعالى واللاتى يشسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن أى فعدتهن كذلك (فان طلقت في أثناء شهر ركه من الرابع ثلاثين) يوما سواء كان الشهر تاماً ناقصاً (و) عدة (غير حرة) لم تحض أو يئست (شهر ونصف) لانها على النصف من الحرة وتعبرى بغير حرة أعم من تعبره بامة (ومن انقطع دمها) من حرة أو غيرها (ولو بلا علة) تعرف (تصبر حتى تحيض) فتعد باقراء (أو يئأس) فبأشهر وان طال صبرها لان الأشهر انما شرعت للتي لم تحض ولا يئس وهذه

ما بقى من الشهر حيض (قوله وعدة غير حرة) والمبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطى لا بما فى الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظهر زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة يظهر أمة اعتدت بقرء واحد أو زوجته الأمة اعتدت بقرآن لان العدة حقه فنيط بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافه اه حج وهو أنها تعتد بثلاثة اقراء احتياطاً كما جرم به مر والحاصل ان ظنه الحرية يؤثر وظنه الرق لا يؤثر مر (قوله قرآن) وليس هذا من الامور الجبلية التى يتساوى ان فيها لان ما زاد هنا على القرء لزيادة الاحتياط والاستظهار وهو مطلوب في الحرة أكثر شرح مر (قوله فان عتقت في عدة الخ) وأما بالعكس بان تصير الحرة أمة في العدة لاستلحاقها بدار الحرب ثم تسترق فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين شورى (قوله ان ارتبتم) أى لم تعرفوا ما اعتد به التى يئست خطيب وانظر وجه هذا التقييد وعبرة البيضاوى ان ارتبتم أى شككتم في عدتهن أى جهلتم روى أنه لما نزل والمطلقات يترصن بانفسهن ثلاثة قروء قليل وماعداً لللاتى يشسن فتزلت اه فيكون القيد لبيان الواقع وخاطب الأزواج لان العدة حقهم لانها شرعت لصيانة ما ثمهم ع ش (قوله شهر ونصف) والفرق بينها وبين الأمة المتحيرة حيث تعتد بشهرين كما مر أن الأشهر في المتحيرة قائمة مقام الاقراء وتقدم أنها تعتد بقرآن وكل شهر قائم مقام قرء تأمل (قوله ولو بلا علة) للرد على القديم وعبرة المحلى وفي القديم تترص المرأة التى انقطع دمها لالة تسعة أشهر مدة الحمل غالباً وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل اه وفي قول مخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل اظهر وأما رآه فيها وبعد ذلك تعتد بالاشهر وقوله وبعد ذلك راجع للثلاثة كفاي شرح مر وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد انتهى قل على الجلال وقوله وبه قال مالك أى بالاول وهو تسعة أشهر لانه يقول تصبر حتى تمضى عليها سنة بيضاء أى لادم فيها ولا شك ان التسعة أشهر مع الثلاثة سنة (قوله تعرف) قيد به لان الانقطاع لا بد له من علة في الواقع فحسب النقي قوله تعرف تدبر (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أوجبنا الصبر فذاك بالنسبة الى العدة أما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلا لما باء حق الزوج في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة أشهر فقط ذكره الرافى في الكلام على عدة المتحيرة شورى لكن استظهر ع ش على مر أن الرجعة والنفقة يمتدان الى انقضاء العدة بالحيض أو انقضائها بالاشهر بعد اليأس (قوله أو يئأس) فتعد بثلاثة أشهر ويلغى بعض الاقراء ان سبق بخلاف ما اذا حاضت بعد سن اليأس فانه بحسب لها ما سبق من الاقراء (قوله فلو حاضت من لم تحض) أى ولو صغيرة (قوله كآيسة) ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه لان الآيسة المتقدمة حاضت في الاشهر وهذه بعدها (قوله فانها تعتد بالاقراء) فاذا مضى لها قرء أو قرآن ثم انقطع الحيض استأنفت ثلاثة أشهر في الحال كما اذا حصل اليأس منها ابتداء في أثناء الاقراء

غيرهما (فلو حاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أى في الاشهر (فباقراء) فتعد لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقل اليها كالتيتم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها اعتدت ادها بالاشهر من اللاتى لم يحضن أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولى (كآيسة) حاضت بعدها ولم تنكح) زوجاً آخر فانها تعتد بالاقراء لتبين أنها ليست آيسة فان نكحت آخر فلا تنكح عليها لانقضاء عدتها ظاهر مع تعاقب حق الزوج بها والشروع في المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وذكر حكم غير الحرة فيمن لم تحض من زيادتي



(والمعتبر) في اليأس (يأس كل النساء) بحسب ما يبلغنا خبره لا طوف نساء العالم ولا يأس عشيرتها فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (و) عدة حامل (٨٠) وضعه) أي الحمل وإن لم يظهر إلا بعد عدة اقراء أو أشهر لانهما يدلان

على البراءة ظنا والحمل يدل عليها قطعاً (حتى ثانی توأمين) وتقدم بينهما في الباب قبله قال تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولأن القصص من العدة براءة الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل (ولو) كان (ميتاً ومضغة تصور) لو بقيت بأن أخبر بها قوا بل اظهروها عندهن كما لو كانت ظاهرة عند غيرهن أيضاً لظهور بد أو أصبح أو ظفر أو غيرها وذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شكك في أنها لحم آدمي وبخلاف العاقلة لانه لا تسمى حلاً ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل (الى ذی عدة ولو احتمالاً كنفی بلعان) فالولاء عن حاملا ونفی الحمل انقضت عدتها بوضعه وان اتفقت عنه ظاهر الامكان كونه منه فان لم يمكن نسبته اليه لم تنقض بوضعه كأن مات وهو صبي أو ممسوح وامرأته حامل فلا تعد

مر (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فيثبت بخلاف الاعصار (قوله يأس كل النساء) أي نساء عصرها على المعتمد فلورأين أو بعضهن الدم بعد مجاوزة الاثنين وستين ثم انقطع صار ذلك أقصى اليأس في حق أهل عصرهن لا مطلقاً شو برى ولو اذعت بلوغها سن اليأس لتعدت بالشهر صدقت في ذلك ولا تطالب بيئته كما أفتى به الوالد ولا ينافيه قولهم لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسن الا بيئته لتيسرها أي غالباً لانها هنا مترتبة على سبق حيض وانقطاعه ودعوى سن اليأس وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً اه شرح مر (قوله لا طوف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف نساء العالم بأسره وقيل انه بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما يبلغنا خبره أي لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهر لكن ربما ينافيه قوله ولا يأس عشيرتها فانه يقتضي أنه عطف على يأس كذا قيل والظاهر أنه لا منافاة بل جوه في غاية الوضوح والتقدير لا بحسب طوف نساء أي جملة نساء العالم ولا بحسب يأس عشيرتها (قوله وأقصاه اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي أن المعتبر يأس كل النساء وعبرة مر وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين الخ (قوله وضعه) أي وان مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا اشتغال الرحم به فلا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده كما أفتى به مر وزى ع ش (قوله حتى ثانی توأمين) عطف على الضمير في وضعه اعلم ان التوأم بلاهزم اسم لجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز اسم للواحد كرجل توأم وامرأة توأم مفرد وتثنيته توأمان كما في المتن فاعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوأم بلاهزم والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هي للهموز لا غير اه حج اه ع ش على مر (قوله أو مضغة) وانما لم يعتد بها في الفرة وأمية الولدان مدارهما على ما يسمى ولداً شرح مر والمضغة لا تسمى ولداً الا اذا تصورت بالفعل فقول مر وانما لم يعتد بها أي بالمضغة التي لم تصور بالفعل لانها ان تصورت بالفعل يحصل بها أمية ولد كما ذكرهم في أمهات الاولاد (قوله بأن أخبر بها قوا بل) أر بع نسوة أو رجلا ن فأخبرت بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطناً والقابلة هي التي تتلقى الولد عند الولادة ولو اذعت أنها سقطت ما تنقضي به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها بمينها حل وعبروا عنها بما خبر لانه لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم تشرح مر (قوله كأن مات الخ) هذا المثال دخیل هنا إذ الكلام في عدة الحياة وأما عدة الوفاة فتأتي (قوله وهو صبي) أي لا يمكن كون الولد منه بأن لم يباغ تسع سنين حل و مر (قوله حتى نزول الرية) أي بأمرة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوا بل اذا العدة لزمتها يقيين فلا تخرج منها الا يقيين شرح مر (قوله فان نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالتكاح باطل) وان تبين ان لا حل خلافاً لحج للشك في حل المنكوحه وليس التكاح كالبيع يعتبر فيه نفس الامر بل كالعبادة يعتبر فيه ظن المكفأ أيضاً حل قال ع ش على مر والا قرب ما قاله حج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة مخصوصة بغير التكاح لانه يشبه العبادات لا احتياجه الى مزيد احتياط تأمل لكن سيأتي للشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وبان ميتاً صح خلوه عن المانع في الواقع فأشبه ما لو باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتاً اه فهذا يقتضي ان القاعدة لم تخص بغير التكاح فانظر ما الخالص مما هنا والجواب ما قاله زى هناك عن حج من

بوضع الحمل (ولو ارنابت) أي شكت وهي (في عدة في) وجود (حل) لثقل وحركة تجدهما (لم نكح) ان آخر (حتى نزول الرية) فان نكحت فالتكاح باطل لا تردد في انقضاء العدة (أو) ارنابت (بعدها) أي بعد العدة (سن صبر) عن التكاح لنزول الرية والتصریح بالسن من زيادتي

(فان نكحت) قبل زوالها (أو ارباب بعد نكاح) لاخر (لم يبطل) أى النكاح لا تقضاء العدة ظاهرا (الآن تاركون ستة أشهر من إمكان علوق) بعد عقده وهو أولى من قوله من عقده فينبين بطلانه والولد للاول ان أمكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت له ستة أشهر فأكثر فالولد للثاني وان أمكن كونه من الاول لان الفراش الثاني تأخر فهو أقوى (٨١) ولان النكاح الثاني قد صح ظاهر افلو

ألفنا الولد بالاول لبطل النكاح الوقوع في العدة ولا سبيل الى ابطال ما صح بالإحتمال وكالثاني وطء الشبهة بعد العدة فلوات بولدت ستة أشهر فأكثر من الوطء لحق بالوطء لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا ذكره في الروضة وأصلها رجعي (ولو فارقها) فراقا ثانيا أو (فولدت لأربع سنين) فأقل من إمكان العلوق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقربنة ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف ما لو ولدت لأكثر منها لان الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر منه كما استقرى واعتبارى للدة في هذه من وقت إمكان العلوق قبل الفراق لان الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتمدته الشيخان حيث قالوا في ما أطلقوه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً عليهم من وقت إمكان العلوق قبل الفراق والازدادت مدة الحمل على أربع سنين

ان الفرق أن هنا سببا ظاهرا فكان قويا في اقتضاء الفساد بخلاف زوجة المفقود ليس فيها سبب ظاهر يحال عليه الفساد ومثله شرح مر (قوله فان نكحت قبل زوالها الخ) راجع لقوله وأرثت بعدها (قوله بالا حتمال) متعلق بابطال شو برى (قوله وكالثاني) أى النكاح الثاني (قوله لحق بالوطء) أى ان أمكن كونه منه وان أمكن كونه من الاول لا تقطاع الخ كما صرح بذلك مر فقوله عنه أى الاول الواقع في كلام مر فله سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولو فارقها) مثل المفارقة الموت وقوله من إمكان العلوق أخذه الشارح من كلام المتن سابقا خذف من الثاني دلالة الاول (قوله ولم تنكح أو نكحت الخ) أشار بهذا الى أن قول المتن الآتي فان نكحت مقابل لهذا المقدر فيؤيد منه تقييد المتن (قوله بقربنة ما يأتي) أى قوله فان نكحت بعد انقضاء عدتها (قوله لحقه) وبان وجوب نفقتها وسكنها وان أقرت بانقضاء العدة شرح مر (قوله لان الحمل الخ) علة لقوله لحقه (قوله فيما أطلقوه تساهل) أى حيث لم يقيدوا الأربيع سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا الأربيع من الفراق كان عليهم ان يقيدوا ويقولوا أربع سنين من الفراق اللحظة وهي لحظة الوطء فتكمل بها الأربيع اه (قوله والقويم) معتمد (قوله والا) أى وان قلنا انها من الفراق لزادت مدة الحمل على أربع سنين أى بلحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق وهي المسماة بلحظة الوطء مع أنهم حصروا أكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فاهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الأربيع مع زمن الخ) أى الأربيع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا عليها (قوله التي هي) الظاهر انه صفة للأربيع المجرورة بالباء فكان الأولى تقديمه (قوله بل مرأهم الأربيع الخ) أى والاستثناء مراد لهم وكأنهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي اللحظة الوطء قبل الفراق فساوت عبارتهم عبارة المتن فغاية ما يلزم زيادة لحظة على الأربيع الناقصة وهذه الزيادة هي المكمل للأربيع لا زائدة عليها فلم يلزم على قول الأصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما يلزم كونه أربع سنين وهو المراد (قوله بدون زمن الوضع) أى ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان قبل الفراق فعلم ان مرادهم بقولهم أربع سنين من الفراق أربع سنين من الوطء فتكون الأربيع ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب مهادون زمن الوضع لانه واقع بعدها حل فالمناسب للشارح أن يبدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه وعبرة زى قوله بدون زمن الوضع وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال مر والحاصل أن الأربيع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر وا هنا الغلبة للفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للنسب بالا كتفاء فيها بالامكان (قوله في الوصية) كأن أوصى لحمل هند وانفصل لأربع سنين ولم تكن فراشا فان حسبنا الأربيع من إمكان العلوق قبل الوصية كانت أربع سنين كوامل وان قلنا انها من تمام صيغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة هنا بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كأن قال ان كنت حاملا فأنت طالق فولدت لأربع سنين ولم يطأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من إمكان العلوق قبل الطلاق كانت أربع سنين كوامل وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء

(١١ - (بحر) - رابع) ومرادهم ما بان قويم انه أوضح مما قالوه والافتاء لوه صحيح أيضا بأن يقال ليس مرادهم بالأربيع فيها الأربيع مع زمن الوطء والوضع التي هي مرادهم بانها أكثر مدة الحمل بل مرادهم الأربيع بدون زمن الوضع فلا يلزم لزادة المذكورة وهذا يجب عما يورد من ذلك على نظيرها في الوصية والطلاق (فان نكحت بعد) انقضاء (عدتها فولدت ستة

أشهر) فأكثر من إمكان العلوق بعد العقد (لحق الثاني) وإن أمكن كونه من الأول مما سر فيها إذا ارتأى (ولو نكحت) آخر (فيها) أي في عدتها (فاسد أوجهها الثاني فولدت لامكان منه) دون الأول (لحقه) بأن ولدته لا أكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق ولستة أشهر فأكثر من وطئه نعم إن كان طلاق الأول رجعيًا ففيه قولان في الشرحين والروضة بترجيح أحدهما كذلك والثاني يعرض على القاتل ونقله البلقيني عن نص الام وقال هذا الذي ينبغي الفتوى به (أو) لا مكان (من الأول) دون الثاني (لحقه) بأن ولدته لا أربع سنين فأقل مما سر ولدون ستة أشهر (٨٢) من وطء الثاني وانقضت عدته بوضعه ثم تعتد ثانيًا للثاني كما يعلم من الفصل

(قوله لما سر الخ) هو قوله لان الفرائض الثاني تأخر فهو أقوى عرض (قوله فاسدا) أي في الواقع لافي ظن الوطئ والافهوزان وعليه الحد وعالمها ان علمت أيضا قل على الجلال (قوله من إمكان العلوق) أي من الأول وقوله من وطئه أي الثاني (قوله أحدهما كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المعتقد وقوله في حكمه ما مر فيه وهو أنه ان ألحقه بالأول لحقه وانقضت عدتها بوضعه الخ (قوله انتظر بلوغه وانقسابه) فلولا ينسب بعد البلوغ لم يجز عليه لجواز أنه لم يل طبعه لواحد منهما مخرج مر ولا توقف العدة لي ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينتف عنهما اعتدت به عن أحدهما ثم تعتد للآخر بثلاثة أقراء بعده والافان اتقى عنهما اعتدت لكل بثلاثة أقراء وتقدم عدة الأول قل على الجلال فلوا لحقه القاتل بعد انقسابه بغير من انتسب اليه كان المعول عليه الحاق القاتل لان الحاقه بالحكم أو كالينته حل (قوله بالفاسد الصحيح) أي فيما إذا نكح في العدة صحيحا حل (قوله وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله فكذلك) أي إذا ولدته لا مكان من الثاني دون الأول لحقه أو لا مكان من الأول دون الثاني لحقه أو لا مكان منهما عرض على قاتل

(فصل في تداخل عدتي امرأة) أي اثباتا ونفيًا لاجل قوله أو من شخصين (قوله عندنا شخص الخ) الحاصل أن العدتين إما أن يكونا لشخص أو لشخصين وعلى كل إما أن يكونا من جنس أو جنسين (قوله في عدة غير حل الخ) بأن كانت باقراء أو أشهر وعلى كل إما أن يكون الطلاق بائنا أو رجعيًا وعلى كل إما أن يكون عالما بالتحريم أو جاهلا فالصور ثمانية (قوله ولم تحبل من وطئه) حتى يتحقق كون العدتين من جنس واحد حل (قوله أو بالتحريم) أي تحريم وطء المعتدة وقوله وقرب عهده بالاسلام الخ ظاهره في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك) أي بالتحريم أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه وطء شبهة حل وان كان عالما بالشبهة خلاف أي حنيفة القائل بأن الوطء يحصل به الرجعة (قوله تداخلتا) أي دخلت بقية الأولى في الثانية كما يأتي فالقاعدة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو اخراج الحشفة حل (قوله والبقية) الأولى التفرع حل وصريح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح وقوعها عن الجهتين مع أن الواقع عن الجهتين إنما هو أول الثانية الذي هو قدر البقية وعبارته في الرجعة فالقراء الأول واقع عن العدتين (قوله كما مر في الرجعة) فلوراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لجوعها للزوجية حل (قوله وهي من تحيض) في ذلك لتكون من ذوات الأقراء الممثل بها والافتدوات الأشهر كذلك قل على المحلى (قوله فكذلك) قد يقال هلاجهما مع ما قبلها وجعل قوله تداخلتا راجعا إليهما لما فيه من الاختصار وأجيب بأنه إنما فصلها لقوله في الأولى وله رجعة الخ وفي الثانية فتنتقضان الخ (قوله في الحل) معنى دخول الأقراء في الحل

الآتي (أو) لا مكان (منهما) عرض على قاتل (وترتب عليه حكمه فان ألحقه بأحدهما في حكمه ما مر فيه أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما أو اشتبه عليه الأمر أو لم يكن ثم قاتل انتظر بلوغه وانقسابه بنفسه وان ولدته لزمن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولدته لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين مما سر لم يلحق واحدًا منها وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في أنكحة الكفار فإذا أمكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولم يعرض على قاتل ويزيد في وجهها الثاني ما لو علمها فان جهل التحريم وقرب عهده بالاسلام فكذلك والافهوزان

درس

(فصل في تداخل عدتي امرأة \* لو (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (كان) هو أولى من قوله

بان (طائفي ثم وطئ في عدة غير حل) من أقراء أو أشهر ولم تحبل من وطئه عالما كان أو جاهلا بانها الماطقة أو بالتحريم وقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (لا عالما) بذلك (في بائن) لان وطئه لها زنا لا حرمة له (تداخلتا) أي عدتا الطلاق والوطء (فتبتدي عدة) باقراء أو أشهر (من) فراغ (وطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق والبقية واقعة عن الجهتين (وله رجعة في البقية) في الطلاق الرجعي دون ما بعده كما مر في الرجعة وهذا من زيادتي (أو) من (جنسين) حمل وأقراء) كأن طلقها حائلا ثم وطئها في أقراء أو حبّلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي من تحيض (فكذلك) أي فتتداخل بان تدخل الأقراء في الحل في المثال مع

لأنها صا حها ما والاقرء انما يعتد بها اذا كانت مظنة الدلالة على البراءة وقد اتفقنا ذلك هنا للعلم بان تغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقضي ان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزما عدتا (شخصين كأن كانت في عدة زوج أو) وطء (شبهة) (٨٣) فوطئت) من آخر (بشبهة) كنكاح

فاسدا وكانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت (فلا تداخل) لتعدد المستحق بل تعتد لكل منهما عدة كاملة (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لان عدته لا قبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضعه ثم تعتد للشبهة بالاقرء (ف) ان لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها الى عدة جائز (وله رجعة) فيها سواء أ كان ثم حمل أم لا لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراشا للواطئ (و) له رجعة (قبلها) أي قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وان راجع في النفاس لان عدته لم تنقض وخروج بالرجعة التجديد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعة شبهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما اذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زيادتي (فان

مع انها غير معتبرة مع وجود الحمل غير حل الزنا انها لا تستأنف بعد وضع الحمل كافي ع ش (قوله) وقد بسطت الخ) والمعتمد منه ما ذكره الشارح هنا خلافا لمن قال بانقضاء العدة بالاقرء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة واعتمده الاسنوي وجرى عليه الجلال المحلى اه حل (قوله من الوطء) أي الواقع بعد الطلاق وقوله أم لا أي أو كان واقعا قبل الطلاق أي حال الزوجية حل (قوله) فان لم يكن حل الخ) فان لم يكن حل ولا طلاق قدم عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعتد للثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما حل (قوله) ثم تعتد للشبهة أي بعدمضي زمن النفاس أي عدة كاملة (قوله) وان سبق وطء الشبهة الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلعت فانها تستأنف عدة لطلاق ثم تبني على القرأين السابقين اللذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال فيما بعده شيخنا (قوله) لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة بل ولا بعده مادامت المعاشرة موجودة بحيث يتمكن منها حتى يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح م ر لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره أي لا يراجع في حال بقاء فراش واطمأ بان لم يفرق بينهما لونية عدم العود اليها كالتفريق اه وفي هذا الاستدراك نظر لانه يقتضي أن زمن وطء الشبهة والمعاشرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يراجع فيه وليس كذلك لانها بعد تفريق القاضي ولو بعد سنين تبني على ما مضى من عدة الطلاق ثم تستأنف عدة للشبهة حيث لا حمل ولا يحسب زمن المعاشرة من العدة كما يدل عليه قول الشارح لخروجها حينئذ عن عدته أي لطلاق (قوله) لان عدته أي الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أي ان كان وطء الشبهة عقب الطلاق فهي سالبة تصدق تبني الموضوع تدبر ويمكن حمل كلامه على ما اذا تأخر وطء الشبهة عن الطلاق (قوله) باستدامة النكاح أي الكامل والافهي استدامة (قوله) ولا يمتنع بها) يؤخذ منه حرمة نظرها اليها ولو بلا شهوة والخلوة بها شرح م ر وقال ع ش هذا يخالف ما مر له فيبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المعتدة عن الشبهة اه ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارته ولا يلزم منه اعتماده فلا يراجع على انه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يعتد بها (قوله) حتى تقضيها أي الاخرى (قوله) منه أي من الزوج بان وطئت بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها (قوله) انقطعت العدة أيضا أي من حين الرجعة وفيه ان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق فلا فائدة في التقييد بقوله ولا حل حينئذ الا أن يقال أي بالمفهوم لا حل قوله بعد واعتدت للشبهة

(فصل في حكم معاشرة المفارق المعتدة) (قوله) لو عاشر مفارق أي المعاشرة المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالخلوة ليلا دون النهار انتهى زي وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا أو نهارا والخلوة بها كذلك وغير ذلك اه (قوله) أو غيره) كخلوة (قوله) لم تنقض عدتها وان طال الزمن جدا كعشر سنين اه ع ش فاذا زالت المعاشرة بان نوى أنه لا يعود اليها كملت على ما مضى قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع الا

راجع) فيها (ولا حل انقطعت وشرعت في الاخرى) أي في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس ذلك (ولا يمتنع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها الى مضيهما لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كأصلها (فصل) في حكم معاشرة المفارق المعتدة ولو عاشر مفارق) بوطء أو غيره (رجعية في عدة أقرء أو أشهر لم تنقض) عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفرائض



الرجعية أو غيره فكالفارق في البائن وخرج عما ذكر عدة الحمل فتتقضي بوضعه مطلقا (ولا رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء والاشهر وان لم تنقض بهما عدة احتياط وفيه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره (ويلحقها طلاق الى انقضاء عدة) لذلك (ولو نكح معتدة بطن صحة ووطئ انقطعت) عدتها (بوطئه) لحصول الفراش به بخلاف ما اذا لم يوطأ وان عاشرها لا تنفء الفراش (ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم طلقها استأنفت) عدة (وان لم يوطأ) لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدتها به وان وطئ لا طلاق الآية (ولو نكح معتدة ثم وطئ ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء ودخل فيها البقية من عدة السابقة لانهما لو احدثا قبل الوطء بنت على ما سبق من عدة وأكثنها ولا عدة لهذا الطلاق لانه في نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية

(فصل) في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد (يجب بوفاة زوج عدة وهي)

بالنية والظاهر أنه لو عاد للعاشرة كانت معاشرة جديدة حل فان لم يمض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة من حين الطلاق استأنفت عدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام حل في القولة الآتية فلا منافاة تدبر (قوله كالمفارق في الرجعية) أي كمعاشرة المفارق أي فيثبت لها جميع أحكام الرجعية المعاشرة (قوله احتياطا) أي وتغليظا عليه لتقصيره وهذا هو المفتي به وحينئذ فهي كالبائن بعدمضي عدتها الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها لانها كالبائن بالنسبة لعدم جواز رجعتها ع ش وكالرجعية في حقوق الطلاق وفي أنها يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما رجحه البلقيني في باب النفقة وأفتى بجميعها الوالمرجه الله شرح م ر والحاصل انها كالرجعية في ستة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكنائها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له تزوج نحو اختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها أي حال المعاشرة وطحا حكم البائن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح خلعها بمعنى أنه اذا خالعها وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس لنا امرأة يلعنها الطلاق ولا يصح خلعها الا هدموا اذامات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ر وقل على الجلال وع ش (قوله الى انقضاء عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا رجعة له في هذه العدة لان حقوق الطلاق للتغليظ عليه حل وعبرة ع ش وصورة ما تنقضي به عدتها أن يترك معاشرتها ويمضي بعد ذلك ثلاثة اقراء وأشهر ان لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة والا بنت على ما مضى ع ش (قوله لذلك) أي احتياطا (قوله ولو نكح معتدة) أي من غيره بقربة قوله بطن صحة وأما لو نكح معتدة فسيأتي (قوله انقطعت) معنى انقطاعها ان زمن الفراش قبل التفريق بينهما لا يحسب من العدة (قوله بوطئه) أي فلا بد من وطئه لا تقطاع العدة وحينئذ يفرق بينهما اذا فرق فصل ان كانت حاملا من وطء الشبهة اعتدت به وبعد الوضع تكمل العدة الاولى والافتكامل العدة الاولى ثم تشرع في الثانية (قوله ولو راجع حائلا الخ) فلو طلق من غير مراجعة بنت على ما مضى حل (قوله لعودها بالرجعة الخ) أي فكان الطلاق منه فيما اذا لم يوطأ فابعد وطئها والمطلقة بعد الوطء تعتد بخلاف ما سيأتي في تجديد العقد مع عدم الوطء لان العقد انشاء نكاح جديد وقد طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي قبل الطلاق وهذا علم من قوله ولو راجع لانه لا يراجع الا ان كانت مدخولا بها (قوله لا طلاق الآية) وهي وأولات الاحمال الخ (قوله ولو نكح معتدة) أي البائن وهو جائز لان للشخص نكاح المعتدة منه (قوله البقية) أي على تقدير بقائها والا فبمجرد وطئها انقطعت العدة بالكلية ولم يبق لها بقية أصلا م ر بالمعنى فالاولى حذف قول المصنف ودخل فيها البقية (قوله وأكثنها) أي عدة الطلاق الاول

(فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد) (قوله ولو رجعية) بان مات بعد طلاقها طلاقا رجعيًا فانها تنتقل لعدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق وتحدد وتسقط مؤنتها ولو حاملا وهذا بخلاف البائن الحامل فلا تنتقل ولا يجب عليها الاحداد ولا تسقط نفقتها وان صار الزوج معسرا بالموت لانه دوام فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره وهذا هو المأخذ كما في شرح م ر (قوله أربعة أشهر وعشرة) لان بالاربعة أشهر يتحرك الحمل لانه وقت نفخ الروح فيه وزيدت العشرة استظهارا وذلك يستدعي ظهور حل ان كان وهذه حكمة لا يلزم اطرادها حل لتدخلها فيها اذامات الزوج قبل وطئها أو كان صغيرا قال م ر أولان النساء لا يصرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر (فرع) لو قال أنت طالق قبل موتي باربعة

من الايام (بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن (٨٥) بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً أي

عشر ليال بأيامها وسواء الصغيرة وذات الاقراء وغيرهما والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات وألحق بهن الحاملات ممن ذكروا وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن ويكمل المنكسر بالعدد كنظائره (ولغيرها) ولو بمبعضه (كذلك) أي حائل أو حامل ممن ذكر (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها يأتي في الانكسار ماضٍ وتعبير بغيره بغيرها أعم من تعبيره بما ذكره (ولحامل منه) أي من الزوج حرة كانت أو غيرها (ولو محبوبة) بقي أثنائه (أو مسلولاً) بقي ذكره (وضعه) أي الحمل لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن فهو مقيد للآية السابقة وفارق المحبوب والمسلول المسوح بأن المحبوب بقي فيه أوعية المني وقديصل إلى الفرج بغير ابلاج والمسلول بقي ذكره وقد يبالغ في الابلاج فيلتد وينزل ما رقيقاً بخلاف المسوح (ولو طلق احدي امرأته) معينة عنده أو مبهمه (ومات قبل بيان) معينة (أو تعيين) للمبهم ولم يطقاً واحدة منهما أو وطئ واحدة

أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعياً ويؤخذ مما يأتي أنه لا احداد عليها أيضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حيائه كما مر قل على الجلال (قوله من الايام) فسر العشرة في المتن بالايام وفي الآية بالليالي جر ياعلى الافصح عند حذف العدود وهو انه يؤتى في العدد بالتاء اذا كان المعدود مذكراً ويجرد منه اذا كان مؤنثاً كما اذا كان المعدود مذكراً فاندفع توقف حل (قوله والذين يتوفون) أي وزوجات الذين يتوفون ليناسب قوله يتربص فان التربص للزوجات قال الشوري يقال توفي فلان وتوفي اذا مات فن قال توفي معناه قبض وأخذ من قال توفي معناه توفي أجله أي استوفي عمره واستكمل له وعليه قراءة على رضي الله عنه يتوفون بفتح الياء اه (قوله أي عشر ليال) وفسر العشر بذلك لتأنيثها ولانها غرر الشهور والايام وأشار بقوله بأيامها إلى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من المدة اه برماوى (قوله عن ذكر) أي من زوجة الصبي والمسوح ع ش فن بيانية لا لتعديده وقال بعضهم قوله ممن ذكر أي من غير الزوج فتكون من التعديده على هذا اه (قوله بالاهلة) ما لم يمت أثناء شهر وقديبقى منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع أربعين يوماً ولو جهلت الاهلة حسبتها كاملة شرح م وأما لو بقي منه عشرة فقط فتعديدار بعة أهلة بعدها ولو نواقص ع ش (قوله نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها وبحث الزركشى وغيره ان قياس ما مر انه لو ظنها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشرة أيام ورد بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن وبه يفرق بين هذا وما مر اه حجج وصور بعضهم كلام الزركشى فقال لو كان له زوجتان حرة وأمة فوطئ زوجته الامة على ظن انها زوجته الحرة واستمر ظنه إلى موته فتعد عدة الاحرار ومثله ما لو غرر بحريتها اذ الظن كما نقلها من الاقل إلى الاكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بان يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطء فلم يؤثر فيها الظن عنده اه م في شرحه (قوله أو مسلولاً) أي خصيتاه وقولهم الخصية اليمنى للساء واليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والافقد وجد من له اليسرى فقط وله ماء كثير وشعر كثير شرح م (قوله فهو مقيد للآية) فان قلت لا حاجة إلى هذا مع قوله أو لا والآية محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات قلت يمكن أن تكون الآية لا توجب آخر الآية لكن يرد عليه ان الآية من قبيل العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة اللهم الا ان يقال ان هذا مبني على ان الموصول في مثل هذا لا عموم له ع ش والاولى الجواب بان المضاف المقدر في الآية وهو زوجات لا عموم له بل هو مطلق (قوله وقديصل) أي مع علمه بنزول الماء كافي شرح م (قوله وقديبالغ الخ) قديقال ان هذا يتأتى في المسوح بالمساحقة اذ لا ذكر لا أثر له في الماء وانما هو طريقة كالتقبير شدي على م (قوله ولم يطقاً واحدة منهما) حاصله انه اما أن يكون وطئاً واحداً أو وطئاً واحداً ولم يطقاً واحدة منهما وعلى كل اما أن يكون الطلاق بائناً أو رجعياً فالخامس ستة وعلى كل اما أن تعتد بالاقراء أو بالاشهر أو احداً بالاقراء والاخرى بالاشهر فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر والذي يؤخذ من الشارح تسعة لانه اما ان لا يطقاً واحدة منهما أو يطقاً واحدة أو يطقاً واحداً وعلى كل من الاخيرين اما أن تكون عدة بالاشهر أو الاقراء وعلى كل اما ان يكون الطلاق رجعياً أو بائناً فالمجموع ثمانية تضم للاولى واستثنى منها صورتين بقوله لا في بائن والمستثنى منه محنوف والتقدير اعتدنا الوفاة في جميع الصور لا في بائن الخ وقوله ولم يطقاً مفهوم قوله بعد فتعدت من وطئت وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً مع قوله وهما ذوات أشهر مطلقاً مفهوم قوله وهي ذات اقراء وقوله وذات اقراء في طلاق رجعي مع قوله وذواتا اقراء في رجعي مفهوم قوله لا في

ولم يطقاً واحدة منهما أو وطئ واحدة

وهي ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في طلاق رجعي أو وطئهما أو ذات أشهر مطلقاً أو ذات أقراء في رجعي بقرينة ما يأتي (اعتدنا لوفاة) وإن احتمل أن لا يلزمها عدة (٨٦) في الأولى وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات

الاشهر وفي ذات الاقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر للاحتياط في الجميع (لاني) طلاق (بأن) ووطئهما أو احدهما فتعقد من وطئت (وهي ذات اقراء بالاكثر من عدة وفاة منها) أي من وفاة (و) عدة (أقراء من طلاق) لذلك وتعتمد غيرها لوفاة لما تقرر وذ كركم وطء احدهما في الجميع من زيادتي ووجه اعتبار الاكثر من الطلاق في المهمة مع ان عدتها انما تعتبر من التعيين انه لما أيس من التعيين اعتبر السبب وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بمأمر) في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعقد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت يقين فلا يزال الايقين وتغيري بما ذكر أولي من تعبيره بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته نقض) الحكم لمخالفته القياس الجلي إذ

بأن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى مقيد بقيود ثلاثة بأن ووطئت وذات اقراء وفيه صورتان أشار اليهما بقوله ووطئهما أو احدهما والمستثنى منه فيه سبع صور لان الاطلاق في الموضعين فيه صورتان وقوله في طلاق رجعي أي لان الرجعية تنتقل لعدة الوفاة (قوله وهي ذات أشهر مطلقاً) أي في طلاق رجعي أو بأن لان الاشهر دون عدة الوفاة قطعاً فعدة الوفاة أحوط سواء انتقلت لعدة الوفاة كما في الرجعية أولاً كما في البائن وقوله وذات اقراء الخ أي لانها حينئذ تنتقل الى عدة الوفاة (قوله بقرينة ما يأتي) أي قوله لاني طلاق بأن الخ (قوله أن لا يلزمها عدة) أي لعدم وطئها (قوله في الأولى) وهي ولم يطأ واحدة منهما أي لان المطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها سم (قوله وأن يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا مشكل في الرجعية لانها اذا مات زوجها في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني أن يلزمها عدة الطلاق ويمكن أن يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية سم ويمكن أن يصور بما اذا انقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله بالاكثر الخ) ولو مضت جميع الاقراء قبل الوفاة عتدت كل واحدة عدة الوفاة لان كلاهما محتمل انهما متوفى عنها وانها مطلقة منقضية العدة اه سم ع ش على مر (قوله منها) حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدأة منها (قوله وعدة أقراء من طلاق) هذا ان لم يمض قبل موت الزوج بعض الاقراء فلم يمتض قبل موته قرآن مثلاً اعتدت بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لا من عدة الوفاة وثلاثة اقراء تأتي بها بعد الموت وان كان هو القياس حل ومثله في مر (قوله وتعتمد غيرها الوفاة) انظر لم أعاده مع انه علم من كلام المتن واجب بانه ذكره لانه مقابل قوله من وطئت وقوله لما تقرر وهو قوله للاحتياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما أورده البلقيني من أن حساباتها من الطلاق مبني على ضعيف والمعتمد أنها تحسب من التعيين فأجاب الشارح بان حساباتها من التعيين ان تيسر والا فتحسب من الطلاق باتفاق شيخنا (قوله المفقود) وكذا المفقود لا ينكح زوجها أو اختها ولا أر بعاسوا حتى يثبت موتها بمأمر ولو أخبرها عدل بموت زوجها أو فراقها جاز لها باطنان تزوج وكذا لو أخبره بموت زوجته جاز له باطنان نكاح اختها وأربع سواها سم وعبارة شرح مر نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها باطنان تنكح غيره قاله القفال والقياس أنها لا تنكح عليه ظاهر اويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو اختها وخامسة سواها (قوله بحجة فيه) أي الطلاق أي بحجة مقبولة فيه بحيث يثبت بها وهي رجلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم بنكاحها الخ) أي حكم بذلك حاكم يراه كالخفي نقض حكمه ومحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلي كما هو مبسوط في محله والمقيس عليه هنا هو قسمة ماله وعق أم ولده (قوله الجلي) وهو ما قطع فيه بنقي تأثير الفارق كقياس احراق مال اليتيم على أكله (قوله اذ لا يجوز الخ) لان النكاح أولى من المال في المراجعة حيث يحتاج له أكثر فقوله أن يكون حيا في ماله أي الذي هو أدون من النكاح في الاحتياط وفيه إشارة للرد على الخنفية ع ش حيث جعلوه حيا في عدم قسمة ماله وميتا في جواز نكاح زوجته (قوله صح النكاح) ولا يشك في ما تقدم في المرتبة حيث لا يصح النكاح وان تبين أن لا حل مع أن الحاصل في كل شك لان الشك ثم لم يلبظ ظاهر فأبطل لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله ويجب احداً) وتركه كبيرة ع ش (قوله على معتدة وفاة) وان شاركها غيرها بأن أحباها بشبهة ثم تزوجها ثم مات

لا يجوز أن يكون حيا في ماله وميتا في حق زوجته (ولو نكحت) قبل ثبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة عنها (صح) النكاح تنكح من المانع في الواقع فأنشبه مالو باع مال أبيه بظن حياته فبان ميتا درس (ويجب احداً على معتدة وفاة) خبر

الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربع أشهر وعشر أي قاله يحل لها الاحداد عليه أي يجب للاجتماع على ارادته والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لان غيرها ممن لها أمان يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منعهما مما يمنع منه غيرها (وسن لمفارقة) (٨٧) ولورجعية ولا يجب لانهما ان فورقت

بطلاق فهي محقة به أو بفسخ قاله فسخ منها أو لمعنى فيها فلا يابق بها فيهما إيجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وذكر سنة في الرجعية من زياتي وهو ما نقله في الروضة كأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض اصحاب أن الاولى لها أن تزني بما يدعو الزوج الى رجعتها (وهو) أي الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (ترك لبس مصبوغ) بما يقصد (لزينة ولو) صبغ (قبل نسجه أو خشن) خبر الصحيحين عن أم عطية كناية عن أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربع أشهر وعشر وأن نكحت وأن تطيب وأن تلبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككتان وبريس لم تحدث فيه زينة كنقش وبخلاف المصبوغ لالزينة بل لمصيبة أو احتمال وفسخ كالاسود والكحل لا تنفاه الزينة فيه وان تردد

عنها وقتنا بعد بالوضع عنهما أي عن عدة الوفاة والشبهة وهو الراجح أي لانهم الواحد فلو مات وهي في عدة شبهة لغيره بأن كانت حاملاً منها لم يجب عليها احداد قبل الوضع وهذه واردة على قول بعضهم يجب احداد على المتوفى عنها زوجها حل وعبرة مر وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه بالحرف وقوله يشمل الاولى لثلاثي (قوله أي يجب) لان ما جاز بعد امتناع وجب غالباً مر (قوله جرى على الغالب) أولانه أبعث على الامتنال شرح مر (قوله من لها أمان) وان كان زوجها كافراً مر ع ش وراعى معنى غير فأن الضمير العائد عليها (قوله يلزمها الاحداد) بمعنى أن تلزمها به والا فهو يلزم غير من لها أمان ايضاً لكن لزوم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة رشیدی (قوله ولورجعية) معتمد (قوله ولا يجب) أي به مع علمه لأجل التعليل الذي بعده وللا رد على القائل بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال مر و فرق الأول بانها محقة بالفراق الح ففرض الشارح بقوله لأنها ان فورقت الح ابداء فارق في انقياس الذي استند اليه الضعيف (قوله محقة به) أي مهيجورة متروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه فلا تحزن عليه (قوله ان الاولى لها أن تزني الح) حل على ما اذا كانت ترجو رجعة بالتزني ولا يتوهم انه لفرحها بطلاقه حج (قوله لغة المنع) لان المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة حل (قوله بما) أي بصغ يقصد لزينة انما قدر هذا في المتن لانه يوهى انه انما يمنع عليها لبس المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ لا بقصد الزينة وان كان الصبغ في نفسه زينة فأشار بهذا التقدير الى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وان لم يقصد بصبغه خصوص زينة رشیدی (قوله ولو قبل نسجه الح) الغاية الاولى للرد والثانية للتعميم كما يفهم من أصله (قوله على ميت) أي لاجله (قوله الا على زوج) أي فلا تنهى ان تحد عليه أربع أشهر بل تؤمر بذلك فاربعة معمول لفعل محذوف وقوله وأن نكحت حل أي وتنهى ان نكحت حل الح فهو معمول لفعل مقدم معطوف على فعل مأخوذ من الاستثناء شيئاً عزيزاً ولا يصح عطفه على ان تحد لانه يصير المعنى وكما تنهى أن نكحت حل الح مع ان النهي انما هو عن ترك الا كتحال لان الفرض ان الاحداد المنهى عنه كان على غير الزوج نعم يصح عطفه عليه ان قدر مضاف أي وعن ترك الا كتحال الح وحل وجوب الاحداد عليها في المدة المذكورة ان لم تكن حاملاً منه والا وجب عليها الاحداد الى وضعه سواء تراخى وضعه عن موته بمدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أولاً (قوله ككتان) بفتح الكاف وكسرهما قل على الجلال (قوله وابر يس) وهو الحرير الأبيض اه حل وهذا خرج بالمصبوغ وهذا واضح عند قوم لا يترينون بذلك (قوله ومصبوغ) الواو فيه بمعنى أوعش (قوله ممن يتحلى به) أي بالنحاس غير المموه حل (قوله نهارة) راجع لتحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه ان لبس المصبوغ يمتنع ليلاً ونهاراً وانظر ما للفرق ثم رأيت في شرح مر مانصه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بانهما يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفي قل على الجلال قوله ولبس مصبوغ أي ولوليلاً ومستورا بغيره (قوله عمام) أي في قوله ان موه بهما أو كانت المرأة ممن

المصبوغ بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق فان كان برأقا صافي اللون حرم والا فلا (و ترك) تحل يجب يتحلى به كالألوان (ومصبوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كالحساس ان موه بهما أو كانت المرأة ممن يتحلى به (نهارة) كالحال وسوار وخاتم خبر أبي داود وغيره بأسناد حسن المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا نكحت حل والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المغرة يفتحها ويقال طين أحر يشبهها وخرج بالتحلى بما ذكر التحلى بغيره كصا صرصاص عار بين عمام وبالنهار وهو من زياتي



التحلي بما ذكره من إباحة الحاجة ومعهما الحاجة (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو غير محرم لخبر أم عطية السابق واستثنى استعمالها عند الطهر من الحيض أو النفاس قليلا من قسط أو اظفار وهما نوعان من البخور كما ورد به الحديث في مسلم وظهر أنها ان احتاجت الى تطيب جاز كالاكتحال وبه صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من زيادتي (و) ترك (الاكتحال بكحل زينة) كاتمد ولو كانت سوداء وككحل أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فيهما تطيب لخبر أم عطية السابق (الاحاجة) كرم (ف) تكتحل به (ليلا) وتمسحه نهارا ويجوز للضرورة تها راو ذلك خبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة وقد جعلت

(٨٨)

في عينها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا تطيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار والصبر بفتح الصاد وكسرها مع اسكان الباء وفتح الصاد وكسر الباء وخروج بكحل الزينة غيره كالتونياء فجاء مطلقا ذلا زينة فيه وتعبيري بذلك أعم من تعبيره بأمه وقولي قليلا من زيادتي (و) ترك (اسفيداج) بذال معجمة وهو ما يتخذ من رصاص يطللى به الوجه (ودمام) بضم المهملة وكسرها وهي حرة يوردها الخد (وخضاب مظهر) من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ماتحت الثياب (بنحو حناء) كورس وزعفران وخبر أبي داود السابق وقولي مظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كأصلها عن

يتحلى به ع ش أي عشرين عن التزوين والتزيين بهما (قوله فجاء مطلقا) كراهة الحاجة (كالحوف عليه) (قوله وترك تطيب) أي بما يحرم على المحرم ابتداء ودواما فيلزمها نزع الثوب المطيب اذا طرأت العدة حل بخلاف المحرم فإنه لا يحرم عليه استدامته لانه مأمور بالتطيب قبل الاحرام (قوله ولو غير محرم) بان لا يكون كحل زينة كالتونياء والششم فلهما غير محرمين قبل وضع الطيب فيهما (قوله من قسط) بضم القاف وكسرها مصباح (قوله أو اظفار) ضرب من العطر على شكل اظفار الانسان قسطا في على البخاري (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح (قوله جاز) وعند زوال الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فوراً حل (قوله وترك الاكتحال) ولولعبياء باقية الحدقة سم على حج ع ش (قوله وككحل أصفر) وهو الصبر كما في شرح م ر وفي المختار الصبر اللين (قوله الاحاجة) أي مبيحة للتيمم حل وزى قال البرماوى وفيه بعد والوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أي زوجته صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل نكاحها وتمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الزينة بل وقعت اتفاقاً وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ع ش على م ر (قوله والصبر) وهو الكحل الاصفر كما في شرح م ر (قوله مطلقاً) أي ليلا ونهارا الحاجة أولا (قوله اذ لا زينة فيه) هذه شبه مصادرة لانه يصير المعنى يجوز كحل غير الزينة اذ لا زينة فيه (قوله حرة الخ) راسخ عند العامة بحسن يوسف (قوله مظهر) أي عند المنة (قوله بنحو حناء) بكسر المهملة يقرأ بألف موزو بالمدمج واحده حناء بالمدايضاً قل على خط وقال البرماوى واحده حناء كغنية سميت بذلك لانها تحت لآدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورر قا يستتر به طار عنه الاورق الحناء (قوله كورس) هونبت أصفر يصبح به في اليمن (قوله وتصنيف طرتها) أي تسوية قصتها (قوله وتصغيره) التصغير بصاد مهملة وفاء جعل الشيء أصغرو ويحتمل أن يكون بالغين المعجمة أي يجعل صغيراً بأن يقلل شعره ولعل الثاني أقرب ع ش (قوله وحل تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش وكذا يقال في تجميل الاثاث بدليل قوله بان تزين الخ لان اسم الاشارة يعود لتجميل الفراش والاثاث وعطفه على الفراش من عطف العام على الخاص لان الاثاث يشمل الفراش والاواني شيخنا قال الشوبري وأما الغطاء فالوجه انه كالثياب مطلقاً كما في شرح الروض (قوله وحمام) أي ان لم يكن فيه خروج محرم والاحرم شرح م ر والخروج المحرم أن يكون لغير ضرورة كافي ع ش عليه (قوله لا للرجل) أخذه

الرويات لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن وفي معنى ما ذكره من تطريف أصابعها وتصنيف طرتها وتجميل شعر صدغها وتسوية الحاجب وتصغيره (وحل تجميل فراش) مما ترقد وتقعده عليه من مرتبة ونطع ووسادة ونحوها (و) تجميل (اثاث) بثلاثين وهو متاع البيت وذلك بأن تزين بينها بالفراش والستور وغيرها لان الاحداث في البدن لا في الفراش والمكان (و) حل (تنظيف) بفعل رأس وقلم ظفر وازالة وسخ وامتشاط وحمام واستعداد لان جميع ذلك ليس من الزينة أي الداعية الى الوطء فلا ينافي اطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة (ولو تركت احداثا وسكني) في كل المدة وبعضها وان لم تبلغها وفاق زوجها الا بعد المدة (انقضت) بعضها (عدتها) وان عصت هي أو ولها بترك الواجب عند العلم بحرمة اذ العبرة في انقضائها بانقضاء المدة (ولها) أي للمرأة لا للرجل

(حداد على غير زوج) من قريب وسيد (ثلاثة أيام فأقبل) لا ما زاد عليها وذلك ما خوذ من الحديثين السابقين أول المبحث  
(فصل في سكنى المعتدة) (تجب سكنى لمعتدة فرقة) بطلاق أو فسخ (٨٩) أو وفاة لقوله تعالى في الطلاق

أسكنوهن من حيث سكنتم  
وقيس به الفسخ بأنواعه  
بجامع فرقة النكاح في  
الحياة ولغير فرقة بضم  
الفاء بانك ما نكح في الوفاة أن  
زوجها قتل فسألت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن  
ترجع إلى أهلها وقالت إن  
زوجي لم يتركني في منزل يملكه  
فأذن لها في الرجوع قالت  
فإنصرفت حتى إذا كنت  
في الحجرة أوفى المسجد  
دعاني فقال امكني في بيتك  
حتى يبلغ الكتاب أجله قالت  
فاعتدت فيه أربعة أشهر  
وعشرا صححه الترمذي  
وغیره هذا حيث (تجب  
نفقتها) على الزوج (ولم  
تفارق) فلا تجب سكنى لمن  
لا نفقة لها عليه من ناشز  
ولو في العدة وصغيرة  
لا تحتمل الوطء وأمة  
لا تجب نفقتها كما لا تجب  
لمعتدة عن وطء شبهة ولو  
في نكاح فاسد فتعبري  
بذلك أعم من قوله إلا  
ناشزة وهو من زيادتي في  
معتدة فسخ أو وفاة  
وحيث لا تجب سكنى لمعتدة  
فلزوج أو وارثه أسكنها  
حفظ المائه وعليها الإجابة  
وحيث لا تركة ولم يتبرع  
الوارث بالسكنى سن للسلطان

من تقديم الخبر لانه يفيد الحصر أي فيصرم عليه ذلك واجتناب كل ما يشعر بالتبرم أي التضرر والتضرر  
والفرق بينه وبين المرأة أن المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أي وعلوك  
وصهر وصدیق وعالم وصالح بخلاف غير من ذكر فيجزم الاحداد عليه شوبرى  
(فصل في سكنى المعتدة) (قوله تجب سكنى لمعتدة فرقة) ولو أسقطت حق السكنى عن الزوج لم يسقط  
كما فتى به المصنف لوجوبها يوم ما يوم واسقاط ما لم يجب لا غش محرم ويؤخذ منه إنها سقط في اليوم  
الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سكناها بطول عقره اه ع ش عليه ثم قال في موضع آخر ولو مضت  
العدة أو بعضها لم تطالبه بالسكنى لم تصدر ديناً في الذمة بخلاف النفقة لأنها معاوضة اه حج (قوله أو فسخ)  
أو انفساخ برودة أو لعان أو رضاع حل أو مراده بالفسخ ما يشمل الانفساخ وصرح بوجوب السكنى  
للاعتدة ع ش أيضا (قوله أو وفاة) أي حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلات في الذمة شرح م  
قال ع ش وتقدم سكناها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة ومحلها بالنسبة لليوم الذي وجبت فيه  
لا بالنسبة لما بعده لعدم وجوبها له لأنها تجب يوماً ما يوم كما قاله م (قوله من حيث سكنتم) صفة لمحدوف  
كما أشار إلى ذلك البيضاوي بقوله أي مكاناً من مكان سكناكم ع ش (قوله في الرجوع) أي إلى أهلها  
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلم يزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالملك في بيتها التي كانت فيه (قوله  
في الحجرة) أي حجرة نبي صلى الله عليه وسلم (قوله في بيتك) أي المحل الذي كنت فيه والاضافة لادنى  
ملازمة اه ع ش (قوله يبلغ الكتاب) أي المكتوب وهو العدة (قوله ولو في العدة) كأن خرجت لغير  
حاجة بلا إذن الزوج وإذا عادت إلى الطاعة عادت السكنى حل (قوله وصغيرة) أي متوفى عنها  
أو استدخلت ماء المحترم كافي زى وهذا قد يشكل على ما قدمه من أنه يشترط لوجوب العدة على الصبية  
إذا وطئت تهيؤاً للوطء فان لم تهيأ له فلا عدة لها وقياسه ان استدخل الماء لا يوجبها بالطريق الأولى  
الهم الان يقال المراد بالتهيؤ هنا التهيؤ بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشكل على هذا الجواب  
ماسياً إلى الشارح فيما لو أرضعت أجنبية زوجتيه من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي للقطع بعدم تهيؤهما  
للوطء لكونهما دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير المحشى من عدم اشتراط تهيؤ الصغيرة للوطء ومن  
ثم لم يعتبر م ر كحج هذا القيد إلا في الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بأن لم تكن مسلمة له ليلاً ونهاراً  
حل (قوله عن وطء شبهة) أي ويجب عليها ملازمة المسكن إلى انقضاء العدة وان لم تستحق السكنى على  
الواطي اه زى (قوله أعم) أي مفهومه أعم وقوله في معتدة الخ يقتضى أن الأصل ذكره في معتدة الطلاق  
مع أنه لم ... كره أصلاً وأجيب بأنه لما ذكر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله إلا ناشزة فكانه ذكره تدبر  
(قوله ولم يتبرع الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمها الإجابة ومثله السلطان وكذا أجنبي  
حيث لا رتبة ولا نظر للجنة لأنها ليست عليها بل على الميت حل (قوله وانما وجبت السكنى الخ) غرضه  
بهذا ابتداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف القائل بأن المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كما لا تجب  
لها النفقة كما في شرح م (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعينها فلا ينتقض بوجوب  
السكنى للمتوفى عنها قبل الدخول أو كان المتوفى صغيراً لا يراد مثله أو صغيرة أو نحو ذلك شوبرى (قوله  
محافظة على حفظ ماء الزوج) لا يشمل نحواً صغيرة شوبرى (قوله لو ارتحل أهلها) أي البدوية

(١٢ - مجرى) - رابع (اسكانها من بيت المال وانما وجبت السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة نحو طلاق بئن وهي حائل  
دون النفقة لأنها لصيانة ماء الزوج وهي تحتاج إليها بعد الفرقة كما تحتاج إليها قبلها والنفقة لسلطنته عليها وقد انقطعت وإذا وجبت السكنى  
فإنما تجب (في مسكن) لا في غيرها (كانت به عند الفرقة ولو) كان (من نحو شعر) كصوف محافظة على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل أهلها

وفي الباقيين قوة وعددت تخيرت بين الاقامة والارتحال كما يعلم مما يأتى فى العذر لان مفارقة الاهل عسرة موحشة ونحو من زيادتي (ولا تخرج) منه ولو رجعية (ولا تخرج) (٩٠) هي منه ولو وافقها الزوج على خروجها منه بغير حاجة لم يحز وعلى الحاكم المنع منه

لان في العلة حقا لله تعالى  
وقد وجبت في ذلك المسكن  
قال تعالى لا تخرجوهن من  
بيوتهن ولا يخرجن وما  
ذكرته في الرجعية هو ما قاله  
الامام قال في المطلب ونص  
عليه في الام وفي الحاوي  
والمذهب وغيرهما من كتب  
العراقيين ان الزوج ان  
يسكنها حيث شاء لانها في  
حكم الزوجة وبه جزم  
النووي في نكته قال  
السبكي والاول اولى لاطلاق  
الآية والاذرعي انه المذهب  
المشهور والزر كشي انه  
الصواب (الا لندر كشر اعير  
من لها نفقة) على المفاوق  
(نحو طعام) كقطن  
وكتان (نهارا وغزها  
ونحوه) كحديثها وتأنسها  
(عند جارتها ليلان)  
رجعت و (بات بيتها)  
للحاجة الى ذلك امان  
لها نفقة كرجعية وحامل  
بات فلا يخرج ان لذلك الا  
بذن الزوج كالزوجة اذ عليه  
القيام بكفايتها منم للثانية  
الخروج اعير تحصيل النفقة  
كشر اعير قطن وبيع غزل  
كما ذكره السبكي وغسيرة  
(وكخوف) على نفس أو  
مال من نحو هدم وغرق  
وفسقة مجاورين لها وهذا

بخلاف الحضرية فإنه يجب عليها الإقامة وإن لم تساعد العلة حل (قوله وفي الباقي الخ) أى من غير  
الاهل فلو عادوا إليها العود حل (قوله وعدد) أى كثرة فهو عطف سبب على مسبب ويحتمل أن  
يكون بضم العين جمع عدة (قوله ولو رجعية) للرد على من قال للزوج اخراجها واسكانها حيث شاء  
لأنها فى حكم الزوجة (قوله وعلى الحاكم المنع منه) أى إن ذكر من الخروج والاخراج اللذين فى المتن  
وقوله لأن فى العدة الخراجع لقوله وعلى الحاكم وقوله لم يحز قال حل ويؤخذ منه أنها لو أسقطت حقها  
من السكنى أو من شئ منها لا يسقط (قوله وقد وجبت فى ذلك المسكن) فكما لا يجوز ابطال أصل العدة  
بأنفاقها لا يجوز ابطال توابعه اهـ شرح الروض (قوله هو ما قاله الامام) معتمد (قوله نهارا) اما  
الليل ولو أوله خلا فالبعضهم فلا يخرج فيه مطلقا لذلك لأنه مظنة الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا أى  
وأمنت كما يحتمل أبو زرعة اهـ حج (قوله وغزطها ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندها من يحدتها  
وتأنس به لكن قال حج بشرط أن لا يكون عندها من يحدتها ويؤانسها على الوجه ع ش على م  
وسياق كلام المصنف يقتضى أن الضمير راجع لتي لا نفقة لها فقتضاء أن من لها النفقة لا يخرج  
لجارتها للغزل ونحوه ويؤيد هذا صنيعه فى المفهوم حيث أخره عن هذا أيضا لكن تعليله الآتى فيه بقوله  
اذ عليه القيام بكفائتها بعد تقييد الخروج للجارة بمن لا نفقة لها اذ لا علاقة للخروج للغزل والتأنس  
ونحوهما بالنفقة وعدمها رد كرحج محرز قوله غير من لها نفقة قبل مسئلة الخروج للغزل عند الجارة  
فقتضاء أنها غير مقيدة بمن لا نفقة لها فالضمير فى غزطها للعدّة من حيث هي لا بقيد كونها لا نفقة لها  
اسكن صنيعه فى شرح الروض كصنيعه هنا ومثلها م (قوله عند جارتها) أى الملاصقة لها ولاصقة  
الملاصقة لا ما ذكره فى الوصية حل (قوله ليلا) أى حصّة منه لم تكن معظمه والافىحرم عليها أن  
تتحدث عند جارتها معظم الليل ونقل عن ابن شهاب أنه يرجع فى ذلك للعاد فوجرى عليه حج كشيخنا  
حل (قوله وبات بيتهما) أى وان كان لها صناعة تقتضى خروجها بالليل كالسماة عند العامة بالعامة  
وينبى أن محله اذا لم تحتاج للخروج فى تحصيل نفقتها والاجاز لها الخروج اهـ ع ش على م (قوله  
حامل بائن) أى بغير وفاة بخلاف المتوفى عنها ولو حاملا فانه لا نفقة لها شورى وحل (قوله الا باذن  
الزوج) هو ظاهر بناء فى الرجعية على ما تقدم عن الحاوى أنه يسكنها حيث شاء أما على المعتمد من أنه  
لا يسكنها فى غير المسكن الذى فورقت فيه فيشكل لأن ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط باذنه  
الا أن يقال تسامحو فيه لعدم المفارقة للمسكن بالكلية فتعده ملازمة عرفا ع ش على م (قوله نم  
لثانية) وكذا الاولى كما نقل عن شيخنا الضعف سلطنة الزوج عليها وظاهره وان كان لها من يقضى  
حاجتها وفى كلام شيخنا أنها لا تخرج لذلك حل وفى ع ش على م قوله ان الرجعية مكفية قضية التعليل  
أنها أى الرجعية لو احتاجت للخروج لشراء قطن أو تأنس بجارتها ليلا جاز (قوله على نفس أو مال) أو  
اختصاص م (قوله أو مال) أى ولو لغيرها وان قل اهـ بر (قوله بجيران) ويظهر أن المراد بالجار هنا  
الملاصق أو ملاصقه ونحوه كالمقابل لا ما مر فى الوصية شرح م أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتى فى رفع  
الذى بناءه على بناء جاره المسلم لكان قريبا شورى (قوله أى شدة تأذيم بها) ويتعين حل كلام  
المصنف على ما اذا كان تأذيمهم من أمر لم تتعده والا أجبرت على تركه ولم يحل لها الانتقال حيثئذ كما هو

أعم من قوله تخوف من هدم أو غرق أو على نفسها (وشدة تأذها بجيران أو عكسه) أي شدة تأذهم بها

**للحاجة الى ذلك بخلاف الاذي**

اليسير اذ لا يخلو منه أحد ومن الجيران الاحياء وهم أقارب الزوج ثم ان اشتد أذاها بهم أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها  
 وخرج بالجيران ما لو طلقت بيتاً بويها وتأذت بهم أو هم بها فلا تقل لان الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتقلت لبلداً ومسكن باذن) من  
 الزوج (فوجب عدة ولو قبل وصولها) اليه (اعتدت فيه) لانهما مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الامتعة من الاول أم لا (أو) انتقلت  
 لذلك (بلا اذن في الاول) تعتد وان وجبت العدة بعد وصولها الثاني لعصيانها بذلك نعم ان أذن لها بعد انتقالها أن تقيم في الثاني  
 فكألو انتقلت بالاذن (كألو أذن) في الانتقال (فوجب) أي (٩١) العدة (قبل خروجها) فتعتد في الاول

لانه الذي وجبت فيه العدة  
 (أو سافرت باذن) لحاجتها  
 أو لحاجته كحج وعمرة  
 وتجارة واستحلال من  
 مظلمة ورد أبق أولاً  
 لحاجتها كنزلة وزيارة  
 (فوجب في طريق فعودها  
 أولى) من مضيتها وانما لم  
 يلزمها العود لان في قطع  
 المسير مشقة ظاهرة وهي  
 معتدة في غيرهما مضت  
 أو عادت (ويجب) أي  
 عودها (بعد انقضاء  
 حاجتها) ان سافرت لها  
 (أو) بعد انقضاء (مدة  
 الاذن) ان قدر لها مدة  
 (أو) مدة (اقامة المسافر)  
 ان لم يقدر لها مدة في سفر  
 غير حاجتها لتعتد للمعية  
 في الطريق أو بمصهاره  
 وبعضها في الاول عملاً  
 بحسب الحاجة (كوجوبها  
 بعد وصولها) المقصد فانه  
 يجب عودها بعد ما ذكر  
 والطلاق للسفر أولى من  
 تقييدها بالحج والتجارة

ظاهر شرح م ر شوبري (قوله اليسير) وهو ما يحتمل عادة شو برى (قوله ومن الجيران) أي  
 وبخلاف تأذيتها من الجيران الاحياء فهو مفهوم قيد ملاحظ في كلامه أي جيران غير احياء (قوله  
 وتأذت بهم) الاظهر أن يقول بهما لكن مراده التعميم في أهلها اشارة الى أن الابوين غير قيد (قوله  
 ولو قبل وصولها) أي و بعد ما يشترط مجاوزته في الترخيص للمسافر من البلد والاوجب عليها العود حل  
 (قوله في الاول تعتد) أي يجب عليها ذلك وان لم يجب عليه اسكانها لانها حينئذ ناشئة حل وفيه ان  
 الناشئة اذا عادت للطاعة في أثناء العدة عاد لها وجوب الاسكان من حين عودها كما تقدم (قوله أو  
 سافرت باذن الخ) لا تلبيس هذه باقبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف تلك فانها انتقلت لتسكن (قوله  
 أو لحاجته) أو مانعة خالق (قوله من مظلمة) بكسر اللام اسم للظلم اما بالفتح فاسم لما ظلم به مختار بالمعنى  
 ع ش على م ر (قوله أو لحاجتها) صادق بما اذا كان الحاجة أجني وقوله وزيارة أي زيارة الصالحين  
 اما زيارة أقاربها فهي من صلة الرحم فهي من حاجتها حل (قوله في طريق) أي بعد مجاوزة ما يشترط  
 مجاوزته في الترخيص للمسافر كما يرشد اليه التعليل حل (قوله فعودها أولى) هذا شامل كما ترى لما اذا  
 كان السفر لاستحلال مظلمة أو لحج ولومضيقاً وفي جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن أفضليته مع عدم  
 المانع من المضي نظراً ليجنى رشيدى (قوله أو مدة اقامة المسافر) وهي ثلاثة أيام غير يوم الدخول  
 والخروج ع ش (قوله عملاً بحسب الحاجة) تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع علة  
 وهي قوله لتعتد فلو ذكره بجنبه كما صنع م ر كان أوضح (قوله لكن ان سافرت) استدراك على  
 قول المتن فعودها أولى (قوله لانها خرجت الخ) أي فبزوال أهبة الزوج عنها لا تزول أهبة  
 السفر عنها بسقوط السلطنة فاغتفر والهامدة السفر حل وفي المختار تأهب استعداد أهبة الحرب  
 عدتها وجمعها أهب اه فالمعنى لانها خرجت ملتبسة بما أعده من المؤكل وحوادث السفر فلا  
 يفوت علمه اذ لك ويقال لها بمجرد فراقها سافري من غير أهبة بل تمكث مدة اقامة المسافر لتحصيل  
 ذلك فقوله أهبة السفر أي المدة التي تتأهب فيها للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف)  
 ويجب عليه اسكانها في الثانية دون الاولى عملاً بتصديقه حل (قوله من الوارث) متعلق باعرف  
 قال سم والحاصل ان المعتمدان الزوج يصدق اذا أنكر أصل الاذن أو صفته والوارث يصدق اذا  
 أنكر الأصل دون الصفة (قوله لما سر) أي في الآية من قوله لا تخرجوهن من بيوتهن أو في الحديث  
 من قوله امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أو في قوله لان في العدة حقا لله تعالى تدبر (قوله وصح  
 بيعه) أي ويكون مسلوب المنفعة بقية مدة العدة (قوله في عدة أشهر) فلو حاضت في أثناءها وانتقلت

لكن ان سافرت معها لحاجته لزمها العود ولا تقيم محل الفرقه أكثر من مدة اقامة المسافر ان أمنت الطريق ووجدت الرفقة لان  
 كان بسفره فينقطع بزوال سلطنته واغتفر لها مدة اقامة المسافر لانها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر وذكروا في العود  
 مع قولهم أو مدة الى آخره من زيادتي (ولو خرجت) منه (مطلقاً وقال ما أذنت في خروج أو) أي قال وقد قالت (أذنت) لي في  
 (لا تنقله حلف) فيصدق لان الأصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في الثانية فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف  
 ما لو كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة يمينها لانها أعرف بما جرى من الوارث والتصريح بالتحليف في الثانية من زيادتي  
 (واذا كان المسكن) ملكاً (له ووليقي بهاتين) لان تعتد فيه لما سر (وصح بيعه في عدة أشهر) كما كثر في عدة حل



أو اقراء لان آخر المدة مجهول (أو) كان (مستعاراً ومكثري وانقضت مدته) أي المكثري (انتقلت) منه (ان امتنع المالك) من بقائها بيد الزوج بأن رجع المير ولم يرض باجارتها بأجرة المثل وامتنع المكثري من تجديد الاجارة بذلك وكامتناعه خروجه عن أهلية التبرع في المسكن بنحو جذين أو سقه (أو) كان ملكاً (لها تخيرت) بين الاستمرار فيه باعارة أو اجارة والا تنقل منه وهذا ما صححه في الروضة كأصلها فلا يلزمها بذلك باعارة ولا باجارة فقول الاصل استمرت أي جواز التلاخي بخلاف ذلك وإن أشعر كلامه بالوجوب (كأن كان) المسكن (خسباً) فتخير بين الاستمرار (٩٢) فيه وطلب النقلة الى لائق بها (وبخير) هو (ان كان

نقياً) بين ابقائها فيه ونقلها الى مسكن لائق بها ويتهرى المسكن الاقرب الى النقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الغزالي وتردد في الاستحباب (وايس له) ولو أعمى (مساكنها ولا مدخلها) في مسكن لما يقع فيه من الخلوة بها وهي حرام كالخلوة بأجنبية (الا في دار واسعة مع عيز بصير محرم لها مطلقاً) أي ذكر أو أنثى (أو) مع عيز بصير محرم (له أنثى أو حليلة) من زوجة أو أمة (أو) في دار (بها نحو حجرة) كطبقة (واقترد كل) منهما (بواحدة بمرافقتها كطبخ ومستراح وممر) وصرف (وأغلق باب بينهما) أو سد وهو أولى فيجوز ذلك في الصورتين ولو بلا محرم أو نحوه في الثانية لاتقاء المحذور فيه لكنه يكره لانه لا يؤمن معه النظر ولا دبرة

الى الاقراء لم ينفسخ ويخير المشتري وانظر لوراجعها وسقطت العدة هل يبطل خياره أو لا شورى (قوله أو اقراء) سواء كان لها عدة أم لا لانها قد تختلف وأقول لم ينظر في عدة الاشهر الى انها قد تنقل الى الاقراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الانتقال شورى (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل فانه لا يدري هل تضعه بعد مضى أقله أو غالبه أو أكثره لكن يرد عليه ان آخره معلوم وهو بلوغ أربع سنين الآن يقال يحتمل أن يموت ولا ينزل من بطنها فلا تنقض عدتها مادام في بطنها فلا يخرج حينئذ مجهول حتى في وضع الحمل وفيه أن هذا لا يرد بعد التوجيه المتقدم (قوله) فتخير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها به قبل الفراق لانها قد فعل ذلك لدوام الصحبة وقد انقطعت سم (قوله ويتحرى) أي وجوباً بقوله وجوبه معتمد (قوله ولا مدخلها) أي دخول محل هي فيه وان لم يكن على جهة المساكنة شرح مر (قوله فيهما) أي المساكنة والمداخلة (قوله بأجنبية) أي أصالة فلا يردانها صارت أجنبية (قوله أو حليلة) أي التي يحل له وطؤها وقيل التي تحل معه في فراش واحد شورى (قوله نحو حجرة) أي جنسها بدليل قوله وانفرد كل بواحدة وهي كل بناء محوط مر (قوله وأغلق) أي وجوباً بقال القاضي أبو الطيب والماوردي وسمر اه شرح مر (قوله باب بينهما) أي على الدوام أخذ من قوله أو سد ولا يظهر هذا الا في علو وسفل كما قاله شيخنا عزري (قوله كونها ثقة) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بحضرتها والا وجه ان الاغمى الفطن ملحق بالبصير وسكت عن محرمها ومحرمه الاثني وظاهره وان لم يكن ثقة ومقتضى كلام شيخنا ان محرمها لا يشترط كونه ثقة بخلاف محرمه حل

#### باب الاستبراء

بالمود كره عقب العدة لا شترا كهما في أصل البراءة مر وسمى بذلك لانه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اه (قوله التربص بالمرأة) أي صبر المرأة فلعل الباء زائدة ولذا أسقطها مر وزادها هنادون العدة اشارة الى ان التربص قد يكون من السيد وقال المرأة دون الامة اشارة الى أنه قد يكون في الحرة كما يأتي في قول المتن ويزوال فراش له عن أمة بعقها (قوله حدوثا) كالشراء أو زوالا كالتقو وهما تمييزان محولان عن المضاف وقوله لبراءة الرحم علة للتربص مع سببه (قوله أو تعبد) كالصغيرة والآيسة ع ش وهو معطوف على قوله لبراءة رحم أي أو للتعبد وليس معطوفاً على حدوثا (قوله وهذا) أي قوله بسبب ملك العيمين (قوله ظاناً انها أمة) خرج به ما لو ظمها زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة اقراء أو زوجته الامة فتعتد بقرآن كما تقدم له ع ش على مر (قوله على أن حدوث) هذا الترفي لا يفيد شيئاً لانه يغني عنه قوله وهذا جرى على الاصل حل وقال عن أتى به نوطته لما بعده (قوله بل الشرط)

مراده

في الاولى بمجنون أو صغير لا يميز وتعيير فيهما بما ذكر مع ما فيه من زيادات أولى من تعبيره بما ذكره

وظاهر أنه يعتبر في الخلية كونها ثقة وان غير المحرم ممن يباح نظره كأمراة ومسوح ثقتين كالبحر فمأذ كر (درس) (باب الاستبراء) هو لغة طلب البراءة وشرعاً التربص بالمرأة مدة بسبب ملك العيمين حدوثاً أو زوالاً لبراءة الرحم أو تعبداً وهذا جرى على الاصل والا فتدبر الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره ظاناً انها أمة على أن حدوث ملك العيمين أو زواله ليس بشرط بل الشرط كما سيأتي حدوث حل التمتع به

مراده بالشرط السبب وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا يحدث والمعنى حدوث حل التمتع الحاصل بسبب الملك بعد زواله بما منع ككتابة وردة ووطء غير (قوله أوردوم اتزويج) أي إرادته (قوله ونحوها) كالمستدخلة ماء المحترم في فرجها عش (قوله حل تمتع أو تزويج) بيان للمقتضى للاستبراء ولهما أسباب فمن أسباب الأول الملك وطلاق أمته المملوكة قبل ووطء زوجها لها وزوال كتابة وردة وزوال فراش له عن أمته بعثتها ومن أسباب الثاني ووطء الأمة التي يريد تزويجها حل وجعل زوال الفراش الذي كورسبب الأول فيه نظراً بل هو سبب الثاني لأنها لا تزوج بعد عتقها إلا أن استبرأت نفسها تأمل حج (قوله بملك أمة) أي ملكاً لازماً (قوله ولو معتدة) أي فيجب الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا محل في إرادة التمتع أمافي إرادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما صرح به في الروض ففي هذا مع قول الشارح حل تمتع أو تزويج إطلاق في محل التقييد وفيه ما فيه عن محل وجوب الاستبراء بعد انقضاء العدة إذا كانت معتدة من غيره فإن كانت معتدة منه أي من المشتري وجب الاستبراء فقط وتنقطع به العدة (قوله وسبي) بشرطه الآتي من القسمة على الراجح أو اختيار التملك على المرجوح كما يعلم من السير فلا اعتراض عليه حيث أطلق هنا قيد هناك فيحمل المطلق على المقيد وعن الجويني والقفال وغيرهما أنه يحرم ووطء السراري اللاتي يجلبن من الروم والهند والترك الآن ينصب الإمام من يقسم الغنائم من غير ظلم أي يفرز خمس الخمس لأهله اه سم على حج والمعتمد جواز الوطء لاحتمال أن يكون الساري عن لا يلزمه التخمين كندى ونحن لانحرم بالشك م ر اه زى وح ف (قوله ورد بعيب) ولو في المجلس (قوله ولو بلا قبض) أي في جميع ما مر عن وعبارة أصله مع شرح م ر ولو مضى زمن استبراء على أمة بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه أن ملكها يارث لقوة الملك به ولما أصبح يبعه قبل قبضه وكذا بشرائه ونحوه من المعاضات في الأصح حيث لا خيار لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار لضعف الملك لاهية فلا تحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه ومثلها غنيمة لم تقبض بناء على أن الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك فيها بالقبول اه (قوله وبكر) في كون البكر تيقن براءة رجها نظراً لأنه يمكن شغله باستدخال المتى من غيره ووطء الآن يقال هي كالآيسة لان الآيسة حملها محتمل فليس المراد بالتيقن حقيقته حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع للسائل كلها من قوله وان تيقن إلى قوله أم عن استبراءها وهو متعلق بيجب الاستبراء أما بالنسبة للتزويج فيجوز تزويجها من غير تجديد استبراء حل وشو يري وإنما توقف ووطؤه على الاستبراء دون تزويجه ووطء الزوج فيما لو انتقلت إليه من صبي أو امرأة أو رجل لم يبطأ أو ووطئ واستبرأ ودون عتقه ثم تزوجه لان ملك اليمين سبب ضعيف في الوطء إذ لا يقصد به استقلال فتوقف على الاستبراء بخلاف النكاح فإنه سبب قوي إذ لا يقصد إلاه فلم يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز ووطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك اليمين اه سم وقوله إذ لا يقصد أي الوطء وقوله به أي الملك وقوله استقلالاً أي بل تبعاً للخدمة المقصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله إلاه أي الوطء أيضاً (قوله في سبايا وطاس) بفتح الهمزة اسم موضع كفي المختار وفي قل بضم الهمزة أفصح من فتحها وسبايا وطاس هم سبايا وازن وتقيف وأضيفت لاوطاس لان الغنيمة كانت فيه وهو موضع يزر مكنوا الطاق وكانت السبايا من النساء والذراري ستة آلاف ومن الأبل أربعة وعشرين ألفاً ومن الغنم فوق أربعين ألفاً وأربعة آلاف أوقية من الفضة وكان للمشركون عشرين ألفاً والمسلمون اثني عشر ألفاً عشرة من المدينة واثنتان من مكنو كان ذلك لثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح الأجهوري على فضائل رمضان (قوله وألحق) أي قاس لان إلحاق قياس وإنما عبر هنا

أوردوم التزويج ليوافق ما يأتي في المكاتب والمرتبة وتزويج موطوءاته ونحوها (يجب) الاستبراء لحل تمتع أو تزويج (بملك أمة) ولو معتدة (بشراء أو غيره) كارت ووصية وسبي ورد بعيب ولو بلا قبض وهبة بقبض (وان تيقن براءة رحم) كصغيرة وآيسة وبكر وسواء أملكها من صبي أم امرأة أم عن استبراءها بالنسبة لحل التمتع وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا وطاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضه وأهأ بوداود وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم وقاس الشافعي رضي الله عنه بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك وألحق من لم تحض أو أيس من تحيض في اعتبار قصر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كاسياً في وتعبيري بما ذكر أعظم مما ذكره

(و) يجب الاستبراء (بطلاق قبل وطء) وهذه من زيادتي (و بزوال كتابة) صحيحة بأن فسختها الكتابة أو عجزها سيدها بجزها عن النجوم (و) بزوال (ردة) منهما أو من أحدهما العود ملك التمتع بعد زواله بالنكاح أو بالكتابة أو بالردة وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله ويجب في مكاتبه عجزت وكذا (٩٤) مرندة (لاجل) لها (من نحو صوم) كاعتكاف واحرام ورهن وحيض وتفاس بعد

حرمها على السيد بذلك لان حرمها به لا تخل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة وتعييرى بذلك أعظم من قوله لا من حلت من صوم واعتكاف واحرام (ولا بملك زوجته) لانه لم يتجدد به حل (بل يسن) لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمين فانه في النكاح ينقصد ملكا ثم يعتق بالملك وفي ملك اليمين ينقصد حرا وتعييراه أم ولد (و) يجب الاستبراء (بزوال فراش) له (عن أمة) مستولدة كانت أولا (بعقها) باعناق السيد أو بموته بأن كانت مستولدة أو مدبرة كما تجب العدة على مفارقة عن نكاح فعلم ان الأمة لو عتقت من زوجة أو معتدة عن زوج لا استبراء عليها لانها ليست فراشا للسيد ولان الاستبراء لحل التمتع أو التزويج وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لانها لم تصير بذلك فراشا لغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل اعتق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء لما

بالحاق وفيما قبله بالقياس للتفنن قل فسقط توقف الشورى وعبارة مر ومن تحيض من لا تحيض في اعتبار الخ (قوله قبل وطء) أما بعده فتجب العدة والاستبراء بعد ها وانما قيد بالقبلية ليكون الواجب الاستبراء وحده وهذا التفصيل في غير أم الولد أما هي فان كان قبل وطء الزوج فلا عدة ولا استبراء وان كان بعده فعليها العدة لا الاستبراء لشبهها بالنكوحية أي الحرة شيخنا وقل على الجلال (قوله وزوال كتابة) للكتابة وأمتها أو لملكها بالنسبة لامته أي لحل التمتع والتزويج ان كانت موطوءة قبل الكتابة حل (قوله لاجل لها من نحو صوم) أما لو اشترى نحو محرمة أو صائمة أو معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أو يجب استبرائها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر اه شرح مر (قوله لا تخل بالملك) أي ملك التمتع من حل بدليل جواز نحو القبلة حل (قوله ولا بملك زوجته) قال في عب المدخول بها وقيد بهذا لاجل قوله بل يسن أما لو ملكها قبل الدخول فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر (قوله أيضا ولا بملك) أي الحرف يخرج المكاتب اذا اشترى زوجته في الغاية عن النص ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه ومن ثم امتنع تسريه ولو باذن السيد زى (قوله لتمييز ولد النكاح) أي أصله الذي هو الماء بدليل قوله ينقصد عن (قوله ينقصد ملكا) أي ملك أمه (قوله ثم يعتق) أي فيما اذا كان الزوج حرا لان المكاتب لا يعتق عليه ولده بالملك ولا تصير أمته أم ولد ولو أتت بولد يمكن كونه من النكاح ومن ملك اليمين هل يحمل على الثاني لقربه حرر حل (قوله بالملك) أي بملكه تبعا لملك أمه الحاصل بالشراء مثلا (قوله وجب الاستبراء) انما به الشارح على العامل هنالك لا يتوهم عطف المتن على المتن قبله (قوله بزوال فراش) انما قال فراش ولم يقل ملك ليفهم أن الاستبراء خاص بالوطء لأن الفراش لا يثبت الا بالوطء فاذا اعتقها قبله فلا استبراء لانها كالمطلقة قبل الدخول اه شيخنا (قوله بعقها) خرج مالوزال الفراش بموت السيد بأن كانت غير مستولدة ومدبرة فانها تنقل للوارث فوجوب الاستبراء انما هو لحدوث الملك فلا يرد عليه قل بزيادة (قوله فعلم) أي من قوله بزوال فراش (قوله بحق الزوج) أي من الزوجية والعدة (قوله بخلافها في عدة وطء شبهة) أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة عش والصورة انها عتقت في عدة الشبهة ح ف وعبارة حل وزى قوله بخلافها في عدة وطء الشبهة وحيث تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة وللواطى بالشبهة أن يعقد عليها في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه وانما قدم الاستبراء لان السيد كالزوج والعنق كالطلاق وتقدم ان عدة الطلاق تقدم على عدة الشبهة فكذا الاستبراء (قوله لم تصير بذلك فراشا) أي في غير زمن الوطء والافقد تقدم أنها فيه تكون فراشا للواطى حينئذ وكذا ما دامت الشبهة باقية كالنكاح الفاسد حل (قوله لما مر) أي في قوله كما يجب العدة الخ (قوله تزويج موطوءاته) أي تزويجها لكل شخص ومثل موطوءاته موطوءة غيره ان كان الماء محترما وأراد تزويجها لغير صاحبه ولم يكن البائع استبرأها قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو أولى الخ) لانه يوهم انه اذا اشترى موطوءة

لغيره

(لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير المستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج

حالا اذا تشبه منكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (و حرم قبل استبراء تزويج موطوءاته هو أولى من قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذرا

من اختلاط الماءين أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقاً أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره إن كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه إليه (لاتزوجها) مستولدة كانت أو لا إن اعتقها فلا يحرم كالأحرم تزويجه المعتدة منه أما غير موطوءة فإن كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزناً واستبرأها من (٩٥) انتقلت منه إليه فكذلك والاحرم

تزوجها قبل الاستبراء وإن اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات أقراء (حيضة) لما صرح في الخبر فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فإن الأقراء فيها متكررة فتعرف بتخلل الحيض البراءة ولا تكرر هنا فيعقد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) ممن لم تحض أو أيسر (شهر) لأنه يدل عن القراء حيضاً وطهر غالباً (والحامل غير معتدة بالوضع) كسبية ومنزوجة حاملين (وضعه) أي الحمل للخبر السابق (ولو من زنا) أو مسبية لذلك ولحصول البراءة بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكد بدليل اشتراك التكرار فيها دون الاستبراء كما مر ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفي

لغيره ولم يطأها هو أنه يستبرأ إذا أراد زواجها (قوله من اختلاط الماءين) أي اشتباههما بمعنى أنه لا بدري أن الولد من الأول أو من الثاني فلا ينافي ما قلنا من أن الرحم إذا استندفه لا يقبل مني آخر شيخنا (قوله فله تزويجها) المناسب للمتن أن يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقاً أي من كل أحد (قوله لاتزوجها) أي لنفسه (قوله أما غير موطوءة) محترز الضمير في تزويجها فليس مكرراً مع ما سبق لأن الذي سبق في تزويجها للغير (قوله والابن أن كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرأها من انتقلت منه إليه (قوله وإن اعتقها) الوالوالحال لأن فرض المسئلة أنه اعتقها (قوله لاسها) أي بقية الطهر تستعقب أي تستعقبها الحيضة الخ فالحيضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقيل إن تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولاً (قوله تستعقب الطهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح أن يكون الطهر فاعلاً لأن التامع منه (قوله وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله لأنه يدل عن القراء حيضاً وطهر) فيه أن الاعتبار هنا الحيض لا الطهر وليس القراء مذكوراً في المتن حتى يقال إن الشهر يدل عنه فالأولى أن يقول لأنه لا يخلو عن حيض غالباً (قوله والحامل الخ) إن قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حائلاً إلا من زنا وحينئذ فقوله ولو من زنا غير محتاج إليه قلت يتصور ذلك بأن يشتري زوجته الحامل فأنها لا تعتد بالحمل إذ لا عدة له أصلاً بعد فسخ النكاح والاستبراء مستعقب وحينئذ فقوله ولو من زنا محتاج إليه شورى وقوله غير محتاج إليه الأولى غير ظاهر (قوله كسبية) أي غير من زوجة حل (قوله ومن زوجة) أي قبل البيع وصورته أن تكون زوجة صغيراً لا يولد له أو مسوح حتى يكون الولد ليس من الزوج إذ لو كان منه وطلقها ثم باعها سيدها اعتدت بوضع الحمل واستبرأت بعده ويشكل تزويج الأمة للصغير والمسوح ويحجب بطرق الرق لها وطرق المسح له حل بأن كان الصغير ذمياً وهي ذمية والتحقق بدار الحرب وسيت لان زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسبي على المعتمد وانظر رأي فائدة في الاستبراء مع كونها من زوجة مع أنه لا يعتد به حينئذ كما يأتي وأجيب بأنه يجب على زوجها إذا ملكها بعد الطلاق وقبل الدخول ويتصور أيضاً في الصبي بأن يزوجه القاضى لقيطة ويقبل له وليه ثم تفر بعد بلوغها بالرق لمن صدقها وأظهر أن هذا التصوير غير متعين بل مثله أن تكون زوجته وهي حامل فيشتريها فإنه يسن له استبرأؤها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل فأنها غير معتدة أصلاً وكانت معتدة بغير الوضع كما إذا طلقته وهي حامل من زنا فأنها تستبرأ بوضع الحمل وتعتد بعده شيخنا (قوله ولو من زنا) أي لا تحيض معه فإن كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحيضة معه لأن وجوده كالعدم وإن حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر فيحصل بشهر مع حل الزنا لأنه كالعدم وهذا هو المعتمد اهـ زى (قوله أو مسبية) أي ولو كانت الزوجة مسبية وحينئذ لا تكرر فيه إلا أن فيه بعداً من جهة أن الغاية راجعة للحامل الشاملة للمسبية مطلقاً حل أي فالمسبية الأولى غير من زوجة والثانية من زوجة ويحجب أيضاً بأنه ذكر المسبية الأولى للتمثيل والثانية للتعميم (قوله لاختصاصها الخ) هذا فارق في القياس الذي استند إليه الضعيف القائل بأن وضع

بوضع حل غيره والاستبراء الحق فيه لله تعالى فإن كانت معتدة بالوضع بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء مشبهة أو عتقت حاملاً منها وهي فراش لسيدها لم تستبرأ بالوضع لتأخر الاستبراء عنه (ولو ملك) بشراء أو غيره (نحو محجوسية) كوثنية ومردة (أو) نحو (منزوجة) من معتدة عن زوج أو وطء مشبهة مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع (بغير صورة استبراء)



كان حاضاً (فزال مانعه) بأن أسلمت نحو المجوسية أو طلقت المروجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة وانقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكن) ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعييرى بما ذكر في الأولى أعم من قوله ولو اشترى مجوسية خاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسيقوطه) دون غيره كقبلة ولمس ونظر بشهوة للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سبائيا أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كافي المسبية وبغيره قياسا عليه وإنما حل في المسبية لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي وذلك لا يمنع الملك أي فلا يحرم التمتع وإنما حرم الوطء للخبر السابق وصيانة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في حله الحديث حيث دل بمفهومه عليه بل ودل عليه أيضا الإجماع السكوني للأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) المملوك ببله بين (في قولها حاضت) لأنه لا يعلم إلا منها غالباً فلا سيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحلف لأنها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعته) الوطء (فقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد حلفه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفقوض إلى أماته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينهما في عدة الشبهة نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبغضاها له في

حل الزنا لا يكتفي في الاستبراء كالعدة (قوله كأن حاضت) أي أو مضى شهر أو وضعت وحيث تذكيف هذا مع قوله السابق أن المروجة الحامل التي لا تنقضي عدتها بوضع الحمل يكون استبراءها بوضع الحمل فقد اعتد بالاستبراء مع وجود المانع اهـ حل وأجيب بأن كلامه سابقاً محمول على ما إذا طلقت المروجة ثم اشترىها ووضع الحمل من زمان مثلاً بعد الملك وكلامه هنا فيما إذا اشترىها وهي مروجة ثم طلقت بعد مضى صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه وأجيب أيضاً بحمل الأولى على ما إذا كانت زوجته بأن اشترىها فإنه يسر له استبراءها اهـ (قوله فزال مانعه) أي المانع من التمتع أي حله فالضمير راجع للحل المعلوم من المقام أو الاستبراء أي محتمة والاعتداد به (قوله لأنه لا يستعقب حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يتسبب عنه ع ش على م ر ويؤخذ منه أن حل مرفوع لا منصوب وفيه أن هذا يأتي في المحرمة إذا اشترىها محرمة ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك اهـ حل (قوله وحرم قبل الخ) والأقرب أنه كبيرة وينبغي أن يحل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خاف جازله ع ش على م ر (قوله قبل الخ) أي لما نظر عنقها كبريق القصة فلم يملك الصبر عن تقييلها اهـ زى أو أنه فعل ذلك اغاظة للكفار (قوله من سبائيا أو طاس) لا ينافي قول غيره من سبائيا جلولا لان جلولا كانوا معاوين لموازن في القتال لسكونهم خلفاء هم أي معاهدين لم يمكن أن السبائيا من هو وزن أو من جلولا وقسموها في الموضع المسمى بأوطاس فتكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولا (قوله وبغيره) منه النظر بشهوة اهـ حل (قوله الإجماع السكوني) فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شروط الإجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كافي جمع الجوامع فكيف استدلل به الشارع مع أنه لا ينعقد إجماع في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال حل هذا لا يأتي إلا على جواز اجتهاد الصحابي في زمنه صلى الله عليه وسلم حرر (قوله حلف) انظر لم حلف مع أن القاعدة أن اليمين عليها لأنها منكرة للأخبار حل (قوله مفقوض إلى أماته) أي من حيث أنه ان شاء صبر عن التمتع إلى مضى الاستبراء وان شاء عصي وتمتع قبل مضيه (قوله لا يحال بينهما) في إطلاقه نظر لأنه يشمل ما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة مع أنه يحال بينهما حيث حل مع زيادة (قوله الابوطء) أي في قبالتها لأن الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الأمة بخلاف الزوجية المحررة حل وهذا ضعيف (قوله عليه) أي على الإقرار (قوله به) أي بالولد بان لم يستلحقه اهـ حل (قوله وادعى استبراء) ليس بقيد بل متى علم أنه ليس منه وحلف على نفيه لم يلحقه (قوله وحلف) أي على أن

الظاهر وذكر التحليف من زيادتي (ولا نصير) الأمة (فراشا) لسيدها (الابوطء) ويعلم بإقراره الولد به أو البينة عليه ومثله ادخال المنى (فإذا ولدت للامكان منه لحقه وان) لم يعترف به أو (قال عزت) لان الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا نصير فراشا بغيره كالكلام والخلو ولا يلحقه ولدها وان خلاها بخلاف الزوجية فإنها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح التمتع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يقصد به التجارة والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالامكان من الوطء (لان نكاه وادعى استبراء) بعد الوطء بحضنة مثلاً فيقيد بن زدتها بقولي (وحلف ووضعت لسته أشهر) فأكثر (منه) أي من الاستبراء فلا

يلحقه لأن الوطاء الذي هو المناط عارضه دعوى الاستبراء فبقى محض الامكان ولا تعويل عليه في ملك الميمن وفارق ما لو طلق زوجته ومضت ثلاثة اقراء ثم أنت بولده يمكن كونه منه حيث يلحقه بان فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لابد فيه من الاقرار بالوطء أو اليقينة عليه وقد عارض الوطاء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه الحقوق كما قرر وانما حلف لاجل حق الولد أما اذا وضعته لاقبل من ستة أشهر من (٩٧) الاستبراء فيلحقه العلم بأنها كانت حاملا حينئذ

(فان أنكرته) أي الاستبراء (حلف) ويكنى فيه (أن الولد ليس منه) فلا يجب التعرض للاستبراء كافي ولد الحرة (ولو ادعت ايلادا فانكر الوطاء لم يحلف) وان كان ثم ولده لأن الأصل عدم الوطاء

درس

﴿ كتاب الرضاع ﴾

هو يفتح الراء وكسر هالفة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعاً اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر الصحبين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمة به في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به مع ما يذكره (أركاناً) ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه كونه آدمية حية حياة مستقرة) (بلغت) ولو بكراً (سن حيض) أي

الولد ليس منه حل (قوله الذي هو المناط) أي للمعول عليه في الحقوق (قوله حيث يلحقه) ولا يجوز فيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا من حل (قوله حلف) هذا على عكس القاعدة من كون الميمن على المنكر احتياطاً للنسب وفيه أن هذا داخل فيما قبله لأن دعوى الاستبراء يصدق بانكارها له واقرارها وحينئذ فلا تظهر المقابلة وأجيب بأنه أي به توطئة لقوله ويكنى فيه الخ اه تأمل (قوله كافي ولد الحرة) فيه تصريح بأنه يكنى أن يقول في نفي الولد من الحرة ليس مني وقد تقدم في اللعان انه لا يكنى لاحتمال أن يكون من شبهة الآن يقال المراد انه لا يجب مع ذلك التعرض للاستبراء أيضاً حل

﴿ كتاب الرضاع ﴾

ويؤثر جواز النظر والخلوة وعدم تقص الطهارة بالسرى ورض (قوله لغة اسم لص الثدي) هو أخص من المعنى الشرعي لأن اللغوي لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اناء وسقى للولد ولا يشمل تناول ما حصل منه كالجين والزبد وأعم من جهة أنه شامل للرضاع من بهيمة وفوق حولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب وقيل بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله لبن امرأة) المناسب لكلامه الآتي أن يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف حل (قوله والأصل في تحريمه الخ) لا يخفى ان الأنسب ذكر الدليل الذي يفيد ما يحصل به التحريم الذي الكلام فيه ولعله انما ذكر دليل التحريم مع كونه غير مقصود هنا توطئة لقوله والكلام هنا الخ (قوله وخبر الصحبين) آتى به لقصور الآية على بعض المحرمات وهو الأمهات والأخوات من الرضاعة ومن الأولى في الحديثين للتعليل (قوله وتقدمت الحرمة به) وسبب تحريمه أن اللبن جزء المرضة وقد صار من أجزاء الرضيع فاشبهه منيها في النسب ولقصوره عنه لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نحو ارتد وعتق وسقوط قودور وشهادة فإذا ملك أباً وأبنة من الرضاع لا يعتق عليه واذا قتل ابنه من الرضاع يقتل به واذا شهد لابنه أو أبنة من الرضاع قبل شهادته وفي وجهه ذكره هنا مع انه قد يقال الأنسب ذكره عقب ما يحرم من النكاح عموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها لا عقب تلك لأن ذلك لم يذكر فيه الا الذوات المحرمة الأنسب بمحل من ذكر شروط التحريم شرح م وقول م وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرضة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منيها ومنى الفعل سرى الى الفعل وأصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزلة منيها في النسب أيضاً اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) أي فلا يقال هذا مكرر مع ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم به وهو الشروط الآتية (قوله مع ما يذكره) وهو قوله وتعتبر المرضة الخ (قوله تقر بنية) أي بللعني السابق في الحيض وهو أنه لا يضر نقصها بما لا يسع حياً وطهراً ع ش (قوله أثر الولادة) أي ناشئ عنها أي أثر احتمال الولادة يشمل البكر كما يدل عليه كلامه الآتي (قوله يكره لهما) وكذا أصولهما وفروعهما وحواشيهما حل (قوله بأن بانت ذكوره) قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله

(١٣ - (بحري) - رابع)

تسع سنين قرية تقر بنية فلا يثبت تحريم باين رجل أو خنثى ما لم تنضج أنوثته لأنه لم يخلق لغذاء الولد فأشبهه سائر المائعات ولان اللبن أثر الولادة وهي لا تتصور في الرجل والخنثى نعم يكره لهما نكاح من ارتضعت بلبنهما كما نقله في الروضة كأصلها عن النص في ابن الرجل ومثله لبن الخنثى بان بانت ذكوره ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنتى لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدميات

ولا بلبن جنية لان الرضاع  
 نالو النسب والله قطع  
 النسب بين الجن والانس  
 وهذا لا يخرج بتعبير  
 الاصل بامرأة ولا بلبن  
 من انتهت الى حركة  
 مذبح لانها كالميتة ولا  
 بلبن ميتة لانه من جنة  
 منفكة عن الحل والحرمه  
 كالبيمة ولا بلبن من لم  
 تبلغ سن حيض لانها  
 لا تحتمل الولادة واللبن  
 المحرم فرعها بخلاف ما اذا  
 بلغت لانه وان لم يحكم ببلوغها  
 فاحتمال البلوغ قائم والرضاع  
 نالو النسب فاكنتي فيه  
 بالاحتمال (و) شرط (في  
 الرضيع كونه حيا) حياة  
 مستقرة فلا أثر لوصول  
 اللبن الى جوف غيره  
 ثم روجه عن التغذي  
 (و) كونه (لم يبلغ حولين)  
 في ابتداء الخامسة وان  
 بلغهما في اثنتائها (يقينا)  
 فلا أثر لذلك بعدهما ولا مع  
 الشك في ذلك لخبر لارضاع  
 الاماقتى الامعاء وكان  
 قبل الحولين رواه الترمذي  
 وحسنه وخبر لارضاع  
 الاما كان في الحولين رواه  
 البيهقي وغيره ولاية  
 والوالدان يرضعن اولادهن  
 حولين كاملين لمن اراد ان  
 يتم الرضاعة وللشك في سبب  
 التحريم في صورة الشك  
 وما ورد بما يخالفه في قصة  
 سالم فمخصوص به

ولا بلبن جنية) هذا مبني على عدم حل منا كحتم والمعتد بالحل فيثبت التحريم بلبن الجنية حل وانظر  
 أي فائدة لهذا مع تحريم نكاح الجنية عند الشارح اذ لو قلنا ان لبن الجنية يؤثر لم يفسد شيئا لأن تحريم  
 نكاحها حاصل قبل الرضاع عنده وقد تظهر الفائدة فيها لو ارضع عليها ذكر أو أنثى فعند غيره يحرم  
 وعنده لا (قوله نالو النسب) أي تابع له وقوله والله قطع النسب بين الجن والانس أي بقوله والله جعل  
 لكم من أنفسكم أزواجا اه عن وفيه ان هذا لا يدل على قطع النسب بينهما لأن الله تعالى امتن  
 علينا بأعظم الأمرين لأن الآية مسوقة في كمال الامتنان من الله حيث جعل لنا أزواجا وكونهن من  
 جنسنا (قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنية امرأة وفي كلام ابن النقيب ما يفيد أنه لا يقال  
 لها امرأة حيث قال عدل المنهاج عن قول المحررات أني الى امرأة ليخرج الجنية وأما النساء فأمم للآث  
 من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق عليهم في قوله تعالى وأنه كان رجال من الانس الخ للقبالة حل  
 (قوله من انتهت الخ) أي بجناية لارضع حل بخلاف لبن غيرها وهي من انتهت الى حركة مذبح  
 بمرص فانه يحرم وان وصلت الى الحركة المذكورة لأنها قد تعيش معه بخلاف تلك اه سم وهو قياس  
 ما في الجنائيات من ان من وصل الى هذه الحالة بجناية التحق بالموت ومن وصل اليها بمرض فهو  
 كالصحيح لكن قضية قول مر في شرحه لا تنفك التغذي أن المترك هنا غيره ثم وأنه لا فرق بين  
 الحالين ع ش (قوله ولا بلبن ميتة) خلافا للآئمة الثلاثة زى (قوله لأنه من جنة الخ) وبه  
 اندفع قولهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن امرأة حية في سقاء نجس اه مر أي لأن الميت  
 عندهم ينجس بالموت (قوله منفكة عن الحل والحرمه) كأن المراد الحل لها والحرمه عليها أي لا يتعلق  
 بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة س ل وعبرة حل قوله منفكة عن  
 الحل والحرمه أي صارت غير مكافئة ولا يمكن عود التكليف اليها عادة فلا ترد المجنونة ولا ترد الصغيرة لأنها  
 تمنع من فعل المحرم كما تمنع البالغة يؤذن لها في فعل غيره فهي شبيهة بالمكففة بل تؤمر وجوباً بالعبادات  
 كما هو معلوم من باب اه ع ش على مر والمراد بالصغيرة من بلغت سن الحيض اه (قوله فرعها) أي  
 أثرها أي أثر احتمال الولادة حل (قوله فاكنتي فيه بالاحتمال) أي فكما ان ولد النسب يثبت بالاحتمال  
 فكذا التابع له (قوله فلا أثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر لترتب عليه أنه اذا كان وليه زوجه بنتا يحرم على  
 صاحب اللبن التزوج بها لانها زوجه ابنه من الرضاع وعلى عدم التأثير محل له أن يتزوجها وكذلك  
 اذا كان زوجه المرضعة وقلنا يؤثر فان النكاح ينفسخ ولا ترثه وعلى عدم التأثير لا ينفسخ وترثه فاندفع  
 ما يقال لفائدة هذا الشرط لا ما اذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء لان التحريم لا ينتشر الا الى  
 فروعه ولا فروعه له (قوله يقينا) متعلق بالنفي أي يعتبر في عدم البلوغ بيقينه فيخرج ما اذا يقين البلوغ  
 وما اذا شك فيه كما قاله الشارح (قوله الاماقتى الامعاء) أي وصل اليها فخرج ما اذا اتقيا به قبل الوصول  
 اليها فلا يحرم وقوله وخبر لارضاع الخ يعني عنه ما قبله ولعله ذكره لكثرة مخرجه كما يفهم من قوله وغيره  
 وأيضاً فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتقييد فيه بكونه فتق الامعاء اه ع ش (قوله والوالدان  
 يرضعن الخ) أي فقد جعل سبحانه مدة الرضاع حولين لكن قد يقال لدلالة هذه الآية على ان الابن  
 لا يحرم الا اذا كان الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا أن يقال لما كان الارضاع بعد الحولين  
 لا يقال له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرع) قال في ع ب فلو حكم قاض بنبوت  
 الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه بأقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق  
 ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف ما دون الخمس اه ع ش على مر (قوله مما يخالفه)  
 أي حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوجه سيده أي سيد سالم أبي حذيفة وهي سهلة بنت سهيل كفاي

متن مسلم وشرحي الروض والبهجة أن ترضعه وهو رجل يصبر ابنها فيحل له نظرها لانه كان يدخل عليها كثيرا فبراهها فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرها بذلك واستشكل بأن المحرمية المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز اسالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا أن يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون حليت خمس مرات في اناء وشر بهامنه أو جوز له ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على حج ع ش على م ر وهذا يندفع ما قاله الشوري ان المرضة عاتشة لانها هي الراوية للحديث لا المرضة (قوله أو يقال منسوخ) أي انه كان عام السالم وغيره ثم نسخ فيحتمل انه نسخ في حق سالم وغيره ويحتمل انه نسخ في حق غيره فقط (قوله وابتدأوها من وقت انفصال الولد) فلما ارتضع قبل تمام انفصاله لم يؤثر كافي شرح م ر (قوله أو غيره) شامل للزبد وكذا السمن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم التحريم به اه حل وقال سم المتبعة انه شامل للسمن وفرق بينه وبين المصل بأن السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله أو دماغ) ولو من جراحة حل (قوله ولو اختلط) أي وأرضعته جميعه أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة من الخس الى الجوف بأن تحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط اه سم وقد اشتملت هذه الغاية وما بعدها على أربع تعميمات الاول منها تعميم في اللبن والثلاثة بعدها في الوصول والتعميم الاول للرد لكن بالنظر لما اذا كان اللبن مغلو با فقط وكذا الثالث والرابع للرد كما يعلم من عبارة أصله وأما التعميم الثاني فليس فيه خلاف تأمل (قوله غالبا) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه م ر (قوله أو مغلوبا) بأن زال طعمه ولونه وريحه حسا وتقدير ايا لا شد والخال أنه يمكن أن يأتي منه خمس دفعات كما تقرأه وأقرأه قال بعضهم ان القطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه وجعل ان اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا فادع فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه شرح م ر وفارق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تفتاء استقذارها وعدم الحد بنجاستها في غيره لقوات الشدة المطربة وعدم الفدية على المحرم بأكل ما استهلك فيه الغليب زواله اه حل (قوله لحصول التغذية) فيه نظر لان التغذية لا يحصل الا بالوصول للعدة اه حل (قوله وهو محترم) أي يجوز الاستنجار على ارضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر بعد الموت أيضا اه م ر سم (قوله في نحو اذن) كالعين وانظر ما للفرق بين وصوله للدماغ من جراحة فيحرم وبين وصوله اليه من الاذن فلا يحرم حل وفي شوري وقل على الجلال تقييد عدم التحريم بالتطير في الاذن بما اذا لم يصل للدماغ (قوله ولا مع الشك) المراد بالشك مطلق التردد فشمّل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن أولاد غيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم تتحقق كونه خسا فليتبذره لانه يقع في زماننا كثيرا اه ع ش على م ر (قوله كان فيما أنزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله فنسخن بخمس معلومات) أي تلاوة وحكائم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر نسخ ذلك جدا حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات لكونه لم يبلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجهوا على أنها لا تتلى فقوله وهي أي الخس وقوله أي يتلى حكمهن أي يعتد بحكمهن الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقيا ح أي فان لم ينسخ تلاوة لا حكما عندنا وعند مالك وأبي حنيفة نسخت تلاوة وحكما لان المصحة عندهما تحرم

من وقت انفصال الولد بتمامه (و) شرط (في اللبن وصوله أو) وصول (ما حصل منه) من لبن أو غيره (جوف) من معدة أو دماغ والتصریح به من زيادتي (ولو اختلط) بغيره غالبا كان أو مغلوبا وان تناول بعض المخلوط (أو) كان (بإيجار) بأن يصب اللبن في الخلق فيصل الى معدته (أو اسعاط) بأن يصب اللبن في الانف فيصل الى الدماغ فانه يحرم لحصول التغذية بذلك (أو بعد موت المرأة) لان انفصاله منها وهو محترم (لا) وصوله (بحقنة أو تطير في نحو اذن) كقبل لا تفتاء التغذية بذلك ولثانية من زيادتي (وشرطه) أي الرضاع لبحرم (كونه خسا) من المرات انفصالا ووصولا للبن (يقينا) فلا أثر لدونها ولا مع الشك فيها كأن تناول من المخلوط ما لا يتحقق كون خالصه خمس مرات للشك في سبب التحريم وقروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلوت يحرم من فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن

فما يقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقرئه



وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا عشاده بالأصل وهو عدم التحريم والحكمة في كون التحريم بخمس ان الحواس التي هي سبب الادراك خمس (عرفا) أي ضبط الخمس بالعرف (فلو قطع) الرضيع الرضاع (اعراضا) عن الثدي (أو قطعه) عليه الرضعة ثم عاد اليه فيهما (تعدد) الرضاع وان لم يصل الجوف منه الاقطرة والثانية من زيادتي (أو) قطعه (لتحول) كتنفس ونوم خفيف وازداد ما اجتمع في فمه (وعاد حلا أو تحول) ولو بتحويلها من ثدي (الى ثديها الآخر) هو أولى من قوله الى ثدي (أو قامت لشغل خفيف (١٠٠) فعادت فلا) تعدد للعرف في ذلك والاخيرة مع نحو من زيادتي (ولو

حلب منها) لبن دفعة (وأوجره خسا) أي في خمس مرات (أو عكسه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره دفعة (فرضة) نظرا الى انفصاله في الاولى وإيجاره في الثانية بخلاف ما لو حلب من خمس نسوة في ظرف وأوجره ولو دفعة فإنه يحسب من كل واحدة رضعة (وتصير الرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى أصولهما وفروعهما وحواشيها) نسباً ورضاعاً (والى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده أحفادهما وأبائهما أجداده وأمهاتهما وجدته وأولادهما أخوته وأخواته وأخوة الرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته أعمامه وعماته وخرج بفروع الرضيع أصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه اليهما

(قوله وقدم مفهوم هذا الخبر الخ) قال شيخنا لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الاكثر لاننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتبار موطنه قرينة عليه وهي ذكر نسخ العشرة بالخمس واللام يبق لذكرها فائدة حل (قوله والحكمة الخ) في هذه الحكمة نظر لان كون الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة خاصة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فوراً كافي مر فساد اقتضاه التعبير ثم من التراخي غير مراد فالتعير بالواو أولى شيخنا لكن هذا يناقيه ما يأتي بعده من قوله وأقامت لشغل خفيف فعادت فلا ثم رأيت الرشيدى على مر قال أو قطعه عليه الرضعة أي اعراضا بقرينة قوله وأقامت لشغل الخ تأمل وعبرة زى قوله أو قطعه عليه الرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فيما بعد أو قامت لشغل خفيف ومن تعبيره ثم لانها الترتيب والتراخي اه بخلاف قطعه للاعراض فإنه يتعدد مطلقا طال الزمن أو قصر اه في هامش الحاشية (قوله الاقطرة) أي كل مرة مر (قوله ونوم خفيف) أما اذا نام أو انتهى طويلا فان بقي الثدي بضمه لم يتعدد والاتعدد وقوله أو تحول الى ثديها الآخر أو التحول أو تحول الى ثدي غيرهما فيتعدد شرح مر ويعتبر التعدد في كل نحو الجن بنظير ما تقر في اللبن من (قوله فرضة) لانه يشترط أن تكون الرضعات خسا انفصالا ووصولا (قوله من الرضيع الخ) الاولى أن يقول من الرضعة وذى اللبن الى أصولهما الخ ويقول عند قوله والى فروع الرضيع وتسرى من الرضيع الى فروعها كما صنع مر ويمكن أن تكون من التحليل بالنظر لقوله والى فروع الرضيع وتسرى من الرضيع الى فروعها تأمل (قوله ويفارقان الخ) عبارة قل على الجلال وفارق أصولهما وحواشيهما بان اللبن جزء منهما وهما وحواشيهما جزء من أصولهما فسرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعها فسرت اليهم فقط اه ولبعضهم نظم

وينتشر التحريم من مرضع الى \* أصول فصول والحواشي من الوسط

ويمن له در الى هـ سنده ومن \* رضيع الى ما كان من فروع فقط

(قوله من كل رضعة) الظاهر أن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله أو حال منه (قوله تخمس مستولدات) أي وكأربع زوجات ومستولدة وتخمس زوجات طلق بعضهن ولم تنقطع نسبة اللبن عنه (قوله انما ثبت) أي كل منهما (قوله نزل به) أي بسببه خرج به ما لو نزل قبل جهامه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت به أبوته كما قاله جمع متقدمون وهو المعتمد زى قال ع ش على مر وقوله ما نزل

وفارقان أصول الرضعة وحواشيهما بان لبن الرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به اليهم والى الحواشي قبل

بخلافه في أصول الرضيع (ولو ارتفع من خمس لبنهن لرجل من كل رضعة) تخمس مستولدات له (صار ابنته) لان لبن الجميع منه (فيحرم من عليه) لانهن موطوات أبيه ولا أمومة لمن من جهة الرضاع (لا) ان ارتفع من (خمس بنات وأخوات له) أي لرجل فلا حرمة بينه وبين الرضيع لانها لو ثبتت لكان الرجل جد الام أو خالا والجدودة للام والخولة انما تثبت بتوسط الامومة ولا أمومة (واللبن لمن لحقه ولد نزل) اللبن (به) سواء أكان بشكاح أم ملك وهي من زيادتي أم وطء شبهة بخلاف ما اذا كان بوطء نازلا لا حرمة للبنه فلا يحرم على الزاني أن يشكح الرضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نفاه) أي نفي من لحقه الولد (اتنى اللبن) النازل به حتى لو ارتفعت به صغيرة

حلت للناني فلو استلحق الولد لحقه الرضيع أيضا (ولو وطئ واحد منكوبة أو اثنان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولها (فالبن) النازل به (لمن لحقه الولد) اما بقايتان بأن أمكن كونه (١٠١)

واحد منهما أو لم يكن قاتف  
أو ألحقه بهما أو نقاه عنهما  
أو أشكل عليه الأمر  
وانتسب لأحد هما بعد  
بلوغه أو بعد افاقة من نحو  
جنون فالرضيع من ذلك  
الابن ولد رضاع لمن لحقه  
الولد لان الابن تابع للولد  
فان مات قبل الانتساب  
وله ولد قام مقامه أو أولاد  
وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم  
لذاك دام الاشكال فان  
ماتوا قبل الانتساب أو  
بعده فبأزكر أو لم يكن له  
ولدا انتسب الرضيع وحيث  
أمر بالانتساب لا يجبر عليه  
لكن يحرم عليه نكاح  
بنت أحد هما ونحوها بخلاف  
الولد ومن يقوم مقامه فانهم  
يجبرون على الانتساب  
(ولا تنقطع نسبة الابن عن  
صاحبه) وان طالت المدة  
أو انقطع الابن وعاد لعموم  
الدلالة ولانه لم يحدث ما يحال  
عليه (الابولادة من آخر  
فالبن بعده) أي للآخر  
فعلم انه قبلها للاول وان  
دخل وقت ظهور لبن حمل  
الآخر لان الابن غذاء للولد  
لالحمل فيتبع المنفصل  
سواء أزيد الابن على ما كان  
أم لا يقال ان أقل مدة

قبل حملها مفهومه انه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من انها  
لو نكحت بعد زوج وبعده ولادتها منه لا ينسب الابن للناني الا اذا ولدت منه وانتهى قبل الولادة للاول  
وقد يجاب بأنه فيما يأتي لما نسب الابن للاول قوى جانبه فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة  
وهنا لم تقدم نسبة الابن الى أحد اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه وقال س ل  
ولو نزل لبكر ابن ونزوجة وحبلت من الزوج فالابن لها لا للزوج مالم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه  
فالابن بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول المتن ولو ارتضع من خمس الخ أن كلام من أبوة الرضاع  
وأموته قد ينفر عن الآخر (قوله حلت للناني) ضعفه البرماوي وتقل ح ف ضعفه عن الشربابي  
وبش قال زى لا يقال كيف حلت للناني مع انها بنت موطوءة لانه نقول هذا بصور بما اذا لم يدخل  
بهما وانما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نقاه بالعمان اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أي وقد أحقه  
بأحد هما وقوله أو بغيره الغير شيان انحصار الامكان في واحد منهما وانتسابه بنفسه فاشار للاول بقوله  
بان انحصر الامكان في واحد منهما والى الثاني بقوله أو لم يكن قاتف الخ أي أو لم ينحصر الامكان في واحد  
منهما بل كان يمكن كونه منهما فقوله وانتسب لأحد هما راجع للسائل الرابع التي أو لها قوله أو لم يكن  
قاتف فالسائل الرابع محل للانتساب وعبارة حج بقايتان وغيره كانه انحصار الامكان فيهما كانه انتساب الولد  
أو فروعه بعدموته اليه بعد كماله لفقد القاتف أو غيره انتهت (قوله فان مات) أي الولد الذي نزل الابن  
بسببه عن (قوله فيما ذكر) أي فيما اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذاك (قوله لكن يحرم عليه)  
أي فيما اذا لم ينتسب فاذا انتسب لأحد هما كان قال هذا أبي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط  
وحلت له بنت الآخر (قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل الابن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده  
فانهم يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث والنفقة والعق بملك  
وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز النظر  
والخلوة وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع س ل (قوله وان دخل الخ)  
للرد على الضعيف وقوله ويقال الخ أي من طرف الضعيف المردود عليه وقوله أر بعون يوما أي بعد  
مضي أر بعين يوما من العلق يحدث الابن للحمل يعني فلا ينفقت اليه ولا ينسب الابن لصاحبه بل للاول  
وكلام الماوردي يقتضي أن الاربعين قبل الولادة كما قاله قل والبرماوي وهو الظاهر

فصل في طرق الرضاع على النكاح أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انفساخ النكاح تارة  
والتحريم المؤبد تارة أخرى اه (قوله مع الغرم بسبب قطعه النكاح) والغرم شامل لغرم الزوج  
والمرضة والمرضة (قوله بلبنه) أي الابن ولو كان بلبن غيره فلا انفساخ وقوله من نسب الخ راجع  
لجميع ما عدا الزوجة (قوله بلبنه) فان ارتضعت بلبن غيره كانت ربيبة فلا يحرم الا اذا كانت الزوجة  
موطوءة حل فقوله بلبنه أي أولبن غيره وكانت موطوءة وفي س ل فان لم يكن لبنه وليست موطوءة له  
حرمت الموضة فقط كما يعلم مما يأتي اه وفي ع ش قوله بلبنه أي الزوج وانظر ما وجه هذا التقييد فان كلامه  
في انفساخ النكاح وهو ينسخ مطلقا بخلاف التحريم فسيأتي وقد يقال قيد بذلك لقوله من تحرم  
عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا حين أرضعت بلبنه المستلزم وطأها ولو بالامكان وأما اذا ارتضعت بلبن

يحدث فيها اللبن للحمل أر بعون يوما وتعبري بما ذكر أعلاه ذكره فصل في طرق الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطعه النكاح  
لو كان (تحت صغيرة فارضعتها من تحرم عليه بنتها) كاخته وأمه وزوجة أخرى له بلبنه وأمه موطوءة له  
ولو بلبن غيره (انفساخ نكاحه) منها يصرونها محرما له

كما صارت في هذه لامثلة بنت أخته أو بنت موطأته ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتعييرى بما ذكر أعظم من قوله  
 فارضتها أمه أو أخته أو زوجته (١٠٢) أخرى (ولها) أى للصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى ان كان صحيحا والا فنصف

مهر مثلها لانه فراق قبل  
 الوطاء (وله على المرضعة)  
 بقيد زده بقولي (ان لم  
 ياذن) في ارضاعها (نصف  
 مهر مثل) وان ألفت عليه  
 كل البضع اعتبارا لما يجب  
 له بما يجب عليه (فان  
 ارتضعت من ثأمة أو)  
 مستيقظة (ساكتة فلا  
 غرم) لها لان الانفاخ  
 حصل بسببها وذلك بسقط  
 المهر قبل الدخول ولله  
 على من ارتضعت هي منها  
 لانها لم تصنع شيئا وتقرم له  
 المرضعة مهر مثل لزوجته  
 الاخرى أو نصفه وقولي  
 اوسا كته من زيادتي  
 وصرح به النووي ولا  
 ينفيه قولهم ان التمكين  
 من الرضاع كالارضاع لان  
 المراد انه كفو في التحريم  
 (أو) ارضعتها (أم كبيرة  
 تحته) ايضا (انفسخت) أى  
 نكاحهما لانهما صارتا  
 اختين ولا سبيل الى الجمع  
 بينهما ولا لولية لاحدهما  
 على الاخرى (وله نكاح  
 أيتهما شاء) لان المحرم  
 عليه جمعهما (أو) ارضعتها  
 (بنتها) أى الكبيرة (حرم  
 الكبيرة ابدا) لانها صارت  
 أم زوجته (والصغيرة  
 ربيته) فتحرم ابدا ان

غيره فتكون ربيته ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطأته اه وفي قوله وقد يقال الخ نظر ظاهر لانه  
 ينفسخ نكاح الصغيرة وان ارتضعت بابن غيره والحال انه وطئ الكبيرة وكون الصغيرة ربيته لا يمنع  
 فسخ النكاح فالظاهر ان قوله بلبنه ليس بقيد لان نكاح الصغيرة ينفسخ وان لم يطأ الكبيرة لاجتماعها  
 مع الام نعم وطأ الكبيرة قيد لتحريم بنتها عليه وهو الذي مثل له ويدل على هذا قول الشارح أو بنت  
 موطأته وكان الاولى أن يجمعها مع الامة فيقول وزوجة أخرى وأمه الموطأتين (قوله كما صارت) أى  
 لانها صارت فالكاف للتعليل وما مصدرية أى لصبر ورنها الخ فهو علة للعلة (قوله بنت أخته) أى في  
 الاولى وقوله أو أخته أى في الثانية والثالثة وقوله أو بنت موطأته أى في الرابعة والخامسة لان من لازم  
 كون الزوجة ترضع بلبنه أن تكون موطأته ولو بالمكان حل (قوله ومن زوجته الاخرى) عطف  
 على قوله منها (قوله لانه فراق) أى لا بسببها (قوله وله) أى ان كان حرا والا فليس عليه وان كان القوات انما  
 هو على الزوج وقوله على المرضعة ظاهره وان لم يرضع لتعينها عند خوف تلف الصغيرة زى  
 وظاهره أيضا يشمل زوجته الكبيرة فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر  
 مثلها لانها فوتت بضعها عليه وعبارة شرح مر أمالو كانت الكبيرة الموطأته هي المفسدة لنكاحها  
 بارضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لتلايخ نكاحها مع الوطاء عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه  
 وسلم وقوله على المرضعة أى في غير الخامسة لان السيد لا يجب له على أمته شيء اه (قوله ان لم ياذن) فلو  
 اختلفا فيه صدق لان الاصل عدم الاذن ع ش (قوله بما يجب عليه) أى في الجملة لان الواجب عليه  
 نصف المسمى فلا يرد أن نصف مهر المثل قد يز يدعى نصف المسمى ويفارق ماسياتي في الشهادات أن  
 شهود الطلاق قبل الوطاء اذ ارجعه وابعده حكم الحاكم بالفراق غرما وكل المهر بأن النكاح باق بزعمهم  
 وقد أحوالوا بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغاصب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بدوهي  
 قبل الوطاء لا توجب الا النصف كالطلاق حل وزى وسم (قوله فان ارتضعت) مفهوم قوله فأرضعتها  
 الخ (تنبيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلو دبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت  
 المرضعات فلا شيء على غير الاخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن اه قل على الجلال (قوله  
 وتقرم له المرضعة الخ) أى ان كانت مدخولا بها أو نصفه ان لم تكن مدخولا بها لان ضمان الاتلاف  
 لا يتوقف على التمييز لانه من باب خطاب الوضع مر (قوله ولا ينفيه) أى لا ينفي عدم وجوب شيء على  
 من ارتضعت هي منها اه (قوله في التحريم) أى لا الغرم وانما عدا سكوت المحرم على الحاق كفعله  
 لان الشعر في يده أمانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك هنا زى وس ل (قوله أو أم كبيرة) معطوف  
 على من في قوله فأرضعتها من تحريم الخ بأن كان تحته زوجة صغيرة وكبيرة ولها أم فأرضعت الصغيرة  
 (قوله أم زوجته) أى بواسطة لانها بنت بنتها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أى بواسطة لانها بنت بنتها  
 (قوله والغرم) أى قبل الدخول بدليل قوله لان وطئ الكبيرة وقوله للصغيرة اللام فيه التعدينية بالنظر  
 لكون فاعل المصدر هو الزوج والتعليل ان كان فاعله المرضعة فلا بد من هذا ليناسب تفرعه بقوله  
 فعليه وله فهي مستعملة في المعنيين ثم كونه يغرم للكبيرة وتقرم المرضعة من أجلها لم يتقدم فكيف  
 يفرع هذا على قوله ما مر اذ لدى مر امما هو غرمه للصغيرة والغرم لاجلها لکن لما كانت مثلها في  
 الحكم جمعها معها وقوله لان وطئ الخ استثناء منقطع ادلم يتقدم وجوب المهر بكماله وقول الشارح كما

وجب

وطئ الكبيرة لانها صارت بنت زوجته الموطأته والا فلا تحرم (والغرم) للصغيرة والكبيرة  
 في المستثنين (مامر) فعليه

لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المرضعة ان لم يأذن نصف مهر مثلها (لان وطئ الكبيرة فله لاجلها) على المرضعة (مهر مثل) كما وجب عليه لبنتها وأمه المهر بكامله وقولي والغرم الخ من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أرضعتها (الكبيرة حرمت أبدا) لما سر (وكذا الصغيرة ان أرضعت بلبنه) لانها صارت بنته (والا) أي وان أرضعت بلبن غيره (فريبة) له فان وطئ الكبيرة حرمت عليه تلك أبدا والافلا (وينفسخ) وان لم يحرم (١٠٣) لاجتماعها مع الام (كألو أرضعت) أي

الكبيرة (ثلاث صغائر تحته) معاً أو مرتباً فتحرم الكبيرة أبداً وكذا الصغائر ان أرضعن بلبنه والا فريبات وينفسخن وان لم يحرم من سواء أرضعتن معاً باجبارهن الرضعة الخامسة أو بالقام نديها ثنتين واجبار الثالثة من لبنا الصيرورتهن أخوات ولا اجتماعهن مع الام أم مرتباً فتفسخ الاولى برضاعها لاجتماعها مع الام في النكاح والثانية والثالثة برضاع الثالثة لاجتماع كل منهما مع أختها في النكاح وبه علم انه لو أرضعت ثنتان معاً الثالثة لم يفسخ نكاح الثالثة ان لم تحرم وحيث انفسخ نكاحهن فله تجديده نكاح من شاء منهن من غير جمع (ولو أرضعت أجنبية زوجها) معاً أو مرتباً ولو بعد طلاقهما الرجعي (انفسختا) وعلم مما مر أنها تحرم عليه أبداً دونهما (ولو نكحت مطلقته صغيراً أو أرضعته

وجب الخ كل به المتن لأنه تكام على ماله ولم يذ كر ما عليه لكنه معلوم من خارج (قوله لكل منهما) أي الصغيرة والكبيرة (قوله لبنتها) أي في المسئلة الاولى وهي قوله أو أرضعتها أم كبيرة تحته وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله أو أرضعتها بنتها ع ش (قوله أو أرضعتها الكبيرة) ان قلت هذا مكر مع قوله في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى له بلبنه وقد يقال ذلك باعتبار انفساخ النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة ان أرضعت بلبنه لأنه لا يلزم من الانفساخ الحرمة المؤبدة في هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار شيخنا (قوله وينفسخ) فيه أن هذا مكر مع ما سبق الا أن يقال ذكر هذا نوطه لقوله كألو أرضعت الخ ع ن (قوله وان لم يحرم) أي على التأييد ع ش (قوله كألو أرضعت الخ) تنظير في الاحكام الاربعة كما أشار اليه الشارح اه (قوله وان لم يحرم من) بان لم يدخل بالام ع ش (قوله لاجتماع كل منهما الخ) والفرض أنه لم يبطأ الكبيرة (قوله وبه علم) أي بالتعليل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الام واجتماع بعضهن مع بعض (قوله لم يفسخ نكاح الثالثة) أي لعدم اجتماعها مع أمها وأختها لاندفاع نكاحهن قبل رضاعها وبوجه عدم حرمة الثانية برضاعها قبل الثالثة (قوله ان لم يحرم) بان كانت الام موطوءة أو كان بلبنه حل وهذا تصوير للنفى وهو الحرمة والاولى أن يقول بان لم توطأ المرضعة ولم يكن بلبنه وعبرة ع ن والابان حرمت بأن وطئ الكبيرة أو كان بلبنه انفسخ (قوله فله تجديده الخ) أي ان كان الارتضاع من غير بلبنه ولم يوطأ الكبيرة (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي) ويتصور ذلك باستدخال المتى زى ورد بان شرط استدخال المتى كون المستدخلة متهيئة للوطء قابله وهذه ليست كذلك كما نقله ع ش على م ر عن زى في باب العدد وذكرك هناك أن مقتضى كلام الشارح يعني م ر عدم الاشتراط وهو المعتمد (قوله انفسختا) أي لانهما أختان وقوله مما مر أي من قوله لانها صارت أم زوجته (قوله وزوجة أبيه) وهو المطلق

فصل في الاقرار بالرضاع الخ (قوله وما يذ كر معهما) أي من قوله ويثبت هو والاقرار به الخ (قوله بان لم يكذب به حس) أي ولا شرع وصورة الحسي بان يمنع من الاجتماع بها أو بمن تحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حسي وصورة المانع الشرعي بان أمكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم اه ع ش وتصوير الشرعي بما ذكر فيه نظر بل الظاهر أنه من الحسي أيضاً لذا قال حل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة في اقتصار الشارح على الحسي عدم تصوير الشرعي فقط (قوله حرم تنا كحهما) ظاهراً وباطناً ان صدق المقر والافظاها فقط ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل كلامه ما لو لم يذ كر الشروط كالشاهد بالاقرار به لان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الوجهين ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من نحو أصوله وفروعه ما لم يصدق اخذاً مما مر أول محرمات النكاح فيمن

بلبنه حرمت عليهما أبداً لانها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (فصل) في الاقرار بالرضاع والاختلاف فيه وما يذ كر معهما لو (أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعاً محرماً) كقوله هندی بنتي أو اختي برضاع أو عكسه بنفذه زده بقولي (وأمكن) ذلك بأن لم يكذب به حس (حرم تنا كحهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك كأن قال فلانة بنتي



وهي أسن منه (أو) أقرب بذلك (زوجان فرقة) أي فرق بينهما عملاً بقولهما (ولها المهر) من مسمى أو مهر مثل (ان وطئها معذورة) كأن كانت جاهلة بالحال أو مكرهة والافلاحيب شيء وقولي معذورة من زيادتي (أو ادعاء) أي الرضاع المحرم (فأنكرت انفسخ) النكاح مؤاخذه له بقوله (ولها) (١٠٤) عليه (المهر) المسمى ان كان صحيحاً والافهر مثل (ان وطئ

والانفسخه) ولا يقبل قوله عليها وله تخليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان المسمى أكثر من مهر المثل فان نكحت حلف هو وزمته مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله وتعبيرى بالمهر أعم من تعبيره بالمسمى (أو عكسه) بأن ادعت الرضاع فأنكره (حلف) فيصدق (ان زوجت) منه (برضاها به) بأن عينته في اذنها (أو مكنته) من نفسها لتضمن ذلك الاقرار بحله لها (والا) بأن زوجها مجبراً وأذنت ولم تعين أحداً ولم تمكنه من نفسها فيهما (حلفت) فتصدق لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق ما ينافيه فأشبهه مالوذ كونه قبل النكاح وقولي به أو مكنته مع تخليفها من زيادتي (ولها) في الصور (مهر مثل بشرطه السابق) من أنه يطؤها معذورة والافلاحيب لها عملاً بقولها فيما تستحقه نعم ان أخذت المسمى فليس له طلب رده لزعمه انه طأ والورع له فيما اذا ادعت الرضاع أن يطلقها طلقاً لتحل لغيره ان كانت كاذبة وقولي بشرطه السابق أولى من قوله ان وطئ (وحلف منكراً

استحل زوجة ابنه شرح م (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسا ولا شرعاً ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسي هنا كما قاله قل على المحلى (قوله زوجان) أي صورة لأنه بعد الاقرار لازوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لكنه من غير جنس مهر المثل فانظره اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضاً وأن مثل الجنس الصفة (قوله حلف) وتستمر الزوجية ظاهراً بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما أفتى به الوالد فيمن طلب زوجته لحل طاعته فامتنعت من النفقة معه ثم انه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سيأتي شرح م ع ش (قوله ان زوجت برضاها به أو مكنته) من المعلوم أن القيد اذا كان مردداً بين شيئين أو أشياء يكون مفهومه نفي كل من الشيئين أو الأشياء ففهوم ما هنا أن تزوج بغير الرضا ولا تمكنه من الوطء وهو ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها مجبراً وانما جعله صورتين بالنظر لتفسير الرضا في المنطوق بقوله بأن عينته في اذنها ومفهوم هذا صادق بما اذا لم تأذن أو أذنت ولم تعينه بخصوصه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سفيهة والا فرب أن تمكنها في نحو ظلمة مانعة من العلم به كلاتمكين شرح م (قوله مالوذ كونه) أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة اثنان قبل الاوائتان بعدها وفيه ان النكاح باق في صورة حلفه فكيف يفرم لها مهر المثل وأجيب بأنه يصور بما اذا رد اليمين عليها خلعت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل شيخنا وقد قال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج لزوجه الباقية على الزوجية مهر مثلها وفيه أنه ينافيه التعبير بمهر المثل لان الباقية على النكاح لها المسمى لامهر المثل فتدبر (قوله من انه وطئها معذورة) أي لم تكن عالة مختارة حيث بان كانت جاهلة بأن بينهما رضاعاً محرماً أو مكرهة وجهها بما ذكره في صورتين اللتين قبل الاوان رضاه به وتمكينها لياه يمكنان مع الجهل بأن بينهما رضاعاً بأن تعلم الرضاع بعد ذلك خلافاً لمن قال الشرط المذكور لا يتأتى فيهما وكان لها مهر المثل لا المسمى لاقرارها بنفي استحقاقها له كما في شرح م (قوله نعم ان أخذت المسمى الخ) استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والافلاحيب لها وقوله والورع الخ كلام مستأنف فليس معطوفاً على الاستدراك وهو راجع لما قبل الاوامر بعدها لكن تعليل الشارح بقوله لتحل لغيره لا يظهر الا فيما بعد الا لانفساخ النكاح فيه بمقتضى دعواها مع حلفها فقد حلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها فالنكاح باق حينئذ الاحتياط أن يطلقها لتحل لغيره ما قبل الا فيحتاج لتعليل آخر بأن يقال الورع أن يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الامر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا الاحتمال امساك المحرمة عليه فالاحتياط له أن يطلقها اه (قوله وحلف مدعيه) أي ان كان حلفه لأجل انفساخ النكاح فانفساخه لا يتوقف على ذلك بل ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك حل (قوله سواء فيهما) أي في النفي والاثبات فالرجل يحلف تارة على نفي العلم وتارة على البت والمرأة كذلك فالصور أربعة وصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان نكحت حلف وصورة حلفه على

النفق  
الرجل والمرأة ولو نكح أحدهما عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت  
رضاع على نفي علمه) لأنه ينفي فعل غيره ولا نظر الى فعله في الارتضاع لأنه كان صغيراً (و) حلف (مدعيه على بت) لأنه يشبهه سواء فيهما

(ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يثبت برجلين ورجل وامرأتين وأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالباً كالولادة وأن الاقرار به لا يثبت إلا برجلين لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً (وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وان ذكرت فعلها) كأن قالت أرضعتهما لأنها غير متممة في (١٠٥) ذلك بخلاف نظيره في الولادة إذ يتعلق

بها النفقة والميراث وسقوط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على فعل الغير وهو الرضيع أما إذا طلبت الأجرة فلا تقبل شهادتها لانتهاها بذلك ولا يكفي في الشهادة أن يقال بينهما رضاع محرم لاختلاف المذاهب في شروط التحريم كما علم ذلك من قول (وشرط الشهادة ذكر وقت) للرضاع احترازاً عما بعد الحولين في الرضيع وعما قبل تسع سنين في المرضعة وعما بعد الموت فيهما (وعدد) للرضعات احترازاً عما دون خمس (وتفرقة) لها احترازاً عن إطلاقها باعتبار مصاته أو تحوله من أحد نديها إلى الآخر وهذا من زيادتي وبه جزم في أصل الروضة تبعاً للجمهور وإن بحث فيه الرافعي (ووصول ابن جوفه) احترازاً عما لم يصله (ويعرف) وصوله (بنظر حلب) بفتح اللام (وايجار وازدراد) أو قرآن كامتصاص من ندى وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات لبن أم قبل علمه

النفي ذكرها الملقن بقوله أو عكسه حلف الخ وصورة حلفها على البت ذكرها الملقن بقوله والاحلفت وعلى النفي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء وكذا بعده فلا وجه لتوقف حل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما صورة حلف الرجل فانه إذا ادعى الرضاع انفسخ النكاح مؤخذة له باقراره ولا يحلف فان كان يدعى حسيبة على غائب ابنه وبين زوجته فلانة رضاعاً محرماً (٣) فالشاهد حسيبة لا يمين عليه ور بما يصور ذلك بما لو أقر الرجل بالرضاع وأنكرت وكان قد دخل بها في مختلفان في قدر مهر المثل فيحلف على البت اه وعبرة من حلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلاً كان أو امرأة مصوراً في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاعاً محرماً بينه وبين زوجته فلانة وأقام بينه وحلف معها يمين الاستظهار فتكون على البت وقوله ولو نكل المنكر أو المدعي الخ مصوراً بما لو ادعت من زوجة بالاجبار لم يسبق منها مناف رضاعاً محرماً فهي مدعية ويقبل قولها فلا نكحت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولم يعارضه قولهم يحلف منكراً على نفي العلم إذ جعله في اليمين الأصلية اه وقول من حلف معها يمين الاستظهار فيه نظر لأن المدعي حسيبة لا يمين عليه وقوله أيضاً مصوراً في الرجل الخ انما صوره بما ذكرناه متى ادعى الزوج الرضاع انفسخ النكاح وحينئذ لا يحتاج ليمين (قوله من أن الرضاع يثبت برجلين) أي وان تعدد النظر لثبوتها لغير الشهادة وان تكرر منهما لأنه صغيرة لا يضر ادمانها حيث غلبت طاعته على معاصيه اه شرح من ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين ع ش عليه (قوله وتقبل شهادة مرضعة) أي مع ثلاثة غيرها أو رجل وامرأة (قوله لم تطلب أجرة) أي لم تصرح بطلب أجرة حال الشهادة حل فلا يضر الطالب بعدها ولا قبلها قل على الجلال والبر ما روي وقد يقال إذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكارهم ارضاعها فهي متهمة بآبائتها بشهادتها فن ثم قال ع ش على من قوله ولم تطلب أجرة أي لم يسبق منها طلب أصلاً أو سبق طلبها وأخذتها ولو تبرعاً من المعطى اه فيعلم منه أنها لم تأخذها لا تقبل شهادتها (قوله بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولده وشهدت بذلك مع ثلاثة غيرها ع ش أي فلا تقبل شهادتها (قوله إذ يتعلق بها النفقة) أي وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بقتله فهي متهمة ع ش (قوله وإيجار) أي وقد علم أنه حلب من نديها حل (قوله وازدراد) أي وصوله للعدة (قوله أو قرآن) معطوف على نظر (قوله بعد علمه) انظر بماذا يتعلق هذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال الامتناع والظاهر الاكتفاء بعلمه بأنها ذات لبن وقت الامتناع ولو بعد الامتناع وقبل الشهادة حرر حل والظاهر أنه راجع لقوله كامتصاص وما بعده بدليل آخر عبارة حل وعبرة من والافق بكلام الشارح في قوله أم قبل علمه الخ أن يكون ظرفاً المحذوف أي ويشهد بعلمه الخ وهو الظاهر شيخنا (قوله الاعن تحقيق) أي وان كان عامياً حل

﴿ كتاب النفقات وما يذ كر معها ﴾

(١٤ - (يجري) - رابع) بذلك فلا يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبث ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد هلوي يجزم بالشهادة والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه ذكر الشروط المذكورة لأن المقرر يحتاج فلا يقر الاعن تحقيق (درس) ﴿ كتاب النفقات ﴾ وما يذ كر معها وهي جمع نفقة من الاتفاق وهو الاخراج وجمعت لاختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب ومالك ٣ (قوله فالشاهد حسيبة) الاولى ان يقول فالمدعي حسيبة الخ اه

أى من مسقطات المؤن ومن فصل الاعسار والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدأ المصنف بنفقة الزوجة لانها أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضى الزمان زى وانما أخرت الى هنا لانها تجب في النكاح وبعده اه حج (قوله يجب) أى وجوباً موسعاً فلا يجبس ولا يلزم لكن لو طالبت به وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أتم حل (قوله بفجر كل يوم) أى مع ليلة التأخرة م ر حتى لو نشرزت أثناء تلك الليلة سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة والافسيائي انها لو مكنته أثناء يوم وجبت من حينئذ بالقسط شيخنا عزيزي وتقطط على الليل أيضاً لو حصل التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما بقى الى الفجر كما قاله م ر (قوله على معسرفيه) أى ان كانت ممكنة حينئذ اما الممكنة بعده فيعتبر حاله عقب التمكين زى وشرح م ر (قوله أى في جره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة بمونه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شئ أو فضل دون مد ونصف فعسراً ومد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو باغهما فأكثر فوسر ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم عن مؤنة بمونه فيه كذلك برماوى وقوله فان لم يفضل عنه شئ الخ فيه نظر بل المعسر هنا من لا مال له أو له مال ولا يكفيه لو وزع على بقية عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرججه عن المسكنة لان مراده المسكنة التي في الزكاة ويدل عليه قول الاصل ومسكين الزكاة معسر خصوصاً على كون عبارته مقابلة لانه اذا فضل دون مد ونصف زيادة على ما يكفيه العمر الغالب لا يقال له مسكين الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م ر وحج وكلامه في المكتسب غير ظاهر أيضاً وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة حل ولو ادعت يسار زوجها فأنكر صدق يمينه ان لم يعمله مال والا فلا فان ادعى تلفه فقيه تفصيل الوديعة سم (قوله ولو مكنتها) غاية في النقي وحاصل ما ذكره من الواجبات لها عشرة أنواع الاول المدأ وغيره بحسب الاعسار أو غيره الثاني الادم الثالث اللحم الرابع الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنظي به السابع آلة الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخدام وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله أو رقيقة) أى رقيقة النسب ع ش (قوله وتفسيرى للمعسر الخ) فيه أن هذا واضح لو عبر الاصل بقوله والمعسر مسكين الزكاة المفيد ذلك انحصار المعسر في مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة معسر وليس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاخبار عن مسكين الزكاة بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا علم ما في اعتراض الزركشى على الاصل بان صواب عبارته العكس أى والمعسر مسكين الزكاة كما يرشد اليه مقام التعريف أى فالاولوية مبنية على ان عبارة الاصل مقابلة تدبر حل (قوله والمراد ادخاله) أى في المعسر لانه عند الفجر ليس عنده ما يخرججه عن المسكنة وظاهره وان كان يكسب مالاً واسعاً عملاً بعرف الناس فان أصحاب الاكساب الواسعة يعدون معسرين لعدم مال بأيديهم حل ومثله شرح الروض فافى البرماوى غير ظاهر (قوله ونقص حال الثاني) وانما جعل موسراً في الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لان مبناه على التغليظ ولان النظر للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً لشدة لصوقه به وصلة للرحم اه زى واعترض قوله يسقطها من أصلها بأنها تستقر في ذمته قال المصنف سابقاً فاذا قدر على خصلة فعلها وأجيب بأن كلامه مصور في كفارة اليمين لانه اذا عجز فيها عن الاعتاق والاطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للصوم (قوله من يرجع بتكليفه) أى كل يوم بان كان بحيث لو وزعنا ماله على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولا يقدر بعد ذلك على مدين حل (قوله من لا يرجع الخ) بان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع

(يجب بفجر كل يوم على معسرفيه) أى في جره (وهو من لا يملك ما يخرججه عن المسكنة) ولو مكنتها (و) على (من به رق) ولو مكاتباً ومبعضاً ولو موسرين (لزوجه) ولو ذمية أو أمة أو مريضة أو رقيقة (مد طعام) وتفسيرى للمعسر بما ذكرنا من تفسيره له بمسكين الزكاة لا خواجه المكتسب كسباً يكفيه والمراد ادخاله وقولى ومن به رق من زيادتي وانما ألحق بالمعسر المكاتب والمبعض الموسر ان اضعف ملك الاول ونقص حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسر امد ونصف) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسراً (مدان)

واحتجوا لاصل التفاوت بآية لينفق ذو سعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجماع ان كلامهم مأمال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثروا واجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الاذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدو ذلك في كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر لا كثر وعلى المسر لا اقل وعلى المتوسط ما بينهما

(١٠٧)

كما تقرروا نعماً تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لانها تستحقها أيام مرضها وشبعها وانما وجب ذلك بفجر اليوم للحاجة الى طعنه وعجنه وخبره (من غالب قوت المحل) للزوج من برأوشه وبرأوشه أو غيرها لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقياساً على الفطرة والكفارة وتصيرى هنا وفيما يأتي بالمحل أعم من تعبيره بالبلد (فان اختلف) غالب قوت المحل أو قوته ولا غالب (فلائقه) أي بالزوج يجب ولا عبرة باقتيانه أقل منه زهداً أو بخلاً (والمدانة وأحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم) كما قاله النووي خلافاً للرافعي في قوله انه مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث دراهم واختلافهما في ذلك مبنى على اختلافهما في مقدار رطل بغداد وتقدم بيانه في باب زكاة النابت (وعليه دفع حب) سليم ان كان واجبه لانه أكل نقماً كافي الكفارة فلا يكتفى بغيره

على العمر الغالب أو سنة مدين حل (قوله واحتجوا) أي الاصحاب ووجه التبري أن هذا ليس صريحاً في التفاوت في نفقة الزوجة حل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أي من حيث ان الواجب على الموسر مدان وعلى المسر مد والمعاد بقوله اعتبروا أي قاسوا وبتبرأ منه لان القياس لا يفيد الا صورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على كل منهما (قوله وانما لم تعتبر كفاية المرأة الخ) نعم ظاهر خبره عند خذى ما يكفيك ولدك بالمعروف أنها مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحينئذ فاذ كروه هو المعروف المستقر في العقول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع لالي غاية فتعين ذلك التقدير اللائق بالمعروف والشاهد له تصرف الشارع كما تقر رفاتضح ما لوقالوه واندفع قول الأذرعى لا أعرف لا ما نارضى الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب اسما بالمعروف أي الكفاية تأسيساً واتباعاً اه حج زى وقوله لوقع التنازع قد يقال لو نظر لهذا النظر اليه في جانب القريب والنظر اليه ثم لاهنا لا يظهر له معنى معتبر الا أن يقال نفقة الزوجة معاوضة والمعاوضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها اه سم (قوله كنفقة القريب) راجع للنفق وقوله لانها علة للنفق (قوله من غالب قوت المحل) أي في كل يوم ع ش وعبرة حل أي ما يستعمله أهل ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً ليه قته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقابه كما فعل فيما بعده فلا بد أن يكون ذلك لا تقابه تأمل وقوله من غالب قوت المحل أي وان لم يلق بها ولا ألقته اذ لها ابداله اه شرح مر (قوله فلائقه) أي بحسب يساره وضده زى (قوله زهداً) أي متكلف الزهد وظاهره أن الزاهد حقيقة يعتبر حاله لا ما يليق به تأمل شوبرى (قوله كافي الكفارة) دليل للعلة مع علته (قوله وعليه طعنه الخ) حتى لو باعته أو أكلته جبا استحققت مؤن ذلك أي أجره الطحن وما بعده اذ بطولوع الفجر تلزمه تلك فلم تسقط بما فعلته شرح مر وزى (قوله وان اعتادتها الخ) (فرع) وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها اخذته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما مما جرت به عادتهن أم لا وأجبناعنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصارت كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها يحتمل انه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش على مر (قوله وفارق الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياساً على الكفارة (قوله ولها اعتياض) أي بصيغة والكلام فيما لزم الذمة واستقر فيها كالفنقة الماضية وقضيتها ان نفقة اليوم قبل انقضائه لا يجوز الاعتياض عنها لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بالنشوز وتوقف فيه في شرح الروض والراجح عند شي خنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك كلام المصنف بأن يحمل كلام المصنف على النفقة الماضية وان كان هو خلاف ظاهر السياق ويكون في النفقة الحاضرة تفصيل وما فيه تفصيل لا يرد نقضاً حل قال العلامة البابي والحاصل ان

كدقيق وخبر وموسوس لعدم صلاحيته لكل ما يصلح له الحب فلو طلبت غير الحب لم يلزمه ولم يذل غيره لم يلزمها قبوله (و) عليه (طعنه وعجنه وخبره) وان اعتادتها بنفسها للحاجة اليها وفارق ذلك نظيره في الكفارة بأن الزوجة في حبسه وذكر المجن من زيادتي (ولها اعتياض)



مغصوب تلف سواء كان  
الاعتياض من الزوج أم  
من غيره بناء على ما مر من  
جواز بيع الدين لغيره من  
عليه هذا (ان لم يكن)  
الاعتياض (ربا) كبر عن  
شعبان فان كان ربا تكبیر  
أوديقه عن ربحه وهذا  
أولى من قوله الا خبراً أو  
دقيقاً المحتاج الى تقييده  
بكونه من الجنس وظاهر  
أنه لا يجوز الاعتياض عن  
النفقة المستقبلية (ونسقط  
نفقتها بأكلها عنده) برضاها  
(كالعادة وهي رشيدة  
أو غير رشيدة (و قد  
أذن وليها) في أكلها  
عنده لا كنفاء الزوجات  
به في الاعصار وجريان  
الناس عليها فيها فان كانت  
غير رشيدة وأكلت بغير  
أذن وليها لم تسقط نفقتها  
بذلك والزوج متطوع  
وخالف البلقيني فأفتى  
بسقوطها به وعلى الأول  
قال الأذرعى والظاهر أن  
ذلك في الحسرة أما الامة  
إذا أوجبتا نفقتها في شبه  
أن يكون المعتبر رضا السيد  
المطلق التصرف بذلك دون  
رضاها كالحرة المحجورة  
وتعيرى عنده أعم من  
تعبير الأصل بجمع (ويجب  
لها) عليه (أدم غالب المحل)  
وان لم تأكله كزيت وسمن

الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن غيره بالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من  
غيره وأما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اهـ (قوله عن ذلك) أي المد والمدين والمدين  
والنصف قال زي وشمل اطلاقه الاعتياض عن المؤن وهي طعنه وعجنه وخبره فان قلنا باستحقاقها  
عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفقة  
كذا في المطالب (قوله مستقر في الذمة) أي ولو ما لا دخلت نفقة اليوم الحاضر قل وخرج  
بالاستقرار المسلم فيه شرح الروض (قوله لعين) وهو الزوجة خرجت الكفارة فلا يجوز فيها الاعتياض  
لانها لغيره عين شيخنا (قوله أم من غيره) المعتمد انه لا يجوز الاعتياض من غير الزوج عن نفقة اليوم  
بخلاف النفقة الماضية سم (قوله عن النفقة المستقبلية) أي لا من الزوج ولا من غيره ع ش (قوله  
بأكلها عنده) أوضيافة غيره لها كراماله فقط بخلاف ما لو قصد اكرامها فقط وأما لو قصد اكرامها  
مع أي اكرامها لاجلها ولا لاجله فالظاهر التقييد حل وع ش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها أي  
أ كلاً كالعادة بان تناول كفايتها عادة فان أكلت معه دون الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما أكلته  
وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب اعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته  
واجبها وأيد بان الكفاية المعتادة إنما تعتبر اذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد  
استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل (قوله أو غير رشيدة) أي لصغر أو جنون أو سفه وقد حجب عليها  
بان استمرار سفهها المقارن للبلوغ أو طرأ وحجب عليها والام يحتج لاذن الولي زي (قوله وقد أذن وليها)  
أي وكان لها في أكلها عنده مصلحة والام يعتد باذنه فترجع عليه بالمقدر لها شرح م ويكون ذلك  
كالم يأذن وقياس ذلك انه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه وكذا الرجوع على الولي أيضاً إذ  
غاية ما يستحيل منه وجود انتفري وهو لا يوجب شيئاً اهـ سم على حج وقوله لا رجوع له عليها قد  
يقال القياس الرجوع لانه لم يدفع مجاناً وانما دفع ليقط عنه ما وجب عليه فهو معاوضة فاسدة  
والمقبوض بهامضون على من وقع العوض في يده اللهم الا أن يفرض كلامه فيما اذا كان الزوج عالماً  
بفساد اذن الولي أو يقال لما لم يكن منها معاوضة وانما هو ينمو بين الولي التي ويعلم منه تبرعا  
لتقصيره اهـ ع ش على م قالوا كتنى باذنه مع ان قبض غير المكلفة لان الزوج باذنه يصير  
كلو كيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت كونه عن  
النفقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية شرح م ع ش (قوله  
وجريان الناس) فيه انهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتدابه حل وأجيب بأن المراد الناس  
الذين من جلتهم المجتهدون لان الاجماع لا يكون الامم بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون شيخنا (قوله  
والزوج متطوع) أي ان كان أهلاً للتبرع فان كان غير أهل له رجوع عليه وعلى وليها ان كانت  
محجوراً عليها زي (قوله وعلى الأول) وهو قوله وتسقط نفقتها لانه أول بالنظر لغير الرشيدة وقد يدل  
عليه ما بعده وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير اذن وليها لانه أول بالنسبة  
لكلام البلقيني (قوله ويجب لها أدم غالب المحل) أي الاثنى بالزوج ولو غلب التأدم بالفوا كفي بعض  
الاقاوت وجبت واما ما لا تأدم به منها فلا يجب ما لم يعتد الاثان به والاوجب ومن ثم نقل عن شيخنا  
ما جرت به العادة من الفاكهة اذا كانت تزيد على الادم تجب مع الادم وكذا ما اعتيد من السكك  
والنقل والسكك في العيد الصغير والحلوا ليلة نصف شعبان وما يفعل يوم عاشوراء من الحبوب والحلوا  
على ما يليق به وتجب القهوة والدخان اللذان ظهر في هذا الزمان ان اعتادتهما حل وح ف ويجب

(و) يجب لها عليه (لحم يلقى به) جنسا ويسارا وغيره (كعادة المحل) قدر او وقتا (ويقدرهما) أي الأدم واللحم (قاص باجتهاده) عند التنازع اذ لا تقدير فيهما من جهة الشرع (ويفاوت) في قدرهما (بين الثلاثة) الموسر والمعسر والمتوسط فينظر ما يحتاجه المد من الأدم فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة المحل من أسبوع أو غيره وما ذكره الشافعي من مكيلة زيت أو سمن أي أوقية (١٠٩) هريب وما ذكره من رطل لحم في

الاسبوع الذي حل على المعسر وجعل باعتبار ذلك على الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان في أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة المحل قال الشيخان ويشبهه أن يقال لا يجب الأدم في يوم المحرم ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال اذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا لكون أحدهما غداء والآخر عشاء وذ كر تقدير القاضي اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) بكسر الكاف وضمها قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) ونختاف كفايتها بطولها وقصرها وهزالها وسمنها باختلاف المحال في الحر والبرد (من قيص وخار ونحو سراديل) مما يقوم مقامه (و) نحو

أيضا ما تطلبه المرأة عندما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتيدو يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها وطا المطالبة به اه ع ش على م ر (قوله ولحم) عطفه على الأدم بقيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفضله ويدل على كونه أدم ما حديث سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما سر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرقع برماوى (قوله ويقدرهما قاص) هذا مستدرك في اللحم مع قوله يلقى به كعادة المحل وأجيب بان هذا عند التنازع كما قال الشارح (قوله من مكيلة زيت) بفتح الميم وكسر الكاف واسكان الياء (قوله أي أوقية) حكى الجيلي عن بعض الأصحاب ان الأوقية هي الحجازية وهي أربعون درهما وهو ظاهر فان العراقية لا تغني شيئا اه زى (قوله حل على المعسر) أي حله الأصحاب (قوله وأن يكون ذلك) الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويزاد بعدها أي بعد أيام الشافعي ولو عبر بالفاء لكان أوضح (قوله ويشبه) أي ينبغي (قوله لا يجب الأدم في يوم المحرم) والأقرب حله على ما اذا كان كافيا للغداء والعشاء والثاني على خلافه ع ش ومثله م ر وقال أبو شكيل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب لها مع اللحم نصف الأدم المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكفيها الا مرة واحدة وهذا التفصيل كالتعين اذ لا يتجه غيره فيقال ان أعطاه من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس لها في ذلك اليوم أدم غيره وان لم يعطها الا ما يكفيها الوقت واحد وجب نصفه قاله في التنبيه اه شوبرى (قوله ويحتمل الخ) هو من كلام الشيخين كما يؤخذ من عبارة شرح م ر ونصها وبحث الشيخان عدم وجوب أدم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء اه (قوله كل يوم) الظاهر أن التقييد بكل يوم غير مراد أخذ من قوله ليكون أحدهما غداء الخ فالمراد أن الأدم لا يسقط في يوم اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجودتها وضدها يسارها وضده حج ويؤخذ من ضبط الكسوة بما ذكره أنه لا يجب عليه منديل الفراش ولا يجب عليها أيضا فان أراد هياها ع ش على م ر (قوله وباختلاف المحال في الحر والبرد) عبارة حج ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للنوم وجب كما جزم به بعضهم (قوله من قيص) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يخاط به عليه قال حج ويظهر أنه لا عبرة باعتبار أهل بلدياتها كشياب الرجل وأنها لو طلبت تطويل ذيها ذراعا أجبت اليه وان لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر حل وابتداء الذراع من نصف ساقها م ر (قوله مما يقوم مقامه) كالآزار (قوله ونحو مكعب) كقباب وخف وزر موزة فلو كانت ممن يعتاد عدم لبس شيء في أرجلهم كنساء القرى لم يجب لها شيء من ذلك حل (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مشقلا وبكسر فسكون مخففا هو المدارس اه قل على الجلال في المصباح والمكعب وزان مقود المدارس لا يبلغ الكعبين غير عربي اه (قوله

(مكعب) مما يداس فيه (ويزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة زد عليها كما يحسنه الرافعي وصرح به الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكتان وحار برود فافقه ونحوها نعم لو اعتيد سرقيق لا يستر لم يجب بل يجب صفيق يقار به ويفاوت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة محققة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر أنه يجب لها تواضع ما ذكر من نكته سراديل

وكوفية للرأس وزر للقميص والجنبه ونحوها ونحو في الموضعين من زيادتي (و) يجب (القعودها على معسر لبد في شتاء وحصير في صيف  
(و) على متوسط (زلية) فيهما وهي بكسر الزاي وتشديد الياء شيء مضرب صغير وقيل بساط صغير (و) على (موسر طنفسة) بكسر  
الطاء والفاء وبفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط صغير نخيل له وبرة كبيرة وقيل كساء (في شتاء ونطع) بفتح  
النون وكسرهما مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف تخنمها زلية أو حصير) لاهما لا يبسطان وحدهما وهذا مع التفصيل فيما على  
الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لتومها) على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش)  
ترقد عليه كمضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دثار نخل (ومخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في  
صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال (١١٠) الروائي وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لتومهم غطاء غير لباسهم لم يجب

غيره ولا يجب ذلك في كل  
سنة وإنما يجد وقت تجديده  
عادة وذكر الكساء مع  
قولي وردد في صيف من  
زيادتي وكالشتاء فيما ذكر  
الحال الباردة وكالصيف  
فيه الحال الحارة (و) يجب  
لها (آلهة كل وشرب  
وطبخ كقصعة) بفتح القاف  
(وكوز وجرة وقدر) ومفرقة  
من خرف أو حجر أو خشب  
(و) يجب لها (آلة تنظيف  
كشط ودهن) من زيت أو  
نحوه (وسدر) ونحوه  
(ونحو مرثك) بفتح الميم  
وكسرها (تعين لصنان)  
أي لدفعه وخرج زيادتي  
تعين ما إذا لم يتعين كأن  
كان يندفع بماء وتراب  
فلا يجب (وأجرة حمام  
اعتيد) دخولا وقدر ككرة  
في شهر أو أكثر بقدر  
العادة فإن كانت المرأة

وكوفية) هي شيء يلبس في الرأس من عرقية مبطنه وبرنس (قوله ونطع) أي جلد كفروة (قوله نخل)  
بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الميم أي له نخل يقال خله إذا جعله نخلًا برماوى أي له وبرة كبيرة وضبطه  
عش على مر بسكون الحاء وتخفيف الميم (قوله ومخدة) سميت بذلك للاصقها للخذ ولا يجب  
أكثر من واحدة وإن جرت العادة بأكثر منها ويجري مثله في اللحاف برماوى (قوله في شتاء) يعني  
وقت البرد ولو في غير الشتاء حج (قوله ومع رداء) المراد به ما يرتدى به في أعلى البدن (قوله آلة  
كل) أي اللاتق به ولا يعتبر حالها والمشروب تملك لامتاع حل (قوله وشرب) بتثنية الشين وقيل  
بالفتح مصدر وبالخفض والرفع اسم مصدر حل وقوله بالخفض والرفع الصواب أن يقول بالكسر  
والضم لأن خفض والرفع من ألقاب الأعراب وقوله اسم مصدر ليس بظاهر والحق أنهما مصدران  
سماعيان (قوله كقصعة بفتح القاف) وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة برماوى (قوله  
ومفرقة) بكسر الميم ما يعرف به اه مختار (قوله من خرف) ويجب النحاس إن اعتادته كافي زى  
(قوله كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو بضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه برماوى (قوله ونحوه)  
كصابون وأشنان حل (قوله ونمن ماء الخ) أي ويتجه أن الواجب بالاصالة الماء لأن من مر فالأولى  
حذف نمن (قوله ولادواء مرض) ومنه ما يحتاج إليه المرأة بعد الولاد قلما يزىل ما يصيبها من الوجع  
الحاصل في بطنها ونحوه فإنه لا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من العصيدة واللبابة  
ونحوهما ما جرت به عادتهن لمن يجتمع عندهما من النساء فلا يجب لأنه ليس من النفقة بل ولا يحتاج  
إليه المرأة أصلاً ولا نظر لتأذيها بتركه فإن إرادته فعلته من عند نفسها عش على مر (قوله يليق بها)  
أي بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها وما لها وإن قل شرح مر ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه  
أن يأتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن أبدل لها المسكن بما تأمن فيه على نفسها فتنبه له  
فانه يقع فيه الغلط كثيراً عش على مر وله منعها من زيارة أحد أبويها وإن احتضر أو شهود جنازتهما  
ومنعها من دخولهما كولدها من غيره مر قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضر إلى البادية  
وإن كان عيشها خشناً لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزبد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج  
عنه بالابدال شرح حج وفيه أن البدل قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا أرادت الكفاية كملت من

من لا يعتاد دخوله لم يجب (ونمن ماء غسل بسببه) أي الزوج كوطئه وولادتهما منه بخلاف الحيض والاحتلام  
لأن الحاجة إليه في الأول من قبل الزوج بخلافه في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون بغيره (لأما  
يزين) بفتح أوله (ككحل وخضاب) فلا يجب فإن أراد الزينة به هيأها فتزين به وجوبا (ولادواء مرض وأجرة نحو طيب)  
كحاجم وقاصد لأن ذلك لحفظ البدن وتعبيرى بنحو طيب أعم مما عبر به (و) يجب لها (مسكن يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو  
غيرها كالمعتدة بل أولى وإن لم يملكه كأن يكون مكثري أو معاروا اعتبر بحالها بخلاف النفقة والكسوة حيث اعتبر بنحوه لأن المعتبر  
فيهما التملك وفيه الامتاع كما سيأتي ولأنهما إذا لم يليقها بما يمكنها إبدالها بلاتق فلا اضرار بخلاف المسكن فانه ملزمة بما لزمته فاعتبر بحالها  
(و) يجب عليه ولو معسراً أو بهرق (اخذام حرة تخدم)

أى بأن كان مثلها يخدم (عادة) بقيد زده بقولى (فى بيت أبيها) مثلاً لان صارت كذلك فى بيت زوجها لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (عن) أى بواحد (يحل نظره) ولو مكثرى أو فى محبتها (لها) ككرة وأمة وصبي يميز غير مرأى وعسوح ومحرم لها ولا تخدمها بنفسه لانها تستحق منه غالباً وبه تعير كصب الماء عليها وحمله اليها المستحجم أو الشرب أو نحو ذلك وتعيرى بما ذكر أعظم وأولى بما ذكره أما غير الحرة فلا يجب اخدامها وان كانت جيلة لنقصها (فيجب له ان يحبها) لخدمة (ما يليق به من دون مال الزوجة نوعاً من غير كسوة) من نفقة وأدم وتوابعهما (و) من (دونه جنساً ونوعاً منها) أى من

(١١١)

الكسوة والتصرع بالتقييد بدون ما ذكر من زيادتي (فله مد وثلاث على موثر ومد على غيره) من متوسط ومعر كالخدمومة فى الاخير لان النفس لا تقوم بدونه غالباً واعتبار بثلى نفقة المخدمومة فى الاولين وقدر الادم بحسب الطعام وقدر الكسوة قياس ونحو مكعب ولذا كرنحو قع وللاثنى مقنعة وخف ورداء لحاجتها الى الخروج واسكل جبة فى الشتاء لاسراويل وله ما يفرشه وما يتغطى به كقطعة لبدوكساء فى الشتاء وبارية فى الصيف ومخدة وخروج عن محبتها المكثري ومملوك الزوج فليس له الا أجرته أو الاتفاق عليه بالملك (لا آلة تنظف) لان الاتق به أن يكون أشعث لثلاثتد اليه الاعين (فان كثر وسخ وتأذى بقمل وجب أن يرفه) بما يزيله من نحو

عندها (قوله أى بان كان مثلها يخدم) أى حقها ذلك وان لم تخدم فيه بالفعل ومقتضاه أنه لو كان مثلها لا يخدم فى بيت أبيها لکن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخدامها حل (قوله مثلاً) أو عيها الموت أبيها فى حال صغرها (قوله أى بواحد) ظاهره وان احتاجت الى أكثر من واحد وهو كذلك الا ان مرضت واحتاجت لما يزيد على الواحد أخدم من كلامه الآتى حل (قوله وان كانت جيلة) أى وان كانت تخدم فى بيت سيدها ومثلها يخدم عادة فى بيت سيده حل (قوله من دون) بيان (قوله نوعاً) أى وقد رابديل قوله فله مد وثلاث وهو تميز من الدون وقوله من غير كسوة حال من الدون أى حال كونه كائناً من غير كسوة (قوله وتوابعهما) فتوابع النفقة أجرة الطحن والجن والخنزير وتوابع الادم كالسمن ما يطبخ به كالقرع وسكتوا عن اللحم وقضية كلامهم عدم لزومه حل قال مر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أى للخادم حيث جرت عادة البلده (قوله جنساً ونوعاً) تميزان من الدون والظاهر أن الواو بمعنى أولانه يلزم من كونه أدون فى الجنس أن يكون أدون فى النوع (قوله قع) بالميم الساكنة مع ضم القاف وقيل بالباء الطرطور الذى يلبس فى الرأس له وبرة وقوله مقنعة بكسر الميم وهى شئ من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق رأسها كالقوطة (قوله لاسراويل) هذا مبنى على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوبه للخادمة وهذا هو المعتمد زى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كقاف المختار (قوله وبارية فى الصيف) هى شئ رقيق كالللاء لکن فى المصباح البارية الحصى الخشن كالنخ وهو المعروف فى الاستعمال وهو الموافق لما ذكر فى احياء الموات من أنها منسوج قصب وهو غير مناسب هنا لان الكلام فى الغطاء فان جعل مثلاً للفرش كان مناسباً (قوله أن يرفه) أى ينم فى المختار والارقاء التدهن والترجيل كل يوم وهو فى رفاقة من العيش ورفاقة أى سعة (قوله امتناع) أى ارتفاع لانه يتمتع وينتفع بهما (قوله وكسوة) ومنها الفرش شرح مر (قوله وغيره) كظروف الطعام كفى متن المنهاج ومنه الماء الذى تشربه مر (قوله عليك) أى للحرة ولسيد الامته وهل يحتاج الى قصد التملك أو لا الذى فى كلام حج أن الشرط عدم الصارف عن قصد تملكها وفى شرح الروض لا بد أن يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل عن شيخنا مر اعتماده وهو فى شرحه وقد أفتيت بما قاله حج لان هذا الباب توسع فيه فنفقة الخادم تملك بخلاف نفس الخادم حل (قوله بما يضرهما) أى الزوجين ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وان نشرت أثناء فصل سقطت كسوته فان عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز شرح مر وقضية سقوطها بالنشوز أثناء الفصل انه لو كان دفعها لها قبل النشوز استردتها لسقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشوز

مشطودهن (و) يجب (اخدم من احتاجت لخدمة لنحو مرض) كهرم وان كانت عن لم تخدم عادة وتخدم عن ذكر وان تعد بقدر الحاجة (والمسكن والخادم) وهو من زيادتي يجب فيهما (امتناع) لانتكليك لاسرائيه لا يشترط كونها ملكة (وغيرهما) من نفقة وأدم وكسوة وآلة تنظف وغيره (تملك) ولو بلا صيغة كالسكفارة فلزوجه الحرة التصرف فيه بأنواع التصرفات بخلاف غيرها وتملكها أيضاً نفقة مصحوبها المملوك لها وألحرة ولها أن تصرف فى ذلك وتكفيه من مالها (فلو قترت) أى ضيقت على نفسها فى طعام أو غيره (بما يضرهما) أو أحدهما أو الخادم فهذا أعم من قوله بما يضرها (منعها) من ذلك (وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء اعطائها



ليسقط ذلك عنه لم يقبل الابينة ع ش (قوله من وقت وجوبها) وهو وقت التمكين (قوله أولى من  
تعييره بشتاء وصيف) وجه الاولوية انه قد يقع العقد في نصف الشتاء مثلاً ع ش وعبرة قل على  
الجلال قوله بشتاء وهو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارها فصلان وكل فصل  
منهما فصلان من فصول السنة الاربع وهو الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو  
الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا  
اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبتدىء بعد ذلك البقية فصلاً كواحد دائماً بما  
ذكر علم ان ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت  
التمكين الذي رد بعضهم به على قائل الاول بأنه لا يتصور وجود التمكين في أثناء فصل اذ كل ستة أشهر  
من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما يلزم على كلامه هذا من الفساد اذ قد يقال عليه  
اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لم يلزم ان يتم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان  
قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وايضا قد علم ان ما يلزم من  
الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف  
ما ليس لازماً فيه ويسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف انه يسقط في نصف الشتاء  
ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله  
بطل ما قاله ورجع الى قائل الاول وهو القائل بالشتاء والصيف فاذا وقع تمكين في أثناء الشتاء حسب فصلاً  
مع نصف الصيف فتجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم اليه من نصف فصل الصيف بان يدفع  
ها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء ونصف كسوة الصيف قال ع ش وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع  
لها عن جميع الفصل فيسقط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكين ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري  
لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه (قوله جدد في وقت تجديده) يؤخذ من  
وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالسعي بالتجديد م على حج ومثل ذلك اصلاح ما أعده لها  
من الآلة كتنظيف النحاس ع ش على م ر (قوله أومات) أي أوابانها خ ط (قوله لم ترد) أفهم  
قوله لم ترد ان محل ذلك بعد قبضها فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل  
زمن العصمة كما يحسنه ابن الرفعة لكن المعتمد وجوبها كلها وان مات أول الفصل واعتمده جمع  
متأخرون كالاذرعي والبقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمضي لحظة من الفصل لانا نقول ذلك جعل  
وقتنا لا يجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وكثيره شرح م ر ملخصاً

(فصل في موجب المأون) أي المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شيء واحد وهو التمكين فلذلك  
أفرده وأما المسقطات فتعدده من نشوز واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع وخروج بلاذن فلذلك  
جمعها (قوله ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك كاسترداد ما دفعه لظن الحل فأخلف (قوله على مامر)  
أي وجوبها مشتملاً على التفصيل الذي مر في الانواع العشرة من وجوبها يوم ما فيوما في ثلاثة منها وهي  
الطعام والادم واللحم أي بالنظر للسر الذي جرت عادة أمهاله بالحكم كل يوم أو كل ستة أشهر في الكسوة  
أو كل وقت اعتيد فيه التجديد وذلك في أربعة منها فيما تقدم عليه وفيما تنام عليه وتتغطي به وفي آلة الاكل  
والشرب والطبخ وفي آلة التنظيف أو دائماً وذلك في اثنين الاسكان والاعدام اه م ر بتصرف  
(قوله ولو على صغير) للرد أي ولو كانت الزوجة صغيرة كما في الانوار ومحل وجوبها على الصغير اذا  
تسلها وليه وفي المجنون لا بد أن يتسلها وليه ولا عبرة باستمتاعها اذا لم يتسلها وليه اه محل لكن  
قول المتن لا صغيرة الخ يقتضي انه لا مؤنة لها وان كان الزوج صغيراً لان صغر الزوجة مانع ونكاح الزوج

من وقت وجوبها وتعيير  
بسته أشهر تبعاً للروضة  
كأصلها أولى من تعبيره  
بشتاء وصيف لما لا يخفى وما  
يبقى سنة فأكثر كالفرش  
والمشط يحدد في وقت  
تجديده عادة كما مر (فان  
تألفت فيها) أي في الستة  
الاشهر ولو بلا تقصير (لم  
تبدل أومات) فيها (لم ترد  
أول تكس مدة فدين)  
عليه بناء في الثلاث على ان  
الكسوة تملك لا امتاع  
(فصل) في وجوب المأون  
ومسقطاتها

(تجب المأون) على مامر  
(درس)

(ولو على صغير) لا يمكنه  
وطء (لا صغيرة) لا توطأ

أى من حيث هو مقتضى القاعدة انه يغلب المانع على المقتضى خلاف قول الانوار المتقدم فليحرر فعلى قول الانوار يخص قول المتن للصغيرة بما اذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم به ليس مانعا للصغير لقيام المانع به ايضا فكان المانع القائم بها كلاما مانع (قوله بالتمكن) أى التام وخرج به ما لو مكنته ليل فقط وفي دار مخصوصة فلا نفقة لها م ر والمدار على التسلم ولو بالا كراهه ولو للمجنونة حل فان حصل التمكن في الاثناء وجب القسط باعتبار اليوم واليلة ان كان غير مسبوق بنشوز فان كان مسبوقا به فنقل عن شيخنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجميع حل ملخصا ومثله سم عن م ر (قوله يوجب المهر) أى يكون سببا لوجوبه بحيث تستغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب الا ان أطاق الوطاء حل ويدل عليه كلامه بعد وعبرة ع ش على م ر ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حيث ثبته لومات أحدهما قبل التمكن استقر المهر وأطلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد) انظر لم أظهر في محل الاضمار شو برى أى بل كان يكفي أن يقول فلا يوجب عوضين مختلفين ويمكن أن يجاب بأنه أظهر إشارة الى أن المراد العقد من حيث هو لا بقيد كونه عقد نكاح والظاهر أن قوله مختلفين لا مفهوم له (قوله ومعصر) والمعصر بمثابة المراهق في الذكرك لانه يقال صبي مراهق وصبيته معصر ولا يقال هي مراهقة حل وشرح م ر (قوله نعم لو سلمت) التسليم ليس بقيد بل المدار على التسلم ولو بالا كراه (قوله ونقلها الى مسكنه) ليس بقيد أيضا (قوله بأن عرضت المكافاة) ولو سفيهة وقوله أو السكركى يقتضى أن السكركى ان غير مكف وهو كذلك كما في التهاج وغيره أى بل في حكم المكاف (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا ان غير المحجورة لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالا جبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد ا كتفاء بما عليه عرف الناس من أن المرأة سببا للبكر انما يتكلم في شأن زوجها وأولياؤها وقوله متى دفعت المهر أى الحال وخرج به ما اعتيد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحمام وتنجيد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمكن وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع ش على م ر (قوله متى دفعت المهر) أى الحال مكنت يفهم منه أن لها حبس نفسها القبضه فتستحق النفقة حينئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن) خرج بالتمكن الاختلاف في الاتفاق أو النشوز فانها المصدقة حل بأن ادعى انه أعطاه النفقة فأنكرت أو ادعى نشوزها فأنكرت (قوله من حين بلوغ الخبر) أى ان كان الخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للخبر بر ماوى قال س ل قوله من حين الخ ظاهره وان لم يرض زمن يمكنه الوصول اليها وسيأتى في الغائب اعتبار الوصول اليها ع ش على م ر (قوله ابتداء) أى قبل التسليم (قوله وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الضمير للزوج وجعله الشارح راجعا للقاضى (قوله كتب) أى رجوعا بر ماوى (قوله فيجىء) بالنصب والرفع ع ش على م ر (قوله من حين التسليم) أى بالفعل لا من حين اظهاره كما يدل عليه قوله فان أبى ومضى زمن وصوله تأمل وحرر وعبرة ع ش قوله من حين التسليم لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم واليلة بعد نشوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع النشوز في بعضهما وهو مسقط للجميع م ر سم (قوله فان أبى) أى مع القدرة عليه فلو منعه من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لا تقفاء تقصيره شرح م ر (قوله فرضها القاضى) أى قاضى بلده المشعر بأنه علم له بلد فقوله فان جهل موضعه محترز ذلك قال سم أى فرض نفقة معسر ان لم يعلم خلافه اه قال فى ع ب وله أن يفرض لها دراهم قدر الواجب (قوله

لغنى فيها كالناشزة بخلاف الصغير اذا المانع من جهته والعبرة في تمكن (مجنونة ومعصر بتمكن وإيهما) لهما لانه المخاطب بذلك نعم لو سلمت المعصر نفسها فنقلها الزوج ونقلها الى مسكنه وجبت المؤن ويمكن في التمكن ان تقول المكافاة أو السكركى أوولى غيرهما متى دفعت المهر مكنت (وحلف الزوج) عند الاختلاف في التمكن (على علمه) فيصدق فيه لانه الاصل والتحليف من زيادتي (فان عرضت عليه) بأن عرضت المكافاة أو السكركى نفسها عليه كأن بعثت اليه اتي مسهلة نفسى اليك أو عرض المجنونة أو المعصر وليهما عليه ولو بالبعث اليه (وجبت مؤنها) (من) حين (بلوغ الخبر) له (فان غاب) الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكنها ثم نشوزها وقدرت الامر الى القاضى (وأظهرت له) التسليم كتب القاضى لقاضى بلده ليعلمه (بالحال فيجىء) لها حالا (ولو بنائبه) ليتسلمها ونجب المؤن من حين التسليم اذ بذلك يحصل التمكن (فان أبى) ذلك (ومضى زمن) امكان (وصولها اليها) (فرضها القاضى)

في ماله) أي وأخذها من ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال صارت في ذمته ع ش وعبرة البرماوى  
 فان لم يجد له مالا اقترض عليه أو أذن لها أن تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اه (قوله من  
 بلده) أي الغائب (قوله وأخذ منها كفيلا) أي طلبه والباء في بما للسببية وأخذ الكفيل واجب  
 والظاهر أنه يأخذه قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان مالم يجب فان قلت هو من ضمان الدرك  
 المتقدم قلت ليس كذلك لان ضمان الدرك انما يكون بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك اللهم الا ان يقال  
 هذا مستثنى ع ش على م ر والظاهر أن هذا البراد لا يرد من أصله لان هذا من قبيل ضمان الاحضار  
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول حل أي يكفل بدنها ليحضرها ذاتين عدم استحقاقها (قوله  
 وتسقط مؤنهما) وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت للطاعة م ر لان النشوز في بعض اليوم  
 يسقط كسوة جميع الفصل ومؤنة جميع اليوم وان عادت فيه للطاعة ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق  
 رجع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره م ر ومثله ما لو جهل نشوزها فانفق عليها ثم  
 تبين له الحال بعد اه ع ش على م ر وانظر حكم النشوز بالنسبة لما يدوم ويجب كل فصل كالفرش  
 والاواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة في مدة بقائها وكيف الحال ولا ذرعى  
 فيه تردد واحتمالات تراجع وبقى سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة  
 أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت فيه لحظة استحققتها لانها غير مقدرة بزمن معين فيه نظر  
 ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واللييلة الواقع فيها النشوز م ر سم على حج والظاهر أن مثل السكنى  
 غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بنشوز) ولو لحظة مالم يستمتع بها فيه ولو لحظة فان حصل  
 الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشوز وجبت لها النفقة يومها وليلتها كما صدر به م ر في شرحه  
 وظاهره اعتماده وهو تفصيل حسن فليتفطن له قررره شيخنا العشماوى والعزى وخالف حل وقال  
 لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وعبرة شرح م ر ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب مؤنتها  
 الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير يتمتع بها عفوا عن النقلة حيث نذ كافي الجواهر  
 وغيرها عن الماوردى وأقره وأفتى به الوالد وما مر في مسافرتها معه بغير اذنه من وجوب نفقتها بتمكينها  
 وان أتمت بعضا منها صريح فيه وقضيته جريان ذلك في سائر صور النشوز وظاهر كلام الماوردى أنها  
 لا تجب الا زمن التمتع دون غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اه بالحرف  
 وقوله نعم الخ كأنه رد لكلام الماوردى لان ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده وهو  
 بعيد لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمد وكذا على قوله نعم الخ فتأمل ذلك  
 وحرره والظاهر أن كتابته على الاول معتمد سهو منه أو سبق قلم من الكاتب وقوله م ر عفوا عن  
 النقلة أي كأنه عفوا عن النقلة ورضى ببقائها في محلها (قوله كنع تمتع) ولو حبسها ظمنا أو بحق وان  
 كان الحبس هو الزوج كما اعتمده الوالدوي يؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه  
 وبينها كما أفتى به الوالد أو باعتدادهابوطه شبهة ومن النشوز امتناعها من السفر معه ولو بغير رقلة  
 لكن بشرط أمن الطريق والمقصد وأن لا يكون السفر في البحر الملح مالم تغلب فيه السلامة ولم نخش  
 من ركوبه مخدورتيم أو مشقة لا تحتمل عادة شرح م ر (قوله ولو لمس) أي وأنظر كأن غطت  
 وجهها أو تولت عنه وان مكنته من الجماع شرح م ر وفي حل ان الاول اسقاط قوله ولو لمس لانه  
 يقتضى ان العباله عذرت حتى في امتناعها من المس أو التقبيل وان علمت أنه اذا لمس لا يطاق وفيه نظر ظاهر  
 ويجب بأن الاستثناء راجع لما قبل الغاية وقال سم قوله ولو لمس الا أن يكون امتناع دلال (قوله  
 كعبالة) وثبتت بربع نسوة فان لم تقم بينة فلها تخليفه أنه لا يعلم ناذبها بالوطء حل ولهن النظر لاند كر

في ماله وجعل كالنكاح لها  
 لان المانع منه فان جهل  
 موضعه كتب القاضي  
 لقضاة البلاد الذين ترد  
 عليهم القوافل من بلده  
 عادة ليطلب وينادى باسمه  
 فان لم يظهر فرضها القاضي  
 في ماله الحاضر وأخذ منها  
 كفيلا بما يصرفه اليها  
 لاحتمال موته أو طلاقه  
 (ونسقط) مؤنهما (بنشوز)  
 أي خروج عن طاعة الزوج  
 ولو في بعض اليوم وان لم  
 تأتم كصغيرة ومجنونة  
 والنشوز (كنع تمتع) ولو  
 لمس (الاعذر كعبالة)  
 فيه

(قوله حتى لو أطاعت فيه  
 لحظة الخ) استقر شيخنا  
 الباجورى عود ما ذكر  
 بالعود للطاعة ولو كان  
 النشوز في لحظة وتقدير  
 السقوط بيوم ولييلة قياسا  
 على النفقة لوجهه لان  
 ما ذكر ليس مقدرا بوقت  
 حتى يقاس عليها لان  
 الفرض أنه يجدد وقت  
 تجديد اه وهو وجبه  
 (قوله وغيرها) أي عالم  
 يقدر بزمن بل وجب  
 تجديده كل وقت اعتيد  
 تجديد فيه تأمل

بفتح العين وهي كبر الدكر بحيث لا تحتمل الزوجة (ومرض) بها (بضمه الوطاء) وحيض ونفاس فلا تسقط المؤن لانه اما عذر دائم أو يطرأ ويحول وهي معذورة فيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه (ونكروا) من مسكنها (بلا اذن) منه لان عليها حق الحبس في مقابلة وجوب المؤن (الا) خروجها (لعذر خوف) من انه يهدم المسكن أو غيره وكاستفتاء لم يغنها الزوج عن خروجها وقولي لعذر أعم مما ذكره (ولنحو زيارة) لاهلها كعيادتهم (في غيبته) تسقط (بسفر ولو باذنه) لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره (لا) ان كانت (معه) ولو في حاجتها وبلا اذن (أو) لم تكن معه وسافرت (بأذنه)

(١١٥)

لحاجته) ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنهما فيها لانه الذي أسقط حقه لغرضه في الثانية ولم يكن لها في الاولى لكها تعصى اذا خرجت معه بلا اذن نعم ان منعها من الخروج انخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنهما وكلام الاصل يفهم أن سفرها معه بغير اذنه يسقط المؤن مطلقا وليس مراد وكلامه أو لا شامل لسفرها الحاجة ثالث بخلاف كلامه (كأحوالها) بحج أو عرفة أو مطلقا (ولو بلا اذن ما لم تخرج) فلا تسقط به مؤنهما لانها في قبضته وله تحليله ان لم يأذن لها فان خرجت فسافرة لحاجتها فتسقط مؤنهما ما لم يكن معها وتعبري بما ذكر اولي من تقييده بحج أو عرفة (وله منعها انقلا مطلقا) من صوم وغيره وقطعه ان شرعت فيه لانه ليس

حال انتشاره ولخرجها هل تطيقه أولا لاجل أداء الشهادة كما قاله زى وغيره (قوله بفتح العين) والرجل يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء مر (قوله بحيث لا تحتمل الزوجة) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطء انزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة عيش على مر (قوله دائم) كالعبادة وقوله أو يطرأ الخ كالحيض والنفاس (قوله ونكروا بلا اذن) أخذ الرافي وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد العرف الدال على رضا أمثالها بمثل الخروج الذي تريد نعم لو علم بخلفه لامثاله في ذلك فلا شرح مر (قوله الا لعذر) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على ذلك عادة حل (قوله وكاستفتاء) أي الاستفتاء لأمر يحتاج اليه أما اذا أرادت الحضور للجلس علم الاستفتاء حكما تنتفع به من غير احتياج اليها حالا أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا عيش على مر (قوله لم يغنها الزوج) أي الثقة (قوله ولنحو زيارة) عطف على قوله لعذر وقوله لاهلها أي المحارم وعبارة زى ولنحو زيارة خرج به الخروج لموت أيها أو شهود جنازته اه وفي قل على الجلال قوله كعيادتهم قال مر وكذا تشييع جنازتهم وخالفه زى ولو في نحو أيها قال كاف عنده استقصائية وخرج بما ذكره وجهال زيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله في غيبته) أي عن البلد زى يعني ولم ينهها عن ذلك بان علمت رضاه وكانت عادة أمثالها ذلك شيخنا عز زى (قوله نعم الخ) استدراك على قوله لان كانت معه وقوله ولم يقدر ليس بقيد كافي مر (قوله مطلقا) سواء قدر على رده أو لا لحاجتها أو لحاجته منعها أولا (قوله وكلامه أولا) وهو قوله وتسقط بسفر (قوله بخلاف كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الاظهر وقد يقال يفهم من كلامه أن سفرها الحاجة ثالث يسقط بالاولى (قوله وله تحايها) أي أمرها بالتحلل بذي خفاق مع النية فيهما كالمحصر لان هذا احصا خاص (قوله مطلقا) أي سواء أراد التمتع بها أم لا وهو المعتمد (قوله بان لم تعد بقوته) قال كلام في الفرض فان شرعت فيه فقطضي صنيعة أنه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع كالنفل له قطعه بعد الشروع فيه أي حيث كان بغير اذنه حل (قوله بان فعلته) أي النفل والقضاء الموسع (قوله لا تمتنعها من التمكن بما فعلته) ولا نظرا الى تمكنه من وطئها ولو مع الصوم لأنه قد يهاب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا أو فرضا موسعا وهو حاضر بغير اذنه أو علم رضاه شرح مر (فرع) لو كان النذر قبل النكاح معيناف كالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خيار له لوجهه اه قل على الجلال (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر لانه راتب حل لكن الحكم مسلم وهو ان له منعها من ذلك لتكرره كل أسبوع بخلاف صوم عرفة (قوله

بواجب وحقه واجب قال الادري وقضية كلام الجمهور منعها من ذلك مطلقا وقال الماوردي له منعها منه اذا أراد التمتع قال وهو حسن متعين انتهى ويقاس به ما يأتي (وله) منعها (قضاء موسعا) من صوم وغيره بأن لم تعد بقوته ولم يضي الوقت لان حقه على الفور وهذا على التراخي (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منعه (فتأنزلة) لا تمتنعها من التمكن بما فعلته وقولي نقلا مطلقا ولي من قوله صوم نفل ودخل فيه صوم الاثنين والخميس ومثله صوم نذر منشأ بغير اذنه وخرج به النفل الراتب كسنة الظهور وصوم عرفة وعاشوراء وبالقضاء الاداء وبالموسع المضيقي فليس له منعها شيئا منها التنا كد الراتبة والاداء أول الوقت ولتعين المضيق اصالة (ولرجعية) حرة كانت أو أمة حائلا أو حاملا



(مؤن غير تنظف) من نفقة وكسوة وغيرهما البقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن نظفها لامتناع الزوج عنها (فلو أنفق) مثلا (لظن حل فأخلف) بأن بانت حائلا (استردما) أنفق (بعد) اقتضاء (عدها) لتبين خطأ الظن وتصديق قدر أقرائها بمينها أن كذبها والافلايين (ولامؤنة) من نفقة (١١٦) وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة لا تنفقاء سلطنة الزوج عليها (وتجب

مؤن غير تنظف) تقدم أن المؤن عشرة أنواع ومؤن التنظيف واحد منها فاعداها تسعة تجب للرجعية والحاصل أن الرجعية والحامل البائن غير المتوفى عنها يجب لهما المؤن سوى آلة التنظيف والحائل البائن والحامل المتوفى عنها يجب لهما السكنى فقط (قوله وسلطنته) عطف سبب على سبب ع ش (قوله) فلو أنفق) أي على الرجعية وفيه أن الرجعية تجب نفقتها وإن لم تكن حاملا فكيف يقول لظن حل وأجيب بأن صورة المسئلة أنه أنفق عليها زيادة على عدها بدليل قوله استردا (قوله مثلا) أي أو أسكن أو كسا (قوله لظن حل) ولو ادعت سقوط الحمل فينبغي تصديق الزوج لأن الأصل عدم الوجوب ما لم تقم بينة ع ش (قوله استرد) أي حيث لم يكن منه حبس لها والافلا رجوع حل (قوله وتصديق قدر أقرائها) ولو خالفت عاداتها م ر (قوله وتجب) أي المؤن الشاملة للنفقة والكسوة غير آلة التنظيف كافي م ر (قوله لآية وان كن الخ) في الاستدلال بالآية قصور لأن فيها النفقة وليس فيها الكسوة وغيرها وأجيب بأن النفقة إذا أطلقت فالمراد بها المؤن فتشمل الكسوة وغيرها كما قاله ع ش على م ر (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولومات في بطنها ومكت فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كخروج من المسكن لغير حاجة حل وع ش (قوله لتقدر بقدر كفايته) أي وهي لا تقدر بقدر كفايته لأنها متعذرة بل تقدر بالامداد بحسب اليسار والاعسار والتوسط كما تقدم (قوله للحامل معتدة عن وطء شبهة) بأن وطئت بشبهة وحملت منها وهي في عصمة زوجها فلامؤنة لها على الزوج ولا على الواطئ كما قاله قل على الجلال فيكون الاستثناء منقطع لعدم دخولها في الموضوع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها بما إذا كانت حاملا من زوجها ثم أبانها ثم وطئت بشبهة لأن عدة الحمل تقدم اه (قوله لانه) أي الفسخ المذكور يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح أنه يرفع العقد من حينه ومع ذلك لا يستحق به مؤنة حل (قوله والقريب الخ) يقتضي أن المؤنة للحمل لا لها إلا أن يقل لما وجبت لها بسبب الحمل كانت كأنها له (قوله وأما سكانها) هذا تقييد لقوله ولامؤنة لحائل بائن أي بغير أسكان اه (قوله ومؤنة عدة) أي المؤنة الواجبة في العدة (قوله لا يظهر وحل) وقبل ذلك لا يجب عليه دفعها لها وإذا ثبت وجوب الحمل لزمه الدفع من أول العدة حل

(فصل في حكم الأعسار بمؤنة الزوجة) (قوله لو أعسرا الخ) ولا يمنع اعساره عقار أو عرض لا يتيسر بيعهما شرح م ر ولعل المراد لا يتيسر بيعهما بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر ع ش على م ر (قوله لا تقا به) ليس بقيد بل مثل اللائق غيره إذا أراد تحمل المشقة بمباشرة شرح م ر وحج فكان عليه أن يذكر بدل هذا التقييد حلالا إذا هو قيد معتبر كما في شرح م ر قال وخرج به الحرام فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ اه (قوله أو كسوة) معطوف على نفقة فيكون انتقدير أو باقل كسوة ويراد باقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فإنه لا فسخ بذلك حل (قوله أو بمسكن) عطف على باقل فلا تفسخ إذا وجد مسكنا ولو غير لائق بها خلا لما قد يفهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجود غير اللائق حل وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعسر

لحامل) لآية وان كن أولات حل (لها) أي لنفسها بسبب الحمل لا للحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولأنها تجب على المومر والمعسر ولو كانت له لما وجبت على المعسر (لا) لحامل معتدة (عن) وطء (شبهة) ولو بنكاح فاسد (و) لا عن (فسخ بمقارن) للفقد لانه يرفع العقد من أصله بخلاف الفسخ والانتساخ بعارض كودة ورضاع وهذه من زيادتي (و) لا عن (وفاة) تخبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة وإما الدارقطني بإسناد صحيح ولأنها بانت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها وانما تسقط فيما لو توفي بعد يئونها لأنها وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولما من أن البائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة أو ما أسكانها فتقدم في العدد أنه واجب (ومؤنة عدة كؤنة زوجة) في تقديرها ووجوبها يوما فيوما وغيرهما لانهما من

توابع النكاح ولأنها في الحقيقة مؤنة للزوجة لا لحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (لا يظهر وحل) بمسكن ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف المفارق بالحمل وتيميرى بالمؤنة أعم من تيميره بالنفقة (فصل) في حكم الأعسار بمؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج (مالا أو كسبا لا تقا به بأقل نفقة أو كسوة أو بمسكن) لزوجته

(أومهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجها بها كأن اتفقت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يقطع بمضي الزمن بخلاف المسكن لما مر أنه امتناع (والا) بأن لم تصبر (فلها فسخ) بالطريق الآتي لوجود مقتضيه وكان فسخ بالحب والعنة بل هذا أولى لان الصبر عن التمتع أسهل منه عن النفقة ونحوها (لأمة بمهر) لانه محض حق سيدها ما (١١٧) المبيعة فليس لها ولا لسيدها الفسخ

الا بتوافقهما كما اعتمده  
الاذرعى (ولان تبرع بها  
أب) وان علا (لموليه أو  
سيد) عن عبده اذ يلزمها  
قبول التبرع ووجهه في  
الاولى ان المتبرع به يدخل  
في ملك المؤدى عنه  
ويكون الولي كأنه وهب  
وقبله بخلاف غير الاب  
المذكور والسيد اذ لا  
يلزمها القبول لما فيه من  
تحمل المنة نعم لو سلمها  
التبرع للزوج ثم سلمها  
الزوج لها لم تفسخ  
لاتقاء المنة عليها صرح  
به الخوارزمي وخرج  
بالاقل اعساره بواجب  
الموسر والمتوسط فلا فسخ  
به لان واجبه الآن واجب  
المعسر وبالمذكورات اعساره  
بالآدم لانه تابع والنفس  
تقوم بدونه وبواجب  
المفوضة فلا فسخ بالا عسار  
بالمهر قبل الفرض وقبل  
وطء ما بعده لثقب المعوض  
فكان كهبز المشتري عن  
الثمن بعد قبض المبيع  
وتلفه ولأن تسليمها يشعر  
برضاها بذمته وشمل  
كلامهم مالاً وعسر ببعض  
المهر وهو كذلك وان

بمسكن أى مسكن كان سواء كان لا نفقاً ولا فقهومه انه لو أيسر باى مسكن فلا تفسخ وهذا المعنى  
تفهيمه العبارة أيضاً بدون إعادة البناء لان المعنى حيث اذا أعسر باقل المساكن تفسخ ويلزم من  
الاعسار بالاقل الاعسار بالاكثر ومفهومه أنه لو أيسر باقل المساكن ولو غير لائق بها لا تفسخ فانظر  
وجه إعادة المثل للبناء مع انه قد يقال عدم اعادتها أظهر في إعادة المراد تأمل (قوله أومهر) كان عليه  
الان بيان بالبناء لان قوله قبل وطء قيد فيه فقط (قوله قبل وطء) متعلق باعسر (قوله بها) أى بهذه  
الاربعة أى بعدمها فالبناء للمصاحبة والمعنى صبرت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن  
سائر المؤن لا خصوص النفقة والكسوة كما قد يتوهم من العبارة وعبارة مر فان صبرت ولم تمنعه  
تتعامباً حاصرت سائر المؤن سوى المسكن ديناً عليه (قوله بخلاف المسكن) أى والخادم ع ش  
(قوله بأن لم تصبر) أى ابتداء أو انتهاء بان صبرت ثم عن لها الفسخ شرح مر (قوله فلها فسخ) وببحث  
مر الفسخ بالمعجز عما لا بد منه من الفرش بان يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام  
المضر ومن الاواني كالذى يتوقف عليه نحو الشرب م م على حج (قوله بالطريق الآتي) وهو  
ثبوت الاعسار عند القاضي وأمهاله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود مقتضيه) وهو التضرر  
لا الاعسار والالزم أن يكون المعنى تفسخ للاعسار لوجود الاعسار وحيث كان الاولى اسقاط الواو فيما  
بعده اه حل (قوله الابتوا فقهما) بان يفسخا معاً أو يوكل أحدهما الآخر اه شرح مر (قوله  
كما اعتمده الاذرعى) المعتمد انه يثبت لكل وحده حل (قوله لموليه) أى محجوره حل (قوله  
وجهه في الاولى) وجهه في الثانية أن علة السيد بقنه ثم من علة الوالد بولده شرح مر وقوله  
يدخل أى يقدر دخوله في ملكه مر (قوله ثم سلمها الزوج لها) ليس بقيد بل مثله ما اذا لم يسلمها فلا  
تفسخ لانه الآن موسر حل (قوله وبالمذكورات اعساره بالآدم) الاولى أن يقول وبالمذكورات  
اعساره بغيره والغير أنواع سبعة الأدم واللحم وما تقعد عليه وماتنام عليه وتنطلي به وآلة الاكل  
والشرب والطبخ وآلة التنظيف والاعدام فلا فسخ باعساره بشئ منها كما يؤخذ من حل وعبارة  
فالآدم ليس من مسمى النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولولم لا بد منه للشرب والجلوس والنوم  
وان لزم ان تنام على البلاط أو الرخام وتقل عن شيخناً به بحث ان لها الآن الفسخ بذلك فعلم أن ما عدا  
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاولى حل قال ع ش وقد يتوقف في اخراج الآدم بما  
ذكر لان الآدم من النفقة الاقل الا ان يقال أراد بالاقل ما لا تقوم النفس بدونه (قوله يشعر برضاها)  
فن لم يتبر رضاها لها الفسخ ولو بعد ثقب المعوض (قوله وهو كذلك) معتمد (قوله فلا فسخ  
بامتناع غيره) أى غير من أعسر باقل النفقة وأقل الكسوة وأقل المسكن بان لم يقدر على الاقل ولا على  
ما زاد عليه وغيره هذا يشمل الموسر والمتوسط والمعسر القادر على مؤنة المعسر بن فلينظر ما وجه تقييد  
الشارح بقوله موسر أو متوسط فيبقى حكم من قدر على نفقة المعسر بن وقد امتنع من الاتفاق خارجاً  
من كلامه وكلام الاصل والروض يقتضى انه لا فسخ لها في هذه الصورة لانها قابلاً للمعسر بما تقدم  
بالموسر ولم يذكر المتوسط فيقتضى أن المراد بالموسر من قدر ولو على الاقل فكل من قدر على الاقل

قبضت بهضه كما صرح به الاذرعى وغيره لكن أفتى ابن الصلاح فيما لو قبضت بهضه بعدم الفسخ واعتمده لأسنوى وقد بينت وجهه مع  
زيادة في شرح الروض وغيره وقول لا تقابه مع التقييد بالواجب وبغير المسكن ومع قولي ولا الى آخره من زيادتي (فلا فسخ بامتناع  
غيره) موسر أو متوسط من الاتفاق حضر أو غاب

فهو أعم من قوله لا فسخ بمنع موثر (ان لم ينقطع خبره) لا تنفاء الاعسار الميث للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالخاكم فان انقطع خبره ولا مال له حاضر فلها الفسخ لأن تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذره بالاعسار والتقييد بذلك من زيادتي (ولا بغيبة ماله دون مسافة قصر) لأنه في حكم الحاضر (وكلف احضاره) عاجلاً أما إذا كان بمسافة قصر فأكثر فلها الفسخ لتضررها بالانتظار الطويل نعم لو قال أنا أحضره مدة الامهال فالظاهر اجابته ذكره الأذرعى وغيره (ولا بغيبة من جهل حاله) يساروا عسار العدم تحقق المقتضى والتصريح بهذا (١١٨) من زيادتي (ولا) فسخ (لولى) لان الفسخ بذلك يتعلق بالشهوة والطبع للمرأة

لا دخل للولى فيه وينفق عليها من مالها فان لم يكن لها مال فنفتها على من عاينه نفقتها قبل النكاح (ولا) فسخ (في غير مهر لسيد أمة) وان لم يرز بالاعسار لذلك وواجبها وان كان ملكه سكنه في الأصل لها ويتأقاه السيد من حيث انها لا تملك (بل له) ان كانت غير صبية ومجنونة (الجأؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول لها) افسخي أو اصبري على الجوع أو العري دفعا للضرر عنه أمانى المهر فلها الفسخ بالاعسار به لأنه محض حقه كالمهر وتعبيري به ذكر أعم مما عبر به (ولا) فسخ (قبل ثبوت اعساره) باقراره أو بيئته (عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (فيهمه) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق اعساره وهي مدة

أوغیره وامتنع من الاتفاق لا تفسخ زوجته بامتناعه اقدرتها على تحصيل حقها بالخاكم فلو حذف الشارح لفظة المتوسط لا يمكن حل المورس في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المعسرين تأمل (قوله فهو أعم الخ) تعبير الأصل أولى كما يدرك بالتأمل بان يراد بالمورس في كلامه القادر على المؤنة ولو مؤنة المعسرين (قوله ان لم ينقطع خبره) ليس بقيد على المعتمد فقوله فان انقطع الخ ضعيف وقوله من زيادتي الأولى عدم زيادته (قوله ولا بغيبة ماله) قضية كلامهم أنه لو تعذر احضاره بالخوف لم تفسخ لندرة ذلك ويحتمل خلافه شرح م ر وقوله لم تفسخ معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موثر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه ع ش على م ر (قوله مدة الامهال) أى امهال المعسرين وهي ثلاثة أيام (قوله فالظاهر اجابته) معتمد (قوله من جهل حاله) أى ولم ينقطع خبره أخذاً بما قدمه وان كان ضعيفاً أى لعدم تحقق المقتضى بل لو شهدت بيئته بأنه غاب معسر الم تفسخ ما لم تشهد باعساره الآن وان علم استناده باللاستصحاب م ر (قوله لولى) أى لولى امرأته حتى صغيرة ومجنونة م ر (قوله على من عليه الخ) لا يقال هذا يشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح وان كان الزوج معسراً لا نقول تلك متمكنة من الفسخ فلم تجب لها على القريب نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكينا عذراً فتأمل شو برى (قوله لذلك) أى لان الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعساره) أى فيما يتوقف فيه الفسخ على الاعسار وذلك في الحاضر ومن لم ينقطع خبره فلا ينافى ما تقدم عنه فيمن انقطع خبره ولا مال له حاضر بدليل قوله فيهمه ثلاثة أيام ليتحقق اعساره أى بالمهر والمؤنة كما هو المستفاد من ما ينعى حيث أخر ذلك عنهما خلافاً لمذى الروض والتصحيح من عدم الامهال في المهر حل (قوله عند قاض) مثله المحكم كافى م ر وظاهر أنه لا يكون في الغائب أخذاً من قول المصنف فيما يأتي وجاز تحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولو في المهر ولا يجري هذا في الغائب كما نقله الشهاب سم عن الشارح رشيدى (قوله نفقة مثلاً) أى من كل ما تفسخ به ومنه يستفاد أن لها الخروج من المهلة ولو غنية حل (قوله وقت الدعة) أى الراحة ويؤخذ منه أنه لو توقف تحصيلها على ميته في غير منزله كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها منعه الخ) فان منعه منه فان كان في زمن تحصيل النفقة فغير نائمة وان كان في غيره فتأشيرة فلا تصير ديناً عليه (قوله في استقلالها بالفسخ) أى بشرط الامهال (قوله فان سلم نفقته) أى قدر عليها حل (قوله مما مضى) أى قبل مدة الامهال حل (قوله لراجع معه) ضعيف (قوله بنت على المدة) أى بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالمدة الماضية أى مدة الامهال وتفسخ الآن كفى حل (قوله

قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها خروج فيها تحصيل نفقة) مثلاً بكسب أو سؤال فانها وليس له منعها من ذلك لا تنفاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها رجوع) الى سكنها (ليلاً) لأنه وقت الدعة وليس لها منعه من التمتع (ثم) بعد الامهال (يفسخ القاضى) أى باذنه صريحة (الرابع) نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فان سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوال ما كان الفسخ لاجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها بمأوى ففي الفسخ احتمالان في الشرحين والروضة بل لا ترجيح وفي المطالب الرابع منعه (فان أعسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (بنفقة الخاء من بنت) على المدة ولم تستأنفها وهن من زيادتي (كما لو أيسر في الثالث) ثم أعسر في الرابع

فانها تبنى ولا تستأنف (ولو رضيت) قبل النكاح أو بعده (باعتباره فلها) (١١٩) (الفسخ) لان الضرر لا يتجدد ولا اثر

لقولها رضيت به أبدا لانه  
وعسلا يلزم الوفاء به  
(لا) ان رضيت باعتباره  
(بالمهر) فلا فسخ لان  
الضرر لا يتجدد

﴿فصل في مؤنة القريب﴾

(لزم موسرا ولو يكسب

يليق به) ذكر أو أثنى ولو

مبعضا (بما يفضل عن

مؤنة ممونه) من نفسه

وغيره وان لم يفضل عن

دينه (يومه وليته كفاية

أصل) له وان علا ذكر

أو أثنى (وقصر) له وان

نزل كذلك اذا (لم يملكها)

أي الكفاية وكان

حرين معصومين (وعجز

الفرع عن كسب يليق)

به (وان اختلفا ديناً)

والأصل في الثاني قوله

تعالى وعلى المولود له

رزقه من وكسونه

بالمعروف كذا احتج به

والأولى الاحتجاج بقوله

تعالى فان أرضعن لكم

فأتموهن أجورهن

ووجهه أنه لما زمت أجرة

ارضاع الولد كانت كفايته

ألزم وقيس بذلك الاول

بجامع البعضية بل

هو أولى لان حرمة

الأصل أعظم والفرع

بالتعهد والخدمة اليق

واحتج له أيضا بقوله تعالى

فانها تبنى ولا تستأنف فتعبر يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه حل والضابط أن يقال متى

أنفق ثلاثة أيام متوالية وعجز استأنفت وان أنفق دون الثلاثة بنت على ما قبله برماوى (قوله فلا فسخ

الح) والكلام في الرشيدة فلا اثر لرضا غير هابه لا يقال بشرط لصحة النكاح يسار الزوج بحال الصداق

لانا نقول ذاك فيمن زوجت بالاجبار خاصة امام من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو

سفينة على أنها قد تزوج بالاجبار لموسر وقت العقد ثم يتلف ما بيده قبل القبض ع ش على م ر

﴿فصل في مؤنة القريب﴾ (قوله ولو يكسب) للرد قال الشوبرى وهذا يفيد أنه يجب على الأصل

ا كسب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال شيخنا رحمه في العاجز لنحو زمانة كصغر لا مطلقا

(قوله وغيره) كزوجته ومما لو كه فاتهم ما مقدمان على مؤنة القريب وعبرة م ر كزوجته وخادمها وأم

ولده اه وفي قل على الجلال حصر الغير في هذه الثلاثة (قوله كفاية أصل) أي قوتنا وادما

ومسكننا لا نقابه حل وعبرة عن المراد بهما ما يستطيع به التصرف والتردد ودفع ألم الجوع

ويختلف بسنه وحاله فلا يكفي سد الرق بل ما يقيمه للتردد قال الغزالي ولا يجب اشباعه أي المبالغة فيه أما

أصل الشبع فواجب فان ضيف سقطت نفقته ودخل في الكفاية القوت والادم والكسوة وخالف

البغوى في الادم ونجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحجامة والطبيب

وشراء الأدوية ومؤنة الخادم ان احتاج اليه زمانة أو مرض (قوله معصومين) بخلاف غير المعصومين

أي بشرط أن يكون له قدرة على عصمة نفسه فخرج بقوله معصومين المرتد والحربي ودخل الزاني

المحصن لان توبته لا تعصمه ويستحب له الستر على نفسه حل اذ ليس له قدرة على عصمة نفسه فليس

متمكنا من التوبة برماوى (قوله وعجز الفرع) أي لصغر أو جنون أو مرض أو زمانة قال زى

وقدرة الأم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتهار هو واضح في الأم وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت

وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كفه الا أن يقال ان التكسب بذلك يعد عيبا

عن (قوله والأولى الاحتجاج بقوله تعالى) وجه الأولى الصراحة وهذا يفيد أن الاحتجاج بذلك

صحیح أيضا وجه الاحتجاج بذلك انها وجبت لمن لاجل الولد فهو السبب في الوجوب فهو أولى

بالوجوب ولا يخفى أن تسليم صحة الاحتجاج بما ذكر يبطل الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات

أي عند عدم الولد فليحرر عن (قوله ألزم) أي لوجوب الارضاع عليها عن أي في الجملة وهي

اذا انقردت وقد يقال لزوم أجرة الارضاع لكون الولد في غاية الافتقار حينئذ وذلك منتف فيما بعده

على أن قوله ألزم أفعّل تفضيل مع ان اللزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضا) أي كما احتج له بالقياس (قوله

فان لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة ممونه وقوله عنا أي عن مؤنة ممونه وقوله وظاهر

الح تقييد لمنطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يرد عليه لان ظاهره أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل

لا يكفيه مع ان محل لزوم كفايتهما ان كان الفاضل يكفيهما فان كان ذلك لم يلزمه غيره ومحل لزومها

أي ان كانا حرين كلا فان كانا مبعضين لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح

تقديم قوله وظاهر الح على قوله فان لم يفضل عنها شيء الح اتعلقه بالمنطوق تأمل (قوله وبما ذكر) أي

من تقييد الفرع بالجواز والاطلاق في الأصل حل وقوله وانه يباع الح هذا علم من قوله وان لم يفضل

عن دينه لانه أفاد أن كفاية القريب تقدم على وفاء الدين فهي أهم منه فيلزم من هذا ان ما يباع في

الدين يباع فيها بالأولى (قوله وجبت لاصل لافرع) فلاولى حل الصغير على الكسب اذا قدر عليه

ووصينا الانسان بوالديه حسنا فان لم يفضل عنها شيء فلا شيء عليه لانه ليس من أهل المواساة وظاهر أنه لو كان الفاضل لا يكفي أصله  
أو فرعه لم يلزمه غيره وأنه لا يلزمه للبعض منهما الا القسط وبما ذكر علم أنهم لو قدر على كسب لا تقبها وجبت لاصل لافرع اعظم



حرمة الأصل ولأن فرعه أمور بمصاحبه بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر السن وأنه يباع فيها ما يباع في الدين من عقار وغيره لشبهها به وفي كيفية بيع العقار (١٢٠) وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لأنه يشق

ولكن يقتض عليه الى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له ورجح النووي في نظيره من نفقة العبد الثاني فيرجح هنا وقال الأذري أنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار وتعيير بالموثقة وبالكفاية وبالحجز أعم مما عبر به وقولي ولياته ويليقي من زيادتي (ولا تصير بقوتها ديناً) عليه لأنها مواساة لا يجب فيها عليك (الاباقتراض قاض) بنفسه أو مأذونه (لغيبته أو منع) فإنها حينئذ تصير ديناً عليه وعدلت عن تعبيره بفرض القاضى بالفاء الى تعبيرى باقتراضه بالقاف فإن الجمهور على أنها لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للغزالي في بعض كتبه (وعلى أمه) أى الولد (ارضاعه اللبأ) بالهمز والقصر بأجرة وبدونها لأنه لا يعيش غالباً إلا به وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة (ثم) بعد ارضاعه اللبأ (ان انقردت) هى أو أجنبية وجب ارضاعه (على الموجودة) منها (أو وجد تالم نجبره) على ارضاعه وان كانت فى

وينفق عليه من كسبه وله ايجاره لذلك ولولا خذ نفقته الواجبة له عليه حل قال ع ش على م ر ولو أمكن الفرع الا كتساب ومنعه منه الاشتغال بالعلم فهل تجب نفقته على أصله أو لافيه تردد والمعتد الوجوب بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفاً بين المشتغلين (قوله والثاني لا) معتمد ع ش ولولم يجد من يشتري الا الكمل وتعذر الاقتراض ببيع الكمل عن (قوله ولاكن يقتض عليه) أى على المنفق أو المنفق عليه وتسكون على حينئذ للتعليل أى لاجله (قوله فى نظيره من نفقة العبد) أى فيما إذا لم يكن له المال الكمال وتعذرت اجارته فإنه أى القاضى اذا امتنع السيد من الانفاق عليه أو غاب يستدين عليه الى اجتماع قدر صالح فيباع منه حينئذ ما يفي به على الأصح كما صرح به م ر فيما يأتى وقال بعضهم قوله فى نظيره من نفقة العبد أى فى بيع القاضى عقار السيد مثلاً لنفقة عبده اذا غاب أو امتنع من الانفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حل كلامه عليه (قوله ولا تصير ديناً عليه) وإن تعدى بالامتناع من الانفاق (فرع) لو قال كل م م كفى ولا يجب تسليمها أى النفقة اليه مشورى قال م ر فى شرحه نعم لو نفاه وأنفقت عليه أمه مثلاً ثم استلحقه رجعت عليه بها ان انفقت باذن الحاكم أو شهدت لأنه مقصر بنفيه الذى تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بايجاب ما فوت به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل وان جعلت له لا تسقط بمضى الزمن لاهمالها كانت هى المنتفعة بها التحقت بنفقته (قوله خلافاً للغزالي) حله شيخنا كوالده على ما اذا فرض القاضى قدراً وأذن لشخص فى أن ينفقه ليرجع فإذا أنفق رجع وحينئذ يكون الغزالي موافقاً للجمهور على أنه بمجرد الفرض كقوله فرضت أو قدرت لفلان كل يوم كذا لا تكون ديناً وذهب حج الى موافقة الجمهور ورده هذا الحل بما فيه طول فراجع ح (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب الشارع على الاب دفع أجرة الرضاع للام ر بما يتوهم أنه لا يجب عليها الارضاع أصلاً فدفعه بقوله وعلى أمه الخ ومع ذلك لم يطلب الأجرة عليه ان كان مثله أجرة كما يجب اطعام المضطر بالبذل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا رضاع ومات لاضمان عليها به صرح بعضهم وهل ترثه أو لافيه نظر فليراجع عن الظاهر أنها ترثه لأنها غير قاتلة وقوله ومقتضى القياس الخ أى لأنها لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك قياساً على مالو أمسك الطعام عن المضطر واعتمده زى وانحط عليه كلام ع ش (قوله ومدته يسيرة) ويرجع فيها الى العرف وقيل تقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة حج (قوله لم تجبره) ظاهره وان امتنعت الأجنبية واذا أخذت الام الأجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره فشكل ما نقص الاستمتاع يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشتغال اه حل (قوله وان تعاسرت) أى تضايقت فى الارضاع فامتنع الاب من الأجرة والام من فعله فسترضع له أى للاب أخرى ولا تنكره الام على ارضاعه جلال وعبارة الشهاب يعنى ضيق بعضكم على الآخر بالمساحة فى الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله وكانت منكوحة أياً) فى كثير من النسخ وكانت وهى بمعنى الواو (قوله وخرج بأبيه) أى المذكور فى قوله فليس لأبيه منعها والمناسب أن يقول وخرج بمنكوحته غير هالكن لما كان حكم هذا موافقاً لما فى المتن وهو انه ليس لأبيه منعها عدل عنه لما قاله وان كان الاخراج بالحكم ليس من عادته والمراد بالغير فى كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كان كانت الخ أى وكان كانت مملوكة غير أبيه وقوله فلا أى للغير تدبر (قوله فلا منعها)

نكاح أبيه لقوله تعالى وان تعاسرت فسترضع له أخرى (فان رغبت) فى ارضاعه ولو بأجرة مثل وكانت منكوحة من أبيه (فليس لأبيه منعها) ارضاعه لأنها أشفق على الولد من الأجنبية ولينها له أصلح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكوحة غير أبيه فلا منعها (لان طلبت) لارضاعه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بارضاعه (أجنبية أو رضىت باقل) من أجرة مثل (دونها) أى الام فلا منعها

من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاء) في قرب أو بعد أو ارت أو عدمه أو ذكورة أو أنوثة (موتاه) بالسوية بينهما أو ان تفاوتا في اليسار أو أيسر أحدهما عمل والآخر يكسب فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمرا الحالك الحاضر مثلاً بالتقوين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد (ف) ان اختلاف مكان أحدهما أقرب والآخروا ثامون (الأقرب) وان كان أثنى غير وارث لان القرب أولى بالاعتبار من الارث (ف) ان استويا قر بامون (الوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) (١٢١) أي المستويان في القرب (ارتا)

كأن وبنت مؤنا (سواء) لا شترا كهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقلنا ان مؤته عليهما وبه جزم في الانوار لكن منعه الزركشي ورجح الاول ونقل تصحيحه الفوراني والحوارزي وغيرهما ورجح ابن المقرئ والترجيح من زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وان علاوام (فعلى الأب) مؤته صغيرا كان أو بالغا أما الصغير فلقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن وأما البالغ فبالاستصحاب (أو) له (اجداد وجدات ف) على (الأقرب) مؤته وان لم يدل بعضهم ببعض (أو) له (أصل وفرع ف) على (الفرع) وان تزل مؤته لانه أولى بالقيام بشأن أصله اعظم حرمته (أو) له (محتاجون)

من ذلك) أي حيث كان لبن الاجنبية يرضى عليه والاقدمت الام فلو ادعى الاب وجود من ذكر وخالفته الام صدق بيمينه حل (قوله لقوله تعالى الخ) فيه ان الآية شاملة لما اذا طلبت الام الاجرة مثل الاجنبية مع انها أولى حيث تدل ان رغبته ليس له منعها كما تقدم الا ان يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى الخ) هذا شرع في اجتماع الاقارب من جانب المنفق ومن جانب المحتاج فذكر الاول بقوله ومن استوى فرعاء الخ وذكر الثاني بقوله أو محتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أي من أجنبي أو من الحاضر حل (قوله أمرا الحالك الحاضر) أي ان كان مؤتمنا والا اقترض عليه كافي شرح الروض وقوله مثلاً أي أو الاجنبى (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس بقيد بل مجرد الامر كاف كما صرح به م ر (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ معتمد وقوله وقلنا ان مؤته عليهما أي على القول المرجوح القائل بأنها توزع عليهما بحسب الارث والمعتمد انها على الأب كما يأتي فالمبنى معتمد والمبنى عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالتوزيع هنا المحكى بقيل حل (قوله والترجيح من زيادتي) أي ترجيح الاول حيث اقتصر عليه لان الاصل ذكر القولين ولم يرجح واحدا منهما وكون الترجيح زيادة فيه مسامحة وأجيب بأنه زيادة معني فكانه قال وهو الراجح (قوله فبالاستصحاب) أي استصحاب ما كان في الصغر (قوله وجدات) الواو بمعنى أو فلو وجد جد وجدته قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله أب وان علا حل ولو كانت على بابها لاقتضت انه اذا اجتمع الجد والجدة قدمنا بالقرب فيخالف قوله السابق ومن له أبوان أي أب وان علاوام فعلى الأب مؤته وان علا فيقدم الجد على الام شيخنا عزيري (قوله فعلى الأقرب) يلزم على صنيع الشارح حذف الجار وابقاء عمله وهو ما عي لقول الخلاصة وقد يجربسوى رب لدى حذف وأما قوله وبعض يرى مطردا فهو في مواضع ليس هذا منها كافي الاشمونى فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف أي فالأقرب ينفق عليه كما صنع م ر وكذا ما بعده (قوله تمتلوا كان الخ) هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الأقرب أي فان استويا في القرب فالحكم ما ذكره بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لا على وجه التهمة كما هو عادته لكان أولى اذ ذكره بهذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت

فصل في الحضانة أي في بيان حقيقة لها وأحكامها وترتيب ذويها ع ش (قوله وتنتهى في الصغير بالتمييز) أي وفي المجنون بالافاقه ع ش (قوله اليه) أي الى الجنب (قوله تربية من لا يستقل بأموره) ولمن تثبت له طلب الاجرة عليها حتى الام وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت لام هي المرضة وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة أجبت اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه ومؤته الحضانة في ماله ثم على الاب لانها من أسباب الكفاية كالنفقة فتجب على من تلزمه نفقته انتهت (قوله

منهما أو من أحدهما ولم يقدر على كفايته

(١٦ - (بحيرى) - رابع)

(قدم) بعد نفسه ثم زوجته (الأقرب) فالأقرب (تمة) لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير (فصل) في الحضانة وتنتهى في الصغير بالتمييز وما بعده الى البلوغ تسمى كفالة كذا قاله الماوردى وقال غيره تسمى حضانة أيضا (الحضانة) بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة من الحضان بكسر هاء وهو الجنب لضم الحضنة الطفل اليه وشرعا (تربية من لا يستقل بأموره

بما يصلحه وبقية عما يضره ولو كبير اجنوا ما كان يتعهد بفصل جسده وثيابه ودهنه وكله وربط الصغير في المهد ونحوه ليئام  
(والاناث أليق بها) لانهن أشفق وأهدى (١٢٢) الى الترية واصبر على القيام بها (وأولاهن أم)

بما يصلحه) فالمراد بالترية الاصلاح لا معذاتها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير اجنوا لان  
الترية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال حل (قوله والاناث الخ) توطئة لما بعده والافهذ لا يدل  
على انها يجب لمن فـ كان ينبغي أن يقال ثبتت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم الخ حل  
وقوله أليق بها أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم وأمهاتها ع ش (قوله وأولاهن)  
أي المستحقة منهن أم أي لوجود جهات التقديم الثلاثة التي هي الولادة والوراثة والقرابة فيها حل  
(قوله لو فور شفقها) أي تمامها ع (قوله وان علت الأم) لا حاجة لهذه الغاية مع قوله فأمهات لها  
ويمكن على بعده أني بها المشاكلة ما بعدها تأمل وعبرة شرح م في الموضعين وان علون (قوله  
فأمهات أب) هذا مفروض في اجتماع الاناث فقط فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على أمهاته لانه  
مفروض في اجتماع الذكور والاناث (قوله وخرج بالوارثات الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير  
في الاول ما ذكره ومثاله في الثاني أم أبي أم الأب اه (قوله ومن أدلت) أنت الضمير مع رجوعه الى  
الغير المذكور لا كنسبه التأنيت من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله بخلاف أمهاته) لا يقال إنما  
أسقطهن لانه واسطة بينهما وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لامهاتها لا نقول خلفنا أمرا آخر وهو ان  
واسطة هؤلاء لا تسقط أولئك بخلاف أولئك فكانت قرابة هؤلاء أقوى رشيدى على م (قوله  
فاخت) ولولام (قوله بخلاف من يأتي) الذي يأتي ثلاثة بنت الاخت وبنت الاخ والعمة وهذا  
أي عدم الادلاء بالأم المفهوم من قوله بخلاف من يأتي مسلم في العمة مطلقا وفي بنت الاخت وبنت الاخ  
من الأب فقط أما بنت الاخت وبنت الاخ الشقيقتين أو اللتين من الأم فقط فهي أي بنتهما تدلى بالأم  
وان كان بواسطة تأمل وأجيب بأن المراد بانها تدلى بالأم بلا واسطة فلا يرد ما ذكر (قوله فبنت أخت)  
ولولام (قوله لان جهة الاخوة مقدمة الخ) الاولى تقديمه على قوله فعمة لانه تعطيل لتقديم ما قبلها  
عليها (قوله فرع لو كان الخ) اشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم  
الزوج ذكرًا كان أو أنثى على سائر الاقارب فالحكم الاول يتقيد به قوله سابقا فأمهات لها وارثات  
الخ أي محل تقديم الجدات بعد الأم اذ لم يكن للمحزون بنت والاقتدم عليهن والحكم الثاني  
يتقيد به قوله سابقا وأولاهن أم الخ أي فعلى تقديم الأم في الحضانة اذ لم يكن للمحزون زوج  
ذكرًا كان أو أنثى فان كان قدس عليها وعلى سائر الاقارب وعبرة شرح م وأولاهن أم ثم قال  
نعم تقدم عليها ككل الاقارب زوجة محزون يتأتى وطؤه لها وزوج محضونة تطيق الوطاء اذ غيرها  
لا تسلم اليه ثم قال ثم أمهات لها نعم تقدم عليهن بنت المحزون انتهت هذا ولوا أخوه هذا الفرع عن قوله  
فيما يأتي ولو اجتمع ذكر واثان الخ لكان أولى ليتقيد به قوله هناك أيضا فأمهاته أي محل تقديم  
الأب اذ لم يكن للمحزون بنت والاقتدم عليه وعمله أيضا اذ لم يكن له زوج والاقتدم عليه (قوله عند  
عدم الابوين) الاولى أن يقول عند عدم الأم لان المراد بالجدات في قوله على الجدات أمهات الأم كما هو  
صريح عبارة م ويلزم من تقديمها عليهن تقديمها على الأب لتأخره عنهن كما يأتي ولان غرض الشارح  
تقييد حالة افراد النساء فلا يناسب فيها اشتراط عدم الأب (قوله أو زوج يمكن تمتعه به) أي بالمحزون  
وان لم تزف له الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد فله أن يأخذها من له حضانتها قهرًا عنه ولو كان كل من

لو فور شفقها (فأمهات  
لها وارثات) وان علت الأم  
تقدم (القربى فالقربى  
فأمهات أب كذلك) أي  
وارثات وان علا الأب  
تقدم القربى فالقربى  
وخرج بالوارثات غيرهن  
وهي من أدلت بذكر بين  
اشيين كام أي أم لادلائها  
بمن لاحقه في الحضانة  
وقدمت أمهات الأم على  
أمهات الأب لقونهن في  
الارث فانهن لا يسقطن  
بالأب بخلاف أمهاته ولان  
الولادة فيهن محقة  
وفي أمهات الأب مظنونة  
(فاخت) لانها أقرب من  
الخالة (خالة) لانها تدلى  
بالأم بخلاف من يأتي  
(فبنت أخت فبنت أخ)  
كالاخت مع الاخ والترتيب  
بينهما من زيادتي (فعمة)  
لان جهة الاخوة مقدمة  
على جهة العمومة (وتقدم  
أخت وخالة وعمه لابوين  
عليهن لاب) لزيادة  
قربتهن وتقدم الخالة  
والعمة لابوين عليهما لاب  
من زيادتي (و) تقدم  
أخت وخالة وعمه (لاب  
عليهن لام) لقوة الجهة

وفهم بالاولى أنهن اذا كن لابوين يقدمن  
عليهن لام (فرع) لو كان للمحزون بنت قدمت في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات أو زوج يمكن تمتعه بها قدم ذكرًا كان  
أو أنثى على كل الاقارب

والمراد بجمعه بها وطؤه لها فلا بد أن تطيقه والافلا تسلم اليه كما مر في الصداق وصرح به ابن الصلاح في فتاويه هنا (وثبت) الحضنة  
(لا تى قربة غير محرم) لم تدل بذلك غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات (١٢٣) فيما مر (كنت خالة) وبنت عمه

وبنت عم أم وإن كانت غير  
محرم لشفقتها بالقرابة  
وهذا ينهى الى القربة بالانوة  
بخلاف غير القربة كالمتعة  
وبخلاف من أدلت بذلك  
غير وارث كبنت خال وبنت  
عم لام وكذا من أدلت  
بوارث أو باتى وكان  
المحزون ذكرا يشتهى  
(و) ثبت (لذ) كقريب  
وارث (محرم) كان كاخ أو  
غير محرم كان عم لوفور  
شفقة وقوة قرابته بالارث  
والولاية ويزيد المحرم  
بالمحرمة (بترتيب) ولاية  
(نكاح) هو أولى من قوله  
على ترتيب الارث لان  
الجد مقدم على أخ هنا كما  
في النكاح بخلافه في الارث  
(ولا تسلم مشتهة لغير محرم)  
حذرا من الخلوة المحرمة  
(بل) تسلم (لثقة يعينها)  
هو كبنته فلو فقد في الذكر  
الارث والمحرمة كابن خال  
وابن العمه والارث دون  
المحرمة كالخال والم لام  
وأبى الام أو القرابة دون  
الارث كالمتقى فلا حضنة  
لعدم القرابة التي هي مظنة  
الشفقة في الاخيرة واضعفها  
في غيرها وذ كقريب  
وقربة من زيادتي في غير

الزوج والزوجة محزوننا فالحضنة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلى أمرها من  
يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج ع ش على مر (قوله والمراد بجمعه الخ) أى اذا كان المحزون  
انثى فان كان ذكرا فلا بد أن يمكنه الوطء والافلا يسلم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج  
يمكنه الوطء والزوجة مطيعة له حل (قوله وثبت الحضنة) أى زيادة على ما مر من الاناث المحارم بدليل  
قوله غير محرم وقوله لا تى قربة أى ان لم يكن المحزون ذكرا يشتهى أخذ من قوله بعد وكذا الخ (قوله  
لم تدل بذلك الخ) أى بان لم تدل بذلك أصلا بل باتى أو أدلت بذلك كوارث كما يدل عليه تمثيله فالتالان  
الاولان للاول والثالث للثاني (قوله وإن كانت غير محرم) راجع للثلاثة والاول والحال لان الفرض أن  
الانثى غير محرم وأتى بها أى بالغاية توطئة للتعليل (قوله كنت خال) لانها تدلى بمن لاحقه في الحضنة  
أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحة قها وعلى عدم ثبوتها لبفت الم للام يفرق بأن بنت الخال أقرب للام  
من بنت الم للام لان أباه الذى هو الخال أقرب للام كذا قيل حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله  
وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوم قيد ملحوظ في قوله وثبت لا تى أى ان لم يكن المحزون ذكرا يشتهى  
(قوله وثبت لذكر) أى بعدما تقدم من الاناث لما يأتى انه لو اجتمع ذكور واناث الخ ع ش (قوله أو  
غير محرم كان عم) الظاهر ان الكاف استقصائية اذ ليس لنا ذكرا وارث قريب غير محرم الا ابن الم  
(قوله لان الجد الخ) أى لانها ثبتت للاصول قبل الحواشى (قوله كفى النكاح) يرد عليه أن الاخ للام  
هنا مقدم على الم ولا ولاية له في النكاح حل (قوله ولا تسلم مشتهة) راجع لقوله ولد كقريب الخ  
وظاهر كلامهم أن المحزون الذكرا يسلم لغير المحرم أى للذ كغير المحرم ولو كان مشتهى والراجع انه لا يسلم  
له أخذ من العلة فـ كان من حقه أن يقول ولا يسلم مشتهى له وينبغى أن يكون ذلك اذا وجدت ربيبة  
والابن اتفت فتسلم له حل وعبارة سم قوله ولا تسلم مشتهة الخ أى بخلاف نحو بنت الم اذا كان ابن  
الم صغيرا يشتهى فانه لا حضنة لها كما سلف لان الذكرا لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا اذا  
نكحت بطل حقها بخلاف الذكرا ولا اختصاص ابن الم بالعصوبة والولاية والارث شرح الروض  
(قوله يعينها هو) أبرز الضمير لان الصفة جرت على غير من هى له (قوله فلو فقد في الذكر الارث  
والمحرمة) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمة وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرم كان  
أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم في المفهوم وفيه أنه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان  
عليه أن يقول فلو فقد في الذكر الارث والقرابة ويمثل له بالاجانب ثم يقول أو الارث دون القرابة ويمثل له  
زيادة على ما مثله به بما مثله به للاول فان القرب غير الوارث يصدق بالمحرم وغيره تأمل (قوله وإن  
علت) أى الامهات ولورجع الضمير للام لم يحتج لذلك بعد قوله فامهاتها (قوله لما مر) أما تعليل الاول  
فقد ذكره صرحا في ما مر بقوله لوفور شفقتها وأما تعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاناث أليق  
بها الخ وأما تعليل الثالث فلم يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وما يؤخذ من خارج وهو أن الاب أقوى من  
أمهاته فقدم عليهن كما أشار له حل اذا علمت ذلك علمت أن في عبارته نوع اجمال وعبارته قوله لما مر  
أى من تقديم الام على أمهاتها لوفور شفقتها وقدمت أمهات الام على الاب لانها بالنساء أليق وقدم الاب  
على أمهاته لانه أقوى فقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهن (قوله فالأقرب من الحواشى)

المحرم (وإن اجتمع ذكور واماث فأم) تقدم (فأمهاتها) وإن علت (فأب فامهاته) وإن علما لم (فالأقرب) فالأقرب (من الحواشى)  
ذكرا كان أو أنثى (ف) ان استويا قر باقدمت (الانثى) لان الاناث أصبر وأبصر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ (ف) ان  
استويا ذكور أو أنثى قدم (بقرة) من خرجت قرعته على غيره والحنى هنا كالكذا



صدق يمينه (ولا حضنة  
لغير حر) ولو مبعضا (و)  
غير (رشيد) من  
صبي وسفيه ومجنون وان  
تقطع جنونه الا اذا كان  
يسيرا كيوم في سنة  
(و) غير (أمين) لانها  
ولاية وايسوا من أهلها نعم  
لو أسلمت أم ولد كافر  
فحضنته لها وان كانت  
رفيقة مالم تنكح لفرأها  
لان اليد ممنوع من قرباتها  
وتعبري بغير حر ورشيد  
أعم من تعبيرة برقيق  
ومجنون (و) غير (مسلم  
عليه) أي على مسلم لانه  
لا ولاية له عليه (و) لا  
(لذات لبن لم ترضع الولد)  
اذني تكليف الاب مثلا  
استشجار من ترضعه عندها  
مع الاغتناء عنه عسر عليه  
(و) لا (ناكحة غيرأبيه) وان  
رضي لانهما مشغولة عنه  
بحق الزوج (الامن له حق  
في حضنة) بقيد زده بقولي  
(ورضي) فلها الحضنة  
وتعبري بذلك أعم من قوله  
الاعمه وابن عمه وابن أخيه  
(فان زال المانع) من رق  
وعدم رشد وعدالة وغير  
ذلك مما ذكر (ثبت  
الحق) ان زال عنه المانع  
هذا كله في ولد غير يميز  
(درس)

(والمميزان افترقا أبواه)

من النكاح وصلحها خير فان اختار أحدهما (و) فهو

عبارة أصله مع شرح م وقيل تقدم عايه أي الاب الخالة والاخت من الاب أو الام أو هما لادلائهما  
بالام كأماهما ورد بضعف هذا الادلاء وقوله فالأقرب برده عليه تقديم الخالة على بنت الاخ والاخت  
اذ قد وجد التقديم ولا أقربية شورى وأجاب م بقوله فالأقرب من الحواشي ولا يخالف هذا ما مر من  
تقديم الخالة على ابنة أخ وأخت لان الخالة تدلى بالام المتقدمة على الكل فكانت أقرب هنا من تدلى  
بالمؤخر عن كثيرين شرح م (قوله فلا يقدم على الذكركر) أي في محل لو كان اثني تقدم عليه شرح  
الروض فلو كان للمحضون اخوان ذكر وخنثي جعل الخنثي كالمذكر فيقرع بينهما ولا يجعل كاتني حتى  
يقدم على الذكركر بدون قرعة وانظر هلا قال الشارح فلا يقدم عليه وما نكتة الاظهار (قوله صدق  
يمينه) أي فيقدم على الذكركر من غير قرعة لثبوت انوثة يمينه (قوله ولا حضنة لغير حر) شروع في بيان  
موانع الحضنة والمذكور منها ستة ويعلم سابع من قوله الآتي ولو سافر أحدهما لانقله الخ وتعلم شروط  
الحضنة من انتفاء هذه الموانع قال م في شرحه ولو قام بكل الاقارب مانع من الحضنة رجع في أمرها  
للقاضي الامين فيضعه عند الاصلح منهن أو من غيرهن كما بحثه لاذرعى خلافا لما رددى في قوله لا يختلف  
المذهب في ان أزواجهن اذ لم ينعوهن كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يسيرا) كيوم في سنة  
وفي ذلك اليوم تكون الحضنة لوليه وأما الاغتناء فينبغي ان يأتي فيه مانعا م في أول كتاب النكاح من  
انه اذا اعتيد قرب زواله أناب الحاكم عنه من يحضنه والافتتقل الحضنة ان بعده حل (قوله وغير  
أمين) كفاسق والمراد بالامين العدل وتكفي العادة الظاهرة الا اذا أراد اثبات الاهلية فان كان بعده  
تسليم الولد صدق في وجود الاهلية يمينه والا فلا بد من اثبات العدة بالينة حل (قوله نعم لو أسلمت)  
استدراك على قوله لغير حر وكان الاولى تقديمه عقبه ع ش (قوله مالم تنكح) فان نكحت وضعه  
القاضي عند واحد من صلحاء المسلمين لان القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله ولذات لبن الخ) مفهومه  
استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال م المعتمد الاستحقاق كدال عاينه كلام  
المحررفاتها لاتقص عن الذكركر سم ع ش (قوله ولانا نكحة غيرأبيه) أي بمجرد العقد وان كان الزوج  
غائبا صرح به في الام وفي ع ب تبعا لفتاوى القاضي حسين نعم لو استؤجرت لحضنته ثم تزوجت في المدة  
لم ينزع منها شورى لان الاجارة عقد لازم (قوله الامن له حق في حضنة) تصدق هذه العبارة بصورتين  
الاولى ان يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث اوزع من الام كانت حضنته له والثانية ان لا يكون  
صاحب الرتبة بحيث اوزع المحضون من الام كانت حضنته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون  
المراد من له حق في الجملة كما عبر به م وحج (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل  
أخت لام ثم نكحت ابن أخيه لاييه وكانت الحضنة لتلك الاخت حل والاشكال مبني على أن الحضنة  
كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أخا الطفل ان كان شقيقه فابنه ابن ابنها وألامه فكذلك أولايه فهمي  
منكوحه الاب ومحصل الجواب تصوير المسئلة بما اذا كانت الحضنة غير الام وهي أخته لانه فيجوز ان  
تزوج بابن أخيه لاييه (قوله فان زال المانع ثبت الحق) فلو طلق المنكوحه ولورجعا حضنت  
حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له زال المانع ومن ثم لو استقطت  
الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها شرح م (قوله ان افترقا أبواه) هو  
جوى على ان الغالب سم على حج حتى لو كانت الام في نكاح الاب ولا يأتيا الأحياءا كان  
كالوا فترقا في التخيير ع ش وفيه نظر لان فرقة النكاح أوجبت مانعا من الاجتماع بخلاف  
الفرقة المذكورة فعلى كل التعهد في وقته اذ لا مانع تأمل شورى (قوله وصلحها) أي الحضنة

(قوله عند من اختاره منهما) وظاهر كلامه تخير الولد وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما وردى والروايات في الامتناع المختار من كفالة كفلها الآخر فان رجوع الممتنع منهما أعيد التخيير وان امتنعوا بعدهما مستحقان لها كجد وجدته خير بينهما والا أجبر عليهما من تلزمه نفقته لانها من جهة الكفالة تشرح م (قوله خير غلاما) وانما يدعى بالغلام المميز شرح م ولكن قال في المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال الازهرى وسبعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكر غلام فلم يخصوا الغلام بالمميز ع ش على م ويمكن أن يقال ما ذكره اصطلاح شرعى وما فى المصباح أمر لغوى (قوله من الحوائى) أى الذكور والعصبات أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله أو ابنة) أى ابن كل من الاخ والعم (قوله كأب وأخت أو خالة) تقدم انه عند اجتماع الذكور والانات يقدم الاب على سائر الحوائى ومن جملتهم الاخت والخالة فالاب مقدم عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الخالة ويخير بعده بين من كان عندها وبين الاب وهذا لا يتأتى الا على الضعيف القائل بتقدمها على الاب فليتأمل وليحسر ثم رأيت فى سم مانصه قال فى الارشاد وخير ميز بين مستحقة وأحق قال شارحه وهو يفيد بأنه لا يخير بين الاب والاخت ولا بينه وبين الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما فى الروضة وأصلها ولعل وجه الافادة أن مراده بالمستحقة التى تلى الاب فى الرتبة كأب والاخت مؤخر عن أمهات الاب وما فى للمهاج من ترجيح التخيير بين الاب والاخت وبينه وبين الخالة تنريح على المرجوح وهو تقدمها على الاب قبل التمييز لكن م كالشارح ويمكن أن يصور أى قوله كأب وأخت بما اذا كان عند الاب أو لا فانه بعد التمييز يخير بينه وبين الاخت عند فقد أمهات الاب وكلام المتن شامل لهذا (قوله لغير أب) أى شقيقة أو لام بخلاف التى للاب فلا يخير بينها وبين الاب لاسيما ندل بالام سم مع أن الاخت للاب مقدمة على الاخت للام حل أى فلا يصح اخراجها فالاولى أن يقول كأب وأخت ويحذف قوله لغير أب وما علل به سم لا يمنع حقه او قد يجاب بان الاخت للاب مدلية به وهو موجود فكان مانعها والشقيقة تدلى بجهتي الاب والام فاعتبرت جهة الام وكذلك الاخت للام فكان لكل منهما حق لقوتهما بجهة الأم بخلاف التى للاب لاحق لها أصلا مع وجوده ومحل تقديم الاخت للاب على الاخت للام عند فقد الاب فتأمل (قوله بالذكر) أى بالمميز الذكر وهو متعلق بقيد (قوله ولأب مثلاً) أى أو عم منع أى يندب له ذلك ع ش على م ومحلها اذا لم يمنع الأم زوجها من زيارتها أو كانت مخدرة والا فيجب على الاب تمكينها من زيارتها اه سم لكن فى شرح م خلافه فى المخدرة (قوله وعدم البروز) عطف بسبب (قوله والام أولى) وان كانت مخدرة كفى شرح م (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر دجيلا حل (قوله عيادتها) قال م وان مرضت الام لزم الاب تمكين الانثى من عمر يضاهى ان أحسن ذلك بخلافه فى الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وان أحسنه اه (قوله لشدة الحاجة) ويتجه أن محل تمكينها من الخروج عند انتفاء ريبة قوية والام يلزمه شرح م بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويجرى هذا القيد فى صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة بالاولى رشيدى (قوله لافى كل يوم) الا أن يكون منزلها قريباً فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردى اه شرح م وقد يتوقف فى الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة فى حق البعيدة انما هى على الأم فاذا تحملتها وأنت كل يوم لم يحصل للبنت مشقة ع ش قال الرشيدى ثم ظهر ان وجه النظر للعرف فان العرف أن قريب المنزل كالجار يتردد كثير بخلاف بعيد (قوله ولا يمنعها) أى لا يجوز فيحرم عليه ذلك وتدخله قهر اعليه ولها أن لا تكتفى باخراج الولد

(ولا يمنع أماً زيارتها) أى الذكر والاشى (على العادة) كيوم فى أيام لافى كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيته واذا زارت لا تطيل المكث

كالغلام (وخير) المميز (بين أم) وان علت (وجد أو غيره من الحوائى) كاخ أو عم أو ابنة كالأب بجامع العصبية (كأب) أى كما يخير بين أب (وأخت) لغير أب (أو خالة) كالأم (وله بعد اختيار) لأحدهما (تحول للآخر) وان تكرر منه ذلك لانه قد يظهر له الأمر على خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره قبل نعم ان غلب على الظن أن سبب تكرره فله تمييز ترك عند من يكون عنده قبل التمييز وقول أو غيره من الحوائى أعم من قوله وكذا أخ أو عم لكن قيد فى الروضة كأصلها تبعاً للنفوى التخيير فى مسألة ابن العم بالذكر والمعتمد خلافه وبه صرح الروايات وغيره وان كانت المشقة لا تسلم له كما مر (ولاب) مثلاً ان اختيار منع أنثى لا ذكر زيارة أم) لتألف الصيانة وعدم البروز والام أولى منها بالخروج لزيارتها بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها لتألف الصيانة ولانه ليس بعورة فهو أولى منها بالخروج وخروج بزيارة الام عيادتها فليس له المنع منها لشدة الحاجة اليها

(وهي أولى بمرضاها عنده) لأنها أشفق وأهدى إليه هذا (أن رضى) به (والأفغندها) ويعود هما ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذلك فعندها ليل أو عند نهارة) ليعلمه الأمور الدينية والنيوية على ما يليق به لأن ذلك من مصالحه (أو) اختارتها (أنتي فعندها أبدا) أي ليل أو نهارة لا سواء الزمان في حقها (ويزورها الاب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارهما) عيز (أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت (١٢٦) قرعته منهما (أو لم يختار) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة لها ولم

يختار غيرها وكالاتي فيما ذكر الخشي (ولو سافر أحدهما) أي أراد سافرا (لالتفلة) كحج وتجارة ونزهة فهو أعم من قوله سفر حاجة (فالقيم أولى) بالولد عيزا كان أولا حتى يعود المسافر لخطر السفر طالته مدته أولا ولو أراد كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار في الروضة (أولها) أي لنقله (فالعصبة) من أب أو غيره ولو غير محرم أولى به من الأم حفظا للنسب وانما يكون أولى به فيما إذا كان هو المسافر (ان أمن خوافا) في طريقه ومقصده والا فالأم أولى وقد علم بما مر انه لا تسلم مشهارة لغير محرم كابن عم حنرا من الخلوة المحرمة بل لثقة ترافقه كبنته واقتصار الأصل على بنته مثال

اليها على الباب حل (قوله في الحالين) أي التريض عندها وعنده (قوله على ما يليق به) أي بالولد وظاهر كلام الماوردي أنه ليس لأب شريف تعليم ولده صنعة تزييه لأن عليه رعاية حظه شرح شيخنا اه شويري (قوله فالأم أولى) لومات فقالت أمه أدفنت في ترابي وقال الاب يل في ترابي كان المحجب الام على ما بحثه الزركشي وبحث حج أن المحجب الاب حل ومثله مر ومحل حيث لم يترتب عليه قتل محرم كان مات عند أمه والاب في غير بلد عا ش على مر (قوله لان الحضنة لها) أي أصالة (قوله أحد هما) أي أحسن لهما حق في الحضنة (قوله سفر حاجة) الظاهر أن الحاجة ليست بقيد بل مثلها النزهة وعبارة مر فان أراد كل منهما واختلاف مقصد وطريقا كان عند الام وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أي لان السفر فيه مشاق والام أشفق عليه من الاب (قوله فالقيم أولى) مالم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة أو ضياع مصلحة كالمو كان يعلمه القرآن أو الحرفه وهما يبذلان يقوم غيره مقامه فالاب أحق بذلك عن (قوله فالعصبة أولى) أي مقابا كان أو مسافرا اه ومحل ككون العصبة اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عصبة آخر مقيم كان سافرا الاب وأقام الجد أو سافرا الجد وأقام الاخ أو سافرا الاخ وأقام الم فان المقيم أولى به من المسافر لوجود العصبة الآخر عندها اه شرح مر (فصل في مؤنة المملوك وما يذكر معها) وهي المخارجة والمناسبات تقدم هذا الفصل على الحضنة لكن لما كانت الحضنة خاصة بالتقريب قد معها عليها والمؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت قاله السبكي وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة شويري (قوله كفاية رقيقه) وان كان مستحق النفقة بنحو وصية أو اجارة أو مستحق القتل بردة أو نحوها ووجبت نفقة المرتد هنادون نفقة القريب المرتد لان الموجب هنا الملك وهو موجود وثم مواساة القريب والمهر ليس من أهل اللواسة حج س ل (قوله مؤنة) يجوز أن يكون مرفوعا بدلا من كفاية أو منصوبا على التمييز أو الحال وقوله وغيرها يجوز أن يكون بالوجه الثلاثة تأمل شويري أي عطا على كفاية أو مؤنة أو قوت اه (قوله وماء طهارة) سواء تسبب فيها السيد أو لانه لا يملك وبه فارق الزوجة حيث فصل فيها بين كون ماء الطهارة بسببها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مر لودفعه لفتنة انلافه بلا حاجة وجب دفعه له ثانيا غاية الأمر انه يأنم بتعمد انلافه طب وله تأديبه على ذلك سمع ش وكذلك لو أثلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان تكرر ذلك منه عمدا ع ش على مر (قوله وغيرها) كاسوة الطبيب والحاجم وعن الدواء شيخنا (قوله وآبقا) كان وجدوكيلا السيد في المحل الذي أبقى اليه فله مطالبته بمؤنته حل ويتصور أيضا رفع الامر الى قاضي المحل الذي هو فيه ويفترض على سيد ذلك العبد شيخنا لكن يبقى الكلام في أنه هل يجيبه الى ذلك حيث علم اباقه أولا ليعمله على عوده لسيد فيه نظر والا قرب أنه يأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده فراضع ش على مر (قوله من غالب عادة الخ) أي الذي هو منهم ع ش (قوله ويراعى حال

فصل في مؤنة المملوك وما معها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقه غير مكاتبه) مؤنة من قوت وأدم وكسوة وماء طهارة

السيد

وغيرها ولو كان أعشى زمن أو أم ولدا أو آبقا خبر مسلم للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق

ويقاس بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه للكاتب ولو كتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب واستثناءه من زيادتي وإطلاق الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة رقاء البلد) من بر وشعير وزيت وقطن وكتان وصوف وغيرها خبر الشافعي للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده ويراعى حال

السيد في يساره واعساره فيجب ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجلال على غيرها في المؤنة (فلا يكفي ستر عورة) له وان لم يتأذ بحر أو بر دلان ذلك بعد تحقير أو قولي (بيلا دنا) من زيادتي ذكره الغزالي وغيره احترازاً عن بلاد السودان ونحوها كما في المطلب (وسن أن يناوله مما ينتم به) من طعام وأدم وكرة ولا من بذلك في الصحيحين المحمول على النذب كما سيأتي والاولى ان يجلسه معه لا كل فان لم يفعل روغ له لقمة تسد مسد الاصغرة تثير الشهوة ولا تقضي النهمة ولو كان السيدياً كل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالباً بخلا أو رياضة فليس له الاقتصار في رقيقته على ذلك بل يلزمه رعاية الغالب ولو تنعم بما (١٢٧) فوق اللاتق به نذباً أن يدفع اليه مثله

بل له الاقتصار على الغالب كما علم وقوله صلى الله عليه وسلم انما هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه قال الرافعي حله الشافعي على النسب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملابسهم متقاربة أو على انه جواب سائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بمضي الزمن) فلا تصير ديناً لبايعه في مؤنة القريب بجامع وجوب ما ذكره بالكفاية (ويبيع قاض فيها ماله) أو يؤجره ان امتنع منها ومن ازالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدهما أو غلب كما في مؤنة القريب وكيفيته أنه ان تيسر بيع ماله أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وان لم يتيسر كعقار استدان عليه الى أن

السيد) أي وجوبه على أي مع رعاية حال العبد ع ش (قوله وتفضل ذات الجلال) أي ندباً كما في شرح م ر وعمله حيث كان جاهلاً لذاتها والقول بالوجوب كما نقله حل وع ش محمول على ما اذا كان جاهلاً النوع عما بان كانت من النوع العالي كالجرج كما يؤخذ من آخر عبارة م ر فلا منافاة بين القولين قال ع ش على م ر وأما ذو الجلال فان كانت نفاسه لذاته كره تفضيله على الخسيس وان كانت لنوعه لم يكره (قوله مما ينتم به) نعم يتجه في أمر دجيل يخشى من تنعمه بنحو ملبوسه لحوق ريبه من سوء ظن به ووقوع في عرضه عدم استحبابه حيث ندر شرح م ر (قوله والاولى أن يجلسه معه) أي حيث لا ريبه تلحق م ر (قوله روغ له لقمة) أي قلبها في السم حل وقال شيخنا روغ أي هيأها له (قوله النهمة) بفتح النون وسكون الهاء الشهوة والحاجة قاموس (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله من غالب عاد قارئ البلد شيخنا أو على قوله ولو تنعم بما فوق اللاتق الخ كما يفيد كلام الرشدي (قوله اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة أنهم أولاد آدم برماوى وفي رواية اخوانكم خولكم بفتح الخاء والواو أي خدمكم (قوله علم حاله) أي علم عمله وأنه يقتصر على الارقاء فأق بالحدث ردعاً لوزجره ليرجع عما فيه شيخنا عزى (قوله بما مر) وهو اقتراض القاضى (قوله أو يؤجره) أو للتوزيع لا للتخير وكذا في جميع ما يأتي لانه يجب على القاضى أن يراعى ما فيه الاحتياط للمالك بش وعبرة شرح م ر ونحوه أن الحاكم يؤجر جزءاً من ماله بقدر الحاجة أو جيعه ان احتيج اليه أو تعذر ايجار الجزء فان تعذر ايجار ماله باع جزءاً منه بقدر الحاجة أو كله ان احتيج اليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجور عليه اما هو فيتعين فعل الاحتياط لمن يبيع القن أو اجارته أو يبيع مال آخر أو الاقتراض انتهت (قوله بعد أمره) الظاهر انه تنازعه كل من يبيع وامتنع وقوله أو غلب عطف على امتنع شيخنا (قوله وكيفيته) أي كيفية ما ذكر من البيع والايجار (قوله لما في بيعه الخ) وتقدم ان هذا هو الذي رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب وضعفوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة حل (قوله ولا ايجاره) أي بعضه (قوله فان لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يتخير بين البيع والاجارة ينبغى حله على ما اذا استوت مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصح منهما م ر ل (قوله فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين) وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال أو من المسلمين مجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيراً محتاجاً الى خدمته الضرورية والا فينبغى أن يكون ذلك قرضاً شرح م ر (قوله وأما أم الولد) مقابل لمخوف علم من قوله أو ازالة ملكه أي محل كونه بامر بالازالة ان كان الرقيق يقبل الازالة كما يفهم ذلك من شرح م ر (قوله أو من غيره) بأن كان مملوكاً له

يجتمع ما يسهل البيع أو الايجار له ثم باع أو أجور منه ما يفي به لما في بيعه أو ايجاره شيئاً فشيئاً من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد الاستدانة فان لم يمكن بيع بعضه ولا ايجاره وتعدت الاستدانة باع جيعه أو أجوره (فان فقد) ماله (أمره) القاضى (بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه بنحو بيع أو اعتاق فان لم يفعل باعه القاضى أو أجوره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين فان اقتصر على أمره بأحدهما قسم الايجار وذكر الامر بإيجاره من زيادتي وتعبيري بإزالة ملكه أعم من قوله يبيعه أو اعتاقه وأما أم الولد فيخلها تسكيب وتكون نفسها فان تعدت مؤنتها بالسكيب فهي في بيت المال (وله اجبار أمته على ارضاع ولدها) منه أو من غيره لان لبنها ومنافعها بخلاف الحرة (وكذا غيره) أي غير ولدها (ان فضل) عنه لبنها



لذلك نعم ان لم يكن ولدها منه ولا مملوكه فيه أن يرضعها من شاء وان لم يفضل عن هذا الولد لينها لان ارضاعه على والدها ومالكه (و) له اجبارها (على فطمه قبل) مضى (حولين و) على (ارضاعه بعد) ان لم يضر (أى الفطم أو الارضاع لانه في الاولى قد يربى بها التمتع بها وهي ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لينها ومنافعها ولا ضرر فان حصل ضرر للولد أو للامة أو لهما فلا اجبار وليس لها استقلال بفطم ولا ارضاع اذ لاحق لها في التربية وقولنا ان لم يضر أعظم من قوله في الاولى ان لم يضره وفي الثانية ان لم يضرها (ولحرة حق في تربيته فليس لاحد منهما فطمه قبل) مضى (حولين و) لا (١٢٨) (ارضاعه بعد) لا يتراض (بلا ضرر) لان لكل منهما حق في

التربية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما اذا لم يتضرر بهما الولد والام أو أحدهما وقولنا بلا ضرر من زيادتي فيما اذا تراضيا على الارضاع وأعم من تقييده له بالولد فيما اذا تراضيا على الفطم وعلم بما ذكر أن لكل منهما فطمه بعدهما بغير رضا الآخر حيث لا يتضرر بذلك لاهتمام مدة الرضاع التام (ولا يكلف مملوكه) من آدمي أو غيره (مالا يطيقه) للخبر السابق فليس له أن يكافه عملا على الدوام بقدر عليه يوما أو يومين أو ثلاثة ثم يجزى له أن يكافه الاعمال الشاقة بعض الاوقات وبه صرح الرافعي وتعبيري بمملوكه أعم من تعبيره برقيقه (وله مخارجة رقيقه) على ما يحتمله كسبه المباح الفاضل عن مؤنته ان جعلت من كسبه لخبر الصحيحين أنه صلى

من زوج أو زنا زى (قوله لذلك) أى لان لينها الخ (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وكذا غيره ان فضل عنه لينها أو يؤخذ منه تقييد الولد المضاف اليه في قوله غيره بكونه من السيد أو مملوكه (قوله ان لم يكن ولدها منه) بأن كان من شبهة أو موصى به (قوله على والده) أى ان كان حرا بان وطئها شخص بشبهة يظنها زوجته الحرة وقوله أو مملوكه أى ان كان رقيقا بأن أوصى له به (قوله ان لم يضر) راجع للصورتين (قوله وليس لها استقلال بفطم) أى قبل الحولين و بعدهما وقوله ولا ارضاع أى بعد الحولين أى يحرم عليها ذلك الا باذنه ان وجدوا الا فباذن الحاكم ان وجدوا الا فلها الاستقلال مع المصلحة برماوى (قوله فليس لاحدهما) أى الابوين الحرين ويتجه الحاق غيرهما من له الحضنة عند فقدهما بهما في ذلك شرح م (قوله ولا ارضاعه بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد الحولين اقتصارا على ما ورد في الحاجة شرح م (قوله الا يتراض) فان تنازعا أجيب الداعي لتمام الحولين الا اذا كان الفطام قبلهما أصح للولد فيجانب طأبه كفطمه عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها شرح م (قوله وعلم بما ذكر) أى قوله قبل حولين (قوله لا يتضرر بذلك) أى فلو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقته أو لشدة حر أو برد لزم الاب بذل أجره الرضاع بعدهما حتى يجتزى أى يكتفى بالطعام وتجبر الام على ارضاعه بالأجرة ان لم يوجد غيرها اه زى وعش (قوله وله أن يكافه الخ) أى حيث لم يترتب على ذلك ضرر لا يحتمل عادة حل وعش على م (قوله وله مخارجة رقيقه) أى بشرط أن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا م (قوله وأمرأهله) أى ساداته أن يخففوا عنه أى فقد أقرهم عليها وهو لا يقر على باطل حل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يخرجهم ويتصدق بخراجهم اه زى ومع ذلك بلغت تركته ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم (قوله عقد معاوضة) أى لا بد فيها من الايجاب والقبول بخارجتك كل يوم مثلاً بكذا حجج وكنائنها كبادلتك من كسبك بكذا أو نحوه شرح م لكها جائزة من جهة السيد أيضا بخلاف الكتابة لان الكتابة تؤدي الى العتق فالزمناهما من جهة السيد لئلا تبطل فائدتها بخلاف المخارجة لا تؤدي له سل ملخصا (قوله وهي ضرب خراج) فيه استخدام لان المخارجة فيما تقدم بمعنى العقد وأعاد عليها الضمير بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف أى خراج مضروب وعبارة المتهاج وهي خراج الخ (قوله وعليه كفاية دوابه) وان وصلت الى حد الزمانة المانعة من الاتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى تصل لاول الشبع والرى دون غايتها ولا يجوز ضربها الا بقدر الحاجة كما في شرح م ومثل الضرب النخس حيث اعتيد مثله فيجوز بقدر الحاجة عش (قوله بخلاف غير المحترمة) أى بخلاف دوابه غير المحترمة وانظر حينئذ ما مفاده هذه الاضافة لا يقال

مقادها

الله عليه وسلم أعطى أباطيبه لما حجه صاعين أو صاعا من تمر وأمرأهله أن يخففوا عنه من خواجه

(بتراض) فليس لاحدهما اجبار لآخر عليها لانها عقد معاوضة فاعتبر فيها التراضي كالكتابة (وهي ضرب خراج معلوم يؤديه) من كسبه (كل يوم أو نحوه) كاسبوع أو شهر بحسب ما يتفقان عليه وقولنا ضرب مع معلوم من زيادتي وقولنا نحوه أعم من قوله أو أسبوع (وعليه كفاية دوابه المحترمة) بعلفها وسقيها أو بتخليتها للرعى وورد الماء ان ألفت ذلك لحزمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواصي وتعبيري بما ذكر أعظم من قوله علف دوابه وسقيها والتقييد بالمحترمة من زيادتي (فان امتنع) من ذلك (وله مال)

آخر (أجبر على كفاية أو إزالة ملك) هي أعم من قوله يسع (أو ذبح ما كول) منهاصوناً لما عن التلّف (فإن امتنع) من ذلك (فعل الحاكم ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا مع قول له مال من ز يادني فإن لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الأخيرين أو الإيجار فإن امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فإن تعذر فكفايتها في بيت المال ثم على (المسلمين) ولا يحلب) من لبنها (ما يضر)ها

أو ولدها وإنما يحلب ما يفضل عنه وقول يضر أعم من قوله يضر ولدها (وما لروح له كقناة ودار لا نجب عمارته) لا تغف حرمه الروح ولان ذلك من جملة تنمية المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف ومال المحجور عليه وإذا لم تجب العمارة لا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب فيكره ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من إضاعة المال كذا عليه الشيخان قال الأسنوي وقضيته عدم تحريم إضاعة المال لكنهما صرحا في مواضع بتحريمها كالقاء المتاع في البحر بلا خوف فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها أعمالاً كالقاء المتاع في البحر وبعدهم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لا تنها قد تنشق عليه ومنه ترك سقي الأشجار المرهونة بتوافق العاقدين فإنه جائز خلافاً للروايات (درس)

مغادها الاختصاص لأننا نقول الفواسق لا تثبت عليها بدلاً لا بدلك ولا باختصاص تأمل شورى ويمكن أن يقال الإضافة تأتي لادنى ملاسته وما هنا كذلك قال الأذرى والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخيل والبغال والحمير بما يقيه من الحر والبرد الشديد إذا كان ذلك يضرها ضرراً يبيناً اعتباراً بكسوة الرقيق ولم أر فيه نصاً شرح م (قوله ولا يحلب ما يضر) أي يحرم عليه ذلك لأنه غذاؤه كفاي ولد الأمة بل قال الأصحاب لو كان لبنها دون غذاؤه يجب عليه تكميل غذاؤه عن (قوله لا نجب عمارته) ولا تنكره العمارة لحاجة وإن طالت والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد محمول على من فعله للخيل والتفاخر على الناس شرح م (قوله وهذا) أي عدم الوجوب بالنسبة لحق الله تعالى بمعنى أنه إذا نظر لحق الله في هذه المسئلة علم أنه لم يوجب على المالك عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن العماد في مسئلة ترك سقي الأشجار صورته أن يكون لها ثمرة تنفي عموثة سقيها أو الأفلأ كراهة قطعاً ومحلها أيضاً ما لم يكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لاجل قطعها للبناء ونحوه والأفلا يكره حينئذ كفاي شرح م (قوله وقضيته) أي قضية جعل إضاعة المال تعطلاً للكرهية (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد ع ش (قوله لا تنها قد تنشق) أي فيكون له في تركها شبهة قال حل وإن تخلفت المشقة كترك تناول دينار على طرف ثوبه اه

#### ﴿كتاب أحكام الجنائيات﴾

(قوله كسحر ومنقل) أي ومنعه الطعام والشراب (قوله فهي أعم الخ) نظريه بان الجنابة تشمل السرقة والغصب لأنهما جنابة على المال وقد يقال المراد الجنابة على البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أي الجنابة على البدن حل (قوله والأصل فيها) أي في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصاص وجوب الدية المعلوم من آية ومن قتل مؤمناً خطأ (قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل بأحدى الثلاث الآتية لأن الجائر يصدق بالواجب كذا في شرح الاربعين وظاهره أن الحلال لا يصدق بالواجب إلا إذا أول بالجائر شورى (قوله مسلم) قال الطيبي صفة مقيدة لامرئ يشهد مع ما بعده صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان أو حال جرى به مقيداً للموصوف مع صفته أشعاراً بان الشهادة هي العمد في حقن الدم وقوله المفارق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة المسلمين فالتارك لدينه هو المفارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لأن التارك لدينه قد لا يفارق الجماعة كاليهودي والنصراني إذا أسلم فهو تارك لدينه غير مفارق بل هو موافق لهم داخل فيهم والحل على التأسيس أولى من الحل على التأكيد شورى وهو بعيد لأن فرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله إلا بأحدى ثلاث) يرد عليه تارك الصلاة بعد أمر الإمام فانه يقتل مع أنه ليس واحداً منها وأجاب البرماوى في شرح البخارى بان القتل بترك الصلاة أهو لأن تاركها تارك للدين الذي هو الاسلام أي الأعمال اه ومفهوم قوله مسلم فيه تفصيل وهو أنه إن كان ذمياً أو معاهداً فكذلك وإن كان حر يافيحل دمه أو يقال إنما يفيد به لاجل الاستثناء لأن الذميين والمعاهدين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كنقض عهد والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اه وهو مستثنى من محذوف أي لا يحل

(١٧ - (يجزى) - رابع) ﴿كتاب الجنائيات﴾ الشاملة للجنابة بالجراح وبغيره كسحر ومنقل فهي

أعم من تعيره بالجراح والأصل فيها آيات كآية يأبىها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار تكبر الصحیحین لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بأحدى ثلاث

دم امرئ الخ نخصة من الخصال الأباحدى ثلاث (قوله التيب الزاني الخ) أي زنا التيب وقتل النفس بدل النفس وترك التارك لديه فيكون القتل بدلا عن النفس المقتولة سببا في حله وان كان هو سببا عن الجناية وانما قلنا ذلك لان المراد في الحديث بيان الاسباب الموجبة لحل القتل وقتل القاتل مسبب عن جنايته لاسبب وقوله التارك لديه أي كراهة أو بعضه فيشمل الباغى والصائل أيضا (قوله ثلاثة) أي ثلاثة أنواع فمن ثم لحقته التاء أو يقال اذا حذف المعدود يجوز اثبات التاء وحذفها ع ش (قوله من الآدميين) انما قيد بهم لانهم محل التفصيل الآتي أما غيرهم كالبهيمة فمضمون مطلقا ولا يدخله الاقسام الآتية اه ع ش ويخرج الجن أيضا فلا ضمان فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء ولعدم العلم بالمكافأة فلو علمت فظاها اطلاقا أنه يقتل به ونقل في الدرر عن شيخنا الشوري أنه لا يقتل فليراجع اه ع ش على مر وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اه ح ف (قوله خطأ) منه مالورمي انسا ناظنه شجرة ومالورمي الى مهد رفعم قبل الاصابة تنزلا لطر و ظنه أو العصمة منزلة طر و اصابة من لم يقصده فاندفع ما يقال ان تعريف الشارع للخطا بقوله لانه ان لم يقصد عين من وقعت الجناية عليه خطأ غير صادق على هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع أنه نزل خاف الظن منزلة خلف الشخص ونزل في الثاني تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اه ولم يبين في الخطا حكم الآلة من كونها تقتل غالبا أولا حل (قوله أولى من قوله الخ) لانه يصدق بوجود قصد من وقعت به الجناية مع عدم قصده الفعل وهو محل اذ يلزم من فقد قصد الفعل فقد قصد من تقع الجناية به ويصدق أيضا بما اذا قصد واحد امه من جماعة رمى اليهم والمصرح به في كلام الشيخين أن ذلك شبه عمد وحيتن يشك اعتبار قصد العين في شبه العمد حل (قوله قصدا أحدهما) أي الفعل والعين (قوله أو قصدها الخ) ولا بد مع القصد أن يعرف انه انسان فلورمي شخصا اعتقده نخلة وكان انسانا لم يكن عمدا على الصحيح بل خطأ من ل ومثله في شرح مر (قوله أو بما يتلف غالبا) ولو بالنظر لبعض المحال كغرز ابرة في المقتل (قوله فعمد) ومنه مالورمي جعاق قصدا اصابة أي واحد منهم فأصاب واحد منهم لان كل شخص منهم مقصود بالجناية بخلاف ما لو قصد واحد امه ما فانه شبه عمد كما تقدم حل أي لان الحكم في الاول على كل فرد وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن الافراد (قوله بان قصدها الخ) الصحيح انه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافا للشارح (قوله أو بما يتلف غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عطا على غالبا وهو ظاهر اذ جرحا بوجه دخول قصده بما لا يتلف أصلا وانه شبه عمد اذا السالبة تصدق بنفي الموضوع لكن المقام يدفع هذا الابهام فيجوز جرحا أيضا شوري (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات حالا أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غير متوال) عبارة شرح مر ومن شبه العمد الضرب بسوط أو عصا خفيفتين بلاتوال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن المضروب نحيفا ولم يقتل بنحو سراو برد أو صغر والافعمد كما لو خنقه فضغف وتالم حتى مات تصدق حده عليه (قوله وذلك) أي العمد الذي يقتل غالبا (قوله كغرز ابرة) المراد بها ابرة الخياط وأما المسئلة التي يخاط بها الظروف فهي مما يقتل غالبا اه زى (قوله بمقتل) أي أو في بدن نحو هرم أو نحيف أو صغير أو كبير وهي مسمومة شرح مر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبير فقط كافي ع ش والرشيدي (قوله وخاصة) هي ما بين رأس الورك وأخر ضلع في الجنب ومثلها الخصر والكشح قاموس (قوله فبات به) الفورية ليست بشرط كافي شرح الروض (قوله فان لم يظهر أثر) أي وكان قد غرزها فبات يؤلم أخذ من كلامه بعد على

لروح أم غير من همة من قطع ونحوه ثلاثة (عمد وشبهه وخطا لانه) أي الجاني (ان لم يقصد عين من وقعت) أي الجناية (به) بان لم يقصد الفعل كان زلق فوقه على غيره أو قصد مو قصد عين شخص فأصاب غيره من الآدميين (خطا) ونعيرى بذلك أولى من قوله فان فقد قصد أحدهما خطأ الخ (أو قصدها) أي عين من وقعت الجناية به (بما يتلف غالبا) جارحا كان أولا (فعمد أو غيره) أي أو بما يتلف غير غالب بان قصدها بما يتلف نادرا كغرز ابرة بغير مقتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا ولا نادرا كضرب غير متوال في غير مقتل وشدة سراو برد بسوط أو عصا خفيفتين لمن يحتمل الضرب به (فشبهه) أي شبه عمد ويسمى أيضا خطأ عمد وخطا شبه عمد (ولا قودا لاني عمد) بقيد زنه بقولي (ظلم) أي من حيث الاتلاف بخلاف غير الظلم كالقود وبخلاف الظلم لامن تلك الحثية بأن عدل عن الطريق المستحق في الاتلاف كأن استحق ح

رقبه قودا فقد نصفين وذلك (كغرز ابرة بمقتل) كسماغ وعين وحلق وخاصة فبات به لخطر الموضوع انه وشدة تأثره (أو) غرزها (بغيره) أي بغير مقتل كالبه ونقد (وتالم حتى مات) لظهور أثر الجناية وسرايتها الى الهلاك (فان لم يظهر أثر

انه كان الانسب ان يقول فان لم يتألم لكن لما كان ظهور الاثر لازما للتألم عبر به تدبر (قوله وومات حالا) أي أو بعد زمن يسير عرفا فبما يظهر شوبري فان مات بعد مدة طويلة فهدر حل (قوله لان مثله لا يقتل غالبا) يؤخذ منه انه لو كان في بدن نحو طفل وجب القصاص كما قتلاه عن الفتاوى وأقرأه لانه بالنسبة اليه يقتل غالبا شوبري (قوله بجلدة عقب) ما لم يبلغ في الغرز بها قال الجلال المحلى ولم يتألم به حل والافقيه القود شرب (قوله كمن ضرب بقلم) كان الاولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا وغير غالب ما لوضر به بقلم الخ حل (قوله ولو منعه طعاما الخ) خرج بمنع ما لو أخذ طعامه أو شرابه أو ثوبه فمات جوعا أو عطشا أو حرا أو بردا فان أمكنه تحصيل الطعام أو الشراب أو الثوب بمحل قريب فهدر لانه المهلك نفسه وان لم يمكنه تحصيل ذلك لطول المسافة أو زماته ففيه القود شرح الروض ولو حبسه ولم يمنعه شيئا فترك الاكل خوفا أو خزا والطعام عنده فمات جوعا أو عطشا أو حتف أنفه أو غير ذلك فلا ضمان وما ذكره في محبوس حر فان كان عبدا وومات في الحبس ضمن بوضع اليد عليه ومسألة الحبس أي المنع من السبب فالاولى ذكرها بعد قوله ويجب قود بسبب زى (قوله فان مضت مدة الخ) ضبط الاطباء الجوع المهلك غالبا ثنتين وسبعين ساعة متصلة ولا يرد مواصلة ابن الزبير خمسة عشر يوما لانها كرامة شوبري (قوله وان سبقه الخ) أي وكان اذا انضم الى مدة الحبس يكون المجموع وترا في الهلاك غالبا كما يفهمه المقام شوبري (قوله فعمد) فان عفا وجب نصف دية عمد حل لان الهلاك حصل به وبما قبله كما قاله الشارح بعد وظاهره ولو كان الماضي أكثر أو أقل (قوله لما سر) وهو ظهور قصد الهلاك به (قوله بهذا مراد الاصل) أي شبه العمد لا قوله نصف دية كما يعلم من كلام الاصل (قوله ويجب قود بسبب) لانه من افراد العمد وحينئذ يكون السبب داخلا تحت قوله بما يتلف غالبا فان كان الاولى أن يقول عطا على قوله كفر زابرة وتسبب في اتلاف كأن منعه الطعام أو الشراب أو كرهه على قتل غيره أو ضيفه بمسموم والسبب اما حسي كالاكرام او اما عرفي كتقديم الطعام المسموم الى الضيف واما شرعي كشهادة الزور \* واعلم أن الفعل الذي له مدخل في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب بشرط لانه ان أثر في الزهوق وحصل بدون واسطة فالمباشرة وان أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وان لم يؤثر في الزهوق ولا في الحصول فالشرط الاول كحز الرقبة والقود والجراحات المتساوية والثاني كالاكرام والثالث كحفر البئر ثم ان اجتمع السبب والمباشرة فقد يغلب الثاني كالقود مع الاتقاء من شاق وقديغلب الاول كالشهادة وقديغلب لان المكروه والمكروه شوبري وعبرة مرر والمباشرة ما أثر في التلف وحصله والسبب ما أثر فيه فقط ولم يحصل منه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل به بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالحفر مع التردى فان الموت هو التخطي جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقا اه (قوله بان قال اقتل هذا) أي اشارة لآدمي علمه فلو جهل كونه آدميا وعلمه المكروه بالفتح اختص القود به كما يعلم من كلامه الآتي في قوله فالقود على العالم وقياس ما سبب أي وجوب نصف دية الخطا على عاقلة المكروه (قوله وان ظنه المكروه الخ) ويجب على عاقلة المكروه نصف دية الخطا على المعتمد زى والحاصل ان المكروه والمكروه اما أن يكونا عللين بأن المقتول آدمي أو جاهلين بذلك أو الاول عالما والثاني جاهلا أو بالعكس فيجب القود على كل منهما في الصورة الاولى ويجب الهدية على عاقلتهما في الثانية ويجب القود على المكروه بكسر الراء وحذف النون الثالثة وعلى عاقلة المكروه بفتحها نصف الهدية والرابعة بعكس الثالثة (قوله لانه) أي المكروه قتله بما قصد (فيجب على مكروه) بكسر الراء بغير حق بأن قال اقتل هذا واقتلتك فقتله وان ظنه المكروه بفتحها صيدا أو كان مراها لانه قتله بما

الوسيط فلا حاجة لذكر التورم معه كما فعله في الاصل (ولا أثر له) أي لغرضها (فيما لا يؤلم بجلدة عقب) فلا يجب بموته عنده قود ولا غير له لعنا بانه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات (ولو منعه طعاما أو شرابا) هو أولى من قوله والشراب (وطلبا) له (حتى مات) فان مضت مدة يموت منه فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد (لظهور قصد الاهلاك به وتختلف المدة باختلاف حال المنوع قوة وضعفا والزمن حرا أو بردا فقدق الماء في الحر ليس كهو في البرد (والا) أي وان لم تمض المدة المذكورة (فان لم يسبق) منعه (ذلك) أي جوعا أو عطشا (فنبه عمد) لانه لا يقتل غالبا (وان سبقه) (وعلمه) المانع (فعمد) لما مر (والا) بأن لم يعلمه (فمنصف دية شبهه) أي شبه العمد لان الهلاك حصل به وبما قبله وهذا مراد الاصل بقوله والا فلا أي فليس بعمد (ويجب قود) أي قصاص (بسبب) كالمباشرة وسمى ذلك قودا لانهم يفقدون الجاني بحبل وغیره قاله الازهرى

يقصد به الهلاك غالباً فاشبه ما لو رآه بهم فقتله ولا يؤثر فيه جهل المكره لانه آله مكره ولا صباه لان عمداً صبي عمداً (لان  
أكرهه على قتل نفسه) بأن (١٣٣) قال اقتل نفسك والاقتلتك فقتلها فلا قود لان ذلك ليس باكره حقيقة

به الهلاك وهو الاكره لان الاكره يصير المكره آله للقتل ع ش فكانه غير شر يك وكان المكره  
مستقل بالقتل فن ثم وجب عليه القود ولا يقال انه شر يك مخطئ اذا كان المكره جاهلاً بأنه آدمي حتى  
يتمتع عليه القود (قوله لانه آله مكره) أي مع الجهل وكان قياسه ان لا يجب نصف الدية على عاقلة  
مع ان المعتمد وجوبه فلم يجعل آله من كل وجه وأما مع العلم فهو شر يك كما سيأتي حل (قوله لان  
عمداً صبي عمداً) الاولى اسقاطه لانا وان قلنا انه خطأ فهو آله مكره فوجب القصاص على المكره  
لا يتقيد بكون عمده عمداً وقد نبه حجج على ذلك وحينئذ أي حين اذ كان عمده عمداً يجب نصف الدية  
في مال الصبي مغلظة وفي حال جهله يجب على عاقلة نصف دية خطأ حل وعبرة شرح م لان عمداً  
الصبي عمداً وهو الاظهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه شر يك مخطئ أما الصبي فلا قصاص عليه لا تتفاء  
تكليفه اه (قوله فلا قود) أي على المكره لان القتل حصل منهما قال حل ويجب نصف الدية أي  
دية العمد على المكره ان كان القاتل بميزان كان غير مبرر فعلى مكرهه القود لا تتفاء اختياره اه زي  
فكان آله للمكره في قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لاتحاد المأمور الخ) قال بعضهم  
مقتضاه أنه لو قال قطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى كان اكرها لعدم الاتحاد حل (قوله ويشبه)  
أي ينبغي وهو المعتمد (قوله تعذيباً) كأن قال أقطعك ارباً ربا ع ش (قوله فلا قود على المكره)  
أي ولادية ولا كفارة (قوله لانه لا يقصد الخ) أي وان كان ممن يزاق مثله على مثاها غالباً حل (قوله  
بل هو شبه عمداً) هذا يخالف ما تقدم في تعريف شبه العمد لانه تقدم ان شبه العمد ان يكون بما لا يقتل  
غالباً الا أن يقال ذاك في الآله وهذا في السبب حل (قوله ان كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تقييد  
لجريان القول بوجوب القصاص فظهر أنه شبه عمداً مطلقاً ع ش (قوله ويجب على مكره) قيد  
البعوى وجوب القود عليه بما إذا لم يظن ان الاكره يبيع الاقدام والالم يقتل جزماً لان القصاص يسقط  
بالشبهة زي (قوله لان الاكره يول الخ) هذا التعليل لوجوب القود على المكره وعلى المكره  
وان كان علل الاول سابقاً فآله تعليل لوجوبه على المكره بكسر الزاء وآخره وهو قوله وقد أثرها بالبقاء  
تعليل لوجوبه على المكره ويدل اكونه تعليلاً لما قول الشارح فهما شر يك ان في القتل فاندفع  
قول عميرة هذا التعليل غفلة عن المدعى لان المدعى وجوب القود على المكره وهذا التعليل يناسب  
وجوبه على المكره اه (قوله أم لا) على هذا يكون قوله لان الخ استثناء منقطعاً لانه لا اكره  
حينئذ (قوله فلا قود) فلو عدل عن قتله الى قطع طرفه فمات ضمنه ومنازعة ابن الرفعة في ذلك بأن  
الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة بان الاذن في اتلاف الجلة اذن في  
اتلاف البعض في ضمنها لا استقلالاً وارضاء أي الضمان م كما أفاده سم وع ش (قوله بل هو هدر)  
أي لا قود فيه ولادية ولكن فيه كفارة ع ش (قوله أو اكرهه على رمي صيد) ينبغي أن يكون  
معطوفاً على مجموع قوله لان اكرهه على قتل نفسه وعلى قوله لان قال اقتلني أي فهو مستثنى من  
وجوب القود على كل من المكره والمكره (قوله فلا قود على واحد منهما) وأما الدية فعلى كل نصف  
دية خطأ ع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لاصل المسئلة أعني قوله فيجب على مكره وعلى  
مكره (قوله فالقود على العبد) وفي الحرام نصف قيمته (قوله فالقود على المكف) وعلى الآخر

لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختاره قال في  
الشرح الصغير ويشبه أن  
يقال لو هدهد بقتل يتضمن  
تعذيباً شديداً ان لم يقتل  
نفسه كان اكرها (أو)  
على (قتل زيد أو عمرو)  
فقتلها أو أحدهما فلا قود  
على المكره وان كان آمناً  
لان ذلك ليس اكرها  
حقيقية فالأمر مختار  
للقول فعليه القود (أو)  
على (صعود شجرة فزاق  
ومات) فلا قود لانه لا يقصد  
به القتل غالباً بل هو شبه  
عمدان كانت مما يزل على  
مثلها غالباً والخطأ (و)  
يجب (على مكره) بفتح  
الراء أيضاً لان الاكره يول  
داعية القتل في المكره  
غالباً يدفع الهلاك عن  
نفسه وقد أثرها بالبقاء  
فهما شر يك ان في القتل  
(لان قال) شخص آخر  
(اقتلني) سواء قال معه  
والاقتلتك أم لا فلا قود بل  
هو هدر لالاذن له في القتل  
(أو اكرهه على رمي صيد  
فأصاب رجلاً فمات) فلا  
قود على واحد منهما  
لانهما لم يعمدا قتله (فان  
وجبت دية) بالقتل اكرها

كأن عني عن القود عاينها (وزعت) على المكره والمكره شر يك ان في اقتل (فان اختص أحدهما نصف

بما يوجب قوداً اقتص منه) دون الآخر فلا اكره عداً أو عكسه على قتل عداً فقتله فالقود على العبد أو اكره مكاف غيراً أو عكسه  
على قتل آدمي فقتله



نصف دية عمد ع ش (فرع) لو أمر صغير استقى له ماء فوقع في الماء ومات فان كان مميزا يستعمل في مثل ذلك هدر والا ضمنه عاقلة الأمر (قوله فالقود على العالم) لان الظان آلة مكرهه لانه مع العلم يؤثر نفسه فهو شريك ومع عدم العلم لا يثار فهو آلة وعلى عاقلة الظان نصف دية خطا لافرق بين أن يكون العالم المكره بالكسر والظان المكره بالفتح أو عكسه حل (قوله ويجب) أي القود على من ضيف بمسموم وهذا من السبب العرفي ودرس السم في طعام غير المميز كتضييفه بالمسموم محل (قوله بقيد زنة الخ) لم يبين محترزه وأعله عدم القود ببلدية شبه لعمد في المميز راجع للمسموم وغيره فليراجع ع ش فعلى هذا الضمير في قول المتن فان ضيف به من حيث هو لا بقيد كونه يقتل غالبا وهذا القيد لا محترزه الا في غير المميز اه (قوله يقتل غالبا) ولا بد من العلم بكون المسموم يقتل غالبا اه (قوله سواء قال الخ) كذا عبر كثير من مع فرض الكلام في غير المميز وهو عيب اذ لا تعقل مخاطبة غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحد فيه فرقا بين القول بعدمه حج ووجه ما قاله الشارح أنه في حالة القول فيه تنفيه من التناول بخلافه حالة عدم القول فان فيه اغراء له على التناول زى وفيه شيء ومن ثم قال مر سواء قال لولي غير المميز عند طلب القصاص الخ (قوله لانه الجأء الى ذلك) أي لان الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها فكان التقديم له الجأء عاديا ع ش على مر وعبرة حل قوله لانه الجأء الى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال انه تناول ذلك باختيار له فهد العمد صادق على هذا (قوله الغالب أكله) ليس قيدا (قوله فشب عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لانه قدم أن يكون بما لا يتلف غالبا الآن يقال ذاك مخصوص بالآلة وهذا في السبب تأمل حل (قوله الذي عبر به المحرر) هو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من التمام لاما لمخرمين ولهذا سماها بعض الفقهاء أمالا خذها من الام وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للفرز الى (قوله أوفى طعام من يضر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الامران وأعله كندوره والمصنف ظن أن التقييد بغلبة أكله منه للحكم بأنه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف ليا في القول بوجوب القصاص والعمد وجوب الدية مطلقا أي سواء غلب أو لم يضر أو استوى الامران والمراد بدية شبه العمد حل فقوله فانه هدر ضيف في الثاني (قوله وان التقمه حوت) واذا اقتص من الملقى فقذف الحوت من ابتلعه حيا لا يمنع وقوع القصاص موقعه كما يؤخذ من كلامهم فيما لو وقع سن مشغور فقلمت سنه ثم عادت تلك الا أن يفرق بأن العائد هنا عين الملقى وثم بدل المقلوع وشتان ما بينهما وحينئذ فالذي يتجه وجوب دية المقتول أي دية عمد في مال المقتص كما أفتى به شيخنا مر كولو شهدت بينة بوجوب قود فقتل ثم بان المشهود بقتله حيا فان القاتل عليه الدية بجامع أن في كل قتلا بحجة شرعية ثم بان خلافها حج زى وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله لان ذلك مهلك لثله) ولو اختلفا فقال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لان الظاهر معه اه مر زى ويكفيه بين واحدة لانه انما حلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله وان لم يضره من دعواه عدم القدرة على التخلص فقتل الملقى اه ع ش على مر (قوله ومنه عارض) أي بعد الالتقاء فان كان موجودا عند الالتقاء فالقصاص حل (قوله لانه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركته شرح مر (قوله أو التقمه حوت فعمدان علم به) قال حج فصلاوا هنا بين علمه بحوت ملتقم

بقيد زنة بقولي (يقتل غالبا غير ميزفات) سواء أقال انه مسموم أم لا لانه الجأء الى ذلك (فان ضيف به بميزا أودسه في طعامه) أي طعام المميز (الغالب أكله منه وجهه فشب عمد) فتلزمه دية ولا قود تناوله الطعام باختياره فان علمه فلا شيء على المضيف أو الداس وتعبيرى بالمميز وبغيره هو الموافق لبحث الشيخين ومنقول غيرهما بخلاف تعبيره بما ذكره وتعبيرى بشبه العمد الذي عبر به المحرر وأولى من قوله فدية وخروج بالطعام المذكور مالودس سما في طعام نفسه فأكل منه من يعتاد الدخول له أوفى طعام من يندأ أكله منه فأكله فمات فانه هدر

(درس)

(و) يجب (على من ألقى غيره فيها) أي شيء (لا يمكنه التخلص منه) كمنار وماء مفرق لا يمكنه التخلص منهما بعموم أو غيرهما وغير مفرق وألقاه بهينة لا يمكنه ذلك معها (وان التقمه حوت) ولو قبل وصوله الماء لان ذلك مهلك لثله ولا نظر الى الجهة التي هلك بها وتعبيرى بما

ذكر أعظم من اقتصاره على الماء والنار (فان أمكنه) التخلص بعموم أو غيره (ومنعه) منه (عارض) كوجورج فهلك (فشب عمد) فببعية (أو مكث) حتى مات (فهدر) لانه المهلك نفسه (أو التقمه حوت فعمدان علم به والافشيه) والتفصيل بين العلم وعدمه من زيادتي ولو ألقاه

مكتوفاً بالساحل فزاد الماء وأغرقه فان كان بموضع يعلم زيادة الماء فيه كالد بالبصرة فعمد وان كان قد يزيد وقد لا يزيد فشبّه عمد وان كان بحيث لا يتوقع زيادته فانتق سبل نادر نخطاً (ولو ترك) مجروح (علاج جرحه المهلك) فهلك (فقود) على جرحه لان الجرح مهلك والبرء غير موقوف به لو عالج (ولو أمسكه) شخص ولو للقتل (أو ألقاه من) مكان (عال أو حفر بئراً) ولو عدواناً (فقتله) في الاولين (أورداه) في الثالثة (آخر) فالقود على الآخر (أي القاتل أو المردى) (فقط) أي دون المسك أو الملقى أو الحافر لان المباشرة مقدمة على غيرها مع ان الحافر لا قود عليه لو انفرد ايضاً لان الحفر شرط

(درس)

(فصل) في الجنابة من اثنين وما يذ كرمعها (ولو وجد) بواحد (من اثنين معاً) فعلا من هفان) للسروح سواء أكا مذفين أي مسرعين للقتل أم لا (كحز) للرقبة (وقد) للجنة

وعدمه وأطلقوا فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا فيمن ضرب من جهل مرضه ضرباً يقتل المريض دون الصحيح انه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الاخيران ونحوهما بعد فاعله قاتلاً بما يقتل غالباً وان جهل بخلاف المهلك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك الا ان علم اه (قوله مكتوفاً) أو به مانع من الحركة مر (قوله وقد لا يزيد) بأن استوياً ونشرت الزيادة مر (قوله ولو للقتل) رد على الامام مالك القاتل انه اذا أمسكه للقتل يكون القصاص عليهما لانه شر يك وهذا أي كون القود على الآخر اذا كان القاتل أهلاً للضمان أما غير الاهل كمجنون أو سبع ضار أو حية فلا يقطع فعله أثر الاول بل على الاول القود لان القاتل حينئذ آلفه بخلاف الحربى لانه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقاً بخلاف أوامرك فاتهم مع الضراوة قد يكونون آلة لأمع عدمها اه زى وجعل المجنون ليس أهلاً للضمان فيه نظراً لانه يضمن ما أتلفه نعم هو ليس أهلاً للقصاص فلعل المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الاول القود اعترض بأن الامساك شرط والشرط لا قود فيه وان انفرد وأجيب بأنه لما لم ينقطع فعله حال القتل أشبه السبب فتزل منزلته وقوله بخلاف الحربى الخ أي فلا قود على واحد منهما (قوله أو ألقاه من مكان عال الخ) الحاصل فيما اذا ألقاه من علو فقتله غيره انه ان كان كل من الملقى والقاتل من أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لانه المباشر وان كان كل منهما ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك اذا كان الملقى من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فاتفق الضمان رأساً ويأتي مثله في حافر البئر والمردى حرقاً بحرف لان حكمهم واحد والحاصل فيما اذا أمسكه فقتله غيره انه ان كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وأنه ان كان كل منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان المسك من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل ويفارق ما تقدم في مسألة اللقاء بما علم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف المسك فاتفق الفرق بين المسكتين اه سم وقوله فالضمان الخ الاول أن يقول فالقود الخ (قوله أي دون المسك الخ) ولكن عابهم الاثم والتعزير بل والضمان على المسك أيضاً في القن لكن قرار الضمان على القاتل مر (قوله لان المباشرة الخ) جعل التردية مباشرة مع انها سبب كاللقاء (قوله لا قود عليه) ولو متعديا لكانه يضمن الدية ع ش (قوله لان الحفر شرط) وكذا الامساك اصدق تعريف للشرط عليه اه شويرى

(فصل في الجنابة من اثنين وما يذ كرمعها) أي من قوله ولو قتل مريضاً الخ (قوله من اثنين معاً) أي متقارنين في الزمان بناء على أن مع الاقتران في الزمان واليه ذهب ثعلب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم المقارنة في الزمان ويدل له نص امامنا على أن من قال لزوجه ان ولدتهما معا فاقطعها لهما لا يشترط الاقتران في الزمان حل وعبارة مر من اثنين معا بان تقارنا في الاصابة وان تقدم رمى أحدهما وحل قول ابن مالك مخالف للثعالب وغيره انها لا تدل على الاتحاد في الوقت كجميعا عند انتفاء القرينة شرح مر والقرينة هنا قوله بعد أو مرتباً (قوله سواء كانا مذفين الخ) كان الاحسن أن يجعل هذا تقييداً بأن يقول بشرط أن يكونا مذفين أو غير مذفين معاً ليخرج ما أشار اليه بقوله وان كان أحدهما الخ والافهذه داخلة في المتن لولا التقييد (قوله أم لا) أي والغرض أن كل واحد من الفعلين لو انفرد اقتل حل وسم ولعل المراد أنه اذا انفردا مكن أن يقتل ولو بالسراية ويدل له التمثيل بقطع العضوين فان كلا على انفراده لا يعد قاتلاً الا أنه قد يؤدي الى القتل ع ش على مر

(وكقطع عضوين) مات المقطوع منهما (فقتلان) فعليهما القودوان (١٣٥) كان أحدهما مذفوقا دون الآخر فاندفع

هو القاتل (أو) وجدابه  
منهما (مرتبا) لقاتل  
(الاول ان انتهاء الى حركة  
مذبوح بأن لم يبق) فيه  
(ابصار ونطق وحركة اختيار)  
لانه صيره الى حالة الموت  
(ويغزر الثاني) لهتكه  
حرمة ميت (والا) أي وان  
لم ينه الاول الى حركة  
مذبوح (فان ذقف) أي  
الثاني (كحز بعد جرح  
فهو القاتل وعلى الاول  
ضمان جرحه) قودا أو مالا  
(والا) أي وان لم يذقف  
الثاني أيضا ومات المجنى  
عليه بالجنايتين كان أجافه  
أو قطع الاول يده من  
الكوع والثاني من المرفق  
(فقتلان) بطريق  
السراية (ولو قتل مريضا  
حركته حركة مذبوح ولو  
بضرب يقتله) دون  
الصحيح وان جهل المرض  
(أو) قتل (من عهده  
أو ظنه عبدا أو كافرا غير  
حربي) ولو بدارهم مرتدا  
أو غيره (أو ظنه قاتل أبيه  
أو حريا) بأن كان عليه  
زى الحريسين (بدارنا  
فأخلف) أي فبان خلافه  
(لزمه قود) لوجود  
مقتضيه وجهله وعهده  
وظنه لا يبيح له الضرب أو  
انقتل وفارق المريض  
الذكور من وصل الى

(قوله وكقطع عضوين) مثال لقوله أم لا ولهذا أعاد الكاف (قوله فعليهما القود) لانه لا يمكن  
إضافته الى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه عنهما زى فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس  
لا الجراحات ع ش على مر (قوله فاندفع هو القاتل) لان التدفيع يقطع أثر ما قبله فإسماعه أولى  
ويجب على شريكه ضمان جرحه حل (قوله لانه صيره الى حالة الموت) ومن ثم أعطى حكم الاموات  
مطلقا شرح مر وقضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعد وأنه يجوز تزويجه حينئذ اذا  
انقضت عدتها كأن ولدت عقب صبر ورثته الى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك  
صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك مع على حج وعبرة حل لانه صيره الى حالة  
الموت وان فرض أنه تكلم في هذه الحالة لانه من الهذيان فلا يعتبر بقوله فان شك في وصوله الى هذه الحالة  
رجع لاهل الخبرة أي الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حينئذ اسلامه ولا شيء من تصرفاته ويورث ولا يرث  
فيصير المال للورثة وتزوج زوجته اه (قوله بعد جرح) بفتح الجيم لانه مثال للفعل والاثرا الحاصل به  
جرح بالضم ع ش (قوله ولو قتل مريضا الخ) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوابه واحدا على  
سبع صور اجالا والسابعة هي قوله أو حر يبا بدارنا وهي مفهوم قوله فيما سبق غير حربي في مسألة الظن  
وأخذ الشارح مفهومه في مسألة العهد وقوله وبعده وظنه كفره مفهوم القيد الاول وهو قوله كافرا  
فأخذ مفهوم القيدين على طريق اللف والنشر المشوش والحاصل أنه قد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما  
على أربع وثلاثين صورة ثمانية عشر بالمنطوق فيها القود لان في المريض صورتين علم مرضه وجهله وكذا  
العبد عهد كونه عبدا أو ظنه وقوله أو كافرا غير حربي فيه اثنتا عشرة صورة لانه شامل لما اذا كان بدارنا  
أو دارهم أو صفهم كما أشار اليه بقوله ولو بدارهم تضرب تلك الثلاثة في حال العهد والظن تبلغ ستة وعلى  
كل اما أن يكون مرتدا أو كافرا أصليا كما أشار اليه بقوله ولو مرتدا وقوله أو ظنه قاتل أبيه أو حريا  
بدارنا صورتان وقوله فان عهدا وظن اسلامه ولو بدارهم فيه ست صور اشموله بمقتضى الغاية لما اذا  
كان بدارنا أو دارهم أو صفهم وقوله أو شك فيه وكان بدارنا مثله ما لو كان بدارهم أو صفهم وعرف مكانه  
كما يؤخذ من قوله والاف كقتله بدارنا فهذه ثلاث تضم الستة قبلها تكون تسعة فيها القود أيضا ويهدر  
في ست صور وهي أن يكون بدارهم أو صفهم مع العهد والظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه  
في الاخيرة ذكر المصنف منها في المتن صورتين بقوله أو بدارهم أو صفهم وفي صورة واحدة الدية وهي  
قوله وخرج غير الحربي في مسألة العهد ما لو عهده حريا فان قتله بدارنا فلا قود أي بل فيه الدية كما صرح  
به حل وسموع ش (قوله ولو بضرب) الغاية مع قول الشارح وان جهل المرض كل منهما للرد على  
الضعيف القاتل بانه لا قود فيمن جهل مرضه أو كان الضرب يقتل المريض دون الصحيح (قوله من  
عهده) أي علمه وفيه ان العلم لا يقبل التغير وهذا قبله لقوله فبان خلافه فالاولى أن يفسر العهد بالاعتقاد  
(قوله أو ظنه عبدا) أراد به مطلق التردد كما في شرح مر (قوله ولو بدارهم) وكذا بصفهم حيث عرف  
مكانه حل (قوله بأن كان عليه زى الحريين) أو آراء يعظم آلهتهم واثبات اسلامه مع هذين لان  
الاصح أن التزبي بزيتهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه زى (قوله  
فبان خلافه) بأن بان الحربي مسلما لازميا (قوله لوجود مقتضيه) وهو القتل العمدا العدوان  
(قوله لا يبيح له الضرب) أي في مسألة المريض قال زى وأخضعنا التعليل ان المؤدب لا قصاص  
عليه اذا ضرب به تأديبا فبات أي لان ضربه مباح له وحيث قال ولي القتل للجاني عرفت اسلامه  
وحريته فقال الجاني ظننته كافرا أو رقيقا فالقول قوله اه (قوله بانه) أي المريض (قوله فهدر)

حركة مذبوح بجناية بانه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حريا (بدارهم أو صفهم) فأخاف (فهدر)

وان لم يعهد حر يبالعشر الظاهر ثم نعم (١٣٦) ان قتله ذمى لم نستعن به لزومه القود وخرج بغير الحربى في مسئلة العهد مالمو

عهده حر يبا فان قتله بدارنا  
فلا قود أو بدارهم  
أوصفهم فهدركافهم عامر  
وبعده وظنه كفره مالمو  
استفيا فان عهدا وظن  
اسلامه ولو بدارهم أو شك  
فيه وكان بدارنا لزمه قود  
أو بدارهم أو صفهم فهدر  
ان لم يعرف مكانه والا  
فكقتله بدارنا والتقييد  
بالحربى في مسئلة الاهدار  
مع قولى أو صفهم من زيادى  
(درس)

(فصل) فى أركان القود  
فى النفس \*

(أركان القود فى النفس)  
ثلاثة (قتيل وقاتل وقتل  
وشرط فيه مامر) من كونه  
عمدا ظلما فلا قود فى الخطا  
وشبه العمد وغير الظلم كما مر  
بيانه (وفى القتل عصمة)  
بايمان أو أمان كعقدمة  
أو عهد لقوله تعالى قاتلوا  
الذين لا يؤمنون بالله الآية  
وقوله وان أحسد من  
المشركين استجارك الآية  
وهى معتبرة من الفعل الى  
التلف وسيأتى بيانه فى  
الفصل الآتى (فيه در  
حربى) ولوصبيا وامرأة  
وعبدا لقوله تعالى اقتلوا  
المشركين حيث وجدتموهم  
(ومرند) فى حق معصوم  
تخبر من بدل دينه فاقتلوه  
(كران محسن قتله مسلم)

وتجب فيه الكفارة م أى لانه مسلم فى الباطن (قوله وان لم يعهد) الواو للحال أى والحال أنه  
لم يعهد حر يبا ولا يصح التعميم بأن يقال سواء عهد أو لم يعهد لان الذى عهده حر يبا يأتى قريبا  
مخالفا لهذا كذا قيل وفيه نظر بل هو موافق له فالظاهر أنها للتعميم تأمل (قوله فى مسئلة العهد)  
وأما فى مسئلة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه دية عمد كفى التحفة خلافا لما فى شرح  
الارشاد حل (قوله كافهم عامر) وهو قوله أو ظنه حر يبا بدارهم أو صفهم فهدر وذلك لانه  
إذا هدر مع الظن فع العهد أولى لانه أقوى اه شوبرى (قوله ولو بدارهم) أى أو صفهم (قوله  
ان لم يعرف مكانه) أى لم يعرف محله فى صفهم أو دارهم فان عرف مكانه ففيه القود لانه كان من حقه  
أن يمنع من قتله

(فصل فى أركان القود فى النفس) (قوله أركان القود فى النفس الح) وكذا فى غير النفس ثلاثة  
أيضا قاطع ومقطوع منه وقطع وفى المعانى ازاله ومنزال منه ومنزل (قوله قاتل) فى عده وعد القتل  
ركنة نظر فان ماهية القود ليست مركبة منهما بل القتل سبب والقتيل محله الا أن يراد بالركن مالم لا بد  
منه (قوله أو أمان) ومنه ضرب الرق على الاسير لانه يصير مالا للمسلمين وهو فى أمانا اه حل (قوله  
كعقدمة أو عهد) أى أو أمان مجرد شرح م مر فراد الشارح بالامان ما يشمل الثلاثة والظاهر أن  
المراد بالعهد ما يشمل الامان المجرد بدليل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله لقوله تعالى الح)  
استدلال على قوله كعقدمة أو عهد أى على ان عقد الذمة أى الجزية يعصم أى ينفى الاهدار وعلى ان  
العهد فى الامان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعنى الثانى بالذاتية أى لان قوله فأجره يلزمه  
عدم قتله تأمل (قوله وهى أى العصمة معتبرة الح) عبارة شرح م مر ويعتبر للقود عصمة المقتول  
أى حقن دمه من أول أجزاء الجناية كالرمى الى الزهوق (قوله وسيأتى بيانه) أى بيان الاعتبار  
من الفعل الى التلف أى الزهوق فى الفصل الآتى أى فى قوله فصل جرح عبده الح اذ يعلم من تفاريع هذا  
الفصل الآتى أن عصمة القتيل يعتبر امتدادها من حين الشروع فى الفعل الى الزهوق (قوله فيه در  
حربى) أى بالنسبة لكل أحد م مر (قوله فى حق معصوم) راجع لما رتد فقط قال حل معصوم  
أى بايمان أو أمان وان لم يكن معصوما من غير هذه الحيثية كزان محسن ولو ذميا اه وعبرة ع ش  
على م مر فى حق معصوم أى بالنسبة اليه فدخل الزانى المحسن وتارك الصلاة وقاطع طريق تحتم قتله  
لان المسلم ولو مهدر لا يقتل بالكفر اه وفارق الحربى حيث هدر ولو على غير معصوم بانه أى المرتد  
ملتزم للاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربى فانه يهدر ولو على غير المعصوم شرح م مر (قوله  
كران محسن) اه لا عطفه على حربى بأن يقول وزان محسن ولعله فعل ذلك لاجل الصفة (قوله قتله  
مسلم معصوم) أى ليس زانيا محسنا والافلاهدر لانه معصوم بالنسبة اليه حل والاحسن أن يقول  
أى ليس زانيا محسنا ولا تارك الصلاة والافلاهدر وذلك لان المهدر معصوم على مثله وان اختلغا فى سبب  
الاهدار كترك صلاة قتل زانيا محسنا كفى شرح م مر (قوله لاستيفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل  
عدم قتله به اذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو اطلق بخلاف ما اذا قصد عدم ذلك لانه صرف فعله  
عن الواجب ويحتمل الاخذ باطلاقهم ويوجه بان دمه لما كان مهدر الم يؤثر فيه الصارف اه زى  
وحيث فالمعنى لانه استوفى حد الله فى نفس الامر أى حصل بفعله استيفاء حد الله وان لم يقصد هو  
الاستيفاء بل ولو قصد غيره وعبرة حل لاستيفائه حد الله وان لم يقصد ذلك بل قصد التشني وحيث  
فالمعنى انه حد استوفى لان دمه هدر اه (قوله باقراره) ولو قتله بعد علمه برجوعه عن الاقرار

(و) شرط (في القاتل) أمران (التزام) للاحكام ولومن سكران أو ذمي أو مرند (فلا قود على صبي ومجنون وحربي ولو قال كنت وقت القتل صبياً وأمكن) صباه فيه (أو مجنوناً وعهد) جنونه قبله (حلف) فيصدق لان الأصل بقاء الصبا والجنون سواء انقطع أم لا بخلاف ما إذا لم يمكن صباه ولم يعهد جنونه (أو) قال (أناصبي) الآن وأمكن (فلا قود) ولا يحلف أنه صبي لان التحليف لا يثبت صباه ولو ثبت لبطلت عينه في تحليفه ابطال التحليفه وسيأتي هذا في الدعوى (١٣٧) والبيان مع زيادة فيه (ومكافأة)

أي مساواة (حال جنانية) أي بأن لم يفضل قتيله باسلام أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو زانياً محصناً (بكافر) ولو ذمياً لخبر البخاري لا يقتل مسلم بكافر وان ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجنانية اذا العبرة في العقوبات بحالها (ويقتل ذواً أمان بمسلم وذو أمان وان اختلفا ديناً) كيهودي ونصراني (أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح) لتكافئهما حال الجنانية (ويقتص في هذه المسئلة) (امام بطاب وارث) ولا يفوضه الى الوارث حذراً من تسليط الكافر على المسلم (ويقتل مرند بغير حربي) لما سر وتعبه يري هنا بذلك وفيما سر بكافر وذو أمان أعظم من تعبته هنا بذمي ومرند ثم بذمي (ولا) يقتل (حربي بغيره) ولو مبعضاً لعدم المكافأة (ولا مبعض بمثلها وان فاقه حرية) كان كان نصفه

خلافاً للذمى للشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة حج قوله بأقراره أي ولم يرجع فان رجوع وعلم برجوعه القاتل قتل به والافدية اه والذي في خط و مر أن الواجب دية عمدة مطلقاً لاختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة ولو قتله قبل أمر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به دونهم كما يحسنه البلقيني وهو متجه لانه لم يثبت زناه ومجرد الشهادة غير مبيح للأقدام اه من (قوله التزام للاحكام) وأن يكون قتله بغير تأويل كما يحسنه بعضهم ليخرج ما لو قتل الباغى شخصاً من أهل العدل حال القتال فانه لادية فيه ولا كفارة كافي الروضة كاصلها زي (قوله أو مرند) أي ان لم يكن له شوكة كما قيد به بعضهم فلوارتدت طائفة لهم شوكة وقوة وأتلفوا أنفسهم أو مالا في قتال ثم أسلموا فإلزامهم عليهم على النص ومقتضى كلام الشارح الصغير اه زي وهذا يخالف ما يأتي للشارح في باب البغاة من انهم يضمنون ما يتلفونه لكن زي ضعف كلام الشارح فيما يأتي فليس كلامهم سهواً كما قيل وكلام الشارح في باب البغاة المصرح بضمانهم وجيه (قوله فلا قود فيه) أي انه لا قوداً يضافها قبلها فلا تحسن المقابلة فالأولى أن يقول المصنف فلا يحلف ولا قود فيهما تأمل (قوله بكافر) يعني به غير المسلم ليشمل من لم يباغى الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الآخرة إلا أنه ليس كهو في الدنيا شورى (قوله ولو ذمياً) للرد على أبي حنيفة القاتل يقتل المسلم بالذمي (قوله وان ارتد المسلم) تعميم في المتن وليس من الحديث (قوله اذا العبرة في العقوبات) أي ثبوتها على الجاني وانتفاؤها عنه فاذا كان الجاني مكافئاً حال الجنانية ثبتت عليه العقوبة والاتفت عنه (قوله ويقتل ذواً أمان بمسلم) تفريع على منطوق المكافأة بالنسبة للإسلام والأمان وما قبله تفريع على مفهومها بالنظر للإسلام فقط وقوله ولا حرة تفريع على مفهومها بالنظر للحرية وقوله ويقتل رفيق رفيق تفريع على المنطوق بالنظر لها أيضاً لكون القاتل لم يفضل (قوله ولا يفوضه الى الوارث) أي ان لم يسلم كما دل عليه التعليل فان أسلم فوض اليه زي (قوله ويقتل مرند الخ) ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو عفى عنه على مال قتل بها وأخذ من تركته اه زي ونقل الشورى عن الروضة انه لا يجب المال أصلاً قال وهو المعتمد لان ماله في (قوله لما سر) أي لتكافئهما وفيه ان المرتد ليس مكافئاً للمسلم وأجيب بأن المراد بالمكافأة أن لا يفضل على قتله بواحد من الخمسة السابقة وان كان أدون من القاتل (قوله بذلك) أي بغير حربي (قوله ولو مبعضاً) ولو لم يعلم حاله من حرية أو غير هابل ولو ظنه أو عهده حراً حل (قوله بل يقتل الخ) أي لو قلنا بقتله (قوله وهو ممتنع) بدليل أنه لو وجب فيمن نصفه رفيق ونصفه حربي نصف الدية ونصف القيمة بان قتله شخص نصفه حربي ونصفه رفيق لا قول نصف الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذي في رقبته ربع كل حل وزى (قوله فان كان رقيقه أصله) بان اشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه كافي

(١٨ - (بحري) - رابع)

حاور مع القاتل حراً اذا لا يقتل بجزء

الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعه فيلزم قتل جزء حربي بجزء رق وهو ممتنع (ويقتل رفيق) ولو مدبراً ومكاتباً وأم ولد (برقيق وان عتق القاتل) ولو قبل موت الجريح لتكافئهما ما ينشأ في المملوكية حال الجنانية (لامكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كما لا يقتل الحر برقيقه وهذا من زيادتي فان كان رقيقه أصله فالاصح في الروضة تبعاً لنسخ أصلها



السقيمة أنه لا يقتل به والاقوى في نسخ المأتممة والشرح الصغير أنه يقتل به وقد يؤيد الاول بما يأتي من ان الفضيلة لا تجبر النقيصة (ولا فود بين رقيق مسلم وحركافر) بأن قتل الاول الثاني أو عكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالرقيق ولا تجبر فضيلة كل منهما بقيصته وتعيرى بما ذكر أعظم من تعيره بعد وذي (ويقتل) فرع (بأصله) كغيره (لا) أصل (بفرعه) لا يقدل ابن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبفت كالابن (١٣٨) والام كالأب وكذا الاجداد والجدات وان علوا من قبل الاب أو الام والمعنى فيه

أن الوالد كان سببا في وجود الولد فلا يكون الولد سببا في عدمه وهل يقتل بولده المنفى بلعان وجهان في نسخ الروضة المعتمدة وأصلها عن المتولى قال الاذرى والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي قلت وهو مقتضى كلام المتولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيحه أنه لا يقتل به فاغتر بها الزركشي وغيره فعزوا تصحيحه الى نقل الشيخين له عن المتولى (ولا) أصل (له) أى لاجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجة نفسه وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على فرعه فلا ن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى (درس)

(ولو تداعيا مجهولا وقتله أحدهما فان الحق به فلا فود) عليه لاسر والافعليه القود ان الحق بالآخر أو بثالث وان اقتضت عبارة الاصل عدمه في الثالث فان الحق بهما

زى (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله أنه لا يقتل به) وعليه فقوله الذى ليس أصله ليس بقيد وكان الانسب في المقابلة أن يقدم القول الثانى ويحجب بأنه انما قدم الاول لانه هو المعتمد (قوله والاقوى في نسخه) أى نسخ أصل الروضة وأصلها هو العزيز شرح الوجيز للامام الرافى والوجيز من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين على مختصر المزنى وهو من كلام الامام الشافى رضى الله عنه (قوله أنه يقتل به) ضعيف (قوله من أن الفضيلة) وهى هنا الاصلية لا تجبر النقيصة وهى هنا الرق حل (قوله ولا فود بين رقيق الخ) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه حل (قوله لأصل لفرعه) فلو حكم به ما حكم تقض حكمه الا فيما لو أضجعه وذبحه حل أى فلا ينقض حكمه مراعاة لهذا القول الضعيف (قوله فلا يكون الولد سببا في عدمه) قديقال لو اقتض قتل الولد لم يكن سببا في عدمه بل السبب جنائته أعنى الوالد ويحجب بأنه لو لا تعلق الجنابة به لما قتل به على ذلك التقدير أى تقدير قتله به فلم يخرج عن كونه سببا في الجلالة سم على حجج على مر (قوله ووقع الخ) معتمد (قوله والا) أى وان لم يلحق به أى وحده بان الحق بالآخر أو بثالث أو بهما أولم يلحق باحد لانها سالبة تصدق بنفى الموضوع وقد أفادها كلها الشارح (قوله وان اقتضت عبارة الاصل عدمه) عبارته ولو تداعيا مجهولا وقتله أحدهما فان الحقه القاتل بالآخر اقتض منه والا فلا (قوله فان الحق بهما) بأن الحقه قاتل بأحدهما وقتل الآخر (قوله حائزين) قال الشهاب البرلى اشتراط الحيابة لا وجه له فيما يظهر لى وأما اشتراط كونهما شقيقين فاصحة قوله فلكل منهما فود أى الى آخر التفاريم الآتية أى ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وابدأ وقد يقال التقييد بحائزين ليستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشاركه غيره حتى يسقط بعفو ذلك حل أى كما يفهم من قوله فلكل منهما الخ (قوله معا) أى ولو احتمالا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم فى معية محقة أو محالة وقوله مرتباً أى يقينا (قوله ولا زوجية) أى معها رث بأن لم تكن زوجية أصلاً وكان وهناك مانع من الارث قال مر وصوره المانع من الارث ما لو اعتق أمته فى مرض موته وتزوج بها للدور أى بأن طال مرض موته حتى أولدها ولدين فعاشا الى بلوغهما ثم قتل أحدهما أباه والآخر أمه وقوله للدور أى لانها لو ورثت لكانت عتقها ووصية لو ارثت فيتوقف على اجازة الورثة وهى منهم واجازتها متعذرة لتوقفها على سبق حرينها وهى متوقفة على اجازتها فادى ارثها الى عدم ارثها كفى طب ولا يصح تصويره بالذمية لانه ينافيه قوله فلكل منهما فود لان قاتل الذمية لا قود عليه (قوله لانه قتل مورثه) أى لان الآخر قتل مورث كل واعترض هذا التعليل بأنه موجود فم اذا كان ثم زوجية مع ان القود الاول فقط وأجيب بان التعليل ناقص كما يدل عليه قول مر فى شرحه لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما أى المقتولين (قوله وقدم فى معية) أى قدم أحدهما للقصاص عند التنازع بقرعة لاستوائهما فى وقت الاستحقاق شرح مر (قوله بسبق) أى القاتل الاول يقتل أولاً لتقديم سببه (قوله ثم الخ) وأما لو علم السابق ثم

اولم يلحق باحد فلا فود حالاً لان أحدهما أبوه وقد اشتبه الامر (ولو قتل أحد) أخوين (شقيقين حائزين) نسي الاب والآخر الام معا وكذا ان قتلا (مرتبا ولا زوجية) بين الاب والام والمعية والترتيب بزهرق الروح (فلكل) منهما (فود) على الآخر لانه قتل مورثه (وقدم فى معية) محقة أو محتملة (بقرعة) (غيرها بسبق) للقتل وهذه من زيادتي نعم ان علم سبق دون عين السابق احتمال ان يقرع وان يتوقف الى البيان

وكلامهم فديقتضى الثاني (فان اقتص أحدهما ولو مبادرا) أى بغير قرعة أو سبق (فلوارث الآخر قتله) بناء على ان القاتل بحق لا يرث (أو) كان ثم (زوجية) بين الاب والام (فلأول) فقط القود لانه اذا سبق (١٣٩) قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه

والام واذا قتل الآخر الام ورثها الاول فتنتقل اليه حصتها من القود ويسقط باقيه ويستحق القود على أخيه ولو سبق قتل الام سقط القود عن قاتلها واستحق قتل أخيه والتقييد بالشقيقين وبالخاترين من زيادتي (ويقتل شريك من امتنع قوده لمعنى فيه) لوجود القتل وان كان شريكا لمن ذكر فيقتص من شريك قاتل نفسه بان جرح شخص نفسه وجرحه غيره فمات منهما ومن شريك حربى في قتل مسلم وشريك أب في قتل الولد وشريك دافع صائل وقاطع قودا أو حدا وعبد شارك حرا في قتل عبد وذى شارك مسلما في قتل ذى وحش شارك حرا جرح عبدا فعتق بأن جرحه المشارك بعد عتقه فمات بسرايتهما وخرج بقولى لمعنى فيه شريك مخطئ أو شبه عمد فلا يقتص منه وان حصل الزهوق بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق ان كلا من الخطا وشبه العمد شبهة في الفعل أو رث في فعل الشريك فيه شبهة في القود

نسى فالظاهر التوقف الى البيان قول واحد ا حل (قوله وكلامهم فديقتضى الثاني) معتمداً على ان ربحى البيان والا فلا طريق له سوى الصلح شرح م ر أى ولو بمال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار كافى ع ش على م ر (قوله فلوارث الآخر قتله) عبارة المنهاج فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق قال م ر وهو الاصح فان ورثناه لم يكن هناك من يحجبه من ارث أخيه فلا يقتل لا تتقال القود أو بعضه (قوله ويرثه أخوه) فه سبعة أثمان والام لها ثمن حل (قوله ورثها الاول) الذى هو قاتل الاب فتنتقل اليه حصتها وهى الثمن ويسقط باقيه وهو سبعة أثمان حصه الابن الذى هو أخوه حل ويجب عليه لا أخيه الذى قتل الام سبعة أثمان الدية اه م ر (قوله ويسقط باقيه) أى لانه لا يتبع بعض (قوله سقط القود عن قاتلها) لان قاتلها لا يرث منها ورثها أخوه وأبوه الذى هو الزوج فله الربع وللأخ ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخر الاب لم يرث منه ورثه أخوه الذى هو قاتل الام فتنتقل اليه حصته التى ورثها من قود الام التى هى الربع ويسقط باقيه وهو ثلاثة أرباع حل (قوله واستحق قتل أخيه) الذى هو قاتل الاب ويلزم هذا المستحق لا أخيه المذكور الذى هو قاتل الاب ثلاثة أرباع الدية التى ورثها من أمه لانه اذا سقط القصاص نبقى الدية حل (قوله لمعنى فيه) أى لمعنى قائم بذاته كالبوة والحرابة والحرية أى للمعنى فى فعله كما سيئنه عليه بقوله وخرج بقولى الخ حل (قوله ومن شريك حربى) سواء كان مسلما أو ذميا لانه ان كان مسلما فهو مكافى له وان كان ذميا فهو دونه ودخل فى الضابط شريك السبع والحية فيقتل شريكهما على المعتمد زى (قوله وشريك دافع صائل) أى بان كان يندفع بجرح المصول عليه جرحه آخر وهو من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله فمن ثم أضيف اليه بخلاف قوله وقاطع قودا أو حدا بنصبهما على التمييز لان شرط اضافته ان يكون المضاف من جنسه كخاتم فضة وما هنا ليس كذلك فمن ثم قطعه شوى برى وقوله لان شرط اضافته أى التمييز أى اضافة غيره اليه قال م ر ويقتل شريك صبي يميز ويجنون له نوع تمييز والحاصل انه متى سقط القود عن أحد هما الشبهة فى فعله سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته وجب على شريكه اه (قوله وقاطع قودا) بأن قطع يده الاخرى أو جرحه حل وعبارة شرح م ر وقاطع يدا مثله وشريك قاطع أخرى قصاصا أو حدا فيسرى القطعان اليه تقدم المهدر أو تأخر اه (قوله وشريك مخطئ) ولو حكما كغير المكف الذى لا يميزه شرح م ر (قوله فلا يقتص منه) لحصول الزهوق بفعلين أحدهما يوجب وبالآخر ينفيه فغلب الثانى للشبهة فى فعل المتعمد وعليه نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ وعلى عاقلة القاتل بشبه العمد نصف دية شبه العمد شرح م ر قال زى نعم ان أوجب جرح العمد قودا وجب فلو قطع اليد فعليه قودها أو الاصبع فكذلك مع أربعة أ عشر الدية على الآخر أى الذى قطع بقية اليد خطأ لانها بقية نصف الدية اللازمة له وقد استوفى عشر اقطع الاصبع اه (قوله وأورث الخ) أى فسرت الشبهة من المخطئ الى المتعمد فكان كما لو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد كافى زى (قوله فيه) متعلق بالشريك قال حل أى فى كل من الخطا وشبه العمد وقال ع ن أى فى المقتول أى من جهة قتله ونظر فى كلام حل أى لانه ليس شريكا فى الخطا وشبه العمد بل فى القتل والاولى رجوع الضمير للفعل أى القتل كما قاله شيخنا العزيزى (قوله ولا شبهة فى العمد) أى المتقدم فى قوله ويقتل شريك من امتنع قوده الخ (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حينئذ نصف دية عمد ونصف دية غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حينئذ نصف الدية

ولا شبهة فى العمد (لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره) من خطأ أو شبه عمد (أو) بجرحين (مضمون وغيره) كمن جرح حريا أو مريدا ثم أسلم وجرحه ثاني فمات بهما

(فقاتل نفسه أو بما لا يقتل غالبا أو) بما يقتل غالبا و (جهل حاله فشبّه عمد) فلا قود على جرحه في الثلاث وانما عليه ضمان جرحه والتصریح بالثانية من زيادتي (فان علمه) أي علم حاله (ف) جرحه (شريك جرح نفسه) فعليه القود

درس

(ويقتل جمع واحد) كان ألقوه من عال أو في بحر أو جرحوه جراحات مجتمعة أو متفرقة وان تفاوتت عددا أو غشا لما روى الشافعي وغيره ان عمر قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمنا لأعليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا ولم ينكر عليه فصارا جاعلا والغيلة أن يحدع ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولو على عفوة عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم) في جراح ونحوه بقرينة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عددا أو غشا (ولو ضرب بوجه بسيطا) أو عصي خفيفة فقتلوه (وضرب كل) منهم (لا يقتل) قتلوا ان تواطوا أي

اه سم (قوله فلا قود عليه) بل عليه في الثانية نصف دية لان جرحه حال الحراية والردة هدر (قوله تغلبا لمسقط القود) وهو غير العمد والحراية والردة فان قلت هلا غلب المسقط فيما اذا شارك مسلم حرييا في قتل مسلم ويسقط القود عن المسلم أجيب بأن الفعلين هلك صدر من شخصين وهما من شخص واحد فقوله تغلب الخ أي مع كون الفعلين صدر من واحد كما ذكره حجج فلا يرد ما ذكر (قوله فقاتل نفسه) سواء علم ذلك أم لا حل (فرع) كل طبيب ماهر بشهادة أهل صنعة له بذلك فعل فعلا في مريض فهلك ان كان بداء الطبيب نفسه فالضمان على عقلته وان كان من عند المريض فلا ضمان عليه وان كان غير ماهر فالضمان عليه شيئا سجين (قوله أو بما يقتل غالبا) أي وهو غير مذقف كما في شرح الروض ليفارق الاول (قوله وجهل حاله) أي من غلبة القتل وعدمها حل (قوله فشبّه عمد) أي فالجرح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وانما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه) وفي شرح شيخنا كابن حجر ان عليه في الثانية ولثالثه مع ضمان الجرح نصف دية عمد فليست بوجه ذلك حل ولعل وجهه أنه شريك في اهلاك النفس اه ح ف (قوله والتصریح بالثانية) أي من صورتي شبه العمد وهي قوله أو بما يقتل غالبا حل (قوله شريك جرح نفسه) أي مثله (قوله ويقتل جمع) وعلى كل واحد كفارة (قوله وان تفاوتت الخ) هو شامل لما اذا كان جرح أحدهم يقتل غالبا وجرح الآخر لا يقتل غالبا فظاهره انهما يقتلان حينئذ وينافيه ما مر من أن شريك شبه العمد لا يقتل الا أن يصور كلامه بما ذاتا سوات الجراحات في أن كلا يقتل غالبا أو لا يقتل غالبا وان تفاوتت غشا فليحصرر وعبرة حل ومم قوله وان تفاوتت الخ أي لان فعل كل لو انفرد لقتل فلا يشكل بما سياتي في أنهما لو قطع ابده كل واحد من جانب لا قود عليه حالان كلا غير قاطع لليد وكتب أيضا وظاهره وان كان جرح كل لو انفرد لا يقتل غالبا لان كلاله دخل في قتل النفس فهو قاتل لها وعبرة الجلال المحلى في شرح الاصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها اه وهو يفيد أنه لا يشترط في الجراحات أن تكون كل واحدة تقتل غالبا لو انفردت بل الشرط أن يكون لها دخل في الزهوق (قوله أهل صنعاء) انما خصهم لان القتالين كانوا منهم (قوله باعتبار عددهم) عبارة مر باعتبار عدد الرؤس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها اه مر (قوله ونحوه) أي من كل ما يقصد به الاهلاك أي ما من شأنه ذلك كالضرب بالصخرات العظام وكان ألقوه من مكان عال أو في بحر (قوله بقرينة ما يأتي) سند للتقييد بقوله في جراح ونحوه أي وانما قيدنا بهذا القيد لقرينة ما يأتي في الضربات ان التوزيع عليها لا على الرأس لانها ليس شأنها أن يقصد بها الاهلاك اه وقوله فعلى الواحد الخ تفرع على قول المتن بحصته من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للسائلين تأمل (قوله اتفاقا) أي ولم يعلم الثاني بضرب الاول والافعليه القود قياسا على ما اذا منع من الطعام مدة لا يموت مثله فيها مع علمه بسبق جوعه (قوله فالدية) أي دية عمد اه بر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتفاوت الضربات الجراحات بان تلك تلاقي ظاهر البدن فلا يعظم التفاوت فيها بخلاف هذه شرح مر فان جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤس كالجراحات شيئا وعبرة ع ش على مر قوله باعتبار عدد الضربات أي حيث اتفقوا على ذلك أي فان اتفقوا على أصله واختلفوا في عدده أخذ من كل المتيقن

ووقف

توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (فالدية) نجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات

ونحوها لان ذلك يقصد به الاهلاك بخلاف الضرب بنحو السوط أما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقول والى آخره من زيادتي (ومن قتل جرحه مرتبا يقتل بأولهم أو معا) بأن ماتوا في وقت واحد وجهل أمر المعية والترتيب فالمراد المعية المحققة والمحتملة (فبقرة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) لانها جناية لو كانت خطأ لم تتدخل فعند التعمد أولى (فلوقته) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى وغير من خرجت قرعته في الثانية فتعبري بذلك أعسم من قوله فلوقته غير (١٤١) الأول (عصى ووقع قودا) لان حقه

متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبري بذلك أولى من قوله وللاول دية وهل المراد دية القتل أو القاتل حكى المتولي فيه وجهين تظهر فائدتهما في اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة وجب خمسون بعيرا وفي عكسه مائة والأقرب الوجه الأول كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود ولو قتل أولياء القاتل جيعا وقع القتل عنهم موزعا عليهم فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه التوزيع من الدية فان كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلث الدية

(درس)

(فصل) في تغير حال الجرح بحرية أو عصمة أو اهدار أو بقدر المضمون به لو جرح عبده أو حرييا أو مرتدا فقتل (العبد وعصم) الحري بايمان

ووقف الامر فيما بقي الى الصلح اه (قوله ونحوها) كالضربات المهلك كل منها لو انفرد كما صرح به مر (قوله لان ذلك) أي كلام من الجراحات يقصد به الاهلاك أي من شأنه ذلك حل (قوله بخلاف الضرب بنحو السوط) فانه ليس من شأنه أن يقصد به الاهلاك حل وعبرة شرح مر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الاهلاك مطلقا الا بالموالات من واحد أو التواطؤ من جمع (قوله مطلقا) أي تواطؤا لم لا حل (قوله بخلاف الجراحات) فانه على الرأس لان كل واحد كانه قاتل حل (قوله بأن ماتوا في وقت واحد) أي فالعبرة في الترتيب والمعية بالزهر وقيل للروح لا بالفعل حل (قوله غير الأول) أي غير وارث الأول لان الأول قتل (قوله عصي) وعزرت نفويته حق غيره حل (قوله بغير اختيارهم) لبيان الواقع فلا مفهوم له لان لهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أي ولورثة الباقين الديات (قوله فيه) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله والأقرب الوجه الأول) هو المعتمد والثاني ضعيف

درس

(فصل في تغير حال الجرح) والاولى أن يقول في تغير حال المجنى عليه فان الجرح لا يشمل مالم يرمى الى حربي فاسلم قبل وصول السهم حيث يضمه ككسائي مع ان اول الفعل غير مضمون غش على مر وفيه أن المجنى عليه لا يشمل ايضا إلا بمجرد الاول وهو متأت أيضا في الجرح فالعبارتان على حد سواء فتأمل (قوله بحرية أو عصمة) ذكر هذين في قوله جرح عبده الى قوله ولو ارتد جرح وقوله أو اهدار ذكره في قوله ولو ارتد جرح الى قوله كما لو جرح مسلم ذميا الخ وقوله أو بقدر المضمون به ذكره في قوله كما لو جرح مسلم ذميا الى آخر الفصل والباء بمعنى مع وأو بمعنى الواو أي وفي تغير حال الجرح مع تغير القدر المضمون به تأمل (قوله أو حرييا الخ) ولو جرح حرييا معصوما ثم عصم القاتل لم يضمه فان عصم بعد الرمي وقبل الاصابة ضمنه بالمال لا بالقود اه شرح مر (قوله أي العبد) أي عبده وانظر ما اذاري عبده غيره (قوله نجب) أي لورثته على عاقلة السيد ولا يرثها السيد حيث لم يكن له وارث سواء لان القاتل لا يرث كما لا يخفى (قوله والرمي كالمقدمة) والافهوم من أجزاءها فلا ينافي في قوله الآتي لعدم المكافأة أول أجزاء الجناية ونزل عروض العتق والعصمة منزلة مرور شخص بين السهم وهدفه الذي يرمى به اليه وحينئذ يندفع ما عساه ان يقال كيف يسمى هذا خطأ مع أن فيه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وحاصل الجواب تنزيل تغير الصفة منزلة تغير الشخص حل (قوله ولو ارثه) ولو كان الوارث صبيا أو مجنونا انتظر كما حل (قوله لولا الردة) جواب عما يقال المرند لا يورث (قوله ولو معتقا) أخذه غاية لان تعبير الاصل بقريبه المسلم الآتي لا يشمل (قوله

أو أمان أو المرتد بآه ان (فقات) بالجرح (فهو) أي لاشئ فيه اعتبار ابحال الجناية نعم عليه في قتل عبده كفره ككسائي في (ولو رماه) أي العبد أو الحري أو المرتد بسهم (فقتل وعصم) قبل اصابة السهم ثم مات بها (فدية خطأ) نجب اعتبار ابحال الاصابة لانها حالة اتصال الجناية والرمي كالمقدمة التي بتوصل بها الى الجناية فلم أنه لا قود بذلك لعدم الكفاءة أول أجزاء الجناية وتعبري بذلك أعسم ما عبر به (ولو ارتد جرح ومات) سراية (فنفسه هدر) أي لاشئ فيها لانه لو قتل حينئذ مباشرة لم يلزمه شئ فالسراية أولى (ولو ارثه) لولا الردة ولو معتقا (قود الجرح ان أوجب) أي الجرح القود كوضحة وقطع بدعوى اظلم اعتبار ابحال الجناية وكما لو لم نسر وانما كان القود للوارث لا للامام لانه للتشني وهو له

للالامام (والا) أي وان لم يوجب الجرح القود (ق) الواجب (الاقل من ارشه ودية) للنفس لانه المتيقن فلو كان الجرح قطع يد وجب نصف الدية أو يديه ورجليه وجبت دية ويكون الواجب (فياً) لا يأخذ الوارث منه شيئاً وتعييرى بوارثة أولى من تعييره بقرية المسلم وقولي فياً من زيادتي (فان أسلم) (١٤٢) المرند (فان سرية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت حال العصمة

فلا قود وان قصرت الردة لتخل حال الاهدار (كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حر عبداً) لتعيره (فعتق ومات سرية) فانه يجب فيه دية كاملة لأن الاعتبار في قدر الدية بحال استقرار الجنابة لا قود لأنه لم يقصد بالجنابة من يكافئه (وديته) في الثانية (للسيد) ساوت قيمته أو نقصت عنها لأنه استحقتها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه فيها بل للجاني العادل لقيمتها وان كانت الدية موجودة فاذا أسلم الدراهم أجبر السيد على قبولها وان لم يكن له أن يطلبه الا بالدية (فان زادت) أي الدية (على قيمته) فالزيادة لورثته لانها وجبت بسبب الحرية هذا كما اذا لم يكن لجرحه ارش مقدر والافلسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قولي (ولو قطع) الحر يد عبداً فعتق ثم مات سرية فالسيد الاقل من الدية والارش السيد

للالامام) وهذا الرد على القائل بانه لالامام اذا وارث للمرند كما في م (قوله للنسفي) أي تحصيل الشفاء مما أصابه من الغيظ كما يفهم من المختار حيث قال ونسفي من غيظه (قوله وهو له لالامام) فلو عفا الوارث عن القود على مال صح وكان فياً حل ومعلوم ان الامام يستوفيه عند فقد الوارث م (قوله وان لم يوجب الجرح القود) بان كان خطأ أو شبه عمداً ولم توجد المكافأة (قوله لانه المتيقن) أي لان الاقل اتفق السببان على ايجابه اذا الموجب لا كثر يوجب الاقل في ضمنه بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له عارضه السبب الآخر فنفاه فلم يتحقق ايجابه بالاتفاق عليه فليتأمل شو برى (قوله وجبت دية) لانها أقل من ارش الجرح لان ارش الجرح ديتان والمصنف قال فالواجب الاقل (قوله فياً) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين عميرة سم (قوله أولى من تعييره بقرية المسلم) لانه يشمل غير الوارث ولا يشمل المعتق وأجيب عن الأصل بأنه عبر بالتقريب لكون المرند لا وارث له اه (قوله فدية) أي دية عمداً لأنه كان معصوماً عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لأنه كان غير معصوم حل (قوله كاملة) أي خلافاً لمن قال يجب نصفها توزيعاً على العصمة والاهدار شرح م (قوله وان قصرت الردة) للرد على من قال بوجوب القود اذا قصر من الردة بحيث لا يظهر للسراية أثر فيه كما في شرح م (قوله ساوت أو نقصت) أخذه الشارح من قول المتن فان زادت فاشاربه الى انه مقابل لهذا المقدور وقال ع ش قوله ساوت أي ان ساوت فهو تعميم خرج مخرج التقييد (قوله ولا يتعين حقه فيها) نظراً لكونها مراعى فيها القيمة بدليل ان الزيادة على القيمة للورثة (قوله فالزيادة لورثته) ويتعين حقه في الابل شو برى ولا يجبرون على قبول الدراهم في مقابلتها ع ش (قوله فالسيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرش الجرح فلاحق للسيد في غيره والزيادة للورثة شرح م (قوله من الدية) أي دية النفس (قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي ارش اليد الخ لأنه لا يقال هناك ارش لليد مع وجود السراية شيخنا (قوله لأن السراية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المسئلة السابقة وهي قوله ولو جرح عبداً فعتق ومات سرية مع أن السراية لم تحصل في الرق أيضاً حل ومقاله مسلم ولكن تلك في جرح ليس له ارش مقدر فلم يثبت فيها القول بوجوب الاقل من الدية والارش اذا ارش بخلاف هذه كما هو سياق كلامهم فتأمل اه شيخنا ح ف (قوله قاعدة الخ) المناسب أن يذكر هذه القاعدة في أول الفصل كما صنع م حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبني عليها كثر المسائل الآتية أن كل جرح الخ ثم قال اذا تقرر ذلك علم منه انه اذا جرح الخ (قوله أو له غير مضمون) كما في جرح الحربي اذا أسلم بعده (قوله لا ينقلب مضموناً) هو المشار اليه بقوله أو لا لو جرح عبداً أو حر يباح ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارث جرح ومات الخ فيزيد في القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء اه رشدي وصرح به الرافعي حيث قال وكل جرح أوله مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كأن جرح مسلماً فارتد الجريح (قوله وان كان مضموناً في الحالين) كالذي اذا أسلم انتقدم في قوله كما لو جرح مسلم ذمياً الخ (قوله وفي القود المكافأة الخ) أي فلا قود فيها اذا رمى عبداً أو حر يباح أو مرتداً فعتق أو

القطع وهو نصف قيمته لا الاقل من الدية وقيمته لان السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد (قاعدة) كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال والانتهاء وان كان مضموناً في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء وفي القود المكافأة من الفعل الى الانتهاء

عصم



درس (فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي (كالنفس فيما مر) مما يعتبر لوجوب القود ومن أنه يقاد من جمع واحد وغير ذلك (غيرها) من طرف وغيره فتعبر بذلك أعم مما عبر به (في قطع) بالشروط السابقة (جمع) أي أيديهم (يد تحاملا وعليها) دفعة بمحدد (فأبأنوها) فإن لم تتحاملوا بأن تميز فعل بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحديتان فلا قود على واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق (١٤٣) بجنايته وبحث الشيخان بلوغ مجموع

الحكومتين دية اليد (والشجاج) في الرأس والوجه بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيهما أمان غيرهما فيسمى جرحا لاشجة عشر (حارصة) بمهمات وهي ما (تنشق الجلد) قليلا نحو الخدش وتسمى حصة والحريصة والقائصة (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم التاء أي الشق بلا سيلان دم والا فتسمى دامة بعين مهملة وبهذا الاعتبار تكون الشجاج إحدى عشرة (وباضعة) من البضع وهو القطع (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاجة نفوس فيه) أي في اللحم (وسحق) بكسر السين (تصل جلد العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به أيضا وكذا كل جلد رقيقة (وموضحة نصله) أي نصل العظم بعد خرق الجلدة (وهاشمة نهشمه) أي المظم وان لم توضحه

عصم قبل الإصابة لعدم المكافأة أول الفعل كاتقدم وقوله إلى الانتهاء أي انتهاء الفعل فقول المتن فلو رماه إلى قوله فدية خطأ أي لا قود تنفرع من حيث مفهومه على قوله هنا في القود الخ درس (فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف الخ (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص في كسر العظام وحكم ماله قطع أصبه فتأكل غيرها ع ش (قوله مما يعتبر لوجوب القود) أي من كون الجناية عمدا وعدوانا وكون الجاني ملتزما بالأحكام وكون المجني عليه معصوما مكافئ للجاني (قوله وغيره) كالجرح والمعاني (قوله دفعة) بضم الدال وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما نصب من سقاء أو ماء مرة وبه علم حصة كل من الفتح والضم هنا اه شرح مر وقوله وبه علم حصة كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فإنه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك إذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفعة الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحوه اه ع ش عليه (قوله فأبأنوها) ولو بالقوة شرح مر كأن صارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ما لو اشتركوا في سرقة نصاب لا قطع على واحد لان الحد محل المساهلة لانه حق الله تعالى ولهذا لو سرق نصابا دفعتين لم يقطع ولو أبأن اليد بدفتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد الخ) وفارق قطع بعض الاذن والمارن لان هنا أي في اليد من العروق والاعصاب ما يتعذر معه التساوي في البعض وقوله من العروق بيان لما مقدم عليها (قوله تليق بجنايته) أي ان عرفت والافيجحاط القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما ولا تنقص لمجموع الحكومتين عن دية اليد فان لم يظهر للقاضي شيء فينبغي أن يسوي بينهما في الحكومة ع ش على مر (قوله وبحث الشيخان الخ) معتمد (قوله حارصة) سميت حارصة من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق قاله الجوهري عميرة سم ع ش على مر (قوله وتسمى حصة) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله ومتلاجة) قال الشيخ عميرة قال الازهرى الاوجه أن يقال اللاحة أي القاطعة للحجم اه سم ويجب بما ذكره مر من انها سميت بما تؤول اليه من التلاحم تفاؤلا (قوله وكذا كل جلد رقيقة) أي تسمى سمحاقا (قوله وموضحة) ولو بغرز ابرة مر (قوله نهشمه) أي العظم وان لم يظهر العظم للاعين بل يكفي أن يفرع بمرد حل (قوله أفصح من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد خذف الجار واتصل الضمير ع ش (قوله ولو في باقي البدن) وان لم يكن في ايضاحه أرش مقدر كما أن اليد الشلاء فيها القصاص وان لم يكن فيها أرش مقدر اه سم وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من انتقيده بقوله في الوجه والرأس الآن يقال انه جرى في هذا التعميم على قول من يقول الشجاج ليست خاصة بالوجه والرأس وأنه جرح الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها في مطلق الجراح ع ش بنوع تصرف ويؤيد الاقل ما قاله قل من أن الأسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وانما الخاص اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح في أي موضع كان من البدن بالضابط المذكور وعلى هذا فتقييد الشراح فيما تقدم بالرأس

(ومنقلة) بكسر القاف المشددة أفصح من فتحها (تنقله) من محل إلى آخر وان لم توضحه ونهشمه (ومأمومة) وتسمى آمة (تصل خريطة الدماغ) المحيطة به وهي أم الرأس (ودامغة) بغير منجمة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصل اليه وهي مذففة عند بعضهم (ولا قود) في الشجاج (الافى موضحة ولو) كانت (في باقي البدن) تدير ضبطها واستيفاء مثلها (ويجب) القود (في قطع) بعض (نحو مارن) كأذن وشفة ولسان وحشفة

(وان لم يكن) لذلك ويقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع لا بالمساحة والمارن ما لان من الالف وتعبيري بما ذكر اولي مما عبر به (وفي قطع من مفصل) بفتح الميم وكسر (١٤٤) الصاد لا تضبطه (حتى في أصل نخذ) وهو ما فوق الورك (ومنكب)

والوجه بالنظر لا إطلاق اللغوي ولوترك التقييد لكان أفيد لكن هذا يقتضي ان واجب الشجاج في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما حكومة كما يأتي في الفصل الذي عقب الديات ويقتضي أيضا ان المأمومة والدامغة يكونان في غير الوجه والرأس مع أنهما خاصان بالرأس كما يعلم من تعريفيهما تأمل (قوله وان لم يكن) أي لم يتفصل وهذه الغاية للرد على من قال اذا لم يكن لم يجب فيه قود كما لا يجب فيه أرش مقدر اه مر فلوا لصقه فالتصق بحرارة الدم هل يسقط القود والدية أولا ذكر المؤلف في شرح البهجة نعم لكن في الاذن أي لكن ذكر سقوطهما في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم يبق منه وجب القود فلوا لصقه فالتصق سقط الواجب ورجع الامر الى الحكومة على الاصح زى وحل (قوله لذلك) أي لتيسر ضبطها (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة تشرح مر ويقدر ما سوى الموضحة بالجزئية كالثالث ورابع لان القود وجب فيها بالمثالة بالجملة فامتنعت المساحة فيها لئلا يؤدي الى أخذ عضو ببعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة فقدرت بالمساحة اه وقوله لئلا يؤدي الخ أي لأنه قد يكون مارن الجاني مثلاً قدر بعض مارن المجنى عليه (قوله بالجزئية) فاذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله لا بالمساحة بأن يقاس مثله طولاً وعرضاً من مارن الجاني ويقطع بنحو موسى (قوله من مفصل) وهو موضع اتصال عضو بعضو على منقطع عظمين برباطات واصلة بينهما مع تداخل كرفق وركبة أو تواصل كاملة وكوع شرح مر (قوله بفتح الميم الخ) أما بعكس ذلك فاللسان كما في المصباح وكسرت الميم تشبيهاً باسم الآلة اه ع ش على مر (قوله وهو) أي الفخذ ما فوق الورك الاولى مانحت الورك وهو أي الورك المتصل بمحل القعود من الالية وهو محجوف وله اتصال بالجوف الاعظم شرح حج وعبارة القاموس الفخذ ما بين الساق والورك (قوله بلا جافة) نعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان حصلت الجافة شرح مر (قوله بفتح جلدتيهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من أن سل الخصيتين وحدهما لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع الجلدتين فقط واستمرت البيضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة ع ش على مر (قوله بين الظهر والفخذ) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى على كلامه في الافعاء في الصلاة من اتحاد الالية والورك وعبارته هناك بان يجلس على وركيه أي أصل نخديه وهو الاليان اه واعترض عليه حج بقوله كذا قال شيخنا ويلزمه اتحاد الالية والورك وليس كذلك ففي القاموس الفخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية الهجزة (قوله فلو كسر عضده) قال في المصباح العضد ما بين المرفق والكتف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع) فلو قطع منه ليس له أن يقطع من المرفق اذ لا يصل به الى تمام حقه أخذاً عما بعده (قوله لهجزة) أي شرعاً لان الكسر غير منضبط (قوله ومساعدته بعض حقه في الثانية) قد يقال هو مساعد أيضاً ببعض حقه في الاولى وهو بعض العضد ويجاب بأنه لما لم يمكن من قطع العضد لكونه غير منضبط لم يعد حقه لكن قول المصنف وله الخ يقتضي انه يجوز له قطع محل الكسر الا أن يقال الجواز المأخوذ من المتن بالنظر لانتفاء ل من المفصل القريب من الكسر الى مفصل آخر كالاتقال هنا من المرفق الى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الانسان ما بين المرفق والكتف وهو مذ كرسى ساعداً لانه يساعد الكف في بطشها وعملها اه مصباح ع ش على مر (قوله أوضح المجنى عليه) أي ثبت له ذلك والافسياتي انه لا يباشر بل يجب التوكيل

وهو مجمع ما بين العضد والكتف (ان أمكن) القود فيهما (بلا جافة) بخلاف ما اذا لم يكن الا بالجافة لان الجوائف لا تنضبط (و) يجب (في) فقه عين (أي تعويرها بعين مهملة) (وقطع اذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكروا ثمين) أي بيضتين بقطع جلدتيهما (والعين) بفتح الهيمزة للحممان الناتان بين الظهر والفخذ (وشفرين) بضم الشين حرفا القسرج لان لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالمثالة فيه (الاستناو أمكن) بأن تنشر بنشر بقول أهل الخبرة ففي كسرهما القود على انص وجزم به الماوردي وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي للمجنى عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليحصل به استيفاء بعض حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي المكسور من اليد (قطع من المرفق أو من الكوع) ويسمى الكاع لهجزة عن محل الجنابة فيهما ومساعدته ببعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقي) وهو

المقطوع من العضد في الاولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لانه لم يأخذ عوضاً عنه (درس) (ولو أوضح في وهشم أو نقل أوضح) المجنى عليه لا مكان القود في الموضحة (وأخذ اشرش الباقي) أي الهاشمة والمنقلة وهو خمسة أبعرة لها شمة

وعشرة للمنقلة لتعذر القود في الهشم والتنقيل المشغل على الهشم غالباً ولو أوضح أو أضح وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاثان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي (ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً من أصابعه) ولو أئمة لقدرته على محل الجناية فتعبري بذلك أولى من قوله فليس له التقاط أصابعه (فان قطع (١٤٥) عزز) لعدوله عن حقه (ولا غرم) عليه

لأنه يستحق اتلاف الجلالة (وله قطع الكف) بعد القطع لأنه من مستحقه ويفارق ما لو قطعه من نصف ساعده فقط أصابعه لا يمكن من قطع كفه لأنه ثم بالتمكين لا يصل إلى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب القود بابطال المعاني درس

سراية من (بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام) لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في ابطالها وذكر الكلام من زيادتي (فلو أوضعه أو لطمه لطمه تذهب) ضوؤه (غالباً فذهب) ضوؤه (فعل به كفعله فان ذهب) فذاك (والأذهب بأخف يمكن كتقريب حديدة محجة) من حذفته أو وضع كافر فيها وحمل ذلك أن يقول أهل الخبرة يمكن اذهاب الضوء مع بقاء الحديقة والا فالواجب الارش ومحله في اللطمة فيما اذا ذهب بها من الجاني عليه ضوء إحدى العينين أن لا يذهب بها من الجاني

في قود الاطراف وكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليف (قوله وعشرة للمنقلة) أي ان كان معها هشم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتمل على الهشم غالباً) أشار به إلى دفع ما يرد على قوله وعشرة للمنقلة من ان ارش المنقلة خمسة أبعرة فقط وحاصل الجواب ان ارش المنقلة إنما كان عشرة لاشتغالها على الهشم ع ش على م ر لكن فيه ان هذا لا ينفع في عبارة المتن مع الشارح اذ مقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح اما الهشم أو التنقيل وحيث لا يصح قول الشارح وعشرة للمنقلة وذلك لأنها لا تنجب فيها العشرة الا اذا كانت مصحوبة بالهشم اه وفي قل على المحلى قوله المشتمل على الهشم أي بالفعل وقول بعضهم غالباً غير مستقيم ما لم يرد به ذلك اه ولولم تشتمل عليه بالفعل لزمه خمسة أبعرة فقط ارش التنقيل هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير متمد (قوله وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة) أي ما بين ارش الموضحة وارش المأمومة لأن ارش الموضحة داخل في المأمومة فاذا أوضعه فكأنه أخذ منه ارش الموضحة فيسقط من ارش المأمومة وهو ثلث الدية فيبقى ما ذكره ولو قال أوضح وأخذ الباقي من ارش المأمومة لكان واضحاً لأنه لم يظهر كون الثمانية وعشرين وثلث بين ارش الموضحة وارش المأمومة الا بتقدير مضاف قبل ما جعلها واقعة على التفاوت أي وأخذ قدر التفاوت الذي بين الخ وأوضح من هذا كله عبارة شرح الروض ولو أوضح وأم فله أن يوضح ويأخذ تمام ثلث الدية (قوله لأنه من مستحقه) أي مع وصوله به إلى تمام حقه أخذ من كلامه بعد (قوله لأنه ثم الخ) أي لبقاء فضلة من الساعد لم يأخذ في مقابله شيئاً فلم يتم له التشني المقصود شرح م ر وكتب أيضاً قوله لأنه ثم الخ هذا التعليل لا ينتج المدعى (قوله سراية) لكونها لا تباشر بالجناية لأنها غير محسوسة ح ف (قوله وبطش) لم يذكروا معه اللبس لأن الغالب زواله بزواله فلو فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود شرح م ر (قوله أو لطمه) أي ضربه على وجهه بباطن راحته زى (قوله ومحل ذلك) أي قوله والأذهب بأخف يمكن مع قوله فعل به كفعله (قوله أن يقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم لأنها شهادة فلا يكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله فالواجب الارش) أي نصف الدية رشدي (قوله ومحل) أي محل كونه يفعل به كفعله في اللطمة الخ مقتضى هذا انه في الايضاح لا يلتفت إلى ذلك فيوضح وان قال أهل الخبرة يذهب ضوء عينيه جميعاً أو الحديقة أيضاً وقد يوجه بانضباط الايضاح بخلاف اللطمة وسوى بينهما حجج ومثله في شرح شيخنا اه حل (قوله ان لا يذهب الخ) أي يقول أهل الخبرة ع ش (قوله فلا يلطم) بأنه ضرب (قوله فلا قود في التأكل) وفيه ما يخصه من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله في قصد بمحل البصر الخ) ايضاح هذا أن المعاني لا تؤخذ مستقلة بل نابعة عنها فلا يقصد بالجناية عليها الا عملها أو مجاوره فكانت الجناية عليه تعد قصد التفويتها فتتحقق العمدية فيها والاجرام تؤخذ مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غيرها ولم يعد قصد التفويته فلم ينظر للسراية فيه لعدم تحقق العمدية حيثئذ حج زى (قوله نفسه) أي نفس البصر (قوله لم تقع السراية قصاصاً) بل هي هدر لأنها نشأت من فعل

(١٩ - (يجري) - رابع) ضوء عينيه أو احدها مخالفة للمجنى عليها أو مهممة والا فلا يلطم حذر من اذهاب ضوء عينيه أو مخالفة للمجنى عليها بل يذهب بالمالحة فان تعذرت فالارش (ولو قطع أصبعاً أو أكثر غيرها) من بقية الاصابع (فلا قود في التأكل) وفارق اذهاب البصر ونحوه من المعاني بأن ذلك لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوه من الاجسام فيقصد بمحل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيرها فلو اقتصر عن الاصبع فسرى لغيره لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على الجاني للاصابع الاربعة

أربعة أخماس الدية  
باب كيفية القود  
والاختلاف فيه ومستوفيه  
مع ما يأتي

(لا تؤخذ) هو لشموله  
المعاني أعم من قوله لا تقطع  
(يسار يمين ولا شفة سفلى  
بطيا وعكسهما) أي يمين  
يسار وشفة عليا بسفلى  
(ولا أنملة) بفتح الهمزة  
وضم الميم في الإفصح  
(باخرى) ولا أصبع باخرى  
(ولا حادث) بعد الجناية  
(بوجود) فلو قطع سنا  
ليس له مثله فلا قود وان  
ثبت له مثله بعد (ولا زائد  
بزائد أو أصلى دونه) كأن  
تكون لزائدة الجاني ثلاثة  
مفاصل وزائدة المجنى عليه  
أو أصليته مفصلان (أو)  
بزائد أو أصلى (بمحل  
آخر) كزائد مجنب  
ختصر بزائد مجنب ابهام  
أو ينصر أصلى ولا بد  
مستوية الأصابع والكف  
يبدأ أقصر من أختها وذلك  
لاتتفاء المساواة فيما ذكر  
المقصود في القود ولو  
راضيا بأخذ ذلك  
لم يقع قودا ويؤخذ  
زائد بزائد أو أصلى لسا  
دونه ان اتحاد المحل وقولي  
ولا حادث الخ ما عدا حكم  
الزائد بالزائد بمحل آخر من  
زيادتي (ولا ينصر) في  
القود

مأذون فيه (قوله أربعة أخماس الدية) أي دية اليد حال لانها سرابة جناية عمد وان جعلت خطأ  
في سقوط في القصاص ع ش على م  
باب كيفية القود الخ

المراد بالكيفية ما يشمل الممانلة في الطرفين والاتحاد في المحل المأخوذ به بطريق المفهوم من قوله  
لا تؤخذ يسار يمين الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الآتية في قوله ومن قتل بشئ قتل به أو بسيف الخ  
فان دفع ما يقال انه لم يذكر كيفية القود (قوله والاختلاف فيه) ذكره في الفصل الآتي بقوله لو قد شخضا  
الخ وفيه ان هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود الا أن يقال يلزم من الاختلاف في  
السبب الاختلاف في المسبب وفيه نظر لان القود لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية الا أن  
يقال يثبت القود اذا قام الولي بينة ان المقدود كان حيا قبل القتل (قوله مع ما يأتي) وهو قوله والشل  
بطلان العمل وقوله وفي قطع سن قود وغرضه بهذا ان المصنف ترجم لشيء وزاد عليه وهذا لا محذور فيه  
(قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي ع ش (قوله بفتح الهمزة وضم الميم في الإفصح)  
أي من تسع لغات تثليث أوله مع تثليث الميم في كل وزيد عشرة وهي أمولة شويري وقد نظمها بعضهم  
مع لغات الأصابع في بيت فقال

وهز أتملة ثلث وثالثه • والتسع في أصبع واختم بأصبع  
اه مناوى على آداب الاكل لابن العماد ونظمها بعضهم أيضا في قوله  
بالصبع ثلثا مع ميم أتملة • وثلث الهمز أيضا وار وأصبعوا

(قوله ولا أصبع باخرى) أي كما فهم بالاولى زى (قوله ولا حادث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كاملا أو  
صفة كما لو جنى سليم على يد شلاء ثم شل فانها لا تقطع م بالمعنى ع ش (قوله ولا بد الخ) انظر هذا مع قوله بعد  
ولا ينصر تفاوت كبير وصغر وطول وقصر الا أن يقال التفاوت المذكور بين عضو الجاني وعضو المجنى عليه  
وهذا لا ينصر وهنا يد المجنى عليه أقصر من أختها وان كانت مماثلة ليد الجاني ويد الجاني مستوية الأصابع  
والكف بالنسبة لاختها وحينئذ فقوله لاتتفاء المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله مستوية  
الأصابع والكف) أي بالنظر لاختها (قوله يبدأ أقصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لها ولو في  
القصر فتؤخذ بها قال لم نرم لو قطع مستوى اليد بدأ أقصر من أختها لم تقطع يده لنقصها بالنسبة لاختها  
وان كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت فيها دية نائمة حكومة اه ومحل ذلك عند تفاوتها بجناية فان كان  
خلقة أو باقة فتجب ديتها كاملة قل على الجلال قال في شرح الروض وعدم إيجاب القصاص هو  
ما قاله الاصل عن البغوى قال الاذرى وهو فيما اذا كانت تامة الخلقة مشكلا وان كانت أختها ثم منها بل  
قضية كلام الشافعي والاصحاب انها ان كانت تامة الا نامل والبطلش يجب فيها القصاص فلكلام البغوى  
محمول على غير ذلك اه سم (قوله لم يقع قودا) في المأخوذ بدلا دية ويسقط القود في الاول لتضمن  
الرضا العفو عنه شرح م ر ويستحق دية عضوه لفساد العوض لانه لم يعف مجانا بل على عوض فاسد  
فيجب بدل القود لفساد العوض كالموعف عن القود على نحو خرج ع ش على م ر وهو محمول على ما اذا  
قال اقطعه قودا بدلا عن حقه كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائدا الخ) مفهوم قوله  
لا زائد بزائد أو أصلى الخ فالمناسب ذكره عقبه (قوله ان اتحاد المحل) يتصور اتحاد المحل في الزائدة والاصلية  
بأن قطع بنصره مثلا ونبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها بنصره أصليا فتؤخذ تلك الزائدة قصاصا لاتحاد  
المحل شيخنا وعبارة سم انظر صورته في الاصل وهل هي أن ينبت لمن قطع خنصره مثلا زائد بمحله  
فيقطع بالخنصر الاصل اه وصورة في الروضة كأصلها بما اذا كان له أربع أصابع وخامسة زائدة فيقطع

بعد ما ذكر (تفاوت كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كما في النفس لان المماثلة في ذلك لا تتكامل تتفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنحو سواد أو حرقه يوضح بنحو موسى وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزءاً أحدهما قد رجع إلى الآخر فيقع الحيف بخلاف الاطراف لان القسود وجب فيها بالمماثلة بالجملة فلو اعتبرناهما بالمساحة (١٤٧) أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر وهو

ممتنع (ولا يضرت تفاوت غلط لحم وجلد) في قودها ولو كان برأس الشاج شعر دون المشجوج ففي الرضة وأصلها عن نص الام انه لا قود لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وعزى لما وردى وحمل ان الرفعة الاولى على فساد منبت المشجوج والثاني على ما لو حلق قال الاذرعى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب ازالته ليسهل الاستيفاء وبعد عن القلط قال والتوجيه ينسب بأنها لا يجب اذا كان الواجب استيعاب الرأس (ولو أوضح رأساً ورأسه) أي الشاج (أصغر استوعب) ايضاحاً (ويؤخذ قسط) لباقي (من ارش الموضحة) لوزن على جميعها فان كان الباقي قدر الثلث فادعم به ثلث ارشها فلا يكمل الايضاح من غير الرأس كالوجه والقفالانه غير محل الجنابة (أو)

يد من أصابعه أصلية فيجوز للجني عليه أن يقطع يد مريض بالزائدة عن الأصلية (قوله بعد ما ذكر) أي بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة العضوين في الاسم والمحل (قوله وصغر) أشار به وبما بعده إلى أن في كلامه اكتفاء (قوله بنحو موسى) لا يضرب به بسيف أو حجر وان أوضح به وراعى الأسهل على الجاني من شجه دفعة أو تدريجاً زى (قوله وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية) كالثلث والربع لان الرأسين الحائز أي لانه لو اعتبر بهما لزم عليه في بعض الصور أخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيراً ونصف رأس الجني عليه كبيراً فلو أخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس الجني عليه لزم عليه أخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما نقل عن سم أي ويلزم أيضاً أخذ الكثير عن القليل في عكس ذلك ففي الاول يقع الحيف بالجني عليه وفي الثاني يقع الحيف بالجاني (قوله فلو اعتبرناهما الح) سيأتي انه لو كان رأس الشاج صغيراً ورأس المشجوج كبيراً بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت ولزم عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقدح لانه قد أوضح مقدار ذلك و ليس هنا أخذ عضو ببعض آخر عميرة سم أي لان الايضاح صفة للعضو فلم يمنعوا فيه استيعاب عضو ببعض آخر فاصله الفرق بين الصفة والذات كما نبه عليه قل على المحلى وقال بعضهم قوله إلى أخذ عضو ببعض آخر لا يقال يرد عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدي إلى ايضاح رأس ببعض آخر لا نقول هذا لا يرد بعد قول الشارح إلى أخذ عضو ببعض آخر اذ ليس في الموضحة أخذ عضو ببعض آخر بل ايضاح عضو ببعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الميم (قوله أدى إلى أخذ عضو الح) هذا المحذور لا يلزم الا اذا كان عضو الجني عليه أكبر من عضو الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلاً اذا كان عضو الجني عليه قدر شبر وعضو الجاني قدر شبرين وقد قطع من عضو الجني عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا المساحة لاخذنا من عضو الجاني نصف شبر ونسبته إلى عضوه ربعه فيلزم أخذه ربع عضو في نصف عضو والظاهر ان هذا محذور أيضاً مثل (قوله على فساد الح) فلا يقاد بموضحة من ذي شعر بأقرب بخلاف عكسه زى (قوله والتوجيه) أي التعليل يشعر بأنها أي الازالة (قوله أوضح رأساً) أي تمامها وقوله استوعب أي الجني عليه (قوله والخبرة في محله للجاني) معتمد أي اذا أوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضها فيتعين الجانب الذي أوضحه اه حل (قوله لان جميع رأسه الح) وايضاً فهو حق عليه فله أدائه من أي محل شاء كالدبرين اه شرح مر (قوله كل عليها) أي ونعيت الناصية للايضاح كما في متن الروض وشرح ابن حجر للنهاج وعبرة سم قوله كل عليها يقتضى أنه ليس للجاني أن يدفع عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيرها من ذلك فانت كونها عضوًا مخصوصاً بامتياز باسم خاص فليتنامل اه (قوله من أي محل كان) والخبرة في محله للجاني أيضاً سم (قوله ولو زاد المقتص الح) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الاصح كما سيأتي

ورأسه (أ كبر أخذ) منه (قدر حقه) فقط لحصول المماثلة (والخبرة في محله للجاني) لان جميع رأسه محل الجنابة وقيل للجني عليه وصوبه الاذرعى وغيره قالوا وهو الذي أورده العراقيون (أو) أوضح (ناصية وناصيته أصغر كل) عليها (من) باقي (رأسه) من أي محل كان لان الرأس كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره (ولو زاد) المقتص (في موضحة) على حقه (عمد الزمه قوده) أي الزائد لكن انما يقتص منه بعد اندمال موضحة (فان وجب ما) بأن حصل شبه عمداً وبخطأ بغير اضطراب الجاني أو عني عمال (فأرشد كامل) يجب مخالفة حكمه حكم الأصل فان كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر في المصدق منها وجهان قال البلقيني الأرجح



لهدي تصديق المقتص منه وتعبيرى بما ذكر اولى مما عبر به (ولو اوضحه جمع) بأن تحاملا على آلة وجروها معا (أوضح من كل) منهم (مثلها) أى مثل موضحة لاقسطه منها فاقطعها من جزء الاوكل منهم جان عليه فأشبهه ما اذا اشتركوا في قطع عضو فلو آل الامر للدية وجب على كل واحد قسطه كقطع به البغوى والمباوردي لادية موضحة كاملة خلافا لارجحه الامام ووقع في الروضة عز والاول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما في الرافعى (١٤٨) وغيره (ويؤخذ) عضو (أش) من ذكر أو يدا أو غيرهما (بأش) مثله

ان المقتص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وأجيب بحمل ذلك على ما اذا رضى الجاني بالاستيفاء أو وكل المستحق شخصاً فاستوفى زائداً عما كان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه اه زى ومثله شرح م ر وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وكيله الخ انظر قصاص الزيادة حيثئذ على من يكون اه والذي يفهمه كلام ع ش عليه ان القصاص على الوكيل (قوله تصديق المقتص منه) لان الاصل عدم الاضطراب اه زى فلو كان باضطرابهما فالوجه انه عليهما فيهدر النصف المقابل لفعل المقتص منه شرح م ر (قوله فلو آل الامر الخ) عبارة شرح م ر فلو آل الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الانوار وقال الاذرى انه المذهب وأفتى به الوالد صدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشتركوا في قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ أشل بأش) الباء داخله على العضو المجنى عليه والمرفوع هو المأخوذ من الجاني قصاصا وقوله مثله أو دونه أى أن العضو المجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلل أو دونه في الشلل واذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس به وله أى لا يؤخذ أشل بأش فوفاً أن فوفاً شلالاً بان كان عضو المجنى عليه أكثر شلالاً من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله بقول أهل الخبرة) فان ترددوا أو فقدوا فلا قطع وان رضى الجاني حذراً من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة شرح م ر وقول م ر أو فقدوا بأن لم يوجدوا بمسافة القصر (قوله ويقنع) لو أتى بالمضى عطفاً على أمن كان أولى ويكون قيداً في الاخيرين (قوله وسراية) وصورته أن يقطع صحيح اليد اشد اشلاء فيسرى القطع الى النفس فتقطع يد الجاني الصحيحة ايسرى قطعها الى موته (قوله وان رضى الجاني) أى يجعله قوداً كأن قال خذ قوداً كما أتى في قوله فان قال خذ قوداً الخ فان المعتد فيه انه لا يقع قصاصاً وانما عليه الدية فلا ينال ما يأتى من انه لو أذن له اذناً مطلقاً كان مستوفياً حقه (قوله الاشل من ذلك) فتؤخذ اذن صحيحة يابسة وانف صحيح يابس بغير جناية فان ييس بجناية كان فيه حكومة اه حلي ويؤخذ منه أن شلل الانف والاذن يسهما لا بطلان عملهما اذا عمل لهما فقول المصنف بعد والشل بطلان العمل أى فيما له عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أى الصحيح والاقل شلالاً (قوله وكفى الموت بجائفة) كما اذا أجافه ومسرت الجائفة الى موته فان وليه يحجفه لتسرى الى النفس مع ان الجائفة وحدها لا قود فيها (قوله فان قال الخ) مقابل لقوله ان أطلق الاذن (قوله وقيل عليه دية الخ) المراد بها ما يشمل الحكومة ايشمل الصورة الاولى لان المقطوع فيها أشل (قوله وان لم يزل الخ) للرد (قوله والاشل منقبض الخ) أى ولا حركة هناك أصلاً اه سم وليس المراد بانقباضه عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو ييس فيه وانكماش بحيث لا يسترسل وبأنه ساطع عدم امكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سيذكره

أو دونه) شلالاً وهما من زيادتي (وبصحيح) هذا (ان أمن) في المأخوذ (نزف دم) بقول أهل الخبرة لانه مثل حقه أو دونه بخلاف ما اذا لم يؤمن ذلك بأن لم تنسد أفواه العروق بالحسم فلا يؤخذ به وان رضى الجاني حذراً من استيفاء النفس بالطرف (ويقنع به) أى بالاشل لذا أخذ بأشل دونه أو بصحيح فلا ارش للشل لاستوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة لانهما لا تقابل بمال (لا عكسهما) أى لا يؤخذ أشل بأشل فوفاً ولا صحيح بأشل (في غير) أنف واذن وسراية) كيد ورجل وجفن (وان رضى الجاني) رعاية للمائلة كما لا يقتل حر بعبد وان رضى وخرج بز يادتي في غير أنف واذن وسراية الاشل من ذلك ومالو سرى قطع الاشل للنفس فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة من جمع الرج

والصوت في الاولين وكفى الموت بجائفة في الثالث (فلو فعل) أى أخذ ذلك بما ذكر بقيد زدته بقول (بلا اذن) من الجاني (فعلية دية) وله حكومة الاشل فلا يقع ما فعل قوداً لانه غير مستحق (فلو سرى فد) عليه (قوداً لنفس) لتفويتها ظاهراً ما اذا أخذه باذن الجاني فلا قود في النفس ولا دية في الطرف ان أطلق الاذن ويجعل مستوفياً لحقه فان قال خذ قوداً ففعل فقيل لاشئ عليه وهو مستوف بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكومة وقطع به البغوى كذا في الروضة كأصلها هنا (والشل بطلان العمل) وان لم يزل الخس والحركة وهو شامل للشل الذكر وغيره بخلاف قول الاصل والاشل منقبض لا ينسباً أو عكسه فانه وان لزمه الاول لكنه قاصر على الذكر

(ولا أثر لنشاز الذم وعدمه) فيؤخذ مذموم فخل بذكر خصي وعين اذ لا خلل في العضو ونعذر الانتشار لضعف القلب أو البعاط (ويؤخذ تسليم بأعسم وأعرج) لذلك والعسم بهما تين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد قاله في الروضة كأصاها وقال ابن الصباغ هو ميل واعوجاج في الرسغ وقال (١٤٩) الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو

من بطشه يساره أكثر (و) يؤخذ طرف (فقد) اظفار بسليمها) لأنه دونه (لا عكسه) أي لا يؤخذ طرف سليم اظفار بفقدها لأنه فوقه (ولا أثر لغيرها) أي الاظفار بنحو سواد أو خضرة وعليهما اقتصر الاصل فيؤخذ بطرفها الطرف السليم اظفار منه لان ذلك علة ومريض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القود (و) يؤخذ (أنف شام بأخشم) أي غير شام كعكسه المفهوم بالاولى ولان الشم ليس في جرم الانف (و) أذن سميع (بأصم) كعكسه المفهوم بالاولى لان السمع لا يحل جرم الاذن (لا عين صحيحة بعمياء) ولومع قيام صورتها (ولا لسان ناطق بأخس) لان كلا منهما أكثر من حقه ولان البصر والنطق في العين واللسان بخلاف السمع والشم كما مر (وفي قلع سن) لم يبطل نعمها ولم يكن بها نقص ينقص به ارشها (قود) وان نبت من منثور لقوله

من انه يقطع الفحل بالعنين ع ش على مر وشلل الذكر بان لا يبنى ولا يبول ولا يجامع لان عمله الامناء والبول والجماع كقرره شيخنا العزيز فتي كان لا يجامع ولا يبنى ولا يبول فهو أشل وان وجد انتشار وعليه يتضح قوله ولا أثر لنشاز الذكر الخ فان وجد واحد من الثلاثة بأن أمنى مثلاً فهو ليس بأشل (قوله خل) وهو ما عدا الخصي والعنين والخصي من قطع أو سل خصيته (قوله بأعسم وأعرج) أي خلقة أو بآفة شرح مر اما الأعسم والأعرج بجناية فلا يؤخذ فيهما السليم ع ش على مر (قوله لذلك) أي لعدم الخلل في العضو (قوله تشنج في المرفق الخ) أي يمس فيه وهذه المعاني كلها مرادة هنا مر (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة أنها ليست أقصر من الأخرى والا فقدم أنها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع بهار شيدى (قوله واعوجاج) تفسير (قوله الأعسم الأعسر) أي والصورة ان الجاني قطع من المجنى عليه يمينه التي هي قليلة البطش اه رشيدى وغرضه بهذا الاحتراز عن التخالف بالتيا من والتماس (قوله بسليمها) الباء فيه وفيما بعده داخلة على المجنى عليه قال مر وللمجنى عليه حكومة الاظفار اه (قوله أي لا يؤخذ طرف سليم الخ) قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي فاقدة الاظفار وقرى بأن القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية سم على حج ع ش على مر (قوله وأذن سميع بأصم) ليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكرراً مع ما سبق في قوله في غير انقواذن حل وكذا قوله بأخشم فليس الخشم من الشلل فلا يكون مكرراً (قوله بأخس) وهو من بلغ أو ان النطق ولم ينطق شرح مر (قوله لم يبطل نعمها) بخلاف ما اذا بطل نعمها بان صغرت جدا بحيث يتعذر المضغ عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت سن الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود المماثلة حل (قوله قود) أي حال في المنثور وعند فساد المنبت في غيره كما يأتي (قوله وان نبت) أي بعد الجناية عليها فعودها لا يسقط القود (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كان تنشر بمنشار بقول أهل الخبرة وجب القود والا فلا ويجب الارش ع ش (قوله فيه) أي في كسر ها (قوله التي من شأنها السقوط) أي وكانت المقلوعة منها ما لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط شرح مر وع ش وعبرة الانوار والرواضع أربع اسنان نبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه نقله الرشيدى وأقره موثله حل وفي قل على المحلى مانصه المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الاربع التي نبتت أو لا من أعلى وأسفل المسماة بالثنايا وتسمية غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله لانها تعود غالباً) لم ينظر وافي الموضحة الى ذلك فأوجبوا القصاص وان غلب الالتحام حل ثلاثين الضمان في غالب الموضحات سم ولوعادت المقلوعة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان من الارش أو مسودة أو معوجة أو خارجة عن سمت الاسنان أو كان فيها شين بعد عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعدن) الاولى وعادت لان جمع الكثرة لتعبر العاقل بختار فيه فعلت دون فعلن حل أي بختار فيه الافراد ويجاب بأنه لو أفرد لتوهم عود الضمير على المقلوعة تدبر (قوله أهل الخبرة) أي عدلان منهم ولا يكتفى بعود البواقي دونها حل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامرين ولا يكتفى قول أهل الخبرة فقط ولا يكتفى ما فيه وعبرة حج ظاهره أنهم

تعالى والسن بالسن وعوده نعمه جديدة وفي القود بكسر هاء تفصيل تقدم والاصل أطلق أنه لا قود فيه (ولو قلع) شخص ولو غير منثور (سن غير منثور) ولو بالقوا هو الذي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها السقوط (انتظر حاله) فلا قود ولا دية في الحال درس لانها تعود غالباً (فان بان فساد منبتها) بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها

(وجب قود ولا يقتص له في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال أو أخذ الارش واذا اقتص من غير منغور مثله وقد فسد منبت سنة فان (١٥٠) لم تعد سن الجاني فذاك والاقلعت ثانيا ولو قلع بالغ لم يغرسن بالغ منغور

خير المجنى عليه بين الارش والقود كما نقله الشيخان عن ابن كج وجزم به في الانوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتص وعادت سن الجاني لم تقلع ثانيا وفارقت ما قبلها بأن المجنى عليه قد رضى بدون حقه فلا عود له وتم اقتص ليفسد منبت الجاني كما فسد منبته وقد تبين عدم فساده فكان له العود (ولو نقصت يده أصبعاً فقطع) يدا (كاملة قطع وعليه ارش اصبع) لانه قطعها ولم يستوف قودها والمقطوع أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل ناقصة (فلا مقطوع مع حكومة خمس الكف دية أصابعه) الاربع (أو لقطها وحكومة منابتها) ولا حكومة لها في الحال الاول لانها من جنس الدية فلا يبعد دخولها فيها بخلاف القود فانه ليس من جنسها وانما وجبت حكومة خمس الكف لانه لم يستوف في مقابله شيء بتخيل اندراج فيه (ولو قطع كفا بلا أصابع فلا قود) عليه (الا أن يكون

لو قالوا ذلك أعني فسد المنبت قبل عود البواق لم يقبلوا وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فلا وجه العمل فيه بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد أمضى الحكم والارجع عليهم بما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اه شورى (قوله وجب قود) ولو عادت بعد القود بان انه لم يقع الموقع فتجب دية المقموعة قصاصا كما هو الاقرب شرح مر ولم يبين نوع الدية أهى عمدام غيره وطاهر انها شبه عمد وانها على العاقلة لجواز الاقدام منه ع ش (قوله بل يؤخر الخ) والحاصل أن الجاني والمجنى عليه اما منغوران أو غير منغورين أو الاول منغور والثاني غير منغور أو بالعكس فان كان المجنى عليه منغورا اقتص منه حالا ولا انتظار اه قل (قوله فان مات الخ) أى والفرض ان أهل الخبرة قالوا بفساد منبتها اه حل فلو مات قبل حصول اليأس وقبل تبين الحال فلا قصاص جزما وفي الدية وجهان في الروضة كأصلها بل ترجيح اه زى ورجح قل عدمها وأوجب الحكومة وسيأتي في الشارح عند قوله ولو قلع سن غير منغور الخ (قوله منبت سنة) أى المجنى عليه (قوله والاقلعت ثانيا) فالتامع الاول قصاص والثاني في نظير فساد منبتها وظاهر كلامهما أنها لو نبئت ثالثا لا تقلع واعتمده زى في حاشيته خلافا لحج (قوله ولو قلع بالغ لم يغرس) هذه بعض مفهومات قول المتن ولو قلع سن غير منغور الخ (قوله لم يغرس) اعلم أنه اذا سقطت أسنانه الرواضع يقال تغرس فهو منغور مبذبا للجهول كضرب يضرب فهو مضروب فان نبئت بعد ذلك قيل انغر بتشديد التاء المثناة قال الجوهري وان شئت قلت بالثلثة وكله مشتق من التغرس وهو مقدم الاسنان اه سم وقوله بتشديد التاء المثناة وأصله ان تغرس بثلثة فداء فوقية على وزن افتعل فأدغمت الاولى في الثانية وقوله وان شئت قلت بالثلثة أى لا دغام التاء الفوقية فيها فالحاصل انه اذا أدغمت التاء في التاء قيل انغروا ن عكس قيل انغر اه رشيدى على مر بنوع تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذى هو مقتضى ادغام التاء الفوقية في التاء خارج عن القاعدة اذا القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله بالغ مشغور) انما قيد به لأجل قوله خيرا ذلوكا غير بالغ فالصبر الى كماله كما هو ظاهر اه شورى (قوله خير المجنى عليه الخ) من المعلوم ان كل مجنى عليه يخير بين الارش والقود فلا فائدة للاخبار بهذا في خصوص هذه الا ان يقال ذكره توطئة لقوله فلو اقتص وعادت سن الجاني الخ (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قلع سن قود ع ش (قوله بدون حقه) أى هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا أن له العود الى أن يفسد المنبت ولو تكرر ذلك مرارا وكان شيخنا زى يقرر انه لا يقلعها ثانيا اه حل واعتمده الرشيدى وخالف حج (قوله وعليه ارش اصبع) أى ناقص حكومة منبته اه حل (قوله لانه) أى الجاني قطعها أى في ضمن قطع اليد وقوله ولم يستوف بالبناء للجهول (قوله أو لقطها) أى أصابع الجاني (قوله منابتها) أى أصابع المجنى عليه ففيه تشبیه للضمائر ويحتمل ان الضمير يعود لمطلق الاصابع أى لا بقيد الاضافة للمجنى عليه ثم تقييد باصابع الجاني فلا تشبیه حينئذ (قوله وحكومة منابتها) أى مع حكومة خمس الكف كما هو الفرض اه شورى (قوله اندراج) أى الحكومة وذكرة لا كتابها التذكير من المضاف اليه (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا وزن المبنى للجهول وتضم في المضارع أيضا رشيدى وعبارة القاموس شات نشل بالفتح شلا وشلا وشلت واشلت مجهولتان ع ش على مر (قوله لقط) أى المجنى عليه

كفه مثلها) فعليه قوده لاماثلة ولو عكس بأن قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفه وأخذ دية الاصابع كما علم مما مر فبالوقوع ناقص اليد أصابعها كاملة (ولو شلت) بفتح الشين (أصابعها فقطع كاملة لقط) الاصابع (الثلاث) الدليمة (وأخذ) مع حكومة منابتها المعلومة مما مر (دية أصبعين) وهو ظاهر (أو قطع يده وقنع بها) لانه لو عم الشلل جميع اليد وقنع قنع بها

ففي شلل البعض أولى (فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني • لو (قد) مثلا (شخصا وزعم موته) والولى حياته (أو قطع يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى اندمالا لممكننا أو سببا) آخر للموت بقيد زنده بقولى (عينه) ولم يعينه (وأمكن اندمال حلف الولى) لان الاصل بقاء الحياة في الاولى وعدم السراية في الثانية فيجب فيها ديتان (١٥١) وفي الاولى دية لا قود لانه يسقط

بالشبهة وخرج بالممكن غيره  
لقصير زمنه كيوم ويومين  
فيصدق الجاني في قوله بلا  
عين (كما لو قطع يديه فمات  
وزعم سببا) للموت غير  
القطع ولم يمكن الاندمال  
(والولى سراية) فانه الذي  
يحلف سواء أعين الجاني  
السبب أو أبهمه لان الاصل  
عدم وجود سبب  
آخر واستشكل ذلك  
بالصورة السابقة مع أن  
الاصل فيها أيضا عدم  
وجود سبب آخر وأجيب  
بانه انما صدق الولى ثم  
مع ما ذكر لان الجاني قد  
اشتغلت ذمته ظاهرا  
بديتين ولم يتحقق وجود  
المسقط لاحداهما وهو  
السراية بامكان الاحالة على  
السبب الذي ادعاه الولى  
فدعواه قد اعتضدت  
بالاصل وهو شغل ذمة  
الجاني (ولو أزال طرفا  
ظاهرا) كيدأولسان  
(وزعم نقصه خلقه)  
كشال أو فقد أصبح  
(حلف) بخلاف ما لو أزال  
طرفا باطنا كذكر وأنثيين  
أو ظاهرا وزعم حدوث

(فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) (قوله لو قد) أي قطع اذ القدر الشق طولوا والقط الشق  
عرضا والقطع بعينه ما ريس خصوص واحد منهما مراد ا هـ قل على المحلى (قوله شخصا) أي  
ملفوقا (قوله وزعم موته) أي قبل القدر (قوله وزعم سراية) أي حتى تلزمه دية واحدة (قوله حلف)  
أي عينا واحدة خلافا للبقيتي القائل بانها خسون عينا لانه انما يحلف على الحياة لا القتل زى ملخصا  
لكن البقيتي نظر للازم لانه يلزم من الحياة كون القادر قتل خلفه متضمن للقتل (قوله لان الاصل بقاء  
الحياة) أفهم هذا أن محل ما ذكر حيث عهدت له حياة والابان كان سقطا لم تعمله حياة فانه يصدق  
الجاني شرح مـ (قوله وفي الاولى دية لا قود) محله ما لم يقم الولى بينة تشهد بالحياة فان أقامها وجب  
على الجاني القود شرح مـ وعش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما اذا أمكن وقال الجاني  
مات بعد الاندمال فانه يصدق لضعف السراية مع امكان الاندمال زى (قوله لان الاصل عدم وجود  
سبب آخر) عورض بأن الاصل براءة الذمة فهي من تعارض الاصلين فلم قدم الاقل وأجيب بأن أصل  
عدم وجود السبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجنابة كما يفهمه كلامه الآتي لكن قال الشيخ  
عميرة لك أن تقول هذا أصل آخر وهو عدم السراية فلم قدم أصل على أصليين ا هـ شورى وأجيب بانه  
انما قدم لانه تقوى بعدم امكان الاندمال لظهور موته بالسراية حيثئذ (قوله واستشكل ذلك) أي  
التعليل وايضاح الاشكال انكم في هذه المسئلة صدقتم الولى ولم تصدقوا الجاني المدعى للسبب وقلتم الاصل  
عدمه وفيما سبق صدقتم الولى المدعى للسبب ولم تقولوا الاصل عدمه فلا يصدق وحاصل الجواب انه فيما  
سبق صدق الولى لا اعتضاد استناده للسبب بشئ آخر وهنالم يعتضد السبب بشئ آخر واستشكل أيضا  
بوجه آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو أن يقال هنا صدقتم الولى المدعى للسراية وقد علمتم فيما سبق  
بان الاصل عدمها فكان مقتضاه أنه لا يصدق الولى هنا لانه قد تمسك هنا بما الاصل عدمه من غير عارض  
تأمل (قوله مع ما ذكر) وهو أن الاصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال انما تشتغل ذمته بعد  
الاندمال ولهذا لا تجوز له المطالبة بالارش قبله لانا نقول الاندمال شرط للاستقرار لا الوجوب ولهذا جاز  
له القصاص قبل الاندمال سم (قوله ولم يتحقق الخ) عبارة شرح مـ لان ايجاب قطع الاربع  
لديتين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط ا هـ (قوله بامكان) الباء سببية متعلقة بالنفي (قوله طرفا)  
أي أو معنى زى (قوله حلف) أي فتجب الدية لا القصاص ع شـ (قوله بل يحلف المجنى عليه)  
ويستحق دية كاملة ولا قصاص على العتد كما جزم به الجلال المحلى في شرح المهاج زى (قوله)  
عسرا قامة البينة) أي من المجنى عليه فلذا صدقناه في الباطن دون الظاهر لسهولة اقامة البينة عليه  
شيخنا واذا أقامها فيكفى قولها كان سلبا وان لم تتعرض لوقت الجنابة ولا يشك كل عليه قولهم لا تكفى  
الشهادة بنحو ملك سابق كأن يقول كان ملكا أمس الا ان قالوا لا نعم لم من يلا لانه لا يفرض هنا انه  
أنكر السلامة من أصلها فقولها كان سلبا مبطل لانكاره صريحا ولا كذلك ثم شرح مـ (قوله)  
والاصل الخ) معطوف على عملة مأخوذة من الفرق كأنه قال لانه يعسر اقامة البينة في الباطن ولان  
الاصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهر أو زعم الخ ا هـ (قوله ورفع الحاجز بينهما) أي وانحد الكل عدا

نقصه فلا يحلف بل يحلف المجنى عليه والفرق عسرا قامة البينة في الباطن دون الظاهر والاصل عدم حدوث نقصه والمراد بالباطن ما يعتاد  
ستره مرواؤه بالظاهر غيره (أو أوضح موضعيتين ورفع الحاجز) أي بينهما (وزعمه) أي الرفع (قبل اندماله) أي الايضاح ليقصر على  
أرش واحد

أوغیره لما سیأتی انہا تعدد باختلاف الحكم والمحل والفاعل زی (قوله حلف) ولا يخالف هذا ما مر فی قطع الیدین والرجلین من تصدیق الولی لانہما تفقاہنا علی وقوع رفع الحاجز الصالح لدفع الارشین وانما اختلفا فی وقته فنظروا للظاهر فیہ وصدقوا الجانی عند قصر زمنہ لقوة جانبہ بالاتفاق والظاهر المذکورین وأما تم فلم يتفقا علی وقوع شیء بل تنازعا فی وقوع السراية ووقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولی باتفاقہما علی وقوع موجب الیدین وعدم اتفاقہما علی الرافع لہ وقولہ والاحلف الجریح وانما حلف مع امكان الاندمال ولم یصدق بلایین لان المراد بالامكان الامكان القریب عادة بدلیل قولہم المار لقصر الزمن وطولہ ومعلوم ان الموضحة قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكاتها باطنا لكنه قریب مع قصر الزمن وبعید مع طولہ فوجب الیمین لذلك وحینئذ فلا ینافی ما مر من انہ عند عدم امكان الاندمال یصدق بلایین لما قررناہ من ان ذلك مفروض فی اندمال أحوالہ العادة فی ذلك بدلیل تمثيلہم بادعاء وقوعہ فی قطع یدین أو رجلین بعد یوم أو یومین وهذا محال عادة فلم تجب یمین وأما فرض مانحن فیہ فهو فی موضعین صدرت منه ثم بعد نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحاجز فبقاؤہما بلا اندمال فی ذلك الزمن بعد عادة وليس بمستحیل فاجتبیح لیمین الجریح حینئذ لا مکان عدم الاندمال وان بعد شرح م ر ملخصا (قوله ان قصر زمن) کسنة اھ حل وفيہ شیء (قوله بأن طال الزمن) کعشر سنین وفي کلام حج کعشرین سنة حل (قوله فلا یوجب زیادة) أي ارشا ثالثا وحل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجانی علی نفيه بأن حلف ان رفع الحاجز قبل الاندمال والاحلف المجنی علیہ وثبت لہ الثالث أي فیما اذا رجع المجنی علیہ وادعی ذلك الارش لان حلفہ وان لم یفد شغل ذمته بالارش الثالث لا ینافی أن لہ أي المجنی علیہ ان یدعیہ حل بتصرف

﴿فصل فی مستحق القود ومستوفیه﴾ أي وما یذکر معہما من قوله وأجرة جلاد الی آخر الفصل (قوله القود ثبت للورثة) أي لجمیعہم لأن کل واحد ثبت لہ کل القود فإدخال الأصل کل المجموعی لا الجمعی المقتضی لثبوت کل القصاص لکل وارث شویری وقال م ر ویأتی فی قاطع الطریق أن قتله یتعلق بالامام حیث تحتم قتله فهو مستثنی عما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا یسقط بعفوہم اھ وثبوتہ للورثة بالتتابع عن المجنی عاہ لا ابتداء وهو المعتمد عند م ر وبدل علیہ قوله بحسب ارثہم فلو کان علی المجنی علیہ دین وعفا الورثة علی مال فان الدین یوفی منه وقیل ثبت للورثة ابتداء فلا یوفی الدین من المال الذی عفی علیہ علی هذا وبہ قال زی (قوله أم بسبب) أي بسبب آخر غیر النسب والافالنسب سبب أيضا للارث قال م ر فی شرحہ وقیل انه للوارث بالنسب دون السبب لانه للقتنی والنسب ینقطع بالموت (قوله والمعتق) أي والامام فیمن لا وارث لہ خاص وذوی الارحام ان ورثناہم شرح م ر (قوله وبحسب جان) ولو بلا طلب أي وجوبا والحابس لہ الحاکم وموثة حبسہ علیہ ان کان موسرا والافنی بیت المال والافعلی میاسیر المسلمین ع ش علی م ر وعبارة حل قوله وبحسب جان أي وجوبا ولو بلا طلب الا فی ذات الجل فانه سیأتی أنها لا تجبس الا بطلب اذ ذاک أي کونها لا تجبس الا بطلب مخصوص بغیر الصبی والمجنون أما اذا کان المستحق أحدهما فتجبس من غیر طلب وهذا الثاني رأیتہ منقولاً عن التصحیح اھ وانما توقف حبسہا علی طلب للمساحة فیہا رعاية للجمل مالم یسأح فی غیرہا شرح م ر وهو مخالف لما سیأتی عن زی وعن حل تعلقا عن م ر أنها لا تجبس الا بعد طلب ولیہما (قوله الی کمال صبیہم) ولو استوفاه الصبی حال صباه اعتد بہ ع ش علی م ر نعم یمتنی من تحتم قتله فی قطع الطریق فلا ینظر لہ کمال باقی الورثة لان العفو لا یفید اھ سم (قوله ومجنونہم بالافاقه) فان أیس منها بقول الاطباء قام ولیہ مقامہ فی أحد احتمالین والثانی تعذر القصاص حل (قوله لان القود

(حلف ان قصر زمن)  
بین الايضاح والرفع  
لان الظاهر معه  
وذكر التحليف فيما عدا  
مسئلة القد من زيادتي  
(والا) بان طال الزمن  
(حلف الجريح) انه بعد  
الاندمال (وثبت) له  
(أرشان) لا ثلاثة باعتبار  
الموضعين ورفع الحاجز  
بعد الاندمال الثابت بحلفه  
وذلك لان حلفه دافع  
للتقص عن ارشين فلا  
يوجب زيادة

﴿فصل﴾ فی مستحق  
القود ومستوفیه  
(القود) ثبت للورثة  
العصبة وذوی الفروض  
بحسب ارثہم المال سواء  
كان الارث بنسب أم بسبب  
كالزوجین والمعتق  
(وبحسب جان) هو أعم  
من قوله القاتل ضبطا لحق  
المستحق (الی کمال صبیہم)  
بالبلوغ (ومجنونہم)  
بالافاقه (وحضور غائبہم)  
أواذنه لان القود للقتنی  
ولا یحصل باستيفاء غیرہم



من ولي أو حاكم أو بقينهم فإن كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي (١٥٣) المجنون غير الوصي العفو على الدية

دون ولي الصبي لأن له غاية تنتظر بخلاف المجنون وعلم بقولي ويحبس أنه لا يخفى بكفيل لأنه قد هرب فيفوت الحق (ولا يستوفيه) أي القود (الواحد) منهم أو من غيرهم فليس لهم أن يجتمعوا على استيفائه لأن فيه تعديا للمقتص منه ويؤخذ منه أن لهم ذلك إذا كان القود نحو اغراق وبه صرح الباقيني وإنما يستوفيه الواحد (براض) منهم أو من باقيهم (أو بقرعة) بينهم إذا لم يراضوا بل قال كل أنا أستوفيه بقيد زدته بقولي (مع اذن) من الباقيين في الاستيفاء بعدها فمن خرجت قرعته تولاه باذن الباقيين (ولا يدخلها) أي القرعة (عاجز) عن الاستيفاء كشيخ وامرأة وهذا ما صححه الاكثرون كافي أصل الروضة وصححه في الشرح الصغير ونص عليه في الام وصحح الاصل أنه يدخلها العاجز ويستند (فلو بدر أحدهم فقتله بعد عفو) منه أو من غيره (لزمه قود) وإن لم يعلم بالعفو لاحق له في القتل (أو قبله فلا) قود عليه لأن له حقا في قتله (وللبقية) في المستثنين (فقط دية

الح) علة للعلل مع علته أي قوله ويحبس جان الى كمال صبيهم الح أو علة لقوله يثبت للورثة (قوله من ولي أو حاكم) فلو تعدى أحدهما وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصدا الاستيفاء شبهة فيه نظر والاقرب الاول أخذ من قولهم ان القود للتشني فلا يحصل الح ع ش على م ر (قوله فقيرين محتاجين) هل هما قديان معتبران أو محتاجين بيان لما قبله بحر وشو برى فإن أردنا بالفقير من لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا بد منه لاخراج من له منفق (قوله جاز لولي المجنون الح) أي ولو صبيا وقضية التعبير بالجواز عدم وجوبه عليه وإن تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش على م ر (قوله غير الوصي) ولقيم مثله اه م ر (قوله لأن له) أي للصبا المفهوم من الصبي (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له افاقة في زمن معين ولو باخبار الاطباء بذلك انتظرت وفي شرح شيخنا خلافة فلا تنتظر مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولي الح) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم في المتن مع أن الاصل ذكره (قوله قد هرب) من باب طلب اه مختار (قوله براض منهم) أي ان كان المستوفي من غير الورثة وقوله أو من باقيهم أي ان كان منهم (قوله أو بقرعة) أي يجب على الحاكم فعلها بينهم فمن خرجت له استوفى باذن من بقي اه م ر وقوله يجب على الحاكم فعلها بينهم أي حيث استمر النزاع بين الورثة فإن تراضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضا وبه وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي ع ش عليه (قوله مع اذن) وقائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا أستوفي شرح م ر وعبرة من قوله مع اذن فإن قلت إذا اعتبر الاذن بعد القرعة فما فائدة قلت فائدة تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا أستوفي وإنما جاز للقارع في السكاح فعله من غير توقف على اذن لأن ما هنا مبناه على الدرع ما يمكن وذاك مبناه على التحجيل ومن ثم لو عضوا نائب القاضي عنهم ومثله حجج وقائدة الاذن أيضا رجاء عفو واحد منهم (قوله من الباقيين) ولو من عاجزهم لأن حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل أنه لو أبرأ منه أي من القود نفذ وأيضا بالقصاص مبني على الدرع ور بما يرق قلب أحدهم فيعفوا سم (قوله كافي أصل الروضة) معتمد (قوله ولو بدر) أي أسرع وبادر لغة في بدر اه زى (قوله أحدهم فقتله) ولو بادر أجنبي فقتله فحق القود لو رثته للاستحقاق س ل (قوله بعد عفو) أي أو معه حل (قوله وإن لم يعلم بالعفو) قد يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جاهلا به لم يقتل ويحبس بتقصير هذا بمبادرته بخلاف الوكيل س ل ومنه يؤخذ أنهم لو أذنوا له ثم عفووا لم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل أولى لأن له حقا في القود اه سبط طب (قوله قسط دية من تركه جان) والحاصل أن حصة غير المبادر في تركه الجاني مطلقا وكذا حصة المبادر بعد العفو أما قبل العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلهم على المبادر ما زاد على قدر حصته قبل العفو ولهم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو إذا علم به وعلى عاقلة ان جهل هذا ان لم يقتضوا والا فلا شيء لهم لوقوع النفس في النفس كذا بخط قل ومثله في سم وقوله وعلى عاقلة ان جهل هو مشكل لأنه يقتل مع الجهل فكيف يجب الدية على عاقلة (قوله كالاجنبي) أي والاجنبي إذا قتله يكون الحكم تعالى الدية بتركه الجاني لا الاجنبي سم (قوله ولو ارث الجاني) هذا في المسئلة الثانية فقط وهي قوله أو قبله كما يؤخذ من س ل فلا يجزى في الاولى إذا اقتص من المبادر وعبرة من س ل وإذا اقتص منه في الاولى استحق ورثته فسطه من تركه الجاني وإذا عفا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية مورثه ووقع التقاص فيما يخصه منها على القول بوقوع

من تركه جان) لأن المبادر فيها وراء حقه كالاجنبي ولو ارث الجاني على المبادر قسط

واحتياجه الى النظر  
لاختلاف العلماء في  
شروطه وقد لا يعتبر الاذن  
كما في السيد والقاتل في  
الحرابة والمستحق المضطر  
أو المنفرد بحيث لا يرى  
كباحثه ابن عبد السلام  
(فان استقل) به المستحق  
(عزر) لا فتية على الامام  
واعتدبه (وبأذن) الامام  
(لاهل) لاستيفائه من  
مستحقه (في نفس)  
لا غيرها من طرف ومعنى  
أما غير الاهل كالشيخ  
والزمن والمرأة فلا يأذن  
له في الاستيفاء ويأذن له في  
الاستنابة وانما لم يأذن في  
غير النفس لانه لا يؤمن من  
ان يزيد في الايلام بترديد  
الآلة فيسرى (فان أذن له  
في ضرب رقبة فأصاب  
غيرها عمدا) بقوله (عزره)  
لتعديبه (ولم يعزله) لاهليته  
وان تعدى بفعله (أو خطأ  
ممكنا) كأن ضرب كتفه  
أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله)  
لان حاله يشعر بعجزه (لا)  
ان كان (ماهرا) فلا يعزله  
وهذا من زيادتي (ولم  
يعزره) بقيد زدته بقولي  
(ان حلف) انه أخطأ لعدم  
تعديبه وخرج بممكننا  
ما لو ادعى خطأ غير ممكن  
كأن أصاب رجليه أو

التقص في غير التقدا وإذا عذمت الابل ووجب النقد بدلها كما في شرح م (قوله ما زاد على قدر حقه  
من الدية) وأما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقاص به في الاولى ان عفا عنه فان اقتص منه فلا شيء  
عليه لو ارتد الجاني بل له قدر حصته من دية المجني عليه في تركه الجاني (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي  
أن الامام يأذن في استيفاء غير النفس وانظر مع قوله الآتي ويأذن لاهل في نفس لا غيرها ومثله في  
هذا الصنيع م ويمكن قصر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبر والاولى أن يجاب بأن معنى  
أذنه في الاستيفاء في غير النفس أذنه في الاستنابة في الاستيفاء وقوله بعد لا غيرها أي لا يأذن له في  
الاستيفاء بنفسه فلا ينافي انه يأذن له في التوكيل في الاستيفاء م (قوله وقد لا يعتبر الاذن الخ) انظر  
استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهي الافتيات على الامام سم أقول قد يجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة  
بما أشار واله من الضرورة في غير السيد وأما فيه فلان الحق له لا للامام فلا افتيات عليه أصلا ع ش  
على م (قوله كما في السيد) بأن استحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلا  
حل بزيادة (قوله في الحرابة) لعل المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق فلم يستحق  
القود عليه أن يقتله بغير اذن الامام وقوله والمستحق المضطر أي لا كل أي أراد قتله لياكله وقد قتل  
أباه مثلا (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن اثبات القود أم لا بعد عن الامام أم لا قل على الجلال  
وانظر وجهه مع قدرته على اثبات وقربه من الامام ولعله خوف الحرب لكن في حاشيته على التحرير  
التقييد بالعجز عن اثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي وقت الاستيفاء ولو تركه الى  
أن يستأذن الامام لم يقدر عليه بعد ذلك (قوله كما بحثه ابن عبد السلام) أي في المنفرد حل (قوله فان  
استقل به المستحق) أما غيره ولو أمانا فقتل ع ش على م (قوله عزر) الا ان جهل تحريم ذلك  
فلا يعزر وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وان ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة حل ويؤخذ من  
تقريره أن الاستقلال حرام وهو كذلك خلا فلن قال بالكراهة (قوله وبأذن الامام لاهل) أي  
رضى به الباقيون كما علم بما مر اه م والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن  
الامام فطر يقهم أنهم يتفقون أو لا على مستوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الامام في أن يأذن لمن  
اتفقوا عليه اه ع ش على م قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدو للجاني لئلا يعذبه م وأن  
يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم (قوله لاستيفائه) اللام للتعدي لا للتعليل (قوله  
من مستحقه) حال من أهل أو صفته له وهو ليس بقيد بل مثله الاجنبي كما يأتي (قوله من طرف) وعلى  
قصد حاجته وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله بقوله) متعلق بعمدا (قوله لان كان ماهرا) هل  
وان تكرر ذلك منه أو تكرر به يخرج عنه كونه ماهرا حل (قوله فلا يعزله) أشار به الى أن قوله  
ولم يعزره معطوف على مقدر والمناسب أن يقول ولا يعزره (قوله كالعمد فيما مر) أي فيعزره  
ولا يعزله حل (قوله وأجرة جلاد) ويعتبر في قدرها ما يليق بفعل الجلاد حدا كان أو قطلا أو قطعاً  
ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م وقوله وأجرة جلاد ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان  
الكلام فيه إشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم بهذا الباب اه سم (قوله مؤسر) أي بزكاة  
الفطر كما في قل على الجلال ومثله في البرمادي فلو قال أنا أقتص من نفسي ولا أدفع الاجرة لم يجب أي  
لان التشقي لا يحصل بفعله فان أجيب الى ذلك اعتد باقتصاصه من نفسه على المعتمد لحصول المقصود  
بذلك ولو كانت الاجرة في مال المصالح وقال أنا أقتص من نفسي وأخذت الاجرة وأجيب الى ذلك

بأغلب أوصافه (وله) أي المستحق (قوده فوراً) ان أمكن لان موجب القود (١٥٥) الاتلاف فمجن كقيم المتلفات (وفي

حرم) وان التجأ اليه  
كقتل الحية والعقرب (و)  
في (حز برد ومرض)  
بخلاف نحو قطع السرقة مما  
هو من حقوق الله تعالى  
لبناء حتى الآدمي على  
المضايقة وحق الله على  
المساحة (لا) في (مسجد)  
ولو في غير حرم بل يخرج  
منه ويقتص منه صيانة له  
وكذا لو التجأ الى ملك  
شخص أو مقبرة وذكر  
حكم المسجد من ز يادى  
(درس)

(وتجسس ذات حمل ولو  
بتصديقها) فيه (في قود)  
في نفس أو غيرها (حتى  
ترضعه اللبا ويستغنى عنها)  
بامرأة أخرى أو بهيمة يحل  
لبنها أو قطعه بشرطه وحل  
تصديقها اذا أمكن ذلك  
والا كأن كانت آيسة فلا  
تصدق (ومن قتل بشئ)  
من محدد أو غيره كفرق  
وحر بق (قتل به) رعاية  
للمائة (أو بسيف) لانه  
أسهل وأسرع وترجيح  
الاصل تعين السيف فبالو  
قتله بنحو جافة أو كسر  
عضد سبق فلم اذ التخيير  
هو المنقول عن النص  
والجمهور وصوبه جماعة نعم  
لو قال افعله به كفعله فان لم  
يمت لم أقتله بل أعفوه عنه لم  
يمكن لما فيه من التعذيب

كان له الاجرة حل قال مر وحج فان كان معسرا فعلى بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أولم  
يكن منظوماً فعلى أغنياء المسلمين اه فان لم يكن ثم غنى في محل الجنابة بحيث يتيسر الأخذ منه فينبغي  
أن يقال للمستحق اما أن تغرم الاجرة لتصل الى حقه أو تؤخر الاستيفاء الى أن تتيسر الاجرة اما  
من بيت المال أو من غيره ع ش على مر (قوله بأغلب أوصافه) وهو الجلد وسمى بذلك  
لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان أمكن) بخلاف ما اذا كان في الورثة صبي أو مجنون فانه يمهل  
كما تقدم وكذا تمهل ذات الحمل الآتية شيخنا (قوله كقتل الحية) بجامع أن قتل كل غير مضمون (قوله  
وفي حرج) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعه في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف نحو  
قطع السرقة) راجع لثلاثة الاخيرة (قوله بل يخرج منه) أي وجوباً ان خاف نلوشه والافندبا حل  
(قوله وكذا لو التجأ الى ملك شخص) لحرمة استعماله ملك الغير بغير اذنه حل (قوله وتجسس  
ذات حمل) أي وجوباً بطلب المجنى عليه ان تاهل وكانت الجنابة على الطرف والابان لم يتأهل أو كانت  
الجنابة على النفس فالمعتبر طاب وارنه أو وليه قال حل والكلام في حق الآدمي لافي حق الله تعالى اذ  
في حق الله تعالى تؤخر الى تمام الرضاغة ووجود كافلة له بعدها اه (قوله ذات حمل) ولو من زنا وان  
حدث بعد استحقاق قتلها وحيث قد فينبغي منع حليلها من وطئها لاحتمال العلق حل وعبرة مر  
و يمنع الزوج من وطئها والافاحتمال الحمل قائم فيفوت القود على ما قاله الدميري لكن المتجه كفاي  
المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص اه وقوله وان كان يؤدي الى منع  
القصاص أي بان تكر رمنه الوطء وطال الزمن ولم يقتص منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة  
الرضاع ويجوز أن تجلس من ذلك الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه (قوله ولو  
بتصديقها) أي من غير عيّن ان كان هناك مخيلة أي علامة على الحمل والافلا بد من عيّن الى أن يظهر  
مخايل الحمل أي مظانه وعلاماته لا أربع سنين كما قاله الامام حل وقوله الى أن يظهر غاية الصبر كما يؤخذ  
من عبارة شرح مر وعبارته وعلى المستحق عند تصديقها الصبر الى وقت ظهور الحمل لا الى انقضاء  
أربع سنين اه لان التأخير الى أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحبضة أو  
غيرها اقتص منها زى (قوله في قود) في سببية (قوله حتى ترضعه اللبا) بالهمز والقصر فلو بادر  
وقتلها قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنعت من ارضاعه اللبا ولو باجرة ضمنته بالدية حل  
والمعتمد أنه لا ضمان لان سببه ترك وعبرة زى فلو أقيم عليها القصاص في النفس أو الطرف فالقت  
جنيماً ميتاً فالقرة على عاقلة الامام ان علم هو والمباشر أو جهلاً أو جهلاً المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا  
جهل الامام وعلم المباشر فالقرة على عاقلة لانفراد العلم والمباشرة اه (قوله بشرطه) وهو أن يكون  
بع مالحولين ان أضره النقص عنهما كفاي مر أو قبلهما ان تراضى الزوجان ولم يحصل للولد ضرر  
كما تقدم (قوله ومن قتل) هو مثال اذ غير القتل مثله ان أمكنت المماتة فيه لا كقطع طرف بمنقل أو  
ايضاح به أو بسيف لم يأمن فيه الزيادة بل يتعين نحو الموسى اه زى (قوله بما يحرم فعله) أي في كل  
حال لا يقال يشك كل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتفريق مع تحريم ذلك لانا نقول بنحو  
التجويع والتفريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمنع بخلاف  
نحر الخمر واللواط فانه يحرم وان أمّن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم على حج ع ش على مر  
(قوله نعم يقتل) استدراك على قوله لا بنحو سحر لانه يتوهم ان هذا منه (قوله بمسموم) ما يمكن

(الا) ان قتل (بنحو سحر) بما يحرم فعله كواط وبيعار خمر أو بول (ذ) لا يقتل به وان كانت المماتة به بل (بسيف) فقط نعم يقتل بمسموم  
ان قتل به كما شمله المستثنى منه وتعييرى بنحو سحر راعى من تعييره بالسحر والخمر واللواط (ولو فعل به كفعله من نحو جافة)

كتجوع و كسر عظم ( فلم يمت قتل بسيف ) لما سر ولا يزداد في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يزداد فيه ورجحه الاصل في التجوع (ولو قطع فسرى) القطع الى (١٥٦) النفس (خز الولى) رقبته تسهلا عليه (أو قطع) للماتلة (ثم خز) للسراية

مهر يا بحيث يمنع القتل حل (قوله لما سر) أى لانه أسرع وأسهل (قوله أو قطع) أى بالنيابة والا فقد تقدم انه لا يمكن من قطع الطرف حل (قوله لتكمل الماتلة) وليس للجاني طلب الامهال بقدر مدة حياة المجنى عليه بعد جنايته ومن ثم جاز أن يوالى عليه قطع أطراف فرقها زى (قوله فلا شئ له) هذه صورة يجب القصاص فيها واذ اعنى على الدية لا يجب شئ ومثلها قتل المرتد مثله شورى (قوله لانه استوفى ما يقابل الدية) أى والحال ان الدينين متساويان ففي صورة المرأة الآتية يبقى له نصف الدية شرح مر (قوله ربع) متعلق بمحذوف أى مقابلة ربع كابدل عليه قوله قبل واليد المستوفاة مقابلة بالنصف قال زى وقياسه كما قال جمع انه لا شئ لطافى عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سراية فاذا أراد وليها العفو لم يكن له شئ لاستيفائه ما يقابل دينها اه (قوله والا بان تأخر) أى ولو احتمل الابان شك في المعية أو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون عين السابق اه حل (قوله فنصف دية تجب) لان السراية مضمونة عليه بعد موته لانها من أثر فعله فلما قاتل القود بموته قبل المجنى عليه وجب نصف دية في تركته (قوله لان القود الخ) علة لمحذوف تقديره ولم يجعل موت الجاني المتقدم قودا لموت المجنى عليه المتأخر لان القود الخ (قوله لان ذلك) أى السابق وعبرة مر لان القود لا يسبق الجناية والا كان في معنى السلم في القود اه لان موت الجاني المتقدم على موت المجنى عليه كالمسلم فيه الذي يستحقه المجنى عليه بعد موته وعجل قبل وقته والسلم في القود باطل لعدم ثبوته في الذمة (قوله كالمسلم فيه) أى كشئ أسلم فيه مؤجلا ثم عجل قبل وقت أجله لان موت الجاني المتقدم لو وقع قودا لموت المجنى عليه المتأخر كان شبيها بالمسلم فيه الذي عجل قبل محيى أجله (قوله وهو) أى تقديم المسلم فيه المؤجل بمنع أى في القود لانه لا يثبت في الذمة وصحيح في غيره لثبوته في الذمة وقال بعضهم قوله وهو بمنع أى تقديم المسلم فيه على رأس مال السلم وهو هنا موت المجنى عليه وفي نسخة كالمسلم فيه أى في القود (قوله للجاني الحر العاقل) أما القن فقصدا لباحة لا يهدر يساره لان الحق لسيد له لكن الوجه انه يسقط قودها اذا كان القاطع قنا وأما المجنون فلا عبرة بأخراجه ثم ان علم المقتصص قطع والا لزمته الدية زى (قوله سواء كان الخ) فيه صوراً ربع وهي كونه عالماً بانها اليسار وانها لا تجزى أو ظن الاجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالسكية وعلى كل ما أن يتناظر أو لا فهاتان صورتان يضربان في الاربع ثمانية فهذه أحوال المخرج وأما القاطع فله أحوال أيضاً وهو علمه بانها اليسار وانها لا تجزى أو جهل الحال أو قال ظننت الاجزاء أو قال غفلت فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل المخرج قاصداً باحتها والقاطع اما أن يعلم الاباحة أو لا فهاتان صورتان تضربان في العدد المذكور يكون الحاصل أربعة وستين فهي في هذه كلها مهدرة لا قود فيها ولا دية فان قصد المخرج جعلها عن طائفة اجزاءها عنها أو أخرجهادها وظنناها للمجنى أو ظن القاطع الاجزاء فدية تجب في هذه الثلاث فان قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت انه أباحها أو علمت انها اليسار وانها لا تجزى أو دهشت وجب القود في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما يد المجنى عليه المجنى فقودها باقى في هذه الصور السبعين الا في ظن القاطع الاجزاء فيسقط القود فيها وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشارح تقرير شيخنا العزيزى (قوله وقصد باحتها) ومثله ما لو علم ان المطلوب

(أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل الماتلة (ولو اقتصص مقطوع يد فقات سراية وتساو ياديه خز الولى) رقبته القاطع (أو عفا) عن خزها (بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين وعفا) الولى عن الخز (فلا شئ) له لانه استوفى ما يقابل الدية وخرج بز يادى وتساو ياديه ما لو لم يتساو ياديهما كان نقصت دية القاطع كامرأة قطعت يدا رجل فاقصص ثم ماتت سراية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة بر ربع دية رجل صححه في الروضة وأصلها في باب العفو (ولو مات جان) سراية (بقوديد) مثلاً (فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا) أى الجاني بالقود والمجنى عليه بالجناية (سراية معا) أو سبق المجنى عليه (الجاني موتا) فقد اقتصص (بالقطع والسراية في مقابلتهما) (والا) بان تأخر موت المجنى عليه

(فنصف دية) تجب في تركته الجاني ان تساو ياديه لان القود لا يسبق الجناية لان ذلك يكون كالمسلم فيه وهو

ممنوع ولو كان ذلك في قطع يدين فلا شئ له (ولو قال مستحق) قود (يمين) للجاني الحر العاقل (أخرجها فأخرج يساراً) سواء أ كان عالماً بها وبعدم اجزائها أم لا (وقصد باحتها) فقطعها المستحق

(فهدرة) أى لا قود فيها

ولاديه وان لم يتلفظ بالاذن  
في القطع سواء أعلم القاطع  
انها اليسار أم لا ويعزر في  
العلم (أو) قصد (جعلها  
عنها) أى عن اليمين (ظانا  
اجزاءها) عنها (أو آخرجها  
دهشا وظناها اليمين أو)  
ظن (القاطع الاجزاء فدية)  
تجب (لها) أى لليسار لانه  
لم يبدلها بجائنا فلا قود لها  
لتسليط مخرجها بجعلها  
عوضا في الاولى وللدعشة  
القريبة في مثل ذلك في  
الثانية بقسميها وان يهما من  
زيادتي (ويبقى قود اليمين)  
في المسائل الثلاث لانه لم  
يستوفه ولا عفا عنه لانه  
يؤخر حتى تندمل يساره  
(الا في ظن القاطع)  
الاجزاء عنها فلا قود لها  
بل تجب لها دية وهو هذا  
من زيادتي فان قال القاطع  
وقد دهش المخرج في الآخرة  
ظنت أنه أباحها وجب  
القود في اليسار وكذا لو قال  
علمت أنها اليسار وأنها  
لا تجزى عن اليمين أو دهشت

(درس)

﴿فصل في موجب العمد والعفو﴾

(موجب العمد) في نفس  
وغيرها بفتح الجيم (قود)  
بفتح الواو أى قصاص  
(الدية) عند سقوطه بعفو  
عنه عليها أو بغير عفو  
(بدل) عنه على ما قاله

الدارمي وجزم به الشيخان والأوجه ما اقتضاه كلام

اليمين فأخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزى ولم يقصد العوضية اه شوري (قوله فهدرة) لانه بذهبا  
بجائنا وقد وجد منه الاخراج مقررا بالنية فكان كالنطق حتى لو مات سراية فانه يسد رنم لو قال القاطع  
ظنت اجزاءها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح مر (قوله ظانا اجزاءها) سواء ظن القاطع  
اباحتها أو ظنها اليمين أو علم انها اليسار وانها لا تجزى أو قطعها عن اليمين وظن انها تجزى عنها زى (قوله  
لانه لم يبدلها بجائنا) ولو اختلفا فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليمين وقال القاطع بل الاباحة فالمدق  
المخرج يمينه انتهى زى (قوله في الاولى) أى من مسائل الدية وهي ما اذا ظن اجزاءها عن اليمين  
وقوله في الثانية وهي ما اذا ظن كل من القاطع والمخرج أنها اليمين أو علم القاطع أنها اليسار وظن اجزاءها  
حل (قوله وللدعشة القريبة) هذا لا ينتج نفي القود بل وجوب الدية فينبغي أن يزداد في التعليل مع  
ظن القاطع انها اليمين أو انها تجزى فيكون شبهة مسقطه للقود (قوله ويبقى قود اليمين) وحاصل مسألة  
الدعشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقا الا اذا قصد المخرج الاباحة ولا يجب فيها قصاص الا اذا قال  
المخرج دهشت وقال القاطع علمت أنها اليسار وانها لا تجزى أو ظنت أنه أباحها أو دهشت أيضا ويبقى  
قصاص اليمين في الجميع الا اذا أخذها عوضا ولو أباحها المخرج اه زى (قوله في المسائل الثلاث) وهي  
مسألة الاباحة ومسألة ما اذا جعلها عوضا عنها ظانا اجزاءها ومسألة الدعشة بقسميها حل ويزاد عليها  
المسائل الثلاثة الآتية التي فيها قود اليسار (قوله الا في ظن القاطع الاجزاء) أى اذا علم القاطع انها  
اليسار وظن اجزاءها وهي القسم الثاني من قسمي مسألة الدعشة حل لكن في شرح الروض  
ما يؤخذ منه أن قوله الا في ظن القاطع الاجزاء راجع لجميع الصور التي فيها اهدار اليسار والتي فيها ديتها  
وفي عش على مر تقلا عن سم قوله الا في ظن القاطع الاجزاء مثله ما لو قال علمت أنها لا تجزى  
شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة اه سم (قوله فلا قود لها) أى لليمين  
وفي اليسار التنصيص المتقدم وقد يتقاصان تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب  
فيها قود اليسار وهي محترز الثانية التي في المتن بقسميها فالاولى مفهوم قوله أو ظن القاطع الاجزاء  
والثانية مفهوم قوله وظناها اليمين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها عنها الى آخر المسائل  
الثلاثة ويبقى قود اليمين في المسئلتين الاوليين من مسائل الدية لليسار دون الثالثة وهي ما اذا ظن  
القاطع الاجزاء وفي مسألة الاهدار فعلم أنه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة وتجب ديتها في ثلاثة  
وتهدر في واحدة ويبقى قصاص اليمين في ثلاث حل فاصل ما في المتن والشرح احدى عشرة صورة  
ثلاثة تبقى فيها قود اليمين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها  
وواحدة تهدر كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليمين لا تنفرد عن صور اليسار فالحق ان الصور سبعة  
يبقى قود اليمين في ستوديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أى السبعة وجوب الدية في ثلاثة والقود في  
ثلاثة والاهدار في واحدة تأمل

﴿فصل في موجب العمد والعفو﴾ (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجناية أو غيرها  
قبل الاقتصاص منه أو اوارثه لبعضه ولا يتصور الغير أيضا بان لم توجد مكافأة كقتل الوالد ولده فان  
الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر وفي عش على مر  
ما يقتضى أن المراد بالغير ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته  
بالكلية وعبرة حل قوله أو بغير عفو كان مات الجاني وقد تجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده  
وقد يجب القصاص فقط كقتل المرتد للزند اه وقد لا يجب الا التعزير والكفارة كما في قتل السيد  
فته شرح مر (قوله والاوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض



الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه والالزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (قوله عفا) المستحق ولو محجور فليس أوسع (عنه مجانا أو مطلقا) بأن لم يتعرض للدية (فلا شيء) لأن المحجور عليه لا يكف الا كتساب والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم (أو) عفا (عن الدية لغا) لأنه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها عفو

كالمعدوم (فان اختارها) أي الدية (عقب عفو مطلقا) او عفا عليها بعد عفو عنها وجبت (فاختيارها في الاولى من زيادتي كالعفو عليها ولما كان العفو عنها لغوا في الثانية صح العفو عليها وان تراخي عنه) وان لم يرخص (جان) بشئ من اختيار الدية أو العفو عليها فانها تجب لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه والمضمون عنه (ولو عفا) عن القود (على غير جنسها) أي الدية (أو) على (أكثر منها) ثبت (المعفو عليه وسقط القود (ان قبل جان) ذلك (والافلا) يثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياض فتوقف على الاختيار وهذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل شخص آخر (مالك أمره) ولو سكرانا أو سفيها (بأذنه فهدر) أي لا قود فيه ولادية للأذن فيه وخرج مالك أمره العبد والصبي والمجنون فتعبرى به أولى من تعبيره بالرشيد (ولو قطع) بضم أوله أي

يقتضي أنه لفظي وعبارته وما ذكرته تبع الأصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي أنها بدل عن نفس المجنى عليه بدليل أن المرأة لو قتلت رجلا لم يهادية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لم يهادية امرأة وذلك لأنهم مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البدل بدل هـ وصرح م في شرحه أيضا بان الخلاف لفظي لاتفاقهم على أن الواجب دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة قال حل وفيه نظر ظاهر لأنه تقدم في فصل أركان القود أن فيه وجهين انتهى (قوله ولو محجور فليس أوسع) للرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو مجانا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أوضح الشارح الرد بقوله لأن المحجور الخ (قوله لأن المحجور عليه) ولو بفس م وهو علة لقوله مجانا حل (قوله لا يكف الا كتساب) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على الدية لتكليفه حيث لا كتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو مجانا إذا غاب الأمر أنه ارتكب محرما وهو لا يؤثر في صحة العفو لتفويته ما ليس حاصل لا شرح م (قوله والعفو الخ) علة لقوله أو مطلقا حل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله عقب عفو) بأن لا يزيد على سكتة النفس والى بغير عذر وأن لا يأتي بكامة أجنبية والا كان متراخيا حل أي فلا تجب الدية به لأنه لغو حيث لا صحة للعفو المطلق وتراخي الاختيار عنه وقوله مطلقا أي عفو مطلقا (قوله ان قبل جان) أي لفظا لأنه صلح فلا بد له من صيغة اه قل على الجلال (قوله مالك أمره) بأن يكون حرا بالغا قلا أخذ من كلامه بعد (قوله فهدر) ما لم تقم قرينة على استهزائه فان دلت قرينة على ذلك وقتله قتل به ع ش على م (قوله أي لا قود فيه) ونجس الكفارة في القتل حل أي والتعزير شورى (قوله العبد) لأن أذنه وإن أسقط القود لا يسقط القيمة إذا قتل عبدا حل و م (قوله والصبي والمجنون) وأذنه لا يسقط شيئا شورى و م (قوله أولى من تعبيره بالرشيد) وذلك لشموله السفيه ع ش (قوله فعفى عن قوده وارشه) وصورة المسئلة أن يعفو عن القود على مال ثم يعفو عن المال هكذا أفهم به عليه شيخنا الطنटनाي اه زى فاندفع ما يقال كيف يصح العفو عن الارش مع أنه لم يجب لأن الواجب القود (قوله أو نحوه كاسقاط) وذلك كان قال بعد ذلك أي بعد قوله عفو عن القصاص على الارش وأوصيته له بأبرائه منه أو أسقطته عنه حل وحاصل هذه الصورة أن فيها أربعة أشياء قود العضو وأرشه وقود السراية فهذه الثلاثة يصح فيها العفو مطلقا الا ولان مباشرة والثالث تبعا وأما الرابع وهو ارش السراية ففيه تفصيل وهو ان كان العفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضا والافلا (قوله عن قود العضو والسراية) أي السراية للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشمل السراية الى عضو آخر كما قاله حل لأن السراية الى عضو آخر لا قود فيها كما ذكره المتن بقوله سابقا ولو قطع أصبعاً فأتى كل غيرها فلا قود في المتأكل وكان الحلبي اعتمد فيما قاله على قول الشارح لا عن ارش السراية الى نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مستندا لأنه مفروض في الارش والكلام هنا في القود تأمل (قوله وان قال) الغاية للرد وقوله عن ذلك أي عن قود العضو والسراية الخ (قوله ولو بغير الخ) هذا تعميم ليتأتى قوله

الآتي

عضوه وان سرى القطع (فعفا عن قوده وأرشه) بلفظ وصية أو ابراء

ونحوه كاسقاط (صح) العفو عن قود ذلك العضو والسراية وعن ارش العضو ان خرج من الثلث وأجاز الوارث والاستقط منه قدر الثلث (لا عن ارش السراية) الى نفس أو عضو آخر بان تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وان قال) مع عفو عن ذلك ولو بغير لفظ الوصية

(و) عفوت (عما يحدث) من الجنابة لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلا يتناول غيرها والعفو عما يحدث باطل لانه ابراء عما يجب (الا ان عفا عنه) أى عما يحدث (بلفظ وصية) كالوصية (١٥٩) له بارش هذه الجنابة وبارش ما يحدث

منها فيصح ويسقط ارش العضو مع ارش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء من زيادتي (ومن له قود نفس بسراية) قطع (طرف ففعا عنها فلا قطع) له لان مستحقه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن مستحقه وقال البلقيني المعتمد ان له القطع وصرح به في البسيط (أو) عفا (عن الطرف فله جزا الرقة) لاستحقاقه له (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس) مجانا أو بعوض (فسرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) فتقع السراية قودا لان السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو وقاعدة بطلانه تظهر فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم فان لم يصرح العفو فلا يلزمه غرم لقطع العضو لانه قطع عضو من يباح له دمه فكان كالمو قطع يدمر ند والعفو انما يؤثر فيما يبق لا فيما استوفى (ولو وكل) باستيفاء القود (ثم عفا) عنه (فاقتص الوكيل جاهلا) عفوه (فعليه دية) لورثة الجاني لانه بان انه قتله بغير حق فعلم انه لا قود

الآن ان عفا عنه الخ وحرر هذا المحل فان فيه خفاء حل وقوله ليتأتى قوله الخ أى لان الاستثناء لا يكون الا من علم وكان الانسب ان يقول الشارح ولو بلفظ وصية اذ هو المتوهم بدليل الصحة اذا كان العفو به فهو تعميم في العفو وقوله لانه انما عفا الخ لتعليل للطوى تحت الغاية وهو ما اذا لم يقل وعما يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل لتعليل للغاية وأورد عليه صحة العفو عن قود السراية مع انها مستحدث وأجيب بانه انما صح لوجود سببه وهو الجنابة على العضو فكانه موجود كما أشار له حل ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو قطع العضو تأمل وعبرة سم وقول الشارح والسراية أى لان السراية تولدت من معفو عنه فانتهضت شبهة لدرء القصاص وبذلك يندفع ما قد يقال لمصح العفو عن قود السراية دون أرشها وذلك لان أرشها لا يسقط بالشبهة اه (قوله بالشرط السابق) وهو ان خرج من الثلث الخ (قوله بسراية) خرج بالسراية المباشرة كما لو قطع يده ثم قتله فالقصاص من تحقق فيه ما صادف لوعفا عن النفس لم يسقط قصاص الطرف وبالعكس س ل (قوله ففعا عنها) أى السراية أو النفس (قوله فلا قطع) الا اذا كان المستحق للنفس غير مستحق الطرف كان قطع يدرقيق ثم عتق ثم مات سراية فقصاص النفس لورثة العتيق وقصاص اليد للسيد ولا شك حينئذ ان عفوا أحدهما لا يسقط حق الآخر س ل (قوله ان له القطع) ضعيف (قوله فله جزا الرقة) وليس هذا عفوا عن بعض القود حتى يسقط بل عن طريق مخصوص له شورى (قوله ولو قطعه المستحق) أى لقطع طرف سرى الى النفس كأن قطع يديدهم وسرى الى النفس ثم ان وارث عمره وقطع يديدهم وعفا عن النفس وعبرة شرح م في الدخول على هذا لما كان من له قصاص للنفس بسراية طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذ كر حكم الاول ثم بذ كر الثاني فقال ولو قطعه الخ (قوله لان السبب) وهو قطع الطرف وقوله قبله أى العفو وقوله مقتضاه وهو الموت (قوله لانه قطع الخ) عبارة شرح م لانه حال قطعه كان مستحقا لجلته فانصب عفوه لغيره (قوله فعليه دية) أى مغلظة وانما كانت عليه دون عاقلة لتقصيره بعدم تثبته م (قوله فعلم) أى من قوله فعليه دية وغرض الاعتذار عن عدم ذكر هذين الحكمين في المتن مع ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) مالم يقصر في اعلام الوكيل بعفوه والارجع عليه كما بحثه الزركشى ونقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقا حل وعبرة شرح م ولا يرجع بها على عاف وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للبقيني لانه محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغليظ تنفيرا عن الوكالة في القود لبنيانه على الدرء ما أمكن اه بحروفه (قوله رجع بنصف أرش) وفي قول رجع بنصف مهر المثل لانه بدل البضع شرح م

### كتاب الديات

جمعها باعتبار الانفس والاطراف والمعاني حل (قوله وهي المال) أى شرعا لما تقدم عن القاموس أنها لغة المال الواجب في النفس فقط ع ش على م (قوله أو فيما دونها) أى ماله أرش مقدرو فلا يشمل مالا مقدره مما فيه حكومة (قوله وهي) أى الدية بهذا اللفظ بعد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزأ من تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ منه

عليه لعنهم ولادية على عاقلة (ولا يرجع بها) على عاف لانه محسن بالعفو (ولو لم بها) أى امرأة (قود فكحها به مستحقه جاز) لانه عوض مقصود (وسقط) القود لملكها قود نفسها (فان فارقه) قبل وطء رجع بنصف ارش لتلك الجنابة لانه بدل ما وقع العقد به درس (كتاب الديات) جمع دية وهي المال الواجب بالجنابة على الحر في نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض من فاء الكلمة وهي

وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزأ من تعريفه فتأمل اه رشيدى  
 ويحاجب بأن توقف الدية على الودى من جهة الاخذ وتوقف الودى على الدية من جهة التصور فلا يقال  
 يلزم أخذ الشيء من نفسه وأجيب أيضاً بأن الدية سم لئال الواجب بالجناية والودى اسم لدفع الدية كما قاله  
 الشارح (قوله الآتى) أى اجبال فى قوله خبر الترمذى وغيره بذلك (قوله معصوم) أى غير جنين  
 حل وأما المهدركزان محصن وتارك صلاة بعد أمر الامام بها فلا دية فيهما وان وجب القصاص فيهما  
 لو كان القاتل مثلهما كما فى قتل المرتد لثله ومثلهما قاطع الطريق واصائل فلا دية فيهما برماوى وقول  
 على المحلى وهو ظاهر اطلاق م ر لكن قيد الرشيدى عدم وجوب الدية فى قتل الزانى المحصن وتارك  
 الصلاة وقاطع الطريق بما اذا لم يكن القاتل مثلهم اه (قوله ان قتله رقيق) أى لغير القاتل لان  
 السيد لا يجب له على قنه شئ زى فان كان مبعض الزم له جهة الحرية القدر الذى يناسبه من نصف أو ثلث  
 مثلاً وجهة الرق أقل الامرين من باقى الدية والحصة من القيمة س ل وزى (قوله خلفه) فى المصباح  
 الخلفه بكسر اللام اسم فاعل يقال خلفت خلفاً من باب تعب اذا حلت ففى خلفه مثل تعبته وربما  
 جمعت على لفظها فقيس خلفات ويحذف الهماء أيضاً يقال خلف والصحيح أن خلف جنس جسمى يفرق  
 بينه وبين واحدته بالتاء ككلم وكلمة اه (قوله وان لم تبلغ الح) للرد على من قال انها لا تجزى الا ان  
 بلغت خمس سنين نظر الغالب ع ش على م ر (قوله خبر الترمذى) لفظه من قتل عمداً رجوع الى  
 أولياء المقتول ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهى ثلاثون حققة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه  
 اه سم (قوله وحقق) أى اثبات شورى وفى نسخة حققات بالتاء وهى ظاهرة (قوله أم أحدهما) أى  
 أم بعضه أم كانا معاً فى الحل ومرا السهم فى الحرم كما هو قضية الحاق ذلك بجزاء الصيد واعتمده شيخنا م ر  
 حل (قوله أو فى شهر حرم) أو رمى فى الاشهر الحرم وأصاب فى غيرها أو عكسه وان مات خارجها  
 وفى كلام حج اعتبار الجرح فيها وان وقع الموت خارجها بخلاف عكسه وهو متجه حل (قوله  
 ذى القعدة) يجوز فى القاف الفتح والكسر والفتح أفصح وذى الحجة يجوز فى الحاء الوجهان  
 والكسر أفصح اه شيخنا ونظم ذلك بعضهم فقال

وفتح قاف قعدة قد صححوا \* وكسر حاء حجة قدر حجوا

وفى المصباح وذو القعدة بفتح القاف والكسر لغة اسم شهر والجمع ذوات القعدة وذوات القعدات والتثنية  
 ذواتا القعدة وذواتا القعدتين فثنوا الاسمين وجعوهما وهو عز بز لان الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة  
 ولا يتوالى على كلمة علامتا تثنية اه أى فى غير هذا ونحوه وهو علة لقوله عز يزسمياً بذلك لعودهم  
 عن القتال فى الاول ولوقوع الحج فى الثانى والحرم لتحریم القتال فيه انتهى زى وانما خص بالحرم  
 مع تحريم القتال فى جميعها لانه أفضلها والتحریم فيه أغلظ وقيل لان الله تعالى حرم فيه الجنة على ابليس  
 اه قال فى شرح مسلم الاخبار تظاهرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من سنين خلافاً  
 لمن بدأ بالحرم فتكون من سنة واحدة وقائدة ذلك ما لو نذر صوم الاشهر الحرم مرتبة فيبدأ من  
 القعدة على الاول ومن المحرم على الثانى كفى س ل واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة  
 فكأنهم قالوا هذا الذى يكون أول العام دائماً قيل والحكمة فى جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر  
 حرام واختم شهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما اتوا الى شهران فى الآخر لارادة  
 تفضيل الختام والاعمال بالخواتيم اه شوبرى (قوله أو محرم رحم) أى محرميتها ناشئة عن  
 الرحمة أى القرابة فهو من اضافة المسبب للسبب حل وقد ورد أن الله تعالى قال أنا الرحمن وهذه  
 الرحم شقق لها اسم من اسمى فن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اه سم (قوله كأم وأخت)

مأخوذة من الودى وهو  
 دفع الدية يقال وديت  
 القاتل أدبه ودياً والاصل  
 فيها قبل الاجماع قوله تعالى  
 ومن قتل مؤمناً خطأ  
 فتحرير رقبة مؤمنة ودية  
 وخبر الترمذى وغيره الآتى  
 (دية حرم مسلم) معصوم (مائة  
 بعير) نعم ان قتله لهرقيق  
 فالواجب أقل الامرين من  
 قيمة القاتل والدية كما يعلم  
 مما يأتى (مثلثة فى عمد  
 وشبهه ثلاثون حققة  
 وثلاثون جذعة وأربعون  
 خلفه) بفتح الخاء المعجمة  
 وكسر اللام وبالفاء أى  
 حاملاً (بقول خير بن)  
 عدلين وان لم تبلغ خمس  
 سنين لخبر الترمذى فى العمد  
 وخبر أبى داود فى شبهه  
 بذلك سواء أوجب العمد  
 قوداً فعنى على الدية أم لم  
 يوجبه كقتل الوالد ولده  
 (ومخمة فى خطا من بنات  
 مخاض وبنات لبون وبنى  
 لبون وحقق وجذعات)  
 من كل منها فى دية المسلم  
 عشرون لخبر الترمذى  
 وغيره بذلك (الا) ان وقع  
 الخطأ (فى حرم مكة) سواء  
 أ كان القاتل والمقتول فيه  
 أم أحدهما (أو) فى (أشهر  
 حرم) ذى القعدة وذى الحجة  
 والمحرم ورجب (أو محرم  
 رحم) بالاضافة كأم  
 وأخت (مثلثة)

لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يباحق بها حرمة المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا أثر لمحرمة رضاع ومصاهرة ولا اقرب غير محرم قوله  
عم والاول بقسميه ان كان قريبا كينت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة وارد على قول الاصل أو محرما ذارحم (ودية عمد على جان  
مخلة) كسائر أبدال المتلفات (و) دية (غيره) من شبه عمد وخطا وان تثلث (على عاقلة) لجان (مؤجلة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة  
ان امرأتين اقتلتا فحذفت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في (١٦١) بطنها فقضى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان دية جنيها  
غرة عبدا أو أمة وقضى بدية  
المرأة على عاقلتها أي القاتله  
وقتلها شبه عمد فنبوت  
ذلك في الخطأ أولى والمعنى  
فيه أن القبائل في الجاهلية  
كانوا يقومون بنصرة الجاني  
منهم ويمنعون أولياء الدم  
أخذ حقهم فابدل الشرع  
تلك النصرة ببذل المال  
وخص تحملهم بالخطا وشبه  
العمد لانهما بما يكثر لاسيا  
في متعاطي الأسلحة فحسنت  
اعاقته لئلا يتضرر بما هو  
معذور فيه وأجلت الدية  
عليهم رفقاً بهم (ولا يقبل)  
في ابل الدية (معيب) بما  
يثبت الرد في البيع وان  
كانت ابل الجاني معيبة  
(الارض) به من المستحق  
لان حقه السالم من العيب  
في الدية (ومن لزمته)  
الدية من جان أو عاقلته  
(فن ابله) تؤخذ (و) ان لم  
يكن له ابل أخذت من  
(غالب) ابل (محله) من  
بلد أو غيره (و) ان لم يكن  
في محله ابل أخذت من غالب

يفنى أن يقول كآب وأخ اذ الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسيأتي رشيدى (قوله اعظم  
حرمة الثلاثة) استشكل التغليظ في الاشهر الحرم بأن تحريم القتال فيها منسوخ وأجيب بأن أثر ذلك  
مراعى وان نسخ كفاي دين اليهود مثلا (قوله ولا رمضان) وان كان سيد الشهور لان المتبع في  
ذلك التوقيف شرح م (قوله والاول) أي محرم الرضاع والمصاهرة (قوله وارداخ) أي لان  
المحرمة فيها ليست من الرحم م (قوله فحذفت) بالمجتمتين وقيل باهمال الاولى حل (قوله  
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بين أن دية الخ ويمكن جعله بمعنى حكم وتقدير الباء في قوله  
ان ع ش (قوله على عاقلتها) متعلق بقضى الاول والثاني (قوله وقاتلها شبه عمد) هذا بدل على ان  
الخذف بالمجمة حل (قوله والمعنى فيه) أي في وجوب دية الخطا وشبه العمد على العاقلة (قوله بما  
هو) أي يقتل هو الخ (قوله بما يثبت الرد في البيع) وهو ما ينقص العين أو القيمة تقصافا حشا وانما  
ألحق به لانها تشبه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الاضحية مثلا اه عميرة (قوله من  
المستحق) أي الاهل للتبرع اه زى (قوله في الدية) أي ثابت في الدية وهذا الطرف خبر ان  
قرئ السالم بالنصب وحال ان قرئ بالرفع ع ش وأشار الشارح بقوله في الدية الى الفرق بين هذا  
والزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه سم (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة  
المنصرف اليها عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الارش أو الحكومة فيخير بين النقد والابل  
قل على الجلال (قوله أو عاقلة) ولو اختلفت محال العاقلة أخذ واجب كل من غالب محله وان  
كان فيه تشقيص لانها هكذا وجبت شرح م ولا يشكل هذا بما يأتي في بابها حيث قاله على غنى  
نصف دينار الخ لان المراد هناك المقدار الواجب من قيمة الابل لا الذهب عينا كما أوضحه الرافعي  
هناك (قوله فن ابله) أي غالبها تؤخذ ان تنوعت والاتخير حل (قوله أقرب محل) أي دون مسافة  
القصر حل (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن اثل ببلد العدم فانه  
لا يجب حينئذ نقلها كما جرى عليه ابن المقرئ وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر سل (قوله  
وبذلك) أي بوجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالفاء اه ح ف (قوله لكن قال في  
البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية وبين التراضي بالقيمة بدلها بأن الصلح عقد اعتياض  
فاعتبر فيه العلم بالعقد وعليه والتراضي بقيمة الابل تنزيل لها منزلة المبدومة التي يرجع الى قيمتها بدلها  
بدون تعاقد سل (قوله كذا أطلقوه) أي جواز العدول بالتراضي أي لم ينهوه على جواز الصلح  
عن ابل الدية أخذ ما بعده (قوله وقضيته) أي قضية التعليل بجهالة الصفة (قوله لو علمت) أي  
بأن تعينت و يرد عليه أن تعيينها لا يقتضي أن القيمة مأخوذة عن أعيانها وان علمت صفاتها لان  
المستحق لا يملكها بالتعيين ا يكون أخذ القيمة عوضا عنها وانما القيمة مأخوذة عما في الدية وهو

(٢١ - مجبري) - رابع ) ابل (أقرب محل) الى محل الدافع فيلزمه نقلها وبذلك علم  
ما صرح به الأصل أنه لا يعدل الى نوع أو قيمة الا بتراض لكن قال في البيان كذا أطلقوه وليكن مبنيا على جواز الصلح عن ابل  
الدية أي والأصح منعه لجهالة صفاتها وقضيتها أن صفاتها لو علمت صح الصلح وبه صرح الغزالي في بسطه وعليه جرى ابن الرفعة  
فيصح العدول حينئذ وما تقر من انها انما تؤخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما في الأصل والمذهب والبيان وغيرهما والذي  
في الروضة ونقلها أصلها عن التهذيب

أشخيرة بينهم وظاهر ما تقرر أن ابله لو كانت معيبة أخذت الدية من غالب ابل محله قال الزركشي وغيره وايس كذلك بل يتعين نوع ابله  
سليما كما قطع به الماوردي ونص (١٦٢) عليه في الام (وما عدم) منها كلاً أو بعضاً حساً أو شرعاً بان عدمت

في المحل الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه باكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (فقيمته) وقت وجوب التسليم نلزم (من غالب نقد محل العدم) وقولي غالب من زيادتي (ودية كتابي) معصوم كاعلم عامر (ثلاث دية) (مسلم) نفسا وغيرها ويعتبر في ذلك حل مناكتة والافديته كدية مجوسى (و) دية (مجوسى ونحو وثني) كعابد شمس وقر وزنديقى وغيرهم من له عصمة كاعلم عامر (ثلاث خمسة) أى المسلم أى ديته كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضى الله عنهم وهذه أخس الديات ونحو من زيادتي (و) دية (أتى وخثنى) حزين (نصف) دية (ح) نفسا ودونها روى البيهقي خير دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بنفسها مادونها وبها الخثنى لان زيادته عليها مشكوك فيها (ومن لم يبلغه اسلام) أى دعوة نبينا صلى الله عليه وسلم وقتل (ان تمسك بمالم يبدل) من دين (فدية) أهل (دينه) ديته فان كان كتابيا فدية كتابي أو

مجهول الصفات اه اسعاد زى وعبارة حل لو علمت أى بقدرها وسنها وصفها لا بتعيينها لان ما في الدية لا يتعين فيما عين والمراد بتعيينها الذى عبر به بعضهم وصفها بصفات السلم اه وكتب م ر بهامش شرح الروض المراد بعلمها ما اذا ضبطت بصفات السلم التى يجوز معها بيع الموصوف ومحل منع الصلح عليها ما اذا علمنا سنها وعددها وجهلا وصفها اه فتحصل من ذلك أن علمها بعلم صفات ما تؤخذ منه وهو ابله أو غالب ابل محله أو غالب ابل أقرب محل اليه فاذا علمنا ما تؤخذ منه بصفاته التى هو عليها وذ كراهاتى العقد صح الصلح والافلا لانه في المعنى بيع موصوف في الدية كما يؤخذ مما نقله س ل عن م ر (قوله التخيير بينهما) أى بين الله وابل غالب محله وهو المعتمد (قوله من غالب ابل محله) أى وان لم يكن فيه نوع ابله وهو المعتمد (قوله بل يتعين نوع ابله سليما) وان لم يكن في ابل محله بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو الفرق بين القولين (قوله الذى يجب الخ) وهو دون مسافة القصر من محل الدافع (قوله أو وجدت) هو وما بعده مثالا لان لعدم الشرعى (قوله أو بعدت الخ) ضبط الامام عظم المؤنة بان يزيد مجموع الأمرين من مؤنة احضارها وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بمحل الفقد كما في شرح م ر وع ش عليه (قوله من غالب نقد محل العدم) فان غلب نقدان تخير الجاني زى قال سم ينبغي ان يراد بمحل العدم بلد الجاني ان وجد فيها ابل قبل ذلك لكنها عدمت وأقرب بلد اليها ان لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك ووجد بالأقرب ولكنها عدمت فان لم يكن وجد شئ لا يبلده ولا بالأقرب فينبغي اعتبار بلده لانها الاصل وانما يبدل الى غيره عند الوجود فيه لكن أى ابل تعتبر حينئذ بقيمة محل العدم اذالم يكن وجد به ابل قبل ذلك فان أنواع الابل لا تنضبط وينبغي اعتبار النوع الغالب وجوده مع الناس وفاقا لم ر اه (قوله ودية كتابي الخ) قال أبو حنيفة يجب فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها س ل (قوله عامر) أى في قوله وفي القتل عصمة (قوله حل مناكتة) قال المصنف سابقا وشرطه في اسرائيلية ان لا يعلم دخول أول آياتها في ذلك الدين بعد بعة تنسخه وفي غيرها أن يعلم ذلك قبلها (قوله حل مناكتة) هذا يفيدك أن غالب أهل الدية الآن انما يضمنون بدية المجوسى لان شرط حل المناكتة في غير الاسرائيلي لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله وثني) أى عابد الوثن وهو الصنم من حجر أو غير موقبل من غيره فقط شرح حج (قوله من له عصمة) عبارة م ر ممن له أمان من النحود دخوله رسولا (قوله كما قال به عمر الخ) أى ولان للذمى بالنسبة للمجوسى خمس فضائل كتاب يودين كان حقوا حل ذبيحته ومناكتة وتقر به بالجزية وليس للمجوسى الا آخرها فكان فيه خمس ديته اه حج (قوله وبها الخثنى) لم يقل وبها الخثنى فيهما أى النفس ومادونها لان الخثنى قد يخالف فيها دونها كالحلقة منها فيها الدية ومنه فيها الحكومة فله درهم اه شورى (قوله بمالم يبدل) بان تمسك بالكتاب الذى جاء به موسى أو عيسى ولم تمسك بمالم يبدل منه وقوله أو مجوسيا ظاهره أن المجوس لم كتاب تمسكوا به مع ان المشهور أن لهم شبهة كتاب بزعمهم انه كان لهم كتاب أنزل على نبيهم فلما قتلوه رفع الآن يقال لهم كتاب في زعمهم تمسكوا به (قوله فالحق بالمؤمن من أهل دينه) أى فلا يشترط فيه أمان من اله رشيدى على م ر (قوله فان جهل الخ) لعل المراد علم عصمته وجهل دينه الذى تمسك به تأمل سم وعبارة زى بان علمنا تمسكك بدين حق ولم نعلم عينه (قوله دية أهل دينه) أى كتابه كما عبر به م ر قال الرشيدى لعل المراد مطلق كتاب الشامل لثل محقق ابراهيم وزبور داود

أى

مجوسيا فدية مجوسى لانه بذلك ثبت له نوع عصمة فالحق بالمؤمن من أهل دينه فان جهل قدر دية أهل دينه

قال بان الرفعة يجب أخس الديات لانه المتيقن (والا) بان تمسك بمالم يبدل من دين أو لم تمسك بشئ



بأن لم تبلغه دعوة نبي أصلا  
(فكمجوسى) ديتسه  
ولتولدين مختلفى الدية  
يعتبرا كثرهما دية سواء  
أكان أبأ أم أما والتغليظ  
السابق بالتثليث يأتى فى  
دية الكافر فى قتل  
كتابى عمدا أو شبهه  
عشر حقا وعشر جذعات  
وثلاث عشرة خلفه وثلاث  
وفى قتله خطأ ستة وثلاثين  
من كل من بنات مخاض  
و بنات لبون و بنى لبون  
وحقا وجذعات وفى قتل  
مجوسى عمدا أو شبهه  
حقنان وجذعتان  
و خافتان وثلثان وفى قتله  
خطأ بعير وثلاث من كل سن كما  
مرآ تفاو عن المتولى وغيره  
استثناء الكافر المتولى فى  
حرم مكة من التثليث

درس

﴿فصل﴾ فى موجب  
مادون النفس من الجرح  
ونحوه

يجب (فى موضحة رأس  
أو وجه ولو) فى العظم  
الناتئ خلف الاذن أو فيها  
تحت المقبل من اللحيين  
أو (صغرت والتحمت  
نصف عشر دية صاحبها)  
ففيها الكامل وهو الحسر  
المسلم غير الجنين

أى فلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذى يجعل ديتته ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم  
مما مر أو بكتاب غيرهما فتكون ديتته دية المجوسى والافتى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى أو  
نصرانى وإن جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بأن لم تبلغه الخ) انظر وجه هذا الحصر وهلا  
كان مثله ما إذا بلغت دعوة نبي إلا أنه لم تمسك بدينه اه رشيدى (قوله باكثرهما دية) ولا ينافيه  
ما مر فى الخنثى من الحاقه بالأتى اذ هو المتيقن لانه لا موجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل وهنافيه  
موجب يقينا يلحقه بالاشرف ولا نظر لما فيه مما يلحقه بالأخص لان الأول أقوى لكون الولد يلحق  
أشرف أبويه غالبا شرح م والمتولدين من نجب فيه الدية ومن لا نجب كأن تولدين آدمى وغيره  
وقضية قولهم \* والذى اشترى جزاء وديه \* انه نجب فيه دية الادمى اه ع ش (قوله والتغليظ  
السابق بالتثليث) أى بسبب كون القتل عمدا أو شبه عمدا وكونه خطأ فى الحرم أو فى الأشهر الحرم أو  
كون القتل محرم رحم وفى كلامه كتناء أى والتخفيف السابق بالتخميس يأتى أيضا فى دية الكافر  
دل على هذا قوله وفى قتله خطأ الخ وعبارة شرح م والتغليظ والتخفيف يأتى فى الذكر والأتى  
والذى والمجوسى والجراحات بحسابها والأطراف والمعاني بخلاف نفس القن (قوله فى قتل كتابى الخ)  
وذلك لا ما إذا نسبنا لاربعين الواجبة فى دية الكامل للثلاثة تكون خمسين فكذلك إذا نسبنا ثلاثة عشر  
وثلاثة الى دية الكتابى تكون خمسين فالواجب فى كل دية مغالطة من الحوامل خساها (قوله وعن  
المتولى الخ) معتمد وذلك لانه ممنوع من دخوله أى حرم مكة مطلقا

درس

﴿فصل فى موجب مادون النفس الخ﴾ (قوله ونحوه) الأولى حذفه لان جميع ما ذكره فى هذا  
الفصل من أحكام الجرح وبيان موجب ما ذكره ع ش تمثيلا للنحو بقوله كأن وسع موضحة غيره  
فيه نظر لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها أرش مستقل فالكلام على توسيع موضحة الغير  
من جلة الكلام على موجب الجرح ومثله بعضهم بالتقيل تأمل (قوله فى موضحة رأس أو وجه)  
التقييد بالوجه والرأس لا بد منه أيضا فى الهاشمة والمنقلة اذ لا يجب فى كل منهما نصف العشر الا اذا كان  
فى الرأس أو الوجه كما صرح بهذا التقييد فى شرح البهجة الكبير اه شيخنا وتقدم أن الشجاج عشرة  
وزاد عليها هنا الجائفة فالجثة أحد عشر وحاصل ما ذكره فيها أنه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب فى كل منها  
نصف عشر الدية وهى الموضحة والهاشمة والمنقلة وثلاثة يجب فى كل منها ثلث الدية وهى المأمومة  
والدامغة والجائفة وخسة ليس فيها أرش مقدر ذكرها بقوله وفى الشجاج الخ (قوله المقبل) وهو  
ما تقع به المقابلة والذى تحته ما يلى الصدر فهو من الوجه هذا دون الوضوء ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء  
أن المدار هنا على الخطر أو الشرف اذ الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر والشريف مثله  
ونم على ما رأس وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاورهما كذلك اه م وعبارة البرماوى قوله الناتئ  
خلف الاذن انما أخذها غاية لانه رى ما يتوهم ان المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله فى الوضوء  
فبين انه ليس مرادا اه والفرق ما ذكره م (قوله أو صغرت والتحمت) فارق ذلك سن  
غير المشغور وان كان الغالب على الموضحة الالتحام لئلا يلزم اهدار الموضحات دائما بخلاف السن  
فان الجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أى ان لم  
توجب قودا أو عنى على مال وقوله المسلم أى الذكرا المعصوم اه ع ش (قوله غير الجنين) أما  
هو اذا جنى عليه بموضحة وانفصل ميتا فالقياس وجوب الغرة فقط فاذا نزل حيا فنصف عشر دية هذا  
ما نقل فى الدرر فإنى لم أر فيها نقلا صريحا اه عن وعبارة ع ش اما الجنين فان اوضحه  
الجاني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح ففيه نصف عشر قيمة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح ففيه غرة

خسة أبخرة لخبر في الموضحة خمس من الأبل رواء الثرمذي وحسنه وانما نسقط بالالتحام لانها في مقابلة الجزء الذاهب والالم الحاصل أما موضحة غير الرأس والوجه ففيها حكومة (و) في (هاشمة) قلت أو (أوضحت) ولو بسراية (أو أوجت له) أي للإيضاح بشق لاخراج عظم أو قوس (عشر) من دية صاحبها (١٦٤) ففيها الكامل عشرة أبخرة قماروي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم

أوجب في الهاشمة عشرة من الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على زيد (و) في هاشمة (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذ بمصر وقولي أو أوجت له من زيادتي (و) في (منقلة) بإيضاح وهشم (ها) أي عشر ونصفه ففيها الكامل خسة عشر بعير الخبر عمرو بن حزم بذلك رواء أبو داود (و) في (مأمومة ثلث دية) من دية صاحبها (كجائفة) خبر عمرو بذلك أيضا وقيس بالمأمومة الدامغة (وهي) أي الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد زدتها بقولي (باطن محيل) للقاء أو الدواء (أو طريق له) أي للحيل (كبطن وصدر وقررة نحر وجبين) أي كيدا خلفا فان خرفت الامعاء ففيها مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكو وغيره كالقلم والاف والعين وهر البول وداخل الفخذ (ولو أوضح) واحد (وهشم) في محل الايضاح

ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين أن الجناية على النفس أي نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجناية ففيه نصف عشر دية وان انفصل حي ومات بالجناية ففيه دية كاملة ولا تفرد الموضحة بارش لانه تبين ان الجناية على النفس وقوله نصف عشر قيمة غرة أي قياسا على نصف عشر الدية الواجب في ايضاح الحلي يجعل الغرة كالدية (قوله خسة أبخرة) مثله اذا كانت عمدا أو شبهه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلقتان لأن الثلاثين جذعة أو حقة الواجبة في الدية الكاملة خمس المائة ونصف خسة فكذا الواحدة والنصف خمس الخمسة ونصف خسة والأربعون خلفه الواجبة في الدية الكاملة خسان فكذا الخلفتان خسان الخمسة وحرمة مسلمة بعيران ونصف ولذي بعير وثلاثان ولجوسي ثلث بعير وتسمية خسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير اه حل وحل (قوله وفي هاشمة) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في غيرهما ففيها حكومة (قوله أوجب في الهاشمة) أي المصحوبة بالايضاح حل (قوله أخذ بمصر) وهو قوله وفي هاشمة قلت وأوضحت حل لانه معلوم أن الموضحة فيها نصف العشر فيكون النصف الآخر شا للهاشمة وحدها (قوله وقيس بها الدامغة) لم يذكرها في المتن حتى يقيسها على المأمومة على أن القياس فيه شيء لأنها رائدة على المأمومة فكان مقتضاها ان يكون واجبا أكثر ومن ثم قال الماوردي ان فيها حكومة زيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواصل بآخرة حل (قوله أي كد اخلها) أشار به الى أن قول المصنف كبطن الخ أمثلة للجوف ع ش (قوله غيره) يصدق بما اذا كان جوقا ظاهرا ومثله بالقلم والانتفاو باطنا وليس بمحل ولا طريق له ومثله بغير البول وداخل الفخذ ومثله بالفخذ ما يشمل الورك اذا التجويف فيه قال زي والفخذ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل بمحل القعود وهو الالية وهو محجوف وله اتصال بالجوف الاعظم (قوله كالقلم والانتفا) لان كلا من القلم والانتفا وان كان طريقا للباطن المحيل الا انه ليس جوقا باطنا حل أي والموضوع أنه جوف باطن فاندفع اعتراض سم بان القلم والانتفا طريقان للحيل فكيف يخرجهما وكأنه فهم أن قوله أو طريق معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على محيل فيكون قوله باطن قيد فيه أيضا (قوله ولو أوضح واحد) أشار به الى أن محل ما تقدم في المأمومة وما قبلها عند اتحاد الجاني زي (قوله وأم رابع) ولو جرح خامس خريطة الدماغ كان عليه حكومة خلافا لما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم تمت فان مات وزعت عليهم أخماسا حل وبعبارة سبط الطبراني ولودمغ خامس فان دقت لزمه دية النفس ولزم كلا من قبله أرش جرحه وان لم يدقق وحصل الموت بالسراية أي بفعلهم وجبت دينها أخماسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاندمال أو مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدماغ أرش جرحه وعليه هو حكومة كما صرح به في ع ب (قوله في الكامل) أي الحر المسلم الذي ذكر لانه الذي في موضحة خسة ووجه الاولوية ان قوله فعلى كل من الثلاثة خسة يوهم أنها واجبة في المجني عليه ولو ناقضا بخلاف قول المصنف نصف عشر فانه لا إيهام فيه لأن المراد منه نصف عشر دية المجني عليه ع ش (قوله وغيرها) وهو الدامية والباضعة والمتلاحة والسمحاق

فكان ما قطع منها ثلثاً أو نصفاً في غمق اللحم (الاكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا ما نقله في الروضة كأصلها عن الاصحاب والاصل اقتصر على وجوب قسط أرض الموضحة (والا) أي وان لم يعرف نسبتها منها (حكومة) لا تبلغ أرض موضحة كجرح سائر البدن (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة عمداً أو غيره) من خطأ وشبه عمداً فهو أعم من قوله وخطأ (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً ووجهاً أو وسع موضحة) (غيره فوضعتان) لاختلاف الصورة في

(١٦٥)

الاولى والحكم في الثانية والمحل في الثالثة والفاعل في الرابعة اذ فعل الشخص لا يبنى على فعل غيره بخلاف ما لو وسعها الجاني فهي موضحة واحدة كما لو أتى بها ابتداءً كذلك ولو عاد الجاني في الاولى فرفع الحاجز بينهما قبل الاندمال لزمه أرض واحد وكذا لو تأكل الحاجز بينهما لان الحاصل بسرية فعله منسوب اليه وخرج بينهما لحم وجلد ما لوبقى أحدهما فوضحة واحدة لان الجنابة أتت على الموضع كله كاستيحا بالايضاح (والجائفة كموضحة) في التعدد وعدمه صورة وحكما ومحلا وفاعلا وفي غير ذلك كعدم سقوط الارش بالاتحام وبذلك علم تعددها فيما لو طعنه به من له رأسان والحاجز بينهما سليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جانب إلى آخر جائفتان) لانه جرحه

اه زى (قوله والاصل اقتصر الخ) هو محمول على ما اذا كان أكثر من حكومة زى (قوله كجرح سائر البدن) التشبيه في ثبوت حكومة لا بقيد كونها لا تبلغ أرض موضحة لما يأتي من أن الواجب في حكومة ما لا مقدرة له كفتح أن لا تبلغ دية نفس وان بلغت أرضاً مقدراً اه ع ش ملخصاً (قوله ولو أوضح موضعين الخ) أشار به إلى أن الموضحة تعدد بحسب الصورة والحكم والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله أو شملت رأساً ووجهاً) أما لو شملت وجهها ووجهة أو رأساً وقفاً فوضحة واحدة. لكن مع حكومة في الأخيرة شرح م ر (قوله بخلاف ما لو وسعها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله فهي موضحة واحدة) أي ان اتحاد عمداً أو غيره أما اذا كانت الموضحة عمداً والتوسيع خطأ أو بالعكس فوضعتان كما يفهم من قوله أو انقسمت الخ ع ن (قوله لزمه أرض واحد) أي حيث كانت الجنابة من نوع الاولى كان كانت الموضحة عمداً والرفع عمداً وكان خطأ والاقتلانة أو رش ع ش (قوله في التعدد) كأن يكون بين الجائفتين لحم وجلد (قوله وحكما) أي عمداً أو غيره وقوله ومحلا كالبطن والجنب ومثال تعدد الجائفة محلا لصورة كأن يخرق صدره وينزل بالآلة إلى أن يصل بطنه فهذه جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفي غير ذلك) نعم لانجب دية جائفة على من وسع جائفة غيره الا ان كان من الظاهر والباطن والا فحكومة تشرح م ر (قوله فلونفذت الخ) انما به على هذا الثلاثي توهم ان الجائفة مختصة بما دخل فاذا نفذت إلى الظهر وخرقته لا يقال ان هذه جائفة بما دخل بل بما خرج م ل (قوله لجائفتان) ويجب أيضاً حكومة بخرق الامعاء أخذاً من قوله السابق فان خرقت الامعاء ففيها مع ذلك حكومة اه سم على حج ع ش على م ر درس

فصل في موجب ابانة الاطراف المراد بها لاجزاء فتشمل السن وبهض العضو (قوله ولو بايباس) بان تستحشفا والغاية للرد (قوله لخبر عمر وبن حزم) وكان جلاد النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا (قوله ولانه) تعليل لغاية وقوله منفعة دفع الهوام الاضافة بيانية وقوله بالاحساس الباء سببية متعلقة بدفع (قوله ايضاح) أي في غير محلها من الرأس والوجه (قوله السميع) لكن يجب في قطع أذن السميع ديتان دية لاذنين ودية للسمع لانه ليس حالاً في جرم الاذن كما سيأتي في دية المعاني (قوله ويقدر) أي ذلك البعض بالمساحة أي وبالجزئية ايضاً بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للباقي ويؤخذ بتلك النسبة من دينها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف دينها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافه فيما سري في قود الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح من كونه قيراطاً مثلاً وقيراطين ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر وان توقف فيه الشيخ اه رشيدى وعبارة الشيخ يعني ع ش قوله ويقدر بالمساحة فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن وجب ثمن الدية فلعل هذا هو

جرحين نافذين الى الجوف درس (فعل) في موجب ابانة الاطراف والترجمة به من زيادتي (في) الجنابة على (الاذنين ولو بايباس) لهما (دية) لخبر عمر وبن حزم وفي الاذن خسون رواء الدار قطني واليهيقي ولانه أبطل منهما منفعة دفع الهوام بالاحساس فلو حصل بالجنابة ايضاح وجب مع الدية أرض موضحة وسواء في ذلك السميع والاصم والمراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جنس عليه (و) في (بعض) منهما (قساه) منها لان ما وجب فيه الدية وجب في بعضه قسطه منها واليهض صادق بواحد ففيها النصف وبعضها ويقدر بالمساحة

(و) في ابانة (يابستين حكومة) كابانة بدشلاء وجفن واثب وشفة مستحشفات (و) في (كل عين نصف) من الدية لخبر عمر وبذلك رواه مالك (ولو) كانت العين (عين أحول) وهو من في عينه خال دون بصره (وأعور) وهو فاقد بصر إحدى العينين (وأعمش) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف بصره (أو بها بياض لا ينقص ضوءاً) لأن المنفعة باقية بأعينهم ولا نظر إلى مقدارها فصوره مسألة الأعور ووقوع الجناية على عينه السليمة (فان نقصه) أي (الضوء) (فقط) منه فيها (ان انضبط والا لحكومة) فيه وفرق بينه وبين

الاعمش بان البياض نقص الضوء الذي كان في أصل الخلقة وعين الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الأصل قاله الرافعي ويؤخذ منه كما قال الأذرع وغيره ان العمش لو تولد من آفة أو جناية لا تكمل فيها الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لاعمى) لان الجمال والمنفعة في كل منها ففي الاربع الدية ويندرج فيها حكومة الاهداب (و) في (كل من طرفي مارن وحاجز) بينهما (ثالث) لذلك ففي المارن الدية ويندرج فيه حكومة القصبية (و) في كل (شفة) وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي طوله الى ما يستر اللثة (نصف) ففي الشفتين الدية لخبر عمر وبذلك رواه النسائي وغيره فان كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص قدر حكومة (وفي لسان) لناطق (ولو لا لکن وأرت والتغ وطفل) وان

المراد بالمساحة اذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة هذا فرق فان معنى المساحة ان يعتبر قدر المقطوع وينسب الى الاذن بكاملها ويؤخذ من الارش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لم أن يكون ربعا أو نصفاً وغيرهما وهذا هو عين الجزئية اه حج (قوله وفي ابانة يابستين حكومة) وقد تقدم أخذ الاذن الصحيحة بشلاء لان القصاص مبني على المماثلة فلا ينافي وجوب الحكومة في قطع الشلاء اه زي ومراده الجواب عن قول الزركشي ان جريان القصاص في اليابسة وعدم تكميل الدية فيها بما لا يعقل وحاصل الجواب انه لا تلازم بين القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتداً عليه القصاص ولا يجب الدية كما مر لان ماله في (قوله ولو عين أحول) هذه الغايات للتعميم الا الثانية فانه الرد على من يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لان سليمته بمنزلة عيني غيره كما في شرح م (قوله أو بها بياض) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو ناظرها زي (قوله لا ينقص) بفتح الباء وضم القاف أو بضم الياء وكسر القاف المشددة وأما ضم الياء واسكان النون وكسر القاف المخففة فلحن شيخنا وماضيه بتخفيف القاف وتشديد ها (قوله فصوره) تفريع على العلة (قوله فان نقصه) أي وكان عارضاً بان تولد من آفة أو جناية فان كان خلقياً كدت فيها الدية حل (قوله منه) أي من النصف (قوله على عينه السليمة) فعين الأعور والمبصرة كغيرها لا يجب فيها الا نصف الدية تلويحاً بمالك وأحد حيث قال في ادية كاملة زي (قوله منه) أي من الفرق (قوله وفي كل جفن) أي قطعاً أو يابساً اه م (قوله وفي كل من طرفي مارن وحاجز) أي قطعاً أو شلاً وكذا قوله وفي كل شفة وفي تعويج الانف حكومة كتعويج الرقبة ونحو تسويد الوجه كما في م (قوله الى الشدين) قال في المصباح الشدين جانب الفم وهو بالفتح والكسر وجع المفتوح شقوق مثل فلس وفلس وجع المكسور أشداق مثل جل وأحال ع ش على م (قوله ففي الشفتين الدية) فلو قطع شفتيه فأذهب الباء والميم قال الاصطخري يجب مع ديهما ارش الحرفين وقال ابن الوكيل لا يجب غير ديهما كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض ان الواجهة الاول من ل (قوله فان كانت مشقوقة) ظاهره ولو خلقياً ع ش (قوله وفي لسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسط من الدية مدابني (قوله ولناطق) أي يلفظ أو بالقوة كالطفل (قوله ولو لا لکن) وهو من في لسانه لکن أي عجمة ومنافع اللسان ثلاثة الكلام والدوق والاعتماد عليه في كل الطعام وادارته في الله ولتحتي يستكمل طعنه بالاضراس زي (قوله أثره) أي النطق أو التحريك (قوله ففيه) أي في قطعه حكومة (قوله والافدية) ولا حكومة ان قنا الدوق في جرم اللسان والا لحكومة له أيضاً فإما يظهر حج من ل فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لالعله بالسانه بل لعدم سماعه ففي وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتمد وجوب حكومة زي (قوله لم تسترد) وكذا سائر الاجرام الا ثلاثة من غير المشغور ورواها الجلد والافضاء قول (قوله وان كسر هالح) اشتمل كلامه على أربع غايات الاولى والثالثة للتعميم والثانية

لم يظهر أثر نطقه (دية) لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره نعم ان بلغ أو ان اخلق أو التحريك ولم يظهر أثره ففيه الرد

حكومة (و) في لسان (الآخرس حكومة) خلقياً كان الخرس أو عارضا كمن قطع بدشلاء هذا ان لم يذهب بقطعه الدوق والافدية ولو اخذت دية اللسان فنبت لم تسترد وفارق عود المعاني كما سيأتي بان ذهابها كان مظلوناً وقطع اللسان محقق فاعايد غيره وهو نعمة جديدة (و) في (كل سن) أصلية تامة مشغورة (نصف عشر) ففي سن حرم مسلم خمسة أبعرة لخبر عمر وبذلك رواه أبو داود وغيره (وان كسر هادون

(السنخ) بكسر الميم وسكون النون وانحجام الخاء وهو أصلها المستر بالعم (أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها) ففيها نصف العشر لبقاء الجلال والمنفعة فيها والعود نعمة جديدة فان قلع هو أو غيره السنخ بعد الكسر لزمه حكومة وتعبيري بنصف العشر أولى من اقتصاره على خمسة أبعرة أسن الكامل (فان بطلت منفعتها حكومة) كزائدة وهي الخارجة عن سمت الاسنان ففيها حكومة (ولو قلعت الاسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (في حسابه) وان زادت (١٦٧) على دية ففيها مائة وستون بعيرا وان

اتحد الجانبان لظاهر خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد حكومة أو لكل سن منه ارش وجهان بلا ترجيح للشيخين وصحح صاحب الانوار الاول والقسم والى والبقية في الثاني وهو الوجه كما شمله كلام الجمهور (ولو قلع سن غير منغور) فلم تعد وقت العود (وبان فساد منبتها فأرث) يجب كما يجب القود فلو مات قبل بيان الحال فلا ارش لان الظاهر عودها لو عاش والاصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة (وفي الحين دية) كالاذن ففي كل لحي نصف دية (ولا بدخلي فيهما) أي في ديتيها (ارث اسنان) لان كلا منهما مستقل وله بدل مقدر (و) في (كل بدور رجل نصف) من الدية لخبر عمرو بذلك رواه النسائي وغيره (فان قطع من فوق كف أو كف حكومة) تجب (أيضا) لانه ليس بتابع

للرد على من قال اذا عادت لا يجب فيها الارش لان العائدة قائمة مقام المقلوعة والرابعة للرد على من قال انها اذا نقصت منفعتها يجب فيها حكومة كما يعلم من كلام أصله مع شرح م (قوله أو قلت حركتها) أي وان كانت قليلة الحركة قبل القلع أو كانت ناقصة المنفعة قبل القلع أيضا (قوله فان بطلت منفعتها) أي قبل قلعها حل (قوله وهي ثنتان وثلاثون) أي في أكثر الاشخاص منها ثانيا أربع اثنان من الفوق واثنان من التحت وهي في مقدم القدم أول ما ينبت من الاسنان للرضيع ور باعيات وهي أربع خلف الثنايا من الجانبين كذلك وأنياب وهي أربع خلف الرابعايات كذلك وضواحك وهي أربع خلف الأنياب كذلك وطواحين وهي ثنتا عشرة خلف الضواحك ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في التحت كذلك ونواجذ وهي أربع خلف الطواحين اه مر عشي وتسمى ضر من الحلم وفي الغالب لا تنبت الا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها وهو الخصى فتكون اسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له ثنتان منها فتكون اسنانه ثلاثين وهو الاجرود اه عميرة وفي قل تقديم الضواحك على الأنياب (قوله وهو الوجه) معتمد (قوله فلم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شيء ما لم يبق شين شرح م فان بقي شين ففيه حكومة عرش (قوله وبان الح) أي بقول خيرين شرح م (قوله فلو مات قبل بيان الحال) بان مات قبل العلم بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر بذلك في الروض اه سم وعبرة زى فلو نبت البعض أي بعض السن المقلوعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الاولى اه وظاهر قوله فلا شيء له أنه لا يجب له حكومة فكلامه أولى من كلام سم المدخل لهذه الصورة في كلام الشارح لانه يفهم أنها تجب فيها حكومة تدبر (قوله نعم تجب له حكومة) لثلاث كون الجنابة عليها هدرامع احتمال عدم العود لو عاش عرش على م (قوله وفي الحين) وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى أما العليا فتنبت أعظم الرأس اه زى ويتصور افراد الاحيين عن الاسنان في صغير أو كبير سقطت أسنانه بهرم أو غيره ولو فكهما أو ضربهما فيدستا لزمه ديتيها فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يكن عليها بل على الاحيين نص عليه في الام س ل قال سم وقديقال هو وان لم يكن عليها لكن حصل ذلك بسراية جنابته اه (قوله وله بدل مقدر) بخلاف الكف مع الاصابع وأيضا فاللحيان يكمل خلقهما قبل الاسنان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف مع الاصابع عميرة (قوله بخلاف الكف مع الاصابع) أي ان اتحد القاطع والقطع فان اختلف القطع كأن قطع الاصابع أو لأم عاد و قطع الكف وجبت له حكومة كافي شوري (قوله وأئةله غيرها) شامل للخنصر الرجل لان له ثلاث أنامل وان لم تحس قل على الجلال (قوله ولو زادت الاصابع) أي وكان الزائد أصليا أو اشتبه بالأصلي كأن كان في اليد عشرة أصابع وكلها أصلية أو اشتبه بالأصلي بالزائد بخلاف الزائد يقينا ففيه حكومة فلا يخالف ما في شرح الروض تأمل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) أي على الأامل لان الحكم هنا منوط بالجلالة بخلافه في الاسنان فانه منوط بالافراد فوجب لما زاد أرش كامل تأمل

بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد والرجل الثلاثون حكومة (و) في (كل أصبع عشريه) من دية صاحبها ففي أصبع الكامل عشرة أبعرة لخبر عمرو بذلك رواه أبو داود وغيره (و) في (أئةله ابهام نصفه) (أئةله غيرها ثلثه) عملا بتقسيط واجب الاصبع ولو زادت الاصابع أو الأامل على العدد الغالب مع التساوي أو نقصت قسط الواجب عليها وتعبيري بما ذكر أعظم من اقتصاره على دية أصابع الكامل وأناملها



(و) في (حلمتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل واحدة وهي رأس الثدي نصف لان منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يزداد بقطع الثدي معها شي وتدخل حكومته في ديتها (و) في (حلمة غيرها) من رجل وخنثى (حكومة) لانه انلاف جال فقط وذ كر حكم الخنثى من زيادتي (و) في (كل من فرج المرأة) وذ كر ولو لصغير وعنين وصلخ جلدان لم ينبت بدله و (بقي) فيه حياة مستقرة ثم مات بسبب من غير السالخ كهدم أو منه واختلفت الجنائتان عمد او غيره (دية) تخبر عمر وبذلك في الذ كر والاثنين رواه أبو داود وغيره وقياسا عليها ما في الباقي فان مات بسبب من السالخ ولم تختلف الجنائتان عمد او غيره فالواجب دية النفس وفي الذ كر الاشل حكومة وقولي ثم مات الخ أعم من قوله وخز غير السالخ رقبته (وحشفة كذ كر) ففيها دية لان معظم منافع الذ كر وهولادة المباشرة تتعلق بها فاعداها منه تابع لها كالكف مع الاصابع (وفي بعضها قسطه منها) لان الذ كر لان الدية تمكمل بقطعها فقصت على أبعاضها فان اختلف بقطعها مجرى البول فالأكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجري ذكره في الروضة كأصلها (كبعض مارن وحلمة) ففيه قسطه منها لان الاثف والثدي

(١٦٨)

شوري قال ح ف والتقيط المذ كور صحيح في الانامل بخلاف الاصابع لان المعتمدان الاصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا وعبارة شرح الروض فان قيل لم يقسموا دية الاصابع عليها اذا زادت أو نقصت كافي الانامل بل أوجبوا في الاصبع الزائدة حكومة فلنأنا ان الفرق أن الزائد من الاصابع متميزة ومن الانامل غير متميزة اه وعبارة قل على المحلى فان زادت الانامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الاصبع فلو كانت أربع أنامل للاصبع وجب في كل أنملة ربع العشرة الا ان علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الاصابع فانها تجب دية كاملة للاصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها القصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب فيها ستون بعيرا أو ما في المتوج مرجوح أو مؤول يعود الضمير فيه على الانامل دون الاصابع فراجع اه (قوله وفي حلمتها) أي قطعاً أو اشلالاً (قوله من اثنين) ولومن عنين ومحبوب حل والمراد بالاثنيين البيضتان وأما الخسيتان فالجلدتان اللتان فيهما البيضتان اه زى وعبارة سم يشترط في وجوب الدية في الاثنين سقوط البيضتين فجرد قطع الجلدتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية اه (قوله بقطع) الباء بمعنى مع وانما قيد بذلك لاجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع الجلدتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله وألين) هو مع خصيين مستثنيان من قاعدة ان كل مؤث بالتاء حكمه عدم خذف التاء منه اذا تثنى كتمران وضاربتان لانها لو حذف التبت بتثنية المذ كر ووجه استثناءهما أنهم لم يقولوا في المفرد الى وخصي حتى يتوهم انهما تثنيتهما ذ كر شوري ملخصا (قوله وشفرين) ولومن رتقاء وقرناء حل (قوله ثم مات الخ) أي أو لم يم أصلاً بأن عاش من غير جلد ففيه دية الجلد الموت ليس بقيد (قوله ولم تختلف الجنائتان) فان اختلفت وجب ديتان دية النفس ودية الجلد ع ش (قوله وفي بعضها قسطه) أي البعض أي قسطه من الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبراً منها (قوله بقطعها) أي بقطع بعضها وعبارة مر فان اختلف بقطع بعضها الخ (درس)

فصل في موجب ازالة المنافع ذ كر منها أربعة عشر وهي عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وامناء واحبال وجاع واقضاء وبطش ومشى زى وفي عدم الافضاء من المنافع نظر ظاهر لانه من الاجرام ولذلك قال مر في شرحه وهي أي المنافع ثلاثة عشر (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لانه أشرف المعاني اه سم والاصح ان محله القلب لآية لم قلوب لا يفقهون بها كافي حج وله اتصال بالدماغ وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالانس والجن والملائكة وهو كل مشكك لامتواطي لتفاوته في افراده كافي البرماوى (قوله في مدة) أي بحيث لا تستغرق العمر اه حل (قوله فان مات) أي في المدة المذ كورة (قوله وجبت الدية) وفارق سن غير المنغور اذا مات قبل عودها بأن من شأنها العود (قوله كبصر وسمع) تنظير في وجوب الدية اذا مات المجنى عليه قبل عودها وانظر لم خص هذه الثلاثة أي العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر حكم ما لموات المجنى عليه قبل عود البطش أو اللبس أو الذوق أو غيرها في مدة قدرها

(درس) (فصل) في موجب ازالة المنافع (تجب دية في) ازالة (عقل) غريزي وهو ما يترتب أهل

عليه التكليف لخبر البيهقي بذلك نعم ان رجى عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن انه يعيش اليها تنظر فان مات قبل العود وجبت الدية كبصر وسمع وفي بعضه

ان عرف قدره فسطه والا  
 لحكومة وأما العقل  
 المكتسب وهو ما به حسن  
 التصرف ففيه حكومة  
 ولا يزاد شيء على دية العقل  
 ان زال بما لأورش له كأن  
 ضرب رأسه أو لطمه (فان  
 زال بماله أورش) مقدر أو  
 غير مقدر (وجب مع  
 دية) وان كان أحدهما  
 أكثر لانهما جناية أبطلت  
 منفعة ليست في محل الجناية  
 فكأن كانت كما لو أوضحه  
 قد ذهب سمعه أو بصره فلو  
 قطع يديه ورجليه فزال  
 عقله وجب ثلاث ديات أو  
 أوضحه في صدره فزال  
 عقله فدية وحكومة (فان  
 ادعى) ولي المجنى عليه  
 (زواله) بالجناية وأنكر  
 الجاني (اختبر في غفلانه  
 فان لم ينتظم قوله وفعله  
 أعطى الدية بلا حلف)  
 لان حلفه ثبت جنونه  
 والمجنون لا يحلف فان  
 اختلعا في جنون متقطع  
 حلف زمن افاقته (والا)  
 بأن انتظما (حلف جان)  
 فيصدق لاحتمال صدور  
 المنتظم اتفاقا أو جزيا على  
 العادة والتصرح به هذا  
 من زيادتي والاختيار  
 بأن يكرر ذلك الى أن  
 يغلب على الظن صدقه  
 أو كذبه ولو أخذت دية  
 العقل أو غيره من بنية  
 المعاني ثم عدا استردت (و)  
 نجبدية (في) ازالة (سمع)

أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سنبذ كره في السمع بقوله ويجيء مثله في  
 توقع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها تحت الكاف في قوله كبصر (قوله ان  
 عرف قدره) قال الشيخ عميرة هذا بناء على تجزيه وقد منعه الماوردى قال وانما ينتقص زمانه بان  
 يجن يوما ويعقل يوما اهـ وعبارة الروض وشرحه وفي ازالة بعضه بعض الدية بالقسط ان انضبط  
 بزمان كالوكان يجن يوما ويفيق يوما أو غيره بأن يقابل صواب قوله وفعله بالمتأمل منهما تعرف النسبة  
 بينهما الخ وعبارة شرح مـ ان عرف قدره أي بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره (قوله أو غير مقدر)  
 وهو الحكومة حل وقوله وجب أي الارش (قوله وان كان أحدهما) أي الارش والدية ولو كان  
 ذلك الارش غير مقدر وظاهره ان أورش غير المقدر أي حكومته تكون أكثر من دية النفس فينا في  
 ماسيا في المتن قريبا من قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له دية نفس أي فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها  
 اللهم إلا أن يصور بما اذا جنى على محلات الكل محل حكومة فجمعت الحكومات فبلغ واجبها أكثر  
 من دية النفس وماسيا في خاص بحكومة واحدة شيخنا (قوله كالو أوضحه الخ) حيث يجب مع الدية  
 أرض موضعه حل (قوله فان ادعى ولي المجنى عليه) عبارة مـ فان ادعى بينائه للفعول اذا  
 تصح الدعوى من المجنون وانما تسمع الدعوى من وليه أو للفاعل وحذف للعلم به اذ من المعلوم ان  
 المجنون لا يصح منه ذلك بل من وليه فسقط القول بتعين الأول وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذا  
 يعلم الامنه اهـ وهذا أولى من قول الشارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلانه) ان  
 لم يكذب الحس فان كذبه لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لا تزيله عادة فيحمل على موافقة قدر  
 كونه بقلم خفيف شرح مـ (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله زواله (قوله هذا) أي بذكر  
 الانتظام أو عدمه منه (قوله صدقه) أي صدق وليه لانه المدعى (قوله من بنية المعاني) بخلاف  
 سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها لاسن غير المتغور وسن الجلد اذا ثبت والافضاء اذا التحم مـ  
 سم على حج وقياس ما مر في سن غير المتغور من وجوب حكومة اذا بقي شين بعودها أنه اذا  
 بقي شين بعودها الجلد وجبت حكومة سـ ل (قوله استردت) علل ذلك بأن ذهابها كان مظنونا أي  
 فيعودها بان خلف الظن وقضيته انه لو أخبر بذهابها معصوم لم تسترد لان عودها حينئذ نعمة جديدة  
 فليراجع عـ ش على مـ (قوله وتجب دية في ازالة السمع) ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد  
 خبيران ببقائه في مقره ولكن ارتق أي انسد ظاهرا لاذن والا فحكومة لاديه ان لم يرج زوال ذلك  
 والافلاشي شرح مـ والسمع أشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات وفي  
 الضوء والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وتقديم ذكر السمع في  
 الآيات والاحاديث يقتضي أفضليته وهو المعتمد مـ وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لان  
 السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والالوان والحيات فلما كان تعلقاته أكثر  
 كان أفضل سـ ل ورده مـ في شرحه بأن كثرة هذه المتعلقات فوائد دينوية لا يعول عليها الا نرى  
 انه من جالس أصم فكأنما صاحب حجر املق وان تمتع أي الاصم في نفسه بمتعلقات بصره وأما العمى  
 ففي غاية الكمال الفهم والعلم الذوق وان نقص تمتعه الدينوي اهـ وقوله لا يعول عليها هذا ممنوع فانه  
 يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس  
 ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف فن فوائد الابصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في  
 الدنيا أيضا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج ولا أجل من ذلك فليتأمل اهـ سم على حج  
 أقول ويرد بان ذلك كله انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم ومعرفة الامور

لخبر اليه بذلك ولأنه من المنافع المقصودة في سمع كل من أذنيه نصف دية (و) في إزالته (مع أذنيه ديتان) لأن السمع ليس في الأذنين كما هو (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) وأنكر الجاني (فانزعج لصياح) مثلاً (في غفلة) كنوم (حلف جان) أن سمعه باق لا احتمال أن يكون انزعاجه اتفاقاً وذكر التحليف من زيادتي (والا) أي وإن لم ينزعج (فدع) يحلف لاحتمال تجلده (ويأخذ دية) ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك إلى أن (١٧٠) يغلب على الظن صدقه أو كذبه ولو توقع عوده بعد مدة قدرها أهل

الخبرة اتظر وشرط الامام أن لا يظن استغراقها العمر وأقربه الشيخان ويحییء مثله في توقع عود البصر وغيره (وان نقص) السمع من الأذنين أو أحدهما (فقسطه) أي النقص من الدية (ان عرف) قدره بأن عرف في الأولى أنه كان يسمع من موضع كذلك فصار يسمع من دونه وبأن تحشى في الثانية العلية ويضبط منتهى سماع الأخرى ثم يعكس فان كان التفاوت نصفاً وجب في الأولى نصف الدية وفي الثانية ربعها (والا) أي وإن لم يعرف قدره بالنسبة (فحكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار سمع قرنه ولو قال أنا أعلم قدر ما ذهب من سمعي قال الماردي صدق بيمينه لأنه لا يعرف إلا من جهته (كشم) ففيه دية وفي شمس كل منخر نصف دية ولو ادعى زواله فأنبسط للطبيب وعبس للخبث حلف جان والافدع ويأخذ

الشرعية المتلقاة منه وذلك إنما يعرف بالسمع اه ع ش على م قال الرشيدى ويخفى ان ما ذكره سم لا يتوجه منعاً على الشارح كحج لاهم ما ادعى ان أكثر متعلقات البصر دنيوية وهذا مما لا خفاء فيه ولم يدعى ان جميعها دنيوية حتى يتوجه عليه ما النقض بالجزئيات المذكورة (قوله في سمع كل من أذنيه الخ) أي لا تعدد السمع فانه واحد وإنما التعدد في منفذ بخلاف ضوء البصر اذ ذلك اللطيفة متعددة ومحملها الحدقة بل لأن ضبط نقصانه بالنفوذ أقرب منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فدع يحلف) قال الماردي ولا بد في يمينه من التعرض لذهاب سمعه بجناية الجاني لجواز ذهابه بغير جنيته س ل وم (قوله قدرها أهل الخبرة) أي اثنان م فان مات قبل فراغها أخذت الدية ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أي المماثل له في السن وأما بكسرها فالكف أي في الشجاعة مثلاً حل وزى (قوله كشم) وضوء فانهم أمثل السمع فيما ذكره من الأحكام الاربع المذكورة فيه فتجب الدية في كل منهما ولو أزيل كل منهما مع محله وجبت ديتان ولو ادعى زوال كل امتحن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه الاربع ملاحظة في الام وان كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو أنه ان زال مع الانف وجب ديتان وغير مسلمة بحملتها في الضوء لأن الثاني لا يجيء فيه وهو وجوب ديتين بزواله مع محله ولذلك استدرك عليه فقال ولكن لو فقا عينيه الخ (قوله منخر) بوزن مجلس ثقب الانف وقد نكسر الميم اتباعاً لكسرة الخاء كما قالوا منخن وهما ما داران لأن مفعلاً ليس من المشهور انتهى مختار وفي القاموس انه يجوز فتحهما وضمهما ومنخور كمصفور ع ش على م (قوله وعبس) بالتخفيف والتشديد مختار ع ش (قوله وذ كر حك الخ) أي ذكره في ضمن التشبيه لانه كما تقدم يفيد أموراً أربعة وهذا ان اثنان منها (تنبيه) لو أعياه بأن جنى عليه فصار يبصر نهاراً فقط لانه نصف دية توزع على ابصاره ليلاً ونهاراً وان أخفشه بأن صار يبصر ليلاً فقط لزمته حكومة على ما في الروض وأقره شارحه وهو مشكل بما قبله إلا أن يفرق بأن عدم الابصار ليلاً يدل على نقص حقيق في الضوء اذ لا معارض له حينئذ بخلاف عدمه نهاراً فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف ضوئه عن أن يعارض ضوء النهار فلم يجب فيه الحكومة شرح حج وع ش على م (قوله لم يزد) لكن لو قلع الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة شيخنا وسم ولعل المراد منه انه قلع اللحم التي تنطبق عليها الاجفان ع ش (قوله دية أخرى) أي بل يزداد حكومة (قوله لما سر) أي من ان السمع ليس في الأذنين ع ش (قوله ولو ادعى زواله الخ) معطوف على الاستدراك فهو استدراك أيضاً على ما اقتضاه التشبيه من أن أهل الخبرة لا يستلون في زواله كما لا يستلون في الشم والسمع (قوله سئل أهل خبرة) أي اثنان منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) ومثله الشم في أنهم لا يرجعون فيه كافي شرح م (قوله اذ لا طريق لهم الى معرفته) ولا ينافي ذلك ما مر من التعويل على اخبارهم ببقاء السمع في مقره وفي تقديرهم مدة العود لانه لا يلزم من أن لهم طريقاً

دية وان نقص وعرف قدر الزائل فقسطه والا حكومة وذ كر حك دعوى الزوال والنقص فيه من زيادتي (وضوء) فهو كالسمع أيضاً ما مر (و) لكن (لوقفاً عينيه لم يزد) على الدية دية أخرى بخلاف ازالة أذنيه مع السمع لما مر (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل خبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظر وافي عينه عرفوا ان الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يرجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته

(ثم) ان لم يوجد أهل خبرة أو لم يكن لهم شيء (امتحن بتقرير نحو عقرب) كخديدة من عينه (بغته) ونظراً يزعج أم لا فان انزعج حلف الجاني والا فلجنى عليه وتقييد الامتحان بعدم ظهور شيء لهم (١٧١) هو ما حل عليه البلقيني مافي الروضة

وأصلها اذ فيها نقل السؤال عن نص الام وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن المتولى والاصل جرى على قول المتولى وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص ضوء عين أن تعصب ويوقف شخص في موضع يراه ويؤمر بأن يتباعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تعصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعاً الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية

درس

(و) تجب دية (في) ازالة (كلام) قال أهل الخبرة لا يعود (وان لم يحسن) صاحبه (بعض حروف) لانه من المنافع المقصودة (لا) ان كان عدم احسانه لذلك (بجناية) فلا دية فيه لثلاث يتضاعف الغرم في القدر الذي ازاله الجاني الاول (وتوزع) الدية (على) ثمانية وعشرين حرفاً عربية (في) ازالة (بعضها) فـ (منها) في ازالة نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبعة لان الكلام

الى بقاءه الدال عليه نوع من الادراك أو عوده بمنزلة الدال عليه الامتحان ان لم يطر يقا الى زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون - وألهم شرح م (قوله) ان لم يوجد أهل خبرة) أي بان فقدوا وانظر ما ضابط الفقه من البلد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى أو كيف الحال فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع ع ش على م (قوله) مافي الروضة وأصلها) الذي فيها كما ذكره بعد ثلاثة نقول جمع نقل والذي يحمل على التقييد المذكور انما هو ثانياً وهو نقل الامتحان أي فيقيد بما اذا لم يتبين لأهل الخبرة شيء والا فيقدم سؤالهم عليه أي على الامتحان وأما النقل الاول والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر حل ولينظر ما موقع قوله اذ فيها نقل السؤال الخ فالظاهر أن يقتصر على الثاني فيقول اذ فيها نقل الامتحان عن جماعة واصل ذلك الاول والثالث زيادة فائدة وتوصلاً للتنبيه على ما جرى عليه الاصل وهو النقل الثالث تأمل (قوله) فيضبط الخ) فلو أبصر بالصحيحة من مائتي ذراع وبالعليلة من مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زي (قوله) وتجب دية في ازالة كلام) وفي احداث عجلة أو نحو تمتمة حكومة وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادراً فلا يعول عليه ويأتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر شرح م وقول م وهو أي الكلام وقوله من اللسان من فيه وفيما بعده بمعنى اللام (قوله) وان لم يحسن الخ) كأن عجز عن بعضها خلقة أو بأفقه سماوية كافي المنهاج ويدل عليه ما بعده (قوله) لثلاث يتضاعف الغرم الخ) قضيته انه لا أثر لجناية الحر في لانها كالألف السماوية والاوجه عدم الفرق شرح م أي عدم الفرق بين الحر في وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل المذكور جرى على الغالب اه ويؤخذ منه بالاولى ان جناية السيد على عبده كالحر في وكتب أيضاً قوله والاوجه الخ لم يبين علة الاوجه وقياس نظراً من أن الجناية الغير المضمونة كالألف اعناد الاول كما هو مقتضى التعليل وعبرة ابن حجر وقضيته أي التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحر في وهو متجه وان قال الاذرعى لأحسبه كذلك ع ش على م (قوله) على ثمانية وعشرين حرفاً) هذا ان أحسنها كلها والابان أحسن البعض دون البعض فالوزع عليه ما أحسنه دون غيره اه م ل وأسقطوا لالتراكم من الالف واللام واعتبار الماوردي لها والنحاة للالف والهمزة مردود أما الاول فلماذا كرر وأما الثاني فلان الالف تطلق على أعم من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيبويه فاستغنوا بالهمزة عن الالف لان دراجها فيها شرح م (قوله) عربية) احتراز بالعربية عن غيرها فلو كانت لغته غيرها وزع على حروف لغته وان كانت أكثر ولو تكلم بلغتين وزع على أكثرهما م ولو أذهب حرفاً فعادله حروف لم يكن يحسنها وجب للذهب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقصص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجنى عليه ربع الدية ليم حقه فاذا اقتصص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص مهددة م ل (قوله) ربع سبعة) لانه اذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفاً كان ربع سبعة وربع سبع الدية ثلاثة أربعة وأربعة أرباع بعير للكمال ويؤخذ لغيره بالنسبة كافي حل (قوله) لان الكلام الخ) علة للتوزع وقوله هذا أي وجوب القسط (قوله) ولو قطع نصف لسانه الخ) قال البلقيني اطلاق ذهب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهب ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها لا توزع عليه وانما التوزع ربع على حروف الهجاء وتبع المصنف

يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لان منفعة الكلام قد فأت (ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس) أي قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه (فنصف دية)

اعتباراً أكثر الأمرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية وهو ظاهر (و) نجب دية (في) إزالة (صوت) مع بقاء اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد لخبرز بدن أسلم بذلك رواء البيهقي (فان زال معه حركة لسان) بأن يحجز عن التقطيع والترديد (فديتان) (١٧٢) لانهما منفعتان مقصودتان في كل منهما دية (و) نجب دية (في)

إزالة (ذوق) كغيره من الحواس (وتدرك به حلاوة وجوضة وحرارة وملاوحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليهن) فان زال ادراك واحدة منهن وجب خمس الدية (فان نقص) الادراك عن اكمال الطعم — (فكسمع) في نقصه فان عرف قدره فقصه من الدية والا فحكومة وذكر حكمه عند معرفة قدره من زيادتي (و) نجب دية (في) إزالة (مضغ) لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها الدية فكذا منفعتهما كالبصر مع العينين وان نقص فحكمه كما مر (و) في إزالة لذة (جاء) بكسر صلب ولومع بقاء المنى وسلامة الذكر (وقوة امعاء و) قوة (حبل) وقوة احبال لانها من المنافع المقصودة ولو أنكر الجاني زوال لذة الجماع صدق المجني عليه بيمينه لانه لا يعرف الامنة (و) في (افضائها) أي المرأة من زوج أو غيره بوطء أو غيره (وهو رفع ما بين قبل ودبر) فان لم

كغيره في هذه العبارة الشافعي والاصحاب ونهت على ذلك لثلاثتهم منها غير المقصود وري (قوله) اعتباراً أكثر الأمرين (اذ لو انفردا كان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح مر (قوله) المضمون كل منهما بالدية) ظاهر هذا التعليل ان لسان الاخرس فيه دية والراجح ان فيه حكومة لان النطق هو المعبر بدل عليه انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه انه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح لثلاثة اذهب الجناية ههنا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لم تمت دية كاملة اعتباراً بالنطق وانما وجب النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام لان الجناية على النصف الجرمي قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع أن يقسط على نسبتها فرجعنا لهذا الاصل سل وشو برى وفي قل على الجلال مانصه قوله المضمون كل منهما بالدية أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان الاخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة (قوله فنصف دية) مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية انه نجب دية كاملة فليتنظر وجه ذلك وقد بوجه بأن اللسان لا يجب فيه الدية الا اذا كان لناطق ولو بالقوة كما مرو يلزم منه وجود الكلام وفي لسان الاخرس حكومة فالكلام هو المعبر تأمل (قوله لخبرز يد) وهو تابعي مر وقد اشترى فصار اجاعاً سكوتياً (قوله عن التقطيع) وهو اخراج كل حرف من مخرجه والترديد تكرير الحروف وعبارة ع ش على مر لعل المراد بالتقطيع تمييز بعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بأن ينطق به ثانياً كما نطق به أولاً (قوله وفي إزالة ذوق) بأن لا يفرق بين حلو وحامض ومرو ملح وعذب مر والذوق عند الحكماء قوة منبته في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة لعاب الفم بالطعوم ووصولها للعصب وعند أهل السنة ان الادراك المذكور بمشيئة الله زي (قوله وفيها) أي الاسنان الدية أي للاسنان لادية والنفس فلا اعتراض وقوله كالبصر مع العينين أي ان المنفعة العظمى للعينين هو البصر وليس المراد أن العينين فيهما الدية لما مر أن عيني الاعمي ليس فيهما دية شو برى فاندفع اعتراض زي بقوله هذا التعليل انما يتجه على المرجوح في واجب الاسنان وهو دية النفس بازائها كالمال على الراجح وهو أن الواجب في كل سن نصف عشر دية المجني عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد دية مجموعها على دية النفس (قوله وقوة حبل) أي في الاشياء (قوله وقوة احبال) صرح في البسيط بأن قوة الاحبال هي قوة الامناء وظن الرافعي تغايرهما فعبّر بكل منهما فالمراد من ابطال قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التيجيز اه سل والمراد بابطال قوة الاحبال أن يفعل به فملا يفسد منيه بحيث لا يحبل كما قاله عن وان كان يخرج منه المنى وفسر ابطال قوة الامناء بما تقدم فيكونان متغايرين (قوله وفي افضائها) واقتصار المصنف على الدية يشعر بأنها لو كانت بكر ادخل أرش بكراتها وهو كذلك في الاصح زي (قوله وعلى الاول الخ) هو من كلام الماوردي فليس مكرراً قال مر ولو التحم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة وفارق التحام الجائفة بأن المدار هناك على الاسم وهنا على فوات

يستمسك الغائط فحكومة مع الدية وقيل هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول وهو ما جزم به في الروضة المقصود كأصلها في باب خيار النكاح فان لم يستمسك البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير الاول في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي وعلى الثاني نجب الدية في الاول من باب أولى وعلى الاول نجب في الثاني حكومة وصحح المتولي أن كلامهما فضاء موجب للدية لان التمتع يختل بكل منهما ولان كلامهما يمنع امساك الخارج من أحد السبيلين



فلو أزال الحائز بن لزمته ديتان وخرج بافضائها افضاء الخنثى ففيه حكومة لادية (فان لم يمكن وطء الابن) أي بالافضاء (فليس لزوج) وطؤها لافضائه الى الافضاء المحرم ولا يلزمها تمكينه (ولو أزال) الزوج (١٧٣) (بكرتها) ولو بلا ذكر (فلا شيء)

عليه لانه مستحق لازالتها وان أخطأ في طريق الاستيفاء بخسبة أو نحوها (أو) أزالها (غيره بغير ذكر حكومة) نعم ان ازالها بكر وجب القود (أو به) أي بذكر (وعذرت) بشبهة منها أو نحوها كإكراه وجنون (فهر مثل ثيبا وحكومة) فان كان زنا بمطاعتها وهي حرة فهدر (و) نجب دية (في) ازالة (بطش) وازالة مشى بأن ضرب يديه فزال بطشه أو صلبه فزال مشيه لانها من المنافع المقصودة (ونقص كل) منهما (ك) نقص (سمع) فيما صرفه وفي تعبيره بما ذكر زيادة على قوله وفي نقصهما حكومة كما علم بمأمر (ولو كسر صلبه فزال مشيه وجاعه أو) مشيه (ومنيه فديتان) لان كلا منهما مضمون بدية عند الافراد فكذا عند الاجتماع (فرع) في اجتماع جنابات على أطراف ولطائف في شخص واحد لو (فعل ما يوجب ديات) من ازالة أطراف ولطائف (فان منه) سراية (أو حزه الجاني

المقصود بالعود لم يفت اه (قوله فلو أزال الحائز بن) تفرع على كلام المتولى والمعتد وجوب دية وحكومة عرش والمراد بالحائز بن في كلامه ما بين القبل والدبر وما بين مخرج البول ومدخل الذكر فكأنه قال فلو فعل الافضاء بن وجبت ديتان (قوله فان لم يمكن وطء الابن) لضيق منفذها أو كبر آلتها زى فادأوطها حينئذ فانت فاذا كان ذكره يقتل مثاها غالبا فعليه القود والافضيه عمد كافي شرح الروض (قوله ويلزمها تمكينه) بل يحرم عليها شو برى (قوله فلا شيء عليه) أي وان طلقها قبل الدخول أو فسخ العقد منها أو بيعها فلا يجب شيء في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا أرش للبكارة ولو ادعى انه أزالها بغير ذكر وادعت انه أزالها بذكره صدق بيمينه كافي شرح البهجة عرش على مر (قوله وان أخطأ الخ) قد يشعر بتحريم ذلك شو برى وقال بعضهم اذا كان في ازالها بغير الذكرك مشقة عليها أكثر منها بالذكرك حرم والافلا عرش على مر (قوله أو غيره بغير ذكر حكومة) أي وان أذن الزوج وظاهره وان عجز عن اقتضاها وأذنت وهي غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فانه يقع كثيرا اه وقال بعضهم وينبغي أن تكون رشيدة كغيرها لان اذنها في ازالة ما يستحقه غيرها لغو تأمل ومنه ما يقع ان الشخص يعجز عن ازالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثالا في ازالة بكرتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش أي الحكومة لان اذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله لانه قول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره انتهى عرش على مر (قوله وحكومة) ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهم اجهتان مختلفتان لكن قد يشكل عليه دخول ارش البكارة في دية الافضاء اذا كان المفضي غير الزوج وقد يجاب بانحاد الجهة وهو ازالة المانع اذ كل منهما من جلته شو برى (قوله وهي حرة) فان كانت أمة فعليه ارش بكرتها حل لانه لقوات جزء من بدنها وهو للسيد ولا مهر لها اذ لا مهر لغيره س (قوله وازالة مشى) ويمتنع من ادعى ذهاب مشيه بان يفجأ بمهلك كسيف فان مشى علمنا كذبه والاحلف وأخذ الدية س (قوله فرع) ترجم كاصله بالفرع لانه مبني على أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الاطراف وازالة المنافع سم ويجتمع في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما يعلم بمأمر شرح مر (قوله فانت منه) أي من جميعه أي جميع ما يوجب الديات وعبارة شرح مر ازال اطرافا كاذنين وبدين ورجلين ولطائف كعقل وسمع وثم فانت سراية من جميعها كما باصله وأدما اليه بالفاء فلا اعتراض عليه فدية وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس اه وقال الرشيدى قوله من جميعها يعني مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت انما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الآتي وصرح بهذا والده في حواشي شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل اندمال) انظر ما معنى الاندمال في اللطائف وكذا السراية فيهار رشيدى أقول معنى السراية فيها بقاء ألمها ومعنى اندمالها البرء من ألمها وهو محاذ فيها (قوله فدية للنفس الخ) لو صدر مثل ذلك في حيوان غير آدمي ثم مات سراية أو قتله قبل الاندمال وجبت قيمته يوم الموت ولا يسقط شيء من ارش أعضائه لان الغالب على جنابات الآدمي التعبد الذي لا يعقل معناه قاله الشيخ عز الدين في القواعد اه سم وقل على الجلال (قوله ويدخل فيها) أي في النفس كما يدل عليه تعليقه بقوله لانه صار نفسا أي لان الجنابة على ذلك صارت جنابة على النفس (قوله لانه) أي ما عداها (قوله وجبت قبل استقرار الخ) لانه انما استقرار

قبل اندمال) من فعله (واتحد الحز والموجب عمدا أو غيره) من خطأ أو شبه عمد (فدية) للنفس ويدخل فيها ما عداها من الموجبات لانه صار نفسا ودية النفس في صورة الحز وجبت قبل استقرار بدل ما عدا النفس فيدخل فيها بدله كالسراية وقولي منه أولى من قوله سراية

لأفادته أنه لو مات من بعضه بعد اندمال البعض الآخر لا يدخل موجه في الدية وخرج بمابعده ماله خزه غير الجاني أو خزه الجاني لكن بعد الاندمال أو قبله واختلف

(١٧٤)

حكم الخزو والموجب بأن خزه عدا وكان الموجب خطأ أو شبه عمد أو عكسه

أو خزه خطأ وكان الموجب

شبه عمد أو عكسه فلا يدخل

ماعد النفس فيها لاختلف

الفاعل في الأولى والحكم

في الثالثة واستقرار بدل

ماعد النفس قبل وجوب

دينها في الثانية درس

(فصل في الجناية التي

لا تقدر لارشها والجناية

على الرقيق \* نجب

حكومة فيما) يوجب مالا

عما (لا تقدر فيه) من الدية

ولا تعرف نسبتته من مقدر

فان عرفت نسبتته من مقدر

بأن كان بقربه موضحة أو

جائفة وجب الاكثر من

قسط وحكومة كما مر (وهي

جزء نسبتته لدية نفس نسبة

ما نقص) بالجناية (من

قيمتها) اليها (بعد البرء

بفرضه رقيقا بصفاته) التي

هو عليها اذا الحر لا قيمة له ولو

كانت قيمته بلا جناية عشرة

وبها تسعة فالنقص العشر

فيجب عشر الدية وتقدر

لحية امرأة أزيلت ففسد

منبتها لحية عبد كبير يتزين

بها (فان لم يبق) بعد البرء

(نقص) لافيه ولا في قيمته

(اعتبر أقرب نقص) فيه

من حالات نقص قيمته (الى

البرء) فان لم ينقص الاحال

سيلان الدم ارتقينا اليه

بالاندمال وقوله كالسراية أي كما أن السراية يدخل فيها بدل ما عداها (قوله بمابعده) أي بعد قوله منه وهو قوله أو خزه الخ (قوله والموجب) أي للدية من ازالة الاطراف والمعادني (قوله والحكم في الثالثة) قدم تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو أن خزه لا يحتاج الى ذكره تأمل

درس

(فصل في الجناية) أي في واجب الجناية التي لا تقدر لارشها والجناية على الرقيق (قوله نجب حكومة) سميت حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم بشرطه اه مر وهو كونه مجتهدا أو قاض ولو قاضي ضرورة ع ش على مر قال قل حتى لو وقعت باجتهاد غيرهم لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لانه بعد أن يقال بعدم وقوعها الموقوع لو دفعها الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخوله فيها نظرا لان الاعتبار فيها النسبة التي مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم بوقف مالا نسبة فيه على الحاكم كما سيأتي في نحو أنملة لها طرفان أو اذا لم يوجد نقص اه قال ع ش على مر قوله على حكم الحاكم أي وذلك لانها تقتصر الى فرض الحر رقيقا بصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لنقص النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعدم معرفة القيمة من المقومين اه (قوله فيما يوجب مالا) احتراز به عما يوجب تعزيرا كازالة شعر لاجاله كابط أو عانة أو به جال ولم يفسد منبته كاحية فان أفسده فالارش لا يقال ازالة لحية المرأة لها فيقتضي أن لا حكومة فيها لانا قول لحية المرأة تكون جالا في عبد يتزين بها جنس الاحية فيه جال فاعتبر في لحية المرأة بخلاف شعر الابط ونحوه فلا يكون جالا أصلا بل الجال في ازالته لكل أحد سل ملخصا واعلم أنه لا يجب في الشعور قود لعدم انضباطها كما في مر (قوله وهي جزء) أي من الدية (قوله نسبة ما نقص) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة ما نقص ويجوز رفعه على تقدير الكاف أيضا قال زى ويستثنى من اعتبار النسبة ما لو قطع أنملة لها طرفان ففيها دية أنملة وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم ما يؤدي اليه اجتهاده اه وبعبارة شرح مر وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أنملة لها طرف زائد فتجب دية أنملة وحكومة للزائد باجتهاد الحاكم واعلم تعتبر النسبة لعدم امكانها وقوله اليها أي الى قيمته سليما قبل الجرح وقوله بعد البرء لم يذكره في المهاج وهو ظرف لقيمتها كما يدل عليه عبارة مر ويحتمل تعلقه بنقص كما يدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد البرء نقص وبعبارة شرح مر وانما يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الاندمال اذا الجناية قبله قد تسرى الى النفس اه (قوله بفرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاته حال من الهاء في بفرضه أي بفرضه حال كونه مصحوبا بصفاته (قوله وتقدر لحية امرأة) فالأخذ وانما هو في مقابلة فساد المنبت لافي مقابلة ازالة الشعر لانه لو أزال لحية رجل ولم يفسد المنبت لا يجب شيء الا التعزير لان الشعور لم يقدر والهاشيا مثل الجراحات وأيضا تقدم انه لو قطع سن غير مشغور ولم يفسد منبته لا يجب فيها شيء فهذا أولى شيخنا عزري (قوله فان لم يبق بعد البرء نقص) يفيد انه لو نقص الجال دون القيمة لا يعتبر أقرب نقص فانظر ماذا يعتبر ولعله كافي قوله فان لم ينقص أصلا سم (قوله اعتبر أقرب نقص الخ) فاذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقبها سبعة ثم صارت ثمانية ثم تسعة قبل البرء ثم صارت عشرة بعد البرء فالدية تسعة لانها أقرب الى البرء من غيرها (قوله واعتبرنا الخ) تفسير لارتقينا (قوله وقيل يفرض القاضي) معتمد (قوله بطوله) فيد بطوله لانه لو لم يكن كذلك كان في أنملة واحدة

حكومة

واعبرنا القيمة والجراحة سائلة فان لم ينقص أصلا فليل يعز فقط الخ قال الجرح بالباطم والضرب للضرورة

وقيل يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجهه البليغي (ولا تبلغ حكومة ماله) أرش (مقدر) كيدور رجل (مقدرة) لئلا تكون الجناية على

العضو مغبته مضمونة بما يضمن به العضو نفسه فتتقص حكومة الأثمة بجرحها أو قطع ظفرها عن دينها وحكومة جرح الاصبع بطوله

حكومة وشرطها ان تنقص عن دية الانملة ع ش على م ر (قوله أو دية متبوعه) أي ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له دية متبوعه وأول التنويع للتخيير وقد علم من ذلك ان قولهم المذ كور أي قول المتن ومالا مقدر له دية نفس لدفع نوحهم انه يشترط فيها أيضاً أن لا تبلغ أرش عضو مقدر قياساً على الجنائية عليه مع بقائه والا فلا يتصور بلوغها دية نفس والمجنى عليه حتى له منفعة قائمة بمقابلة بشئ مما شرح م ر شورى وانظر وجه علم ذلك وعبارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لان الحكومة جزء من الدية نسبه مثل نسبة ما نقص من القيمة الى القيمة فن لازم ذلك نقصها عن الدية فأي حاجة لقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب أن غرضهم من هذا الكلام الإشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن أرش عضو مقدر بل يجوز أن تبلغه وتزيد عليه واليه أشار بقوله كغيره ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له الخ فكأنهم قالوا حكومة مالا مقدر له لا يشترط نقصها عن المقدر كما في حكومة المقدر فتأمل فانه دقيق مليح اه (قوله فان بلغت شيئاً من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم ان حكومة مالا تقدر فيه كفخذ وساعد لا تبلغ دية نفس وظاهر قوله فان بلغت شيئاً من الثلاث الخ أنها تبلغها تأمل س ل وأجيب بان الكلام بالنظر للجموع (قوله نقص) أي وجوباً (قوله لئلا يلزم المحذور السابق) فيه انه لا يظهر بالنسبة لقوله كأن قطع كفأبلاً أصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدر له دية نفس فلا يظهر الا في الاولى كما علمنا به سابقاً (قوله قال الامام) معتمد (قوله والجرح المقدر) مثله مالا مقدر له ولكن عرفت نسبه من مقدر كمتلاحة بجنبها موضحة عرفت نسبتها منها فيتبع الارش الواجب فيها الشين حوالها س ل (قوله ولا يفرد بحكومة الخ) أي ان اتحد المحل والا كموضحة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتمد قل على الجلال (قوله صحح منهما البارزى) معتمد (قوله جبينه) وهو ما اتصل بالعدا رجة الحاجب فهو شق الجهة (قوله وحكومة الشين) أي والحكومة الكائنة لجموع الشين وأرالة الحاجب فيقابل بينها وبين أرش الموضحة فقول الشارح فزال حاجبيه أي وحصل شين قالوا واجباً كثر الأمرين شيخنا خلافاً لقل حيث جعل للشين حكومة ولازلة الحاجب حكومة فجعل الواجب الا كثر من أمور ثلاثة اه ووجوب الا كثر من اهدار غيره مشكل وهلا وجبت الحكومة مع أرش الموضحة كما في شين القفا فليحذر (قوله أما ما لا يتقدرا الخ) وقضية افراد الشين بحكومة غير حكومة الجرح أنه يقدر سلباً بالكلية ثم جري محابدون الشين ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفائدة ايجاب حكومتين أنه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وأنه يجوز بلوغ مجموعهما دية النفس لان الذي يجب نقصه عنها كل منهما على انفراده اه حج زى (قوله لضعف الحكومة) أي موجهها وهو الجرح غير المقدر أرشه (قوله تفسير الشين) أي وهو الاثر المستكره (قوله وفي اتلاف نفس رقيق) أي معصوم أما غيره كما لا ترد فلا ضمان فيه زى وجعله أثر بحث الحكومة لا شراً كهما في التقدير ولذا قال الأئمة القن أصل الحر في الحكومة والحر أصل القن فيما يتقدر منه شرح م ر وحج (قوله من الاطراف واللطائف) فيه ان الاطراف واللطائف مقدرة في الحرف لا بحسن قوله ان لم يتقدرا الا أن يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كأن جرح بعض الاطراف جرحاً غير مقدر في الحر أو زال بعض المعاني ولم يعلم قدر ما زال (قوله ان كان) أي ما نقص وذلك كأن قطع كفأبلاً أصابع وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من نصف قيمته أو مثلاً (قوله لم يجب كاه)

أوزادت عليه (أو) دية (متبوعه) كأن قطع كفأبلاً أصابع فلا تبلغ حكومتها دية الاصابع (فان بلغت شيئاً من الثلاث المذ كورات (نقص قاض شيئاً) منه (باجتهاده) لئلا يلزم المحذور السابق وذكر هذا في الثانية مع ذكر الثالثة من زيادتي قال الامام ولا يكفي نقص أقل متمول وكلام الماوردي يقتضى اعتبار المتمول وان قل (و) الجرح (المقدر) أرشه (كموضحة يتبعه الشين حواله) ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جمع موضعه بالايضاح لم يلزمه الأرش موضحة نعم ان تعدى شينها للقفا مثلاً ففي استتباعه وجهان صحح منهما البارزى عدم استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه مالواً وضح جبينه فأزال حاجبه فان عليه الا كثر من أرش موضحة وحكومة الشين وازالة الحاجب قاله المتولى وأقره الشيخان أما ما لا يتقدرا أرشه فيفرد الشين حواله بحكومة لضعف الحكومة عن الاستتباع بخلاف الدية وتقدم في التيمم تفسير الشين (وفي) اتلاف (نفس

رقيق) ولو مدبر أو مكاتب أو ام ولد (قيمه) وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة (و) في اتلاف (غيرها) أي غير نفسه من الاطراف واللطائف (ما نقص) من قيمته سلباً (ان لم يتقدر) ذلك الغير (في حر) نعم ان كان أكثر من أرش متبوعه أو مثله لم يجب كله بل يوجب

القاضي حكومة باجتهاده لكسلا يلزم المحذور السابق في الحرقة بل يقيني عن المتولى وقال هو تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق يحمل عليه (والا) أي وان تقدر في الحر كوضحة (فنسبته) أي فيجب مثل نسبه من الدية (من قيمته فني) قطع يده نصف قيمته كما يجب فيها من الحر نصف دية وفي (قطع ذكره) (١٧٦) واثنيه قيمته كما يجب فيها من الحر ديتاه نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما ايذا

مثلا وجناية الثاني قبل اندمال الاولى ولم يمت منها لزمه نصف ماوجب على الاول فلو كانت قيمته ألفا فصارت بالاولى ثمانمائة لزم الثاني مائتان وخمسون لأربع مائة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الاول انتقص نصفها

(درس)

باب موجبات الدية

غير ما مر منها في البابين قبله (والعاقلة وجناية الرقيق والغرة والكفارة) للقتل بعطف الاربعة على موجبات وزيادة المتوسطين منها في الترجمة \* لو (صاح أو سل سلاحا فان كان على غير قوي تميز) لصبار جنون أو نوم أو ضعف أو عقل كائن (بطرف) مكان (عال) كسطح (فوق) بذلك بأن ارتدبه (فات) منه (فشبه عمد) فيضمن ما تلف بذلك (والا) بأن لم يمت منه أو كان ذلك على قوي تميز أو غيره ولم يكن بطرف مكان عال بأن كان بأرض مستوية أو قريبة

ضعيف (قوله واطلاق الخ) قال في التحفة وفيه نظر ظاهر لان النظر في القن أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم ينظر وافي غيره لتبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذي في الحر تأمل شوري ومثله مر (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدراك بيان ان محل ما سبق أن تتحدد الجناية أو تعدد بعد اندمال الاولى حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسئلة وهي قوله والا فنسبته الخ لا من خصوص قطع الذكر والاثنين فكان الاولى تقديمه عليه اه رشدي (قوله نصف ماوجب) الذي وجب على الاول خمسمائة في مثاله فيجب على الثاني نصفها (قوله مائتان وخمسون) لانها نصف قيمته حالة الجناية منه حل أي باعتبار أن الاول كأنه انتقص خمسمائة من الألف في مقابلة الجناية شيخنا (قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) أي فهي قابلة لزيادة النقص عن المائتين الى أن يبلغ النقص خمسمائة فكأنه انتقص الخمسمائة ابتداء وكان قيمته وقت جناية الثاني خمسمائة لكن فيه ان الجناية الاولى كما أنها قابلة لان تصل بالنقص الى خمسمائة قابلة لأن تصل به لأكثر منها أو أقل فلينظر ما وجه اعتبارهم لنقصها بخمسمائة فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال نصف القيمة الذي هو خمسمائة بسبب قطع اليد فكان القيمة صارت حيث تدخمسمائة فيلزم الثاني نصفها شيخنا

درس

باب موجبات الدية

(قوله غير ما مر) أي مما يوجب الدية ابتداء كقتل والد الولد وكقتل الخطا وشبه العمد زى (قوله في البابين) أي باب كيفية القود وكتاب الديات ففيه تغليب للباب على الكتاب شيخنا (قوله بعطف الاربعة) أي عطا فامتعت في العاقلة وجائز في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وان كان ما قبله هو الاحسن والمتوسطان من الاربعة هما جناية الرقيق والغرة شوري (قوله لو صاح) أي بنفسه أو بآله معه مر (قوله على غير قوي تميز) أي ولو كان في ملك الصانع ومثله الدابة سم (قوله كسطح) أو على شفة بئر أو نهر مر (قوله بذلك) أي بما ذكر من الصياح أو السل (قوله بأن لم يمت منه) أي ومات من غيره بدليل كلام الشارح الآتي في التعليل زى أي وليست قيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوي التميز فيما عداها والمراد بما عداها خصوص الاخيرة لا ما يشمل الثانية لانه عللها بعد بقوله وعدم تماسك الخ (قوله موافقة قدر) غرضه الرد على الضعيف وعبارة مخرج مر والثاني في كل منهما أي المميز وغيره الدية لانه حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم التماسك المفضي اليه ودفع بان موت الصبي الخ ما قاله الشارح (قوله فالحكم فيما ذكر) أي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في المميز) أي غير المراهق متدافع لان قوله لا يميز أخرج المميز وقوله مراهق أخرج المميز غير المراهق وعبارته صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوق فات فدية مغلظة على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بارض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح أو شهر سلاح كصياح ومراهق متيقظ كبالغ اه قال مر وعلم من قوله متيقظ ان المدار على قوة التميز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح رد اعلى من زعم تدافع مفهوم عبارة المصنف

في

لأن موت غير قوي التميز في الاولى غير منسوب للفاعل وفيما عداها

بمجرد ذلك في غاية البعد وعدم تماسك قوي التميز بذلك خلاف الغالب من حاله فيكون موته ما موافقة قدر فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز القوي وعدمه لا بالبلوغ أو المراهقة وعدمها كما وقع في الأصل بل مفهوم كلامه في المميز متدافع وتعييري بغير قوي تميز وعال أعم من تعييره بصبي لا يميز وسطح

( كالأول وضع حرا ) ولو غير مميز ( بمسبعة ) أى موضوع السباع ( فأكله سبع ) فإنه هدر ( وان عجز عن تخليصه ) منه لان ذلك ليس باهلاك  
ولم يوجد ما يلحق السبع اليه بل الغالب من حال السبع القرار من الانسان ( ١٧٧ ) بخلاف ما لو وضعه في زينة السبع

وهو فيها وألقى السبع عليه  
فأكله فعليه ان يودع وخرج  
بحر الرقيق فيضمنه بوضع  
اليدين تعبيرى بالحرأولى من  
تعبيره بالصبي ( ولو صاح  
على صيد فوقع ) به ( غير  
مميز من طرف ) مكان ( على )  
بأن ارتعد به فأتته منه  
( خطأ ) لأنه لم يقصده  
وتعبيرى بذلك أولى مما  
عبر به ( ولو ألفت ) امرأة  
( جنينا ) بانزعاجها ( بيعت  
نحو سلطان اليها ) أولى  
من عندها ( ضمن ) يئنا  
للفعل بالقرة كما سيأتى  
سواء أذكرت عنده بسوء  
أم لا خلافا لما يؤيده كلامه  
من أن ذكرها عنه بذلك  
شرط وخرج بألفت جنينا  
مالومات فزعامة فلا ضمان  
لان مثله لا يفضى الى الموت  
نم لومات باللقاء ضمن  
علاقته ديتها مع القرة لان  
اللقاء قد يحصل منه موت  
الأم ونحو من زيادنى ( ولو  
بيع سلاح هارب منه فرمى  
نفسه في مهلك كئنا ) وهذا  
أعم مما عبر به ( علمابه )  
فهلك ( لم يضمنه ) لانه بائر  
اهلاك نفسه قصدا ( أو  
جاهلا ) به اعمى أو ظلمة  
أو غير ذلك ( أو انخسف  
به سقف ) في طريقه فهلك

في المميز اه وعبرة حل في المميز أى غير المراهق وحينئذ يرد بقول الاصل لا يميز أى تميز اقو يا فلا  
يخالف ما هنا انتهت ( قوله كالأول وضع حرا ) قال الماوردى وغيره ولو ربط يدي شخص ورجليه وألقاه في  
مسبعة فثبته عمد ولا ينافى هذا قولهم سواء أم لا لانه مفروض في عدم احداث صنع فيه زى  
( قوله بمسبعة ) بفتح الميم وسكون السين الارض الكثيرة السباع و بضم الميم وكسر الباء ذات السباع  
قال في المحكم فهى على الاول اسم مكان على مفعلة وعلى الثانى اسم فاعل من أسبعت الارض واقتصر  
الشارح على الاول لانه الاصل شورى ( قوله وان عجز ) أى الحر الموضوع أى لصغرا أو هرم والغاية للرد  
على من قال بالضمان حينئذ وعبرة مروقيل ان لم يمكنه انتقال عن المهلك في محله ضمن لانه اهلاك له  
عرفاه ( قوله وهو فيها ) فلو كان خارجها ووضعها فيها فكوضعه في المسبعة شرح م ( قوله وألقى  
السبع ) بخلاف الحية فإنه لو ألقاها عليه أو بالعكس فنهسته فلا ضمان عليه بخلاف ما لو أمسكها وأتتهنها  
اياء فيضمن شورى ( قوله على صيد ) ليس بقيد بل مثله الأذى ع ش ( قوله بان ارتعد ) ليس الارتعاد  
شرط بل المدار على ما يغلب على الفطن كون السقوط بالصباح وقوله فأتته الفورية التى أشعرت بها القاء  
غير شرط ان يبقى ألم الى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضا ولو زال به عقله وجبت الدية  
س ل ( قوله نحو سلطان ) أى من مشايخ البلدان والعربان والمشد ع ش على م ( قوله ضمن ) أى  
ضمنتها عاقلته شرح م أى عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذبا على السلطان ع ش  
أو كان صادقا وكان يعلم ظلم المرسل بارساله وعبرة سم واعتمد م فيما لو طلبها الرسل كنبأ أن الضمان  
على الرسل وقال أطلبها رسل السلطان بأمرهم مع علمهم بظلمه ضمنوا الا أن يكرهم فكفى الجلاد كما هو  
ظاهر اه ( قوله خلافا لما يؤيده كلام الخ ) لا يهاجم فى كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق لاولى  
لانه اذا ضمن جنينها مع ذكرها بسوء عنه فعدم ذكرها بطريق الاولى لاستحقاق طلبها أى فى  
الاول دون الثانى اه م وقوله فع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها عند ذكرها عنه بسوء أكثر من  
خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان فى الحالة الاولى الضمان فى الحالة الثانية ولو طلب رجل اذ كر  
عنده بسوء وهدده فأتته فلا ضمان عليه اه زى ( قوله هارب ) أى مميز أما غير المميز فيضمنه نابعه لان  
عدم خطأ س ل وع ش على م ( قوله أو انخسف به سقف ) أى وكان سبب الانخساف ضعف السقف  
ولم يشعر به المطلوب أما لو ألقى نفسه على السقف من عل وانخسف به لثقله لم يضمنه التابع مطلقا س ل  
( قوله كالأول علم صبي الخ ) هذه صورة وقوله أو حفر بئر أعدوانا فيه ثمان صور ذكر اثنين بقوله كأن  
حفرها بئلك غيره أو مشترك وذ كر أربعة بقوله أو بطريق الخ وذ كر اثنين بقوله أو لا يضرها وقوله  
أو بدله لزم الخ صورة واحدة فصور المنطوق عشرة ثم علل أولاها بقوله لتعديه باهمال الصبي وعلل ستة  
بقوله أو بالحفر أى فى ملك الغير والمشارك والطريق والمسجد على الوجه المذكور وعلل اثنين وهما قوله  
أو لا يضرها ولم يأذن فيه امام الخ لانه شامل لما اذا كانت بطريق أو مسجد بقوله وبالافتيات وعلل  
الاخيرة بقوله وبالتغريز ( قوله صبي ) بخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فعليه أن يحتاط لنفسه ولا يغتر  
بقول السباح اللهم الا أن يأخذه على يده ويدخل به للحل مفرق ثم رفع يده من تحته فإنه يضمنه زى لكن  
ان قصد رفع يده اغراقه وجب التقصاص فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية  
حل ( قوله ففرق ) من باب طرب مختار ( قوله أو مشترك ) أى فيه ( قوله يضر حفرها فيه المارة )

( ٢٣ - ) ( بحيرى ) - رابع ( ضمنه ) لاجلته الى الحرب المفضى الى الهلاك وذلك شبه عمد ( كالأول علم ) ولأى أو

غيره ( صبي العم ففرق أو حفر بئر أعدوانا ) كأن حفرها بئلك غيره أو مشترك بلاذن فيهما أو بطريق أو مسجد يضر حفرها فيه إنسارة



وان اذن فيه الامام ولا يضرها ولم ياذن فيه امام والحفر لغير مصلحة عامة فهلك بها غيره (أو) حفرها (بدهليزه) بكسر الدال (وسقط فيها من دعاه جاهلا بها) لنحو ظلمة أو (١٧٨) تعطية لها فهلك فانه يضمن لتعدي به باعمال الصبي والحفر وبالاقتيات على الامام

وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للاصلاح لان مثل هذا التعدي فيه لكونه من المصالح العامة ع ش على م ر (قوله أو حفرها بدهليزه) أو كان فيه بئر لم يتعد حفره مخرج البئر نحو كلب عقور بدهليزه فلا يضمن من دعاه فأنلفه لان افتراسه عن اختيار ولا مكان اجتنابه بظهوره شرح م ر والمعتد أنه اذا دعاه ولم يعلم به فانه يضمن ما أنلفه كما صرح به م ر فيما أنلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله لتعدي به باعمال الصبي) أي مع كون الماء من شأنه الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليست من شأنها الاهلاك شرح م ر (قوله واذن الامام) هو راجع للقافية (قوله وذلك شبه عمد) أي تعليم الصبي وما بعده ع ش (قوله أما حفرها) شروع في مسائل المفهوم وهي ثنتا عشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير تعدو بغير دهلينه على الوجه المذكور قد كرر أربعة بقوله فكان حفرها بموات الخ وأربعة بقوله أو بطريق الخ وثنيتين بقوله أو لم ياذن ولم ينه الخ وثنيتين بقوله أو حفرت بدهليزه الخ وقوله لجوازه أي في الكل وقوله مع عدم التغير راجع للاخيرتين واحترز به عن صورة المنطوق السابقة وقوله المصالح العامة راجع لقوله أو لم ياذن ولم ينه الخ (قوله بموات) أي لتلك أو ارتفاق (قوله على العادة) فان تعدي لكونه وسعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بمحل التعدي (م ر) لا يضمن المتولد من نار أو قد هاق ملكها أو على سطحه الا اذا أوقدها أو أكثر على خلاف العادة أو في ريح شديد لان اشتداد الريح بعد الايقاد فلا يضمن ولو أمكنه اطفاؤها فلم يفعل كالموتى جداره مستويا ماله أو أمكنه اصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فأنلفه فلا ضمان وكالمالك مستحق المنفعة س ل (قوله واذن الامام) أو أقره بعد الفعل س ل (قوله لجوازه) أي الحفر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تعليله المسئلة الاخيرة من صور المنطوق فان الحفر فيها جائز مع وجود الضمان أي بقوله مع عدم التغير رأي في الاخيرتين وأما تلك ففيها التغير فلا ضمان (قوله والمصالح العامة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يتقضي الضمان مع حصول الضرر (قوله بحث الزركشي) معتمد (قوله بمسجد) أي بخلاف الطريق فلا ضمان وهو راجع للقافية التي ذكرها بقوله وان حفرت لمصلحة نفسه بالنسبة للمسجد تأمل (قوله ويضمن ما أنلف بكمات) فلو مات بها انسان فهل فيه دية خطأ أو شبه عمد الظاهر الاول (قوله طرح بطريق) قال الرافعي ولك أن تقول قد يوجد بين العمارات مواضع معدة لذلك تسمى السباطات والمزابل وتعد من المرافق المشتركة فيشبه ما أن يقطع فيها بنى الضمان اذا كان الالتقاء فيها فانه استيفاء منفعة مستحقة ويخص الخلاف بغيرها قال البلقيني تلك المزابل ان كانت في منعطف خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذلك لان الكلام في الشارع والافليس لهم فعل ذلك فيها حتى يقال استحقوا منفعة مستحقة قال الشرف المناوي في رده بل لهم فعله حيث لا ضرر في ذلك وكلام الرافعي مفروض في هذه الحالة فلا ضمان خلافا للشارح في غير هذا الشرح حيث قال بالضمان مع جوازه واحترز بطرحه عن وقوعها بنفسها بريح ونحوه بطريق عن طرحها في ملكها أو موات فلا ضمان فيها ما عدا زي (قوله أو أنلف بجناح) وكذا يضمن ما أنلف بتكسير حطب في شارع ضيق وكذا ما أنلف من مشي أهمى بلا قاتئ أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من وضع متاعه لا على باب حانوته على العادة شرح م ر (قوله وان جاز اخواجه) بأن لم يضر المارة قال م ر في شرحه ولو نام على طرف سطحه فأنقلب الى الطريق على ما قال الماوردي ان كان سقوطه بانهايار الحائط من تحته لم يضمن فان كان لتقلبه في نومه ضمن لانه سقط بفعله

و بالتفسير يروا ذن الامام فيها يضر كلا اذن وذلك شبه عمد نعم ان انقطع التعدي كان رضي المالك بابقاء البئر أو ملكها المتعدي فلا ضمان أما حفرها بغير ما ذكر كان حفرها بموات أو بملكه على العادة أو ملك غيره أو مشترك باذن أو بطريق أو مسجد لا يضر المارة واذن الامام وان حفرت لمصلحة نفسه أو لم ياذن ولم ينه وحفرت لمصلحة عامة للسجين كالحفر للاستقاء أو لجمع ماء المطر أو حفرت بدهليزه وسقط فيها من لم يدعه أو من دعاه وكان عالما بها فلا ضمان لجوازه مع عدم التغير والمصالح العامة يغتفر لاجلها المضرات الخاصة نعم بحث الزركشي الضمان فيما لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه ولو باذن الامام وقولي جاهلا بها من زيادتي (ويضمن ما أنلف بكمات) بضم القاف أي كماسات (وقصور نحو بطيخ طرح بطريق) الا أن يعلم بها انسان ويمشي عليها قصدا فلا ضمان كما هو معلوم (أو) تلف (بجناح أو بمزابل) خارج (الى

قوله

شارع) لان الارتفاق بالطريق والشارع مشروط بسلامة القافية (وان جاز اخواجه) أي الجناح أو المزابل للحاجة (فان تلف

بالخارج) منهما (فالضمان) به (أو) به (وبالداخل فنصفه) لان التلف بالداخل غير مضمون فوزع عليه وعلى الخارج من غير نظر الى الوزن أو مساحة (كجدار بنا مائلا الى شارع) أو ملك غيره بغير اذنه فان ماتلف به مضمون (١٧٩) كالجناح (درس)

ولا يبرأ ناصب الجناح والميزاب وباني الجدار من الضمان يبيع الدار لغيره في صورة الشارع ولغير المالك في صورته ملك غيره حتى لو تلف بهما انسان ضمنته عاقلة البائع كاتفله الشيخان عن البغوي وأقرأه نعم ان كانت عاقلة يوم التلف غيرها يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صرح به البغوي في تعليقه أمالو بناء مستويا قال على شارع أو ملك غيره أو بنا مائلا الى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وان أمكنه اصلاحه لان الميل في الاول لم يحصل بفعله وله في الثانية أن يبني في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سببا هلاك كأن حفر) واحد (بئر) حفر اعدوانا (ووضع آخر حجرا) وضعا (عدوانا) فمتر به انسان ووقع بهما فهلك (فعلى الاول) من السببين بحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لان العشر بموضع هو الذي أُلجأ الى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر بسبب أول للهلاك وحفر البئر

(قوله بالخارج) كأن سقط على شيء (قوله من غير نظر الى وزن أو مساحة) أي بين الداخل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل أو أكثر فالمضمون النصف على كل حال ولم يقل اذا كان الخارج قدر الثلث بالنسبة للداخل يكون المضمون الثلث مثلا ويلغز بذلك فيقال أي انجباء الفقه قد جئت سائلا \* مریدا هتداء للسبيل توصلا فما آله ان أتلف الشيء بعضها \* حكمت بكل الغرم حقامعلا وان أتلف الشيء الجميع فسطره \* قضيت به فالحكم قد صار مشكلا جوابك ميزاب فتلف كله \* حكمت بغرم النصف حقام مؤصلا وخارج به ان أتلف الشيء قلم \* بغرم الجميع الحكم صار مفصلا

(قوله ناصب الجناح) المراد بالناصب والباني الأمر المالك لا الصانع والماء النازل من الميزاب حكمه حكم ماتلف بالميزاب زى (قوله الى ملكه) نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة للغير باجارة مثلا ضمن كما بحثه الاذرعى لانه استعمل الهواء المستحق للغير لكن في حوائش الروض ضعف ما قاله الاذرعى س ل (قوله فلا ضمان وان أمكنه اصلاحه) كالصرح في عدم الضمان اذا بناه مستويا ثم مال الى ملك غيره وأمكنه اصلاحه وطالبه الغير بهدمه وبه صرح في شرح الروض قال اذا صنع له في الميل بخلاف نحو الميزاب اه سبط طب ولصاحب الملك مطالبته بنقضه أو اصلاحه كاعصان شجرة انتشرت الى هواء ملكه فله طلب ازالته لكن لا ضمان فيما تلف بها شرح م ر وقوله مطالبته فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يفرمه على النقض فمرأيت الدمري صرح بذلك اه ع ش (قوله سببا هلاك) المراد بالسبب ما لم يدخل اذا حفر شرط ع ش (قوله فعثر) هو مثل الثاء والفتح أشهر بومثله مضارعه شورى فهو من باب نصر أو علم أو كرم (قوله فعلى الاول) ويشترط أن يكون أهلا للضمان شورى يخرج الحربى فلا ضمان على أحد س ل (قوله بحال) أي بسند (قوله سبب أول) المراد به الملاقي للتلف أو لالا للمفعول أو لالان العثر هو الذي أوقعه فكأن واضعه أخذه ورداه فيها شرح م ر ويضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة نفسه وان لم يجاوز العادة كافي زى الا ان علم به المار وتعمد المشي عليه فلا يضمن الراش كما ذكره الشارح في القصاصات ما لمصلحة المسلمين كدفع القبار فلا ضمان به ان لم يجاوز العادة أذن الامام أولا فان جاوز العادة ضمن الراش وان كان بأمر غيره بأن قاله أ أكثر الراش لانه المباشر اه برماوى ويفرق بين الراش وناصب الجناح والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كثره وقلة بخلاف الجناح والميزاب فان مادتهما على الأمر قال الشيخان لورمى نخامة بطريق ضمن من زلق بها ان ألقاها على الممر ومثله كما قال الرافعي مالوا ألقاها في الحمام وهو المعتمد خلاف قول الغزالي ان ضمانها في اليوم الثاني على الحمامي لان التنظيف عليه بحسب العادة شورى ومثل النخامة مالوا لقي به صابونا أو سدرافزلق به انسان (قوله وللرافعي فيه) أي في ضمان الحافر وقوله بحث الخ فقال ينبغي أن لا يضمن الحافر أيضا كما لو كان الواضع للحجر سيلا أو سبعا أو سرييا فان العاثر بهدر اه حل وكلام الشارح هو المعتمد قال م ر وفارق حصول الحجر على طرفها بنحو سبع أو سري أو سيل بأن الواضع هنا أهل للضمان في الجملة فاذا سقط عنه لا تفاء تعديبه تعين ضمان شريكه بخلاف السيل ونحوه فانه غير أهل للضمان أصلا فسقط الضمان بالكسبة اه

سبب ثان له (فان وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالحافر) هو الضامن لانه المتعدي وللرافعي فيه بحث ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيره (ولو وضع) واحدا (حجرا) في طريق (وآخران حجرا) بحسب

(فعتبر بهما آخر الضمان) له (اثلاثا) بعدد الواضحين (أو وضع حجرا) في طريق (فعتبر به غيره فدرجته فعتبر به آخر) فذلك (ضمنه) (المسرح) لان الحجر انما حصل ثم بقوله (١٨٠) (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نائم أو واقف بطريق اتسع وماتا أو أحدهما

هدر عاثر) لنسبته الى تقصير بخلاف المعثور به لا يهدر وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل انه يهدر فلم يفرق بينهما (فان ضاق) الطريق (هدر قاعدونائم) لتقصيرهما لا عاثر بهما لعدم تقصيره (ضمن واقف) لان الوقوف من مرافق الطريق لا عاثر به لتقصيره فم ان انحرف الواقف الى الماشي فأصابه في انحرافه وماتا فكاشين اصطدا وحكمه يأتي على الاثر

فصل في ما يوجب الشركة في الضمان وما يذكره

لو (اصطدم حران) ماشيان أو راكبان ولوصيين أو مجنونين أو حاملين مقبلين كانا أو مدبرين أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوقعا وماتا وحادتاها (فعلى عاقلة من قصد) الاصطدام بينهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لان كلا منهما مات بفعله وفعل الآخر ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق الآخر ضمان شبه همد لا عمد لان الغالبان الاصطدام لا يفضي الى

وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فعتبر بهما) أي معا بخلاف ما لو عثر في الحجر الاول ثم عثر بالثاني كان الضمان على الثاني حل (قوله فالضمان له اثلاثا) أي يكون اثلاثا وان تفاوت فعلهم نظر الى رؤسهم كالأختلاف الجراحات شرح م ر وفي نسخة ثلاث (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد غير معتكف فيه ففيه تفصيل الطريق ومثله القاعد فيه لما يفرزه عنه كصنعة بخلاف القاعد فيه لما لا يفرزه عنه كاعتكاف وتعلم علم فانه مضمون مطلقا فان كان معتكفا ضمن وهدر عاثر وظاهر كلامهم سواء كان واسعاً أو ضيقاً حل وعبارة شرح م ر ولو عثر بجالس بمسجد لما لا يفرزه عنه ضمنه العاثر وهدر كالجالس بملكه فعتبر به من دخله بغير إذنه ونائم به معتكفا كجالس وجالس لما يفرزه عنه ونائم غير معتكف كنائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق وعبارة زي قوله أو واقف بطريق احتراز بالطريق عن عمد في ملكه فدخل ماش تعدى أو عثر به فيه هدر الماشي دون القاعد ومن قعد أو نائم أو وقف في ملك غيره تعدى فعتبر به المالك فهدر اه (قوله اتسع) بأن لم تتضرر المارة بنحو النوم فيه شرح م ر (قوله هدر قاعدونائم) قال الرافعي و ينبغي أن يكون موضع اهدار القاعد والنائم فيما اذا كان في متن الطريق ونحوه أو لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعدد ولا تقصير فلا وهذا لا بد منه س ل (قوله ضمن واقف) يعلم منه ان قوله ان اتسع الطريق قيد في القاعد والنائم فقط فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله ان انحرف الواقف الخ) بخلاف ما لو انحرف عن الماشي فأصابه في انحرافه أو انحرف اليه فأصابه بعد تمام انحرافه فالضمان على الماشي فقط س ل (درس)

فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكره أي حكم اشراف السفينة على الفرق والمنجنيق (قوله أو راكبان) شمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها ولو تجاوزا بحبل لهما أو انغيرهما فانقطع وسقطا وماتا فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فماتا فديتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارخاء الآخر الحبل فنصف دية على عاقلة وان كان الحبل لاحدهما والآخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بشو به ايقعد فتمزق بفعله لزمه نصف قيمته وكذا الومشي على نعل ماش فانقطع بفعله اه شرح م ر وعبارة ع ش عليه قوله وكذا الومشي على نعل ماش لو اختلفا في أنه بفعله أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيحتمل تصديق الماشي لان الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف اه (قوله ولوصيين) أي ركباً بأنفسهما أو أركبهما شخص بل تعدد بدليل ما يأتي (قوله أو حاملين) عبارة أصله مع شرح م ر أو اصطدم حاملان وأسقطا وماتا فالدية كما مر من أن على عاقلة كل نصف دية الاخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنيها والآخر يان لنفس الاخرى وجنيها لا اشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف غرق جنيها لانهما لان الحامل اذا جنت على نفسها فاجهضت لزم عاقلة الفرة كالجنت على أخرى وانما لم يهدر من الفرة شيء لان الجنين أجني عنهما انتهت (قوله أو مدبرين) بأن كانا ماشيين القهقري رشيدى (قوله دية مغلظة) أي من جهة التثليث (قوله لان كلا منهما) أي من قاصدي الاصطدام في الاولى وقاصده في الثانية وليس الضمير واجعا للمصطدمين مطلقا بدليل قوله ضمان شبه عمد لان ضمان غير القاصد ضمان خطأ ولو حذف قوله ضمان شبه عمد وآخر التعليل بعد الثاني لكان تعليل لهما (قوله

للموت (و) على عاقلة (غيره) وهو من لم يقصد الاصطدام منهما أو من أحدهما العمى أو غفلة أو ظلمة (نصفها مخففة وعلى كل) منهما ان لم يمت وهو من زباني

(أولى تركته) ان مات (نصف قيمة دابة الآخر) وان لم تكن ملوكة لا شترأ كهما في الاتفاق مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما يأتي في السفينتين انه لو كان على الدابتين مال أجنبي لزم كلا منهما نصف الضمان أيضا ولو كانت حركة إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لهما مع قوة حركة الأخرى لم يتعلق بهما حكم كفر زابرة في جلدة العقب مع (١٨١) الجراحات العظيمة نقله الشيخان عن

الامام وأقره وجزم به ابن عبد السلام ومثل ذلك يأتي في الماشيين كما قاله ابن الرفعة وغيره (ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا ولو وليا) كأن أركبهما أجنبي بغير إذن الولي أو أركبهما الولي دابتين شرستين أو جوحيتين (ضمنهما ودابتيهما) والضمان الاول على عاقلته والثاني عليه نعم ان تعدد الاصطدام في الوسيط يحتمل احواله فلو كان عليهما بناء على أن عمدتهما عمد واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي ومثله المجنون فان لم يتعدا المركب فكما لو ركبأ بأفسيهما والتقييد بالتعدى مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدم (رفيقان) وماتا (فهدر) وان تفاوتت قيمة افوات محل تعلق الجناية وان مات أحد هما فنصف قيمته في رقبته الحي نعم لو امتنع بيعهما كمستولدين لزم سيد كل الاقل من قيمته وأرض جنايته على الآخر (قوله الاقل) وقع السؤال في الدرس عمالو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيدها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير

أولى تركته ان مات) وعلى كل أيضا في تركته كفارتان كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله لا شترأ كهما في الاتفاق) وقد يقع التقاص من ل (قوله لم يتعلق بهما حكم) أي فالضمان كله على راكب الدابة القوية (قوله ولو وليا) الولي هنا من له ولاية التأديب على الراجح شورى وحل واعتمده زى لكن في شرح م ر وحج انه من له ولاية المال وهو الاب فالجد فالوصى فالقاضي (قوله كأن أركبهما أجنبي) ولو لمصلحة الصبي كأن كان غرضه تعلم الفروسية بخلاف الولي اذا أركبه لذلك وكان ممن يستمسك على الدابة فلا ضمان عليه من ل (قوله أو أركبهما الولي) أي ولو لمصلحة حتهما (قوله شرستين) أي قويتى الرأس والجوح هي التي يعسر سوقها وقودها وعبارة المختار يقال رجل شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جوحيتين فيه أيضا جمع الفرس أعجز فارسه وغلبه وبابه خضع وعليه فالجوح والشرسة متساويان أو متقاربان ع ش على م ر (قوله واستحسنه الشيخان) المعتمد أن الضمان على عاقلة المركب م ر (قوله فان لم يتعدا المركب) بأن أركبهما الولي المصلحة حتهما وكانا يضبطان المركب فلا ضمان على الولي اذا لا تقصير منه أو أركبهما الأجنبي باذن الولي (قوله فنصف قيمته في رقبته الحي) وان أثر فعل الميت في الحي نقصا تعلق غرمه بنصف قيمة العبد المتعاق برقبته الحي ويقع التقاص في ذلك القدر شورى (قوله نعم لو امتنع بيعهما الخ) استدراك على قوله وان مات أحد هما الخ فعلى هذا كان الاول أن يقول لزم سيد الحية الاقل من قيمتها والارض وقال حل هو استدراك على قوله فهدر أي فاذا اصطدم مستولدتان فماتتا فلا يهدرن بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل الاقل مع فوات محل الجناية بموتهما فالجواب ان المستولدين لما امتنع بيعهما لم يفت محل الجناية بالموت لانهما صارتا كالحرتين في أن كلامهما لم يفت محل الجناية عليه بالموت ويدل للكلام حل قول الشارح لزم سيد كل الخ تأمل وحرر (قوله من قيمته) أي قيمة كل أي نصف قيمته حل فاذا كانت قيمة احداهما مائتين والاخرى مائة فالأقل من نصف قيمة الاولى وأرض جنايتها على الاخرى خسون وكذلك الاقل من نصف قيمة الاخرى وأرض جنايتها على الاولى خسون وحينئذ لم يظهر للاستدراك فائدة لحصول التقاص نعم ان نظر لقيمة كل تمامها كما هو ظاهر عبارة الشارح وصرح شرح الروض ظهر له فائدة اذ لصاحب النفيسة على صاحب الخسيسة مائة أو لصاحب الخسيسة على صاحب النفيسة خسون فيقع التقاص بنحسين ويرجع صاحب النفيسة بنحسين كما صرح به في شرح الروض ومثله بهذا المثال لكن في قول على الجلال ان النظر للقيمة جميعها لم يرتضه شيخنا فراجع والمناصب لا تقواعد من أن العبد الجاني يفديه سيده بأقل الامر من قيمته وأرض جنايته هو النظر للقيمة كلها وحل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة الخسيسة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب أحدهما (قوله وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر حل (قوله الاقل) أي للغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المصوب من ل (قوله والملاحان) وقع السؤال في الدرس عمالو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسيدها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو على المسير

الغاصب الاقل أيضا وتعييرى بالرفيق أعم من تعييره بالعبد (أو) اصطدم (سفينتان) للملاحين أو لأجنبي (فكدابتين) في حكمهما السابق فان كاتافي الثانية لاثنتين فكل منهما مخير بين أخذ جميع قيمة سفينته من ملاح ثم هو يرجع بنصفها على ملاح الآخر وبين أن يأخذ نصفها منه ونصفها من ملاح الآخر (والملاحان) فيهما

المجريان لهما (كراكين) لدا بينهما في حكمهما السابق نعم ان نعلم الاصطدام بما بعد مفضي الهلاك غالباً واجب نصف دية كل منهما في تركه الآخر لا على عاقلة فان لم يموتا (١٨٢) وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتصر منهما الواحد بالقرعة

والباقيين الدية (فان كان فيهما مال أجنبي لم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر ان الاجنبي يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أن يأخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله اذا كان الاصطدام بفعلهما أو بقتل صيرهما كان قصراً في الضبط مع امكانه أو سيرا في مرجح شديدة لتسير في مثلها السفن أو لم يكمل عدتهما اما اذا لم يكن شيء منهما كان حصل الاصطدام بغلبة الرياح فلا ضمان بخلاف غلبة الدابتين الراكين لان الضبط ممكن بالبحام (ولو أشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بمتاعها (جاز طرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة الباقي وقيد البقيتي الجواز باذن المالك وقد بسط الكلام عليه في شرح الررض

وان كان جاهلاً بذلك لانه المباشر فيه نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني للعلم المذكورة ما لم يكن أعجمياً يعتد طاعة أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على م ر وانما سمي الملاح ملاحاً لمعاجته الماء الملح باجاء السفينة فيه قال الجوهري ويؤيده قوله المجريان لهما اه رشيدى وقيل مأخوذ من الملاحة لا صلاح شأن السفينة وقيل انه وصف للريح وسمى به المسير طملاً لاستهله قل على الجلال (قوله المجريان لهما) أى من له دخل في الاجراء وان لم يكن الرئيس حل (قوله في حكمهما السابق) أى في ان الديات على العاقلة والقيم في تركتهما (قوله اقتصر منهما) أى من كل واحد منهما فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعاً معاً أو جهل الحال وجب في مال كل منهما بعد قتلها لواحد من عشرين بالقرعة تسع ديات ونصف شرح الررض وقوله بالقرعة أى اذا لم يعلم السابق والاقتصر له بلا قرعة سم ع ش (فرع) ثقلت سفينة بقسعة أجال فأتى فيها انسان عاشر اعدوا ما أغرقها لم يضم من الكل لان الفرق حصل بالجميع لابه فقط وانما يضم من العشرة على المرجح ولا يشك بضمانه الكل فيما لوجوعه وبه جوع سابق علمه لان فعل كل فيما نحن فيه متميز ولا كذلك التجويع اه شورى وقرره ح ف (قوله فلا ضمان) والقول قولهما عند التنازع لان الاصل براءة ذمتها (قوله بمتاعها) أى دون الراكب حل وانما قال ذلك لاجل قوله جاز طرح متاعها لان الطرح لاجل سلامة المال جاز ولاجل سلامة الراكب واجب كما يعلم من كلامه (قوله جاز طرح متاعها) أى عند توهم النجاة بأن اشتد الامر وقوى اليأس ولم يقد الالقاء الاعلى ندوراً وعند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح النوع خوف غير قوى وقوله ووجب لرجاء نجاة راكب أى ظنهم مع قوة الخوف لو لم يطرح ولو كان مرهوناً ولحقجور عليه بغيره أو لم يكتب أو لم يذون له عليه ديون لم يجز القاءه الا باجماع الغرماء والراهن والمرتهن أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون اه شرح م ر والظاهر كما قال الاذرعى انه لو كان هناك أسرى من كفار فظهر للامير المصلحة في قتلهم فيبدأ بالقائهم قبل الامتعة وقبل الحيوان المحترم وينبئ كما قال أيضاً ان يراعى في الالقاء الاخص فالأخص قيمة من الحيوان والمتاع ان أمكن حفظ المال ما أمكن اه خط هذا اذا كان الملقى غير صاحب المتاع فان كان صاحبه جاز له تقديم غير الخسيس عليه لان غرضه قديتعلق بالخسيس كما قاله م ر ولا يجوز الالقاء الارقاء لسلامة الاحرار بل حكمهما واحد م ر أى ولا كافر مسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك ولو كان عدلاً لا شراك الجميع في ان كلا آدمى محترم اه ع ش على م ر (قوله متاعها) ولو مصحف أو كتب علم ع ش (قوله وقيد البقيتي) معتمد ع ش (قوله وقد بسط الكلام) ومن جلته أنه لو كان لمحقجور عليه لم يجز القاءه حل أى عند جواز الطرح ووجب عند الوجوب م ر (قوله ووجب) أى على كل من تمكن بخلاف غيره كالريض ع ش ومتى أمكن شخصاً الطرح ولم يفعل حتى غرقت السفينة أم ولا ضمان كما لو لم يطعم مالك الطعام المضطر حتى مات خط م ر (قوله محترم) أى ولو كلباً ع ش أى فتلقى الاموال لتخليص الكلاب المحترمة اه م ر (قوله ويجب) الاولى تفريع (قوله فان طرح مال غيره) أى ولو في حالة الوجوب شرح م ر (قوله كما قال الخ) ولا بد أن يشير الى ما يلقيه أو يكون معلوماً والا فلا يضمن الا ما يلقيه

بحضرته

والبهجة (وجب) طرحه كله أو بعضه وان لم ياذن مالكه (لرجاء نجاة راكب)

محترم اذا خيف هلاكه ويجب القاء مال الروح فيه لتخليص ذي روح والقاء الدواب لابقاء الادميين واذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فان طرح مال غيره بلا اذن) منه (ضمنه كذا كل المضطر طعام غيره) بغير اذنه (كالمالك) لا في سفينة (ألقى متاعك)



في البحر (وعلى ضمانه أو نحوه) كقوله على أن ضامنه أو على أن أضمنه فألقاه فيه (وخاف القائل) له (غرقاً ولم يختص نفع الالتقاء بالملق) بأن اختص بالتمس أو به وبالملق أو بأجنبي أو به وبأحدهما أو عم الثلاثة فإنه يضمنه وإن لم يكن له فيها شيء ولم تحصل النجاة لأنه التماس اتلاف لغرض صحيح بعوض فصار كقوله أعنتى عبدك على كذا فإن لم يخف غرقاً واختص النفع بالملق كأن قال من بالسط أو بزورق أو نحوه بقرب السفينة ألقى متاعك في البحر وعلى (١٨٣) ضمانه فألقاه أو اقتصر على قوله

ألقى متاعك لم يضمنه لأنه في الأول شبهه بمن التمس هدم دار غيره ففعل وفي الثانية أمر المالك بفعل واجب عليه ففعله لغرض نفسه فلا يجب فيه عوض كما لو قال اضطر كل طعامك وعلى ضمانه فأكله وفي الثالثة لم يلتزم شيئاً وفارقاً ما لو قال لغيره ادنى فأداه حيث يرجع به عليه

(درس)

بأن أداء الدين ينفعه قطعاً والالتقاء قد لا ينفعه (ولو قتل حجر من جنين) بفتح الميم والجيم في الأشهر (أحد رمانه) كأن عاد عليه (هتر) فسقطه وعلى عاقلة الباقي (الباقي) من دينه لأنه مات بفعله وفعلهم خطأ فإن كان واحداً من عشرة سقط عشر دينه ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيرهم بلا قصد) من الرماة (خطأ) قتله لعدم قصدهم له (أو به) أي بقصد منهم (فعمدان غلبت الاصابة) منهم بخدقهم لقصدهم به معينا

بحضرتيه ويشترط استمراره فلورجع عنه قبل الالتقاء لم يلزمه شيء شرح م ر أي بمالقاء بعد الرجوع ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملقى ع ش (قوله في البحر) فلو لفظه البحر فهو مالكة وإن نقص ضمن الملقى نفسه م ل ملخصاً (قوله أو به وبأحدهما) فيه صورتان وقوله أو عم الثلاثة فالصورته (قوله فإنه يضمنه) وهذا وإن كان ضماناً بالمرجوع لكنه روي فيه أنه اقتداء فليس ضماناً حقيقياً ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى والضمان فيه بالقيمة في المتقوم والمثل في المثل حل وقيل يضمن المتقوم بالمثل المورى كافي القرض واعتمد زى في درسه القيمة مطلقاً لأنها إنما تؤخذ للحيولة والحيولة لا يجب فيها إلا القيمة مطلقاً بدليل أنه لو لفظه البحر يجب رد البديل والمعتبر فيه ما يقابل به قبل هيجان البحر إذا لم يقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر شرح م ر (قوله أو اختص الخ) أي أو خاف غرقاً واختص الخ وانظر ما صورته ويمكن أن يصور بما إذا خاف غرقاً على غيره لأن نفسه (قوله أو اقتصر على قوله) أي والقرض إن القائل راكب السفينة (قوله وفي الثالثة) وإنما أتى بالثالثة وإن كان يفهم من الثانية عدم الضمان فيها بالاولى توطئة لقوله وفارق الخ وهذه حكمة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الاول (قوله ينفعه) أي التمس (قوله من جنين) بذكر ويؤنث وهو فارسي معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية شرح م ر وهو آلة يرمى بها الحجارة زى (قوله في الأشهر) مقابله كسر الميم خط ع ش (قوله أحد رمانه) وهو من مد الحبال ويرى بالحجر أماناً أمسك خشبة المتجنين إن احتيج إلى ذلك أو وضع الحجر في الكفة ولم يمد الحبال فليس منهم لأنه سبب والمباشر غيره قاله الماوردي والمتولى وغيرهما خط م ل وعبارة شرح م ر دون واضعه أي الحجر وما سك الخشبة إذا دخل لهم في الرمي أصلاً ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضاً ه (قوله فعمدان غلبت الاصابة) أي فيجب القصاص أو الدية المخلطة في أموالهم سم وهذا مستثنى من قولهم إن الغلبة تعتبر في الآلة من حيث كونها الغالب فيها الهلاك أولاً أي إلى المتجنين فالمتبرع إنما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البلقيني من أن اعتبار الغلبة في الاصابة مخالف لأصل الشافعي من أنها معتبرة في الآلة

درس

شوري (قوله بخدقهم) بكسر الحاء المهملة والقاف

(فصل في العاقلة) أي في بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما تحمله (قوله لئنه) أي العقل والمراد به الكامل أو أن شأنه ذلك (قوله عصيته) أي وقت الجناية وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غير هاء يوم السراية فالدية على عاقلة يوم الجناية ع ش على م ر (قوله في خبر الصحيحين السابق) وهو أن امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وماتت بطناً فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيهاً غرة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطية واسم المضروبة مليكة وقوله خذفت بالحجارة المعجمة كما ضبطه شيخ

بما يقتل غالباً فإن غلب عليها أو استوى الأمران فشه عم (فصل في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله) وسما عاقلة لعقلهم الأبل بضاء دار المستحق ويقال لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لئنه عنه والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلاً لئنه من الفواحش (عاقلة جان عصيته) المجمع على إرثهم من النسب لما في رواية في خبر الصحيحين السابق وأما كتاب البيان

وأن العقل على عصبتها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كما سيأتي (فان بقي شيء) منه (فن يلبه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا والأقرب الأخوة ثم بنوهم وان نزلوا ثم الأعمام ثم بنوهم كارت (و) قدم (مدل بأبو بن) على مدل باب كالأرث فان عدم عصبه (١٨٤) النسب أولم يف ما عليهم بالواجب في الجناية (فعتق فعصبته) من النسب

(فعتقه فعصبته) كذلك وهكذا (فعتق أبي الجاني فعصبته) كذلك (فعتقه فعصبته) كذلك وتعبيرى بالفاء آخر أولى من تعبيره فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معتق معتق الأب وعصبته معتق الجد إلى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم ويعقل المولى من جهة الأم إذا لم يوجد عتق من جهة الآباء ويتحمل أيضا بعد من ذكر الأخوة للأم وذوو الأرحام ان ورثناهم كما في الأنوار ونقله في الثانية الشيخان عن المتسولي وأقرأه والظاهر أن تحمل الأخوة للأم قبل ذوى الأرحام لإجماع على تورثهم (ولا يعقل بعض جان و) بعض (معتق) من أصل وفرع لما في رواية أبي داود في خبر الصحيحين السابق أوائل كتاب الديات ورأى الولد أي من العقل وقيس به غير من الأبعاض وبيعض الجاني بعض المعتق (ولو)

الاسلام في شرح الاعلام أي رمتها بحجر صغير رشيدى (قوله وأن العقل الخ) بدل من ما أو عطف بيان عليه بين به الرواية لاخرى أي غير السابقة فلا حاجة لقول حل انه ذكر الحديث الأول بعينه نذر (قوله فأقرب) لا حاجة اليه مع قوله فان بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ثلثها بان يؤخذ نصف دينار من الغنى ور بع من المتوسط ثم يشتري بالمجتمع ثلث الدية ان وفي فان لم يوف وزع الباقي على من يلبه وهكذا إلى أن يحصل ما يشتري به الثلث شيخنا (قوله وقدم مدل بأبو بن) أي على الجد بدلوا القديم التسوية لان الأثوة لا تدخل لما في التحمل ورد بمنع ذلك بدليل انها مرجحة في ولاية النكاح مع أنها لا تدخل لما فيه شرح م (قوله فعتق الخ) معطوف على عصبته لانه حل العصبه على عصبه النسب فينزل لا يتناول عصبه الولاء ولا بيت المال فلذا عطفهم وقال فعتق الخ (قوله فعصبته من النسب) أي فان لم يكن معتق أولم يف ما عليه فعصبته الخ ع ش على م قال م في شرحه فعلم أنه يضرب على عصبته في حياته ولا يختص بأقربهم بعد موته وان نقل الامام ان الأئمة يبدوا الضرب على عصبته بموته وقال انه لا يتجه غيره اذ لا حق لهم في الولاء في حياته فهم كالاجانب اه (قوله ويعقل المولى من جهة الأم) كأن تزوج عبد بعتيقة فان الولاء على أولادهم لو إلى الأم فاذا جنى بعض أولاده فالدية على موالى أمه فاذا عتق الأب انجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الأب فيعقلون حل وفي الروض وشرحه أنه ينتقل إلى الجاني ولا تعقل موالى الأب لتقدم سببه أي العقل على الانجرار ولا بيت المال لوجود جهة الولاء لكل حال فراجع وسببه الجناية (قوله وذو الأرحام) الأولى التعبير بالنساء لانهم بعد الأخوة للأم كما بعد لم من كلامه بعد ولا يحمل منهم الا الذكرا اذ لم يدل بأصل ولا فرع شرح م فيخرج الخال فانه مدل باصل وهو الأم رشيدى (قوله ان ورثناهم) بان لم ينتظم بيت المال وكان الأولى تأخيرهم عنه كفي الارث أفاده سم وابن حجر خلافا لما في حل (قوله من أصل) يتأمل وجه تسمية الأصل بعضها ولعلها تسمية اصطلاحية (قوله ورأ الولد) عبارة م ورأ الولد فاعلم ما روايتان وهو بدل من ما أو عطف يان (قوله ولو كان الخ) وعبارة شرح م قيل يعقل ابن هو ان ابن عمها أو معتقها كما يلي نكاحها ورديان البتة مانعة هنا لما تقرر انه بعضها والمانع لا أثر لوجود المقتضى معها الخ (قوله ثم غير مقتضية) لان الملحظ ثم دفع العار وهي لا تقتضى ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى آخر أثر اه ابن حجر (قوله ومعتقون الخ) فان اعتقه ثلاثة مثلاً نعموا عنه تحمل شخص واحد بقدر ما لكل منهم من الولاء حصه الغنى منهم ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبه كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبه الموصر ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربعه أي ان كانوا بمقتضى ولا تحمل كل منهم حصته بحسب حاله وان كان المعتق واحداً كان عليه كل سنة نصف دينار أو ربعه وعلى كل واحد من العصبه مثل ما عليه شرح البهجة زى اذا علمت هذا علمت ان قول الشارح من نصف دينار أو ربعه قاصر على صورة الانفراد ولو لم يذكره لكان أشمل تأمل (قوله وكل من عصبه الخ) عبارة شرح م وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق فان انحدر ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر حصته من الربع

كان فرع الجناية (ابن ابن عمها) فلا يعقل عنها وان كان يلى نكاحها لان البتة مانعة وهم غير مقتضية لامانة أو فاذا وجد مقتضى زوج به وذكركم بعض المعتق من زيادتي (وعتيقها) أي المرأة (يعقلها عاقلتها) دونها لما يأتي من ان المرأة لا تعقل (ومعتقون وكل من عصبه كل معتق كعتق) فيما عليه كل سنة من نصف دينار أو ربعه لان الولاء في الأولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبه فلا يتوزع عليهم ثم توزعه على الشركاء لانه لا يورث بل يورث به (ولا يعقل عتيق) ولا عصبته عن معتقه

لا تتفاءل به فان عدم من ذكر أوله فمألفه بما مر (فيت مال) يعقل (عن مسلم) الكل أو الباقي لانه يرثه بخلاف الكافر فإله فيء  
والواجب في ماله ان كان له أمان واستثنى من ذلك اللقيط فلا يعقل عن قائله بيت المال اذ لا فائدة في أخذها منه لتعاد اليه (فان عدم ذلك  
أولم يف ما ذكر فالكل أو الباقي (على جان) بناء على الاصح من أن الواجب ابتداء عليه ثم يتحمل العاقلة وتعييرى بذلك أعم من  
قوله فكله على جان (وتؤجل) ولو من غير ضرب قاض (عليه) أى على الجاني (١٨٥) (كعاقلة دية نفس كاملة) بإسلام

وسوية وذ كورة (ثلاث  
سنتين في) آخر (كل سنة  
ثلاث) من الدية وتأجيلها  
بالثلاث واه البيهقي من  
قضاء عمر وعلى رضى الله  
عنهما وعزاه الشافعى الى  
قضاء النبي صلى الله عليه  
وسلم والظاهر تساوى  
الثلاث في القسمة وان  
كل ثلاث آخر سنته  
وأجلت بالثلاث أكثرها  
لأنها بدل نفس وتأجيلها  
عليه من زيادتي (و)  
تؤجل دية (كافر معصوم)  
ولو غير ذمى وان عبر الاصل  
بالذمى (سنة) لانه قدر  
ثلاث دية مسلم أو أقل (و)  
تؤجل دية (امرأة وخنثى)  
مسلمين (سنتين في) آخر  
(الاولى) منهما (ثلاث)  
من دية نفس كاملة وذكر  
حكم الخنثى من زيادتي  
(وتحمل عاقلة رفيقا) أى  
الجنابة عليه بقيمته لأنها  
بدل نفس كالحسر فاذا  
كانت قيمته قدر دية أو  
دينين (ففي) آخر (كل  
سنة) يؤخذ منها (قدر

أو النصف وضرب على كل واحد من عصبة قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبة  
لانهم لا يرثونه بل يرثون به فكل منهم اتقل له الولاء كاملا فيلزم كلاً قدر أصله ومعلوم ان النظر في الربيع  
والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أى من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربيع  
أو نصف فالو كان المعتق متوسطا وعصبة أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذى يحمله لو كان مثلهم  
وعكسه كذلك كما هو ظاهر اه بالحرف (قوله فيت مال) أى يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكامله  
أو ما بقى مؤجلا حج سم (قوله عن مسلم) أى اذا قتل غير لقيط أخذ من كلامه بعد (قوله فإله فيء)  
المناسب أن يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب في ماله ان كان له مال والباقي فيء لان قوله والواجب  
في ماله لا يظهر بعد جعله فيء وأجيب عن الشارح بان قوله فإله فيء أى بعدموته أى فلا يرثه بيت المال  
واذا كان لا يرثه فلا يعقل عنه فالمقابلة حاصلة باللازم والشارح أى بقوله فإله فيء نظر الكونه مقابلا  
لقوله لانه يرثه تأمل (قوله فان عدم ذلك) بان لم يوجد فيه شئ أو لم ينتظم أمره بحيلولة الظلمة دون زى  
أو كان ثم مصرف أهم م (قوله فالكل أو الباقي على جان) قال حج تنبيه هل يعود التحمل لغيره  
بعود صلاحيته له لان المانع نحو فقره مثلاً وقد زال أو لا لان الجاني هو الاصل فتى خوطب به استقر عليه  
ولم ينتقل عنه لا تقطاع النظر لنيابة غيره عنه حيثئذ كل محتمل والثاني أقرب فالو عدم ما في بيت المال  
فأخذ من الجاني ثم استغنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجنابة فأخذت من الجاني ثم  
اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال س ل (قوله أى على  
الجاني) أى اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فاذا مات أثناء الحول سقط الاجل وأخذ من تركته  
لانه واجب عليه اصاله وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة شرح م ر ويؤخذ  
من الجاني آخر كل سنة ثلاث الدية كاملا لا نصف دينار فقط فقد خالف العاقلة في هذين الامرين سم  
(قوله لا لا نهابدل نفس) والا لأجلت دية الكافر والاثني ثلاث سنين (قوله بقيمته) الباء زائدة فهو  
بدل بمقابلته بدل اشتغال وعبرة شرح م ر وتحمل العاقلة العبد أى قيمته اه فالاولى حذف قول  
الشارح الجنابة عليه لانه لا معنى لتحمل الجنابة عليه الا تحمله بدله وهو القيمة (قوله فاذا كانت  
قيمه الخ) فلواختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين س ل (قوله قدر  
ثلاث) زادت على الثلاث أو نقصت فان وجب دون ثلاث أخذ في سنة قطعا شرح م ر فان كان الواجب  
نصف دية ففي الاولى ثلاث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها في الاولى ثلاث وفي الثانية ثلاث وفي الثالثة  
نصف سدس أو ربع دية ففي سنة قطعا أو دينين ففي ست سنين شرح حج بتصرف ومثله م ر (قوله  
ولو قتل رجلين الخ) ولو قتل ثلاثة واحد فعلى عاقلة كل واحد ثلاث دية يؤجل عليهم في ثلاث سنين نظرا  
لاتحاد المستحق شرح م ر (قوله وان كان لا يطالب الخ) فالو مضت سنة ولم تسد مل سقط واجبا ولو

( ٢٤ - (بحرى) - رابع ) ثلاث) من دية نفس كاملة (ك) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه يؤجل

في كل سنة قدر ثلاث الدية بناء على الاصح من أن العاقلة تحمله بدله كدية النفس وتعييرى بذلك أعم من تعييره بالاطراف (ولو قتل)  
رجلين (مسلمين) هو اولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لاسم من السنين تؤخذ ديتهم ما في كل سنة لثلاث دية (وأجل) واجب (نفس  
من) وقت (زهوق) طابعه حق أو سرية جرح لانه مال يحل باقتضاء الاجل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و)  
أجل واجب (غيرها من) وقت (جنابة) لان الوجوب تعاقد بها وان كن لا يطالب بدله الا بعد الانه مال نعم لو سرت جنابة من أصبح

الى كف مثلاً فأجل ارش الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما وجزم به الحارثي الصغير  
والانوار ورجحه البلقيني (ومن مات) من العاقلة (في أثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبه بخلاف

(١٨٦)

مضت ستة أشهر قبل الاندمال بنينا عليها حل فقول المتن وغيرهما من جنابة أي ان حصل الاندمال  
في أثناء السنة فان حصل بعدها لا يطالب بواجب تلك السنة وتبدأ سنة أخرى وتنفو السنة الاولى كما  
صرح به سم وقال البرماوي وقل على المحلى يسقط واجبه عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال أو  
الجاني ان لم ينتظم وكلام سم أظهر اه (قوله ومن مات) أي وهو موسر (قوله ويعقل كافر) شروع  
في صفة العاقلة وهي خمس التكليف وعدم الفقر والحرية والكورة واتفاق الدين شويري (قوله ان  
زادت مدته) أي مدة الامان بأن تكون أكثر من سنة ان كان المقتول ذمياً أو مسلماً فيؤخذ منه الثلث  
حل وعبرة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فخرج ما اذا نقصت وهو ظاهر وما  
اذا ساوته تقديم المانع على المقتضى اه (قوله لان العقل مواساة) بخلاف الجزية فانها لحقن السماء  
ولا قراره في دار الاسلام فصارت عوضاً فلذا الزمت الفقير شرح م ر ملخصاً (قوله وخشني) فلو بان  
ذكر لم يغرم خلافاً في شرح الروض حل ومحمده البلقيني قال لبناء التحمل على الموالاة والمناصرة  
الظاهرة وقد كان هذا في ستر الثوب كالاتي فلا نصرة به واستوجه الخطيب الغرم لان النصرة  
موجودة فيه بالقوة ولا نها قد تكون بالقول والرأي كما في الهرم وعبرة شرح م ر نعم ان تبين ذكورة  
الخنثي غرم للمستحق حصته التي أداها غيره ولو قبل رجوع ذلك الغير على المستحق فيما يظهر اه بأن  
كان الخنثي ابن عم للجاني فنقص المأخوذ من العصبية عن الواجب نصف دينار مثلاً فأخذ من المعتقد ثم  
بات ذكورة الخنثي فيرجع المعتقد على المستحق بما أخذه منه ويأخذه من الخنثي (قوله وهو من  
ملك الخ) ففني العاقلة لا يكون الا بالمال فالغني بالكسب فقير في باب العاقلة ولذا قال الشارح لافقير ولو  
كسوا (قوله فاضلاً) حال من عشرين وذكراً باعتبار كونها معدوداً (قوله حاجته) أي العمر الغالب  
من مسكن وخادم وكل ما لا يكافيه في الكفارة حل (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الآن  
بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر ومتى زاد سعره أو نقص اعتبر حاله وقت الأخذ منه  
وان صار يساوي مائتي نصف فأكثر اه ع ش على م تأمل فانه لم يتحرر بقدره وقال البرماوي والمراد  
به مثقال الزكاة وهو اثنتان وسبعون حبة أي شعيرة معتدلة قطع من طرفها مادي وطال (قوله  
مقدارهما) أي النصف دينار و ر به (قوله لتلاصير الخ) حاصله أنهم اشترطوا أن يبقى معه شيء ما زاد  
عن حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون بعد الدفع فقيراً ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك  
ويكون الفقير من لا يملك بعازاً تداع حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور في عوده بعد الدفع  
فقيراً وانما المحذور أن يؤخذ من فقير ولم يوجد ههنا مع أن لقائل أن يقول وقعوا في فقر وامنه لان  
المتوسط على كلامهم صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلاً كما هو قضية التفسير المذكور  
ولا خفاء في أن من ملك ذلك اذا دفع بعازاً فقيراً لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائد عن  
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيراً لانه لما بطل كونه متوسطاً ومعلوم أنه ليس غنياً وجب أن يكون  
فقيراً اذ المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فأمل سم (قوله وبما ذكر) أي قوله آخر  
السنة (قوله ومن كان أو لها الخ) فعمل انه يعتبر الكمال بالتكليف والاسلام والحرية في التحمل من  
العقل الى مضي أجل كل سنة شرح م ر (قوله لا يدخل في التوزيع) يؤخذ منه انه لو جن أوراق في  
الاثناء يسقط عنه كما قاله شيخنا كحج وظاهره وان عاد فوراً حل

والانوار ورجحه البلقيني  
من مات بعدها (ويعقل  
كافر ذو أمان عن مثله) ان  
زادت مدته على مدة الاجل  
لاشترأ كهما في الكفر  
المقرر عليه وتعبيرى بذلك  
أولى من قوله ويعقل  
يهودي عن نصراني وعكسه  
(لا فقير) ولو كسو باقلاً  
يعقل لان العقل مواساة  
والفقير ليس من أهلها  
(ورقيق) لان غير المكاتب  
مسن الارقاء لا ملك له  
والمكاتب ليس من أهل  
المواساة (وصبي ومجنون  
وامرأة وخنثي) وهما  
من زيادتي وذلك لان  
مبنى العقل على النصرة  
ولا نصرة بهم (ومسلم عن  
كافر وعكسه) اذ لا موالاة  
بينهما فلا نصرة (وعلى  
غنى) من العاقلة وهو من  
(ملك آخر السنة فاضلاً  
عن حاجته عشرين  
ديناراً) أي قدرها (نصف  
دينار و) على (متوسط)  
وهو من (ملك) آخر  
السنة فاضلاً عن حاجته  
(دونها) أي العشرين  
ديناراً (وفوق ربع) أي  
الدينار عينيها (ربعه)  
بمعنى مقدارهما لا عينيها  
لان الابل هي الواجبة

وما يؤخذ بصرف اليها والمستحق أن لا يأخذ غيرها وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع ثلثاً (فصل)  
يصير بدفعه فقيراً وبما ذكر علم أن من أعسر آخرها لم يجب عليه شيء وان كان موسراً قبل أو أيسر بعد وأن من أعسر بعد ان كان موسراً  
آخرها لم يسقط عنه شيء من واجبه ومن كان أو لها رقيقاً أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً او صار في آخرها بصفة الكمال لا يدخل في التوزيع في

**(فصل في جنابة الرقيق)** **(قوله جنابة رقيق)** مصدر مضاف لفاعله **(قوله ولو بعد عفو)** بأن جنى على رقيق عمد أو عني على مال ولا يقال هو حينئذ ثبت برضاه مستحقه فيتعلق بذمته كما تقدم في المعاملات لأن أصل الجنابة بغير رضاه **(قوله يتعلق برقبته)** أي بجميعها وإن كان الواجب حبة وقيمتها ألفا شرح ممر وانما يتعلق برقبته لأنه من جنس العقلاء فجنابته مضافة إليه وبذلك فارق البهيمة ذكره قل على المحلى ومحل تعلقه بالرقبة إن صح بيعه أخذ من قوله بعد كأم ولد **(قوله إذا لم يكن الزامه لسيده)** وانما ضمن مالك البهيمة أو عاقلته بأن موته إنسانا لأنه لا اختيار لها فصار كأنه الجناني سل **(قوله ولا أن يقال في ذمته الخ)** هذا عين قوله الآتي لا بذمته ولعله أفرد هنا للتعليل الذي ذكره **(قوله لأنه تفويت للضمان)** أي فيها إذا مات ولم يعتق وقوله أو تأخير إلى مجهول أي إن عتق حل **(قوله الجنابين)** أي السيد والمجنى عليه **(قوله أي لا بذمته الخ)** في كلامه ست صور الثلاثة الأولى محترز قوله برقبته والثلاثة الأخيرة محترز قوله فقط لكن صنيع الشارح بوجه أن الستة مفهوم قوله فقط فكان المناسب أن يذكر الثلاثة الأولى بعد قول المتن برقبته والثلاثة الأخيرة بعد قوله فقط تأمل وقوله لا بذمته أي فقط وقوله ولا بكسبه أي فقط **(قوله ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته)** ولا يرد عليه ما لو أقر السيد بأن الذي جنى عليه فنه قيمته ألف وقال القن الجناني قيمته ألفان فانه وإن تعلق ألف بالرقبة وألف بالذمة كافي للام لكن اختلفت جهة التعلق شرح ممر **(قوله وإن أذن له سيده)** هذه الغاية راجعة للمتن **(قوله والا)** أي لو اعتبرنا اذن السيد ما تعلق برقبته بل بذمته كديون المعاملات وفيه أنه لا بد أن ينضم إلى اذن السيد في المعاملات رضا المستحق حتى يتعلق بذمته حل وعبرة ع ش قوله والا لما الخ أي لو اعتبرنا اذن السيد اه أي لو اعتبرناه مانعا من التعلق بالرقبة أي لم يكن متعلقا بها حين الاذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي ويمكن أن يجاب بأن التالي مؤول بأن يقال لما تعلق أي لما صح القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها لما صح القول المقر وض محته في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون المعاملات سند لهذه الملازمة أي لأن ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد مانعا من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئا وعبرة الشوري قوله والا لما تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حوازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة إذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ورقبته والا لما تعلق برقبته كديون المعاملات وحينئذ تنضم مشابته لديون المعاملة ويمكن أن يجاب بأن التقدير لو تعلق بالرقبة مع الذمة لم يمتنع عدم التعلق بالرقبة لأن التعلق بالذمة يمنع اه وفهم بعضهم أن معنى قوله والا أي لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا يظهر محته قاله شيخنا مفتي الامام انتهت فيؤخذ من كلامه أن قول الشارح والا أي بأن تعلق بذمته أو بكسبه الخ **(قوله أيضا والا لما تعلق الخ)** رد على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا سواء أذن السيد أو لا ومحصل الرد أن الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة والرقبة معاقص التعلق على الذمة وبطلان قولكم والرقبة يعني أنه متى أثبتتم التعلق بالذمة لم يلزم أن يكون التعلق بها وحدها لا بهما مع الرقبة كما قلتم وسند هذا ديون المعاملات فانها تتعلق بالذمة ولا قائل يقول بتعلقها بالرقبة أيضا وعبرة الاصل مع شرح المحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف الثمن به طوالب العبد بالباقي بعد العتق اه **(قوله حتى لو بقي الخ)** تفريع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله نعم الخ استدراك عليه **(قوله لا يتبع به بعد عتقه)** أي بل يضيع على المجنى عليه وعبرة ممر فابق عن الرقبة يضيع على المجنى عليه اه **(قوله أو اطلع سيده الخ)** استدراك على

هذه السنة ولا فيما بعدها  
لأنه ليس من أهل النصرة  
في الابتداء بخلاف الفقير  
وذكر ضابط الغنى  
والمتوسط من زيادتي

**(فصل في جنابة الرقيق)**  
**(مال جنابة رقيق)** ولو  
بعد عفو أو فداء من جنابة  
أخرى **(يتعلق برقبته)**  
إذا لم يكن الزامه لسيده لأنه  
اضرار به مع راءته ولا أن  
يقال في ذمته إلى عتقه لأنه  
تفويت للضمان أو تأخير  
إلى مجهول وفيه ضرر ظاهر  
بخلاف معاملة غيره للرضاء  
بذمته فالتعلق برقبته طريق  
وسط في رعاية الجانبين  
**(فقط)** أي لا بذمته ولا  
بكسبه ولا بهما ولا بكل  
منهما أو بهما مع رقبته  
وإن أذن له سيده في الجنابة  
والا لما تعلق برقبته كديون  
المعاملات حتى لو بقي شيء  
لا يتبع به بعد عتقه نعم  
أن أقر الرقيق بالجنابة ولم  
يصدق سيده ولا بينة  
تعلق واجبها بذمته كما مر  
في الاقرار أو اطلع سيده  
على لقطة في يده وأقرها  
عنده أو أهله أو أعرض  
عنه فأنلفها



غير المميز ولو بالغابا أمر  
سيده أو غيره على الأمر  
وتعبرى بالريقى أعم من  
تعبره بالعبد (ولسيده)  
ولو بنائبه (بيعه لها) أى  
لاجلها باذن المستحق (و)  
له (فداؤه بالاقل من قيمته  
والارث) لان الاقل ان  
كان القيمة فليس عليه غير  
تسليم الرقبة وهى بدلها  
أو الارث فهو الواجب  
وتعبر قيمته (وقتها) أى  
وقت الجناية لانه وقت  
تعاقبها هذا (ان منع) السيد  
(بيعه) وقتها (ثم نقصت  
قيمه والافوقت فداء)  
تعتبر قيمته لان النقص  
قبله لا يلزم السيد بدليل  
مالومات الرقيق قبل اختيار  
الفداء وقولى وقتها الى آخره  
من زيادتي (ولو جنى) ثانيا  
مثلا (قبل فداء باعه فيهما)  
أى فى جنائتيه وزرع ثمنه  
عليهما (أو فداء بالاقل من  
قيمه والارثين ولو أتلغه)  
حسأ وشرعا كأن قتله أو  
أعتقه أو باعه ومحبابان  
كان المعتق موسرا والبائع  
مختارا للفداء (فداء)  
لزوما لمنعه يبيعه (بالاقل)  
من قيمته والارث (كأن  
ولد) أى كما لو كان الجاني  
أم ولد فيلزمه فداؤه لذلك  
بالاقل من قيمتها وقت

قوله فقط فقوله وبسائر أموال السيد هو محل الاستدراك وفيه أن الكلام في جانيته الآن يقال هذا في حكم الجنابة ومعنى تعلقه بسائر أموال السيد أنه يلزم بالاعطاء منها مثلاً لأنه يتعلق بها كالتعلق بمال المفلس ع ش على مر (قوله أو تلفت عنده) هو فيما إذا أقره ينفى حله على التفصيل الذي ذكره الشارح في باب النقطة بقوله ولو أقرها في يده سيده واستخفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فإن لم يكن أميناً فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذها منه وردها إليه اه فينبى حل ما هنا على ما إذا لم يكن أميناً فإن كان أميناً فلا ضمان بالاقرار في يده وفقاً في هذا الحل لما مال إليه شيخنا الطبراني اه ابن قاسم (قوله ولو بالغاً) بأن كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره وعطف مر الأعجمي على غير المميز قال زى والمبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حر يته وما فيه من الرقي يتعلق به باقي واجب الجنابة فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبهما والقيمة اه (قوله على الأمر) أى فيفديه بارش الجنابة بالغاً ما بلغ بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فإنه لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشر وكذلك لو لم يأمره أحد فيتعلق برقبته فقط لأنه من جنس ذوى الاختيار بخلاف البهيمة أفاده مر (قوله باذن المستحق) أى والا فلا يصح البيع كالمرهون اه قل على المحلى (قوله فداؤه) يقال فداء إذا دفع مالاً وأخذ رجلاً وأفدى إذا دفع رجلاً وأخذ مالاً وفادى إذا دفع رجلاً وأخذ رجلاً وشو برى (قوله فوق فداء) المعتمد اعتبار قيمته وقت الجنابة مطلقاً زى وحل (قوله بدليل مالومات الرقيق) أى فإنه لا يلزم سيده شيئاً (قوله ولو جنى ثانياً الخ) قال ابن القطن لو كانت الجنابة الثانية قتلاً عمداً ولم يعف والاولى خطأ بيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجنى خطأ ثم ارتد قال المعلق على ابن القطن فلو لم نجد من يشتره لوجود القود فعندى أن القود يسقط لانا نقول لصاحبه الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه فاعدل الأمور أن تشتريه كالأول لا سبيل إليه إلا بترك القود والعفو اه زى (قوله أو فداء) أى إن لم يمنع بيعه مختاراً للفداء والالزমে فداء كل منهما أى من جنابتيه بالأقل من أرشهما وقيمتيه شرح مر (قوله والبائع مختار للفداء) أى باعه بعد اختياره فداءه فإن تعذر تحصيل الفداء أو تأخر فليس به أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع فيها مر أقول انظر من الفاسخ شو برى وانظر أيضاً حكم العتق حينئذ قال البرماوى القياس أنه كالبيع (قوله كأمر ولد) محل وجوب فداؤها على السيد إذا امتنع بيعها كما علم من التعليل فلو كانت تباع لكونه استولدها وهى مرهونة وهو معسر فإنه يقدم حق الجنى عليه على حق المرمين وتباع سل (قوله لذلك) أى لا امتناع بيعها فاسم الإشارة راجع لمنع البيع بدون إضافة المنع إلى الضمير فلا يقال إن منع البيع سابق على جنابتيها تدبر (قوله كواحدة) أى فيسترد للثاني من الأول إذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع للأول كما صرح به مر (قوله فيفديها) بفتح أوله من فدى قال تعالى وقد يناله بذبح عظيم اه شيخنا (قوله فنشترك الأروش) أى أمحباها وقوله فيها أى القيمة متعلق بنشترك وكذا ما بعده ووجه ذلك بأن الاستيلاء بمنزلة الاتلاف وليس في الاتلاف سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أى الأروش (قوله بالمخاصة) أى وإن ترتب أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفاً وجنت جناتين مرتباً وأرشد كل منهما ألف فلكل خمسائة فإن كان الأول قبض الألف رجع عليه الثاني نصفه وإن كان أرشد الثانية خمسائة رجع بثلثه وإن كان الأول خمسائة والثانية ألفاً وقبض الأول الخمسمائة رجع عليه الثاني بثلاثها وعلى السيد بخمسمائة تمام القيمة ليكمل له ثلث الألف ومع الأول ثلثه اه قل على المحلى وشرح الروض (قوله الموقوف) والمندور اعتاقه أى لمنع الواقف

4993

الجناية والارش (وجنایاتها كواحدة) فيفديها بالاقل من قيمتها والارش ففسترك الارش

الرائدة على القصة فيها بالمحاصة كأن نكون ألفين والقيمة ألفاً وكأم الولد الموقوف (ولو هرب) الجاني

بيعه فان كان ميتا وله تركة ففي الجرجانيات ان الفداء على الوارث اه زى فان لم تكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال ان لم يكن كسب حرر حل وفي الزام الواقف فداء الموقوف مع كونه محسنا بوقفه بعد ومن ثم نقل عن م ر أنه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقره ع ش كما قاله البرماوى لكن يلزم عليه اهدار الجناية والظاهر أن بدل الجناية على كلام م ر يكون في كسبه ويقدم المجنى عليه على الموقوف عليه فان لم يكن له كسب ففي بيت المال (قوله فله رجوع عنه) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أو هرب أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تنف بالارش ولم يغرم السيد قدر النقص أو لم ضرر للمجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه بأذن المستحق بشرط الفداء اه قل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أى عن قدر الواجب الذى اختاره قبل والا فليس له الرجوع حل

(فصل في الغرة) (قوله وتقدم دليلها) أى دليل وجوبها في الجنين والغرة لغة اسم للخيار من الشئ كما هنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشراً متى غرا أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الامة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا من معناه اللغوى كما مر وانما سمى الرقيق غرة لانه خيار ما يملكه الانسان أو لا اعتبار سلامته هنا اه قل على الجلال ببعض تصرف (قوله في كل جنين) ولوم من زنا شو برى قال القاضى حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص يرجى له كمال الحال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحال بالحياة اه (قوله حر انفصل الخ) ذكر المصنف ست قيود أخذها شارح مفهوم أربعة وذكر المصنف مفهوم قيدين وهما حر وميتا فقد كرم مفهوم التاثر بقوله وان انفصل حيا الخ وذكر مفهوم الاول بقوله بعد وفي جنين رقيق الخ (قوله بخروج رأسه) أو يده أو رجله ومات أمه فلو لم تمت ولم تلق بقيته وجب نصف غرة ولو ألفت أو ربح أو يد وجب غرة فقط ولا حكومة أى لما زاد خلافا لشارح حل ولو ألفت يدا أو رجلا أو رأسا أو متعدد من ذلك وان كثروا لم ينقص الجنين ومات الام فغرة واحدة لا علم بوجود الجنين والظاهر أن نحو اليد انفصل بالجناية وتعد دما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسا لبدن واحد أما اذا عاشت الام ولم تات جنينا فلا يجب في يدا أو رجل سوى نصف غرة كما ان يدا الخ لا يجب فيها سوى نصف ذبته ولا يضمن باقية لدمه تحقق تألفه بالجناية شرح م ر (قوله خفية) أى ولو لظفر حل والمراد خفية على غير القوابل كما يعلم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أى أر بع وهو متعلق بمحذوف أى وعلم ان فيه صورة خفية بقول الخ وقوله بجناية متعلق بانفصل أو ظهر (قوله على أمه) ولا بد أن يبقى بها الام الى أن تلقى ح ل (قوله الحية) ولو انفصل بعد موتها شو برى (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنين خبر مقدم لا يقال تقدير الشارح قوله يجب يعين أن يكون قوله غرة فاعلا وفيه حينئذ تغيير لاعراب المتن لانا نقول يحتمل أن يكون قدره لبيان أنه متعلق الجار والمجرور وان كان خالصا لان هنا قرينة عليه فليتنامل اه شو برى (قوله ولوم من حاملين اصطدما) فاذا اصطدمت هندوز يذب مثلا وجب على عاقلة ز يذب نصف غرة لجنين هندوز على عاقلة هند نصفها ويكون ذلك لو رثته وكذلك على عاقلة هند نصف غرة لجنين ز يذب وعلى عاقلة ز يذب نصفها لان الموت حصل بفعل الام وفعل الاخرى فان كانتا متولدتين ففعل كل كفعل سيدها والنصف حقه فلا يجب عليه ولا عليها نصف غرة لجنينها لانه حقه فان كان لغيره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان للجنين جده الخ ويجب على سيد الاخرى نصف الغرة تاما قال م ر وايضا ذلك ان اتلاف كل من الجنين حصل بفعل أمه وفعل الاخرى فيا يتعلق بفعل الاخرى وهو النصف مضمون على سيدها وما

(أومات برى سيده)  
من علقته (الا ان طلب)  
منه (فنه) فيصير مختارا  
لفدائه فالمستثنى منه صادق  
بأن لم يطلب منه أو طلب ولم  
يمنعه (ولو اختاره فداء فله  
رجوع عنه) (و بيع) له  
ان لم تنقص قيمته وليس  
الوطء اختيارا

(فصل في الغرة) وتقدم  
دليلها في خبر أى هريرة  
أوائل كتاب الفديات يجب  
(في كل جنين) حر  
(انفصل أو ظهر) بخروج  
رأسه مثلا (ميتا) في الحالين  
(ولو لحاقه صورة خفية  
بقول قوابل) بجناية على  
أمه الحية (وهو معصوم)  
عند الجناية وان لم تكن  
أمه معصومة عندها (غرة)  
ففي جنينين غرتان وهكذا  
ولو من حاملين اصطدما  
لكنهما ان كانتا متولدتين  
والجنينان من سيدهما

سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولده لانه حقه الا اذا كان للجنين جدة لام فلها السدس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فان لم  
ينفصل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر لحم لا صورة فيه أو كانت أمه ميتة أو كان هو غير معصوم عند الجناية بجنين حر يمتن من حربي وان أسلم  
أحدهما بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الاولين وظهور موته بموته في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة والتصریح باعتبار  
وقوع الجناية على الحية مع التقييد (١٩٠) بعصمة جنينها من زيادتي وبذلك علم أن تقييدى لهما أولى من

تقييد من قيد أمه بالايهام  
ذلك أنه لو جنى على حربية  
جنينها معصوم حينئذ لا شيء  
فيه وليس كذلك (وان  
انفصل حيا فان مات  
عقبه) أي عقب انفصاله  
(أو دام أمه ومات فدية)  
لانا نيقنا حياته وقدمات  
بالجناية (والا) بأن بقي زمنا  
ولا ألم به ثم مات (فلا ضمان)  
فيه لانا لم نتحقق موته  
بالجناية (والغرة رقيق)  
ولو أمة (بميز بلا عيب  
مبيع) لان الغرة الخيار  
وغير المميز والمعيب ایسا  
من الخيار واعتبر عدم  
عيب المبيع كابل الدية لانه  
حق آدمي لوحظ فيه مقابلة  
ماقات من حقه فغلب فيه  
شائبة المالية فأثر فيها كل  
ما يؤثر في المال وبذلك  
فارق الكفارة والاضحية  
(و) بلا (هرم) فلا يجزى  
رقيق هرم لعدم استقلاله  
بخلاف الكفارة لأن  
الوارد فيها لفظ الرقبة  
(يبلغ) أي الرقيق أي  
قيمه (عشر دية الام) ففي

يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر مضمون على سيد أمه لكنه يستحقه فيسقط عنه لانه لا يجب له على  
نفسه شيء فاذا كان للجنين جدة كان لها سدس الغرة نصف ذلك السدس على سيد الاخرى لحصول  
تلفه بجناية أمه ونصفه الآخر على سيد الام لحصول تلفه بجناية الام فيلزم سيد الام للجدة نصف السدس  
ويسقط عنه ما بقي بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق بجناية أمه وذلك الباقي هو الربع  
والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقي الربع والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف  
السدس وهو اثنا عشر نصفها ستة واذا خرج منه نصف سدسها وهو واحد في خمسة وهي ربعها وسدسها  
اه ع ش (قوله سقط عن كل منهما) أي من السيدين وفي التعبير بالسقوط مسامحة لانه يوجب وجوبه  
عليه الا أن يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله فلها السدس) وهو اثنان من اثني عشر التي هي  
نصف الاربعين وقوله الا الربع والسدس أي بالنسبة للاربعة والعشرين وقدرهما عشرة  
وهي الباقية من النصف بعد سدس الجدة منه فان كانا من غير السيدين وهما رقيقان فعلى كل سيد مع  
نصف قيمة الاخرى نصف عشر قيمتهما لنصف جنينيهما أو حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها  
لجنين مستولده ونصفها للجنين الاخرى وبهذا يعلم حكم ما لو كان أحدهما من سيد والاخر من أجنبي أو  
كان أحدهما حرا والاخر رقيقا حل (قوله فان لم ينفصل ولم يظهر) أي وان زالت حركة البطن  
وكبرها اه شرح م ر (قوله جنينها معصوم) بان كان أبوه مسلما (قوله حيا) أي حياة مستقرة  
أو حركته حركة مذبوح س ل وزى (قوله فدية) أي دية شبه عمد برماوى (قوله فلا ضمان)  
وكذا لو زال ألم الجناية عن الام قبل القائه ميتا س ل (قوله ولو أمة) والخيرة في ذلك للغارم لا للمستحق  
ولا يجزى الخنثى لان الخنثى عيب كافى البيع شورى (قوله بميز) وان لم يبلغ سبع سنين على  
المعتمد س ل وزى (قوله بلا عيب مبيع) ومن عيب المبيع كون الامة حاملا أو كون العبد  
كافرا في محل تقل فيه الرغبة في الكافر اه حل (قوله لانه) أي الرقيق حق آدمي وهو وارث  
الجنين وقوله ماقات من حقه أي لانه كان ينفع الوارث لو عاش وقوله فأثر فيها المناسب أن يقول فائر  
فيه لتكون الضمائر على وتيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أي بكونه حق آدمي الخ وقوله فارق  
الكفارة والاضحية أي لانها حق الله فانه يجزى في الكفارة صغير لا يميز وفي الاضحية معيب لا ينقص  
عيبه اللحم (قوله بخلاف الكفارة) هذا مخالف لما تقدم في الكفارة من عدم اجزاء الهرم الا أن  
يحمل على هرم لا يمنع الهرم الكسب شورى أي فانه يجزى في الكفارة ويمتنع هنام مطلقا حل  
وعبارة ع ش الصواب أن يقول كالکفارة (قوله المسلم) أي ولو حصل اسلامه حال خروجه كأن أسلم احد  
أبويه حينئذ حل (قوله خمسة أبعة) فلو غلظت كان الواجب حقه ونصفا وجدة ونصفا وخلفتين  
حل وم ر (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبين الشارح المحل المفقود منه هل هو مسافة القصر  
أو غيرهما وقياس ما مر في فقد ابل الدية أنه هنام مسافة القصر ع ش على م ر (قوله وجب قيمته)

هل

الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمسة أبعة كإروى عن عمرو وعلى

وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم (وتفرض) أي الام (كأب دينان فضلها فيه) ففي جنين بين كتابية ومسلم تفرض الام مسبعة (و) ان فقد  
الرقيق حسا أو شرعا وجب (العشر) من دية الام (و) ان فقد العشر بفقد ابل وجب (قيمه) كافي ابل الدية وهذا مع ذكر الفرض  
من زيادتي والغرة

(لورثة جنين) لانها دية نفس و بما تقر ر علم أن تعبيرى بما ذكر أعظم من اقتصاره على غرة المسلم والكتاني (وفي جنين رقيق  
عشر أقصى قيم أمه من جنابة الى القاء) أما وجوب العشر فعلى (١٩١) وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه

المساوي لنصف عشر دية  
أبيه وأما وجوب الاقصى  
وهو ما في أصل الروضة  
فعلى وزان العصب  
والاصل اقتصر على اعتبار  
عشر القيمة يوم الجنابة  
(لسيده) للملكه اياه وان لم  
يكن مالكا لامه فقولى  
لسيده أولى من قوله  
لسيدها (وتقوم) الام  
(سليمة) سواء كانت  
ناقصة والجنين سليم أم  
بالعكس أما في الاولى  
فلسلامته وأما في الثانية  
وهي من زيادتي  
فلأن نقصان الجنين قد  
يكون من أثر الجنابة  
واللائق الاحتياط والتغليظ  
(والواجب) من الغرة  
وعشر الاقصى (على عاقلة)  
للجاني تخبر أي هريرة  
السابق ولانه لا عمد في  
الجنابة على الجنين اذ لا يتحقق  
وجوده ولا حياته حتى  
يقصد وبذلك علم انه لو  
اصطدمت حاملان فألقتا  
جنينين لزم عاقلة كل منهما  
نصف غرتي جنينيهما لان  
الحامل اذا جنت على نفسها  
فألقت جنينها لزم عاقلتها  
الغرة كما لو جنت على حامل  
أخرى فلا يهدر منهما شيء

هل تعتبر قيمته وقت الفقد شو برى (قوله لورثة جنين) أي بتقدير انفصاله حياتهم موته لانها  
فداء نفسه فلو نسيبت الام لاجهاض نفسها كأن صامتاً وشربت دواء لم ترث منه شيئاً لانها قاتلة شرح  
م ر والجار والمجر ورمث على بكل من الثلاثة أي الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فقول الشارح والغرة  
لورثة جنين فيه قصور ويقال مثل ذلك في قوله الآتي والواجب على عاقلة (قوله وبما تقر) من قوله  
والغرة رقيق الخ لانه عام (قوله وفي جنين رقيق) وفي مبعض التوزيع في نصفه الحر نصف غرة وفي  
نصفه الرقيق نصف عشر قيمة الام حل (قوله المساوي الخ) أي الذي عبر به الاصل وغرضه من  
هذا أن مؤداهما واحد لكن تعبير المصنف أولى ايشمل ولله الزنا (قوله فعلى وزان العصب) مالم  
ينفصل حياتهم يموت من أثر الجنابة والا فقيمه يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر قيمة أمه  
وقوله على اعتبار عشر القيمة هو محمول على ما اذا كان هو الاكثر س ل (قوله لسيده) نعم ان كانت  
هي الجنابة على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء للسيد على قنه زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة  
أو موجهة وما كيفية تأجيلها وقياس ما تقدم أنها تؤجل سنة لانها أقل من ثلث دية الكامل تأمل (قوله  
ولانه لا عمد الخ) غرضه بهذا الرد على من قال اذا تعدد الجنابة بان قصدها بما يجهض غالباً فالغرة عليه  
لا على عاقلته بناء على تصور العمد فيه والاصح عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته اه شرح  
م ر (قوله حتى يقصد) ونعمد الجنابة على أمه لا يستلزم تعدد الجنابة عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا  
حياته حتى يقصد زى وحل (قوله نصف غرتي جنينيهما) لم يقل لزم عاقلة كل منهما غرة كاملة  
مع ان مجموع النصفين غرة كاملة لا خلاف مستحق النصفين وهو ورثة كل من الجنينين وأيضاً فقد  
يختلف واجب كل منهما اذا فقدت الغرة واثقل لعشر الابل واختلف نوع ابل كل من العاقلتين

(فصل في كفارة القتل) هي مأخوذة من الكفر وهو الستر لانها ستر الذنب اه عميرة اه سم  
والقصد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطا الذي لا اثم فيه ترك التثبت مع خطر النفس اه  
شرح م ر (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال الماوردي قدم في قتل المسلم الكفارة على الدية وفي  
الكافر الدية لان المسلم يرى تقديم حق الله على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى  
شو برى وانظر لم ترك الشارح ما بين هذين الدليابين وهو قوله وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن  
الآية مع أن فيه ذكر التحرير أيضاً اه (قوله تجب كفارة) أي فوراً في غير الخطا انتهى شو برى  
ولان تجب الكفارة على عائن وان كانت العين حقاً لانها لا تعد مهلكاً عادة على ان التأخير عندها لا يباح حتى  
بالنظر للظاهر وكذا لا يجب قود ولادية ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله أي فلا شيء عليه كما صرح بذلك  
م ر في شرحه وعش عليه (قوله على غير حربي لا أمان له) بأن لا يكون حروبياً أصلاً أو حروبياً  
أمان فالصورة الثانية تفهم من دخول النقي على القيد وهو قوله لا أمان له الواقع صفة للحربي لان نقي  
النقي اثبات اه (قوله ولو صدياً ومجنوناً) تعميم في القاتل الغير الحربي أي ولو كان غير الحربي صبياً  
ومجنوناً قال زى واعمالهم يلزمهما كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس آمن أهله وهنا  
بالازهاق للحياة (قوله ومعاهداً) غاية في الغير وقوله بعد ولو معاهداً غاية في المعصوم فلا تكرار (قوله  
أو بتسبب) كالاكرام وأمر غير المميز والشهادة زوراً حل (قوله أو شرط) كالحفر وعدوانا وان

بخلاف الدية لان الجنين أجنبي عنهما (فصل في كفارة القتل) والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقيقه مؤمنة وقوله  
وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقيقه مؤمنة (تجب على غير حربي) لا أمان له (ولو صبياً ومجنوناً  
ورقيقاً ومعاهداً وشريكاً) ومهتداً (كفارة بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط

(معصوما عليه ولو معاهدا وجنينا) ومرئدا (وعبيده ونفسه) وان لم يضمهما لانها انما تجب لحق الله تعالى لا لحق الآدمي وخروج غير الحربى المذكور الحربى الذى لا امان (١٩٢) له فلا تلزمه الكفارة ومثله الجلاذ القاتل بأمر الامام ظلما وهو جاهل

بالحال لانه سيف الامام وآله سياسته وبالقتل غيره كالجراحات فلا كفارة فيه ولو رد النص بهانى القتل دون غيره كما تقرر وليس غيره فى معناه وبالمعصوم عليه غيره كباغ قتله عادل وعكسه فى القتال وصائل ومقتص منه ومرئد وحربى لا امان له ولو امرأة أو صبيا أو مجنونا فلا كفارة فى قتله وانما حرم قتل هذه المرأة وناليتها لان تحريمه ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتفاق بهم وتقدم أن غير المميز لو قتل بأمر غيره ضمن أمره قال كفارة عليه والكفارة على الصبي والمجنون فى ما لهما فيعتق الولي عنهما من ما لهما والعبد يكفر بالصوم وبما تقرر علم أنه لو اصطدم شخصان فمات الزم كلا منهما ككفارتان واحدة لقتل نفسه واحدة لقتل الآخر وأنه لو اصطدمت حاملان فماتتا وألقيا جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شترا كهما فى اهلاك أربعة أنفس نفسيهما وجنيتيهما

حصل التردى بعدموت الخافر حل (قوله معصوما عليه) شمل نحو زان ونارك صلاة ومرئد وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لا هدارهم اه زى نعم قاطع الطريق لا بد فيه من اذن الامام والاوجب كالدية شوبرى (قوله ونفسه) أى المعصومة شوبرى أى فتخرج من تركته فلو كان زانيا محصنا لم يجب فيه شئ وان أتم بقتل نفسه زى فالعتمد عدم وجوب الكفارة عن نفسه مع كونه معصوما على نفسه حل ومر (قوله وآله سياسته) عطف تفسير (قوله فى القتال) متعلق بالشقين شوبرى (قوله ومرئد) أى قتله غير مرئد حل فلا يخالف مامر (قوله فى ما لهما) فان فقد فصا ما وهما بميزان أجزأهما وكذا من ماله ان كان أبا أوجدا وكأنه ملكهما ما لهما ثم ناب عنهما فى الاعتاق وكذا وصى وقيم وقد قبل لهما القاضى التملك كفى الروضة وأصلها عن البغوى اه زى (قوله وبما تقرر) أى من قوله فى المتن وشربا لانه صدق على كل فى هاتين الصورتين أنه شريك فى قتل نفسه وفى قتل غيره شيخنا

### باب دعوى الدم والقسامة

التعبير بالباب يقتضى اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه بعد ولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا شتم له على شروط الدعوى وبيان الايمان المعتبر وما يتعلق بها شبيه بالدعوى والبيانات فليس من الجناية اه وأجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كما فعل المهاج كانه لتعلقه بالجنابة فكأنه فرد منها ولما كانت القسامة توجب الدية كانت مندرجة فى كتاب الديات ولما كان الغالب من أحوال القاتل انكار القتل استدعى ذلك بعد بيان موجبانه بيان الحجة فيه وهى بعد الدعوى اما يمين واما شهادة اه عميرة اه سم والدعوى بالألف والدعوة بانهاء الدعوة الى الطعام وادعى عليه كذا والاسم الدعوى والدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله بقرينة ما يأتى) أى فى قوله وانما ثبتت القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعى القتل لا الدم (قوله عنه) أى القتل به أى بالدم وقوله للزومه أى الدم له أى للقتل (قوله أى الايمان) مثله فى المختار فقد فسرهما بالجمع وعليه فالظاهر أنها اسم جمع مفرد من معناه لا من لفظه وهو يمين والترجمة بهذين لاتشمل الفصل الآتى فيزاد فيها وما يذ كر معها ولذا اعتذر م ر عن قصورها فقال ولاستباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذ كرها فى الترجمة (قوله ستة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت \* تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضها دعوى تعارضها \* تكليف كل ونفى الحرب للدين

(قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يدعى على وارث ميت بان مورثه أوصى له بشئ حيث تسمع دعواه وان لم يعين ذلك الشئ الموصى به أو أن يدعى على آخر بانه أقر له بشئ وان لم يعين ذلك الشئ المقرب به حل ومثله المتعة والنفقة والحسومة والرضخ ع ش على م ر (قوله بان يفصل المدعى ما يدعى) قال الماوردى يستثنى من وجوب التفصيل السحر فلو ادعى على ساحر أنه قتل أباه بسحره لم يفصل فى الدعوى بل يستل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال فى المطلب اطلاق غيره بخلافه خط س ل (قوله قتله عمدا الخ) ولا بد أن يحمد العمد أو غيره بحمد المقرر عند الفقهاء فلا يكتفى أن

يقول

أعنى القتل بقرينة ما يأتى وعبر عنه به للزومه غالبا

باب دعوى الدم

(والقسامة) بفتح القاف أى الايمان الآتى ببيانها مأخوذة من القسم وهو اليمين (شروط لكل دعوى) بدم أو غيره كغصب وسرقة وانلاف ستة شروط أحدها (أن تكون معاومة) غالبا بأن يفصل المدعى ما يدعى (ك) قوله (قتله عمدا أو شبهه أو خطأ افرادا أو شركة) لان



الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشركاء أن أوجب القتل الدية نعم إن قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلاً سمعت دعواه ومطالب بحصة المدعى عليه فإن كان واحداً طالبه بعشر الدية وقولي أو شبهه من زيادتي (فإن أطلق) ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (سن) للقاضي (استفصاه) عما ذكرنا تصح بتفصيله دعواه وتعييرى بذلك (١٩٣) أو لى من قوله استفصاه القاضي لأنه

يؤهم وجوب الاستفصال  
والاصح خلافه (و)  
ثانيها أن تكون (ملزمة)  
وهذا من زيادتي فلا  
تسمع دعوى هبة شئ  
أو بيعه أو إقرار به  
حتى يقول المدعى وقبضته  
بأذن الواهب ويلزم البائع  
أو المقر التسليم الى (و)  
ثالثها (أن يعين مدعى  
عليه) فلو قال قتل أحد  
هؤلاء لم تسمع دعواه  
لابهام المدعى عليه (و)  
رابعها وخامسها (أن يكون  
كل من المدعى والمدعى  
عليه غير حربي) لأمان  
له (مكفاً) ومثله السكران  
كذمي ومعاهد ومحجور  
سفه أو فلس لكن لا يقول  
السفيه في دعواه المال  
وأستحق تسلمه بل وولي  
يستحق تسلمه فلا تصح  
دعوى حربي لأمان له وصبي  
ومجنون ولا دعوى عليهم  
وتعييرى بغير حربي لشموله  
المعاهد والمستأمن أولى  
من تعييره بملزوم لا خواجه  
لها (و) سادسها (أن لا  
تناقضها) دعوى (أخرى  
فلو ادعى) على واحد

يقول قتله عمداً مثلاً لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمداً الآن يكون عارفاً بذلك فيكفي إطلاقه اه زى  
(قوله أن أوجب القتل الدية) فإن أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشركة والانفراد  
لأنه لا يختلف حجج بالمعنى وسم لا يقال من فوائد ذكر الشركة أنه بتقديرها قد يكون الشريك  
مخطئاً فيسقط به القود عن العائد لا نقول صحة الدعوى لا تتوقف على ذلك نعم يمكن المدعى عليه من  
ذلك ذلك وإثباته ليكون دافعاً للقود عنه ع ش على م ر (قوله ومطالب بحصة المدعى عليه) بأن  
عين واحد منهم وادعى عليه بأنه قتل مورثه مع تسعة (قوله سن للقاضي استفصاه) فيقول له القاضي  
أقتله عمداً أو خطأ أو شبه عمداً فإن عين واحد منها استفصاه عن صفته والظاهر أن المراد بصفته تعريفة  
فإن وصفه قال كان وحده أو مع غيره فإن قال مع غيره قال أعرف عدد ذلك الغير فإن قال نعم قال اذكره  
وحيث يطالب المدعى عليه بالجواب اه زى (قوله ويلزم البائع أو المقر التسليم الخ) أى لان  
الواهب قد يرجع قبل القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين المقر به قد يكون مؤجلاً والمدين  
قد يكون معسراً سم بتصرف (قوله لم تسمع) أى إن لم يكن هناك لوث والاصح لتخفيف حل  
وزى أى لتخفيف المدعى عليهم فإن نكل واحد منهم عن اليمين فذلك لوث في حقه فلولي أن يقسم  
عليه سل (قوله وصبي ومجنون) أى بل يدعى لهما الولي أو يوقف الى كمالهما اه أنوار ع ش  
على م ر (قوله ولا دعوى عليهم) أى إن لم يكن هناك بينة والاستمعت زى وشرح م ر أى في  
الصبي والمجنون (قوله بملزوم) أى للأحكام وقوله لا خواجه لهما أى لانهما ليسا ملتزمين جميع الأحكام  
بدليل أنهما لا يقطعان بالسرقة حل وأجاب عنه م ر بأن المراد ملتزم الكل أو البعض فيدخل  
هذان في أن اخراج الحربي على العبارتين مشكل لأنه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الأحوال  
كالدعوى بدين المعاملة كما يأتي في قوله ولو كان الحربي على مثله دين معاوضة فعصم أحدهما لم يسقط  
والجواب أن المفهوم فيه تفصيل أى فلا يعترض به اه شرح م ر (قوله ولا يمكن من العود الى الاولى)  
راجع لقول المتن لم تسمع الثانية ولقول الشارح وتسمع الدعوى عليه وعبرة ع ش على م ر قوله  
ولا يمكن من العود الى الاولى أى لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه اه وقال سل أى ولا يمكن  
من العود الى الاولى إن كان قبل الحكم بها فإن كان بعده ممكن من العود اليها الآن يصرح بأنه أى  
الاول ليس بقاتل اه وقوله ممكن من العود اليها أى عمل بها فقتضاه أنه يأخذ الدية من المدعى عليه أولاً  
ويأخذها أيضاً من الثاني المصدق له اه ثم رأيت في قل على المحلى أنه قال نعم إن صدقه الثاني وكان  
قبل الحكم بالاولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الاولى اه ومفهومه أنه إن كان تصديق الثاني  
بعد الحكم بالاولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان التصديق أقوى من الحكم ومثل قل  
في التقييد المذكور البرماوى حرر (قوله لأنه قد يظن الخ) فضيقه أن الفقيه الذي لا يتصور خفاء  
ذلك عليه يبطل ذلك منه للتناقض لكن علوه أيضاً بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الاصل وعليه  
فلا فرق حج سل (قوله مستنداً الى دعواه القتل) وظاهره عدم الاحتياج الى تجديد الدعوى

(٢٥ - (يجزى) - رابع) (انفراده بقتل ثم) ادعى (على آخر) شركة أو انفراداً (لم تسمع) الدعوى

(الثانية) لان الاولى تكذبها نعم ان صدقه الآخر فهو مؤاخذ باقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الر وضته ولا يمكن من  
العود الى الاولى لان الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمداً) مثلاً (وفسره بغيره عمل بتفسيره) فيلغى دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه  
قد يظن ما ليس بعمداً فيعتمد تفسيره مستنداً الى دعواه القتل وتعييرى بما ذكر أو لى من قوله لم يبطل أصل الدعوى لابهامه

ثبت القسامة في قتل ولو  
لرفيق (لا في غيره كقطع  
طرف وانلاف مال غير رقيق  
خلاف القياس فيقتصر لانها  
فيها على النص وهو القتل  
ففي غيره القول قول المدعي  
عليه يمينه مع اللوث  
وعنده ويعتبر كون  
القتل (بمحل لوث)  
بثلاثة (وهو) أي اللوث  
(قرينة تصدق المدعي)  
أي توقع في القلب صدقه  
(كان) هو أولى من  
قوله بان (وجد قتيلا أو  
بعضه) وهو من زيادتي  
(في محلة) منفصلة عن  
بلد كبير (أو) في (قرينة  
صغيرة لأعدائه) في دين  
أو دنيا ولم يخالطهم غيرهم  
من غير أصدقاء القتل  
وأهله (أو تفرق عنه)  
جمع (محصورون) يتصور  
اجتماعهم على قتله والافلا  
قسامة نعم ان ادعى على عدد  
منهم محصورين مكن من  
الدعوى والقسامة وتعيرى  
بالمحصورين أولى من  
تعبيره بالجمع (أو أخبر)  
هو أولى من قوله شهد  
(بقتله) ولو قبل الدعوى  
(عبد أو عبدان أو امرأتان  
أوصية أو فسقة أو كفار)  
وان كانوا مجتمعين لان  
كلامها يفيد غلبة الظن  
ولان اتفاق كل من

لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله وانما ثبت) لما فرغ من شروط  
الدعوى شرع في الترتيب عليها وهي القسامة متعرضا لمحلها فقال وانما ثبت الخ زى (قوله يمينه) لكنها  
خسوف يميني في قطع الطرف والجرح لانها يمين دم فتفطن لذلك فان كثيرا من الطلبة يتوهم انها يمين  
واحدة اه زى (قوله بمحل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين لجانب المدعي أو الضعف لان  
الايمن حجة ضعيفة والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لان الوارث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة  
الآتية فالتعبير به اما للغالب أو مجاز عما يحمله اللوث من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة  
شرح م ر والظاهر ان الاضافة فيه بيانية والباء بمعنى مع ومن اللوث الشيوع على السنة العام والخاص  
بان فلا تافقه قل على الجلال وايس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم  
عش على م ر (قوله قرينة) ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكتفي فيها على القاضي حجج م ر  
(قوله تصدق المدعي) ولا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر  
البيضة ونحوهما فاذا ظهر أثره قام مقام الدم فلو لم يوجد أثره فلا قسامة على الصحيح في الروضة  
وأصلها م ر وعبرة شرح م ر ولا بد من وجود أثر قتل وان قل والافلا قسامة خلافا للامسوي  
اه (قوله صغيرة) خرج الكبيرة فلا لوث ان وجد فيها قتيلا اذ المراد بها من أهلها غير محصورين  
وعند انتفاء حصرهم لا تتحقق العداوة بينهم فتنتفي القرينة شرح م ر (قوله لأعدائه) يقتضي  
اعتبار عداوتهم للقتيل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته م ر وهو قيد في المحلة أيضا  
كما قاله البرماوي ولو وجد بعضه في محلة وبعضه في أخرى فلا لوثي أن يعين ويقسم اه زى (قوله ولم  
يخالطهم) ليس بشرط بل الشرط أن لا يساكنهم غيرهم كما عتده م ر اه م ر فالحالطة بغير  
سكني لا تمنع اللوث (قوله وأهله) أي الذين ليسوا أعداءه والافلا لوث موجود م ر (قوله جمع  
محصورون) ولا يشترط كونهم أعداء م ر والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا  
وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك عش على م ر (قوله  
أو أخبر بقتله عدل) أي مقيد بعمد أو غيره أخذنا من قوله الآتي ولو ظهر لوث بقتل مطابقا فلا قسامة  
(قوله هو أولى من قوله شهد) لان الشهادتين يقال بين يدي حاكم أو محكم بعد تقديم دعوى بلفظ أشهد  
بقتله عمدا أو غيره زى (قوله أو عبدان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة كما في  
الحاوي وهذا هو المعتمد خلافا لما في الروضة زى وقدمت م ر في شرحه على ما في الروضة اه  
(قوله أوصية) تعبيره بالجمع فيه وفيما بعده يقتضي عدم الاكتفاء باثنين منهم كما في عب وقال ابن  
عبد الحق يكتفي باثنين اه عش (قوله وان كانوا مجتمعين) أي واجتماعهم لا يفيد اليقين حتى  
يوجب القود وأشار الشارح بهذا الى أن أوفي المقتن مانعة خلو تجوز الجمع ولو اجتمع هؤلاء الاصناف  
وأخبروه وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبرة شرح م ر وقيل يشترط تفرقهم لاحتمال التواطؤ  
ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل اه لكن هذا الضعيف مقروض في العبيد والنساء  
كما هو في شرح م ر وظاهر الشرح رجوعه للجميع فليحذر (قوله ولان اتفاق كل الخ) غرضه بهذا  
الرد على الضعيف القائل بأنه لا يعتبر قولهم في الشرع كما في شرح م ر فلا يحصل باخبارهم لوث اه  
وأما قول المقتول فلان قتلتني فلا عبرة به عندنا خلافا لما لك قال لان مثل هذه الحالة لا يكذب فيها وأجاب  
الاصحاب بأنه قد يكذب بسبب العداوة ونحوها قال القاضي ويرد عليهم مثل هذا في صورة الاقرار  
للوارث اه أقول قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها أو يضاف هو هنا مدع فلا يقبل قوله اه سم (قوله

كاحتمال الكذب في اخبار العدل وتغيرى بعددين وامرأتين هو ما في الروضة كما صلاها وعليه يحمل تعبير الاصل بعبيد ونساء (ولو تقتل) بالتاء الفوقية قبل اللام (صفان) بأن التحم قتال بينهما ولو بأن وصل سلاح أحدهما للآخر (وانكشفاعن قتل) من أحدهما (فلوث في حق) الصف (الآخر) لان الغالب أن صفه لا يقتله درس (ولو ظهر لوث) في قتل (فقال أحدا بينه) مثلا (قله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم يثبت اللوث بعدل (١٩٥) (بطل) أي اللوث فلا يحلف المستحق لانحرام ظن القتل بالكذب الدال على انه لم يقتله لأن النفوس محبوبة على الانتقام من قاتل مورثها بخلاف ما إذا لم يكذبه بأن صدقه أو سكته أو قال لأعلم أنه قتله أو كذبه وثبت اللوث بعدل (أو) قال أحدهما قتله زيد (ومجهول) قال (الآخر) قتله (عمرو) ومجهول حلف كل منهما (على من عينه) إذا تكاذب بهما لاحتمال أن الذي أبهمه كل منهما من عينه الآخر (وله) أي كل منهما (ربعية) لاعترافه بأن الواجب نصفها وحصته منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) في حقه كأن قال كنت عند القتل غائبا عنه أرسلت أنا الذي رؤى معه السكين المتلطيخ على رأسه (حلف) فيصدق لان الأصل براءة ذمته وعلى المدعى اليقينة (ولو ظهر لوث بقتل مطلقا)

كاحتمال الكذب الخ) أي فلا ينظر لهذا الاحتمال (قوله بالتاء الفوقية) احتراز من الباء الموحدة (قوله ولو ظهر لوث الخ) شروع في روافع اللوث فيها كاذب الورثة وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ ومنها انكار المدعى عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو أنكر الخ زى (قوله حلف كل منهما) أي خسين يمينا م ر فان قال كل منهما بعد أن أقسم المجهول من عينه أخى أقسم وأخذ الباقي اه روض قال في شرحه أي أقسم كل منهما على من عينه الآخر وأخبر بعينية اه وهذه المسئلة دخيلة في موانع اللوث (قوله على رأسه) متعلق برؤى (قوله حلف) أي خسين يمينا زى وقال الشوبري يمينا واحدة واستقر به ع ش على م ر قال لان يمينا ليس على قتل ولا جراحة بل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم ونقل في الدرس عن زى أنها خسون فليراجع وليحذر اه وقال بعضهم يحلف يمينا واحدة لنفي اللوث وخسين يمينا لنفي القتل وهو جمع بين كلام الشوبري وزى وهو قياس قول سم فان نكل عن الحلف حلف المدعى يمينا لاثبات اللوث وخسين لاثبات القتل (قوله وهي) أي القسامة بالمعنى المصدرى وتقدم اطلاقها على الايمان وهو المعنى الحاصل بالمصدر (قوله حلف مستحق) أي ابتداء فخرج اليمين المردودة من المدعى عليه على المدعى فلا تسمى قسامة كما قاله زى ثم ان حلف المستحق هو الغالب وقد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد أشار الشارح إليه بقوله وبهذا وبما صرح الخ (قوله نكوله) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله أو مرتدا) وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والافلا قسامة زى أي لعدم اشتهاره واذ حلف حال الردة قبض الحاكم الدية لفساد قبضه كأفاده ع ش (قوله لام ولده) وظاهر ان ذكر المستولدة مثال وأنه لو أوصى لآخر بذلك أقسم للوارث أيضا وأخذ الموصى له لوصية شرح م ر (قوله ثم مات) أي الموصى وقتل الرفيق (قوله حلف الوارث) أي لأنه مستحق والمرأة نعمات لقاء عنه حل وفيه شيء لأنها تلقاه عن الموصى (قوله بعد دعواها) أي دعواها قتل العبد أي أو دعواهم ان شاؤا اذ هم خليفته شرح م ر (قوله خسين يمينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذمي أو جنين وبين في كل يمين منها صفة القتل برماوى ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول وافته هذا قتل أبي مثلا عمدا أو شبه عمدا وخطأ منفردا أو مع غيره ويرفع نسبه عند غيبته زى واعل حكمة الخسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط للنفس أن يقابل كل عشرين يمين منفردة عما يقتضيه التغليظ شرح م ر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف من ذلك وان دية الكافر على الثلث وأقل لأن يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها تأمل (قوله ولو متفرقة) ولو بلا عذر بخلاف اللعان لأنه يحتمل له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وهتك العرض ج ج س ل (قوله

عن التقييد بعدم وغيره كأن أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لانه لا يفيد مطالبة القاتل ولا العاقلة (وهي) أي القسامة (حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتبا) بقتل رفيقه فان عجز قبل نكوله حلف السيد (أو مرتدا) لان الحاصل بحلفه نوعا ككتاب المال فلا تمنع منه الردة كالاخطاب (وتأخيره ليسم أولى) لانه لا يتورع في حال رده عن اليمين الكاذبة ومن أوصى لام ولده بقيمة عبده ان قتل ثم مات حلف الوارث بعد دعواها وهذا بما مر من حلف السيد بعد عجز المكاتب علم أن الحالف قد يكون غير مدع (خسين يمينا ولو متفرقة) يحنون أو غيره خبر الصحيحين بذلك المخصص لخبر البيهقي اليقينة على المدعى واليمين على المدعى عليه وجوز

تفريقها نظر الى انها حجة كالشهادة يجوز تفريقها (ولو مات) قبل ثبوتها (لم يمين وارثه) اذ لا يستحق أحد شيأ يمين غيره بخلاف ما اذا اقام شاهد اثم مات فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لان كلا شهادة مستقلة (وتوزع) الخمسون (على ورثته) اثنين فأكثر (بحسب الارث) غالباً قياساً على ما ثبت بها (ويجبر) (١٩٦) كسر ان لم تنقسم صحيحة لان اليمين الواحدة لا تنبعض فلو كانوا ثلاثة

حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لان الخمسين هي الحجة (وله) في الثاني (مهر للغائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كما لو كان حاضراً ولو قال الحاضر لأحلف الا قدر حصتي لم يبطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير جائز حلف خمسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة عشرة والبنت أربعين بجعل الايمان بينهما أخسا لان سهامهما خمسة وللزوجة منها واحد (ويمين مدعى عليه بلا لوث و) يمين (مردودة) من مدعى أو مدعى عليه (و) يمين (مع شاهد خمسون) لانها يمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعى بان كلا منهم ينفي عن نفسه

اذ لا يستحق الخ) يرد على هذه العلة مسألة أم الولد المتقدمة فانها استحققت القيمة بحلف الوارث (قوله غالباً) والا فقد توزع لا بحسب الارث كما يأتي في البنت والزوجة ويفرض الخنثى بالنسبة لحلفه ذكر أو في حلف غيره أتى وبالنسبة للاخذ أتى أيضاً فإذا كان معه ابن حلف خسا وعشرين وأخذ الثلث وحلف الابن أربعين وثلاثين لأنها ثلثا الخمسين مع جبر الكسر وأخذ النصف وبوقف الباقي وهو السدس الى الصلح أو البيان حل (قوله على ما ثبت بها) وهو الدية فانها تنقسم بين الورثة بحسب الارث (قوله بجعل الايمان بينهما أخسا) أي لأن المسئلة من ثمانية مخرج الثمن للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبيت المال لكنه لا يحلف فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على خمسة الاثمان ومن هنا علم أن صورة المسئلة اذا انتظم أمر بيت المال وعبرة شرح م ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدعى عليه أي على من ينسب اليه القتل ويفعل ما يأتي قبيل الفصل اه وهو انه ان حلف المدعى عليه سقط عنه الباقي الذي كان لبيت المال وان أقر أخذه منه فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط وتنقسم الايمان حينئذ على حصة الزوجة وهي الثمن وحصة البنت وهي الباقي فيخص الزوجة ثمن الايمان سبعة بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت أربعة وأربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة أرباع يمين فتكمل أفاده شيخنا طب شوبري ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لام أصلها من ستة وتعول عشرة فتوزع الخمسون على العشرة فيخص كل سهم خمسة فيحلف الزوج خمسة عشر وهكذا كافي شرح م (قوله ويمين مردودة) ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع شاهد ثم نكل المدعى عليه ردت على المدعى وان نكل أو لالان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول هو هذه اللوث والشاهد شرح م وليس لتابعين رد تراد لا هنا (قوله من مدعى) أي ان كان هناك لوث أو مدعى عليه ان لم يكن لوث فان اليمين حينئذ عليه (قوله ومع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحجب بأنه ان وجد شرط الشهادة كان أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى بغير لفظ الشهادة أو قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على م (قوله حلف كل خمسين ولا توزع الخ) ولو رد أحد المدعى عليهم حلف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه ع ش على م (قوله والواجب بالقسامة) خرج بها اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لانها كالاقرار أو كالبينة وكل يوجب القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا زي (قوله أتخلفون وتستحقون الخ) وسببه أن بعض الانصار قتل بخير بعد الصلح وليس بها غير اليهود وبعض أولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لا وليا له أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نقاتل فبئسكم يهود خيبر بخمسين يمينا اه أي تبرأ من دم صاحبكم بخلفها لكم خمسين يمينا أنهم لم تقتله فقالوا كيف تأخذ بيمين قوم كفار فعلقه صلى الله عليه

وسلم

القتل كما ينبغي المنفرد وكل من المدعين لا يثبت ان نفسه ما يثبت المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على

مدعى عليه في قتل عمد وعلى عاقلة في قتل خطأ أو شبه عمد كما علم مما مر فلا يجب بها قود قوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما أن يدوا صاحبكم أو يؤذوا بحرب من الله ولا يتعرض للقود ولان القسامة حجة ضعيفة فلا توجب القود احتياطاً لامر الدماء كالشاهد واليمين وأجيب عن قوله في الخبر أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم بان التقدير بدل دم صاحبكم

جما بين الدليلين (ولو ادعى) قتل (عمدا) مثلا (بلوث على ثلاثة حضر أحدهم) وأنكر (حلف) المستحق (خمين وأخذ) منه (ثلاث دية فان حضر آخر فكذا) أي فيحلف خمين كالاول ويأخذ ثلث دية (ان لم يكن ذكروه في الايمان والا اكتفى بها) بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح كقائمة البيعة (والثالث (١٩٧) كالثاني) فيما مر فيه وهذا من زيادتي

(ولا قسامة فيمن لا وارث له) خلا لان تحليف عامة المسلمين غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه درس

(فصل) فيما ثبت به موجب القود وموجب المال بسبب الجناية من اقرار وشهادة (انما يثبت قتل بسحر باقرار) به حقيقة أو حكما لا بيعة لان الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر نعم ان قال قتلته بكذا فشهد عدلان بأنه يقتل غالبا ونادرا فيثبت ما شهدا به والاقرار أن يقول قتلته بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فاقرار بالعمد ففيه القود أو يقتل نادرا فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ ففيهما الدية على الساحر لا العاقلة الا أن يصدقوه (و) انما يثبت (موجب قود) بكسر الجيم من قتل بغير سحر أو جرح أو ازالة (به) أي باقرار به حقيقة أو حكما (أو شهادة) (عدلين) به (و) انما يثبت موجب

وسلم من عنده درأ للفتنة اه رشيدى ملخصا وهذا هو خبر الصحيحين الذي تقدم في كلام الشارح حيث قال خبر الصحيحين بعد قول المصنف خمين يميننا (قوله بين الدليلين) أي هذا وخبر البخاري (قوله حلف المستحق) انظر هل هذا ينافي قوله سابقا ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف حيث حلف هذا المستحق وهناك المدعى عليه وأجيب بان ما تقدم في الحلف على نفي اللوث وهذا في الحلف على القتل (قوله ويحلفه) أي يحلف من ينسب اليه القتل ولو نكل لا يقضى عليه بل يحبس ليقرأ ويحلف شوبرى وان طال الحبس ع من درس

(فصل) فيما ثبت به موجب القود (الح) (قوله بسبب الجناية) متعلق بموجب المال شوبرى أي لان موجب القود لا يكون الا بسبب الجناية فهو قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلا لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك رشيدى (قوله من قرار) متعلق بقوله فيما ثبت شوبرى أي تعلقا معنويا لانه بيان لما (قوله بسحر) وأما القتل بالحال أو بالعين فلا قود فيه ولادية حل أي ولا كفارة كافي قل على الجلال (قوله أو حكما) كاليمين المردودة (قوله تأثير السحر) وهو لغة صرف الشئ عن وجهه يقال ما سحرك عن كذا أي ما صرفك عنه واصطلاحا كافي حاشية الكشاف وغيرها من اولة النفوس الخبيثة لافعال وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة زى ولا يظهر الا على يد فاسق اجاعا (قوله فشهد عدلان) أي بان كانا ساحرين وتابا فلا يقال ان فعله حرام منفسق فكيف تقبل شهادتهما شيخنا (قوله وانما يثبت موجب مال) يرد على حصره القسامة في محل اللوث فان المال يثبت باليمين فقط سل ويرد على الحصير من معالم القاضي فانه يثبت به بعد قضائه به كل من القود والمال لان هاتين المسئلتين مما يقضى فيه للقاضي بعلمه وقد أشار الشارح الى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء الح فهو مراد أيضا لكن لم يذكره هنا لانه سيأتي وعبارة شرح مر وانما يثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين أو بعلم الحاكم أو بنكول المدعى عليه مع حلف المدعى كما يعلمان مما سنده كره على أن الاخير كالاقرار وما قبله كالبيعة (قوله أو جرح) معطوف على قتل وهو بفتح الجيم المصدر وأما بالضم فهو الاثر الحاصل ع من على مر (قوله أو ازالة) أي ازالة المنافع كالسمع والبصر (قوله ويمين) أي خمين يميننا لانها يمين دم لا يمين واحدة كما قد يتوهم سل و مر فالمراد جنس اليمين (قوله وهذه المسائل) جواب عما يقال لا يثبت ذكرت هذه المسائل هنا مع أنها تأتي (قوله ولو عفا المستحق الح) صورة هذه المسئلة أن شخصا ادعى على آخر أنه قتل أباه ولم يكن معه ما يثبت القود ابتداء وانما معه رجل وامرأتان أو رجل ويمين فأراد أن يعفو قبل الدعوى على مال ويدعى بالمال الذي يعفو عليه لاجل قبول ما معه من البيعة التي يعتد بها في المال فلا يقبل منه ذلك لانه لم يثبت الاصل الذي هو القود ع من بان يدعى أنه يستحق عليه مائة من الابل مثلا ولم يذكر قودا وعبارة شرح الروض لو قال المدعى في الجناية الموجهة للقصاص عفوت عنه على مال فاقبلوا مني رجلا وامرأتين لم يقبل بان يدعى عليه ما لا بسبب الجناية و يقيم من ذكر (قوله لم يثبت)

(مال) من قتل بغير سحر أو جرح أو ازالة (بذلك) أي باقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمين) وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعاً للشاهد رضى الله عنه ويأتي ثم الكلام في صفات الشهود والمشهود به مستوفى وفي باب القضاء يبان أن القاضي يقضى بعلمه (ولو عفا) المستحق (عن قود) لم يثبت على مال



(لم يقبل المال الأخير) أي رجل وامرأان ورجل وبعين لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما لا يقبل لأن (لارش هشم بعد ايضاح) لأن الايضاح قبله الموجب للقود لا يثبت بهما نعم ان كان ذلك من جانبين أو من واحد في مرتين ثبت ارض الهشم بذلك وهو واضح والتصریح في هاتين بالرجل والبعين من زيادتي (وليصرح) وجوباً (الشاهد بالاضافة) أي باضافة التلف للفعل (فلا يكتفى) (١٩٨) في ثبوت القتل (جرحه) بسيف (فات حتى يقول) فات (منه أو فقتله)

لاحتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (وتثبت دامية) بقوله (ضربه قدامه أو فأسال دمه) لا بقوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب (و) تثبت (موضحة) بقوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه فلا حاجة الى التصريح به وهذا مانص عليه في الام والمختصر ورجحه البلقيني وغيره وجزه به في الروضة كما صابها ثم ذكر عدم الاكتفاء به الذي صححه الاصل عن حكاية الامام والغزالي ووجه بأن الموضحة من الايضاح وليس فيه تخصيص بعظم (ويجب لقود) أي لوجوبه في الموضحة (بيانها) محلا ومساحة وان كان برأسه موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني وخرج بالقود الدية لانها لا تختف باختلاف محل الموضحة ومساحتها (وتقبل سهادته) أي الوارث ظاهر عند القضاء

صفة لقود وقوله على مال متعلق بعقاسم (قوله لم يقبل المال الأخير) وكذا الرجلان أخذ من تعليله فقوله الأخير ليس بقيد فلو أقامهما على القود بعد العفو على مال قبلا وثبت القود لكون العفو باطلا كما استظهره ع ش على م (قوله لأن لعفو) أي على مال (قوله لارش هشم) أي وكأنا من جان واحد الاستدراك كما يدل عليه في زمان واحد الآتي كان يدعي ان فلانا أوضحه ويقيم رجلا وامرأتين أو يقول أحلف مع الشاهد فلم يقبلها القاضي فيترك الدعوى بالموضحة ويدعي بأرض الهاشمة التي نسبت عنها ويقيم البيعة المذكورة علمها فلا تقبل لأن السبب لم يثبت بهذه البيعة فكذا المسبب عنه شيخيخنا عز يزي (قوله ذلك) أي الهشم بعد الايضاح (قوله ثبت ارض الهشم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجناتين منفصلة عن الأخرى فالشهادة بالهاشمة شهادة بالمال وحده ع ش على م (قوله أو فأسال دمه) فيه انه اذا أسال دمه تكون دامية لا دامية فاعل مراده بالدامية ما يشمل الدامية لانها تنشأ عنها (قوله وهذا مانص عليه في الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي النووي وهو ضعيف (قوله من الايضاح) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما شرعاً ففيه تخصيص به فهذا نظر للعنى اللغوي وذاك نظر للمعنى الشرعي شيخيخنا (قوله محلا) أي من الرأس والوجه أو غيرهما وهذا محله في غير فقيه علم القاضي فقهه والا كتنى باطلاقه الموضحة قطعاً حل (قوله لانها لا تختلج) وصورة المسئلة أن يقولوا أوضحه في رأسه أو وجهه ولم يبينوا محلها من الرأس مثلاً هل هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما قالوا أوضحه ولم يقولوا في رأسه أو وجهه فانها لا تسمع لمدها بغير الرأس والوجه مع أن الواجب فيه الحكومة هكذا فهم به عليه شيخيخنا الطندائي اه زى (قوله ظاهر عند القضاء) متعلقان بوارث وقيد بالظاهر لانه عند الموت قد لا يكون وارثاً كأن حدث به مانع من ردة مثلاً أو ولد له ولد فانه يحجب الاخوة والاعمام شيخيخنا (قوله عند القضاء) أي الحكم (قوله لمورثه) والعبارة بكونه مورثه أي فيما اذا شهد قبل الاندمال حال الشهادة فان كان عندها محجوباً ثم زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعدها فلا شرح م (قوله بخلافها قبل الاندمال) أي وان كان عليه دين مستغرق لثمته م أي وان لم يكن من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم وحل وقيد م بكونه يمكن افضاؤه للهلاك (قوله كان الارش له) صورتها اذا ادعى المجرع بالقبض أو بارشه ان لم يقتص منه ان قلنا يجوز اطلب الارش قبل الاندمال أما اذا قلنا لا يجوز اطلب ارشه قبل الاندمال فالشهادة غير مقبولة من غير الوارث لعدم سماع الدعوى من الوارث أولى م (قوله فكأنه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الدين لانه لا يمنع الارث وقديرى الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصور ابرأؤه كزكاة ما در لا يلتفت اليه م (قوله اليه) أي الوارث (قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح) فانه ينتفع بارشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد موت المجرع فيكون للوارث كما في شرح م وفيه أنه يجب الارش بالاندمال أيضاً في الحصر م وفيه عبارة م (قوله

(اورثه) غير أصله وفرعه كما يعلم من بابها (بجرح اندمل وبمال) ولو (في مرض) لا تنفاه التهمة بخلافها قبل اندمال جرحه لانه لو مات مورثه كان الارش له فكأنه شهد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بأن الجرح سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وبأنه اذا شهد له بالمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح (لأشهادة عاقلة بضني ينفه جنابة) قتل أو غيره (بحملونها) بأن تكون خطاً أو شبه عمد ويكونوا أهلاً لعملها وقت الشهادة بخلاف

ولو فقراء فلا تقبل لانهم متهمون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف يئنه اقرار بذلك أو يئنه همد وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الابعاد وفي لاقرب بين وفاة بالواجب بأن المال غادر رائج فالغنى غير مستبعد فتحصل التهمة وموت القريب كالمستبعد في الاعتقاد فلا يتحقق فيه تهمة وتعبيري بالجناية أعم من تعبيره بالقتل (ولو شهد اثنان على اثنان بقتله فشهادته) أي بقتله (على الأولين) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأولين) أي (١٩٩) استمر على تصديقهما (فقط حكم بهما)

وسقطت شهادة الآخرين  
للتهمة لان الولي كذبهما  
(والا) بأن صدق الآخرين  
أو الجميع أو كذب الجميع  
(بطلتا) أي الشهادتان  
وهو ظاهر في الثالث ووجهه  
في الاول ان فيه تكذيب  
الأولين وعداوة الآخرين  
لهما وفي الثاني أن في  
تصديق كل فريق تكذيب  
الآخر (ولو أقر بعض ورثة  
بعضهم عن بعضهم عن  
القود وعينه أولم يعينه  
سقط القود) لانه لا يقبض  
وبالاقرار سقط حقه منه  
فسقط حق الباقي  
ولجميع الدية سواء عين  
العافي أم لانم ان طلق  
العافي العفو أو عفا مجانا فلا  
حق له فيها (ولو اختلف  
شاهدان في زمان فعل)  
كقتل (أو مكانه أو آله أو  
هيته) كأن قال أحدهما  
قتله بكرة والآخر عشية أو  
قتله في البيت والآخر في  
السوق أو قتله بسيف  
والآخر برمح أو قتله  
بالخز والآخر بالقد (لفت)

بخلاف ما اذا شهد بالجرح أي فان النفع حال الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب بعده تجب له اه  
لحمل الأرض على الدية (قوله ولو فقراء) لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف يئنه  
اقرار) مفهوم جناية وقوله أو يئنه عمد مفهوم مجملونها (قوله غادر رائج) أي يأتي في الغداة  
ويروح في المساء حل والناسب لقوله فالغنى غير مستبعد أن يفسر الغادي بالذهب في الغداة  
والرائج بالراجع في المساء شيخنا ويدل له قوله تعالى غدو هاشم ورور واحها شهر (قوله فلا يتحقق فيه)  
أي في موت القريب (قوله ولو شهد اثنان الخ) وقد اعترض في أصل الروضة تصوير المسئلة بأن  
الشهادة انما تسمع بعد تقديم دعوى على معين وأجيب بأن صورتها كما قال الجمهور أن يدعى الولي  
القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر المشهود عليهما ويشهدان على الشاهدين بأنهما القاتلان  
وهذا يورث ريبة للحاكم فيراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أشار الشارح لذلك بقوله مبادرة في  
المجلس اه زى قال حل أي من غير سبق دعوى عليهما فهذه ليست شهادة حقيقية لان شرط  
الشهادة تقديم دعوى على معين ولم يوجد ذلك وانما روعيت تلك الشهادة لانها تورث ريبة للحاكم  
فيراجع الولي ويسأله احتياطا كما قد أشار الشارح لذلك بقوله مبادرة في المجلس (قوله في المجلس)  
قال القاضي وانما اعتبر لانهم لوعاد في مجلس آخر فشهدا بالقتل على الشاهدين فالقاضي لا يصح  
الى قولهما بخلاف ما لو شهدا في ذلك المجلس لانه في فصل خصومتها فيحصل له ريبة (قوله فان صدق  
الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافا لما يفهم من المتن سل (قوله بطلتا) ونبي حقه في  
الدعوى وقول الجمهور يسقط حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش جزم مر بطلان حقه  
من الدعوى ويصرح به ما قرر به الشارح قول المصنف السابق وان لاتناقضها الخ اه وقد يقال  
ليس هنادعوى ثانية الا أن يقال لما صدق الآخرين كأنه ادعى على الأولين لكن التصديق ليس  
موجودا في الثالثة (قوله وعداوة الآخرين) فيه أن الشهادة ليست عداوة دنيوية فالعلة الصحيحة  
التهمة حل وعبرة سل انما حصلت العداوة لهما بسبب مبادرتهم بها لا من حيث الشهادة  
بشرطها اذ حصولها لا يثبت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه (قوله سواء عين العافي أم لا) لا يقال  
لا حاجة اليه لانه تقدم في قوله وعينه أولم يعينه لانا نقول ذلك بالنسبة للقود وذا بالنسبة للدية وأجيب أيضا  
بأنه ذكره وان علم توطئة لما بعده وهو قوله نعم الخ (قوله لفت شهادتهما) ظاهره وان كانا وليين  
يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير والمقروليا أيضا بوجه بأن الامور الخارقة للعادة لا يقول  
عليها في الشرع ع ش على مر وعبارته على الشارح قوله لفت شهادتهما وقد يقال لم لا يخلف مع من  
وافقه منهما أو ياخذ البديل كنظيره من السرقة الآتي بيانها آخر الباب وقد يجب بان باب القسامة أمر  
عظيم ولهذا غلظ فيه بتكرير الايمان اه زى

﴿ كتاب البغاة ﴾

شهادتهما (ولالوث) للتناقض فيها وخرج بزيادتي فعل الاقرار فلا اختلافا في زمنه أو غيره مما ذكر كأن شهد أحدهما أنه أقر  
بالقتل يوم السبت والآخر بأنه أقر به يوم الاحد لم تلغ الشهادة لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير مؤثر لجواز انه  
أقر فيهما نعم ان عينا زمنا في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كان شهد أحدهما بأنه أقر  
بالقتل بمكة يوم كذا والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لفت شهادتهما درس ﴿ كتاب البغاة ﴾

ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها تشبه له اعمومها أوتة تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلبني على الامام أولى (هم) مسلمون (مخالفو امام) ولو جازوا بأن خروجوا عن طاعته بعدم انقيادهم له أو منع حق توجهه عليهم كزكاة (بتأويل) لهم في ذلك (باطل ظنا وشوكة لهم) وهي لا تحصل الا بطاع وان لم يكن اماما لهم (ويجب قتالهم) لاجتماع الصحابة عليه وهذا مع قولي باطل ظنا من زيادتي وليسوا فسقة لانهم انما خالفوا بتأويل جائز باعتقادهم لكنهم مخطئون فيه كتأويل الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لمواطنه اياهم وتأويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فن فقدت فيه الشروط المذكورة بأن خروجوا بلا تأويل كإني حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل المرتدين أو لم يكن

أي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام وبيان طرق انعقاد الامامة (قوله جمع باغ) من النبي وهو لغة مجاوزة الحد ومنه سميت الزانية بغية سم (قوله لمجاوزتهم الحد) أي ما حده الله تعالى وشرعه من الاحكام لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه) أي في كتاب البغاة أي في الاحكام الآتية فيه يعني في الجملة والافلاية لا تثبت كل الاحكام الآتية قال ع ش ولعل الحكمة في جعله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضمنا (قوله وان طائفتان الخ) ومعنى فأصلحو اي بينهما الاول ابداء الوعظ والنصيحة والدعاء لحكم الله تعالى كما قاله البيضاوي والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما عميرة سم (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلوا بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه ومنشأ هذا التردد بالخلاف في عموم النكرة في سياق الشرط فان قلنا تم شملته الآية وان قلنا لا تم استلزمته بطريق القياس الاولى وشمول الآية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة تطلق على الواحد (قوله ولو جازوا) في شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعا ويجاب عن خروج الحسين على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاصي على عبد الملك ونحوهما بأن المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فن بعدهم حجج زى وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو بحسن استولوا بسببه على ناحية وكانت قوتهم بحيث يمكن معهما مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال واعداد رجال ونصب قتال ليردهم الى الطاعة زى (قوله وهي لا تحصل الخ) أي قد كرهنا غني عن ذكره الذي سلكه الاصل قال الشوبري أي الشوكة التي لا ينصفق النبي بدونها لا بد لها من مطاع وأما أصل الشوكة فلا يتوقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية لارد (قوله ويجب قتالهم) نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقها في أهل السهمان منالم يجب قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا فسقة) وان كانوا عصاة لانه لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بذهمهم وفسقهم فمحمولة على من لا تأويل له أو قطع بفساد تأويله حل (قوله لمواطنه اياهم) عبارة شرح م ر لمواطنه اياهم على ما قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أي في التأويل ان رمية بالمواطاة المنوعة لم يصدر عن معتد به من الخارجين لانه بريء من ذلك اه أي فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تأويل باطل قطع المصنف قال بتأويل باطل ظنا أي عندنا والافهم صحيح عندهم وقد جاء عن علي ان بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نهيت فعصوني اه حل (قوله سكن لهم) أي نسكن لهم نفوسهم ونطمئن بها قلوبهم اه بيضاوي (قوله فن فقدت الخ) لعل الاسبب تقديم ذلك على قول المتن ويجب قتالهم (قوله كتأويل المرتدين) أي تأويلهم بأمر يسوغ لهم الردة في اعتقادهم بأن يقولوا لا تؤمن بالمصطفى الا في حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع ببطلانه اه شيخنا قال سم وفيه أي التمثيل المذكور نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنسا واذالم يشمله الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف عميرة وأجاب البرماوي عنه بأن قوله سابقا مسلمون أي ولو فيما مضى فدخل من ارتد بعد اسلامه بشبهة (قوله فيترتب على أفعالهم مقتضاها) فلا ينفذ حكمهم ولا يعتد بحق استوفوه ويضمنون ما تلقوه مطلقا أي في حال الحرب أولا كقطاع الطريق زى (قوله على تفصيل الخ) وهو انه ان كان مسلما هدر ما تلقه ان كان اضرة حرب أو مرتدا ضمن مطلقا على طريقته (قوله ما يأتي) أي في قوله كذى شوكة مسلم بلا تأويل (قوله مطلقا) أي وقت الحرب أو غيره ع ش (قوله

واما

لهم شوكة بأن كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم وليس فيهم مطاع فليسوا ببغاة لا تنفاه

حرمهم فيترتب على أفعالهم مقتضاها على تفصيل في ذى الشوكة يعلم ما يأتي حتى لو تأولوا بلا شوكة وأنلقوا بياضمنوه مطلقا كقطاع

طريق (وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون) ولا يفسقون (مالم يقاتلوا) بقيد زدت به بقولي (وهم في قبضتنا) نعم إن نضر ربناهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر (والا) بأن قاتلوا أو لم يكونوا في قبضتنا (قوتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم) وإن كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخافة الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها عن الجمهور وفيها ما عن البغوي أن حكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم الأصل (٢٠١) فان قيد بما إذا قصدوا الخافة الطريق فلا خلاف

(وتقبل شهادة بغاة) لتأويلهم قال الشافعي رضي الله عنه الآن يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتصديقهم كالخطابية ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم مع زيادة ن كتاب الشهادات (و) يقبل (قضاؤهم فيما يقبل) فيه (قضاؤنا) لذلك (ان) علمنا أنهم لا يستحلون دماء وأموالنا) والا فلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لان فناء العدالة المشروطة في الشاهد والقاضي وتقييد القبول بعلم ما ذكر مع قولي وأموالنا من زيادتي وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا غيره كأن يحكموا بما يخالف النص أو الاجماع أو القياس الجلي فلا يقبل (ولو كتبوا بحكم أو بسماع بينة فلنا تنفيذ) أي الحكم لانه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي يبيحهم لتطيقه برعايا نعم يندب لنا عدم التنفيذ والحكم استخفافا بهم (ويعتد بما استوفوه من عفو به حدا وتعزير وخراج

وأما الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قاتلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلد في النار وأن دار الاسلام بظهور الكبار فيها تصير دار كفر واما حة زى (قوله ويتركون الجماعات) أي لا يصلون جماعة عزيزي وقيل المراد جماعة المسلمين وعبارة مخرج مر ويتركون الجماعات لان الأئمة أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجماعات يوجب القتال كما تقرر في صلاة الجماعات قلت يجب بان ما هنا محمول على ما إذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعات اه زى وخضر (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وان أخطوا وأثموا به ولا ينفي ذلك اقتضاء كثرة تعارض الكبيرة فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة كثراتهم أي مبالاتهم بالدين لان ذلك بالنسبة لحوال الآخرة لا الدنيا لانهم لم يفعلوا محرما عندهم اه شرح مر باختصار (قوله مالم يقاتلوا) أي فان قاتلوا ففسقوا ولعل وجهه أنهم لا شبهة لهم في القتال وبتقدير هافهي باطلة قطعاً ع ش على مر (قوله وهم في قبضتنا) قال الاذري سواء كانوا بيننا وأمانا وابعوض عن الكونهم لم يخرجوا عن طاعته زى وهو قيد ثان في قوله فلا يقاتلون فالأولى تقديمه على ما قبله فتنى القتال مقيد بقيد زى (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل (قوله أو لم يكونوا) أي أو لم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال الشوري وهذا يفيد ان قوله وهم في قبضتنا قيد في قوله فلا يقاتلون (قوله ولا يجب قتل القاتل منهم) أي من البغاة كما يدل عليه قوله وان كانوا الخ لكن سياقه يدل على رجوع الضمير للخوارج (قوله وبه جزم الأصل) ضعيف (قوله فلا خلاف) أي في وجوب قتالهم ع ش (قوله بتصديقهم) الباء سببية والمصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه (قوله لذلك) أي لتأويلهم (قوله والا فلا) أي وان لم نعلم ذلك ولو على احتمال بأن لم ندر أنهم ممن يستحل أولا اه تحفة شوري أو علمنا أنهم يستحلونها اه قال مر ومحل ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذا استحلوه بالباطل عدوانا ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا واتلاف أموالنا ويؤخذ من العلة ان المراد استحل خارج الحرب والا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل لا محتملا وما هنا على خلافه (قوله لا تتفاء العدالة) كلامه يقتضي أنهم لا يكفرون باستحلال دماءنا وأموالنا حيث قال لا تتفاء العدالة ولم يقل لا تتفاء الاسلام وهو كذلك كما قاله حل لتأويلهم (قوله ولنا الحكم بها) أي جواز الكنه خلاف الأولى الا اذا كان لواحد من أهل العدل على واحد من أهل البغي فيجب الحكم عايه حينئذ كما قاله قل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها راجع لقوله أو بسماع بينة (قوله نعم يندب لنا عدم التنفيذ) مالم يترتب على ذلك ضرر للغير أو ضياع حق له زى (قوله ويعتد بما استوفوه) أي اذا كان المستوفي

(٢٦ - (بجيري) - رابع) وزكاة جزية) لما في عدم الاعتداد به من الاضرار بالرية (و) يعتد (بما فرقه من سهم المرتزقة على جندهم) لانهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص نديان انهم كما مر في الزكاة لا وجوب باوان صححه النووي في تصحيحه هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لانه أمين في أمور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لانه أجرة (أو) دفع (جزية) لان الذي غير مؤمن فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة

(وحلف) وجوباً فيصدق (في عقوبة) أنها أقيمت عليه (الأن ثبت موجباً بيينة ولا أثر لها بيده) فلا يصدق فيها لأن الأصل عام  
أقامتها ولا قرينة تدفعه فعلم أنه يصدق فيما أثره بيده للقرينة وفي غيره أن ثبت موجباً باقراره لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء  
العقوبة عليه كالرجوع وتعبيرى بالعقوبة في الموضوعين أعم من تعبيره بالحدود كالتحليف فيهما من زيادتي (وما أنفقوه علينا وعكسه)  
أي أنفقناه عليهم في حرب أو غيرها (٢٠٢) (الضرورة حرب هدر) اقتداء بالسلف وترغيباً في الطاعة ولا ناماً مورون

بالحرب فلا نضمن ما يتولد  
منها وهم إنما أنفقوا بتأويل  
بخلاف ذلك في غير الحرب  
أو فيها لا ضرورة لضمونها  
على الأصل في الاتلافات  
وتعبرى بما ذكرنا في الأولى  
عبر به (كذي شوكة)  
مسلم (بلا تأويل) فيهدر  
ما أنفقناه ضرورة حرب لأن  
سقوط الضمان عن الباغيين  
لقطع الفتنة واجتماع الكلمة  
وهذا موجود هنا بخلاف  
ما يتلفه المتأول بلا شوكة وبه  
صرح الأصل لأنه كقاطع  
الطريق وبخلاف ما يتلفه  
طائفة ارتدت ولهم شوكة  
وان تابوا وأسلموا نجانيهم  
على الإسلام درس  
(ولا يقاتلهم -م- الإمام  
حتى يبعث) اليهم  
(أميناً فطننا ناصحاً يسألهم  
ما ينقمون) أي يكرهون  
(فان ذكرنا مظلمة)  
بكسر اللام وفتحها (أو  
شبهة أزلها) عنهم لأن علياً  
بعث ابن عباس رضي الله  
عنهم إلى أهل النهرين  
فرجع بعضهم إلى الطاعة

لذلك من ولاية أمورهم لأن الآحاد زى (قوله وفي عقوبة) في إعادة كلمة في إشارة إلى أنه معطوف على  
المثبت وهو قوله في دفع زكاة لا على المنى أي قوله لا في خراج فدفع إياهم ذلك بذكري تأمل (قوله)  
لأنه يقبل رجوعه) قضية هذا التعديل التصديق من غير عيب وعوم ما سلف له بخلافه سمعنا ع. ش  
(قوله أو غيرها) ويصور الاتلاف في غير الحرب لضرورة الحرب بما إذا تيسر سوا شيء فيجوز اتلافه قبل  
الحرب (قوله لضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لأنه خطأ معفو  
عنه بخلاف ما يتلفه الكافر حال الحرب فإنه حرام غير مضمون زى وشورى (قوله اقتداء بالسلف)  
علة لقوله وما أنفقوه وعكسه وقوله وترغيباً في الطاعة راجع للأول فقط وقوله ولا ناماً مورون الخ راجع  
إليهما جميعاً على التوزيع فتأمل (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده بما وردى بما إذا قصد أهل  
العدل التشي والانتقام لا ضعفهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقد دوابهم إذا قاتلوا عليها لأنه إذا جازنا  
اتلاف أموالهم خارج الحرب لا ضعفهم فهذا الذي شرح مر (قوله كذي شوكة مسلم) ظاهر صنيعة  
في المتن أنه لا يضمن ما أنفقناه ولا نضمن ما أنفقناه عليه وقد قصره في الشرح على نفي ضمانه هو والظاهر  
عدم ضمانه أيضاً بالاولى تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب  
ما يقدرون عليه بل هم قطاع طريق ع. ش على مر (قوله فيهدر ما أنفقناه لضرورة حرب) وأما في  
تنفيذ قضاء قاضيتهم واستيفائهم حقاً وحداً فلا يكفي عكسه زى أي فالتشبيه في شيء خاص وهو ما ذكره  
الشارح (قوله وبخلاف ما يتلفه طائفة ارتدت) أفتى الشهاب مر في مرتدين لهم شوكة أن الأصح أنهم  
كالبلغاة لأن القصد اتلافهم على العود إلى الإسلام من أي وتضمنهم ينفرهم عن ذلك فالعتمد عدم  
الضمان كما في مر (قوله ولا يقاتلهم الإمام) أشار إلى أن قتال البلغة يخالف قتال الكفار من وجوه زى  
أي لا يجوز قتالهم حتى يبعث فيجوز أي يجب لأنه جواز بعد امتناع كما أفاده قول (قوله حتى يبعث) أي  
وجوباً وقوله أميناً الخ أي عدلاً أي ندباً بالمكن للمناظرة والواجب زى وحل (قوله فطننا) أي عارفاً  
بالعلوم والحروب كما في شرح مر وعبرة زى قوله أميناً فطننا أي ندباً بانبعث لجرد السؤال فان كان  
للمناظرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهل لذلك (قوله ما ينقمون) بكسر القاف من باب ضرب قال تعالى وما  
تنقم منا (قوله بكسر اللام وفتحها) أي ان كان مصدر اميناً فان كان اسماً لم يظلم به فبالكسر فقط زى  
(قوله النهرين) قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كرم الله وجهه ع. ش (قوله أعلمهم) أي وجوباً  
شورى (قوله ثم ان أصروا) بأن امتنعوا من المناظرة أو انقطعوا كما في شرح مر (قوله أعلمهم)  
أي وجوباً (قوله عدد) أي جماعة يستعينون بهم على قتالنا (قوله لم يعلمهم) وان بذلوا ما لا وتركوا  
ذرائعهم اه زى وتجب مصابرة واحد لاثنين كالكفار شرح مر (قوله ولا يتبع مدبرهم) لأن  
القصد ردهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عمد كما في ع. ش على مر (قوله لشبهة أبي حنيفة)

فانه

(فان أصروا) بعد الإزالة (وعظمهم) وأمرهم بالعود إلى الطاعة لتسكون كلمة أهل الدين واحدة

(ثم) ان لم يتعظوا (أعلمهم بالمناظرة) وهذا من زيادتي (ثم) ان أصروا أعلمهم (بالقتال) لأنه سبحانه وتعالى أمر بالاصلاح ثم بالقتال  
(فان استمهلوا) فيه (فعل) باجتهاده (ماراً مصلحة) من الامهال وعدمه فان ظهر له ان استمهلهم للتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أو  
لاستلحاق مدد لم يعلمهم (ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متحرف لقتال أو متحيزاً إلى فئة قريبة (ولا يقتل منعخهم)  
بفتح الخاء من أثنى الجراحة أضعفته (وأسيرهم) لخبر الحاكم واليهي بذلك فلو قتل واحد منهم فلا قوداً شبهة أي حنيفة ولو ولوا



مجنسمعين تحت راية زعيمهم أتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صدياً وامرأة) أو عبداً (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (الآن يطعم) أي الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في الصبي والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين والأطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (و يرد لهم بعد أمن غائتهم) أي شرهم يعودهم إلى الطاعة أو يفرقهم وعدم توقع عودهم (ما أخذ) منهم (ولا يستعمل) ما أخذ منهم في حرب أو غيره الا لضرورة كأن لم يجد ما يدفع به عنا السلاحهم أو ما تركه عند الهزيمة الا خيلهم (ولا يقاتلون بما يعم كسار ومنجنيق) وهو آلة رمي الحجارة (٢٠٣) الا لضرورة بأن قاتلوا به فاحتجج الى

المقاتلة بمثابة دفعا أو أحاطوا بنا واحتجنا في دفعهم الى ذلك ولا يستعان عليهم بكافر لانه يحرم تسليطه على المسلم (الا لضرورة) بأن كثروا وأحاطوا بنا فقولي الا لضرورة راجع الى الصور الثلاث كما تقرر وهو في الاخيرة من زيادتي (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) اعداؤنا واعتقاد كالحسنى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتجنا للاستعانة به جازان كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكننا من منعه لو اتبع منهزماً (ولو آمنوا حربيين) بالمد أي عقدوا لهم أماناً (ليعينوهم) علينا (نفذ) أمانهم (عليهم) لانهم آمنوهم من أنفسهم لا علينا لان الامان اترك قتال المسلمين فلا ينعقد بشرط قتالهم فلو أعانوهم وقالوا ظننا أنه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض أو اناهم المحقون ولنا اعانة المحق أو انهم استعانوا بنا

فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم ومشغولهم (قوله وهذا في الحر) أي ما ذكر من المستثنى منه وعبرة شرح م ر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه منعة وان كان صبياً وامرأة أو قنا حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم تفرق لا يتوقع جمعهم بعده وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الآن يطعم الحر الكامل الامام بتابعته له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره (قوله الا لضرورة) أي وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا كاه وهذا ما جزم به ابن المقرئ في غشيت وهو المعتمد م ر زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والا قرب الاول أخذ من قوله كما يلزم المضطر الخ انتهى ع ش على م ر (قوله بأن قاتلوا به) ليس بقيد ع ش (قوله يحرم تسليطه الخ) ولهذا يحرم جعله جلاداً يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله والامام الخ) جملة حالية (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء للحياة عليهم أو معنى ابقاء شفقة أو تجعل على معنى اللام وهو ظاهر (قوله بالمد) اقتصر عليه لانه أشهر قال تعالى وآمنهم من خوف والا فالقصر والتشديد جائز الا انه قليل ع ش لكن حكى ابن مكي من اللحن القصر والتشديد ونقله عنه عميرة لكن قولهم تأمينا مطلقاً يدل على جواز فراجع (قوله لا علينا) فلهم معنا حكم الحربيين وحينئذ فانا غم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم وقتلهم مدبرين ومعهم حكم المؤمنين فيمنعون من غنم أموالهم زى (قوله بلغناهم المأمن الخ) عبارة شيخنا بلغناهم المأمن وأجرينا عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم أحكام البغاة وهذا امر اذ من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة فليس قوله وقاتلناهم كالبغاة مرتباً على تبليغهم المأمن لانه قبله فالعبارة مقالوبة به يرد ما أطال به في التحفة فراجع شو برى زيادة وعبارة التحفة بعد قوله بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة وفيه تجوز والافق الجمع بين تبليغ المأمن ومقاتلتهم كبغاة تناف لان قتالهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المأمن فغير صحيح لانهم بعد بلوغ المأمن حربيون فيقاتلون كالحربيين وقبل بلوغه لا يقاتلون كالحربيين فالوجه أنهم لعذرهم يبلغون المأمن وبعده يقاتلون كالحربيين انتهى ونقله زى وحل وأقره وقال سم وقاتلناهم قبل تبليغهم المأمن في حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فن ظفرنا به منهم نبأه المأمن فيكون في كلام الشارح تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيز زى وقاتلناهم كالبغاة التشبيه في أصل القتال لا من كل وجه (قوله انتقض عهدهم) حتى في حق أهل البغي س ل (قوله فلا ينتقض عهدهم) وان لم يقيموا بينة بالاكراه كإيقاضه اطلاق الجمهور لكن شرط المزني والبنديجي اقامتها اه زى (قوله وخرج بالذميين) قضية كلام م ر في شرحه التسوية بين الذميين والمعاهدين في عدم الانتقاض حيث أبدوا عذراً وعبارة ولوأعانهم أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختار بن علقين بتحريم قتالنا انتقض عهدهم اه بحروقه ثم قال أو مكرهين ولو بقولهم

على كفار أو أمكن صدقهم بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعم من قوله أهل ذمة (عالون بتحريم قتالنا مختارون) فيه (انتقض عهدهم) كما لو اتفردوا بالقتال (فان قال ذميون) كنا مكرهين أو (ظننا) جواز القتال اعانة أو ظننا (انهم محقون) فيما فعلوه بقيد زدته بقولي (وأن لنا اعانة المحق) وأمكن صدقهم (فلا) ينتقض عهدهم لوافقهم طائفة مسلمة مع عذرهم (ويقاتلون كبغاة) لانضمامهم اليهم مع الامان فلا يتبع مدبرهم ولا يقتل من خضعهم ولا أسيرهم وخرج بالذميين المعاهدون والمؤمنون

فإنه ينقض عهدهم ولا يقبل عذرهم الا في (٢٠٤) الا كراه بيئته وبقا لهم الضمان فلما اتفوا علينا نفوسا أو مالا ضمنوه

**(فصل في شروط الامام)**  
 الاعظم وفي بيان طرق انعقاد الامامة وهي فرض كفاية كالقضاء (شروط الامام كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما مكافا حرا عدلا ذكرا مجتهدا ذا رأي وسمع وبصيرة ونطق لما يأتي في باب القضاء وفي عبارتي زيادة العدل (قرشيا) لخبر النسائي الأئمة من قرش بن قيس فكناني ثم رجل من بني اسمعيل ثم عجمي على مافي التهذيب أو جرهمي على مافي التتمة ثم رجل من بني اسحق (شجاعا) ليفوز بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض كما دخل في الشجاعة (وتنقد الامامة) بثلاثة طرق أحدها (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم) فلا يعتبر فيها عدد بل لو تفاق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته بحضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العلامة ويعتبر انصاف البايع (بصفة الشهود) من

بالنسبة لأهل الذمة وبيئته بالنسبة لغيرهم فلا ينقض عهدهم لشبهة الا كراه اه ع ش (قوله فيتنقض عهدهم) لان الامان ينتقض بخوف القتال فيتحققه أولى بخلاف الذميين م ر س ل (قوله وبقا لهم) أي المأخوذ من يقاتلون اذ يفهم منه ان لهم قتالنا كما اتفقتا لهم (قوله ضمنوه) وهل يجب عليهم القصاص أولا المعتمد وجوبه حل  
**(فصل في شروط الامام الاعظم الح)** عقب البغاة بهذا لان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا شرح م ر (قوله انعقاد الامامة) هي خلافة الرسول في اقامة الدين (قوله أهلا للقضاء) فيه اشارة على مجهول الآن يدعي أن شروط القاضي شهورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطلبوه لزمه طلبها لئلا ينهك عليه وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره فكيف يلي أمر الامة وروى أحمد خبر نعوذ بالله من اماراة الصبيان شرح حج (قوله حرا) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال اسمه وواو أطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجمد الاطراف محمول على غير الامامة العظمى اه زى أو محمول على الحث في بذل الطاعة للامام قل أو محمول على المتغلب الآتي (قوله ذكرا) لحديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة شيخنا ح ف (قوله مجتهدا) شمل قولهم مجتهد المجتهد المطلق ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى م ر شوبري (قوله وبصر) وضعف البصر المانع من معرفة الاشخاص مانع من الامامة واستدامتها وما ذكره المصنف من الشروط كما تعتبر ابتداء تعتبر دواما لا الفسق والجنون المتقطع ان كان زمن الافاقة أكثر والاقطع احدي الدين والرجلين فلا يؤثر دواما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور على أن الامامة واجبة شرعا وعقلا زى باختصار (قوله ثم رجل من بني اسمعيل) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة ع ش على م ر (قوله أو جرهمي) منسوب لجرهم قبيلة من العرب تزوج منها سيدنا اسمعيل ابن سيدنا ابراهيم عليهم السلام فينبغي تقديمهم على العجم شيخنا عزري وفي ع ش مانعه لم يبين الراجح منهما وينبغي أن يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجملة اه (قوله ثم رجل من بني اسحق) فيه انهم أي بني اسحق عجم فامعنى الترتيب بينه وبين ما قبله (قوله شجاعا) بثلاث الشين قاموس ع ش (قوله البيضة) أي جماعة الاسلام وسميت بيضة لانه يقابها ظلمة وهي جماعة الكفار شيخنا عزري (قوله كما دخل في الشجاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ حج زائد اعليها اه رشيدى (قوله ببيعة أهل الحل والعقد) أي بعاهدتهم وموافقتهم كأن يقولوا يا بعدك على الخلافة فيقبل والباء للتصوير شيخنا والا قرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح م ر وعبارة شرح الروض قوله ببيعة أهل الحل والعقد أي لان الأمر ينظم بهم ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والنواحي بل اذا وصل الخبر الى أهل البلاد البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة اه (قوله وجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظاما وهم بامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجه الرجل صار وجهها أي اذا جاءه وقدر وبابه ظرف ع ش على م ر (قوله فيه) أي المبايع (قوله على ضعيف) وهو اشتراط وجود العدد في اكتفى بواحد اشترط فيه أن يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد ولا الاجتهاد حل وقيل المراد بالضعيف المفرع عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرع على ضعيف وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع القول بكفاية واحد قلت المعنى أن من اكتفى في العدد بواحد اشترط أن يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد

(و) ثانيها (باستخلاف الامام) من عينه في حياته وكان أهلا للامامة (٢٠٥) حيثئذ ليكون خليفة بعد موته ويعبر عنه

بعهده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما ويشترط القبول في حياته (كجهله الامر) في الخلافة (شورى) أي تشاورا (بين جمع) فانه كالاستخلاف لكن لواحد منهم من جمع فيرتضون بعد موته أو في حياته بأذن أحدهم كما جعل عمر رضي الله تعالى عنه الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة فانفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) ثالثها (باسبغ الماء) شخص (متغلب) على الامامة (ولو غير أهل) لها كصبي وامرأة بأن قهر الناس بشوكته وجنده وذلك لينتظم شمل المسلمين وهذا أعم من تعبيره بالفاسق والجاهل

كتاب الردة

(هي) لغة الرجوع عن الشيء الى غير وجهه (قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزمًا) ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً استهزاء) كان ذلك (أو عناداً أو اعتقاداً) بخلاف ما لو اقترن بهما يخرج من الردة كاجتهاد أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي في حال غيبته أنا الله لكن

فلا يشترط الاجتهاد ولو كان العاقد واحداً هاتين لي في فهم هذا الموضع عمرة انتهت (قوله) (باستخلاف الامام) ولا يشترط حضور أهل الحل والعقد زي (قوله بعهده) أي بوصيته اليه بان يستخلف بعده (قوله كما عهد) أي أوصى أبو بكر الى عمر الخ الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدين وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافرو يتقي فيها الفاجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدل فذاك علمي ورأيي فيه وان جارو وبدل فلا علم لي بالغيب والخير أردت ولكل امرئ ما كتب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون اه ع ش على مر (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس نائباً عنه حل (قوله أي تشاورا) إشارة الى أن شوري مصدر بمعنى التشاور زي (قوله فيرتضون الخ) فليس لهم العدول الى غيرهم وليس المراد أنهم يجب عليهم الاختيار لما يأتي أنهم لو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا ع ش على مر (قوله بين ستة) لعله انما خصهم لعلمه بانها لا تصلح لغيرهم بكري ع ش على مر (قوله على عثمان) لانه كان حليماً (قوله شخص) أي غير كافر أما هو فلا تنعقد امامته حل (قوله شمل المسلمين) في المختار شملهم الامر شمولاً عمومهم وجمع الله شمله أي ما تشئت من أمره والشمل بفتح حين لغة في الشمل

#### كتاب الردة (درس)

أي وما يذكر معهم من قوله ولو قال أحد ابنين مسلمين الخ واثنا ذكرها بعد ما قبلها لانها جنابة على الدين وما تقدم جنابة على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها ع ش ملخصاً (قوله من يصح طلاقه) بأن يكون مكافاً مختاراً ودخلت المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بتقوى يرضه اليها وطلاق غيرها بوكالاتها (قوله الاسلام) أي دوامه وقوله بكفره متعاقب قطع (قوله ولو في قابل) فيرتد حالاً م لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالاً (قوله استهزاء كان ذلك) أي كل من الثلاثة فهي ثلاثة مضروبة في مثلهام مثل م ر للاستهزاء بما اذا قيل له فلم أظفارك فانه سنة فقال لأفعله وان كان سنة أو ولو جاءني به النبي ما فعلته ما لم يرد المبالغة في تبعية نفسه أو يطلق فان المتبادر منه التبعية كما أفتى به الوالد اه (قوله أو عناداً) بأن عرف الحق بالظن أو قال بخلافه (قوله أو اعتقاداً) أي لم يكن ناشئاً عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله بخلاف الخ) مقابل استهزاء الخ لانه لا يشعر بأنه قصد (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين يقدم العالم مع انه بالاجتهاد اه رشیدی والاجتهاد مثل الجهوية والمجسمة على القول بعدم كفرهم اه بابي (قوله حال غيبته) أي خروجه عن التكليف اه حل (قوله يعزر) فيه نظر لانه ان قاله وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة المانعة للتكليف كما هو الفرض فاي وجه للتعزير زي الا أن يقال محله حيث شككنا في حاله كفاي حل وقال شيخنا العزيرزي وصل لا بعد في تعزيره وان قاله حال الغيبة لانه في بصورة معصية ألا ترى أن الصبي اذا أتى بصورة معصية يعزر ر وفيه ان الصبي له نوع تميز فيتعزير بالتعزير بخلاف الولي في حال الغيبة فاي فائدة في تعزيره مع غيبته تأمل (قوله كنفى الصانع) وكذا نفي صفة من صفاته صل أي الجمع عليها (قوله الأخوذاخ) أي على مذهب الغزالي الذي يكتفي بوجود المادة واستدلاله أيضاً بخبر ان الله صانع كل صانع وصنعتة ولا دليل فيه لان الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة نحن أأتم زرعونه أم نحن الزارعون نعم في حديث الطبراني والحاكم

قال ابن عبد السلام انه يعزر فلا يتقيد الاستهزاء وما عطف عليه بالقول وان أوهمه كلام الاصل وذلك (كنفي الصانع) الأخوذ من قوله

تعالى صنع الله

(أو نفى) (نفي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه) اثباتاً أو نفيًا بقيد زدتها بقولي (معلوم من الدين ضرورة بلا عذر) كركعة من الصلوات الخمس وكصلاة سادسة بخلاف جحد مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع البنت وبخلاف المعذور كمن قرب عهده بالاسلام (أو تردد في كفر أو اللقاء مصحف بقاذورة أو سجود لمخلوق) كصنم وشمس فتعيرى بمخلوق أعم من قوله لصنم أو شمس (فتصح ردة سكران قوله وفي هذا الاطلاق وقفة) حذف من مر ما أشار إليه بهذا ونصه وقضية اثباته بالكاف في اللقاء أن اللقاء غير شرط وأن مماسته شئ من ذلك بقدر كفر أيضاً وفي هذا الاطلاق الخ اه فالشار إليه المماثلة المذكورة تأمل (قوله قال ع ش عليه الخ) فيه أن القيام لأهل الفضل مندوب وإنما كرهه النبي لنفسه تواضعاً فلتنظر عبارة حجج في هذه العبارة ما لا يخفى على المتأمل تأمل قال شيخنا قد يقال إنها عهدة نحية لبعض الأكاسرة اه

اتقوا الله فان الله فاتح لكم وصانع وهو دليل واضح للفقهاء هنا إذ لا فرق بين المنكر والمعرف اه شرح م (قوله أو نفى نبي) أي نبوته والمراد نبي من الانبياء التي يجب الايمان بهم تفصيلاً وهم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن ونظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة \* لانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية \* من بعد عشر و يبقى سبعة وهم

ادريس هود شعيب صالح وكذا \* ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا

(قوله أو تكذيبه) خرج الكذب عليه فليس بكفر وإن كان حراماً ع ش (قوله مجمع عليه) أي وكذا مشهور منصوص عليه كافي جمع الجوامع في خاتمة الاجماع واعتمده شيخنا ط اه سم كندب الوتر (قوله اثباتاً أو نفيًا) تمييز محمول عن المضاف أي مجمع عن اثباته أو نفيه فقوله كركعة مثلاً للأول وقوله كصلاة سادسة مثلاً للثاني (قوله لا يعرفه إلا الخواص) قال طب الا أن يعلمه ويحجده بعد علمه عثمان بن غير عذر اه وعبرة خط بخلاف جحد مجمع عليه لا يعرفه إلا الخواص بل يعرف الصواب لا يعتقده وظاهره أنه لو كان يعرفه بكفر إذا حجده وظاهر كلامهم بخالفه أي فلا يكفر بانكاره وإن كان يعرفه كما عتمده حواشي م (قوله أو اللقاء مصحف) معطوف على نفي الصانع لأعلى كفره إذ لو عطف عليه لاقتضى أن التردد في اللقاء كفر وفيه نظر صرح به الشهاب م في حاشيته على الروض أقول وينبغي عدم الكفر لكن قضية قوله أو تردد في كفر أنه يكفر به لان اللقاء المصحف كفر ع ش على م قال م في شرحه واللقاء ليس بقيد بل المدار على مماسته بقدر ولوطاهرا (قوله مصحف) أو نحوه مما فيه شئ من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي م والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع كافي ع ش على م (قوله بقاذورة) أو قدر طاهر كخاط و بصاق ومنى لان فيه استخفافاً بالدين وفي هذا الاطلاق وقفه فلو قيل تعتبر بنية دالة على الاستهزاء لم يبعد شرح م وعليه فما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر بل ينبغي عدم حرمة أيضاً ع ش على م ومثله ما جرت به العادة أيضاً من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك أو لصياقته عن النجاسة وبقى ما وقع السؤال عنه وهو أن الفقيه مثلاً يضرب الاولاد الذين يتعلمون منه بالواحهم هل يكون ذلك كفراً أم لا وإن رماهم بالالواح من بعده نظر والجواب عنه بأن الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما لور وح بالكراسة على وجهه اه ع ش على م (قوله أو سجود) خرج الركوع لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم تنجس ان محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله تعالى به فلا فرق بينهما في الكفر شرح م قال ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أي فلولم يقصد ذلك لم يكن كفراً بل لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر به قوله لوقوع صورة للمخلوق عادة لكن عبارة حجج على الشماثل في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول المصنف وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يملكون من كراهته لذلك نصها ويفرق بينه أي القيام للأكرام لا للارباب والاعظام حيث كان مكروهاً وبين حرمة الركوع اعظاماً بان صورة نحو الركوع لم تعهد الا لعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهي صريحة في أن الاتيان بصورة نحو الركوع للمخلوق حرام وبإسالم تعهد للمخلوق وهي منافية لقول الشارح لوقوع صورته للمخلوق عادة أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضاً لكن ينبغي كراهته اه (قوله فتصح ردة سكران) مفرع على قوله من يصح طلاقه وفيه ان الردة فعل معصية لا توصف

كاسلامه بخلاف الصبي والمجنون والمكره (ولو ارتد فجن أمهل) احتياطاً فلا يقتل في جنونه لانه قد يعقل ويعود الى الاسلام فان قتل فيه هدر لانه مرتد لكن يعزر قاتله اتفقوا به الاستتابة الواجبة (٢٠٧) (ويجب تفصيل شهادة بردة)

لاختلاف الناس فيما يوجبها وكما في الشهادة بالجرح والزنا والسرقعة وجري عليه في الروضة وأصلها في باب تعارض البيتين لكنهما صححاهما في الاصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعي عن الامام انه الظاهر لان الردة تلحقها لا يقدم الشاهد بها الاعلى بصيرة والاول هو المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوي انه المعروف عقلاً ونقلاً قال وما نقل عن الامام بحث له (ولو ادعى مدعى عليه بردة) (اكرها وقد شهدت بيته بلفظ كفر أو فعله حلف) فيصدق ولو بلا قرينة لانه لم يكذب الشهود والحزم أن يجدد كلمة الاسلام وقولي أو فعله من زيادتي (أو) شهدت (بردته فلا تقبل) أي البيضة لأمرو على ما في الاصل تقبل ولا يصدق مدعى الاكراه بلا قرينة لتكذيبه الشهود لان المكره لا يكون مرتداً الا بقرينة كأسر كفر فيصدق بيمينه وانما حلف لاحتمال كونه مختاراً (ولو قال أحاديثين

بصحة ولا بعدمها وأجيب بان المراد بالصحة هنا التحقق والنبوت لامعناها الاصولي (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه في السكر أن لا يحتاج الى تجديده بعد الافاقة وليس مراد افقد حكي ابن الصباغ عن النص انه اذا أفاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلماً من حين وصف الاسلام وان وصف الكفر كان كافراً من الآن لان اسلامه صح فان لم يتب قتل اه خط س ل والافضل تأخير استتابته لافاقته لياثي باسلام مجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لثقل هذا القدر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد شرح مر (قوله والمكره) فان رضى بقلبه فتردد س ل قال تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان وكذا ان أطلق بان تجرد قلبه عن الايمان والكفر فيما يتجه ترجيحه لا إطلاق قولهم المكره لا تلزمه التورية شرح مر وحج وقوله وكذا ان أطلق أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر لان استحضار الايمان لا يجب دائماً كالنائم والغافل (قوله فجن) أشار بالتعبير بالفناء الى تعقيب الجنون للردة للاحتراز عما اذا ارتد واستتيب فلم يتب من جن فانه يجوز قتله حال جنونه س ل (قوله أمهل) أي وجوبه باوقيل ندبا شرح مر (قوله ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذكروا وجهها وان لم يقل عالماً مختاراً اختلافاً لما يورثه كلام الرافعي اه شرح مر فاندفع ما للجلبي هنا وعبارته قوله لانه لم يكذب الشهود وهذا واضح بناء على أنه لا يجب التفصيل في الشهادة بالردة وهو المعتمد وأما على انه لا بد من التفصيل ففيه نظر لان من جملة التفصيل كونه مختاراً فدعوى الاكراه تكذيب للشهود انتهت (قوله لا يقدم الشاهد) قال في المختار قدم من سفره بالكسر قدم وما ومقدماً أيضاً وقدم يقدم كنصر ينصرف كما بو زن فقل أي تقدم وقدم الشيء بالضم قدما بو زن عنب فهو قديم وأقدم على الامر (قوله الاعلى بصيرة) يؤخذ منه أن الكلام في عدل فقيه يعرف المكفر من غيره اه ع ش على مر (قوله حلف) فان قتل قبل اليمين فهل يضمن لان الردة لم تثبت أولاً لان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار وجهان أوجههما الثاني خط س ل (قوله والحزم) أي الرأي السديد ع ش (قوله أو شهدت) معطوف على وقد شهدت (قوله بردته) أي ولم تفصل فان فصاة فلا خلاف في القبول س ل (قوله فلا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكراه أو لا وظاهره انه يصدق من غير يمين حيث قال فيما قبله حلف وقال في هذا فلا تقبل فاندفع ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يخلف ووجه الدفع انه مفهوم باللازم ويؤيده ان الشهادة باطلاً على طريقته لعدم التفصيل بجانب مدعى الاكراه أقوى مكانه لم يشهد عليه أحد أصلاً تأمل (قوله لأمس) أي لا اختلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة بالردة كما يدل له قوله وعلى ما في الاصل وهو مقابل لمخدوف تقديره وهذا أي نفي قبولها مطلقاً مبني على ما ذكرناه من اشتراط التفصيل وعلى ما في الاصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على تقبل فهو من جملة المبني على ما في الاصل (قوله ولا يصدق) وحيتنن يحكم بينونة زواجه غير المدخول بهن ويطالب بالنطق بالشهادتين س ل (قوله مدعى الاكراه بلا قرينة) أي في صورة ما اذا شهدوا بردته اجالا كما هو فرض المسئلة فلا يخالف قوله قبل فيصدق ولو بلا قرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي والظاهر ان هذه اليمين مستحبة واعتمده خط س ل (قوله فان ذكر الخ) فان أصر ولم يبين شيئاً فالوجه عدم حرمانه من ارثه وان اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر والفرق بينهما شرح

مسلمين مات أبي مرتداً فان بين سبب برده كسجود لصنم (فصبيه فيء) لبيت المال (والا) بأن أطلق (استفصل) فان ذكر ما هو ردة كان فياً أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو الاظهر في أصل الرضة وما في الاصل من أن الاظهر انه فيء أيضاً ضعيف



(ونجبت استتابة مرتد) ذكرنا أو غيره لأنه كان محترما بالاسلام ورمى بما عرضت له شبهة فتزال والاستتابة تكون (حالا) لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو (فان أضرب قتل) خبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه (أو أسلم صح) اسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكر رذلك لآية قتل الذين كفروا وخبير فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحى الاسلام والزندق من يخفى الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وباني صفة الاثمة والفرائض أو من لا ينتحل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه (٢٠٨) في المهمات ثم (وفرعه) أي المرتد (ان انعقد قبلها) أي الردة (أو فيها واحد

أصوله مسلم فسلم) تبعا والاسلام يعا (أو) أصوله (مرتدون مرتد) تبعا لا مسلم ولا كافر أصلي فلا يسترى ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل واختلف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء تبعا للتحققين أنهم في الجنة والا كثرون على أنهم في النار وقيل على الاعراف ولو كان أحدا بوجه مرتدا والآخ كافرين أصليا فكافر أصلي قاله البغوي (وملكه) أي المرتد (موقوف) كبضع زوجته (ان مات مرتدا بان زواله بالردة) والافلا يزول (ويقضى منه دين لزمه قبلها) باتلاف أو غيره (و) بدل (ما أتلفه فيها) قياسا على ما لو تعدى بحفر بئر ومات ثم تلف بهاشي (ويمان منه بمونه) من نفعه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به فهو

مر وفي شرح الروض ما يخالفه وعبارته فان لم يذكر شي أو قف الامر كما نص عليه الشافعي (قوله ونجبت استتابة مرتد) شروع في أحكام الردة بعد وقوعها زى فلو قتله أحد قبل الاستتابة عز فقط ولا شيء عليه لا هداره ع ش على مر (قوله حالا) وقيل يهل ثلاثة أيام شرح مر (قوله وترك) أي من غير قتل وأتى به مع علمه توطئة لما بعده وقوله ولو كان زنديقا للرد على من قال لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كما في مر (قوله أو تكر رذلك) ويعز في المرة الثانية وما بعدها الا الاولى سل (قوله عصموا مني) ظاهره وان قامت قرينة على انه انما يفعل ذلك وقاية من القتل (قوله أو من لا ينتحل ديننا) أي لا ينتسب الى دين معين ففي المختار فلان ينتحل مذهب كذا اذا انتسب اليه اه (قوله ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالموطئها مرة وأنت بولد لستة أشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آتانه مسلم اه سم على حجج (قوله وأحد أصوله) وان بعد شرح مر أي حيث يعد منسوبا اليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالنطق بالشهادتين (قوله واختلف الخ) مقابل لمخدوف صرح به مر فقال هذا كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين أو المرتدين فهو في الجنة على الاصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الأصليين أو المرتدين حل والمراد بكفار هذه الامة كما نقله الشوبري وصرح به المناوي (قوله في الجنة) أي مستقلون على الاعتماد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين الجنة والنار ع ش والذي ارتضاه الجلال ان الاعراف سو الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله وملكه موقوف) والاصح انه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الفليس لاجل حق أهل النفي ع شرح مر (قوله قياسا) يجامع ان كلا غير مالك (قوله ويمان منه بمونه) أي مدة الاستتابة شرح مر قال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه يهل ثلاثة أيام أما على الراجح من وجوب الاستتابة حالا فلا يظهر لانه لا يهل حتى يمان بمونه ويحجب بما اذا أخر لعذر قام بالقاضي أو بالمرتد كجنون عرض عقب الردة اه بزيادة (قوله تبينا) أي تبين لنا نفوذ من حينه لامن حين الاسلام نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم ينقذ مطلقا كذا في شرح البهجة وقد توهم الشارح انه قيد للحكم وليس كذلك بل هو قيد للخلاف فلا فرق في الحكم بين حجر الحاكم وعدمه مر زى

كتاب

أعم مما عبر به (وتصرفه ان لم يحتمل الوقف) بأن

لم يقبل التعليق كبيع وهبة ورهن وكتابة (باطل) لعدم احتماله الوقف (والا) أي وان احتمله بأن قبل التعليق كعتق وتدير ووصية (فوقوف ان أسلم نقد) بمهجمة تبينا والافلا (ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم) كما مرأة ثقة احتياطا وتعبري بذلك أعم من تعبيره بامرأة ثقة (ويؤجر ماله) عقارا كان أو غيره صيانة له عن الضياع (و يؤدى مكاتبه التجوم لقاض) حفظها ويعتق بذلك وانما لم يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

أى بيان حقيقته وحكمه وما ثبت به وهو كبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع أهل الملل على تحريره  
 وكان حداً شديداً لحدوده لأنه جنابة على الاعراض والانساب وهو من جملة الكليات الخمس وهى حفظ  
 النفس والدين والنسب والعقل والمال ولما شرعت هذه الحدود حفظاً لهذه الأمور فشرع القصاص  
 حفظاً للنفس فإذا علم القاتل أنه إذا قتل قتل أنكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظاً للدين فإذا علم شخص  
 أنه إذا ارتد قتل أنكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظاً للانساب فإذا علم الشخص أنه إذا زنى جلداً أو رجم  
 أنكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظاً للعقل فإذا علم الشخص أنه إذا شرب المسكر حد أنكف عن  
 الشرب وشرع حد السرقة حفظاً للمال فإذا علم السارق أنه إذا سرق قطعت يده أنكف عن السرقة تأمل  
 زى وشرع حد القذف حفظاً لأمراض فإذا علم الشخص أنه إذا قذف حداً متنع من القذف (قوله لغة  
 نيمية) والاولى أفصح وبها جاء التنزيل (قوله وهو ما ذكر الخ) أى فيقال فى تعريفه شرعاً هو إيلاج  
 حشفة أو قدرها فى فرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة كما فعل الأصل وقد اشتمل كلامه على ثمانية  
 قيود ذكر المصنف فهو بعضها بقوله لا بغير إيلاج الخ (قوله يجب الحد) معناه لغة المنع لمنعه الفاحشة  
 قال ع ش وان تكرره مائة مرة مثلاً حيث كان من الجنس فيكفى حد واحد اهـ (قوله ولو حكماً)  
 للرد على الباقين القائل أنه لا حد على القن الكافر المملوك لكافراً لأنه لم يلزم الاحكام بالذمة فهو  
 كالعهدة إذا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما فى المرأة الذمية لأنه تابع لسيدته فهو ملزم للاحكام  
 حكماً زى وعبرة حل وقوله ولو حكماً لا يدخل الكافر القن المملوك لكافر ولا يدخل نساء الذميين  
 أيضاً اهـ (قوله حشفة) ولو من ذكر أشل ولو بمحائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل حل (قوله من  
 فاقدها) خرج ما لوثنى ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لأنه كادخال بعض أصبع (قوله  
 قوله بفرج) ولو فرج نفسه بأن أدخل ذكره فى دبره وإطلاقه يشمل ادخال ذكره فى ذكر غيره لأنه  
 يقال له فرج ع ش على م ر (قوله قبل أودبر) من ذكر أو أثنى ولو جنبة حيث تحققت أوثنتها ولو على  
 غير صورة لآدمية لأن الطبع لا ينفر منها النفر الكلى حيث تحقق إيهام من الجن وانما أثنى ع ش وقال  
 حج لا حد بوطئها إذا كانت على غير صورة لآدمية لأن النفس تنفر منها حينئذ وأيضاً فهمى غير مشناه  
 طبعاً كالهيمه وكلامه وجيه وفيه ان التعريف لا يشمل زنا المرأة إلا أن يراد باليلاج الأعم من كونه  
 مصدر أو ل مجبياً للفاعل أو مصدر أو ل مجبياً للمفعول حل (قوله أو أثنى) أى ولو صغيرة وان لم ينقض  
 لمسها الوضوء وبهذا يعلم ان معنى الشهوة طبعاً هنا غيره ثم اهـ شورى لان المراد هنا مشتهى ولو باعتبار  
 نومه لا ادخال الصغيرة التى لا تشتهى وهناك كون الملموس مشتهى باعتبار شخصه أى بأن يكون شخصه  
 مشتهى أى نفسه (قوله مشتهى طبعاً) راجع كالذى قبله لكل من الحشفة والفرج وان أوهم صفيه  
 خلافه شرح م ر والمراد انه مشتهى ولو باعتبار نومه فدخل الصغير والصغيرة (قوله بلا شبهة) شامل  
 لشبهة المحل والفاعل والطريق وقد استوفاه المصنف فشبّهة المحل كوطء دبر حليلته وأمه المزوجة وشبهة  
 الفاعل كوطء المكره (قوله ولو مكثراً) وعن أبى حنيفة انه لا حد حينئذ لان الاجارة شبهة وعورض  
 بأنها لو كانت شبهة لثبت الذنب ولا يثبت اتفاقان قيل لم يراع خلافه هنا كما مر فى نكاح بلاولى  
 أوجب بضعف مدركه هنا م ل (قوله أو مبيحة) رد على عطاء أى حيث قال يباح الزنا بالاباحة وقال  
 البرماوى انه مكذوب عنه فالغاية للتنميم لا الرد (قوله وان كان تزوجها) أى المحرم أى عقد عليها فليس  
 العقد شبهة قال م ل فيرد على أبى حنيفة فانه قال لا حد عايه لان صورة العقد شبهة ووجه الرد انه  
 لا عبرة بالعقد الفاسد وقال الامام أحمد واسحق يقتل ويؤخذ ماله لحديث فيه صححه يحيى بن معين اهـ

## كتاب الزنا

بالقصر لغة حجازية وبالد  
 لغة نيمية وهو ما ذكر فى  
 قولى (يجب الحد على  
 ملزم) ولو حكماً لا يحكم  
 (عالم بتحريره بما ييلاج  
 حشفة) متصلة من  
 حى (أو قدرها) من  
 فاقدها (بفرج) قبل أودبر  
 من ذكر أو أثنى (محرم  
 لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة  
 ولو مكثراً) للزنا أو مبيحة  
 للوطء (ومحرماً) بنسب  
 أو رضاع أو مصاهرة (وان)  
 كان (تزوجها)

وليس ما ذكر شبهة دارته للحد (لا بغير ايلاج) لحشفة بفرج كفاخذة ونحوها من مقدمات الوطء (و) لا (بوطء حيلته في نحو حيض وصوم) كنفاس واحرام لان التحريم اعراض (و) وطنها (في دبر) وطء (أمتة المزدوجة أو المعتدة والمحرم) بنسب أو رضاع كأخته منهما وأمه من الرضاع أو مصاهرة كوطوء أخته أو ابنه لشبهة الملك المأخوذة من خبر ادرؤا الحدود بالشبهات رواه الترمذي وصحح وقفه والحاكم وصحح (٢١٠) اسناده وظاهر كلامهم أن وطء أمتة المحرم في دبرها لا يوجب

الحد لكن قال ابن المقرئ انه يوجب كإتلافه ابن الرفعة عن البحر المحيط وسكت عليه قال الأذرمي وقد ينزع فيه قلت الظاهر ما نقله ابن الرفعة لان العلة في سقوط الحد بالوطء في قبلها شبهة الملك المبيع في الجملة وهو في الجملة لم يبيع دراقط وأما الزوجة والمملوكة الأجنبية فساتر جسداهما مباح للوطء فاتمض شبهة في الدبر والوثنية كالمحرم ولا يعترض بالزوجة فان تحرهما لعارض كالحيض انتهى (وطء باكرام أو بتحليل عالم) كنيكاح بلا ولي كذهب أبي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالك لشبهة الاكرام والاختلاف (أو) وطء (لميتة أو بهيمة) لان فرجهما غير مشتهى طبعاً بل ينفر منه الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه ولا بوطء صبي أو مجنون أو حربي ولو معاهد الا انه غير ملتزم بالاحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم لقرب عهده بالاسلام أو بعده عن

خط (قوله وليس ما ذكر) راجع للاكتراء والاباحة والتزوج (قوله في نحو حيض) مفهوم قوله لعينه (قوله في دبر الخ) مفهوم قوله بلاشبهة (قوله من الرضاع) قيد به لانها اذا كانت من نسب تعتق عليه فلا يقال لها أمتة وقد يتصور كون أمه من النسب أمتة ولا تعتق عليه بأن كان مكاتباً أو مبعوضاً وعلى هذا فقوله من الرضاع ليس بقيد فهو جار على الغالب شيخنا (قوله لشبهة الملك) أي ملك الانتفاع في الزوجة ومالك الرقبة في الأمة (قوله لا يوجب الحد) هو المعتبر لان المملوكة محل التمتع في الجملة فاتمض شبهة في درء الحد ويحرم مطلقاً ويعز به في غير المرة الاولى وليس كبيرة في تلك المرة اه برماوى وقوله مطلقاً أي في دبر حيلته أو محرمة المملوكة (قوله البحر المحيط) هو شرح الوسيط لابن يونس اختصر منه القمولى كتابه المسمى بجواهر البحر المحيط اه برماوى (قوله قلت الخ) هو من كلام ابن المقرئ بدليل قوله الآتي اه أي كلام ابن المقرئ شيخنا (قوله شبهة الملك) هي من شبهة المحل (قوله وهو) أي الملك وقوله في الجملة معناه وللقوله لم يبيع أي الملك لم يبيع دبراً في صورة من الصور (قوله للوطء) أي التمتع وقوله فاتمض أي كون سائر جسداهما مباحاً للوطء (قوله والوثنية) أي الوثنية المملوكة في انه يحسد بوطئها في الدبر على كلامه وهو ضعيف (قوله ولا يعترض) أي على القول بأن أمتة المحرم يحسد بوطئها في دبرها وقوله بالمزوجة أي بأمتة الأجنبية المزوجة حيث لا يحسد بالوطء في دبرها فأجاب بقوله فان تحرهما الخ والجامع بينهما ان كلا يحرم عليه وطؤها وكلامه على هذا ضعيف والمعتبر انه لا يحسد فيهما اه (قوله ووطء باكرام) هذه شبهة فاعل ولا يثبت النسب وينبغي أن من الاكرام المسقط للحد مالا واضطرت امرأة لطعام مثلاً وكان ذلك عند من لم يسمح لها به الا حيث مكنت من نفسها فكنته لدفع الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وان لم يحز لها ذلك لانه كالاكرام وهو لا يبيح ذلك وانما يسقط الحد عنها للشبهة اه ع ش على م ر وقوله أو بتحليل عالم هذه شبهة طريق وان لم يقلد الفاعل شرح م ر (قوله بلاولى) وكذا بلاولى ولاشهود وهو مذهب داود وهذا في الثيب خلافاً للشارح حل وس ل (قوله كذهب مالك) هو عند العقد وتشرط الشهود قبل الدخول عنده وعبارة شرح م ر والمعروف من مذهبه اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اه (قوله فلا يحتاج الخ) وكذا لو مكنت المرأة فرداً أو نحوه لانه مما ينفر عنه الطبع زى وينفر بالسكران ضم مختار (قوله ولا بوطء صبي أو مجنون) لكن يؤدبهما وليهما بما يزوجهما عنه س ل (قوله حكمه في الغسل) أي ان وجب عليه الغسل بأن أوج وأوج فيه وجب عليه الحد (قوله أولى من قوله الخ) لان تعبيره يشمل غير ملتزم بالاحكام وهو الحربي لانه مكاف مع انه لا حد عليه زى (قوله المحصن) والاحصان لغة المنع وورد في الشرع لمعان الاسلام والعقل والبلوغ وفسر بكل منها قوله تعالى فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة وأخرية كافي قوله تعالى فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والتزويج كافي قوله تعالى والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا كافي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات والاصابة في النكاح كافي قوله تعالى محصنين غير

مساخين

العلماء لجهله وحكم الخنثى حكمه في الغسل وتعيرى بملتزم أولى من

قوله وشرطه التكليف الا لسكران وقولى طبعاً وفي دبر من ز يادق وتعيرى بحشفة أو فدرها أولى من تعيره بالذكر وقولى في نحو حيض وصوم أعم من قوله في حيض وصوم واحرام (والحد المحصن) رجلاً كان أو امرأة (رجم) حتى يموت لامره صلى الله عليه وسلم به في أخبار مسلم وغيره نعم لا رجم

على الموطوء في دبره بل لا بد من كمال البكر وان أحسن اذ لا يتصور الا البلاغ في دبره على وجه مباح حتى يصير به محصنا والرجم (بمصر) أي  
 طين مستحجر (وحجارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة لئلا يطول تعذيبه ولا بصخرات ثلالية ففقه في فقه التنكيل المقصود قال الماوردي  
 والاختيار أن يكون ما يرمى به ملء الكف وان يتوقى الوجه ولا يربط ولا يقيد (ولو) كان الرجم (في مرض وحروب ومفرطين) لأن  
 النفس مستوفاة به (وسن حفر لامرأة) عند رجمها الى صدرها ان (٢١١) (لم يثبت زناها باقرار) بأن ثبت بينة أو امان

لثلاثتكشف بخلاف ما اذا  
 ثبت بالاقرار لم يكن الحرب  
 ان رجعت وبخلاف الرجل  
 لا يحفر له وان ثبت زناه  
 بالينة وأما ثبوت الحفر في  
 قصة الغامدية مع انها كانت  
 مقرة في بيان الجواز وذكر  
 حكم اللعان من زيادتي  
 (والمحصن مكلف) ومثله  
 السكران (حر ولو كافرا  
 وطئ أو وطئت) بذكر  
 أصلي عامل (بقبل في نكاح  
 صحيح ولو) في عدة شبهة  
 أو حيض أو محو أو  
 (بناقص) كأن وطئ  
 كامل بتكليف وحرية نافصة  
 وعكسه فالكمال محصن  
 نظرا الى حاله وانما اعتبر  
 الوطء في نكاح صحيح لأن  
 به قضى الواطئ أو الموطوء  
 شهوته فحقه أن يتمتع عن  
 الحرام واعتبر وقوعه حال  
 الكمال لأنه مختص باكمل  
 الجهات وهو النكاح  
 الصحيح فاعتبر حصوله  
 من كامل حتى لا يرجم من  
 وطئ وهو ناقص ثم زنى وهو  
 كامل ويرجم من كان كاملا

مساحين وهو المراد هنا شرح م (قوله على الموطوء في دبره) رجلا أو امرأة اه زى (قوله وأن  
 يتوقى الوجه) كلامه كشيء يخاف يقتضى أنه مستحجب والمعتد وجوب ذلك حل وقال ع ش على م  
 انه مندوب وعبرة تشرح م والاولى انه لا يبعد عنه أى المرحوم في خطته ولا بد من ثبوتها أى ايلاما  
 يؤدي الى سرعة التذفيف وأن يتوقى الوجه اذ جميع البدن محل للرجم وتعرض عليه التوبة لانها خاتمة  
 أمره ومع ذلك اذا تاب لا يسقط عنه الحد اه (قوله ولا يقيد) ويوجب ان طلب شر بالأكلا ولا يجوز  
 قتله بنحو سيف لان القصد به التنكيل بالرجم زى (قوله ولو في مرض) نعم تؤخر لوضع الحمل أو انقطاع  
 كما قدمه في الجراح س ل فلا أقيم عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لانه لم يتحقق حياته وهو انما  
 يضمن بالفرقة اذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها اذا مات لعدم من يرضعه فينبغي ضمانه لانه يموت أمه  
 أنف ما هو غذاء له أخذ ما قالوه فيما لو ذبح شاة فمات ولدها ع ش على م (قوله لا يحفر له) ظاهر  
 كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرح مسلم على التخيير شرح م (قوله الغامدية) بالغين  
 المجهمة نسبة الى قبيلة يقال لها بنو غامد اه برماوى قال خط اسمها سبيعة وقيل أمية (قوله مكلف)  
 أى وان طرأت كليفه أثناء الوطء فاستدامه ومعنى اشترط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في  
 مطلق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا التسمية محصنين يتكرره انه  
 شرط فيهما شرح م (قوله بقبل) متعاق بالعاملين قبله والباء مستعملة في التعديبة بالنسبة للاول  
 وفي الظرفية بالنسبة للثاني شيخنا وهذا غير ظاهر لان الشارح قدر المتعلق لما بقوله بذكر والباء فيه  
 للتعديبة فالاولى أن تكون الباء في المتن للظرفية بالنسبة لكل من العاملين أى وطئ في قبل أو وطئت في  
 قبل ويكون محترزا للظرفية بالنسبة للعاملين ما لو وطئ أو وطئت في دبر تأمل (قوله بناقص) الباء  
 للظرفية بالنظر لقوله وطئ وللا لة بالنظر لقوله وطئت (قوله لان به) أى بالوطء وهذا التعليل يأتي في وطء  
 أمته ولا جنسية مع انه لا يصير به محصنا وأجيب بان المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله وبما تقرر)  
 هلا قال وخرج بما ذكر الوطء بملك اليمين الخ (قوله والحد لبكر الخ) وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر  
 ولم تجعل بقطع آلة الزنا كالسارق تقطع يده لانه يؤدي الى قطع النسل ولان قطع آلة السرقة يعم الذكر  
 والانتى وقطع الذكر يخص الرجل ولان الذكر لا تافى له بخلاف اليد س ل (قوله فرغ) لو زنى بكر ولم يجد  
 ثم زنى وهو محصن هل يحد ثم يرجم أو يرجم فقط اراجع انه يحد ثم يرجم ويسقط عنه التفرير ب شرح  
 الروض (قوله مائة جلدة) والعبرة في قدر الجلد بوقت الوجوب حتى لو زنى وهو حر ثم رقى مائة جلدة  
 وكذا الوزنى وهو رقيق ثم عتق حد خين لامائة زى وسيأتى للشارح التنبيه على هذا في حد القذف  
 حيث قال هناك والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف الخ فلود ذكره هنا وأحال عليه ما يأتي كان أفيد  
 وسننى الجلد لجلد الوصول للجلد شرح م (قوله وتفرير عام) عبر بالتفرير ليفيد به اعتبار فعل

في الحالين وان نعلم ما نقص كجنون ورق فالعبرة بالكمال في الحالين وبما تقرر علم أنه لا احصان بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح  
 فاسد كما في التحليل وأنه لا احصان لصبي ومجنون ومن بهرق لانه صفة كمال فلا يحصل الامن كامل وأنه لا يعتبر بوطء في حال عصمة حتى لو وطئ  
 وهو حر ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم وقول أو وطئت من زيادتي (و) الحد (لبكر حر) من مكلف ولو ذميا ومثله السكران رجلا  
 كان أو امرأة (مائة جلدة وتفرير عام)

ولاء الآية الزانية والزاني مع أخبار الصحيحين وغيرهما الذي يذهب فيها التفرغ على الآية (لمسافة قصر) لأن المقصود بإجاشه بالبعد عن  
 الأهل والوطن (فأكثر) أن رآه الإمام لأن عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلياً إلى البصرة فلا يمكن تقريبه إلى مادون مسافة  
 القصر إذ لا يتم الإجاش المذكور به لأن الأخبار تتواصل حينئذ ولا ترتيب بينهما وبين الجلد لكن تأخير عن الجلد أولى (ويجب تأخير  
 الجلد لخروجه من مفرطين) إلى اعتدال الوقت (ومرض لنرجى برؤوه والجلد بعشكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالثلثة أي  
 عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) (٢١٢) كأطراف ثياب (مرة فإن كان عليه خسون) غصنا (فترتين) يجلبه (مع

مس الاغصان له أو انكاس)  
 لبعضها على بعض ليناله  
 بعض الالم فان اتقى ذلك  
 أو شك فيه لم يسقط الحد  
 وقارنى الايمان حيث لا  
 يشترط فيها ألم بانها مبنية  
 على العرف والضرب غير  
 المثل يسمى ضرباً بالحدود  
 مبنية على الزجر وهو لا  
 يحصل الا بالابلام (فان برأ)  
 بفتح الراء وكسرها بعد  
 ضربه بذلك (أجزاء)  
 الضرب به وقول ونحوه  
 من زيادتي وسيأتي في  
 الصيال أن الامام لو جلد في  
 مروج مفرطين ومرض  
 برجي برؤوه لا ضمان عليه  
 وإن وجب تأخير الجلد  
 عنها لانه تلف بواجب أقيم  
 عليه وقارنى ما لو خفف الامام  
 أقافت فيها فبات بالجلد  
 بعت أصلاً وقدراً بالنص  
 واختان قدر بالاجتهاد  
 وما ذكره من وجوب  
 للتأخير هو المذهب في الروضة  
 وكلام الأصل يقتضى أنه

الحاكم فيه فلو غرب نفسه لم يعتد به لا تغفاه التنكيل وابتداء العام من أول السفر ويصدق عيونه في مضي  
 عام عليه حيث لا يشك ويحلف نديان أنهم لبناء حقه تعالى على المسامحة وتغريب المعتد شرح م  
 والأوجه أن أجبر العين ولو حر الأيغرب أن تغدر عمله في الغربة كما لا يجبس اغريمه اذا تغدر عمله في الحبس  
 بل أولى اه حج لان ذلك أي الحبس حق آدمي وهذا أي التغريب حق الله تعالى من ل فاذا سقط  
 حق الآدمي سقط حق الله تعالى بالاولى (قوله عام) أي سنة هلالية شرح م ر ويشترط كون الطريق  
 والمقصود آمناً كما اقتضاه اطلاقهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله شرح م ر ومثل  
 الدخول الخروج حيث كان واقعا في نوعه ع ش (قوله ولاء) راجع السكل من قوله مائة جلدة وتغريب  
 عام (قوله لمسافة قصر) ويلزمه الإقامة فيما غرب اليه ليكون له كالحبس وله استصحاب أمة يقسري بها  
 دون أهله وعشيرته الا من خشي ضياعه منهم وقضية كلامهما عدم تمكنه من حمل ما زاد على ثقته وهو  
 متجه خلافا لما وردى ولا يهيد اذا ان خيف من رجوعه ولم تغد فيه المراقبة أو من تعرضه لفساد النساء مثلاً  
 أو العلمان وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو العلمان أي ولم يزوج الا بحبسه  
 يحبس وهي مسألة نفيسة اه شرح م ر وقال زى له أخذ زوجته فهي مستثناة من الأهل وله أخذ  
 مال يتجر فيه انتهى (قوله لخروج برد) واستثنى الماوردي والرويانى من يبلد لا ينفلك حره أو برده فلا  
 يؤخر ولا ينقل لمعتدله لتأخير الحد والمشقة اهمر (قوله بعشكال) ولا يطلق الاعلى شهاج النخل  
 مادام رطباً فاذا يبس فهو عرجون كما في شرح الروض فتفسير الشارح له بالعرجون فيه مسامحة وتفسير  
 مجازي لانه يؤل الى كونه عرجونا (قوله أشهر من فتحها) ويقال له عشكول بضم العين (قوله وقارنى  
 الايمان الخ) عبارته هناك متناً وشرحا وليضربته مائة سوطاً أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشودة  
 من السياط في الاولى أو من الخشب في الثانية أو ضربه ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة غصن روان  
 شك في اصابة السكل عملاً بالظاهر وهو اصابة السكل وخالف نظيره في حد الزنا لان المعتبر فيه الابلام  
 بالسكل ولم يتحقق وهنا الاسم وقد وجد اه (قوله أجزاء الضرب به) وقارنى معضوباً حج عنه ثم  
 شفى بان الحدود مبنية على الدرع وقياسه انه لو برى في أثناء ذلك كل حد الاضواء واعتدب بما مضى شرح  
 م ر (قوله والختان قدر بالاجتهاد) أي فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمنه ويضمن النصف لا الجميع  
 على الأصح كذا في شرح البهجة للشارح أي لان أصل الختان واجب والهلاك حصل من مستحق  
 ومن غيره وهو وقوعه في الحر أو البرد س ل (قوله وتعين الجهة للإمام) الاولى ذكره عقب قوله  
 وتغريب عام لمسافة قصر فأكثر كما صنع الأصل (قوله جدد) ولا يتعين التغريب للبلد الذي غرب اليه

سنة وبه جزم في الوجيز (وتعين الجهة للإمام) فلو عين له جهة لم يعدل الى غيرها لانه اللائق بالزجر (ويغرب س ل  
 غريب من بلد زناه لبلده ولا لدون المسافة منه) أي من بلده (و) يغرب (مسافر لغريم مقصده) ويؤخر تغريب غير المتوطن حتى  
 يتوطن وقول ولا لدونه الى آخره من زيادتي (فان عاد) المغرب (لعله) الأصل أى الذى غرب منه (أول دون المسافة منه جدد) التغريب  
 منه مائة جلدة بتقيض قصده وقول اول دون المسافة منه من زيادتي (فرع) زنى فيما غرب اليه غرب الى غيره قال ابن كج والماوردي  
 وغيرهما يدخل فيه بقية العام الاول



(ولا تقرب امرأة الابن وهو محرم) كزوح ومسوح وامرأة وابن (ولو باجرة) لانها ما ينتم بها الواجب كاجرة الجلالد ولائها من مؤن سفرها فان لم تكن لها مال فعلى بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها باجرة (لم يجبر) ككافي الحج ولان في اجباره تعذيب من لم يذنب وقولي بنحو محرم اعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (لغير حر) ولو مبعض فهو اعم من تعبيره بالعبد (نصف) حد (حر) فيجلده خمسين ويغرب نصف عام لقوله تعالى قطعهن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالي بضر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويحد بقذفه وان نضر السيد (٢١٣) نعم قال البلقيني لاحد على الرقيق الكافر

لانه لم يلتزم الاحكام اذ لا جزية عليه فهو كالعهاد والمعاهد لا يحسب تبعه الزركشي وهو مردود لقول الاصحاب للكافر أن يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيدته فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلزم من عدم التزامه الجزية عدم الحد كافي المرأة الذمية وظاهر أن ما مر من من اعتبار مسافة القصر وتأخير الجلد لما مر مع ما ذكر معه يأتي هنا (ويثبت) الزنا (بقرار) حقيقي (ولو مرة) لانه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والغامدية باقرارهما رواه مسلم وروى هو والبخاري خبره واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما على الرجم على مجرد الاعتراف وانما كرهه على ما عزا في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال أباك جنون ويعتبر كون الاقرار

درس

س ل (قوله امرأة) ولو أمة ومثلها الامر بالحسن الذي يخشى عليه الفتنة س ل (قوله كزوج) بان كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طرأ التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة رشدي (قوله وبأمن) أي في الطريق والمقصود س ل وهو معطوف على بنحو محرم والباء فيها بمعنى مع (قوله كاجرة الجلالد) ينافيه ما مر انهما من بيت المال أو لانه من مال المجلود الموسر فقياسه هنا كذلك ويتجه في الفتنة انهما من بيت المال سواء أغرب السيد أم لا كالخبرة المعصرة س ل وكلام الشارح هنا يقتضي أنها عليها أولاً ومركال شارح (قوله ولغير حر الخ) ويتعدد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذا لم يقع الا بعد المرة الاخيرة فانه يتداخل فيكفي حد واحد عن زنا متعدد برماوى (قوله بدليل أنه يقتل الخ) فيه ان قتله بالردة وحده بالقذف من جملة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعلها ما دليلاً لما فيه من المصادرة ولم يذكر قوله في عقوبات الجرائم الا أن يقال استدلل بهم بالاتفاق عليهما (قوله مسافة القصر) أي تمامها فلا تنصف كالحـ (قوله لما مر) أي للحر والبرد والمرض وقوله مع ما ذكر وهو انه يجلد في حال المرض بشكل الخ (قوله يأتي هنا) أي في جلد غير الحر (قوله حقيقي) فلا يثبت باليمين المردودة س ل كما لو طالب القاذف أن يحلف المقتوف أنه مازنى فرد عليه اليمين حلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحد المقتوف سم وشورى (قوله ولو مرة) أشار بذلك الى خلاف أبي حنيفة وأحمد حيث اشترط أن يكون الاقرار بأحد حديث ما عزلان كل مرة قائمة مقام شاهد وأجاباً عما ثبنا بأنه صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ما عزا في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال أباك جنون ولم يكرره في خبر الغامدية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفاء في الاقرار بمرة (قوله وانما كرهه) أي الاعتراف أي حبه وهو قوله لعلك لمست لعلك قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة ريت فقد وجدته ثلاث غير الاولى اهـ (قوله مفصلاً) كأن يقول ادخلت حشفتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن يذكر الاحصان أو عدمه كافي عب حل (قوله أو بينة) وعبرة شرح مر ويثبت الزنا بينة فصلت بكز المزني بها وكيفية الادخال ومكانه وزمانه كأشهادانه أدخل حشفته أو قدرها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقاً ولو من عالم موافق خلافاً للزركشي حيث اكتفى بزنا بوجوب الحد لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من اجمال بعض الشروط أو بعض كيفيته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أي قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فظننته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر شرح مر وعلى قائله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بهام كرهه لانه حق آدمي زى (قوله مثبتة) وهو الاقرار (قوله يكف) أي وجوباً زى (قوله في قصة ما عزا)

مفصلاً كالشهادة (أو بينة) لآية واللاقي يأتيين الفاحشة من نسائك وكذا بلعان الزوج في حق المرأة ان لم تلاعن كما مر فلا يثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعلمه أما السيد فيستوفيه من رقيقة بعلمه لمصلحة تأديبه (ولو أقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزا بالرجوع بقوله لعلك قبلت لعلك لمست أباك جنون (لان هرباً أو قال لا تحذوني) فلا يسقط لوجود مثبته مع عدم تصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك والاحذوان لم يكف عنه فبات فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عزا شيئاً أما الحد الثابت بالبينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة

(ولو شهد أربعة) من الرجال (بزناها أو أربع) من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان (بأنها عذراء) بمجسمة أي بغير سميت عذراء لتعذر وطئها وصعوبة (فلاحد) عليها الشبهة لان الظاهر من حال العذراء أنها لم توطأ ولا على قاذفها لقيام البينة بزناها لاحتمال أن العذرة زالت ثم عادت لترك المبالغة في الافتراض ولا على الشهود لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وقولي فلاحد أعم من قوله لم تحدهي ولا قاذفها وظاهر (٢١٤) انها ان كانت غورا بحيث يمكن تغييب الحسفة مع بقاء

البكارة حدث كما قاله الباقيني (ويستوفيه) أي الحد (الامام) ولو بنائبه (من حر) لما مر (ومكاتب) كالحر لاستقلاله (وبعض) لجزئه الحر اذ لا ولاية للسيد عليه والعبد الموقوف كله أو بعضه وعبد بيت المال (وسن حضوره) أي الامام ولو بنائبه استيفاء الحد سواء أثبت الزنا بالاقرار أم بالبينة ولا يجب لانه صلى الله عليه وسلم أمر بجرم ما عزر والغامضية ولم يحضره (كالشهود) فيسن حضورهم قالوا وحضور جمع أفلهم أربعة والظاهر أن محله اذا ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة دم محصر (وبحد الرقيق) غير المكاتب (الامام) لعموم ولايته (أو السيد) وهو أولى لانه أستر (ولو فاسقا) أو كافرا أو رقيقه كافرا (أو مكاتبا) لخبر أبي داود وغيره أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم نعم المحجور عليه بنحو سفسه

لانه قال ردوني للنبي فلم ردوه وهرب فحدوه حتى مات وفيه ان المدعى لا تحدونني ويجب بانه يلزم من الرد للنبي عدم الحد فكأنه قال لا تحدونني (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من مسقطات الاقرار شرع في مسقط البينة عميرة وقوله من الرجال الخ علم كون الشهود في الاول لرجال وفي الثاني النسوة من اثبات التاء في الاول وحذفها في الثاني على القاعدة النحوية زي وفيه نظر لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة اذا كان المحدث كورا اما اذا كان محدوقا كما هنا فيجوز الامران ويجب بأن الافصح منهما انه كالمذكور فيكون جاريا على الافصح (قوله عذراء) أو رتقاء أو قرناء زي (قوله وصعوبته) تفسير (قوله ولا على قاذفها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح م ر (قوله لاحتمال ان العذرة) علة للعلة أي واما كان قيام البينة بزناها علة لنفي الحد عن قاذفها مع معارضة بينة العذرة لها لاحتمال ان العذرة الخ (قوله أعم من قوله الخ) لانه لا يشمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حد القاذف والشهود وينبغي عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استيفاء الحد من وظيفة قال الشيخ عز الدين وانما لم يفوض لاولياء المزني بها كالتقصاص لانهم قديرون كون ذلك خوفا من العار ولو جلدوا واحدا من الآحاد ضمن والحرية تعتبر وقت الوجوب سم (قوله لما مر) من قوله اغديا أنيس الخ (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيحة وان عجز نفسه حل (قوله وسن حضوره) فديقال يلزم من استيفائه حضوره فلا حاجة اليه الا أن يقال معنى قوله يستوفيه انه يأمر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو ممكن مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أي به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا) تبرأ منه لان الشرط مطلوب لما ورد ان الله يستبرح من عباده الستيرين وأيضاً خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله وبحد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطع في السرقة والحرابة عميرة (قوله غير المكاتب) أي لان الامام يستوفيه منه كما تقدم (قوله أو السيد) ولو امرأة (قوله ولو فاسقا) ولو كان أصله أو فرعه بأن كان السيد مكاتبا حل (قوله ومكاتبا) نعميم في السيد (قوله نعم المحجور) أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد وبحت ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر ان المجبر لا يزوج حينئذ مع عظم شفقته فالسيد أولى اه م ر (قوله بأن كان رجلا عدلا عالما الخ) هذا التفسير مبني على أن إقامة الحدود من باب الولاية والصحيح انه من باب الاصلاح فالمراد بالاهلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فلم يكاتب والكافر والفاسق والمرأة سماع البينة وإقامة الحد اذا تصفوا بما تقدم زي وقوله رجلا ليس بقيد

كتاب حد القذف

(قوله تقدم بيان القذف) وهو انه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزاني معرض التعيير (قوله واختيار) هذا وان علم مما سبق في الزاني الا أنه لم يذكره شرط بل ذكر ما يعلم منه وهو انه خال عن الشبهة والا كراهية شبهة حل وقد يقال حيث كان الا كراهية علم منه ان الاختيار شرط فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه

يقوم عليه ولو وصيا وقبالة قامة (فان تنازعا) فيمن يحده (فالامام) أولى لما مر (وليس له تعزيره) الاصل لخلق الله تعالى وخلق غيره كما يؤدبه لخلق نفسه (وسماع بينة بعقوبة) أي بموجبها بقيد زنته بقولي (ان كان أهلا) اسماعها بأن كان رجلا عدلا عالما بصفات الشهود وأحكام العقوبة كتاب حد القذف تقدم بيان القذف في باب (شرط له) أي لحد (في القاذف) ما مر في الزاني من كونه ملتزما (حكام عالما بالتعزير) وهذا أولى ما عبر به (واختيار وعدم اذن) من المقذوف وهذا من زيادتي

(و) عدم (امالة) فلا حد على من قذف غيره وهو حر بي أو صبي أو مجنون أو جاهل بالتحريم قرب عهده بالاسلام أو بعد عن العلماء أو مكره أو باذنه أو أصل له كما لا يقتل به (و) لكن (يعزر عجز) من صبي (٢١٥) ومجنون لهما نوع تمييز للزجر والتأديب

(وأصل) للإيذاء والتصریح

بهذا من زيادتي (وحد حر ثمانون) جلدة لآية والذين يرمون المحصنات فانه في الحر لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقذف ولا جاع الصحابة على ذلك (و) حد (غيره) ممن بهرق ولومبعضا فهو أعم من قوله والرقيق (أر بعون) على النصف من الحر لاجماع الصحابة عليه والنظر في الحرية والرق الى حالة القذف لانها وقت الوجوب فلا تتغير بالانتقال من أحدهما الى الآخر فلو قذف وهو حر ثم اسرق حد ثمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد أربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمعه الا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الإيذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب من كذب كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام (و) شرط له (في المقدوف احسان وتقدم في) كتاب (اللعان) بقولي والحصن مكلف حر مسلم عفيف عن زنا ووطء محرم مملوك ودبر حليمة وتقدم شرحه ثم (ولو

الأصل (قوله) فلا حد على من قذف غيره) وهو أي القاذف حر بي لم يقل فلا حد على حر بي الخ مع أنه أخصر لاجل بيان مرجع الضمير الآتي في قوله أو باذنه أو أصل له الخ فانه راجع للغير ولأنه يوهم نفي الحد عن الحر بي وان قذف في حال ذمته وعن المجنون وان قذف في حال إفاقته مع أنه لا ينتفي عنهم لان العبرة بحالة القذف فاذا دخل الحر بي دارنا بأمان أو أسرناه وقذف استوفينا منه (قوله أو مكره) لرفع القلم عنه مع عدم التمييز وبه فارق قتله اذ اقتل لوجود الجنائية منه حقيقة وكذا مكرهه لاحد عليه أيضا وفارق مكره القاتل بأنه آله اذ يمكنه أخذه بده فيقتل بهادون لسانه فيقذف به شرح مر وتقبل دعواه الاكرام ان دلت عليه قرينة حل (قوله أو باذنه) ظاهر كلام الشارح انه لا يعزر المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسئلة المميز والأصل وسكت عن تعزير المأذون له فاقضى انه لا يعزر والذي اعتمده زى انه يعزر لان العرض لا يباح بالاباحة وارتضاء س ل (قوله أو أصل له) ولا يحد الأصل بقذف ورثة الفرع اه حل (قوله كما لا يقتل به) ظاهر مرجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حر بي الخ وهو مسلم في غير المكره اما هو فتقدم انه يقتص منه كالمكره بكسر الراء كذا قيل والظاهر رجوعه للاخير فقط (قوله ولكن يعزر الخ) فلو لم يعزر حتى بلغ المميز وأفاق المجنون سقط تعزيرهما حل وزى (قوله ولو قذف غيره في خلوة الخ) هو تقييد لقول المتن وحد حر الخ أي مالم يكن القاذف في خلوة الخ فلا يحد كذا قيل وقد يقال القذف هو الرمي بالزنا في معرض التعبير وهذا لا تعبير فيه الآن يقال هذا قذف صوري (قوله فليس بكبيرة الخ) أي بل هو صغيرة لان القذف انما يكون كبيرة اذا كان على وجه التعبير كأن كان بحضرة الناس حينئذ يكون النفي للقييد والمقيد معا وبذلك قول الشارح ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب الخ شيخنا (قوله الاعقاب من كذب) قضيته انه لو كان صادقا فاقذفه به لا يعاقب في الآخرة أصلا وهو ظاهر ع ش على مر (قوله وتقدم) أي تقدم تعريفه في ضمن تعريف الحصن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير الحصن بما ذكر ان الاحصان هو الاتصاف بالتكليف والحرية والاسلام والعفة عما ذكر (قوله والحصن مكلف الخ) نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المقدوف بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان تغليظا عليه اعصيانه بالقذف ولان البحث عنه يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسرها بخلاف البحث عن عدالة الشهود فانه يجب عليه ايحكم بشهادتهم لاتقاء المعنيين فيه كذا نقله الرافعي عن اصحاب وهو المعتمد شرح مر وقول مر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو تبين عدم احصان المقدوف بعد حد القاذف لاثني على المقدوف وان كان سببا في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاثني على المقدوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام مبنية على الظاهر ع ش على مر وقوله لاتقاء المعنيين وجهه بالنسبة للمعنى الثاني أن الفاحشة بالنسبة للشاهد اذا طلبت تركيته ليس مأمورا بسرها بل مأمور بذكرها وايضا قد لا يؤدي البحث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة) ظاهره أنه فاعل شهد وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من أن دون ظرف يتصرف أما على مذهب سيويه والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدومه معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون أربعة وهذا المقدور ذكره مر وحجج (فرع) قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يحد واحد ان ردوا بفسق أو عداوة ويحد قاذف اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود لنقص

شهد زنادون أربعة) من لرجال (أو) شهد به (نساء أو عبيد أو أهل ذمة) هو أولى من تعبيره بكفرة (حدوا) لانهم في غير الاولى ليسوا من أهل الشهادة وحنرا في الاولى من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة وخرج بالزنا الشهادة بالقرار به فلا حد لانها لا تسمى

الصفة لاختلاف القاذف والمقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا (ولو استقل مقذوف باستيفاء للحد (لم يكف) ولو باذن لان اقامة الحد من منصب الامام نعم لسيد العبد القاذف له الاستيفاء منه وكذا المقذوف البعيد عن السلطان وقد قدر على الاستيفاء بنفسه من غير مجاوزة حد كقائه الماوردي واعلم ان حد القذف يقطع باقامة البيعة بزنا المقذوف وباقراره وبغفوه وباللعان في حق الزوجة (خاتمة) اذا سب شخص آخر فلا يخزن ان يسبه بقدر ماسبه به ولا يجوز سب أيه ولا أمه وانما يسبه بما ليس كذبا ولا قذفا نحو يا أحمق باظالم اذا يكاد أحد ينفك عن ذلك واذا اتصربسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقي عليه اثم الابتداء والاثم لحق الله تعالى

### كتاب السرقة

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرها والاصل في القطع بها قبل الاجماع قوله

عددا وصفة فطلبوا عين المقذوف انه ماز في حلف فان حلف حدوا والاحلفوا فان نكلوا حدوا (قوله لم يتقاصا) أي لا يسقط حد هذا بقذف هذا بل اسكل منهما حد لا آخر (قوله لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه الرافعي رحمه الله تعالى قيل وأحسن منه قول الحلبي انما ثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يتحقق في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يازاني فقد نال من عرضه شيئا لان السامعين قد يرون انه علم منه شيئا فاذا قال له مثله المقذوف لم يقع موقعه لخروجه مخرج المجازاة فلم ينل من عرضه مثل ما نال الاول عميرة سم (قوله في الصفة) لم يقل في الجنس والصفة كما قال أولا لان الجنس هنا واحد وأما قوله أولا لان التقاص انما يكون الخ فالمراد به من حيث هو (قوله لاختلاف القاذف الخ) عبارة شرح م ر لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا اه فلاختلاف انما هو في التأثير بالالم الناشئ عن الحد وان كان ضرب النحيف كضرب القوي (قوله لم يكف) فان مات به قتل المقذوف ما لم يكن باذن القاذف وان لم يمت لم يجلد حتى يبرأ من الاول شرح م ر وقوله قتل المقذوف الخ ظاهره وان أذن الامام وعبرة التصحيح فان كان بالاذن فلا قصاص وكذا الادبية في الاظهر اه عميرة سم (قوله ولو باذن) أي من الامام أو القاذف م ر وس ل (قوله لان اقامة الحد الخ) بهذا فارق القود في النفس وأيضا النفس في القود مستوفاة بمثل ما قتل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام بخلاف الحد فربما اراد المقذوف اذا استوفاه (قوله له) أي للسيد ومثله غيره كاتقدم عن عميرة (قوله عن السلطان) أي أو من يقوم مقامه ممن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولاية القضاء ع ش على م ر (قوله وبغفوه) أي ولو على مال غير أنه لا يثبت المال على القاذف شرح م ر (قوله بقدر ماسبه به) لعل المراد قدره عددا لا مثل ما يأتي به الساب لقوله وانما يسبه الخ حل (قوله بما ليس كذبا ولا قذفا) وان كان ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد يقال في هذا لم يسبه بقدر ماسبه حل ويدفع بان المراد قدره عددا لا صفة كما ذكره (قوله بأحق) قال م ر والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه اه وفي الصباح الحق فساد في العقل وحق يحق فهو حق من باب تعب وحق بالضم فهو أحق والاثني حقاء (قوله واذا اتصرا الخ) أي فائم السب سقط بما حصل من سب الآخر له في مقاباته فليس عليه الاثم واحد وهو اثم الابتداء (قوله ويرى الاول من حقه) أي الثاني ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قذفا وفيه نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاص الا أن يقال سوغ في هذا الكثرة وقوعه حل وقال بعضهم لا يبرأ من الحد لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظير قذفه كما تقدم فبالاولى عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أي فيكون المراد بالحق على هذا اثم السب لا الحد (قوله والاثم) أي المذكور أي قال للعهد الذي كرى

### كتاب السرقة

أي بيان حكمها وهو القطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربع دينار ومقوما به وأخرها عن القذف لانها دونها اذا اعتناء بحفظ العرض أشد من الاعتناء بحفظ المال (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قسم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله الموجبة الخ) أشار به الى دفع اتهامه لان المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة للقطع

و بالثانية

(درس)

تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغيره مما يأتي (أركانها)

أي السرقة الموجبة للقطع الا في بيانه ثلاثة (سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله) هذا من زيادتي (فلا يقطع

وبالثانية اللغوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو سواء كان من حوز مثله أولا كافي شرح  
 م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركنا لنفسه لكن تفريع قوله فالسرقة الخ لا يناسبه لأنه تعريف للمعنى  
 الشرعي كما أفاده ع ش فلو عرف السرقة أولا ثم أتى بآثارها كان أولى ويرد عليه أيضا إهمال التكلم  
 على شرط أحد الأركان وهو السرقة اللغوية وعادته أنه إذا تكلم على شروط الأركان يتكلم على الكل  
 اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف المعنى الشرعي بل مراده بيان شروط المعنى اللغوي الذي هو الركن  
 فكانه قال وشرط في السرقة اللغوية المأخوذة ركنا للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من  
 حوز مثله تأمل (قوله مختلس) أي محتط فهو والمنتهب خارجان بقوله خفية وقوله وجاهد خارج  
 بقوله من حوز مثله لأنه لما مجدها كأنه أخذها من غير حوز مثله بالنسبة له (قوله والثاني القوة  
 والغلبة) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان للقاطع  
 شروطا يميز بها كما سيأتي فلم يشمل الإطلاق شرح م ر وقوله شروطا وهي كونه مخيفا للطريق يقاوم  
 من يبرزهوله إلى آخر ما يأتي (قوله بخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية  
 فهو تعليل لما تضمنه قوله بخلاف الخ (قوله عالما بالتحريم) فلو علم بالتحريم وجهل القاطع قطع كافي  
 نظيره من شرب الخمر سم (قوله وأصالة) كان الأولى أن يقول وبعضية لبشمل الفرع فإنه لا يقطع عمال  
 أصله كما يعلم مما يأتي ولك أن تقول هذا تفسير لقوله مامر ولم ير أن الفرع لا يحد فكان ينبغي زيادته أو  
 يأتي بعبارة عامة ويفسرها بما يشمل الفرع س ل (قوله ولومعاهدا) لأنه لم يلزم أحكامنا أي  
 كلها فهو كالخربي شرح م ر وقوله كالخربي أي غير المعاهد قال س ل وان شرط قطعه بذلك (قوله  
 ومكره) ولا يقطع أيضا مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع المتسبب ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير  
 مكرها أو عجميا يعتقد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط كالوأمرة بلا كراه شرح م ر (قوله ربع  
 دينار) أي حال الإخراج مع كون السارق واحدا أخذ ما يأتي وشذ من قطع بأقل منه وخبر لعن الله  
 السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده أما أن يراد بالبيضة فيه بيضة الحديدو بالحبل ما يساوي ر بها  
 كحبل السفينة أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل للكثير اه س ل (قوله  
 أوقيمة) قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوي الآن ثمانية وعشرين فضة (قوله أي  
 مقومابه) أي يقينا بان يقطع المقومون بان قيمته ذلك والافلا قطع وتعتبر مساواته للربع عند  
 الإخراج من الحرز فلا قطع بانقص عند الإخراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع  
 وزنه) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ القيمة  
 ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقا حل  
 لان النصاب ربع دينار وهو لا يكون الا ذهبا فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة (قوله والبخاري  
 خبر الخ) ذكره بعد الأول مع كونه أنص في المقصود توفية لرواية الشيخين ع ش لان البخاري  
 أعلى سنداً وأتى بالخبر الثالث دليلاً لقوله أوقيمة (قوله في مجن) أي ترس أو الدرقة ع ش (مغشوش  
 لم تبلغ الخ) هل المراد قيمة المغشوش مع غشه أو قيمة الخالص منه فقط حل وعبارة الروض أو  
 مغشوش خالصه نصاب اه ومثلها شرح م ر وحج وظاهرها ان المنطور اليه الخالص وحده وعلى هذا  
 يشكل عدم اعتبار الغش مع أنه من جملة مال المسروق منه لكن قال قل على الجلال فإن كان  
 الغش متقوماً ضم إلى الخالص في النصاب والافلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوي ر بها)

بأخذان المال عياناً ويعتمد  
 الأول الحرب والثاني القوة  
 والغلبة ويدفعان بالسلطان  
 وغسيره بخلاف السارق  
 لأخذه خفية فشرع قطعه  
 زجراً (وشرط في السارق  
 ما) م ر (في القاذف) من  
 كونه ملتزماً للأحكام عالماً  
 بالتحريم مختاراً بغير إذن  
 وأصالة وهذا أولى مما عبر  
 به (فلا يقطع حربي ولو  
 معاهداً) لا (سبي ومجنون  
 ومكره) وما ذون له وأصل  
 (وجاهل) بالتحريم قرب  
 عهده بالاسلام أو بعد عن  
 العلماء ويقطع مسلم وذمي  
 بمال مسلم وذمي (و) شرط  
 (في المسروق كونه ربع  
 دينار خالصاً أو قيمته) أي  
 مقومابه مع وزنه ان كان  
 ذهباً روى مسلم خبر لا قطع  
 به السارق الا في ربع دينار  
 فصاعداً والبخاري خبر  
 تقطع اليد في ربع دينار  
 فصاعداً وخبر قطع النبي  
 صلى الله عليه وسلم في مجن  
 ثمنه ثلاثة دراهم وكانت  
 مساوية لربع دينار والدينار  
 المثقال وتعتبر بقيمة  
 ما يساويه حال السرقة  
 سواء أكان دراهم أم لا  
 وخرج بالخالص وما بعده  
 مغشوش لم تبلغ قيمته ربع  
 دينار خالصاً فلا يقصع به

(٢٨ - (بحري) - رابع) والتقويم يعتبر بالمضروب (فلا قطع بر ربع سبيكة أو حلياً لا يساوي ر بها  
 مضروباً) وان سواه غير مضروب نظراً إلى القيمة فيما هو كالعرض ولا يختم وزنه دون ربع وقيمه بالصنعة ربع نظراً إلى الوزن



الذي لا بد منه في الذهب وقولي أو حلياً من زيادتي (ولا بما نقص قبل إخراجه) من الحرز (عن نصاب) بأكل أو غيره كالحراق لا تنفاه كون المخرج نصاباً (ولا بما) (٢١٨) دون نصابين اشتركا) أي اثنان (في إخراجه) لأن كلا منهما لم يسرق نصاباً (ولا

بغير مال) ككاتب وخنزير وخمر إذا قيمته (بل) يقطع (بشوب رث) بثلاثة (في جيبه تمام نصاب) وإن (جهله) السارق لأنه أخرج نصاباً من حوزة بقصد السرقة والجهل بجنبه لا يؤثر كالجهل بصفته (وبخمر بلغ أتاؤه نصاباً بآله طو) كطنبور (بلغ مكسرها ذلك) لأنه سرق نصاباً من حوزة ولا نظر إلى أن مافي الأثناء وما بعده مستحق الإزالة نعم إن قصد بإخراج ذلك إفساده فلا قطع (وبنصاب ظنه فلو سالاتساويه) لذلك ولا أثر لظنه (أو) بنصاب (انصب من وعاء بنقبه له) وإن انصب شيئاً فشيئاً لذلك (أو) بنصاب (أخرجه دفعتين) بأن تم في الثانية لذلك (فإن تخلل) بينهما (علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى) فلا قطع فيها إن كان المخرج فيها دون نصاب بخلاف ما إذا لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرز أو تخلل أحدهما فقط سواء اشترى هتك الحرز أم لا فيقطع

أي لا تساوي قيمته حل (قوله بأكل أو غيره) خرج بالا كل البلع قال الشيخ خضر قفلاً عن زى لو ابتلع في الحرز جوهرة أو ديناراً أو دراهم فلم يخرج منه فلا قطع عليه حال التزليل ذلك منزلة الاتفاق بخلاف ما إذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يقطع كالأخرجه في وعاء أو غيره (قوله بل يقطع) اضرب انتقالي يشير به إلى أن قوله كونه ربع ديناراً وإن جهله أو ظن خلافه أو اقترن به مستحق الإزالة أو لم يأخذه فقوله ربع ديناراً أي أخذوا وإخراجاً وإخراجاً فقط (قوله رث) في المختار الرث بالفتح البالي وجمع رث بالكسر وقدرت رث بالكسر رثاً بالفتح (قوله والجهل بجنبه) الأولى أن يقول والجهل به لأن الفرض أن كلاً من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقييد بالجنس وقياسه على الصفة تدبر (قوله وبآله طو) ومثل آله اللهو آنية نقد وضمن إن أخرجه لكسراً أي إن أخرجه من الحرز لكسره أو يغيره لأنه غير محرز شرعاً لذلك من قصد كسره أن يدخل محله ليكسره والوجه أنه لو قارن قصد الكسر الدخول أو الإخراج فقط لم يقطع وهذا هو المعتمد اه زى (قوله انصب من وعاء) وإن لم يأخذه ومثل النقب قطع الجيب اه زى وبذلك يلغز فيقال لنا شخص يقطع وإن لم يأخذ ما لا يدخل حرزاً (قوله وإعادة الحرز) أي بنحو غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون غيرهما شرح مر قال ع ش عليه وهذا ظاهر إن حصل من السارق هتك للحرز أو مال ولم يحصل منه ذلك كأن تسور الجدار وتدخل إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المالك إذا هتك للحرز حتى يصلحه (قوله بخلاف ما إذا لم يتخلل الخ) الأولى جعل هذا قيد القول المتن أو أخرجه دفعتين ويكون قوله فإن تخلل علم المالك الخ تفرعاً عليه لأنه يتعين تقييد المتن به لأن الإخراج دفعتين لا يكون سرقة واحدة لا حينئذ (قوله أو تخلل أحدهما) صادق بإعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة ويصور بما إذا أعاده المالك ظناً أنه جدار غيره أو أنه جداره ولم يعلم بأنه سرق منه بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئاً ويصور أيضاً بما إذا وجد الباب غير مغلق فظن أنه فتحه بعض أهله فأغلقه فقد أعاد الحرز بإغلاقه وصورة ع ش أيضاً بما إذا أعاد نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك واستشكل بما إذا أعيد الحرز بأنه صار حرزاً للسارق ولغيره فقتضاه أن لا يضم الأول للثاني المسروق في إكمال النصاب بل تكون الثانية سرقة مستقلة إن بلغت نصاباً قطع والأفلا وأجاب سم بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم أعادته فبينما الثانية على الأولى (قوله وكونه ملكاً لغيره) أي يقينا فظهر تقرير قوله بعد ولا بما إذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تقريره أيضاً على قوله الآتي وكونه لاشبهة فيه وعبارة البرماوى قوله وكونه ملكاً لغيره أي كمال إخراج المشترك (قوله أيضاً وكونه ملكاً لغيره) أي مع اتحاد المالك أو تعدده مع الشركة فيه أي النصاب بخلاف ما لو تعدد المالك من غير اشتراك في المسروق فلا بد في القطع من أن يسرق تمام النصاب لبعض الملاك أو لكل منهم والأفلا قطع وعبارة حجج في الدرس الآتي نصها والوجه أن من سرق من حرز واحد عيني كل للمالك ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القطع أن شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا بما إذا ادعى ملكه) أو أنه ملك سيده أو بعضه أو أنه أخذه من الحرز بأذنه أو بالحرز مفتوح أو أنه دون نصاب وإن ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كافي

إبقاء للحرز بالنسبة للأخذ لأن فعل الشخص يبنى على فعله لكن اعتماد الباقي فيهما إذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع (وكونه) أي المسروق ملكاً (لغيره) أي السارق (فلا قطع بسرقة ماله) من يغيره (ولو) مرهوناً أو مكتري أو (ملكه قبل إخراجه) من الحرز باريث أو غيره أو قبل الرفع إلى القاضي (ولا بما إذا ادعى ملكه)

شرح

شرح م ر كما لو ثبت زناها بامرأة فادعى انها حليته زى (قوله لاحتمال ما ادعاه) وهذا عده الشيخ  
أبو حامد من الحيل المحرمة وعدد دعوى الزوجية من الحيل المباحة سم أقول ولعل الفرق بينهما أن  
دعوى الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يتوقف أصله على  
بينه بخلاف الزوجية فان صحة النكاح تتوقف على حضور الشهود وعد التهم وعدالة الولي فكان ثبوته  
أبعد من ثبوت الملك مع شدة العار اللاحق لفاعله بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه الى المزني بها والى  
أهلها فجوز دعوى الزوجية فيه توصلا الى اسقاط الحد والى دفع الضرر اللاحق لغير الزاني اه ع ش  
على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الواو للحال كما يدل عليه صنيع م ر حيث لم يأت بالغاية لانه  
لا يتصور بعد قبضه فيه سرقة ويرشد اليه قوله لشبهة الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ملك الواهب  
مشكل لان شرط القطع موجود وهو كونه ملكا للغير الا أن يقال الشرط كونه ملكا للغير اتفاقا وهذا  
فيه قول بان الموهوب يملك بالقبول وان لم يقبض كما أشار الى ذلك الشارح بقوله لشبهة اختلاف الخ ولو  
فرعه على قوله ولا شبهة له فيه لكان أظهر كما يشير اليه تعليل الشارح قال زى وحل وهذا بخلاف  
الموصى به له اذا سرق بعد الموت وقبل القبول فانه يقطع لانه ممتنع بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة  
اذ لا تقصر منه فيها (قوله لشبهة اختلاف الملك) لانه قيل ان الموهوب يملك وان لم يقبض (قوله فيقطع  
بام ولد الخ) هو تفريع على منطوق الشرط وكذا المستثنان بعده دفع بقضيته على ذلك ما عساه  
يتوهم انه لا قطع فيها لاستحقاق أم الولد العتق فاشبهت الحرية بالاولى أن يقال فيها وفي الذين بعدها  
خص الثلاثة بالذكور لاختلاف فيها وعبارة أصله مع شرح م ر والاصح قطعه بام ولد سرقة نائمة أو  
مجنونة كسائر الاموال والثاني يقول لا ضعف الملك فيها والاصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر  
لعموم الأدلة والثاني المنع للشبهة فانها تستحق النفقة عليه وهو يملك الحجر عليها ولا يظهر قطعه بباب  
مسجد اه وقوله لا يحصره الى آخر مسائل النقي تفريع على مفهومه تأمل (قوله أيضا فيقطع بام ولد)  
الاولى تفريع هذا على قوله وكونه ملكا للغير لانه يتوهم من تعلق الحرية بها أنها غير مملوكة ويدل على  
هذا قول الشارح لانه مملوكة ولم يفرع المنهاج ما ذكر بل جعله مسألة مستقلة وقوله معذورة بخلاف  
ما اذا أخذها مختارة بالغة فلا قطع لقدرتها على الامتناع فيكون غير سارق والتفصيل الذي فيها يجري  
في الرقيق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه املو كما في بيت واحد فلا قطع ولو  
كان المال في صندوق مقفل مثلا س ل وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق مقفل يكون  
محرز وان كان الموضع واحدا اه (قوله وينحو باب مسجد) ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه  
على المذهب ان خيط عليها لانه حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك ان خيط عليه ولا قطع  
بسرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد ولو غير قارى لشبهة الانتفاع به بالاستماع لانه يرى فيه  
كفناديل الاسراج س ل وشرح م ر (قوله كجذعه) نحو الاخشاب التي يسقف عليها ع ش  
(قوله لانه يعدل تحصينه) يؤخذ منه ومن قوله الآتي لانه ينتفع بها أن كل ما عدل تحصينه أو عمارته  
يقطع به ومثله ما كان للزينة وان كل ما ينتفع به لا قطع فيه وعبارة م ر قوله لانه يعدل تحصينه بخلاف  
المنبر ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وان كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذنا ولا واعظا اه  
وقوله بخلاف المنبر الخ لان هذه المذكورات ليست لتحصين المسجد ولا زينته بل لاتفاع الناس  
بسماع الخطيب والمؤذن والواعظ عاينهم ينتفعون به حينئذ لا ينتفعون به لو خطب أو أذن أو وعظ  
على الارض اه رشيدى وقوله لانه يعدل تحصينه راجع للباب وقوله لعمارته راجع لجذعه وسواربه  
والمراد بالجذع ما يشمل السقف اه (قوله لا يحصره) أى المعدة للاستعمال اما حصر الزينة فيقطع

لاحتمال ما ادعاه فيكون  
شبهة (ولا بما له فيه  
شركة) وان قل نصيبه  
منه لان له في كل جزء  
حقا وذلك شبهة ولا يقطع  
بما اتهم به ولو قبل قبضه  
لشبهة اختلاف الملك (ولو  
سرقة) أى اثنان (وادعى  
أحدهما أنه) أى المسروق  
(له أو لهما فكذبه الآخر)  
وأقر بأنه سرقة (قطع الآخر  
دونه) عملا باقرارهما فان  
صدقه أو سكت أو قال  
لا أدري لم يقطع كالدعى  
لقيام الشبهة (وكونه  
لا شبهة له فيه) خبرا دروا  
الحدود بالشبهات (فيقطع  
بأم ولد سرقة معذورة)  
بأن كانت مكرهة أو غير  
مميزة كنائمة أو مجنونة أو  
أعجمية تعتقد وجوب طاعة  
الأمير لانها مملوكة مضمونة  
بالقيمة وقولى معذورة  
أعم من قوله نائمة أو مجنونة  
(وبالزوجه) المحرز عنه  
ذكر ا كان أو اتقى لعموم  
الأدلة (وينحو باب مسجد)  
كجذعه وساريتيه لانه يعدل  
لحصينه وعمارته لا لاتفاعنا  
به وتعميرى بذلك أعم من  
تعميره بباب مسجد  
وجذعه (لا يحصره)

وقناديل تسرج) فيه وهو مسلم لأنه يشفع بها كاتفاغه بيت المال بخلاف الذي وبخلاف القناديل التي لا تسرج فهي كباب المسجد  
(و) لا (مال بيت المال وهو مسلم) وان (٢٢٠) كان غنيا لان له فيه هنا حقا لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد

والر باطات والقناطر  
فينتفع بها الغني والفقير من  
المسلمين لان ذلك مختص  
بهم بخلاف الذي فيقطع  
بذلك ولا نظر الى اتفاق  
الامام عليه عند الحاجة لانه  
انما ينفق عليه للضرورة  
وبشرط الضمان كما في  
الاتفاق على المضطر  
واتفائه بالقناطر  
والر باطات للتبعية من حيث  
انه قاطن ببلاد الاسلام لا  
لاختصاصه بحق فيها  
وقولي وهو مسلم من  
زيادتي وهو قيد في  
المستلزمين كما تقرر (و) لا  
(مال صدقة و) لا  
(موقوف وهو مستحق)  
فيهما ككونه في الاولى  
فقيرا او غارمال ذات الين او  
غاريا وفي الثانية أحد  
الموقوف عليهم للنسبة  
بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا  
فيهما وعليه يحمل كلام  
الأصل في الثانية وتعبيري  
بمستحق أعم من تعبيري  
بفقير (و) لا (مال بعضه)  
من أصل أوفرع (أو سيده  
أو أصل سيده أوفرعه)  
لنسبة استحقاق نفقته  
عليهم (وكونه محرزا للمحافظ)  
له بكسر اللام (دائم أو

بها من ل ومثل الحصر المعدة للاستعمال البلاط والرخام وبسطه المعدة للفرش والهدكة والمنبر وكذا  
بكرة البئر على المعتمد مر وزي (فرع) قال شيخنا ويجري ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته  
فلا قطع بها مطلقا أي ولو دخل بقصد سرقتها لانتها غير محرزة لجواز دخوله اه قل على المحلى  
(قوله وقناديل) جمع قنديل بكسر القاف كما في القاموس وصرح به الشوبري وظاهر كلامه  
انه لا قطع بها وان زادت على العادة كما يؤخذ من التعليل (قوله وهو مسلم) أي ومن الموقوف  
عليهم فان كان من غيرهم بان خص بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول غيرهم انما هو بطريق  
التبعية من ل (قوله بخلاف الذي) وكذا مسلم لا يستحق الاتفاه بها بان اختصت بطائفة ليس  
هو منهم كما هو قضية التعليل زي (قوله ولا مال بيت المال) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع  
دينار كما في المال المشترك سم وعبارة زي ولا مال بيت المال أي الذي لم يفرز لغيره من له سهم مقدر  
كذوي القربى فيقطع به أي بالمقرز لمن له سهم مقدر دون المقرز لنحو العلماء قاله البلقيني اه وعبارة  
شرح مر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم ان أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع لاتفاه الشبهة والا  
بان لم يفرز قال اصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح ولو غنيا فلا اه (قوله لان ذلك) علة  
للعلة (قوله أحد الموقوف عليهم) او سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم  
قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لانهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق  
ويحتمل خلافه لشبهة صحة صدق أنهم من الموقوف عليهم حجج من ل (قوله وكونه) أي المسروق  
وقوله بل يحاط مصدر لاحظه أي نظر اليه زي والمراد به الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أي  
ملاحظ يلاحظ ويراعيه لان اللحاط والملاحظة كلاهما مصدر لاحظ قال ابن مالك

لفاعل الفاعل والمفاعله \* وعبارة مر وانما يتحقق الاحراز بملاحظة المسروق من قوى متيقظ  
الخ (قوله بكسر اللام) أما بفتحها فهو مؤخر العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الالف  
فيسمى الموق زي (قوله دائم) أي عرفا وقوله أو حصانة أي قوة للموضع عرفا فقول المتن عرفا راجع  
لثلاث (قوله أو حصانة) ولا يرد على ذلك الثوب لو نام عليه فهو محرر مع اتفاهها لان النوم عليه  
المانع من أخذه غالب منزل منزلة ملاحظته شرح مر وجعله ع ش من قبيل الحصانة لانه كالباب  
المانع (قوله في بعض من أفرادها) أي الاعيان المسروقة فعمل انها قد تنكفي الحصانة وحدها وقد  
تنكفي الملاحظة وحدها كما في قوله ودار منفصلة عن العمارة حوز بملاحظ قوى يقظان به اسم على حجج  
وقد يجتمعان ع ش على مر وقد يمثل لانفراد الحصانة بالراقدة على المانع كما قاله ع ش وبالمقابر  
المتصلة بالعمارة فانها حرز للسكن كما يأتي (قوله كالقبض) أي قبض المبيع (قوله ولا يقدح) الاولى  
التفريع لانه فهم من قوله عرفا (قوله الفترات) أي الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم  
ملاحظة من المالك أو لا فينبغي تصديق السارق لان الأصل عدم وجوب القطع ع ش على مر  
(قوله فعرصة دار الخ) العرصة الصحن والصفة المسطبة والغرض من هذا بيان تفاوت أجزاء الدار في  
الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة وعدم اعتبارها (قوله

حصانة) لموضع (مع لحاظ) له (في بعض) من أفرادها كما يعلم مما يأتي (عرفا) لان الحرز يختلف باختلاف  
الأموال والأحوال والأوقات ولم يحده الشرع ولا اللغة فرجع فيه الى العرف كالقبض والاحياء ولا يقدح في دوام اللحاط الفترات  
العارضة عادة (فعرصة دار وصفها

حر زخيس آنية وثياب) أما نفيسهما آخر زه بيوت الدور والخانات والأسواق المنبوعة (ومحزن حر زحلى ونقد) ونحوهما والتصريح  
بهذا من زيادتي (ونوم بنحو صحراء) بمسجد وشارع (على متاع) (٢٢١) أو نوسده حر زله) ومحله في نوسده فيما بعد

التوسد حر زاله والا كان  
توسد كسافيه نقداً وجوهر  
فلا يكون حر زاله كما  
ذكره الماوردي والرواني  
فتعيرى بنحو صحراء أعم  
من تعبيره بصحراء أو  
مسجد (لان وضعه بقربه  
بلا ملاحظ قوى) بحيث  
يمنع السارق بقوة واستغانة  
(أو انقلب عنه) ولو  
بقلب السارق فليس حر ز  
له بخلاف ما إذا كان في  
الاولى ملاحظ قوى ولا  
زجة أو أكثر الملاحظون  
وذ كركم الوضع بقربه  
في غير الصحراء من  
زيادتي (ودار منفصلة عن  
العمارة حر ز بملاحظ  
قوى يقظان بها ولومع  
فتح الباب أو نائم مع اغلاقه)  
على الأقوى في الروضة  
والأقرب في الشرح  
الصغير وهو من زيادتي  
وان افتضى كلام الأصل  
خلافه فان لم يكن بها أحد  
أو كان بها ضعيف وهي  
بعيدة عن الغوث ولومع  
اغلاق الباب أو بها نائم مع  
فتحها فليست حر ز أو الحق  
باغلاقه ما لو كان مردوداً  
ونام خلفه بحيث لو فتحه  
لأصابه وانبيه وأمامه بحيث  
لو فتح لانتبه بصريه وما

حر زخيس آنية وثياب) هذا بالنسبة لغير السكان شرح حر (قوله ومحزن) بفتح الزاى كما قاله  
الشورى وهو القياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذى يخزن فيه داخل محل  
آخر (قوله حر زحلى ونقد) مقتضاه أن بيوت الدور والخانات لا تكون حر زاً للنقد والحلى وفيه  
نظر حل وقوله ونحوهما كأولئ (قوله ونوم بنحو صحراء) وكذا يقطع باخذ عمامة النائم من  
على رأسه ومداسه من رجلاه وبكيس دراهم وكان بحيث لو أخذت منه انتبه حل وقيد حج الكيس  
بكونه مشدوداً في وسطه أى تحت ثيابه وكذا يقطع بخاتمه الذى فى أصبعه وبسوار المرأة وخلخالها ان  
عسرا نواجه منها بحيث يوقظ النائم غالباً أخذاً لما ذكره فى الخاتم فى الاصبع شرح حر ملخصاً  
(قوله كسجد وشارع) أى ومكان غير مقصوب شرح حر ومفهومه انه لو نام فى مكان مقصوب  
لا يكون مامعه محرزاً وبوجه بان السرورق منه متعدد بدخول المكان المذكور فلا يكون المكان  
حر زاله وسيأتى التصريح به فى كلام المصنف فى الفصل الآتى ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم يكن  
له وقع حل (قوله لان وضعه بقربه الخ) عبارة شرح حر فان وضعه بحيث لا يبالى به السارق  
وبعد محله عن الغوث فلا حراز اه (قوله ولو بقلب السارق) هـ لاجل قلب السارق كفتح الباب  
المغلق فيقطع وأجاب حر فى شرحه بقوله لزال الحر ز قبل أخذه وأما قول الجوينى وابن القطان لو  
وجد جلا صاحبه نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع مردود فقد صرح البغوى بعدمه لانه قد رفع الحر ز  
ولم يهتكه ومثله هدم الدار اه وقد علم من كلامهم الفرق بين هتك الحر ز ورفع من أصله اه ويؤخذ  
منه انه لو أسكره فعاب فأخذ مامعه لم يقطع لانه لا حر ز حينئذ اه شرح حر وقياس ذلك أنه لو كان  
ثقل النوم بحيث لا يفتبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه اه ع ش عليه (قوله  
ودار منفصلة الخ) ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع له فدخل شخص وسرق منه فان دخل بغير إذنه  
أو به لیسرق قطع أو ليشترى فلا ولو أذن فى دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقاً لا مشترى وان لم  
يأذن قطع كل داخل شرح حر قال ع ش عليه ولا فرق فى الاذن بين كونه صريحاً أو حكماً كمن  
فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه ومنه الحمام فن دخل لغسل وسرق منه لم يقطع  
حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزجة وقتها ومنه  
أيضاً ما جرت به العادة من الأسمطة التى تعمل فى الأفراح ونحوها اذا دخلها من أذن له فان كان بقصد  
السرقه قطع والا فلا أما غير المأذون له فيقطع مطلقاً كون الدخول بقصد السرقه لا يعرف الا منه ولو  
ادعى دخوله لغير السرقه لم يقطع اه ع ش (قوله حر ز) أى مع ملاحظة ما تقدم من كون عرصتها  
أوصفتها حر ز الخيس الثياب والآنية وكون المحزن حر زحلى أو نقداً مطلقاً كما يتوهم من العبارة  
شيخنا عزيزى (قوله يقظان) بسكون القاف كسكران مختار (قوله متصلة بالعمارة) أى بدور  
مسكونه وان لم تحط العمارة بجوانبها كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما يأتى فى الماشية بان  
الغالب فى دور البلدان كثرة طر وفها وملاحظتها ولا كذلك أبنية الماشية شرح حر (قوله نهارة)  
أى مالم يوضع مفتاحها بشق قريب منها حيثئذ لانه مضيع لما فيها ويلحق بالنهار ما بعد الغروب الى  
انقطاع غالب الطارقين زى (قوله ونومه ليلاً) ومن الليل بعد الفجر الى الاسفار حر (قوله ولا  
مع غيبته زمن خوف الخ) أى أو كان بابها فى منعطف لا يمر به الجيران وأما هى فى نفسها وأبوابها المغلقة

لوام فيه وهو مفتوح (و) دار (متصلة) بالعمارة (حر ز باغلاقه) أى الباب (مع ملاحظ ولونائماً) أو ضعيفاً (ومع غيبته زمن أمن نهارة)  
لامع فتحه ونومه ليلاً ونهاراً أو يقظته لكن تغفله السارق ولا مع غيبته زمن خوف ولونهاراً أو زمن أمن ليلاً

أو الباب مفتوح فليست حرزاً ووجهه في اليقظان الذي تغفله السارق تقصيره في المراقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قولي هذا بإغلاقه وفيها من بلحاظ دائم (وحيدة وما فيها بصحراء لم تشدا طنابها ولم ترخ أذيالها كمناع) موضوع (بقربه) فيشترط في كون ذلك حرزاً ملاحظاً قوي (والا) بأن شدت أطنابها وأرخت أذيالها (فحرزان) بذلك (مع حافظ قوي ولونائماً بقربها) وقولي بقربها أولى من قوله فيها فلوشدت أطنابها ولم ترخ أذيالها (٢٢٢) فهي حرزة دون ما فيها (وماشية) من ابل وخيل وبغال وحير وغيرها

(بصحراء حرزة بحافظ يراها) فإن لم يرب بعضها فهي غير حرزة ولو تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة فغير حرزة (و) ماشية (بابنية مغلقة) أبوابها متصلة (بعمارة) حرزة بها ولو بلا حافظ فإن كانت بأبنية مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (و) ماشية يابنية مغلقة (ببرية) حرزة بحافظ ولو نائماً) فإن كانت يابنية مفتوحة اشترط يقظته وشملت الأبنية الاصطبل فهو حرز للماشية بخلاف النقود والثياب والفرق أن إخراج الدواب عما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف النقود ونحوها فإنها عما يخفى ويسهل إخراجها (و) ماشية (سائرة) حرزة بسائق يراها) وإن لم تكن مقطورة وفي معناه الراكب لآخرها (أو قائد) لها وفي معناه راكب لأولها (أكثر الالتفات لها) بحيث يراها (مع قطر) ابل وبغال ولم يزد قطار

وحلقها المثبتة ونحو رخامها وسقفها فحرزة مطلقاً شرح م وكالدور فيما ذكر المساجد فسقفوها وجدرانها حرزة في أنفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ عيش على م (قوله أو الباب) أي أو نهاراً والباب مفتوح وكان الانسب ذكر هذا في حيز قوله لا مع فتحه الخ لأنها من محترقات الإغلاق لا من محترقات الغيبة اه (قوله الذي تغفله السارق) أي وكان التغفل زائداً على العادة فلا ينافي ما تقدم من أنه لا تقدر الفترات العارضة عادة (قوله وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة ببلادنا المتخذة من الشعر عيش على م (قوله ولونائماً بقربها) واكتفى هنا بالنائم بقرب الخيمة كما في الروضة بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفوس منها أرهب فراجعه قل على الجلال (قوله فهي حرزة دون ما فيها) أي بشرط حافظ يراها دون ما فيها والابن رآها الحافظ وما فيها فهي وما فيها حرزان كذا تحرر مع طب ر م ويدل عليه بل يصرح به قوله وخيمة وما فيها فتأمل وأقول المتجه أنه بالنسبة لها يكفي حافظ نائم على بعض أطنابها بل أو بقربها فليتأمل سم (قوله ومن ابل الخ) وللبها ونحو صوفها ومتاع عليها حكمها في الأحراز وعدمه كما في الروضة فالضرع وحده ليس حرزاً لابن (قوله بصحراء) وألحق بها المحال المتسعة بين العمران ونحو الأبل بالمراح حرز حيث كانت معقولة وثم نائم عندها إذ حل عقابها يوقظه فإن لم تعقل اشترط فيه كونه متيقظاً أو وجود ما يوقظه عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوهما شرح م (قوله بعمارة) أي وكانت العمارة محيطة بها فلو اتصلت بها وأحد جوانبها على البرية فينبغي أن يلتحق ذلك الجانب بالبرية شرح م (قوله حرزة بها ولو بلا حافظ) أي نهاراً من أمن لا مطلقاً كما هو ظاهر كلامه اه م (قوله ولونائماً) أي إذا كان هناك من يوقظه لو سرق ككلب ينبج أو جرس يتحرك حل (قوله اشترط يقظته) نعم يكفي نومه بالباب أخذاً مما شرح م (قوله بخلاف النقود والثياب) نعم ما اعتيد وضعه فيه من نحو صطل وآلات دواب كسرج ولجام وبرذعة ورحل وراوية وثياب يكون حرزاً كما قاله البلقيني وغيره وعلم منه أن المراد السرج واللجم الخسيسة بخلاف المفضضة من ذلك فلا تكون حرزة فيه كما قاله الأذري لأن العرف جار باحرازها بتمكن مفرد لها شرح م (قوله والثياب) أي النفيسة التي لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل عيش على م (قوله وإن لم تكن مقطورة) المعتمد اشتراط القطر في كل من السوق والنقود كما في شرح م (قوله مع قطر ابل) قيد في القائد فقط فلا ينافي قوله أولاً وإن لم تكن مقطورة لأنه في السابق فقط بناء على طريقته (قوله قال ابن الصلاح الخ) عبارة شرح م وما زعمه ابن الصلاح من أن الصواب سبعة بتقديم السين وإن الأول بحر يف مردود كما قاله الأذري بأن ذاك هو المنقول لكن المعتمد ما استحسنه الرافعي وصححه المصنف في الروضة أنه لا يتقيد في الصحراء بعدد وفي العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة إلى عشرة اه والغاية داخله عيش والمراد العرف الخاص بأن يرجع في كل مكان إلى عرفه كما قاله الشارح وذكره م آخر (قوله تصحيف) أي تحريف من سبعة إلى تسعة (قوله

مرور

منهما (في عمران على سبعة) للعادة الغالبة ووقع في الأصل وغيره تسعة قال ابن الصلاح وهو تصحيف فإن لم يرب بعضها فهو غير حرز كغير المقطورة فإنها مع القائد غير حرزة لأنها لا تسير معه غير مقطورة غالباً وإن زاد على ما ذكر فالزائد حرز في الصحراء لا العمران عملاً بالعادة هذا وقد قال البلقيني التقييد بالتسع أو بالسبع ليس بمعتمد وذكر الأذري والزركشي نحوه قالوا ولا شبه الرجوع في كل مكان إلى عرفه وبه صرح صاحب الوافي ويقوم مقام الالتفات



سائرة قطرها وذو كركم  
غير الابل في الصحراء وفي  
السائرة مع قولي بسائق  
براهها وفي عمران من  
زيادتي (وكفن مشروع  
في قبر بيت حصين أو  
بقبرة عمران) ولو بطرفه  
(محرز) بالقبر للعادة  
ولعموم الامر بقطع السارق  
وفي خبر البيهقي من  
نبش قطعناه سواء كان  
الكفن من مال الميت أم  
من غيره ولو من بيت المال  
بخلاف ما اذا كان القبر  
بمضيعة فالكفن غير محرز  
اذ لا خطر ولا انتهاز فرصة  
في أخذه وبخلاف الكفن  
غير المشروع كالزائد على  
خسة فالزائد ونحوه غير  
محرز في الثانية محرز في  
الاولى وقولي مشروع  
من زيادتي ولو وضع  
ميت على وجه الارض  
ونصب عليه حجارة كان  
كالقبر فيقطع سارق كفته  
نقله الراقي عن البغوي  
قال النووي ينبغي ان  
لا يقطع الا اذا تعذر الحفر  
لانه ليس بدفن وبما يحته  
صرح الماوردي ولو سرق  
الكفن حافظ البيت الذي  
فيه القبر فتقتضي كلام  
الروضة وأصلها ترجيح  
عدم قطعه درس

مرور الناس في الاسواق) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون السارق لنحو خوف منه ويمكن  
توجيه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكثري بذلك ع ش على م  
(قوله مشروع) أي بان كان خسة أو أقل حتى في حق الذكرا أخذ من كلام الشارح بعد (قوله أو  
بقبرة عمران) ومنه تر به الاز بكية وتر به الرميلة فيقطع السارق منها وان اتسعت أطرافها وينبغي  
أن محل ذلك ما لم تقع السرقة في وقت يبعد شعور الناس فيه بالسارق والافلا قطع حينئذ ع ش على م  
ومتى ضاع الكفن قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم يكن تركة فعلى أغنياء المسلمين  
اه حل (قوله محرز بالقبر) أي ليلانها ولو سرق متاعا من حمام وهناك حارس قطع بشرط ثلاثة  
الاول استحقاق الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على العادة فسرق لم يقطع  
الثالث أن يخرج السارق المتاع من الحمام كافي الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم اه زى (قوله من  
نبش) أي القبر أي وأخذ الكفن (قوله ولو من بيت المال) والمخاصم فيه حينئذ الامام م (قوله  
بمضيعة) بكسر الصاد وسكونها مع فتح الياء م أي محل الضياع (قوله ولا انتهاز فرصة) فسر بعضهم  
الانتهاز بالاغتنام والفرصة بالغفلة وقال شيخنا العز يزي قوله اذ لا خطر ولا انتهاز فرصة الخطر هو  
ارتكاب المخاوف وانتهاز الفرصة هو تحصيل المطلوب بسرعة بحيث لو تواني لم يدرك المطلوب وفسر  
بعضهم الانتهاز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه (قوله فالزائد ونحوه) أي  
كالفرش والمخدة (قوله غير محرز في الثانية) فعلم ان قول المصنف مشروع قيد في الثانية دون الاولى  
فكان ينبغي تأخيرها للثانية واطلاق الاولى س ل ويحاج بان المفهوم اذا كان تفصيل لا يعترض به (قوله  
في الاولى) وهي البيت الحصين والثانية المقبرة (قوله ونصف الخ) أي مع بناءها عليه بحيث تمنع الرائحة  
والسبع (قوله الا اذا تعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلابة الارض ككون البناء على جبل  
وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الارض خوارة سريعة الانهيار أو يحصل بهاء لقر بهاء من البحر  
ولو لم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان في وصول الماء اليه هتكا  
لحرمة الميت وقد يكون الماء سببا لهدم القبر ع ش على م (قوله حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام اذا  
سرق الامتعه لانها غير محرزة عنه ع ش على م (قوله عدم قطعه) معتمد درس

فصل فيما لا يمنع القطع الخ والذي لا يمنع القطع كالأجارة والاعارة والذي يمنع كغصب المال والحرز  
وقوله وما يكون الخ كالأغصاب منه شيأ وضعه مع ماله في حرزه فان حرز مال الغاصب يكون حرزا لغير  
المغصوب منه وغير حرزله (قوله يقطع مؤجر حرز) أي اجارة صحيحة أما الفاسدة فلا قطع فيها س ل  
وع ش لا يقال الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن في الانتفاع فالقياس أن المؤجر كالمعير لا نقول لما فسدت  
الاجارة فسد الاذن الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر اجارة فاسدة استعمال العين المؤجرة حيث  
علم بالفساد ع ش على م (قوله ومعيره) أي وان دخل بنية الرجوع لان نية الرجوع ليست رجوعا  
وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير حل (قوله المستحق) بفتح الحاء صفة لقوله مال (قوله لانها  
مستحقان لمنافعه) يؤخذ منه أن الكلام قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في العارية أما بعدهما  
فلا قطع س ل لكن عبارة شرح م يقطع مؤجر سواء سرق في مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما  
يصرح به تشبيه ابن الرفعة له بقطع المعير وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها  
واستعمله تعديا اه (قوله ومنها الاحراز) فهم من التعليل ان محل ذلك فيما يستحق احرازه والا

فصل فيما لا يمنع القطع وما يمنعه وما يكون حرزا للشخص دون آخر (بقطع مؤجر حرز ومعيره) بسرقتها منه مال المكثري  
والمستعير المستحق وضعه فيه لانها مستحقان لمنافعه ومنها الاحراز بخلاف من اكثري أو استعار ساحة للزراعة فأوى فيها ماشة مثلا

فلا قطع بذلك (لأن سرق مغصوبا) لأن مالكة لم يرض بحرازه بحرز الغاصب (أو) سرق (من حرز مغصوب) ولو غير مالكة  
لأنه ليس حرزا للغاصب (أو) سرق (٢٢٤) (مال من غصب منه شيئا أو وضعه معه) أي مع ماله (في حرزه)

كان استعماله فيما نهى عنه أوفى أضر مما استأجر له لم يقطع شرح م وقد أشار الشارح لذلك  
بقوله بخلاف من أكرى الخ (قوله فلا قطع بذلك) أي بسرقه المؤجر والمجير الماشية لأنه لا يستحق  
وضعها فيها (قوله شيئا) وإن قل أو كان اختصاصا م (قوله لأن للسارق دخوله الخ) قضية التعليل أنه  
لو سرق مال غير الغاصب لا يقطع لأنه ليس حرزا بالنسبة له وظاهر المتن يخالفه تأمل م ل والمعتد  
ما اقتضاه التعليل فقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد (قوله وإنما قطع الخ) عبارة شرح م  
وقارق إخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم متم لا أخذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ  
الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه الا قطع قوى وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد  
الظهور لأنه قد يؤكدها لك الواقع فلا يصلح قاطعاه (قوله فلا قطع على واحد منهما) ويسمى كل منهما  
بالسارق الظريف قال م ل ويجب على الأول ضمان المأخوذ أه أي لأنه سبب في أخذه والقرار على  
الآخذ إن تلف عنده (قوله لأن الأول لم يسرق الخ) نعم إن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات  
الجدار نصابا قطع الناقب كإص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار حرز الآلة البناء ومعنى  
قوله لم يسرق أي شيئا من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع أيضا  
حج م ل وعبارة زى قوله والثاني أخذا الخ هذا حيث لم يكن في الدار أحد كما يؤخذ من التعليل  
فإن كان بهما من يلاحظ المال قريب من النقب وجب القطع على الآخذ دون الناقب أه (قوله قطع)  
لأنه آله وكذا لو أمر من يعتقد وجوب طاعته بخلاف نحو قرد علمه لأن العادة جارية بان الإنسان  
يستعين بنوعه في أغراضه بخلاف غير نوعه وعبارة زى لأن للحيوان اختيارا فإن قيل لو علم قرد القتل  
وأمره به فقتل قتل ذلك الأمر قلنا القصاص يجب بالسبب كالمباشرة بخلاف القطع لا يجب إلا بالمباشرة  
أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم حل ولو عزم على عقر يت فخرج نصابا فلا قطع كالأكره بالغ ميرا  
على الإخراج فإنه لا قطع على واحد منهما م ل (قوله ما لوقبها) ليس بقيد بل لوقب أحد هما وضعه  
أو ناوله له كان الحكم كذلك م ل (قوله خارج النقب) راجع للامرين (قوله بقرب النقب) أي  
من داخل (قوله ولو إلى حرز آخر) أي لغير المالك م ل فإن كان الحرز للمالك لم يقطع إن لم يكن بينهما  
مضيعة والاقطع قل (قوله وحركة) فلو حركه غيره حتى خرج فاقطع على المحرك م ل (قوله  
أودابه سائرة) أي ليخرج من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر منها ثم عرض  
لها الخروج بعد ذلك فخرجت فالذي يظهر كما قاله الأذرعى أنه لا قطع م ل (قوله قطع) وإن أخذه  
غيره (قوله بخلاف ما إذا عرض الخ) لخروجه بسبب حادث م ل (قوله ولا يضمن حر) مثله  
المكاتب والمبعض كإيا تي (قوله بيد) أي يوضع بد عليه كالأجر والولي الصبي لا حد فهرب من عنده فلا  
يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج شيخنا (قوله ولو كان  
صغيرا الخ) وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فضيف أو محمول على الأرقاء م  
وصورة مسئلة الصغير أن يخرج من الحرز وماله معه ثم ينزعه منه خارج الحرز فلو نزعه منه قبل إخراج  
من الحرز قطع كما اعتمده طب سم ومقتضاه أنه لا يقطع بنزعه منه خارج الحرز ومقتضى قوله  
والمال والبعية في يد الحر محرز به أنه يقطع لأنه أخذه من حرزه وهو الحر على هذا وصرح به زى

لأن للسارق دخوله لاخذ  
ماله (ولو نقب) وأخذ (في  
ليلة وسرق في أخرى قطع)  
كما لو نقب في أول ليلة وسرق  
في آخرها (الآن ظهر  
النقب) للطارقين أو للمالك  
فلا قطع لانتهاك الحرز  
فصار كما لو سرق غيره وإنما  
قطع في نظيره مما لو أخرج  
النصاب دفعتين كما مر لأنه  
تمت السرقة وهنا ابتدأها  
(ولو نقب) واحد (وأخرج  
غيره فلا قطع) على واحد  
منهما لأن الأول لم يسرق  
والثاني أخذ من غير حرز  
نعم إن أمر الأول غير مبرز  
بالإخراج قطع (كما لو وضعه)  
أحدهما (في النقب)  
أو ناوله لآخر فيه (فأخذه  
الآخر) فلا قطع على واحد  
منهما وإن تعاونا في النقب  
أو بلغ المال نصابين لأن  
الداخل لم يخرج من تمام  
الحرز والخارج لم يأخذ  
منه بخلاف ما لو نقبا  
ووضعه أو ناوله للخارج  
خارج النقب فأخذه  
الآخر فيقطع الداخل ولو  
نقبا وأخرجه أحدهما أو  
وضعه بقرب النقب  
فأخرجه الآخر قطع المخرج  
فقط لأنه المخرج له من

الحرز (ولو رماه إلى خارج الحرز) ولو إلى حرز آخر (أو أخرجه بماء جار) أو را كدوسر كد كإفهم بالاولى (أو) وعبارة  
ريح هابة أو دابة سائرة) أو واقفة وسيرها كإفهم بالاولى حتى خرجت به (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض  
جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد ولم يسير الدابة الواقفة (ولا يضمن حر بيد ولا يقطع سارق ولو) كان (صغيرا

وعبارة قل على الجلال فعلم من كلامه أي الجلال ان حوز القلادة نفس الصبي فقول بعضهم انه  
لوزعها قبل اخراجه من الحرز قطع والا فلا غير مستقيم وعبارة شرح م ر والاوجه ما قاله الشيخ انه  
لوزعها منه خفية أو مجاهرة ولم يمكنه منعه من التزع قطع والا فلا اه (قوله أو كان نائما على بعير)  
سواء كان مميذا أم بالغاً أم غيرهما شرح م ر (قوله محرز به) لم يقل محرز ان به وانه حذف من  
أحدهما أو على أو بل كل شويري قال زى قوله محرز ومن ثم لوزعه منه قطع كما اقتضاه كلام  
الشيخين وان نوزعاه فيه لا خراجه من حوز اه (قوله من حوز المال) أي من مكان يكون حوز المال  
(قوله قطع مخرجه عن القافلة) أي ان أخرجه عن القافلة الى مضيفة أمالوا أخرجه الى قافلة أو بلد فلا  
قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلدة متصلة بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيفة فانه باخراجه  
اليها أخرجه من تمام حوزة فلا يفيد اهرازه بعد شرح م ر (قوله سارق الرقيق) وحوزة فناء الدار  
ونحوه حيث لم يكن الفناء مطروقا سواء حمله السارق أم دعاه فأجابه م ر (قوله في غير ذلك) أي في غير  
نومه على البعير (قوله ان كان غير مميذ) انظر وجه هذا التقيد مع انه ان كان مميذا وأخذ من دار سيده  
يقال انه أخذ من حوزة كالبهيمة وعبارة شرح م ر فان حل عبدا مميذا قويا على الامتناع نائما أو  
سكران في القطع زدد والاصح منه نعم لانه كالمكره ولا قطع بحمله متيقظا اه أي لانه محرز بقوة  
وهي مع شرح الروض (قوله أو مكرها) عبارة م ر ولوا كره المميذ فخرج من الحرز قطع اه كما  
لوساق البهيمة بالضرب ولان القوة التي هي الحرز قد زالت بالاكره (قوله نعم الخ) استدراك على قوله  
فان كان رقيقا مع قول الشارح وكذا يقطع الخ (قوله كالونقل الخ) حاصله نزع صور لان باب البيت  
امامغلق أو مفتوح بفعله أو فعل غيره و باب الدار مثلا كذلك وقال شيخنا الحاصل ان باب البيت  
ونحو الخان امامغلقان أو مفتوحان أو الاول مغلق والثاني مفتوح لا بفعله أو بالعكس فهذه أربع  
صور يقطع في صورة منها وهي التي قالها المصنف وهي الثلاثة (قوله الى صحن دار) هلا أدخلها في نحو  
الخان ثم رأيت في حج ان الدار خاصة بغير ما تعدد ساكنوها بخلاف الخان فان ساكنيه متعددون  
ومثله شرح م ر (قوله لا بفعله) بخلاف ما لو كان هو الفاعل لانه كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام  
الحرز حج (قوله مثلا) أي أو نحو الخان (قوله أو كانا مغلقين ففتحهما) مفهوم قوله بابهما مفتوح  
لا بفعله وفيه ان الضمير في بابهما مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله أو كانا مغلقين لباب  
البيت و باب الدار فالقوله غير مطابق للفقن ويلزم عليه السكوت عن الخان لأن يقال انه داخل في قوله  
مثلا تأمل (قوله أو مفتوحين) أي ولا ملاحظ حج والانسب تقديمه على الثانية لانه من مفهوم قوله  
مغلق لان مفهومه يصدق بست صور لانه اذا كان مفتوحا ما بفعله أو فعل غيره وعلى كل اما أن يكون  
باب الخان مغلقا أو مفتوحا بفعله أو بفعل غيره ولعله انما أخرجه لا شراك الاولين في علته واحدة واختصاصه  
هو بعلة ولو قال بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقا أو مفتوحا وكانا مغلقين أو كان باب  
البيت مغلقا وباب الدار مفتوحا بفعله كان أنسب بالمفهوم وأخصر تأمل (قوله فلا قطع) لعل محل هذا  
اذا كان صحن الدار حوز المثل المخرج تأمل ابن شويري (قوله لانه في الاوليين) ما ذكره في الاوليين  
قد يخالف قوله السابق ولو الى حوز آخر فينبغي أن يكون هذا محصا لذلك وأن يفرض ذلك فيما اذا لم  
يكن الحرز المخرج منه داخل في الحرز الآخر فليتأمل ويوجه ذلك بأن دخول أحد الحرزين في الآخر  
يجعلهما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان ما في الصحن محرز بالنسبة لغير السكان  
وقوله من تمام الحرز يعلم أن ما هنا لا يخالف ما مر من ان الصحن ليس حوزا لنحوه وقد وحلى اه  
حج أي لان الكلام في غيرهما شيخنا وعبارة قل على المحلى قوله من تمام الحرز به يعلم أن

معهم مال يليق به) كقلادة  
فهو أولى من تعبيره بقلادة  
(او) كان (نائما على بعير  
فاخرجه) أي البعير (عن  
قافلة) لانه ليس بمال والمال  
والبعير في بدا الحرز به  
فان كان لا يليق به قطع ان  
أخذ الصغير من حوز المال  
والا فلا ذكره في الكفاية  
(فان كان) النائم على البعير  
(رقيقا قطع) مخرجه عن  
القافلة لانه مال وقد أخرجه  
من الحرز وكذا يقطع سارق  
الرقيق في غير ذلك ان كان  
غير مميذا ومكرها ثم المكاتب  
كتابة صحيحة كالحرر  
لاستقلاله وكذا البعض  
(كالونقل) مالا (من بيت  
مغلق الى صحن دار أو)  
صحن (نحو خان) كرباط  
(بابهما مفتوح) بغيره  
زدته بقولي (لا بفعله) في قطع  
لانه أخرجه من حوزة  
الى محل الضياع بخلاف ما لو  
كان باب البيت مفتوحا  
وباب الدار مثلا مغلقا أو  
كانا مغلقين ففتحهما أو  
مفتوحين فلا قطع لانه  
في الاوليين لم يخرج من  
تمام الحرز والمال في  
الثالثة غير محرز

نعم ان كان السارق في صورة غلق البابين أخذ السكان المنفرد كل منهم بيت قطع لان ما في الصحن ليس محرز عنه وما ذكر في نحو الخان هو ما رجحه الاصل والشرح الصغير وحكاية في أصل الروضة عن قطع البغوى والغزالي وغيرهما والقطع مطلقا عن صاحب المذهب وغيره لان الصحن ليس حوزا لصاحب البيت (٢٢٦) بل هو مشترك كسكة منسدة وحكاية البلقيني عن نص الام والمختصر وعن الشيخ

أبي حامد وأتباعه وحكاية الاذرى والزر كشي عن العراقيين وبعض الخراسانيين قالوا وهو المختار وظاهر أن الدار المشتركة كنحو الخان في اختلاف المذكور ونحو من زيادى

(فصل) فيما ثبت به السرقة وما يقطع بها وما يذكر معها (ثبت السرقة يمين رد) من المدعى عليه على المدعى لانها كالبينة أو كقرار المدعى عليه وكل منهما تثبت به السرقة وقضيته انه يقطع بها وهو ما رجحه الشيخان هنا لكنهما جزموا في الدعوى من الروضة وأصلها بانه لا يقطع بها لانه حق الله تعالى وهو لا يثبت بها واعتمده البلقيني واحتج له نص الشافعى وقال الاذرى وغيره انه المذهب الذى أورده العراقيون وبعض الخراسانيين (و برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (ر باق - رار من سارق) مؤاخذه له بقوله (بتفصيل) فيهما أى في

الكلام في مال يكون صحن الدار حوزا له والقطع بلا خلاف اه (قوله ان كان السارق) أى الناقل (قوله ليس محرز عنه) فيصدق عليه انه أخرجه من تمام حوزة بالنسبة له تأمل (قوله وما ذكر كراخ) أى من التفصيل وهو الماتم (قوله مطلقا) أى في جميع الصور سواء كان الباب مفتوحا ومغلقا فتحة هو أولا (قوله لصاحب البيت) أى لماله (قوله وظاهر أن الدار الخ) يمكن دخولها في نحو الخان فلا حاجة الى التصريح بها

درس

(فصل) فيما ثبت به السرقة الخ (قوله وما يقطع) أى والعضو الذى يقطع بها (قوله وما يذكر معها) أى مع كل منهما فالذى يذ كرمع الاقل قوله وقبل رجوع مقر الى قوله وعلى السارق رد ما سرق والذى يذ كرمع الثانى قوله وسن غمس محل قطعه الخ (قوله يمين رد) نص عليها مع أنه يمكن دخولها في الاقرار بأن يراد به حقيقة أو حكما للاختلاف فيها فغرض الرد على الخائف صريحا (قوله كالبينة) أى فتقبل دعواه مسقطا للحق وقوله أو كقرار أى فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله وكل منهما يثبت السرقة) أى مالا وقطعا بدليل قوله فيما يأتى ويثبت برجل وامرأتين المال فقط فيكون جاريا على ضعيف في يمين الرد (قوله وقال الاذرى وغيره انه المذهب) اعتمده م قال طب لان اليمين مردودة وان كانت كالقرار الا أن استمراره على الانكار بمنزلة رجوعه عن الاقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لان كون اليمين مردودة هنا كالبينة ولا كالقرار اه شرح م (قوله و برجلين) فلو شهد احسبه ثبت القطع بعد طلب المالك المال وان كان لا يثبت المال لا بعد دعوى واقامة الشهود ثانيا لانه حق آدمى لا تكفى فيه شهادة الحسبة ككافى زى (قوله غير الزنا) أى وما ألحق به من اللواط وتيان البهائم م (قوله وباقرار) ولا يقطع الا ان كان اقراره بعد الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كما يفهم من كلامه لآتى وصرح به م زى وعبارتهما قوله وباقرار أى بعد الدعوى عليه أما الاقرار قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال اه وقولهما ويثبت المال عطف على قوله فلا يقطع وصرح بذلك لثلا يتوهم من نقي القطع عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى ويكون يثبت بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت بالاقرار فلا معنى لاثباته (قوله بتفصيل) ولوم من فقيه موافق م لان كثيرا من مسائل الشبهة والحرز وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب ومحل رجوب التفصيل بالنسبة للقطع لا بالنسبة للمال كما يؤخذ من تعاليه (قوله يمين السرقة) أى الاخذ خفية (قوله والمسروق منه) أى هل هو زبد أو عمره وليس المراد به الحرز لانه ذكره بعد زى (قوله وقدر المسروق) أى وان لم يذ كراهه نصاب زى لان النظر فيه وفي قيمته للحاكم شرح م (قوله وقبل رجوع) أى ولو في أثناء القطع م (قوله لقطع) أى بالنسبة لقطع كاذ كره حج فهو معمول لمخدوف (قوله لله تعالى) أما حق آدمى فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وان لم يفد الرجوع فيه شيئا ووجهه أن فيه جلا على محرم فهو كتعاطى العقد الفاسد شرح م وعبرة قل ومن أقرب عقوبة لله تعالى الخ خرج بالاقرار البينة وبالعقوبة المال وبقوله الله آدمى فلا يحل التعريض في شئ منها انتهت (قوله

فلقاضى

الشهادة والاقرار بأن يمين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرز بتعيينه أو وصفه

بخلاف ما ذالم بين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وذ ك التفصيل في الاقرار من زيادى (وقبل رجوع مقر) بقيد زده بقول (لقدح) كالزنا بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمى (ومن أقرب) موجب (عقوبة لله) تعالى

(فالقاضي تعريض)

(رجوع) عن الاقرار فلا  
يصرح به كان يقول له  
ارجع عنه لقوله صلى الله  
عليه وسلم لما عز المقر بالزنا  
لعلك قبلت أو غمزت أو  
نظرت رواه البخاري ولمن  
أقر عنه بالسرقة ما خالك  
سرفت رواه أبو داود وغيره  
وله التعريض بالانكار  
أيضا إذا لم تكن بينة (ولا  
قطع الا بطلب) من مالك  
وهذا من زيادتي (فلو أقر  
بسرقة لغائب) أو صبي أو  
مجنون أو سفيه فيما يظهر  
(لم يقطع حالا) لاحمال  
أن يقر أنه كان له (أو) أقر  
(زنا بأمته) أي الغائب  
سواء أقال أنه أكرهها  
عليه أم لا (حدا) لان  
حد الزنا لا يتوقف على  
الطلب فتعيرى بذلك أعم  
من قوله أو أنه أكره أمته  
غائب على زنا (ويثبت  
رجل وامرأتين) أو به مع  
يمين (المال فقط) أي دون  
القطع كما ثبت بذلك النصب  
المعلق عليه طلاق أو عتق  
دونهما (وعلى السارق  
رد ماسرق) ان يني (أو  
بدله) ان لم يبق الخبر على  
اليدين ما أخذت حتى تؤديه  
(وتقطع) بعد الطلب (بده  
اليمين) قال تعالى فاقطعوا  
أيديهما وقري شافا  
فاقطعوا أي أيديهما والقراءة  
الشاذة تخبر الواحد في  
الاحتجاج بها

فالقاضي تعريض) أي يجوز له ذلك ولا يندب على المعتمد زى وقضية تخصيصهم الجواز  
بالقاضي حرمة على غيره والوجه جوازه شرح م ر والقاضي أن يعرض للشهود بالتوقف  
في حد الله ان رأى المصلحة في السر والافلا س ل (قوله تعريض رجوع) أي وان كان عالما بأنه  
يجوز له الرجوع زى فيقول له املك قبلت لعلك فأخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهت لم  
تعلم أن ما شر به مسكر شرح م ر (قوله ما خالك) بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس  
حل أي ما أظنك قال الزركشي وصرح الحديث ان التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد  
نفي نفس السرقة وثبوت الاخذ بغيرها كغصب أو اخذ باذن المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك قل  
بتصرف (قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده س ل وقوله أو بعده ليس بظاهر والمراد  
بالتعريض بالانكار التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف بالمال بأن يقول لعلك أخذته  
عارية أو ودعة أو غصبا أو من غير حرز مثله (قوله بينة) أي بالسرقة (قوله الا بطلب) أي للمال بظاهر  
كلامه ان ذلك بعد ثبوته وثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم يقطع ولو أبرأه المالك من المال المسروق  
أو وهبه له والمفهوم من كلام غيره ان طلبه للمال يثبت سرقة أي مع البينة أو الاقرار وإذا ثبت سرقة  
لا يسقط القطع وان فرض أنه أبرأه من المال وعلى هذا الاشكال حل وسم فقوله وهو مشكل  
ليس بظاهر الامكان ابرائه منه بعد ثبوته اه أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وان أبرأه منه فليس  
المراد بالطلب خصوص الايفاء كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك المال مع البينة أو الاقرار  
كما تقدم (قوله من مالك) أو وكيله وعلوا اشتراط الطلب بأنه ربما يقر له بالمالك أو بالاباحة فيسقط  
القطع سم (قوله أو سفيه) أعاد العامل معه ولم يقل أو سفيه لانه محل بحثه بقوله فيما يظهر ولو اسقط  
العامل لرجع لما قبله أيضا شوبري (قوله لم يقطع حالا) لكن يحبس الى حضور الغائب وكال غيره كافي  
برماوى وانظر حكم المال هل يبقى عنده أو يأخذه ولى الصبي والمجنون والسفيه ووكيل الغائب الظاهر  
الاول كما يؤخذ من تعاليل الشارح (قوله أي الغائب) ومثله الصبي والسفيه والمجنون كافي الذي قبله  
(قوله سواء أقال) أي المقر (قوله ويثبت رجل وامرأتين) محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى  
المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة  
الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة س ل (قوله المعلق عليه الخ) كان قال ان غصب ز يد داني  
فزوجني طالق أو فعبدى حرث ثبت الغصب ب رجل وامرأتين أو ب رجل ويمين (قوله دونهما) أي  
الطلاق والعتق (قوله رد ماسرق) أي وأجرة مدموع يده م ر (قوله أو بدله ان لم يبق) وقال أبو  
حنيفة ان قطع لم يفرم فان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا من والا فلا يقطع ثابت على كل  
حال اه ولو أعاد المال المسروق الى الحر لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقطان وعن  
مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا للرد الحدود بالشبهات س ل  
(قوله بعد الطلب) فلو قطعها الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصح  
م ر شوبري (قوله يده اليمنى) محل قطعها ان لم تكن شلاء والاروجع أهل الخبرة فان قالوا ينقطع  
الدم وتندفأ فواء العروق قطعت واكتفى بها والام تنقطع لانه يؤدي الى فوات الروح ويكون السارق  
كفاقدها فيعدل الى ما بعدها س ل وهذا بخلاف ما سيأتى آخر الباب أنها لو شلت بعد السرقة  
ولم يؤمن نزع الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان  
الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدها سم على حجج ع ش على  
م ر ولو كان له على معصم كفان ولم تميز الاصلية من الزائدة قطعها كما حكاه الامام عن أصحاب وعن



كأمر ويكتفى بالقطع (ولو) كانت (معينة) كفاقد الإصابع أو زائدتها العموم الآية ولأن الغرض التشكيل بخلاف القود فإنه مبني على  
المماثلة كما مر (أو سرق مرارا) قبل قطعها لاتحاد السبب كالوزن في أو سرق مرارا يكتفى بحد واحد وكاليد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر  
(فإن عاد) بعد قطع يمينه إلى السرقة (٢٢٨) ثانيا (فرجله اليسرى) تقطع (ف) إن عاد ثالثا قطعت (يده اليسرى) (ف) إن عاد

رابعاً قطعت (رجله اليمنى)  
روى الشافعي خبر السارق  
أن سرق فاقطعوا يده ثم أن  
سرق فاقطعوا رجله ثم أن  
سرق فاقطعوا يده ثم أن  
سرق فاقطعوا رجله وإنما  
قطع من خلاف لثلاث فوت  
جنس المنفعة عليه فتضعف  
حركته كما في قطع الطريق  
(من كوع) في اليد اليسرى  
به في خبر سارق رداء  
صفوان (وكعب) في الرجل  
لفعل عمر رضي الله عنه كما  
رواه ابن المنذر وغيره (ثم)  
إن عاد خامساً (عزر) كالأول  
سقطت أطرافه أولاً ولا  
يقتل وما روى من أنه صلى  
الله عليه وسلم قتله منسوخ  
أو مؤول بقتله لاستحلال  
ونحوه بل ضعفه الدارقطني  
وغيره (وسن غمس محل  
قطعه بدهن مغلي) بضم  
الميم لتسد أفواه العروق  
وذكر سن ذلك من  
زيادتي وخصه الماوردي  
بالخضري قال وأما البدوي  
فيحسم بالنار لأنه عادتهم  
وقال في قاطع الطريق  
وإذا قطع حسم بالزيت  
المغلي وبالنار بحسب العرف

البغوي تقطع أحدهما واستحسنه الرافعي وقال النووي أنه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق  
وصوبه في المجموع وعلى هذا لو سرق ثانياً قطعت الثانية وحيث تكرر هذه الصورة على قوله فإن عاد  
فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن كلامه مبني على الحلقة المعتادة سم زى فلولا يمكن خلع أحدهما  
دون الأخرى لم يقطعوا ويعدل لما بعد ذلك وكأنه فاقدهما اه حل وعبرة سلطان وقوله يده اليمنى  
أي إن وجدت واللاتقل لما بعدها وهكذا (قوله كما مر) أي في الفرائض (قوله كفاقد الإصابع  
أو زائدتها) أي على المعتمد فيهما وقيل يعدل إلى الرجل فيهما شرح م (قوله لاتحاد السبب)  
بخلاف كفارة الاحرام فيما لو ليس مرارا أو تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقاً لا دمي لأنها  
تصرف إليه فلم تتداخل بخلاف الحد سل وهو في شرح الروض أيضاً (قوله بحد واحد) أي حيث  
تأخر عن الجميع ع ش (قوله فإن عاد) ولو لم يسرق أولاً زى (قوله فرجله اليسرى) أي إن برأت  
يده اليمنى والاخرت للبرء سل فلولا إلى بينهما فئات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على  
م (قوله جنس المنفعة) أي من جهة واحدة شيخنا (قوله من كوع) والمعنى فيه أن البطش في  
الكعب وما زاد من الذراع تابع له ولهذا يجب في قطع الكفدية وفيما زاد حكومة (قوله ونحوه) كزنا  
وهو محصن م (قوله وذ كرسن ذلك من زيادتي) فيه نظر لأن قول الأصل ويغمس محل قطع  
بزيت محتمل للوجوب وللندب فكان المناسب أن يقول والتصریح بالسن من زيادتي كما هو عادته في  
هذا الشرح من أنه إن كان يعلم من كلام الأصل يقول والتصریح ومالم يكن معلوماً يقول فيه وذ كره  
من زيادتي زى (قوله وخصه الماوردي) ضعفه ع ش على م (قوله وبالنار) الواو بمعنى  
أوالتي للتوزيع على كلام الماوردي (قوله لائمة للحد) أي كما قيل به فيلزم الامام فعله على هذا وإن  
كانت المؤنة على المقطوع على كل حال كما في شرح م (قوله اهماله) أي مالم يؤدي إلى اهلاكة فلو  
أهمله لم يضمن وعبرة زى نعم إن أدى تركه للهلاك كان أغنى عليه وليس له من يقوم بحاله وجب على  
كل من علم به كما هو ظاهر اه (قوله فسقطت يمينه) أفهم أنها لو فقدت قبل السرقة تعلق الحق  
باليسرى فتقطع ع ش على م (قوله مثلاً) أي أو شلت وخشي من قطعها نزف الدم شرح م  
﴿خاتمة﴾ يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لأن فيه ترويعاً لقلبه حل وفي الجامع  
الصغير من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يرو عن مسلم رواه الطبراني عن سليمان بن صرد قال المناوي  
فإن ترويعه حرام وأسانيد الحديث حسن اه

#### ﴿باب قاطع الطريق﴾ درس

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه زى أي باب مانع سلوك الطريق للناس  
خوفاً منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعقيب ما قبله مشاركتة له في أخذ المال الغير ووجوب القطع في  
بعض أحواله اه ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب أيضاً والافلا تظهر التعبير  
بالكتاب لعدم اندراجها تحت كتاب السرقة (قوله بحار بون الله ورسوله) أي أولياءهم والمؤمنون

فيهما وذلك (لصلحته) لأنه حقه لا تمتع للحد لأن الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزف الدم فعلم أن للإمام أهله وإنما

(فؤوته عليه) كاجرة الجلاد لأن ينصب الإمام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر في فصل القود للورثة (ولو سرق فسقطت  
يمينه) مثلاً بقة أو جنابة وإن أوهم كلام الأصل التقييد بالآفة (سقط القطع) لأنه تعلق بعينها وقد زالت بخلاف مالها سقطت يسراه لا يسقط  
قطع يمينه لبقائها درس ﴿باب قاطع الطريق﴾ الأصل فيه آية أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو البروز لا خد مال

اعتماداً على القوة مع البعد عن الغوث كما يعلم مما يأتي ويثبت برجلين لا برجل واحد وامرأتين (هو) أي قاطع الطريق (ملتزم) للأحكام ولو سكران أو ذمياً وان خالفه كلام الأصل والروضة وأصلها (مختار) من زيادتي (مخيف) للطريق (يقاوم من يبرز) هو (له بأن يساويه) أو يغلبه (بحيث يبعد) معه (غوث) أبعد عن العمارة أو ضعف في أهلها وان كان البارز واحداً أو اثني أو بلا سلاح وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس المتصف بها أو بشيء منها من حر في ولو معاهد أو وصي ومجنون ومكره ومختلس ومنهبط قاطع طريق ولو دخل جمع بالليل داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة لسلطان وحضوره فقطاع وقيل محتلسون (فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب ولا قتل عزز) بحبس وغيره لا ارتكابه معصية لا حد فيها ولا كفارة وحسنه في غير بلد أولي حتى تظهر توبته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه وتعبيره بنصاب أولى من تعبيره بمال (أو

وإنما خصوصاً بالذكر لأن جميع الأحكام الآتية إنما تكون فيهم فلا ينافي أن التميميين مثلهم وإن كان بعض الأحكام الآتية لا تجري فيهم كما إذا قتل المسلم ذمياً فلا يقتل به وإنما كانت هذه الآية في القاطعين لأن في الحربين لأجل التنويع الآتي ولقوله إلا الذين نابوا من قبل أن تقدروا عليهم لأن توبة الحرب في الإسلام وهو ينفعه وإن كان بعد القدرة مراً (قوله مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحال (قوله مع البعد عن الغوث) ولو حكماً كما لو دخلوا داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة ع ش على مراً (قوله كما يعلم مما يأتي) وهو تعريف القاطع لأنه يعلم من تعريفه تعريف القاطع (قوله ويثبت) أي قطع الطريق (قوله ملتزم للأحكام) لم يقل هنا ولو حكماً كما تقدم له في باب الزنا زيادة ذلك لادخال عبد الذي ونسائه ولعلها كتبت بما سبق وجلة ما ذكره من القيود خمسة (قوله أو ذمياً) أي حيث قلنا لا ينتقض عهده بمحاربته في دارنا وأخافته السبيل وهو الراجع حيث لم يشترط عليهم تركه وأنه لا ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فإنه ينتقض عهده بذلك كما سيذكره الشرح اهـ حل (قوله وإن خالفه كلام الأصل والروضة) أي في الذي لتقييدهما بالمسلم واجب عنهما بان المفهوم فيه تفصيل وهو أن غير المسلم إن كان ذمياً فكذلك والا فلا يكون قاطع طريق (قوله للطريق) أي للار فيها زى أي قاطع الطريق (قوله بحيث) متعلق ببرز أي بمكان وقوله معه أي مع ذلك المكان أي عنده فالضمير راجع لحيث باعتبار المكان (قوله ومختلس) خرج بقوله يقاوم مع قوله مخيف (قوله ومنهبط) أي مع قرب الغوث والافتقار طريق عن فهو خارج بقوله بحيث يبعد الخ (قوله ومنعوا أهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمنسرفي زماننا فهم قاطع طريق قال في المصباح والمنسرفي لغتان مثل مسجد ومقد خيل من المائة إلى المائتين اهـ ع ش على مراً (قوله مع قوة السلطان وحضوره) ليس بقدر وكذلك قوله بالليل ليس بقيد وعبارة شرح مراً ولو كان السلطان موجوداً قوياً (قوله فقطاع) لدخولهم في قوله بحيث يبعد معه غوث لأن البعد إما محسوس أو معنوي شيخنا لتزليل منعهم من الغوث منزلة البعد عنه وقال حل قوله فقطاع لأنه بمثابة ضعف أهلها اهـ وعبارة شرح مراً وفقد الغوث يكون للبعد عن العمران أو السلطان أو ضعف باهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كأن دخل جمع دار الخ (قوله فن أعان القاطع) ولو بدفع سلاح أو مركوب قل وانظر وجه تفرعه على ما قبله الآن يقال أنه مخيف حكماً (قوله ولا قتل) أي ولا قطع طرف معصوم اهـ حل أي لأنه يقطع به (قوله عزز) والامر في جنس هذا التعزيز للإمام سل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك وله تركه إن رآه مصلحة ولا يقدح في الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته سل وأشار بقوله يستدام إلى أن قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدور وقال سم الواو بمعنى أر (قوله وحسنه في غير بلد أولي) لقوله تعالى أو ينفوا من الأرض لأنه كناية عن التعزيز فالمرتبة الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعبيره بنصاب الخ) أي لأنه صادق بما إذا لم يأخذ مالاً أصلاً أو أخذ أقل من نصاب بخلاف أنه بالأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الأخذ إن كان موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالقهر والغلبة وإن لم يكن موضع بيع وشراء فاقرب موضع إليه يوجد فيه بيع ذلك وشراؤه قاله الماوردي مراً اهـ شورى وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الأمن لا حال الخوف (قوله من حرز) كان يكون معه أو بقر به ملاحظ بشرطه المار من قوته أو قدرته على الاستغاثة قاله الماوردي لا يقل القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحقه غوث لو

بأخذ نصاب) أي نصاب سرقة بغير دين زدتهما بقولي (بلا شبهة من حرز) مما صرنا به في السرقة (قطعت)

بطلب من المالك (يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد) بعد قطعهما ثانيا (فعمكسه) أى فتقطع يده اليسرى ورجله اليمنى للآية السابقة وإنما قطع من خلاف المامر في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة وقيل للحاربة والرجل قيل للمال والمجاهرة تنز بلا لئلك منزلة سرقة ثانية وقيل للحاربة قال العمراني وهو (٢٣٠) أشبه (أو بقتل) لمصوم يكافئه عمدا كما يعلم مما يأتي (قتل حتما) للآية

ولانه ضم الى جنايته اخافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة ولاز يادة هنا الاتخم القتل فلا يسقط قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتل لاخذ المال والا فلا تحتم (أو) بقتله عمدا (وأخذ نصاب) بلا شبهة من حرز (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثة) من الايام (حتم) زيادة في التشكيل لزيادة الجريمة فان مات حنفاً نفه فعن الشافعي أنه لا يصلب اذا بالموت سقط القتل فسقط تابعه وبما تقر فسر ابن عباس الآية فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان اقتصر على أخذ المال أو ينقوا من الارض ان أربعوا ولم يأخذوا المال فحمل كلمة أو على التنوين لا التخيير كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وتقييدى بالنصاب مع قولى حتما من زيادتى (ثم) بعد

استغاث لم يكونوا قطعاً لا مانع ذلك اذا القوة والقدره بالنسبة للحرز وغيرها بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوها كما علم مما مر بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفاً وان لم يقاوم السارق من غير شبهة مع بقية شروطها المارة اه شرح م (قوله بطلب) أى للمال (قوله يده اليمنى الخ) ولو فقدت احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لشلها وعدم أمن نزف الدم اكتفى بالآخر ولو عكس ذلك بان قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولزم القود في رجله ان تعدى والا فدينها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن واجزأه والفرق ان قطعها من خلاف نص توجب مخالفته الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهاد يسقط بمخالفته الضمان شرح م (قوله للآية السابقة) فيه ان الآية مجملة لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السنة ينتها بما ذكره (قوله المامر) وهو أن لا يفوت عليه جنس المنفعة حل (قوله للمال) ولهذا اعتبر في القطع النصاب (قوله وقيل للحاربة) الحق أنها للمال مع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يسقط حل (قوله وهو أشبه) وإنما كان أشبه لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال أيضاً لزم ان قطع العضوين للمال بخلاف ما لو قيل ان قطع الرجل للمحاربة اه ع ش (قوله فلا يسقط) أى بعقوبته القود ويستوفيه الامام لانه حق الله شرح م (قوله اذا قتل لاخذ المال) أى ويعرف ذلك بقريته تدل عليه وكتب أيضاً قوله اذا قتل لاخذ المال أى ولم يأخذ مما يأتي من أنه اذا قتل وأخذ المال صلب مع القتل ع ش على م وفي الشورى مانصه وينبغي ان يكون قصد الاخذ للمال كافياً في تحتم قتله وان لم يأخذه اه (قوله ثم صلب) أى معترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب وقديهي عن تعذيب الحيوان م ر و م ل (قوله حنفاً نفه) أى بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الانف لاسم يقولون ان الروح تخرج منه والمعتد انما تخرج من حيث دخلت وهو اليافوخ اه ع وفي المصباح ان الحنفاً هو الموت يقال حنفاً حنفاً من باب ضرب اذا مات أى بلا سبب فيكون حنفاً نفه مفعولاً مطلقاً (قوله فسقط تابعه) مثله ما لمات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة شرح م (قوله وبما تقر) أى من المراتب الاربعه (قوله حمل كلمة أو على التنوين) وهذا من ابن عباس اما توقيف وهو الاقرب أولغة وكل منهما من مثله حجة لانه ترجان القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاغظ فكان مرتباً ككفارة الظهار ولو أريد التخيير لبدأ بالاحف ككفارة اليمين شرح م ويتأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا التعليل في التحفة ولا في شرح الروض ويؤخذ منه قاعدة وهو أنه اذا بدى في المعطوفات بأو باغظها كانت للتنوين وان بدى بأخفها كانت للتخيير (قوله كافي قوله) أى كما حلت كلمة أو على التنوين في قوله تعالى وقالوا الخ (قوله فان خيف نفيه) قال الاذرعى وكأن المراد بالنفي هنا الانفجار ونحوه كسقوط بعض الاعضاء والافتى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل النتن والتغير غالباً شرح م (قوله ويقام الخ) أى ندبا م (قوله معنى القود) الاضافة بيانية (قوله تغليب حق الآدمي) قد يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق

الله

الثلاثة (ينزل) من محل الصاب (فان خيف نفيه قبلها انزل) حينئذ وهذا من زيادتي ويقام عليه الحد

بمحله محاربه اذا شاهده من ينزج به فان كان بمفازة في أقرب محل اليها بهذا الشرط (والغلب في قتله معنى القود) لا الحد لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغليب حق الآدمي لبناؤه على التصديق ولانه

لو قتل بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (فلا يقتل بغير كفة) كوله (ولومات) بغير قتل (فدية) نجب في تركته في الحرام في الرقيق فتجب قيمته مطلقا (ويقتل بواحد من قتاهم والباقي ديات) (٢٣١) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (ولو عفا

وليه) أي القتل (بمال وجب) المال (وقتل القاتل حدا) لتختم قتله (وتراعى المماثلة) فيما قتل به كما مر بيانه في فصل القود والورثة (ولا يتختم بغير قتل وصلب) كان قطع يده فاندمل لان التختم تغليظ لحق الله تعالى فاخص بالنفس كال كفارة وتعيير بذلك أعم من تعييره بالجرح (و) يسقط عنه (بتوبة قبل القدرة عليه) لا بعدها (عقوبة تخصه) من قطع بدور رجل وتختم قتل وصاب لآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم فلا يسقط عنه ولا عن غيره بها قود ولا مال ولا باقي الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقذف لان العمومات الواردة فيها تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما بينه وبين الله تعالى فتسقط (فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من) لزمه قتل وقطع قودا (وحد قذف) لثلاثة (وطالبوه بها جلد)

الله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بان في الزكاة حق آدمي أيضا فانها تجب للاصناف فلعل تقديمها ليس متمم محض لحق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقدمت على ما فيه حق واحد ع ش على مر (قوله لو قتل) أي هذا الشخص الذي قتله قاطع الطريق (قوله ثبت له) أي لورثته وقوله حقه أي حق ورثته وألحق المتعلق به (قوله فلا يقتل الخ) مفرع على قوله معنى القود وقد فرع عليه خمس تفاريع (قوله في الحر) أي المقتول الحر حل (قوله مطلقا) أي سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حل بزيادة (قوله وقاتل حدا) لا يظهر تفريع هذا على قوله والمغالب في قتله معنى القود ولهذا عاله بقوله اتختم قتله فهو مستأنف أي به دفعا لتوهم أنه لا يقتل أصلا (قوله فاندمل) فان سرى الى النفس تختم القتل من (قوله كال كفارة) أي كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع (قوله قبل القدرة) المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبابها كارسال الجيوش لامسا كهم (قوله لا بعدها) والفرق انه قبلها غيرتهم فيها بخلافه بعدها لاتهامه بدفع الحدود ولوادعي بعد الظفر به سبق توبته وظهرت اماره صدقه فوجهان أو جههما عدم تصديقه لاتهامه ما لم تقم به ائنه شرح مر (قوله من قطع يد) فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورد بان الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد تبع السقوط قطع الرجل فقوله من قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل يعني ان قطعهما عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (قوله وتختم قتل وصلب) أي لان ما ذكره حق الله تعالى بخلاف حق الآدمي من الاموال والقتل غير المتختم فهو باق فلولى القتل بعد توبته القاتل ان يعفو على الدية أو بقتل فأتقدم من قوله ولو عفا وليه بمال وجب الخ مفروض فيما قبل التوبة شيخنا عزري (قوله ولا باقي الحدود) قال في شرح الروض ولا باقي الحدود الا قتل تارك الصلاة فانه يسقط بالتوبة ولو بعد رفعه الى الحاكم لان موجب الاصرار على الترك لا الترك الماضي سم (قوله لان العمومات الواردة) كآية الزانية والزاني فاجلدوا الآية والسارق والسارقة فاقطعوا زى (قوله بخلاف قاطع الطريق) أي فوقع في آيته التفصيل فيما قبل القدرة وما بعدها (قوله فيسقط) ومن حد في الدنيا لم يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجب ان لم يتب شرح مر ومفهومه انه اذا لم يحد في الدنيا يعاقب في الآخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذا لم يتب والا فلا يعاقب لان التوبة الصحيحة تسقط أثر العصية اه شرح الروض

(فصل في اجتماع عقوبات على واحد) وهي اما ان تكون كلها لآدمي أو لله ولهما وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله لثلاثة) فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعا بل بإرادته (قوله وان تأخر) أي القذف (قوله ثم أمهل) نعم ان كان به مرض مخوف يخشى منه الزهوق ان لم يبادر بالقطع بودر به على الأوجه حج زى (قوله عجلوا القطع) أي عقب الجلد بلا مهال (قوله فان تأخر) مفهوم قوله وطالبوه وعبارة شرح مر وخرج بطالبوه ما لو طلبه بعضهم فله أحوال حينئذ اذا أخر مستحق النفس حقه وطالب الآخر ان جلد فاذا برى قطع ولا يوالى بينهم ما خوفامن فوات حق مستحق

للقذف وان تأخر (ثم أمهل) وحو باحتي يبرأ وان قال مستحق القتل عجلوا القطع وأنا بأبدر بعده بالقتل لثلاثة هلك بالموالاة في فوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجود (مهلة) بينهما لان النفس مستوفاة (فان أخر مستحق الجلد) حقه (صبر الآخر ان حتى يستوفى) حقه وان تقدم استحقاقهما اثلا يفوت عليه حقه (أو) أخر مستحق (القطع) عليه حقه

(صبر مستحق القتل) حتى يستوفي حقه لذلك (فان بادروقتله عزير) لتعديبه وكان مستوفيا لحقه (ولاستحق القطع) حينئذ (دية) لغوات  
استيفائه وذكرا التعزير من زيادتي (أو) لزمه (عقوبات الله) كان شرب وزني بكر أو سرق وارثا (قدم الاخف)

منها فالأخف وجوباً حفظاً  
لمحل الحق وأخفها حد  
الشرب في مقام ثم يجهل وجوباً  
حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم يجهل  
وجوباً ثم يقطع ثم يقتل  
وظاهر أن التعزير  
لا يسقط وأنه بين القطع  
والقتل وأنه لو فات محل الحق  
بعقوبة من عقوباته كان  
اجتماع عايه قتل ردة ورجم  
فعل الامام ما يراه مصلحة  
وعليه ينزل قول القاضي  
في هذا المثال يقتل بالردة  
وقول الماوردي والرواني  
يرجم (أو) لزمه عقوبات  
لله تعالى (ولأدى) كان  
شرب وزني وقذف وقطع  
وقتل (قدم حقه ان لم يفوت  
حق الله) تعالى (أو كانا  
قتلا) فيقدم حد قذف  
وقطع على حد شرب وزنا  
وقتل على حد زنا المحصن  
تقدماً لحق الأدي بخلاف  
حد زنا البكر وحد الشرب  
فيقدمان على حد القتل لثلاث  
يغنون وتعبيري بما ذكر  
أولى مما عبر به درس  
(كتاب الاشربة والتعازير)  
والاشربة جمع شراب بمعنى  
مشروب (كل شراب أسكر  
كثيره) من خمر أو غيره  
(حرم تناوله) وان قل ولم  
يسكر لآية ان الخمر والخمر

النفس أو آخر مستحق طرف الخ اه (قوله صبر مستحق القتل) وفيه انه يلزم عليه ان تأخير لا الى  
غاية وقيل يرفعه الى الحاكم ويطلب منه الاستيفاء أو الإبراء أو الاذن لغيره فان أبي مكن غيره ح ل  
(قوله دية) أي في تركه المقتول سم (قوله قدم الاخف) يوهن ان عقوبات الأدي لا يقدم فيها الأخف  
مع انه يقدم فيها كما يفيد أيضاً كلامه فيها فاعل الاخصر أن يقول ومن لزمه عقوبات الجمع وطالبوه  
بها والله تعالى قدم الاخف منها (قوله وانه بين القطع والقتل) الراجح أنه قبل القطع أخذ من  
قولهم يقدم الاخف شوري وم (قوله وانه لو فات الخ) مفهوم قوله قدم الاخف فكانه قال هذا  
ان وجد فيها أخف (قوله وعليه) أي على ما يراه الامام مصلحة وعبرة شرح م ويمكن الجمع بينهما  
بحمل كل على ما يراه الامام مصلحة فان كثيرا من الردون في زمنه كانت المصلحة قتله للردة وان كثيرا من الزناة  
المحصنون في زمنه كانت المصلحة قتله للزنا (قوله يرحم) أي ويدخل فيه قتل الردة لان الرجم أكثر  
نكالا وصحح هذا الشهاب الرمي شوري (قوله أو كانا قتلا) أي أو كان يفوت حق الله تعالى لكن  
كانا قتلا فانه يقدم حق الأدي وان فوت حق الله (قوله وقيل على حد زنا المحصن) مثال لقوله أو كانا  
قتلا (قوله بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان لم يفوت حق الله

درس كتاب الاشربة والتعازير

أي بيان حكمهما من حرمتهما واخذ بها وكان شرهما جازاً أول الاسلام بوحى ولوالى حد يزيل العقل على  
الاصح ثم حرم وهذان من جملة الكليات الخمس والمقصود به حفظ العقل وشرب الخمر من الكبائر وجمع  
الاشربة لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متحدا ولم يعبر بحد الاشربة كما قال أي في المهاج قطع  
السرقة لان الغرض الاعظم منها بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم بالضرورة والغرض هنا  
بيان التحريم لخلفائه بالنسبة لكثير من المسائل شرح م وجمع التعازير للشاكلة ولاختلافها  
 باختلاف الاشخاص والمعاصي (قوله كل شراب) أي ولو بحسب الاصل فلا ترد الخمر المعقودة كما  
سينبه عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيره) قيد بالكثير لينبه على ان المدار على  
اسكار الكثير وان لم يكن القليل مسكراً ولو حذفه لاهم كلامه بقطع النظر عن كلام الشارح انه لا يحرم  
الاما أسكر بالفعل فيخرج القليل الذي لا يسكر مع أنه يحرم ويحده كما لا يخفى (قوله كل مسكر خراج) هو  
هو قياس من الشكل الاول وأتى به بعد الاول لينبه به على ان كل مسكر يسمى خمر او فضيته ان التبيذ  
يقال له خمر لانه بان يقاس عليه في التسمية فيقاس المتخذ من ماء الزبيب على المتخذ من ماء العنب في  
التسمية بالخمر فيكون حينئذ دليل لا صريحاً في تحريم التبيذ فكيف صح أن يقاس الشارح شرب  
التبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد الآن يقال ما حده النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا  
ما أمر بالجلد على شربه لانه هو المتعارف عندهم فصح القياس عليه حينئذ بالنسبة للحد تأمل  
والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات الاول بيان للرد  
والثالثة للتعميم كما يعلم من أصله (قوله ولم يجد غيره) أي سواء وجد غيره أم لا فانه يحرم تناوله بخلاف  
الحد فانه لا يحد وان وجد غيره شيخنا وعبرة حل قوله ولم يجد غيره مالم ينته الامر به الى الهلاك والا  
وجب وان كان لا يسكن العطش بل يشبعه قال سم واذا سكر مما شربه لتداو أو عطش أو اساغة لقمة  
قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به في الارشاد لانه تعمد الشرب لمصلحة نفسه اه (قوله أسفل



بتناول ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحد في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فأجلده وقيس به شرب النبيذ وإنما حرم القليل وحده وإن لم يسكر حسا للمادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والخلو بها لأفضائهما إلى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج القيود المذكورة فيه أضدادها فلا حد على من أتصف بشئ منها من صبي ومجنون وكافر ومكره وموثر وجاهل به أو بتحريره أن قرب إسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فأساغها به ولم يجد غيره وإنما حد الحنفى بتناوله النبيذ وإن اعتقد حله لقوة أدلة تحريمه ولأن الطبع يدعو إليه فيحتاج إلى الزجر عنه وخرج بالشراب غيره كبنج وحشيش مسكر فانه وإن حرم تناوله خلافا لبعضهم لا يحسد به ولا ترد الخمر المعقودة ولا الحشيش المذاب نظرا لأصلهما ويحد بما ذكر (وإن جهل الحد) به لأن حقه أن يتمتع منه (لا) تناوله (تداو أو عطش) فلا يحسد به وإن

اناء الخ) ما لم يستحجر فإن استحجر ولم يسكر لم يحرم أي من حيث الاسكار وإن حرم من جهة النجاسة (قوله ملتزم تحريمه) لم يقل مسلم مكلف مع أنه أخصر وأظهر لادخال السكران فانه غيره مكلف عنه (قوله وبتحريره) قد يقال يعني عنه ملتزم تحريمه إلا أن يقال التزام تحريمه يكون في ضمن التزام جميع المحرمات أذبا لسلامة التزام تحريم جميعها ولا يلزم منه علمه بحرمة عين هذا الخمر شيخنا (قوله وحده) معطوف على حرم تناوله (قوله أي بتناول ذلك) أي وهو غير مستهلك وكان تناوله على وجه معتاد أخذ من قوله بعد لا بتناوله الخ (قوله في التعريف) أي الضابط (قوله السكران) أي إذا شرب حال سكره بعد حده أو لا فانه يحد ثانيا حال صحوه أخذاء ما يأتي أنه لا يحد حال سكره ع ش (قوله فلا حد) لم يقل ولا حرمة لأنه لو قاله لزم عليه أن يكون بعض أفراد من خرج لا يحرم عليه مع أن فيهم من يحرم عليه وهو الكافر س ل (قوله ومكره) لكن عليه أن يتقايه وجوبا س ل وعبرة م ر ومكره ويلزم كل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر إلى عذره وإن لزمه التناول لأن استدلاله في الباطن انتفاع به وهو محرم وإن حل ابتداء لم زال سببه فاندفع استبعاد الأذرى لذلك (قوله وموثر) عطف خاص على عام لأنه من أفراد المكره وفي ع ش الموجب من غص بلقمة فأنزلها جوفه بخمر اه وظاهر أن حله الموجب على تلك الصورة يمنع منه قول الشارح ومن شرب بلقمة إذا يكون حينئذ نكرارا (قوله أن قرب إسلامه) أي ولم يكن مخالطا للمسلمين اه حل (قوله ومن شرب) مفهوم قوله ولا ضرورة قال ع ش على م ر وإذا مات بشربه في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه بعد ما غص به ومات فانه يكون عاصيا للعدية بشربه اه وقرره شيخنا ح ف وعبرة تشرح م ر ومن شرب بلقمة أي وخشي هلاكه منها أن لم تنزل جوفه ولم يتمكن من إخراجها اه قال ع ش عليه ومفهوم قوله وخشي هلاكه أن خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك (قوله ولم يجد غيره) ولو بول نحو كلب فيقدمه عليه قل على الجلال وعدم الوجدان المذكور ليس بقيد في نفي الحد فلا فرق للشبهة كافي التداوى الآتي في قوله فلا يحسد به وإن وجد غيره زى وصل وخرج بنفي الحد نفي الحرمة الذي لم يتعرض له هنا فانه قيد فيه وكأنه إنما قيد به لأنه في بيان محترز قول المتن ولا ضرورة والضرورة لا تتحقق إلا إذا لم يجد غيره كما أشار له حل وفيه أنه إذا كان ليس قيد في نفي الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة وكان الانسب حينئذ أن يقول ولا حاجة وقد يقال هو قيد في نفي الحرمة فقط ويقيد الحد بعدم الحاجة كما يؤخذ من قوله لا بتداو تأمل (قوله وإنما حد الحنفى) أي إذا رفع لقاض شافعى لأن العبرة بعقيدة القاضى كما قاله س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم تحريمه (قوله وإن اعتقد حله) أي في القدر الذي لا يسكر أما القدر المسكر فيحرم إجماعا كما صرح به حج وقل على الجلال (قوله لقوة أدلة تحريمه) هذا يدل على أن لتحريمه أدلة أخرى غير القياس (قوله ولأن الطبع الخ) بهذين التعليين فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطء في نكاح بلاولى ومع حده بذلك تقبل شهادته لأنه لم يرتكب مفسقا في اعتقاده المعنور فيه إذا العبرة في الحد بعقيدة الإمام وفي رد الشهادة بعقيدة الشاهد ولهذا لو غضب أمة باعتقاده أنه يزنى بها ثم تبين أنها مملوكه فسق وردت شهادته س ل (قوله مسكر) أي كل منهما (قوله لا يحسد به) لكن يعزر س ل (قوله ولا ترد الخمر المعقودة) أي على مفهوم قوله كل شراب وقوله ولا الحشيش المذاب أي على منطوقه ومحل في الحشيش المذاب إذا لم تصرف فيه شدة مطربة والاصار كالخمر في النجاسة وفي الحد كالخمر إذا ذيب وصار كذلك بل أولى والفرق بأن للحشيش حالة اسكار وتحريم بخلاف الخبز مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سياق ذلك يؤكده ما قلنا وفاقا في ذلك لطلب وخلافا لم ر ثم وافق اه مم

في نصحيحه ومصححه الاذرى وغيره لشبهة قصد التداوى وهذا من زيادتي وما نقله الامام عن الأئمة المعبرين من وجوب الحد بذلك ضعفه  
الرافى في الشرح الصغير (ولا) (٢٣٤) بتناوله حالة كونه (مستهلكا) بغيره كخبر عن دقيقه به لاستهلاكه (ولا) بتناوله

(بحقن وسعوط) بفتح السين لان الحد للزجر ولا حاجة فيهما الى زجر (وحد حر أربعون) جلد في مسلم عن أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريد والنعال أربعين وعن علي رضي الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الى (و) حد (غيره) ولو مبعضا (عشرون) على النصف من الحر كنظائره وتعيير بغيره أعم من تعبيره بالرفيق (ولاء) كل من الاربعين والعشرين بحيث يحصل بهازجر وتنكيل فلا تفرق على الايام والساعات لعدم الايلام فان حصل بها حينئذ ايلام قال الامام فان لم يتخلل ما يزول به الالم الاول كفي والافلا ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة وتلف امرأة أو نحوها عليها ثيابها وكلمة الخنثى فيما يظهر اكن يحتمل أن لا يختص بلف ثياب المرأة ونحوها ويحتمل تعيين

على المنهج ع ش على مر (قوله لشبهة قصد التداوى) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك ان لا يبقى له طعم ولا لون ولا ريح لانه لا نظر لعدم اباختها حينئذ حل لانه لا يلزم من الحرمة الحد كزنا المكروه فانه وان حرم لا يحده (قوله كخبر الخ) هل يتقيد بالجماد كمثل أو مثله المائع في شرح الروض ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا مصادرة وعبرة مر لا ضم حلاله وذهاب عينه (قوله بحقن) أى في الدبر وان حرم وسعوط أى في الأنف أى وان سكر منهما اذ لا تدعو النفس له ويفارق افطار الصائم لان المدار ثم على وصول عين للجوف شرح مر (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود فان المراد به مصدر (قوله أربعون) خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون زى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع في الصحابة من عدالة جميعهم أشكل شربهم الخرفانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شربه عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقتضي جوازه فشرب تعويلا عليها وليست هي كذلك عند من رفع له الخد على مقتضى اعتقاده وذاك شرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه فانه دقيق ع ش على مر (قوله أربعين) أى في غالب أحواله والافقد جلد ثمانين كافي جامع عبد الرزاق حل (قوله سنة) أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) هو من كلام علي الراوى رضي الله عنه أى الاربعون كافي ع ش وحل وقال الشورى أى الثمانون وهو الظاهر وعبرة حل وهذا أحب الى أى الاربعون بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر اشهر بين الصحابة فصار اجاعا فاجاعا فارجع الخالفه وأجيب بأن الاجاع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفي زى مانصه قال الزركشى الاحب الاول لانه السنة وقتله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر في المرة الرابعة منسوخ اه (قوله بها) أى الضربات (قوله ما يزول به) أى زمن يزول فيه فالباء بمعنى في (قوله والافلا) وبحقن الاذرى حرمة مطلقا بغير رضا المحدود لما فيه من زيادة الفضيحة مع مخالفتها للمأثور وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه اذا جازله الزيادة على الاربعين فهي تعزير وهذا أولى اه حجج وزى (قوله ويحد الرجل قائما) أى ندبا ع ش (قوله وتلف) أى وجوبه وهو بضم اللام من باب رد حل واستحسن الماوردى ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها وان ذا الهيئة يضرب في الخلاء اه شرح مر (قوله امرأة) أى امرأة أخرى غير المحدودة وقوله أو نحوها كالحرم وقوله عليها أى على المرأة المحدودة اذا انكشفت (قوله وكلمة الخنثى) أى في كونه يحد جالسا (قوله ويحتمل تعيين المحرم) لانه مع النساء كرجل ومع الرجال كامرأة حج زى وهو المعتمد وقوله ونحوها كالمسوح (قوله بنحو سوط الخ) أى في حق السليم القوي أما غيره فيجلد بنحو عشكل ولا يجوز بسوط شرح مر فلو خالف وجده بالسوط فالذى يظهر عدم الضمان كالجود في حر أو برد ومات به أو جلد على المقاتل اه سم (قوله ان رآه) أى القدر المزداد (قوله ورآه على) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله وهذا أحب الى راجع للثمانين حل لكن مرجع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين شرح مر (قوله هذى) أى تسكاه بما لا ينبغي (قوله افترى) أى قذف س ل (قوله وحدا الافتراء ثمانون) يلزم عليه ترك حد الشرب لانهما حد للقذف فلا ينتج الدليل المدعى وأجيب بأن القذف غير محقق (قوله تعازير)

أى

المحرم ونحوه يحصل الحد (بنحو سوط وأيد) كنعال وعصى معتدلة واطراف ثياب بعد قتلها حتى تشتد

(واللامام زيادة قدره) أى الحد عليه ان رآه فيبلغ الحر ثمانين وغيره أربعين كما فعله عمر رضي الله عنه في الحر ورآه على رضي الله عنه قال لانه اذا شرب سكر واذا هذى افترى وحدا الافتراء ثمانون (وهى) أى زيادة قدر الحد عليه (تعازير) لا حديد ولا مساجير تركه

وأعترض بأن وضع التعزير بالنقص عن الحد فكيف يدويه وأجيب بما أشرت إليه بأنه أزيد من أن ذلك الجنايات تولدت من الشارب قال الرافعي وليس شافيا فإن الجناية لم تتحقق حتى يعزّر والجنايات التي تتولد من الخمر لا تنحصر فلتجزأ الزيادة على الثمانين وقدم منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن الكل حد وعليه هذا الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتحتم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام وتعبيري بنحو سوط الى آخره (٢٣٥) أولى مما عبر به الاصل (وحد باقراره

وبشهادة رجلين أنه شرب مسكرا) وان لم يقل وهو عالم مختار لان الاصل عدم الجهل والا كراه وقوله أنه تنازعه المصدران قبله فلا يحذر بريح مسكر ولا بسكر ولا يقيء لاحتمال الغلط أو الاكراه والحديد رأ بالشبهة (وسوط العقوبة) من حد وتعزير فهو أعم من قوله وسوط الحدود (بين قضيب) أي غصن (وعصا) غير معتدلة (ورطب وياس) بان يكون معتدل الجرم والرطوبة لا يتباع فلا يكون عصا غير معتدلة ولا رطب في شق الجلد بثقله ولا قضيبا ولا يابس فلا يؤلم خلفه وفي خبر مرسل رواه مالك الامر بسوط بين الخلق والجديد وقيس بالسوط غيره (ويفرقه) أي السوط أو غيره من حيث العدد (على الاعضاء) فلا يجمع على عضو واحد (ويتقى المقاتل) كشفرة نحر وفرج لان القصدر دعه

أي فيها شبه بالتعزير لجواز تركها وبالحد لجواز بلوغها أربعين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فإن الجنايات لم تتحقق أي لا يلزم تحققها ووجودها الآن يقال ذلك مظنة لما حل قال خط في الاقناع والمعتمد أنها تعزيرات وانما تجزأ الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله ألفاظ مشعرة الخ) كقولهم وحد عمر ثمانين وقوله عليه الخ هو أحسن الاجوبة عزيرى (قوله بان يتحتم بعضه الخ) قضيته أن الامام لا يضمن لومات ولم يقل بذلك أحد من أئمة المذهب حل واعتمد ع ش على م عدم الضمان ثم قال هذا بخلاف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال من قوله والزائد في حد يضمن بقسطه الا أن يقال نفي الضمان مبني على كون الزائد حدا لا تعزيرا والضمان مبني على أنه تعزير (قوله باقراره) أي الحقيقي زى واحترزه عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرمى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب اليه ثم بها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين ع ش على م (قوله وان لم يقل) أي كل منه ومن الشاهدين (قوله لان الاصل الخ) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط التفصل فيهما في الاقرار والشهادة حل وفرق س ل بان مقدمات الزنا قد تسمى زنا كافي خبر الامنان تزنيان فاحتيط فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط كما قاله ابن الصلاح المتخذ من جلود نلوى وتلف سمي بذلك لانه يسوط اللحم بالدم أي يخلط به سم (قوله بين قضيب الخ) أي وجوبا م (قوله أي غصن) أي دقيق جدا كافي م وقوله غير معتدلة بان تكون كبيرة كما يدل عليه قوله بأن يكون معتدل الجرم أي لا صغيرا ولا كبيرا (قوله بين الخلق) بفتح اللام أي البالي ع ش على م (قوله وقيس بالسوط) اراد هنا بالسوط المتخذ من جلد كما قاله ابن الصلاح وهذا بخلاف قوله سابقا وسوط العقوبة فانه اراد به ما هو أعم من هذا فاذا ذكره ابن الصلاح تفسيره في أصل اللغة سم (قوله ويفرقه) أي وجوبا حل (قوله ويتقى المقاتل) أي وجوبا فلولومات لا ضمان لانه تولد من مأموره في الجملة وليس مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر غالبا) أي فلا يخاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه أنه لو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق رأس اجتنبه قطعاً وما نقل عن أبي بكر رضي الله عنه من أمره الجلاد بضربه وتعليقه بان فيه شيطانا ضعيف ومحل الخلاف حيث لم يترتب عليه محذور تيمم بقول طبيب ثقة والاحرم جزم بعدم توقف الحد عليه شرح م (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تاذى به والا كره حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم وجوب ذلك حل (قوله ولا تجرد يابه) الذي يظهر أن ذلك مكروه شرح م ويذهبى حرمة ان كان على وجه من ركعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يؤذى كقميص لا يلبق به أو ازار فقط سم على حج ع ش على م (قوله ولا يحد) أي يحرم حده في حال سكره س ل وزى (قوله أجزاء) محله في

لاقتله (والوجه) خبر مسلم اذا ضرب أحدكم فليتنى الوجه ولا به بجمع المحاسن فيعظم أثر شينه وانما يتقى الرأس لانه مستور بالشعر غالبا (ولا تشديده) ولا يحدوه على الارض ليتمكن من الاتقاء بيديه فلو وضعهما أو احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخره لانه يدل على شدته بالضرب فيه (ولا تجرد يابه) بقيد زنه بقول (الخفيفة) أما الثقيلة كجبة محشوة وفروة فتجرد نظر المقصود الحد (ولا يحد في) حال (سكره) بل بعد الاقامة منه ليرتدع (ولا في مسجد) خبر أبي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد ولا حمال أن يتلوث من جراحة تحدث (فان فعل) أي في حال سكره أو في المسجد (أجزاء) أما في الاول فظاهر خبر البخاري أتى النبي صلى الله عليه وسلم سكران

فأمر بضربه فثامن ضربه بيده ومثامن ضربه بشو به ولفظ الشافعي فضر به بالأيدي والنعال وأطراف الثياب وأما في الثاني فكالمصلاة في دار مفصولة وقضيته تحريم ذلك وبه جزم البندنيجي لكن الذي في الروضة كاصلها في باب آداب القضاء أنه لا يحرم بل يكره ونص عليه في الام وقولي ولاني (٢٣٦) الى آخره من زيادتي (فصل) في التعزير من العزراي المنع وهولغة

التأديب وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً كما يؤخذ مما يأتي والاصل قبل الاجماع آية واللاقي تخافسون نشوزهن وفعلاه صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في صحيحه (عند المعصية لا حد لها ولا كفارة) سواء أ كانت حقاً لله تعالى أم لأدمي كباشرة أجنبية في غير الفرج وسب ليس بقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد وبخلاف التمتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وأثرت بزيادتي (غالباً) الى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية كمن يكتسب باللهو الذي لا معصية معه وقد يتقن مع اتقاء الحد والكفارة ككافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى وكافي قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجتمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجتمع مع الكفارة كافي الظهار واليمين الغموس وافساد الصائم يوماً من

السكران ان كان فيه نوع احساس زى (قوله فأمر بضربه) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير والراجع الوجوب ويحجب بأنه يحتمل أنه أتى به عقب شربه قبل أن يغيب أو أنه شرب قدراً لا يسكر من ل ولهذا قال الشارح فظاهر خبر البخاري (فصل في التعزير) وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلاف باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو فيه بل يستحبان الثالث التألف به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك زى (قوله وهولغة التأديب) عبارة شرح م ر وهولغة من أسماء الاضداد لانه يطلق على التفخيم والتعظيم قال تعالى وتعزروه وتوقروه وعلى التأديب وعلى أشد الضرب قاموس ويلزمهما التحقير وهو ضد التعظيم (قوله وتزوير) أي مشابهة خط الغير بان يكتب خطاً مشابهاً لخط غيره ليظن أنه خط الغير كما يقع في الحجج المزورة (قوله غالباً) راجع لقوله عزز ولقوله للمعصية ولقوله لا حد فيها ولا كفارة بدليل كلام الشارح الآتي فبين محترز التقيد بالغلبة في الثاني بقوله إلا أنه قد يشرع التعزير ولا معصية الخ وفي الاول بقوله وقد يتقن مع اتقاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد الخ وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كمن يكتسب باللهو) كاطبل والغناء الذي لا معصية معه أي وكما في تأديب الطفل والمجنون اه عميرة سم أمان يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر ناس اتخذ من يذ كر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذه عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة الاستتجار لان الاستتجار على ذلك الوجه فاسد (قوله الذي لا معصية معه) كاللعب بالطائر والغناء في القهاوي مثلاً وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله من ولي لله) المراد به ناس لا يعرف بالشرب والولي الحقيقي العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه المواظب على الطاعات المعرض عن الانهماك في المذات والشهوات القائم بحقوق الله وحقوق العباد حل ما خصاً وشبارة زى لو قال كصغيرة صدرت من لا يعرف بالشرب كان أدلى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبوا ذوى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي بمن ذكر اه وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم وهو متجه حجب (قوله كافي تكرار الردة) واستمر عليها حل وفيه انه ان عذرت ثم قتل كان قتله لا صراره على الردة وهو معصية جديدة وان أسلم عزز ولا حد فلم يجتمع معاً شرح م ر (قوله واليمين الغموس) بان اعترف بأنه حلف باطلا عامداً علماً وأما لو أقيمت عليه بينة فلا يعزر لاحتمال كذبها حل (قوله وبحصل بنحو حبس وضرب باجتهاد) الباء الاولى للتعدي والثانية للسيب (قوله وصلب) عبارة م ر وجوز الماوردي صلبه حيا من غير مجاوزة ثلاثة أيام (قوله وتوبيخ بكلام) ولا يمنع طعاماً ولا شرباً ولا يتوضأ ويصلي لامومياً اه شرح م ر أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب (قوله لا يخلق) أي لا يجوز بذلك فان فعل به حرم وحصل التعزير حل وظاهر عطفه على نحو عدم حصول التعزير كافي الشورى وبعبارة سم صريح هذا الكلام ان خلق اللحية لا يجزى في التعزير لو فعله الامام وليس كذلك فيما يظهر والذي

رأيته

رمضان بجماع حايته ويحصل (بنحو حبس وضرب) غير مبرح

كصفع ونقي وكشف رأس ونسويد وجهه وصلب ثلاثة أيام فأقل وتوبيخ بكلام لا يخلق لحيته (باجتهاد امام) جنساً وقد را افراداً وجماعاً وله في المتعاقب بحق الله تعالى العفو ان رأى المصلحة وتعميري بذلك أعم من قوله بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ والصنع الضرب بجمع الكف أو يسقطها

(ولينقصه) أي الامام التعزير وجوبا (عن أدنى حد المضرر) فينقص في تعزير الحر بالضرب عن أربعين وبالحبس أو النقي عن سنة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو النقي عن نصف سنة (٢٣٧) خبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين رواه البيهقي وقال المحفوظ ارساله وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم وتعزير بما ذكر أعظم من قوله وجب أن ينقص في عبد عن عشرين وفي حر عن أربعين (وله) أي للامام (تعزير من عفا عنه مستحقه) أي التعزير لحق الله تعالى وإن كان الامام لا يعزره بدون عفو قبل مطالبة المستحق له أو من عفا عنه مستحق الحد فلا يحده الامام ولا يعزره لأن التعزير يتعلق أصله بنظر الامام فلا أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره بخلاف الحد (فرع) للاب وان علا تعزير موليه بارتكابه مالا يليق قال الرافعي ويشبه أن تكون الامم مع صبي تكفله كذلك وللسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله وللزوج تعزير زوجته لحقه كنشوز وللعلم تعزير المتعلم منه

وأيته في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بحاق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء وأعله مراد الشارح (قوله ولينقصه الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير بوفاء الحق المالي فانه يحبس الى أن يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب الى أن يؤديه أو يموت لانه كالصائل وكذا الوغصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب الى أن يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة أخرى مـ شوبري (قوله المحفوظ ارساله) أي والمرسل يحتج به إذا تقوى بغيره ولم يبين الشارح كـ ما يسوق الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اهـ عـ شـ (قوله مالا يليق) ظاهره ولو غير معصية حل (قوله لحقه) لالحقه تعالى ان لم يبطل أو ينقص شيأ من حقوقه كما لا يخفى شرح مـ فقوله ان لم يبطل أي حق الله وقوله من حقوقه أي الزوج كان شربت الزوجة خرا فصل تقوى منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب راحة الخمر فله ضرب بها على ذلك ان أفاد والا فلا ولا يجوز له ضرب بها على ترك الصلاة على المعتد مـ رسم (قوله وللعلم الخ) هل المراد لحقه كالذي قبله وظاهره وان لم يأذن الولي وفي شرح شيخنا أنه لا بد من اذنه حل ومثله زى ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعاق بالتعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره يأتى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخاصه من المتعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق عـ شـ على مـ (قوله والمتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الاب والاب لا يؤدب البالغ غير السفيه ميم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه عـ شـ على مـ

### كتاب الصيال

درس

انما ذكره عقب ما قبله لانه لا يناسبه في مطلق التعدي لان التعزير بسببه التعدي على حق الله تعالى أو حق عباده (قوله هو) أي لغة وقوله والوثوب أي الهجوم عطف تفسير اهـ عـ شـ وقال عبد البر هذا معناه لغة وعرفا اهـ وقيل ان هذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو الوثوب على معصوم بغير حق برماوى (قوله وضمان الولاية) جمع دلى كولى الصبي والمجنون اذا فعل فيهما ما يوجب الضمان ويمكن شمول ذلك لصاحب الدابة لانه لما كان حافظا لها كان الولي عليها (قوله وضمان غيرهم) كالجلاد والخائن اذا كان الخائن غير دلى (قوله دفع صائل) شمل الحامل فله دفعها ولا يضمن حملها الوادى الدفع الى قتله سم وفرق بينه وبين الجنابة حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودة مشاهدة حال دفعها وهى الصيال سم ومـ (قوله أيضا دفع صائل) أي عند غلبة ظن صياله اهـ شرح مـ أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكتفى لجواز دفعه توهمه بل ولا الشك فيه أو ظنه ظنا ضعيفا على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان معناه الظن القوى وهل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتى بقوله وشترط الوجوب الخ وينبئ عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج عـ شـ على مـ أي بان كان الصائل مسلما محقون الدم (قوله ومنفعة) فديقال الصائل على الطرف شامل لانلاف نفسه ولانلاف منفعته فلا حاجة الى قوله أو منفعة اهـ سم (قوله وبضع) أي ولو لاجنبية اذا لا سبيل لابطاحه ويتجه وجوبه أيضا على مقدمات لو طء كقبلة اذا لا تباح بالاباحة وتقدم أن الزنا لا يباح بالا كراه في حرم على المرأة أن تستسلم لمن صال عليها ليزنى بها مثلا وان خافت على نفسها الهلاك اهـ شرح مـ فالمراد بالجواز المستفاد من الاثم في قوله له ما يشمل

كتاب الصيال  
هو الاستطالة والوثوب  
(ضمان الولاية و) ضمان  
(غيرهم و) حكم (الخائن)  
وذكرهما في الترجمة من  
زيادتي (له) أي للشخص

ومكافروا ورقيق ومكف وغيره (على معصوم) من نفس وطرف ومنفعة وبضع ومقدماه كتنقييل ومعاينة (دفع صائل)

مسلم



الوجوب وقال زى نعم يجب الدفع على من يده مال محجور أو وقف أو دية على ما في الأحياء وعن مال نفسه المتعلق به نحو رهن أو أجرة على ما يحسنه الأذرى اه (قوله ومال وان قل) واستشكل باعتبارهم في القطع في السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظلمه حيث لم يترك الأخذ مع اطلاع المالك ودفعه شورى وأجيب أيضاً بأن السرقة لما قدر حدها قدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه لا ضابط للصيال من ل (قوله واختصاص) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه سم وكذا لو كان يده وظيفة بوجه صحيح فله دفع من يسهى في أخذها منه بغير وجه صحيح وان أدى إلى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى أن الشهاب حجج أفتى بذلك فليراجع سم على حجج ع ش على م ر (قوله أم لغيره) في شرح شيخنا أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه حل وضعفه سم على حجج وأقره ع ش (قوله الآية فن اعتدى الخ) فيه أن الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل الآن يقال الآية شاملة للمعتدى حكماً وهو مريد الاعتداء لكن ر بما ينافيه قوله بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فاعتدوا عليه الخ الاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للشاكلة والأفلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الأفراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف لا بالخف أي ولو كان صائلاً بالقتل م ر بزيادة (قوله من قتل) وجه الدلالة أنه لما جعل شهيداً دل على أنه القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً كان له القتل والقتال زى (قوله دون دينه) أي إذا جل أي الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث من قتل لاجل الذب عن دينه أو لاجل الذب عن دمه أي نفسه وكذا يقال في الباقي قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل ونحت وهو تقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل وهو مجاز وتوسع قال الطيبي دون هنا بمعنى قدام كقول الشاعر

\* تزيل القذى من دونها وهي دونه \* اه شورى (قوله نعم لوصال) استدراك على قوله له دفع صائل (قوله ان يقي روحه بماله) ظاهره ولو كان ذارو ح غير آدمي لانه دون آدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان وقراره على المكروه بالكسر وفي النفس عليهما ولو مالا كرفيق لان قتل النفس لا يباح بالاكرام بخلاف اتلاف المال غير ذى الروح حل وم ر (قوله أولى وأعم) وجه الأولوية أن النفس تشمل غير المعصومة ووجه العموم شموله لمقدمات الوطاء والاختصاص اه شيخنا (قوله في بضع) ولولبيمة أوله ديرة وسواء قصده مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من م ر (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم عن الذي فليحرر ولكن وافق م ر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قسمناه من حصول الشهادة له دون الذي سم (قوله بأن يكون كافراً) لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصده إذا جوز الأسر وعلم أنه إذا امتنع قتل جازله الاستسلام (قوله بل يجوز الاستسلام له) بل يسن لخبر كن خير ابني آدم أي قابيل وهابيل وخبرهما المقتول لكونه أسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربعمائة من ألقى منكم سلاحه فهو حر وعمل جواز الاستسلام إذا لم يمكنه هرب أو استغاثه كما قاله البرماوى وعبد البر ولا يرد عليه استسلام عثمان مع إمكان الاستغاثه لانه مذهب صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح م ر بزيادة وقوله بل يسن أي إذا كان المصول عليه ملكاً أو كان توحيد في زمانه وكان في

ومال وان قل واختصاص كجلد ميتة سواء أ كانت للدافع أم لغيره الآية فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه وخبر البخاري انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصره وخبر الترمذي ومحمده من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لوصال مكرها على اتلافه مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه بماله كما يناول المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكروه وقولي على معصوم أولى وأعم من قوله على نفس أو طرף أو بضع أو مال (بل يجب) أي الدفع (في بضع) في (نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم) بقيد زده بقولي (محقون الدم) بأن يكون كافراً أو بهيمة أو مسلماً غير محقون الدم كزنا محصن فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وشرط الوجوب

في البضع وفي نفس غيره أن لا يخاف الدافع على نفسه (فيهر) أي الصائل ولو بهيمة فباحصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولادية ولا قيمة ولا كفارة لانه مأمور بقتاله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة ساقطة) عليه مثلاً كسر هأى لانه مأمور بان كان دفعها واجبا أو لم تدفع عنه الا بكسرها اذ لا قصد لها ولا اختيار (٢٣٩) بخلاف البهيمة نعم ان كانت موضوعة

بمحل أو حال يضمن به كأن وضعت بروشن أو على معتدل لكنهما مائة هدرت (وليدفع) الصائل (بالاخذ) فالأخذ (ان أمكن) كهرج فزجر فالاستغانة فضررب بيد فبسط فبعضا فقطع فقطل) لان ذلك جوز للضرورة ولا ضرورة في الاتقل مع امكان تحصيل المقصود بالأخذ نعم لو اتهم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وقاعدة الترتيب المذكور انه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بما دونها ضمن ومحل رعاية ذلك في غير الفاحشة فلور آه قدا ولج في أجنبية فله ان يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة ومحلها أيضا في المعصوم أما غيره كحربي ومرد فله قتله لعدم حرمة أما اذا لم يمكن الدفع بالأخذ كأن لم يجد الاسكينا فيدفع بها (ولو عضت يده) مثلاً (خلصها بفك فم) ان عجز عن فكها خالصها (بضربه فبسلها) أي اليد منه

بقائه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام م ر زى (قوله في البضع) أي بضع الغير لقول م ر يحرم على المرأة ان تسلم لمن صال عليها أن يزني بهامثلاً وان خافت على نفسها لانه لا يباح بالاكره (قوله فباحصل) في سبيبة متعلقة يهدر والباء في قوله بالدفع سبيبة أيضا وقوله من قتل وغيره بيان لما (قوله فلا يضمن) يستثنى من عدم الضمان المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه القود قاله الزبيلي س ل (قوله مأمور بقتاله) أي مأذون به لقول المصنف له دفع صائل (قوله وفي ذلك مع ضمانه منافاة) أي مع أن له اختيارا فلا ترد الجرة فانها وان كان دفعها واجبا مع أنها مضمونة لكن لا اختيار لها تدبر (قوله لاجرة) معطوف على الضمير في يهدر بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل يرد (قوله لانه) أي ان كانت موضوعة بمحل لا يضمن به أخذاً مما يأتى في الاستدراك وقوله اذ لا قصد لها ولا اختيار أي مع عدم تقصير الواضع فلا يقال ان هذا التعليل يأتى في الاستدراك لان فيه تقصيرا (قوله كأن وضعت الخ) هو على اللق والنشر المرتب وقوله بروشن المراد به غير المعتدل بدليل المقابلة كذا قيل والظاهر أن المراد ما هو أعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروشن الخارج لانه حينئذ يضمن متلفه فكذا ما وضع عليه ويكون قوله أو معتدل مراد منه غير الروشن فتحسن حينئذ المقابلة (قوله هدرت) أي ويضمن واضعها ما تلف به التقصير بوضعها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة ع ش على م ر (قوله وليدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه شرح م ر (قوله فاستغانة) قضيته أنه لا يجوز الاستغانة مع امكان الدفع بالزجر وليس بصحيح بل هو مخير بينهما ان لم يترتب على الاستغانة الحاق ضرر به أقوى من الزجر س ل وزى (قوله فقطع) ويجوز هنا العضو يظهر انه بعد الضرب وقبل قطع العضو س ل وم ر (قوله وقاعدة الترتيب الخ) فان اختلفا في امكان التخلص بدون ما وقع به صدق الدافع بحينه لعسراقامة البينة على ذلك ولكن الحكم كذلك في مسألة العض س ل وع ش على م ر (قوله وان اندفع بدونه) المعتمد وجوب الترتيب في الفاحشة ولو محصنا زى وم ر وقال حج محل وجوب الترتيب في غير المحصن أما هو فيبدأ فيم بالقتل لا هداره والقائل بوجوب الترتيب فيما جاب بأن قتله للإمام بالرجم (قوله لا يستدرك بالاناة) أي لا يدرك منعه من الوقاع بالتأني أي لا يحصل منعه منه بذلك فالسين والتنازعان والضمير راجع للواقع على حذف مضاف وهو منع في قولنا منعه والاناة بوزن قنائة التناهي والتراخي والظاهر أنه اسم مصدر لتأني (قوله الاسكينا) أي ويقدم أو لا الضرب بظهورها فان لم يندفع فبعضها اه (قوله بضربه) أي القم كافي م ر (قوله فبسلها منه) ففق عينه فقطع لحية فعضرخصيته فبعج بطنه شرح م ر فالمراتب حينئذ سبعة (قوله والمعضوض معصوم أو حربي) أما اذا كان المععضوض غير من ذكر بأن كان زانيا محصنا أو تارك صلاة بعد الأمر بها أو قاطع طريق فيضمن لانه لا ينبغي لثل هذا أن يفعل بالعاض ذلك زى (قوله وبعج بطنه) أي شقها اه مختاراً وبابه قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم أنه لا يفيد (قوله كأن رمى) أي هو أو حرمة المنظور اليها بخلاف الاجنبي لا يجوز له رميه فلور ما هضمه وانما حرم الرمي على الاجنبي

(فان سقطت استانه) والمعضوض معصوم أو حربي (هدرت) كنفه وان كان العاض مظلوما لان العض لا يجوز بحال قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يمكن التخلص الا به فان لم يمكنه التخلص الا بالانلاف عضو كفق عينه وبعج بطنه فله ذلك كما علم مما مر وبما تقرر علم أنه لا يجب تقديم الانذار بالقول وهو كذلك (كأن رمى عين ناظر)

مستورة (في داره) ولو  
مكتراة أو مستعرة (من  
نحو ثقب) مما لا يعد فيه  
الرامي مقصرا كسطح  
ومنارة (بخفيف كحصة  
وليس للتأثر ثم محرم  
غير مجردة أو حليلة أو متاع  
فأعماء أو أصاب قرب عينه)  
فجرحه (فات) فبهدر  
(ولو لم ينزله) قبل رميه  
لغير الصحيحين لو اطلع  
أحد في بيتك ولم تأذن له  
فدفعته بحصاة ففقت عينه  
ما كان عليك من جناح  
وفي رواية صحيحها ابن حبان  
والبيهقي فلا قود ولا دية  
والمنع في المنع من النظر  
وإن كانت حرمة مستورة  
كأمر أو في منعطف لعموم  
الأخبار ولأنه ير يدسترها  
عن العين وإن كانت  
مستورة ولأنه لا يدري  
متى تسترونه فكشف  
فيحسم باب النظر وخرج  
بمعين الناظر غيرها كاذن  
المستمع وبالعمد النظر اتفاقا  
أو خطأ وبالمجرد مستور  
العورة وبما قبله وبعده  
الناظر إلى غيره وغير حرمة  
وبداره المسجد والشارع  
وتحومها وبنحو الثقب  
الباب المفتوح والكوة  
الواسعة والشباك الواسع  
العيون وبالحفيف أي إذا

مع أنه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالاصول عليه لأن منعه من النظر لا ينحصر في خصوص  
الرمي ولكن الشارع أباحه لصاحب الحرم وإن أمكن منعه بهرب المرأة ونحوه ولا بد أن يكون الرمي  
حال النظر فلورماه بعد أن ولي ضمنه شرح م ر وع ش (قوله ممنوع من النظر) بأن لا يكون له  
شبهة في النظر فإن نظر الخطبة أو لشراء أمة حيث يباح له النظر لم يجز رمية وكذلك لو كان الناظر أحد أصوله  
كأب أو جد بقدفه م فتكون القيود حينئذ أحد عشر (قوله أو مراهقا) فإن قيل المراهق  
غير مكاف ولا يستوفي منه الحد فكيف يجوز رمية أجيب بأن الرمي ليس للتكليف بل لدفع مفسدة  
النظر س ل (قوله حرمة) أي زوجه وأماه ومحارمه ويلحق بذلك ولده الأسر والجيل ولو  
غير متجرد شرح م ومثل ولده هو نفسه لو كان أمرا دحسنا رشيدى (قوله وإن كانت  
مستورة) غاية الرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وإن كان الناظر  
المعبر شرح م وهو متعلق بناظر والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان زى (قوله وليس  
لناظر الخ) بأن لا يكون له محرم أصلا أو له محرم مجردة كإفسيده دخول النقي على القيد لأن نقي  
النقي أثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة ما بين السرة والركبة اذهى عورة المحرم (قوله  
فأعماء) معطوف على رى (قوله أو أصاب قرب عينه) أي مما يخطئ منه إليه غالبا ولم يقصد الرمي  
إلى ذلك المحل أو لا وعبرة م وقضية كلام المصنف التخيير بين رمي العين وقربها لكن المنقول كما  
قاله الأذرى وغيره أنه لا يقصد غير العين حيث أمكنه أصابتها (قوله ولو لم ينزله) محله إذا كان لا يفيد  
الإنذار أما إذا كان يفيد كأن كان يعلم أنه يذهب نحو خوف فلا يرميه ويضمن حينئذ وهو مرادهم  
بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعيين الاختلاف م (قوله كما س) وأعاد نوطته لما  
بعده (قوله وخرج بعين الناظر) ظاهره أنها قيد واحد مع أنها قيدان وخرج بالناظر غيره فلا  
يجوز رمية وعبرة ع ش على م قوله كاذن المستمع وكعين الأعمى وإن جهل الرامي عماء وكعين  
البصير في ظلمة الليل لأنه لم يطلع على العورات بنظره اه (قوله اتفاقا أو خطأ) أي ولا يجوز رمية  
أن علم الرامي ذلك نعم يصدق الرامي في أنه تعمد وإن لم يتحقق م (قوله وبما قبله) وهو قوله إليه  
وقوله وبعده وهو قوله أو إلى حرمة ع ش (قوله وغير حرمة) ظاهره وإن كانت أجنبية مجردة وانظر  
ما الفرق بينهما وبين محرم الناظر المجردة لأن يخص الغير بغير الأجنبية المذكورة أي بأن كانت  
الأجنبية مستورة فليحرم (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير صاحب الدار ويؤخى عنه أنه لو كان  
الفتاح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من إغلاقه جاز رمية وهو ظاهر س ل فإن تمكن من  
إغلاقه لم يجز رمية ويضمن إن رمى وعبرة حج وبنحو الثقب الباب المفتوح ولو بفعل الناظر إن  
تمكن رب الدار من إغلاقه اه (قوله والكوة الواسعة والشباك الواسع) أي إذا كانا في جدار  
الرامي بخلاف ما إذا كان في جدار الناظر ونظر منهما فإنه يجوز رمية حينئذ لشمول نحو الثقب لأن  
المراد بنبذوه ما لا يعد فيه الرامي مقصرا وهو حينئذ ليس مقصرا ولا يعد مقصرا إلا إذا كان في جداره  
ولا ينافيه قولهم لا مالك فتح طاقات وإن أشرفت على ملك غيره لأنه لا يلزم من جواز الفتح جواز النظر  
منه إلى حرمة جاره مثلا (قوله ما لو كان الناظر ثم محرم غير مجردة) أي فلا يرميه وإن نظر لحرمته  
صاحب الدار أيضا لأن نظره إلى محرمه مانع من الرمي ونظره لحرمته المذكورة مقتض للرمي فيغلب  
المانع تدبر (قوله بعيدا عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه نعم لو لم يمكنه قصد ها ولا ما قرب منها ولم يدفع

وجده الثقل كحجر وسهم وبما بعده ما لو كان الناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع وبقرب عينه ما لو  
أصاب موضعا بعيدا عنها فلا يهدر في الجميع لتقصيره في الرمي حينئذ وقول إلى مجرد ما ع قولى غير مجردة أو متاع من زيادتي وتعبيري

بعضه ثقب أعسم من قوله كوة أو ثقب و بحليلة أعم من قوله زوجة وانما قيد بغير المجردة لحرمة نظره الى ما بين سرقة وركبة محرمة فجاز رمية اذا كانت مجردة (والتعزير عن يديه) أي التعزير كولي لموليه ووال لمن (٢٤١) رفع اليه و زوج لزوجته ومعلم لمعلم

منه ولو باذن الولي (مضمون) على العاقلة اذا حصل به هلاك لانه مشروط بسلامة العاقلة اذا المقصود التأديب لا الهلاك فاذا حصل الهلاك تبين أنه جاوز الحد المشروط وظاهر أنه لا ضمان على معزر رفيقه ولا رفيق غيره باذنه ولا على من طلب منه التعزير باعترافه بما يقتضيه ولا على مكرر ضرب دابة مكررة الضرب المعتاد لانها لا تأديب الا بالضرب (لا الحد) من الامام ولو في حر وبرد مفرطين ومرض يرجى برؤه فليس مضمون الا ان الحق قتله (والزائد في حد) من حد شرب وغيره كالزائد في حد الشرب على الاربعين في الحر وعلى العشرين في غيره (يضمن بقسطه) بالعدد فلو جلد في الشرب ثمانين فأتى لزمه نصف الدية أو في القذف احدى وثمانين لزمه جزء من أحد وثمانين جزأ من الدية وتعيير بما ذكر أولى من اقتصاره على حد الشرب والقذف درس (ولمستقل) بأمر نفسه بأن كان حرا غير صبي ومجنون

جاز رمي عضو آخر في أوجه الوجهين ولو لم يندفع بالخفيف استغاث عليه فان فقد مغيث سن له أن يفسده بالله فان أبي دفعه ولو بالسلاح وان قتله شرح م (قوله والتعزير عن يديه) لما فرغ من الصيال شرع في ضمان الولاية فقال والتعزير الخ أي ومتان التعزير لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون ما ينشأ عنه (قوله والى لمن رفع اليه) أي ولم يعاند أماما عاندا بأن توجه عليه حق وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لملكه الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه م ر س ل (قوله مضمون) أي ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رفيق غيره) نظره في الامام بأن الاذن بالضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندي أنه ان أذن في تأديبه أو تضمنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما اذا عين له نوعا وقدر اولم يتجاوز به فانه لا تقصير بوجه حيثئذ س ل فقوله باذنه أي مع بيان القدر والنوع والاضمن كما أفاده حل وم (قوله ولا على من طلب الخ) شامل لما اذا كان المطلوب منه بعض الأحاد وفي كلام شيخنا كحج تقييد ذلك بالقاضي حل (قوله ولا على مكر الخ) هذا يشبه التعزير (قوله لانها لا تأديب الا بالضرب) وبهذا فارق الصبي فانه يتأديب بالكلام (قوله لا الحد) معطوف على الضمير في قوله مضمون (قوله لان الحق) أي المقدر فلا يرد التعزير لانه غير مقدر (قوله يضمن بقسطه) بحث البلقيني ان محل ذلك ان ضر به الزائد وبق أم الاول والاضمن دية قطعا س ل (قوله لزمه جزء الخ) وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع بعير لانك تأخذ من المائة احدى وثمانين يبقى تسعة عشر خذ منها ثمانية عشر واجعلها تسعا تصير مائة واثنتين وستين تسعا واقسمها على الواحد والثمانين يخص كل واحد تسعا وانسب الواحد الفاضل الى الواحد والثمانين تجده تسع تسع لان تسعها تسعة لانك اذا نسبت الواحد الزائد على الثمانين الى الاحد والثمانين تجده تسع تسعها فيخصه من الدية وهي المائة بعير تسع تسعها وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع بعير لان المائة تسعها أحد عشر صحيحة وتسع فتسع تسعها ما ذكر ويسمى جزأ بما ذكر (قوله ولمستقل قطع غدة) بحث البلقيني وجوه اذا قال اطباء ان عدمه يؤدي الى الهلاك قال الاذرعوي ويظهر الا كتفاء بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب الساعة ان كان فيهما أهلية لذلك حج (قوله بأن كان حرا) أي أو مكاتب أو موصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه كافي م ر قال سم بخلاف البعض وان كان بينهما مائة أو كان في نوبة نفسه لان مالك البعض حقا في البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكلفا مع أنه أخصر ليشمل السكران اذ هو في حكم المكاف لا مكاف (قوله قطع غدة) هي من الحصة الى البطيخة زى والحصة بكسر الحاء وتشديد الميم لکنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش على م ومثلها في جميع ما يأتي العضو المتأكل ويجوز السكى وقطع العروق للحاجة ويسن تركه س ل (قوله أخطر) أي أخوف (قوله بأن لم يكن خطر) يرجع في ذلك لاهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر سم والمراد به عدل الرواية شرح م (قوله أو كان الترك أخطر) أو جهل حال الترك فيما يظهر حج س ل وقال ع ش لا يقطع حيثئذ (قوله ولأب) وألحق به السيد في قنة والأم اذا كانت قيمة س ل (قوله ان زاد خطر ترك) ومن باب أولى اذا اختص الخطر به وينبغي الجواز أيضا اذا اتقى الخطر

(٣١ - مجبري) - رابع - ولو سفيها (قطع غدة) منه ولو بنائيه ازالة للشين بها وهي ما يخرج بين الجلد واللحم هذا (ان لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها بأن لم يكن خطرا أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو تساوى الخطران بخلاف ما اذا كان القطع أخطر وفهم منه بالاولى أنه لا قطع فيما اذا كان الخطر في القطع فقط (ولاب وان علا قطعها من صغير ومجنون) مع خطر فيه (ان زاد خطر ترك)

بمخلاف غيره لعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج اليه القطع مع عدم الشفقة أو قتلها وبمخلاف ما لو تساوى الخطران أو زاد خطر القطع أو كان الخطر فيه فقط (ولو لهما) ولو سلطاناً أو وصياً (علاج لا خطريه) وإن لم يكن في تركه خطر كقطع غدة لا خطر في قطعها وفصد ونجم اذله ولاية ماله وصيائه عن التضييع فصيانه بدنه أولى وليس لغيره ذلك وتعبى بوليها أولى من اقتصاره على الأب والجد والسلطان (فلو ماتا) أى الصغير والمجنون (بجائز) من (٢٤٢) هذه المذكورات (فلا ضمان) لتلايمتنع من ذلك فيتضرران (ولو فعل) أى الولي (بهما مانع)

منه فتاباً (فدية مغلفة في ماله) لتعديه ولا قود وتعبى بما ذكر أولى من اقتصاره على السلطان والصبي (وما وجب بخطأ امام) ولو في حكم واحد كأن ضرب في حشد الشرب ثمانين فأت (فعلى عاقلة) لافي بيت المال كغيره من الناس (ولوحد) شخصاً (بشاهدين ليس أهلاً) للشهادة ككافرين أو عبيدين أو مرأهقين أو امرأتين أو فاسقين فأت فتعبى بذلك أعم من قوله ولوحد بشاهدين فبانا عبيدين أو ذميين أو مرأهقين (فان قصر) في البحث عن حالهما (فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه) لان الهجوم على القتل ممنوع منه بالاجماع (والا ف) الضمان بالمال (على عاقلة) كالخطأ في غير الحد (ولارجوع) لما عليهما لانهما يزعمان أنهما صادقان (الا على متجاهرين

فيهما كما يؤخذ من قوله الآتي ولو لهما مع علاج لا خطريه وانما قيد هنا بقوله ان زاد خطر الترك مع ان للاب القطع ولو اتى الخطر بالسكية كما سيأتى في قوله وان لم يكن في تركه خطر وذلك لان كلامه هنا فيما سوغ للاب فقط وأما ما سيأتى فهو في الاب وغيره من باقى الاولياء سم وحينئذ فله القطع في ثلاث صور وبمتنع في ثلاث أيضاً (قوله مع عدم الشفقة) أى في الأجنبي أو قتلها في القريب غير الاب (قوله ما لو تساوى الخطران) وقارق المستقل بأنه يغتفر للانسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يغتفر له فيما يتعلق بغيره حج س ل (قوله أولى من اقتصاره الخ) لانه يوهم أن الوصى ليس له ذلك (قوله فلا ضمان) أى لا بدية ولا كفارة س ل (قوله ولو فعل بهما مانع منه) لو اذن الولي في هذه الحالة لمن فعل بهما ذلك الفعل الممنوع فلا يبعد أن يقال ان كان ذلك المأذون عالم بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وان كان جاهلاً بذلك فالضمان على الولي الا أن يكرهه على الفعل فعليه كما في نظيره من الجلاد مع الامام فليحرر ثم ذكر ذلك للعلامة م ر فوافق عليه سم (قوله ولا قود) لشبهة الاصلاح وللبعضية في الأب والجد ومحلها اذالم يكن الخطر في القطع فقط ولم يكن في القطع أكثر وفاقا لما وردى والا فيضمن بالقود كما في شرح م ر وحينئذ فيعمل كلام المتن على ما اذا تساوى الخطران (قوله ولو في حكم) عبارة م ر في حد أو تعزير أو حكم في نفس أو نحوها اه والخطأ في الحكم كأن حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمداً (قوله كأن ضرب في حد الشرب ثمانين) فيضمن الحر بنصف الدية والرقيق بثلاثة أرباع القيمة لان المضمون هو قسط الزائد على المقدر ع ش (قوله فعلى عاقلة) الا الكفارة ففي ماله على الاصح زى وعبرة س ل قوله فعلى عاقلة أى بالنسبة للقطع والقتل اما بالنسبة للاموال ففي ماله على المرجع وقيل في بيت المال (قوله فان قصر في البحث) أى بان تركه جلة كما قاله الامام زى وس ل (قوله فالضمان بالقود) أى ان كان مكافئاً له وقوله أو بالمال ان لم يكن مكافئاً أو عفى على مال شيخنا عزى (قوله لان الهجوم الخ) أى فبتقصيره بترك البحث في ذلك صار متعمداً لا خطأ (قوله فالضمان بالمال على عاقلة) فديقال هو داخل في قوله وما وجب بخطأ امام الخ الا أن يحمل الاول على ما اذا كان الخطأ باجتهاده في حكم أو حد أو تعزير كما قاله م ر وما هنا في سبب الحكم وهو الشهود (قوله لانهما يزعمان الخ) فديقال زعمهما الصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا ينتج عدم الرجوع عليهما على أنه يرد عليه المتجاهران بالفسق فانه موجود فيهما الا أن يزاد في التعليل مع عدم قصده التدليس (قوله بشهادتهما) أى بسببها (قوله لم يضمن) هذا ان لم يخطئ فان خطأ ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعي في الخان قال ابن المنذر وأجمعوا على ان الطبيب اذالم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الخندق في صنعة قال حج ويظهر أنه الذي اتفق أهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادراً جداً وافتاء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه أن يعين له المريض الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سبباً للاتلاف يحمل على غير الخادق س ل (قوله وان علم خطؤه

بفسق) فترجع عليهما لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس منهما وتقرير والاستثناء من زيادتي وبه الخ صرح في الروضة وأصلها (ومن عاجل) بنحو قصده هو أعم من قوله ومن نجم أو قصد (بأذن) ممن يعتبر اذنه فأدى الى التلف (لم يضمن) والالم يفعلها أحد (وفعل جلاد) من قتل أو جلد (بأمر امام كفعله) أى الامام فالضمان قوداً أو مالا عليه دون الجلاد لانه آله ولا بد منه في السياسة فلو ضمنه لم يتول الجلاد أحد (و) لكن (ان علم خطؤه فالضمان على الجلاد ان لم يكرهه والا) بأن أكرهه



(فعلها وما يجب ختن مكاف) ومثله السكران (مطبق) له (رجل بقطع) جميع (قلفته) بالضم وهي ما يغطي حشفته (وامرأة) قطع (جزء من بظرها) بفتح الموحدة واسكان الموحدة وهو لمة بأعلى (٢٤٣) الفرج لقوله تعالى ثم أوحينا إليك

أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وكان من ملته الخلق فني الصحيحين وغيرهما أنه اختن ولأنه قطع جزء لا يخلف فلا يكون الا واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطيقه لان الاولين ليسا من أهل الوجوب والثالث يتضرر به ويخرج بالرجل والمرأة الخنثى فلا يجب ختنه بل لا يجوز زعلي ما في الروضة والمجموع لان الجرح مع الاشكال ممنوع وقولي مطبق من زيادتي وتعبيري بالكف أولى من تعبيره بالبلوغ (وسن) نجيله (السابع ثاني) يوم (ولادته) لمن يراد ختنه لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد والمراد به ما قلناه لما يأتي فعلم بما ذكرته أن يوم الولادة لا يجب من السبعة وهو ما صححه في الروضة وفي المهمات أنه المنصوص المفتى به لكن صحح النووي في شرح مسلم حسابه منها وهو وان رافق عبارة الاصل وظاهر الحديث

الح) يلحق بعلم الخطأ ما لو أمره بغير معتقده كما مر الخنثى شافعيًا بقتل مسلم بذمي اه شوبري ومثني الروض لان حقه الامتناع حينئذ اه (قوله فعليهما) ما لم يعتقد وجوب طاعته في المعصية والافعلي الامام فقط س ل وزى (قوله ويجب ختن مكاف) تعبيره بالخنثى أولى من تعبير أصله بالختان لانه المصدر وهو الفعل وأما الختان فوضع القطع م ر زى ومن له ذكر ان عاملان يختنان فان تميزا لأصلي فهو فقط فان شك فكالخنثى س ل وم ر قال في الروض وهل يعرف أى العمل بالجماع أو البول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجه في التحقيق اه ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث م ر (قوله بقطع قلفته) الباء للتصوير قال م ر ولو تقلصت حتى انكشفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما يجب قطعه في الختان منها دون غيرها وحب ولم ينظروا لذلك التقاص لانه قد يزول فيستر الحشفة والاسقط الوجوب كما لو ولد مختونا اه (قوله وهي ما يغطي حشفته) وينبغي انها اذا عادت بعد ذلك لا تجب ازالها لحصول الغرض بما فعل أولا ع ش على م ر (قوله بقطع جزء من بظرها) وتقليده أفضل وقوله بأعلى الفرج أى فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك شرح م ر وع ش (قوله ثم أوحينا إليك) روى أن نبينا صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلثة عشر نبيا وان جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن عبدا المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظر والقول الحاكم ان الذي توارث به الرواية انه ولد مختونا ومن أطال في رده الذهبي ولا تصحیح اضياء حديث ولادته مختونا لانه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه يحتمل انه كان هناك نوع تقاص في الحشفة فنظر بعض الرواة للصورة فسموا ختانا وبعضهم للحقيقة فسموا غير ختان وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه انه لم يولد مختونا شرح م ر واعتمد المدافعي وح ف الاول لانه لو ولد بدون ختان للزم عليه كشف عورته للختان (قوله أن اتبع ملة إبراهيم) يعني أن الذي لم يوح اليك فيه شيء وكان في ملة إبراهيم فاتبعه وحينئذ يكون اتباعه فيه بوحى من عند الله لانه تابع له فيه بلا وحى (قوله وكان من ملته الختن) أى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى وان دفع ما يقال لم يعلم ان الختن عنده واجب أو مندوب والامر بالاتباع يشملهما ومن ثم أتى الشارح بقوله ولانه قطع جزء لا يخاف الخ لانه صريح في الوجوب (قوله انه اختن) وكان ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرين والاول أصح وقد يحمل الاول على حسبه من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدم وهو اسم موضع وقيل اسم آلة للنجار شرح م ر وختن ابنه اسحق لسبعة أيام وابنه اسمعيل لسبع عشرة سنة شرح المذهب شوبري (قوله كقطع اليد) أى في السرقة مثلا (قوله اسابع) أى في سابع كما عبر به في المنهاج ويكره قبل السابع فان أخر عنه في الاربعين والافني السنة لسبعة لانها وقت أمره بالصلاة شرح م ر (قوله لما يأتي) لم يأت ما يصلح لان يصرف الحديث عن ظاهره ويبين أن المراد ما قاله لان نقل ما قاله عن النص وغيره مما يأتي لا يصلح أن يكون قرينة على أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ يشكل الاستدلال سم ومراده بما يأتي قوله لكن المعتمد الاول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لان المراد هنا قوة الولد على الختن فناسب عدم حساب يوم الولادة بخلاف العقيقة لان المقصود منها تجميل الخير فناسب حساب يوم الولادة زى (قوله ومن ختن) بالبناء للجھول وقوله من ولى أى ختنوا واقعا من ولى وقوله مطية حال ويلزم على بناءه للفاعل عدم العائد ولا يغني عنه ولى لانه خاص

المدكو ولكن المعتمد الاول لما مر أنه المنصوص ولقوله في الروضة والمجموع ان المستظهرى نقله عن الاكثرين والفرق بينهما العقيقة ظاهر (ومن ختن) من ولى أو غيره

يضمنه ولي) ولو وصيا أو قبا  
الحاقا للختن حينئذ  
بالعلاج ولأنه لا بد منه  
والتقديم أسهل من  
التأخير لافيه من المصلحة  
وخرج بالولي غيره فيضمن  
لتعديده بالمهلك أما غير  
المطيق فيضمنه من ختته  
بالقود أو بالمال بشرطه  
لتعديده (وموته) أي  
الختن هي أعم من قوله  
وأجرته (في مال مختون)  
لأنه لمصلحة فأن لم يكن له  
مال فعلى من عليه موته  
(درس)

**فصل فيما تلفه الدواب**  
من (محب دابة) ولو  
مستأجرا أو مستعيرا أو  
غاصبا (ضمن ما تلفته)  
نفسا وما ليليل ونهارا سواء  
أكان سائقا أم راكبها  
أم قائدا لانها في يده وعليه  
تعهداتها وحفظها وأشرت  
بزيادتي (غالبا) الى انه  
قد لا يضمن كان أركبها  
أجنبي بغير إذن الولي  
صيبا أو مجنونا لا يضبطها  
مشاهدا أو نحوها انسان  
بغير إذن من صاحبها أو غلبته  
فاستقبلها انسان فردها  
فألتفت شيئا في انصرافها  
فالضمان على الاجنبي  
والناخس والراد ولو سقطت  
ميتة أو راكبها ميتا فتلف به  
شيء لم يضمن ولو صاحبها سائق  
وقائد استويا في الضمان

ومن عام (قوله مطيقا) فان ظن اطاقته بقول أهل الخبرة فاث فلا قصاص ويجب دية شبه العمد كما يحسنه  
الزركشي نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فلا دية **س ل** (قوله لم يضمنه ولي) عبارة عب لم يضمنه  
ان كان وليا أو مأذونه اه فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الاجنبي الغير المأذون له **سم** (قوله  
غيره) ومنه ما يقع كثيرا من يرد ختان نحو ولده فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك اصلاح شأنهم وإرادة  
الثواب وينبغي ان الضمان على المزين لانه المباشر ومن أراد الخلاص من ذلك فلا يرجع القاضي قبل  
الختن وحيث ضمنه فينبغي ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة ع ش على م **مر** (قوله  
فيضمن) أي بالدية لانه لم يقصد اهلا كه (قوله فيضمنه من ختته) يحتمل تقييده فيما اذا كان الذي  
ختته مأذون الولي بما اذا علم أنه لا يطبق وان جهل ذلك واحتمل فلا يبعد أنه لا ضمان عليه بل على الولي  
كفاي الجلاء مع الامام وعلى هذا فهل القول قوله في دعواه جهله بذلك لا يبعد ان القول قوله عند الاحتمال  
اه **سم** (قوله بشرطه) شرط القود المكافاة وشرط المال أن يكون معصوما والجاني ملتزم الاحكام  
**فصل فيما تلفه الدواب** (قوله من محب) أي ولو غير مكف م **مر** والمراد المصاحبة العرفية  
ليشمل مالورعى البقر في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيخنا ومن ذلك ما اذا اكره  
من وليه انسان ليسوق دابته أو يقودها أو يرعاها واقتضت المصلحة ايجاره لذلك فقضية ذلك  
ان الضمان على الصبي كاركابه لمصلحته فان استعمله صاحب الدابة في سوقها أو قودها أو رعاها بغير  
إذن وليه فينبغي ان يكون كالو أركبه أجنبي شرح م **مر** (قوله دابة) أي في الطريق  
فيخرج ما اذا محبها في مسكنه فدخل فيه انسان فرسته أو عضته فلا ضمان ان دخل بغير إذنه أو  
أعلمه **س ل** ومثلها الكلب العقور شرح م **مر** ثم قال بخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب  
بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعشى وخرج به أيضا  
ربطها بموات أو ملكه فلا يضمن به متلفها بالاتفاق ولو أجره دارا الا يتا معينا فادخل دابته فيه  
وتركه مفتوحا فرجت وأتلفت مالا لك ترى لم يضمنه اه (قوله ولو مستأجرا) ولو قد اذن له  
سيده أم لا ويتعلق متلفها برقبته **س ل** وشرح م **مر** (قوله نفسا وما لا) ضمان النفس على عاقلة  
وضمان المال عليه زي (قوله كأن أركبها أجنبي) وكما لو كان مع الدواب راع فهاجترج وأظلم  
النهار فتفرقت الدواب ووقعت في زرع وأفسدت فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة كما لو ندب غيره أو  
انفلتت دابته من يده وأفسدت شيئا **س ل** وهذا خارج بقوله من محب لخروجها عن يده حينئذ كما  
قاله خط وم **مر** (قوله بغير إذن الولي) قال في عب ان أركبها الولي الصبي لمصلحته وكان ممن  
يضبطها ضمن الصبي والاضمن الولي **سم** (قوله لا يضبطها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبي مطلقا  
ع ش (قوله فردها) أي بغير إذن من محبها فلو أخر قوله بغير إذن من محبها عن المستثنين لكان أولى  
زي فلو كان كل من النخس والرد باذن من محبها فالضمان عليه (قوله والناخس) أي ولو صغيرا عمرا  
كان أو غيرهما لان ما كن من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره ع ش على م **مر**  
(قوله والراد) انظر الى متى يستعرضه له ولعله مادام سيرها منسوب لذلك الراد فلا يرجع رشيدى (قوله  
ولو سقطت ميتة) أي بخلاف ما اذا سقطت لمرض أو رجح لان الحي فعلا بخلاف الميت كما قاله ح **ل** وهذا  
أيضا خارج بقوله غالبا (قوله لم يضمن) بخلاف الطفل اذا سقط على شيء وأتلفه فانه يضمنه لان له فعلا  
بخلاف الميت زي وح **ل** (قوله ولو صاحبها سائق الخ) الاولى تقديمه على قوله غالبا الا أن يقال ذكره  
توطئة لقوله أو راكب الخ لان هذا يخرج بقوله غالبا أيضا لان الضمان حينئذ على بعض من محبها لا على  
كل من محبها وتضمنهم للراكب شامل لما اذا كان الزمام بيد القائد فليحرر وقيد بعضهم ضمان الراكب

أوراكب معهما أو مع أحدهما ضمن الزاك فقط (أو) ما (تألف بيوطها أو روضها) ولو متادا (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كافي الجناح والروشن وهذا ما جزم (٢٤٥) به في الروضة وأصلها في باب محرمات

الأحرام وهو المنقول عن نص الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال للإمام بعدم الضمان لأن الطريق لا تخلو منه والمنع منه لا سبيل اليه وعلى هذا الاحتمال جرى الأصل كالروضة وأصلها هنا (كن حمل خطبا) ولو على دابة (حك بناء فسقط أو تلف به) أي بالخطب (شيء في زحام) مطلقا (أو في غيره والتألف مدبرا أو أعمر أو) شيء (معهما ولم ينههما) ولم يكن من غير الحامل جذب فانه يضمنه لتقصيره بخلاف ما لو كان مقبلا بصيرا أو مدبرا أو أعمر ونههما فان كان من غير الحامل جذب لم يضمن الحامل لهما غير النصف ومثله ما لو كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي معنى عدم تنبيههما ما لو كانا أصميين وفي معنى الاعمي معصوب العين لمدأ ونحوه وتعيير بما ذكره (وان كانت وحدها) ولو بصحراء (فألتفت شيئا) كزرع ليلا ونهارا (ضمنه ذوبد) ان (فرط) في ربطها وأرسلها

بكون الزمام بيده وهو الظاهر ولوركبها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما أفقته الوالدان فعلها منسوب اليه شرح م ر قال ع ش ويؤخذ من هذه العلة ان المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها مكربض وصغير اختص الضمان بالرديف اه بحر وفه ولو كان بجانبها ضمنا فلا وكان معهما واحد على القتب فالضمان عليهما أثلاثا كما قاله طب وقيل عليه فقط لأن السير منسوب اليه وقوله عليهما أثلاثا قال حل هو واضح ان كانت مقطورة والا فالضمان على الزاك على ظهرها اه (قوله أوراكب معهما) هذا أيضا خرج بقوله غالب بالنسبة للقائد والسائق (قوله ضمن الزاك فقط) أي لان استيلاءه عليها أقوى وان لم يكن زمامها بيده ولو أعمر وكان زمامها بيد غيره حل وخالفه ع ش في الاعمي قال ع ش على م ر تقلا عن م ر وسم وبذلك يعلم ان الضمان على المرأة التي تركب الآن مع المكربى اه قال وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله ابن يونس ان الضمان في مسألة لاعمي على قائد الدابة ان كان زمامها بيده وهو المعتمد اه (قوله أو تألف بيوط الخ) ضعيف والمعتمد ما في النهاج أنه لا ضمان بالبول والروث مطلقا ولا بالركض اذا كان معتادا كما قاله م ر في شرحه (قوله والروشن) عطف تفسير فقد تقدم في باب الصلح تفسيره به شورى (قوله بعدم الضمان) هو المعتمد لكن الركض مفيد بالمعتاد فلا وركضها الركض المعتاد فطارت حصة لعين انسان لم يضمن بخلاف غير المعتاد ركض شديد في وحل م ر (قوله حك بناء فسقط الخ) نعم لو كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا ضمان كأن بنى بناء ما اتلا الى شارع أو ملك غيره لان كان مستويا ثم مال خلافا للباقيين في الاخيرة شرح م ر (قوله في زحام) أي اذا لم يعرض الزحام والا كان كغيره عن (قوله ولم ينههما) ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والأصل عدم التنبيه ع ش على م ر (قوله مقبلا بصيرا) قيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منصرفا أي محلا منصرفا عن الطريق ينحرف اليه كطفة وقضيته أنه اذا لم يجد اضيق وعدم عطفة أي قرية فلا يكاف العود الى غيرها انه يضمنه لانه في معنى الزحام به عليه الزركشي وهو ظاهر شرح م ر (قوله وان كانت وحدها) هذا قسم قوله من صحب الخ وقد أفقته ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما بيده والاضمن مطلقا م ر ومن حل قيد دابة غيره لم يضمن ما ألتفته كملوا بطل الحرز فأخذ المال وكذا الوسطت دابة في هذه فنفر من سقطتها بعير وتلف كما صرح به الأصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان ربطها في الواسع بأمر الامام لم يضمن كما لو حفر فيه بئر المصلحة نفسه قاله القاضي والبعوى م ر ولو نفر شخص دابة مسببة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضمانه في ذنبه اذا نفرها أن لا يبلغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرعه وان اخرجها من زرعه الى زرعه غيره فألتفته ضمنه اذ ليس له ان يبقى ماله بماله غيره فان لم يمكن الا ذلك بان كانت محفونة بزارع الناس ولم يمكن اخراجها الا بدخالها مزرعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما ألتفته اه من شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أي ولم تجر العادة بارسلها م ر (قوله لم يتوسطها) أي لم يتوسط المرعى المزارع فالضمير المستتر

كان ربطها بطريق ولو واسعا وأرسلها ولونها المرعى بوسط مزارع فألتفتها فان لم يفرط كان أرسلها المرعى لم يتوسطها لم يضمن وتعيير بما ذكره اضبط مما عبر به وقولي ذوبد أولى من تعبيره بصاحب الدابة لا يهيم تخصيص ذلك بالكها وليس مرادا اذ المستعير والمستأجر والمرتهن وعامل القراض والغائب كالمالك (لان قصر مالك) أي الشيء الذي ألتفته الدابة في هذه تلك

وتركه مفتوحا في هذه الحالة فلا ضمان لتفريط مال كماله واستثنى من الدواب الطيور كحمام أرسله مال كماله فكسر شيئا أو التقط حبا لان العادة جرت بارسالها ذكره في الروضة كأصلها عن ابن الصباغ (واتلاف) حيوان (عاد) كهرة عهد اتلافها (مضمن) لدى اليد ليلًا ونهارا ان قصر في ربطه لان هذا ينبغي أن يربط ويكف شره بخلاف ما اذا لم يكن عاديا وتعييرى بذلك أعم من قوله وهرة تتلف طيرا أو طعاما ان عهد ذلك منها ضمن مال كمالها (درس)

### كتاب الجهاد

المتأق تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين كافة واخبار تكبير الصححين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار بيادهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين والالتعطيل المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل

يعود للمرعى والبارز وهو الهاء يعود للزراع (قوله كان عرض الخ) أفتى القفال بان مثله مالو مر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا ضمان على سائقه لتقصيره بمروره عليه قال وكذا لو وضع خطب بطريق واسع فزق به آخر فتمزق ثوبه شرح م (قوله أو وضعه في الطريق) أي ولو واسعا وان أذن له الامام كما اقتضاه اطلاقهم شرح م ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مساطب أمام الخوانيت بالشوارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالاخضريه مثلا فلا ضمان على من أتلف دابته شيئا منها باكل أو غيره اتقصير صاحب البضاعة ع ش على م (قوله الطيور) شملت النحل وقد أفتى البلقيني في نحل لانسان قتل جلا آخر بعدم الضمان لانه لا يمكنه ضبطه م (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير والنحل فقولهم لا ضمان بارسال الطير والنحل محمول على غير العادي الذي عهد اتلافه سم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقا كما قاله شيخنا زى وخ ط وخالفهما شيخنا م (قوله عاد) أي مجاوز الحد أو الامادة (قوله عهد اتلافها) أي مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر حجج م ل ومثله خ ط أما اذا لم يعهد ذلك منها فلا يضمن في الاصح لان العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها الا حاله تعديها فقط حيث تعين قتلها طر يقا لدفعها أو الادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطة وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملا فتدفع كما صالت وهي حامل وسئل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتأنف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه لا يبرأ فهل يضمن مالك المحل متلفها فاجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد والاضمن صاحب اليد اه شرح م وقال البرماوى ويدفع الحيوان بالاخف فالاخف وجوبه وان أدى الى قتله كالصائل قال بعضهم ولو كان يندفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التفاؤل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لانه لا يمكن شره الا بالقتل فراجع (قوله لدى اليد) أي من يؤذيها مادام مؤذيا لها أي قاصدا ايواءها بخلاف ما اذا أعرض عنها فيما يظهر حجج م ل وقوله من يؤذيها أي بحيث لو غابت فتش عليها ع ش على م (قوله ان قصر في ربطه) هذا اذا جرت العادة بانه يربط والام يضمن مطلقا كالهرة والكلب غير العقور اه حل (قوله بخلاف ما اذا لم يكن عاديا) أي فانه ان كان مما لا يعتاد ربطه كالهرة لم يضمن مطلقا والاضمن نهار الا ليل كما فهم بالاولى وان اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عميرة

### كتاب الجهاد

(قوله تفصيله) أي الجهاد وقوله من سير النبي أي أحواله كما وقع له صلى الله عليه وسلم في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض شيخنا عزى (قوله غزواته) وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمصطلق والخذق وقريظة وخيبر وحنين والطائف حج وفي شرح المواهب قال ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة الا في أحد ولم يقتل أحدا الا أبي بن خلف فيها اه فقول حج قاتل بنفسه الخ فيه نظر الا أن يراد ان أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب اليه القتال لحضوره فيها بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه ان الكفار يقولونها وأجيب بان لا اله الا الله صار علما على الشهادتين كما قاله زى وغيره (قوله ولو في عهده) أي وبعد الامر به مطلقا لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هذا مع أنه كان مأمورا أولا بقتال من قاتله فقط لاني كل عام وأيضا كان ممنوعا من القتال في الاشهر الحرم (قوله لا فرض عين) أي به توطئة لما بعده ولورد صريح على من يقول انه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة م ر وقوله تعالى (قوله ليتفقها)

(في الدين) عبارة الجلال فلولافهلا نفر من كل فرقة أى قبيلة منهم طائفة ومكت الباقون ليتفقوا أى  
 الماكثون في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لعلمهم  
 يحذرون عقاب الله بامثال امره ونهيه اه فأشار الى أن ليتفقوا ومتعلق بحذوف وجه الدلالة من  
 هذه الآية ذكر من التبعية قال في الخازن وسبب نزول هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم لما باغ في  
 الكشف عن عيوب المنافقين وفضحهم في تخلفهم عن غزوة تبوك قال المسلمون والله لا نتخلف  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن سرية بعثها فلما قدم المدينة وبعث السرايا نفر المسلمون  
 جميعا الى الغزو وتركووا النبي صلى الله عليه وسلم وحده فزلت هذه الآية فالمعنى ما ينبغي ولا يجوز للمؤمنين  
 أن ينفروا جميعا وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بل يجب أن ينقسموا قسمين طائفة تكون مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة تنفر الى الجهاد لان احكام الشريعة كانت تتجدد شيئا بعد شيء  
 والماكثون مع النبي صلى الله عليه وسلم يحفظون ما تجدوا فاذ قدم الغزاة علموهم ما تجدوا في غيبتهم  
 (قوله كل عام) بمعنى انه لا يخليه عنه وان كان قديق في العام مرتين فاكثر كما يعلم من السير لان غزوة  
 أحدو بدر الصغرى ثم بنى النصير في الثالثة والحديبية وبنى المصطلق في السادسة فليس المراد انه يفعله  
 في العام مرة واحدة فقط كما في شرح الروض (قوله بان يشحن الامام الثغور) لانها اذا شحنت بما  
 ذكر كان فيه اخاد لشوكتهم واظهار لقهرهم لحجزهم عن الظفر بشئ مناوالثغور هي محال الخوف  
 التي تلى بلادهم شرح م وفي المصباح شحنت البيت وغيره شحنا من باب نفع ملأته (قوله وتقليد  
 الامراء) أى الزامهم ذلك بان يرتب في كل ناحية أميرا كافيا يقلده أمور المسلمين من الجهاد وغيره  
 شرح الروض (قوله أو بان يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الامرين اما باشحن  
 الثغور واما بدخول الامام أو نائبه قال م وهو المذهب لكن شيخنا البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف  
 أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الامرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه  
 وغيرهم فوافقوا على ذلك سم (قوله فكان الجهاد ممنوعا منه) لان الذي أمر به أول الامر هو التبليغ  
 والانذار والصبر على أذى الكفار تألفهم زى وعبارة من قولهم ممنوعا منه أى بقوله لتباينوا في أموالكم  
 وأنفسكم الآية وقوله ثم أبيع أى في قوله فاذا انسلخ الاشهر الحرم الخ وقوله ثم أمر به مطلقا أى بقوله  
 واقتلوه حيث ثقتهم اه وقال م ثم أمر به أى في السنة الثامنة بعد الفتح بقوله انفروا خفافا  
 وثقالا وقتلوا المشركين كافة (قوله ثم بعدها أمر الخ) أى بقوله وقتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم  
 (قوله في غير الاشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لنا لكنهم أبدلوا رجا بشؤال كانوا تعاهدوا على  
 عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوى حيث قال فسيحوا في الارض أربعة أشهر شؤالوا اذا العقدة  
 وذا الحجة والحرم ع ش مع حذف (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا زمان شرح الروض فعمل  
 بذلك ان له بعد الهجرة ثلاثة أحوال (قوله من فيه كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد  
 وهو كذلك فلو قام به مراهمون سقط الحرج عن أهل الفرض قال في الروضة وسقط فرض الكفاية  
 مع الصغر والجنون والانوثة فان تركه الجميع ثم كل من لا عذر له من الاعذار الآتى بيانها خط م ل  
 (قوله سقط عنه) أى ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم ان قوله سقط عنه يقتضى ان فاعله  
 لا بد أن يكون من أهل الفرض وأفهم قوله سقط أن المخاطب به الكل وهو الاصح وكتب أيضا قوله اذا  
 فعله من فيه كفاية أى وان خطب به على جهة فرض العين كن توجه عليه حجة الاسلام والحج في تلك  
 السنة بنذر ونحوه فانه يحصل فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه اه شوى برى ملخصا (قوله وهي  
 البراهين) أى التفصيلية وأما البراهين الاجالية ففرض عين (قوله من المعاد) أى الجنائي بضم الجيم

في الدين وأما انه فرض  
 في كل عام مرة أى أقل  
 فرضه ذلك فكاحياء  
 الكعبة ولعله صلى الله  
 عليه وسلم له كل عام وتحصل  
 الكفاية بأن يشحن الامام  
 الثغور بكافئين للكفار مع  
 احكام الحصون والخنادق  
 وتقليد الامراء ذلك أو  
 بأن يدخل الامام أو نائبه  
 دار الكفر بالجيوش لقتالهم  
 وخرج زيادى بعد الهجرة  
 ما قبلها فكان الجهاد ممنوعا  
 منه ثم بعدها أمر بقتال من  
 قاتله ثم أبيع الابتداء به في  
 غير الاشهر الحرم ثم أمر به  
 مطلقا وشمول التقييد  
 بكون الكفار ببلادهم  
 لعهد صلى الله عليه وسلم  
 مع قولى كل عام من زيادى  
 وشأن فرض الكفاية أنه  
 (اذا فعله من فيه كفاية  
 سقط) عنه وعن الباقين  
 وفروضها كثيرة (كقيام  
 بحجج الدين) وهي البراهين  
 على اثبات الصانع تعالى  
 وما يجبله من الصفات  
 ويمتنع عليه منها وعلى اثبات  
 النبوات وما ورد به الشرع  
 من المعاد والحساب وغير



ذلك (وبحل مشكاه) ودفع التسه (وبعلوم الشرع) من تفسير وحديث وفقه زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها (بحيث صلح للقضاء) والافتاء للحاجة اليهما (وبأمر معروف ونهي عن منكر) أي الأمر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته إذا لم يخف على نفسه أو ماله أو على غيره مفسدة أعظم من مفسدة المنكر الواقع ولا ينكر إلا ما يرى الفاعل تحريمه (وأحياء الكعبة بحج وعمره كل عام) فلا يكفي أحياءها بأحدهما ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوهما إذ المقصود الأعظم ببناء الكعبة الحج والعمرة فكان بها أحياءها وتعميرها بحج وعمره أوضح من تعبيره بالزيارة (ودفع ضرر معصوم) من مسلم وغيره ككسوة عار واطعام جائع إذا لم يندفع ضررهما بنحو وصية ونذر ووقف وزكاة وبيت مال من سهم المصالح وهذا في حق الأغنياء وتعمير بالمعصوم أولى من تعبيره بالمسلمين (وما يتم به المعاش) الذي به قوام الدين والدنيا كييع وشراء وحرارة (ورد سلام)

وبالمثلثة نسبة إلى الجنة والجسماني بكسر الجيم وبالسین نسبة إلى الجسم وكلاهما نسبة غير قياسية اه شو بری (قوله وبحل مشكاه) يظهر أن المشكل الأمر الذي يخفى إدراكه لدقته والشبهة الأمر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى أن المراد بالحج غير حل المشكلات وقد يقدر على الأول من لا يقدر على الثاني سم (قوله وما يتعلق بها) كأصول فقه ونحو وصرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح للقضاء) ويجب أن يكون بين كل قاضيين دون مسافة العدوى وبين كل مفتيين دون مسافة القصر كافي شرح مروعش لأن الحاجة للقاضي أكثر (قوله والافتاء) فإن قدر على الترجيح دون الاستنباط فهو مجتهد الفتوى وإن قدر على الاستنباط من قواعد إمامه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أي وعرضه م (قوله أو ماله) وإن قل م أو على غيره ويحرم مع الخوف على الغير م (قوله ولا ينكر الخ) عبارة م ر ولا ينكر العالم مختلفا فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريمه له حال ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد القائل بحله أو أنه جاهل بحرمته أما من ارتكب ما يرى إباحته بتقليد صحيح فلا يحل الإنكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بأن الحنفى يحجب شرب النبيذ أي يحده القاضي الشافعى إذا رفع اليه مع أن الإنكار بالفعل أبلغ منه بالقول أجيب بأن أدلة حل النبيذ وإباحة م ر ولأن العبرة بعد الرفع بعقيدة المرفوع إليه فقط شرح م (قوله وأحياء الكعبة) أي من جمع يحصل بهم الشعائر حل (قوله كل عام) فائدة الحجاج في كل عام سبعون ألفا فان نقصوا كذا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعه قل على الجلال (قوله ودفع ضرر معصوم) هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرمي أم الكفاية قولان أحدهما ثانياً فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف وإحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طيب وثمان دواء وخادم منقطع كاهو واضح ولا ينافي ما تقرر قوطم لا يلزم المالك بذل طعامه لضطر الأبي له لجل ذلك على غير غنى تلزمه المواصلة شرح م (قوله إذا لم يندفع الخ) يؤخذ منه أنه لو سئل قادر في دفع الضرر لم يجزله الامتناع وإن كان هناك قادر آخر لثلا يؤدي إلى التواكل بخلاف المفتي له الامتناع إذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على محبة العلم وإفادته فالتواكل فيه بعيد جداً بخلاف المال شرح م (قوله في حق الأغنياء) أي من يملك زيادة على كفاية سنة له ولمونه كافي الروضة م ر وحل شرح م (قوله ورد سلام) أي مطلوب وصيغته ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الرد وكلمة السلام عليكم سلام وسلام عليكم أمال وقال وعليكم السلام فلا يكون سلاماً ولا يجب رده وندبت صيغة الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكفي الأفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة بيد أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل وصيغته رداً وعليكم السلام أو عليكم السلام للواحد ويجوز مع ترك الواو فان عكس بان قال السلام عليكم جازاه م ر ويحرم أن يبدأ به ذمياً فان بان بعد السلام عليه أنه ذمى قال استرجعت سلامي أو رددت على سلامي تحقيراً له وإيحاشاً أي لأجل أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة وظاهر عبارة ابن المقرئ وجوب ذلك خلافاً لما قاله الرافعي من الاستحباب وإن تبعه النووي في الإذكار ويستثنى وجوباً ولو بقلبه إن كان مع مسلم ولا يبدؤه بتحية أخرى كهنالك الله أو صبحك الله بالخير إلا لعذر ويسن لمن دخل محلاً خالياً أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه حج مع توضيح الكلام اه زى وأدلو سلم الذي على مسلم وجب عليه الرد بان يقول له وعليك أو عليك خبر الصحيحين إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى البخاري خبر إذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السام عليكم فقولوا وعليك وقال الخطابي كان

من مسلم عاقل (على جماعة) من المسلمين المكلفين فيكفي من أحدهم بخلافه (٢٤٩) على واحد فانه فرض عين الا ان كان

المسلم أو المسلم عليه أثني  
مستهاة والآ خر رجلا ولا  
محرمية بينهما ونحوها فلا  
يجب الرد ثم ان سلم هو  
حرم عليها الرد أو سلمت  
هي كره له الرد وظاهر  
أن الخنثى مع المرأة  
كالرجل معها ومع الرجل  
كالمرأة معه ولا يجب الرد على  
فاسق ونحوه اذا كان في  
تركه زجرا أو لغبرهما  
ويشترط أن يتصل الرد  
بالسلام اتصال القبول  
بلايجاب (وابتداءه) أي  
السلام على مسلم ليس  
بفاسق ولا مبتدع (سنة)  
على الكفاية ان كان من  
جماعة والافسنة عين خبر  
أبي داود باسناد حسن ان  
أولى الناس بالله من بدأهم  
بالسلام (لا على نحو قاضي  
حاجة وآكل) كنائم  
ومجامع ومن بحمام يتنظف  
فلا يسن السلام عليه لان  
حاله لا يناسبه وتعبيري  
بذلك أعم من قوله لا على  
قاضي حاجة وآكل وفي  
حمام واستثنى من الآكل  
ما بعد الابتلاع وقبل الوضع  
فيسن السلام عليه ويؤخذ  
مما قدمته في الرد مع  
اختلاف الجنس حكم  
الابتداء معه (ولا رد عليه)  
لو آتى به لعدم سنه بل بكره

سفيان يروى عليكم بحذف الواو وهو الصواب لانه اذا حذف فيها صار قوله مردودا عليه واذا ذكرها وقع  
الاشتراك فيه والدخول فيما قالوه قال الزركشي وفيه نظر اذا لمعنى ونحن ندعو عليكم بما دعوتهم به علينا  
على انا اذا فسر بالسام بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الررض (قوله من مسلم) ولو  
صبياء مزم وهو متعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة النسوة وان كان المسلم رجلا  
لجواز اختلافه بهن فيجب الرد على احدهن بدليل الاستثناء لانه لم يستثن الا الاثني الواحدة فيكون  
المستثنى منه شاملا لهذه الصورة وصرح بها م ايضا والحاصل أن عدم وجوب الرد عند اختلاف  
الجنس مشروط بأربعة أمور كافي شرح الررض كون الاثني وحدها وكونها مستهاة وكون الرجل وحده  
واتقاء المحرمية ونحوها كالزوجية فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة وجب عليها الرد ان لم تخف فتنة كما  
في شرح م (قوله فيكفي من أحدهم) أي ان سمع فان ردوا كلهم ولو مرتبا أثبتوا باب الفرض  
كالمسلمين على الجنابة ولوردت امرأة عن رجل أي بدلا عنه بأن كان السلام عليهما أجزأ ان شرع  
السلام عليهما والا فلا ولا يكتفي الرد من المميز بخلاف صلاة الجنابة لان القصد من الدعاء وهو منه أقرب الى  
الاجابة وهنا الامن وهو ليس من أهله شرح م (قوله حرم عليها الرد) أي والابتداء مثله وقوله كره  
له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله الآتي ويؤخذ مما قدمته الخ فكان الاولى تقديمه هنا فالحاصل  
انه ان سلم كره له الابتداء وحرم عليها الرد وان سلمت حرم عليها الابتداء وكره له الرد في كره له الابتداء والرد  
ويحرم ان عليها قال حج والفرق ان ردها وابتداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده (قوله  
ويشترط ان يتصل الرد بالسلام الخ) الا فيما لو أرسل سلاما مع آخر نعم لا بد في وجوب الرد فيه من صيغة  
من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان يسلم عليك فلا يجب به رد كافي الشوري بل يشترط لوجوب  
الرد أن يقول السلام عليك من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يكتفي سلم لي على فلان ولا  
يضر في الرد طول الفصل كان نسي ثم تذكر لانه امانة اه ع ش ملخصا ويندب أن يقول في الجواب  
عليك وعليه السلام ويكون مستثنى من ضرر طول الفصل شيخنا (قوله وابتداءه) أي عند اقباله  
واصرافه م (قوله سنة) وفارق الرد بان اليباحش والاخافة في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء  
لكن ابتداءه أفضل من رده كبراء المعسر فانه أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو آتى به  
بعد تكلم لم يعتد به نعم محتمل في تكلم سهوا أو جهلا وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه ولو  
سلم كل من اثنين على الآخر معالزم كلا رد أو مرتبا كفي الثاني سلامه رد انهم ان قصد به الابتداء صرفه  
عن الجواب أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سلم أولا فان سلم عليه  
جماعة دفعة أو مرتبا ولم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب كفاهم وعليكم السلام بقصدهم وكذا ان  
أطلق فيما يظهر ويسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد وصغير على كبير وقليل على كثير حالة  
التلاقي فان عكس لم يكره فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض شرح م وقوله سنة أي وان ظن  
عدم الرد بان كان من عادته أن لا يرد لانه قد يترك تلك العادة ولا نظر لكونه بوقعة في محذور لانه غير  
متيقن حل (قوله بالله) أي يرحته أو بدخول جنته اه منادى (قوله ومن بحمام يتنظف)  
تعليلهم يشعر بتصوير المسئلة بشخص في داخله لافي ملخه فلا يكره له الرد بل يجب زي (قوله  
واستثنى) يعني عن الاستثناء حل الاكل على حقيقة أي المتلبس بالاكل أي فلا يندب السلام حال  
التلبس بالاكل فتخرج هذه الصورة تأمل (قوله بل بكره لقاضي الحاجة) ويندب للآكل ومن

فيما ذكر (على مسلم ذكره مستطيع) له (غير صبي ومجنون ولو) سكران أو (خاف طريقا) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم أهليتهما ولا على كافر لانه غير مطالب به كافي الصلاة ولا على أثنى أو خنثى لضعفه مانع القتال غالبا ولا على من بهرق وان أمره به سيده كافي الحج لعدم أهليته له ولا (٢٥٠) على غير مستطيع كاقطع وأعمى وفاقد معظم أصابع يده ومن به عرج

بالحج كافي م ر (قوله فيما ذكر) أي بعد الهجرة والكفار بيلادهم (قوله غير مطالب به) أي منا (قوله بين) خرج السير الذي لا يمنع العدو وشرح م ر (قوله تعظم مشقته) بأن يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم شرح م ر (قوله ومؤنة) أي لنفسه ومؤنة ذهابا وإيابا وإقامة شرح م ر (قوله ومركوب في سفر قصر) عبارة تشرح م ر وكذا مركوب ان كان المقصد طويلا أو قصيرا ولا يطبق المشي كما مر في الحج (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من السلاح والمؤنة والمركوب فهو نعت لكل من الثلاثة المنفية فالنفي في قوله وكعدم أهبة الحج صادق بان لم يجد شيئا من الثلاثة أو بان يجده غير فاضل عن مؤنة من تلزمه مؤنته (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أي ان أمكنت مقاومتهم كما يحسنه الأذرعى حج (قوله وحرم سفر الحج) قال حج وم ر ويكفي وجود مسمى السفر وهو ميل أو نحوه فليتنبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا وفرق بينه وبين ما تقدم في النفل في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الراجح أن يكون مقصده الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة بان المجوز لذلك الحاجة وهي تستدعي اشتراط المسافة المذكورة وهنا الغرض حق الغير وهو لا يتقيد بتلك المسافة حل وأشار المصنف بذلك الى أن من أسباب عدم الاستطاعة عدم اذن رب الدين وعدم اذن الاصل لفرعه فكل من المدين والفرع غير مستطيع عند عدم الاذن من الدائن والاصل (قوله بلا اذن رب دين) أي ولا ظن رضاه حج زى أي والمراد اذن من يجوز اذنه أما غيره كولى المحجور عليه فلا يأذن لمدين المحجور في السفر س ل وشمل الدين كثيره وقليله كفلس وشمل كلامه ايضا ما لو سافر معه أو كان في مقصده لاحتمال رجوعه كافي ع ش قال س ل وحيث جاهد بالاذن لا يتعرض للشهادة فلا يتقدم امام الصفوف بل يقف في وسطها وحواشيها يحفظ الدين بحفظ نفسه (قوله فلا تحريم) أي اذا ثبتت الوكالة وعلم الدائن بالوكيل حج سم (قوله لا سفر تعلم فرض) أي ان كان السفر أمنا أو قل خطره والا تخوف أسقط وجوب الحج احتيج لاذنه فيما يظهر لسه قوط الفرض عنه بالخوف ولم يجد بيلا من يصلح لكمال ما يريد أو رجا بغيره بزيادة فراغ أو ارشاد استاذ شرح م ر (قوله تعلم فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقته متسما لکن يتجه منه ماله من خروجه لحجة الاسلام قبل خروج قافلة أهل بلده أي وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته بالوجوب الى الآن شرح م ر (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح كالتجارة وحكمه أنه ان كان قصيرا فلا يمنع منه بحال فان كان طويلا فان غلب الخوف فكالحج والاداء على الصحيح بلا استئذان هذا ما في الروضة واطلاق غيرها يقتضي انه لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل س ل (قوله ويعتبر برشده في فرض الكفاية) عبارة تشرح م ر ويشترط لخروجه لفرض الكفاية أن يكون رشيدا اه أما غيره فلا يجوز له السفر وينبغي ان محله ما لم يكن معه من يتعهد في السفر والاجاز الخروج وعلى وليه ان يأذن لمن يتعهد حيث لم تكن له ولاية عليه ع ش عليه (قوله ثم رجع) وكالرجوع عن الاذن ما لو أسلم الاصل الكافر بعد خروجه ولم يأذن وعلم الفرع الحال س ل (قوله حرم انصرافه) لكن لا ينف موقف الشهادة بل في آخر

بين وان ركب أو مرض تعظم مشقته وكعدم أهبة قتال من سلاح ومؤنة ومركوب في سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنته كافي الحج وكعدم دور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف والتقيد بالمسلم مع ذكر حكم الخنثى والمبعض والاعمى وفاقد معظم أصابع يده من زيادتي (وحرم سفر موسر) لجهاد أو غيره (بلا اذن رب دين حال) مسلما كان أو كافرا تقدما لفرض العين على غيره فان أناب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فلا تحريم وخروج بزيادتي موسر المعسر وبالحال المؤجل وان قصر الاجل لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله (و) حرم (جهاد ولد بلا اذن أصله المسلم) وان علا أو كان رقيقا لانه فرض كفاية ور أصله فرض عين بخلاف

أصله الكافر فلا يجب استئذانه وتعييرى بأصله أعم من تعبيرة بأبويه (لا سفر تعلم فرض) ولو الصفوف كفاية كطلب درجة القتوى فلا يحرم عليه وان لم يأذن أصله ويعتبر برشده في فرض الكفاية (فان أذن) أي أصله أو رب الدين في الجهاد (ثم رجع) بعد خروجه وعلم بالرجوع (وجبر رجوعه ان لم يحضر الصف والا) بأن حضره (حرم انصرافه) لقوله تعالى اذا القيمتة فاقبوا ولقولهم اذا القيمتة الذين كفروا

زحفا فلا تولوهم الادبار ولان الانصراف يشوش أمر القتال ويشترب لوجوب الرجوع أيضا أن لا يخرج بجعل من السلطان كما نقله ابن  
الرفعة عن الماوردي وعزى لنص الام وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان أمكنه عند الخوف  
أن يقيم في قرية بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (٢٥١) (وان دخلوا) أي الكفار (بلدة لنا) مثلا

(نعين الجهاد على أهلها)  
سواء أمكن تأهيبهم لقتال  
أو لم يمكن لكن علم كل من  
قصد أنه أن أخذ قتل  
يعلم أنه أن امتنع من  
الاستسلام قتل أو لم تأمن  
المرأة فاحشة أن أخذت  
(و) على (من دون  
مسافة قصر منها) وان كان  
في أهلها كفاية لانه  
كالخاضع معهم فيجب ذلك  
على كل من ذكر (حتى  
على فقير وولد ومدبر  
ورقيق بلاذن) من  
الاصل ورب الدين والسيد  
ولو كنى الاحرار (وعلى  
من بها) أي مسافة القصر  
فيلزمه المضي اليهم عند  
الحاجة (بقدر كفاية)  
دفعهم وانقاذ من الهلكة  
فيصير فرض عين في حق  
من قرب وفرض كفاية في  
حق من بعد (واذا لم يمكن)  
من قصد (ناهب لقتال  
وجوز أسرا) وقتلا (فله  
استسلام) وقتال بقيد  
زنته بقولي (ان علم أنه ان  
امتنع) منه (قتل وأمنت  
المرأة فاحشة) ان أخذت  
والانعين الجهاد كما مر فان  
أمنت المرأة ذلك حالا لا بعد

الصفوف بحرس سرل (قوله زحفا) حال من المفعول أي مجتمعين كأنهم لكثرتهم يزحفون اه  
جلال (قوله فلا تولوهم الادبار) أي لا تجمعوا أدباركم أي ظهوركم والية اليهم (قوله فلا يجب) بل  
لا يجوز (قوله وان دخلوا الخ) هذا مفهوم قوله سابقا والكفار ببلادهم شيخنا (قوله مثلا)  
متعلق بدخولهم لا دخول مالوصار بينهم وبين البلدة دون مسافة قصر فانه في حكم دخول البلد كافي مر  
ويصح تعلقه أيضا ببلدة لا دخول القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لا دخول بلاد الذميين تأمل (قوله تأهيبهم)  
أي استعدادهم لقتال زى بان لم يهجموا بغتة شرح مر (قوله لكن الخ) هو قيد في قوله أم  
لم يمكن كما يؤخذ من شرح مر ومن كلامه الآتي (قوله علم) أي ظن كل من قصد الخ لا امتناع الاستسلام  
للكافر وقوله أو لم يعلم الخ لانه حينئذ دل ديني من غير خوف على النفس زى وأخذ الشارح هذا التقييد  
من قوله بعد وجوز اسرا وقتلا لانه مفهومه وقوله أو لم يعلم الخ أي أو لم يعلم أنه ان أخذ قتل لكن لم يعلم أنه ان  
امتنع الخ وأخذ من قوله بعد ان علم أنه ان امتنع قتل لانه مفهومه وقوله أو لم تأمن الخ أي أو علم أنه ان  
امتنع قتل لكن لم تأمن المرأة فاحشة وأخذ من قوله بعد وأمنت المرأة فاحشة اذ هو مفهومه فكان  
الاولى تأخير جميع ذلك عما يأتي وهذه الثلاثة هي المرادة بقوله بعد والاعتين بجعل الارجعة أيضا لقوله  
وجوز اسرا وقتلا لانه قيد في الحكم أيضا فاصله أن قوله أم لم يمكن مقيد باحد أمور ثلاثة أخذ مما يأتي  
فتأمل (قوله أو لم تأمن المرأة فاحشة) أي لان الفاحشة لا تباح لخوف القتل زى (قوله وفرض كفاية  
في حق من بعد) ينبغي انه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد انه يجب قيام طائفة منهم مطلقا  
بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم مساعدتهم بقدر الكفاية  
والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذا لم يمكن ناهب الخ) هذا كالاستثناء من قوله تعين على أهلها الخ  
وكانه قال تعين على أهلها بكل حال الا في هذه الصورة بقيودها الثلاثة فانه لا يتعين بل يجوز الاستسلام  
والتعميم المذكور أو لا في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام) ينبغي ان  
يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع الصائل اذا كان كافرا لكن قال مر الجمع بين هذا وما  
سبق في الصيال من انه يجب دفع الصائل الكافر وامتنع الاستسلام له بان هذا محمول على الاستسلام في  
الصف وذلك في غير الصف والفرق أنه في الصف ينال الشهادة العظمى بخاز استسلامه ولا كذلك في غير  
الصف اه عميرة والمراد الصف ولو حكاما فاتهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع بالممكن وان لم يكن  
صف سم (قوله ان علم) أي ظن أنه اذا امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل لاقتل زى  
وهذا لا ينافي قوله وجوز اسرا وقتلا لان التجوز المذكور قبل الامتناع والقتال وهو لا ينافي انه قد يعلم  
انه قد يقتل على فرض ان يقا تل و يمتنع من الاستسلام تأمل (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي حالا  
أو ما لا (قوله لا بعد الاسر) أي فلم تأمنها بان كانت لا تقصدها في الحال وانما ظن ذلك بعد السبي (قوله  
احتمل جواز استسلامها الخ) نقل الزركشي ترجيحه وعن البسيط أن الظاهر المنع زى (قوله ثم تدفع  
الخ) أي ولو قتلت لان من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله لزمنا) أي  
على سبيل فرض العين شرح مر (قوله تركناه) ويندب عند المجز عن خلاصه اقتداؤه بما لفتن

الاسرا احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذلك ذكره في الروضة كأصلها (ولو أسروا مسلما) وان لم يدخلوا دارنا (لزمنا  
نهوض لخلاصه ان رجي) بأن يكونوا قريبين منا كما يلزمنا في دخولهم دارنا دفعهم لان حمة المسلم أعظم من حمة الدار فان توغلوا في  
بلادهم ولم يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة

غزو بلا إذن امام) بنفسه  
أو نائبه لأنه أعرف بما فيه  
المصلحة نعم ان عطل الغزو  
وأقبل هو وجنده على  
الدين أو غلب على الظن  
أنه اذا استؤذن لم يأذن أو  
كان الذهاب للاستئذان  
يفوت المقصود لم يكره  
والغزو لغة الطلب لان  
الغازي يطلب اعلاء كلمة  
الله تعالى (وسن له  
ان يؤمر على سرية)  
وهي طائفة من الجيش يبلغ  
أقصاها أربع مائة (بعضها  
و) أن يأخذ البيعة عليهم  
بالثبات على الجهاد وعدم  
الفرار ويأمرهم بطاعة  
الأمير ويوصيه بهم للاتباع  
وله لاغيره أكثراء ككفار الجهاد  
من خمس الخمس بشروطه  
الآتية لأنه لا يقع عنهم  
فأشبهوا الدواب واغتفر  
جهل العمل لان المقصود  
القتال على ما يتفق ولان  
معاقدة الكفار يحتمل  
فيها ما لا يحتمل في معاقدة  
المسلمين وانما لم يجز لغير  
الامام أكثرأؤهم لأنه  
يحتاج الى نظر واجتهاد  
لكون الجهاد من المصالح  
العامه ويفارق أكثرأؤه  
في الاذن بأن الاجير ثم مسلم  
وهنا كافر لا يؤمن وخرج  
بالكفار المسلمون فلا يجوز  
أكثرأؤهم للجهاد كما مر

قال الكافر أطلق هذا الاسير وعلى كذا فأطلقه لزمه ولا رجوع له به على الاسير ما يأذن له في اقداته  
فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما علم من آخر باب الضمان شرح م  
(فصل فيما يكره من الغزو الخ) أي وما يتبع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله وحرم  
انصراف الى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للمتطوعة وأما المرتزقة فيصريح بغير إذن الامام شرح م  
وزي لانهم مرصدون لمهمات تعرض للإسلام يصرفهم الامام فيها فهم بمنزلة الاجراء شرح الروض  
وسواء في الحرمة عطل الامام الغزو أم لا فيخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغير إذنه حينئذ بالغزاة  
المتطوعة به اه ع ش على م وهو بعيد بل المرتزقة كغيرهم (قوله ان عطل الغزو الخ) وينبغي  
الوجوب في هذه ا ه ط ب سم (قوله لغة الطلب) وشرعا الخروج لقتال الكفار حل (قوله لان  
الغازي) أي وسمى المقاتل مغازيا لان الخ ع ش فهو علة لمحدوف أو تقديره وسمى الطلب غزوا لان  
الغازي الخ (قوله وسن له ان يؤمر) وينبغي وفاقا لطلب الوجوب اذا أدى تركه الى التفريق الظاهري  
المؤدي الى الضرر الذي ينجل بالحرب سم قال م في شرحه ويسن التأخير لجمع قصد واسفر او لو قصيرا  
وتجب طاعة الامير بما يتعلق بما هم فيه قال ع ش أي بان يؤمر واحد منهم عليهم (قوله طائفة من  
الجيش) سميت بذلك لانها تسرى بالليل زي فهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أسرى وسرى اذا ذهب ليلاقاه  
النوى (قوله يبلغ أقصاها) ومبدؤها مائة بابلي وقال حجج هي من مائة الى خمسمائة فيازاد منسرا الى  
ثم مائة وقوله الى ثمانمائة هذا في اصطلاح الفقهاء فلا ينافي ما تقدم عن المصباح أنه من المائة الى المائتين  
لان ذلك اصطلاح لغوي اه فيازاد جيش الى أربع آلاف فيازاد بجفل وأما الجيش فهو الجيش العظيم  
وسمى جيشا لان له ميمنة وميسرة وقلبا وأما ما خلفه وقوله الى خمسمائة الغاية في كلام حجج خارجة فلا  
ينافي كلام الشارح (قوله وأن يأخذ البيعة) بفتح الباء أي الحلف بالله فيحلفهم الامام على انهم يشمتون  
على الجهاد وعدم الفرار وعلى انهم يطيعون الامير ع ش (قوله بشروطه الآتية) أي ان أمناهم وقاومنا  
الفر يقين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد فقول المتن ان أمناهم الخ راجع لكل من الاكثر أو  
الاستعانة ويصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشارح ذكر شرط آخر وهو قوله عند  
الحاجة فيكون الجمع على حقيقته (قوله لأنه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالفروع وأجاب  
سم بأن الفروع مخاطبين بها غير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بالتسليم وعبارة م ر للضرورة  
اذ يحتمل في معاقدة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله أكثرأؤه) أي غير الامام مع أن الاذن من المصالح  
العامه (قوله المسلمون) ولو صبيان أو عبيد أو نساء وخنثى ومرضى وتعليانهم ذلك بأنه يتعين عليهم  
الجهاد بحضور الصف فيه نظر لان فيه قصور الان من لا يلزمه الجهاد لا يحرم عليه الانصراف كما سيأتي  
حل (قوله وله استعانة) أي في القتال وغيره كسك الدواب باجرة أو بدونها فهذا من عطف العام على  
الخاص وهل لنا أن نمكنهم من ركوب الخيل عند الاستعانة بهم للقتال وفي شرح الروض نمكنهم من  
ركوبها للضرورة كما استظهره الاذرعى (قوله عند الحاجة اليها) أي الى الاستعانة قال س ل أي من  
حيث كثرة العدد لامن حيث المقاومة وعدمها اه وعبارة شرح م ر ويشترط في جواز الاستعانة  
احتياجا لهم ولولنحو خدمة أو قتال لقتلنا ولا ينافي هذا اشتراط مقاومة للفر يقين قال المصنف لان  
المراد باشتراط المقاومة للفر يقين قلة المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم لو اقبلوا معهم وأجاب  
البلقيني بأن العدو اذا كان مائتين ونحو مائة وخمسون ففيه اقالة بالنسبة لاستواء العددين أي عدد  
المسلمين والكفار فاذا استعان بخمسين فقد استوى العددان ولو انحاز الخمسون اليهم أمكننا مقاومة منهم

في الاجارة وتعبيرى بكفار أولى من تعبيره بذى (و) له (استعانة بهم) على كفار عند الحاجة اليها (ان أمناهم) لعدم



بأن يخالفوا معتقد العدو ويحسن رأيهم فينا (وقاومنا الفر يقين) ويفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من أفرادهم بجانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بيننا (و) له استعانة (بعبيد ومراهبين أقوياء باذن مالك أمرهما) من السادة والاولياء نعم ان كان العبيد موسى بمنفعتهم لم ليت المال أو مكاتبين ككتابة محبحة لم يحتج الى اذن السادة وفي معنى العبيد المدين باذن الغريم والولد باذن الاصل وفي معنى المراهقين النساء الاقوياء باذن مالك أمرهن (ولكل) (٢٥٣) من الامام وغيره (بذل أهبة) من سلاح وغيره من ماله أو من بيت

المال في حق الامام لخبر الصحيحين من جهاز غازيا فقد غزا وذكر الامن والمقاومة في الاكثره ومالك الامر في المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زيادتي (وكره) لغاز (قتل قريب) له من الكفار لما فيه من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهته من قتل غيره لان المحرم أعظم من غيره (الا أن يسب الله تعالى) (أونبيه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يكره قتله فقد بما لحق الله تعالى وحق نبيه وتعب يري بذلك أعظم من قوله الا أن يسب الله أو رسوله (و) جاز قتل صبي ومجنون ومن بهرق وأثنى وخثنى قاتلوا) فان لم يقتلوا حرم قتلهم للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون ومن بهرق والخثنى بهما وعلى هذا يحمل

لعدم زيادتهم على الضعف (قوله بأن يخالفوا إلخ) ليس بقيد وعبارة شرح مر ولا يشترط أن يخالفوا معتقد العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره (قوله وقاومنا الفر يقين) كأن كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فاذا استعان المسلمون بنحو من الكفار جاز لان الحسين لو انضموا الى الكفار قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وحينئذ يدفع ما يقال كيف تجتمع الحاجة مع المقاومة حل أي لانهم اذا قتلوا حتى احتاجوا المعاونة احدى الفرقتين وهي الخسوف فكيف يقدر على مقاومتهم لو انضموا وحاصل الدفع ان احتياجا الى الحسين لاجل استواء العددين لاجل المقاومة وأجيب أيضا بأن الشارح يعتبر الحاجة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان كما ذكره العراقي زى ملخصا (قوله ويفعل) أي وجوبا ع ش (قوله لم يحتج إلخ) المعتمد أنه لا بد من اذنتهم زى لان رقابهم ملوكه لهم ولما لكها غرض في ابقائها وله الاتفاف بها بنحو الثواب بعقها وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر تعرض لتلفها سم (قوله وفي معنى العبيد إلخ) في هذا الصنيع غاية اللطف والحسن حيث جعل المدين والولد مع الغريم والوالد في معنى العبيد مع سيده وجعل الزوجة مع زوجها في معنى المراهق مع وليه (قوله والولد) أي البالغ لئلا يتكرر مع قوله ومراهقين (قوله باذن مالك أمرهن) وهم الازواج كما في شرح مر وقال ع ش وهو الزوج والولي (قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض ومحل في الغير ان كان مسلما أما الكافر فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى الاجتهاد لان الكافر قد يخون سم على حج ع ش على مر وانظر معنى خيائه مع انه غير مقاتل وقد يتصور بان يأمر المبذول له بالتخذيلا أو الفرار ويصور أيضا بما اذا كان البذل لكافر (قوله بذل أهبة) نعم ان بذل يكون الغزو للبذل لم يجوز س ل وقوله لم يجوز أي الشرط (قوله فقد غزا) أي كتب له مثل ثواب غاز شرح مر (قوله الا أن يسب الله أونبيه) أو الاسلام أو المسلمين أخذاء ما يأتي شرح حج والمراد ماداموا يسبون على قياس قتل الصبيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان توقف فيه سم وقوله أونبيه وان اختلف في نبوته كلقمان الحكيم ومريم بنت عمران ع ش على مر (قوله بان يذكره) أي الاحد (قوله فلا يكره قتله) بل يكون مباحا ع ش أي قتل قريبه له مباح وان كان قتله واجبا على غيره يريه (قوله أعم من قوله إلخ) أي لان السماع ليس بشرط (قوله وجاز قتل صبي) الظاهر أنه جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب لان قتلهم حين قتالهم واجب وكذا يقال في قوله وجاز قتل غيرهم (قوله قاتلوا) أي ماداموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا كافي س ل (قوله وعلى هذا) أي عدم قتالهم (قوله وكالقتال السب) أي من المرأة والخثنى دون الصبي والمجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض حل فالمراد سب من يعتبر سبه وقوله لا اسلام أوله أو رسوله بالاولى (قوله ولوراها) للرد والراهب هو العابد من النصارى مر (قوله فلا يجوز قتلهم) أي حيث اقتصر واعي مجرد تبليغ

اطلاق الاصل حرمة قتلهم والقتال السب للاسلام أو للمسلمين وذكر من بهرق من زيادتي (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراها وأجبروا شيخا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى اقاتلوا المشركين الآية (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم لجرى بان السنة بذلك وهذا من زيادتي (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع وغيرهما (وقتلهم بما يعم لا بحر مكة) كارسال ماء عليهم ورميهم بنار ومن جنين

(وتبينهم في غفلة) أي الاغارة عليهم ليلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذرارهم قال الله تعالى وخذوهم واحصروهم وحاصروهم على الله عليه وسلم أهل الطائفة واه الشيخان ونصب (٢٥٤) عليهم المنجنيق واه البيهقي وقيس به ما في معناه بما يم الأهلak به

وخرج بز يادتي لا يحرم مكة ما لو كانوا به فلا يجوز حصارهم ولا قتلهم بما يم (و) جاز (رى كفار مترسين) في قتال (بذرارهم) بتشديد الياء وتخفيفها أي نساءهم وصبيانهم ومجانينهم وكذا بخنائهم وعبيدهم (أو بأدى محترم) كسلم وذى (ان دعت اليه) فيها (ضرورة) بأن كانوا بحيث لو تركوا غلبونا كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وان كان يصيبهم ولثلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد أو حيلة على استبقاء القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم ولان مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام ولا يبعد احتمال قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام ومراعاة الكليات وتقصد قتل المشركين وتنسوق المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه فيهما ضرورة لم يحجز ربههم لانه يؤدي الى قتلهم بلا ضرورة وقد نهينا عن قتلهم ورجع في الروضة في الاولى جواز ربههم وعليه يفرق بينها وبين الثانية بأن الأذى

الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتلهم ع ش على م (قوله وتبينهم) أي ولو في حرم مكة كما يقتضيه صنيعه (قوله وان كان فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكن ويكره ذلك حيث لم يضطر اليه تحرزا من ابداء المسلم ومثله في ذلك الذي ولا ضمان في قتله لان الفرض انه لم يعلم عينه س ل وهو أي قوله وان كان الخ تعميم في كل من المسائل الثلاثة أي قوله وجاز حصار الخ كما صرح به م في شرحه ولا فرق بين أن يدعو الى الحصار والقتل بما يم والتبديد ضرورة أولا كما صرح به م أيضا وهذا التعميم مع قوله وان كان فيهم مسلم أو ذرارهم لا يخالف قوله الآتي ان دعت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض فيما ذالم يترسوا بالمسلم ولا بالذراري فلم يتحقق اصابته ولا اصابته وما سياتي مفروض فيما اذا ترسوا بهم أو به فاصابته مظنونة فاشترط أن يكون هناك ضرورة تأمل (قوله ونصب عليهم المنجنيق) أي ورماهم به حج وبه يتم الدليل على المدعى (قوله فلا يجوز حصارهم الخ) مالم يضطر لذلك س ل والاجاز شرح م (قوله وكذا بخنائهم) يفيد أن الخناني أي البالغين ليسوا من الذراري أي كالعبيد ووافق قوله الآتي ترقى ذراري كفار وخنائهم وعبيدهم حل (قوله أو بأدى محترم) ويضمن بالدية والكفارة ان علم وأمكن توقيه شرح م (قوله ان دعت الخ) قيد بالنسبة للأدى فقط وليس بقيد بالنسبة للذراري على المعتمد كما سياتي (قوله عن بيضة الاسلام) أي جماعته وسموا بذلك لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة الكليات عطف تفسير شيخنا عزى ومراعاة الكليات الدين ومراعاته حفظه وأطلق على الدين كليات لانه يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع ش (قوله ونقصد) أي وجوبا ع ش (قوله في الاولى) وهي قوله بذرارهم والثانية قوله أو بأدى محترم (قوله جواز ربههم) أي مع الكراهة شرح م (قوله حرمة الدين) أي في المسلم وقوله والعهد أي في الذمى (قوله وحرم انصراف الخ) أي بعد ملاقاته وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيجوز لاهل بلدة قصدهم الكفار التحصين منهم لان الأثم منوط بمن فر بعد لقاءهم كافي شرح م والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة لن المسلم على احدى الحسينين اما أن يقتل فيدخل الجنة أو يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والكافر يقتل على الفوز بالدنيا زى وم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف وكذا من مات فرسه وأمكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بأنه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكابة لهم وجب الفرار س ل (قوله من لزمه جهاد) أي دائما فلا يرد ما لو دخلوا بلدة لنا حيث يتعين على من يهاولو عبدا أو امرأة حل أي مع جواز الانصراف ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) أي فيحرم انصرافهم عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا يقال فيما يأتي (قوله وواحد) مثل الواحد الاثنان والثلاثة لا الاكثر على المعتمد قل على الجلال قال م انما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا براكب وماش بل الضابط كما قاله الزركشى كالبقينى أن يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الظن أنهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم اه بحروقه (قوله والآية الخ) الظاهر أنه علة لما قبله وأن الآية دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولو زادوا على مثلنا ودليل الغاية قوله مع النظر للمعنى وهو المقاومة المأخوذة من قوله صابرة (قوله بمعنى الامر) والالزم الخلف في خبره

تعالى

المحترم محقون الدم حرمة الدين والعهد فلم يحجز ربههم بلا ضرورة والذراري حقنوا الحق الغائبين فجاز ربههم

بلا ضرورة وتعيرى بما ذكر أعم من تعيرى بالنساء والصبيان والمسلمين (وحرم انصراف من لزمه جهاد عن صفان قاومناهم وان زادوا على مثلنا كما أن أقوا عن مائتين وواحد ضعفاء الآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى والآية خبر بمعنى

الامر أي لتصبر مائة مائتين وعليها يحمل قوله تعالى اذ القيمت فتة فابتوا وخرج بز يادتي من لزمه جهاد من لم يلزمه كمر يض وامرأته بالصف مالوقي مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهما وان طلبهما ولم يطلباه وبما بعده ما اذ لم تقاومهم وان لم يز يدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كاتة ضعفاء عن مائتين الا واحدا اقوياء فتعبري بالمقاومة وعدمها أولى من تعبيرة بز يادتهم على مثلينا وعدمها (الامتحر فالقتال) كمن يتصرف ليكن في موضع ويهجم او ينصرف من مضيق ليقبعه العدو الى متسع سهل للقتال (أو متصيرا الى فتة يستجدهما ولو بعيدة) قليلة أو كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحر فالى آخره (٢٥٥) (وشارك) أي المتحرف والمتحيز

(ما لم يبعد الجيش فيما غنم بعد مفارقتة) كما يشاركه فيما غنمه قبلها بجامع بقاء نصرتهما ونجدهما فهما كسرية قريبة تشارك الجيش فيما غنمه بخلافهما اذا بعد القوات النصره ومنهم من أطلق ان المتحرف يشارك وحمل على من لم يبعد ولم يغب والجاسوس اذا بعثه الامام لينظر عدد المشركين وينقل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لانه كان في مصلحة وخاطر بنفسه أكثر من الثبات في الصف وذكرا مشاركة المتحرف فيما ذكر من زيادتي واطلاق النص عدم المشاركة محمول على من بعد أو غاب (ويجوز بلا كره) ونذب (لقوى) بأن عرف قوته من نفسه (اذن له امام) ولو بنائبه (مبارزة) لكافر لم يطلبها لافراة صلى الله عليه وسلم

تعالى م (قوله وعليها) أي على هذه الآية أي على ما دلت عليه من وجوب صبر مائة مائتين اللازم منه وجوب صبر واحد لاثنين فقوله فابتوا أي ان كانوا مثليكم (قوله فانه يجوز انصرافه عنهما) لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه لولقي مسلمان أو بعة جازلها الفرار لانهما غير جماعة ويحتمل أن يراد بالجماعة ما مر في صلاتها فيدخل في ذلك المسلمان شرح م وقوله جازلها هو المعتمد (قوله الامتحر فالقتال) أي منتقلا عن محله لارفع منه أو أصوب شرح م وقوله ليكن أي يختفي وبابه دخل قال في المختار يقال انحرف عنه وتحرف عدل ومال وفيه أيضا انحاز عنه انزل واتحاز القوم تركوا مركزهم الى آخره (قوله ويهجم) بابه دخل أيضا اه مختار (قوله أو متصيرا) أي ذاهبا الى فتة ولا يلزمه العود ليقا تل مع الفتة لان عزمه على العود لذلك رخص له الانصراف فلا يجز عليه بعد والجهاد لا يجب فضاؤه شرح الروض أي فيلزمه العزم على القتال ولا يلزمه أن يعود اليه بعد ذلك وليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع ب والكلام فيمن تحرف أو نحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود أما جعله وسيلة لذلك فشد يد الائم اذا لا يمكن مخادعة الله تعالى في العزائم اه م (قوله الى فتة) أي من المسلمين شرح م (قوله يستجدهما) أي يستنصر بهما على العدو (قوله ولو بعيدة) والوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم أخذا من ضبط القرية بحدد القوت ولو حصل بتحيزه كسر قلوب الجيش امتنع ولا يشترط لعله أن يستشعر عجزا يحوجه الى الاستنجاد وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرفعة شرح م (قوله ما لم يبعد) المراد بالبعد أن يكونا بحيث لا يدركهما القوت عند الاستغاثة والقرب ان يكونا بحيث يدركهما القوت كما يؤخذ من زي ويصدق بيمينه في قصد التحرف أو التحيز وان لم يبعد الا بعد انقضاء القتال شرح م (قوله مفارقتة) مصدر مضاف لمفعوله (قوله عدم المشاركة) أي مشاركة المتحرف (قوله بلا كره ونذب) أي فهو جواز مستوى الطرفين وتمنع على مدين وفرع مأذون لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة وفن لم يأذن له في خصوصها م وفي سم الكراهة ومثله زي (قوله فان طلبها الخ) والحاصل ان الكافر اما أن يطلبها أولا والمسلم اما قويا أولا والامام اما أن يأذن أولا فالصور ثمانية حاصلة من ضرب اثنين في أربعة تباح في صورة وتندب في صورة ونكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان أذن له الامام) أي أذن له الامام أولا وقوله أو كان الخ فيه صورتان فتحت الاستصور (قوله وان ظن الخ) أي فيجوز مع الكراهة أخذا من قوله الآتي فان ظن الخ (قوله مغايظة لهم) هذا الدليل مع الآية يفيد نذب الاتلاف لا باحتة والآية دليل للمعلل مع علته (قوله ولا يطؤون موطئا) أي ولا

عليها وهي ظهور اثنين من الصنفين للقتال من البروز وهو الظهور (فان طلبها كافر سنت له) أي للقوى المأذون له الامر بها في خبر أبي داود ولان في تركها حينئذ ضعافا لنا وتقوية لهم (والا) بأن لم يطلبها أو طلبها وكان المبارزة مناضعا فيهما وان أذن له الامام أو كان قويا فيهما ولم يأذن له الامام (كرهت) أما في الاولين فلان الضعيف قد يحصل لنابه ضعف وأما في الآخرين فلان للامام نظرا في تعيين الابطال وذكر الكراهة من زيادتي (و جاز) لنا (اتلاف لغير حيوان من أموالهم) كبناء وشجر وان ظن حصوله لنا مغايظة لهم لقوله تعالى ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار الآية ولقوله يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ولخير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق عليهم بيوتهم فانزل الله عليه ما قطعتم

من لينة الآية (فان ظن حصوله لنا كره) اتلافه هو أولى من تعبيره بنذب تركه حفظا لحق الغائبين ولا يحرم للمسلم (وحرّم) اتلاف (لحيوان محترم) لحرمة ولا نهى (٢٥٦) عن ذبح الحيوان لغير مأكله (الاحتاجة) كتحليل يقاتلون عليها فيجوز

اتلافها لدفعهم أول الظفر بهم كما يجوز قتل الذراري عند التترس بهم بل أولى وكشئ غنمناه وخفنا رجوعه اليهم وضرره لنا فيجوز اتلافه دفعا لضرره أما غير المحترم كالخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا (درس)

(فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب (ترق ذراري كفار) وخناتاهم (وعبيدهم) ولومسلمين (بأسر) كما يرق حربى مقهور لحربى بالقهر أى يصيرون بالاسر أرقاء لنا ويكونون كائثر أموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي للغائبين لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم الأسرى كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا تجده ومثلهم فيما ذكر المبعوضون تغلبا لحقن الدم ودخل في الذراري زوجة المسلم والذى الحربية والعتيق الصغير والمجنون الذى فيرقون بالاسر كفى زوجة من أسلم والمراد بزوجة الذى زوجته التى لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد

يفعلون فعلا (قوله من لينة) أى نخلة ع ش (قوله فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكننا الاقامة بها فان فتحناها قهرا أو صلحنا على انهاءنا أولهم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من تعبيره الخ) لان كلام الاصل يقتضى ان الاتلاف خلاف الاولى (قوله للمسلم) وهو قوله مغايظة لهم (قوله لغير مأكله) مصدر ميمي بمعنى الاكل ع ش (قوله وخفنا رجوعه اليهم وضرره) أما اذا خفنا رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح لادكل (قوله مطلقا) أى سواء حصل منه ضرر أو لا ع ش درس (فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب) أى وما يذ كرمعه من قوله وللغائبين تبسط وقوله فى حكم الاسر أى فى حكم ما ثبت للإسرى بعد الاسر ع ش أو المراد بالاسر الاسرى فلو قال فيما يفعل بالاسرى لكان أولى برماوى (قوله ترق ذراري كفار) ولو كانت النساء حاملات بمسلم شرح م (قوله وخناتاهم) أى البالغون وأما الصغار فدأخولون فى الذراري (قوله ولومسلمين) بأن أسلموا فى يدهم ع ش وهذا غاية فى العبيد (قوله بأسر) وضابطه ما يملك به الصيد كضبط باليد والجائهم بيت واغلاق الباب عليهم بالضبة وكذا يرقون بابطال المنعة أى القوة شيخنا عزى زى (قوله بالقهر) أى مع قصد التملك أى لان الدار دار اباحة وكتب أيضا قوله بالقهر أى وان كان القاهر عبد المقهور فيرتفع الرق عن القاهر أو كان القاهر بعض المقهور فيمتنع عليه ببيع لعقته عليه كذا فى الروض وغيره زاد فى ع ب ويتجه انه لا يملكه لمقارنته بسبب العتق له أى للعق بخلق الشراء اه سم (قوله والمراد) هذا علم من قوله أو لا أى يصيرون الخ فلو عبر بالفاء كان أولى وقد يقال أثر الواو للتنبيه على انه لا يلزم من صيرورتهم أرقاء لنا دوام الرق لما قيل من انه يزول عنهم الرق الذى كان بهم ويخلفه رق آخر لنا اه ع ش (قوله فيما ذكر) أى فى استمرار الرق (قوله المبعوضون) كذا أطلقوه ومحل كاهو واضح بالنسبة لبعض الفتن أما بعضه الحرف فتيجه فيه التخيير بين الرق والفداء والمن م ع ش (قوله زوجة المسلم والذى الحربية) بأن تزوجها كل بدار الحرب أو بدارنا والتحقق بدار الحرب (قوله والمراد بزوجة الذى الخ) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم فى أن الحربى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وقد يجمع بينهما أيضا بأن المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد فيتناولها العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد زى ومحصله ان عقد الجزية له انما يعصم زوجته اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت تحت قبضتنا حينئذ والا فلا يعصمها رشيدى (قوله لم تدخل الخ) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حينئذ لكنها خارجة عن طاعتنا حج (قوله مع تصحيحه الخ) فكان الشارح يقول للاصل لافرق بين زوجة المسلم وزوجة من أسلم وهو ضعيف والمعتمد ما فى الاصل لان بينهما فراقا وهو أن زوجة من أسلم تنسب لتقصير بتخلفها عنه بخلاف زوجة المسلم شيخنا العزيزى وعبارة سل و فرق بأن الاسلام الاصلى أقوى من الطارئ (قوله ويفعل الامام) أى وجوبه (قوله ولو عتيق ذى) أى عتيقا كافرا وهذه الغاية لا رد على المخالف فى بعض الخصال الآتية وهو ضرب الرق ومحصله أنه يقول لا يجوز ضربه على عتيق الذى لانه يبطل حقه من الولاة شرح م فكان على الشارح تأخير هذه الغاية وضمها لقوله ولو لوثنى أو عربى فيقول أو عتيق ذى لاسمها أيضا للرد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثنى كما لا يقر

بالجزية

الذمة له وما ذكرته فى زوجة المسلم هو مقتضى ما فى الروضة وأصلها واعتمده البلقينى وغيره

وخالف الاصل فصحيح عدم جواز أسرها مع تصحيحه جوازها فى زوجة من أسلم (ويفعل الامام فى) أسير (كامل) يبلوغ وعقل وذ كورة وحريه (ولو عتيق ذى)

بالجزية ولا على العربي لخبر فيه كافي شرح م أيضا (قوله الاحظ للإسلام والمسلمين) حظ المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مذهبهم في الاسترقاق والفداء حظ للمسلمين وفي المن حظ للإسلام شورى وعبرة ع ش ير يد أنه لا بد من نظره للمسلمين ولك أن تقول أحدهما يغني عن الآخر وفيه نظر اه أي لا يما ينفر دان كوقع له صلى الله عليه وسلم أنه لما فدى المشركين في غزوة بدر عوتب لأنه كان الاحظ للإسلام قتلهم لأنه كان أول الإسلام فكان يتفوق بقتلهم والاحظ للمسلمين فداؤهم لأنه يحصل به إغاة للمسلمين شيخنا وقد يقال القتل أيضا فيه حظ للمسلمين لأنهم يحصل لهم بهيبة (قوله بضرب الرقبة) أي لا يغيره من نحو تغريق كافي شرح م ر وع ش (قوله بتخليته سبيله) أي بلامقابل (قوله أو عربي) كافي سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى (قوله أو بعض شخص) هذا أصح الوجهين فاذا ضرب الرق على بعض رق ككاه البغوى وهذه صورة يسرى فيها الرق ولا نظير لها زى وشورى (قوله حبسه) انظر نفقته مدة الحبس هل هي من بيت المال أو من الغنيمة ويبحث بعضهم بعد التوقف أنها من الغنيمة (قوله حتى يظهر له الاحظ) أي بامارات تعين له ما فيه المصاححة ولو بالوال من الغير ع ش على م ر (قوله بعصم دمه) لا يذكر هنا ما له لأنه لا يعصمه إذا اختار الامام رقه ويعصمه إذا اختار غير الرق ولا صغار أولاده للعلم بإسلامهم تبع له ولو كانوا بدار الحرب أو أرقاء وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم فحمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحققها ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة شرح م ر قال الرشيدى قوله إذا اختار الامام رقه قضية هذا لقيدانه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظر مع قوله الآتى ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الاسر غنيمة ولم أره هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه (قوله حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) أي مع محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صار علما على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيمن أن الاموال لا تعصم بإسلامه بعد الاسر فحل الاستدلال قوله دماءهم وكان الاولى ذكر هذا الخبر بعد قول المتن بعصم دمه وماله (قوله لا يحققها) أي وحقها الاحكام الناشئة عنها شيخنا وعبرة ع ش على م ر قوله لا يحققها أي بحق لدماء والاموال الذي يقتضى جواز قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت الخصلة أرقا فادبه صرح حج وعبارته أو بعد اختيار المن أو الفداء أو الرق تعين لكن عبارة م ر نعم ان كان اختار قبل اسلامه المن أو الفداء تعين فتأمل (قوله انما يندى) ظاهر كلامهم تخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وان لم يكن له عز ثم رأيت ع ش قال ينبغي أن مثله المن بالاولى مع ارادة الاقامة بدار الحرب (قوله من له عز) أي والكلام فيمن غرضه الاقامة في دار الحرب كما هو ظاهر م ر (قوله بعصم دمه) أي نفسه عن كل ما مر من الخصال م ر أي فليس المراد امتناع القتل فقط وحيث قد فالمراد بالدم هنا غير انتقدم فيمن أسلم بعد الاسر تأمل طب أي فيدخل فيه القتل والرق ويدل عليه انه لم يقل هنا والخيار في الباقي (قوله وماله) أي جميعه بدارناو بدارهم وبوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتى بأن الاسلام أقوى من الامان وقا للامان أن يوجد قتل بخلافه سم ع ش على م ر (قوله وفرعه الحر الصغير) أي وان سفل وكان الاقرب حيا كافر اشرح م ر وذ كره هنا دون ما اذا أسلم بعد أسره يقتضى انه لا يعصم هناك مع انه يعصم أيضا لاسلامه تبعالا ليه كما قاله م ر في شرحه (قوله لازوجته) والفرق بين عصمة زوجته قبلها وبذل الجزية وعدمها فيما لو أسلم أن ما يستقل به لانسان كالاسلام لا يجعل فيه

باسرى) منا وكذا من أهل الذمة فيما يظهر فمن اقتصر على قوله منا جرى على الغالب (أو بمال وارفاق) ولولونى أو عربى أو بعض شخص للاتباع ويكون مال الفداء ورقابهم اذ ارقوا كسائر أموال الغنيمة ويجوز فداء مشرك بمسلم أو أكثر ومشركين بمسلم (فان خفى) عليه الاحظ في الحال (حبسه حتى يظهر) له الاحظ في فعله (واسلام كافر بعد أسره يعصم دمه) من القتل لخبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم لا يحققها (والخيار) باق (في الباقي) كما كان من عجز عن الاعتناق في كفارة ليمين يبق خياره في الباقي فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت (لكن انما يندى من له) في قومه (عز) ولو بعشيرة (يسلم به) ديناً ونفساً وهذا من زيادنى (وقبله) أي واسلامه قبل أسره (يعصم دمه وماله) للخبر السابق (وفرعه الحر الصغير والمجنون) عن السبي

(٣٣ - (بجبرى) - رابع) ويحكم بإسلامه (تبعاله) والتقييد بالحر مع ذكر المجنون من زيادنى وخرج

بالحر المدكور ضده فلا يعصمه اسلام أيه من السبي (لازوجته) فلا يعصمها من السبي



بمخلاف عتيقه لان الولاء ألزم من النكاح لانه لا يقبل الرفع بخلاف النكاح (فان رقت) بأن سيئت ولو بعد الدخول (انقطع نكاحه)  
 حال الامتناع امساك الامة الكافرة (٢٥٨) للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها وفي تعبير الاصل باسترقت تسمح

فانها رقت بنفس السبي كما  
 مر (كسبي زوجة أو  
 زوج حر ورق) بسببه أو  
 ببارقائه فانه ينقطع به  
 النكاح لحدوث الرق  
 وبذلك علم أن نكاحهما  
 ينقطع فيما لو سبيا وكانا حرا  
 وفيما لو كان أحدهما حرا  
 والآخر قيقا ورق الزوج  
 بمصر سواء أسبيا أم  
 أحدهما وكان المسيحي حرا  
 وإن أوهم كلام الاصل  
 خلافه وانه لا ينقطع فيما لو  
 كانا قيقين سواء أسبيا أم  
 أحدهما إذ لم يحدث رق  
 وانما انتقل الملك من  
 شخص الى آخر وذلك  
 لا يقع النكاح كالبيع  
 والهبة والتقييد بالرق  
 الحاصل ببارقاق الزوج  
 الكامل من زيادتي (ولا  
 يرق عتيق مسلم) كافي  
 عتيق من أسلم وتغيرى  
 يرق أولى من اقتضاه  
 على الارقاق (واذا رقت)  
 الحربى (وعليه دين لغير  
 حربى) كسلم وذمى (لم  
 يسقط) اذ لم يوجد ما  
 يقتضى اسقاطه (فيقتضى  
 من ماله ان غنم بعد رقه)  
 وان زال ملكه عنه ببارق  
 قياس الرق على الموت فان  
 غنم قبل رقه أو معه لم يقض

تابع بخلاف ما لا يستقل به كعقد الجزية من حيث يندى قال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سبها دون  
 حملها سم (قوله بخلاف عتيقه) ولو صغيرا أخذ من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ (قوله ولو بعد  
 الدخول) هذه الغاية للرد قال مر في شرحه وقيل ان كان أسرها بعد دخول انتظرت له مدة فقلعها  
 نعتق فيها فيدوم النكاح كالردة ورد بأن الرق نقص ذاتى ينافى النكاح فأشبه الرضاع (قوله كسبي  
 زوجة) أى لغير من أسلم ثلاثا يكرر مع ما قبله وسواء أسبى هو أو لا وقوله أو زوج أى سواء أسبى  
 هى أم لا لكن انقطاع النكاح فى سبها وحدها ظاهر للعللة المذكورة وأما سببهما معا وهو وحده فلا  
 يظهر له وجه لا نقطاع النكاح وبمجرد حدوث الرق فيهما وفيه لا يقتض ذلك تأمل (قوله ورق بسببه)  
 بأن كان صغيرا أو مجنونا وقوله أو ببارقائه أى بأن كان بالغا عاقلا فان من عليه أو فدى استمر نكاحه كما  
 قاله زى (قوله لحدوث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح لان الرقيق يجوز له نكاح الحرة أفاده  
 الشيخ خضر والشوبرى وعبارة قل على الجلال قوله لحدوث الرق أى وحدونه كاللوت كما صرحوا  
 به وبذلك فارق جواز نكاح رقيق لرقيقة أو لحررة ابتداء (قوله وبذلك) أى بالتعليل أو بقوله كسبي  
 زوج الخ أى بالنظر لعمومه لان قوله كسبي زوجة أى سواء سبى الزوج أم لا وقوله أو زوج أى سواء  
 سبى الزوج أم لا فأومأ بانه خلو وقال بعضهم قوله وبذلك أى بالتعير بأوالى لمنع الخلو ونحوه فالجمع  
 وهذا أولى من رجوع اسم الاشارة للتعليل لان مقصود الشارح بيان انه لم يخل بشئ من كلام الاصل  
 (قوله ورق الزوج) فى التقييد به نظر لان رقت الزوجة بأن كانت حرة وسبى وحدها أو معه كذلك  
 شوبرى وسم وقديقال احترز به عما لو فدى ع ش (قوله بمصر) أى بسببه أو ببارقائه (قوله  
 سواء أسبيا الخ) راجع لقوله وفيما لو كان أحدهما الخ (قوله وانه لا ينقطع الخ) هذا علم من مفهوم  
 المتن ومن التعليل أيضا كما يدل عليه قول الشارح اذ لم يحدث رق (قوله ولا يرق) أى لما فيه من قطع  
 الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية الخصال فلا يمنع منه فليحذر (قوله عتيق مسلم) بأن  
 كان مسلما حال أسره العتيق ولو كان كافرا قبل ذلك مر وعمومه شامل لما لو كان كافرا حال الاعتاق  
 ثم أسلم قبل الاسراءى أسره العتيق وبه صرح سم ومحصله أن المسلم فى كلام المتن شامل للمسلم اصاله ومن  
 تجدد اسلامه الذى يعبر عنه بمن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كافي عتيق من أسلم فقطضاء أن  
 المسلم فى المتن هو الاصل تأمل اه (قوله عتيق من أسلم) أى قبل الاسراء (قوله أولى من اقتضاه  
 على الارقاق) وجه الاولوية شموله للصغير ونحوه لان الارقاق معناه ضرب الرق وهو خاص بالبالغ  
 العاقل فيفهم من كلام الاصل ان الصغير لا يرق بالاسراءى كذا تأمل (قوله واذا رقت الخ) صور  
 المقام ستة لانه اذا رقت من عليه الدين اما ان يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى واذا رقت من له الدين اما ان  
 يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حربيا وذكر المتن صورتين بالمنطوق وأربعة بالمفهوم أشار  
 الشارح الى اثنتين منها بقوله وخرج بز يادتي الى قوله فيسقط والى اثنتين بقوله ولو رقت رب الدين الخ وفى  
 قل على الجلال فالخامس انه لا يسقط الدين حربى على مثله ببارقاق أحدهما اه بحروفه (قوله وان زال  
 ملكه) أى والحال انه زال الخ (قوله أو معه) أى لان الغانمين ملكوه أو تعلق حقهم بعينه فكان  
 أقوى اه تحفة (أو لم يقض منه) بأن غنم قبل الرق أو معه وكذا بعده ومنع الامام التوفية منه على  
 ما يشمله ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط) ظاهره ولو دين معاوضة حل وهذا لا ينافى قوله بعد

منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقى في ذمته الى أن يعق فيطالب به وخرج بز يادتي لغير حربى الدين ولو  
 حربى على مثله ورق من عليه الدين بل أو رب الدين فيسقط

ولورق رب الدين وهو على غير حري لم يسقط (ولو كان لحرى على مثله دين معاوضة) كبيع وقرض (ثم عصم أحدهما) بالسلام أو أمان مع الآخر أو دونه (لم يسقط) لالتزامه بعقد وشرح بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه كالغصب فيسقط لعدم التزامه ولأن سبب الدين ليس عقدا يستدام ولا تقيد بعصمة المتلف وتقييد الروضة كأصلها به لبيان محل الخلاف وكالحربى مع مثله إذا عصم أحدهما الحربى مع المصوم إذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والاتلاف وتعبيرى بما ذكرأولى من (٢٥٩) قوله ولو اقترض حري من حري الى

آخوه (وما أخذ منهم) أى من أهل الحرب (بلا رضا) من عقار أو غيره بسرقة أو غيرها (غنيمة) غنمة الال سلب خيلها لاهله والباقي لا أخذ تنزىلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك اذ الموات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني واطلاقي لما ذكرأولى من تقييده بأخذه من دار الحرب (وكذا ما وجد كلقطة) مما يظن أنه لهم فهو غنيمة لذلك (فإن أمكن كونه لمسلم) بأن كان ثم مسلم (وجب تعريفه) للعموم الامر بتعرف اللقطة ويعرفه سنة الآن يكون حقيرا كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (درس)

(ولغانمين) ولو أغنياء أو بغيران الامام (لأنهم) لهم بعد (أى بعد انقضاء الحرب) تبسط (على سبيل الاباحة لا التملك) (فى غنيمة) قبل اختيار

ولو كان الحربى الخ لان ذلك فيما اذا عصم أحدهما وهذا اذا ارق (قوله ولورق رب الدين الخ) والوجه ان الامام يطالب به كودائه لانه غنيمة شرح مر وفى قوله لانه غنيمة نظر لعدم انطباق حد الغنيمة عليه وعبارة التحفة والذي يتجه فى أعيان ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه لماله بل القياس أنها ملك لبيت المال كلال الضائع رشيدى (قوله على غير حري) أما الحربى فتقدم حكمه فى قوله بل اورب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط فى هذه ظاهر وكذا فى قوله أو دونه ان كان الذى عصم هو من له الدين أما اذا كان الذى عصم هو من عليه الدين فعدم السقوط فى هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه أن ذمة المسلم أو الذى تكون مشغولة بدين الحربى ومعلوم ان الدين يجب قضاؤه فيقتضى انه يجب على المسلم أو الذى دفع الدين للحربى مع أن ما يده من الاموال يجوز لكل من المسلم أو الذى أخذ فليتأمل (قوله لم يسقط) أى فيبقى بذمته (قوله ولا يتقيد) أى سقوط دين الاتلاف ونحوه وقوله بعصمة المتلف أى يكون الذى عصم هو المتلف بل يشمل ما اذا كان الذى عصم هو المتلف منه كما شمله قول المصنف ثم عصم أحدهما (قوله به) أى بعصمة المتلف رذ كرا الضمير لا كنسابه التذكير من المضاف اليه (قوله فى حكمى المعاوضة والاتلاف) فيسقط فى الثانى دون الاول (قوله وما أخذ منهم) أى أخذه مسلم أو ما أخذ الذى فانه ملك له بحملته لا يدخله تخميس كافى مر سواء كان معنأ أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وفى شرح مر مانصه قوله وما أخذ منهم أى ولم يكن لمسلم فان كان له لم يزل ملكه عنه باخذه لم يهرع عنه فعلى من وصل اليه ولو بشرأ رده اليه اه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم (قوله تنزىلا الخ) به تعلم أن محله فى غير من دخلها بأمان منهم عميرة سم (قوله فكيف يملك عليهم) أى عنهم والاستفهام انكارى لان ذلك عليهم فرع ملكهم له (قوله أولى من تقييده الخ) لان أخذ ما لهم من دارنا ولا امان لهم كذلك شورى (قوله فهو غنيمة) أى أى غنمة الا السلب خيلها لاهله والباقي لا أخذ تنزىلا لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال كما مر (قوله أى بعد انقضاء الحرب) ولو قبل الحياة مر (قوله لا التملك) فلا يجوز لهم التصرف بغير الاكل وما يبدل على أنه على سبيل الاباحة انه اذا فضل عنه شئ بعد وصولهم للعمران وجب عليهم رده كما سيأتى وله أن يضيف مثله من الغنائم حل قال زى ويجوز التبسط للذى أيضا اذا كان مستحق الرضخ على المعتمد وقال س ل المراد بالغانمين من له سهم أو رضخ ليشمل الصبي والذى اذا استعان به الامام اه وأما الاجير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بدار حرب) الباء بمعنى فى بدليل قوله وفى عمران (قوله وان لم يعز) بأن وجد فى دارهم سوق وأمكن الشراء منه بدراهم سم (قوله ما يأتى) وهو ما يعتاد أكله ع وما الخ (قوله فلنا التبسط) بأن نقولوا معهم ما يعتاد أكله وقوله عموما أى على العموم فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وعلف) بفتح اللام وسكونها فعلى الاول يكون

تملكها (بدار حرب) وان لم يعز فيها ما يأتى (و) فى (العود) منها (الى عمران غيرها) كدارنا ودار أهل الذمة فتعبرى بما ذكرأولى من تعبيرة بدراهم أى الكفار وب عمران الاسلام فان كان الجهاد فى دارنا وعز فيها ما يأتى قال القاضى فلنا التبسط منها أيضا (باعتاد أكله) للآدمى (عموما) كفوت وأدم وفا كته (وعلف) للدواب التى لا يفتنى عنها فى الحرب (شعبا ونحوه) كتبن وفول تجربانى داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله بن أبى أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غيب بطلنا فكان كل واحدنا يأخذ منه قدر كفايته

وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في مغار ينال العسل والغضب فنأكله ولا نرفعه والمعنى فيه عزه بدار الحرب غالباً لا حراً أهله له عنا  
فجعله الشارع مباحاً ولأنه قد (٣٦٠) يفسد وقد يتعذر نقله وقد تزيده مونة نقله عليه وإن كان معه طعام يكفيه

شعيراً حالاً منه وعلى الثاني يكون معمولاً له كافي مراً والظاهر أنه على الأول يكون بدلاً من  
مجيء الحال من النكرة قليل هذا إن ثبت أن شعيراً بالجر وقرأ أو نحوه بأولاً بالواو فإن ثبت أنه  
بالنصب تعين ما قاله مراً وضبطه المحلى بسكون اللام وهو الأنسب معنى لأن التبسط بتقديم  
المعلوف للدواب لابه وكونه بفتح اللام بعيد إلا أن يقال التبسط بالمعلوف من جهة تأكل الدواب  
له لا من حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعيراً حيثئذ حالاً مع كونه جامداً والمعلوف عليه  
معرفة على ما فيه تدبر (قوله العسل) الظاهر أن المراد به عسل النحل لأنه متى أطلق انصرف  
إليه والغايد الآتي هو عسل السكر كما قيل فلا منافاة وانظر ما لفرق بينهما حيث جار التبسط بالأول دون  
الثاني وقد يقال الفرق عموم الحاجة للأول لكثرة عندهم دون الثاني (قوله ولا نرفعه) أي للغنيمة  
(قوله والمعنى فيه) أي والحكمة في التبسط (قوله غالباً) فلا ينافي قوله قبل وإن لم يعز فيه ما يأتى (قوله  
وإن كان مع الخ) هذا لا ينافي عنه قوله ولو غنياً إذ لا يلزم من كونهم أغنياء أن يكون معهم طعام يكفهم  
خلاً فالماضي حل نعم ينافي قول المتن بقدر حاجة الأول أن يراد وإن كان معهم طعام من غير جنس  
ما يتبسطون به تأمل وقال حل إن قوله وإن كان مع ما يكفيه مضروب عليها في نسخة المؤلف وعليه  
فلا منافاة (قوله ولو لجلده) أي ولو كان كان ذبحه بقصد أكل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)  
عبارة شرح مراً أما ذبحه لاخذ جلده الذي لا يؤكل معه فلا يجوز وإن احتاجه لنحو خوف ومدا  
اه وقول مراً فلا يجوز أي الذبح وأما كل المذبوح بخائر شيوخنا ونقل عن حج قال ع ش  
وتضمن قيمة المذبوح حياً اه (قوله وجعله سقاء) عبارة الروض وشرحه فان اتخذ منه شراً كأو  
سقاء أو نحوه فكالمغصوب فيأثم بذلك ويلزم رده بصنعتة ولا أجر له فيها بل إن نقص لزمه الأرض وإن  
استعمله فعليه الأجرة اه وقضية كونه كالمغصوب أنه يلزمه الأجرة وإن لم يستعمله إلا أن يقال سوع  
هنا لاستحقاقه التبسط في الجلة ومال إلى هذا مراً سم (قوله كركوب) ولو اضطر شخص منهم إلى  
سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل عليه أخذه بالأجرة ثم رده س ل وقال سم بلا أجر وهو الذي في  
شرح مراً وإذا تلف ضمنه على الأقرب فيحسب عليه من سهمه أخذاً مما ذكره بعد في السكر  
والغايد وقد يقال بل الأقرب عدم الضمان ويفرق بينه وبين نحو السكر بأن أخذه المصلحة القتال  
ونحو السكر لمصلحة نفسه وجوز له أخذه بالعوض فیده عليه بضمنان ولا كذلك هذا ع ش على مراً  
(قوله أو يحسبه) بابه نصر (قوله ولو قبل حيازة الغنيمة) معتمد ووقع في الأصل والروضة اعتبار  
بعدي حيازة الغنيمة أيضاً أي فانه يفهم أن من لحق بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة يتبسط وهو يخلف  
قضية استشهاد الرافعي بالقياس على الغنيمة ويحوج للفرق بينهما قال الشارح وقد يوجه الخ زى أي  
ما في الأصل والروضة (قوله إلى الغنيمة) محل الرد إلى الغنيمة ما لم تقسم فإن قسمت رد إلى الإمام ثم إن  
كثر قسمه والأجعله في سهم المصالح س ل ومثله شرح مراً (قوله ولغانم) المراد بالغانم الجنس  
فيشمل كل الغانمين لأن الصحيح أنه يجوز أعراض الجميع عن الغنيمة ويصرفها الإمام مصرف الخمس  
كافي مراً (قوله أو مكاتب) أي إن لم تحط به الدينون فإن أحاطت به فلا يصح أعراضه إلا أن أذن له فيه  
السيد ويجرى مثل هذا التفصيل في العبد المأذون له في التجارة من شرح مراً فقوله فيما سياتي  
وخرج بزيادتي التقييد بالحر أو المكاتب الرقيق الخ يقيده بنير المأذون له في التجارة أما هو ففیه التفصيل

لعموم الخبر (وذبح)  
لحيوان ما كول (لاكل)  
ولو لجلده لا لاخذ جلده  
وجعله سقاء أو خفاً وغيره  
ويجوز رد جلده إن لم يؤكل  
معه وتعييرى بما ذكر أع  
من قوله وذبح ما كول  
للحمه وليكن التبسط  
(بقدر حاجة) فلو أخذ  
فوقها لزمه رده إن بقي  
ورد بدله إن تلف وهذا من  
زيادتي وخرج بما يعتاد  
أكله غيره كركوب  
وملبوس وبعموماً تدبر  
الحاجة إليه كدواء وسكر  
وقائيد فإن احتاج إليها  
مريض منهم أعطاه لإمام  
بقدر حاجته بقيمته أو  
بحسبه عليه من سهمه كالأو  
احتاج أحدهم إلى ما يتدفأ  
به من برد أو أمن لحقهم  
بعد انقضاء الحرب ولو  
قبل حيازة الغنيمة فلا  
حق له في التبسط كما لا حق  
له في الغنيمة ولأنه معهم  
كغير الضيف مع الضيف  
وهذا مقتضى ما في الرافعي  
ووقع في الأصل والروضة  
اعتبار بعدي حيازة  
الغنيمة أيضاً وقد يوجه  
بأنه يتسامح في التبسط ما لا  
يتسامح في الغنيمة (ومن  
عاد إلى العمران) المذكور

الذي

(لزمه رد ما بقي) مما يتبسط به (إلى الغنيمة) لزوال الحاجة والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجة بما ذكر

بلاعزة كاهو الغالب والأفلاثره في منع التبسط (ولغانم حر أو مكاتب غير صبي ومجنون ولو) سكران

أو (محجوراً) عليه بفلس أو سفه (اعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن المتصور الأعظم من الجهاد أعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وأما صريح اعراض المحجور عليه لأن الاعراض يحض جهاده لا آخرة فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم صحة اعراض محجور السفه ونقله في الروضة كأصلها عن تفقه الامام انما فرعه الامام على القول بأن الغنائم تملك بمجرد الاغتنام كما صرح به الغزالي في بسطه والمعتمد خلافه كما سيأتي ومن صحح صحة اعراضه الاسنوي والاذري وغيرهما ورد به بعضهم بما لا يجدي وخروج (٢٦١) بز يادق التقييد بالحر أو المكاتب

الرفيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما يقابل رقبته ان لم تكن وما بعد هذا الصبي والمجنون وهو ظاهر ومالو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لاستقرار ملكه كسائر الاملاك (وهو) أي ملكه (باختيار تملك) ولو بقبوله ما أفرز له ولو عقاراً وتعبيري بما ذكر أولى من تعبيره بالقسمة لأن العبرة به لا بما كما ينه في الروضة كأصلها (لالسالب ولا الذي قربي) ولو واحداً فلا يصح اعراضهما لأن السلب متعين لمستحقه كالوارث وسهم ذوي القربى منحة أثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بلا تعب وشهود وقعة كالارث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لأعلاء كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الخمس فلا يتصور اعراضها

الذي علمته (قوله أو محجور عليه بفلس) وأما صريح اعراضه لأن هذا من باب الاكتساب وهو لا يلزمه فان عصى بسبب الدين حرم الاعراض لانه يكف الاكتساب حينئذ لتوقف التوبة من المعصية على الوفاء ثم ومع ذلك فيصح اعراضه مع الحرمة كافي ع ش ولو أعرض الشخص ثم رجع فيحتمل الصحة قبل تملك الغنائم فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كما لو أعرض عن كسرة ثم رجع اليها اسم واستوجه م في شرحه عدم عود حقه بالرجوع مطلقاً (قوله اعراض) بان يقول أسقطت حق من الغنيمة م فان قال وهبت نصيبي فيها للغنائم وقصد الاسقاط فكذلك أو تملكهم فلا لانه مجهول م ل (قوله ولو بعد إفرازه) غاية للرد (قوله من عدم الخ) هو المعتمد (قوله انما فرعه لامام الخ) التفريع غير مسلم وأما الحكم فسلم وعبارة م ل قال ابن شهاب ويمكن أن يقال لا يصح اعراضه وان قلنا لا يملك الا باختيار التملك لانه ثبت له اختيار تملك حق مالي ولا يجوز للسفيه الاعراض عن الحقوق المالية كجلد الميتة والسر جين انتهت (قوله بما لا يجدي) أي لا ينفع (قوله انتقييد بالحر أو المكاتب) الاخصر حذف التقييد بان يقول وخروج يادق حر أو مكاتب (قوله وما بعده) أي الزيادة وفي نسخة وما بعده أي الحر والمكاتب (قوله الصبي والمجنون) فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون قبل اختيار التملك صح اعراضه م ل (قوله باختيار تملك) بان يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى سم (قوله به) ولو بدون قسمة ع ش (قوله منحة) أي عطية مبتدأة (قوله والمعرض عن حقه كعدم) يؤخذ من التشبيه أنه لا يعود حقه لو رجع عن الاعراض مطاعاً أي سوا رجع قبل القسمة أو بعد ها وهو ظاهر كموضى له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مر وأما ما بحثه بعض الشراح من عود حقه ب رجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه بمنزلة الهبة وللقسمة منزلة قبضها وكما لو أعرض مالك كسرة عنها له العود لا خذها فبعد وقياسه غير مسلم اذا اعراض عنها ليس هبة ولا منزل منزلتها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس ولان الاعراض عن الكسرة يصيرها مباحة لأملاكه ولا مستحقة للغير جاز للمعرض أخذها والاعراض هنا ينقل الحق لا غير فلم يجز له الرجوع فيه شرح م (قوله بين الباقيين وأهل الخمس) محل مشاركة أهل الخمس في نصيب من أعرض اذا كان الاعراض قبل افراز خسمهم أموالو أعرض بعد إفرازه فلا يشاركون شيخنا عزيزي (قوله والا) أي وان لم تمكن قسمتها عدداً بان كانت السكالب عشرة مثلاً والغنائم أكثر أو بالعكس (قوله أقرع بينهم) قطعاً للتزاع ويفوز بها من خرجت قرعته مجاًما (قوله فيمكن أن يقال الخ) ضعيف قال حج وقد يفرق بان حق المشاركين من الورثة أو بقية الموصى لهم آكد من حق بقية الغنائم هنا فروع هنا بما لم يتساع به ثم زى ومثله في

لعمومها (والمعرض) عن حقه (كعدم) فيضم نصيبه الى الغنيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (لحقه لوارثه) فله طلبه والاعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كسلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية أو غير ذلك (وأراد به بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الخمس كفي الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه (أعطيه والا) بأن نوزع فيه (قسمت) تلك السكالب (ان أمكن) قسمتها عدداً (والأقرع) بينهم فيها أما لا ينفع منها فلا يجوز افتناؤه وقولهم عدداً هو المنقول قال الرافي وقد مر في الروضة أنه يعتبر قسمتها عنده من يرى لها قيمة وينظر الى منافعها فيمكن أن يقال بمثله هنا

المأوردى وسمى بذلك  
لخضرته بالأشجار والزرع  
لان الخضرة تظهر من  
البدسوادا (فتح) أى  
فتح عمر رضى الله عنه  
(عنوة) بفتح العين أى  
قهر (وقسم) بين الغائبين  
وأهل الخمس (ثم) بعد  
قسمته واختيار التملك  
(بذلوه) بمجمة أى أعطوه  
لعمرك (ووقف) دون  
أبنيتهم لئلا يأتى فيها أى وقفه  
عمر رضى الله تعالى عنه  
(علينا) وأجره لاهله اجارة  
مؤبدة للصحة الكلية  
فيمتنع لكونه وقفا يعم  
ورهنه وهبته وظاهر أن  
البذل انما يكون ممن يمكن  
بذله كالغائبين وذوى القربى  
ان انحصروا بخلاف بقية  
أهل الخمس فلا يحتاج  
الامام فى وقف حقهم الى  
بذل لان له أن يعمل فى  
مثل ذلك ما فيه مصلحة  
لاهله (وخواجه) أجرة  
منجمة تؤدى كل سنة مثلا  
لصالحنا فيقدم الالههم فالاهم  
(وهومن) أول (عبادان)  
بوحدة مشددة (الى)  
آخر (حديثه الموصل)  
بفتوح الحاء والميم (طولا  
ومن) أول (القادسية الى)  
آخر (خلوان) بضم الحاء  
(عرضا لكون ليس  
للبصرة) بفتح الباء أشهر

شرح م ر وعبارة سم يمكن أن يفرق بأن تعلق الورثة بالتركة أقوى من تعلق الغائبين بالغنيمة بدليل  
أهم يملكون التركة مطلقا مجرد الموت والغائبون لا يملكون بمجرد الاغتنام فسوح ههنا بما لم يتساح  
به هناك اه (قوله وسواد) أى أرض العراق (قوله من اضافة الجنس الخ) فيه نظر لان السواد  
لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا يكون جنسا لانه يعتبر فى الجنس صدقه على كل واحد من أفراد  
فكان الأولى أن يقول من اضافة الكل الى بعضه ع ش! ويجاب بان مراده بالجنس الكل بقرينة  
قوله الى بعضه ولم يقل الى فرد (قوله بمئة وثلاثين فرسخا) لان مسافة العراق مائة وخمسة وعشرون  
فرسخا فى عرض ثمانين والسواد مائة وستون فى ذلك العرض وجلة سواد العراق بالكسيرة عشرة آلاف  
فرسخ شرح م ر وقوله وجلة سواد العراق صوابه حذف لفظة سواد لان العشرة آلاف هي جلة العراق  
بالضرب أما جلة سواد العراق فهي اثنا عشر ألفا وثمانمائة نبيه عليه حج رشيدى (قوله تظهر من  
البدسوادا) لان بين اللوين تقار باقبطاق أحدهما على الآخر شرح الروض وسمى عراقا لاستواء  
أرضه وخلوها عن الجبال والادوية اذ أصل العراق الاستواء اه شرح م ر (قوله عنوة) لما صح  
عنه أنه قسمه فى جلة الغنائم ولو كان صلحا لم يقسمه شرح م ر (قوله وقسم بين الغائبين) هذا وجه  
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذلوه) أى لكونه استرضاهم فيه بعوض أو غيره شرح الروض  
(قوله ووقف) والباعث له على وقفه خوف اشتغال الناس بفلاحته عن الجهاد شرح م ر (قوله لما  
يأتى) وهو أن وقفها يؤدى الى خرابها (قوله وأجره لاهله) أى بخراج معلوم يؤدونه كل سنة بخرب  
الشعب درهمان والبرار بعنوة ويرى الشجر وقصب السكر ستة ويرى النخل ثمانية والعنب عشرة  
والزيتون اثنا عشر وجلة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح م ر والجرب هو  
المعروف الآن بالقدان وهو عشر قصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشمية كل ذراع ست قبضات كل  
قبضة أربعة أصابع فالجرب بمساحة مربعة من الأرض بين كل جانبين منها ستون ذراعا بالهاشمية  
رشيدى (قوله فيمتنع) أى على أهل السواد ولهم اجارته مدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات  
وانما خولف فى اجارة عمر للصحة الكلية ولا يجوز اغيرسا كنيه از عاجهم منه ويقول أنا أشغله وأعطى  
الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعقد بعض آبائهم مع عمر والاجارة لازمة لا تنفسخ بالموت س ر  
(قوله انما يكون الخ) فقوله بذلوه أى الغائبون وذوى القربى كما قاله م ر (قوله مثل ذلك) أى  
الوقف (قوله عبادان) هي حصن صغير على شاطئ البحر عميرة سم (قوله الى آخر حديثه الموصل)  
علم بذلك ان الغاية داخلية فى الحد وكذا قوله الى آخر خلوان قال الدميرى وحديثه الموصل قيدت بذلك  
لاخراج حديثه آخرى عند بغداد وسميت الموصل لان نوحا ومن معه فى السفينة لما نزلوا على الجودى  
أرادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبقى على الأرض فأخذوا حبلا وجعلوا فيه حجرا ثم دلوه فى الماء فلم يزلوا  
كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل (قوله القادسية) سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعا  
لهما بالتقديس (قوله ليس للبصرة) بناها عتبة بن غزوان فى خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف  
مسجد وعشرة آلاف نهر كل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله ونسعى قبة الاسلام) أى  
لعدم عبادة الاصنام بها أصلا (قوله وخزانة العرب) لان أهلها عرب (قوله حكمه أى حكم سواد  
العراق) أى من الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان لم يدخلها فى ذلك الوقف لكونها كانت  
أرضا مسبوخة وان شملها الفتح رشيدى (قوله كان مواتا) غير ملك لهم حتى ينفق فلم يصح وقفه (قوله



ولان وقفها ينضى الى خرابها  
(وفتحت مكة صلحا)  
لآية ولو قاتلكم الذين  
كفروا يعني أهل مكة  
ولقوله تعالى وهو الذي كف  
أيديهم عنكم وأيديكم  
عنهم ببطن مكة ولجبر مسلم  
من دخل المسجد فهو  
آمن ومن دخل دار أبي  
سفيان فهو آمن ومن ألقى  
سلاحه فهو آمن ومن أغلق  
بابه فهو آمن (ومساكنها  
وأرضها الحياة ملك)  
يتصرف فيه كسائر الاملاك  
كأعليه السلف والخلف وفي  
الاخبار الصحيحة ما يدل  
لذلك وأما خبر مكة لا يباع  
رباعها ولا يؤجر دورها  
فضعيف وان رواه  
الحاكم وفتحت مصر  
عنوة على الصحيح  
والثام قصت مدنها صلحا  
وأرضها عنوة كذا نقله  
الرافعي في كتاب الجزية  
عن الروابي ورجع السبكي  
أن دمشق فتحت عنوة

درس

(فصل في الامان مع  
الكفار المقود التي  
تفيدهم الامن ثلاثة أمان  
وجزية وهدنة لانه ان تعلق  
بمحصور فالامان أو بغير  
محصور فان كان الى غاية

أحياء المسلمون) وهم عثمان بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن  
عمر قل على الجلال (قوله بعد) أي بعد الفتح (قوله وتسميتها) أي تسمية الشرق بالقرات  
والغربى بنهر الصراة (قوله يجوز بيعها) أي لا وقفها نعم ان كانت آلتها من أجزاء الارض الموقوفة لم  
يجز بيعها كما قاله الاذرى تفقها س ل وفي سم ولوانخذ من طين الارض لبناء وبنى به فهو وقف  
(قوله ولان وقفها) على الحكم محذوف في كلامه كأنه قال يجوز بيعها ولا يصح وقفها فيكون التعليان  
على اللب والنشر المرتب وقوله ينضى الى خرابها اهل وجهه وان كان وقف أصل الابنية غير ممتنع أن  
أبنيته لكثرتها جدي حيث يكاد أن تقوت الحصر بمصر تعهد هافيول أمرها للخراب لعدم المتعهد  
لها تأمل (قوله وفتحت مكة صلحا) ومن قال انها فتحت عنوة معناه أنه صلى الله عليه وسلم دخل  
مستعدا للقتال لو قاتل قاله الغزالي وقتال خالد بأسفلها يحجب عنه بأنه يحتمل أنه باجتهاد فهي واقعة حال  
احتملت اه ابن حجر اه سم وقال بعضهم فتحت أعلاها صلحا وأسفلها عنوة من خالد بن الوليد  
(قوله لآية ولو قاتلكم) أي لانها تقتضى انه لم يقع قتال فدل على انها فتحت صلحا (قوله ببطن مكة)  
وقوله تعالى للذين أخر جوامن ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف الديار اليهم وهي مقتضية للملك اه  
شرح مر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف الدار اليه والاضافة تقتضى الملك  
فيدل على أنها فتحت صلحا شيخنا عزيزي وخص أبي سفيان بالذ كر لان العباس قال للنبي صلى الله  
عليه وسلم أبو سفيان يحب الفخر لكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أغلق بابها فهو آمن)  
واستثنى أفرادا أمر بقتلهم فيدل على عموم الامان للباقي ولم يسلب صلى الله عليه وسلم أحدا ولم يقسم عقلا  
ولا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه وسلم متأهبا للقتال  
خوفا من غدرهم وتقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان قبل دخولها شرح مر أي فلا يدل  
هذا على أنها فتحت عنوة كازعم بعضهم (قوله ومساكنها) الاولى أن يأتي بالفاء للتفريع (قوله  
رباعها) أي بيوتها ع ش (قوله وفتحت مصر عنوة) أي وقرها ونحوها بما في اقليمها فتحت  
صلحا سم نقله عن شيخ الاسلام في فتاويه ع ش على مر ومثله الشوبري والمراد بها مصر  
المتينة والذي اعتمدته شيخنا ح ف ان مصر وقرها فتحت عنوة بدليل اطلاق الشارح هنا  
وتفصيله في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير مملوكة لاهلها فذا أخذ عليها الخراج وعلى كونها فتحت  
صلحا لاخراج عليها لكونها مملوكة لاهلها وقوله لانها غير مملوكة لاهلها أي لانها ملك للفاغين الآن يقال  
يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق أو انهم ورثة الفاغين وأيما كان ففرض الخراج  
لا ينافي الملك كما اذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون خواجه كاسيا في آخر الجزية بعد قول  
المتن لا يلد فتحت صلحا (قوله ورجع السبكي) ضعيف (درس)

(فصل في الامان مع الكفار) أي وما يذ كرمه من قوله وسن لمسلم بدار كفر الخ (قوله ان تعاق  
بمحصور فالامان الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الامام اذا أمن غير محصورين لا يجوز ولا يسمى أمانا  
وان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مرادا حل وزى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة  
وان عقد بلفظ الامان الآن يقال القيد خرج مخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالهدنة) أي  
ويقال لا واحد منهم معاهد (قوله ذمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأما الذمة في قولهم ثبت  
المال في ذمة ربرت ذمة افرادهم بها الذات والنفس اللتان هما محلها تسمية للحل باسم الحال زى

فالهدنة والا فالجزية وهما مختصان بالامام بخلاف الامان وستعلم أحكام الثلاثة والاصل في الامان آية وان أحد من المشركين استجارك  
فأجره موخرا للصحيحين ذمة المسلمين واحدة ٧ هكذا بالاصل ولعل صوابه سعدا لعثمان اه مصححه

يسمى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً أي قرض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير) ولو امرأة وعبد أو فاسق أو سفها (أمان حربي محصور غير أسير ونحو جاسوس) واحداً كان أو أكثر كاهل قرية صغيرة فلا يصح الأمان من كافر لأنه منهم ولا من مكره أو صغير (٢٦٤) أو مجنون كسائر عقودهم ولا من أسير أي مقيد أو محبوس لأنه مقهور

بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ولأن الأمان يقتضي أن يكون المؤمن آمناً وهذا ليس بآمن أما أسير الدار وهو المطلق ببلادهم المنوع من الخروج منها فيصح أمانه قال الماوردي وإنما يكون مؤمنه آمناً بدارهم لا غير لأن يصرح بالأمان في غيرها ولا أمان حربي غير محصور كأهل ناحية وبلد ثلاثينسداً الجهاد قال الإمام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن إلا واحداً لكن إذا ظهر الانسداد رد الجميع قال الرافعي وهو ظاهر إن آمنوهم دفعة فإن وقع مرتبة فينبغي صحة الأول فالأول إلى ظهور الخلل واختاره النووي وقال أنه مراد الإمام ولا أمان أسير أي وأمنه غير الإمام لأنه بالأسر ثبت فيه حق لنأوقده الماوردي بغير من أسره أمان من أسره فيؤمنه إن كان باقياً في يده لم يقبضه الإمام ولا أمان نحو جاسوس كطليعة للكفار تحذر لا ضرر ولا ضرار قال الإمام وينبغي

(قوله يسمى بها أدناهم) أي يتحملها ويعقدها مع الكفار فلا يتوقف عقد الأمان على كون العاقد من الأشراف قال حل وأدناهم هو الرقيقة المسلمة لكافر (قوله فمن أخفر) بالخاء المعجمة والفاء كافي المختار والهمزة فيه للارزة أي من أزال خفارتها أي قطع ذمته اهـ رشيد فيكون تفسير الشارح له باللازم وفي المصباح خفر بالعهد يخفر به من باب ضرب وفي لغة من باب قتل إذا وفي به وخفرت الرجل حيته وأجرته من طلبه فأنا خفير والاسم الخفارة بضم الخاء وكسرها والخفارة مثله الخاء جعل الخفير اهـ (قوله أي قرض عهده) بأن لم ينقذه مسلم آخر (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكلف مع أنه أخصر ليشمل كلامه السكران كما ينبغي عليه (قوله أمان حربي) وإن لم يظهر فيه مصلحة نعم قيد ذلك البلقيني بغير الإمام أما هو فلا بد فيه من المصلحة شرح مـ (قوله ونحو جاسوس) الجاسوس صاحب سراشرو والناموس صاحب سراخبر زى (قوله أو صغير) أعادته لاني بعض المعطوفات دون بعض نظراً للاتحاد في العلة واختلافها ولم يقل أو صبي رعاية للمتن نظر للغاية في قوله ولو امرأة شوري وفيه شيء لأن التعميم على منطوق المتن والكلام هنا في مفهومه تأمل (قوله كأهل ناحية وبلد) أي بالنسبة للآحاد لا للإمام زى وعبارة ع ب وللا آحاد أمان محصورين كقلعة وقرية صغيرة لا غير محصورين ككافيم وجهة وبلد بحيث ينسداً الجهاد اهـ قال مـ وحيث أدى الأمان إلى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الإمام والآحاد والابازلها سم (قوله لثلاثينسداً الجهاد) أي في تلك الناحية وذلك البلد سم وعلم من التعليل أنه لو أدى أمان الآحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا شوري وقد أشار الشارح لهذا بقوله قال الإمام الخ فراده تقييد قول المتن محصور أي محل جواز عقد الأمان للحربي في المحصور إذا لم يلزم عليه سد باب الجهاد والامتنع بل ربما يقال أنه حينئذ من غير المحصور لما قرره ههنا من أن المراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم عن شرح الإرشاد ويؤخذ من كلام مـ (قوله ولو آمن) بالمد على الإفصح ويجوز قصر مع التشديد وعبارة ع ش على مـ هو بالمد والتخفيف أصله آمن به زين أبدلت الثانية ألفاً كافي المختار (قوله فينبغي) معتمد (قوله أنه) أي قوله إن آمنوهم دفعة واحدة (قوله مراد الإمام) أي بقوله رد الجميع حل (قوله ولا أمان أسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زى (قوله وقيدته) أي الغير وقوله فيؤمنه أي لأنه يجوز له قتله إن كان بالغاً عقلاً (قوله كطليعة للكفار) هي ما تقدم على الجيش لتطلع على أحوال عدوهم ثم تخبرهم قل (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيخنا فالعني لا ضرر تدخلونه على أنفسكم ولا ضرر لتعيركم ع ش على مـ أي وأمان نحو الجاسوس يضر لنا (قوله أعم من تعيره بمكاف) قد يجاب عن الأصل بأن مراده المكاف ولو حكماً بمعنى من تجرى عليه أحكام المكافين شوري (قوله أعم من قوله الخ) لأنه شامل لمن هو معهم ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فإنه يقتضي جواز تأمينه بغير من هو معهم وليس كذلك زى أي فالمناسب للشارح أن يعبر بأولى بدل أعم (قوله أربعة أشهر) معمول لقوله أمان (قوله فكهو في الهدنة) أي فيجوز إلى عشر سنين والأولى أن

أن لا يستحق تبليغ المأمن وتعيرى بغير صبي ومجنون لشموله السكران أعم من تعيره بمكاف ومفهوم قولي غير يقول أسيراً ولا أعم من قوله ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم وغير أسير الثاني من زيادتي (أربعة أشهر فأقل) فلما أطلق الأمان حل عليها ويبلغ بعدها المأمن ولو عقد على أن يدمنها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط نقرر بقوله الصفة وأما الزائد لضعف النصوص بنظر الإمام فكهو في الهدنة

ومحل ذلك في الرجال أما النساء ومثلهن الخنثى فلا يتقيدن بحد لان الرجال انما منعوا من سنه لا يترك الجهاد والمرأة والخنثى ليسا من أهله وانما يصح الامان (بما يفيد مقصوده ولورسالة) وان كان (٢٦٥) الرسول كافرا (واشارة) مفهومة ولو

من ناطق وكنابة وتعليقا  
بغير كقوله ان جاء زيد فقد  
أمنتك لبناء الباب على  
التوسعة لحقن الدم كما  
يفيده اللفظ صريحاً وكنابة  
والصريح كأمنتك أو  
أجرتك أو أنت في أمانى  
والكنابة كانت على ما  
نحب أو كن كيف شئت  
واطلاق الاشارة لشمولها  
الايجاب والقبول أولى  
من تقييدها بالقبول  
(ان علم الكافر الامان)  
بأن يلفه ولم يردده والا فلا  
فلو بدر مسلم فقتله جاز ولو  
كان هو الذى أمنه ولا يشترط  
فيه القبول واشترطه بحث  
للإمام جرى عليه الشيخان  
كالغزالي (وليس لنا فيه)  
أى الامان (بلاهمة)  
لانه لازم من جانبنا أما  
بالهمة فينبذه الإمام  
والمؤمن فتعيرى بلنا أولى  
من تعيره بالإمام (ويدخل  
فيه) أى فى الامان للحربى  
بدارنا (ماله وأهله) من  
ولده الصغير أو المجنون  
وزوجته ان كانا (بدارنا)  
وكذا ما معه من مال غيره  
ولو بلا شرط دخولهما (ان  
أمنه امام) من زيادتي فان  
أمنه غيره لم يدخل أهله ولا

يقول فهو هدنة لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتباراً بعناه شيخنا (قوله من سنة) المناسب  
لقوله أربعة أشهر ان يقول انما منعوا من الزيادة على الاربعة أشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد  
واجب كل سنة وليناسب قوله لا يترك الجهاد بخلاف الزيادة على الاربعة أشهر ودون السنة لا يأتى فيه  
ما ذكره كذا يؤخذ من ع ش (قوله بما يفيد مقصوده) اشتراط هذا في غير الرسول أما رسولهم  
الذى دخل دارنا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كما سيأتى فى أول كتاب الجزية (قوله  
ولورسالة) بأن أرسل للحربى انه فى أمانه أى بلفظ صريح بأن يقول له قل أنت فى أمان فلان أو كنابة  
مع النية وقوله وان كان الرسول كافرا أى أو صديقا موثوقا بخبره فيما يظهر شرح م (قوله ولو من ناطق)  
لانه يعتد باشارة الناطق فى ثلاثة فى الامان والافتاء والاجازة ونظمها بعضهم بقوله

اشارة لناطق تعتبر \* فى الاذن والافتاء امان ذكرنا

وهى منه كنابة مطلقا قدرته على النطق بخلاف الاخرى ففيها تفصيل س ل (قوله لبناء الباب) تعليل  
للتعميم المذكور كانه كما يفهم من شرح م (قوله كما يفيد اللفظ) لاجابة لهذا مع قوله ولورسالة لانه  
مطوى تحت الغاية وأجيب بأنه أتى به للقياس عليه كانه قال فهذه تفيد الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو  
أجرتك) بالقصر ومثله لباس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف زى (قوله ان علم) قيد فى قوله يصح  
المتقدم فى قول الشارح وانما يصح الامان ولا يظهر كونه قيداً فى قول المتن امان حربى لانه يصير التقدير  
لمسلم امان حربى ان علم الكافر الامان فيقتضى أن علم الكافر شرط لجواز الامان مع انه يجوز  
بالرسالة قبل علمه وعبارة شرح م ر ويشترط لصحة الامان علم الكافر به (قوله فلو بدر مسلم)  
مفرع على قوله والا فلا وعبارة شرح الروض ويجوز قبل ذلك أى قبل علمه وقبوله قتله (قوله  
واشترطه) معتمد (قوله فينبذه) من باب ضرب اه مختار (قوله والمؤمن) بكسر الميم أما  
المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء وحيث بطل أمانه وجب تبليغه للمؤمن شورى (قوله ويدخل الخ)  
لهذه المسئلة أحوال وهى اما أن يكون المؤمن الامام أو غيره والمؤمن اما أن يكون بدار حرباً أو بداراً  
فالخاص أربعة ثم ماله اما أن يكون بالدار التى هو فيها أو لا فالخاص من ضرب اثنين فى أربعة ثمانية ثم  
الذى معه اما أن يكون محتاجاً اليه أو لا فاضرب اثنين فى ثمانية ستة عشر ثم كل من الامام وغيره اما أن  
يقع منه شرط أو لا فهذه أربعة أى بالنظر للإمام وغيره تضرب فى ستة عشر بأربعة وستين ثم الذى  
معه اما أن يكون له أو لغيره فاضرب اثنين فى أربعة وستين بمائة وثمانية وعشرين فاستفده فأتى  
استخرجته من فكرى خط على المنهاج (قوله بدارنا) حال من الحربى أو نعت له أى الكائن بدارنا  
(قوله وزوجته) المعتمد أنها لا تدخل الا بالتخصيص عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها تدخل  
وان لم ينص عليها وقرى بان عقد الجزية أقوى تأمل (قوله بدارنا) حال من ماله وأهله وتقدير الشارح  
الشرط حل معنى (قوله دخولهما) أى ماله وأهله (قوله من ماله الخ) أما ما يحتاجه كشيابه  
ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مده امانه الضرورىات فيدخل من غير شرط كفى شرح م (قوله  
ان شرطه) أى والفرض أن الكافر نفسه كائن بدارنا كما أشار له الشارح بقوله أى فى الامان للحربى  
بدارنا والتفصيل انما هو فى ماله وأهله (قوله أما اذا كان الامان) مفهوم قوله بدارنا فى قوله ويدخل

(٣٤ - مجرى) - رابع (مالم يحتاجه من ماله الا بشرط دخولهما وعليه يحمل كلام الأصل) (وكذا)

يدخلان فيه ان كانا (بدارهم ان شرطه) أى الدخول (امام) لا غيره والتقييد بالامام من زيادتي أما اذا كان الامان للحربى بدارهم  
فقياس ما ذكرنا يقال ان كان ماله وأهله بدارهم دخلا ولو بلا شرط ان أمنه الامام وان أمنه غيره لم يدخل أهله ولا ما لا يحتاجه من ماله

الابا بشرط وان كان بدار ناد خلا ان شرطه الامام لا غيره (وسن لمسلم مدار كفرة أمكنه اظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه وأوله عشيرة ثمحيه ولم يخف فتنه في دينه بقيد زده (٢٦٦) بقول (ولم يرج ظهور اسلام) ثم (بمقامه هجرة) الى دار ثالث لا يكيد واله نعم

ان قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بها حرم لان محله دار اسلام فيحرم أن يصير باعتراله عنه دار حرب (ووجب) عليه (ان لم يمكنه) ذلك أو خاف فتنه في دينه (وأطاقها) أي الهجرة لآية ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم فان لم يطبقها فعندور الى أن يطبقها أما اذا رجما ذكره لا فضل أن يقيم (كهرب اسير) فانه يجب عليه ان أطاقه ولم يمكنه اظهار دينه خلوصه به من قهر الاسر وتقيده بعدم الامكان هو ما جزم به القمولى وغيره وقال الزركشى انه قياس ما مر في الهجرة اسكنه قال قبله سواء أمكنه اظهار دينه أم لا ونقله عن تصحيح الامام (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلوا وسبوا وأخذوا للال اذ لا أمان وقتل الغيلة أن يخدعه فيذهب به الى موضع فيقتله فيه كما مر (أو) أطلقوه (على انهم في أمانه أو عكسه) أي أو انه في أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم لان أمان الشخص لغيره

فيه الخ وقوله فقياس الخ أي بجامع ان الكل في مكان واحد (قوله وسن الخ) ينتظم في هذا المقام اثنتان وثلاثون صورة لانه اما أن يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل امان أن يرجو ظهور الاسلام بمقامه أولا وعلى كل امان يمكنه الاعتزال هناك أولا وعلى كل امان يخاف فتنه في دينه أولا وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولا فهذه تعميمات خمسة يحصل منها القدر المذكور (قوله أمكنه اظهار دينه) سواء رجاء نصرة المسلمين أولا وسواء أمكنه الاعتزال هناك أم لا فالصور أربع خرج منها واحدة بقوله نعم الخ (قوله لئلا يكيدوا له) أي يفعلوا له أمرا يكيد به فاللام زائدة (قوله والاعتزال) المراد به انحيازه عنهم في مكان من دارهم وقوله بعد فيحرم ان يصير باعتراله أي بهجرته واتقاله من دار الكفر فالاعتزال الثاني غير الاول خلافا لما توهمه عبارته (قوله بها) أي بالمهجرة فالباء سببية (قوله حرم) وقارق ما قبله وهو من تسن له الهجرة بأن ذاك قادر على الاعتزال والامتناع بالغيرور بما خذله بخلاف هذا فانه قادر على الاعتزال والامتناع بنفسه حل وفيه ان تعليل الشارح يجري فيما قبله ويجاب بأنه يضم للتعليل قولا مع أنه قادر على الامتناع بنفسه فيكون أقوى من الاول لان امتناعه بعشيرته (قوله دار حرب) أي صورة لاحكامها حكم بأنه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا كما بسطه في التحفة شويري (قوله ووجب ان لم يمكنه الخ) مفهوم القيد من الاولين للسن وقوله ذلك أي الاظهار لدينه أي والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيث تصدق العبارة بصور ثمانية لانه والحالة هذه اما ان يقدر على الاعتزال أولا وعلى كل امان يخاف فتنه في دينه أولا وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولا وقول الشارح أو خاف فتنه أي وأمكنه اظهار دينه والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق بصور أربعة لانه اما ان يقدر على الاعتزال أولا وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولا فتلخص ان صور الوجوب اثنتا عشرة (قوله ظالمى انفسهم) أي في حال ظلمهم انفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة فانها نزلت في ناس من مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة اه يضاوى (قوله أما اذا رجما الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله فالأفضل الخ فتكون الهجرة خلاف الاولى فالأفضل ان قوله أما اذا الخ يصدق بست عشرة صورة لانه اما ان يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل امان يخاف فتنه أولا وعلى كل امان يقدر على الاعتزال أولا وعلى كل امان يرجو نصرة المسلمين أولا فتكون صور خلاف الاولى ست عشرة وصور الوجوب اثنتا عشرة وصورة الحرمة واحدة وصور التذب ثلاثة تأمل (قوله كهرب اسير) يمكن رجوعه لاحكام الاربعه وان قصره الشارح على الوجوب (قوله ولم يمكنه الخ) المعتمد وجوب الحرب على الاسير مطلقا أي سواء قدر على اظهار دينه أولا ولا زى بخلاف غير الاسير والفرق ان الاسير ذل مر سم (قوله وقتل الغيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مراداهنا فليس المراد حقيقة الغيلة كافي التحفة (قوله أو عكسه) بالرفع فاعل فعل محذوف أي أو حصل عكسه ع ش على م ر و يصح جوه عطفها على المجرور بعلى (قوله لان أمان الشخص الخ) هذا التعليل ظاهر في الاولى لاني الثانية وعبارة شرح الروض لان الايمان لا يختص بطرف بل بعم المؤمن والمؤمن (قوله ولا أمان لنا عليك) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آخرها وأولها بل المراد بقولهم ولا أمان لنا عليك لا نطلب منك أمانا لاستغنائنا عنه بخلافك فانت في أمان منا لا احتياجا لك اليه زى أي فله حيث نذ اغتيالهم اه حل والاولى أن يقول ولا أمان لك علينا وعبارة م ر والمعنى ولا أمان يجب لنا عليك

(فان تبعه أحد فصائل) في دفعه بالاخف فالأخف (أو) أطلقوه (على أن لا يخرج من دارهم) بقيد زنده بقولي (ولم يكتسب ماسر) أي اظهارة دينه (حرم وفاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه فان أمكنه اظهارة جازله الوفاء لان الهجرة حينئذ مندوبة أو جائزة لا واجبة (ولامام) ولو بنائبه (معاقدة كافر) هو أعم من قوله عابجا (٢٦٧) وهو الكافر الغليظ (يدل على قلعة

كذا) باسكان الادم وقصها (بأمة) مثلاً (منها) للحاجة الى ذلك معينة كانت الامة أو مبهمة رقيقة أو حرة لانها ترق بالاسر والمبهمة يعينها الامام بخلاف مالولم تكن من القلعة كأن قال ولك من مالى أمة فلا يجوز على الأصل في المعاقدة على مجهول (فان فتحها) عنوة من عاقده (بدلالته) وفيها الامة) للمعينة أو المبهمة (حية ولم تسلم قبله) أي قبل اسلامه بأن لم تسلم أو أسلمت معه أو بعده (أعطيا) وان لم يكن فيها غيرها (أو أسلمت قبله) وبعد العقد أو مات بعد الظفر) بها (ف) يعطى (قيمتها والا) بأن لم تفتح أو فتحها غير من عاقده ولو بدلالته أو فتحها من عاقده لا بدلالته أو بدلالته وليس فيها الامة أو فيها الامة وقدمات قبل الظفرها أو أسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها (فلا شيء له) لعدم وجود المعلق عليه الفتح بصفته ووجوب قيمتها فيما ذكر هو ما نقله في الروضة

وهي ظاهرة (قوله فان تبعه) راجع للثنتين (قوله في دفعه بالاخف) أي حيث لم يقصد وانحرف قتله والا فلا يلزمه رعاية التدرج لا لتفاض أمانهم ع ش على م ر (قوله جاز) هذا بناء على ما مرله من أن الاسير اذا أمكنه اظهارة دينه لا يجب عليه الهرب وعلى ما مر عن الزركشي من انه يجب مطلقاً وهو المعتمد فكذلك هنا ع ش (قوله مندوبة) أي ان لم يرج ظهور اسلام وقوله أو جائزة أي ان رجاه (قوله وهو الكافر الغليظ) سمي بذلك لدفعه عن نفسه بقوة ومنه العلاج لدفعه الداء اه زى وقال حل مأخوذ من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقها أو على أسهل أو أرفق طرقها أي وكان عليه في تلك الدلالة تعب اذا تصح الجعلة الاعلى ما يتعب فأت أطلقوه هنا محمول على ما في الجعلة من التقييد بالتعب شرح م ر وزى (قوله للحاجة الى ذلك) تعليل لمخدوف وعبارته في شرح الروض وصح ذلك مع ابهامها وعدم ملكها والقدرة على تسليمها للحاجة اليه (قوله أو حرة) وأطلق عليها اسم الامة باعتبار مجاز الأول (قوله لانها ترق بالاسر) جواب عما يقال ان الحرية لا يصح جعلها عوضاً (قوله والمبهمة يعينها الامام) ويجبر الكافر على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية كما أن السلم اليه أن يعين ما يشاء بالصفة المشروطة ويجبر المستحق على القبول شرح الروض (قوله من عاقده) وهو الامام أو نائبه وضمير الهاء للكافر (قوله ولم تسلم قبله) فالتقيد بسبعة كما يعلم من كلامه بعد الا (قوله أو أسلمت قبله) سواء كانت حرة أو رقيقة وان قيد بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها راجع للثنتين أي لان اسلامها قبله منع رفقها والاستيلاء عليها كافي م ر وقوله منع رفقها أي في الحرية وقوله والاستيلاء عليها أي ان كانت رقيقة فالتعليل على التوزيع ع ش وكتب أيضاً قوله فيعطى قيمتها أي من أصل الغنيمة كما هو أوجه احتمالين فان لم تكن غنيمة اتجه وجوب القيمة في بيت المال شرح م ر لانها في صورة الموت من ضمان الامام ح ف (قوله والا بأن لم الخ) حاصله أن تحت الاست صور لم يذكر فيها مفهوم عنوة لانه سيذكره بقوله اما اذا فتحت صلح الخ (قوله بأن لم تفتح) محل عدم استحقاقه شيئاً في هذه ان كان الجعل المشروط منها فان كان من غيرها استحققه بمجرد الدلالة سواء فتحت أو لا شرح م ر (قوله وقدمات قبل الظفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو انها ان ماتت بعد الظفر بها أعطى قيمتها وان ماتت قبل الظفر بها فلا شيء له وكذا في مفهوم قوله ولم تسلم قبله تفصيل وهو انها ان أسلمت قبله وبعد العقد أعطى قيمتها وان أسلمت قبله وقبل العقد فلا شيء له وقوله فلا شيء له أي ان علم بذلك وبأنها فاتته لانه عمل متبرعاً شرح الروض اه سم (قوله الفتح) بالجر يدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب الفاعل وكان الظاهر أن يقول لعدم وجود الفتح المعلق عليه وأما قراءته بالرفع نائب فاعل فيرد عليه أن الامة لم يعلق عليها الفتح بل هي معلقة على الفتح الناشئ عن الدلالة اد أن يراد التعليق في المعنى لان المعنى ان جعلت لى أمة فتحت القلعة بدلالتي وفيه أن الموجود في المتن الدلالة لا الفتح الا أن يقال لما كان المقصد من الدلالة الفتح جعل الفتح معلقاً تأمل (قوله فيما ذكر) أي في قوله أو أسلمت قبله وبعد العقد الخ فكان المناسب ذكره عقبه (قوله ويجوز أن يقال الخ) هو المعتمد قال م ر في شرحه فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن أحياء

كأصنافها عن الجمهور ونص عليه في الام وقيل تجب أجرة المثل وصححه الاصل تبعاً للامام قال الشيخان ومحل الخلاف اذا كانت معينة فان كانت مبهمة ومات كل من فيها أو وجبنا البديل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال تسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل الموت



نبد الصلح وبلغوا المأمن  
وان رضوا بتسليمها بيدها  
أعطوا بدلا من حيث  
يكون الرضخ وخرج  
بالكافر المسلم فانه وان  
معت معاقدته كما نقله في  
الروضة كأصلها عن  
العراقيين واقتضى كلامه  
في باب الغنيمة تصحيحه  
يعطاها ان وجدت حية  
وان أسلمت فلومات بعد  
الظفر بها فله قيمتها  
وتعيين القلعة مع تقييد  
الفتح بمن عاقد واسلام  
الامة بالقبليّة والبعديّة  
الذي كورتين من زياتي  
درس كتاب الجزية  
نطلق هلي العقد وعلى  
المال المتزعم به وهي مأخوذة  
من المجازاة لكفنائهم  
وقيل من الجزاء بمعنى  
القضاء قال الله تعالى  
واتقوا يوما لا تجزي نفس  
عن نفس شيئا أي لا تقضي  
والاصل فيها قبل الاجماع  
آية قاتلوا الذين لا يؤمنوا  
بالله الآية وقد أخذها النبي  
صلى الله عليه وسلم من مجوس  
هجر وقال سنوهم سنة  
أهل الكتاب كإرواه  
البخاري ومن أهل نجران  
كإرواه ابوداود والمعنى  
في ذلك أن في أخذها معونة  
لأهلها فلهم ويرى بحملهم  
ذلك على الاسلام وفسر

(قوله أما إذا فتحت الخ) لم يدخل هذه الصورة تحت المخالفة حكمها للصورة الست الداخلة تحتها فلذا  
أفردناها أيضا فهي مفهوم قوله عنوة الذي هو من كلام الشارح فلا يتوهم دخولها تحت قول المصنف  
والاندبر (قوله فان لم يرضوا) أي أهل القلعة المفتوحة صلحا (قوله وبلغوا المأمن) بان يردوا القلعة  
ويقاتلوا كافي شرح الروض (قوله بدلا) بان يأخذوا بدلا (قوله من حيث يكون الرضخ) أي من  
الاجناس الاربعة لا من أصل الغنيمة كما زعمه الولي العراقي زى (قوله وان أسلمت) اذا تأملت  
كلامه وجدت حكم معاقدة المسلم كحكم معاقدة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة  
(قوله فلومات) هذا يجري في الكافر أيضا كما تقدم (قوله وتعيين القلعة) أي لانه قال على قلعة  
كذا والتعيين المذكور ليس قيد او عبارة شرح مر سواء كانت القلعة معينة أو مبهمة من قلاع محصورة  
فيما يظهر والله أعلم

### كتاب الجزية

عقبها بالقتال لانه مغياها في الآية م وهي مغية بنزول سيدنا عيسى عليه السلام لانه لا يبقى لهم حيث  
شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام أو السيف وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكمه متلقيا له عنه صلى  
الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب  
في زمنه لا يعمل بها الا بما يوافق ما يراه اذ لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي صلى الله عليه  
وسلم لانه لا يخطئ اه شرح م ر زى قال الرشيدى قوله لا يخطئ أي فهو كالنص أي لا يجوز الاجتهاد  
معه وجمعها جزى كغريفة وفري بالقاء مشوري وهي لغة اسم تخرج مجعول على أهل التمة سميت بذلك  
لانها جزت أي كفت عن القتال وشرعا مال يلتزمه الكافر بعقد مخصوص زى (قوله نطلق) أي  
شرعا ع ش (قوله من المجازاة) لانها جزاء بعصمتهم منا وسكنائهم في دارنا فهي اذلال لهم لتحملهم على  
الاسلام لاسيما اذا خالطوا أهلهم وعرفوا محاسنه لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله أعز الاسلام  
وأهله عن ذلك شرح م ر (قوله بمعنى القضاء) لعله بمعنى الاغناء أو الحكم الثابت وقال الشوري  
و حل قوله بمعنى القضاء تقول جزيت الدين أي قضيت (قوله أي لا تقضي) أي لا تغني س ل قال  
ع ش وعليه فالمعنى أن الجزية أغنتهم عن محاربتنا لهم اكن هذا في المعنى قريب مما قبله (قوله سنوا)  
أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقتهم ع ش (قوله ومن أهل نجران) وهم نصارى  
وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله صدر سورة آل عمران ح ل (قوله في ذلك) أي في  
مشروعنة الجزية (قوله والصغار بالتزام أحكامنا) وذلك لان الشخص اذا كلف بما لا يعتقده  
سمى ذلك صغارا عرفا سم وعبارة شرح الروض قالوا واشد الصغار على المرء أن يحكم عليه  
بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله اه وقضية ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الاحكام التي يلتزمون بها فانظر  
هذا مع قوله الآتي لحكمنا الذي يعتقدون تحريمه ولعل هذا وجه تعبيره بقالوا سم (قوله عاقد)  
وهو الامام أو نائبه (قوله وعدم معتها) فيه أن عدم الصحة ليس شرطاً بل الشرط عدم التأقيت  
والتعليق وعدم الصحة متفرع عليه وأجيب بتقدير مضاف أي ملزوم عدم معتها وأجيب أيضا  
بان عدم بالرفع مبتدأ والخبر مخوف أي معلوم مما مر أو نائب فاعل لمخوف أي يعلم مما مر عدم  
معتها الخ (قوله مؤقتة أو معلقة) فلا يكتفى أقر كم ما شاء الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقر كم ما أقر كم  
الله فلانه كان يعلم ما عند الله بالوحى وكذا ما شئت أو شاء فلان بخلاف ما شئت لازمه من جهتنا

وجوازها

اعطاء الجزية في الآية بالتزامها والصغار بالتزام أحكامنا (أركانها) خمسة (عاقده ومعه ودله ومكان

ومال وصيغة وشرط فيها) أي في الميعة (ما) مرفى شرطها (في البيع) من نحو اتصال القبول بالإيجاب وعدم معتها مؤقتة أو معلقة

وذكر الجزية وقدرها كالثمن في البيع فتعيرى بذلك أقيد بماعبر به (وهي) أي الصيغة الجبابة (كأقررتمكم أو أذنت في إقامتكم بدارنا) مثلا (على أن تلتزموا كذا) جزية (وتنقادوا لحكمنا) الذي تعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره كشراب مسكر ونكاح مجوس محارم وذلك لأن الجزية والافتقار كالموضع عن التقرير فيجب (٢٦٩) ذكرهما كالثمن في البيع (و) قبولاً

نحو (قبلنا ورضينا) وعلم من اشتراط ذكر الافتقار أنه لا يشترط ذكر كف لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لأن في ذكر الافتقار غنية عنه ويستثنى من منع صحة التأكيد السابق مالم قال بأقررتمكم ما شئتم لأن لهم بهذا العقد متى شاءوا فليس فيه إلا التصريح بمقتضى العقد بخلاف الهدنة لا تصح بهذا اللفظ لأنه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المتأني لمقتضاه (وصدق كافر) وجب بدارنا (في) قوله (دخلت لسماع كلام الله) تعالى (أو رسولاً أو بأمان مسلم) فلا يتعرض له لأن قصد ذلك يؤمنه والغالب أن الحربى لا يدخل بلادنا بالأمان فإن اتهم حاف فدانهم ان ادعى ذلك بعد أسره لم يصدق الابينة (و) شرط (في العاقبة كونه أماناً) يعقد بنفسه أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره لأنها من الأمور الكلية فتحتاج

وجوازها من جهتهم شرح مر وقوله ما عند الله بالوحي أي وقد علم أن الله أراد إقرارهم لا إلى غاية ع ش (قوله وذكرا الجزية) بالجر والمراد بالجزية هنا المال لأنها تطلق عليه كما مر ويدل على ذلك قوله وقدرها ولعل المراد بها جنس المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها وأنها عطف تفسير (قوله بدارنا مثلا) يريد أنه لا يشترط الإقامة بدارنا بل لورضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت ثم المراد بدارنا غير الجازم لما يأتي شوبرى (قوله الذي تعتقدون تحريمه) ظاهره أن الظاهر عائدة للحكم وهو مشكل ويجب بأنها عائدة للحكم بمعنى المحكوم عليه كما قاله سم بدليل قوله كزنا الخ وخرج بقوله تعتقدون تحريمه الواجبات كالصلاة والصوم (قوله كزنا وسرقة) أي كتر كهما كما في الرشيدى (قوله وذلك) أي وعلة ذلك أي قوله على أن تلتزموا الخ وعبارة مر وإنما وجب التعرض لهذا أي قوله وتنقادوا لحكمنا مع أنه من مقتضيات عقدها لأنه مع الجزية عوض عن تقريرهم فأشبه الثمن في البيع والاجرة في الاجارة (قوله عن التقرير) أي في دارنا مثلا (قوله وقبولاً) أي من كل من مخاطبين كما في مر وقال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق (قوله وعلم الخ) غرضه الجواب عما يقال أن الأصل ذكر أنه لا يشترط ذكر كف لسانهم عن السب وأنت لم تذكره (قوله أنه لا يشترط الخ) ولا ينافي ذلك ما يأتي أنهم لو سبوا الله تعالى أو رسوله فإن شرطوا انتقاض العهد بذلك انتقض والا فلا لأن الحاصل أن كفهم عن ذلك يلزمهم وإن لم يصرح باشتراطه وأما انتقاض عهدهم بذلك فلا يكتفى فيه بلزوم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد باشتراطه ككفهم بل لا بد من التصريح في العقد باشتراط الانتقاض به سم (قوله لأن في ذكر الافتقار غنية عنه) فيه أنهم إنما ينقادون لحكمنا فيما يعتقدون تحريمه فإن كانوا يرون تحريم ذلك أي سب الله ورسوله ودينه فواضح والافقيه نظر ح ل (قوله ما شئتم) بخلاف ما شئت أو ما شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جزماً زى وس ل (قوله من كونه) بيان للموضوع وقوله إلى ما أي لفظ وقوله تأييده أي عقدها (قوله وصدق كافر) المناسب ذكر هذه المسئلة في الأمان (قوله دخلت لسماع كلام الله) ويمكن في هذه من الإقامة وحضور مجالس العلم قدر اقتضى العادة بإزالة الشبهة فيه ولا يزداد على أربعة أشهر شرح مر (قوله أو رسولاً) أي أو دخلت رسولاً سواء كان معه كتاب أو لا س ل (قوله أو بأمان مسلم) أي وان عين المسلم وكذب سم أي لا احتمال نسيانه ع ش (قوله لأن قصد ذلك يؤمنه) راجع للأولين وقوله والغالب الخ راجع للآخر (قوله نعم ان ادعى الخ) كأن هجموا بلادنا وأسروا منهم واحداً فادعى ذلك (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لكن لا شيء على العقود عايمه وان أقام سنة فأكثر لان العقد اقوا هر وض سم شرح مر (قوله لانها من الأمور الكلية) أي بالنظر لعوضها لانه يصرف في مصالحنا (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيراً وخاص على عام لان المكيدة هي الأمر الخفي الذي لا اطلاع لنا عليه (قوله لم يجبهم) هل المراد لم تجب اجابتهم أو لم تجز ينفى الثاني عند ظن الضرر للمسلمين طبع لاوى سم (قوله في ذلك) أي في قوله وعليه اجابتهم (قوله أبوا) أي الاسلام (قوله فاقبل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يجب تقريره) بل تحرم الاجابة حيث لم يأمن

إلى نظروا جهاد لكن لا يقتال المعقود له بل يبلغ مأمنه (وعليه اجابة اذا طلبوا وأمن) بأن لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فإن خاف ذلك كأن يكون الطالب جاسوساً يخاف شره لم يجبههم والأصل في ذلك خبر مسلم عن بريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو صاه إلى أن قال فإن هم أبوا فاسلمهم الجزية فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الأسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها

وقولي وأمن أولى من قوله الأجاوس سابقا (و) شرط (في المعقود له كونه متمسكا بكتاب) كثرة رواة والمجمل ومصحف إبراهيم وشيث وز بورداود سواء كان المتمسك كتابيا (٢٧٠) ولومن أحدا بويه بأن اختاره أم مجوسيا (لجد) له (أعلى لم نعلم) نحن

(تمسكه به بعد نسخه) بأن علمنا تمسكه به قبل نسخه أو معه أو شككنا في وقته ولو كان تمسكه به بعد التبديل فيه وإن لم يجتنب المبدل منه وذلك للآية وخبر البخاري السابقين وتقليبا لحقن الدم أما إذا علمنا تمسك الجذبه بعد نسخه كمن تهود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام فلا تعقد الجزية لفرعه تمسكه بدين سقطت حرمة ولا إن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان والشمس والملائكة وحكم السامرة والصابئة هنا كهوفي النكاح إلا أن يشكل أمرهم فيقرون بالجزية وتعبيري بما ذكر أعمر وأولى من تعبيري بما ذكره (حواذ كرا غير صبي ومجنون) ولو سكران وزمنا وهرما وأعمى وراها وأجيرا وفقيرا لأن الجزية كأجرة الدار ولأنها تؤخذ لحقن الدم فلا جزية على من يهرق وأنتى وخنتى وصبي ومجنون لأن كلامهم محقون الدم والآية السابقة في الذكور وقد كتب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أمراء الأجناد أن

غائته ويحرم قتله إذا طلب الجزية ويجوز أرقاقه وغنم ماله سم على حج ع ش على مر (قوله وقولي وأمن) أي مفهوم قولي أمن الخ وهي أولوية عموم (قوله متمسكا بكتاب) ولو حكما في شمل المجوس (قوله ومصحف إبراهيم الخ) أي لأنها تسمى كتابا فندرجت في قوله الذين أوتوا الكتاب وشيث ابن آدم عليهما السلام لصلبه شرح م (قوله سواء كان المتمسك) أي بواحد من هذه الكتب أو غيرها في شمل كتاب المجوس الذي رفع فهم وإن تمسكوا بكتاب لكنه لا يسمى كتابيا إلا من تمسك بالتوراة والإنجيل خاصة حل (قوله ولومن أحدا بويه) ولو الام اختار الكتابي أو لم يختار شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أوهمه شرح المنهج من أن اختيار ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وإنما المراد أنه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره اه شرح م بالحرف وعبارة ع ش قوله بأن اختاره هذا قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره بالجزية والحاصل أن له ثلاث حالات إما أن يختار دين الكتابي أو الوثني أو لم يختار شيئا فيقر في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية هذا محصل ما اعتمدته حج وم على ما في بعض نسخه الصحيحة (قوله لجد) صفة لكتاب أي كائن لجو وجه نسبة الكتاب لجد مع أنه ينتسب للنبي المنزل هو عليه أنه اشتهر تمسكه به وقوله أعلى لعل المراد به هنا ما مر في الوصية وهو الذي يشتهر انتساب الشخص إليه ويعد قبيلة تأمل (قوله لم نعلم تمسكه به بعد نسخه) قال الولي العراقي يرد على المنهاج والتنبية والحاوي إذا تهود الأصل أو تنصر قبل النسخ لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقر بالجزية كما نص عليه اه ويقبل قولهم أنهم ممن يعقد لهم الجزية لأنه لا يعرف غالبا إلا منهم زى وأجيب عن الإيراد بان عدم اقرار الذرية بالجزية لا رنداها وقوله ويقبل قولهم أي الكفار لا الترية (قوله وإن لم يجتنب المبدل) أي تغليب الحقن الدم وبه فارق عدم حل مناكتهم وذيبحتهم مع أن الأصل في الإيضاع والميتات التحريم شرح م (قوله وذلك) أي ووجه اشتراط التمسك بالكتاب وقوله للآية وهي فالتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الخ (قوله كن تهود) أي أو تنصر بعد بعثة نبينا حل (قوله كهوفي النكاح) أي فتعقد لهم أن لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصل دينهم شورى وعبارة غيره فان كفرتهم أهل ملتهم لم تعقد لهم والا عقدت لهم وهذا هو المناسب لقوله سابقا وتحرم سامرية الخ وعبارة ع ش أي حيث وافقوهم في الأصول أقرروا وإن خالفوهم في الفروع لكن قيل أنهم لو كفرتهم اليهود والنصارى بالفروع التي خالفوهم فيها لا تحل مناكتهم وقياسه هنا أنهم لا يقرون إلا أن يفرق بأن مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله إلا أن يشكل أمرهم) أي شك هل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لأن الجزية كأجرة الدار) أي والأجرة تجب على المستأجر ولو فقيرا وهرما وغيرهما بما ذكر فهو علة للتعميم وقوله ولاها الخ علة لاشتراط كونه حرا الخ (قوله والآية السابقة في الذكور) أي البالغين العاقلين الأحرار أخذ من قوله تعالى حتى يعطوا الجزية ولم يستدل بها على ذلك لكونها ليست نصابية (قوله فهي هبة) أي لا يلزم إلا بالقبض شرح الروض سم وقال شيخنا العزيزي فهي هبة أي بالمعنى الشامل للهبة فلا يحتاج لقبول (قوله المعقود له) أفاد أنه لا بد أن يكون معقودا له بأن عقد على الإصاف فامدفع ما يقال كيف يعقده الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته فان لم تعقد فلا شيء عليه كحري لم نعلم به إلا بعد مدة لأنه لم يلتزمها شيخنا (قوله طالبناه بجزية الماضية) ظاهره أن المأخوذ منه دينار اسكل

عمل بما في نفس الامر (وتلحق افاقة جنون) أي أزمتهان (كثر الجنون) وأمكن تليفها فان بلغت سنة وجبت الجزية اعتبارا  
للأزمة المتفرقة بالمجموعة وخروج بكثر ما لو قل زمن الجنون كساعة من شهر فلا أثر له (ولو كل) بلوغ أفاقة أو عتق (عقده ان التزم  
جزية) فلا يكتفى بعقد متبوعه (والا) أي وان لم يلتزمها (بلغ المأمّن) لانه كان في أمان متبوعه وتعييرى بكمل أعم من تعبيره ببلغ (و) شرط  
(في المكان قبوله) للتقرير (فيمنع كافر) ولودميا (اقامة بالحجاز وهو (٢٧١) مكة والمدينة واليمامة وطرقها) أي

الثلاثة (وقراها) كالطائف

لمكة وخير للمدينة روى  
البيهقي عن أبي عبيدة بن  
الجراح آخر ماتكم به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أخرجوا اليهود من الحجاز  
وروى الشيخان خبر  
أخرجوا المشركين من  
جزيرة العرب ومسلم خبر  
لا يخرج اليهود والنصارى  
من جزيرة العرب والقصد  
منها الحجاز المشتملة عليه  
وتعيرى بالاقامة أعم  
من تعبيره بالاستيطان  
(فلو دخله بلا اذن امام  
أخرجه) منه لعدم  
اذنه له (وعزر عالما  
بالتحريم) لدخوله  
لجرائته بخلاف ما اذا جهله  
(ولا ياذن له) في دخوله الحجاز  
غير حرم مكة (الاصلة  
لنا كرسالة وتجارة فيها كبير  
حاجة والا) بان لم يكن فيها  
كبير حاجة (فلا ياذن له الا  
بشرط أخذ شيء منها) أي  
من متاعها كالعشر أو  
نصفه بحسب اجتهاد الامام  
ولا يؤخذ في كل سنة

سنة من قال ع ش على م ر وهل يطالب به وان كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة  
أو محل ذلك ان لم يدفع الذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل  
الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم والذي اعتمدته شيخنا زى الاول والا قرب ما قاله زى  
قال لانه انما كان يعطى هبة لا عن الدين (قوله وأمكن تليفها) لم يأخذ مفهومه وفي قول على  
الجلال قوله وأمكن وأما اذا لم يمكن انسحب عليه حكم الجنون فلا جزية (قوله ما لو قل زمن الجنون)  
بان تكون أوقات الجنون في السنة ولو لوقت لم تقابل بأجرة غالبا س ل وشرح م ر وقوله لم تقابل  
بأجرة لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استأجر لها اذ يتساح في نحو اليوم بالنظر لمجموع المدة والا فالיום ونحوه  
يقابل بأجرة في حد ذاته رشيدى (قوله عقده) أي اذا كان قد عقد على الاشخاص فلو كان على  
الاصاف دخلا (قوله والابلغ المأمّن) واذا مضت عليه مدة ديارنا بلا عقد فالتجته أنه تلزمه أجرة مثل  
من أسكنه بدارنا اذ المقلب فيها معنى الاجرة ويظهر أنها هنا أقل الجزية بشرح م ر وقد يشكك هذا  
بما صرح في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب شيء عليه لان المقلب فيها  
القبول الا أن يقال ان هذا لما كان في الاصل تابع الا امان أي به نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من  
الامام ع ش على م ر (قوله اقامة بالحجاز) ولو بلا استيطان وسمى بذلك لانه يحجز بين نجد وتهامة  
شرح م ر (قوله واليمامة) وهي مدينة بقرب اليمن أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف  
زى (قوله كالطائف) أي وجدة والينبع م ر وهو تمثيل لقرى الثلاثة لكن أورد عليه أن اليمامة  
ليس لها قرى وأجيب بأن المراد قرى المجموع اه ع ش (قوله آخر ماتكم) أي في شأن اليهود  
والافقد صح أنه كان يقول عند موته اللهم الرفيق الاعلى أي أريد الرفيق الاعلى قال حج قيل هو  
أعلى المنازل فعناه أسألك يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله والرفيق من  
أسمائه تعالى للحديث الصحيح ع ش على م ر (قوله والقصد الخ) عبارة م ر وليس المراد جميعها بل الحجاز  
منها لان عمر أخرجهم منه وأقرهم باليمن مع أنه منها اذهى أي جزيرة العرب طولا من عدن الى ريف  
العراق وعرضا من جند وما والاها من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسميت جزيرة العرب  
لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله المشتملة) أي جزيرة العرب فكان عليه  
ابراز الضمير (قوله لدخوله) بالتحريم واللام للتقوية (قوله من متاعها) أي أو من ثمنه م ر (قوله  
الامرة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو  
الانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشتري بها شيئا آخر ولو من نوع الاول ودخل بذلك  
مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه  
لا يؤخذ منه في هذه المرة طب وصمم عليه اه سم وع ش (قوله لان الاكثر منها) وهو أربعة

الامرة واحدة كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الثلاثة) من الايام غير يومى الدخول والخروج لان الاكثر منها  
مدة الاقامة وهو ممنوع منها ثم والمراد في موضع واحد فلو أقام في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخرى وبينه ما مسافة القصر وهكذا فلا  
منع (فان مرض فيه وشق نقله) منه (أو خيف منه) موته أو زيادة مرضه وذكري الخوف من زيادته (ترك) مراعاة لا عظم الضررين  
والانتقل رعاية لحرمة الدار وتقييدى الترك في المريض بمشقة نقله تبعث فيه الاصل والحادى وغيرهما وهو فقه حسن وان خالف ما في الروضة  
وأصلها والذي فيها من الامام أنه ينقل عظمة المشقة أولا وعن الجمهور أنه لا ينقل مطلقا وعليه اقتصر مختصر الروضة (فان مات) فيه

(وشق ثقله) منه انتقطعه أو بعد المسافة عن غير الجواز ونحو ذلك (دفن ثم) للضرورة نعم الحربى لا يجب دفنه وتغرى الكلاب عليه فان تأذى الناس برائحته وورى أما إذا لم يشق ثقله بان سهل قبل تغيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع (٢٧٢) الحرم لقوله تعالى وان خفتم عيلة أى فقر ابنهم من الحرم وانقطاع ما

كان لكم بقدمهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعالم أن الجلب إنما يجلب إلى الباد لا إلى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالنع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً خرج له امام بنفسه أو نائبه) يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف سوته أو دفن وأذن له الامام لتعديه ولان المحل غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه لاذن نعم ان تهرى بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه خبر الشيخين لا يحج بعد العام مشرك وأما غير الجواز فلكل كافر دخوله بامان (و) شرط (في المال) عند قوتنا (كونه ديناراً) فاكثركل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لما دخلنا بعثه إلى اليمن خذ من كل عالم أى محتمل ديناراً واما أبوداود وغيره وصححه ابن جبان والحاكم (لمكن لا تعقد لسفيه

أيام حل (قوله أن الجلب) بفتحين أى المجلوب للتجارة وقوله إلى البلد المناسب إلى الحرم لمكن لما كان المجلوب للحرم مجلوباً بالبلاد عبر بها (قوله بكل حال) أى وان دعت ضرورة لذلك كما في الامور به رد قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتاج اليه وحل بعضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر شرح م (قوله فان مرض) بأن تعدي بدخوله ع ش (قوله وان خيف موته) راجع لقوله مرض وقوله أو دفن راجع لقوله أو مات (قوله وليس حرم المدينة الخ) ويندب الحق به لافضليته وتميزه بمالم يشارك فيه كما في شرح م (قوله لا يحج) أى لا يزور لان المشرك لا يصح حجه (قوله عند قوتنا) أما عند ضعفنا فيجوز بأقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا شرح م (قوله كونه ديناراً) أى خالصاً مضمراً وبأقل يجوز العقد الا به وان كان له أخذ قيمته وقت الاخذ كما في م وعبارة شرح الروض فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة (قوله خذ من كل عالم ديناراً) زاد في شرح م رأ وعده أى مساوى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر للدينار باثني عشر درهما لانها كانت قيمته اذ ذاك ولا حداً لكثرتها ونجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط ذنبنا عنهم في جميعه حيث وجب فلومات أول مذنب عنه الا في أثناء السنة وجب بالقسط كما يأتي أما المحل فلا يطالبه بالقسط أثناء السنة وكان قياس القول بأنها أجرة مطالبة به لولا ما طلب منامن مزيد الرفق بهم تأليفاهم على الاسلام شرح م (قوله لكن لا تعقد الخ) فيما أن تصرف السفينة في الاموال وما يفيض اليها ممنوع ولعل هذا مستثنى لمصلحة راجحة وهي حقن الدماء شيخنا عزيزى فاذا عقد باكثر هل يحصل تفرق الصفقة أو يبطل العقد حل الظاهر الاول (قوله وسن مما كسة غير فقير) الحاصل أنه بما كس عند العقد مطلقاً سواء عقد على الاشخاص أو الاوصاف وعند الاخذ أيضاً ان عقد على الاوصاف ثم اعلم أن المالك كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية أى طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنارعة في الاتصاف بالصفات كالفقير والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر قال له أنت غنى فادفع أربعة دنانير اذا علمت هذا علمت أن قول الشارح أى مشاحته في قدر الجزية قاصر فعل فيه اكتفاء يدل عليه كلامه الآتى شيخنا ثم انظر التوفيق بين قوله وسن مما كسة غير فقير وقوله بل اذا أمكنه أن يعقدا كتر الخ ثم رأيت في سم مانصه قوله بل اذا أمكنه أن يعقد الخ هذا لا ينافي الحكم بالسنية لانه يستحب له ذلك عند الجهل بحالهم في الاجابة فاذا أجابوا بالاكثر حرم عليه العقد بدونه واذا غلب على ظنه الاجابة وجب طلب ذلك ثم محل ذلك في الابتداء وأما بعد صدور العقد فلا مما كسة اذا عقد على الاشخاص (قوله بل اذا أمكنه الخ) بأن علم أو ظن اجابته لتلك شرح م (قوله لم يحجز) أى يحرم وينبغي صحة العقد بما عقده لان المقصود الرفق بهم تأليفاهم في الاسلام ومحافضة لهم على حقن الدماء ما أمكن ع ش على م (قوله فيقعد لتوسط دينارين) أى وجوباً فلا ينقص عن الدينارين ولا عن أربعة في الغنى عند الامكان وهذا لا ينافي قوله وسن أن يفاوت لان المفاوطة تصدق بأن يجعل على المتوسط ثلاثاً والغنى خمسة والقول قول مدعى المتوسط والفقير يمينه



الآن تقوم بينة بخلافه أو يعهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم حضر وقال أسلمت من وقت كذا أي فيصدق بيمينه نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامس (قوله ولغني بأربعة) أي فاكثره مر والمراد بالغني هنا غني العاقلة على المعتمد عند مر في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد كفاية الاسم الغالب عشرون ديناراً وكذا المتوسط وهو من يفضل عنده عن كفاية العمر الغالب دون عشرين ديناراً وفوق دينارين وفي شرح مر وحج أنه غني النفقة بقر برش - شيخنا العزيزي وعبارة شرح مر والاوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا وفي الضيافة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجيه مجامع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه لا بالعاقلة إذ لا مواساة هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الأبواب (قوله للخروج الخ) يقتضي أن الاستحباب مغنياً باخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الغني الذي هو ظاهر المتن فلا بد من علة أخرى لاستحباب الزيادة اهـ رشيدى (قوله الا كذلك) أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط ع ش على مر (قوله ان وجد بصفته آخرها) قال شيخنا هذا محله إذا عقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب ما عقده مطلقاً شورى (قوله لان العبرة الخ) عبارة مر والمما كسة تكون عند العقدان عقد على الاشخاص فيست عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ونحو ز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغني والمتوسط اهـ أي كعقدت لكم على أن على الغني أربعة والمتوسط دينارين والفقير ديناراً مثلاً ثم عند الاستيفاء إذا ادعى أنه فقير أو متوسط فيقول بل أنت غني مثلاً فعليك أربعة هكذا نقله سم عن الشارح وحاصله أن المراد بالما كسة هنا منازعة في الغني وضديه واديس المراد المما كسة المارة ثم اطلاقه يقتضي استحباب منازعته في نحو الغني وان علم فقره وفيه ما فيه رشيدى (قوله فناقض للعهد) فيبلغ المأمن فإذا عاد لطلب العقد دينارين وجبت اجابته ع وب و سم (قوله فتقدم على الوصايا) أي فيما اذا مات (قوله الزكاة) بالرفع فاعل بدليل ما بعده أي فارقتها أي فارقت الجزية والدين وقوله عليهما اعتراض بأن الكافر لا زكاة عليه وأجيب بأنه يتصور ذلك في زكاة الفطر اذا وجبت عليه عن أبيه الفقيرين إذا أسلم بعد بلوغه وعن عبيد المسلمين (قوله أوسفه) هذا مشكل لانه ان أراد بالقسط فيه القسط من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول من المسمى أيضاً لم يكن لاخذ القسط معنى أو أخذ القسط من دينار الباقي ففيه نظر لانه لم يلزم بالامتناع أكثر منه وهو رشيدى لم يسغ اسقاط الاكثر نظراً لاجرة كافر أنقوا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه بأكثر من دينار خلافاً لمن قال به للفرق لوضح بين من هو عند عقد هار شيد وبين من هو عند عقد هاللسفيه فالخامس أن أخذ القسط بالغني الاخير انما يتضح على التخرج المذكور وقد علمت ما فيه حج زى وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقدت على الاوصاف وكان المحجور عليه قبل حجره غنياً أو متوسطاً فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقر بعده فليحرق قل على الجلال وقال حل في كلام شيخنا انه يؤخذ من السفيه جميع المسمى لا قسطه اهـ فالصواب حذف قوله أوسفه لانه اذا كان يصح عقد هاللسفيه ابتداءً كما تقدم في قوله لكن لا تعقد لسفيه بأكثر من دينار فاذا طرأ السفيه في الاثناء لا يبطلها بل يستمر عقد هاللسفيه ويجب المسمى في العقد آخر الحول اهـ وعبارة مر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أوسفه ليس في محله وكذا قوله بفاس ليس بظاهر لان المحجور عليه بفاس يصح عقد الجزية له ابتداءً لانه لم يذ كر من شروط العقود عدم الحجر فطره لا يبطلها وحينئذ لا وجه لوجوب القسط لانه يقتضي أنه يسقط الباقي مع أنه لا يسقط كما في شرح مر (قوله فقسط) أي يؤخذ وهو في المقاس محمول على ما اذا قسم ماله والاخر الى تمام السنة أي وتؤخذ بينهما ما يضارب الامام بالواجب في صورتين وبهذا يجمع

ولغني بأربعة) للخروج من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يجيزها الا كذلك فيؤخذ من كل منهما آخر السنة ما عقده ان وجد بصفته آخرها لان العبرة بوقت الاخذ لا بوقت العقد نقله في أصل الروضة عن النص فلو عقداً أكثر من دينار وامتنع الكافر من بذل الزائد فناقض من بطل الزائد فيناقض للعهد كما سيأتي فيعلم منه انه يلزمه ما التزم كمن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم أومات أو جن أو حجر عليه) بفاس أوسفه (بعد سنة جزية كدين آدمي) فتقدم على الوصايا والارث ويؤى بينهما بين دين آدمي لانها مال معاوضة وبهذا فارقت الزكاة حيث تقدم عليها (أو) أسلم أومات أو جن أو حجر عليه بفاس أوسفه (في أنائها) أي السنة (فقسط) من الجزية لما مضى كلاجرة وصورة ذلك في الميت أن يخلف وارثاً

خاصة مستغرقا والافاله أو  
الباقى بعد قسط الجزية  
فى فقسقط الجزية فى  
الأول والباقى بعد القسط فى  
الثانى وذكرا مسألة الجنون  
والجبر من زيلدى (وتؤخذ  
الجزية) منه (رفق) كسائر  
الديون ويكنى فى الصغار  
المذكور فى آيتها أن يجزى  
عليه الحكم بما لا يعتد حله  
كإفساره الأصحاب بذلك  
وتقدمت الإشارة إليه  
وتفسيره بأن يجاس الآخذ  
ويقوم الكافر ويطأ طئ  
رأسه ويحنى ظهره ويضع  
الجزية فى الميزان ويقبض  
الآخذ لحية ويضرب  
لحزمتيه وهما يجتمع  
اللحم بين الماضغ  
والاذن من الجانبين  
مردود بأن هذه الهيئة  
باطلة ودعوى سنها أو  
جوبها أشد بطلاناً ولم  
ينقل أن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا أحداً من الخلفاء  
الراشدين فعل شيئاً منها  
(وسن لامام أن بشرط)  
بنفسه أو نائبه (على غير  
فقير) من غنى أو متوسط  
(ضيافة من يمر به منا)  
بخلاف الفقير لأنها تكرر  
فلا تيسر له (زائدة على)  
أقل (جزية) لأنها مبنية  
على الإباحة والجزية على  
التملك (ثلاثة أيام فأقل)  
وإطلاق ما ذكر

بين الكلامين زى وعبارة مر ولو جرح عليه بفلس فى خلاف ما ضرب الامام مع الغرماء حالاً ان قسم  
ماله والا فآثر الحول اه (قوله والا) بان لم يخلف وارثاً أصلاً أو خلفاً غير مستغرق وقوله فإله  
أى فى الأولى أو الباقى فى الثانية وهذا ظاهر ان لم تقل بالرد والافلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره لان  
القول بالرد يشمل الكافر كما قاله شيخ الاسلام فى شرح الفصول وقوله بعد أى مع قسط الجزية من  
نصيب الوارث فبعد أى مع تدبر (قوله بعد القسط) عبارة حج ومر فان كان أى الوارث غير  
مستغرق أخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقى اه وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح الا أن يقال  
والباقى أى ويسقط الباقى من الجزية بعد القسط المأخوذ من نصيب الوارث من كل ما كان مات عن  
بنت وخلف ستين ديناراً مثلاً فالبنت لها ثلاثون فيوزع نصف الدينار على نصيبها وعلى الباقى فيخصها  
ربع دينار يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذى يخص الباقى لأنه كله فى فلامعنى لاخذ الجزية منه  
شيخنا قال سم عبارة شيخنا فى شرح الارشاد نعم ان لم يكن لليت وارث فتركتة كلها فى فلامعنى  
لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق أخذ من نصيبه ما يتعلق به منها وسقطت حصته من  
المال (قوله ويكنى فى الصغار المذكور الخ) هذا لا يلائم قوله أوّل الباب ونقدوا الحكمنا الذى نعتقدون  
تحريمه كزنا وسرقة ودون غيره كشراب مسكر ونكاح محسوس محارم اللهم الا ان يقال المراد بكونه  
لا يعتد حله أنه لا يعتد به من حيث كونه مستند الدين الاسلام ولمحمد عليه السلام والحاصل أن اجراء  
الحكم من حيث استناده ليدنأ ذلك عليه وصغار له لأنه لا يعتد ديناً فالزامه باعتباره لا يحتمله وان وافق  
اعتقاده لان الزامه ليس باعتباره اعتقاده اه سم والحاصل أن قول الشارح لا يعتد حله مشكل  
من وجهين الأول أنه يشمل اعتقاد التحريم وعدم الاعتقاد أصلاً مع أن الذى تقدم اعتقاد التحريم  
وجوابه ان كلامه مقصور على الصورة الاولى بقريضة قوله كما مرّت الإشارة ليه أى فى قوله نعتقدون  
تحريمه فإله بالاشارة المذكورة لانه صريح والثانى أن الحكم ان كانوا يعتقدون تحريمه لا يكون  
اتقيادهم اليه ذلالموافقة اعتقادهم وجوابه انه ذل باعتبار استناده الى ديننا (قوله ويضرب) أى بكفه  
مفتوحة لمزمتيه بكسر اللام والزى أى كلاً ضربة واحدة وبحسب الرافى الاكتفاء بضربة واحدة  
لاحد هما شرح مر (قوله ودعوى سنها) قال ابن التقيب ولم أر من تعرض لها هل هى حرام أو مكروهة  
وقضية كونها كسائر الديون التحريم من كل وجزم شيخنا العزيزى بالتحريم لا لبذاء ونقل  
الشورى عن شيخه أنها حرام ان تأذى بها والا فكروهة (قوله أشد بطلاً) أى من دعوى أصل  
جوازها رشيدى (قوله وسن لامام الخ) قال فى المطلب الحق أن ذلك كالتقدير الزائد على الدينار فتى  
أمكنه وجب واختاره طب حيث كانت المصلحة فيه اه عميرة سم (قوله من يمر به) قال فى عب فلو لم  
يمر بهم أحداً لم يلزمهم شئ اه وعبارة مر ولا يطالبهم بعوض ان لم يمر بهم ضعيف (قوله منا) أى وان  
كان المارغنيا غير مجاهد ويتجه عدم دخول العاصى بسفره لاكتفاء كونه من أهل الرخص مر (قوله  
على أقل جزية) لانه فى لقوله أقل اذ الضياقة زائدة على الجزية قلت أو كثر ويقال ان الشارح ضرب  
على قوله أقل من الذى يفهم من ضيع مر وحج أن ذكر لاقل متعين وعبارتهما مع المتن  
زائدة على أقل الجزية فلا يجوز جعلها من الاقل لان المقصد من الجزية التملك ومن الضياقة الإباحة  
وقيل يجوز منها أى الجزية التى هى أقل لانه ليس عليهم سواه ورد بأن هذا كالمما كسوة على هذا  
يكون تقييد الشارح بأقل للرد على المخالف وهو لا يظهر الا اذا عتد الغنى والمتوسط بدينار لجوازه كما قاله  
مر لان الفقير لا ضياقة عليه حتى تكون زائدة على الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزائدة عليها خلاف المنصب  
حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقها مع رضاها جارو يشترط تزويد الضيف كفاية يوم ويلة فلو امتنع

أعم من تقييده ببلدهم (ويذكر عدد ضيفان رجلا وخيلا) لأنه أنى للفرر وأقطع للتزاع بان يشترط ذلك على كل منهم أو على المجموع كان يقول وتضيفوا في كل سنة ألف مسلم وهم يتوزعون فيما بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض (و) يذكر (منزلهم ككنيسة وقاضل مسكن وجنس طعام وأدم) من خبز وسمن وزيت ونحوها (وقدرها) (لكل منا) ويقاوت بينهم في القدر لاقى

(٢٧٥)

الصفة بحسب تفاوت الجزية  
ويذكر قدر أيام الضيافة  
في الحول كإتة يوم فيسه  
(و) يذكر (المطب)  
للدواب (لاجنسه و) لا  
(قدره) أي لا يشترط  
ذكرها فيكنى الاطلاق  
ويحمل على بن رحشيش  
وقت بحسب العادة (الا  
الشعر) ان ذكره  
(فيقدره) ولو كان لواحد  
دواب ولم يصن عددا منها  
لم يعلق له الا واحدة على  
النص وقول لاجنسه الى  
آخيه من ز يادق والاصل  
في ذلك ما روى البيهقي  
أنه صلى الله عليه وسلم  
صالح أهل أيلة على ثلثة  
دينار وكانوا ثلثة رجل  
وعلى ضيافة من يمر بهم  
من المسلمين وروى  
الشيخان خبر الضيافة ثلاثة  
أيام وليكن المنزل بحيث  
يدفع الحر والبرد (وله اجابة  
من طلب) منه ولو أعجميا  
(أداء جزية) لا باسمها بل  
(باسم زكاة ان رآه) مصلحة  
ويسقط عنه اسم الجزية  
(و) له (تضعيفها) أي  
الزكاة (عليه) كإفعل

قليل منهم من الضيافة أجروا أو كاهم أو أكثرهم فنأقنون (قوله أعم من تقييده ببلدهم) عبارة  
المهاج أن يشترط عليهم اذا صولحو ببلادهم (قوله ويذكر) أي بشرط ذلك حل (قوله رجلا) بفتح  
الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله كأن يقول) مثال لثاني ومثال الاول أقر رنكم على أن على  
الغنى أربعة دنانير فأكثر وعلى ضيافة عشرة أنفس مثلامن ارجالة كذا والربان كذا زى (قوله  
من خبز) عبارة شرح م من براتهي وهي أوضح لان الخبز ليس جنسا مخصوصا (قوله  
في القدر) كد أو مدين أو رطل أو رطلين أو ثلاثة وقوله لاقى الصفة أي فالصفة في حقهم  
متحدة لانه لو شرط على الغنى أطعمة فاخرة أضرب به الضيفان شرح الروض ويمتنع على الضيفان  
تكليفهم نحو ذبح دجاجهم أو ما لا يغلب شرح م قال حج ويدخل في الطعام الفاكة  
والحلواء عند غلبتهما (قوله كإتة يوم) لا ينافي قوله السابق ثلاثة أيام فاقول لانه يشترط عليهم  
ماتة يوم مثلا ويشترط أيضا أنه اذا وقعت الضيافة يملك عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين  
وتكون الثلاثة مثلا محسوبة من المائة التي شرطها تأمل (قوله الا الشعر) مثله القول ونحوه  
فالاقتصار على الشعر للتمثيل طب سم (قوله صالح أهل أيلة) المراد بيلة القرية التي تنسب اليها  
العقبة وهي التي ذكرها الله تعالى في قوله واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآيات وأما ايلياء  
فبيت المقدس اه بابي (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح م  
(قوله وله اجابة الخ) وقد يجب عليه ذلك اذا امتنعوا لابه ورأى المصلحة فيه كما يحتمل الزركشي وهو  
ظاهر سم (قوله من طلب منه الخ) أي لتكبرهم عن اعطاء الجزية لان اعطاء الجزية انما هو  
للاغربين المحتقرين وهم عرب شجعان فرادهم التشبه بالمسلمين في عدم الحقارة شيخنا عزيزي  
(قوله ولو أعجميا) انما أخذ غايه لانه ر بما نوههم أن جواز انما هو بالنسبة للعرب فقط لان أصل  
الطلب منهم (قوله بل باسم زكاة) قال في شرح الروض وقد عرفها حكما وشرطا سم (قوله كإفعل  
عمر) أي بنصاري العرب قالوا لعمر نحن عرب لا نؤدى ما تؤديه العجم فخذ منا ما يأخذ بعضكم من  
بعض يعنون الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على المسلمين فقالوا فخذ منا ما شئت  
بهذا الاسم فراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى (قوله تبيعها وتحميسها) كأن يأخذ عن الخمس  
ابل أربع شياه أو خسا (قوله لا الجبران) معطوف على الضمير في تضعيفها بدون إعادة الخافض  
وجوز ابن مالك (قوله ولانه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله  
ففي خمسة أبعرة الخ) قال الباقيني ان أراد تضعيف الزكاة مطاقا وردت زكاة الفطر ولم أر من ذكرها  
أو مطلق المال الزكوي اقتضى عدم الاخذ من المعلوفة وهو بعيد ولم أره اه والذي يتجه تضعيفها  
الافى زكاة الفطر اذ لا يجب على كافر ابتداء والافى المعلوفة لانها ليست زكوية الآن ولا عبرة بالجنس  
والاوجب فيما دون النصاب الآى حج وم (قوله خسا) أي ان سقيت بلامؤنة أو عشرها ان  
سقيت بمؤنة زى (قوله مع كل واحدة الخ) وليس فيه تضعيف الجبران لان كلا جبران عن كل

عمر رضي الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وله أيضا تبيعها وتحميسها ونحوهما بحسب المصلحة (لا الجبران) لئلا يكثر التضعيف ولانه  
على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص ففي خمسة أبعرة شتان وفي خمسة وعشرين بنتا مخاض وفي العشرينات خمسها أو  
عشرها وفي الركا زخسان ولو ملك ستا وثلاثين بعيرا ليس فيها بنتا لبون آخر ج بنتي مخاض مع اعطاء الجبران أو حقين مع أخذه فيعطى  
في النزول مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما يأخذ في الصمود مع كل واحدة مثل ذلك لكن الخبرة

هنا في ذلك للإمام لا مالك  
كما نص عليه الشافعي (ولا  
يأخذ قسط بعض نصاب)  
كشاة من عشرين شاة  
ونصف شاة من عشرة لأن  
الأثران ما ورد في تضعيف  
ما يلزم المسلم (ثم المأخوذ)  
منه مضعفاً وغير مضعف  
(جزية) فيصرف مصرفها  
ولهذا قال عمر هؤلاء قوم  
حتى أبوا الاسم ورضوا  
بالعني ولا يؤخذ من مالهم  
لأنهم الجزية كالمرأة  
والصبي ويزاد على الضعف  
إن لم يف دينار عن كل  
واحد إلى أن يفي  
﴿فصل﴾ في أحكام  
الجزية غير ماصر (لزمنا)  
بعقد هالك كافر (الكف)  
عنهم (مطلقاً) عن التقييد  
بما يأتي بأن لا تعرض لهم  
نفساً ومالاً وسائر ما يقرون  
عليه كحمر وخنزير لم  
يظهروا همالاتهم إنما بذلوا  
الجزية لعصمتها وروى  
أبو داود خبر الأمان ظلم  
معاهد أو اتقصه أو كلفه  
فوق طاقتهم أو أخذ  
منه شيئاً بغير طيب نفس فأنما  
يجب يوم القيامة  
(والدفع) أي دفع المسلم  
وغيره فهو أعم من قوله  
ودفع أهل الحرب (عنهم)  
إن كانوا بدارنا

واحدة من بنتي الخماض والامتنع تضعيف الجيران عن شيء واحد وهو هنا عن متعدد كما في قول  
(قوله هنا) أي في الجزية بخلافه في الزكاة فإن الخيرة فيه للدافع مال كما كان أو ساعياً ع ش (قوله في  
ذلك) أي الجيران أي في دفعه وأخذه رشيدى (قوله ولا يأخذ قسط بعض نصاب) ولا يلزم على ذلك  
القول ببقاء موسر منهم من غير جزية لأنه لا نظر للاشخاص هنا بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم  
أو لا أي كما يدل عليه قوله ويزاد على الضعف الخ وهن يعتبر النصاب كل الحول أو آخره وجهان أحدهما  
أولهما إلا في مال التجارة ونحوه شرح م ر (قوله من عشرين) هذا إن لم يخاطب غيره فان خلط  
عشرين بعشرين غيره مأخذه شاة أن ضعفنا س ل (قوله ثم المأخوذ جزية) فان قيل إذا كان  
فيهم من لازكاة عليه فكيف يقر بلا جزية فأجاب الأكثر بأن المأخوذ من أهل الأموال يؤخذ  
عنهم وعن غيرهم ول بعضهم أن يلتزم عن نفسه وعن غيره زى ويجاب أيضاً بأن دفع الجزية كدفع  
الدين ويجوز للشخص دفع دين غيره بغير إذنه (قوله فيصرف مصرفها) أي مصرف الجزية لا الزكاة  
لأن الله تعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها والكافر لا يظهر بما يؤخذ منه عمرة م م  
(قوله أبو الاسم) أي اسم الجزية (قوله ويزاد الخ) كأنه لو زاد جار النقص عنه إلى بلوغ ذلك قال  
م ر في شرحه ولو زاد المجموع على أقلها فطلبوا السقاط الزيادة وإعادة اسم الجزية أجبناهم انتهى  
والاجابة واجبة ع ش على م ر

﴿فصل في أحكام الجزية﴾ (قوله غير ماصر) أي من الضيافة والمقاوطة فيها وعدم اقرارهم ببلاد الحجاز  
وجلة الأحكام التي ذكرها في هذا الفصل نحو الثلاثين وانظر هل هي مختصة بعقد الجزية كما هو المتبادر  
من السياق أو ترتب على عقد الأمان والهدنة وسبب الشارح إلى عدم اختصاص بعضها بالجزية في  
قوله ومن انتقص أمانه الخ وتعرض الشورى لعدم اختصاص بعض آخر منها وهو قول المتن وأمرهم  
بغير فليتنظر حكم الباقي (قوله بما يأتي) وهو قوله إن كانوا بدارنا أو بدار حرب بهامسلم (قوله  
أو اتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم هو وما بعده تفصيل وبيان لبعض أفراد الظلم فهو من عظم  
الخاص على العام وإن كان باو كما قاله ع ش (قوله فاما حجيجه) أي خصه لمخالفته شر يعني بعدم عمله  
بالحكم الذي ألزمته من عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر والتخويف فلا دلالة فيه على  
تشریف الذي أو يقال إنما كان حجيجه تشریفاً بالمسلم صوتاً له عن خاصية الكفراياه قول وشيخنا  
والأول أنسب بالزجر قال ع ش على م ر وسبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفاً  
لشريعته صلى الله عليه وسلم وإذا فعل معه ما يقتضي الأخذ من حسنات المسلم أخذ منها ما يكافي جانيته  
على الذي وليس ذلك تعظيماً للذي ولا عفواً عن ذنوبه بل هو بمنزلة دين له على مسلم أخذ منه يوم القيامة  
فيخفف عنه بذلك عذاب غير الكفر وكذا لو لم يبق للمسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر  
ما يخفف به عذابه ويستحق المسلم العقاب على جانيته على الكافر بما يقابلها في العقوبة لمخالفته  
لرسول صلى الله عليه وسلم في أمره بعدم التعرض للذي لا تعظيماً له وقال قول على الجلال  
لا يقال مخاصمته عن الكافر إن لم تكن باذنه فهو فضولى أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما  
لا يناسب مقامه الشريف لانا نقول إن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب عن الغائبين في  
حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولى ولأن في مخاصمته المذكورة أوضح دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى  
أتمته في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه تنبيهاً للكافر على أنه لا ينبغي أن يتحاشى عن  
طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يراعى أتمته في عدم أخذ منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله

أو بدار حرب فيها مسلم (لا) ان كانوا (بدار حرب خلت عن مسلم) (٢٧٧) فلا يلزمنا الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع عنها

بخلاف دارنا (الا ان شرط)  
الدفع عنهم (أو افردوا  
بجوارنا) فيلزمنا ذلك  
لا يلزمنا اياه في الاولى والحقا  
لهم في الثانية بنا في العصة  
وقولي لا بدار الى الا ان  
شرط مع تقييد ما بعده  
بقولي بجوارنا من زيادتي  
(و) لزمنا (ضمان ما تلغه  
عليهم نفسا ومالا) أي  
يضمنه المتلف لعصمتهم  
بخلاف الحر ونحوها (و)  
لزمنا (منعهم احداث  
كنيسة ونحوها) كبيعة  
وصومعة للتعبد فيهما (و)  
لزمنا (هدمهما) بيلد  
أحدثاه كبغداد والقاهرة  
أو أسلم أهلها عليه كاليمن  
والمدينة أو فتحناه عنوة  
ككصر وأصبهان أو صلحا  
مطلقا أو بشرط كونه لنا  
ولم نشترط احداثهما في  
مسئلة المنع ولا ابقاءهما في  
مسئلة الهدم لانه ملك لنا  
(لا بيلد فتحناه صلحا  
وشرط) كونه (لنا مع  
احداثهما) في الاولى (أو  
ابقائهما) في الثانية (أو)  
نشرط كونه (لهم) و يؤدون  
نرجه فلا تمنعهم احداثهما  
ولا نهدمهما لانه ملكهم  
فيما اذا سرع منهم وكانهم  
استثنوا احداثهما أو  
ابقاءهما فيما اذا شرط لنا  
نعم لو وجدنا بيلد لم نعلم

عليه وسلم عن لكافرتوهم نقص في مقامه كما علم مما مر فتأمل وافهم (قوله أو بدار حرب فيها مسلم)  
ان أراد أنه يلزمنا دفع المسلم عنهم أو أنه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم فقريب أو دفع الحربين  
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا والظاهر أنه غير مراد ع ش وس ل ومثله شرح م ر (قوله الى الا ان  
شرط الخ) الغاية داخلة فهي أيضا من زيادته فالذي للاصل هذا هو قوله أو افردوا فقط (قوله بخلاف  
الجرة) لكن من غصبها يجب عليه ردها عليهم ومؤنة الرد على الغاصب ويعصى باتلافها الا ان أظهرها  
س ل (قوله ونحوها) كخزير ع ش (قوله للتعبد فيهما) ولو مع غيره على المعتمد أما الكنيسة  
التي لنزول المارة فقال الماوردي يجوز ان كانت لعموم الناس فان قصر وهما على أهل دينهم فوجهان  
والمعتمد الجواز أيضا زى (قوله ولزمنا هدمهما) أي ان خالفوا وأحدثوا أو وجدنا هما فبما ذكر  
ولم يحتمل أنهما كانا بيرية ثم اتصلت بهما عمارتنا عن (قوله بيلد أحدثناه) بيان لمقاد لعموم الذي  
قبل الاستثناء وفيه أيضا بيان مفاهيم القيود الاربع التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا بيلد الخ فقوله  
أحدثناه أو أسلم أهلها عليه مفهوم الاول وقوله أو فتحناه عنوة مفهوم الثاني وقوله أو صلحا مطلقا مفهوم  
الثالث وهو قوله بشرط لنا أو لم بشرط الخ مفهوم الرابع وهو قوله مع احداثهما أو ابقائهما  
تأمل وفيه أيضا بيان أن قول المصنف لا بيلد معطوف على مقدر وهو قوله بيلد أحدثناه (قوله  
والقاهرة) اسم لمصر الآن ع ش (قوله أو أسلم أهلها عليه) أي حال كونهم مستعدين ومتغلبين عليه بان  
كان من غير قتال ولا صلح اه حج ويجوز جعل على لصاحبة أي أو أسلم أهلها معه أي مصاحبين له  
وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه اه سم على حج (قوله والمدينة) فيه نظر لانها من الحجاز وهم  
لا يتمكنون من سكناه مطلقا كما مر س ل وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لما أسلم أهلها عليه بقطع  
النظر عن كونه قابلا لاقامة الكافر فيه فلا ينفى أن المدينة من الحجاز وهم لا يتمكنون من الاقامة فيه (قوله  
ككصر) أي القديمة ع ش (قوله مطلقا) أي لا بشرط كونه لنا ولا لهم لان الاطلاق يقتضي ملك الارض  
لنا حل (قوله لانه ملك لنا) تعاميل للصورة الخمسة التي في قوله بيلد الخ (قوله أو ابقائهما) واذا شرط  
الابقاء فلهم الترميم ولو بألة جديدة ولهم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز  
فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالفروع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى السبكي بأنه  
لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه س ل (قوله نعم الخ)  
استدراك على قوله ولزمنا هدمهما (قوله احداثهما) أي الكنيسة ونحوها (قوله أو فتحه) أي أو بعد  
فتحها فهو بالجر وقوله ولا وجودهما بالنصب أي ولم نعلم وجودهما وقوله عندها أي عند المذ كورات  
وهي الاحداث والاسلام عليه وفتحها أي عند احدهما (قوله لم نهدمهما) هذا الاستثناء خصه الجلال  
رحه الله تعالى بالبلد الذي أحدثناه وقضيته عدم تأتية في الاخيرتين وهو ظاهر خصوصاً في الاخيرة  
فاما اذا فتحنا ببلد اعنوة صار عامرها ومواتها أرض اسلام وان كان الموات لا يملك الا بالاحياء فكيف  
يقرون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان في بيرية واتصلت بهما عمارتنا  
أليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم الفتح والاستيلاء لذلك نعم ان شككنا في عموم  
الفتح لتلك البقعة انجبه ذلك اه عميرة و سم (قوله وكذا مسئلة الفتح) هذه من مسائل ما قبل  
الاستثناء وهي الرابعة في كلامه وعداهما من زيادته لانها مذ كورة في كلامه ضمننا لاسهام مفهوم كلامه  
وقوله أو بشرط كون البلد لنا هذه هي الاولى مما بعد الاستثناء (قوله وهو) أي عدم منع احداثهما

احداثهما به بعد احداثه أو الاسلام عليه أو فتحه ولا وجودهما بها عندهما لم نهدمهما لاحتمال أنهما كانتا في قرية أو بيرية فانصلت عمارتنا  
بهما أو قولي ونحوهما من زيادتي وكذا مسئلة الفتح صلحا مطلقا أو بشرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر وهو ما نقله الشيخان



الزركشي عدمه على ما إذا دعت اليه ضرورة ومسئلة الهدم ببلد أحدثناه أو أسلم أهله عليه من زيادتي (و) لزمننا (منعهم مساواة بناء لبناء جار مسلم) ورفعته عليه المفهوم بالاولى وان رضى لحق الاسلام وخبر الاسلام بعلو ولا يعلى عليه وإنما يطلعوا على غوراتنا وللتمييز بين البناءين بخلاف ما إذا لم يكن لهم جار مسلم كان انفراد بقربة أو بعدوا عن بناء المسلم عرفا إذا المراد بالجائر أهل محله دون جميع البلد كما ذكره الجرجاني واستظهره الزركشي (و) منهم (م) (ركوب الخيل) لان فيه عزا واستثنى الجويني البراذين الخبيسة وخرج بالخيل غيرها كالخيول والبغال ولو نفيسة (و) ركوبا (بسرجه أو ركبا نحو حديث) كرماس تمييزا لهم عنا بخلاف برذعة وركب خشب أو نحوه ويؤمرون بالركوب عرضا وقيل لهم الاستواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة البعيدة والقريبة قال ابن كج وهذا في الدكور البالغين أى العقلاء ونحوهم زيادتي (و) لزمننا (الجاؤهم) بقيد زده بقولي (زجنتنا

فيما إذا شرط كون البلد لنا مع شرط أحداث ما ذكر (قوله في الاخيرة) أى من كلام الشارح خلافا لما في عرش من أنها التي في المتن (قوله بالتمنع) أى منع أحداثها وهو ضعيف وقوله وحل الزركشي الخ اعتمده م في شرحه فيكون كلام المتن مقيدا بما ذكر وقوله عدمه أى عدم منع أحداثها الذي جرى عليه المصنف اه (قوله مساواة) أى أحداث المساواة فخرج مالوم ملك ذي دار عالية من مسلم فلا يكف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الاشراف على المسلمين ومن صعود سطوحها بلا تحجير كما قاله الماوردي وغيره أى بناء ما يمنع الرؤية ولا يقدح في ذلك ككونه زيادة تعلية ان كان بنحو بناء لانه لما كان لمصلحة محتالم بنظر فيه لذلك ويبقى روضتها كما اقتضاء اطلاقهم وان كان حق الاسلام قد زال لانه يقتضي الدوام ما لا يقتضي الابتداء وله استئجاره أيضا وسكنها ولو انهدمت هذه الدار فله اعادةها ولكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها المسلم لم يسقط الهدم ان كان بعد حكم الحاكم والاسقط بخلاف مالو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبا في الاسلام اه زى (قوله لبناء جار مسلم) محل المنع اذا كان بناء المسلم بما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لانه لم يتم بناؤه ولانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذي عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه باعساره اه خط ولولا صفت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جاريها من ل وشرح م (قوله ورفعته) وان خافوا من سراق يقصدونهم م (قوله أهل محله) وكذا الملاصق من أهل المحلة الاخرى والمحل بفتح الحاء والكسر لغة موضع الخلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم اه مصباح (قوله وركوب الخيل) والوجه كما قاله الاذرعى منعه من الركوب مطلقا في مواطن زجنتنا ما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح والتختم ولو بفضة واستخدم مملوك فاره أى مبيع حسن كتركى شرح م (قوله لان فيه عزا) محل المنع منه ومما بعده اذا كانوا في دار الاسلام فان كانوا في دارهم أو انفراد بقربة في غير دارنا فقال الزركشي يشبه ترجيح الجواز كافي نظيره من البناء ذكره زى (قوله واستثنى الجويني) ضعيف (قوله ولو نفيسة) أى لانها خبيسة في ذاتها وقال شيخنا ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة لانها صارت الآن من ركوب العلماء والقضاة اه برماوى و ح ف (قوله وبسرجه) يرد عليه أن كلام السرج والركب يكون للخيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبسرجه الخ تأمل ويحجب بان المراد منهم من السرج والركب فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانه نوع منها وكذا يمنعون من وضعها على البغال في حال ركوبها تدبر (قوله أو ركب) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرماس) بفتح الراء ع ش (قوله عرضا) أى مطلقا على المعتد شيخنا والمراد بالعرض أن يجعل رجله في جانب وظهوره في جانب زى ومثله في ع ش على م راد به عليه في تقييده بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أى فيركب على الاستواء وقوله والقريبة أى فيركب عرضا م ل (قوله وهذا) أى منع ركوبهم الخيل وبسرجه وركب نحو حديث شيخنا (قوله في الدكور الخ) خرج النساء والصبيان والمجانين اذا صغار عليهم وفارق أمرهم بنحو الغيار والزنا بأنه لحصول التمييز به بخلاف هذا وبحت ابن الصلاح منعهم من خدمة الملوك والامراء كركوب الخيل اه حيج سم وشرح م قال ع ش عليه أى خدمة تؤدي الى تعظيمهم بتردد الناس اليهم ومحل الامتناع ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله ولزمننا الجاؤهم الخ) قال الماوردي

ولا يصدمهم جدار روى الشيخان خبر لا تبدؤ اليهود والنصارى بالسلام واذا القيم أحدهم في طريق فاضطروه الى أضيقه فان خلت الطرق عن الزجة فلاحرج (و) لزمننا (عدم توقيهم و) عدم (تصديرهم بمجلس) بقيت زنته بقولى

(٢٧٩)

(به مسلم) اهانة لهم (و) لزمننا (أمرهم) أعنى البالغين العقلاء منهم (بغير) بكسر المجهمة وهو تغيير اللباس بأن يخيظ فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونه ولونه ويلبس والاولى باليهودى الاصفر وبالنصراني الازرق أو الأكله وبقوله الرمادى وبالمجوسى الاحمر والاسود ويكتفى عن الخياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن قال فى الروضة كاصلها وبالقائه منديل ونحوه واستبعده ابن الرفعة (أو زنار) بضم الزاى وهو خيظ غليظ فيه ألوان بشرى فى الوسط (فوق الثياب) بجمع الغيار مع الزنارنا كيدومبالغة فى الشهرة والتميز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأولى من تعبيرة بالواو والمرأة تجعل زنارها تحت الازار مع ظهور شئ منه ومثلها الخنثى فيما يظهر (و) لزمننا أمرهم (بتميزهم بنحو خاتم حديد) كخاتم رصاص وجلجل حديد أو رصاص فى أعناقهم أو غيرها (ان

ولا يمشون الافرادى متفرقين شرح م (قوله ولا يصدمهم جدار) فى المختار صدمه ضربه بجسده وبابه ضرب (قوله ولزمننا عدم توقيهم) ونحرم موادتهم وهى الميل اليهم بالقلب وان كان سببها ما يصل اليه من الاحسان أو دفع مضرة عنه وينبئ تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالسبب فى أسباب المحبة الى حصولها بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدر حصولها بسبب دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم يؤخذ بها ع ش على م (قوله وعدم تصديرهم) أى ابتداء ودواما فلو كان بصدر مكان ثم جاء بعده مسلحون بحيث صار هو فى صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال الباقينى استفتيت فى جواز سكنى نصراني فى ريع فيهم مسلحون فوق مسلمين فأفتيت بالمتع وألحقه بالتصدير فى المجلس وقد جرى عليه م رشيدى (قوله أعنى البالغين) أى ولوانا كما يدل عليه حذف لذكور هنا وصرح به فيما بعد (قوله البالغين العقلاء) أى اذا كانوا فى دار الاسلام أما اذا لم يكونوا فى دار الاسلام فلم يترك الغيار زى وعبارة م شرح م وأمرهم بغير أى عند اختلاطهم بنا وان دخلوا باى تجارة أو رسالة وان قصرت مدة اختلاطهم كما اقتضاه اطلاقهم ونحرم موادتهم وهى الميل القلبي لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفر أو سواء فى ذلك أ كانت لاصل أو فرع أو غيرهما أو كره مخالطته ظاهر اولو بهاداة فيما يظهر م براج اسلامه وياحق به مالو كان بينهما نحورحم أو جوار (قوله منهم) أى من أهل الذمة ومثلهم المعاهدون والمؤمنون شوى (قوله والاولى باليهودى الخ) هذا هو المعتاد فى كل بعد الا زمنة المتقدمة فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار كما حكى والملاذكة يوم بدر وكم أنهم انما آثروهم به لغلبة الصفرة فى ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولوا أرادوا التميز بغير المعتاد منعوا خشية الالتباس وتؤمر الذمية خرجت بتخالف لون خفيها ومثلها الخنثى شرح م أى بان يكونا بلونين كل منهما بلون رشيدى وانظر وجهه وألوية ماذ كرى بكل شوى قال فى شرح الروض قال الباقينى وما ذكر من أولوية ماذ كرى لادليل عليه (قوله بالعمامة) ويحرم على المسلم لبس عمامتهم وان جعل عليها علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا يهتدى بها التميز للمسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكور من زى الكفار خاصة وينبغى أن مثل ذلك فى الحرمة ما جرت به عادة من لبس طرطور يهودى مثلا على سبيل السخرية فيعزى فاعل ذلك ع ش عن م (قوله كما عليه العمل الآن) فقد كان فى عصر الشارح النصارى لهم العمامة الزرق واليهود لهم العمامة الصفرة وقد أدر كذا ذلك والآن اليهود لهم الطرطور النمر هندى والاحمر والنصارى لهم البرنيطة السوداء حل (قوله بجمع الغيار) أى فى عبارة الاصل أو فى فعل الكافر ع ش وهذا تفريع على التعبير بأوى فاذا علمت منها ان أحدهما كاف بجمع الخ (قوله اظهروا منكر) فلو اتقى الاظهار فلا يمنع ومتى اظهروا خمره أريقت ويتلف ناقوس اظهروه ومضطابط الاظهار فى الغصب شرح م وهو بان نطلع عليه من غير نحو تجسس قال الامام وبأن يسمع الآلة من ليس فى دارهم أى علمتهم (قوله واعتقادهم) بالنصب فى عزى يروى المسيح أى انهما ابنا لله قال تعالى وقالت اليهود عزى ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد المعتقد لانه هو الذى يسمع (قوله فى عزير) عن ابن عباس أنه كان عبدا صالحا حكيما اخط (قوله واظهروا خمر) أى شرب خمر

تجردوا) عن ثيابهم (بمكان) حكماء (به مسلم) وتقييدى بالمسلم فى غير الحمام من زيادى (و) لزمننا (منعهم اظهروا منكر يئنا) كما منعهم ايانا فلو لم الله ثالث ثلاثة واعتقادهم فى عزى يروى المسيح صلى الله عليه وسلم واظهروا خمر وخنزىروا ناقوس وعيدل افيه من اظهروا شعائر الكفر بخلاف ما اذا اظهروا هافيا بينهم كأن انفردوا فى قرية والناقوس ما تضرب به النصراني لاقوات الصلوات (فان خالفوا) بأن اظهروا

شيأ مما ذكر (عزروا) وإن لم يشترط في العقد وهذا من زيادتي (ولم ينتقض عهدهم) وإن شرط انتقاضه به لا هم يتدينون به (ولو قالوا) ولا شبهة لهم كما في البغاة (أو أبو جزية) بأن امتنعوا من بذل ما عقده أو بعضه ولو زاد على دينار (أو أجاز حكمنا عليهم انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع (٢٨٠) العقد (ولو زنى ذمي بمسلمة ولو بشكاح) أي باسمه (أو دل أهل

حرب على عورة) أي خلل (لنا) كضعف (أو دعا مسلماً لكفر أو سب الله تعالى أو نبأه) صلى الله عليه وسلم هو أعم من قوله رسول الله (أو الإسلام أو القرآن بما لا يدنونه به أو) فعل (نحوها) كقتل مسلم عمداً وقذفه (انتقض عهده) به (إن شرط انتقاضه به) والأفلا وهذا ما في الشرح الصغير وهو المنقول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض به مطلقاً لأنه لا يخل بمقصود العقد وسواء انتقض عهده أم لا يقام عليه موجب ما فعله من حداً وتعزيراً ما لا يدنونه به كقولهم القرآن ليس من عند الله وقولهم الله ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً كما صرت الإشارة إليه وقولي بما لا يدنونه به مع أو نحوها من زيادتي وكذا التصريح بسب الله تعالى (ومن انتقض عهده بقتال قتل) ولا يبلغ المأمن لقوله تعالى فإن قاتلوكم فاقتلوهم ولأنه لا وجه لبلاغه ما منه مع

وإن كان لا يحد به ومثلاً كل الخنزير (قوله مما ذكر) أي مما منعوا منه شرعاً وقضيته أنه لا تعزير على إظهاره قبل المنع ولو علم أنهم ممنوعون منه شرعاً شوبرى وظاهره أنه راجع لجميع ما قبله وإن كان مقيداً بالظهور بأن خالفوا فيه على وجه إظهاره (قوله وإن شرط انتقاضه) فيكون فائدة الشرط التخويف والارعاب سمع ع ش (قوله لا هم يتدينون به) في كونهم يتدينون بإظهار شرب الخمر أو كل الخنزير نظر الآن يكون المراد بالتدين اعتقاد الحل حل (قوله ولا شبهة لهم) أما إذا كان لهم شبهة كأن أعانوا طائفة من أهل البغي وادعوا الجهل أو صال عليهم طائفة من متلصصي المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك س ل (قوله كما في البغاة) عبارة شرح الروض بخلاف ما إذا قالوا بشبهة كما في البغاة فيكون قوله كما في متعلقاً بحذوف (قوله أو أبو جزية) هذا بالنسبة للقادر أما العاجز إذا استمهل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذها من المورق قهراً ولا ينتقض ويخص الانتقاض بالمتغلب المقاتل س ل وأفهم تعبيره بابوا أن الواحد إذا أتى من أداء الجزية مع التزامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كافي الروضة وأصلها عن الماوردي اه سم بالمعنى والذي قاله الماوردي ضعيف فلا فرق بين الواحد والجماعة م ر اه زى (قوله أو أجاز حكمنا) قال الامام وإنما يؤثر عدم الانقياد لا حكمنا إذا كان يتعلق بقوة ونصب القتال وأما الممتنع هار با فلا ينتقض وجزم به في الحاوي خ ط س ل (قوله انتقض عهدهم) أي عهده من امتنع منهم م ر (قوله ولو زنى ذمي) أولاً ط بمسلم شوبرى ومثل الزنا مقدماً له قاله الناصري م ر (قوله ولو بشكاح) بأن عقد عليها حال إسلامها بخلاف ما إذا عقد عليها حال كفرها ثم أسلمت ووطئها في العدة لا ينتقض عهده فقد يسلم فيستمر نكاحه حل (قوله أو سب الله تعالى) أي جهر أع ب شوبرى (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائية للنبي من حيث هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقييد بالمسلم أنه لو قتل ذمياً أو قطع عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبرى (قوله انتقض عهده) أي فيترتب عليه أحكام الحر بين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عمداً قتل للحرابة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته ع ش على م ر (قوله إن شرط انتقاضه به) ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو بزناه حالة كونه محصناً بمسلمة صار ماله فيأ كما قاله ابن القري لأنه حر بي مقتول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقارب الذميين لعدم التوارث ولا للحر بين لا نأذا قدرنا على ما لهم أخذناه فيأ أو غنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس موجوداً خ ط س ل (قوله كقولهم القرآن الخ) لا هم لو قالوا القرآن من عند الله صاروا لا دين لهم لأنه ناسخ لما هم يتدينون به من التوراة والإنجيل شيخنا عز برى (قوله مطابقاً) أي شرط انتقاضه أولاً (قوله كما صرت الإشارة إليه) أي في قوله فإن خالفوا عزروا ولا ينتقض عهدهم وإن شرط انتقاضه به عن (قوله قتل) أي وجوباً كما اعتمده قل على الجلال وقال م ر في شرحه قتل أي جاز قتله وإن أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويتجه أن محله في كامل ففي غيره يدفع بالأخف لأنه إذا اندفع به كان فيأ للمسلمين ففي عدم المبادرة إلى قتله مصلحة لهم فلا تقوت عليهم (قوله وارقاق) الواو في هذا وما بعده بمعنى أو شوبرى (قوله بما منه) المراد به أقرب بلاد الحرب

من

نصبه لقتال (أو بغيره) بقيد زنته بقولي (ولم يسأل تجديدهم فلا مام الخيرة فيه) من قتل

وارقاق ومن وفاء ولا يلزمه أن ياحقه بما منه لأنه كافر لا أمان له كالحربي ويفارق من آمنه صبي حيث ياحقه بما منه إن ظن صحة أمانه بأن ذلك يعتقد نفسه أماناً وهذا أقل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجديدهم فتنجب اجابته (فإن أسلم قبلها) أي الخيرة (تعين

(من) فيمتنع القتل والارفاق والفداء لانه لم يحصل في بد الامام بالفهر وهذا أولى من قوله امتنع الرق (ومن انتقض أمانه) الحاصل بجزية أو غيرها (لم ينتقض أمان ذراريه) اذ لم يوجد منهم ناقض وتعييرى بذراريه أعم من تعييره بالنساء والصبيان (ومن نبذه) أى الامان (واختار دار الحرب بلغها) وهى مأمنة ليكون مع نبذه الجائز له (٢٨١) خروجه بأمان كدخوله ولانه لم يوجد منه

خيانة ولا ما يوجب نقض عهده

### كتاب الهدنة

من الهدون أى السكون وهى لغة المصالحة وشرعا مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره وتسمى موادة ومهادنة ومعاهدة ومسالمة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى براءة من الله ورسوله الآية وقوله وان جنحو اليك فاجنح لها ومهادته صلى الله عليه وسلم قر يشاعام الحديبية كما رواه الشيخان وهى جائزة لا واجبة (انما يعقدها لبعض كفار اقليم واليه أو امام) ولو بنائيه (ولغيره) من الكفار كلهم أو كفار اقليم كالهند والروم (امام) ولو بنائيه لانها من الامور العظام لما فيها من ترك الجهاد مطلقا أو فى جهة ولانه لا بد فيها من رعاية مصالحتنا فاللاق تقوى يضاهى للامام مطلقا أو من فوض اليه الامام مصلحة الاقليم فيما ذكر وماذ كرفيه هو مافى الاصل وغيره وفضيته أن ولى

من بلاد الاسلام من أى المحل الذى يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم (قوله لم ينتقض أمان ذراريه) فلا يجوز سبيهم ولا ارقاقهم ويجوز تقييرهم فى دارنا ولو طلبوا الرجوع الى دار الحرب أجيب النساء دون الصبيان لانهم لاحكم لاختيارهم قبل البلوغ فان طلبه مستحق الحضانة أجيب فان بلغوا الجزية فذلك والا لحقوا بدار الحرب من (قوله أعم من تعييره الخ) لخروج المجانين (قوله خروجه) بالرفع اسم يكون

### كتاب الهدنة (درس)

(قوله أى السكون) عبارة من من الهدون وهو السكون لسكون الفتنة بها ذهى لغة المصالحة وقال زى لان مال الكفار يسكن بالصالح معهم يقال هدنت الرجل وأهدته اذا أسكنته وهدن هو سكن (قوله مصالحة أهل الحرب) أى بصيغة كما يعلم من قوله بعد انما يعقدها فلا بد من الايجاب والقبول على ما مر فى الامان عميرة سم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة للجلالين براءة من الله ورسوله وأصله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا سيروا آمنين أيها المشركون فى الارض أربعين أشهر (قوله فاجنح لها) أى للسلم لانه بمعنى المسالمة ولانه ضد الحرب والحرب يذكروا يؤث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله ومهادته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سببا لفتح مكة لان أهلها لما خاطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم خلق كثير أكثر من أسلم قبل شرح مر وكان الحامل على المهادنة ضعف المسلمين ومع ذلك أراد الله تعالى نقض ذلك العهد وفتح مكة بعد مدة يسيرة ع ش على مر (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوبرى (قوله لا واجبة) أى أصله لا واجبة وجوبها اذا ترتب على تركها حقوق ضرر بنا لا يمكن تداركه كما يعلم مما يأتى شرح مر (قوله أو امام) ومثله مطاع باقليم لا يصلح حكم الامام كما هو القياس فى نظائره شرح مر قال الرشيدى قوله ومثله مطاع أى فى انه يعقد لاهل اقليمه (قوله ولو بنائيه) أى فى عقد الهدنة لاجل ان تحصل المغايرة بينه وبين والى الاقليم كالإشالة نائبه فى الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيخنا (قوله مطلقا) أى سواء كانت لبعض الاقليم أو لكاه (قوله أو من فوض) وهو لوالى الاقليم قال الشوبرى وهذا التعبير يقتضى ان له فعله بغير اذن الامام (قوله فيما ذكر) أى فى بعض كفار اقليم وهو متعلق بتقوى يض مقدر والتقدير أو تقوى يضها فيما ذكر لمن فوض اليه الامام (قوله وماذ كرفيه) أى فيمن فوض اليه الامام والذى ذكر فيه هو أن يعقدها لبعض كفار اقليم لال كلهم (قوله بأن له ذلك) أى فالبعض ليس بقيد وهو المعتمد أى حيث كانت المصالحة فيه كما قاله مر وطب اه سم (قوله وتدعوا الى السلم) أى بدون مصلحة ليطابق المدعى (قوله كضعفنا) فى التمثيل للمصلحة بضعفنا سمع شوبرى وأجيب بان المراد ما يترتب عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول للرجاء وبذلك تصرح عبارة لروض شوبرى (قوله الى أربعين أشهر) ولا بد مع ذلك من المصلحة شوبرى (قوله الآية فسيحوا) عبارة شرح الروض لانه تعالى أمر بقتل المشركين مطلقا وأذن فى الهدنة أربعين أشهر

(٣٦ - مجرى) - رابع (الاقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفورانى لكن صرح العمرانى بأن له ذلك وتعييرى ببعض أولى من تعيير الاصل ببلادة وانما تعقد (لمصلحة) فلا يكتفى انتفاء المفردة قال تعالى فلا تنهوا وتعدوا الى السلم وأنتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد وأهبة (أورجاء اسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيها (فان لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (الى أربعين أشهر) الآية فسيحوا فى الارض أربعين أشهر ولانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية أربعين أشهر عام الفتح

مؤبدا (والا) بأن كان لنا  
ضعف (قال عشرين)  
بقيد زده بقولي (بحسب  
الحاجة) لأنه صلى الله عليه  
وسلم هادن قريشا هذه  
المدة رواه أبو داود فلا يجوز  
أكثر منها إلا في عقود  
متفرقة بشرط أن لا يزيد  
كل عقد على عشر ذكروه  
الفوراني وغيره ولو دخل  
الينا بأمان لسمع كلام الله  
فاستمع في مجالس يحصل  
بها البيان لم يعلم أربعة  
أشهر لحصول غرضه (فان  
زيد) على الجائز منها بحسب  
الصلحة أو الحاجة (بطل  
في الزائد) دون الجائز فلا  
يتفرق الصفقة وعقد  
الهدنة للنساء والخناثي  
لا يتقيد بمدة (ويفسد  
العقد اطلاقه) لاقتضائه  
التأييد وهو ممتنع لمناقته  
مقصوده من المصلحة  
(وشروط فاسد كمنع) أي  
كشروط منع (فك أسرا) ما  
منهم (أو ترك مالنا) عندهم  
من مسلم وغيره (لهم) أورد  
مسألة) أسلمت عندنا أو  
أنتنا منهم مسألة (أو عقد  
جزية بدون دينار) أو  
أقامتهم بالجواز أو دخولهم  
الحرم (أو دفع مال إليهم)  
لاقتران العقد بشرط مفسد  
نعم ان كان ثم ضرورة كأن  
كانوا يعذبون الأسرى أو

بقوله فسيحوا الخ (قوله في النفوس) أي نفوس الذكور الأحرار البالغين (قوله أما أموالهم) مثلها  
النساء والخناثي والصبيان والأرقاء فكان الأولى تأخيرها بعد قوله والا فإلى عشرين سنين وضمه لقوله وعقد  
الهدنة للنساء الخ تدبر (قوله مؤبدا) مدة متناهية نأزده عليهم وهو واضح إذا لم يرقوا حل وقال الشو برى  
انظر ما معنى التأيد هنا هل استمراره وان قالوا نأزدا أسراهم وضربنا عليهم الرق هل نأخذها أو ندفعها  
لوارثهم أو كيف الحال يحرق الظاهر أنا نأخذها في الخالتين (قوله بحسب الحاجة) فلا ندفع الحاجة  
بدون العشر لم تجز الزيادة عليه شوبرى (قوله فلا يجوز أكثر منها) أي العشر بدليل قوله بشرط أن  
لا يزيد الخ ومثله في هذا التعبير مر ومقتضاه ان الزيادة عن الأربع في عقود لا تجوز عند قوتنا فليحرق  
اه والظاهر الجواز قياسا على العشرة (قوله إلا في عقود) ولا يعقد الثاني إلا بعد انقضاء الأول وهكذا  
شوبرى قال في ع. ب. فان تمت والضعف بناتق عقد ثانيا أو زال قبل تمامها وجب انعامها سم (قوله  
ولو دخل الينا بأمان) هذه المسألة لا محل لها هنا أما أول فلانها من مسائل الأمان لا الهدنة وأما ثانيا فقد  
تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بلان فاقبل انها تقيد لقول  
المصنف الى أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المتصوود قبلها غير ظاهر لان هذا أمان وأيضا المصنف عبر بالي  
أربعة أشهر وهو يصدق بدونها (قوله لم يعلم أربعة أشهر) فبدل هذا على ان الاربعة لا تجوز مطلقا  
بل عند الحاجة فليحرق اه سم وقد حررتاه فوجدناه كذلك يجعل قول المتن بحسب الحاجة راجعا  
للسنة أي مستثنى الاربعة والعشرة بدل عليه قول المتن الى أربعة أشهر ولم يقل أربعة أشهر وقول  
سم فبدل الخ هذا لا يدل لانه أمان والكلام هنا في الهدنة (قوله فان زيد على الجائز منها) أي من  
المدة وهو الاربعة فنادونها عند قوتنا والعشر فنادونها عند ضعفنا فقوله بحسب المصلحة متعلق بالجائز  
أي على القدر الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كسهر أو شهرين أو أربعة عند قوتنا أو أربعة  
العشر عند ضعفنا (قوله بحسب المصلحة) أي في الاربعة وقوله أو الحاجة أي في العشرين كذا قيل  
والظاهر رجوعه لكل منهما لان المصلحة شرط في صحة الهدنة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لهما  
فغرض الشارح التنويع لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وان اقتضته المصلحة أو الحاجة في  
صورة الاربعة ففى كان بناقوة لا تجوز الزيادة على الاربعة وان اقتضتها المصلحة كما قاله الرشيدى وظاهره  
ولو في عقود متعددة ويؤيدها أنهم خصوا جواز الزيادة في عقود بمسألة العشر وانظر الفرق بين الاربعة  
والعشرة ولعل الفرق القوة في الاربعة والضعف في العشرة (قوله للنساء) انظر الصبيان والأرقاء وعبرة  
شيخنا نحو النساء وهي شاملة لهما حل أي مادام الصبيان صغارا والأرقاء وجهه شوبرى (قوله  
والخناثي) انظر اذا عقد للخناثي ثم انضج بعد مضى أربعة أشهر فهل يحتاج الى عقد جديد أو يتم عقده  
أو كيف الأمر اه شوبرى (قوله ويفسد العقد اطلاقه) أي في غير نحو النساء والصبيان والمجانين  
والمال شرح مر ع. ش. (قوله لاقتضائه التأيد) هذا بعينه موجود في الأمان مع انه في الاطلاق  
يحمل على أربعة أشهر حل ويحجب بما ذكره الشارح بقوله لمناقته مقصوده من المصلحة لان عقد  
الهدنة لا يكون إلا بخلاف الأمان (قوله مالنا الخ) أي الذي لنا فاسم موصول (قوله أورد مسألة)  
معطوف على ترك خرجت الكافرة والمسلم فيجوز شرط رد هاشوبرى (قوله لاقتران العقد الخ) فيه  
مصادرة وعبرة مر لمناقته ذلك عزة الاسلام اه أي لان في شرط ذلك اهانة يفتو عنها الاسلام وقد  
قال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون (قوله وخفنا اصطلاحهم) أي استنصاهم لنا كما عبر به  
مر أي أخذنا وقتنا من أصلنا (قوله جاز الدفع إليهم) أي خلاص الأسرى حل (قوله بل وجب)



ولا يملكونه وقولي كنع الخ أولى من قوله بأن شرط منع فك أسرارنا الخ (وتصح) الهدنة (على أن ينقضها امام أو معين عدل ذورأي متى شاء) فإذا انقضت وانقضت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا أكثر من عشرين سنة عند ضعفنا (ومتى فسدت بلغناهم مأمهم) أي ما يأمنون فيه منا ومن أهل عهدنا وأذناهم إن لم يكونوا بدارهم ثم لافقتهم وإن كانوا بدارهم فلناقتهم بلا انذار وهذه مع مسئلة الممين من ز يادتي (أو محتلزنا الكف عنهم) أي كف أذنا وأذى أهل العهد (حتى تنقضي) مدتها (أو تنقض) قال تعالى فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم وقال فاستقاموا السلم فاستقيموا لهم فلا يلزمنا كف أذى الحر بين عنهم ولا أذى بعضهم عن بعض لأن مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ وبذلك علم أنها لا تنفسخ بموت الامام ولا بعزله ونقضها يكون (بتصريح) منهم أو منابطريقه (أو نحوه) أي التصريح (كقتالنا أو مكتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم بلا انكار باقيةهم) قولاً وفعلاً أو

قتل مسلم أو ذمي بدارنا أو إيواء عيون الكفار أو سب الله تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم انكار الباقيين في نقض بعضهم نقضاً فيهم لضعف الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقولي أو تنقض مع أو نحوه أعم وأولى بما ذكره (وإذا انقضت) أي الهدنة (جازت اغارة عليهم) ولو لا بقاء بقيد زنته بقولي (بيلادهم) فإن كانوا بيلادنا بلانهم مأمهم (وله) أي للامام ولو بنائيه (بامارة خيانه) منهم لا بمجرد وهم وخوف (بهدنة) لآية واما تخافن من قوم خيانه فتعبري بالأماره أولى من تعبيره بالخوف (لا) نبت (جزية) لأن عقدها أكد من عقد الهدنة لأنه مؤبد

معتمد واستشكله الاستوى بأنه مخالف لما في السير من نذب فك الاسير وأجيب بحمل ما هناك على عدم تعذيب الاسرى أو خوف اصطلاحهم زي (قوله ولا يملكونه) والعقد باطل ويجل بذلك المال لك الاسير حيث لا تعذيب أيضاً حل وينبني على عدم ملكه أنهم لو عصموا بإيمان أو أمان أخذناه منهم (قوله على أن ينقضها امام الخ) قال المحلى يقوم هذا القيد مقام تعيين المدة في الصحة سم وعبارة المحرر ويجوز أن لا تؤقت الهدنة ويشترط الامام نقضها متى شاء رشيدى (قوله ذورأي) أي في الحرب بحيث يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها مر (قوله ومتى فسدت الخ) الانسب تقديمه على قوله وتصح الخ وانظر هل هذا شامل لما اذا انقضت من فوض اليه نقضها من المسلمين (قوله أهل العهد) أي أهل الذمة شو برى أي لانه لا يلزمنا دفع أذى بعضهم عن بعض كما يأتي (قوله فاستقاموا السلم) الآية دليل على الثاني بفهمها (قوله لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر) أي عن أذى المسلمين وأهل الذمة وعبارة ابن حجر اذا قصد كف من تحت أيدينا عنهم لاحفظهم (قوله وبذلك) أي بقوله حتى تنقضي أو تنقض (قوله بطريقه) وهو ظهور اماره الخيانة زي (قوله كقتالنا) أي ان كان عمداً محضاً وداناً وشبهه عمداً خطأ ودفعاً لصلائل أو قاطع وكتب أيضاً كقتالنا أي لامع البغاة اعانة لهم كما سبق في أهل الذمة شو برى (قوله قولاً وفعلاً) راجع للنقض والواو بمعنى أو (قوله بدارنا) قيد في الذي فقط ع ش (قوله عيون الكفار) أي جواسيسهم (قوله لضعف الهدنة) ولان عقد الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضا الباقيين ويكون السكوت رضا بذلك فوجب أن يكون النقص مثله شو برى (قوله واصف اسلام) أي ناطق بالشهادتين ذكرنا كان أو أتى ولم يقل مسلم ليشمل الصبي (قوله وعليه) أي على قوله أو طلبه غيرها (قوله وأقلت الآخر) أي انقلت أو عناء هرب قال في النهاية التقلت والافلات والانقلات بالتخلص من الشيء فجاءه من غير تمكن اه وفي الصحاح أقلت الشيء وتقلت وانقلت بمعنى وأقلته غيره اه شو برى (قوله لضعفهم) راجع للجميع ووجه ضعف الرقيق عدم عشيرته وضعف من لم تطلبه عشيرته عدم طلبها له الدال على عدم اعتنائها به فكأنه لا عشيرة له (قوله مطلقاً) أي وجدت فيه القيود المذكورة ولا (قوله زوجته) أي التي يدار الحرب فانها لا تدخل الا ان شرط الامام دخولها

وعقد معاوضة (ويبلغهم) بعد استيفاء ما عليهم (مأمهم) أي ما يأمنون فيه ممن مر (ولو شرط رد من جاء) نا (منهم) أو أطلق) بأن لم يشترط رد ولا عدمه (لم يردوا صف اسلام) وان ارد (الا ان كان في الاولى ذكر احوا غير صبي ومجنون طلبته عشيرته) اليها لانها نذب عنه ومحبيه مع قوته في نفسه رأو (طلبه فيها) غيرها) أي غير عشيرته (وقدر على فهمه) ولو بهرب وعليه حل رد النبي صلى الله عليه وسلم أبابير لما جاء في طلبه رجلا ن فقد أحدهما في الطريق وأقلت الآخر واه البخاري فلا ترد أي ادلايؤمن أن يطأها زوجها وتزوج كافر أو قد قال تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا خنن احتياطاً ولا رقيق وصبي ومجنون ولا من لم تطلبه عشيرته ولا غيرها وطلبه غيرها وعجز عن فهمه لضعفهم فان بلغ الصبي أو أفاق المجنون ووصف الكفر رد وخرج بالتقييد بالاولى وهو من ز يادتي مسئلة الاطلاق فلا يجب الرد مطلقاً والتصريح بوصف الاسلام في غير المرأة من ز يادتي (ولم يجب) بارتفاع نكاح امرأة باسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر زوج) لها لان البضع ليس بمال فلا يشمله الا مان كما لا يشمل زوجته وأما قوله تعالى وآبواهم أي الأزواج ما أنفقوا أي من انهور فهو وان

عندهم في ذلك (والرد) له يحصل (بتخلية) بينه وبين طالبه كما في الودعة (ولا يلزمه رجوع) اليه (وله قتل طالبه) دفعاً عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبه (ولما تعريضاً له) أي بقتله لما روى أحد في مسنده أن عمر قال لا يجلد حين رده النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيه سهيل بن عمرو أن دم الكافر عند الله كدم الكاب يعرض له بقتل أبيه وخرج بالتعريض التصريح فيمنع (ولو شرط) عليهم في الهدنة (رد مرتد) جاءهم منا (لزمهم الوفاء) به عملاً بالشرط سواء أكان رجلاً أم امرأة حراً أو رقيقاً (فإن أبوا فناقضون) العهد لخالقهم الشرط (وجاز شرط عدم رده) أي مرتد جاءهم منا ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم رده لأنه صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادة قريش ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فإن عاد الينا ردونا لهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لأن الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة كذا في الروضة كاصلها (فرع) قال الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم لأسببهم

حل (قوله محتمل لندبه) وجزم ابن حجر بالنذب تطيباً لظاهرهم وعبارة البيضاوي وآتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور وذلك لأن صلح الحديبية جرى على أن من جاء منهم ردناه فلما تعرض عليه ردهن لورود الهبة عنه لزمه رد مهورهن اه وهو منسوخ (قوله الصادق بعدم الوجوب) فيه نظر لأن النذب خاص وعدم الوجوب عام والاختصاص لا يصدق بالأعم بخلاف العكس ومن ثم قال المحقق المحلى الصادق به عدم الوجوب فليتأمل شورى وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي الوجوب للأصل لأن الأصل في صيغة أفعال الوجوب حل فهو صفة للوجوب وقيل صفة لعدم (قوله ورجوعه) أي النذب (قوله لما قام عندهم في ذلك) وهو أن الأصل براءة النمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج حل وقال الشورى قوله لما قام عندهم أي من اعزاز الإسلام واذلال الكفر ط ب قال ابن حجر وأما قوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل وبوجه بانه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اذ لا نعلم قاتلاً بوجوب الكل ولا حله على المسمى لانه غير بدل البضع الواجب بالفرقة في نحو ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل للظاهر لم يقل به فتعين أن الأمر للنذب تطيباً لظاهر الزوج بأي شيء كان اه زى (قوله والرد له) أي إن جاءنا منهم (قوله دفعاً عن نفسه) جعله مراً علة للثاني وعلل الأول بقوله لانه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من المتزمنين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزعمه وأصوله في تلك القرية ع ش على م (قوله إلى أبيه سهيل) وأسلم بعد ذلك ع ش (قوله ويغرمون مهر المرأة) قال الباقي وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزمام المهر مع انفساخ النكاح أو اشرافه على الانفساح لا وجه له شرح الروض سم وفي حاشية س ل فان قيل لم يغرموا مهرها ولم نعزم نحن مهر المسلمة أجيب بأنهم قوتوا عليها لاستنابة الواجبة عليها وأيضا المانع جاء من جهتها والزواج غير متمكن منها بخلاف المسلمة الزوج متمكن منها بالإسلام اه (قوله دون مهر المرأة) انظر وجهه مع أن سبب القرم زال بعود المرأة إلينا (قوله لأن الرقيق الخ) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد من الكافر والمعتمد خلافه كما مر شورى وقال س ل لا يقال هذا إنما يأتي على القول بصحة بيع المرتد للكافر والأصح خلافه لانا نقول هذا ليس ببيعاً حقيقة واعتبر ذلك لأجل المصلحة فليس مفرعاً على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم) عبارة قل على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهدين معاهداً آخر غير أبيه لانه يملك بالقهر لا من أبيه لأن أباه إذا قهره وأراد بيعه دخل في ملكه فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز الشراء الخ

درس

كتاب الصيد

وجه مناسبه بعد الجهاد أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة يكون فرض عين وطلب الحلال فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين زى وقال سم ذكر هذا الكتاب هنا اتباعاً لا كثراً لأصحاب وكان المناسبة من حيث أنه يذكّر فيه من تحل ذبيحته ومن لا تحل فكان من الملائم اتباعه لأحكام لكفار السابقة وقال قل على المحلى ذكر الصيد هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالأصطيد المشابهة لاكتساب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في إفراجه عن (قوله

والذبايح

أصله مصدر ثم أطلق على الصيد

كتاب الصيد

المعاهدين منهم لأسببهم

(والذباح) جمعها لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح شرح مر (قوله جمع ذبيحة) التاء للوحدة (قوله فاصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضى حل الصيد وقوله الاماذ كيتم مستثنى من المحرمات فيفيد حل الذكيات شورى وقوله مستثنى من المحرمات أى من بعضها وهو ما كل السبع لان ما قبله لا يتأتى فيه قد كيت وقال البيضاوى الاماذ كيتم أى الاماذركتم ذكاته وفيه حياة مستقرة من ذلك أى من قوله والمنخنة الخ كما قاله الشهاب وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع أى الجارحة المرسله (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح أى كون الهيمة مذبوحة ع ش وفسره الشارح بهذا اليفاء الذبح الذى هو أحد الأركان والالزم اتحاد الكل والجزء رشيدى (قوله أربعة) المراد بكونها أركاناً أنه لا بد لتحققه منها لانه يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة والافليس واحد منها جزأ منه ع ش على مر (قوله بما يأتى) أى عقره بأى محل كان وهو متعلق بقتل (قوله قطع حلقوه) أى كاهم وخرج بقطع ما لو اخذ ف رأس عصفوراً وغيره بيده أو بندقة فانه ميتة بمقدور عليه غيره وبقوله كل الحلقوم ما لوقف قطع البعض وانتهى الى حركة مذبح ثم قطع الباقي فلا يحل شرح مر وفي قوله ثم اشارة الى أنه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لثانى بخلاف ما لو رفع يده بالسكين وأعادها فوراً وسقطت من يده فأخذها وتم الذبح فانه يحل كما صرح به حجج وقواننا وأعادها فوراً ومن ذلك قلب السكين لقطع باقى الحلقوم والمرى أو تركها وأخذ غيرها فوراً لعدم حداثتها فلا يضر ع ش على مر وقول زى وقطع الحلقوم والمرى دفعة واحدة غير ظاهر الآن يراد بها عدم التراخى فى القطع (قوله ومرى) بفتح الميم والمد شورى والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قيل بحرمتها لانها زيادة فى التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة ولو شك بمذوق الفعل منه هل هو محرم أو محلل هل يحل ذلك أو لافيه نظراً والأقرب الاول لان الأصل وقوعه على الصفة المجزئة ع ش على مر وسئل مر عن ذبح ذبيحة فأزال رأسها هل يحل أو لا فأجاب بانها تحل للبالغة فى الذبح ولا حرمة فى ذلك اسم (قوله وقتل) معطوف على قطع والعبرة فى كونه مقدوراً عليه أو لا بحالة اصابة الآلة فلانظر لما قبلها فلورى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه لم يحل أو عكسه حل س ل ملخصاً (قوله والكلام فى الذبح استقلالاً) الا صوب والكلام فى الذكاة لخ رشيدى وقوله لان ذبحه الاول لان ذكاته وعبرة التحفة لان الشارع جعل ذبح أمه ذكاته وعبرة س ل قوله لان ذبحه الخ أى وان أخرج رأسه وبه حياة مستقرة وتم انفصاله وهو ميت لان انفصال بعض الولد لا أثر له غالباً (قوله فلا يرد الجنين) أى على تعريف الذبح والراجح أن الحيوان الذى لم ينفخ فيه الروح والمضغة ولعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتمد من خلاف طويل بش قال العلامة الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب موته الى تذكية أمه ولو احتمل أن يموت بتذكيته أو يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكية أو بقيها فيحل لانها سبب فى حله والأصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا موته قبل تذكيته أو ما لو أخرج رأسه ميتاً أو حيائماً مات ثم ذكيت وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية ثم مات كالأول اضطرب فى بطنها بعد تذكيته ما ناطو بلا أو تحرك فى بطنها تحركاً شديداً ثم سكن ثم ذكيت (قوله ذكاة الجنين الخ) وهم أصحابنا رواية النصيب وقالوا المحفوظ رواية الرفع ويكون ذكاة الاول خبراً مقدماً وذكاة الثانى مبتدأ مؤخر أى ذكاة أم الجنين ذكاة له لا يحتاج مع تذكيته الى تذكيته اذ لم ندرك حياته شورى وهذا أى كون ذكاة خبراً مقدماً جار على مذهب الشافعى فأما الحنفية القائلون بوجوب تذكية الجنين فيقدر ون مضافاً أى مثل ذكاة أمه ومحلها ان كان فيه حياة مستقرة والاف هو عندهم ميتة لان ذكاته حينئذ لا تجزى وفي حالة النصيب يقدرون الكاف أى كذا كاه والشافعية يقدرون الباء

(والذباح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والأصل فيها قوله تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا وقوله الاماذ كيتم (أركان الذبح) بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة (ذبح وذباح وذبح وآلة فالذبح) الشامل للتعزير وقتل غير المقدور عليه بما يأتى (قطع حلقوم) وهو مجرى النفس (ومرى) وهو مجرى الطعام (من) حيوان (مقدور) عليه (وقتل) غيره (أى غير المقدور) عليه (بأى محل) كان منه (والكلام فى الذبح استقلالاً) فلا يرد الجنين لان ذبحه بذبح أمه تبعاً لخبر ذكاة الجنين ذكاة أمه

(ولو ذبح مقدورا) عليه (من قفاه أو) من داخل (أذنه عصى) لما فيه من التعذيب ثم إن قطع حلقومه ومريشه وبه حياة مستقرة أول القطع حل والافلا كما يعلم بما يأتي وسواء في الحل أقطع الجلد الذي فوق الحقوم والمريء أم لا وتعبى باذنه أعم من تعبى باذن نعلب (وشرط في الذبح قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل والتصریح بهذا من زيادى (فلوسقطت مديّة على مذبح شاة أو احتكت بها فأنذبت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت (٢٨٦) أو أرسل سهما لا لصيد) كأن أرسله الى غرض أو اختبارا لقوته (فقتل صيد

احرم) وإن أغرى الجارحة صاحبها بعد استرسلها في الثالثة وزاد عدوها لعدم القصد المعتبر (كجارحة) أرسلها و (غابت عنه مع الصيد أو جرحته) ولم يفته بالجرح الى حركة مذبح (وغاب ثم وجده ميتا) فيهما فإنه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصححه الاصل واعتدله البلقيني لكن اختار النووي في تصحيحه الحل وقال في الروضة انه أصبح دليلا وقال في المجموع انه الصحيح أدل صواب (لا ان رماه طانه حجرا) أو حيوانا لا يؤكل (أو) رى (سرب) بكسر أوله أى فطيع (ظباء فأصاب واحدة) منه (أو قصد واحدة) منه (فأصاب غيرها) فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور (وسن نحرا بل) في لبة وهي أسفل العنق لأنه أسهل لخروج روحها بطول عنقها (قائمة معقولة

أى بذكائه أى حاصلة بذكائه (قوله ولو ذبح الخ) أشار به الى أنه لا يشترط كون الذبح في الحل المعتاد فله ارتباط بما قبله وقوله ثم إن قطع حلقومه أى شرع فيه وقوله أول القطع أى أول قطع الحقوم والمريء وهذا مرتبط بقوله ولو ذبح مقدورا عليه فكأنه قال وشرط حله أن يصل الى أول قطع الحقوم وبه حياة مستقرة ولا يشترط وجودها بعد الشروع كما في شرح الروض (قوله وبه حياة مستقرة) ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة أو انفجار الدم ومحل ذلك عند تقدم ما يحال عليه الهلاك سئل (قوله في الذبح) أى بالمعنى الشامل للمامر (قوله قصد العين) وإن أخطأ في ظنه أو الجنس وإن أخطأ في الإصابة حل والمراد بقصد العين أو الجنس بالفعل أى قصد إيقاع الفعل على العين أو على واحد من الجنس وإن لم يقصد الذبح بدليل قوله لا إن رماه طانه حجرا الخ (قوله لقوته) أى المرسل (قوله وإن أغرى) غاية للرد (قوله مع الصيد) أى قبل جرحه شوبرى (قوله وصححه الاصل) معتمد (قوله لا إن رماه الخ) معطوف على قوله فلوسقطت مديّة الخ لكن المعطوف عليه مفرع على المفهوم والمعطوف مفرع على المنطوق تأمل (قوله طانه حجرا الخ) اعلم أن الصور ثلاثة لأنه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فإن أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما المتن بقوله لا إن رماه طانه حجرا والثانية بقوله أو قصد واحدة الخ وأما إذا أخطأ فيهما فإن كان ظنا للحرام فلا يحل وإن كان ظنا للحلال فيحل فإخطأ فيهما في صورتان وقد ذكرها الشيخ سئل وعبارته ولو قصد وأخطأ في الظن والإصابة معا كرمى صيدا أى في الواقع طانه حجرا أو خنزيرا فأصاب صيدا غيره حرم لأنه قصد محرما فلا يستفيد الحل لاعتكافه بان رى حجرا أو خنزيرا طانه صيدا فأصاب صيدا فإنه يحل لأنه قصد محرما أو مثله في شرح الروض (قوله فأصاب غيرها) ولو بعد إصابة المقصودة ومنه ما قاله القاضى لورى الى صيد ففرق منه لا خرحلا وإن جهل الثاني نقله الرركشى سم وشرح م ر وعبارة حل قوله فأصاب غيرها ولومن غير جنسها ولومن سرب آخر لأن القصد وقع في الجلة بخلاف ما لو قصد صيدا ورمى اليه فاعترضه صيدا فأصابه السهم فإنه يحل (٣) لأنه لم يقصد البتة وفيه نظر حل ومثله في شرح م ر لكن من غير تنظير (قوله وسن نحرا بل) ونحوها من كل ما طال عنقه من الصيد كالاوز والنعام وهل المراد بالنحر غرزه الآلة في اللبة أو ولو بالقطع عرضا حل وعبارة زى النحر الطعن بماله حتى المنحر وهو هدة في أعلى الصدر وأصل العنق اه قال م ر في شرحه ولا بد في النحر من قطع كل من الحلقوم والمريء ومثله في شرح الروض (قوله قائمة معقولة) حاصل ما ذكره من السنن اثناعشر ذكر في الابل ثلاثة وفي نحو البقر أربعة ذكر خمسة ثم القيلين بقوله وإن يقطع الودجين الخ (قوله ويجوز عكسه) أى ذبح الابل ونحر غيرها بلا كراهة لكنه خلاف الاولى والخيل كالبقرة وكذا جوارح الوحش وبقرة شرح م ر (قوله باليمين) فإن كان الذاب أعسر نذب أن يستنيب غيره ولا يجمعها على يمينها

كما

ركبة) بقيد زده بقولى (يسرى وذبح نحو بقر) كغنم وخيل في حلق وهو أعلى العنق للاتباع

رواه الشيخان وغيرهما ويجوز عكسه بلا كراهة اذ لم يرد فيه نهى (مضجعا لجنب أيسر) لأنه أسهل على الذاب في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس باليسار (مشدودا قوائمه غير رجل يمين) لئلا يضطرب حالة الذبح فيزل الذاب بخلاف رجله اليمنى فتترك بلا شك ليد ترجع بنصر يمينها وتعبى من تعبى به بقر والغنم (و) سن (أن يقطع) الذاب (الودجين) بفتح الواو

والهال تئذ: ودج وهما عرقا صفتي عنق بحيطان به يسميان بالور يدين (و) أن (بحد) بضم الياء (مديته) لخبر مسلم وليتحد أحدكم شفرته هي بفتح الشين السكين العظيم والمراد السكين مطلقا (و) أن (يوجه مديته) أي مذبجها (لقبلة) ويتوجه هو لها أيضا (و) أن (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح أو إرسال سهم أو جراحة (٢٨٧) فيقول بسم الله لا تباع فيه مارواه الشيخان

في الذبح للأضحية بالضأن وقيل بمافيه غيره وخرج بوحده تسمية رسوله معه بان يقول بسم الله واسم محمد فلا يجوز لأبهامة القشريك قال الرافعي فان أراد أذبح بسم الله وأتبرك باسم محمد فيذبحني أن لا يحرم ويحمل إطلاق من نفي الجواز عنه على أنه مكروه لأن المكروه يصح نفي الجواز عنه (و) أن (يصل) (ويسلم) (على النبي) صلى الله عليه وسلم لأنه محل يشرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكر نبيه كالإذان والصلاة (و) شرط (في الذابح) الشامل للناحر والقاتل غير المقدور عليه بما يأتي ليحل مذبوحه (حل نكاحنا لاهل ملته) بان يكون مسلما أو كتابيا بشرطه السابق في النكاح ذكر أو أنثى ولو أمية كتابية قال تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم بخلاف المجوسي ونحوه وانما حلت ذبيحة الامة الكتابية مع أنه يحرم نكاحها لأن الرق مانع ثم لاهنا والشرط المذكور

كأن مقطوع المين لا يشير في الصلاة بسبابة اليسرى شوبري (قوله وأن بحد) فان ذبح بسكين كالة حل بشرطين أن لا يحتاج القطع الى قوة الذابح وان يقطع الحلقوم والمرى وقبل انتهائه الى حركة مذبوح من (قوله مديته) ويندب امرأه بارقي وتحامل يسير ذهابا ويا باو يكره أن يحدها قبلاتها وأن يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكره له ابانة رأسها حال زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها ونحر يكها ونقلها حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبج برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م (قوله شفرته) من شفر المال ذهب لذهابها للحياة سر يعا حج (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا شوبري (قوله السكين) تذكروثوث والغالب تذكرها كافي الشارح سميت بذلك لاهها تسكن حرارة الحياة ومديته بتثنية أوله لانها تقطع مادة الحياة شوبري (قوله أي مذبجها) ولا يقال ينبغي أن يكره لانه حالة اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بان هذه حالة عبادة ويتقرب الى الله تعالى بها ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرب بها كالأضحية (قوله عند الفعل) وكذا عند الاصابة ويحصل أصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما شوبري فلونرك التسمية ولو عمدا حل لان الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التي يكون فيها فسقها هي الاهل لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به شرح م وقال أبو حنيفة تركها عمدا يحرم الذبيحة (قوله فلا يجوز) أي يحرم ولا تحرم الذبيحة حيث تدان قصد التشرية كحرمات الذبيحة حل وعبرة سم فلا يجوز أي هذا القول والافحل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق في النكاح) عبارته هناك ويشترط في اسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آباءه في ذلك الدين بعد بعثة نبيه ونحوه غير ما أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تخريره ان تجنبوا المحرف اه وقوله في اسرائيلية أي المنسوبة لاسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد اسرائيلية يقينا فان شك في كونها اسرائيلية أم لا فشرطها شرط غير الاسرائيلية وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا التحل ذبيحتهم الآن كافي شرح م للشك في كون الذبيحة اسرائيلية أم لا مع اتقاء العلم بدخول أول آباءه في ذلك الدين قبل بعثة نبيه خلافا للسبكي (قوله وانما حلت ذبيحة الامة) لا حاجة لهذا الاعتذار مع الشرط الذي ذكره اذ يدخلها صريحا وهي اتمارد على من عبر بحل نكاحه ويحجب بأن غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والنكاح (قوله بخلاف ما عبر به) لانه قال حل نكاحنا اه (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الاصابة فلورمي نادافصار مقدور عليه قبلها لم يحل الا ان أصاب مذبوحه أو مقدور عليه فصار نادا حل وان لم يصب مذبوحه شرح م قال ع ش عليه فرع وقع السؤال عما لو صال عليه حيوان مأكول وضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظر والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيد مثلا فخرجه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله بصيرا) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحسن بصيد وضر به

معتبر من أول الفعل الى آخره فلونخلل بينهما ماردة أو اسلام نحو مجوسي لم تحل ذبيحته ودخل فيها عبرت به ذبيحة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعدموته فتحل بخلاف ما عبر به (وكونه في غير مقدور) عليه من صيد وغيره (بصيرا) فلا يحل مذبوح الاعمي بارساله آلة الذبح اذ ليس له في ذلك قصد صحيح والتصریح بهذا مع شموله لغير الصيد من زيادتي



عليه وذبح الاخير بن مطلقا لان لهم قصدا وارادة في الجملة ومنه يؤخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدارمي فيه وجهين وذكر حل ذبح الصبي والمجنون والسكران في غير المقدور عاياه من غير الصيد مع ذكر كراهة ذبح غير المميز والسكران من زيادتي (وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره) كان أمر مسلم ومجوسى مديته على خلق شاة أو قتلا صيد ابسهم أو جارية تغلبا للمحرم وتعييرى بما ذكر أعم مما عبر به (لاماسبق اليه) من آلتهم والمرسلتين اليه (آلة الاول فقتلته أو أنهته الى حركة مذبح) فلا يحرم كالمذبح مسلم شاة فقدحها مجوسى بخلاف ما لو انعكس ذلك أو جرحه معاً وجهل ذلك أو جرحه مرتباً ولم يذف أحدهما فأتى بهما تغليباً للمحرم كما علم مما مر (و) شرط (في الذبيح كونه) حيواناً (ما كولا فيه حياة مستقرة) أول ذبحه والافلا يحل لانه حينئذ ميتة نعم المريض لو ذبح آخر مقي حل اذ لم يوجد فعل بحال عليه الهلاك من جرح أو نحوه وسيأتى حل ميتة السمك والجراد ودود طعام لم ينفرد عنه (ولو أرسل آله على غير

حل بالاجماع وكان وجهه ان هذا مبني بالقوة فلا يعد عرفاً ميه عبثاً بخلاف الاعمى وان أخبر وشمل البصير في كلامه الخائض والخنثى والاقلف فتحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كثناني انه ذك هذه الشاة قبلناه لانه من أهل الزكاة اه شرح م (قوله وكره ذبح أعمى) أى ولولد له بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد يخطئ المذبح في الجملة ع ش على م (قوله وغيره) أى التمييز التام أى وكره ذبح غير مميز يعنى مذبحه والافلا ولا يخاطب بكرامة ولا غيرها لكن التعليل في مقتضى أن المراد كراهة الفعل الآن يقال المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين لأنه يحتمل انهم قد أخطؤا المذبح تأمل رشيدى ببعض تغيير (قوله كصبي) أى ان أطلق الذبيح فان لم يطلق لم يحل بل المميز اذ لم يطبق حكمه كذلك ونقل عن نص الام س ل وقوله بل المميز الخ مثله في شرح م قال ع ش والمراد انه يطبق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله كصبي ومجنون وسكران) أى لهم نوع تمييز والافلا يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح بقوله لأن لهم قصدا وارادة في الجملة وعبارة مع قوله أو مجنون قال ط ب ينبغي ان يحل ما لم يصير ملقى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافلا كالتائم اه وقال مثله في السكران قال لافرق في القسمين بين المتعدى وغيره وكذا يقال في المغمى عليه (قوله نعم المريض الخ) استدراك على قوله والافلا وأشار بهذا الى تقييد المتن كأنه قال محل هذا الشرط في غير المريض بغير سبب بحال عليه الهلاك (قوله حل) وان لم يسلم دم ولم توجد حركة عنيفة زى (قوله اذ لم يوجد فعل الخ) فان كان هناك سبب بحال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل ولافلا ومن ذلك البهيمة التي تأكل نباتا مضرا ويحصل لها تغير في الباطن وهو المسمى بالنفاخ ثم تذبح فاتهاحل ان وجد عند قطع الحلقوم والمرىء حركة عنيفة أو انفجار الدم (قوله أو نحوه) كان أكل نباتا يؤدي الى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة فعلم ان النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى الى الهلاك غالبا فيما يظهر اذ لا يحال عليه الا حينئذ س ل وعبارة شرح م ولو انهدم سقف على شاة أو جرحها سبع فذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم أو يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه وقوله بعد يوم أو يومين ليس بقيد والاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة (قوله وسيأتى) أى في الاطعمة وغرضه بهذا الاعتذار عن ترك المصنف له مع ذكر الاصل له هذا (قوله ولو بالاستعانة) في بعض النسخ ولو بالاستعانة والنسخة الاولى أولى لان الغاية فيها على بابها من حيث ان ما قبلها أولى بالحكم مما بعد ها اذ التقدير وتمدن حقوقه بالاستعانة فيما اذا قدر عليها أو بنفسه فيما اذا لم يجد من يستعين به فيحل في الحالتين ولكن الحل في الاولى أولى وعلى النسخة الثانية لا يتأتى ذلك وافق عليه شيخنا الشبيري (قوله بتقصير) لو شك بعد موته هل قصر في ذبحه أم لا حل لان الاصل عدم التقصير س ل (قوله بأن لم يدرك الخ) صور المتن ثلاث صور لان التقى اذا دخل على مقيد وقيد يصدق بنى القيد والمقيد معا وهى الصورة أعنى قوله أو أدركها وذبحه لان نفي ترك الذبح يتحقق بالذبح ويصدق بنى القيد فقط وهو التقصير ونحوه صورتان لان المعنى ولم يوجد التقصير في ترك الذبح فيكون الترك حصل والتقصير قد اتقى وانما كان هذا المعنى يصدق بصورتين لان الترك المذكور سببه اما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم ادراك الحياة المستقرة فيه وأما وجوده عند منعه من الذبح مع وجود الحياة المستقرة فيه قد ذكر الاولى بقوله بأن لم يدرك الخ ولثانية بقوله وترك ذبحه بلا تقصير الخ لئى هي الثالثة في كلامه فاذا علمت هذا علمت انه كان على الشارح أن يقدم الثالثة على الثانية وبذلك رها عقب الاولى لاسها اختتام

فيه حياة مستقرة كان رماه فقد نصفين أو أبان منه عضوا بجرح مذق أو غير مذق ولم يثبت به ثم جرحه ثانيا فمات حالاً وأدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضوا بجرح غير مذق أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه لاقبله أو سل السكين فمات قبل الامكان (حل) اجاعا في الصيد وخبر الشيخين في البعير بالسهم (٢٨٩) وقيس بما فيه غيره وروى ياقب خباني

تعلية ما أصبت بقوسك  
فإن كرام الله عليه وكل  
(الاعضوا أبانه) منه  
(بجرح غير مذق) أي  
غير مسرع للقتل فلا يحل  
لأنه أي من حي سواء  
أذبحه بعد الأبان أم جرحه  
ثانياً أم ترك ذبحه بلا تقصير  
ومات بالجرح وما ذكره  
في صورة الترك هو ما صححه  
في الشرحين والروضة  
والذي صححه الأصل فيها  
حل العضو أيضاً كما لو كان  
الجرح مذقاً أما لو ترك  
ذبحه بتقصير كأن لم يكن  
معه سكين أو غضب منه أو  
علق في الغمد بحيث يعسر  
إخراجه أو أبان منه عضواً  
بجرح غير مذق أو أثبتته  
به ثم جرحه ومات فلا يحل  
لتقصيره بترك حل السكين  
ودفع غائبه وبعدم  
استصحاب غمد يوافقه  
وبترك ذبحه بعد قبرته  
عليه نعم رجح البلقيني الحل  
فيما لو غضب بعد الرمي أو  
كان الغمد معتاداً غير  
ضيق فعلق لعارض (وما  
تعذر ذبحه لوقوعه في  
نحو بترك حل بجرح يزهد ولو

حيث انهما مفادتان بتسليط النفي على القيد فقط والثانية مفادة بجهة أخرى وهي تسلطه على المقيد  
والقيد ومثل الشارح للاولى بأمثلة ثلاثة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستمرة  
وعيش المذبوح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج للفرق بينها فأما المستمرة فهي الباقية الى  
انقضاء الاجل اما موت أو قتل والحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها الحركة  
الاختيارية دون الاضطرارية كالشاة اذا أخرج الذئب حشوتها وأباناها وأما حياة عيش المذبوح  
فهي التي لا يبقى معها ابصار ولا نطق ولا حركة اختيارية اهـ مر شوري قال مر في شرحه ومن  
امارات الحياة المستقرة انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والرمي والاصح الاكتفاء بالحركة لتبدية أي  
وان لم ينفجر دم فالج بينهما ليس بشرط ع ش فان شك في حصوله ولم يرجح ظن حرم اهـ (قوله  
ولم يثبت) أي لم يجزه (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيس بما فيه غيره) لاجابة للقياس  
مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الاول تأخير هذا القياس عن الخبر الآتي ويقول وقيس بما  
فيهما غيره فيقياس بما في الاول غير البعير وغير السهم ويقاس بما في الثاني غير القوس تأمل (قوله الا  
عضوا) استثناء من الضمير في حل أي حل جميع اجزائه الاعضوا الخ أي فانه لا يحل (قوله وما ذكره  
الخ) هو المعتمد (قوله أما لو ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم قوله ولم يترك ذبحه بتقصير ومثله باربعة  
أمثلة لكن المثال الرابع وان كان من أمثلة مفهوم النفي أي قوله ولم يترك الخ هو أيضاً مفهوم القيد الذي  
ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يثبت به تأمل (قوله أو  
غضب منه) أي قبل الرمي مر ويؤخذ من الاستدراك الآتي (قوله وأثبتته به ثم جرحه الخ) أي  
لانه اذا أثبتته أي عجزه صار قادراً عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة بتقصير (قوله بعد الرمي)  
والمعية ملحقه بالعديّة مر ع ش (قوله لعارض) أي بعد الرمي حج (قوله وما تعذر ذبحه) أي  
بان لم يمكنه قطع حلقومه أما اذا أمكنه ذلك بان كان موضع الذبح ظاهراً فلا تصح ذكره الا في حلق أولية  
سل (قوله لوقوعه في نحو بتر) ولو تردى بعير فوق بعير فغرز في الاول حتى نفذ منه الى الثاني حلا  
وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل بنقل الاعلى لم يحل ولودخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها  
أو بالثقل لم يحل خط سل (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه  
لا يستباح بها الا مع العجز زى (قوله وشرط في الآلة) شروع في آلة الذبح والصيد زى (قوله  
وذهب وفضة) أي وخبر وان كان حراماً من جهة تنجيسه بالدم زى وحل وقوله وخبر أي اذا كان  
محددًا كما هو الفرض وينبغي ان من المحدد ما لا يوجب نجس يؤثر مروره على حلق نحو العصفور وقطعه  
كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح به وينبغي الاكتفاء بالمفسر المعروف انتهى ع ش على مر  
(قوله الاعظما) نهى صلى الله عليه وسلم عن الذكوة بالعظم اما لا تعبد وما لا يه ابن عبد السلام واما  
لان العظم ينجس بالدم وقد نهى عن تنجيسه بالاستنجاء به لانه زاد مؤمن الجن سم وزى (قوله  
وظفر) مقتضاه ان الظفر من العظم مع أنه قيل انه من العصب (قوله ما أنهر الدم) أي أساله (قوله

(٣٧ - (بجري) - رابع) (بسهم) لانه حيث تدنى معنى البعير انناد (للاجارحة) أي بارسها فلا يحل (درس)  
والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ونحو من زيادتي (و) شرط (في الآلة كونها محددة) يفتح الدال  
المشددة أي ذات حد (تجرح كحديد) أي كحديد حديد (وقصب وحجر) ورماس وذهب وفضة (الاعظما) كسفن وظفر وخبر الشيخين  
ما أنهر الدم وذ كرام الله

عليه فكلوا ليس السن والظفر والحق به ما باقى العظام ومعلوم مما يأتى ان ما قتلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال فلا حاجة لاستثنائه (فلو قتل بثقل غير جارحة) من مثقل (كبندة) وسوط وأحبولة خنقته وهي ما تعمل من الحبال للاصطياد (و) من محمد مثل (مدية كالة أو) قتل (بمثقل) بفتح القاف المشددة (ومحمد كبندة وسهم) وكسهم جرح صيدا فوقع بحبل أو نحوه ثم سقط منه ومات (حرم) فيهما تغليبا للمحرم في الثانية لقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة أى المقتولة ضربا في الأولى بنوعيتها ما المقتول بثقل الجارحة فكالمقتول بجرحها كما يعلم مما يأتى أيضا (لان) (٢٩٠) جرحه سهم في هوا وأثر فيه (فسقط بارض ومات أو قتل باعانة ريح للسهم) فلا

يحرم لان السقوط على الارض وهبوب الريح لا يمكن التحرز منهما وخرج بجرحه وأثر ماله أصابه السهم في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه ولم يؤثر فيه فيحرم فتعيرى بجرحه أولى من تعيره بأصابه وقولى وأثر من زيادنى (أو كونها) أى الآلة (في غير مقدور) عليه (جارحة سباع أو طير ككلب وفهد وصقر معلنة) قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أى صيده وتعلمها (بان تنزجر بزجر) في ابتداء الامر وبعده (وتسترسل بإرسال) أى نهيج باغراء (وتمسك) ما أرسلت عليه بان لا تخليه يذهب لياخذه المرسل (ولان كل منه) أى من لحمه أو نحوه كجلده وحشوته قبل قتله أو عقبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الامور في جارحة الطير وجارحة السباع

عليه) أى على مذبحه أو المنهر المأخوذ من أنهر بدليل قوله فكلوا أى المنهر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أى ليس المنهر المفهوم من أنهر لان الاستثناء من فاعل أنهر المستتر فيه والانهار الاسالة فثبه سيلان الدم بجرى الماء في النهر كما في ع ش قال مر أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة اه (قوله باقى العظام) وهل منها المحار اه حل قال ع ش على مر وظاهر كلامه دخول الصدف في العظام وهو المحار المعروف وينبى الا كتفاء به لانه لا يسمى عظما (قوله كبندة) وأفتى ابن عبد السلام بحرمة الرمي بالبندق وبه صرح في الذخائر ولكن أفتى النووي بجوازه وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالأوز فان مات كالعصافير فيحرم ولو أصابته البندقة فذبحته بقوتها أو قطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المعتمد زى قال العلامة الشيخ سل فان احتمل واحتمل فينبى أن يحرم والكلام في البندق المصنوع من الطين ومثله الرصاص من غير نار أما ما يصنع من الحديد ويرمى بالنار فحرام مطلقا اه أى ما لم يكن الرامى به حاذقا وقصد جناحه لازمانه وأصابه (قوله وأحبولة) بفتح الهمزة شويرى (قوله كالة) عبارة الزركشى اذا ذبحت بالتحامل الخارج عن المعتاد لم يحل لان القطع حصل بقوته لا بها شويرى (قوله ثم سقط) أى وفيه حياة مستقرة فان أنه السهم الى حركة مذبح حل وان سقط الى الارض ولا تر لصدمة الجبل مثلا واحترز بقوله ثم سقط عما اذا تحول من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف خط سل (قوله والمنخنقة) دليل لقوله وأحبولة وقوله والموقوذة دليل للبندقة والسوط (قوله كما يعلم مما يأتى) أى من عموم ما يأتى وهو قوله وكونها جارحة الخ وعبارة المنهاج ولو تحاملت عليه فقتلته بثقلها حل في الاظهر (قوله فسقط بارض) خرج بارض سقوطه بماء وفيه تفصيل فان كان غير طير الماء بان وقع في بئر فيها ماء فانه لا يحل فان لم يكن فيها ماء حل ان لم يصدم جدرانها وان كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل سواء كان الرامى في الماء أو في البرسم اذ الماء كالأرض أى حيث لم يغمره السهم في الماء أو يغمره شقله أى ثقل جثته كما في شرح الروض هنا والام يحل ولو كان خارجه ثم وقع فيه فوجهان بل ترجيح للشيخين أقواهما التحريم ولو كان في هوا البحر في التهذيب ان كان الرامى في سفينة أو في الماء حل أو في البر فلا وانظر الفرق وجميع ذلك اذ المذبذبة الى حركة مذبح والافقد تمت ذكاته ولا أثر لما يعرض بعده انتهى تصحيح زى ونقل سم عن مر أن المراد بطير الماء ما يكون فيه أو في هواه حالة الرمي يجعل الاضافة على معنى في (قوله أى نهيج باغراء) أقوله تعالى مكابين أى مؤتمرين بالامر متينين بالنهاى ومن لازم هذا أن ينطلق بانطلاقه حج (قوله وحشوته) بالضم والكسر أمعاؤه صحاح (قوله ترك الا كل فقط) أى وكونها تسترسل بإرسال وهذا هو المعتمد زى ومر (قوله ثم أكلت من صيد) أى وقد أرسلها مع ما لها فلو

هو ما نص عليه الشافعى كما نقله البلقينى كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الاصل كالروضة استرسلت

وأصلها يخالف ذلك حيث خصها بجارحة السباع وشرط في جارحة الطير ترك الا كل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به تأديها) ومرجعها أهل الخبرة بالجوارح وعلم مما ذكر أنه لا يضرب تناوط الدم لانه لا يتناولها هو قصود المرسل (ولو تعلمت ثم أكلت من صيد) أى من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عقبه فقولى من صيد أولى من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشيخين عن عدي بن حاتم فان أكل فلاتا كل وأما قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وان أكل منه فاجيب عنه بأن في رجاله من تكلم فيه

ينعطف التحريم عليه  
(واستؤنف تعليمها) قال  
في المجموع لفساد التعليم  
الاولى من حينه لا من  
أصله

(فصل) فيما يملك به الصيد  
وما يذكر معه (ملك  
صيد) غير حرمي وليس  
به أثر ملك نخضب وقص  
جناح وصائده غير  
محرم (بإبطال منعته)  
حسا أو حكما (قصد  
كضبط يده) وان لم يقصد  
تملكه حتى لو أخذه لينظر  
اليه ملكه (وتذيف) أي  
إسراع للقتل (وازمان)  
يرى أو نحوه (ووقعه  
فيما نصبه) كشبكة نصبها  
له (والجائنه لضيق) بان  
يدخله نحو بيت (بحيث  
لا تنفلت منهما) وذكر  
الضابط المزيدي مع جعل  
الذكورات بعده أمثلة  
له أولى من قوله يملك الصيد  
بضبطه بيده إلى آخره إذ  
ملكه لا ينحصر فيها الذمما  
يملك به ما لو عشن الطائر  
في بنائه وقصد بينائه  
تعشيشه وما لو أرسل جارحة  
على صيد فأنبتته بخلاف  
ما وانفلت منها وخرج  
بقصد ما لو وقع اتفاقا في  
ملكه وقدر عليه بتوحيلا  
أو غيره ولم يقصد به فلا

استرسلت بنفسها وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها قطعاً من شرح م (قوله) فلا ينعطف  
التحريم عليه (لان تغير صفة الصائد كأن ارتد لا يجزئ ما صاده قبل فكذا تغير صفة الجارحة ع ش  
فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه (أي من قوله) ولو تحول جسمه الخ (قوله يملك صيد) ولو كان  
غير مأكول ولو كان من أوزالعراق المعروف فانه يحل اصطيداه وأكله ولا عبرة بما اشتهر على اللسان  
من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبقتير محته فيجوز أن ذلك الاوز من المباح الذي  
لا ماله له فان وجد به علامة تدل على الملك نخضب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كغيره مما يوجد  
فيه ذلك ع ش على م (قوله) وليس به أثر ملك (والا كان لقطعة حل وعبرة سل أمامه  
أثر ملك لقطعة وكذا درة وجدها بسمكة اصطادها وهي مثقوبة والافله ان اصطادها من بحر الجواهر  
كما قاله ابن الرفعة عن الماوردي والافهي لقطعة فاذا حكم بأنها لم تنتقل عنه يبيع السمكة جاهلاً بها اه  
ومثله م (قوله) وصائده غير محرم (أي ولو كان غير ميمزله نوع تميز كافى زى ثم ان لم يأمره أحد  
فصيد له ان كان حراً ولصيد ان كان قناراً ان أمره غيره فان كان غير ميمزله لا يصيد لأمروان كان ميمزاً  
فان قصد المأمور الأمر فالصيد له أي للأمر والافهول للأمر من شرح م وع ش عليه (قوله) غير  
محرم (أي وغير مرتد) ما هو فلكه موقوف ان عادلاً لا سلام تبين أنه ملكه من وقت الأخذ والافهول  
باق على إباحته سل (قوله) منعه (أي قوته) (قوله) كضبط يده (مثال للحكمي ومثله الجاؤه لضيق  
والإزمان مثال للحسي كافى سم (قوله) فيما نصبه (خرج بنصب ماله وقعت منه الشبكة فتعقل بها  
صيد وخرج به ما نصب لاله فلا يملك ما وقع فيه شرح م كأن نصبها النوع فوقع غيره فيها فلا يملك  
وينبغي عليه أنه اذا أخذه غير الناصب ملكه لكنه يحتاج إلى فرق بينه وبين ما لو رمى صيداً فأصاب  
غيره حيث يحل ويلزم من الحل ملكه للراعى اه (قوله) كشبكة (وان لم يضع يده على الصيد سواء  
كان حاضراً أو غائباً زى (قوله) ما لو عشن الطائر الخ) أي واعتيد البناء للتعشيش م سم وقضية  
صنيعة دخول هذا في الضابط ولعل وجهه أنه يعد مستولياً عليه والاستيلاء في حكم إبطال المنفعة وأنه  
يسهل عادة أخذه من عشه فهو في حكم إبطال المنفعة ثم المملوك بهذا الطريق إنما هو البيض والفراخ كما  
صرح به في الجواهر وعبرة ع ب ومن بنى بناءً ليعشش فيه الطير فعشش فيه ملك يرضه وفرخه  
لا هو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لا حاصلاً حكماً بمجرد التعشيش سم ومثله في شرح  
م وقضية الحارثي ملك الطائر أيضاً وأخذه القنوي وهو ظاهر الروض واعتمده طب وكذا م  
بشرط أن يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش أخذ من توحيل الأرض فانه إنما يملك  
ما يقع فيها اذا قصد التوحيل لحصول الصيد واعتيد ذلك (قوله) بتوحيلا (أي بسبب توحيل الصيد وقوله  
ولم يقصد أي التملك به أي بالتوحيلا أو غيره والتوحيلا هو الوقوع في الوحيلا لكن المراد سببه وهو صنع  
الوحيلا وتحصيله لانه الذي هو فعل الشخص فان قصد التملك بصنع الوحيلا ملكه بوقوعه فيه (قوله) فلا  
يملكه (لكن يصير أحق به من غيره فيملكه لغيره بأخذه مع الأثم ومنه ما لو وقع سمك في سقينة  
استأجرها لحل شيء فيصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله) زال ملكه عنه (لتبين أن منعه  
لم تبطل قال في شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقياً على امتناعه بان يعدد ويمتنع معها فهو ان  
أخذه والابان كان ثقلها يبطل امتناعه بحيث يتيسر أخذه فهو لصاحبها (قوله) ولا بإرساله (بخلاف  
ما لو أعرض عن نحو كسره وسنابل الحصادين وبرادة الحدادين فيملكها أخذها وينفذ تصرفه فيها

يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ وتقييد ما نصب بقوله وبالحيثية المذكورة من زيادتي ولو سعى خلفه فوق أعياه لم يملكه حتى  
يأخذه (ولا يزول ملكه عنه بانفلاته) كما لو أبقى العبد ثم لو انفلت بقطعه ما نصب له زال ملكه عنه (و) لا (إرساله) له

وان قصد به التقرب الى الله تعالى كماله وسبب بهيمة ومن أخذه لزمه رده ولو قال مطلق التصرف عند إرساله أبحثه لمن يأخذ حل لأخذ ما كاله ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه (٢٩٢) لبرج غيره لزمه) أى الغير (تمسكين) منه وهو مراد الاصل بقوله

ومحل جواز أخذهما لم يدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كأن وكل من يملكه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك لعدم تصور اعراضه شرح م ملخصا (قوله وان قصد به التقرب) نعم ان خاف على ولده من الموت لو حبسه وجب الارسال صيانة للروح ولو صاد الولد وكان مأكولا لم يتعين إرساله بل له ذبحه كافي شرح م (قوله أكله) لا اطعام غيره على المعتمد زى وينبى أن مثل الآخذ عياله فلهم الا كل منه فان كان غير مأكول فينبى ان ان أخذه الاتقاع به من الوجه الذى جرت العادة به منه ع ش ومثله شرح م (قوله وهو مراد الاصل الخ) عبارة م مراده بالرد اعلام المالك به وتمكينه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة انتهى (قوله فهو تبع لللاثى) فلو تنازع فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناى وقال من تحول الحمام من برجه هو بيض اناى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط تقضى العادة في مثلها بيض الحمام المتحول لاحتمال أنه لم يبيض أو باض في غير هذا المحل ع ش على م (قوله فان عسر الخ) فلو شك في كون المخالط لحامه ملو كالغيره أو مباحا جاز له التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلطت حمامة ملوكة بحمامه فله الا كل بالاجتهاد الواحدة كالأختلطت ثمرة غيره بمر من شرح م (قوله لانه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليل يقتضى تصوير المسئلة بما اذا وقع التمليك لثالث في مقدار معين بالشخص وأوضح من هذا التعليل في اقتضاء ما ذكر تعليل الزركشى بقوله للشك في الملك فانه كما يحتمل كون ذلك المبيع مأكلا يحتمل أن يكون ملكا لآخر اه وتصويرها بما ذكر هو ما سلكه البلقينى أما لو وقع التمليك لثالث في مقدار معين بالجزئية كنصف ما يملكه أو في جميع ما يملكه فلا يقال انه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال البلقينى في ذلك بالصحة سم (قوله المعين بالجزئية) كذا نورد به (قوله بكذا صح) فيكون الثمن معلوما ويحتمل الجهل في المبيع للضرورة شرح م ويكون هذا مستثنى من عدم صحة بيع المجهول وقضية قوله لو قال كل عدم الصحة فيما لو باع أحدهما دون الآخر وهو مشكل لان البيع اذا صدر من أحدهما أى في قول الشارح لو قال كل بعتك الخ فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتماله على الشرط والافقد حكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له فتكون الصورة المتقدمة التى هى قضية قوله كل صحيحة الا أن تصور المسئلة بما لو قال معا بعتك وقبل المشتري منهما بصيغة واحدة نحو بعتك ذلك ع ش على م وتصوير ع ش بقوله بعتك بعيد من قول الشارح بعتك الخ فالاولى أن يصور بما لو قال كل مع الآخر في زمن واحد بعتك الخ (قوله ولو جرحا صيدا الخ) أصل صور المقام التى اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية المحققة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع جهله وفي المعية صوراً أربعة ذكر في المتن صورتين وذكر في الشرح نتين بقوله فان جهل كون الا بطل الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أربعة أيضاً لان ابطال المنعة اما بتدفيف أو بازمان وعلى كل اما من الاول أو من الثانى وكلاهما قد اندرجتا في قول المتن أو أحدهما فله ثم فصل في واحدة منهما تفصيلا حاصله يرجع لثلاث صور بقوله ثم بعد ابطال الاول زمان الخ وقد اشتمل هذا القول على قيدين أحدهما قوله بعد ابطال الاول والآخر قوله بازمان وذكر الشارح مفهومهما قبلهما لان قوله فان أبطلها الثانى فلا شئ على الاول مفهوم أو لهما ما تحت صورتان وقوله أو أبطلها الاول بتدفيف الخ مفهوم ثانيهما

لزمه رده وان حصل بينهما بيض أو فرخ فهو تبع لللاثى فيكون للمالكها هذا ان اختلط ولم يعسر تميزه (فان عسر تميزه لم يصح تمليك أحدهما شيئا منه لثالث) لانه لا يتحقق الملك فيه وخرج بالثالث مالو ملك ذلك لصاحبه فيصح للضرورة (فان علم) لهما (العدد واستوت القيمة وباعاه) لثالث (صح) البيع ووزع الثمن على العدد فان كان لاحدهما مائة وللآخر مائتان كان الثمن أثلاثا وكذا يصح لو باعاه بعضه المعين بالجزئية فان جهلا العدد ولو مع استواء القيمة أو علماه ولم تستو القيمة لم يصح للجهل بحصة كل منهما من الثمن نعم لو قال كل بعتك الحمام الذى لى فيه بكذا صح (ولو جرحا صيدا معا وأبطل المنعة) بان دقفا أو أزمننا أو دقفا أحدهما وأزمن الآخر والاخير من ز يادنى (فلهما) الصيد لا شترأ كهما في سبب الملك (أو) أبطلها (أحدهما) فقط (فه) الصيد لا نفراده بسبب الملك ولا شئ على

الآخر بجرحه لانه لم يجرح ملك غيره ومعلوم ان التدفد في المستثنين حلال سواء كان التدفد واما في المذبح أم في غيره فان احتمل كون الا بطل منهما أو من أحدهما فهو لهما أو علم تأثير أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن أثر بجرحه ووقف النصف الآخر بينهما فان تبين الحال أو اصطلم الحال على شئ فذلك



أن يستحل كل من الآخر  
ما حصل له بالقسمة (أو)  
جرأه (مرتبا وأبطلها  
أحدهما) فقط (فله)  
الصيد فان أبطلها الثاني فلا  
شيء على الاول بجرحه لانه  
كان مباحا حينئذ أو أبطلها  
الاول بتدفيف فعلى الثاني  
أرض ما نقص من لحمه  
وجلده ان كان لانه جنى  
على ملك غيره (ثم بعد  
ابطال الاول بالزمان ان ذقف  
الثاني في مذبج حل وعليه  
للاول أرض) لما نقص  
بالذبح عن قيمته من زمانا  
(أو) ذقف (في غيره) أي  
في غير مذبج (أول يذقف  
ومات بالجرحين حرم)  
تقليبا للمعصوم (ويضمن  
للاول) قيمته من زمانا في  
التدفيف وكذا في الجرحين  
ان لم يتمكن الاول من ذبحه  
كما اقتضاه كلامهم لكن  
استدرك صاحب التفرير  
فقال ان كانت قيمته سلما  
عشرة ومن زمانا تسعة  
ومذبوحا ثمانية لزمه ثمانية  
ونصف لحصول الزهوق  
بفعليهما فيوزع الدرهم  
الفائت بهما عليهما وصححه  
الشيخان وان تمكن  
الاول من ذبحه ولم يذبحه  
فله بقدر ما فوته الثاني  
لاجميع قيمته من زمانا  
لان تفرير الاول صيرفعله

وأما صورة الترتيب مع جهل السابق فهي الآتية في قوله ولو ذفقا أحدهما فيه الخ (قوله قسم) أي  
النصف الموقوف على وجه الاستحباب كما في زى (قوله أن يستحل) أي ان يطلب منه المسامحة  
عش (قوله مرتبا) والعبرة بالاصابة قال مر في شرحه والاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة لا ابتداء  
الرمي (قوله ان كان) أي ان وجد نقص (قوله ان ذقف الثاني في مذبج) بأن قطع حلقومه ومريته زى  
(قوله لما نقص بالذبح) فان كانت قيمته من زمانا تسعة ومذبوحا ثمانية لزم الثاني درهم (قوله حرم) أي  
لانه بالازمان صار مقدورا عليه فلا يحل الا بالتدفيف في المذبج سم (قوله لكن استدرك الخ) استدراك  
على قوله ويضمن للاول قيمته من زمانا بالنسبة لقوله وكذا في الجرحين (قوله ومذبوحا ثمانية) يحتمل  
ان المراد بالذبح موته بالجرح الاول فالمراد بالذبح تذكيته شرعا لانه لو لم يوجد الا الجرح الاول ومات منه  
كان حلالا اذ لقرض عدم التمكن من ذبحه وقد تقرر ان جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن من  
ذبحه تذكيته ويحتمل ان المراد بالذبح فرضا كما قاله في عب فينظر الى قيمته لو ذبح والافهوميته  
ووافق طب على الاحتمالين سم (قوله لزمه ثمانية ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله  
لحصول الزهوق بفعليهما) أي مع عذر الاول وتقويت الثاني عليه حله بجرحه فضمن قيمته مذبوحا  
وبهذا فارق ما بعده وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ يرد عليه انه حيث كان كذلك كان مقتضاه  
ان يضمن الثاني مثل ما يضمنه في المسئلة الآتية وهي قوله وان تمكن الاول الخ ويمكن ان يجاب كما يؤخذ  
من الاسعاد لابن أبي شريف على الارشاد بان الاول لما كان غير مقصر كان فعله غير افساد فانقطع أثره  
ولم يستصحب حكمه وحينئذ فالذي فوته الثاني وانفرد به جهة الحل والذي يترتب على فواتها ثمانية  
فيضمنها تمامها والذي اشتر كافي هو مطلق الزهوق الذي يجامع الحل والحرمه والترتب على هذا انما  
هو درهم فيقسم بينهما فقول الشارح لحصول الزهوق أي من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا  
للحل فلم يحصل بفعليهما وانما انفرد به الثاني لان تقويت الحل من جهته مع كون فعل الاول قد انقطع  
أثره لعنصره فصح حينئذ تفرير قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة شرح مر لان فعل الاول  
وان لم يكن افسادا لكنه مؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فأت بفعليهما فيهر نصفه ويضمن نصفه  
(قوله بهما) أي بفعليهما (قوله وصححه الشيخان) معتمد (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم  
يتمكن وقوله ولم يذبحه فلو ذبحه فعلى الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما فوته الثاني أي من مجموع  
القيمتين (قوله لان تفرير الاول) أي بعدم ذبحه مع التمكن منه صيرفعله افسادا وهو الازمان  
الحاصل منه أو لا أي واذا صار افسادا فيستصحب أثره وحكمه بحيث ينسب الزهوق وتقويت التسعة  
الى الفعلين معا بخلاف ما تقدم في عدم التمكن فلم يستصحب أثر فعله لعدم تفريره فنسب الزهوق  
لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله صيرفعله) أي فعل نفسه افسادا أي لقيمته سلما التي هي عشرة  
فكأنه استقل بتفويتها لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما ان الثاني كأنه استقل بتفويت التسعة فقوله في  
المثال الخ تفرير يحتاج لضميمة تقديرها وقد فوت الاول عشرة كما فوت الثاني التسعة وقوله تجمع  
قيمته الخ أي لتعرف ما يخص كلا منهما من الغرم وقوله قيمته سلما أي التي فونها الاول وقوله وقيمته  
من زمانا أي التي فونها الثاني وقوله فيقسم عليهما ما فواتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المقسوم  
عليه وكان عليه أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا لمجموعهما ليعرف بذلك  
النسبة ما يخص كل واحد من الغرم الا أن يقال مراده ما فواتاه في نفس الامر ولم يفت فيه الا عشرة وان  
كان في ضمنها التسعة وأما اعتباره أو لا قيمتين حصل من مجموعهما تسعة عشر فنظور فيه لا ظاهر وكتب

افسادا في المثال السابق تجمع قيمته سلما وقيمته من زمانا فتبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فواتاه وهو عشرة فخصه الاول

من تسعة عشر جزءا من عشرة وحصه الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له (ولو ذف أحدهما فيه) أي في غير المذبح (وأزمن الآخر وجهل السابق) منهما (حرم) الصيد لاحتمال تقدم الأزمان فلا يحل بعده إلا بالتذفيف في المذبح ولم يوجد وقول فيه من زيادتي

﴿ كتاب الأصحية ﴾

بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد ياءها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسر هاء وأضحية بفتح الهمزة وكسر هاء وهي ما يذبح من النعم تقرأ بالي الله تعالى من يوم عيد النحر إلى آخر أيام التشريق كما سيأتي وهي مأخوذة من الضحوة سميت بأول زمان فعلها وهو الضحى والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فصل ربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر النسك وخبره مسلم عن أنس رضي الله عنه قال ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما والامل قيل الأبيض الخالص وقيل الذي يياضه أكثر من سواده وقيل غير ذلك

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية

أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة لأن الذي فوتاه تسعة واستقل الأول بتفويت واحد فقطناه إن الثاني يضمن نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف وأجيب بأن الأول لما كانت جنايته عليه وهو يساوي عشرة كانت كلهما من ضمانه لو انفرد والثاني لما كانت جنايته عليه وهو يساوي تسعة كانت كلهما من ضمانه لو انفرد فحين اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار حال جنايته كل منهما عليه لو انفرد كما يؤخذ من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامنا) والافهم ملكه (قوله عشرة أجزاء) أي التي أخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد من عشرة أي ناشئة من كل واحد فن الثانية ابتدائية والأولى تبعية وقوله وحصه الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر اذ يلزم من كون الأول خصه عشرة أن يخص الثاني تسعة اذ لفرض أن الضمان منحصر فيهما ومعنى قسمة العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء متساوية بقدر التسعة عشر فينتد تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لأن قسمة القليل على الكثير تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المقسوم عليه قال قل على الجلال وحاصله أنك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته سلما وقيمه من منا يبلغ ذلك مائة وتسعين وتقسيم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر فيحصل لكل واحد منها بالقسمة عشرة أجزاء فيأخذ الأول وهو مائة الحاصلة من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني وهو تسعون الحاصلة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له اه فقد زاد الأول على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم تقل أنه فوت واحد فقط لأن الزهوق حصل بفعليهما ولم يجعل عليهما سواء اعتبارا بالقيمة حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيخصه مائة جزء فيكون مجموع ذلك خمسة صحاح وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد تأمل (قوله وحصه الثاني الخ) فجمع ذلك أربعة صحاح وأربعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في غير المذبح) أما فيه فهو حلال قال في المطلب ويكون بينهما سم

﴿ كتاب الأصحية ﴾

ذكرها عقب الصيد لا شتر كما معه في توقف الحل على الذبح في الجملة وأول طلبها كان في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال قل على الجلال وأما قال في الجملة لئلا يرد عليه السمك والجراد (قوله ويقال ضحية بفتح الضاد الخ) جمع الأول أضاحي بتخفيف الياء وتشديد ياءها والثاني ضحايا والثالث أضحى بالتنوين كارتاة وأرطى وإلى هذا الجمع الأخير ينسب العيد حيث قيل عيد الأضحى شوبري وحاصل ما ذكره الشارح ثمان لغات ضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الياء وتخفيفها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الصاد وكسر هاء وأضحية بفتح الهمزة وكسر هاء زي (قوله من يوم عيد النحر) يصدق بما ذبح قبل مضي قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد به ثم إن المراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد الناس فيه ولو الحادي عشر حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتمدته مر خلافا لحط (قوله بأول) أي بما اشتق من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها سنة وقوله بعد وشروطها أي التضحية بمعنى العين ففيه استخدام (قوله سنة مؤكدة) وإنما سن لمسلم قادر حر كله أو بعضه والمراد بالقادر من ملك

ان تعدد أهل البيت والافسنة عين خبر صحيح في الموطا وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم (ونجب بنحو نذر)  
 كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره لم يدها) غير محرم (ازالة نحو شعر) كظفر وجلدة لا تضر أزالها ولا حاجة له فيها  
 (في عشر) ذي (الحجة) أيام (تشرى حتى بضحي) لأنه (٢٩٥) عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شمول

العتق من التار جميع  
 ذلك وذكر الكراهة  
 والتشريق من زيادتي  
 وتعيرى بنحو شعر أعم  
 مما عبر به (وسن ان يذبح)  
 الاضحية (رجل بنفسه)  
 ان أحسن الذبح (وأن  
 يشهدا من وكل) به لانه  
 صلى الله عليه وسلم ضحي  
 بنفسه رواه الشيخان وقال  
 لفاطمة قومي الى أضحيته  
 فاشهد بها فانه بأول قطرة  
 من دمها يغفر لك ما سلف  
 من ذنوبك رواه الحاكم  
 وصححه اسناده وخرج  
 زيادتي رجل الاشي  
 والخنثى فالأفضل لهما  
 التوكيل (وشرطها) أي  
 التضحية (نعم) ابل وبقر  
 وغنم انا كانت أختاني  
 أود كورا ولو خصيانا  
 لقوله تعالى ولكل أمة  
 جعلنا منسكالا يدكروا اسم  
 الله على ما رزقهم من بهيمة  
 الانعام ولان التضحية  
 عبادة تتعلق بالحيوان  
 فاختصت بالنعم كالزكاة (و)  
 شرطها (بلوغ ضأن سنة أو  
 اجذاعه) (بلوغ) (بقر ومعز  
 سنتين وابل خسا) خبر أحمد  
 وغيره ضحوا بالجدع من  
 الضأن فانه جائز وخبر مسلم

زائد اعم يحتاجه يوم العيد وليته وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلا فلن تزرع فيه وقال فاضلا عن  
 يومه وليته ولا بد أن يكون رشيدا أيضا م ر ع ن وقول م ر زائد احوال من ما تقدم عليها (قوله ان  
 تعدد أهل البيت) فاذا فعلها واحد منهم ولو غير من تلزمه النفقة كفي عنهم وان سنت لكل منهم فاذا  
 تركوها كلهم كره وظاهر أن الثواب للضحى خاصة كالقائم بفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تلزمه  
 نفقته شرعا زى وعبرة ع ش على م ر وقوله ان تعدد أهل البيت أي بأن كانت نفقتهم لازمة لشخص  
 واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها سن لكل منهم  
 سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم  
 انه لو أشرك غيره في ثوابها جاز اه (قوله كجعلت هذه أضحية) وحيث ذاب يقع في السنة العوام كثيرا  
 من إشرائهم ما يربدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له تلك أضحية مع  
 جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام تصير به أضحية واجبة يتمتع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت  
 أني أنطوع بها خلا فليعض المتأخرين شرح م ر وقال قل على المحلى يغتفر قولهم عند الذبح اللهم  
 ان هذه أضحيته أي فلا تجب به لان قصدهم التبرك (قوله كسائر القرب) أي في كونها تجب بالنذر  
 (قوله نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت سن له ما يسن لم يرد التضحية سم (قوله  
 وجلدة) استثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كختان البالغ وقطع يد السارق أو مستحبة كختان  
 الصبي سم (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى بضحي) ولو أراد التضحية  
 بعد ذالت الكراهة بأولها كما جزم به بعضهم وهو المعتمد وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والابط  
 والعانة والشارب وغيرها وتستر الكراهة لم يدها الى انقضاء زمن الاضحية ان لم يضح شرح م ر  
 (قوله والمعنى فيه شمول العتق الخ) انظر أي فائدة لشمول العتق لهما مع انها لا تعود حين البعث وأجاب  
 الاجهوري بأنها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقة كعدم غسلها من الجنابة تو يخاله حيث  
 أزالها قبل ذلك فقياسه هنا عودها لتو يبخه بعدم شمول العتق لها (قوله ان أحسن الذبح) أي على  
 الوجه الأكمل فخرج الاعمي فالسنة في حق التوكيل كما قاله ع ش قال القفال الشاشي وينبغي ان  
 يستحضر عظم نعم الله تعالى وما سخر له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك شورى (قوله لانه  
 صلى الله عليه وسلم ضحي بنفسه) فقد ضحي بمائة بدنة نحر منها بيده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا رضي  
 الله عنه فنحر تمام المائة وفي ذلك اشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه قل على الجلال (قوله  
 الاشي والخنثى) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والاعمي اذ تذكره ذبيحته من ل (قوله وشرطها  
 نعم) أي كونها نعمة (قوله أو اجذاعه) أي سقوط سنة قبل تمام السنة في سنة المعتاد وهو بعد سنة  
 أشهر لان ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسنة كافي شرح م ر (قوله ومعز  
 سنتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعز اذ المتولد يجزى عنها وفي العقيقة والهدى وجزاء الصيد من ل  
 ويعتبر بأعلامها سنا (قوله هي الثانية من الابل) وهي ما بلغت خمس سنين والثنية من البقر والمعر  
 هي التي بلغت سنتين (قوله فان عجزتم الخ) يتأمل هذا التأويل فانه يقتضي ان الثنية من المعز تقدم

لا تذبحوا الامسة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء الامسة هي الثانية من الابل والبقر والغنم فافوقها وقضيتها أن  
 جذعة الضأن لا تجزى الا اذا عجز عن المسنة والجمهور على خلافه وجعلوا الخبر على التدب وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا الامسة فان  
 عجزتم جذعة ضأن وقولي أو اجذاعه من زيادتي

ومكسورة كسر الم ينقص  
المأ كولا ومشقوقة الاذن  
ومخر وقتها وفاقدة بعض  
الاسنان ومخلوقة بلائية  
أو صرع أو ذنب لا مخلوقة  
بلا اذن ولا مقطوعة عنها ولو  
بعضها ولا تولد وهي التي  
تستدبر المرحى ولا ترمى  
الا قليلا فتزول ولا عفاء  
وهي ذاهبة المخ من شدة  
هزالها ولا ذات جرب  
ولا ينسب مرض أو عور  
أو عرج وان حصل عند  
اضجاعها للتضحية  
باضطرابها والاصل في ذلك  
خبر لا تجزى في الاضحية  
العوراء البين عورها  
والمرضة البين مرضها  
والعرجاء البين عرجها  
والجفء راء أبو داود  
 وغيره وصححه ابن حبان  
 وغيره وفي المجموع عن  
 الاصحاب منع التضحية  
 بالحامل وصحح ابن الرقعة  
 الاجزاء ولا يضر قطع فلقه  
 يسيرة من عضو كبير كفتح  
 وقسولي مأ كولا أعمر  
 من قوله لما (و) شرطها  
 (نية) لها (عند ذبح أو)  
 قبله عند (تعين) لما يضحى  
 به كالتنية في الزكاة سواء  
 أ كان تطوعا أم واجبا  
 بنحو جعلته أضحية أو  
 بتعيينه له عن نذر في ذمته  
 (لا فباعين) لها (بنذر)  
 فلا يشترط له نية (وان وكل

على جذعة الضأن مع أنها مؤخرة عنها وعبارة حجج وفي التأويل نظر ظاهر لقولهم الآتي ثم ضأن ثم  
معر اه فالاولى حل المسنة في الحديث على المسنة من الضأن فالتى لها سنة يسن تقديمها على التي  
أجذعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي أجذعت من  
الضأن قبل تمام السنة لأنها أكثر لحما وحل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال  
فليحرم وتفسير العلماء بما ذكره تفسير لغوى كما قاله قل ولذا تبرأ منه لكونه غير مراد هنا (قوله  
وشرطها فقد عيب) أى حيث لم يلزمها ناقصة وتعتبر سلامتها وقت الذبح حيث لم يتقدمها الإيجاب والا  
فوقت خر وجهها عن ملكه أما لو ألزمها ناقصة كان نذرا لاضحية بمعينة أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية  
فانه يلزم مذبحها ولا تجزى أضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية وسوت مجراها في الصرف وبما  
تقرر علم انه لو نذر الاضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب محت به وثبت له أحكام الاضحية اه  
شرح م ر وقوله وثبت له أحكام الاضحية قضيت اجزاؤها في الاضحية وعليه فيفرق بين نذرها  
سليمة ثم تعيب وبين نذر التضحية بالناقصة بأنه لما ألزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر  
فحكم بأنها أضحية وهي سليمة بخلاف المعينة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال  
بحال اه ع ش على م ر (قوله في الاضحية) لاجابة اليه لان الكلام في الاضحية (قوله فتجزى  
فاقدة قرن) وكذا فاقد ذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على م ر (قوله ومشقوقة الاذن)  
أى اذا لم يسقط نئ بالشق س ل (قوله ومخر وقتها) أى مشقوبتها (قوله وفاقدة بعض الاسنان)  
الا ان أثر نقصان الاعتلاف اه زى ولا تجزى فاقدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا اسنان م ر  
وكان الفرق أن فقد جميعها بعد وجودها يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقه فليحرم سم (قوله  
لا مخلوقة بلا اذن) وفارقت المخلوقة بلا صرع وألية أو ذنب بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالبا والدكر  
لا ضرع له والمعز لألية زى ويرد عليه الذنب فانه لازم غالبا (قوله فتزول) على وزن المبني  
للفعل وان كان المراد به الفاعل أى يقوم بها الهزال شيخنا وعبارة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر  
الزاي من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها مبني للفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف  
ما اشتهر ان هزل لم يسمع الا مبني للجهول فتنبه له (قوله وهي ذاهبة المخ) ويقال له النقي بكسر النون  
وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن العظام يشمل غير الرأس اه قل على المحلى وفي سم قوله  
والجفء ثمة الحديث التي لا تنقي أى لا تقي لها وهو مخ العظام (قوله ولا ذات جرب) ولو غير بين لانه  
أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين فافتضى اطلاقه أنه لا فرق بين البين وغيره كما تقرر اه زى (قوله أو  
عور) ظاهره ان لفظ بين مسلط عليه قال العلامة خط على أبي شجاع فان قيل لاجابة لا تقييد  
للعور بالبين لان المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أوجب بأن الشافعى  
قال أصل العور بياض يغطي الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضر فلا بد من تقييده  
بالبين كما في حديث الترمذى الآتى اه أو يقال انه في الحديث صفة كاشفة وآتى به المصنف للشاكلة  
(قوله أو عرج) أى بحيث تتخلف بسببه عن المشاية في المرحى شرح م ر (قوله منع التضحية  
بالحامل) هو المعتمد لان الحمل ينقص لحما وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون  
طيب اللحم وألحق الزركشى بالحامل قريبة العهد بالولادة لنقص لحما ورده حجج ويفرق بأن الحمل  
يفسد الجوف ويصير اللحم رديئا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور س ل (قوله أو قبله عند  
تعين) خلافا للرافعى في جعله التعيين يغني عن النية لان النية هي قصد الذبح تقرر بالى الله وذلك غير  
حاصل بالتعيين سم ملخصا (قوله أم واجبا) وفارقت المنذورة الآتية بأن صيغة الجعل لجرى

فلا يصح اتقوا يضاهي الكافر ولا غير يميز بجنون أو نحوه وقولي أو تعين مع قولي وله إلى آخره من زيادتي وتعبيري بما ذكر بينهما أولى من تعبيري بما ذكره (ويجزئ بغير أو بقرة عن سبعة) كما يجزئ عنهم في التحلل للأحبار لخبر مسلم عن جابر بن محمد بن نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر أنهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) (٢٩٧)

تجزئ (شاة عن واحد) خبر الموطأ السابق ففيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أي التضحية (بسبع شياه فواحد من إبل بقرة فضان فعز فشرك من بغير) فن بقرة اعتبارا بكثرة اراقة الدم وأطيبية اللحم في الشياه وبكثرة اللحم غالباً في البعير ثم البقر وبأطيبية الضأن على الأثر فيما بعدهما وبالأثر إذا قدم في المعز على الشراك وأفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء ثم البقاء ثم السوداء (ووقتها) أي التضحية (من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات من طلوع شمس) يوم (نحر إلى آخر) أيام (تشرى) فـ لو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لخبر الصحاحين أول ما بدأ به في يومنا هذا صلى ثم رجع فنحّر من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسيك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشرى ذبح وذكر

الخلاص في أصل الأثر ومبناها حظ من التذوق فاحتاجت لتقويتها بالنية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح مـ (قوله ويجزئ بغير الخ) والمتولد بين إبل وغنم أو بقر وغنم تجزئ عن واحد فقط سـ (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم أذهى إفراز وخرج بسبعة ما لو ذبحها غنمية ظنوا أنهم سبعة فلا تجزئ عن واحد منهم شرح مـ (قوله لخبر مسلم) دليل للقياس أي المقيس عليه المذكور ويرشده تقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ ولذا لم يذكره مـ ورجوعه للثمن يبعده تأخيرها عن القياس (قوله سبع شياه) أي لو واحد بدليل قوله فضان فعز (قوله ثم العفراء) وهي التي بياضها غير صاف عـ (قوله ثم البقاء ثم السوداء) قال في المختار والبلق سواد وبياض وكذا الباقية بالضم والظاهر أن المراد هنا ما هو أعم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وحرارة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقر به من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الأحمر الخالص على الأسود وتقديم الأزرق على الأحمر وكل ما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره عـ (قوله ثم السوداء) وما جمع ذكورة وسمنا وبياضاً أفضل مطلقاً ثم ما جمع ثنتين منها وظهر عند تعارضها تقديم السمن فالذكورة حجج والدكر أفضل من الأنثى والخنثى لأن له أطيب نعم التي لم تلد أفضل من كثير التزاوان لأنها أطيب وأرطب زى وعبرة شرح مـ نعم يقدم السمن على اللون عند تعارضهما وعلى الذكورة أيضاً كما يؤخذ مما قدمه من أن الأنثى التي لم تلد أفضل من الذكر الذي كثر نزوانه وأما قول شيخنا زى عن حجج وظهر عند تعارضهما تقديم السمن فالذكورة فعناه أن كلاماً من السمن والذكورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم الذكر الأسود على الأنثى البيضاء اهـ عـ (قوله قبل ذلك) أي الوقت المذكور وقوله أو بعده بأن كان بعد أيام التشرى ويكره الذبح ليلاً إلا الحاجة كاستغاله نهارة بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كتيسر الفقراء ليلاً أو سهولة حضورهم اهـ شرح مـ وعـ شـ عليه (فائدة) ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن يسار إلى بقاء الوقت إلى سلخ الحجة سمـ (قوله ولو معيبة) بل وإن لم تبلغ سن الأضحية شرعاً بأن تعطى حكمها لكن بشرط كون المعينة من النعم كافي قل على الجلال فحل الشروط المتقدمة في غير المنصورة المعينة ابتداء وقال عـ شـ على مـ ولا يجزئ غيرها ولو سألنا (قوله ثم عين) ويلزمه تعيين سليمة قال سـ لـ ويزول ملكه عنها بمجرد التعيين لأنه التزام أضحية في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين غرض أي غرض وبهذا فارت ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر فانها لا تعين أي لأنه لا غرض في تعيينها اهـ (قوله لزمه ذبح فيه) وإن تعينت بلا تقصير قبل التمكن من ذبحها أجزأه ذبحها في وقتها فإن ذبحها قبله تصدق وجوباً باللحم وبقيمتها دراهم ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية إذ مثل المعينة لا تجزئ أضحية وإن حصل التعيب بعد التمكن لم يجزه وعليه ذبحها والتصدق بلحمها وذبح بدله سليمة هذا في المعينة ابتداء وأما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حالة الذبح بطل تعيينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته كما في شرح الروض (قوله أي في الوقت المذكور) وهو أول ما يلقاه من وقتها بعد نذره لأنه التزامها أضحية فتعين

(٣٨ - (بحري) - رابع) الخفة في الركعتين من زيادتي (والأفضل تأخيرها إلى مضى ذلك من ارتفاعها) أي شمس يوم النحر (كرج) خروجاً من الخلاف (ومن نذر) أضحية (معينة) ولو معيبة ككثرة على أن أضحي بهذه الشاة وفي معناه جعلتها أضحية (أو) نذر أضحية (في ذمته) ككثرة على أضحية (ثم عين) المنذور (لزمه ذبح فيه) أي في الوقت المذكور وقاء بتقضي ما التزمه معلوم أنه لو خرج



وقت المنذور لزمه ذبحه قضاء ونقله الرواي (٣٩٨) عن اصحاب (فان تلفت) أي المينة (في الثانية) ولو بلا تقصير (بقى الاصل) عليه

لان ما التزمه ثبت في ذمته والمعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه الى حصول الوفاء كالمو اشتري من مدينه سلعة بدينه ثم تلفت قبل تسليمها فانه ينسخ البيع ويعود الدين كذلك يبطل التعيين هنا ويعود ما في الذمة كما كان (أو) تلفت (في الاولى) بقيد زده بقولي (بلا تقصير فلا شيء) عليه لان ملكه زال عنها بالنذور وصارت وديعة عنده واطلاق التلف في الصورتين أولى من تقييده له بقبول الوقت (أو) تلفت فيها (به) أي بتقصير هو أعم من قوله ألتفها (لزمه الاكثر من مثلها) يوم النحر (وقيمتها) يوم التلف (يشترى بها كريمة أو مثلين) للتلفه (فأكثر) فان فضل شيء شارك به في أخرى وهذا ما في الروضة كما صرح لها فقول الاصل لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها بمحمول على ما اذا سوت قيمتها من مثلها فان ألتفها أجنبي لزمه دفع قيمتها للنادر ليشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (وسن) له (أو) كل من أضحية تطوع ضحى بها عن نفسه للخبر (درس)

وقتها الذبحها وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها أصالة بانها مسجلة في الذمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل شرح مر (قوله وقت المنذور) لكن ان كان تأخيرها بالذبح عن الوقت باختياره يصير ضامنا لها ان تلفت شرح مر (قوله كذلك) تأكيديا فاده قوله كالمو اشتري الخ (قوله أو تلفت في الاولى) أي أو سرفت أو ضلت أو طرأ فيها عيب يمنع اجزاءها فلو ضلت من غير تقصير لم يكلف تحصيلها نعم ان لم يحتج في ذلك الى مؤنة لمواقع عرفا فالتجبه الزامه بذلك شرح مر وانما أخوها أي الاولى لفظول الكلام عليها وبقي ما لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية أو لافيه نظروا فديؤخذ مما أمر من أنه لو تعدى بذبح المينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكر والتصديق بلحمها ولا يضمن بدلها لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فينبغي ضمانه لها ع ش على مر (قوله أي بتقصير) ومنه ما لو أخذ ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير لاشتغاله بصلاة العيد لان التأخير وان جاز مشروط بسلامة العاقبة ع ش على مر (قوله من مثلها) أي قيمة مثلها كافي حل وعبر به في الروض لانه المناسب لقوله يوم النحر اذا المثل لا يختلف مما قلته في يوم النحر وغيره (قوله ليشتري الخ) ثم ان اشتري بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية الاضحية صار أضحية بنفس الشراء والا فليجعله بعد الشراء أضحية شرح البهجة الكبير زي (قوله بها) المناسب به أي بالاكثر الا أن يقال أنت نظر المعنى لان أكثر القيم يصدق عليه أنه قيمة (قوله أو مثلين للتلفه) أي جنسا ونوعا وسنا شرح مر (قوله شارك به في أخرى) فان لم يمكن شراء شقص به لقلته اشترى به لحما أو تصدق بالهراهم ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر شرح مر (قوله فان ألتفها أجنبي الخ) انما يلزمه الاكثر كالنادر لانه لم يلزم شيئا بخلافه فغلظ عليه بلزوم الاكثر لذلك كما فاده سم وأيضا فهو مقصر بترك الذبح بخلاف الاجنبي (قوله فان لم يجد) يرجع للثمن والشرح أي فان لم يجد الكريمة أو المثل فان تعذر الدون فشقص أضحية يذبحه مع الشريك فان تعذر الشقص فهل يشتري بها لحما ويتصدق به أو يتصدق بهادراهم وجهان وعلى الثاني تصرف مصرف الاصل سم (قوله بهدي التطوع) أي عليه (قوله بخلاف الواجبة) أي فانه يمتنع عليه الاكل منها كافي شرح مر وان أفهم كلام المصنف أنه لا يسن له الاكل لأنه يمتنع (قوله كيت بشرطه) وهو أن يوصى بها ع ش أي فلا يسن للموصي له الاكل منها كما هو ظاهر كلامه لكن قال حج يمتنع عليه الاكل منها لاتحاد القابض والمقبض ونقله حل عن القفال (قوله وله اطعام أغنياء) لم يبينوا المراد بالغنى هنا وجوز مر أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحل له الزكاة وجوز طب أن الغنى من يقدر على الاضحية وهو من يملك ثمنها فاضلا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فليحرم سم والمراد من اطعام الاغنياء إصالة لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من مر ولما كان ظاهر كلام المتن يفيد أنه مسنون أيضا لعطفه على كل مع أنه ليس كذلك قدره الشارح خبرا وجعله جملة مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة انه أطلق في القانع والمعتز فشم كل الغنى وغيره ع ش (قوله القانع) من قنع بقنع بالفتح فيهما اذا سأل وأما قنع بالكسر يقنع بالفتح فيه معنى رضى ومن ثم قيل • العبد سوا ان قنع • بالكسر • والحر عبدان قنع • بالفتح أي سأل قانع بالفتح أي ارض ولا تقنع أي لا تسأل فاشيئين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا تملكهم) أي ليتصرفوا فيه بنحو بيع بل بالاكل

الآتي وقياسا بهدي التطوع الثابت بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الواجب بخلاف ما لو ضحى بها عن غيره كيت بشرطه الآتي والتصدق وذكر سن الاكل من زيادتي (د) له (اطعام أغنياء) مسلمين لقوله تعالى وأطعموا القانع أي السائل والمعتز أي المتعرض للسؤال (لا تملكهم)

لفهوم الآية بخلاف الفقهاء يجوز عليهم منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره (٢٩٩) (ويجب تصديق بلحم منها) وهو ما

ينطلق عليه الاسم منه  
لظاهر قوله تعالى وأطعموا  
البائس الفقير أي الشديد  
الفقر ويكفي تملكه  
لمسكين واحد ويكون  
نيا لا مطبوعا لشبهه  
حينئذ بالخبر في الفطرة قال  
البلقيني ولا قيددا على  
الظاهر وقولي بلحم منها  
أولى من قول الأصل  
ببعضها (والأفضل) التصديق  
(بكلها الإقمايا كلها)  
تبركاتها مسنونة قروي  
البيهي أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يأكل من كبد  
أضحية (وسن ان جمع)  
بين الأكل والتصديق  
والإهداء (أن لا يأكل  
فوق ثلث) وهو مراد  
الأصل بقوله وبأكل ثلثا  
(و) أن (لا يتصدق  
بدونه) أي بدون الثلث  
وهو من زيادتي وأن يهدي  
الباقى (و يتصدق بجلدها  
أو ينتفع به) في استعماله  
وأعاريته دون بيعه وأجارته  
(وولد الواجبة) المعينة  
ابتداء بلا نذر أو به أو عن  
نذر في الذمة (كهي) في  
وجوب الذبح والتفرقة  
سواء أمانت أم لا وسواء  
أكانت حاملا عند التعيين  
أم حلت بعد مولد فيه  
تضحية بحامل فإن الحمل

والتصدق والضيافة لغني أو فقير مسلم فالمراد من جواز الإهداء الهيم منها تملكهم إياه ليتصرفوا فيه بالأكل  
لأببيع ونحوه اه زى. أي فهو ملك مقيد (قوله لفهوم الآية) لأن الاقتصار على الأطعام يفهم نفي  
التمليك قال سم لك أن تقول حيث كان الاقتصار على الأطعام يفهم نفي التمليك فكيف استدلو على  
التصدق مع أنه يقتضي التمليك بقوله تعالى وأطعموا البائس الفقير اللهم إلا أن يقال الاستدلال على  
ذلك بمعونة القياس على الكفارات ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصديق مع قطع النظر عن  
كونه تملكيا والتمليك بالقياس على نحو الكفارات تأمل (قوله ويجب تصديق) ويمتنع نقلها عن بلد  
الأضحية كالزكاة شرح مر سواء المنسوبة والواجبة والمراد من حرمة نقل المنسوبة حرمة نقل  
ما يجب التصديق به منها ع ش (قوله بلحم) فإن لم يتصدق بذلك ضمنه ويشتري بقيمته لحما ويتصدق  
به حل (قوله لظاهر) عبر بظاهر لأنه يحتمل أن الأمر للندب وإن كان الظاهر منه الوجوب  
(قوله ويكون نيا) أي وجوبا ع ش (قوله أولى من قوله ببعضها) لأنه يصدق بالكبد والطحال  
والكرش مع أنه لا يجزئ واحد منها اه حل (قوله والأفضل التصديق بكلها) خروج من خلاف  
من أوجبه (قوله كأن يأكل من كبد أضحيته) استشكل جواز أكله منها فانهما واجبة عليه  
والواجب يمتنع إلا كل منه وأجيب بأن الأكل مما زاد على الواجب زى أي من أضحية أخرى (قوله  
من كبد أضحيته) وحكمته التفاضل بدخول الجنة فانهم أول ما يفتطرون فيها بزينة كبد الحوت الذي  
عليه قرار الأرض إشارة إلى الأبقاء الأبدى واليأس من العود إلى الدنيا وكدرها إيعاب شورى (قوله  
وسن ان جمع الخ) وإذا أكل البعض وتصدق البعض هل يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان  
كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة هل يثاب على جميع النهار أو بعضه قال الرافعي ينبغي أن  
يحصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض وصوبه في الروضة والمجموع شرح البهجة زى  
(قوله ويتصدق بجلدها) أي وجوبا ع ش (قوله دون بيعه) أي ودون إعطائه للجزارة شرح  
الروض سم (قوله بلانذر) بأن كان يجعل كبدتها أضحية أو هدايا أضحية زى (قوله أو عن  
نذر في الذمة) بأن حلت به بعد التعيين ووضعه قبل الذبح لأنه ليس له تعيين الحامل أذ هي معينة لأن  
الحمل عيب كاسم (قوله في وجوب الذبح) معتمد وقوله والتفرقة ضعيف والمعتمد جواز أكله إذا لم تمت  
أمه بخلاف ما إذا ماتت فانه يجب تفرقه كما قاله مر (قوله وسواء كانت الخ) ظاهر هذا  
التعميم مع قوله المعينة ابتداء بلا نذر أو به أو عن نذر في الذمة أن له تعيين الحامل عمافي الذمة  
وليس كذلك لأنه لا يصح تعيين المعينة عنه اه عن أي فيخص التعميم بغيرها (قوله  
وليس فيه) أي في قول المتن وولد الواجبة كهي تضحية بحامل أي ليست العبارة مقتضية لصحة  
التضحية بالحامل ومنشأ هذا الإيراد الذي استشعره مؤشار إلى الجواب عنه توهم أن لفظ الولد يشمل  
الحمل فكانت له قال وحمل الواجبة كهي فيفيد أن الحامل يضحي بها فيخالف ما تقدم من أنها لا تصح  
التضحية بها وأجاب عن هذا بقوله فإن الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا وحاصله أن المذكور في المتن لفظ  
الولد والحمل لا يسمى ولدا لكن هذا الإيراد بتسليمه انما يرد على الواجبة بالنذر المعينة عمافي الذمة أذ هي  
لا يصح أن تكون حاملا وأما المعينة ابتداء فقد تقدم اجزاؤها بقوله ولومعينة والحمل من جلة العيب كما  
تقدم (قوله ولد غيرها) بأن نوى التضحية بها حال ولدت ووضعه قبل الذبح (قوله وله بكره الخ)  
والسنة التصديق به كافي شرح مر وقوله وسقيه أي وله بكره سقيه وله بهيمة أخرى فهو معطوف على

قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما ذكره الشيخان في كتاب الوقف (وله أكل ولد غيرها) كاللبن فلا يجب التصديق بشئ منه ولا يكفي  
عن التصديق بشئ منها (و) له بكره

(شرب فاضل لبنهما) عن ولدهما (٣٠٠) ان لم ينهك لهما وسقيه غيره بلا عوض لانه يستخلف بخلاف الولد له ركوب

الواجبة واركاها بالأجرة فان تافت أو نقصت بذلك ضمنها لکن ان حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير دونه والتفصيل في الاكل بين ولدي الواجبة وغيرهما مع التصريح بحل شرب فاضل لبن غيرهما من زيادتي وجزم الأصل بحل أكل ولد الواجبة مبني على ضعيف (ولا تضحية لاحد عن آخر بغير اذنه ولو) كان (ميتا) كسائر العبادات بخلاف ما اذا اذن له كالزكاة وصورته في الميت أن يوصى بها واستثنى من اعتبار الاذن ذبح اجنبي معينة بالنذر بغير اذن الناذر فيصح على المشهور في فرق صاحبها لهما لان ذبحها لا يفتقر الى نية كما مر وتضحية الولي من ماله عن محاجيره فيصح كما أفهمه تقييدهم المنع بما لهم وتضحية الامام عن المسامين من بيت المال فيصح كما نقله الشيخان عن الماوردي وأقره (ولا) تضحية (لرقيق) ولو مكاتباً أو أم ولد لانه لا يملك شيئاً أو ملكه ضعيف (فان اذن له) (سيده) فيها وضحي فان كان غير مكاتب (وقعت لسيده) لان يده كيده أو

شرب المقيد بالكره أهلة تأمل (قوله شرب فاضل لبنهما) أي بحيث لا يحصل لولدهما ضرر واستشكل جواز شرب لبن المعينة ابتداء وعم في الذمة بأنه يزول ملكه عنهما فكيف ساغ له شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان كانوا حاضرين بمحل الذبح وجوابه ان الاضحية ضيافة الله تعالى والذابح من جملة الاضياف فجاز له شرب ذلك شورى (قوله ان لم ينهك لهما) أي يتغير فهو لازم أو ان لم يغير لهما فيكون متعدي الكن في الصباح نهكته الحى نهك من باب نفع هزلته ونهكت الشيء نهكا بالغت فيه اه وقضيته انه لا يستعمل لازما (قوله بخلاف الولد) أي فلا يجوز أكل ولد الواجبة على كلامه لانه لا يستخلف أي عن قرب (قوله بالأجرة) أي ولا يجوز اجارتها أيضا لانها بيع للنافع فان أجرها وسلمها للمستأجرة ضمن المؤجر القيمة وعلى المستأجر أجرة المثل فان علم ضمن كل منهما القيمة والأجرة والقرار على المستأجر ونصرف الأجرة مصرف الاضحية كالقيمة في فعل بهامات تقدم س ل (قوله فان تلفت) أي بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح أما قبله فلا ضمان لان يدمعيره بدأمانة فكذا هو كما ذكره الرافعي وغيره س ل (قوله ضمنها المستعير دونه) أي قرار الضمان على المستعير دونه فلا ينفي ان المعير طريق في الضمان لتقصيره س ل (قوله على ضعيف) وهو حل الاكل من الام حل والمعتد ما في الأصل لان الولد كاللبن فيحل أكله ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق بينه وبين الام ان الام التزمها بالنذر فلا يجوز أكل شيء منها وحل جواز أكله ان لم تمت أمه فان مات وجب تفريقه كما في شرح م ر ووافق ع ش عليه (قوله وصورته في الميت أن يوصى بها) ويجب على مضح عن ميت باذنه التصديق بجميعها لانه نائبه في التفرقة لا عن نفسه وعمونه لا اتحاد القابض والمقبض سواء كان المضحي وارثا وغيره ويجوز للوصي اطعام الوارث منها حجج (قوله معينة بالنذر) أي ابتداء بخلاف المعينة بالجعل أو بالنذر عما في الذمة فلا تجزى لوجوب النية ووقع في شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شورى ولكن يفهم من تعليل الشارح بقوله لان ذبحها حل انها لو كانت معينة بالجعل أو عما في الذمة ونوى المالك عند التعيين ٣ صحة ذبح الاجنبي لما حيفئذ لان النية لا تجب في هذه الحالة وقت الذبح استغناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند ذبح أو تعيين (قوله فيصح على المشهور) ومع ذلك يلزم الذابح التفاوت بين القيمتين أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم قرينة مقصودة وقد فوتها اه متن التحرير وشرحه للشارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الذابح يسلك به مسلك الضحايا ويشتري به شاة اه شرح التنقيح وهذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة جميعها فان لم يفقد المقدار المذكور بشاة فيشتري به شقص منها فان لم يتيسر فيشتري به لحم ويتصدق به (قوله وتضحية الولي) معطوف على ذبح اجنبي (قوله عن محاجيره) وكأنه ملكه لهم وذبحه عنهم فيقع ثواب التضحية للصبي مثلا وللأب ثواب الهبة ع ش على م ر (قوله وتضحية الامام الخ) ولا يقط بفعله الطلب عن الاغنياء وحيثئذ فالقصد من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بما شرط التضحية به الواقف من غلة وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كالون منه ولو أغنياء وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله وقعت لسيده) بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه السيد النية زى (قوله اما المبعوض الخ) مقابل لقيده مقدر تقديره ولا رقيق كله

مكاتباً وقعت للمكاتب لانها تبرع وقد اذن له فيه سيده وهو من زيادتي أما المبعوض فيضحي بما يملكه بحر يسه ولا يحتاج الى اذن سيده كما لو تصدق به (فصل في العقيقة) قال ابن أبي الدم قال أعجبتنا يستحب تسميتها نسيكاً أو

في أحكام كثيرة كاسيأتى ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد (قوله ويكره تسميتها عقيقة) أى لما فيها من التفاؤل بالعقوق والمعتد عدم الكراهة لى لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيقة (قوله على رأس الولد) من الناس والبهائم كفى المختار (قوله وشرعاً ما يذبح الخ) أى من النعم أقول هو غير جامع لان من العقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون هناك حلق شعر مطلقاً فان الذبح عند حلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون يوم السابع وليس معتبراً في الحقيقة تأمل سم (قوله لان مذبحة) علمه لقد رأى وانما سمي ما يذبح بذلك لان مذبحة الخ والضمير في مذبحة راجع لما ع ش قال الرشيدى انظر هذا التعليل ولا تظهر له ملازمة بما قبله ولا يصح جامعاً بين المعنى اللغوى الذى ذكره وبين المعنى الشرعى وانما يظهر على المعنى الذى ذكره ابن عبد البر أن عى لغة معناه قطع فاعل هذا المعنى أسقطه الكتبة من الشرح بعد اثباته فيه مع المعنى الذى كور فيكون لها في اللغة معنيان القطع والشعر الذى على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار الى مناسبة المعنى الشرعى لكل من المعنيين فأشار لنا بسببه معنى قطع بقوله لان مذبحة الخ ولنا سببه معنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه بالحرف (قوله يحلق اذذاك) أى والشعر لغة يسمى عقيقة كما تقدم ع ش (قوله تكبر الغلام مرتين) لعل التعبير به لان تعلق الوالدين به أكثر فقصداً للشارع حثهم على فعل العقيقة له والا فالاتى كذلك ع ش على مر (قوله مرتين) أى مرهون وقوله تذبج حال من العقيقة وقوله ويحلق رأسه معطوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة بعد الاخبار بالمفرد وكذا قوله ويسمى معطوف على الخبر أيضاً ويصدر فيهما يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلهما (قوله والمعنى فيه) أى والحكمة فيما ذكر من الامور الثلاثة أعنى الذبح وتاليه اظهار البشر والنعمة راجع للاولين منها وعطف النعمة تفسير كفى ع ش على مر وقوله ونشر النسب راجع للثالث (قوله كالأضحية) أى قياساً عليها ج ل فهو جواب السؤال (قوله وخبراً بى داود) انظر لم قدم القياس عليه اه (قوله أن ينسك) يقال نسك ينسك نسكاً بفتح السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر شوبرى فهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بعقيقته) الاولى تقديمه عقب الحديث (قوله لم يشفع في والديه) أى لم يؤذن له في الشفاعة وان كان أهلاً لكونه صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح ع ش وقيل لم يشفع في والديه مع السابقين وانظر اذا عى عن نفسه هل يشفع في أبويه أو لا شوبرى (قوله سن لمن تلزمه نفقته) شمل الام في ولد الزنا فيندب لها الحق عنه ولا يلزم من ذلك اظهاره المقتضى لظهور العار كفى شرح مر (قوله بتقدير فقره) انما احتاج لهذا لانها تطاب من الأصل وان كان الفرع موسراً بارت أو غيره مع انه في هذه الحالة لا تلزم الاصل نفقته فاحتاج لقوله بتقدير فقره لا دخال هذه الصورة (قوله من ماله) أى الفرع (قوله ويعتبر يساره الخ) أى يسار الفطرة مر فان أيسر بعد هافلا يندب له قاله في ع ب قال في الايعاب وهو كتعبيرهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل الموسر بعد الستين أى أكثر مدة النفاس لو فعلها قبل البلوغ لم تقع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا آخروقتها محمول على ما اذا كان الاصل موسراً في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان أصله لما لم يخاطب بها كان هو كذلك أو نحصل بفعله مطلقاً لانه مستقل فلا ينتفى الثواب في حقه باتفاقه في حق أصله كل محتمل وطاهر اطلاقهم الآتى أن من بلغ ولم يعق أحد عنه يسر له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني شوبرى (قوله مدة النفاس) أى أكثرها (قوله وحصول السنة بشاة) أى فلا نحصل بغير ذلك من غير النعم والظاهر انه يجزى كل من البقرة والناقة عن سبعة كفى الاضحية شرح مر (قوله

عقيقته كما يكره تسمية العشاء عتمة وهى لغة الشعر الذى على رأس الولد حين ولادته وشرعاً ما يذبح عند خلق شعره لان مذبحة يعق أى يشق ويقطع ولان الشعر يحلق اذذاك والا صل فيها أخبار تكبر الغلام مرتين بعقيقته تذبج عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى رواه الترمذى وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة ونشر النسب وهى سنة مؤكدة وانما لم تجب كالأضحية بجامع أن كلامهم ما راقدهم بغير جنابة وخبراً بى داود من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ومعنى مرتين بعقيقته قيل لا ينمو نمو مثله حتى يعق عنه قال الخطابى وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحد بن حنبل أنه اذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة (س لمن تلزمه نفقة فرعه) بتقدير فقره (أن يعق عنه) ولا يعق عنه من ماله ويعتبر يساره قبل مضي مدة النفاس وذ كرم يعق من زيادتي (وهى) أى العقيقة (كضحية) فى جميع أحكامها من جنبها وسنها وسلامتها ونيتها والافضل منها والا كل والتصديق وحصول السنة بشاة ولو عن ذكر وغيرها

مما يتأتى في الحقيقة لكن لا يجب التصديق بلحوم منها نياً كما يعلم مما يأتي فتعبري بذلك أعم من قوله وسنها وسلاها والا كل والتصديق كالأضحية (وسن لذكرك شاتان وغيره) من أثنى وخشى (شاة) أن أريد العنق بالشيء لا من ذلك في غير الخنثى رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقيس بالأثنى الخنثى وإنما (٣٠٢) كانا على النصف من الذكرك لأن الغرض من الحقيقة استبقاء النفس فأشبهت

الدية لأن كلامهما فداء للنفس وذكر الخنثى من زيادتي (و) سن (طبخها) كسائر الولائم الأرجلها فتعطي نية للقبالة لخبر الحاكم الآتي (و) سن طبخها (بحلو) من زيادتي تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل وإذا أهدى للغير شيء منها ملكه بخلافه في الأضحية كما مر لأن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف الحقيقة (وأن لا يكسر عظمها) تفاؤلاً بسلامة أعضاء الولد فان كسر خلاف الأولى (وأن تذبح سابع ولادته) أي الولد وبها يدخل وقت الذبح ولا تنفوت بالتأخير عن السابع وإذا بلغ إبلعق سقط سن العنق عن غيره (و) أن (يسمى فيه) ولو سقط لما مر أول الفصل ولا بأس بتسميته قبله بل قال النووي في أذكاره سن تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة

مما يتأتى في الحقيقة) خرج به وقت الأضحية فإنه لا يتأتى هنا لأن أول وقتها من انفصال جميع الولد ولا آخره وفي نسخة مما يتأتى في الحقيقة وهي غير ظاهرة لأن مراده التشبيه بالأضحية في أحكامها المتقدمة وأيضاً فلا حاجة إلى قوله في الحقيقة لأن الكلام فيها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مندورة مراً أي بل هو مخبر بين التصديق بالأثنى والمطبوخ (قوله وسن لذكرك) أي ذلك وهو أدنى الكمال والافتك في واحدة في سقوط الطلب ع ش والافضل سبع شياه فبدنة فبقرة كما مر وكالشاتين سبعان من نحو بدنة ونحو زمشاركة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن حقيقة أو بعضهم عن أضحية أو لا ولا كما قاله قل (قوله وخشى) المعتمدان الخنثى ملحق بالذكرك في هذه احتياطاً مراً (قوله شاة) ولونوى بها الحقيقة والضحية حصل عند شيخنا خلافاً لحج حيث قال لا يحصلان لأن كلامهما سنة مقصودة وهو وجه مقتضى قوله في جميع أحكامها أنه لو قال هذه حقيقة وجب ذبحها وبه صرح حج اه حل وشو برى أي فيجب التصديق بجميعها على الفقراء وشو برى وتخير بين أن يتصدق بجميعها نياً وبين أن يتصدق ببعض نياً والبعض مطبوخاً ولا يصح أن يتصدق بالجميع مطبوخاً وأما الأضحية المندورة فيجب التصديق بجميعها نياً كما تقدم كافي شري مراً وحج (قوله أن أريد العنق بالشيء) لم يوجد هذا القيد في شرح مراً ولا في شرح حج ولا شرح الروض فلينظر مفهومه وهو ما إذا عني بغير الشياه كالبدنة فهل يندب تخصيص الذكرك بشتين والأثنى بواحدة أو لا حرر (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها استبقاء تلبا وهو غمها ناعماً كما ذكره في الحكمة (قوله الأرجلها) أي إلى أصل الفخذ والافضل أن تكون اليمين شرح مراً (قوله فتعطي نية) تفاؤلاً بأن الولد يعيش ويمشي زى (قوله تفاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد) ولا يقال بمثله في وليمة العرس تفاؤلاً بأخلاق العروس لأنها طبعته فاستقر طبعها وهو لا يغير شو برى (قوله كان يجب الحلوى) هي ما دخلته النار وكان مركباً من حلو وغيره كما قاله المناوي فعلى هذا يكون عطف العسل عطف مغاير (قوله عن غيره) وهو مخبر في العنق عن نفسه زى وعبارة غيره وبقي السن في حقه (قوله وأن يسمى فيه) وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وما يتطير بنفيه كنافع وبركة ورجة ونحو ست الناس وسيد الناس والعلماء أشد كراهة لأنه من أقبح الكذب وتحرم ملك الأملاك وشاهين شاه ومعه ممالك الملوك وحكام الحكام وأقضى القضاة والمعتمد الكراهة في قاضي القضاة زى وكذا عبد النبي ويحرم التكني بأبي القاسم مطلقاً مراً أي سواء كان اسمه محمداً أولاً ع ش ويندب لولد الشخص وقنه وتلميذه أن لا يسميه باسمه ولو في مكتوب كان يقول العبد يا سيدي والولدي يا والدي والتلميذ يا أستاذنا أو يا شيخنا مراً (قوله ولو سقط) أي إذا بلغ زمن نفخ الروح فيه كافي زى وظاهره وإن لم تنفخ فيه لكن عبارة مراً بل يندب تسمية سقط نفخت فيه الروح اه وفيه أي في مراً أنه إذا لم تعلم له ذكورة ولا أنوثة سمي بما يصلح له انحوط ملحة وهند (قوله وحل البخاري الخ) هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين حج سم (قوله وأن يخلق فيه رأسه)

وحل البخاري أخبار يوم الولادة على من لم يرد العنق وأخبار يوم السابع على من أراه (و) أن (يخلق) أي فيه (رأسه) لما مر (بعد ذبحها) كافي الحاج (و) أن (يتصدق بزته) أي شعر رأسه (ذهبا) فإن لم يرد (قفضة) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقال زنى شعر الحسن وتصدق بوزنه فضة وأعطى القبالة رجل الحقيقة رواه الحاكم ومحمد وقيس بالفضة الذهب وبالدكرك غيره وذكر الترتيب بين الذهب والفضة من زيادتي وهو ما في المجموع وغيره



وعبارة الاصل ذهباً وفضة (و) أن (يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحك بجر فلو حين يولد) فهما أما الاولى فلان من فعل به ذلك لم تضره أم الصبيان أي التابعة من الجن رواه ابن السني ولانه صلى

(٣٠٣)

الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن

حين ولدته فطمع رواه

الترمذي وقال حسن صحيح

وليكون اعلامة بالتوحيد

أول ما يقرع سمعه عند

قدومه الى الدنيا كما يلقن

عند خروجه منها وأما

الثانية وهي تحنيكه بتمر

بأن يمسح ويدلك به

حنكه داخل الفم حتى

ينزل الى جوفه شيء منه

فلانه صلى الله عليه وسلم

أتى بابن أبي طلحة حين ولد

وتغرات فلا كهن ثم ففرغاه

ثم محه فيه فجعل يلمظ فقال

صلى الله عليه وسلم حب

الانصار التمر وسماه عبد الله

رواه مسلم وقيس بالتمر الحلو

وفي معنى التمر الرطب وقولي

اليمنى ويقام في اليسرى مع

ذكر الحلو وتقييد التحنيك

بحين الولادة من زيادتي

كتاب الاطعمة

أي بيان ما يحل منها وما يحرم

والاصل فيها آية قل لا أجد

فيها أوحى الى محرم وقوله

تعالى ويحل لهم الطيبات

ويحرم عليهم الخبائث

(حل دود طعام) نكل

(لم ينفرد) عنه لعسر تميزه

بخلافه ان انفرد عنه فلا

يحل أكله ولومعه فتعيرى

بذلك أولى مما عبر به (و)

حل (جواد وسمك) أي أكلهما وبلعهما وان لم يشبه الثاني السمك المشهور ككلب وخنزير وقرس (في) حال (حياة أو موت) في

أي ولو أثنى زى (قوله وعبارة الاصل ذهباً وفضة) أو في عبارة الاصل للتنويع لا للتخيير لانه اذا بدأ بالاغاط تكون للتنويع كما في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية بخلاف ما اذا بدأ بالاحف فانها للتخيير كما في قوله فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ لان الاطعام أخف زى (قوله وأن يؤذن) ولو من امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكرك للتبرك ع ش على م قال في شرحه والحكمة في ذلك ان الشيطان ينخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما (قوله رواه ابن السني) أي روى قوله من فعل به ذلك الخ لانه حديث بالمعنى وعبارة شرح م ر وروى البيهقي خبر من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان (قوله حنكه) في المختار الحنك ماتحت لدقن من الانسان وغيره اه فلذا احتاج الشارح لقوله داخل الفم (قوله فلا كهن) في المصباح لأك اللقمة يلو كها من باب قال مضغها واولاك الفرس اللجام عض عليه (قوله ففرغاه) أي فتحه ع ش (قوله فجعل) أي أخذ يلمظ قال في المختار لظ من باب نصر وتلمظ اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في فاه أو أخرج لسانه فمسح به شفتيه (قوله حب الانصار) بكسر الحاء أي محبوبهم

كتاب الاطعمة

استعمل جمع القلة في جمع الكثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الاول لان الذكور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعوم أي وما ينبع ذلك كاطعام المضطر ع ش وانما ذكره بعد الصيد لان فيه بيان ما يحل وما لا يحل كما انه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى اه قل على الجلال (قوله أي بيان ما يحل منها وما يحرم) ومعرفة من أكدمه مات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على كل الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم نبت من حرام فالنار أولى به اه من شرح م (قوله والاصل فيها) أي الاطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويحل) أي النبي الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لم أي لأمته اه جلال (قوله حل دود طعام) ولو تعلقه من موضع لا يخرجه في الاصح كما قاله البلقيني س ل قال سم واعتمد م ر ما قاله البلقيني قال وكذا لو تنحى بنفسه ثم عاد بعد امكان صوته عنه فيما يظهر (قوله دود طعام) يفيد أن غير المتولد لا يحل وهو كذلك ومنه النمل في العسل قال في الاحياء الا اذا وقعت غلظة وذبابه ونهرت أجزاءها فانه يجوز أكلها معه لانها لا تنجسه اه ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل فقول الشارح لعسر تميزه أي من شأنه ان يعسر تميزه زى قال م ر ولا فرق أيضا بين الحلي والملي ومشي ط ب على الحل فيما لو انفصل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذا لو عاد بفعل حيوان عسر تميزه وتوقف فيما اذا سهل وأما لو عاد بفعل ميتا فانه ان قل لا ينجس والانجس (قوله نكل) ولو حصل في اللحم دود فالظاهر الحاقه بالغا كقهة ويقاس به التمر المستوس والبقول اذا طبخا فافات فيهما ولو فرق بين التمر والبقول لان التمر يشق عادة ويزال ما فيه بخلاف البقول لكان متجها قال في الايعاب وهو متجه شورى وسم (قوله لم ينفرد) أي لم يخرج عنه ع ش (قوله وجواد وسمك) قال في المنهاج ولو صادها مجوسى قال المحلى ولا اعتبار بفعله (قوله وبلعهما) أي وبعث ع مافي باطنهما لقلته س ل وعبارة سم قوله وبلعها شامل لكبير السمك وصغيره وخالف الزركشي فقال ولو بلع سمكة

حل (جواد وسمك) أي أكلهما وبلعهما وان لم يشبه الثاني السمك المشهور ككلب وخنزير وقرس (في) حال (حياة أو موت) في

الثلاثة ولو بقتل مجوسى أما الاول

فلما صر فيه وأما الأخيران فلقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم والسيارة وخبر أكلت لنا ميتتان وليس في أكلهما حيين أكثر من قتلها وهو جائز بل يحل فيهما حيين (وكره قطعهما) حين كافي أصل الروضة وعليه يحمل قول الأصل في باب الصيد والذباح ولا يقطع بعض سمكة ويكره (٣٠٤) ذبحهما الاسمكة كبيرة بطول بقاؤها (درس) فيسن ذبحها وذ كر حل

كبيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك أي ميتة وجهان وميلهم إلى الجواز وقال إنما يحرم بلع الكبيرة إن ضرت وقوله الكبيرة أي الحية فلا يخالف ما قبله (قوله فلما صر) وهو عسر التمييز وانظر وجه أعادته (قوله وطعامه) أي ما يقذف من السمك ميتا أه جلال (قوله حيين) أي إذا كانا صغيرين ع ش (قوله أكثر من قتلها) أي ليس فيه تعذيب يزيد على قتلها ما بل هما سواء في زهوق الروح (قوله بل يحل فيهما حيين) لأن عيشهما عيش مذبح زى وقيل يحرم للتعذيب وهو ضعيف خلافا لما في ع ب من حرمة في الجراد حيا وهو واضح لأن عيشه ليس عيش مذبح زى وحل والمعتد حل في السمك حيا دون الجراد للتعليل المذكور قاله ع ش (فائدة) قال في الجواهر كل سمك ملح ولم ينزع ما في جوفه فهو نجس أه وبه يعلم حرمة أكل القسيخ المعروف خلافا لما اشتهر على السنة (قوله فيسن ذبحها) أي من ذبها ما لم تكن على صورة حيوان يذبح والافتدح من رقبته كافي ع ش على م ر قال حج فالمراد بالذبح القتل كما يرشد إليه تعليلهم بالراحة (قوله ونسنا) بفتح النون كما في المصباح وبكرها كافي شرح الروض ويوجد كما قيل يجوز أثر الصين يقف على رجل واحدة وله عين واحدة يقتل الإنسان إن ظفر به يقفز كقفز الطير ذكره س ل (قوله والنهي عن قتل الضفدع) وسيأتي إن النهي عن قتل الحيوان يفيد تحريمه كما أن الأمر بقتله كذلك (قوله وحل من حيوان بر جنين) عبارة شرح م ر ولا بد في الحل أي حل الجنين من أن تكون الذكاة مؤثرة فيه فإن كان مضغة لم ين فيهما صورة لم تحل (قوله ظهر فيه صورة حيوان) كذا قيد به في شرحي البهجة والروض وظاهره سواء نفخت فيه الروح أم لا وإن كان يبعد هذا التعميم قوله مات بذكاة أمه إلا أن يقال يؤول بأن المراد مات حقيقة أو حكما فدخل فيه ما تصور ولم تنفخ فيه الروح فونه حكمي أي كأنها نفخت فيه الروح وعبارة شيخنا العزيزي قوله مات بذكاة أمه شامل لما نفخت فيه الروح ولما لم تنفخ فيه بناء على أن المراد بالموت مفارقة لروح الجسد أو عدم الحياة وإذا كان كذلك فكيف يقول بذكاة أمه مع أنه خاص بالأول ويحجب بأن قوله بذكاة أمه أي شأنه ذلك أه أي وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو إرسال سهم أو جراحة قال العلامة زى فلا تحل علقه ومضغة وإن كانتا طاهرتين ولو حلت ما كولة بغير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهورها للحل حتى تضع وخرج بقوله مات بذكاة أمه ما لو كان ميتا قبل ذكاتها أو بقي بعد ذكاتها زمانا يتحرك ويضطرب ثم مات فإنه لا يحل على الصحيح أه (قوله فنلقيه) أي أفلقه ع ش (قوله إن شتم) أي وإن شتم فأطعمه وحيوان آخر وليس المراد أن شتم فأنفقه لأن فيه إضاعة مال شيخنا عز زى (قوله وبقر وحش) لافرق في الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى على توحشه كما أنه لافرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقر الوحش فيما ذكره س ل (قوله وجاره) قال في شرح الروض وفارقت الجراد الوحشية الجراد الهامة بانها لا ينتفع بها في الركوب والحل فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة أه (قوله وضبع) هو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد ومن عجيب أمره أنه سنة ذ كرو سنة أنتى ويحيض س ل وإنما حل مع كونه ذنابا لأن نابه ضعيف فكأنه لاذناب له (قوله وضب) قال ابن خالويه أنه يعيش سبعمات سنة فصاعدا ولا يشرب الماء وقيل أنه يبول

الجراد حيا وكرهه قطعه من زيادني (وحرم ما يعيش في بر وبحر كضفدع) بكره أوله وفتححه وضحه مع كسر ثالثه وفتححه في الأول وكسره في الثاني وفتححه في الثالث (وسرطان) وسمى عقرب الماء (وحية) ونسنا وفتححه وفتححه بضم السين وفتح اللام تحبب لجمها وللهي عن قتل الضفدع رواه أبو داود والحاكم ومحمد (وحل من حيوان بر جنين) ظهر فيه صورة الحيوان (مات بذكاة أمه ونعم) أي أبل وبقر وغنم لقوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وروى أبو داود وغيره خبر أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله إننا نتحرر الأبل ونذبح البقر والشاة فنجد في بطونها الجنين أي الميت فنلقيه أم نأكله فقال كلوه إن شتم فإن ذكاته ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعالها (وخيل) لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجراد الهلية وأذن في لحوم الخيل رواه

الشيخان (وبقر وحش وجاره) لأنه صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأكل منه رواه الشيخان وقيس به الأول (وظي) بالاجاع (وضبع) بضم الباء أكثر من أسكانها لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله رواه الترمذي وقال حسن صحيح (وضب) وهو حيوان للذ كرو منه ذ كران وللاتي فرجان

لأنه أكل على ماأثنته صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وأرنب) لأنه بعث بوركها اليه فقبله رواه الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبه العنقاق قصير اليدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة أولاه ويسمى أبا الحصين (وبربوع) وهو حيوان قصير اليدين جدا طويل الرجلين لونه كلون الغزال (وفنك) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها الفرو واللينها وخفتها (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السنور لأن العرب تسمي الأربعة والمراد في كل مما مر وما يأتي الذكر والاشئ (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود صغير وقد يكون حجر المتقار والرحاين والآخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والحل فيه هو مقتضى كلام الرازي وصرح به جمع منهم الروياني وعلة بأنه يأكل الزرع لكن صحح في أصل الروضة تحريمه (٣٠٥) وخرج بغراب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذي فيه سواد وبياض

والعقعة وهو ذلولونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العقعة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لأنه لا يسكن إلا الجبال (ونعامه وكركي واوز) بكسر أوله وفتح ثانيه وهو شامل للبط (ودجاج) بفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (وحمام وهو ماعب) أي شرب الماء بلامص وزاد الأصل كغيره وهو رأي صوت ولا حاجة إليه لأنه لازم لعب ومن ثم اقتصر في الروضة في جزاء الصيد على عب وقال أنه مع هدر متلازمان ولهذا اقتصر الشافعي على عب (وما على شكل عصفور) بضم أوله

في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة (قوله أكل على ماأثنته) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لأنه يعافه لكونه ليس بأرض قومه أي ليس مشهورا بالكل عندهم شيخنا عز يزي (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاي وضمها ع ش وفرر شيخنا المدائني في قراءته للبخاري أن الزرافة حيوان يشبه الأبل برقبته والبقر رأسه وقرنيه والخمر بلون جلده وتكبر إلى أن تصير علو النخلة واعتمد مر حرمها لتولدها من مأكول وغيره اه (قوله وهو حيوان قصير اليدين) قال في شرح الروض وهو دويبة رقيقة تعادى الفأر تدخل حجره وتخرجه سل (قوله وسمور) ويحل أيضا السنجاب وهو حيوان على حد اليربوع يتخذ من جلده الفراء والحوصل أيضا وهو طائر كبير له حوصلة عظيمة يتخذ من جلده الفراء ويكثر ويعرف بمصر باب جمع والقاقم بضم القاف اثنائية وهو دويبة تشبه السنجاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السنور) حيوان يشبه القط شيخنا (قوله والحل فيه الخ) معتمد قال ع ش ولوشك في شئ هل هو مما يؤكل أو من غيره فينبغي الحرمة احتياطاً اه (قوله ذلولونين) أي نوع أبيض ونوع أسود فهو مغاير لما قبله وقول المناطقة إن السواد ملازم للغراب هو باعتبار غالب أنواعه حل بزيادة (قوله لابط) وهو الأوز الذي لا يطير سل (قوله عصفور) سمي بذلك لأنه عصي نبي الله سليمان عليه السلام وفر منه وكنيته أبو يعقوب والاشئ عصفورة (قوله وصعوة) وهي صفار العصفير المحمرة الرأس زى والهدد حرام لحب له كذا قيل حل (قوله وزر زور) سمي بذلك لزر زرته أي تصويته زى (قوله لاجار أهلى) وكنيته أبو زياد وكنية الاشئ أم محمود وأما الزرافة ففي المجموع أنها تحرم جزماً وقال المتولي تحل وبه أفق البغوى زى (قوله وقرد) أي ودب وقيل ونمس وابن مقرض شرح مر وابن مقرض بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء وهو الدلف بفتح اللام رشيدى (قوله ولا بن آوى) سمي بذلك لأنه يأوى إلى أبناء جنسه ولا يعوى إلا ليلاً إذا استوحش وبقى وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان سل (قوله أولى من تقييده لها بالوحشية) قد يقال تقييد الأصل أولى لأنه يعلم منه تحريم الأهلية بطريق الأولى بخلاف إطلاق الشيخ ليس نصابى تحريم النوعين لقبوله التخصيص وإن كان مقتضى

(٣٩ - مجرى) - رابع) أفصح من فتحه (بأنواعه كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين بينهما نون وآخره موحدة بعد التحتية (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين (وزر زور) بضم أوله لأنها كلها من الطيبات وقال تعالى أحل لكم الطيبات (لا حار أهلى) اللهم عن رواه الشيخان (ولا ذوناب) من سباع وهو ما يعدو على الحيوان ويتقوى بنابه (و) ذو (مخلب) بكسر الميم أي ظفر من ظفر للنهي عن الأول في خبر الشيخين وعن الثاني في خبر مسلم فذوناب (كأسد وقرد) وهو معر وف (و) ذو (مخلب) كصقر) بالصاد والسين والزاي (ونسر) بفتح النون أشهر من ضمها وكسرها (ولا بن آوى) بالمدلان العرب تستخيه وهو حيوان كره الرمح فيه شبه من الذئب والثعلب وهو فوقه ودون الكلب (وهرة) وحشية وأهلية لأنها تعدو بنابها فإطلاق لها أولى من تقييدها بالوحشية (ورجة) وهي طائر أفع (وبغاة) بثلاث الموحدة وبالجمجمة والمثلثة طائر أبيض ويقال أغبر دون الرجة بطيء الطيران لحب غداً هما (وبغاة) بفتح الموحدين وتشديد الدال نية وبالجمجمة وبالقصير

الطائر الأخضر المعروف بالدرة بضم المهملة (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) بفتح أوله صفار دواب الأرض (تكنفساء) بضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمه وبالد وحكي ضم ثالثة مع القصر لحيث لحم الجيع واستثنى من الحشرات القنفذ والوبر والضب والبربوع وهذان تقدم تفسيرهما آنفاً وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالأحرام (ولاماً أمر بقتله وأنهى عنه) أي عن قتله لأن الأمر بقتل شيء وأنهى عنه يقتضي حرمة أكله فالأمور بقتله (كعقرب وحية وحداة) بوزن عنبة (وفأرة وسبع ضار) بالتخفيف أي عادر وي الشيخان خمس يقتلن (٣٠٦) في الحل والحرم الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكاب العقور وفي رواية لمسلم الغراب

الابقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الخمس (و) المنهى عن قتله (تخطاف) بضم الخاء المجرمة وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونحل) وتعميرى بما نهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطاف ونحل ونحل (ولاماً تولد من ما كول وغيره) كمتولد بين كلب وشاة أو بين فرس وحصان أهلى تغليبا للتحريم (وما لانص فيه) بتحريم أو تحليل أو بما يدل على أحدهما كالامر بالقتل والهسي عنه (ان استطابه عرب ذوو يسار وطباع سايمة حال رفاهية حل أو استخبنوه فلا) يحل لان العرب أولى الام لانهم المخاطبون أولاً ولان الدين عرى وخرج بذو يسار المحتاجون وبسليمة اجلاف البوادي الذين يأكلون مادب

الاطلاق التعميم فليتأمل اه شوبري (قوله الطائر الأخضر) له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين زي (قوله ووطاوس) وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه زي (قوله وذباب) وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه في المهلكة زي (قوله القنفذ) بالذال المجرمة وبضم القاف وفتحها كما في المختار وفي المصباح بضم القاف وفتح للتخفيف ع ش على مر (قوله والوبر) قال في شرح الروض بسكون الباء دويبة أصغر من الهر كلاء العين لاذنب لها عميرة وهذا هو الذي تقدم له في باب ما حرم بالأحرام (قوله بعصفور الجنة) لانه زهد في الاقوات زي وقال س ل لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات ومن عيب أمره أن عينه تقلع وتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطينه بطين جديد اه وتعود عينه بحجر ينقله من الهند وهو حجر البرقان واذا أراد شخص اتيان به بالجرفاته يصبغ أولاده بالزعفران أو نحوه فيجد الحجر في عشه لانه يحضره لا ولاده اذا رآهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينفع عشه بالحصية بان يبل وينقع ثلاثة أيام ويسقي شيخنا ومن عيب أمره أنه يحفظ الفاتحة بتمامها ويحفظ آخر سورة الحشر اه قل (قوله ونحل) في الروضة كأصلها أنه يحرم قتل النمل لصحة النهي عن قتله وحل على النمل السليمان وهو الكير لا تنفاه اذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذيا بل وحرقه ان تعين طريقا لدفعه كالقمل أي بان يشق عدم الصبر على اذاه قبل قتله وتعدر قتله اه من شرح م روع ش عليه (قوله وما لانص فيه الخ) ينبغي ولا في نظيره ليخرج بقدر الوحش الملحق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشمل النص في نظيره اه شوبري (قوله ان استطابه عرب) ويرجع في كل زمن إلى عربيه ما لم يسبق فيه كلام ان قبلهم زي (قوله ذوو يسار) جمعه على غير قياس لانه ليس بعلم ولا صفة وان كان مؤثلاً بها (قوله حال رفاهية) المراد بها حال الاختيار أخذنا من مفهومه لا يقال يغني عنه قوله ذوو يسار لانه اذا كان المحتاجون لم يعتبروا فأهل الضرورة بالاولى لانا نقول حالة الضرورة قد تجماع اليسار كالمسافر البعيد عن ماله (قوله مادب) أي عاش ودرج أي مات ع ش (قوله قطب العرب) أي أصل العرب يرجع اليهم في الامور المهمة وقطب الشيء ما يدور عليه الامر (قوله وفيهم الفتوة) أي مكارم الاخلاق (قوله صورة الخ) ظاهره التخيير وعبارة م ر والمتجه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة (قوله أو طبعاً) أي من صيالة أو عدا اه زي (قوله وما جهل اسمه) أي الموضوع له بان لم يعلم هل وضع له اسم حيوان يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وايس المراد بالاسم الصفة من حل أو حرمة لئلا يتكرر مع قوله قبل وما لانص فيه (قوله أي تناوله) قدره لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات كحرمة عليكم الميتة شوبري (قوله مائعا كان أو جامدا) أما الاستصباح بالدهن النجس فيحل كما سبق آخر

صلاة

ودرج من غير تمييز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها (فان اختلفوا) في استطابته

(فالاكثر) منهم يتبع (ف) ان استوا اتبع (قريش) لانهم قطب العرب وفيهم الفتوة (فان اختلفت) قريش ولا ترجيع (أول) تحكم بشئ) بأن شكت أولم توجد العرب أولم يكن له اسم عندهم (اعتبر بالاشبه) به من الحيوانات صورة أو طبعاً أو طعماً للحكم فان استوى الشبهان أولم نجد ما يشبهه خلال الآية قل لأجد فيما أوحى إلى محر ما قولي فان اختلفوا إلى آخره ما عدا ما لو عدم اسمه عندهم من زيادتي (وما جهل اسمه عمل بتسميته) أي العرب له مما هو حلال أو حرام (وحرمت منجس) أي تناوله مائعا كان أو جامدا الخبر الفأرة

السابق في باب النجاسة (وكره جلالة) وهي التي تأكل الجلبة بفتح الجيم من لحم وغيره كدجاج أي كره تناول شيء منها كلبها ويضعها ولحمها وكذا ركوها بلا حائل فتعيرى بها أعم من تعيره بلحمها (٣٠٧) هذا ان (تغير لهما) أي طعمه أو لونه أو ريحه

وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب لهما) بعلف أو بدونه (لا ينحو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالاصل على العلف جرى على الغالب خبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تملف أو بعين ليلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لأنه انما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كالحكم المذكور إذا أثنى وتروح أما طيبه بنحو غسل فلا نزول به الكراهة (وكره لحرق) تناول (ما كسب) أي كسبه حر أو غيره (عند مرة نجس كحجم) وكسب زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة ونحوهما وخرج بزبادي لحرقه (وسن) له (أن) يتناوله مملوكه من رقيق وغيره فهو أعم من تعيره بيطعمه رقيقه وناضحه ودليل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الجمل فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك رواه ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه

صلاة الخوف زى (قوله وكره جلالة) ويكره أيضا طعام المأكولة نجس شرح م والمبتادر من النجس نجس العين وقضية أنه لا يكره أطعمها المنتجس ع ش على م (قوله وهي التي تأكل الجلبة) أي أصالة والمراد هنا ما نأكل النجاسات قل وفي المختار الجلبة النجاسة ومثله حج وفي القاموس أنها مثلثة الجيم فقول الشارح بفتح الجيم لعل انتصاره عليه لكونه أفصح اه بخلاف الزرع الذي سقى أو ربي بنجس فلا يكره ان لم يحصل فيه رائحة النجاسة كافي شرح م (قوله كلبها) أي وشعرها وولدها أي إذا ذكيت ومات بذكائه وعبارة شرح لروض قال الزركشي والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أو وجدت فيه الرائحة وهو يقتضى أنه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وأنه إذا خرج حيائمه ذكيت فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه ع ش وعبارة شرح م ووجدت بالواو وهي ظاهرة (قوله وكذا ركوها) فصله لاجل تقييده بلا حائل قال ع ش وظاهره وان لم تعرق ولان المتبادر من كراهة الجلالة كراهة تناثر لهما لركوبها (قوله ان تغير لهما) أي ولو تقديرا كأن ارتفعت سخلة ابن كلبه بأن يقدر لو كان بدل اللبن الذي نربته في تلك المدة عذرة مثلا يظهر فيه التغير نظير ما سيأتي في كلام البغوي والافالين لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فليراجع رشيدى (قوله أو بعين ليلة) هو جرى على الغالب قل وعبارة شرح م ولا تقتدر لمدة العلف وتقديرها فيه بأربعين يوما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة لغالب ولو غذيت شاة بحرام مدة طويلة لم تحرم كقوله الغزالي وابن عبد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير اه (قوله وركوبها) هو بالجر عطف على أكل أي نهى عن أكل الجلالة وركوبها (قوله تناول ما كسب) وكذا التصديق به كما يحسنه الاذرى والزركشي م (قوله بمخامرة نجس) أي مخالطته ومباشرته وقوله ونحوه كالذبح لان الغالب تضيخ أيدي الذباحين والجزائر بن شيخنا (قوله وناضحه) أي بعيره الذي يستقي عليه م (قوله قالوا الخ) وجه التبري أنه ليس هنا مخامرة نجاسة لان فضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة وأيضا لا يلزم من الاعطاء التناول لجواز أن يكون النبي أعطاه ليطعمه رقيقه أو ناضحه فالملازمة في قوله فلو كان حرام لم يعطه ممنوعة لجواز أن يكون لحما لم يتناوله لنفسه كما قاله مم الا أن يقال فلو كان حراما لينه له تأمل شيخنا وقال الرشيدى هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم (قوله فلو كان حراما لم يعطه) لانه حيث حرم الاخذ جرم الاعطاء كآجرة لئلا تلحق الضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوف منه فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الجمل خبيث فتؤدل على حد ولا تيمم والخبيث منه تنفقون شرح م وتناوله أن المراد بالخبيث الردي (قوله ودلى مضطرا الخ) لما فرغ مما يؤكل حالة الاختيار نزع فيها يؤكل له ضرورة فقال ودلى مضطرا الخ ع (قوله بأن خاف الخ) أي أو ظن ذلك وكان معصوما غير عاص بسفره وغيره نرف على الموت أخذ ما يأتى (قوله ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيح التيمم شرح م والمحذور شامل لنحو بقاء البرء وفي لزوم الاكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم مخوف الشين الفا ش في عضو ظاهر أيضا اه م (قوله وانقطاع عن رفقة) أي ان حصل له به ضرر لا نحو وحشة كما هو واضح وكذا لو خاف العجز عن نحو المشي وكذا لو أجهد الجوع وعيل أي فقد مبره وغاية الظن في ذلك كافية بل لوجوز السلامة والتلف على السواء حل تناوله المحرم كالحكاه

وفيس بما فيه غيره والفرق من جهة المعنى شرف الحرود ماء غيره قالوا وصرف النهى عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الجمل أجرته فلو كان حراما لم يعطه (وعلى مضطر) بأن خاف على نفسه محذور الموت ومرض مخوف وزادته وطول مدته وانقطاع عن رفقة من عدم التناول



(سدرمه) أي بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده فقط) أي دون حلال (وليس نبيا) فلا يشبع وإن لم يتوقع حلالا قريبا لا بدفاع الضرورة بذلك (الأن يخاف عذورا) أن اقتصر عليه (في شبع) وجوباً بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لا بأن لا يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعاً أما النبي فلا يجوز التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والمضطر كافر وليس اضطر أشرف على الموت أكل من المحرم لانه

(٣٠٨)

الامام عن صريح كلامهم شرح مر (قوله سدرمه) أي امساكه وحفظه كما في الصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها والافالروح لا تتجزأ حتى يقال لحفظ بقيتها ع ش وصوب بعضهم ضبط شد بشين معجمة زى وعبارة ع ش على مر ولعل وجه التعبير ببقية الروح أنه نزل ما أصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير مسكر) فن اضطر لشربه لمعطش لم يحل تناوله حيث لا يزيل العطش بل يثيره أي مالم يغص بلقمة ولم يجد غير المسكر فله أن يشبعها به شرح مر (قوله الأن يخاف الخ) وعليه التزودان لم يتوقع وصوله إلى حلال ولا جاز بل صرح الفقهاء بعدم منعه من حل ميتة حيث لم نأوته وإن لم تدع ضرورة إلى ذلك شرح مر (قوله عليه) أي على سدرمق (قوله سورة الجوع) بفتح السين وضمها أي حدثه ع ش (قوله فلا يجوز التناول منه) ولولمثلة خلافا لبعضهم مر ع ش وانظر لو كان المضطر أشرف كأن كان رسولاً والميت نبى (قوله أشرف على الموت) بأن وصل إلى حالة تقضى بأن صاحبها لا يعيش وإن أكل حجج عن (قوله وكذا العاصي بسفره) قال الأذرى ويشبه أن يكون العاصي باقامته كالسافر إذا كان الاكل عوناً له على الإقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قدمت ميتة غيره) وإن كانت كلباً وخنزيراً س ل (فرع) ميتة الجار والشاة سيان ويقدمان على الكلب حل (قوله لا يجوز طبخها ولا شربها) أي حيث أمكن تناولها بدونهما مر ع ش ويتخير في ميتة غيره بين الطبخ والشئ وغيرهما عن ومثله في شرح الروض (قوله ولو بالنسبة إليه) غايته في النفي (قوله ومرتد وحربي) أي وزان محصن وتارك صلاة وإن لم يأذن فيه الامام لان قتلهم مستحق وإنما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديباً به وحال الضرورة ليس فيها رغبة أدب عن (قوله ولو صيبا وامرأة) قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر صيباً مع بالغ حريصين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من إضاعة المال ولان الكفر الحقيقي أبغ من الكفر الحكمي وقضيته إيجاب ذلك فتستثنى هذه الصورة من إطلاقهم جواز قتل الصبي الحربي لا كل وكذا يقال في شبه الصبي حجج كالنساء والمجانين والعبيد س ل (قوله لعدم عصمته) هذا يفيد أن النفي في كلام المصنف متوجه لاقيد فقط وهو قوله معصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه وقوله او حاضر مضطر قال س ل ومال الصبي والمجنون إذا كان وإيهما غائباً حكمه حكم مال الغائب وإن كان حاضراً فهو في مالهما كالمالك اه (قوله أكل منه وجوباً) استثنى الباقي ما إذا كان الغائب مضطراً يحضر عن قرب س ل (قوله نعم إن كان نبياً واجب بذله) ويتصور هذا في الخضر إذا أصبح أنه نبى حي وفي عيسى إذا نزل إيعاب شويرى (قوله بل ندب) أي إن قدر على الصبر (قوله من شيم الصالحين) أي خصالهم (قوله لزمه) وإن احتاج إليه في المستقبل زى (قوله أعم

مراق الدم كرتد وحربي ولو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المحتر لا يجوز طبخها ولا شربها لما فيه من هتك حرمة وقولي فقط وليس نبيا من زيادتي وتعبيري بالمضطر والمحذور أعم من تعبيره بما ذكره (وله) أي للمضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة إليه كمن له عايه قود ومرتد وحربي ولو صيبا وامرأة (لا كاله) لعدم عصمته وإنما امتنع قتل الصبي والمرأة الحربيين في غير حال الضرورة لحق الغائبين لانه صنفان ولذا لا تجب الكفارة على قاتلها أما الآدمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذميا ومستأمنا وتعيري بما ذكر أع من قوله ولو قتل مرتد وحربي (ولو وجد طعام غائب أكل) منه وجوباً وغرم قيمة ما أكله إن كان متزوجاً ومثله إن كان مثليا لانه قادر على أكل طاهر بعوض

واولى

مثله سواء أقدر على العوض أم لا لان الذم تقوم مقام الاعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه

بذله) بمجمعة له نعم إن كان نبياً واجب بذله وإن لم يطلبه (فإن آخر) في هذه الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز) بل ندب وإن كان أولى به كذكره في الروضة كأصلها لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالمسلم الكافر ولو ذميا والبهيمة فلا يجوز أكلها الكمال شرف المسلم على غيره والآدمي على البهيمة (أو) طعام حاضر (غير مضطر له لزمه) أي بذله (معصوم) بخلاف غير المعصوم وتعيري بمعصوم أعم

وأولى من قوله مسلم أو ذمى وإنما يلزمه ذلك (بأن مثل مقبوض ان حضر والا ففى ذمته) لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلائمن مثل وقولى فى ذمته أعم من تعبيره بنسيئة (ولا بئمن ان لم يذكر) جلا على المساحة المعتادة فى الطعام لاسيما فى حق المضطر (فان منع) غير المضطر بذله بالئمن للمضطر (فله) أى للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه على ما بحثه ابن أبى الدم واغتر به بعضهم فجزم به (أو وجد) (٣٠٩) مضطر (ميتة وطعام غيره) بقيد زدته بقولى

(لم يذله أو) ميتة (وصيدا حرم باحوام أو حرم تعيبت) أى الميتة فيهما لعدم ضمانها واحترامها وتخص الاول بأن اباحة الميتة للمضطر منصوص عليها واباحة كل مال غيره بلا ذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية بيان المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع ان مذبحه منه ميتة كما مر فى الحج والثالثة وهى من زيادتي بان صيد الحرم ممنوع من قتله أما اذا بذله له غير مجانا أو بئمن مثله أو بزيادة يتغابن بمثلها ومع المضطر عنه أو رضى بذمته فلا تحل له الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم الا صيدا أو غير الحرم الا صيد حرم ذبحه وأكله واقتدى (وحل قطع جزئه) أى جزء نفسه كالحمة من نخذه (لأكله) بلفظ المصدر لانه اتلاف جزء لا سنبقاء الكل كقطع اليد لا كقطع هذا (ان فقد نحو ميتة) مما مر كمرند وحرى (وكان خوفه) أى خوف قطعه

وأولى الخ) أى لان المعصوم يشمل المعاهد والمؤمن والمسلم صدق بغير المعصوم كالزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام بها (قوله بئمن مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا الامال له أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه كما مر وتقدم عن م ر انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم ثلاثيتواكلاوا (قوله والا ففى ذمته) ضعيف والمعتمد ما عبر به الاصل فيجب ان يبيع له نسيئة عن أى نسيئة تمتددة لزم وصوله لاله ودعوى انه يبيعه بحال ولا يطالبه الا عند يساره مردودة لانه قد يطالبه قبل وصوله لاله مع عجزه عن اثبات اعساره فيجب شرح م ر (قوله لان الضرر الخ) الانسب تأخيره عن قوله فلا يلزمه بلائمن مثل (قوله أعم من تعبيره بنسيئة) لان الذى فى الذمة يصدق بالخال (قوله ولا بئمن الخ) ولو اختلفا فى التزام العوض صدق المالك يمينه لانه أعرف بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منه ومات جوعا لم يضمنه الممتنع اذ لم يحدث منه فعل مهلك لكنه يأنتم س ل (قوله وان قتله) الظاهر انه يأخذه منه بالاخف فلا خف كما مر فى الصيال فليحذر (قوله والمضطر كافر معصوم) يفيد ان للمضطر الذى قهر المسلم المانع وان قتله والمعتمد خلافه شورى فليس للذى قهره ومقاتلته اذ لن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا فان فعل ضمنه م ر سم ويجاب بأن الاستثناء راجع للجميع أى القهر والقتل كما قاله قل على الجلال وان كان يبعده قول الشارح فيضمنه فتدبر (أقول) لا بعد لانه يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أى بالدية عن لا بالقود للشبهة بشئ (قوله واغتر به) أى بالبحث بعضهم هو الجلال المحلى فى شرح الاصل أى فكان ينبغى له أن يذبحه على أنه بحث ولا يجزم به لان جزئه بذلك يؤهم أنه منقول فى كلام الاصحاب عن ومع ذلك فهو المعتمد (قوله أى الميتة) أى ميتة غير الآدمى (قوله لعدم ضمانها واحترامها) يفيد أنها ميتة غير الآدمى المحترم كما قيد به م ر وأما هى فطعام الغير أولى منها ومثله الصيد فى الثانية ذكره فى الروضة وأصلها اه عبدالبر (قوله والثالثة) وهو قوله أو حرم (قوله ممنوع من قتله) لكن بذبحه لا بصيرميتة حل والمعتمد أنه بصيرميتة كما قاله قل على المحلى وغيره (قوله ذبحه) تردد سم فى انه ميتة أولا وجزم عن بانه حينئذ ميتة وتوقف فى الذبح هل هو على سبيل لوجوب أو التذبح (قوله بلفظ المصدر) احترز عن اسم الفاعل أى لا كاله بالذ (قوله أو كان الخوف فى القطع فقط) فيه ان موضوع المسئلة انه مضطر يخوف الترك حاصل ولا بد (قوله أو مثل الخوف الخ) فان قيل قد تقدم فى قطع السلعة الجواز عند تساوى الخطرين أجيب بأن السلعة لحم زائد على البدن وفى قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب المداواة بخلاف ما هنا فان فيه افساد او تغيير اللبينة وليس من باب المداواة عن أى فكان أضيق ومن ثم لو كان ما يراى فقطعه نحو سلعة أو بدمتا كاله جاز هنا حيث يجوز قطعها فى حال الاختيار بالاولى شرح م ر (قوله الا أن يكون المضطر نبيا) أى فيحل بل يجب حل

(أقل) من الخوف فى ترك الأكل أو كان الخوف فى ترك الأكل فقط كما فهم بالاولى بخلاف ما اذا وجب نحو ميتة أو كان الخوف فى القطع فقط أو مثل الخوف فى ترك الأكل أو أشد فانه يحرم القطع ويخرج بجزئه قطع جزء غيره المعصوم وبأكله قطع جزئه لا كل غيره فلا يحل ان يكون المضطر نبيا فيهما أما قطع جزء غير المعصوم لا كاله للال أخذ من قولى فيما روله قتل غير آدمى معصوم (درس)

الاصل تغاير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق. فيهما (هي) للرجال المسلمين بقصد الجهاد (سنة) للاجتماع ولآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم وخبر لاسبق الا في خوف أو حافراً أو نضالاً رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسبق بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدراً (ولو بعوض) لان فيه حثاً على الاستعداد للجهاد (ولازمة في حق ملتزمه) أي العوض ولو غير المتسابقين كالاجارة (فليس له فسخها ولا ترك عمل) قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبوقاً أو سابقاً أو مكن أن يدركه الآخر ويسبقه والافله تركه لانه ترك حق نفسه (ولازية و) لا (نقص فيه) أي في العمل (ولافي عوض) وتعييرى بالعوض أولى من تعيره بالمال وقول في حق ملتزمه من زيادتي وخرج به غيره فهي جائزة في حقها (وشروطها) أي المسابقة بين اثنين مثلاً (كون المعقود عليه

كتاب المسابقة

(درس)

لم يسبق أحد من المصنفين الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد لانه كالوسيلة لنفعه فيه الا أن يقال أخره للإشارة الى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الاطعمة لوجود الاكتساب فيه للعوض وقدمه على الايمان لعدم الاحتياج اليها فيه قل على الجلال باختصار وهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدم شوبري ولم يذكر الشارح معناها ولا أركانها فانظر وجه ذلك وفي شرح م ر انه لا بد فيها من إيجاب وقبول (قوله على الخيل والسهم) كلمة على الداخلة على الخيل على بابها والداخلة على السهم بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخيل م ر (قوله وان اقتضى كلام الاصل) أي حيث قال كتاب المسابقة والمناضلة اهـ ويجاب عن الاصل بأن عطف المناضلة من عطف الخاص على العام (قوله قال الازهرى الخ) دليل لقوله ثم المناضلة والرهان يقال ناضلته مناضلة أي غالبته مغالبة (قوله هي) أي بنوعها المناضلة والرهان ومحل جواز الرمي اذا كان لغیر جهة الرمي أمالو رمي كل الى صاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذى كثيراً ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد لا بخيالة فيحرم نعم لو كان عندهما حديق بحيث يغاب على ظنهما سلامهما منه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله للرجال) أي غير ذوى الاعذار عن (قوله بقصد الجهاد) فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنيات ولان قصد محرماً كقطع الطريق حرمت م ر (قوله سنة) ينبغي أن يكون السباق فرض كفاية كما يحتمل الزركشي لانه وسيلة للجهاد وهو فرض كفاية ويجاب عن يحتمل بان الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرمي) أي بتعلمه ولو بأشجار ع ش فاطلق السبب على المسبب تدبر (قوله ولخبر الخ) انظر وجه دلالتهم على السنية سم (قوله الا في خوف) أي ذى خوف (قوله لان فيه) أي في العوض أي في دفعه عن (قوله ولازمة) معطوف على سنة وعبرة أصله مع شرح م ر والاظهر ان عقدها المشتمل على إيجاب وقبول بعوض منها أو من أحدهما أو من غيرهما لازم كالاجارة لكن من جهة بادل العوض فقط (قوله كالاجارة) أي بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه الحاقها بالجملة النظر الى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لابق زى وقد تخالف الاجارة في الانفساخ بموت العاقد بخلاف الاجارة وفي البدء بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الاجارة لخطر العمل هنا عميرة سم (قوله فليس له) أي للملتزمه فسخها لكن ان بان بالعرض المعين عيب قبل الشروع في العمل ثبت حق النسخ عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المنضول من اتمام العمل حبس على ذلك وعزر وكذا الناضل ان توقع صاحبه الادراك عن (قوله أولى من تعيره بالمال) أي لصدق المال بغير المتمول مع انه لا يصح جعله عوضاً حل وقديقه وجه الاولوية أيضا ان التعبير بالمال يوهم أنه لا يجوز المسابقة على غيره وينبغي خلافه وانه لو كن عليه قصاص فعاقده على أن من عليه اقصاص ان سبق سقط عنه القصاص وان سبق فلا شيء له ولا عليه لم يمنع ذلك ع ش (قوله غيره) يدخل فيه المتسابقان اذا كان الملتزم غيرهما عن سم (قوله أي المسابقة) بنوعها المناضلة والرهان فهذه الشروط مشتركة وجعلتها عشرة وسيأتي للمناضلة شروط خاصة بها وجعلتها خمسة (قوله لا تجوز المسابقة من النساء) أي بعوض ع ش أي لا مطلقاً فقد روى أبو داود باسناد صحيح أن عائشة سابت النبي صلى الله عليه وسلم عن وقول ع ش لا تجوز للنساء الخ أي فهي حرام فان لم يكن عوض فهي مكروهة ومسابقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها انما هي لبيان الجواز كما في قل على الجلال (قوله

عدة قتال) لان المقصود منها التأهيل ولهذا قال الصيمري لا تجوز المسابقة من النساء

وفيلة (و) ذى (نصل)

كسها ورمح ومسلات

(ورمى بالحجار) بيد أو

مقلع بخلاف اشالتها

المسماة بالعلاج والمرامة

بها بان يرميها كل منهما

الى الآخر (ومنجنيق

لا كطير وصراع) بكسر

أوله ويقال بضمه (وكرة

محجن وبندق وعموم

وشطرنج) بفتح وكسر

أوله المعجم والمهم (وخاتم)

ووقوف على رجل ومعرفة

ما يده من شقع ووتر

ومسابقة بسفن وأقدام

(بعوض) فيها لانها

لا تنفع في الحرب وأما

مصارعة النبي صلى الله

عليه وسلم ركنة على شياه

كمارواها أبو داود في

مراسيله فأجيب عنها بان

الغرض أن يريه شدته

ليسلم بدليل أنه لما صرعه

فأسلم رد عليه غنمه

والكاف من زيادتي

وخرج بزيادتي بعوض

ما دخلت عنه المسابقة

لجائزة (و) كونه (جنسا)

واحدا وان اختلف نوعه

(أو بغلا وحارا) فيجوز

وان اختلف جنسهما

لتقاربهما والتصریح

بهذا الشرط من زيادتي

(وعلم مسافة) بالاذرع

أو المعاينة (و) علم (مبدأ)

يتبدلان منه (مطلقا)

أي سواء كانا راكبين أو

لأنهن الخ) علة للعول مع علقته (قوله ومسلات) هل هي التي يخاط بها الظروف أو اسم نوع من الرماح وبعضهم عطف على المسلات الأبر حل والظاهر أنه يحتمل كل منهما وأنها موضع في القوس كأنشاب شيخنا (قوله بأحجار) الباء فيه للابسة وفي بيدل آلة فقوله ومنجنيق عطف على بأحجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالأحجار فتكون الباء الداخلة عليه لآلة فان عطف على بيد كان مغايرا تدبر (قوله أو مقلع) بكسر الميم كافي المختار (قوله بخلاف اشالتها) أي فتحرم ع ش (قوله وصراع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرفعة فضبطه بضمها وهو المسمى عند العوام بالمخاطبة قال عن والاكثر على حرمة بمال ولا تجوز على الكلاب ولا مهارشة الديكة ومناطحة الكباش بلا خلاف لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سفه ومن فعل قوم لوط مر (قوله وكرة محجن) الكرة الكورة والمحجن عصا منحنية الرأس يضرب بها الصبيان الكورة اه شيخنا وازافة الكرة للمحجن لانه تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لان أصلها كرو كما في المصباح وقل على الجلال (قوله وبندق) أي مأ كول يرمى به الى حفرة وهو ما يلعب به الصبيان أيام العيد بخلاف بندق الرصاص والطين فان المسابقة عليه صحيحة حل لان له نكابة في الحرب أشد من السهام مر (قوله وعموم) وهو علم لا ينسى وأما الفطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالعموم فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا تأمل عن (قوله وخاتم) أي بأن يأخذ خاتما ويضعه في كفه وينططه ويلقاه بظهر كفه ثم يدحرجه الى ان يصل الى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب أهل الشطارة (قوله بعوض) متعلق بمحذوف تقديره فلا تجوز المسابقة على هذه المذكورات أي قوله لا كطير الخ بعوض (قوله لانها لا تنفع في الحرب) أي نفعه وقع يقصد فيه شرح مر (قوله ركنة) بكسر الراء وتخفيف الكاف (قوله بدليل انه الخ) في الاستدلال به شيء لجواز أنه ردها احسانا وتأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات انه ردها اليه قبل اسلامه تأمل عن والمحلى كالشارح في أنه ردها اليه بعد اسلامه قال شيخنا ح ف فليحذر اه ومصارعته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاث مرات كل مرة بشاة بطلب النبي صلى الله عليه وسلم لانه قال له هل لك ان تصارعني فقال على ماذا فقال على شاة من الغنم فصارعه فأخذ منه شاة ثم قال له هل لك في الثانية قال نعم فصارعه وأخذ منه شاة وكذا في الثالثة كافي الخصائص (قوله وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجري في المناضلة والرهان فلا يجوز على سهام ورمح كما قاله الشوبري (قوله لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك أنه يشترط أن يكون أحدا بوي البغل حارا مر وحج وهذا يفيد ان البغل قد لا يكون أحد أبو به حارا وهو خلاف المعروف من ان البغل امامتولد بين أنثى من الخيل وحار أو عكسه لكن أخبرني بعض من أثق به ان أحدا بوي البغل قد يكون بقرة بأن ينزى عليها حصان اه ع ش على مر (قوله والتصریح بهذا الشرط) أي لان هذا علم من قول الاصل وامكان سبق كل واحد لان الامكان انما يكون عند اتحاد الجنس كأنه عليه الزركشي فلذا قال والتصریح الخ عن (قوله أو المعاينة) أي المشاهدة لا يخفى ان المشاهدة لا تحتاج الى زيادة اشتراط علم المبدأ والغاية فعمل قول المصنف وعلم مبدأ غاية قيد في مسألة الزرع خاصة على ما فيه اه رشیدی (قوله وكذا الراميين) ذكر كذا يفيد ان قوله ان ذكرت خاص بالراميين خلافا لما يفهم من المتن من رجوعه للجميع الا ان يقال إعادة اللام تمنع ذلك الافهام وقضيته ان الرا كين يشترط فيهما علم الغاية ذكر وألم تذكر وفيه انها اذ لم تذكر كيف يعلمانها ويحجب عما قد ورد على المصنف من الإيهام بأنه لما كان لابد من ذكر

أوقالا ان اتفق السبق دون الغاية لواحد منا فالعوض له لم يصح للجهل هذا كله اذا لم يغلب عرف والا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحمل المطلق عليه وذ كرا شرط العلم بالمسافة في المركوب مع ذ كرا شرط العلم بالمبدأ والغاية في الرمي من زيادتي أما ذ كرا الغاية في الراميين فلا يأتي شرط العلم بها فلو تناضلا على أن يكون السبق لأبعدهما رميا ولا غاية صح العقد وبذلك علم أنه لا يأتي حينئذ شرط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والرزانة (وتساو) منهما (فيهما) فلو شرط تقدم مبدأ أحدهما أو غايته (٣١٢) لم يحجز لان المقصود معرفة حذق الراكب أو الراعي وجودة سير المركوب

وذلك لا يعرف مع تماوت المسافة (وتعيين المركوبين ولو بالوصف والرا كين والراميين بالعين) لان المقصود ما مر آتفا ولا يعرف الا بالتعيين (ويتعينون) أي المركوبان والراكبان والراميان (بها) أي بالعين لا بالوصف على ما تقرر فلا يجوز ابدال واحد منهما (وامكان سبق كل) من الرا كين أو الراميين (و) امكان (قطعه المسافة بلا ندور) فيهما فلو كان أحدهما ضعيفا يقطع تخلفه أو قارها يقطع بتقدمه أو كان سبقه ممكنا على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة الاعلى ندور لم يحجز وذ كرا تعيين الرا كين والراميين وتعيينهما وامكان سبق كل من الراميين وامكان قطع المسافة و بلا ندور مع التصريح بقسولي بها من زيادتي وتعبري هنا وفيما يأتي بالمركوب أعم من تعبيره بالفرس (وعلم عوض) عينا

الغاية في الرا كين لم يقيد العلم بذ كرها وأما في الراميين فيشترط العلم بها ان ذ كرت كما أشار إليه الشارح في مفهوم المتن (قوله أو قالا ان اتفق السبق) مفهوم قوله ينتهيان اليها وقوله دون الغاية أي قبلها وقوله للجهل أي بمحل السبق (قوله اذا لم يغلب عرف) أي في علم المسافة وما بعدها ع ش (قوله مع ذ كرا شرط العلم) لا يقال يلزم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لانا نقول ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يبدأ منه ما ينتهيان اليه من غير معاينة ما بينهما أو ذرعه تأمل ع ن (قوله على أن يكون السبق) بفتح الباء أي المال المشروط (قوله وبذلك) أي بقوله صح العقد قال سم وهذا يوجب صعوبة في المتن فتأمل اه لان مقتضى المتن ان علم المسافة شرط مطلقا سواء ذ كرت الغاية أم لا (قوله اشتراط العلم بالمسافة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أي على قوله ولا غاية قال سم وفيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما فيما ذ كرا ذ كرت الغاية فليحزر اه (قوله والسهمين) أي اللذين يوضعان في القوسين (قوله والرزانة) هي ضد الخفة (قوله فيهما) أي في المبدأ والغاية ع ن (قوله والرا كين) محل اشتراط تعيينهما اذا كان العوض من غيرهما والا فلا معنى لاشتراط تعيينهما لتعيينهما بالعقد (قوله ما مر آتفا) أي معرفة حذق الرا كين الخ (قوله ويتعينون بها) فان وقع موت انفسخ العقد وقوله لا بالوصف أي فلا ينفسخ العقد بموت الفرس ع ن (قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أي اذا عين المركوبان بالعين وأما اذا عينا بالوصف فيجوز الابدال ع ن (قوله أو قارها) أي جيد السير جوهرى ع ش (قوله وتعيينهما) أي في قوله ويتعينون بها فالتعين أثر التعيين (قوله مع التصريح الخ) لان الاصل قال وتعيين الفرسين ويتعينان فقوله ويتعينان يحتمل أن يكون بالعين وان يكون بالوصف فالتصريح بالعين هو الذي زاده (قوله وعلم عوض) لانه عقد ترددين الاجارة والجمالة ولا بد فيهما من علم العوض سم (قوله لم يصح العقد) أي ونجب أجرة المثل في هذه كغيرها من صور المسابقة الفاسدة مر ع ش (قوله محلل) لانه حلل العوض منهما بعد ان كان محرما (قوله كفء) هو بثا لثأله مر وأبرز الضمير لعطف ما بعده على الضمير المستكن (قوله يغنم ولا يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد حل (قوله فان سبقهما الخ) ول الزركشي والصور الممكنة في المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحيى معا أو مرتبا أو يسبقاه ويحيى معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما ونجىء الثلاثة معا ولا يخفى الحكم فيها (أقول) حكم الاولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للاول والخامسة كذلك والسادسة للاول وللحلل والسابعة الاول والثامنة لاشئ عميرة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني س ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) أعاده مع أنه منطوق المتن لاجل

كان أو دينا كلاجرة فلو شرط اعوضا مجهولا كشوب غير موصوف لم يصح العقد (ويعتبر) لصحتها عند شرطها التعليل

منهما محلل كفء هو) لهما في الركوب وغيره (و) كفء (مركوبه المعين لمركوبيهما يغنم) ان سبق (ولا يغرم) ان لم يسبق (فان سبقهما أخذ العوضين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر (أو سبقاه) وجاء معا (أو لم يسبق أحدهما لاشئ لاحدا وجاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا نفسه) وعوض المتأخر للحلل ومن معه لا همما سبقاه (والا) بان توسطهما أو سبقاه وجاء مرتبين أو سبقاه أحدهما وجاء مع المتأخر (فعوض المتأخر السابق) لسبقه لهما أما اذا كان الشرط من غيرهما ما كان أو غيره كقوله من سبق منك فله من بيت المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك فيصح بغير محلل بخلاف ما اذا كان الشرط



منهما لان كلا منهما متردد بين أن يغرم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وإنما صح شرطه من غيرهما لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية وغيرها وبذل عوض في طاعة واشتراط كفاءة المحلل لهما وغنمه وعدم غرمه مع قولي أو لم يسبق أحدهما من زياتي وتعيرى بقولي والأعم مما عبر به (ولو سابق جمع) ثلاثة فأكثر (وشرط للثاني مثل الاول) (٣١٣) أو دونه صح) لان كل واحد

يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً في الأولى ليفوز بالعوض وأولاً في الثانية ليفوز بالآخر وما ذكرته في الأولى هو ما صححه في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل الجزم فيها بالفساد لان كلا منهما يجتهد في السبق لو توفقه بالعوض سبق أو سبق فان شرط للثاني أكثر من الاول لم يصح لذلك أولاً ولا خيراً أقل من الاول صح والافلا (وسبق ذي خف) من ابل وفيلة عند اطلاق العقد (بكتد) بفتح الفوقية أشهر من كسرهما وهو مجمع الكتفين بين أصل العنق واظهر وتعيرى به وهو ما في الروضة كأصلها تبعاً للنص والجمهور والأصل عبر بكتف (و) سبق (ذي حافر) من خيل ونحوها (بعنق) عند الغابة والفرق بين ذي الخف وغيره ان الفيل منه لا عنق له حتى يعتبر والابل منه ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل ونحوها تعدها فالتقدم ببعض الكتد أو العنق

التعليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر القاف وهو المسمى عندهم بالمراهنة كما قاله البرماوي وهو كل شيء ترتب عليه غنم أو غرم يقال قامرة قماراً ومقامرة اهـ (قوله وغيرها) كالخندق والخفة (قوله وبذل عوض) معطوف على التحريض (قوله وشرط للثاني) أي اذا سبق الثالث عش ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كما قاله سم أما الثالث ففيه تفصيل كما سيأتي في قوله أو للاخير أقل من الاول صح والافلا (قوله هو ما صححه في الروضة) معتمد (قوله لا يجتهد) أي بالنسبة لصاحبه فلا ينافي أنه يجتهد بالنسبة للثالث وهذا الوجه تصحيحها (قوله لم يصح) أي بالنسبة للثاني كما في شرح الروض بمعنى ان عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكأن العقد جرى بين الاول والثالث (قوله لذلك) أي لان كلا الخ (قوله أولاً ولا خيراً أقل الخ) ظاهره وان كان مثل الثاني أو أكثر سم لكن في شرح الروض والتحريض ان لا بد ان يكون أقل من الثاني (قوله عند اطلاق العقد) مفهومه انهما اذا شرطتا ان يكون السبق بغير الكتد اتبع وليس كذلك بل يبطل العقد سم وعبرة الشورى يرى قوله بكتد فلو شرطت خلاف ذلك بطل العقد فليس المراد الحل عليه عند اطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما اهـ بحروفه وعبارة سل وقوله عند اطلاق العقد أما اذا لم يطلقا بل شرطتا السبق اقداما معلومة فان السبق لا يحصل بدونها اهـ ومثله شرح مر فيؤخذ من هذه العبارات أن في مفهوم قوله عند اطلاق تفصيلاً وهو انهما ان شرطتا السبق اقداما معلومة صح واتبع والا كعضو غير ما ذكر بطل (قوله وهو مجمع الكتفين) ويسمى الكاهل أيضاً مر (قوله والأصل عبر بكتف) أثره لشهرته وظهوره والمصنف تبع النص والجمهور وان لزم من السبق بأحدهما السبق بالآخر لان الكتد محاذ للكتف ومن ثم لم يقل وتعيرى بكتد أولى الخ (قوله عند الغاية) متعلق بسبق فلا عبرة بسبقه قبلها لانه قد يسبقه الآخر وهذا الظرف راجع لكل من ذي الخف وذو الحافر (قوله منه) أي من ذي الخف (قوله والابل الخ) قضية الفرق ان الخيل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكتد وقد جزم به في التصحيح زى وان الابل لو كانت تعدها فهي كالخيل على المعتمد اهـ قل على الجلال (قوله وان زاد الخ) تقييد لقول المصنف وذو حافر بعنق بما اذا لم يزد طول أحد العنقين على الآخر وعبرة شرح مر ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الاقصر فيظهر فيه الاكتفاء بمجاوزة عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها انتهت (قوله على مامر) أي من الشروط المشتركة بينهما وبين الرهان وتقدم انهما عشرة والخاص بالناضلة المذكورة هنا خمسة (قوله حذر من اشتباه الخ) علة للعلية (قوله وعدداصابة) يقتضى انهما الوقالا نرمى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه فناضل لا يكتفى به جزم الاذرى خط (قوله فيها) أي المناضلة (قوله خمسة من عشرين) أشار به الى ان الاصابة لا بد أن تكون بمكنة طالباً فان تدرت كتسعة من عشرة لم تصح على الاصح أو امتنع كاتمة متواليه لم تصح جزم ما زى (قوله من نحو خشب) هذا بيان جنسه وقوله طول الخ بيان اقداره الذي ذكره المصنف وأخل المصنف بالجنس

(٤٠ - (بجبرى) - رابع) سابق وان زاد طول أحد العنقين فالسبق بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وتعيرى بذى خف وحافر أعم من قوله ابل وخيل (وشرط لمناضلة) زيادة على مامر (بيان بادى) منهما بالرمى لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذراً من اشتباه المصيب بالخطى لو رميا معا (و) بيان (عند درى) وهو من زيادتي (و) عدد (اصابة) فيها خمسة من عشرين (و) بيان قدر غرض (بفتح العين المحجمة والراء أي ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولاً وعرضاً

وسمكا (و) بيان (ارتفاعه) من الارض (ان) ذكر الغرض و (لم يغلب عرف) فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحتمل المطلق عليه وقولي وارتفاعه (٣١٤) من زيادتي (لا) بيان (مبادرة بأن يبدر) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصابة)

العدد (المشروط) اصابته بقيود زدتها بقولي (من عدم معلوم) كعشرين من كل منهما (مع استوائهما في عدد الرمي أو اليأس منه) أي من استوائهما (فيها) أي في الاصابة فلو شرط ان من سبق الى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة وأصاب أحدهما خمسة والآخر دونها فالاول ناضل وان أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين لجواز أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا ليأسه من الاستواء في الاصابة مع الاستواء في رمي عشرين (و) لا بيان (محاطة) بتشديد الطاء (بان) تزيد اصابته على اصابة الآخر بكذا (كواحد) منه أي من عدد معلوم كعشرين من كل منهما وقولي منه من زيادتي (و) لا بيان عدد (نوب) للرمي كسهم سهم واثنين اثنين (ويحمل المطلق) عن

فالاول أن يقول و بيان جنسه وقدره (قوله وسمكا) أي نخنا وليس المراد به الارتفاع لثلاثيته كرمع مابعده (قوله وبيان ارتفاعه من الارض) كان يكون بينه وبين الارض ذراع مثلا ويكون معلقا على شيء (قوله ان ذكر الغرض) فيه ان ذكر الغرض لا بد منه في المناضلة فلا يصح جعله قيداني شرط المناضلة لانها تنعدم بانعدامه الا أن يقال محل التقييد قوله ولم يغلب عرف أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة أي ان لم يغلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وعبرة عن قوله ان ذكر الغرض خرج ما ذالم بذ كراعتاد على غلبة العرف فلا يتأتى بيان ذلك اه وعبرة المتهاج وقدر الغرض طولا وعرضا الا أن يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عن بيان غرض عليه اه (قوله فيهما) أي في الشرطين الآخرين (قوله فلا يشترط بيان شيء منهما) بل يتبع العرف فلو كان هناك عادة معروفة ولكن المتناضلان يجعلانها فلا بد من البيان قاله الاذرى وتبعه غيره عن (قوله بان يبدر) بان يقول تناضلت معك على أن يرمى كل من عشرين ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر مع الاستواء في عدد الرمي أو مع اليأس من الاستواء في الاصابة فهو الناضل (قوله مع استوائهما) متعلق بيبدر فلا تحصل المبادرة الا اذا وجد سبق مع الاستواء أو اليأس (قوله في عدد الرمي) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي أو عشرة سم (قوله أي من استوائهما الخ) أشار بذلك الى أن الضمير راجع للتقيد دون قيده فقوله فيها متعلق بضمير المصدر الذي هو الهاء في منه وهو الاستواء فحاصله انه أطلق عن القيد الاول الذي هو عدد الرمي وقيد بقيد آخر وهو الاصابة تأمل (قوله فلو شرط الخ) هذه صورة المبادرة (قوله وأصاب أحدهما خمسة) وان أمكن الآخر اصابة الخمسة لو رميا العشرة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر لان المدار على سبقه بالعدد المشروط اصابته (قوله فالاول ناضل) أي غالب ويؤخذ منه أنهما لو شرط المبادرة اتبعت ويدل عليه قوله بعد ويحمل المطلق على المبادرة وقياسه اشتراط المحاطة وعدد نوب الرمي الآتين اذا شرطهما حرر (قوله وان أصاب كل منهما خمسة) أي ولم يسبق أحدهما الآخر (قوله وكذا لو أصاب أحدهما خمسة) لعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام العشرين والا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدر بالاصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمي رشيدى على م (قوله لجواز ان يصيب في الباقي) أي فلا يكون الاول ناضلا قال في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ احتراز عن هذه لان الاول بدر لكن لم يستويا بعد أي الآن سم (قوله مع الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لو كمل العشرين أو المعنى لياسه من الاستواء من معا وان كان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله ولا بيان محاطة) كان يقول تناضلت معك على ان كلامنا يرمى عشرين ومن زادت اصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل أو فله كذا شيخنا وسميت محاطة لان فيها حظ القدر المشترك بينهما أي طرحه والنظر انما هو للزائد اه (قوله بان تزيد اصابته) ظاهره وان لم يكن عددا الاصابة معلوما فينا في قوله سابقا وعددا اصابة ويمكن أن يجاب بان المعنى بان تزيد اصابته أي المعلوم عددها مرمي (قوله كواحد) عبارة المحلى الخمس وكتب شيخنا بخطه قوله الخمس لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا فظاهر ان الاول ناضل لكن يلزم على ذلك نقص حد المحاطة اه برلسي (قوله ويحمل المطلق الخ) كان يقول تناضلت معك على ان يرمى كل من عشرين ومن أصاب في خمسة منها

التقييد بمبادرة ومحاطة وبعد نوب الرمي (على المبادرة و) على (أقل نوبه) وهو سهم سهم لغلبتهما فهو وما ذكر من عدم اشتراط بيان الثلاثة هو الاصح في اصل الروضة والشرح الصغير في الاوليين ومقتضى كلامهما في الاخرة والاصل

جزم باشتراط بيان الثلاث (ولا) بيان (قوس وسهم) لان العمدة على الراى (فان عين) شئ منهما (لغاوجاز ابداله بمثله) من نوعه ولو بلا عيب بخلاف المركوب كما مر وبخلاف مالوعينا نوعا كقسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر الا بتراض منهما (وشرط منعه) أى منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الراى قد تعرض له أحوال خفية تجوج الى الابدال وفي منعه منه تضيق فاشبه تعيين المسكال فى السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو أولى من تعبيره بصفة الرى (من قرع) بسكون الراء (وهو مجردها) أى مجرد اصابة الغرض أى يكفى فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا فيما يأتى (أو خرق) بمججمة وزاى (بان يشقه ويسقط أو خسق) بمججمة ثم مهملة (بان يثبت فيه وان سقط) بعد ذلك (أو مرق) بالراء (بان ينفذ) منه أو خرم (٣١٥) بالراء بان يصيب طرف الغرض

فيخرمه أو الخوايى بالمهملة بان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثبت اليه من حبا الصبي (فان أطلقا) كفى القرع لصدق الصفة به كغيره ولانه المتعارف (ولو عين زعيان) أى كيران من جمع فى المناضلة (خزين) بان عين أحدهما واحدا ثم الآخر بلزانه واحدا وهكذا الى آخرهم بقيد زده بقولى (متساويين) فى عددهما وفى عدد الرى بان ينقسم عليهما صحيجا (جاز) اذا محذور فى ذلك وفى البخارى ما يدل له (لا تعينهما بقرعة) ولا ان يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن أن يستوعب الحذاق والقرعة قد تجمعهم فى جانب فيفوت مقصود المناضلة نعم ان ضم حاذق

فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من أصاب فى خمسة قبل الآخر أو ز يادة على الآخر فتحمل على المبادرة (قوله لفساده) أى الشرط (قوله لان الراى) علة للعول مع علته (قوله من قرع) باب نفع أى باب فعلة نفع (قوله أى يكفى فيه ذلك) أى فلا تعين هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يغنى عنها ما بعدها فالقرع يغنى عنه الخرق وما بعده والخرق يغنى عنه الخسق وما بعده وهكذا زى (قوله أو خرق) من باب ضرب (قوله أو خسق) من باب ضرب وقعد (قوله بان يثبت فيه) لم يقل بان يشقه ويثبت لانه لو وقع فى تقيية قديمة وثبت كفى وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها ثبت كما سيأتى فى المتن سم (قوله أو مرق) باب نفع (قوله أو خرم) من باب ضرب والخرم بالضم موضع الثقب كفى المصباح (قوله فيخرمه) أى يكسره وبابه ضرب ع ش (قوله بان يقع السهم الخ) ولها صورة أخرى بان يأخذ السهم الغرض القريب ويذهب به الى الغرض البعيد ويرميه شيخنا ح ف (قوله من حبا الصبي) يكتب بالالف المقصورة لانه واوى قال فى المصباح حبا الصغير يحبوا حبوا اذا درج على بطنه (قوله أى كيران من جمع) ويشترط كونهما أحذاق الجماعة والعبرة بنصب القوم لهما ورضاهم عن (قوله نعم ان ضم الخ) كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة أيضا وتضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق فى كل جانب وقرع (قوله فبان خلافه) بان لم يحسن الرى أصلا أما اذا بان ضعيف الرى أو قليل الاصابة فلا فسخ قاله الزركشى عن (قوله وفى مقابله من الحزب الآخر) وهو ما اختاره زعيمه فى مقابله لما مر ان كل زعيم يختار واحدا ثم الآخر فى مقابله واحدا وانظر هذا مع قوله الآتى وتنازعوا فى تعيين من يجعل فى مقابله لانه اذا كان يبطل العقد فى مقابله لا معنى للنازع تأمل ثم رأيت الاشكال فى مر وأجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير محل النزاع بما لو ضم حاذق الى غيره من كل جانب وأقرع اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة ويضم كل خمسة من غير الحذاق الى خمسة من الحذاق فى كل جانب وقرع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرعى فتنازعوا فيمن يسقط فى مقابله ويصور قوله بطل فيه وفى مقابله بما اذا كان كل زعيم يختار واحدا والآخر فى مقابله واحدا وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا الخ) النزاع لا يتأتى الا فى الصورة التى ذكرها بقوله نعم الخ لكن لا يشملها المتن لقول الشارح بان عين الآن يقال الباء بمعنى الكاف فيشملها (قوله فانه يوزع الخ) أى لانهم يستودون فى الغرم لوفضلوا فيستوون فى الغنم اذا

الى غيره فى كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الامام وبعد تراضى الحزبين وتساويهما عددا يتوكل كل زعيم عن حزبه فى العقد ويعقدان (فان عين من ظنهما ميا فأخلف) أى فبان خلافه (بطل) العقد (فيه وفى مقابله) من الحزب الآخر ليحصل التساوى كما اذا خرج أحد العبدین المبيعين مستحقا فانه يبطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا فى الباقي) عملا بتفريق الصفة (ولهم) جميعا (الفسخ) للتبعيض (فان أجازوا وتنازعوا فى) تعيين من يجعل فى (مقابله فسخ) العقد لتعذر امضائه ثم الحزبان كالشخصين فى جميع ما مر فيهما (واذا نضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لان الحزب كالشخص وكما اذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا بعدد الاصابة) (الا ان شرط) القسم بعددها فيقسم بعددها عملا بالشرط وهذا ما صححه فى الروضة كأصلها وصحح الاصل انه يقسم بينهم بحسب الاصابة مطلقا لان الاستحقاق بها (وتعتبر) أى الاصابة المشروطة

(بصل) بمهمة لانه المفهوم منها (فلونلف) ولومع خروج السهم من القوس (وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به) السهم كهيئة (وأصاب) في (٣١٦) الصور الثلاث الغرض (حسبه) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي

(والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقولى (ان لم يقصر) لعذره فبعبء رمية فان قصر حسب عليه (ولو تقات) ربح الغرض فأصاب محله حسب له عن الاصابة المشروطة لانه لو كان فيه لاصابه (والا) أى وان لم يصب محله (حسب عليه) وان أصاب الغرض في المحل المنتقل اليه وهذا ما في الروضة كأصاها وفي أكثر نسخ المحرر ما يوافقه فقول الأصل والا فلا يحسب عليه قال الانزعى انه سبق قلم واعلمه تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خسق فاقى صلاية فسقط) ولومن غير ثقب (حسب) له لعدم تقصيره ويسن أن يكون عند الغرض شاهداً يشهدا على ما وقع من اصابة وخطأ وليس لهما ان يمدحا المصيب ولا ان يذما الخطي لان ذلك يخل بالنشاط

كتاب الايمان

جمع بين والأصل فيها قبل الاجماع آيات كآية لا يؤاخذكم الله بما غفوى أيمانكم وأخبار تكبير البخارى أنه صلى الله عليه وسلم

فضلوا عن (قوله بصل) أى بالحديدة التى فى رأس السهم فلا يعتبر بعرض السهم ولا بالطرف الآخر شيخنا (قوله من القوس) وهو خشبة منحنية منقوبة فى الوسط والوتر خيط يجعل فى طرفها (قوله سبق قلم) هذا مبنى على اتحاد تصوير مسألة المنهاج والروضة وليس كذلك بل كلام المنهاج مصور بما اذا طرأت الرمح بعد الرمي وتقلت الغرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما اذا كانت الرمح موجودة فى الابتداء فيحسب عليه لتفريقه فهما مسئلتان شرح م ببعض تصرف (قوله فاقى صلاية) أى فى الغرض (قوله وليس لهما) أى لا يجوز ع ش

درس

كتاب الايمان

(قوله جمع بين) وأصلها فى اللغة اليد اليمنى لانهم كانوا اذا حلفوا وضع أحد يمينه فى يمين صاحبه شرح م (قوله لا ومقلب القلوب) لانا فيه ومنفيها محذوف يدل عليه السياق كما لو قيل هل كان كذا فيقال فى جوابه لا أى لم يكن ع ش (قوله اليمين تحقيق أمر محتمل) فيه ان اليمين الشرعية هى اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لانه يتسبب عنه الا أن يقال انه اصطلاح زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والافهم منقوض بامور كثيرة ولو جعل قوله الآتى بما يختص بتعلق بتحقيق لا فاد هذا لكنه علقه بفعل مقدر كإسأى عميرة (أقول) لا حاجة لهذه الزيادة لان مقصوده مطلق اليمين ومن زادها أراد حقيقة اليمين الشرعية لا مطلقاً فليتأمل ولا يخفى أنه ليس المراد بتحقيقه جعله محققاً حاصل لأن ذلك غير لازم اليمين ففعل المراد بتحقيقه التزامه وإيجابه على نفسه واتصميم على تحقيقه واثبات انه لا بد منه فليتأمل سم وقوله لان مقصوده مطلق اليمين بعيد لان عادته تبين المعنى الشرعى وعلى كلامه فيكون الضمير فى قوله وتنقذر اجعالمعنى الشرعى فيكون فيه استخدام فالحق ان مراده المعنى الشرعى بدليل قوله بما اختص الله به لتعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح وتنقذر الخ حل معنى لا حل اعراب (قوله محتمل) أى يحتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قيل وكان الاولى أن يقول بدله غير ثابت ليشمل والله لأصعدن السماء وقد يقال المراد المحتمل ولو عقلا حل أى فهو شامل لما لان الصعود محتمل عقلا وقال م فى شرحه ولا ترد هذه على التعريف لفهمها منه بالاولى اذا محتمل له فيه شائبة عذر باحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فانه عند حلفه هاتك حرمة الاسم لعلمه باستحالة البر فيه اه فكان التعريف شاملاً لها وقوله أى م لفهمها منه بالاولى فيه شئ لان الاولوية لا تعتبر فى التعاريف قطعاً كما صرح به الفزرى كغيره (قوله هذا) أى تعريف اليمين من زيادتي (قوله بان سبق لسانه) و يصدق مدعى عدم قصد هاتك لا قرينة تكذبه والام يصدق ظاهراً كما لا يصدق ظاهراً فى الطلاق والعناق والايلاء مطلقاً لتعاق حق الغير به حج سم (قوله أو صلة كلام) أى زيادته (قوله لا والله تارة وبلى والله) فلو جمع بينهما لم تنعقد أيضاً زى خلافاً لما وردى القائل بأن الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدراك مقصود منه (قوله وبالاحتمال غيره) وهو الواجب العادى والمستحيل العادى أى فيفصل فيه بأن يقال لا تنعقد فى الواجب اثباتاً ونفيًا وتنعقد فى المستحيل فى الاثبات والنفي وقد مثل للاول بقوله لا موتن أولاً وأصعدن السماء والثانى بقوله والله لأصعدن السماء وكذا الأموت فالحاصل أن فى مفهوم المحتمل تفصيلاً فسقط ما لسم هنا (قوله فليس يمين) أى وان كان الخالف بقدر على صعود

السماء

وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والايلاء والقسم ألفاظ مترادفة (اليمين تحقيق)

أمر (محتمل) هذا من زيادتي وخارج بالتحقيق لغو اليمين بأن سبق لسانه الى ما لم يقصده بها أو الى لفظها كقوله فى حال غضبه

أو صلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى وبالاحتمال غيره كقوله والله لا موتن أولاً وأصعدن السماء فليس يمين

السما حل فلو صعد بالفعل هل يحنت وتلزمه الكفارة أم لا والظاهر انه يحنت وتلزمه الكفارة كما قرره شيخنا العزيز ومقتضى لزوم الكفارة ان يكون يمينا ومن ثم ضعف بعضهم كلام الشارح (قوله لامتناع الحنت فيه بذاته) أي فلم يحصل اخلال بتعظيم اسم الله مر وقوله بذاته أي بالنظر لذاته وان كان يمكن الحنت فيه بالصعود خرقا للعادة (قوله فانه يمين) أي فيكون واردا على التعريف وعبارة حل فانه يمين أي في حكم اليمين (قوله تلزم به الكفارة حالا) أي لمتك حزمة الاسم باستحالة البرية عادة حل فلو صعد بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل نظرت فوجدت انها تسقط كافي ع ش فتلخص من كلامه ان المحلوف عليه ان كان يمكن الحنت عادة أو واجب الحنت عادة فهو يمين وان كان واجب البرأ ومستحيل الحنت فليس يمين شيخنا (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الحلف بمخلوق وان كان الدليل ظاهرا في التحريم زى (قوله ولومشتقا) كرب العالمين (قوله أو من غير أسمائه الحسنى) كخالق الخلق (قوله ورب العالمين) لو قال ورب العالم وقال أردت بالله لم كذا امن المال وبر به مال كنه قبل لان ما قاله محتمل ع ش على مر (قوله لان كل مخلوق) علة لمحذوف تقديره وانما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخ وعلى هذا قال العالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البرماوى ككثيرين وذهب ابن مالك الى اختصاصه بالعقلاء (قوله وخالق الخلق) انظر وجه اتيان الشارح بهذا المثال في خلال امثلة الماتن وهلا آخره مع الامثلة التي زادها وقد يقال لما كان مناسباً لرب العالمين في كونه مشتقا ذكره عقبه ونقل عن بش ان قوله وخالق الخلق تفسير ثان لرب العالمين وهو مبنى على ان رب صفة فعل والعالمين اسم جمع والاول مبنى على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى أو تأمل (قوله الا أن يريد به) أي بما اختص الله به وقوله غير اليمين كان جعله مبتدأ وأضمر له خبر اثم اعلم ان الصور ثلاثة ارادة اليمين و ارادة غيره والاطلاق فتنعقد بالاول والثالث في هذه والتين بعدها أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره لا تنعقد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف تأخير قوله الا أن يريد به غير اليمين عن الانواع الثلاثة لانه يجري في الكل وأجيب بأنه يفهم من جريانه في هذه جريانه في اللتين بعدها بالاولى محصل التفصيل بين هذه وما بعدها في صور ثلاثة آخر غير الثلاثة السابقة وهي ارادة الله و ارادة غيره والاطلاق فتنعقد اليمين في القسم الاول في الثلاثة وفي الثاني في اثنتين وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلفت بالله فأنت طالق أو أنت حرة أو لا طأز زوجتي فوق أربعة أشهر فأنت بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك فارادة غير اليمين بذلك تارة تقبل وتارة لا تقبل حل لكن في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلا أو يقول لعبد ما أنت حر ثم يقول له ولم أرد به العتق بل أردت أنت كالحرف في الحصال الجديدة مثلا أو آلى من زوجته وقال لم أرد به الايلاء أي فانه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو آتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلاء وقال لم أرد بها الطلاق والعتق والايلاء لم يقبل ذلك شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله لتعلق حق غيره به) فيه ان اليمين أيضا قد يتعلق بها حق للغير فشمّل المستثنى منه وهو كونه يمينا حل وفي الحقيقة المستثنى منه محذوف تقديره فهو يمين على كل حال (قوله فقول الاصل الخ) لما كان كلام الاصل مخالفا لقول المصنف الا ان يريد به غير اليمين أوله بما ذكر وقديقال لا مخالفة لان قول الاصل لم أرد به اليمين صادق بالاطلاق وهو لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما اقتضاء المتن لانه فرق بين عدم ارادة اليمين و ارادة غير اليمين التي عبر بها المصنف فيحمل كلام الاصل على صورة الاطلاق فينبذ لانتافي بين العبارتين تأمل (قوله مؤول بذلك) أي بارادة غير الله وقوله أو سبق قلم أي ان أبقيناه على ظاهره حل (قوله

لامتناع الحنت فيه بذاته بخلاف والله لا صعدن السماء فانه يمين تلزمه به الكفارة حالا وتنعقد بأربعة أنواع (بما اختص الله تعالى به) ولومشتقا أو من غير أسمائه الحسنى (كوالله) بتثليث آخره أو تسكينه اذ اللحن لا يمنع الانعقاد (ورب العالمين) أي مالك المخلوقات لأن كل مخلوق علامة على وجود خالقه وخالق الخلق (والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده) أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والذي أعبدته أو أسجدته (الا أن يريد به غير اليمين) فليس يمين فيقبل منه ذلك كافي الروضة كأصلها ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعتاق والايلاء ظاهر التعلق حق غيره به فشمّل المستثنى منه ما لو أراد به غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا لان اليمين بذلك لا يحتمل غيره فقول الاصل ولا يقبل قوله لم ارد به اليمين مؤول بذلك أو



و بما هو فيه تعالى عند الاطلاق (أغلب) هذا التركيب يفيد ان ماسيأتي من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق أي عدم التقييد باضافة وقوله الآتي لانها تستعمل في غيره مقيد الخ يفيد أنها لا تستعمل في غيره الا بقيد الاضافة فحصل التنافي في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش على مر مانصه قوله لانها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب ولا ينظر ما الذي احتريز عنه بقوله أغلب ولعله ما ذكره بعد بقوله أو فيه وفي غيره سواء الخ ومع ذلك فيه شيء اه أي لان المصنف ذكر ان اليمين تنعقد به فلا يصح أن يكون محتريزا أو أجيب بأنه لما قيد بقوله ان أرادوه وكان الاول شاملا للاطلاق صح أن يكون محتريزا اه (قوله والرب) أي معرفا واستشكل بأنه لا يستعمل الا في الله تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب وأجيب بأن أصل معناه وهو غير المعروف بال استعمال في غيره تعالى فصح قصد التعبير به مع أن لأن ال قريبة ضعيفة كذا قيل حل (قوله أو بما هو فيه) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بالواو (قوله وبصفته الذاتية) بخلاف الفعلية كخلقهم ورزقهم فانها ليست بيمين وظاهره لا صريح ولا كناية راجع شرح الروض حل وخرج السلبية ككونه تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد بهذه لأنها قديمة متعلقة به تعالى رشيدى على مر وعبرة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه (قوله كعظمته) هي صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قل على المحلى قال سل وما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شيء لعظمته قال لأن التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القراني ذلك وقال الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والصفات فالمعبود بمجموعهما اه وفيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كذلك لم تصح اضافته الى الله تعالى لأن الكل لا يضاف لجزئه لوجود تغاير المضاف والمضاف اليه وأيضا المعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قل على الجلال لكن قال مر فان أريد به هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق والوجه أنه لا يمنع منه اه قل عرش وينبغي للحالف أن لا يتساهل في الخلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجر الى الكفر اعدم تعظيم رسوله والاستخفاف به (فرع) نقل عن مر بالدرس انعقاد اليمين بقول العوام والاسم الاعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي معناه حقيقة الاله لأن الحق لا يمكن مجرده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه الحق اليقين هذا ان جر الحق فان رفعه أو نصبه فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون يميننا الابالية سل (قوله وبالذين قبله) انظر وجه قطعهما عن الآثار وهما جعلهما منها شورى (قوله وبالبقية ظهوراً ثارها) فآثر العظمة والكبرياء كهلاك الجبارة وآثر العزة كالحجز عن اتصال مكرومه تعالى وآثر الكلام كالحروف والاصوات وعبرة سم قوله ظهوراً ثارها وذلك لأنه قد يقال عاينت عظمة الله ويراد الذي صنعه الله تعالى وكذا عاينت كبرياءه وما أشبه ذلك (قوله وكتاب الله) أو التوراة والانجيل أو آية منسوخة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخة حل (قوله الخطبة) لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله وقرآن الفجر عن أي صلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى أو اه (قوله الورق والجلد) أي بالكلام كالحروف والاصوات شرح البهجة وهذا يدل على عدم انعقاد اليمين بالقرآن اذا أراد به الالفاظ والنقوش وبه صرح مر في الشرح (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالآلف المدودة وهاء التنية شورى (قوله بالله ووالله) فلو قال به بتشديد اللام وحذف الألف كان يميناً ان نواها على الراجع خلافا لجمع ذهبوا الى أنها لغو اه شرح مر وبقى ما لو قال والله بحذف الألف بعد اللام فهل يتوقف الانعقاد على نيتها أو لا ويظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره

سبق قلم (و بما هو فيه تعالى عند الاطلاق) (أغلب) كالرحيم والخالق والرازق والرب الملم برد) بها (غيره) تعالى بان أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما اذا أراد بها غيره لانها تستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الافلاك ورازق الجيش ورب الابل (أو) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي ان أرادته) تعالى بها بخلاف ما اذا أراد بها غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليهما سواء أشبهت الكنايات (وبصفته الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيتته وعلمه وقدرته وحقه الا أن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهوراً ثارها) فليست يميناً لاحتمال اللفظ لها وقولي وبالبقية الخ من زيادتي وقوله وكتاب الله يمين وكذا والقرآن والمصحف الا أن يريد بالقرآن الخطبة والصلاة والمصحف الورق والجلد (وحروف القسم) المشهورة (باء) موحدة (وواو تاء) فوقية كباية والله وتالله لأفعلن كذا (وبمختص الله) أي لفظه

(بالتاء) الفوقية والمظهر مطلقا بالواو وسمع اذا ترب الكعبة وتالحن وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمر فهي الاصل ويليها الواو ثم التاء (ولو قال الله) مثلا (بتثنية آخره أو تسكينه) لأفعلن كذا (فكناية) كقوله (٣١٩) أشهد بالله أو لعمر الله أو على

عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالاته لأفعلن كذا ان نوى بها اليمين فيمين والافلا واللحن وان قيل به في الرفع لا يمنع الانعقاد كما مر على أنه لا لحن في ذلك فالرفع بالابتداء أي الله أحلف به لأفعلن والنصب بنزع الخافض والجرب بحذفه وإبقاء عمله والتسكين بأجراء الوصل مجرى الوقف وقولي أو تسكينه من زيادتي (و) قوله (أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن) كذا (يمين) لانه عرف الشرع قال تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (الا ان نوى خبرا) ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع فلا يكون يميناً لاحتمال ما تواءم (و) قوله لغيره (أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (يمين ان أراد يمين نفسه) فيسن للمخاطب إقراره فيها بخلاف ما إذا لم يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (ان فعلت كذا) فأناب يهودي أو نحوه كذا نأبري من الاسلام أو

بخلاف بله فأناب مشتركة بين الحلف بالله وبه الرطوبة اه ع ش (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله والمظهر مطلقا بالواو) الباء داخلة على المقصور (قوله وتالحن) في شرح شيخنا ان تالحن كناية وقياسه ان ترب الكعبة كذلك حل (قوله فهي الاصل) علل ذلك بان التاء الفوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة كما ذكره الزحشرى عن قال النحاة أبدلوا من الباء واوا لقرب المخرج ثم من الواو تاء لقرب المخرج كما في تراث فان أصله وراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضاقت التصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الاسماء وأجلها اه برلسي اه سم وعبارة غيره فغيروها باختصاصها بالله تعالى (قوله أو لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند النحاة فللعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) المراد بعهد الله اذا نوى به اليمين استحقيقه لا يجاب ما أوجب عاينا وتعبديا به واذا نوى به غيرها فالمراد به العبادات التي أمرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيما بعده لأنها كلها معنى العهد (قوله كما مر) أي في قوله اذ اللحن لا يمنع الانعقاد (قوله بحذفه وإبقاء عمله) وهو جائز في القسم كما قاله سيبويه سم (قوله لأفعلن كذا) راجع للجميع فلو تركه لا يكون صريحا ولا كناية ومثله بالله ما في معناه زى (قوله وأقسموا بالله) أي حلفوا وسمى الحلف قسما لانه يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله جهد أيمانهم أي غاية اجتهادهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأيمانهم وألهمهم فاذا كان الامر عظيما أقسموا بالله تعالى والجهد بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة واتصب جهدا على المصدرية قاله أبو حيان لا يقال لادلالة في الآية على التعبير بلفظ القسم اصدقها بالتعبير بنحو والله لا نقول تصدق أيضا بلفظ القسم سم (قوله الا ان نوى خبرا) أي فهو يمين عند الاطلاق شوبري واعلم أنه قد جرى لنا وجه أيضا بان ذلك ليس يمين مطلقا قال الامام جعلتم قوله بالله لأفعلن يمين صريحا وفيه اضمار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتمال الماضي والمستقبل فكمن مضمر يقدره النحوى واللفظ بدونه وقع في النفس ألا ترى أن معنى التعجب في ما أحسن زيد ايزول اذا قلت شئ حسن زيدا مع انه مقدر به سم (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين لا يجري فيها التفصيل بما وى (قوله أو أسألك بالله) وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش (قوله ان أراد يمين نفسه) بان أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخره يأكل فلا كل أمر محتمل فاذا أراد تحقيقه وأنه لا بد من الاكل كان يميناً وان أراد أنشفع عندك بالله أنك تأكل أو أراد يمين المخاطب كأن قصد جعله حالفا بالله فلا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب شيخنا (قوله بخلاف ما إذا لم يردها) بان أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى (قوله ويحمل) أي عند الاطلاق ع ش (قوله على الشفاعة) فالعنى جعلت الله شفيعا عندك في فعل كذا (قوله ولا يكفر الخ) ويحرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق كما هو صريح شرح الروض شوبري (قوله وليقل) أي ندبا كما صرح به النووى في نسكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك ولومات مثلا ولم يعرف قصده حكم بكفره حيث لا قرينة نعلمه على غيره على ما اعتمدته الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الاذكار خلافه وهو الصواب زى (قوله لا اله الا الله)

من الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به ان قصد تبعيد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام الاذكار وليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال وقولي أو نحوه أعظم من قوله أو برى من الاسلام (وتصح أي اليمين على ماض وغيره) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لأفعلن كذا

أولا أفعله (وتكره) أي اليمين قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (الا في طاعة) من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه فطاعة (و) في (دعوى) عندكم (و) في (حاجة) كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعل الله حتى تملاوا أو تعظم أمر كقوله والله (٣٢٠) لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فلا تكره فيهما وهما من

زيادتي (فان حلف على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) بخلفه (ولزمه حنث وكفارة) لخبر الصحيحين من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواه والا فلا كما لو حلف لا ينفق على زوجته فان له طريقا بان يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرئها لأن الغرض حاصل مع بقاء التعظيم (أو) على ترك أو فعل (مباح) كدخول دار أو كل طعام ولبس ثوب (سن) ترك حنثه (لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق بتركه أو فعله غرض ديني كأن حلف أن لا يأكل طيبا أولا يلبس ناعما فقبل يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعا للسلف في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم

أي أشهد أن لا اله الا الله لان المدار على الشهادة (قوله وتكره) أي اليمين قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لاصادقا ولا كاذبا نرحم (قوله فطاعة) أي ليست مكروهة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت قل على المحلى (قوله لا يعل الله الخ) أي لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل ع ش (قوله ما أعلم) أي من أمور الآخرة أي أهوالها وعذابها (قوله فلا تكره فيهما) أي في الدعوى عند الحاكم والحاجة (قوله فان حلف الخ) هذا الإشارة الى استثناء رابع فكان أنه قال وتكره الا ان حلف على ارتكاب معصية فتحرم وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة يجب كافي هذه الصورة وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله أو على مباح الخ وتارة يندب كما ذكره بقوله أو على ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله أو عكسهما الخ وتارة يحرم كما سبذ كرهه بقوله ولو كان حراما كالحنث بترك واجب فتحصل من كلامه ان الحنث نعتريه الاحكام الخمسة ولا نعتريه الاباحة لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى كما علمت وبضد ما قيل فيه يقال في البر فحيث وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث نذبت الحنث كره البر وحيث كره الحنث نذبت البر تأمل (قوله ولو عرضا) كصلاة جنازة تعينت عليه صل وقال ع ش كأن نذر التصديق بشئ (قوله ولزمه حنث وكفارة) انظر متى يتحقق حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت أو بعزمه على أن لا يفعل فيه نظر والاقرب الاول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فيخلص بذلك من الائم وانما يجب الكفارة بعد الموت وينبغي أن يجعلها بعد الحلف مسارعة للخير ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يمين) أي على متعلق يمين فرأى غيرها أي غير متعلقها وهذا أولى من جعل على زائدة شيخنا وقيل المراد باليمين الشئ المخوف عليه من اطلاق السبب وارادة المسبب لان المخوف عليه سبب في الحلف (قوله بان يعطيها من صداقها الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في ذمته سم فالاولى أن يمثل لذلك بنفقة القريب لانها تنسقط بمضي الزمن (قوله نعم ان تعلق) عبارة ع ب ولو حلف لا يتنعم بلباس أو غيره بنية التزهد وله صبر وتفرغ للعبادة فهو طاعة والا فمكروه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شئ اذ كلام المتن في حكم الحنث والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله أن لا يأكل طيبا الخ) أي وأراد الاقتداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله فقبل يمين مكروهة) وحيث نذبت له الحنث وهذا هو محل الاستدراك فالكرهية محمولة على من لم يصبر ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الا صوب) معتمد (قوله وله تقديم كفارة) الاولى ذكره في الفصل الآتي اذ التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى قال سم وأفهم قوله وله أن الاولى له التأخير وهو كذلك خروجا من خلاف أبي حنيفة اه برلسي (قوله على أحد سببها) السببان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يجز تقديمها عليه اه (قوله فتقدم على الحنث) ولو قدمها ولم يحنث استرجعها كالزكاة أي ان شرطه أو علم القابض انها معلقة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلا قبل حنثه وقع

تطوعا

وفراغهم للعبادات قال الشيخان وهو الا صوب (أو) على (ترك مندوب) كسنة ظهر (أو فعل

مكروه) كالتفات في الصلاة (سن حنثه وعليه) بالحنث (كفارة) للخبر السابق (أو) على (عكسهما) أي على فعل مندوب أو ترك مكروه (كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها) لانها حق مالي تعلق بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كالزكاة فتقدم على الحنث

وكان طاق رجعية عقب  
ظهاره ثم كفر ثم راجع وعلى  
موت في قتل بعد جرح أما  
الصوم فلا يقدم لانه عبادة  
بدنية فلا تقدم على موت  
وجوبها بغير حاجة كصوم  
رمضان وخرج بغير حاجة  
الجمع بين الصلاتين تقديم  
والتقديم بغير الصوم فيما  
عدا الخنث من زيادتي  
(كمنذور مالي) فانه  
يجوز تقديمه على وقته  
الملتزم لمصر سواء أقدمه  
على المعلق عليه كالشفاء  
أم لا كقوله ان شفى الله  
مريضى فله على أن أعثق  
عبدا أو ان شفى الله مريضى  
فله على أن أعثق عبدا  
يوم الجمعة الذى يعقب  
الشفاء فانه يجوز اعتاقه  
قبل الشفاء وقبل يوم  
الجمعة الذى يعقب الشفاء  
فصل في صفة كفارة  
اليمين  
وهي محيرة ابتداء مرتبة  
انتهاء كما يعلم مما يأتي  
(خير) المكفر الحر الرشيد  
ولو كافرا (في كفارة يمين  
بين اعتاق كظهار) أى كاعتاق  
عن كفارته وهو اعتاق رقبة  
مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل  
والكسب كما مر في محله  
(وتملك عشرة مساكين كل  
منهم) اما (مدامن جنس  
فطرة) كما مر في كتاب  
الكفارة وان عبر الاصل هنا

تطوعا كما قاله البغوى ثم عذر الاسترجاع فيه مر عن (قوله ولو كان حراما) الغاية للرد (قوله كالخنث  
بترك واجب) بان حلف على فعله (قوله كان ظاهرا من رجعية) أشار به الى تصوير المسئلة اذ لو اعتق  
في غير ما ذكر عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لاقبله لان اشتغاله بالعتق عود عن (قوله بعد  
جرح) فالجرح سبب أول فلذا قيد بكونها بعده والموت سبب ثان (قوله فيما عدا الخنث) وهو العود  
والموت (قوله كمنذور مالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله على وقته الملتزم) هذا قاصر  
على ما ذا كان موقتا وعبرة مر وله تقديم منذور مالي على ثاني سببيه (قوله لمصر) أى لانه  
حق مالي الخ

فصل في صفة كفارة اليمين أى كيفيتها وبيان خصائصها وتعدد الكفارة بتعدد أيمان القسمات  
وتعدد أيمان اللعان الاربعة وفي اليمين الغموس وهو ما اذا حلف ان له على فلان كذا وكرر الايمان  
كاذبا وفيما اذا قال والله كلما مررت عليك لاسلمن عليك ع ش لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف  
تكريرها في نحو لا أدخل الدار وان تفاصلت ما لم يتخللها تكفير زى وعبرة قل على الجلال  
لو كرر اليمين على شئ واحد فان قصد الاستئناف أو أطلق وتعد المحل تعددت الكفارة والافلا وهذا  
ينافي ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام قل على غير المسائل التي أطلق فيها ع ش  
وأما فيها فتعدد مطلقا فليطاع على الخالف فليحذر (قوله وهي محيرة) أى بخبر فيها فاذا أتى الحر  
بجميع خصائصها أثيب على أعلاها ثواب الواجب لانه لو اقتصر عليه لاثيب عليه وضم غيره له لا ينقصه  
عن ذلك وان تركها كلها عوقب على أدناها وان أتى بجميعها مع اعتقاد وجوبها أجزأ واحدا منها  
على المعتمد كما قاله الشنواني على الازهرية وان كان يحرم عليه اعتقاده خلافا للشيخ خالد في شرح  
الازهرية القائل بعدم اجزاء واحد منها (قوله الحر) أى كانه لان البعض مخير بين الخصلتين  
الاخيرتين فقط كما سيأتى وأخذ الحر الرشيد من قوله بتمليك لان الرقيق لا يملك والسفيه وان  
ملك لا يملك أى لا يصح تملكه ويشترط أيضا أن يكون غير محجور عليه بفاس (قوله بين  
اعتاق) لم يقل عتق لانه لو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز فليحذر شوبرى وهو  
أفضلها ولو في زمن الغلاء وبحث ابن عبد السلام ان الاطعام في زمن الغلاء أفضل زى وشرح مر  
(قوله وتملك عشرة مساكين) فلا يجوز لدون العشرة ولا للعشرة كل واحد دون مد كما لا يجوز أن  
يملك خمسة كل واحد مد او الخمسة الأخرى كل واحد كسوة حل (قوله كل) بالجر بدل من عشرة ومدا  
مفعول لقوله تملك (قوله وان عبر الاصل هنا بعد حب) لان الحب ليس بهيدوه لاقال هنا وتعبيرى  
بجنس فطرة أولى وأعم على عادته شوبرى وقوله من غالب قوت بلده بقية عبارة الاصل والاولى للشارح  
ان لا يذكره لان ذلك بوجه انه من محل المناقشة مع أنه ليس كذلك (قوله من غالب) أى في غالب السنة  
زى (قوله بلده) أى الخالف أى محل الخنث وان كان المكفر غيره وهو في غير بلده قياسا على الفطرة  
لان العبرة ببلد المؤدى عنه ولا يتعين صرفها الفقراء تلك البلد حل (قوله كعرقية) أى ما يجعل تحت  
البردعة أو السرج مر وحل أى بخلاف عرقية الرأس فانها لا تنكفي وانظر ما الفرق بينها وبين  
المدىل مع انها تسمى كسوة رأس شيئا على انه قد يقال الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله تعالى  
أو كسوتهم أى لا كسوة ذوابهم تأمل (قوله ومنديل) أى منديل الفقيه وهو شاله الذى يوضع على كتفه  
أو ما يجعل في اليد كالمنشفة الكبيرة ولو أعطاهم ثوبا واحدا واقتسموه لم يجز حل بخلاف اعطائهم  
عشرة أمداد وقسموها بالسوية فاهاتكني (قوله ولو لملبوسا) ولا بد أن يكون غير متخرق س ل

لم يذهب قوته ولم يصلح لدفعه كقميص صغير وعمامة وازاره وسراويله الكبير) وحري رجل (لأنه خوف) مما لا يسمى كسوة كدرع من حديد أو نحوه وقفاز بن (٢٢٢) وهما ما يعملان لليدين ويحشيان بقطن كما في الحنج ومنطقة وهي ما تشد

في الوسط فلا يجزى وقولي  
نحو خوف أعظم مما ذكره  
(فإن لم يكن المكفر رشيدا  
أو عجز عن كل) من الثلاثة  
هو أولى من قوله عن  
الثلاثة (بغير غيبة ماله)  
برق أو غيره (لزمه صوم  
ثلاثة) من الأيام (ولو مفرقة)  
لاية لا يؤخذكم الله بالغو  
في أيمانكم والرفيق  
لا يملك أو يملك ملكا  
ضعيفا فلو كفر عنه سيده  
بغير صوم لم يجز ويجزى بعد  
موته بالأطعام والكسوة  
لأنه لارق بعد الموت وله في  
المكاتب أن يكفر عنه بهما  
بأذنه وللمكاتب أن يكفر  
بهما بأذن سيده أما  
العاجز بغيبة ماله فكثير  
العاجز لأنه واجد فينتظر  
حضور ماله بخلاف فاق  
الماء مع غيبة ماله فإنه  
يتيم لضيق وقت الصلاة  
وبخلاف التمتع المعسر  
بمكة الموسر يلبده فإنه  
يصوم لأن مكان الدم بمكة  
فاعتبر يساره وعدمه بها  
ومكان الكفارة مطلق  
فاعتبرا مطلقا فإن كان له  
هنا رقيق غائب تعلم حياته  
فله اعتقه في الحال (فإن  
كان) العاجز (أمة نحل)

(قوله كقميص) ولو بلا كم ولا يشترط كونه مخيطا ولا ساترا للعودة ولا طاهرا فيجزى متنجس  
لكن يلزمه إعلامهم به لتلاصقوا فيه شرح مر (قوله وعمامة) أي وإن قلت أخذنا من أجزاء منديل  
اليد شرح مر (قوله فإن لم يكن المكفر رشيدا) أي لفلس أو سفيه فإن لم يصم حتى فك الحجر عنه لم يجزه  
الصوم مع اليسار س (قوله أو عجز عن كل من الثلاثة) بأن لم يجد ما ذكر يز يد على العمر الغالب مر  
وحل (قوله هو أولى من قوله عن الثلاثة) لأنه بوجه ارادة المجموع والمعنى عليه فاسد شو برى لأنه  
لا يلزم من العجز عن المجموع العجز عن كل واحد منها ع ش (قوله برق) بدل من غير ولا يصح  
تعلقه بعجز لما يلزم عليه من تعلق حرق في جو بعامل واحد بمعنى واحد نعم إن جعلت الباء الأولى للابسة  
والثانية للسبيبة اتقى المحذور (قوله ولو مفرقة) للرد على القائل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود  
وأبي بن كعب متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الآحاد في وجوب العمل بها وأوجب بأنها نسخت تلاوة  
وحكما كافي شرح مر (قوله والرفيق لا يملك) لا حاجة لهذا لشمول قوله تعالى فمن لم يجد إلخ إلا أن  
يقال الآية خاصة بالأحرار (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم إجزائه لأنه عبادة بدنية وهي  
لا تقبل النيابة سم وإنما نص على غيره لأنه محل التوهم (قوله لم يجز) ولو بأذن العبد ع ش (قوله  
ويجزى بعد موته بالأطعام) بخلاف الاعتاق لأن القن غير أهل للولاء مر قال سم هلا جاز به أيضا زال  
الرق بالموت اه (قوله بالأطعام والكسوة) أي لا بالصوم شو برى وانظر وجهه وهلا جعل السيد  
كالولي وأوجب بأن السيد أجني منه والأجنبي لا يصوم إلا بأذن الوارث والرفيق لا وارث له (قوله لأنه  
لارق بعد الموت) أي ولعدم استدعاء دخوله في ملكه بخلافه حال الحياة شرح مر (قوله بغيبة ماله)  
ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتمد وبحت البلقيني تقييده بدون  
مسافة القصر قياسا على الأعسار في الزكاة وفسخ الزوج والبايع وفرق غيره حل (قوله فينتظر حضور  
ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما عدم عسار في الزكاة أي زكاة الفطر وفسخ الزوج والبايع للضرورة ولا  
ضرورة بل ولا حاجة هنا إلى التججيل لأنها واجبة على التراخي أي أصالة أو حيث لم يأتهم بالحلف والالزام  
الحنث والكفارة فوراً س (قوله مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبرا)  
أي اليسار وعدمه مطلقا أي بأي محل كان (قوله فإن كان له هنا رقيق إلخ) هذا استثناء من قوله  
فينتظر حضور ماله وقوله تعلم حياته أي حالاً أو مآلاً كالو بابت حياته بأن أعتقه على ظن موته فبان حيا  
فيجزى اعتبارا بما في نفسه الأمر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما يظن أنه ملك غيره فبان ملكه  
أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه إجزاء ذلك كافي مر (قوله أمة) وكذا الحر  
لا تصوم إلا بأذن زوجها إن لم نعص بسبب الحلف كافي ع ش على مر (قوله لم تصم إلا بأذن منه) وإن  
لم تكن معدة للتمتع بل للخدمة ع ش (قوله لحق التمتع) ويجوز إبطال صومها بالوطء حيث لم يأذن  
مر (قوله كغيرها) أي كغير الأمة التي نحل بأن لم تكن أمة أصلاً كعبد أو كانت أمة لا نحل (قوله وقد  
حنث إلخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زبد إلى ملك عمرو وكان حلف وحنث في ملك زبد فهل لعمر  
المنع من الصوم ولو كان زبد أذن فيهما أو في أحد هما ولو كان السيد غائبا فهل على العبد أن يمتنع من  
صوم لو كان السيد حاضرا لكان له منعه منه ولا الظاهر هنا نعم ولو أجاز السيد عين عبده وكان الضرر

ينحل

لسيدها (لم تصم إلا بأذن) منه وإن لم يضره الصوم في خدمة السيد لحق التمتع (كغيرها) من أمة لا نحل

له وعبد (والصوم يضره) أي غيرها في الخدمة (وقد حنث بلا إذن) من السيد فإنه لا يصوم إلا بأذن وإن أذن له في الحلف لحق الخدمة

فإن أذن له في الحنث صام بلا إذن وإن لم يأذن له في الحلف فالعبرة في الصوم بلا إذن فيما إذا أذن



في أحدهما بالحنث ووقع في الأصل ترجيح اعتبار الحلف لأن الاذن فيه اذن (٣٣٣) فيما يترتب عليه من التزام الكفارة

والاول هو الاصح في الروضة  
كالشرحين لأن الحلف  
مانع من الحنث فلا يكون  
الاذن فيه اذنا في التزام  
الكفارة فان لم يضره الصوم  
في الخدمة لم يحتج الى اذن  
فيه والتصرح بحكم الامة  
من زيادتي (ومبعض كحر  
في غير اعتاق) فان كان له  
مال كفر بخلبك مامر  
لأباعتاق لعدم أهليته للولاء  
والافيصوم وهذا أولى  
عبره الأصل

(فصل) في الحلف على  
السكنى والمساكنة وغيرها  
ما يأتي من لو (حلف  
لا يسكن) بهذه الدار (أولا  
بقيمها) وهو فيها (فكث)  
فيها (بلا عذر حشوان  
بعت متاعه) وأهله كمالو  
لم يبعها لانه حلف على  
سكنى نفسه فلا يحنث ان  
خرج حال بنية التحول  
وان تركها ولا ان مكث  
بعذر كجمع متاع  
واخراج أهل ولبس ثوب  
واغلاق باب ومنع من  
خروج وخوف على نفسه  
وماله (كالحلف لا يسكنه  
ومالها) فكأنها لبناء  
حائل بينهما فيحنث  
لوجود المساكنة الى تمام  
البناء بلا ضرر وقوه هذا  
ما نقله في الروضة كأصلها

يحل بالمنفعة المستأجر لها فقط فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظر والاقرب انه ليس  
لسيده منعه هنا ولم يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا أو غيره ولا بين أن تكون الكفارة على  
الفور أو التراخي والراجع في المسئلة الاولى وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث في ملك أخوان الاول ان  
أذن له فيهما أو في الحنث لم يكن لثاني منعه من الصوم وان ضره والا فلا منعه منه ان ضره تشرح م  
(قوله في أحدهما) أي الحلف والحنث (قوله والاول هو الاصح) معتمد (قوله لأن الحلف مانع الخ)  
وبه فارق ما مر ان الاذن في الضمان دون الاداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه س ل (قوله كفر  
بخلبك) ظاهره ولو في نوبة السيد وقوله والافيصوم ظاهره وان ضره الصوم وهو في نوبة سيده فلا  
يتوقف على اذنه حل فليحذر وقال بعضهم قوله والافيصوم أي في نوبته اذا كانت مهياة وأما اذا كان  
في نوبة سيده أو كان لامهياة فعلى التفصيل المار من كون الصوم يضره وقد حنث بلا اذن أم لا

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها (السكنى مشتقة من السكون وأريد به الحلول  
لا ضد الحركة كما في الروضة وأصلها عن القاضي انه لو أقام بالمكان مترددا فيه حنث زي قال م  
والأصل في هذا وما بعده ان الالتفات نحمل على حقائقها الا أن يكون المجاز متعارفا وير يد دخوله  
فيدخل أيضا كقوله والله لا آكل من هذه الشجرة فانه يحنث بأكل ثمرها لانه مجاز متعارف في  
الشجر وحقيقة في الخشب فلا يحنث أمير حلف لا يبنى داره وأطلق الابقعه ولا من حلف لا يبحق رأسه  
فخلق غيره له بأمره اه واعتمد ع ش عليه الحنث نظرا للعرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجها  
حنث بدخوله مع اقامة لحظة يحصل بها الاعتكاف بغير عذر س ل (قوله فكث) وان قل س ل  
ومر (قوله على سكنى نفسه) هلا قال وعلى أن لا يقيم لانه جعل ذلك كالسكنى وفي توقف عدم الإقامة  
على الخروج بنية التحول نظرا بل كان ينبغي الاكتفاء بمجرّد الخروج وشيخنا جعل نية التحول  
راجعة للسكنى والإقامة فلو خرج بغير نية التحول حنث لانه يقال له حيث نساكن ومقيم في ذلك حل  
(قوله ان خرج حالا) ولا يكاف في خروجه عدوا ولا أن يخرج من بابها القريب س ل (قوله بنية  
التحول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلفه فلو دخل لنحو تفرج خلف لا يسكنه لم يحتج  
لنية التحول قطعاً شرح م (قوله كجمع متاع) أي ولم يجد من يتكفل بذلك بأجرة المثل وهو قادر  
عليها حل وعبارة س ل قوله كجمع متاع قال حج وفي المصنف ذلك بما اذا لم يمكنه الاستئابة  
والا حنث قال سم و يظهر أنه لا اعتبار بإمكان الاستئابة في نقل أمتعة يجب اخفاءها عن غيره ويشق  
عليه اطلاعها عليها اه (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضا أو زنا لا يقدر على الخروج ولم  
يجد ولو بأجرة المثل من يخرجها أوضاع وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد  
اليها ز يارة أو عيادة لم يحنث مادام يسمى عرفا زائرا أو عائدا والا حنث زي وس ل (قوله فيحنث)  
وان حلف لا يسكنه ونوى ولو في البلد حنث بمساكنته ولو فيها وان لم ينو موضعاً حنث بالمساكنة في  
أي موضع كان الا اذا كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا يحنث وان انحدر فيه المرق وتلاصق البيتان  
ولا ان كان من دار كبيرة بشرط أن يكون لكل بيت غلق بباب ومرفق ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة  
منفردة المرافق كالمرق والمطبخ والمستحم وبابها في الدار لم يحنث زي وقوله أي زي الا اذا كان  
البيتان من خان أي لان الخان كالدرج وبيوته كالدرج شرح الروض (قوله وصحح الأصل) ضعيف  
(قوله أو حلف لا يدخلها وهو فيها) معطوف على قوله لان خرج الحلف لانه في الحكم وهو عدم

عن الجمهور وصححه في الشرح الصغير وصحح الأصل تبعا للبعوى انه لا يحنث لاشتغاله برفع المساكنة (لان خروج أحدهما حال بنية التحول أو حلف لا يدخلها وهو فيها ولا يخرج وهو خارج

فلا يحنت لعدم وجود المحلوف عليه وهو في الأولى ظاهر إذا لمسا كنية وأما فيما عداها فلان استدامة الأحوال المذكورة ليست كانشائها إذ لا يصح أن يقال دخلت شهر أو كذا البقية وصورة حلف المصلي أن يحلف ناسيا أو جاهلا أو يكون أخس ويحلف بالاشارة ويحنت باستدامة نحو لبس مما يتقدر بمدة كركوب وقيام وقعود وسكنى واستقبال ومشاركة فلان إذا حلف لا يفعلها فيحنت باستدامتها لصدق اسمها بذلك إذ يصح أن يقال لبست شهر أو ركبت ليلة وكذا البقية وإذا حنت باستدامة شيء ثم حلف أن لا يفعلها فاستدامه لزمه كفارة أخرى لانحلال اليمين الأولى بالاستدامة الأولى وتعيرى في هذه والتي قبلها بما ذكر أعظم مما ذكره (ومن حلف لا يدخل هذه الدار حنت بدخوله داخل بابها) حتى دهلجها (ولو برجله معتمدا عليها فقط) لانه يعد دخلا بخلاف ما لو مدها وقعد خارجها أو دخل بها ولم يعتمد عليها فقط وان أطلق الأصل انه لا يحنت بدخوله بها أو دخل رأسه أو يده أو دخل طاقا معقودا قدم الباب

الحنث وان كان يبق في العبارة مسامحة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى من المساكنة والمعطوف ليس منها وأجيب بأنه استثناء منقطع (قوله أو نحو ذلك) معمول لمقدر تقديره أو حلف نحو ذلك كما يدل حل الشارح عليه (قوله كصلاة وصوم) فيه انهما يتقدرا بمدة إذ يصح أن يقال صليت ليلة مثلا وصمت شهرا وأجيب بأن المراد بهما نيتهما لانهما لا ينعقدان الا بها فقوله كصلاة وصوم أى كنية صلاة ونية صوم شيئا ومثله في س ل اسكن هذا لا يجري في التطيب وما بعده الا أن يراد بالتطيب وضع الطيب على البدن وهو لا يتقدر بمدة والمراد بالتطهر الفعل أو النية وهما لا يتقدرا بمدة وعبارة سم ولا يخلو بعض ذلك عن اشكال إذ قد يقال صمت شهرا وصليت ليلة قال في شرح الروض ويحجب بأنه لما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية إذ لا اعتبار بها بدونها والنية لا تتقدر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير باعتبار نيتها اهـ ولهذا لو حلف لا يصلي حنث باحرامه بالصلاة وان بطلت بخلاف ما لو قال لأصلي صلاة فانه لا يحنت الاجتماع لشرح الروض (قوله وغضب) ولا يرد عليه قولهم غصبه شهرا لان معناه غصبه وأقام عنده شهرا س ل ويرد عليه ان الغضب الاستيلاء وهو موجود مادام تحت يده والمحشى ناظر لاول الاستيلاء (قوله في الأولى) وهي قوله لان خرج حالا (قوله ليست كانشائها) لان حقيقة الدخول الانفصال من خارج لدخل والخروج عكسه ولم يوجد في الاستدامة شرح مـ (قوله إذ لا يصح الخ) ولو صح ذلك لكانت الاستدامة كالانشاء لانه حينئذ تكون استدامة الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب أيضا قوله إذ لا يصح أن يقال دخلت شهرا انظر الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتي حيث ادعى ايه يصح أن يقال ركبت شهرا مع انه اذا نظر للمصدر فهو لا يتقدر بمدة فيهما أو لا اثره أى الكون راكبا والكون داخلا فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الامثلة هنا مع بقية الامثلة الآتية اهـ شيخنا قال مـ والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة أو يحتاج لنية لا يحنت باستدامته وما يتقدر بمدة أو لا يحتاج لنية يحنت باستدامته (قوله وكذا البقية) لان التزوج قبول النكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل متزوجا بفلانة قائما برأيه استمرارها على عصمة نكاحه زى (قوله أن يحلف ناسيا) أى للصلاة أو لحرمة الكلام فيها وهو معذور عن (قوله ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار وهي ملك أيهما فبات الوالد وانقل الارث لهما وصار اثر يكتن فيهل يحنت الخائف بذلك أم لا وهل استدامة الملك شركة تؤثر أم لا فالجواب ان مجرد دخوله في ملكه بالارث لا يحنت به وأما الاستدامة فتقتضى قواعد الاصحاب أنه يحنت بها اهـ وطريقه ان يقسمها حالاً فلو عذرت الفورية لعدم وجود قاسم مثلاً عند مادام الحال كذلك سم (قوله فيحنت باستدامتها) محل الحنث بهما في المشاركة اذا لم يرد العقد والا فلا كما نقله سم عن الشارح وأفتى به مـ (فرع) لو حلف لا يرافقه في طريق جمعتهما المعدي لحنث فيما يظهر لانها تجمع قوما وتقذف آخرين ونقل عن شيخنا زى ما يوافقه اهـ عـ (قوله بالاستدامة الأولى) وقضيته أنه لو قال كلما لبست قانت طالق تكرار الطلاق بتكرار الاستدامة فتطابق ثلاثا بمضى ثلاث لحظات وهي لابتة وما قيل كلما قرينة صارقة لا ابتداء مردود بمنع ذلك س ل ومثله شرح مـ (قوله ولو برجله) أى ولو دخل من الخائط فانه يحنت أيضا خلافا لما يفتى به بعض الجهلة شيخيخنا (قوله معتمدا عليها) بحيث لو رفع الخارجة لا يسقط حل ولو تعلق بحبل أو جذع في هوائها وأحاط به بنيانها حنث وان لم يعتمد على رجله ولا احدهما لانه يعد داخلا فان ارتفع بعض بدنه عن بنيانها لم يحنت س ل (قوله أو دخل طاقا الخ) نعم ان جعل عليه باب حنث بدخوله ولو غير مسقف س ل (قوله

لا يصعد سطح من خارج الدار (ولو محوطا لم يسقف) لأنه لا يعد دخلا بخلاف ما إذا سقفت كله أو بعضه ونسب إليها بأن كان يصعد إليه منها كما هو الغالب لأنه حينئذ كطبقة منها وقول لم يسقف من زيادتي (ولو صارت غير دار) كأن صارت فضاء أو جعلت مسجدا (فدخل لم يحث) لزوال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما لو بقي اسمها كأن بقي رسوم جدرانها أو أعيدت بآلتها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حث) دخول (ما) أي دار (بملكها أو) دار (تعرف به) كدار (٣٢٥) العدل وان لم يسكنها دون دار

يسكنها باجارة أو اعارة أو غصب أو نحوها لان الاضافة الى من يملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة أو ما ألحق به (فان أراد) بها (مسكنه) يحث (به) أي بمسكنه وان لم يملكه ولم يعرف به ولا يحث بغير مسكنه وان كان ملكه أو عرف به وقول أو تعرف به من زيادتي (أو) حلف (لا يدخل داره) أي زيد (أو لا يكلم عبده أو زوجته) فزال ملكه (عن الثلاثة أو بعض الاولين) (فدخل) الدار (وكام) العبد أو الزوجة (لم يحث) لزوال الملك (الآن يشير) اليهم بأن يقول داره هذه أو عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد مادام ملكه) بالرفع والنصب فيحث تغليباً للإشارة فان أراد مادام ملكه لم يحث ولومع الإشارة كما دخل في المستثنى منه عملاً بإرادته وزوال ملكه في غير الزوجة بلزوم العقد من قبله وفيها بآياته لما لا بطلان الرجعي فتعبري بما ذكرنا

لا يصعد سطح) ولا يشكل على ما تقرر صحة الاعتكاف على سطح المسجد مطلقاً لأنه منه شرعاً ولو حكماً لا تسمية وهو المناط ثم لا هنا س ل وهذا لا يرد أصلاً لان المحلوف عليه هنا عدم الدخول وهذا لا يعد دخلاً وان كان فيها تأمل (قوله أو بعضه) وان لم يدخل تحت السقف على المعتمد زي (قوله رسوم جدرانها) هذا نص في أن من حلف لا يدخل هذه الدار فهم بعضها ثم دخل حث وقياسه المركب اذا حلف لا يركبها ثم أزال منها الواحاً ثم ركبها بخلاف الثوب اذا نزع منه جزءاً مما يلاقي بدنه ولعل الدابة كالمركب فتأمل سم (قوله أو أعيدت) ولو رسوم جدرانها فقط س ل ظاهره وان لم ترتفع قدر ذراع حل (قوله بملكها) أي وقت الدخول على المعتمد زي وان طرأ له ذلك بعد الحلف وفارق المتجدد هنا أكمل ولد فلان فإنه يحتمل على الموجود دون المتجدد لان اليمين تنزل على ما للحالف قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان كان يملك بعضها فلا يحث وان كثر نصيبه منها كما أطبق عليه الأصحاب قاله الأذرع س ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره وكانت مشتركة فدخلها لم يحث وكذا لا يحث بالموقوفة والمملوكة للغير ان لم تعرف به (قوله تعرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) أي ببغداد وكدار القاذي بمصر (قوله أو ما ألحق به) أي فيما اذا كانت تعرف به (قوله في حث به) محل قبول ارادة مسكنه اذا كان الحلف بالله فان كان بطلاق أو اعتاق لم يقبل ذلك في الحكم لوجود خصم فيه ذكره العراقيون منهم الماوردي وابن الصباغ والجرجاني وهو المعتمد م ر س ل وزى وقوله لم يقبل ذلك بمعنى انه اذا دخل دار يملكها أو تعرف به ولم تكن مسكنه يقع الطلاق ولا عبرة بإرادته وان كان يقع عليه أيضاً بدخول المسكن الذي أراده عملاً بإرادته لتضمنه الاقرار به تأمل (قوله أو بعض الاولين) يعلم منه انه لا يحث بدخول الدار المشتركة بين زيد وغيره زي (قوله بالرفع) أي على أنه اسم دام والخبر محذوف تقديره باقيا والنصب على انه خبر دام عن واسمها ضمير يرجع لماد ك (قوله تغليباً للإشارة) وانما بطل البيع في بيعك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود يراعى فيها اللفظ ما أمكن س ل (قوله فان أراد الخ) ويأتي في قبول هذا في الحلف بطلاق أو عتق مامر س ل (قوله بلزوم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع أو لهما حل (قوله لا بطلان الرجعي) أي لان الرجعية كالزوجة شرح م ر قال ع ش عليه ويؤخذ منه أنه لو حلف لا يبي زوجته على عصمته أو على ذمته فطلقها طلاقاً رجعيًا لم يبر في حث بابقائها مع الطلاق الرجعي اه فالخلاص له الخلع (قوله وظاهر انه لا حث الخ) غرضه به تقييد آخر للمستثنى وهو قوله الا أن يشير أي فحل الحث بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فيما اذا أشار أن يبقى الاسم فلوزال لم يحث بالكلام أو بالدخول بعد الزوال فتلخص ان المستثنى مقيد بقيدين تأمل (قوله من ذا الباب) احترز به عملاً لوقال لأدخاها من بابها فانه يحث بالباب الثاني في الاصح لانه بابها س ل (قوله لا غيره) وان سداً الاول س ل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) قال م ر في شرحه وعلم مما تقرر أن البيت غير الدار ومن ثم قالوا لو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل

من قوله فباعهما أو طلقها وظاهر انه لا حث ولومع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد بعتقه واسم الدار بجعلها مسجداً فقولهم تغليباً للإشارة أي مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل الآتي (أو) حلف (لا يدخل دار من ذا الباب حث بالمنفذ) المشالية لا غيره وان نقل اليه خشب الاول لان الباب حقيقة في المنفذ مجاز في الخشب فان أراد الثاني حل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتاً) يحث (بعمارة) أي بما يسمى بيتاً ولو خشياً

اسمه على الجميع بخلاف  
 ما لا يسمى يتنا كسجد  
 وحمام وغار جبل وكنيسة  
 وبيعة لأنها لا يقع عليها  
 اسم البيت الابتقييد أو  
 تجوز فان أراد شيئاً حل  
 عليه (أو) حلف (لا يدخل  
 على زيد فدخل على قوم  
 هو فيهم) عالماً بذلك (حنت  
 وإن استثناءه) بلفظه أو نيته  
 لوجود الدخول عليه  
 (وفي نظيره من السلام)  
 ولو في الصلاة (يحنت إن لم  
 يستثنه) لظهور اللفظ في  
 الجميع فان استثناءه باللفظ  
 أو بالنية لم يحنت وفارق  
 ما قبله بأن الدخول  
 لا يتبع بخلاف السلام  
 (فصل) في الحلف على  
 أكل أو شرب مع بيان  
 ما يتناول به بعض المأكولات  
 لو (حلف لا يأكل رؤساً  
 وأطلق حنت برؤس نعم)  
 لأنها المتعارفة لا اعتياداً بينها  
 مفردة (لا) رؤس (طير  
 وصيد) برى أو بحرى (الا  
 إن كان) الحالف (من بلد  
 تباع فيه مفردة) وإن  
 حلف خارجه فيحنت  
 بأكلها فيه قطعاً وفي غيره  
 على الأقوى في الروضة  
 وأصلها قالا وهو الأقرب  
 إلى ظاهر النص لكن صحح  
 النووي في تصحيحه مقابله  
 قال في الروضة كأصلها وهو

داره دون بيته لم يحنت أولاً يدخل داره فدخل بيته فيها حنت اه قال الرشيدى قوله وعلم مما تقرر إن  
 البيت غير الدار ولا نظر إلى أن عرف كثير من الناس إطلاق البيت على الدار ووجهه أن العرف  
 العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الأذرى فإنه لما ذكر مثل الإطلاق الذي في الشرح  
 وقال أنه الأصح عقبه بقوله وعن القاضي أبي الطيب الميل إلى الحنت أى فيها لو حلف لا يدخل البيت  
 فدخل دهليز الدار أو صحنها أو صفقتها لأن جميع الدار بيت بمعنى الأبواب ثم قال أعني الأذرى وهو عرف  
 كثير من الناس بقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه أن الأصح أنه لا ينظر إلى ذلك  
 وبهذا علم ردي بحث سم أن محل هذا في غير نحو مصر والافهم يطلقون البيت على الدار ثم رأيت في  
 ع ش على م في الفصل الآتى مانصه قوله لا عبرة بالعرف الطارى منه يؤخذ عدم الحنت فيها لو حلف  
 لا يدخل بيت فلان فدخل دهليزه فان عرف مصر إطلاق البيت على جميع ذلك سيما إذا دلت القرينة  
 عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلاً فإنه لا يفهم عرفاً من ذلك إلا ما جرت به العادة بدخوله  
 لا محل البيتونه بخصوصه فتنبه له (قوله أو خيمة) أى إذا اتخذت مسكناً ما يتخذها المسافر والمجتاز  
 لدفع الأذى فلانسمى يتنا وهذا عند الإطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف إليه س ل (قوله أو حلف  
 لا يدخل على زيد الخ) وعبارة أصله مع شرح م أو حلف لا يدخل على زيد فدخل يتنافيه زيد  
 وغيره حنت لوجود صورة الدخول حيث كان عالماً به إذا كرا الاحال مختاراً وخرج بيته بدخوله عليه في  
 نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفاً ومثل ذلك ما لو جتمع ما ولية فلا حنت لأن موضع الولية لا يختص  
 بأحد عرفاً فاشبهه نحو الحمام وصورة المسئلة في المسجد ونحوه عند الإطلاق فلو قصد أنه لا يدخل مكاناً فيه  
 زيد أصلاً حنت لتغليظه على نفسه \* ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق أنه لا يجتمع مع فلان  
 في محل ثم أنه دخل محل وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه واجتمع في المحل هل يحنت لأنه صدق عليه  
 أنه اجتمع معه في المحل أم لا والجواب أن الظاهر عدم الحنت لأنه إنما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه  
 ع ش (قوله وفي نظيره من السلام) أى وكان بحيث يسمعه وإن لم يسمعه بالفعل أو كان به جنون بشرط  
 أن يكون بحيث يعلم الكلام شرح م (قوله ولو في الصلاة) بأن سلم على المأمومين وفيهم زيد حل  
 وعمل الحنت إذا قصد السلام عليهم أما إذا قصد الصل أو أطاق فلا يحنت (قوله بأن الدخول لا يتبعض)  
 بدليل أنك لا تقول دخلت عليكم إلا زيدا عميرة سم

(فصل في الحلف على أكل أو شرب) أى وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا الصبي ع ش (قوله  
 برؤس نعم) أى ثلاث لأنها أقل الجمع بخلاف ما إذا حلف لا يأكل رؤساً كل الرؤس فإنها للجنس فيحنت بواحدة  
 لا ببعضها نظر للجنس ونظير هذه المسئلة ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء فيحنت بواحدة بخلاف نساء  
 فلا يحنت إلا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يتزوج نساء أو النساء فهو للجمع فيهما فلا يحنت  
 إلا بالثلاث لأن العصمة محقة وقد شكك في زوالها بالجنس فلا تزول إلا بيقين ويأتى هذا التفصيل في  
 الرؤس فان حلف بالله فرق بين الجمع والجنس وإن حلف بالطلاق فلا فرق بينهما فلا يحنت إلا بالثلاث  
 فيهما زى (قوله لا اعتياداً بينهما مفردة) أى في كل ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حنته برؤس الأبل  
 بمصر نظر لأنها لا تتعارف بينهما فيها حل (قوله إلا إن كان الحالف من بلد الخ) المعتمد أنه لا يتقيد  
 بذلك بل لو كان من غيرها كان كذلك فتنى بيعت في محل حنت الحالف مطلقاً كرؤس النعم حل  
 ونقله سم عن الروضة (قوله مفردة) أى عن أبدانها زى (قوله على الأقوى في الروضة) معتمد  
 (قوله بيضا) هو اسم جنس جمى ليس مدلوله الماشية من حيث هي بل الأفراد وأقلها ثلاثة حل ولو

(ف) يحنث (بفارق بائنه) أى مامن شأنه أن يفارقه (حيا) ويؤكل بيضه منفردا (كدجاج ونعام) وان فارقه بعد موته بخلاف غيره كبيض سمك وهو بطارخه لانه ان يفارقه ميتا بشق بطنه وكبيض جواد لانه (٣٢٧) لا يؤكل منفردا (أو) حلف

لا يأكل (لحاف) يحنث (بلحم مأكول) كنم وخيل وطير ووحش مأكولين فيحنث بالاكول من مذكاة (ولو لحم رأس ولسان لا) لحم (سمك) وجواد) لانه لا يفهم من اطلاق اللحم عرفا فعلم انه لا يتناول غير اللحم ككرش وكبد وطحال وقلب ورتة (ويتناول) أى اللحم (شحم ظهر وجنب) لانه لحم سمين ولهذا يحمر عند الهزال (لا) شحم (بطن وعين) لانه يخالف اللحم في الاسم والصفة (والشحم عكسه) فلا يتناول شحم ظهر وجنب ويتناول شحم بطن وعين وذكرا الجراد مع عدم تناول اللحم شحم العين والشحم شحم الجنب ومع تناول الشحم شحم البطن والعين من زيادتي (والالية والسنام) بفتح أولهما (ليس) أى كل منهما (شحم ولا لحاف) لمخالفته لكل منهما في الاسم والصفة (ولا) يتناول (أحدهما الآخر) لذلك فلا يحنث من حلف لا يأكل (أحدهما الآخر) (والدسم) وهو الودك (يتناولهما)

حلف لا يأكل مافي كده وكان حلف لا يأكل بيضا وكان في كده بيض جعل في ناطف وهو حلاوة تنعقد ببياضه وأكله بر لانه يصدق عليه انه لم يأكل بيضا وقد أكل مافي كده زى وقد يقال لا يحتاج لهذا لانه لا يحنث الا بأكل ثلاث بيضات فإذا أكل مافي كده بيضة لا يحنث قياسا على الرأس وهذه الحيلة لا يحتاج اليها الا اذا قال لا يأكل شيئا من البيض تأمل (قوله بفارق بائنه) وان لم يكن مأكول اللحم فيحل أكله مطلقا اتفاقا حيث لم يكن من ذوات السموم زى وحل أما هو فيحرم أكله وان كان طاهرا لان البيوض كلها طاهرة كافي قل على الجلال قال سل ثم لا فرق في الحنف بين أكله وحده أو مع غيره اذا ظهر فيه اه والبيض كله بالاضاد الا بيض النمل فبالطاء المشالة زى (قوله أى مامن شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متصلب خرج بعد الموت كما سيأتى شرح م وما وافقه على البيض أى بيض من شأنه ان يفارقه أى البائض حيا وهو حال من الهاء في يفارقه الرجعة للبائض وهذا بالنظر لتركيب المتن أما بالنظر لتركيب المتن في حد ذاته فقوله حيا حال من البائض وقوله ويؤكل بيضه منفردا فيه اظهار في مقام الاضمار يوقع في اللبس وصعوبة الفهم فكان عليه ان يقول ويؤكل منفردا كافي شرح م ويحجب بانه أظهر لدفع توهم عود الضمير للبائض (قوله وهو بطارخه) لأن بيضه يصير بطارخ بعد موته فاذا مكث في البحر صار البيض سمكا صغيرا (قوله فيحنث بلحم مأكول) أى ولو أكله نيا عميرة وقوله بالاكل من مذكاة أى لا بالأكل من الميتة ولو كان مضطرا كما قاله م لان اللحم انما ينصرف الى المأكول شرعا سم وهذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حل عليه شرح م وقوله ولو لحم رأس ولسان أى لحم لسان والاضافة بيانية م والغاية للرد أى وخذ وأكارع لصدق اسم اللحم على ذلك كله شرح م (قوله لا لحم سمك) ولو تغير الصورة المشهورة وان بيع مقطع الكبره عميرة أى لانه لا يسمى في العرف لحاوان كان يسمى به لغة كما في القرآن في قوله وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحا طريا كما لا يحنث بجلوسه في الشمس من حلف لا يجلس في سراج وان سماها الله تعالى سراجا ومن حلف لا يجلس على بساط يجلسه على الارض وان سماها الله تعالى بساطا شرح م (قوله لا يتناول غير اللحم) ولا يحنث بقنصة الدجاج قطعه ولا يجلد الا ان رقبته يثقل غالب على الأوجه زى (قوله شحم ظهر وجنب) قال المحلى وهو الأبيض الذي يخالطه الأجر قال شيخنا أما ما لا يخالطه فلا حنث به قطعا سم وقيل لا يتناول اللحم الشحم لقوله تعالى حرمناعليهم شحومهم الخ فسماء شحما شرح م (قوله لا شحم بطن) مما على المصارين وغيرها عميرة سم (قاعدة) حلف لا يأكل طيبخا لا يحنث الا بمافي ودك أوزيت أو سم من متن الروض ع ش على م (قوله لانه يخالف اللحم الخ) قد يقال فيما قبله انه يخالف له في الاسم والصفة حل وأجيب بانه يميل الى اللحم بدليل انه يحمر عند الهزال (قوله وهو الودك) هو اسم لجميع الادهان سواء كانت من ذى روح أم لا ويشمل اللحم السمين ع ش أى اذا كان فيه دهنية (قوله ويتناول شحم نحو ظهر) استشكل شمول الدسم له مع انه لحم وهو لا يدخل في الدسم وأجيب بانه لما صار سمينا صار يطلق عليه اسم الدسم وان لم يطلق الدسم على كل لحم سل وشرح م (قوله ودهنا) أى خالصا والا فالالية دهن والمراد دهن الحيوان أما دهن بحوسه سم ولوز فلا يتناوله على ما قاله البغوى واعتمده زى لكن قال سم الاقرب خلافة وعزاه لم وهو كذلك

أى الالية والسنام (و) يتناول (شحم نحو ظهر) كبطن وجنب (ودهنا) مأكولا فيحنث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دسما وقول نحو ظهر أعين من قوله ظهر وبطن (و) يتناول (لحم بقري جاموسا)



وبقر وحش) فيحنت بأكل أحدهما (٣٢٨) من حلف لا يأكل لحم قروذ كرقب الوحش من زيادتي (و) يتناول

في شرحه (قوله وبقر وحش) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يركب حمارا فركب حمارا وحشيا لا يحنت لان المعهود ركوب الحمار الا هلى بخلاف الاكل واستوجه حجج وممر أن الضأن لا يتناول المعزولا عنه وان اتحد اجنبا لان اسم أحدهما لا يطلق على الآخر لغيره ولا عرفا وان شملهما اسم الغنم المقتضى اتحاد جنسهما من (قوله فيحنت بأكل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم الجاموس لا يحنت بأكل لحم البقر حل وأما الذفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن حيوان ويض ولومن سمك فيتجه حمله على ذاك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا ولا دم كبد او لا طحالا شرح ممر (قوله كل خبز) وان لم يؤكل اختيارا عشا ويتناول الكنافة والسنبوسك والخبز والبقلادة لانها خبز أولامر بخلاف ما اذا قيلت أولا فالضابط أن الخبز يتناول كل ما خبز وان قلى بعد وحدث له اسم يخصه دون ما قلى أولا فلا يتناول المقل كالأزلية والقطائف من قلى على الجلال (قوله وباقلا) قال في المختار الباقلا اذا شدت قصرت واذا خفت مدت عشا على ممر (قوله عن واو اوى) لان اصله ذروا وذرى (قوله وحش) ويشمل البقسماط والرقاق دون البسيس وهو أن يلت نحو دقيق أو سويق بنحو سمن ممر وحجج (قوله وان ثرده) نعم لو صار في المرقعة كالحسو بفتح الحاء وتشديد الواو فتجسأه أى شربه لم يحنت كالمودق الخبز اليابس وسفه لانه استحدث اسما آخر فلم يأكل خبزا شرح ممر والروض والمراد أنه اختلطت اجزائه بعضها ببعض بحيث صار كالسمن بالعصيدة أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو المعلقة بخلاف ما اذا بقيت صورة القيت لقمامة تميز بعضها عن بعض في تناول عشا على ممر (قوله أولم يكن معهودا ببلده) بحث سم عدم الحنت اذا أكل شيئا من ذلك على ظن أن الخبز لا يتناوله أخذاء ممر في الطلاق رشيدى (قوله لظهور اللغة فيه) فيه ان الايمان مبنية على العرف ثم رأيت ممر في شرحه قال لو كان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس والبيض أنه هنا لم يطرد لا اختلافه باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذينك (قوله سواء ابتلعه الخ) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا يحنت الا بالبيع المسبوق بالضعف لان الطلاق محمول على اللغة أى فيحمل اللفظ فيه على حقيقة فلو حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وبلعه لا يحنت والايمان محمول على العرف فيحمل اللفظ فيها على مقتضاء المتعارف ولو المجازى حل والعرف بعد البالغ آكلا ولهذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع أنه يبلعه ما ابتداء زى (قوله تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد به ما يتأدم به من الفا كهة لا مطلق الادم حل (قوله والخلوا) هي كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلوا ليس في جذه حامض كدبس وقانيذ لا عنب واجاص ورماني أما السكر والعسل أى كل منهما على انفراد فليس يحلوان الخلوا خاصة بالمعمولة من حلوا كفا في شرح ممر وسئل وقوله خاصة بالمعمولة من حلوا أى على الوجه الذى تسمى به حلوا بأن عقدت على النار أما النشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفا حلوا فينبغي ان لا يحنت به من حلف لا يأكل كاهابل ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه لا بد في الحلوا من تركبها من جنسين فأكثر عشا على ممر (قوله مع الفرق بين البابين) وهو ضيق باب الربا والايمان مبنية على العرف والبيع مبنية على اللغة (قوله ورماني) يرد عليه قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورماني لاقتضاء العطف المتغايرة وأجيب بأن العطف في الآية من عطف الخاص على العام (قوله ويقال فيه الخ) أى فائغاته ثلاث (قوله ولبيونا) أى غير ملح وكذا تناول الفا كهة كبادا ونارنج غير ملح أيضا كفاي ممر (قوله أما ما حلا) أى ولو أدنى حلاوة

(الخبز كل خبز ولو من أرز) بفتح الهـ مزو ضم الراء وتشديد الزاى على الاشهر (وبقلا) بتشديد اللام مع القصير على الاشهر (وذرة) بزال معجمة والهاء عوض عن واو اوى (وحش) بكسر الحاء وفتح الميم وكسرها فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل خبزا (وان ثرده) بمثابة أولم يكن معهودا ببلده لظهور اللغة فيه وهذا فارق مامر من اعتبار العرف سواء ابتلعه بعد مضغ أم دونه (و) يتناول (الطعام قوتا وفاكهة) لوقوع اسمه عليهما والفاكهة تشمل الادم والخلوا كما صر في الربا وتقدم ثم أن الطعام يتناول الدواء بخلافه هنا مع الفرق بين البابين (و) تناول (الفاكهة وطبا وعنب اورمانا وترجا) بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم ويقال فيه اترنج بالنون وترج (ورطبا ويابسا) كتمر وزبيب (ولبيونا ونبنا) بفتح النون وسكون الموحدة وكسرها (وبطيخا وبفستق) بضم الفوقية وفتحها (و) لب (غيره) كلب بندق (لاقتاء) بكسر القاف

أكثر من فتحها وبثلثة مع المد (وخيار او باذنجانا) بكسر المعجمة (وجزا) بفتح الجيم وكسرها فيست حل من الفاكهة وكذا البالح والحصرم كذا كره المتولى لكن محله في البلح في غير الذى حلا أما ما حلا فظاهر أنه من الفاكهة (و) لا يتناول

(التمر) بثلاثة (بابساو) لا (البطيخ والتمر) بمثناة (والجوز هنديا) والهندي من البطيخ الاخضر واستشكل (و) لا (الرطب تمر او بسرا) و بلحا (و) لا (العنبز يديا وحصر ما وعكوسها) لاختلافها اسما وصفة فلا يحنت بأكل التمر من حلف لا يأكل رطباً والعكس وكذا الباقي ولو حلف لا يأكل العنب أو الرمان لم يحنت بشرب عصيره ولا بدسه ولا بامتصاصه ورمى ثقله لانه لا يسمى أكلاً (قائدة) أول التمر طالع ثم خلال بفتح المجمة ثم بلع ثم بسر ثم رطب ثم تمر (ولو قال) في حلقه مشيراً لبر (لا آكل) (٣٢٩) ذا البر حنت به على هيئته ولو لم يطبونا

لا على غيرها) كطحيته وسويقه وعينه وخبره لزوال اسمه (أو) قال فيه مشيراً له لا آكل (ذا) (يعنث) بالجميع عملاً بالاشارة (أو) قال مشيراً لرطب لا آكل (ذا الرطب) فأكله تمر أو (لصي أو عبد) (لا) كالم ذا الصبي أو ذا العبد فكلمه كاملاً بالبلوغ أو الحسرية (لم يحنت) لزوال الاسم وذ كر حكم العبد من ز يادق وتعيرى بالكامل في الصبي أولى من تعيره بالشيخ (أو) قال مشيراً بالبقرة أو شجرة (لا) آكل من ذي البقرة أو من ذي الشجرة حنت بما يؤكل منهما) من لحم وغيره في الاولى ومن تمر وجار في الثانية (لا بولد) ولين في الاولى (ونحو ورق) كطرف غصن في الثانية عملاً بالعرف وتعيرى بما يؤكل أعم من تعيره بلحم وتمر (أو) قال في حلقه (لا آكل سويقاً) فسفه أو تناوله بآلة هو أعم من قوله بأصبع (أو)

حل (قوله والهندي من البطيخ الاخضر) أي فلا يحنت الا بالاصفر والمعتمد عند شيخنا خلافاً للشارح كحج انه لا يحنت الا بالاصفر لان العرف الطاري يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق حل أي فكلام الشارح مبني على العرف القديم وهو ان البطيخ خاص بالاصفر والعرف الطاري اختصاصه بالاصفر وهو المعول عليه (قوله من البطيخ) وأما هندي من التمر فهو التمر الهندي المشهور والجوز الهندي هو الجوز الكبير الذي يؤكل للدواء وغيره هو الجوز الذي يؤكل في نحو العيد (قوله واستشكل) أي عدم تناول البطيخ للاخضر وعدم الحنت في الديار المصرية والشامية فان اطلاق البطيخ عندهم على الاخضر أكثر وأشهر فينبغي الحنت به كما جرى عليه البلقي والاذري وغيرهما س ل وزى (قوله ولا بامتصاصه) وكذا لو حلف لا يأكل القصب لا يحنت بمصه ورمى ثقله حل وزى وهو بضم التاء المثلثة (قوله لانه لا يسمى أكلاً) لعدم تقدم المضغ حل (قوله فائدة أول التمر الخ) فائدة هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب في المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل أحدهما لا يحنت بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من أكلمه والخلاء بعد بزوره منها والبلع في حال خضرته والبسر اذا كان أحمر أو أصفر فاذا حلف لا يأكل شيئاً من هذه الاشياء لا يحنت بأكل الباقي (قوله لا آكل ذا البر) لو أخرا اسم الاشارة فهو كالموافق صر على الاشارة س ل أي فيحنت بالجميع (قائدة) وقع السؤال عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل من هذه الزرعة مشيراً الى غيط قح من اقمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم انه تقي أرضه في عام آخر من قح تلك الزرعة المذكورة وأكل منها فهل يحنت أو لا والجواب عنه أن الظاهر عدم الحنت لزوال الاسم والصورة اه ع ش على مر (قوله أولاً) كالم ذا الصبي الخ) هذا زائد على الترجمة ولا يمد معيباً (قوله من ذي البقرة) التاء فيها للوحدة فتشمل الثور وكذا اذا حلف لا يأكل دجاجة يحنت بأكل الديك بجعل التاء للوحدة كما قاله ع ش (قوله ونحو ورق) أي اذا لم يكن مأكولاً والا كورق العنب فيحنت بما كاه كافي زى (قوله سويقاً) يطلق السويق على دقيق الشعير المقلق وعلى دقيق الحنطة المقلية عن (قوله أولينا) عبارة أصله مع شرح مر أو حلف لا يأكل لبناً حنت بجميع أنواعه من مأكول ولو صيداً حتى نحو الزبدان ظهر فيه نحو جبن ومصل اه وقوله من مأكول أي من لبن مأكول أي لبن يحل أكله فيشمل لبن الظباء والارنب وينت عرس ولبن الآدميات لان الجميع مأكول وهذا ان جعل قوله مأكول صفة للبن المقدر فان جعل صفة للحيوان خرج لبن الآدميات ودخل لبن من عداها من جميع الماء كولات والا قرب هو الاول لان الصورة النادرة تدخل عند الاطلاق ولا نظر لكون المتعارف عندهم ان اللبن الماء كقول هو لبن الانعام كما تقدم من أن الخبز يشمل كل مخبوز وان لم يتعارفوا منه الا نحو خبز البرقان قال أردت بالابن ما يشمل السمن والجبن حنت بهما لانه أصل لهما اه ع ش على مر ملخصاً (قوله ظاهرة) أي بالبصر شوري

درس

(٤٢ - (بحيرى) - رابع) لا آكل (مائناً) أو لبناً (فأكله نجبر حنت) لان ذلك يعدأ كلاً (لان شربه) أي السويق في مائع أو المائع أو اللبن فلا يحنت لانه لم يأكله (أو) قال (لا أشربه) أي السويق أو المائع (فبالعكس) أي يحنت في الثانية دون الاولى فيهما (أو) قال (لا آكل سمنافاً كاه) ولو ذائباً (نجبراً وفي عصيدة وعينه ظاهرة حنت) لانه متميز في الحس وقده أكل الحلو ف عليه وزادة بخلاف ما اذا شربه ذائباً كعالم وما اذا لم تظهر عينه لاستهلاكه

﴿فصل في مسائل مشورة﴾ سميت مشورة لانها لم تجتمع في باب واحد في كلام غيره وجلة أصولها  
الذكورة في هذا الفصل أحد عشر (قوله لجواز أن تكون الخ) ولأن الأصل براءة ذمته من الكفارة  
والورع أن يكفر فإن أكل الكل حنت لكن من آخر جزء أكله فتعقد في حلف بطلاق من حيث دلالة  
المتيقن شرح مر (قوله أولاً) كلن ذى الرمانة ﴿قائمة﴾ نقل عن ابن عباس أن في كل رمانة حبة  
من رمان الجنة ونقل الدميري أنه إذا عدت الشرفات التي على حلق الرمانة فإن كانت زوجاً فعد حب  
الرمانة زوج وعد درمان الشجرة زوج أو فرداً فهم فرد قل على الجلال (قوله لم يبرأ بالجميع) فإن  
أحالت العادة أكله تعذر البر ويبنى أن يقال إن حلف عالماً بحالة العادة كأن انصب الكوز في بحر  
وحلف ليشر بن ما انصب من الكوز في البحر حنت حالاً لأنه حلف على مستحيل وإن طرأ تعذره كأن  
حلف ليشر بن ما في هذا الكوز فأنصب بعد حلقه فإن كان بفعله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه  
حنت حالاً لتفويته البر باختياره وإن انصب بفعله ولم يقصر فإن تمكن من شره قبل ولم يفعل حنت  
أيضاً ولا لعذره اه ع ش على مر (قوله لا احتمال الخ) علة لحذف تقديره فلا يبرأ إذا ترك واحدة  
أو بعضها (قوله هو المحلوف عليه) أي إن كان المتروك ثمرة وقوله أو بعضه أي إن كان المتروك بعض ثمرة  
(قوله أولاً) لا يلبس ذين لم يحنت بأحدهما) أولاً يلبس هذا الثوب فسل منه خيطاً لم يحنت كافي مر أي من  
منسوجه لا من خياطته قال ع ش عليه أي خيط قدر اصبع مثلاً طويلاً لا عرضاً ومثله لا أرئدى بهذا  
الثوب أولاً أتعلم هذه العمامة أولاً ألق هذا الشاش اه وفارق ما ذكره لأساً كنك في هذه الدار  
فانهدم بعضها وسا كنه في الباقي بان المدا رهناء على صدق المسأ كنتم ولو في جزء من الدار ونم على لبس  
الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الجار أو السفينة فقطع منه جزء وقطع منها لوح مثلاً ثم ركب ذلك  
حنت شرح مر ومثله لا أنام أولاً أجلس على هذه الطراحة فسل منها خيطاً وانام أو جلس في حنت لأنه  
يصدق عليه أنه نائم أو جالس عليها بعد سسل الخيط منها وكذا لو فرش عليها ملاء وانام عليها الجريان  
العرف بذلك كافي ع ش (قوله لأنه يمينان) عبارة شرح مر لانه يمينان حتى لو حنت في  
أحدهما بقيت اليمين منعقدة على الآخر فإن وجد وجبت كفارة أخرى لأن العطف مع تكرار لا يقتضي  
ذلك فإن أسقطاً كأن قال لا آكل هذا وهذا أولاً كلن هذا وهذا اللحم والعنب نهان الحنت في الأولى  
والبر في الثانية بهما اه (قوله بعد تمكنه) راجع للسائلين (قوله أو أتلفه قبله) أي أو أتلفه غيره وتمكن من  
دفعه ولم يدفعه مر سم (قوله أي قبل تمكنه) أي وهو مختار إذا كرل يمين س ل (قوله حنت من  
الغد بعد مضي زمن تمكنه) هذا اليقدر محتاج إليه في المسائل الثلاث في الأولين لو كان يتمكن في الغد  
حصل أول النهار والتلف والموت حصل آخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت التلف أو الموت بل يحكم به  
من أول النهار بعد مضي زمن يتمكن وفي الثالثة لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت التلف  
بل يؤخر الحكم به إلى أن يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من الفعل وإن كان الاتلاف من الغد قبل  
التمكن فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعد مضي زمن يتمكن فيه من الفعل لو حصل اه (قوله أو  
أتلفه غيره) أي ولم يقصر في دفعه عنه شو برى (قوله أعم من اعتباره فيه) أي لصدقه بما لو أتلفه  
في الغد قبل يتمكن وكلام الأصل لا يصدق بهذا (قوله عند رأس الهلال) أي أوله فلو حذف لفظة  
رأس بر يدفعه قبل مضي ثلاث ليال من الشهر الجديد ع ش على مر (قوله فليقض عند غروب)  
أي عقب الغروب المذكور ولو شك في الهلال فأخر القضاء عن الليلة الأولى وبأن كونها من الشهر لم  
يحنت كالمكره وانحلت اليمين س ل قال ع ش على مر ولو وجد الغريم مسافراً آخر الشهر كلف  
السفر إليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كما نقل بالدرس عن فتاوى الشارح اه ولو حلف لا قضيتك

لو (حلف لا يأتى كل ذى  
التمرة فاختلطت بتمراً فأكله  
الابيض ثمرة لم يحنت)  
لجواز أن تكون هي  
المحلوف عليها ولفظ بعض  
من زيادتي (أولاً) كلها  
فاختلطت أو) ليأكل  
(ذى الرمانة لم يبرأ بالجميع)  
لا احتمال أن يكون المتروك  
هو المحلوف عليه أو بعضه  
في الأولى ولتعلق اليمين  
بالجميع في الثانية (أولاً) يلبس  
ذين لم يحنت بأحدهما)  
لأن الحلف عليهما (أولاً)  
يلبس (ذاً) لا إذا حنت به  
أي بأحدهما لأنه يمينان  
(أولاً) كلن ذاً) الطعام  
(غداً) فتلغ) بنفسه أو  
بأتلاف (أومات) الخالف  
(في غد بعد تمكنه) من  
أكله (أو أتلفه قبله) أي  
قبل تمكنه (حنت) من الغد  
بعد مضي زمن تمكنه لأنه  
تمكن من البر في الأولين  
وفوت البر باختياره في  
الثالثة بخلاف ما لو تأنف أو  
مات هو أو أتلفه غيره قبل  
التمكن فلا يحنت كالمكره  
واعتباري في الاتلاف  
قبلية التمكن أعم من  
اعتباره فيه قبلية الغد (أو  
ليقضين حقه عند رأس  
الهلال) أو معه أو أول  
الشهر (فليقض عند  
غروب) شمس (آخر  
الشهر) فإن خالف

بأن قدم أو آخر (مع تمكنه) من القضاء فيه (حنت) فيدبني أن يعد المال ويترصد (٣٣١) ذلك الوقت فيقضيه فيه (لأن

شرع في مقدمة القضاء) كوزن وكيل وعد وحمل ميزان (حيث فتأخر) القضاء لكثرة فلا يحث العذر وتعيير بمقاسمة القضاء أعم من تعيره بالكيل (أولا يتكلم لم يحث بما لا يبطل الصلاة) كذكر ودعاء غير محرم لا خطاب فيهما وقراءة قرآن وشئ من التوراة أو الانجيل لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف إلى كلام الآمين في محاوراتهم وتعيير بما ذكر أعم من تعبيره بالتسبيح وقراءة القرآن (أولا يكلمه فلم عليه) ولو من صلاة (حنت) لأن السلام عليه نوع من الكلام (لأن كاتبة أو راسله أو أشار إليه) يبدأ غيرها (أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحث به اقتصارا بالكلام على حقيقته وقال تعالى فلن أكلم اليوم انسيا فأشارت إليه فان لم ينو في الأخيرة قراءة حنت لأنه كما ودخل في الإشارة إشارة الآخر فلا يحث بها وإنما نزلت إشارته منزلة النطق في العقود والفسوخ للضرورة (أو) حلف (لأمال له حنت بكل مال

حقك ساعة يبي لكذا فباعه مع غيبة رب الدين حنت وان أرسله إليه حال تقويته البر باختياره لبيعه ذلك مع غيبته المستحق شرح م (فرع) رجله على آخر دين فقال ان لم آخذه منك اليوم فامرأتى طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فامرأتى طالق فالطريق ان يأخذه من صاحب الحق جبر فلا يحثان قاله صاحب الكافي اه م اه شوبري (قوله بأن قدم الخ) أي ان لم يكن نوى أنه لا يأتي رأس الهلال الا وقد خرج من حقه ويقبل منه ارادة ذلك صل ومز محل قبوله لمانه بالنسبة لليمين وأما بالنسبة للطلاق والعناق فلا يقبل منه ظاهرا ولكنه يدين سم (قوله أو آخر) عبارة م أومضى بعد الغروب قدر امكانه العادي ولم يقض حنت لتقويته البر باختياره (قوله فيدبني) أي وجوب ان يعد المال بضم أوله من الاعداد أي بحمله ويحضره وعبرة سم قوله فيدبني ان يعد المال أي الأولى ذلك كما قاله طب ويدله قوله لان شرع الخ حتى لو لم يشرع في شئ من احضار المال ومقدمات القضاء الا عند الغروب لم يحث (قوله وحمل ميزان) أي احضاره اه (قوله فلا يحث) لانه أخذ في القضاء عند ميقاته أي وقته والاوجه كما يحثه الاذرى اعتبار تواصل نحو الكيل في حث بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر نعم لو حل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحث كما لا يحث بالتأخير لشكه في الهلال شرح م (قوله بما لا يبطل الصلاة) فلا يحث بحرف غيره منهم سم قال م في شرحه بخلاف غيره ان أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع لولا العارض كما هو قياس نظائره اه ويحث اذا فتح على المعلى بقصد الفتح فقط أو أطلق ولا يحث اذا قصد التلاوة فقط أو مع الفتح سم (قوله لا خطاب فيهما) أي لغبر الله ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أي ولو كان جنبا م (قوله وشئ من التوراة والانجيل) المعتمد أن قراءة شئ منهما تبطل الصلاة لانهما منسوخة الحكم والتلاوة خلافا للشارح ع ش أي وان كان لا يحث بذلك فالضعف بالنسبة لجعله مثالا لما لا يبطل الصلاة وان كان الحكم وهو عدم الحث مسلما قال كلام في مقامين قاله ع ش على م بشئ ما لو قرأهما كلاهما في حث لتحقق أنه أتى بما هو مبدل قال حج بل لو قيل ان أكثرهما ككلامه لم يبعد اه وقال الزركشي لو قرأ شيئا من التوراة الآن لم يحث لاننا شك في ان الذي قرأه مبدل أو غير مبدل نقله سم وأقره (قوله ولو من صلاة) أي ان قصده قال م فلا حث بسلامه منها اذا لم يقصده بأن قصد التحلل أو أطلق فان قصده بسلامه حنت اه (قوله حنت) أي ان أسمع أو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض ويشترط فهمه لما سمعه ولو بوجه اه شرح م ملخصا (قوله ونواها) ظاهرها واحد مع الاعلام وبه صرح زى تقلا عن حج وم ع ش (قوله على حقيقته) أي الشرعية وهي لا تتناول ماذكر والا حقيقته اللغوية تتناول ماذكر (قوله لانه كـ) أي لقصده الافهام وحده وكذا الوأطلق زى أي لان القرآن مع وجود الصارف لا يكون قرآنا الا بالقصد ع ش (قوله بكل مال) ولو ثياب بدنه على المعتمد اه حل (قوله وان قل) أي اذا كان متمولا م ع ش وفي مال غائب وضال ومغصوب وانقطع خبره وجهان أحدهما حثه بذلك لثبوته في التمسك ولا نظر لعدم تمكنه من أخذه وبه جزم في الانوار ومثل ذلك المسروق اه م والتعطيل قاصر على المغصوب ولان الاصل بقاء الاولين (قوله ولو مؤجلا) ولو على معسر جاحد بلاينة قال البلقيني الا ان مات لانه صار في حكم العدم وهذا ضعيف في حث وان مات ولا ترك له لانه لا يحتمل أن يظهر له مال ولثبوته في الذمة زى (قوله لا بمكاتب) أي كتابة صحيحة ع ش (قوله ولا بالدين الذي عليه

وان قل حتى يمدبره) ومستولونه (ودينه ولو مؤجلا) لصدق اسمه بذلك (لا بمكاتب) لانه كالحراج عن ملكه ولا بالدين الذي عليه

للسيد لتعليقهم بأن الدين يجب فيه الزكاة ولازكاة في هذا الدين لسقوطه بالتجيز ولا بملك منفعة لان المفهوم من اطلاق المال الاعيان (أو ليضرب به بر بما يسمى ضرباً لوطياً) أي ضرباً بالوجه بباطن الراحة (ووكراً) أي دفعاً ويقال ضرباً باليد مطبقة لان كلاهما ضرب بخلاف ما لا يسمى ضرباً كعض وخنق بكسر النون وقرص ووضع سوط عليه وتنف شعر (ولا يشترط) فيه (ايلام) لانه يقال ضرب به فلم يؤلمه ويخالف الحد والتعزير (٣٣٢) لان المقصود منهما الزجر (الا أن يصفه) أي الضرب (بنحو شديد)

للسيد) يعني مال الكتابة دليل ما بعده والمعتمد أن مال الكتابة مال فيجذب به كافي م (قوله أي دفعاً) وبغير اليد كما يدل عليه كلام اللغويين س ل ومنه قوله تعالى فوكره موسى ففضى عليه وعبرة المختار وكزه ضرب به ودفعه وقيل ضرب به بجمع يده على ذقنه وبابه وعد ع ش على م (قوله وخنق) في المختار الخنق بكسر النون مصدر خنقه يخنقه بالضم خنقا بالكسر وقد يسكن النون كافي المصباح وقوله مصدر أي سماعي والقياس سكونها لانه من باب قتل (قوله ولا يشترط فيه ايلام) أي بالفعل أما بالقوة فلا بد منه زي فلا ينافي ما في الطلاق من اشتراط الايلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح م قال الرشيدى الظاهر أن المراد بالقوة أن يكون شديد ادى نفسه لكن منع من الايلام مانع اذا ضرب الخفيف لا يقال انه مؤلم بالفعل ولا بالقوة (قوله الا أن يصفه الخ) أي أو ينوي ذلك شرح م (قوله فيشترط فيه ايلام) ولو حلف ليضرب به علة فهل العبرة بحال الخالف أو المحلوف عليه أو العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف ع ش على م (قوله أو خشبة) من الخشب الاقلام ونحوها من أعواد الخشب والجريد واطلاق الخشب عليها أرى من اطلاقه على الشماريج ع ش على م (قوله بعشكال) وهو الضغث في الآية أي في قوله تعالى وخذي يدك ضغثاً أي عرجونا (قوله وان شك) المراد به مطلق التردد ع ش فيشمل ظن عدم اصابة الكل فيعبر على المعتمد كافي م خلافاً للشارح فيما يأتي (قوله وخالف نظيره في حد الزنا) أي حيث لا يكفي ما ذكر مع الشك في اصابة الكل (قوله لان المعترف فيه الايلام) عبارته هناك وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها الايلام بأنها مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضرباً بالحد ومبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالايلام (قوله وفيما لو حلف) عبارة م وفارق ما لو مات المعلق بمشيئته وشك في صدور هامة فانه كنتحقق عدم بان الضرب سبب الخ (قوله لان الضرب سبب ظاهر) فان قلت كيف علمتم ظهوره مع ان فرض المسئلة في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يحتمل ظهوره على انه باعتبار ما من شأنه فلا تنافي خلافاً لمن ظنه حج زي (قوله في الانكاس) أي والانكاس أمارعة على اصابة الكل ولو بواسطة فاندفع ما يقال ان الكلام في الاصابة لا في الانكاس (قوله عدم البر) المعتمد انه لا فرق لان الاصل براءة الذمة من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر زي (قوله ولا من جنسها) أي والشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفي حقه منه) زاد الشارح منه فلا يبر الا باقبض منه وبدونها يصح من الوكيل ومن الاجنبى اذا أدى عنه بر لى سم (قوله ففارقته) أي بما يقطع خيار المجلس س ل (قوله ولو بوقوف) ولو توضع عنه أو ضمنه له ضامن ثم فارقته لظنه صحة ذلك انجبه عدم حشده لانه جاهل شرح م (قوله أو أبرأه) ويبحث بمجرد الابراء وان لم يفارقه فهو معطوف على فارقته (قوله أو أأحال به الخ) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا ثم أأحال به أو عوضه عنه حث لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان أشبهته نعم ان نوى عدم مفارقتها له وذمته مشغولة بحقه لم يثبت كماله نوى بالاعطاء والايفاء

كبرح فيشترط فيه ايلام ونحو من زيادتي (أو) ليضرب به مائة سوط أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشدودة) من السياط في الاولى أو من الخشب في الثانية (أو) ضرب به ضربة (في الثانية بعشكال عليه مائة غصن روان شك في اصابة الكل) عملاً بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لان المعترف فيه الايلام بالكل ولم يتحقق وهذا الاسم وقد وجد وفيما لو حلف ليفعل كذا اليوم الا أن يشاء زيد فلم يفعله ومات زيد ولم تعلم مشيئته حيث بحث لان الضرب سبب ظاهر في الانكاس والمشيئة لا امارة عليها والاصل عدمها والشك هنا مستعمل في حقيقته وهو استواء الطرفين فلو ترجع عدم اصابة الكل فتتضي كلام الاصحاب كافي المهمات عدم البر وتقييدى العشكال بالثانية من زيادتي نخرج به الاولى فلا يبر به فيها كما

براءة

صححه في الروضة كما شرحين لانه ليس بسياط ولا من جنسها وما اقتضاء كلام الاصل من انه يبر به فيها

ضعيف وان زعم الاستوى انه الصواب (أو) ليضرب به (مائة مرة لم يبر بهذا) المذكور من المائة المشدود وذا ومن العشكال لانه لم يضر به الامر (أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه) منه (ففارقته) محنة راداً كراييين (ولو بوقوف) بان كانا مشيين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفس) بأن فارقته بسبب ظهور فاسه الى أن يوسر (أو أبرأه) من الخلق (أو أأحال) به على غيره وهذه من زيادتي (أو أأحال)



به على غريم غريمة (حنث) في المسائل الأربع لوجود المقارقة في الأولى بأنواعها وتنفو بته البر باختياره في الثانية ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الأخيرة نعم إن فارقته في مسألة الفلس بامر الحاكم لم يحث كالمكره (٢٣٣) (لأن فارقته غريمه) وإن أدن له

أو تمكن من اتباعه لأنه إنما حلف على فعل نفسه فلا يحث بفعل غيره (وإن استوفى حقه وفارقته ووجده غير جنس حقه) كغشوش أو نحاس (وجهله أو) وجده (رديثالم يحث) لعذره في الأولى ولأن الرذاعة لا تمنع الاستيفاء في الثانية بخلاف ما إذا كان غير جنسه وعلم به (أو) حلف (لأرى منكر) الرفع إلى القاضي فراه بر بالرفع إلى القاضي (البلد) في محل ولايته لا إلى غيره لأن ذلك مقتضى التعريف بأل حتى لو انزل وتولى غيره بر بالرفع إلى الثاني (فإن مات وتمكن) من رفعه إليه (فلم يرفع حنث) لتفويته البر باختياره (أو) لأرى منكر) الرفع إلى قاض بر بكل قاص في ذلك البلد وغيره (أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولا) لتعلق العيين بعينه (فإن نوى مادام قاضيا وتمكن) من رفعه (فلم يرفع حتى عزل حنث) لما مر فإن لم يتمكن لم يحث لعذره

براءة ذمته من حقه ويقبل قوله في ذلك ظاهر أو باطنا شرح م (قوله بأنواعها) وهي المقارقة بالشي أو بالوقوف أو بالفلس والثانية مسألة الإبراء حل ولو حلف لا يطلق غريمه حنث باذنه له في المقارقة لا بعدم اتباعه إذا هرب منه وقدر عليه لأن التبادر أنه لا يباشر إطلاقه م (قوله لأن فارقته) بأن كانا جالسين أو واقفين وذهب الغريم م (و بهذا التصو ير فارت قول المتن ولو بوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لأنه مفروض في الماشيين كما قال الشارح فلا منافاة بينهما اه ولا ينافيه مفارقة أحد المتبايعين الآخر في المجلس حيث ينقطع به خيارهما مع تمكنه من اتباعه لأن التفرق متعلق بهما لا هنا ولهذا الوفاقه هنا باذنه لم يحث أيضا نعم لو أراد بالمفارقة ما يشملها حنث شرح م (قوله لا رأى منكرا) أي فاعله (قوله إلى قاضي البلد) أي بلد الحلف لا بلد الخالف فيما يظهر نظير ما مر في مسألة الرؤس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر باحدهما أو بغيرهما فالتجته أنه لا بد من رفعه إليه لأن القصد من هذه العيين التوصل إلى طريق إزالة المشرع م وفي نسخة منه إلى قاضي بلد الخالف لا بلد الحلف قال الرشيدى وهي الموافقة لشرح لروض (قوله بر بالرفع إلى الثاني) لأن التعريف بأل يعمه ويمنع التخصيص بالوجود حالة الحلف فإن تعدد في البلد تخير وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضى شق فاعل المنكر خلافا لابن الرفعة إذ رفع المنكر للقاضى منوط بإخباره به لا بوجود إجابة فاعله ومعلوم أن إزالته ممكنة منه ولو رآه بحضرة القاضي فالتجته أنه لا بد من إخباره به لأنه قد يتيقظه بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فإن كان ثم قاض آخر رفعه إليه واللام نكفاه كما هو ظاهر بقوله رفعت إليك نفسك لأن هذا لا يراد عرفا من لأرى منكرا الرفع إلى القاضي شرح م (قوله فإن مات) أي الخالف (قوله حنث) أي قبيل موته والتجته اعتبار كونه منكر باعتقاد الخالف دون غيره وإن الرؤية من الأعمى محمولة على العلم ومن يبصر على رؤية البصر شرح م قال الرشيدى ظاهر قوله باعتقاد الخالف وإن لم يكن منكرا عند القاضي وفيه وقفة إذ لا فائدة في الرفع إليه وبعد تنزيل العيين على مثل ذلك اه وكلام م يشمل ما إذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ من الخنفي فالظاهر أنه لا بد أن يكون منكرا عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة (قوله ولو معزولا) وإن كان الرفع إليه لا يفيد شيئا حل (قوله لما مر) وهو تفويته البر باختياره لأن بالعزل تنقطع الديعومة فإن لم ينو الديعومة بل نوى وهو قاض والحالة ما ذكر أي تمكن من رفعه فلم يرفع لم يبر بر رفعه إليه بعد عزله لفوات المعنى الذى أفادته الجملة الحالية ويبر بالرفع إليه إذاولى بعد عزله لوجود المعنى المذكور فهما مسئلتان مسألة الديعومة ومسألة الحالية خلافتن فهما مسألة واحدة وحل كلام الأصل على عزل اتصل بالموت حل (قوله فإن لم يتمكن) أي لنحو حبس أو مرض أو تحجب القاضي ولم يتمكن مراسلة ولا مكاتبه اه شرح م أو كان لا يتوصل إليه إلا بدراهم يفرمها له أو لمن يوصله وإن قلت ع ش عليه (قوله وإن نوى وهو قاض) هذا في مدة قول المتن فإن نوى مادام قاضيا حل أي فإن لم ينو هذه الديعومة بل نوى وهو قاض أي نوى هذه الجملة الحالية أي نوى التقييد بفهمها (قوله والرفع على التراخي) فإن مات أحدهما في صورة التمكن قبل أن يتولى تبين الحنث برماوى

فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا (قوله إلا فيما لو حلف لا ينكح الخ) هذا الاستثناء راجع للشقين على سبيل الانف والنشر المشوش فقوله في حنث بقبول وكيله راجع للشق الثاني وقوله لا يقبوله

وإن نوى وهو قاض والحالة ما ذكر لم يبر بر رفعه إليه بعد عزله ولا يحث لأنه ر بماولى ثانيا والرفع على التراخي ويحصل الرفع إلى القاضي بأن يخبره به أو يكتب إليه أو يرسل إليه رسولا يخبره به (فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا) لو (حلف لا يفعل كذا) كبيع وشراء وعق (وأطلق حنث بفعله لا بفعل وكيله) لأنه إنما حلف على فعله (الإفيا لو حلف لا ينكح

فيحنت بقبول وكيله لا بقبوله هو غيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بدله من تسمية الموكل وخرج بقولي وأطلق ما لو أراد في الأولى أن لا يفعله هو ولا غيره وفي الثانية أنه لا ينكح نفسه ولا غيره فيحنت عملاً بنية وقولي وأطلق من زيادتي فيها (ولا يحنت بفاسد) من بيع أو غيره لأن ذلك غالباً في الحلف منزل على الصحيح (الابنك) فيحنت به وان كان فاسداً لأنه منعقد يجب المضي فيه وهذا من زيادتي وتعبيري في المستثنى (٣٣٤) منه بما ذكر أعظم من تعبيره بما قاله (أولاً يهب حنت بتمليك) منه (نطوع في

حياته) كهدية وعمرى ورقبي وصدقة غير واجبة لأن كلامها هبة فلا يحنت باعارة وضيفة ووقف وهبة بلا قبض وزكاة ونذر وكفارة وهبة ذات ثواب وصية إذ لا تمليك في الثلاثة الأولى ولا تمليك تام في الرابعة ولا نطوع في الرابعة بعدها ولا تمليك في الحياة في الأخيرة وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (أولاً يتصدق لم يحنت بهبة) ولا هدية لأنهما ليستا صدقة كإمر وهذا حللنا للنبي صلى الله عليه وسلم دون الصدقة ويحنت بالصدقة الواجبة والمندوبة وإيماناً بقرره علم أن مرادهم بالهبة في هذه ما يقابل الصدقة والهبة وفي التي قبلها الهبة المطلقة (أولاً يأكل طعاماً أو من طعام اشتراه زيد حنت بما اشتراه زيد وحده) ولو (أ) أو تولية أو مباحة لأنها أنواع من الشراء (لأن اختلط) ما اشتراه وحده

هو لغيره راجع للشق الأول وقوله لأن الوكيل الخ تعليل لشق الاستثناء كما يفيد شرحه وقوله لا بدله تعليل لقوله محض (قوله فيحنت بقبول وكيله) وكذا لو حلف لا يراجع مطلقته فوكل من راجعها فانه يحنت خلافاً للبقيين حيث قال بعدم الحنت وهو مبني على رأيه أنه لا يحنت بتزويج الوكيل له من حلف لا يتزوج والفرق بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشئ شرحه مريزي (قوله لأن الوكيل الخ) يؤخذ منه أن من حلف لا يزوج موليته من زيد فوكل زيد من يقبل له أن الولي يحنت ولو حلفت المرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجهما تحنت سواء كان مجبراً أم لا أما إذا زوجها وليها المجبر بغير إذنها فانه لا يحنت شرحه مريزي (قوله في الأولى) مراده بها المستثنى منه لكن التقييد بما نطهر فأنه في شقه الثاني أيضاً هو قوله لا بقبوله هو غيره (قوله فيحنت) أي بفعله الوكيل في الأولى وبفعله هو لغيره في الثانية (قوله ولا يحنت بفاسد) إلا أن حلف لا يبيع بيعاً فاسداً فأتى بصورته فانه يحنت على الاعتماد مريزي ومثله مريزي (قوله منزل) أي في العرف على الصحيح يعني أنه وإن سمي بيع الكون الاسماء الشرعية نعم الحقائق الفاسدة والصحيحة إلا أن مبني الإيمان على العرف وذلك مبني على النوى ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوماً مع أنه فاسد شياً خائفاً مريزي (قوله وإن كان فاسداً) لو ابتداءً بان أحرم بعمرة وأفسدها ثم أدخل عليها الحج لأنه كصحيحة لا يبطله شرحه مريزي أي لا يحنت بباطله (قوله بتمليك) أي تام أخذاً من كلامه بعد فالقيود أربعة (قوله ما يقابل الصدقة) لأنه لو أريد بهما يشملهما كان المعنى حلف لا يتصدق لم يحنت بالصدقة وهذا لا يعقل وكان لا يحتاج لعطف الهدية عليها (قوله بغيره) استشكل النووي في نكت التنبية الفرق بينه وبين مسألة التمرة إذ حلف لا يأكلها فاختلطت بتمر فأكله التمرة فانه لا يحنت س (قوله لا بهبة) يمكن أن يكون من غير المشتري بل المدار على ما يحصل به ظن أنه أكل مما ذكر وهذا واضح فيما إذا اختلط قدح بمثله حرر حل (قوله بخلاف ما إذا أكل كثيراً) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلف لا يأكل تمره فاختلطت بتمر فأكله كله إلا واحدة لم يحنت لا تتفاء يثقنه أو ظنه عادة ما بقيت تمر ولا كذلك ما هنا شرحه مريزي وبه يجاب عن اشكال النووي وفيه تأمل (قوله بقسمة) أي قسمة أفرار بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله أن كل جزء منه مشترك) عبارة مريزي لأن كل جزء منه لم يختص بشراؤه واليمين محمولة على ما يتبادر منها من اختصاص زيد بشراؤه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنت بدخول دار مشتركة يثنيه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفي) ويتصور على مذهب الشافعي بأن يكون شريكه باع حصته لا خرافاً أخذها بالشفعة ثم باع حصته الأصلية لا خرافاً ذلك الآخر الحصة لأنسان فأخذها بالشفعة فقد أخذ الدار جميعها بالشفعة لكن في مرتين

(درس)

﴿ كتاب النذر ﴾

عقب

(بغيره ولم يظن أنه منه) بأن يأكل قليلاً كعشر حبات وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشتري بخلاف ما إذا أكل كثيراً ككف وخرج بما اشتراه وحده ما لو اشتراه وكيله أو شركته أو ملكه بقسمه فلا يحنت وجهه فيما اشتراه شركة أن كل جزء منه مشترك وتعبيري بالظن أولى من تعبيره باليقين (أولاً لا يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنت بداراً أخذها بلا شراء كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجواز بعد حكم الحنفي له بها وأخذ بعضها بشفعة وباقيها بشراء لأن ذلك لا يسمى شراء عرفاً وقولي بلا إلى آخره أعظم من قوله بشفعة

﴿ كتاب النذر ﴾

عقب الايمان به لان واجب أحد قسميه وهو نذر اللجاج كفارة بيمين على مذهب الرافعي أو التخخير  
بينها وبين ما التزمه على مذهب النووي الذي هو الراجح اه شرح م ر بزيادة والاصح ان نذر اللجاج  
مكروه وعليه يحمل خبرنا عما يستخرج به من البخيل ونذر التبر مندوب س ل اذ هو وسيلة للطاعة  
والوسائل تعطى حكم المقاصد انتهى (قوله الوعد) أي الاعم من الالتزام حل (قوله بشرط) أي المعلق  
على شرط حل كان جاء زيدا كرمك وقوله أو التزام ما ليس بلازم كأن قال على اكرامك (قوله أو  
الوعد بخير أو شر) أي معلق أو منجز فهو أعم من الاول حل (قوله ومن نذر الخ) تسميته نذرا من  
باب المشاكلة لان نذر المعصية ليس بنذر شرع وفيه أن الحقائق الشرعية تتناول الفاسد فنذر المعصية  
يسمى نذرا وان كان فاسدا (قوله ونفذ تصرف) وشرط أيضا امكان فعله للنذور فلا يصح نذر  
الشخص صوما لا يطيقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يمكنه الوصول اليها في هذه السنة تحجا في هذه  
السنة ولا يشترط فيه معرفة ما ينذره فلو نذر التصديق بألف صح ويعين ألفا ما يريد اه شرح م ر  
(قوله بكسر الذال وضما) أي فتح الياء فيها فبابه ضرب ونصر كافي المختار (قوله ولا يصح من  
كافر) أي نذر التبر ردون نذر اللجاج فانه يصح منه وكان قياسه صحة التبر منه أيضا لانه لما كان فيه  
مناجاة لله تعالى أشبه العبادة ومن ثم لم يبطل الصلاة بخلاف نذر اللجاج خلافا للشارح حيث سوى بينهما  
في عدم الابطال كما تقدم حل (قوله لعدم أهليته للقربة) رد عليه صحة عتقه وصدقة ويجاب عنه بما  
أشاره حل بقوله لما كان الخ فلا ينافي صحة نحو عتقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله في القرب  
المالية) متعلق بلا يصح المقدر (قوله العينية) خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور فيها كما اعتمده  
م ر وسم وظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلوس والسفهاء ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدي السفه هل هو  
بعد رشده أو يؤدي الولي من مال السفه ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفه يؤدي بعد رشده  
فلومات ولم يؤدي آخر من تركته قياسا على تنفيذ وصيته ع ش على م ر لكن قال زى خرج بالمالية  
البدنية والعينية المتعلقة بالذمة أي ففيها تفصيل فيصح من المفلس دون السفه لان السفه لازمة له حل  
وبحث بعضهم ان نذر العبد مالا في ذمته كضمانه وسبق في كتاب الضمان انه لا يصح ضمانه بغير اذن سيده  
هذا هو المعتمد اه ومثله شرح م ر قال ع ش عليه ويصح باذنه ويؤدي به من كسبه الحاصل بعد النذر  
اه (قوله يشعر بالالتزام) فنحو مالي صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لافعلن كذا لكن  
لوني به اليمين كان يميناً ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لوني الاقرار لزم به حل (قوله وما قبله)  
أي من قوله اركانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أي من غير لفظ أي حتى يلزم الوفاء به والافيتا كد في  
حقه الا بيان بما نواه ومثل النذر غيره من سائر القرب فتناً كد بنيتها ع ش على م ر (قوله والثاني)  
أي فرض الكفاية من زيادتي أي ضمنا (قوله معينة) ليس بقيد بل مثله ما اذا نذر قراءة سورة معينة  
ويعين ما شاء كما يؤخذ من م ر اذ لا يشترط تعيين المنذور ويؤخذ أيضا من قول الشارح بعد الله على  
نذره فانه يلزمه قربة والتعيين اليه أي مفروض اليه فاندفع توقف بعضهم بقوله انظر لو لم يعين سورة هل  
يصح النذر ويعين ما شاء أو يبطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الروض بشرط أن لا يندب  
فها ترك التطويل اه برلسي سم بأن كان منفردا أو امام محصورين راضين بالتطويل قال س ل  
والاوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير محصورين بالاعتصار عليه م ر  
(قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالافتداء في جزء من صلاته عند احرامه وان كان الامام  
في آخر صلاته لا نسحب حكم الجماعة على جميعها ع ش على م ر في آخر الفصل الآتي (قوله وكخصة

أوالالتزام ما ليس بلازم أو  
الوعد بخير أو شر وشرعا  
التزام قربة لم تعين كما يعلم  
مما يأتي والاصل فيه آيات  
كقوله تعالى وايوفوا  
نذورهم وأخبار كخبر  
البخاري من نذر أن يطيع  
الله فليطعه ومن نذر أن  
يعصى الله فلا يعصه  
(اركانه) ثلاثة (صيغة  
ومنذور وناذر وشرط  
فيه) أي في الناذر  
(اسلام واختيار ونفوذ  
تصرف فيما ينذره) بكسر  
الذال وضمها فيصح النذر  
من السكران ولا يصح من  
كافر لعدم أهليته للقربة  
ولامن مكروه لخبر رفع عن  
أمتي الخطأ ولا عن لا ينفذ  
تصرفه فيما ينذره كمحجور  
سفه أو فليس في القرب  
المالية العينية وصبي  
ومجنون (و) شرط (في  
الصيغة لفظي يشعر بالالتزام)  
وفي معناه ما صرف في الضمان  
وهذا وما قبله من زيادتي  
(كله على) كذا (أو على  
كذا) كعتق وصوم وصلاة  
فلا يصح بالنية كسائر  
العقود (و) شرط (في  
المنذور كونه قربة لم  
تعيين) فلا كانت أو  
فرض كفاية لم يتعين  
والثاني من زيادتي (كعتق  
وعيادة) وسلام وتيسيع  
جنازة (وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وجماعة) وكخصة

معينة من خصال الواجب المحير فيا يظهر ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة في المتن بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذ من نذر غيرها (أي غير القربة المذكورة من واجب عيني كصلاة الظهر أو غير كآخذ خصال كفارة اليمين مهما أو معصية كشراب خمر وصلاة بحدوث أو مكروه كصوم الدهر إن خاف به ضرر أو فوت حق أو مباح كقيام أو فعود سواء أُنذر فعله أو تركه) (لم يصح) نذره أما لو واجب المذكور فلا نه لزم عينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه وهو من زيادتي والمباح فلأنهما لا يتقرب بهما وتخير أبي داود لا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى (ولم تلزمه) بمخالفتهم (كفارة) حتى في المباح لعدم انعقاد نذره وأما خبر لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين فضيف باتفاق المحققين عدم إلزامها في المباح هو ما رجحه في الروضة كالشرحين وصوبه في المجموع وخالف الأصل فرجح لزومها نظرا إلى أنه نذر في غير معصية وكلام الروضة كأصلها يقتضيه في موضع

(٣٣٦)

معينة) أي إذا كانت أعلى سل وعبرة زى والمعتد أنه إن عين أعلاها صح نذره أو أدناها فلا هذا ما أفتى به شيخنا م ررحه الله تعالى وأعلاها العتق وإنما أعاد الشارح الكاف ولم يجعله من مدخولها في المتن لأنه من تفقهه شو برى واليه يشير قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسألة الجماعة تقييد النقل بما تشرع فيه الجماعة سم (قوله فلا نذر غيرها لم يصح ولم تلزمه كفارة) قال الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك إذ لم ينو اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي آخر فان نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث كذا في شرح الروض وظاهر أنه يأتي مثله في نذر غير المعصية كالمباحات فليتأمل سم (قاعدة) قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه أو شيء منه بذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لأنه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يتوصل به إلى ربا النسبته وذهب بعضهم وأفتى به والده إلى صحته لأنه في مقابلة نعمته يرجح المقرض أو اندفاع نعمة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لارتفاق ونحوه ولأنه يسر للمقرض رد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته فهو مكافأة إحسان لا وصلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم إلى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله مادام مبلغ القرض بذمته ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تنفاء الديونة شرح م ر قال ع ش ومحل الصحة حيث نذر لمن يعقد نذره بخلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا ينعقد لحرمته الصدقة الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ومراعاة أنه لو نذر شيئا لمبتدع أو ذمي جاز صرفه لمسلم أو سني وعليه فلا اقترض من ذمي ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفطن له فانه دقيق اه وقال سل لودفع الناذر مدة ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق يمينه وبقي النذر في ذمته اه (قوله أو مباح) المباح ما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب واستوى فعله وتركه شرعا زى (قوله حتى في المباح) أي إن خلا عن الحث والمنع وتحقيق الخبر أي وعن الإضافة لله تعالى والالزمة به كفارة يمين كفاي شرح م وهو معنى انعقاد نذره في عبارة زى أي أنه في حكمه والافتعريف بالنذر لا يشملها إذا قربة في التزامه (قوله لا نذر) أي منعقد في معصية (قوله فضيف) لأن آخره ينافي أوله لأن مقتضى عدم انعقاد نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل الخ) ضعيف وجع بينهما بان كلام الأصل محمول على نذر اللجاج لأنه يمين أو على نذر التبرر إذا أضيف لله ونوى به اليمين كنه على كل كذا وما هنا على نذر التبرر إذا خلا عن الإضافة لله تعالى وعن نية اليمين لأنه لم توجد صيغة يمين ولا حقيقة سم وقد يقال في كونه نذر لجاج نظر لأنه غير قربة إلا أن يراد أنه في حكمه ومحل التحجير في نذر اللجاج حيث كان حقيقيا وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن فعلت كذا فعلى قيام مثلا وهذا ليس بقربة (قوله ويسمى نذرا للجاج والغضب) أي مركب من هذين الشيئين حل والافترض أنه نذر لجاج (قوله ونذر الغلق ويمين الغلق) أي فكلمها ألفاظ مترادفة وفي المختار الغلق بفتح حين ما يتعلق به الباب اه فكان الناذر نذرا للجاج أغلق الباب وسده على خصمه أو على نفسه قال م وحاصل الفرق بين نذر اللجاج والتبرر أن الأول فيه تعليق برغوب عنه في الجملة أي بالنسبة للضعف فقط والثاني برغوب فيه ومن ثم مضطربان يتعلق بما قد حصل اه (قوله أو بحث عليه) من باب رد مختار أي بحث نفسه أو غيرها

(والنذر ضربان) أحدهما نذر (لجاج) بفتح اللام وهو التحدى في الخصومة ويسمى نذرا للجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ونذر الغلق ويمين الغلق بفتح الغين المحجمة واللام (بأن يمنع) نفسه أو غيرها من شيء (أو بحث) عليه

(أو يحقق خبراً غريباً بالتزامه قربة) وهذا الضابط من زيادتي (كان كلمته) أو أن لم أكله أو لم يكن الأمر كذا (فعلى كذا) من نحو عتق وصوم (وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) عملاً بالتزامه (أو كفارة يمين) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تسكن في نذر التبرر بالاتفاق فتعين جله على نذر الججاج (ولو قال) أن كلمته (فعلى كفارة يمين أو) كفارة (نذر لزمته) أي

الكفارة عند وجود الصفة تغليباً لحكم اليمين في الأولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين فلقوا أو فعلى نذر صح ويتخير فيه بين قربة وكفارة يمين ونص البويطي يقتضي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فلو كان ذلك في نذر التبرر كأن قال ان شئني الله مريض فعلى نذر أو قال ابتداء الله على نذر لزمه قربة من القرب والتعيين إليه ذكره البلقيني وبعضهم قرر كلام الأصل على خلاف ما قررته فأحذره (و) ثانيهما (نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا) ذكر قول من شئني من مرضه الله على كذا المأثم الله على من شفائي من مرضي (أو بتعليق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كان شئني الله مريض فعلى كذا فيلزمه ذلك) أي ما التزمه (حالا) أن لم يعلقه (أو عند وجود الصفة) أن علقه للآيات المذكورة بعضها أول الباب (ولو نذر صوم أيام سن

غيرها وقوله أو يحقق خبراً أي قاله هو أو غيره فلاقسام ستة وإن مثل لثلاثة فقط (قوله غضبا) راجع للجميع أي شأنه ذلك فليس قيداً وانما قيد به لانه الغالب زي وبرماوى وحل (قوله فعلى كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب العتق يلزمي أو عتق عبدي فلان يلزمي لأفعل كذا أو لأفعلن كذا وهو انوحيت لم ينبو به التعليق لأن العتق لا يخلف به الأعلى وجه التعليق أو الالتزام كان فعلت كذا فعلى عتق أو فعبدى حر حينئذ فهو عند قصد الحث والمنع أو تحقيق الخبر نذر لججاج أما الحلف بنحو والعتق أو الطلاق بالجرا أو غيره فلقولان ذلك غير يمين كما علم مما مر شرح الارشاد الكبير زي ومثله شرح م (قوله وهي لا تسكن في نذر التبرر) أي بل يتعين عليه ما التزمه كما سبذ كره (قوله تغليباً لحكم اليمين) أي على حكم النذر (قوله فلقوا) لانه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف واليمين لا يلتزم في النعمة شرح م ومثل على يمين إيمان المسلمين تلزمي أن فعلت كذا إذا أطلق تكون لغوا لا يلزمه شيء بفعله كما قتي به م الكبير وقيل أنه كناية في الطلاق والعتق (قوله ويتخير) معتمد (قوله بين قربة) كتسبيح وصلاة ركعتين وصوم يوم ع ش (قوله والتعيين إليه) أي موكل إليه (قوله وبعضهم قرر كلام الأصل) يعرض بالزركشي وعبارة الأصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته فجعل الزركشي قوله أو نذر بالرفع عطفاً على كفارة فيفيد أنه إذا قال ان كلمته فعلى نذر أنه يلزمه كفارة عينا وهو ضعيف لما علمت أن المعتمد أنه يتخير بينها وبين قربة وحاصل تقرير الشارح له أنه جعله بالجر عطفاً على يمين حيث قرر له المضاف بقوله أو كفارة نذر فيقتضي أن الصيغة التي قالها الناذر لله على كفارة نذر وهو إذا قال ذلك لزمه كفارة اليمين عينا سم بتصرف (قوله نذر تبرر) سمي به لأن الناذر يطلب البر والتقرب إلى الله تعالى زي (قوله بحدوث نعمة) أي تقتضي سجود الشكر كما يومي إليه تعبيرهم بحدوث ومثله ذهاب النعمة هذا ما قاله الامام عن والده لكن رجح قول القاضي انهما لا يتقيدان بذلك س ل ومثله شرح م ومعنى تقتضي سجود الشكر بان كان لها وقع ع ش على م وقوله كما يومي إليه انظر وجه الإيماء مع أن الحدوث صادق بغير الهجوم (قوله كان شئني الله مريض) ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها أو أنه لا بد فيه من قول عدلين اه طب أخذاً بما مر في المرض المخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة فإنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه س ل (قوله حالا) عبارة شرح م فيلزمه ذلك حالا وجوباً موسعاً ولا يلزمه ذلك فوراً إلا أن كان لأمين وطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافراً لمحققه مشقة شديدة بالصوم فالأولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فإنه يسن تقديمها عليه أن كان على التراخي والأوجب ذكره البلقيني (قوله أجزاء منها خمسة) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتنقلب نقلاً مطلقاً من غيره سم وعبارة حل وصوم الخمسة الأخرى صامها بنية النذر عداً عما بوجوب التفرق اغتنيته والا كان نقلاً مطلقاً وإذا تبين له أنه لم ينو في الثالث لا يقوم الرابع مقامه لأن نيته عن النذر غير معتد بها اه (قوله خلافاً لرافعي فيما) أي في الأيام الواقعة في حالة الحيض والنفاس حيث قال بوجوب قضائها

(٤٣ - بجمري - رابع) (أجميله) حيث لا عذر مسارعة لبراءة ذمته (فان قيد بتفريق أو موالاة وجب) ذلك عملاً بالتزامه والا فلا حصول الوفاء بالتقديرين فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصامها متواليه أجزاء منها خمسة (أو) نذر صوم (سنة معينة لم يدخل) في نذرها (عيد وأشريق وحيض ونفاس ورمضان) أي أيامها لأن رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم أصلاً فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لما عمن نذر ما ذكر خلافاً لرافعي فيما وقع في الحيض والنفاس



(ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة) بل له أن يقتصر على قضاءه لأن التتابع إنما كان للوقت كافي رمضان لانه مقصود (الان شرط تتابعها) فيجب استئنافها عملا بالشرط لأن التتابع صار به مقصودا (أو) نذر صوم سنة (مطلقة وجب تتابعها ان شرطه) في نذره والا فلا (ولا يقطع مالا) (٣٣٨) بدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتشريق

والحيض والنفاس لاستثنائه شرعا وان لم يذكر الاصل النفاس (ويقتضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بآخر السنة) ليقى بنذره أما زمن الحيض والنفاس فلا يلزمه قضاؤه والاشبه عند ابن الرفعة لزومه كما في رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الزركشي ومثله النفاس (أو نذر) صوم أيام (الاثنين) لم يقضها ان وقعت فيما مر مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في الاصل ترجيح قضاؤها ان وقعت في حيض أو نفاس ولعل النووي لم يتعقب في الاصل الرافعي في ذلك كما تعقبه فيه في السنة المعينة قبل للعالم به من ذلك (أو) وقعت (في شهرين) لزمه صومهما تباعا لكفارة مثلا (وسبقا) أي موجهما نذر الاثنين فلا يلزمه قضاؤها لتقدم وجوبهما على النذر بخلاف ما اذا لم يسبقا وتعيرى بذلك أعم من تقييده الشهرين بالكفارة (أو) نذر صوم

لدخولها في السنة عنده (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرها) أي العيد وما عطف عليه عبارة المنهاج وان أفطر منها يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة قال م ر وخرج بقوله بلا عذر مالا أفطره بعذر كجنون وانغماء فلا يجب قضاؤه نعم ان أفطر لعذر سفر لزمه القضاء أو مرض فلا كما اقتضاه كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد اه (قوله انما كان للوقت كافي رمضان) ومن ثم لو أفطرها كلها لم يجب الولاء في قضاؤها والمتجه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فور اشرح م ر أي لا من حيث الاجزاء طبلاوى (قوله لانه مقصود) لكن انتتابع أفضل من التفريق كافي شرح م ر لما فيه من المسارعة للخير وبراءة الذمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لما فيه من زجر النفس ولحديث أفضل الصيام صيام أخي داود (قوله الا ان شرط تتابعها) أي ولو في نيته كما قاله الماوردي لا يقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتتابعة لانا نقول من صور المعينة كافي شرح م ر أن يقول لله على أن أصوم سنة أو لها من انقضاء أو لها من شهر كذا وهي هذا الاعتبار تصدق بالمتابعة وغيرها تدبر (قوله والا فلا) وحينئذ يصوم ثلثا وستين يوما كيف شاء وأثنى عشر شهر بالهلال وان انكسر شهر كل ثلاثين يوما يقضى أيام العيد والتشريق ورمضان زى وحل (قوله من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه مالا وصامه عن نذر أو قضاء أو تطوع فانه لا يصح صومه وينقطع به التتابع قطعاً شرح م ر (قوله ويقتضيه غير زمن حيض ونفاس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لأن المعين في العقد لا يبدل بغيره والمطابق اذا عين قد يبدل كافي المبيع المعين اذا خرج معيبا لا يبدل والمسلم فيه اذا سلم خرج معيبا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا يتعداها الى أيام غيرها بخلافه في المطلقة فنيط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله والاشبه عند ابن الرفعة الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان لا يتكرر في السنة فلا مشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر فلأوجبنا لقضاء أيامها الشق عليها ذلك ومثله النفاس لان النادر يلحق بالاعم الاغلب زى ومن ثم كان كلام ابن الرفعة ضعيفا (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تغليظها على نفسها بشرط التتابع (قوله لم يتعقب في الاصل الخ) أي لم يقل هنا قلت الاظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وعبارته هناك وان أفطرت حيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضاؤها (قوله للعالم به من ذلك) مع أنه يمكن أن يكون النووي ليس تابعا للرافعي هنا للفرق بين المستثنين لان زمن الحيض يمكن أن يخلو عن الاثنين اه حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا صريح في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا ينعقد النذر في مكروه مع كراهة افراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد أفتى بذلك الوالد ويوجه أيضا بأن المكروه افراد بالصوم لانفس صومه وبه فارق عدم صحة نذر صوم الدهر اذا كره شرح م ر (قوله والمعتمد الاول) المعتمد أنه يصوم يوم الجمعة وان قلنا أول الاسبوع يوم الاحد وانظر ما وجه ذلك اه حل (قوله لزمه) وهل يثاب على الجميع ثواب

(يوم بعينه من جعة تعين) لا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو تعين بالشرح ابتداء (فان نسيه) الواجب صام يومها) أي يوم الجمعة فان كان هو وقع أداء والا فقضاء وهذا بناء على أن أول الاسبوع السبت أما على القول بأن أوله الاحد وعزى للاكثرين وجري عليه النووي في تحريره وغيره فيصوم يوم السبت والاعتماد الاول (ومن نذر انعام نقل) من صوم أو غيره فهو أعم من قوله ومن شرع في صوم نقل فنذر انعامه (لزمه) لانه عبادة فصحت التزامه بالنذر

(أو) نذر (صوم بعض يوم لم ينعقد) نذره لأنه غير معهود شرعا وكذا لو نذر سجدة أو ركوعا أو بعض ركعة كاعلم مما مر (أو) صوم (يوم قدوم زيد) لا يمكن الوفاء به بأن يعلم قدومه غدا (٣٣٩) فيبيت النية (فإن صامه عنه) فذلك (والا

فإن قدم ليلا أو يوما مما مر) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بأن قدم نهارا وهو صائم فلا أو واجبا غير رمضان أو وهو مفطر بغير ما مر (لزمه القضاء) وانما لم يكف بتميم صوم النفل بعد قدومه فيه لأن لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي ليوم قدوما زيد (و) صوم (أول خميس بعد قدوم عمرو) كان قال إن قدم زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمرو فعلى صوم أول خميس بعد قدومه (فقد ما في الأربعة صام الخميس عن أولهما) أي النذرين (وقضى الآخر) لتعذر الاتيان به في وقته وصح عكسه وإن أم به قال في المجموع ولو قال إن قدم زيد فله على أن أصوم أمس يوم قدومه لم يصح نذره على المذهب وما نقل عنه من أنه قال صح نذره

الواجب أولا قال شيخنا ينبغي أن يثبت من حيث النذر ثواب الواجب من (قوله أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد) في قل على الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك (قوله لأنه غير معهود شرعا) وظاهر أنه لو نوى التعبير ببعض عن الكل لزمه (قوله أو نذر صوم) أي من غير سبب من أماء سجدة التلاوة والشكر فيصح (قوله بأن يعلم قدومه غدا) أي بسؤال أودونه والظاهر أنه لا يلزمه البحث عن ذلك وإن سهل عليه بل اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلا عش على م (قوله وانما لم يكف الخ) وقيل يكفيه عن نذره بناء على أنه لا يجب عليه الأمن وقت القدوم والأصح أنه بقدومه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعيضه وبه يفرق بين هذا ومالو نذر اعتكاف يوم قدومه فإن الصواب أنه لا يلزمه الأمن حين القدوم ولا يلزمه قضاء ما مضى منه أي لا مكان تبعيضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه شرح م (قوله التالي له) المراد بالتالي هنا التابع من غير فاصل شرح م (قوله قدما) أي معا أو مرتبا (قوله في الأربعة) بتثليث الباء والمد شرح م (قوله أمس يوم قدومه) أي اليوم الذي قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معربا لأن شرط بناء أمس أن لا يضاف (قوله لم يصح نذره على المذهب) فيه أنه يمكن الوفاء به بأن يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذي قبله كما يصوم في نذر صوم يوم قدوم زيد إلا أن يقال أمس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لأنه جعله متعلقا بجزاء الشرط فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحيثئذ يكون قوله أمس مثل قوله اليوم الذي قبل يوم قدوم زيد محرر حل

فصل في نذر الاتيان الى الحرم (قوله أو بنفسك) أي أو الاتيان بنفسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره معطوف على الاتيان (قوله مما سيأتي) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله كالبيت) الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شيء منه لأن مراده بالبيت المسجد وهو بعض من الحرم (قوله بنية ذلك) أي بنية الاتيان الى البيت الحرام فالمدار على التصريح بالحرام أو نية كإيأتي عن أما إذا ذكر البيت ولم يقيد به بذلك فانه يلغونذره لأن المساجد كلها بيوت الله شرح م ومن نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لم يلزمه شيء كما بحثه البلقيني وله احتمال بالزوم وهو المتجه لأن ذكر بيت الله الحرام أجزء من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره لهما فيلزمه هنا أحدهما وإن نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حوطا زى و س ل (قوله ومسجد الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك لاجتماع أخلاط الناس فيه اذ منهم الجيد والردى وشيخنا ح ف (قوله لزمه نسك) قال في الكفاية لأن مطلق كلام النادر يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كمن نذر أن يصلي بحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة بحج أو عمرة فيحمل النذر عليه سم (قوله من حج أو عمرة) وإن نفي ذلك في نذره شرح م بأن قال بلا حج ولا عمرة كافي شرح الروض ويلغون نفي قال ع ش قوله وإن نفي ذلك في نذره الخ بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لهما فإن النذر يلغون ويفرق بينهما بان النذر والشرط هناك تضادا في شيء واحد من كل وجه لاقتضاء الأول آخر وجه من ملكه بمجرد النذر والثاني بقاءه على ملكه بعد النذر بخلافهما هنا فانهما لم يتواردا على شيء واحد كذلك لأن الاتيان غير النسك فلم يضافه نفيه ذات الاتيان بل لازمه والنسك لشدة تثبته ولزومه لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها (قوله حج

على المذهب سهو (درس) فصل في نذره الاتيان الى الحرم أو بنفسك أو غيره مما يأتي لو (نذر اتيان الحرم أو شيء منه) كالبيت الحرام أو بيت الله الحرام أو بيت الله بنية ذلك والصفة ومسجد الخيف ودار أبي جهل (لزمه نسك) من حج أو عمرة

لان القرية انما تم باتيانها بنسك والنذر محمول على واجب الشرع وذ كر حكم اتيان الحرم من زيادتي وقولي اوشى منه اعم من تعبيره باتيان بيت الله مع أنه غير كاف لصدقه بمساجد غير الحرم بل لابد من وصفه بالحرام أو نيته كاعلم (أو) نذر (المشي اليه لزمه مع نسك مشى من مسكنه) لان ذلك مدلول (٣٤٠) لفظه وهذا فيما عدا بيت الله من زيادتي (أو نذر أن يحج أو يعتمر ماشيا)

لان القرية الخ) فيه تصريح بان مجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قرية فتأمل عن (قوله والنذر الخ) جواب عما يقال النسك شامل لمطلق العبادة وهي شاملة للندوب وهو من تمام تعطيل عن (قوله مع انه غير كاف) حيث كان كذلك فكان الاولى أن يقول اعم وأولى لانه يؤهم أن بيت الله يكفي (قوله لان ذلك) أي المشى من مسكنه والاحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما توهمه هذه العبارة عن (قوله أو عكسه) أي يمشى حاجا أو معتمرا (قوله وابتداءه) أي النسك وقوله به أي بالمشى من مسكنه فالجار والمجرور متعاق بالضمير وقوله وجب أي مع الاحرام (قوله فان ركب) راجع للامرين بالنظر لكلام المتن وللثلاثة بالنظر لكلام الشرح في زيادة صورة العكس قال حل قوله فان ركب أي لم يمش ولو كان في سفينة لانه وان لم يقل لهما كب فهو غير ماش وهو مراده بالركوب فكأنه قال فان لم يمش اه فلو عبر به لكان أولى (قوله لانه أفضل) قال س ل ومع كونه أفضل لا يجزى عن المشى كعكسه لانهما جنسان متغايران كذهب عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة قاعدا حيث أجزاء القيام بأن القيام والقعود من أجزاء الصلاة الملتزمة فأجزاء الأعلى عن الأدنى والمشى والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببان له متغايران مقصودان فلم يعم أحدهما مقام الآخر وانما أجزاء بدنة عن شاة نذر هالان الشارع جعل بعض البدنة مجزا عن الشاة حتى في الدماء الواجبة فأجزاء كلها أولى اه وانظر قوله لا يجزى عن المشى مع قول المتن فان ركب أجزاءه الآن يقال المعنى لا يجزى أجزاء كاملا أي من غير وجوب دم تأمل (قوله ولزمه دم) وتكرر بتكرار الركوب قياسا على اللبس بأن يتخلل بين الركوبين مشى ع ش على م ر (قوله وان ركب بعذر) محل لزوم الدم ان عرض العجز بعد النذر والا كان نذره وهو عاجز فانه وان صح نذره لكن لا يلزمه المشى ولا الدم اذارك س ل وقائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشى بعد ذلك (قوله ولترفعه) أي فيما اذارك بلا عذر (قوله أو يفسد) ولا يلزمه المشى في الفاسد بل في قضائه لانه الواقع عن النذر س ل وشرح الروض (قوله وفراغه من حجه الخ) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الاركان س ل (قوله بفراغه من التحللين) أي وان بقي عليه رمى بعدهما س ل ويحصل ذلك برمي جرة العقبة والحلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ع ش على م ر (قوله والقياس) أي على ما اذا كان قبل النسك بأبلى وهذا كالا استدراك على قوله ويمتد وجوب المشى الخ (قوله دون الحفاء) محله في غير الاما كن التي يسن فيها المشى حافيا كالطواف والسعي أما هي فيلزمه مع المشى لانه حينئذ قرينة أما غير هافله الركوب والمشى هذا ما تحرر س ل (قوله وعضب) أي بعد نذره فلو نذر المعضوب الحج بنفسه لم ينعقد نذره أو أن يحج من ماله أو أطلق انعقد س ل (قوله وسن نجيله) أي الحج المنذور لا بقيد كونه من المعضوب ع ش على م ر ومحل سن التحجيل ان لم ينحس العضب والا فيجب كافي س ل (قوله مبادرة الى براءة النعمة) ويخرج عن نذر الحج بالافراد والتمتع والقران كافي الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولا دم من حيث النذر حج س ل (قوله ونمكن من فعله)

أو عكسه (لزمه) مع ذلك (مشى) لانه مقصود (من حيث أحرم) من الميقات أو قبله أو بعده لانه التزم المشى في النسك وابتداءه من احرام فان صرح به من مسكنه وجب منه وقولي من حيث أحرم من زيادتي بالنظر للعمرة (فان ركب) ولو بلا عذر (أجزاء) لانه أفضل عند الذوى ولانه أتى بأصل النسك ولم يترك الاهيئة (فكان كترك) الاحرام من الميقات أو المبيت بني (ولزمه دم) أي شاقوان ركب له نذر لتركه الواجب ولترفعه بتركه ويمتد وجوب المشى حتى يفرغ من نسكه أو يفسد وفراغه من حجه بفراغه من التحللين قال الشيخان والقياس أنه اذا كان يتردد في خلال أعمال النسك لغرض تجارة أو غيرها فله الركوب ولم يذكر ومن نذر الحج مثارا كبا حج ماشيا لزمه دم أو الحج حافيا لزمه الحج دون الحفاء (أو) نذر

(نسكا) من حج أو عمره (وعضب أناب) كافي حجة لاسلام وعمرته (وسن نجيله أول) زمن (تمسكنه) بان مبادرة الى براءة النعمة (فان مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شئ عليه كحجة الاسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمره فهو أعم من قوله وان نذر الحج (عاما معينا) هو أعم من قوله عامه (ونمكن) من فعله (لزمه) فيه

ان لم يكن عليه نسك اسلام فان لم يفعل فيه وجب قضاؤه فان لم يعين العام لزمه في أي (٣٤١) عام شاء أو عين ولم يتمكن من فعله فيه

ان لم يبق زمن يسعه لم ينقذ  
نذره أو وسعه وحدث له  
قبل احواله عذر كمرض  
فلا قضاء لان المنذور نسك  
في ذلك العام ولم يقدر عليه  
(فان فاته بلا عذر بمرض  
أو خطأ) للطريق أو الوقت  
(أو نسيان) لاحدهما  
أولئك (بعد احواله  
قضى) وجوبا كالمونذر  
صوم سنة معينة فافطر  
فيها الممرض فانه يقتضى  
ما فطره بخلاف ما لو طرأ  
ذلك قبل احواله كما مر  
وقولى بلا عذر مع ذكر  
حكم الخطأ والنسيان ومع  
قولى بعد احواله من زياتنى  
فعلم بما تقرر أنه لا قضاء  
فيما لو فاته بمنع نحو عذر  
كسلطان ورب دين لا يقدر  
على وفائه فلا يجب قضاؤه كما  
في نسك الاسلام اذا صد عنه  
في أول سنه الامكان لا يجب  
قضاؤه وفارق المرض وتاليه  
باختصاصه بجواز التحلل  
به من غير شرط بخلاف  
الذكورات (أو) نذر  
(صلاة أو صوما في وقت)  
لم ينه عن فعل ذلك فيه  
(ففاته) ولو بعذر كمرض  
ومنع نحو عذر (قضى)  
وجوبا لتعين الفعل في  
الوقت ولنفي شبه ذلك  
باختياره وفارق النسك في  
نحو العذر بأن الواجب

بأن كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام) يقتضى  
أنه لو كان عليه نسك لا يلزمه فعله فيه وليس كذلك بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والنذر فيقع  
أصل الفعل عن حجة الاسلام والتجھيل عن النذر زى وعبارة الشورى قوله ان لم يكن عليه نسك  
اسلام بقيد أنه اذا نذر الحج عامه وعليه نسك الاسلام انعقد نذره عن نسك غير الاسلام ووجب قضاؤه  
فيلحزركذا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يحج أن يحج هذه السنة فخرج عن  
فرضه ونذره اذ ليس فيه الانجھيل ما كان له تأخير فيقع أصل الفعل عن فرضه وتجهيله عن نذره  
وعبارة ابن الوردي

وأجزأت فريضة الاسلام • عن نذر حج واعتما العالم

هذا ان لم ينو في حال نذره حجة في عامه عن نذره والا فيصح نذره ويقع ما فعله عن حجة الاسلام ويقتضى  
أخرى عن نذره كما أفتى به شيخنا اه ويمكن حمل كلام الشارح على ذلك فلا اشكال تأمل (قوله  
فان لم يفعل فيه وجب قضاؤه) هذا يغنى عنه قول المتن الآتي فان فاته الحج (قوله بعد احواله) متعلق بفاته  
ومفهومه هو ما قدمه بقوله أو حدث له قبل احواله عذر وان كان العذر هناك أعم فذلك قال كما مر  
والحاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولنع العدو وبعده خاص بهاتأمل (قوله فانه يقتضى  
ما فطره) المعتمد انه لا قضاء اذا أفطر للمرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس والمقيس عليه حل وقوله  
وتاليه هما الخطأ والنسيان أي حيث يقتضى اذا فات بسببهما كما مر (قوله وعلم بما تقرر) أي من قوله  
بلا عذر الحج أي من اقتضائه على الاربعة المذكورة (قوله فلا يجب قضاؤه) أتى به وان علم توطئة لما بعده  
(قوله سنى الامكان) بسكون الياء الخفيفة من سنى وأصله سنين حذفت النون للاضافة شورى  
(قوله لا يجب قضاؤه) ذكر ايضا حاشاى فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صد عن الحج فيها وحجة  
الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت والا فلا عش على مر (قوله وفارق) أي  
منع نحو عذر المرض وتاليه وقوله باختصاصه أي المنع وقوله بخلاف المذكور أي المرض وتاليه  
(قوله لم ينه الحج) الظاهر أنه راجع للصلاة والصوم كما يدل عليه قول مر نعم لو عين لهما وقتا مكروها  
لم ينقذ اه (قوله ومنع نحو عذر) كاسير يخاف ان لم يأكل قتل وكان يكرهه على التلبس بمنافى  
الصلاة جميع وقتها كعدم الطهارة وبقولنا كاسير يخاف الحج يندفع ما استشكله الزركشى من تصور  
المنع من الصوم بأنه لا قدر له على المنع من نيته والا كل بالا كراه غير مفطر وبقولنا وكان يكرهه يعلم  
الجواب عن قوله انه يصلى كيفاً مكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء لان ذلك عذر نادركافي الواجب  
بالشرع شرح مر لكن الاشكال أقوى لان الاسير الخائف مما ذكر مكره حينئذ والمكره لا يفطر  
والتلبس بالمنافى له أن يصلى لضرورة الوقت ويعيد (قوله قضى) انظره في المرض مع ما تقدم فيما لو  
نذر سنة معينة فافطر للمرض فان المعتمد عدم وجوب القضاء سم على حج (قوله وفارق) أي  
وجوب القضاء في الصلاة والصوم بمنع نحو العذر وعدم وجوب قضاء النسك الحج (قوله وقد تجب الصلاة  
والصوم مع العجز) انظر وجه تعبيره بقدر النسبة للصلاة مع أنها لا تسقط أصلا مع العجز الا أن يقال  
انها للتحقيق بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبارة شرح مر بعد قوله قضى لوجوبهما مع العجز  
ومعنى وجوب الصوم مع قيام العجز الزام ذمته به بمعنى أنه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله أنه يصلى  
كيفاً مكن) ولو بالاجتماع وهذا هو المعتمد ع ش (قوله ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع نحو العذر

بالنذر كالواجب بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع العجز فكذا يلزم ان بالنذر والنسك لا يجب الا عند الاستطاعة فكذا النذر قاله  
البنغوى وغيره قال الزركشى وما ذكره في الصلاة خلاف القياس بل القياس انه يصلى كيفاً مكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء

لأن ذلك عذر مarder كافي الوجوب بالشرع (٣٤٢) (أو نذر (اهداء شيء) من نعم أو غيرها وعينه في نذره أو بعده (إلى الحرم)

كأن قال الله على أن أهدى هذا الثوب أو هذا البعير إلى الحرم أو إلى مكة (لزمه حمله إليه) أي إلى الحرم نفسه إن لم يعين شيئاً منه أو إلى ما عينه منه إن عين (إن سهل) (علا بما التزمه) (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لما كينه) الشاميين لفقراته والذي يذبح منه ما يجزئ في الاضحية فإن لم يجزئ فيها كظلي وصغير ومعيّب تصدق به حياً فلو ذبحه تصدق بلحمه وغرم ما نقص بذبحه أما إذا لم يسهل حله كعقار ورجي فيلزمه حل ثمنه إلى الحرم ويشترط في لزوم حله أيضاً إمكان التعميم به حيث وجب التعميم فإن لم يمكن التعميم به كلوث فإن كانت قيمته في الحرم ومحل النذر سواء تخير بين حله وبيعه بالحرم وبين حل ثمنه أو في أحدهما أكثر تعين وقولي إن سهّل من زيادتي وتعبري بالشيء وبالحرّم وبالمساكين أولى من تعبيره بالهدى وبمكة وبمن بهالان الحكم لا يختص بهامع مافي قوله من بهامن إيهام غير المراد (أو) نذر (تصدقاً) بشيء (على أهل بلد معين لزمه) صرفه

كما يؤخذ من تعليله دون المرض لأن المرض إذا صلى بالإيماء مثلاً لا يعيد فعله كلام الزركشي خاص بالمتع حرر (قوله كافي الواجب بالشرع) فإنه إذا عجز عن فعله أول الوقت فإنه يصلي كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو غيرها) مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فشيء في كلام المصنف كناية عن المنذور أي ما يأتي به النذر في صيغته حل (قوله أو بعده) أي وبعد إطلاقه كأن قال الله على أن أهدى بعيراً أو شاة ثم عين كأن قال هذا أو هذه ففي هذه أنه يعين ما لا يجزئ في الاضحية كالتي قبلها وإذا ذبح لا يذبح إلا المجزئ كما سينبّه عليه حل قال م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو بعده محل نظر لأن التعيين بعد النذر إنما يكون في المطلق وسيأتي إن المطلق ينصرف لما يجزئ أضحية فلا يصح تعيين غيره اهـ ومثله حج قال س ل وفيما قاله نظر إذا الكلام هنا في في اهداء شيء مخصوص أي من حيث الجنس كأن نذر اهداء بعيراً أو شاة ولا شك أنه شامل لما لا يجزئ أضحية وأما ما قاله فهو فيما لو أطلق كما لو قال الله على أن أهدى شيئاً أي ولم يعين ما يهديه فيلزمه ما يجزئ في الاضحية انتهى (قوله كأن قال الخ) مثال للمعين في النذر ولم يمثل للمعين بعده (قوله لزمه حمله إليه) أي إن كان مما يحمل ولم يكن بمحلّه أزيد قيمة كما يأتي شرح م ر وعليه اطعامه ومؤن حمله إليه فإن لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك حج س ل (قوله ولزمه صرفه لما كينه) ولا يجوز له إلا كل منه ولأنه تلمّزهم بقياسه على الكفارة ع ش على م ر (قوله بعد ذبح ما يذبح) أي وقت التضحية (قوله لما كينه) أي المقيمين والمستوطنين شرح م ر وقوله المقيمين أي إقامة تقطع السفر وهو أربعة أيام صحاح كما يصرح به مقابلاته بالمستوطنين فمن نحر بالحرم لا يجزئه أن يعطى للحاج الذين لم يقيموا قبل عرفة أربعة أيام بمكة لما مر أنه لا ينقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة ع ش على م ر (قوله وغرم ما نقص بذبحه) ويدفعه من الدراهم لا من اللحم ع ش (قوله أما إذا لم يسهل) بأن لم يمكن أصلاً أو عسر ولذا مثل بمثالين قال س ل وظاهر أن المتولى لجميع ذلك هو الناذر وأنه ليس لقاضي مكة نزاعاً منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح أنه ليس له إمساكه بقيمته لأنه منهم في محاباته لنفسه ولانحداد القابض والمقبض انتهى (قوله في لزوم حله) أي الشيء بدليل قوله أيضاً فكان الأنسب تقديم قوله ويشترط في لزوم حله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التعميم) بأن كانوا محصورين يسهل عدهم على الأحاد بمجرد النظر فإن لم يكونوا محصورين جاز الاقتصار على ثلاثة منهم شرح م ر وعن (قوله أولى من تعبيره بالهدى) لأنه في حالة الإطلاق يلزمه ما يجزئ أضحية س ل وأجيب بأن مراد الأصل بالهدى ما يهدي لا المتبادر منه وهو اهداء شيء من النعم (قوله من إيهام غير المراد) لشموله الأغنياء س ل (قوله أو نذر تصدقاً بشيء) ويستثنى من التصديق ما لو نوى الناذر اختصاص الكعبة بالمنذور فإن كان شمعاً أشعله فيها أو دهنًا أوقده في مصابيحها أو طيباً طيبها به زى (قوله لزمه صرفه) وقياس ما مرّ نعم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح م ر (قوله من المسلمين) عبارة نرحب الارشاد وشرطهم الإسلام إذا لا يجوز صرف النذر لغيرهم كما صرح به جمع متقدمون وقضيته أنه لو كان جميع أهل البلد كفاراً لكان النذر سماً على حج وبه صرح م ر لكن ينافيه ما مرّ عن ع ش أن النذر للذي ينفق ويجوز صرفه لمسلم إلا أن يفرق بين الذي الواحد وبين جميع أهل البلد لأن قصد المعصية في الثاني أظهر فليحذر (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم في الحرم اهـ شرح م ر وقوله ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم يؤخذ منه أن الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر



وتفرقة المحرم على مساكنه أو بغيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً بكان لم يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحر وغيره كما أن الصوم الذي هو بدل واجبات الاحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر (٣٤٣) (صلاة به) أي بكان (فكاعتكاف) أي

فكندره فلا يتعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف المكنة إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتتبعين أعظم فضلها وإن تفاوتت فيه ويقوم الأول مقام الأخسرين وأولهما مقام الآخرون العكس كما لم ذاك من التنظير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) طلقاً أو مقيداً بنحو دهر كمين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو) أياماً أي صومها (ثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة فبتمول) يتصدق به وإن قل وكذا لو نذر أن تصدق بمال عظيم لأن الصدقة الواجبة لا تنحصر في قدر لأن الخلطاء قد يشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل وتعييرى بتمول أولى من قوله فيما كان إذا لا يكفي ما لا يتمول (أو) نذر (صلاة فر كتمان) تكفيان لأنها أقل واجب منها (قيام قادر) الحاقاً بالنذر بواجب الشرع (أو) نذر (صلاة قاعدة جاز) فعلها (قائماً) لا يتيانه بالافضل (لا عكسه) أي نذر الصلاة

مضاعفة الصلاة أو لابل فيه مجرد زيادة لا تفصل لخدم مضاعفة الصلاة فيه نظر ومرفى كلام الشارح في الاعتكاف أن المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش اسكن التحقيق كما تقدم في كتاب الحج أن المضاعفة الواردة في الصلاة تأتي في سائر العبادات البدنية وغيرها تأمل فإن قلت نذراً للصوم بالحرم متضمن لآتيانه ومراً أن نذراً آتيانه صحيح فاذ لم يلزمه ما ذكر فلم لا يلزمه آتيانه بنسبك قلت لازم الشيء لا يعطى حكمه كما قالوه في لازم المذهب الخ شوبري (قوله أو بغيره) منه ما لو نذر نحر شاة ببلد سيدي أحد البدوي فلا يلزمه لأن النحر لا يلزم إلا في بلد يطلب التحرف فيه شيخنا عزيزي (قوله لم يلزمه شيء) أي لا في ذلك المحل ولا في غيره ع ش قال حل أن لم ينو تفرقة المذبح على فقراء ذلك المكان والا لزمه الذبح والتفرقة فيه (قوله إلا المسجد الحرام) المذهب أنه خاص بالكعبة والمسجد حولها وإن وسع عما كان عليه قاله حج اه شوبري وصح أن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة بل استنبطت من الاخبار كما بينته في حاشية مناسك المصنف أنها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والأقصى وبه يتضح الفرق بينها وبين الصوم شرح حج (قوله أو مقيداً بنحو دهر) كان قال نذر على أن أصوم دهرًا فيحمل قوله دهرًا على مطلق الزمن بخلاف الدهر المعروف فانه يحمل على جميع الأيام ويلزمه صومها حيث لا يكرمه ذلك كما قال حل وغيره (قوله أو أياماً فثلاثة) قال في الإيعاب وهو مثل ذلك الأيام فيلزمه ثلاثة فقط فيما يظهر ترجيحه من تردد طويل للأذرعى ويأتي نظير ما ذكر في صوم شهر أو الشهر فيلزمه في الأول شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا غير فيما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا نظر لكونه جمع كثرة وأقله أحد عشر لأن ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عاها الألفاظ العرفية اه شوبري (قوله جاز فعلها قائماً) ويفرق بين هذا وما تقدم من عدم اجزاء المشي عن الركوب وعكسه أن القيام قعود وزيادة كما صرحوا به فوجد المندور هذا وزيادة ولا كذلك في الركوب والمشي سل وأقول وجه ذلك أن القعود هو انتصاب ما فوق الفخذين وهو حاصل بالقيام لأن فيه انتصاب ما فوق الفخذين وزيادة وهي انتصاب الفخذين والساقين ع ش على مر (قوله أو نذر عتقا) الأولى الاعتاق لأن بعضهم أنكر الأول وإن قال النووي أن إنكاره جهل لكنه حسن لأن يجاب بان في ارتكاب الحسن الرد على المنكر فكان أهم من ارتكاب الاحسن شوبري (قوله ولو ناقصة) ولتشوف الشارع للعتق مع كونه غرامة سوح فيه وخروج عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع سل (قوله تعينت) فلا نذر عتق رقبة معينة ثم تلفت أو تلفها قبل الاعتاق لم يلزمه إبدائها لأن العتق حق الرقبة وإن تلفها أجنبي لزمه قيمتها المالكها ولا يلزمه أن يشتري بها بدلها بخلاف المدي فإن الحق فيه للفقراء وهم موجودون قاله في البيان سم كتاب القضاء

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوباً أو مكرهاً أو حراماً وقد استوفاهما المصنف وما يتعلق به من شرط القاضي وتلك الأحكام الخمسة ظاهرة في القبول وتأتي في الإيجاب أيضاً ما عدا كونه فرض كفاية ولا ينافيه قول الشارح أما تولية الإمام لأحدهم ففرض عين لأن هذا على العموم في حق الصالحين له فلا ينافي أنه قد يكون مندوباً أو مكرهاً أو حراماً لا و صاف توجد في بعض أفراد المتولي توجب ذلك فكما أوجبت تلك الأرصاف حرمة قبورها أو كراهته مثلاً أوجبت كراهة

قائماً فلا يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لأنه دون ما التزمه (أو) نذر (عتقاً رقبة) تجزئ ولو نافعة ككفارة لوقوع الاسم عليها (أو) نذر (عتق كافراً ومعيبة أجزاء رقبة كاملة) لا يتيانه بالافضل (فإن عين) رقبة (ناقصة) كعتق على هذا العبد الكافر والمعيب (تعينت) لتعاقب النذر بالعين كتاب القضاء بالمدى الحكم بين الناس والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وأن

احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وأخبار تكبر الصحبة إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجران أصاب فله أجران وفي رواية صحح الحاكم أساندها فله عشرة أجور وما جاء في التحذير من القضاء كونه من جعل قاضيا ذبح بغير سكن محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره القضاء أو يحرم عليه على ما يأتي (تولية) أي القضاء (فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية أما تولية الامام لاحدهم ففرض عين عليه

درس

(فن تعين له في ناحية لزمه طلبه) ولو ببذل مال أو خاف من نفسه الليل (و) لزمه (قبوله) إذا وليه للحاجة اليه فيها فان امتنع أجبره وانما يلزمه الطلب والقبول (فيها) أي في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لان ذلك تعذيب لما فيه من ترك الوطن بالكلية لان عمل القضاء لا غاية بخلاف سائر فروع الكفاية الموجهة الى السفر كالجهاد ونعلم العلم (أو) لم يتعين فيها لكنه (كان أفضل) من غيره (سنا) أي الطلب والقبول (له) فيها

الاجاب أو حرمة لانه وسيلة له وأصله قضاي لانه من قضيت قلبت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة برلسى وجعه أقضية كقباء وأقبية وهولعة احكام الشئ وامضاؤه لان القاضى يحكم الشئ ويحضيه وشرعا الولاية الآتية أو الحكم المترتب عليها أو الزام من له الالزام بحكم الشرع فخرج الافتاء شرح م (قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لان الاخبار بالقليل لا يبنى الكثير ولجواز أنه أعلم أولا بالاجرين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو ان الاجرين يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح ان تجعل أجرا أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فنبه بذلك على ذلك نقله الشورى من شرح الورقات لم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا في ما حكم عادل مجتهد أو غيره فيأثم بجميع أحكامه وان وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لان أصابته اتفاقية وروى الاربعة والحاكم والبيهقي خبر القضاة ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بمن عرف الحق وقضى به والاخيران بمن عرف وجار ومن قضى على جهل م وقوله وأحكامه مردودة أي ان لم يوله ذو شوكة كما أشار له ابن الرفعة اه رشيدى ونظم بعضهم الاربعة بقوله

أعنى أباداود ثم الترمذى والنسائى وابن ماجه فاحتذى

(قوله كقوله من جعل قاضيا) عبارة م وكأخبار الحسن من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكنين (قوله) أو على من يكره له) فيه ان الكراهة لا توجب هذا الوعيد الشديد (قوله توليه) أي قبوله ويحتاج القضاء الى مول ومول ومولى فيه كاللاذ كحة والدماء ومحل وصيغة وسماها بعضهم أركاما (قوله أما تولية الامام) ومن صرائح التولية وليتك أو قلديك أو فوضت اليك القضاء ومن كنياتها عولت واعتمدت عليك فيه ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل كما أفتى به الوالد نعم برند بالرد شرح م (قوله فرض عين عليه) أي فوراني قضاء الاقليم ويتعين فعل ذلك على قاضى الاقليم فيما عجز عنه كما يأتي ولا يجوز اخلاء مسافة العدو عن قاض أو خليفة له لان الاحضار من فوقها مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين كل مفتين أما ايقاع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الامام أو نائبه ويمتنع عليه الدفع أي دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهما اذا أفضى لتعطيل أو طول نزاع شرح م (قوله فن تعين الخ) بان لم يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره شرح الروض والمراد بالناحية بلدة ودون مسافة العدو عن بناء على انه يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض م (قوله لزمه طلبه) وان علم عدم الاجابة (قوله ولو ببذل مال) أي زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حل وم قال ع ش على م وظاهره وان كثرت المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله فان امتنع أجبر) استشكل تولية الامتنع بان امتناعه مع تعينه له مفسق وأجاب النووي بعدم فسقه لان امتناعه غالبا يكون بتأويل فلا يصح بذلك جزما وان أخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام قاضيا وأرسله الى ما فوق مسافة العدو لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام اذا عين أحد المصالح المسلمين تعين ويتعين جملة على عدم وجود صالح للقضاء في المحل المبعوث اليه أو بقربه وحينئذ يجتمع الكلامان م (قوله كالجهاد الخ) أي فان لما غاية فائس فيها ترك الوطن بالكلية (قوله سنا وقوله بعد كرها) لا يقال ينافي ذلك قوله سابقا توليه فرض كفاية في حق الصالحين له لا ما تقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجملة لا ينافي كونه قديس وقد يكره لخصوص من اتصف بالوصف المقتضى للسن أو الكراهة

إذا وثق بنفسه وقولى وقبوله إلى آخره من زيادتي (أو) كان (مفضولا ولم يمتنع الأفضل) من القبول (كرهاله) أي ثمفضول لما في خبر  
الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمره لا تسأل الأمانة فإن كان الأفضل يمتنع (٣٤٥)

من القبول فكالمعذور  
واستثنى المأوردى من  
الكرهية ما إذا كان  
المفضول أطوع وأقرب إلى  
القبول والبلقينى ما إذا كان  
أقوى في القيام في الحق  
وذكر كراهة القبول من  
زيادتي (أو) كان  
(مساويا) غيره (فكذا)  
أي فيكرهان له (ان اشترى)  
بالاتفاق بعلمه (وكفى) بغير  
بيت المال لما فيه من الخطر  
بلا حاجة وعلى هذا جل  
امتناع السلف (والا) بأن  
لم يشترأ ولم يكف بما ذكر  
(سناله) ليتنفع بعلمه أو  
ليكفى من بيت المال  
ويحرم طلبه بعزل صالح له  
ولو مفضولا وتبطل عدالة  
الطالب والتصریح بسن  
القبول من زيادتي (وشرط  
القاضي كونه أهلا  
للسهادات) بأن يكون  
مسلمًا مكلفًا حرا ذا كرا  
عدلا سميعا بصيرا ناطقا  
(كافيا) لامر القضاء فلا  
يؤلاه كافر وصبي ومجنون  
ومن به رقي وأثنى وخشي  
وفاسق ومن لم يسمع  
وأعمى وأخرس وان فهمت  
إشارته ومغفل ومختل النظر  
بكبر أو مرض لنقصهم  
(مجنون) وهو العارف

تأمل (قوله إذا وثق بنفسه) فإن خاف على نفسه لزمه الامتناع كافي الذخائر ووجه الزر كشي شرح م  
وهو المعتمد خلافا لما يقتضيه صنيع شارح الروض من أنه يحترز إذا خاف عليها اذ ظاهره في هذه  
الحالة جواز الاقدام عن (قوله أطوع) أي بطاوعه الناس ويمثلون لحكمه أكثر من الفاضل اه  
(قوله وأقرب) تفسير وقوله إلى القبول أي قبول الناس لحكمه أي فلا يكرهان حيثنذبل يجوز ان  
كما قاله م فعمل أنهما تترى بهما الاحكام الخمسة (قوله ما إذا كان أقوى في القيام في الحق) أي قبول  
حكمه بأن يطاع وألزم فيه بمجاس الحكم عن (قوله ليتنفع بعلمه الخ) التعليل على اللغز والذشر  
المرتب (قوله أو ليكني الخ) هذا يشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك ففي التهذيب يجوز  
للإمام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج إليه من نفقة وكسوة لا ثقة به أما  
أخذه الأجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذها ان كانت أجرة مثل عمله ان لم يكن  
رزق من بيت المال زى (قوله ويحرم طلبه الخ) فإن فعل ذلك وولى نقدا للضرورة وغيره الصالح  
يجب عزله ويستحب بذل المال لعزله من وعادة الروض وشرحه وحرم على الصالح القضاء طابه  
له وبذل مال لعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به  
على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام وتولية المرتضى للرأى حرام اه بحر وفه  
(قوله كونه أهلا للسهادات) فيه احواله على مجهول الا أن يقال ان كل في ذلك على شهرته (قوله  
سميعا) ولو بالصباح زى (قوله بصيرا) ولو بالنهار فقط أو في الليل فقط على الوجه أو ببصره ضعف  
لا يمنع من أن يفرق بين الصور القريبة منه زى وقوله أو في الليل فقط مخالف لما في شرح م  
وعبارته فلو كان يبصر ليلا فقط قال الأذرعى ينبغي منعه (قوله كافيا لامر القضاء) أي ناهضا للقيام  
بأمره بأن يكون ذايقة تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظرا كبر أو مرض شرح  
م (قوله فلا يؤلاه كافر) وما اعتيد من نصب حاكم للذميين منهم فهو تقليد رياسة للاحكم فهو كالحكم  
لا الحاكم زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا به شرح م (قوله وهو العارف) ولا يشترط  
نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام  
المدونة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه أما مقلد لا يعدو أي  
لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما يراعيه المطلق في قوانين  
الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجزله العدول عن نص امامه شرح م  
(قوله العام والخاص) العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم  
والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر (قوله  
والجمل) وهو ما لا تتضح دلالاته مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منهم ما قدر  
الواجب والمبين مثل قوله وفي عشر بن نصف دينار (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية والظاهر  
ما دل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كآتي عدة الوفاة (قوله والمتصل) أي باتصال روايته إلى  
الصحاحي فقط ويسمى الموقوف أو إلى النبي ويسمى المرفوع شرح م (قوله الاولى) وهو ما قطع  
فيه بنفي الفارق والمساوى وهو ما يمد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد فيه ذلك م قال ع ش

(٤٤) - (بحيرى) - رابع )

بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها) فمن أنواع القرآن والسنة

العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة المتواتر والآحاد والمتصل وغيره ومن  
أنواع القياس الاولى والمساوى والادون كقياس الضرب للوالدين على التأنيف لهما وقياس احراق مال اليتيم على كراهة في التبريم

فيهما وفي اس النفاخ على البر في باب الر باب جامع الطم (وحال الرواة) قوة وضعفا فيقدم عندا تعارض الخاص على العام والمفيد على المطلق والنص على الظاهر والمحكم على المتشابه والناسخ والمتصل والقوى على مابلها (ولسان العرب) لغة ونحو اوصرفا وبلاغة (وأقوال العلماء) اجبا واخلاقا فلا يخالفهم في اجتهاده (فان فقد الشرط) المذكور بأن لم يوجد رجل متصف به (قولي سلطان ذو شوكة مسلما غير أهل) كفاسق ومقلد وصبي وامرأة (نقد) مجمعة (قضاؤه للضرورة) لثلاث تعطل مصالح الناس وتعييرى بمسما غير أهل أعم من قوله فاسقا ومقلدا وهو (٣٤٦) الا وفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة وأصلها وصرح به ابن

عبد السلام في الصبي والمرأة وان خالفه بعضهم تفقها ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الاحكام (وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) اعانة له (فان أطلق التسولية) بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخلف) ولو بعضه (فما عجز عنه) لحاجته اليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الاذن) بأن لم يعمه له في الاذن في الاستخلاف ولم يخص (ف) يستخلف (مطلقا) وهذه من زيادتي وكأطلاق الاذن تعميمه كما فهم منه بالاولى وان خصه بشئ لم يتعد أو نهاه عن الاستخلاف لم يستخلف ويقتصر على ما يمكنه ان كانت توليته أكثر منه (وشرطه) أي المستخلف بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (الأن يستخلف

قوله ما يمد فيه اتقاء الفارق الصواب حذف اتقاء وابداله بوجود اه (قوله والمفيد على المطلق) المطلق ما دل على الماهية بلا قيد والمفيد ما دل عليها بقيد كقوله تعالى فتحرر رقيقة مؤمنة في آية القتل والمطلق فتحرر رقيقة في آية الظهار (قوله والمحكم) كقوله تعالى ليس كمثل شيء فهذه نص في أنه لا يماثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمتشابه مثل قوله تعالى الرحمن على العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك (قوله والقوى) أي من الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف معرفة أحكامها عليه زى (قوله فلا يخالفهم في اجتهاده) أي وعرف أصول الاجتهاد أي ولو بملكة حصلت له من الأدلة الشرعية وان لم يعرفها بطريق التكلمين وصناعتهم لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا ينظرون فيها وهم أكمل الامة نظرا واجتهادا ولا يشترط حفظه للقرآن ولا معرفته للخط زى (قوله فان فقد الشرط) المراد به الجنس قال زى والفقد ليس بقيد حيث ولاد ذو شوكة نفذ حكمه اه أي سواء وجد الأهل أم لا (قوله سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضي العسكر فانه لا يصح توليته غير الأهل ولا ينفذ قضاء ما ولده من (قوله ذو شوكة) عبارة مر أو ذو شوكة اه فتولية السلطان مطلقا صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة أصله مع شرحي مر وحج قولي سلطان أو من له شوكة غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله للضرورة) أي لضرورة الناس أي اضطرارهم الى القاضي وشدة احتياجهم اليه لتعطل مصالحهم بدونه شوي و قوله لثلاث تعطل الخ علة للعلة أو للعلة مع علته قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولا يموت أو نحوه انزل لزوال الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك في نظر الاوقاف استرد منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله وهو) أي تعييرى بمسما وقوله الا وفق لتعليقهم وهو قوله لثلاث تعطل الخ (قوله وصرح به) أي بغير الأهل بأن قال غير أهل كصبي وامرأة (قوله ولو بعضه) أي أبامأ وابنه حيث ثبتت عدالتهما عند غيره حل أما اذا فوض الامام لشخص اختيار قاض فلا يختار والده ولا ولده كما لا يختار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فيما عجز عنه وغيره والمعتداته لا يستخلف الا عند العجز مر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة مر لان اجتهادهم مختلف غالبا فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين اهلا) تحكيم مصدر مضاف لفاعله وأهلامفعوله قال القاضي في شرح الحاوي يشترط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال رمضان كما يحثه الزركشي وينفذ على من رضي بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره مر ع ن (قوله ولومع وجود قاض) أي اذا كان المحكم مجتهدا أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاض ضرورة ع ش

(في) أمر (خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا (أو اجتهاد مقلده) فيمتنع بفتح اللام ان كان مقلدا بأكسرها لانه انما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه خلافة) أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه لا يعتقده (وجاز نصب أكثر من قاض بمحل) كبالد وان لم يخص كلامهم بكان أو زمان أو نوع كالاموال أو الدماء أو الفروج هذا (ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم) والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاض أعم من قوله قاضيين وفيه ما لا يورد بقوله ما لم يكثروا وفي المطالب يجوز أن يناط بقدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلا للقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولومع وجود قاض

أوفي قوداً ونكاح وخرج بالاهل غيره فسل يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاجاز حتى في عقد نكاح امرأة لاولي لها خاص وبغير عقوبة الله تعالى عقوبته من حدود عزير فلا يجوز التحكيم فيها اذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل أن حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيري بما ذكر أعمر وأولى من تعبيري بما

(٣٤٧)

ذكره وقضية كلامهم أن للحكم أن يحكم بعله وهو ظاهر وان زعم بعض المتأخرين أن الراجح خلافه وقول الأذرع لم أرفيه شيئاً أي صريحاً (ولا ينفذ حكمه الا برضاها به قبله) لان رضاها هو المثبت للولاية فلا بد من تقديمه بقيد زنه بقولي (ان لم يكن أحدهما قاضياً) والا فلا يشترط رضاها بناء على أن ذلك تولية منه فلو حكم اثنان لم ينفذ حكم أحدهما حتى يجتمعا بخلاف تولية قاضين ليجتمعاً على الحكم اظهر الفرق قاله في المطالب أما لرضا بالحكم بعده فليس بشرط حكم الحاكم (ولا يكفي رضا جان) هو أعم من قوله رضا قاتل بحكم (في ضرب دية على عاقلة) بل لا بد من رضاهم أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم لا يؤاخذون باقراره فكيف يؤاخذون برضاه (ولو رجع أحدهما قبله) أي قبل الحكم ولو بعد اقامة المدعى شاهدين

فيمتنع التحكيم الآن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن ممر الا اذا كان القاضى يأخذ مالاً لوقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل (قوله أوفي قود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ فهو معطوف على انماية (قوله والاجاز) المعتمد أنه لا يجوز تحكيم غير الأهل مع وجود القاضى ولو قاضى ضرورة حل (قوله من حد) كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف لانه حق آدمي (قوله الذي لا طالب له معين) كالزكاة ع ش أي حيث كان المستحقون غير محصورين (قوله أن يحكم بعله) المعتمد أنه لا يجوز له ولا لقاضى الضرورة الحكم بعله ممر (قوله الا برضاها) أي لفظاً فلا أثر للسكوت شرح ممر (قوله بناء على أن الخ) رد في الكفاية هذا البناء بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بان محل هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض شرح البهجة (قوله فلو حكم اثنان الخ) ليس المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ومقتضى قوله بخلاف تولية قاضيين الخ ان يقول ولو حكم اثنان ليجتمعاً على الحكم صح التحكيم وأما قوله لم ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا تقتضيه المقابلة لما بعده كما لا يخفى (قوله بخلاف تولية قاضيين الخ) أي حيث لا يجوز كما تقدم وقوله اظهر الفرق وهو أن القاضيين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه أن المحكمين قد يكونان مجتهدين الا ان يقال هذا ما در (قوله ولا يكفي رضا جان) بأن ادعى شخص على آخر أنه يستحق عليه دماً فتنازعا في اثباته فكما شخصاً يحكم حكم بأن القتل خطأ فلا ينفذ حكمه الا برضا عاقلة الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد اقامة المدعى شاهدين) بان قال المدعى عليه للحكم عزلتك فايس له أن يحكم زى (قوله يخرم) من باب ضرب (قوله أبهة الولاية) أي غرهم وشرفهم وعظمتهم قال في المختار الابهة العظيمة والكبر وهي بضم المهملة وتشديد الباء الموحدة

فصل فيما يقتضى انزال القاضى الخ الانسب تأخير هذا الفصل عما بعده لان العزل بعد ثبوت التولية كما صنع في الروض (قوله انزال القاضى) أي من غير عزل وقوله أو عزله أي بعزل الامام مثلاً وقوله وما يذ كرمه أي من قوله وينعزل بانزاله نائبه (قوله بنحو جنون وانغماء) كان الاولى الاقتصار على الانغماء فيقول بنحو وانغماء وظاهر صديقه أن الغفلة وان لم تخل بالضبط تقتضى العزل حل (قوله وانغماء) وان قل الزمن ممر ولو لحظة خلافاً للشرح وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين الصلاتين كما مر لانه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم وينعزل بمرض لا يرجي زواله وقد عزم معه عن الحكم حل (قوله كغفلة) قال في التحفة بحيث اذا نسيه لا يفتبه (قوله وصمم) أي وعى كما يدل عليه قوله نعم الخ وعبارة حل قوله وصمم أي بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافى ما تقدم أن سماعه بالصياح يكفي (قوله وفسق) ولو كان قاضى ضرورة ودولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينزل ولا انزل ممر زى (قوله

(امتنع) الحكم وليس للحكم أن يحبس بل غايته الاثبات والحكم اذا حكم بشئ من العقوبات كالقود وحد القذف لم يستوفه لان ذلك يخرم أبهة الولاية (فصل) فيما يقتضى انزال القاضى أو عزله وما يذ كرمه لو (زال أهليته) أي أهلية القاضى (بنحو جنون وانغماء) كغفلة وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق (انعزل) لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز نعم لو عصى بعد سماع البيعة وتعدبائها ولم يحتج



لاشارة تفد حكمه في تلك الواقعة وتعييرى بما ذكر اعم مما عبر به (فلو عادت) اهليته (لم تعد ولايته) كالوكالة وغيره من العقود (وله عزل نفسه) كالوكيل وهذا من زيادتي (والامام عزله بخلاف) ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن ومحل هذا وما قبله اذا وجد ثم صالح غيره للقضاء (وبأفضل) منه (وبمصلحة) (٣٤٨) كنسكين فتنة سواء أعزله بمثله أو بدونه وذ كر حكم دونه من زيادتي

لاشارة) أي بين الخصمين بأن كان معروفي الاسم والنسب ع ش (قوله ولو عادت اهليته الخ) ظاهره ولو كان الزائل عمي وصم ما ونقل عن شيخنا أن الاعمي اذا عا د بصيرا عادت ولايته وينبغي أن يكون مثله الصم حل فقوله لم تعد ولايته أي في غير زوال العمي والصم وتقل سم عن مر اعتماده في العمي وعليه فيكون مانعا لاسابا كما هو ظاهر وبعبارة طب فلو عمي ثم أبصر فان تحقق حصول العمي حقيقة احتيج الى تولية جديدة والا فلا وعلى هذا الثاني يحمل قول البلقيني انه لو أبصر بعد العمي لم يحتج لتولية جديدة (قوله وغيره من العقود) ويستثنى من الغير المشروط له النظر اذا زالت اهليته ثم عادت فاهاتعود ولايته وفيه أن المذكور في كلام المصنف في آخر باب الوقف انه لا ينزل وغاية الامر أن العارض مانع من تصرفه وكذا تستثنى الحاضنة والاب والجداه حل (قوله بخلاف) أي لا يقتضي انزاله ككثرة الشكاوى منه وظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط أما ظهور ما يقتضيه فلا يحتاج معه الى عزل لانزاله به زي و مر (قوله وبأفضل منه) رعاية لمصلحة المسلمين وهذا في الامر العام أما الخاص كامامة وتدر يس وأذان وتصفوف ونظر ونحوها فلا تنزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع كثير من المتأخرين وهو المعتمد شرح مر وبعبارة حل وخرج بالقاضي الامام الخ وهي أولى لان الكلام في القاضي فلا يحسن تقييده بما ذكر (قوله وذ كر حكم دونه) أي الشامل له قوله وبمصلحة ع ش (قوله والاحرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من غير سبب شرح مر فقول الشارح فله عزل خليفته أي أو نائبه (قوله بناء على انزاله بموته) لان كل من انزل بموت شخص فله عزله في حياته كالوكيل والشريك (قوله بلوغه عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زي (قوله لعظم الضرر) أي من شأنه ذلك حتى لو ولي في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل ولو في أمر عام فانه ينزل قبل بلوغه خبر عزله لان من شأنه عدم عظم الضرر في تقض التصرفات زي ويثبت عزله بعد ابدى شهادة أو استفاضة لا باخبار واحد ولا يكفي كتاب مجرد وان حفته قرائن تبعد تزوير مثله عن (قوله حكمه له) أما حكمه عليه فينفذ سم (قوله اعلمه انه الخ) الاوجه خلافه لان علم الخصم بعزل القاضي لا يخرج به عن كونه قاضيا شرح مر وزي وبعبارة الشويري لان سلم انه غير حاكم باطنا لانه اذا بلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بعلم الخصم أن الامام عزله اه (قوله فان علقه الخ) ولو كتب اليه عزلك أو أنت معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانمحي موضع العزل لم ينزل والا انزل كما يحتمل بعضهم زي (قوله انزل بها) ويكفي قراءة محل العزل فقط مر (قوله كافي مسألة الطلاق) أي اذا كانت غير اتمية وقراء عليه غيرها حل (قوله وينزل بانزاله نائبه) الراجع أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زي وان لم يبلغ الاصل فينزل حينئذ النائب الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب خلافا للبلقيني سم (قوله لا قيم يقيم ووقف) المراد بقيم الوقف ناظره كما يفهم من عبارة أصله نعم لو كان للقاضي نظر وقف بشرط الواقف فأقام شخصا عليه انزل لانه في الحقيقة نائبه سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كأن قال الموكل

(والا) بأن لم يكن شيء من ذلك (حرم) عزله (و) لكنه (ينفذ) طاعة للامام بقيد زده بقولي (ان وجد) ثم صالح (غيره) للقضاء والا فلا ينفذ أما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بموته (ولا ينزل قبل بلوغه عزله) لعظم الضرر بنقض الاحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم أنه معزول لم ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطنا ذكره الماوردي (فان علقه) أي عزله (بقراءة كتابا) انزل بها (بقراءة) من غيره (عليه) لان الغرض اعلامه بصورة الحال لا قراءته بنفسه وصوب الاسنوي عدم انزاله بقراءة غيره عليه كافي مسألة الطلاق والقائل بالاول فرق بان المرعي ثم النظر الى الصفات وهنالى الاعلام وكما ينزل بقراءته الكتاب ينزل بمعرفة ما فيه بتأمله وان لم يكن قراءة حقيقة (وينزل بانزاله) بموت أو غيره (نائبه) لانه فرعه (لا قيم يقيم ووقف) فلا ينزل بذلك لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولامن استخلفه بقول الامام استخلف عني) لانه خليفة الامام والاول شفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو اطلق فينزل بذلك لظهور غرض المعاونة له فلا تشكل اثمانية بنظرهما من الوكالة اذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل

للكيل

يقيم ووقف) فلا ينزل بذلك لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولامن استخلفه بقول الامام استخلف عني) لانه خليفة الامام والاول شفير في التولية بخلاف ما لو قال له استخلف عن نفسك أو اطلق فينزل بذلك لظهور غرض المعاونة له فلا تشكل اثمانية بنظرهما من الوكالة اذ ليس الغرض ثم معاونة الوكيل بل النظر في حق الموكل

لحمل الاطلاق على ارادته (ولا ينزل قاض ووال) والتصریح به من زيادتي (بانزال الامام) بموت وغيره لشدة الضرر في تعطيل  
الحوادث وتعيرى بالانزال هنا وفي القيم أهم من تعبيره بالموت (ولا يقبل قول (٣٤٩) متول في غير محل ولايته ولا)

قول (معزول حكمت  
بكذا) لانهم لا يمكن  
الحكم حيث لا يقبل  
اقرارهما به (ولا شهادة  
كل) منهما (بحكمه) لانه  
يشهد على فعل نفسه (الا  
أن يشهد بحكم حاكم ولم يعلم  
القاضي أنه حكمه) فتقبل  
شهادته كما تقبل شهادة  
المرضة كذلك فان علم  
القاضي انه حكمه لم تقبل  
شهادته به كما لو صرح به  
وقول ولم يعلم الى آخره من  
زيادتي (ولو ادعى على  
متول جور في حكم لم  
يسمع ذلك الا بيينة) فلا  
يحلف لانه نائب الشرع  
والدعوى على النائب  
دعوى على المنيب ولانه  
لوفتح باب التحليف  
لتعطيل القضاء قال الزركشي  
هذا ان كان موثوقا به والا  
حلف (أو) ادعى عليه  
(ما) أي شيء (لا يتعلق  
بحكمه أو على معزول شيء)  
كأخذ مال برشوة أو بشهادة  
من لا تقبل شهادته  
(فكفيهما) فتفصل  
الخصومة بقرار أو حلف  
أو إقامة بينة وقيد السبكي  
الاولى من هاتين فقال  
هذا ان ادعى عليه بما  
لا يقدح ولا يخل بمنصبه

للوكيل وكل وأطاق أي لم يقل عني ولا عنك فانه يحمل على انه وكيل عن الموكل (قوله حمل الاطلاق  
على ارادته) أي الموكل ونقل عن شيخنا ان محل هذا كله اذا لم يعين الامام الماذون في استخلافه فان  
عينه بأن قال استخلف فلانا فهو خليفة الامام مطلقا حل (قوله ولا ينزل قاض) ولو قاضي ضرورة  
اذا لم يوجد مجتهد صالح أمامه وجوده فان رجي توليه انزل والا فلا فائدة في انزاله عن (قوله ووال)  
كالامير والمحاسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مر (قوله والتصریح به)  
لانه علم من كلام الاصل لانه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولى القضاء نيابة  
عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه شرح مر (قوله ولا يقبل) أي الا بيينة لانه  
حيث لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته زي  
(قوله ولا قول معزول حكمت بكذا) أي الاقرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج  
بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال حكمت على أهل  
هذه البلد بطلاق نسائهم وعتق عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما يحسنه الاذرعى عمل به كما  
في الروضة وأصلها زي (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس  
حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس البلد قضاءه المحوط بالوراء والبناء  
المتصل بها سم لا البساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي حصلت الدعوى عنه (قوله  
كما تقبل شهادة المرضة كذلك) بأن تقول أشهد أن بينهما رضاعا محرما أو أرضعتهما رضاعا محرما أي  
حيث لم تطالب بأجرة في ذلك ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضة حيث لم تطالب بأجرة  
وكتب أيضا مقتضاه أنه لا يقبل قول المرضة أرضعتهما رضاعا محرما مع أنه يقبل قولها فكان الاولى  
اسقاط قوله كذلك حل وعبارة من قولك كما تقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفها حيث  
لم تطالب بأجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لامر الحكم اه وعبارة شرح  
مر ويفارق المرضة بأن فعلا غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تضمن تزكية نفسها بخلاف  
الحكم فيهما اه (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولايته بدليل قوله فيما يأتي وليس لاحد  
أن يدعى على متول في محل ولايته حل أي لان كذا في قوله الآتي انه حكم بكذا شامل للجور وفي  
شموله نظر ومن ثم قال بعضهم ان قول الشارح الآتي وليس لاحد الخ غرضه به بيان حكم هذه الصورة  
التي هي خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ ومن قوله أو ما لا يتعلق الخ اذا ادعى عليه  
بانه حكم بكذا ليس منهما بل هي دعوى نفس حكمه تأمل (قوله دعوى على المنيب) وهو الشرع  
حل (قوله ما لا يتعلق بحكمه) كغصب أو بيع أو دين من قول (قوله كأخذ مال برشوة) أي على  
سبيل الرشوة كما باصلا وهي مثلثة الراء وعبارة المصنف بعناه لان مرادهم بالرشوة لازما أي يباطل  
فاندفع القول بأن عبارة الاصل أولى لا يهاجم عبارة الكتاب أن الرشوة سبب مغاير لاخذ وليس  
كذلك شرح مر (قوله ولا يخل بمنصبه) تفسير (قوله والا) أن كان ادعى عليه انه استأجره ككفاية  
بيته أو زح سراب وقوله لا تسمع أي لاجل التحليف والافهي تسمع لبينة كما يأتي (قوله كذلك)  
أي لا تسمع الدعوى الا بيينة حل (قوله وليس لاحد الخ) عبارة عب وان ادعى على القاضي أو  
الشاهد أنه حكم أو شهد له وأنكر لم يرفعه لقاض آخر ولم يحلفه (قوله أن يدعى) ولو مع وجود البيينة

والا فالقطع بأن الدعوى لا تسمع ولا يحلف ولا طريق للدعى حيث لا البيينة ثم قال بل ينبغي أن يكون الحكم كذلك وان ادعى عليه  
بما لا يقدح فيه ولم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعوى والتحليف انتهى وليس لاحد أن يدعى على متول في محل

ولايته عند قاض أنه حكم بكذا فان كان في غير محلها أو معز ولا سمعت البيعة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها فاذ كره في المعزول محله في غير ما ذكره فيه (٣٥٠) (فصل) في آداب القضاء وغيرها (ثبت التولية) للقضاء (بشاهدين)

كغيرها (يخبران مع المتولى) الى محل ولايته قرب أو بعد (يخبران) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء ولانها آكد من الاشهاد فلا تثبت بكتاب لا مكان تحريفه قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (وسن أن يكتب موليه) اماما كان أو قاضيا فهو أعم وأولى من قسوله ليكتب الامام (له) كتابا بتولية وبما يحتاج اليه في المحل المذكور لانه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر و ابن حزم لما بعثه الى اليمن رواه أبو داود وغيره وفيه الزكوات والديات وغيرها (و) أن (يبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله) قبل دخوله ان تيسر والا فحين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وتعييرى بالمحل هذا وفيما يأتي أعم من تعبيره بالبلد (و) ان (يدخل) وعليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (ف) ان عسر دخل يوم (خمس) يوم (سبت) وقولي خميس فسبت من

س ل و حل كما يدل عليه قوله بعد سمعت البيعة (قوله انه حكم بكذا) فطريقه أن يدعى على الخصم ويقم البيعة بان القاضي حكمه بكذا ع ش (قوله سمعت البيعة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى لكنه غير باللازم (قوله ولا يحلف) أي عند عدم البيعة (قوله فاذ كره في المعزول) وهو قوله أو على معزول بشئ فكغيرهما فهو مفرع على قوله ولا يحلف وحاصله دفع التنافي بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زى قوله فاذ كره في المعزول أي من انه كغيره فتفصل الخصومة باقرار أو حلف أو إقامة بيعة وما ذكره فيه فيما يتعلق بالحكم فتسمع البيعة أي ولا يحلف اه وعبارة سم فاذ كره في المعزول أي من انه كغيره المقيد أنه يحلف محله في غير ما ذكره فيه أي فيستثنى بالنسبة للتحليف ما اذا ادعى عليه انه حكم بكذا وكان وجهه أن فائدة التحليف أنه قد قرع عند عرض اليمين عليه أو ينسكل فيحلف المدعى اليمين المردودة التي هي كالاقرار واقرار المعزول ومن في غير محل ولايته أنه حكم بكذا غير مقبول كاتقدم فلا فائدة للتحليفه فلا تسمع الدعوى لاجله اه (قوله في غير ما ذكره) لان ما ذكره يتعلق بالحكم زى

(فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله ثبت التولية (قوله يخبران أهله) أي فليس المراد الشهادة المعبرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة لالتيان بلفظ الشهادة حل أي ان لم يكن في البلد قاض والادعاء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح مر (قوله أو باستفاضة) أي في محل ولايته (قوله بكتاب) أي من غير استفاضة ولا شهادة حل (قوله لا مكان تحريفه) وهذا مأخذ الشافعية في ان الحجج لا تثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنعه شيخنا عزري (قوله وسن أن يكتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لا من وقت التولية صرح به الماوردي س ل (قوله فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الامام) ونجه العموم ظاهر ووجه الاولوية أن اللام تقتضي الوجوب (قوله وبما يحتاج اليه) أي ما يتعلق بمصالح المحل الذي يتولاه لا الاحكام فانه ان كان مجتهدا يحكم باجتهاده والا فبمذهب مقلده وأما كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر و ابن حزم فلا أن القاضي انما كان يحكم بما أمر به الرسول أو علمه عنه ع ش (قوله وعليه عمامة سوداء) فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الألوان يمكن تغييرها بخلاف السواد ع ش على مر (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك زى (قوله صبيحته) كان الاولى وصبيحته ليفيد أنها سنة أخرى كما أفاده حل (قوله في يوم سبت) لانه أول الاسبوع وأول كل شئ بكورم وقد قال عليه الصلاة والسلام بورك لامتى في بكورها (قوله وان ينزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والأزول حيث تيسر وهذا ان لم يكن له فيه موضع يعتاد القضاء للنزول فيه شرح الرض (قوله ليتساوى أهله في القرب) كأن المراد بالتساوى تساوى كل مع نظيره فأهل الاطراف يتساوون وكذا من يابهم وهكذا سم أي لان الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف بالنسبة ان في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله وان ينظر أولا) أي ند باعدان ينادى في البلد متكررا ان القاضي يريد النظر في المحبوسين يوم كذا فن له محبوس فابحضر شرح مر (قوله والانودى عليه) أي أن أدى أو أثبت اعساره وفائدة النداء

بعد

زيادتي ونقله في الروضة عن الاصحاب (و) ان (ينزل وسط البلد) بفتح السين على الاشهر ليتساوى أهله في

القرب منه (و) أن (ينظر أولا في أهل الحبس) لانه عذاب (من أقر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه) فان كان الحق حد أقامه عليه وأطلقه أو تعزير أو رأى اطلاقه فعل أو مالا امر بأدائه فان لم يؤد ولم تثبت اعساره أدام حبسه والانودى عليه لا احتمال خصم آخر فان لم يحضر أحد

أطلق وتعبيري بما ذكر أولي مما عبر به (ومن قال ظلمت) بالحبس (فعلى خصمه حجة) فإن لم يقدمها صدق المحبوس بيمينه (فإن كان) خصمه (غائبا كتب إليه لحضر) هو أو وكيله عاجلا فإن لم يفعل حلف وأطلق لكن يحسن أن يؤخذ منه كفيل (ثم) بعد فراغه من المحبوس ينظر (في الاوصياء) بأن يحضرهم إليه فن ادعى وصاية بحث عنها هل ثبتت بينة أو لا وعن حاله وتصرفه فيها (فن وجده عدلا قويا) فيها (أقره وأقام) أو شك في عدالته ولم يعد له الحاكم الأول (أخذ) (٣٥١) المال منه أو (عدلا) (ضعيفا)

لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بيمين) يتقوى به ثم ينظر في أمناء القاضي المنصوبين على المحاجير وتفرقة الوصايا ثم في الوقف العام والمال الضال والملقطة (ثم يتخذ كتابا) للحاجة إليه ولأن القاضي لا يتفرغ للكتابة غالبا (عدلا) في الشهادة لتؤمن حياته (ذكر أحرا) هما من زيادتي (عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم صحة ما يكتبه من فساد (شرطا) فيها والمحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى لاتحاجين في المجلس فإن زاد عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلا وقد يطلقان على ما يكتب (ففيها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة لئلا يوثق من قبل الجهل (عفيقا) عن الطمع لئلا يستمال به وهو من زيادتي (وافر عقل) لئلا يخدع (جيد

بعد ثبوت الاعسار احتمال أن يظهر غريم أعرف بحاله فيقيم بينة يساره من أي فالنداء ظاهر في الثانية دون الأولى (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا مشكل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة بسم (قوله كتب إليه) أي وألى قاضي بلاده ليأمره بالحضور وهو أولى من ذلك حل (قوله فإن لم يفعل) أي لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيله (قوله حلف) أي وجوبا ع ش (قوله وأطلق) لتقصير الغائب حيث نذر (قوله لكن يحسن) أي يندب ع ش (قوله أو شك في عدالته) المعتمد في مسألة الشك في العدالة بقاء المال بيده لأن الأصل بقاء عدالته م ع ش (قوله العام) وكذا الخاص زى (قوله ثم يتخذ كتابا) أي ندبا كيا أتى في قوله ومحل سن ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ ع ش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق الأربعين منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضي الله تعالى عنهم برماوى (قوله بكتابة محاضر وسجلات) وثمن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فإن لم يكن فيه شيء فعلى من أراد الكتابة فإن لم يرد لم يجبر برماوى (قوله وكتب حكمية) وهي ما تكتبه بعض القضاة لبعض أنى حكمت بكذا فنقذه حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالحجج اه أي وان لم يكن فيها حكم ولا دعوى كحجج البيع والشراء والقرض (قوله شرط فيها) أي في الكتابة أي صاحبها أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا في كتابة المحاضر والسجلات هكذا يفهم فتأمل شو برى وقيل هو معمول المحذوف أي شرط ذلك شرطا (قوله أو تنفيذه) هو أن يكتب بالحكم إلى قاض آخر لينفذه وتنفيذ الحكم ليس بحكم من المنفذ إلا أن وجدت فيه شروط الحكم عندنا والا كان اثباتا للحكم الأول فقط سل (قوله سمي سجلا) وهو ما يبقى تحت يد القاضي ويؤخذ صورته وقد يسمى ذلك بكتاب الحكم حل فعليه يكون قوله وكتب حكمية عطفت تفسير للسجلات (قوله لئلا يوثق الخ) أي لئلا يدخل عليه الخلل من قبل الجهل ع ش على م (قوله ندبا فيها) أي في هذه الأمور أي هذه الأمور مندوبة حل (قوله وان يتخذ مترجمين) استشكل اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنحصر ويبعد حفظ شخص لكها وبيد أن يتخذ القاضي في كل لغة مترجما للشقة فالأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغاب وجودها في عمله مع أن فيه عسرا أيضا زى (قوله أصم) أي صمما لا يبطل سمعه شرح م واللام يصح كونه قاضيا كما تقدم (قوله مسمعين) ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجمين بل إن حصل الغرضان باثنين بان عرف اللغات القاضي والخصوم كفيافي الغرضين والأفلا بد لكل غرض من يقوم به سم (قوله أما السماع الخصم) الاوضح أن يقول أما سماع الخ لأن التعدد في السماع لافي السماع (قوله فيشترط) تفريع على المضاف إليه لأنه يؤخذ منه أنها شاهدان والذي بعده تفريع على مجموع المضاف والمضاف إليه اه (قوله حقا لهما) أي لا والد إن كان ولده مترجما ومسمعا ولوالد إن كان والده كذلك فالضمير راجع للوالد والوالد لا يقيد

خط) لئلا يقع الغلط والاشتباه حاسبا فصيحاً (ندبا) فيها (و) أن يتخذ (مترجمين) للحاجة اليهما في تعريف كلام من لا يعرف القاضي لغته من خصم أو شاهد أما تعريف كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لغته فلا يشترط فيه العدد لأنه اخبار محض (و) أن يتخذ قاض (أصم مسمعين) للحاجة اليهما أما السماع الخصم لاصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لما شرط كل من المترجمين والمسمعين أن يكونا (أهلى شهادة) فيشترط اتياهما بلفظها فيقول كل منهما أشهد أنه يقول كذا ويشترط اتقاء التهمة حتى لا يقبل ذلك من الوالد والولد إن تضمن حقا لهما ويجزى من المترجمين والمسمعين في المال

أوحقه رجل وامرأتان وفي غيره رجلان وتعبيري بما ذكر أولي من تعبيري في المترجم بالعدالة والحرية والعدد وفي المسموع بالعدد (ولا يضرهما العمى) لان الترجمة (٣٥٢) والاسماع تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج الى معانية بخلاف الشهادة وهذا من

زيادتي في المسموعين (و) أن (يتخذ القاضي مزككين) لما روي في شرطهما آخر الباب ومحل سنن ما ذكر من اتخاذ كاتب ومن بعده اذالم يطلب أجرة أو رزق من بيت المال (و) أن يتخذ (درة) بكسر الميم (لأديب وسببنا لاداء حق ولعقوبة) هو أعم من قوله والتعزير كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وبغيره بأن يكون واسعا لثلاث يتأذى بضيقه الحاضرون ظاهر اليعرفه كل من يراه لا تقابا لخال كان يجلس في الشتاء في كن وفي الصيف في فضاء وكان يجلس على مرتفع وفرش وتوضع له وسادة (وكره مسجد) أي اتخذه مجلسا للحكم صوناه عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعي بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضاياء وقت حضوره فيه الصلاة وغيرها فلا بأس بفصلها (و) كره قضاء (عند تغير خلقه بنحو غضب) كجوع وشبع مفرطين ومرض

كونهما مترجين أو مسمعين اه قال الماوردي ولا تقبل ترجمة الوالد والولد قال وهو ظاهر ان تضمنت حق الولد أو والده دون ما اذا تضمنت حقاهيه سم (قوله أوحقه) نكير المجلس والشرط والفسخ والاجازة برماوي (قوله رجل وامرأتان) وقيل بذلك أربع ذموة فيما ثبت بهن من لفظهم ما تقبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولو زنا أو رمضان من ل أي لهما غير مثبتين لكن قد يقال اذا كان ثبوت صوم رمضان لا يشترط فيه التعدد فالترجم والمسموع بالاولي (قوله مزككين) ليس المراد بهما المزككين بأنفسهما بل المراد بهما اللذان ينقلان تزكية الشهود من جيرانهما مثلا للقاضي شيخنا عز يزي (قوله للمامر) أي للحاجة اليهما (قوله اذالم يطلب الخ) والالم يندب لثلاثيغالوا في الاجرة شرح م ر وانظر اذالم يعرف لغة القوم ماذا يصنع من جهة الترجان (قوله وسجنا) وأجرة السجن على المسجون لا بها أجرة المكان الذي شغله وأجرة السجن على صاحب الحق اذالم يهياصرف ذلك من بيت المال من (قوله كما اتخذهما عمر رضي الله تعالى عنه) قال الشعبي ودرة عمر كانت أهيب من سيف الحجاج اه ويقال انها كانت من نعله صلى الله عليه وسلم ويقال لم يضرب بها أحدا على ذنب وعاد فاعله زى (قوله وكان يجلس) أي متعمما متطيلا سائرا شرح م ر (قوله على مرتفع وفرش) أي ليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة الى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيبة شرح م ر (قوله أي اتخذه) لانه لا معنى لكرهية المسجد اذا الاحكام انما تتعلق بالافعال (قوله صوبه الخ) ولانه قد يحتاج الى احضار المجانين والصغار والحيض والكفار واقامة الحد فيه أشد كراهة شرح م ر (قوله ولو اتفقت الخ) الانسب التفرع بالفاء لانه مفهوم قوله اتخذه (قوله أو غيرها) كطرح حج فان جلس فيه مع الكراهة أو عدمها كان كان لعذر من الخوض فيه بالمشاعة ونحوها ويقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وألقى بالمسجد في كراهة الاتخاذ يته وهو محمول على ما لو كان بحيث تحتشم الناس دخوله أما اذا أعده للقضاء وأخلاه من نحو عياله وصار بحيث لا تحتشمه أحد من الدخول عليه فلا يكره حينئذ م ر (قوله وكره قضاء عند تغير خلقه) لصحة النهي عنه في الغضب وليس به الباقي ولا اختلال فهمه وفكره بذلك ومع ذلك ينفذ حكمه وقضية ذلك عدم الكراهة فيها لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار اليه في المطلب وجزم به ابن عبد السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التقصير في مقدمات الحكم سم كعدالة الشهود وتزكيتهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه لا يكره له القضاء في حال الغضب لانه لا يقول في الغضب الا كما يقوله في الرضا العصمة حل (قوله بنحو غضب) نعم تنقضي الكراهة اذا ادعت الحاجة للحكم في الحال شرح م ر (قوله المتمدعدها) ضعيف والراجح من حيث المعنى الكراهة لان المحذور تشوش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه م ر سم (قوله هذا أعم) يروى أن الأصل عبر بالكراهة وليس كذلك لان عدم البيع والشراء بنفسه يسن لأنه يكره والأصل عبر بما يفيد ذلك وعبارته ويندب أن يشاور الفقهاء وأن لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أي من مفهومه (قوله بنفسه) فلو فعل صح لكن ان كان هناك محاباة ففي قدرها ما يأتي في الهدية سم (قوله لثلاثيغالي) بحث سم أن محاباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك أنه لو بيع له شيء بدون ثمن المثل حرم عليه قبوله قال وهو متجه وان كان قولهم لثلاثيغالي

تعليلا

مؤله وخوف مزعج وفرح شديد نعم ان غضب الله في الكراهة وجهان قال البلقيني العتمدعدها

(وأن يعامل) هذا أعم من قوله وأن لا يشتري ويبيع (بنفسه) الا ان فقد من يوكله (أو وكيل) له (معروف) لثلاثيغالي وذكر كراهة المسجد والمعاملة من زيادتي (وسن) عند اختلاف وجوه النظر



وتعارض الآراء في حكم (أن يشاور الفقهاء) الامناء لقوله تعالى انبياء صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر (وحرم قبول هدية من لاعادة له) بها (قبل ولايته أو) له عادة بها (زاد عليها) قدرا (٣٥٣) أو صفة بقيد زده فيها بقولي

(في محملها) أي ولايته (و) قبوله ولو في غير محملها هدية (من له خصومة) عنده وان اعتادها قبل ولايته لانه في الاخيرة تدعو الى الميل اليه وفي غيرها سببها العمل ظاهر او خبر هدايا العمال غلول وروى سحتر واه باللفظ الاول البيهقي باسناد حسن (والا) بان كان في غير محل ولايته ولم يزد المهدي على عاداته ولا خصومة فيهما (جاز) قبولها ولو أرسل بها اليه من ليس من أهل عمله ولم يدخل معها ولا حكومة له ففي جواز قبولها وجهان في الكفاية عن الماوردي وحيث حرمت لم يملكها (وسن) له فيما يجوز قبولها (ان شيب عليها أو يردّها) لملكها (أو يضعها بيت المال) وهذا من الاخبار (من زيادتي) (ولا يقضي) أي القاضي (بخلاف علمه) وان قامت به بيعة والالكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالباطل محرم (ولا به) أي بعلمه (في عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير لندب السر في أسبابها) (أو) في غيرها (وقامت) عنده (بينة

تعليل لا لكرهه فديقتضى حل قبول المحابة من ل (قوله وتعارض الآراء) عطف مسبب ولازم (قوله الفقهاء الامناء) ولودونه (قوله وحرم قبوله) وسائر العمال مثله في نحو الهدية كشايخ البلد ان لکنه أغلظ روعش (قوله هدية) والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الوجه زى ولا يجوز لغير القاضي من حضر ضيافته الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه ما جرت به العادة من احضار طمام لشاد البلد ونحوه من المتزعم أو الكاتب ع ش على م ر ملخصا (قوله أو زاد عليها) فان تميزت الزيادة ردها فقط وحرم عليه قبولها من ل والارد الجليع (قوله أي ولايته) ولو أهدى بعد الحكم حرم عليه القبول أيضا ان كان مجازاة أو افلا كذا أطلقه شارح ويتعين حله على مهدي معتاد أهدى اليه بعد الحكم له حج من ل (قوله ولو في غير محملها) هذا هو المعتمد زى (قوله من له خصومة) أو غلب على ظنه أنه سيخاصم ولو بعضاله فيما يظهر لثلاث يمنع من الحكم عليه شرح م ر خلافا لا ذرعى لانه استثنى هدية أبعاضه اذ لا ينفذ حكمه لهم ونقله عنه زى وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اما أن يكونا في محل الولاية أو خارجها والقاضي داخلا والمهدي خارجا أو بالعكس فهذه أربع صور وعلى كل اما أن يكون له عادة أو لا وإذا كان له عادة فاما أن يزد عليها أولا وعلى كل من الثلاثة اما أن يكون له خصومة أولا فهذه ستة تضرب فيها الاربعة المتقدمة يكون المجموع أربع عشرة بن وكلها حرام الا اذا كان القاضي في غير محل ولايته وفيها ولم يزد المهدي على عاداته ولم يكن له خصومة فيهما فيهما شيئا عن زى فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم وقال انه مقتضى قول المتن أو زاد عليها في محله مع قوله والا بأن كان الخ تأمل (قوله بان كان في غير محل ولايته) وان زاد على العادة سم أي وان كان المهدي من أهل عمله من ل (قوله من ليس الخ) من فاعل أرسل (قوله وجهان) المعتمد الحرمة م وفيه أن هذه الصورة داخلة تحت قوله وحرم الخ ففي كلامه تدافع ويمكن أن يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وما هنا على ما اذا لم يدخل واليه أشار الشارح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد لمحل الخلاف لانه اذا دخل معها في محل ولايته كما هو الفرض حرم بانفاق لانه صار من أهل عمله كما قاله م ر وعبارة شرح م ر وسواء كان المهدي من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلا وجه زهاله مع رسول ولا خصومة له فقيبه وجهان أو جههما الحرمة (قوله لم يملكها) فبردها لملكها ان وجدوا لأقليت المال زى (قوله بخلاف علمه) أي ظنه المؤ كد كما لو شهدت بيعة بريق أو نكاح أو ملك من يعلم حرية أو بينوتها أو عدم ملكه لانه قاطع بطلان الحكم حينئذ والحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه الصور بعلمه لمعارضته للبيعة مع عدتها ظاهر اشرح م ر والحاصل أنه اذا أقيمت البيعة بخلاف علمه لا يقضي بها العلم بخلافها ولا بعلمه لاجل قيام البيعة فيعرض عن القضية سم (قوله ولا به في عقوبة الله تعالى) نعم من ظهر منه في مجلس حكمه ما يوجب تعزير اعزره وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم بعلمه في حداثة تعالى كما قاله جمع متأخرون كما اذا علم من مكف أنه أسلم ثم أظهر الردة فيقضي عليه بموجب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضي فيه بعلمه وكذا اذا ظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كأن شرب خرا في مجلس الحكم شرح م ر (قوله أو قامت عنده بيعة بخلافه) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه مما ادعاه واقام به بيعة أو أن المدعى قتله وقامت به بيعة حتى فلا يقضي بالبيعة فيما ذكر زى أي ولا بعلمه لما رفقوله حتى خبر أن (قوله وما عدا ما ذكر) مثله الاثمة بأن يدعى عليه بمال وقد رآه أقرضه قبل

بخلافه) وهذه من زيادتي وتعيرى بالعقوبة أعم من تعيره بالحدود وما عدا ما ذكر

(٤٥) - (يجري) - (رابع)

بحكم فيه بعلمه لأنه إذا قضى بشاهدين أو شاهد وبمين وذلك إنما يفيد الظن فبالعلم وان شمل الظن أولى وشرط الحكم به أن يصرح بمستنده فيقول علمت أن له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والروائي (ولا) يقضى مطلقا (لنفسه) وبعضه من أصله وفرعه (ورقيق كل) منهم ولو مكاتبا (وشريكه في المشترك) للثمة في ذلك (ويقضى لكل) منهم (غيره) أي غير القاضي من امام وقاض ولونائبه عنه دفعا للثمة وذ كرقيق البعض وشريك غير القاضي ممن ذكر من زيادتي (ولو أقر مدعي عليه) بالحق (أو حلف المدعي) يمين الرد أو غيرها (أو أقام) به (بينه وسأل) (٣٥٤) المدعي (القاضي أن يشهد بذلك) أي بإقراره أو يمينه أو ما قامت به اليينة

والاخيرة من زيادتي (أو) سأله (الحكم بما ثبت) عنده (والاشهاد به لزمه) اجابته لأنه قد ينكر بعد ذلك فلا يمكن القاضي من الحكم عليه أو لا يقبل قوله حكمت بكذا لأنه ربما نسي أو عزل بقولي أو حلف المدعي أعم من قوله أو نكل خلف المدعي ولو حلف المدعي عليه وسأل القاضي ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه اجابته (أو) سأله (ان يكتب له) في قسطاس أحضره (محضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع الحكم به (سن اجابته) لان في ذلك تقوية لحجته وانما لم نجب كالاشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الاشهاد وسواء في ذلك الديون المؤجلة والوقوف وغيرهما ان تعلقت الحكومة بصبي أو مجنون له أو عليه وجب التسجيل

أو سمعه أقرب به مع احتمال الإبراء من (قوله بحكم فيه بعلمه) أي إذا كان مجتهدا أما قاضي الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أو جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك فان امتنع رددناه ولم تعمل به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبع البعض المتأخرين شرح م (قوله وان شمل الظن) أي القوي فاندفع ما يقال ان اليينة تفيد الظن أيضا فلا تظهر الأولوية (قوله ولا يقضى مطلقا) أي لا بعلمه ولا بغيره وما عا جازله تمزير من أساء أدبه عليه في حكمه حكمت على بالجور لتلايستخف ويستهان به فلا يسمع حكمه شرح م (قوله لنفسه) أما عليها فيجوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان المعتمد أنه اقرار خلافا لبعض المتأخرين زي (قوله وبعضه) بخلاف سائر الأقارب وله أن يحكم لمجوره وان كان وصيا عليه قبل القضاء وان تضمن حكمه استيلاءه على المال المحكوم به وتصرفه فيه وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصفته وان تضمن حكمه وضع يده عليه واثبات مال لبيت المال وان كان يرزق منه ويمتنع للدرسة هو مدرستها ووقف نظره قبل الولاية لأنه الخصم إلا أن يكون متبرعا فكالموصى على ما قاله الأذرعى من مثله شرح م (قوله وشريكه) أي شريك كل واحد من المذكورات (قوله وغيرها) بأن كانت اليمين في جهته لنحولوث أو أقام شاهدا وحلف معه من وم (قوله وسأل المدعي القاضي) خرج بقوله سأل ما ذالم يسأله لامتناع الحكم للمدعي قبل أن يسأل فيه كامتناعه قبل دعوى مهيجة الا فيما تقبل فيه شهادة الحسبة من وفي الشورى أن الحكم حينئذ لا يجب لأنه قد يكون غرضه اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه ر بما نسي) راجع لقوله فلا يمكن القاضي من الحكم عليه وقوله أو عزل راجع لقوله أو لا يقبل الخ فهو لف ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسأل القاضي ذلك) أي الحكم والاشهاد به (قوله وسواء في ذلك) أي في لزوم الحكم والاشهاد وسن الاجابة (قوله له) أي لكل منهما أو عليه والضمير راجع للاحد (قوله وجب التسجيل) أي وان لم يستل في ذلك حل (قوله بخلاف قوله ثبت عندى) والفرق بين الثبوت والحكم يظهر في صورتهما رجوع الحاكم أو الشهود بعده هل يغرمون ان قلنا الثبوت حكم غرموا أولا فلا زي (قوله وسن نسختان) أي وان لم يطلب الخصم ذلك م (قوله مختومة) بأن تسمع أي يجعل على الورقة قطعة شمع بعد طيها ثم يختم على الشمعة وليس المراد بالختم ما هو معروف الآن قرره الخليلي (قوله أو خلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في المطلب عن النص لامتناء الحقيقى وهو ما لا يحتمل غيره شرح حج (قوله بنى تأثير الفارق) هذا هو القياس الاولى وقوله أو بعد تأثيره هو المساوى (قوله بان أن لا حكم) قضيته أنه لا يحتاج الى تقض والمعتمد أنه لا بد منه من وعلى المعتمد فكان الاولى ببقية الاصل على ما هو عليه وقال م ر تفضله أي أظهر بطلانه فقول من والمعتمد الخ ليس

على ما نقل عن الزبيلي وشريح والروائي وكالمدعى في سن الاجابة للمدعى عليه كافي الروضة كاصلها وصيغة بظاهر

الحكم نحو حكمت أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو ألزمت الخصم به بخلاف قوله ثبت عندى كذا أو صح لانه ليس بالزام والحكم الزام (و) سن (نسختان) بما وقع بين ذى الحق وخصمه (احداهما) تعطى (له) غير مختومة (والاخرى) تحفظ (بديوان الحكم) مختومة مكتوب على رأسها اسم الخصمين (واذا حكم) قاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) كعبدى (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص مقلده (أو اجماع أو قياس جلى) وهو اقطع فيه بنى تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره (بان أن لا حكم)

وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أي من الأحكام اتيقن الخطا فيه ولخالفته القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الخفي وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم المخالف له لأن الظنون المتعادلة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكم ولشق الأمر على الناس والجلي كقياس الضرب على التأنيف لا والدن في قوله تعالى فلا تنقل لهم أف يجامع الإيذاء والخفي كقياس الذرة على البر في باب الربا يجامع الطم وتعبيري بما ذكر أعظم مما عبر به المذكور بعضه في الشهادات (٣٥٥) (وفضاء) بقيد زده بقولي (رتب على

أصل كاذب) بأن كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يحل حراما ولا عكسه فلو حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما أما المرتب على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا قطعاً إن كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البغوي وغيره إن كان في محل اختلافهم وإن كان الحكم لمن لا يعتقده لتتفق الكلمة ويتم الاتفاق ولو قضى خفي لتأنيف بشفعة الجوار أو بالارت بالرحم حل له الأخذ به وليس للقاضي منعه من الأخذ بذلك ولا من الدعوى به إذا أرادها اعتباراً بعقيدة الحاكم ولأن ذلك مجتهد فيه والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره ولهذا جاز لأبي أن يشهد بذلك عند من يرى جوازه وإن

بظاهر (قوله أو الظن المحكم) أي الواضح الدلالة سم (قوله وهو ما لا يبعد الخ) كقياس الذرة على البرقان الفارق بينهما موجود وهو كثرة الاقتيات في البردون الذرة ولا يبعد تأييد في الحكم أي ينفي الربوية عن الذرة فإذا حكم بصحة بيع الذرة بمثله متفاضلاً لم ينقض حكمه لمخالفته للقياس الخفي المتيقن أنه روي المستلزم عدم صحة بيعه بمثله متفاضلاً (قوله المتعادلة) أي المتسوية (قوله كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بينهما وهو أن الضرب إيذاء بالفعل والتأنيف إيذاء بالقول مثلاً مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا ينفىها فلو حكم بعدم نفي من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراماً بطل حكمه (قوله والخفي كقياس الذرة الخ) الأولى التمثيل للخفي بقياس التفاح على البرلان قياس الذرة على البر من المساوي وأجيب بأن مثله بالنظر لما كان قبل من مدرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراد به هنا شهادة الزور (قوله بظاهري العدالة) بدل من شهادة أو الباء بمعنى من وعبرة من فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يفيد الحل باطنا (قوله في محل اتفاق المجتهدين) مثل وجوب صوم رمضان وشاهدين والذي في محل اختلافهم مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار كما يأتي (قوله اتفق الكلمة) علة لينفذ (قوله بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمها (قوله أو بالارت بالرحم) أي عند انتظام بيت المال لأن الشافعي لا يورثهم حينئذ (قوله وليس للقاضي) أي الخفي أو الشافعي (قوله بعقيدة الحاكم) وهو الخفي (قوله والاجتهاد إلى القاضي) انظر أي فائدة لذكر هذا هنا (قوله ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك) أي باستحقاق الارت والشفعة عند من يرى جواز مظاهره وإن لم يقل للقاضي عندكم أو لم يقل في الارت بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليتأمل حل وفي شرح الروض كأن يشهد به يستحق الشفعة أو أنه يستحقها بالجوار اهـ (قوله لم يعمل به) أي بما ذكر من رؤية الورقة وشهادة الشاهدين وأشعر كلامه بجواز العمل به غيره وهو كذلك فلو شهدا عند غيره بأن فلان حكم بكذ الزمة تنفيذه إلا أن قامت بينة بأن الأول أنكر حكمه وكذبهما زى وكلام زى قاصر على ما إذا شهدا بالحكم (قوله حتى يذكر) أي يتذكر الواقعة مفصلة شورى ولا يكفي تذكره أن هذا خطه فقط لاحتمال التزوير شرح مر قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال تعالى لا آمن شهد بالحق وهم يعلمون برماوى (قوله وله حلف) يشمل اليمين المردودة واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكاتباً) انظر مفعول مومه ولم يذكر مر في شرحه هذا القيد (قوله إن له الخ) بيان للخط (قوله إن وثق بامانته) بأن علم منه عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة وضابط ذلك أنه لو وجد عنده بأن لزيد على كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يحلف على نفيه شرح مر (قوله لا اعتضاده) أي الخالف وقوله بالقرينة وهي خط نحو مورثه (قوله والحكم والشهادة بغيره) فاحتيط للغير وفرق أيضاً بأن خطرهما عظيم وعام بخلاف الحلف فإنه يتعلق بنفس الخالف ويباح بغاب

كان خلاف اعتقاده (ولو رأى) قاص أو شاهد (ورقة فيها حكمه أو شهادته) على شخص بشئ (أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بكذالم يعمل به) واحد منهما في أمضاء حكم ولا أداء شهادة (حتى يذكر) ما حكم أو شهد به لا مكان التزوير ورواية الخط (وله) أي للشخص (حلف على ماله به تعاقب) كاستحقاق حق له على غيره وأدائه غيره (اعتماداً على خط نحو مورثه) كنفسه ومكانه الذي مات مكاتباً أن له على فلان كذا أو أدام ماله عليه (إن وثق بامانته) لا اعتضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر بأن اليمين تعاقب به والحكم والشهادة بغيره وكذا خط أخبار عدل كما فهم منه بالأولى ونحو من زيادني

(وله رواية الحديث بخط محفوظ) عنه - وعند من يثق به وان لم يذكر قراءة ولا سماع ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفا وخلفا وفارقت الشهادة بأنها أوسع منها لان الفرع يردى مع حضور الاصل ولا يشهد (فصل) في التسوية بين الخصمين وما يتبعهما (تجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) (٣٥٦) وجوه (الاكرام) وان اختلفا شرقا (كقيام) لهما ونظر اليهما (ودخول)

عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلما معا فلو سلم أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا قال الشيخان وقد يتوقف في هذا اذا طال الفصل وكأنهم احتملوه محافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقولي في الاكرام مع جعل ما بعده أمثلة له أولى من اقتصاره على الامثلة والتصريح بوجوب التسوية من زيادتي (وله رفع مسلم) على كافر في المجلس أو غيره من أنواع الاكرام كان يجلس المسلم أقرب اليه كاجلس على رضى الله عنه بجنب شريح في خصومة له مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلما جلست معه بين يديك ولكنى سمعت النبي صلى

الظن ولا يؤدي الى ضرر عام شرح الروض (قوله وله رواية الحديث بخط محفوظ عنه) كأن يجد ورقة مكتوب فيها بخطه انه قرأ البخارى مثلا على الشيخ الفلاني أو انه سمعه منه أو انه أجاز به فانه يجوز له ان يروى عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجازة وليس المراد أن الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام شيخنا وعبارة شرح م ر ولورأى خط شيخه بالاذن له في الرواية وعرفه جازا اعتمادا (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الذال والكاف كما يدل عليه قول م ر وان لم يتذكر قراءة الخ

(فصل في التسوية بين الخصمين) الخصمان تشية خصم يطلق على الواحد والتعدد ومن العرب من يشية ويجمعه رمشي عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في ربهم والخصم بفتح الخاء وكسر الصاد الشديد الخصومة زى (قوله وما يتبعهما) كقوله واذا حضراه سكت الخ (قوله بين الخصمين) ومثلهما وكيلاهما في الخصومة وما جرت به العادة من التوكيل للتخلص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح م ر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تحليفه اذا وجبت بين حكام ابن الرفعة عن الزبيلي وأقره اه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي أن يقوم للآخر أو يعتذر بأنه لم يعلم انه جاء في خصومة ويحتمل ان يكون هذا أى الاعتذار واجبا اذا كان أحدهما وضيعا لم تجر العادة بالقيام له والآخر فبإيقام له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا اقيام للرفيع م ومثله في زى (قوله وجواب سلام) ولا ينخص أحدهما بشئ من ذلك وان اختص بفضيلة لثلاينة كسر قلب الآخر زى (قوله فلا بأس أن يقول الخ) واغتفر هنا التكلم باجنبي ولم يكن قاطعا للرد ان ضرورة التسوية كفاي شرح م ر (قوله أو يصبر الخ) قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في السير من أن ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم أحدهم كفى عن الباقيين زى (قوله حتى يسلم) فلو لم يسلم ترك جواب الاول محافظة على التسوية زى وفيه انه يلزم عليه ترك واجب لتحصيل واجب فالمرجح الآن يقال المرجح الاحتياط للمحافظة على التسوية (قوله بجنب شريح) وهو نابى كان نائبا عن على رضى الله تعالى عنه كما قاله م ر ولما دعى اليهودى على على قال على أدبت الثمن فقال شريح هلم بشاهدي أمير المؤمنين فلما سمع اليهودى ذلك أسلم وقال والله ان هذا هو الدين الحق بائى (قوله مع يهودى) أى في درع م ر أى في ثمن درع اشتراه على من اليهودى كما يؤخذ من كلام البائى لكن في شرح خط على أبى شعجاع أن النزاع في نفس الدرع حيث ادعاه على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهر شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لسلام الذى وقد كان كذلك ع ش على م ر (قوله وبه صرح سليم الخ) المعتمد وجوب رفع المسلم على الكافر في سائر وجوه الاكرام زى فياذن للمسلم أولا في الدخول عليه (قوله ان ما كان الخ) لان من أمارات الوجوب كون الفعل ممنوعا منه لو لم يجب كالتحتمل والحد لان كلامهما عقوبة شورى (قوله بان القاعدة أكثرية) فديقال كونها

الله عليه وسلم يقول لا تسادوهم في المجالس رواه البيهقي وذكر رفع المسلم في غير المجالس من زيادتي وهو ما بحثه الشيخان أكثرية وصرح به القوراني وزدت له تبعا للمحادي الصغير وغيره لانه على جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجالس لكن قال الزركشي مع نقله ذلك عن سليم واظهار وجوبه وبه صرح صاحب التميز وهو قياس القاعدة أن ما كان ممنوعا منه لاجاز وجب كقطع اليد في السرقة اه ويجاب بان القاعدة أكثرية لا كلية بدليل سجودى السهو والتلاوة في الصلاة (واذا حضراه) أى الخصمان هذا

أكثرية لا يمنع الاحتجاج بها فإن أكثريتها تقتضي رجحان العمل بها لا دليل ولم يوجد هنا فليتأمل  
سم شويري وعبارة مـ ولا ينافيه تعبير من غير الجواز لأنه بعدم منع فيصدق بالواجب كافي القاعدة  
الأكثرية اهـ (قوله أي بين يديه) راجع لقوله وإذا حضراه (قوله مثلاً) أي أو كان أحدهما عن  
يمينه والآخر عن يساره (قوله سكت) وهو أولى لتلايئهم ميبه للدي مـ (قوله وفيه كلام الخ)  
وهو أنه لا يقول ذلك لما فيه من الميل إليه (قوله طالب القاضي جوازا) أي قبل طلب خصمه ووجوباً  
أن يطلب قبل على المحلى وهذا يدل على أن الواو في قوله وإن لم يسأله للحال تدبر (قوله وبذلك) أي  
بالجواب تنفصل وهذا ظاهر أن أقر بأن أنكر فلا يظهر الانفصال لأن يقال لما كان انفصالاً قريباً  
صارت كأنها منفصلة (قوله أو حكماً) بأن رد اليمين على المدعي وحالف حل وفيه نظر إذا لم يكن الردودة  
لا تكون إلا بعد الانكار وحينئذ فلا يصح جعل هذا قسماً لقوله أو أنكر فالتصوير الحسن أن يقول  
المدعي عليه للقاضي إن المدعي قد ادعى على سابقا وطلب مني اليمين فرددتها عليه خلف فإن هذا متضمن  
لثبوت الحق اللازم للإقرار شيخنا حـ ف أو يقال المراد بقوله أنكر استمر على انكاره والاولى  
تصوير قوله حكماً بما إذا ادعى الاداء أو البراء فانه متضمن للإقرار فيكون إقراراً حكماً بلا انكار  
سـ لـ (قوله في ثبوته) أي ولا يحتاج إلى حكم (قوله سكت) أي القاضي (قوله أوقال للدي ألك حجة)  
أي إن كانت الدعوى مما لا يمين فيها على المدعي والا كاللوث أي كدعوى القتل عند اللوث قاله  
أخلف حسين يميناً زى (قوله ان علم) أي القاضي (قوله فيهما) أي في حال السكوت وقول القاضي  
ألك حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) عبارة مـ شرح مـ نعم لو كان متصرفاً عن غيره أو عن  
نفسه وهو محجور عليه بنحو سفه أو فاس تعينت إقامة البينة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الأمر إلى  
الدعوى بين يدي من لا يرى البينة بعد الحلف فيحصل الضرر ونوزع فيه بأن المطالبة المتعلقة بالمدعي فلا  
يرفع غريمه إلا لمن يسمع البينة بعد الحلف بتقدير أن لا ينفصل أمره عند الأول انتهت (قوله أو زور)  
هما يعني عـ شـ (قوله ثم عرف) راجع للأمرين والمراد بالمعرفة ما يشمل التذكر فيشمل النسيان  
وقال حل ولو قال عند التصدي لأقامة الشهادة لست بشاهد في كذا ثم شهد به لم تقبل شهادته وإن قال  
ذلك قبل التصدي ولو يوم قبلت اهـ ومثله زى (قوله هو أولى من قوله خصوم) لأن الخصم  
يصدق بالمدعي عليه والعبرة انما هي بسبق المدعي حل أي فإذا سبق قدم هو والمدعي عليه وإن تأخر  
وتخلل بينهما مدعون بخلاف ما إذا سبق المدعي عليه وأتى بعده المدعي وتخلل مدعون بينهما فاما  
لا تقدمهم للمامر اهـ (قوله قدم وجوبا) أي إذا تعين عليه فصل الخصومة والا فيقدم من شاء مـ شرح  
مـ (قوله بسبق) أي حيث حضر من يدعي عليه فلا عبرة بحضور المدعي مع عدم وجود مدعي عليه  
فلا سبق للمدعي وتخلل المدعي عليه ثم جاء وقد سبقه مدع آخر ومدعي عليه قبل أن يدعي ذلك المدعي  
قدم المدعي الآخر على السابق لحضور خصمه قبل أن يشرع في دعواه حل قال مـ وبحث البلقيني  
أنه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر خصم الأول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم  
الأول إن حضر قبل دعوى الثاني قدم الأول لسبقه من غير عارض أو بعدها فتقديم الثاني هنا ليس إلا  
لأن تقديم الأول وقت دعوى الثاني غير ممكن للبطلان حتى الأول اهـ واستثنى البلقيني من تقديم  
الاسبق ما إذا كان كافراً فلا يقدم على المسلمين قال وهذا لما لا توقف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله  
بأن جهل) أو علم ونسي عـ شـ (قوله بدعوى واحدة) تردد الأذرع في أن المراد بالدعوى فصلها

فيه من ارالة هيئة القدر  
قال الشيخان أو يقول  
للمدعي إذا عرفه تكلم  
وفيه كلام ذكرته في شرح  
الروض (فإذا ادعى)  
أحدهما (طالب) القاضي  
جوازا (خصمه بالجواب)  
وإن لم يسأله المدعي لأن  
المقصود فصل الخصومة  
وبذلك تنفصل (فإن  
أقر) بالحق حقيقة وحكماً  
(فذاك) ظاهر في ثبوته  
(أو أنكر سكت) أوقال  
للمدعي ألك حجة نعم إن  
علم علمه بأن له أقامها  
فالسكوت أولى أو شكك  
فالسكوت أولى أو علم جهله  
بذلك وجب إعلامه به  
(فإن قال) فهمما (لي حجة  
وأر بد حلفه مكن) لا ينفذ  
لا يحلف ويقر فيستغنى  
المدعي عن إقامة الحجة وإن  
حلف أقامها وأظهر كذبه  
فله في طلب حلفه مـ غرض  
(أو) قال (لا) حجة لي  
أو زاد عليه لا حاضرة ولا  
غائبة أو كل حجة أقيمها  
فهى كاذبة أو زور (ثم  
أقامها) ولو بعد الحلف  
(قبلت) لأنهم يعلمون  
له حجة أو نسي ثم عرف  
وتعبر بالحجة أعم من تعبره  
بالبينة لشموله الشاهد  
مع البين (وإذا ازدحم

مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوباً بسبق من أحدهم (علم) أن لم يعلم سبق أن جهل أو جازاً مع تقدم (بقرعة) والتقديم  
فيهما (بدعوى واحدة) لئلا يطول الزمن فيتضرر الباقون (و) (سكن) (سن)



تقديم مسافرين مستوفزين) شدوا الرحال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (و) تقديم (نسوة) على غيرهن من المقيمين طلبا لسترهن وان تأخر المسافرون والنسوة (٣٥٨) في المجيء الى القاضي (ان قلوا) وينبغي كفاي الروضة كأصلها ان لا يفرق

بين كونهم مدعين ومدعى عليهم واتصرح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا أو كان الجميع مسافرين أو نسوة فالتقديم بالسبق أو القرعة كما مر أو نسوة ومسافرين قدموا عليهن والازدحام على المفتي والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والا فالحيرة الى المفتي والمدرس (وحرم) عليه (اتخاذ شهود) معينين (لا يقبل غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس (بل من) شهد عنده و (علم حاله) من عدالة أو فسق (عمل بعلمه) فيه فيقبل الاول ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم ويرد الثاني ولا يحتاج الى بحث نعم لا يعمل بشهادة الاول ان كان أصله أو فرعه على الارجح عند البلقيني من وجهين في الروضة كأصلها بل ان ترجيح تفرعها على تصحيح الروضة انه لا يقبل تزكيته لهما (والا) أي وان لم يعلم فيه ذلك (استزكاه) أي طلب تزكيته وجوبا وان لم يطعن فيه الخصم لان الحكم بشهادته فيجب البحث عن شرطها

أو مجرد سماعها مع جواب الخصم واستقرب أنه اذا كان يلزم على فصلها تأخير بأن توقف على احضار بيعة أو نحو ذلك أنه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البيعة اه رشیدی علی مر والاولی لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان كان مطلوبا لانه مجبور شرح مر (قوله تقديم مسافرين) ولو سفر نزهة عن ويقدم المسافرون بجميع دعاويهم مالم يضر غيرهم ضررا ينافي لا يحتمل عادة والافيدعوى واحدة مر (قوله على مقيمين) وعلى مقبات لان الضرورة في السفر أقوى حل (قوله من المقيمين) أما المسافرون فيقدمون على النسوة كما يأتي ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جمع الذكور المسافرين على النسوة ودخل في النسوة المجائز خلافاً لالحقن بالرجال (قوله ان لا يفرق الخ) هو أعم من الموضوع لان موضوع المسئلة ازدحام مدعين (قوله فان كثروا) لم يبينوا حد الكثرة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقيمين وأكثر كالحجيج بمكة وعبارة بعضهم تفهم اعتبار الخصوم بعضهم ببعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كلهم قاله ابن قاضي شهبة ولعله أولى واعتمده مر عن (قوله قدموا عاين) لان الضرر فيهم أقوى مر (قوله كالازدحام على القاضي) فيقدم بسبق فبقرعة ويقدم السابق والقارع بدرس واحد وقتوى واحدة وظاهره ان مامر في المسافرين والنسوة يأتي هنا عن (قوله فرضا) أي فرض عين أو فرض كفاية مر وع ش مثل ذلك أرباب الصنائع كالحداد والخياط والنجار والخباز اه كذا نقل عن شيخنا زى وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره ونعين عليه البيع مثلاً لا يضطر المشرى والافيدعوى أن الخيرة له لأن البيع من أصله ليس واجبا بل له أن يمتنع من بيع بعض المشترين وبيع بعضا ويجرى ما ذكر من تقديم الاسبق ثم القرعة في المزاد حين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أراد فهدا في غير المالكين لها أمهم فيقدمون على غيرهم لأن غايته أن غيرهم مستعير منهم فيقدم عاين المالكون واذا اجتمعوا وتنازعوا فيمن يقدم منهم فينبغي أن يقرع بينهم وان جاؤا مترتبين لا شترأ كههم في المنفعة اه ع ش على مر (قوله والا) أي وان لم يتعين كلفروض بناء على أنه ليس بفرض كفاية ع ش أي بل سنة (قوله حرم اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم يتبرعوا ولم يرزقوا من بيت المال لتلايؤدى الى تعطيل الحقوق بالمغالاة في الاجرة كفاي شرح مر (قوله عمل بعلمه) أي ان لم يكن قاضى ضرورة والاتوقف الامر على الاستزكاء زى (قوله فيقبل الاول) أي من علم عدالتهم ويرد الثاني أي من علم فسقه (قوله أنه لا يقبل تزكيته لهما) أي بنفسه فلا بد من من كين غيره وهو المعتمد (قوله استزكاه) والتزكية لا يقبل فيها الا الذكور قاله الزركشى وقضيته أن الامر كذلك ولو كان الشاهد امرأة هو ظاهر لان التزكية ليست بمال ولا تؤل اليه سم (قوله وان لم يطعن فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل كما سيأتي ع ش على مر وطعن من باب نفع وقتل كفاي المصباح (قوله بشه دنه) هو خبر أي ثبت بشهادته وان لم تقع بالفعل الا بشهادة المزكى كما يأتي في قوله لأن الحكم انما يقع بشهادته فلا منافاة (قوله هو أولى من قوله بان) لأنه يوهم أن الكتابة شرط مع أن مثلاً الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله فقد يكون بينهما) أي المزكيين ع ش وظاهره أن الضمير راجع للشهود له والمشهد عليه وقوله كبعضية أي للشهود له وقوله أو عداوة أي للشهود عليه ويدل على كون الظاهر ما ذكر قول الشارح بسد وهل بينهما وبين لشهود له أو عليه ما يمنع شهادته تأمل (قوله

(كأن) هو أولى من قوله بأن (يكتب ما عاين الشاهد و لشهود له) (المشهد) (عليه) من الاسماء والكنى فقد والحرف وغيره فقد يكون بينهما وبين الشاهد ما يمنع الشهادة كبعضية أو عداوة (و) (المشهد) (به) من دين أو عين أو غيرها كمنكاح

فقد يغلب على الظن الخ) هذا لا يختص بنحو جيران الشاهد إلا أن يقال هم أدري بذلك من غيرهم المعرفة بأحواله (قوله وقدر الدين) بالرفع لان عبارة الاصل وكذا قدر الدين (قوله و بيعت) أي وجوباً وقوله سرا أي ندباً حل (قوله صاحبي مسألة) أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وسمي بذلك لانهما يسألان المزكي عن حال الشاهدين كما قاله الاذرعى ويسألون أولاً عن أحوال الشهود فان وجدوهم مجروحين لم يسألوا عن غيره وان عدلوا سألوا عن شهوده فان ذكر وامانعا من الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكر والجواز سألوا عن المشهود عليه فان ذكر وامانعا من شهادتهم عليه لم يسألوا عما عداه وان ذكر والجواز ذكر واحد القدر المشهود به عميرة سم (قوله لكل مزك) فبيعت كلام من صاحبي مسألة لكل مزك للشاهدين وانظر هل للمزكين ضابط من جهة العدد فيكتفي باثنين لكل شاهد أو لابد من تزكية جميع جيرانه وأصحابه كما يدل عليه قوله لكل مزك حرر ثم ظهر أنه يكتفي بتزكين للشاهدين أفاده بعض مشايخنا فقوله لكل مزك ليس بشرط (قوله في نفسه) أي بقطع النظر عن المشهود له وعليه (قوله ثم يشافهه) أي القاضي حل (قوله المبعوث) وهو صاحب المسئلة حل لان المبعوثين يسميان صاحبي مسألة لانها يبحثان ويسألان كما قاله م (قوله ويكتفي أشهد على شهادته) أي المزكي وقضيته أنه لابد من لفظ الشهادة في المبعوث والمبعوث اليه وهو كذلك وعبارة تشرح م مع الاصل والاصح اشتراط لفظ شهادة من المزكي كبقية الشهادات اه فقوله من المزكي يشمل المبعوث والمبعوث اليه (قوله انه عدل) متعلق بالمصدر لا بالفعل والمراد أشهد على شهادة المزكي بانه عدل وليس المراد ان الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المزكي بها (قوله وان لم يقل لي وعلى) للرد قال القفال معنى قول الشافعي عدل على أولى أي ليس عدو إلى بل تقبل شهادته على وليس بآب إلى بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو الصحيح زى قال البلقيني قد يكون بينه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته عليه فلا ينبغي أن يلزم العدل أي المزكي بأن يقول على لوجود العداوة المانعة من قبول شهادته عليه عن (قوله عن كونه شهادة على شهادة) أي شهادة أصحاب المسائل على شهادة المزكين وقوله مع حضور الاصل أي المزكين حل (قوله لا يكفون الحضور الخ) فصار عذراً في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسؤولين عن (قوله وشرط المزكي) وهو الشاهد بالعدالة زى فيشمل صاحب المسئلة الذي بعنه القاضي كما قاله م رأي فشرطه كشرط المزكي في غير خبرة الباطن كما في قل (قوله أي كشرطه) من اسلام وتكليف وحريه وذكورة وعدالة وعدم عداوة في جرح وعدم نبوة وأبوّة في تعديل زى (قوله من يعدله) أفهم انه لا يشترط في الجرح خبرة باطن من يجرحه لان الجرح لا يقبل الا مفسراً قاله حج وم (قوله أو معاملة) فقد شهد عند عمر اثنان فقال لهما لا أعرفكما ولا يضركما اني لأعرفكما اني أعرفكما فأتيا برجل فقال له عمر كيف تعرفهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صباهما ومساءهما ومدخلهما ومخرجهما قال لا قال هل علمتهما بالدراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي يسفر أي يكشف عن أخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما فشرح م (قوله سبب جرح) قد أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو الفسق أو رد الشهادة وسببه نحو الزنا سم على حج (قوله بخلاف سبب التعديل) أقول لك أن تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل يدرك

أي بما كتبه صاحبي مسألة ولا يعلم أحدهما بالآخر (لكل مزك) ليعتد عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته (ثم يشافهه المبعوث بما عنده بلفظ شهادة) لان الحكم انما يقع بشهادته وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (ويكتفي) أشهد على شهادته (انه عدل) وان لم يقل لي وعلى لانه أثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وزيادة لي وعلى تأكيد واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة على شهادة مع حضور الاصل في البلد بالحاجة لان المزكين لا يكفون الحضور الى القاضي (وشرط المزكي كشاهد) أي كشرطه (مع معرفته بجرح وتعديل) أي بأسيابهما (وخبرة باطن من يعدله بصحبة أو جوار بكسر الجيم أفصح من ضمها) (أو معاملة) ليكون على بصيرة مما يشهد به من التعديل أو الجرح (ويجب

ذكر سبب جرح) كزنا وسرقه وان كان فقيها للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل ولا يجعل يذكر الزنا قاذفاً وان انفرد لانه مسؤل فهو في حقه

فرض كفاية وعين بخلاف شهود الزا إذا انقصوا عن الأربعة فانهم قدفة لانهم مندوبون الى السرفهم مقصرون (ويستمد فيه) أى فى الجرح (معينة) كأن رآه يزنى (أو سماعاً منه) كأن سمعه يذرف وهذا من زيادتي (أو استفاضة) أو تواتراً أو شهادة من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك وفى (٣٦٠) اشتراط ذكر ما يعتمد من معينة ونحوها وجهان أحدهما وهو الأشهر نعم

وثانيهما وهو الأقرب لا ذكره فى الروضة وأصلها والثاني أوجه أما أصحاب المسائل فيعتمدون المزيكين واعلم أن الجرح الذى ليس مفسراً وان لم يقبل يفيد التوقف عن القبول الى أن يبحث عن ذلك كما ذكره فى الرواية وظاهر أنه لا فرق بينها وبين الشهادة فى ذلك (ويقدم) الجرح أى بينته (على) بينته (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فإن) قال المعدل تاب من سببه أى الجرح (قدم) قوله على قول الجرح لأن ما حينئذ زيادة علم (ولا يكتفى) فى التعديل (قول) المدعى عليه هو عدل) وقد غلط فى شهادته على وان كان البحث لحقه وقد اعترف بعد الله لان الاستزكاء حق لله تعالى (باب القضاء على الغائب) عن البلد أو عن المجلس وتوارى أو تعزز مع ما يذكر معه (هو جازر فى غير عقوبة لله تعالى) ولو فى قود أو حد قدف لعموم

ذلك بالتأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم ينفرد أو فرض عين ان انفرد (قوله لحصول العلم) أى فى الأولين والرابع وقوله أو الظن أى فى الثالث والخامس (قوله والثانى أوجه) معتمد (قوله أما أصحاب المسائل) وهم المسمون الآن بالرسل ونحوها ع ش وهو مقابل لقوله ويعتمد المزيكى أو لمخدوف تقديره وما تقدم من معرفته بجرح وتعديل الخ شرط فى المزيكى أما أصحاب المسائل الخ (قوله فيعتمدون المزيكين) أى فلا يشترط فيهم خبرة الباطن حل وأما شروط الشاهد فلا بد منها فيهم كما تقدم عن م ر (قوله ليس مفسراً) أى من الجرح فهو بفتح السين ع ش (قوله تاب) فيه أنه لا يكتفى بمجرد التوبة إذ لا يلزم منها قبول شهادته لاشتراط مضي مدة الاستبراء بعدها كما يأتى فلا بد من ذكر مضي تلك المدة ان لم يعلم تاريخ الجرح والالم يحتاج الى ذلك كما فى م ر (قوله قدم قوله على قول الجرح) أى لان بينة الجرح شهدت بامر باطن وبينته التعديل بامر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما خفى على الاخرى ومن جرح ببلد ثم انتقل لاخر فعده اثنان قدم التعديل ان تخلل مدة الاستبراء اه زى (قوله وقد غلط فى شهادته على) ليس هذا بشرط وإنما هو لبيان ان انكاره مع اعترافه بعدالته مستلزم نسبته للغلط وان لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به على كان اقراراً منه اه شرح م ر (قوله حق لله تعالى) أى فلا يسقط باعتراف المدعى عليه بعدالة الشاهد

#### باب القضاء على الغائب

وان كان الغائب فى غير عمله م ر وقد خالف فى هذا الباب الاثمة الثلاثة فلم يقولوا به قل على الجلال (قوله عن البلد) أى فوق مسافة العدوى كما يأتى فى أول الفصل الثانى (قوله وتوارى) أى خوفاً (قوله أو تعزز) أى امتنع (قوله مع ما يذكر معه) من القصل الآتى وقوله وسن كتاب (قوله لعموم الأدلة) كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب (قوله قال جمع) تبرا منه لما يأتى أن أبسفيان المقضى عليه لم يكن متوارى ولا متعزراً ولا غائباً عن البلد مع ان شرط القضاء على الغائب أن يكون المدعى عليه واحداً من الثلاثة (قوله لهذا الخ) قال لهذا ذلك لما شكت له من شح زوجها م ر وكانت بمكة أى بعد فتحها لما حضرت للبيعة وذ كرسى الله عليه وسلم فيها قوله تعالى ولا يسرقن فشكت هند ذلك (قوله لكن قال فى شرح مسلم الخ) واعترضه غيره بأنه لم يحلفها أى ومن شرط القضاء على الغائب تحليف خصمه بين الاستظهار كإسبائى ولا يقدر المحكوم به لها ولم يجر ردعوى على ما شرطوه والدليل الواضح أنه صح عن عمر وعثمان رضى الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخاف لهما من الصحابة واتفاقهم على سماع البيعة عليه فالحكم مثلها والقياس على ميت وصغير مع أنهما أعجز عن الدفع من الغائب شرح م ر (قوله ولم يكن متوارى ولا متعزراً) فالحق حينئذ أنه من باب الفتوى والملازمة فى قول الجمع لو كان فتوى لقال لك ان تأخذى الخ ممنوعة اذ يجوز أن يكون فتوى وبقول خذى كما أفاده حل (قوله من حد) كحد شرب خمر وزنا اعترف بهما عند القاضى الكاتب أو قامت بينة عليه ثم هرب زى (قوله ان كان للمدعى حجة) شاملة للشاهد واليمين فيقضى بهما على الغائب

الأدلة قال جمع ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف وهو قضاء منه على زوجها كالحاضر

أبى سفيان وهو غائب ولو كان فتوى لقال لك أن تأخذى أو لأبأس عليك أو نحوه ولم يقل خذى لكن قال فى شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان القصة كانت بمكة وأبوسفيان فيها ولم يكن متوارى ولا متعزراً وخرج بما ذكره عقوبة الله تعالى من حد أو تعزير لان حقه تعالى مبني على المسامحة بخلاف حق الآدمى فيقضى فيه على الغائب (ان كان للمدعى حجة

والخاضع وهل يكفي عيّن أو يشترط عيّنان أحدهما التكميل للجنة والثاني للاستظهار الأصح الثاني  
دميري ومثله الدعوى على الصبي والمجنون والميت ع ش على م ر وجزم س ل بالاول وهو ضعيف  
والمعتمد الثاني وهل تجب عيّن الاستظهار في القسامة أيضا لانها دون البيئة أو لالكونها من جنس عيّن  
الاستظهار فلا حاجة لعيّن أخرى والظاهر أنه على وجوب العيّن يكفي عيّن واحد ولا يجب خسون حل  
(قوله ولم يقل هو مقرر) قال الزركشي قلا عن الماوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند  
الدعوى جعل كالتنا كل فيحلف خصمه ان قال لا بيئة لي سم باختصار (قوله فان قال هو مقرر الخ) أي  
وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لفسفه أو نحوه سمعت حل (قوله استظهارا) أي مخافة أن  
ينكر أو يكتب بها القاضي الى قاضي بلد الغائب (قوله لتصرّحه بالمثاني) عبارة شرح م ر وذلك لانها  
لا تنقام على مقرر اه وهي أظهر لان الاقرار ليس منافيا للجنة (قوله اذ لا فائدة) هذا لا ينتج المناقاة  
(قوله وان قال هو مقرر) لا حاجة اليه لان فرض المسئلة أنه مقرر فتكون الواو والحال (قوله وكذا لو قال  
هو مقرر الخ) ضعيف (قوله لكنه ممتنع) وغرضه من سماع البيئة أن يكتب لقاضي بلد الغائب أن يوفيه  
حقه خوفا من مجوده (قوله ولي به) أي باقراره والواو والحال (قوله والقاضي) أي يستحب له ذلك كافي  
م ر (قوله مسخر) وأجره ينبغي أن تكون على الغائب لانه من مصالحه حل (قوله ينكر) أي يقول  
ليس لك عليه ما تدعيه لان الاصل براءة الذمة وعبارة سم قوله ينكر على الغائب وان كان كذبا لانه مصلحة  
والكذب قد يجوز لمصلحة م ر (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه مما يأتي شرح م ر (قوله  
ان لم يكن الغائب الخ) المعتمد أنه يجب تحليفه وان كان متواريا أو متعززا زى وعن وقال حج  
أما المتوارى والمتعز ز فيقضى عليهما بالايمن لتقصيرهما (قوله ان الحق) أي بأن الحق تنازعه تحليفه  
واقامة حجة ويدل عليه تأخير قوله وبعد تعديلها عنه والاف كان المناسب تقديمه عقب قوله حجة قال  
س ل قلا عن البلقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحلف فيها على ما يليق بها وكذا نحو البراء  
كأسيأتي اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها ع ش وخروج بقوله ان الحق ثابت  
عليه ما لو لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا وامرأة طلاقا على غائب وشهدت البيئة حسبة على اقراره به  
فلا يحتاج لعيّن اذا لاحظ جهة الحسبة شرح م ر (تنبيه) مسائل العيّن مع الشاهد عشرة ذكر  
الشارح منها أربعة والخامسة الدعوى على العيب القديم فانه يحلف مع الشاهدين أنه فسخ البيع حالة  
الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل  
الخبرة بتلف ماله ويحلف مع الشاهدين أنه لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابعة اذا ادعت المرأة  
أن زوجها عنيّن وكانت بكر أو ادعى أنه وطئها وشهدت بغير نسوة أنها بكر فتحلف مع شهادتين أنه  
ماوطئها لاحتمال أن يكون وطئها وطأ خفيفا وعادة البكارة الثامنة اذا قال للزوجته أنت طالق أمس ثم  
ادعى أنه طلقها في نكاح غير هذا وكانت مطابقة من غيره فيقيم شاهدين على نكاح الغير أو نكاحه الاول  
ويحلف انه أراد الاخبار بذلك التاسعة اذا اختلفا في أصل الجناية فلا بد من بيئة لوجودها ثم اختلفا في  
سلامة العضو المجنى عليه وكان من الاعضاء الباطنة فيحلف المجنى عليه على سلامته العاشرة ذ ادعى  
المودع أنه سافر للخوف ثم هلك بالسفر فانه يقيم البيئة للخوف الظاهر ويحلف أنها هلكت بالسفر  
ولو كان له شاهد واحد في هذه المسائل كلها حلف عيّنين عيّنات التكميل الشهادة وعيّنات للاستظهار اه  
ابن أبي شريف (قوله على نحو صبي) وصورة المسئلة أن يكون للدعي بيئة بما ادعاه بخلاف اذا لم  
تسكن هناك بيئة فانه لا تسمع وعلى هذه الحلة يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي ونحوه زى  
(قوله لما ر) أي احتياطا (قوله ان كان للغائب نائب) استشكله في التوشيح بأنه ان كان له وكيل

ولم يقل هو) أي الغائب  
(مقرر) بالحق بأن قال  
هو جاحد له وهو ظاهر أو  
أطلق لانه قد لا يعلم مجوده  
ولا اقراره واللجنة تقبل على  
الساكت فلتجعل غيبته  
كسكوته فان قال هو مقرر  
وأما أقيم اللجنة استظهارا لم  
لم نسمع حجة لتصرّحه  
بالمثاني لسماعها اذ لا فائدة  
فيها مع الاقرار نعم لو كان  
للغائب مال حاضر وأقام  
اللجنة على دينه لا يكتب  
القاضي به الى حاكم بلد  
الغائب بل ليوفيه دينه  
فانه يسمعها وان قال هو مقرر  
كما في الروضة كأصلها  
عن فتاوى القفال وكذا لو  
قال هو مقرر لكنه ممتنع أو  
قال وله بيئة باقراره أقر  
فلان بكذا ولي به بيئة  
(وللقاضي نصب مسخر)  
بفتح الخاء المجهمة  
المشدة (ينكر) عن  
الغائب لتكون اللجنة  
على انكار منكر (ويجب  
تحليفه) أي المدعي عيّن  
الاستظهار ان لم يكن  
الغائب متواريا ولا متعززا  
(بعد) اقامة (حجته أن  
الحق) ثابت (عليه يلزمه  
أدائه) وبعد تعديلها كما  
في الروضة كأصلها  
احتياطا للغائب لانه لو  
حضر بما ادعى ما يبرئه  
منه (كما لو ادعى على نحو  
صبي) من مجنون وميت  
وهو من زيادتي فانه يحلف

لما ر نعم ان كان للغائب نائب حاضر

أولمجي أو المنجون نائب خاص وأوليت وارث خاص اعتبر في وجوب التحليف سؤاله ولو ادعى قيم لوليه شيئاً وأقام به بينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام الشيخين أنه يجب انتظار كمال المدعى له ليضاف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال الوجه أنه يحكم له ولا ينتظر كماله لأنه قديرتب على الانتظار ضياع الحق وسبقه إليه ابن عبيد السلام وهو المعتمد لان اليمين هنا

(٣٦٢)

حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم تجب يمين جز ما قال حج وفيه نظر لان العبرة في الخصومات في نحو اليمين بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمين ثم قال فالخاصل ان الدعوى ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون وكاله الا بالنسبة لطالب اليمين احتياط الحق الموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه في اليمين وغيرها من الراجح أن الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كما قاله الباقين وغيره واذا حكم على الغائب ثم تبين انه في مسافة عدوى تقض حكمه كما اعتمده م ر وان أفتى والده بعدم النقض اه سم ملخصاً (قوله نائب خاص) الاولى ولى وامعله عبر بالنائب لمشاكلة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التحليف سؤاله) أى طلبه اليمين فان لم يسأل حكم ولا يؤخر اليمين لسؤاله لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زى أى ما لم يكن سكوتة لجهل والا فيعرفه الحاكم من (قوله على قيم شخص) لكون الشخص أنف مدابة اليمين مثلاً (قوله قديرتب على الانتظار ضياع الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأخذه من بان يأخذ القيم ما يفي بالمدعى به كما في م ر (قوله وهو المعتمد) ضعيف (قوله تابعة للينة) أى فستقط عن أى وان لم يسقط التبوع وهو الينة لانهم توسعوا في التابع (قوله وبالينة) لعدم شمولها للشاهد واليمين لكن قال م ر بينة ولو شاهدها ويمينا فيما يقضى فيه بهما (قوله ونحوه) كاعسار (قوله ولو ادعى وكيل) أى وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي ولا يؤخر الحق الخ وعبارة الرشيدى على م ر قول المتن ولو ادعى وكيل الخ أى وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذى شرح عليه العلامة حج (قوله لا يحلف يمين الاستظهار) وانما يدعى وكيل الغائب اذا كان الموكل غائباً الى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بان كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحكم وان قرب شوبرى (قوله ولو حضر الغائب الخ) قال العراقي وهى مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هى في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلد رجح البلقيني الثانى كذا بخط البرلى وأقول قول الشارح ولو حضر الغائب يقتضى أن هذا من تنمة الاولى حيث جعل الحاضر هو الغائب فتأمل لكن عبارة المنهاج ولو حضر المدعى عليه وهى تشمل الحاضر ابتداء سم (قوله ولا يؤخر الحق الا أن يحضر الموكل) أى من المحل الذى لا يجب عليه الحضور منه اذا استعدى عليه والا فلا بد من حضوره ونحليفه يمين الاستظهار حل وقوله تحليفه فان لم يحلف أخذ منه الحق ولا ترد هذه اليمين اه حل (قوله دعوى صحيحة) أى دعوى الغائب البراء (قوله أو نحوه) أى كالعصبي والميت (قوله وهذا) أى كون المال ثابتاً في ذمة الغائب ونحوه (قوله وله مال) أى عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا ينافيه منعهم الدعوى بالدين على غريم الغريم لانه محمول على ما اذا كان الغريم حاضراً أو غائباً ولم يكن دينه ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد أو يحلف معه من م ر (قوله قضاء منه) أى بعد طلب المدعى لان الحاكم يقوم مقامه شرح م ر (قوله أنهاء) أى وجوبه وان كان المكتوب اليه قاضى ضرورة مسارعة ابراء ذمة غريمه ووصوله الى حقه شرح م ر (قوله أو بسماع حجة)

تابعة للينة وتعبيرى فيما مر بالعقوبة وفيه وفيها يأتي بالحجة أعظم من تعبيره بالحد وبالينة وقولى يلزمه أداؤه من زيادتي ولا يغنى عنه ما قبله لان الحق قد يكون عليه ولا يلزمه أداؤه لتأجيل ونحوه (ولو ادعى وكيل على غائب لم يحلف) لان الوكيل لا يحلف يمين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) للوكيل (أبرأتى موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق الى أن يحضر الموكل والا لانجر الامر الى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت البراء من بعد أن كانت له حجة (وله تحليفه) أى الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أى أن موكله أبرأه ان ادعى عليه علم به لان تحليفه انما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضى اعترافه بها سقوط مطالبة لخروجه باعترافه بها من الوكالة والخصومة بخلاف يمين الاستظهار فان حاصلها أن المال ثابت في ذمة

الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (واذا حكم) الحاكم على الغائب (بمال وله مال) بقيد أى زدنه بقولى (في عمله قضاء منه) لغيبته وقولى حكم أولى من قوله ثبت لانه انما يعطى من المال الغائب اذا حكم به القاضى لا بمجرد الثبوت فانه ليس حكماً (والا) بأن لم يحكم أولم يكن المال في عمله (فان سأل المدعى انها الحال) في ذلك (الى قاضى بلد الغائب أنهاء) اليه (بشهاد عدلين) يؤدى بان عند القاضى الآخر اما (بحكم) ان حكم يستوفى الحق (أو بسماع حجة) ليحكم بها ثم يستوفى الحق (ويسمى بها)



أي الحجة (ان لم يرد لها والأفله ترك تسميتها) كما أنه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم ان كانت الحجة شاهدين فذاك أو شاهدا  
ويعينا أو يعينا مردودة وجب بيانها فقد لا يكون ذلك حجة عند للمهي اليه (وسن) مع الاشهاد (كتاب به يذ كرفيه ما يميز الخصمين)  
الغائب وذا الحق وذا الثاني من زيادتي ويكتب في انهاء الحكم قامت عندي حجة على فلان افلان بكذا وحكمته به فاستوف  
حقه وقد ينهي علم نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته على الشاهدين (٣٦٣) محضرته ويقول أشهد كما في كتبت الى

فلان بما سمعنا ورضنا  
خطهما فيه ولا يكتفى أن  
يقول أشهد كما أن هذا  
خطي أو ان ما فيه حكمي  
ويدفع للشاهدين نسخة  
أخرى بلا ختم ليطالعاها  
ويتذكرا عند الحاجة  
(ويشهدان) عند  
القاضي الآخر على القاضي  
السكران (بما جرى)  
عنده من ثبوت أو حكم  
(أن أنكر الخصم) المحضر  
أن المال المذكور فيه  
عليه (فان قال ليس  
المكتوب اسمي حلف)  
فيصدق بقيد زده بقولي  
(ان لم يعرف به) لانه  
أخبر بنفسه والاصل  
براءة الذمة فان عرف  
به لم يصدق بل يحكم عليه  
(أو) قال (لست الخصم  
(و) أقول (ثبت) باقراره أو  
بحجة (انه اسمه حكم عليه  
ان لم يكن ثم من يشركه  
فيه) أي في الاسم حالة  
كونه (معاصر المدعي)  
بأن لم يكن ثم من يشركه  
فيه وعليه اقتصر الاصل  
أو كان ولم يعاصر المدعي

أي والحكم فوق مسافة العدوى والاوجب احضار البينة وسماح كلامها كما يصرح به المصنف بعد  
حل (قوله أو يعينا مردودة) وصورتها أن يدعى عليه حال حضوره فينكر ويجزئ المدعي  
عن البينة ويرد المدعي عليه الممين على المدعي فيحلفها أي المدعي في غيبته أي المدعي عليه عن  
وعبارة حل قوله أو يعينا مردودة الفرض أن المسئلة في القضاء على الغائب ولا يتصور فيه يمين  
مردودة وقد يتصور بما اذا ادعى عليه على حاضر فانكر ورد الممين ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد  
تحليف خصمه اه (قوله وسن مع الاشهاد كتاب به) أي بما جرى عنده من ثبوت أو نفي ويعتبر  
فيه رجلا ولو في مال أو هلال رمضان شرح م (قوله ما يميز الخصمين) أي من اسم ونسب وصفة  
وحليه شرح م (قوله وقد ينهي علم نفسه) أي اذا كان يقضى بعلمه بأن كان مجتهدا ع ش  
وحينئذ يحكم به المكتوب اليه حل أي وقد لا ينهي علم نفسه كأن كان المنهي اليه لا يرى الحكم  
بالعلم والانتهاء بالعلم بان يقول علمت أن له عليه كذا وحكمت بذلك وظاهره أن المنهي اليه يحكم اكتفاء  
باخبار ذلك القاضي عن علمه ولا يحتاج الى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه منزلة انتهاء البينة اليه  
وهو ظاهر عبارة م حيث قال لو خرج بالبينة علمه فلا يكتب اليه به لانه شاهد لا قاض كما ذكره في  
العدة لكن ذهب السرخسي الى خلافه واعتمده الباقي اذ علمه كقيام البينة اه (قوله وسن  
ختمه) وظاهره أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يتحفظ بذلك ويكرم به  
المكتوب اليه حينئذ وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة حج (قوله ولا يكتفى أن يقول) أي  
من غير قراءة حل (قوله يشهدان) أي بعد حضور الخصم على الاعتماد بالي وانحط عليه كلام  
م في الشرح ويدل عليه قول السارح ان أنكر الخصم المحضر فأقاده أنه لا بد من احضاره وان  
كان الاول حكم احتياط خلافا لقول ابن الصلاح لا يتوقف اثبات الكتاب الحكمي عن حضور  
الخصم كقوله عن (قوله بل يحكم عليه) أي حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه  
حل والمراد بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما اذا كان المنهي الحكم (قوله وينهيها ثانيا) ولا بد  
من حكم ثان بما كتبه كما يحسنه البلقيني لكن بلا دعوى ولا حلف شرح م واعتمده الباقى قال  
حج وفيه رقيقة لان هذا من نمة الحكم الاول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر اه قال سم واعتمده م  
أنه لا بد من استئناف الحكم مطلقا (قوله مع المعاصرة امكان المعاملة) له أو لورثته أو اتلافه لماله س ل  
فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعي عشرين سنة فهذا لم يمكن معاملته تدبر (قوله ولو شافه الحاكم  
قاضيا) المراد به القاضي بالمعنى القوي وهو كل من يحصل منه الزام فيشمل الشاهد ان انحصر الامر في  
الاشاء اليه كافي شرح م ر وحج وع ش فكان الاول أن يعبر بالحكم بدل القاضي ليشمل حاكم  
السياسة لانه المناسب للمراد (قوله ولو غير المكتوب اليه) الاظهر أن يقول ولو غير مكتوب اليه لان  
عبارة توهم ان هناك كتابة للشافه أو غيره وليس كذلك (قوله بان اتحد عملهما) قال الزركشي في

لان الظاهر انه المحكوم عليه (والا) بأن كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعي (فان مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق (بعت)  
المكتوب اليه (للكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز) للشهود عليه (ويكتسها) وينهيها ثانيا للقاضي بلد الغائب فان لم يجز زيادة تمييز  
وقف الامر حتى يتكشف فان اعترف المشارك بالحق طوب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البند نيجي والجرجاني  
وغيرهما (ولو شافه الحاكم) وهو (في عمله بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب اليه بان اتحد عملهما وهو من زيادتي

أو حضر القاضي إلى بلد الحاكم وشافه به بذلك أو ناداه وكل منهما في طرف عمله (أمضاه) أي نفذه إذا كان (في عمله) لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب (وهو) حينئذ (قضاء بعلمه) بخلاف ما لو شافه به في غير عمله وما لو شافه به بسماع الحجّة فقط فلا يقضى بذلك وظاهر أن محله في الثانية حيث تبسرت شهادة الحجّة (والانتهاء) ولو بلا كتاب فهو أعم من قوله والكتاب (بحكم يمضي مطلقاً) عن التقييد بفوق مسافة العدوى (و) الانتهاء (بسماع) (٣٦٤) حجة يقبل فيما فوق مسافة العدوى) لا فيما دونه وفارق الانتهاء بالحكم بأن

الحكم قد تم ولم يبق إلا الاستيفاء بخلاف سماع الحجّة إذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة في المسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المنهي والغريم (وهي) أي مسافة العدوى (ما يرجع منها مبكر إلى محله يومه) المعتدل وهو مراد الأصل بقوله إلى محله ليلاً وسميت بذلك لأن القاضي يعدى أي يعين من طلب خصمها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق أنه لو عسر احضار الحجّة مع القرب بنحو مرض قبيل الانتهاء كما ذكره في المطلب

(فصل) في الدعوى بعين غائبة \* لو ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهاً بغيرها (كحيوان وعقار عرفاً) بأن عرف الأول بشهرة والثاني بها أو بحدوده وسكنه (سمع) القاضي (حجة وحكم بها وكتب) بذلك (إلى قاضي بلد

هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما للآخر أني حكمت بكذا أمضاه وان كتب إليه في تعليق القاضي أن كانت ولاية كل أحد على جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم قبله بسماع بينة فلا سم (قوله أو حضر القاضي) أي قاضي بلد الغائب (قوله لأنه أبلغ) الأولى أن يقول لانتهائى المشافهة ويجاب بأن الضمير للذكور (قوله قضاء بعلمه) أي في معناه (قوله فلا يقضى بذلك) قال في شرح الروض في الثانية بناء على أن سماعها نقل لها كنقل الفرع شهادة الأصل فكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز بالحكم بذلك ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضي أي بعد أداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو ظاهر وهذا المأخوذ مشى عليه هنا بقوله وظاهر الخ سم (قوله حيث تبسرت) والابان غابت أو مرضت فيقضى بها سم (قوله ما يرجع الخ) أي هي التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة وتعديلها والعبرة بسير الانتقال لأنه منضبط س ل (قوله مبكر) أي خارج عقب طلوع الفجر أخذاً مما سري في الجمعة ان التكبير فيها يدخل وقته من طلوع الفجر ويحتمل الفرق وأن المراد المبكر عرفاً وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج س ل (قوله من تعليلهم السابق) وهو قوله إذ يسهل احضارها الخ

(فصل في الدعوى بعين غائبة) أي وما يذكر معها من قوله ولو غصبه غيره عينا إلى آخره قال م ر في الدعوى بعين غائبة أعم من أن يكون المدعى عليه حاضر أو غائب وهذا الاعتبار ناسب ذكر هذا الفصل في باب القضاء على الغائب اه (قوله غائبة عن البلد) أي وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتي في كلامه قال س ل عن البلد ولو في غير محل ولايته اه (قوله أو بحدوده) أي الأربعة ولا يجوز الاقتصار على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يكفي ثلاثة محله ان تميز بهابل قال ابن الرفعة ان تميز بحد يكفي ويشترط ذكر بلده ومحله فيها كما تقرر عن قال م ر ويشترط أيضاً بيان بلده وسكنه ومحله منها اه (قوله وسكنه) المراد بها الحارة س ل (قوله وغيرها) أي من سائر المنقولات أما العقار فلا يكون إلا مأمون الاشتباه أما بالشهرة وأما بالتحديد كما مر رشدي (قوله بالغ في وصف مثلي) أي بحيث يز يد على أوصاف المسلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد أيضاً حوافي المسلم فيه تؤدي إلى عزه الوجود وقوله ما مأمكنه أي ما يمكنه الاستقصاء به واشترطت المبالغة هنا دون السلم لأنها تؤدي إلى عزه الوجود المتأينة لصحته (قوله وذ كقيمة متقوم) ظاهره أنه لا يجب وصفه وقوله ونذب أن يبالغ يقتضي أنه يجب وصف المتقوم لأنه يفيد أن أصل الوصف واجب فليحروا واجب بأن ذكر القيمة يصدق عليه أنه ذكر صفة من صفات المتقوم والظاهر أنه لا بد مع ذلك من ذكر لونه (قوله وهذا) أي قوله وذ كقيمة متقوم مع قوله وأن يبالغ الخ (قوله مثلية كانت أو متقومة) أي خالف ما هنا في المتقومة فلذا أجاب عنه بقوله

ليس لها المدعى) كافي نظيره من الدعوى على غائب العين (ويعتمد) المدعى (في) دعوى (عقار) بقيد زده بقولي (لم) هو

يشترط حدوده) لتمييزه ولا يجب ذكر القيمة لحصول التميز بدونه (أو لا يؤمن) اشتباهاً كغير المعروف من العبيد والدواب وغيرها (بالغ) المدعى (في وصف مثلي) ما مأمكنه (وذ كقيمة متقوم) وجوباً فيهما ونذب أن يذ كقيمة مثلي وأن يبالغ في وصف متقوم وهذا ما في الروضة وأصلها هنا وعلى يحمل كلام الأصل هنا وما ذكره كالروضة وأصلها في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة هو

في عين حاضرة بالبلدة يمكن احضارها بمجلس الحكم وبذلك اندفع قول بعضهم ان كلامهما يخالف ما في الدعوى (وسمع الحجة) في العين اعتمادا على صفاتها (فقط) أي دون الحكم بها لخطر الاشتباه (٣٦٥) وكتب الى قاضي بلد العين بما قامت

به (الحجة) فيعينها الكاتب مع المدعى بكفيل بيده (أي المدعى احتياطا للمدعى عليه حتى اذا لم تعينها الحجة طوبى بردها هذا) (ان لم تكن أمة) تحرم خلوته بها (والا) بأن كانت كذلك (فع أمين) في الرفقة تقوم الحجة بعينها نعم ان أظهر الخصم عينا أخرى مشاركة في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه وذكر حكم الامة من زيادتي وسن أن يحتم على العين عند تسليمها يحتم لازم لثلاث بدل بما يقع به اللبس على الشهود فان كان رقيقا جعل في عنقه قلادة وختم عليها (فان قامت) عنده (بعينها) كتب الى قاضي بلدها (براءة الكفيل) بعد تميم الحكم ونسليم العين للمدعى (أو) ادعى عينا غائبة (عن المجلس فقط) أي لاعتن البلد) كاف احضار ما يسهل (هو أولى من قوله يمكن) احضاره لتقوم الحجة بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد بصفة لعدم الحاجة بخلافه في الغائبة عن البلد نعم ان كانت العين مشهورة للناس أو عرفها

هو في عين حاضرة وسيأتي أن الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم وكان وجه ذلك أن الحاضر بالبلد تسهل معرفته فاشترط وصفه في الدعوى وان كانت اليقينة لا تسمع الا على عينه اذا لم يكن معروفا أي فلا يخالف قوله الآتي أو عن المجلس فقط كاف احضار ما يسهل احضاره لتقوم الحجة بعينه لان الكلام هنا في سماع الدعوى وما يأتي من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجة بعينه (قوله حاضرة بالبلد) أي وما هنا في عين غائبة عن البلد زى وحل ومثل الحاضرة ما لو كانت في مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سيذكره الشرح (قوله في العين) سواء كانت متقومة كالعقار أو مثلية كخشب أو لا ولا كأن ادعى عليه اختصاصا برده له اه شيخنا عزيزي (قوله اعتمادا على صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا أو أن فيه اكتفاء فلا يقل لا يشمل المتقوم لان الواجب فيه ذكر القيمة ندر (قوله لخطر) أي خوف الاشتباه وأخذ منه انها لو لم تشبه حكم مطلقا سواء كانت في البلد أو غائبة عنها فوق مسافة العدوى أو فيها اه شيخنا وهذا التعليل فارقت ما قبلها حيث يحكم لعدم خوف الاشتباه لان الفرض انه يؤمن اشتباهها (قوله فيعينها) أي العين وانظر لو كانت بما يعسر بعنه أو يورث قلعه ضررا كالشيء الثقيل والمثبت أو يتعذر بعنه كالعقار الغير المعروف وسألت الطلاب عن ذلك فقال لا يجري فيه ما ذكره اه سم وقال مر يتداعيان عند قاضي بلد العين فليحضر (قوله بكفيل) بكفول بيده ويتجه اعتبار كونه ثقة مليا يطبق السفر لاحضاره ويصدق في طلبه شوري وشرح مر ونازع سم في اشتراط الملاة لان الكفيل لا يفرم الا أن يرادها القدرة على أهبة السفر (قوله احتياطا) علة لقوله بكفيله (قوله اذا لم تكن أمة تحرم خلوته بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة لا يحرم خلوته بها بأن تكون محرما أو معه امرأة ثقة ح ل وقوله تحرم خلوته بها أي بتقدير عدم ملكه لها (قوله فع أمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا الى نحو محرم أو امرأة ثقة تمنع الخلوة ولو قيل به لم بعد الآن يقال ان اعتبار ذلك يشق فسورح فيه مراعاة لفصل الخصومة شرح مر ويفرق بينه وبين المدعى حيث اعتبر فيه نحو امرأة ثقة بان للمدعى من الطمع فيها ما ليس لغيره فالتهمة فيه أقوى سم على حج (قوله لتقوم الحجة بعينها) أي فعائدة الاقامة الاولى نقل العين المذكورة براسي سم (قوله نعم) استدراك على قوله فيعينها الكاتب (قوله فكما مر في المحكوم عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة تمييز للعين المدعاة فان لم تجد الشهود زيادة تمييز وقف الامر حتى يبين الحال كما مر (قوله يحتم لازم) أي لا يمكن زواله كسيلة فلا يكتفى بختمه بحبر ونحوه شيخنا (قوله رقيقا) ليس بقيد وعبرة شرح مر فان كان حيوانا (قوله لتيسر ذلك) علة للعلة مع علة (قوله لعدم الحاجة) نعم ان شهدت بينة باقرار المدعى عليه باستيلائه على كذا وصفه الشهود سمعت س ل (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مر وأما ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به القاضي فان حكم بعلمه بان كان مجتهدا نفذ أو باليقينة فلا تنالها لا تسمع بالصفة (قوله أو يورث الخ) كخسبة موضوعة في جدار وهو معطوف على قوله ثقيل بدليل قوله بعد ويصف ما يعسر أي بقسميه (قوله وتشهد الحجة) فان قال الشهود انما نعرف عينه فقط تعين حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه مر س ل (قوله بتلك الحدود) أي في العقار وقوله والصفات أي فيما يعسر واذا شهدت الحجة

القاضي لم يحتج الى احضارها أما اذا لم يسهل احضاره بأن لم يمكن كعقار أو يعسر كشيء ثقيل أو يورث قلعه ضررا فلا يؤمر باحضاره بل يحدد المدعى العقار ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات أو يحضر القاضي أو يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتحديد

فبإذ كر ومثله يأتي في وصف ما يعسر احضار مواعلم أن العين الغائبة عن البلد بمسافة الى عدوى كالتي في البلد لا شترأ كهما في ايجاب الاحضار به على ذلك في المطلب (ولو أنكر المدعى عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لان الاصل عدمها (ثم) بعد حلفه (للمدعى دعوى بدلا) من مثل أو (٣٦٦) قيمة فهو أعم من تعبيره بالقيمة (فان نكل) عن اليمين (خلف المدعى وأقام

حجة) حين أنكر (كلف الاحضار) للعين لتشهد الحجة بعينها (وحبس عايه) حيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق وان ناقض نفسه اذ لو لم يصدق تخلف عليه الحبس فيلزمه بدلا واذ كر التحليف في التلف من زيادتي (ولو غصبه) غيره (عينا أو دفعه له لبيعهها) فحدوها وشك أباقية هي فيدعيها (أم لا) فبدلها في صورتين أو ثمنها ان باعها في الثانية (فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده ان بقي أو بدله) من مثل أو قيمة (ان تلف أو ثمنه ان باعه سمعت) دعواه وان كانت مترددة للحاجة فان أقر بشئ فذاك وان أنكر حلف أنه لا يلزمه رد العين ولا بدلا ولا ثمنها وان نكل فقبل يحلف المدعى كما ادعى وقيل يشترط التعيين والاوجه الاول وتعيرى بالبدل أعم من تعبيره بالقيمة (واذا أحضرت العين) الغائبة عن البلد أو المجلس

بذلك حكم من غير حاجة الى أن يحضر هو أو نائبه كما في شرح الروض (قوله فبإذ كر) أى في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أى مثل هذا التقييد (قوله ولو أنكر العين الخ) راجع للغائبة عن البلد أو عن المجلس وعبر في المنهاج عن هذا بقوله واذا وجب احضار فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق يمينه وقال ع عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالحاضرة أو الغائبة اه ولا ينافيه قوله كلف الاحضار الموهوم أنه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعى لما حلف يمين الرأ وأقام الحجة غلط على المدعى عليه بتكليفه الاحضار (قوله فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقام حجة) ويكنى أن تشهد بان العين الموصوفة كانت بيده وان قالت لانعلم أنها ملك المدعى شرح م ر و س ل و ع ن (قوله لتشهد الحجة بعينها) هو ظاهر في الثاني أى قوله أو أقام حجة (قوله عليه) أى على الاحضار أى لاجله فعلي للتعليل ولا يطابق الا باحضار العين أو بادعاء تلفها مع الحلف كما في شرح م ر (قوله حلف) بحث الاذرى انه لو أضاف التلف الى جهة ظاهرة طو لب بينة بها ثم يحلف على التلف بها كالوديع ع ن و س ل (قوله وان ناقض نفسه) أى لان دعواه التلف تنافي انكاره أو لا بش (قوله أو ثمنه ان باعه) قال البلقيني فديكون باعه وتلف الثمن أو الثوب في يده تلفا لا يقتضى تضمينه وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك والقاضى انما يسامع الدعوى المرددة حيث اقتضت الالتزام فيه قال ولم أر من تعرض لذلك م ر الا أن يقال بجحد هار غاصبا فيضمنها وثمنها وان لم يقصر (قوله فقبل يحلف المدعى) أى يحلف يميناً مرددة وهو المعتمد وحينئذ ان دفع له العين فذاك أو غير هاقبله والقول قول المدعى عليه في قدره سواء كان ثمناً أو بدلاً لانه غارم م ر ل (قوله وموثة الرد عليه) ونفقتها الى أن تثبت في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعى م ر ع ن (قوله لا عن المجلس) لانه في الغالب لا يقابل بأجرة ع ن قال م م و ظاهر كلام الشيخين أنه لأجرة للحضرة من البلد وان اتسعت البلد وأنه تجب للحضرة من خارجها وان قربت المسافة وان خالف بعض المتأخرين والكلام فيما مثله أجرة أمالو لم يعض زمن مثله أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج البلد اه م ر

فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته م الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من تعلقات القضاء على الغائب (قوله وما يذ كرمه) أى من قوله ولو سمع حجة الى آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) أى أو من فيها أو دونها وكان في غير محل عمله كما يأتي قال م ر وقضية كلامه انه لو حكم على غائب فبان كونه حينئذ بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى أن المتبادر من كلامهم الصحة ممنوعة ويجرى ذلك في صبي أو مجنون أو سفيه إن كلهم ولو قدم الغائب وقال ولو بلاينة كنت بعت أو أعتقت قبل بيع الحاكم بنين بطلان تصرف الحاكم اه (قوله للحاجة الى ذلك) فيه أن الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه أن يذ كرها عند قوله لتعذر الوصول ويأتي بواو العطف وتكون الاولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من توارى) أى هرب ع ن (قوله ويجز القاضى عن

احضاره

(فتثبت للمدعى فئونة الاحضار على خصمه والا) أى وان لم تثبت له (فهى) أى مؤنة الاحضار

(وموثة الرد) للعين الى محلها (عليه) أى على المدعى لتعديبه وعليه أجرة مثلها أيضاً لمدته الحيلولة ان كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس فقط

فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمه م (الغائب الذي نسمع الحجة عليه) ويحكم عليه (من فوق) مسافة (عدوى)

وقدم م ر ياتها قبيل الفصل السابق للحاجة الى ذلك (أو) من (تورأى أو تعزز) ويجز القاضى عن

احضاره نتعذر الوصول اليه ولا لاتخذ الناس ذلك ذريعة الى ابطال الحقوق أما غيره هؤلاء فلا مع الحجة ولا يحكم عليه بالبحضوره نعم ان كان الغائب في غير عمل الحاكم فله ان يحكم ويكتب قله الماردي وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادتها (بل بخبره) بالحال (و يمكنه من جرح) لها أما بعد الحكم فهو باق على حجة (٣٣٧) بالاداء والبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تمض مدة الاستبراء

(ولو سمعها فأنزل) هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (قولي) ولم يحكم بقبولها كما قيد به البلقيني (أعيدت) وجوب بالطلاق السماع الاول بالانعزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد أو حكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول (ولو استعدي) بالبناء للفعول (على حاضر) بالباد أي طلب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه (أحضره) وجوبا ان لم يكن مكثري العين وحضوره يعطل حق المكثري كما قاله السبكي (بدفع ختم) أي مختوم من طين رطب أو غيره للدعي يعرضه على الخصم ويكون نقش الختم أجب القاضي فلا ما (فان امتنع بلاعذر فبمرتب لذلك) من الاعوان بباب القاضي يحضره وما ذكرته من ترتيب بين الامرين هو ما في الروضة وأصلها كلام الاصل يقتضي التخيير بينهما ما فعله مؤنة المرتب على الطالب ان لم يرزق

احضاره) أي بنفسه وأعوان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) صورة المسئلة اذ لم يكن لغائب فوق مسافة العدوى وهذا هو المعتمد للحاجة الى الحكم عليه كالغائب فوق مسافة العدوى شورى (قوله بل بخبره بالحال) أي وجوباً فيتوقف الحكم على اخباره كافي المطاب مر (قوله وأما بعد الحكم الخ) المقابلة غير ظاهرة لانه على حجة المذكورة مطلقاً سواء قبل الحكم أو بعده وعبارة الاصل واذا سمع حجة على غائب فقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها قال مر بعده ولكنه باق على حجة من ابداء قاذح أو رافع (قوله فهو على حجة) أي معتمد على حجة بالاداء الخ أي التي تشهد بأداء المال أو بالبراء أو بأن الشهود الذين أقامهم المدعي فسقة يوم شهادتهم أو قبله ولم تمض سنة أي اذا كان معه حجة بالاداء أو البراء أو بالجرح فيقيمها أي يمكنه القاضي من اقامتها (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة (قوله هو أعم من قوله الخ) لان قوله انه نزل يشمل انزاله بنفسه بنحو جنون أو فسق وعزله بعزل ولبه وكلام الاصل قاصر على الثانية (قوله ولم يحكم بقبولها) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى تقديمه بجنبه (قوله أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بقبولها (قوله ولو استعدي) قال زى ثم استطرد لذكر ما لا يختص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار يقال استعديت الأمير على فلان فأعداني أي استعنت به عليه فأعانتى عليه والاسم منه العدوى وهو المعونة (قوله كذبه) أي الطالب (قوله أحضره وجوبا) ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا صعد الخطيب على المنبر زى (قوله يعطل حق المكثري) بأن يمضي زمن يقابل بأجرة وان قلت والاوجه أمره بالتوكيل شرح مر (قوله بدفع ختم) الباء سببية (قوله أو غيره) أي بما يعتاد (قوله ويكون نقش الختم الخ) قال مر وقد كان ذلك معتاداً ثم هجر واعتيدت الكتابة في الورق وهو أولى اه قال ع ش وجه الاولوية ما في الطين من الاستقدار ثم هجر ذلك واعتاد الطالب بارسال الرسل (قوله بلاعذر) أي من أعذار الجماعة شرح مر وشمل محو كل ذي ربح كرهية والظاهر أنه غير مراد وعبارة الرافعي والعذر كالمرض وحبس الظالم والخوف منه وقد غيره المرض الذي يعذر به بان يكون بحيث تسوغ بمنه شهادة الفرع رشيدى (قوله فبمرتب) قال مر وهو المسمى الآن بالرسول (قوله يقتضى التخيير) يحمل على أن أوفى كلامه للتوقيع أي بحسب ما يراه القاضي فلا تخالف مر وزى وصل (قوله فعلية) أي على التخيير مؤنة أي المرتب الخ قال قل على المحلى قوله ومؤنة أي المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخيير أو بالترتيب فان ذهب بامتناعه فؤنة على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير أو بالترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخيير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل اه (قوله والمؤنة) أي أجرة العين كما عبر بها مر فان اختفى نودي على يابه انه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه وختم عليه فان لم يحضر سمر وختم عليه بطالب المدعى ان ثبت أنها داره وان عرف موضعه بعث القاضي ندوة وخصيانا بهجرون عليه فان امتنع بعد علمه بالطالب أشهد عليه الخصم شاهدين بامتناعه واذا ثبت ذلك عند القاضي بعث الى صاحب الشرطة ليحضره اه زى ومحل ذلك كما اذا لم يكن مع

من بيت المال وعلى الاول مؤنة على الممتنع فيما يظهر (ف) ان امتنع كذلك (ف) بأعوان السلطان يحضره (و يعززه) بما يراه والمؤنة عايشه وان امتنع لعذر كمرض وخوف ظالم وكل من يخاف منه أو بعث اليه القاضي نائبه فان وجب تخليفه في الاولى بعث القاضي اليه من يحلفه (أو) على (غائب في غير عمله أو فيه)



وله ثم نائب أوفيه (مصلح) بين الناس (لم يحضره) لعدم ولايته عليه في الأولى ولما في احضاره من المشقة مع وجود الحاكم ونحوه لم في الثانية وقول أوفيه مصلح من ز يادني (بل يسمع حجة) عليه (ويكتب) بذلك الى قاضي بلده في الأولى ان كان والى النائب أو المصلح في الثانية وظاهر أن محل هذا اذا كان المكتوب اليه فوق مسافة العدوى وقول بل يسمع حجة ويكتب من ز يادني في الأولى (والا) بأن كان في عمله ولم يكن ثم نائب له ولا مصلح (أحضره) بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها (من) مسافة (عدوى) وهذا ما

(٣٦٨)

المدعى بينة بذلك والافتقد تقدم ان القاضي يحكم على المتوارى والمتعزز بعد سماع البينة تأمل (قوله) (وله) أي للقاضي ثم نائبه ومثله الباشا اذا طلب منه احضار شخص من أهل ولايته حيث كان بمحل فيه من بفصل الخصومة بين المتداعيين لما في احضاره من المشقة ما لم يتوقف خلاص الحق على حضوره والاوجب عليه احضاره ع ش على م ر (قوله أوفيه مصلح بين الناس) وان لم يصلح للقضاء كالشاهد ومشايخ العربان والبلدان ع ش على م ر (قوله لم يحضره) أي لم يجزله احضاره م ر (قوله وظاهر الخ) راجع للسئلة الثانية لانه تقدم أن الكتاب بسماع الحجّة انما يقبل فوق مسافة عدوى بخلاف الحكم فانه يقبل مطلقا وقد تقدم ان الغائب في غير عمل الحاكم للحاكم ان يحكم ويكتب وان قربت المسافة زي (قوله ان محل هذا) أي سماع الحجّة والاكتفاء بها حل (قوله الى الكوفة) في كلام غير واحد الى المدينة وهو واضح حل أي لان عمر رضي الله عنه لم يدخل الكوفة ح ف (قوله ولا تحضر مخدرة) أفهم كلامه ان كونها في عدة واعتكاف لا يكون مانعا من حضورها بحسب الحكم وبه صرح الصيمري في الايضاح م ر ع ن (قوله أي لا تكلف حضور الخ) أي لا يلزمها الحضور بل لها ان توكل ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من قوم الغالب على نسايم التخدير صدقت بيمينها والاصدق هو قاله الماوردي والرويانى ولو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكالفاسق اذا تاب فيعتبر مضي سنة شرح م ر (قوله ولا الحضور للتحليف) بل يجب على القاضي أن يرسل اليها من يحلفها في محلها شرح م ر درس

باب القسمة

وجه ذكرها عقب القضاء احتياج القاضي اليها وان القاسم كالقاضي على ماسياتي م ر ع ن (قوله هي) أي افة وشرعا وعبرة حل يجوز ان يكون هذا معناها لغة واصطلاحا ويجوز ان يكون معناها الاصطلاحى وأما اللغوى فطلق التميز وكلام الصحاح يفيد أنها التفريق (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله يبرم) أي يتضرر (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله قد يقسم) قد لا تتحقق بالنظر للشركاء ولتقليل بالنظر للحاكم قال م ر فلو قسم بعضهم في غيبة الباقيين وأخذ قسطه فلما علموا أقروده صحت لكن من حين التقرير قال ع ش فلو وقع منه تصرف فيما خصه قبل التقرير كان باطلا (قوله الشركاء) أي الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له ولية الا ان كان له فيه غبطة عن وشرح م ر قال الرشيدى محله ان لم يطالب الشركاء القسمة والاوجب وان لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين كما في البهجة (قوله للشهادات) أي لكل شهادة فلا ترد المرأة فلا يقسم الاصل لفرعه وعكسه (قوله أولى من قوله ذ ك ر الخ) لانه يقتضى أنه يصح أن يكون أعمى أو أصم مثلا (قوله والعلم بها الخ) جواب عما يرده عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر الاصل لهما وحاصل الجواب انه تعرض لهما في ضمن تعرضه لعلم القسمة (قوله العلم بالمساحة) بان يعلم طرق استعمال المجهولات

صححه الاصل وهو الموافق لاول الفصل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها وعليه العراقيون لان عمر رضى الله عنه استدعى المغيرة بن شعبة في قضية من البصرة الى الكوفة ولما لا يتخذ السفر طريقا لا بطل الحقوق (ولا تحضر) بالبناء للمفعول (مخدرة) أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتحليف الا لتغليظ عين بكان (وهي من لا يكثر خروجها الحاجات) كسواء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها وذلك بأن لم تخرج أصلا الا للضرورة أو تخرج قليلا لحاجة كعزاء وز يارة وحمام

باب القسمة

هي تميز الحصص بعضها من بعض والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية واذا حضر القسمة وأخبار تكثير اصحيجين كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والحاجة داعية اليها فقد

العددية

يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبداد بالتصرف (قد يقسم) المشترك (الشركاء أو حاكم ولو بمنصوب بهما وشرط منصوبه) أي الحاكم (أهليته للشهادات) فيشترط كونه مكلفا ذ ك ر احراما لم يعد لا ضابطا سميا بصيرا ناطقا فلا يصح نصب غيره لان نصبه لذلك ولاية وهذا ليس من أهلها فتعبرى بذلك أولى من قوله ذ ك ر عدل (وعلمه بقسمة) والعلم بها يستلزم العلم بالمساحة والحساب لانهما آلتان ويعتبر كونه

عقيفا عن الطمع ومعرفة بقيمة على أحد وجهين رجح منها الاستوى نديها تبعا لجزم جماعة به فان لم يعرفها سأل عدلين ورده  
الباقين وقال المعتبر اعتبارها في التعديل والردا ما منصوب الشركاء فلا (٣٦٩) يشترط فيه الا التكليف لانه وكيل عنهم الا أن

يكون فيهم محجور عليه  
فتعتبر فيه العدالة ومحكمهم  
كنصوب الحاكم (وكذا)  
يشترط اما (تعدد التقويم)  
في القسمة لانه شهادة  
بالقيمة فان لم يكن فيها تقويم  
كفي قاسم لان قسمته تلزم  
بنفس قوله فأشبه الحاكم  
ولا يحتاج القاسم الى لفظ  
الشهادة وان وجب تعدده  
لما تستند الى عمل محسوس  
(أو جملة) بأن يجعله  
الحاكم (حاكيا فيه) أي  
في التقويم فيقسم وحده  
ويعمل بعدلين وبعلمه وان  
أفهم كلام الاصل انه لا يعمل  
به (وأجرته من بيت المال)  
من سهم المصالح لان ذلك  
من المصالح العامة (ف) ان  
تعذر بيت المال فأجرته  
(على الشوكاء) سواء  
أطلب القسمة كلهم  
أو بعضهم لان العمل لهم  
(فان استأجروا قاسما  
وعين كل) منهم (قدرا  
لزمه) ولو فوق أجره المثل  
سواء أعقدوا معا أم  
مرتبين (والا) بأن  
أطلقوا المسمى (فالأجرة)  
موزعة (على قدر)  
مساحة (الحصص المأخوذة)  
لأنها من مؤن الملك كالنفقة

العددية العارضة للقادر كطريق معرفة القتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمقابلة  
(قوله والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت الارض أي ذرعتها ليعل مقدارها وقوله والحساب من عطف  
العام على الخاص لان المساحة من الحساب حل (قوله عقيفا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي  
حل (قوله رجح الاستوى نديها) معتمد وقوله ورده أي النديب (قوله في التعديل والرد) أي لافي  
الافراز لان الاجزاء فيه مستوية فلا تقويم حتى يعتبر معرفته بقيمة ومن ثم قيل ان قوله في التعديل  
والرد لبيان الواقع لان التقويم خاص بها (قوله منصوب الشركاء) أي وكيلهم م (قوله الا التكليف)  
دون ما عداه من الذكورة وغيرها فيجوز أن يكون قنا وفاقا وامرأة حل أي وذنبا كافي ع ش  
(قوله فتعتبر فيه العدالة) وكذا باقي الشروط وعبارة شرح م فيعتبر فيه مامر (قوله كنصوب  
الحاكم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب حل (قوله اما تعدده) ظاهر  
كلامه ان هذا شرط في منصوب الحاكم فقط وظاهر كلام الاصل وشرحه ان هذا شرط حتى في منصوب  
الشركاء فتي كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم وينظر ما وجه ذلك في منصوب الشركاء حل  
(قوله لانه) أي التقويم (قوله فأشبه الحاكم) أي والحاكم لا يشترط فيه لتعدد (قوله ولا يحتاج  
القاسم إلخ) وأما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ شهادة وهو واضح اذا كان عند الحاكم حل  
(قوله لاسها) أي قسمته (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقيمة شرح م (قوله وبعلمه) أي  
ان كان مجتهدا (قوله وأجرته) أي منصوب الحاكم حل (قوله فان تعذر بيت المال) بان لم يكن  
فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله فأجرته على الشركاء) ولا يشكل أخذ الأجرة هنا  
اذا كان تابعا عن القاضي لانه يأخذها على أفعال يباشرها بخلاف الامر والنهي الصادرين من القاضي  
لكن قضية هذا الفرق أن القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كئاثبه وهو متجه وسيأتي ما يؤخذ منه  
ذلك عميرة سم (قوله سواء أطلب القسمة إلخ) أي وان لم يذكر له الطالب شيأ وهو مستثنى عن عمل  
عمال بغير أجرة لكن في كلام حج كخطيب وشيخنا أنه لا يستحق حينئذ شيأ حل وعبارة  
شرح م فأجرته على الشركاء ان استأجروه لان عمل ساكتا فلا شيء له اما لو أجرة بعضهم  
فالكمل عليه واما حرم على القاضي أخذ أجرة على القضاء مطلقا لان الحكم حقه له ولقسمة حق  
الآدمي ولان للقاسم عملا يباشره فالأجرة في مقابلة والحاكم مقصور على الأمر والنهي (قوله معا)  
كاستأجرك لتقسم هذا بيننا بدينار على فلان وبدينار بن علي فلان أو وكلاهما من عقد لهم كذلك  
شرح م (قوله أم مرتبين) بان عقدا أحد الشركاء لافراز صيبه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي  
حسين وغيره زي (قوله في قسمة التعديل) كما لو كان له في الأصل النصف فصار له الثلثان فعليه  
ثلثا الأجرة وعلى الآخر ثلثها زي (قوله لان العمل في الكثير) أي الذي تبين بعد التعديل فاذا كان  
بينهم أرض نصفين ويعدل ثلثها ثلثها فالصائر له الثلث يعطى من أجرة القسام الثلث والصائر له الثلثان  
يعطى الثلثين حل (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدرا مع قوله والا إلخ (قوله مطلقا)  
أي عينه وقدره أم لا حل (قوله ان بطل نفعه) أي صار لا نفع له أصلا أو لا نفع له وقع لانه كالعديم  
وقوله بان نقص نفعه أي وبقى نفع له وقع حل (قوله كجوهرة وثوب نفيسين) في التمثيل هما

(٤٧ - (بحيرى) - رابع) وخرج بزيادة المأخوذة الحصص الاصلية في قسمة التعديل فان الأجرة ليست  
على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا اذا كانت الأجرة بحصة  
والا فالوزع أجره المثل على قدر الحصص مطلقا (ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيسين منعهم الحاكم)

منها لا تنفسه ولم يجبه اليها كالفهم بالاولى (والا) أي وان لم يبطل نفعه بالكلية بأن نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود (لم يمنعهم ولم يجبه - م) فالاول (كسيف يكسر) فلا يمنعهم من قسمته كالأول وهو جدار أو اقتسموا نفعه ولا يجبههم لما فيه من الضرر (و) الثاني (كحمام وطاحونة صغيرين) فلا يمنعهم ولا يجبههم لما سر وفي لفظ صغيرين تغليب المذكر على المؤنث لان الحمام مذكر والطاحونة مؤنثة فان كان كل منهما كبيرا بأن أمكن (٣٧٠) جعل كل منهما حمامين أو طاحوتين أجيبوا وان احتيج الى احداث بشر

أو مستوف قد ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من يضاح وغيره بخلاف كلام الأصل (ولو كان له عشر دار) مثلا (لا يصلح للسكنى والباقي لآخر) يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره (أجبر) صاحب العشر على القسمة (بطاب الآخر لا عكسه) أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لان صاحب العشر تمتعت في طلبه والآخر معذور أما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الآخر لعدم تعنته حينئذ (ومالا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع) ثلاثة وهي الآتية لان المقسوم ان تساوت الانصباء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يرجع الى ردئ آخر فالثاني والا فالثالث (أحدها) القسمة (بالجزاء) ونسب قسمة المشابهات (كثلى) من حبوب ودراهم وادهان وغيرها (ودار متفقة الابنية وأرض

لبطلان النفع بالكلية بحث الآن يقال الكلام في جوهره وثوب صغيرين أو مع كثرة الشركاء فيهما وفيه نظر أيضا لانه لا خصوصية لهما بذلك ومال الطالب لادى الى أن النفع الذي لا وقع له كالعديم فليتأمل سم (قوله لانه) أي القسم (قوله لم يمنعهم) لا مكان الاتفاق بما صار اليه منه على حاله أو باتخاذ سكنى مثلا ولا يجبههم الى ذلك لما فيه من اضاغة المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة ثم بحث جمع أخذاء مما مر من بطلان بيع جزء معين نفيس أن ما هناء في سيف خيس والامنعهم شرح م (قوله ولو كان الخ) أشار به الى أن ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريرين فقط قال حل فاعظم ضرر قسمته اما عليهما معا واما على أحدهما اه (قوله عشر دار مثلا) أي أوجام أو أرض م (قوله لا يصلح للسكنى) أول كونه حماما أو لما يقصد من تلك الأرض شرح م (قوله ولو بضم ما يملكه) راجع للنفي والاثبات كما يدل عليه ما يأتي من ل (قوله بطلب الآخر) لاتفاقه وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لا من محرد القسمة م وحج (قوله ولو بالضم) أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان الفرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه حل وعبارة م (نعم لو ملك أو أحيا ما لوضم لعشره صلح أجيب اه) قال ع ش واذا أجيب وكان الموات أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين اعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لاتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظروا لا يبعد الاول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه وصرح به م (قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه أن ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام الثلاثة اذا وقعت قسمته فكان الاولى جعل هذه أي الاقسام الثلاثة ضابطا للمقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحاكم نارة يمنعهم وتارة لا يمنع ولا يجيب شيخنا (قوله أحدها بالاجزاء) قال م في شرحه وتجوز قسمة الوقف من الملك أو وقف آخر ان كانت افرزالا يباع سواء كان الطالب الناظر أو المالك أو الموقوف عليه ونظير ذلك ما في المجموع في الاضحية أنه ان اشترك جماعة في بدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قنناها يباع على المذهب وبين أرباب الوقف تمتنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كأن معناه أن مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يخص البعض ببعض ومثله حج سم (قوله متفقة الابنية) قال في شرح ع ب أن كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعرضة تنقسم سم (قوله كيلا) حال من ما (قوله أوجزاء) بالرفع كما تصرح به عبارة الروضة شرح م والظاهر أنه يجوز الجر (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما) وذلك لبعده عن الهمة اذ القصد سترها عن المخرج

مشتبهة الاجزاء فيجبر الممتنع عليها اذ لا ضرر عليه فيها (فيجزأ ما يقسم) كيلا في المكيل ووزن في الموزن وذراع في المذرع وعدا في المعدود (بعدد الانصباء ان استوت) كالاثلاث لزيد ودهر ووبكر (ويكتب) مثلهنا وفيما يأتي من بقية الانواع (في كل رقعة) اما (اسم شريك) من الشركاء (أوجزاء) من الاجزاء (عجز) عن البقية بحد او غيره (وتدرج) الرقع (في بنادق) من نحو طين محفف او شمع (مستوية) وزنا وشكلا ندبا (ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والادراج بعد جعل الرقاع في حجره مثلا تعبيرى بذلك حتى

اول أمن قوله ثم يخرج من لم يحضرها (رقعة) اما (على الجزء الاول ان كتبت الاسماء) فيعطى من خرج اسمه (أو على اسم زيد) مثلاً (ان كتبت الاجزاء) فيعطى ذلك الجزء ويغفل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتتعين اثالثه للباقي ان كانت اثلاثاً وتعين من يبدأ به من الشركاء والاجزاء منوط بنظر القاسم (٣٧١) (فان اختلفت) أى الانصاء

(كنصف وثلث وسدس)  
في أرض أو نحوها (جزئ)  
ما يقسم (على أهلها) وهو  
في المثال السدس فيكون  
سنة أجزاء وأقرع كأمير  
(ويجتنب) اذا كتبت  
الاجزاء (تفريق حصة  
واحد) بأن لا يبدأ بصاحب  
السدس لانه اذا بدأ به  
حينئذ ربما خرج له الجزء  
الثاني أو الخامس فيتفرق  
ملك من له النصف أو  
الثلث فيبدأ بمن له النصف  
مثلاً فان خرج على  
اسمه الجزء الاول أو  
الثاني أعطيهما والثالث  
ينتهي بمن له ثلث فان خرج  
على اسمه الجزء الرابع  
أعطيه والخامس ويتعين  
السادس لمن له السدس  
فالاولى كتابة الاسماء في  
ثلاث رقاع أو ست والاخراج  
وعلى الاجزاء لانه لا يحتاج  
فيها الى اجتناب ما ذكر  
(الثاني) القسمة  
(بالتعديل) بأن تعدل  
السهم بالقيمة (كأرض  
تختلف قسمة أجزائها)  
لنحو قوة انبات وقرب  
ماء أو يختلف جنس ما فيها

حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل الفطنة لتبعد الخيلة عن ش على م ر (قوله اولي  
من قوله ثم يخرج من لم يحضرها) أى الكتابة س ل ورجعه أى الضمير م للواقعة فعليه لأولوية  
(قوله بنظر القاسم) أى لا ينظر المخرج رشيدى وقوله على أهلها أى يخرج (قوله فيكون) أى ما يقسم  
(قوله فيتفرق ملك الخ) هذا ظاهر في الأرض دون غيرها كالحبوب فانه لا يضرتفرق بين ملك من له  
النصف أو الثلث لا مكان ضمه كما هو ظاهر (قوله أعطيها والثالث) وانظر لو خرج له الخامس حل  
والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياساً على ما اذا خرج له الثاني فانه يعطاه مع الذي قبله والذي بعده  
كما قاله الشارح وعبارة متن الروض أو خرج له الثاني أخذه والذي قبله والذي بعده أو خرج له الثالث أخذه  
مع اللذين قبله أو الرابع أخذه مع اللذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والاخير ان صاحب الثلث أو  
الخامس أخذه مع اللذين قبله ويتعين السادس لصاحب السدس اهـ قال في شرحه قال الاسنوي واعطاؤه  
ما قبله وما بعده تحكماً فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب  
الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل ينبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره اهـ (قوله أعطيه والخامس)  
وأخذ من ذلك انه لو كان بينهما أرض متوية الاجزاء ولا حدهما أرض تليها فطالب قسمتها وان يكون  
نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم في باب الصلح أجبر على قسمة عرصة  
ولو طولا ليختص كل بما يليه شرح م ر (قوله أو ست) قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء  
في ستر قاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في اثنتين وصاحب السدس في واحدة  
ويخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر  
وذلك لا يوجب حيفاً لتساوى السهام فجاز ذلك بل قال الزركشى انه المختار المنصوص لان لصاحب  
النصف والثلث منزلة بآثرة الملك فكان مما مزية بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في  
ست رقاع اهـ بحروفه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع انه اذا خرج لصاحب  
النصف الجزء الاول مثلاً أخذه واللذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين - اهـ وكذا يقال  
فيمن له الثلث وعبارة بعضهم في كتابة الست بحث لانه ان وضعت الرقاع معاً على الاجزاء فربما تفرقت  
رقاع صاحب النصف مثلاً كأن يخرج على الاول والثالث والخامس وان وضعت مرتباً فاذا خرجت  
ورقة من او راقعة الثلاثة على الجزء الاول أخذه واللذين بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعتين  
الاخريين الاسرعة الاخراج كما صرح به في شرح الروض فيحمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه  
لا يحتاج الخ) قال م م لك ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدى بالاخراج على الجزء الثاني مثلاً فربما  
خرج اسم صاحب السدس فيلزم تفريق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالاخراج على الجزء  
الثاني أو الخامس ففي قوله لانه لا يحتاج الخ نظر (قوله ويجبر الممتنع الخ) حاصل ما ذكره المصنف انه  
يجبر الممتنع عليها في ثلاثة مواضع (قوله ويجبر عليها) أى على قسمة الافراز والتعديل أخذاً من غنيله  
ويدل عليه أيضاً ضمارة هنا واطهاره بعد بقوله ويجبر على قسمة التعديل (قوله في منقولات نوع)

كبستان بعضه نخل وبعضه غنبل فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثمنها لمشتمل على ما ذكر كقيمة ثمنها الخ ليين عن ذلك جعل الثلث  
سهماً والثالثان سهماً وأقرع كأمير (ويجبر) الممتنع (عليها) أى على قسمة لتعديل الحاقاً للتساوى في القيمة بالتساوى في الاجزاء (فيها) أى  
في الأرض المذكورة نعم ان أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها فيها كأرضين يكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر  
على التعديل كما بحثه الشيخان وجزم به جمع منهم الماوردي والرويانى (و) يجبر عليها (في منقولات نوع)

لم يختلف متقومه كعيلة وثياب من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كما سيأتي كثلثة أعبدز بحجة متساوية القيمة بين ثلاثة وثلثة أعبد كذلك بين اثنين قيمة أحدهم قيمة الآخرين لقلة اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلف كضائتين شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبد نركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكتان وقطن أولم نزل الشركة كعبد بن قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لشدّة اختلاف الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة وتعبيري بمنقولات نوع أعم من تعبيره بعد وثياب من نوع (و) يجبر على قسمة التعديل أيضا (في نحو دكا كين صغار متلاصقة) (٣٧٢)

علاي احتمل كل منها القسمة (أعيانا ان زالت الشركة) بها الحاجة بخلاف نحو الدكا كين الكبار والصغار غير الموصوفة بما ذكر فلا اجبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدّة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والابنية كالجنسين ومعلوم مما مر أنه لو طلبت قسمة الكبار غير أعيان أجبر الممتنع وذ كر حكم نحو الدكا كين الصغار من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي أنه لا اجبار فيها وتقييد الحكم في المنقولات بزوال الشركة كما مرّت الاشارة اليه من زيادتي (الثالث) القسمة (بالرد) بأن يحتاج في القسمة الى رد مال أجنبي (كأن يكون باحدا الجانبين) من الارض (نحو بئر) كشجرويت (لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله الا بضم ثمنه اليه من خارج (فيرد

اراد بالنوع الصنف بدليل ما ذكره في المحرر لان الذي ذكره فيه أصناف (قوله لم يختلف) فاعله ضمير يعود على النوع وقوله متقومه بالجر صفة لمنقولات وبدل لذلك قول الشارح فيما يأتي بخلاف منقولات نوع اختلف وصرح به الاجهوري على خط وحاصل ما ذكره أربعة قيود ولم يأخذ الشارح مفهوم الثالث وهو قوله متقومه فخرج به المثلية وقد تقدمت في قسمة الافراز (قوله أو منقولات أنواع) المراد بها ما يشمل الاجناس بدليل المثال الثاني (قوله على قسمة التعديل) انظر لم خص قسمة التعديل مع انه يمكن قسمة الافراز فيما ذكره لان الدكا كين ان كانت مستوية القيمة فافراز وان اختلفت فيها بسبب بناء ونحوه فتعديل (قوله أعيانا) صفة لموصوف محذوف أي قسمة أعيانا بان طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين صحاحا فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة كل دكان نصفين شيخنا عزريزي وعلى هذا فقولنا أعيانا يغني عن قوله ان زالت الشركة فهو لازم له وقال ح ف أعيانا بأن أراد كل منهم الاستقلال بأعيان أي بافراد منها وهو بمعناه وقال حل أعيانا أي مستوية القيمة اه وأخذه من قول مر ولو اشترك في دكا كين صغار متلاصقة مستوية القيمة لا يحمّل أحدها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها أجيب ان زالت الشركة بها تأمل (قوله بما ذكر) أي بقوله متلاصقة أو أعيانا (قوله فيها) والقاطع للنزاع بيع الجميع وقسم ثمنه شيخنا (قوله باختلاف المحال) هذا ظاهر في الدكا كين المتباعدة دون المتلاصقة لعدم اختلاف المحال التي هي فيها لان قال اختلاف الغرض فيها باختلاف ابنيها كما اشار اليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله مما مر) أي في قسمة الاجزاء من قوله ودار متفقة الابنية الخ عن وصل (قوله غير أعيان) بان يقسم كل منها (قوله وتقييد الحكم في المنقولات الخ) فيه ان قوله ان زالت الشركة من كلام الشارح فكيف يكون من زيادته ويجاب بأنه أخذه من كلام المتن فيما بعد فيكون فيه اشارة الى ان قول المتن ان زالت الشركة راجع اليه أيضا فهي من زيادته بهذا الاعتبار (قوله كما مرّت الاشارة اليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقسمة كما سيأتي (قوله لما قسم بتراض) بان كان الرضا شرطاً وهو قسمة الرءام لا وهو غيرها عن وصل كبعض أنواع قسمة التعديل أي فيما اذا أمكن قسمة الجيد وحده والردمي وحده كما ذكره الشارح في قوله نعم ان أمكن قسمة الجيد الخ وكذا في غير ذلك البعض اذا لم يحصل امتناع بان اقتسما باختيارهما من غير اجبار (قوله من قسمة رد وغيرها) من تعديل وافراز ولا يلزم من كونها قسمت بتراض انه لا يدخلها اجبار سم (قوله رضابها) أي بلفظ يدل عليه لان الرضا أمر خفي فوجب ان ينطأ بامر ظاهر يدل عليه مر (قوله وأما في غيرها) وهو قسمة الافراز اذا قسمت بالتراضي حل (قوله كقولهما الخ) وظاهر انه لا بد ان يعلم

كل

أخذه) بالقسمة التي أخرجتها القرعة (قسط قيمته) أي قيمة نحو البئر فان كانت الفاولة نصف رد خسماته

وتعبري بنحو بئر أعمر من تعبيره ببئر وشجر (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه غلبا لاشركة فيه فكان كغير المشترك (وشرط لما) أي لقسمته ما (قسم بتراض) من قسمة رد وغيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة (رضا) بها (بعد) خروج (قرعة) أما في قسمة الرد والتعديل فلان كلا منهما بيع والبيع لا يحصل بالقرعة فافتقر الى الرضا بعد خروجها كقبلة وأما في غيرها فقياسا عليهما وذلك (ك) قولهما (رضينا) بهذه القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فان لم يحكما القرعة كأن اتفقا على أن يأخذ



أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو أحدهما الخسيس والآخر النفيس ويرد رائد القيمة فلا حاجة إلى تراض ثان أمّا قسمة ما قسم إجباراً فلا يعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعده أو تعبيري بما ذكر بالنظر لقسمة غير الرد أولى أعبر به فيها (و) النوع (الاول افراز) للحق لا يبيع قالوا لانها لو كانت يعاملادخلها الاجبار ولما جاز الاعتماد على القرعة ومعنى كونها افرازاً أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وقيل هو بيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه افراز فيها كان يملكه قبل القسمة وانما دخلها الاجبار للحاجة وبهذا جزء في الروضة تبعاً لتصحيح أصلها (٣٧٣) له في بابي زكاة المعشرات والربا

(وغیره) من النوعين الآخرين (بيع) وان أجبر على الاول منهما كما مر قالوا لانهما انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر وانما دخل الاول منهما الاجبار للحاجة كما يبيع الحاكم مال المدين جبراً (ولو ثبت بحجة) هو أعم من قوله بينة (غلط) فاحش أو غيره (أو حيف في قسمة اجبار أو قسمة تراض) بان نصبا لها قسماً أو اقسماً بانفسهما ورضايهما القسمة (وهي بالاجزاء تقضت) أي القسمة بنوعها كما لو قامت حجة بجور القاضي أو كذب الشهود ولان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت فان لم تكن بالاجزاء بان كانت بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها بيع ولا اثر للغلط والحيف فيه كما لا اثر للغبين فيه لرضا صاحب الحق بتركه

كل منهما ما صار اليه قبل رضاه عن (قوله فلا حاجة الى تراض) ويمنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة أخرى ويتعين له ما اختاره شيخنا عزيزي (قوله ما قسم اجباراً) وذلك في قسمة الافراز والتعديل حل كالحبوب ومنقولات نوع الخ (قوله قالوا لانها الخ) وجه التبري ان قسمة التعديل بيع وقالوا بدخول الاجبار فيها عن وايضاً الامتافاة بين البيع والاجبار بل قد يجامعه كما في اجبار الحاكم الممتنع من أداء الدين على البيع وتوفية الدين عبد البر فاللازمة في كلام الشارح ممنوعة (قوله كان ملكه) فيه شيء لان ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع وعبارة تشرح م افراز للحق أي يتبين به ان ما خرج لكل هو الذي ملكه كالذي في الذمة لا يتعين الا بالقبض (قوله وقيل هو بيع الخ) يعني انه بيع في نصيب صاحبه الذي كان لا يملكه قبل القسمة بنصيبه الذي كان له عند صاحبه ولو قال يبيع لنصيبه الذي كان يملكه بما كان للآخر كان أوضح اخذاً مما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع الشراء (قوله وانما دخلها) أي على الثاني (قوله بيع) أي في المعنى اخذاً من قوله صار كأنه باع الخ فطابق الدليل المدعى (قوله قالوا لانها الخ) تبرأ منه لان هذا التعليل يجري في الاول مع أنه ليس بيعاً وايضاً قوله كأنه الخ لا ينتج انه بيع (قوله كأنه باع الخ) ولم يقل بالتبين كما قيل به في الافراز للتوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ شرح م (قوله أعم من قوله بينة) لشموله الاقرار بالحقيق والحكمي وان كان لا يكفي هنا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين س ل وفي شرح الروض الاكتفاء بذلك واعتمده م ر ع ن (قوله بتركه) أي الحق (قوله وان لم يثبت ذلك) كان الانسب التفريع (قوله ولو استحق الخ) أمالو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى أحدهما أو كلاهما جرى هنا مامر فيما اذا بان فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائداً على ما يخص حصته من ارش نحو القلع شرح م ر وقوله ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجازاً (قوله وليس سواء) أي ليس البعض المستحق مقسوماً بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي أو ءمهمالكنه في أحدهما أكثر كما عبر به م ر (قوله بلاينة) أما اذا أقاموها ولورجلان امرأتين فيجيبهم واعترضه ابن سريج بان البينة انما تقام ونسمع على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن أبي هريرة بان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب نظر قال في الروضة كأصلها قال ابن كعب ولا يكفي شاهد ويمين لان اليمين انما تشرع حيث يكون خصم لترد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الاذري وجزم به الدارمي وهو الاشبه به شرح البهجة زي (قوله لم يجبهم) أي لم نجب اجابتهم شو برى أي لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو اعارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون انك محتجين بقسمة القاضي وقال الماوردي لان

(وان لم يثبت) ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه (فله تخليف شريكه) كمنظاره ولا يحلف القاسم الذي نصبه الحاكم كما لا يحلف الحاكم انه لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معين وليس سواء) بان اختص أحدهما به أو أصاب منه أكثر (بطلت) أي القسمة لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة (والا) بان استحق بعضه شائعاً أو معيناً سواء (بطلت) فيه لاني الباقي تفريقاً للنفقة خاتمة لو ترافعوا الى قاض في قسمة ملك بلاينة به لم يجبهم وان لم يكن لهم منازع وقيل يجيبهم وعليه الامام وغيره

قسمة القاضي اثبات للمكهم واليد نوجب اثبات التصرف لاثبات الملك عن وسمعت اليه هنا مع  
عدم سبق دعوى للحاجة شرح م

### ﴿كتاب الشهادات﴾

جمع شهادة وهي اخبار  
عن شئ بلفظ خاص  
والاصل فيها آيات كآية  
ولا تكتموا الشهادة واخبار  
تخير الصحيحين ليس لك  
الاشهادك أو يمينه  
وأركانها شاهد ومشهوده  
ومشهد عليه ومشهود به  
وصيغة وكلها تعلم مما يأتي  
مع ما يتعلق بها (الشاهد  
هو مكلف ذو مروءة يقظ  
ناطق غير محجور) عليه  
(سفه) وهذان من زيادتي  
(و) غير (منهم عدل) فلا  
تقبل ممن بهرق أو صبا أو  
جنون ولا من عادم مروءة  
ومغفل لا يضبط وأخرس  
ومحجور عليه بسفه ومنهم  
وغير عدل من كافر وفاسق  
والعدل يتحقق (بأن لم يأت  
كبيرة) كقتل وزنا وقذف  
وشهادة زور (ولم يصير  
على صغيرة أو) أصر عليها  
(و) غلبت طاعته (فبارتكاب  
كبيرة أو اصرار على صغيرة  
من نوع أو أنواع تنفي  
العدالة إلا أن تغلب  
طاعات المصير على ما أصر  
عليه فلا تنفي العدالة عنه  
وقولي أو إلى آخره من زيادتي  
والصغيرة

### ﴿كتاب الشهادات﴾

درس

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها (قوله بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض  
أو محكم بشرطه رشدي (قوله ليس لك) أي يامدعي وقوله أو يمينه أي المدعي عليه فهذا خطاب للمدعي  
أي ليس لاثبات حقتك على المدعي عليه الا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهدين الا يمينه قل  
على التحرير وأورد على الحصر حكم القاضي بعلمه وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لان العلم أقوى  
من الحجة والتخير وان كان يجوز له اقامة الشاهدين بعد حلف الخصم شيئا والاولى جعلها للتوزيع  
(قوله ح) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط معتبرة عند الاداء لا عند التحمل الا في النكاح وفيما  
لو وكل شخص في بيع شئ بشرط الاشهاد (قوله ذو مروءة) قدمها على العدالة اهما ما بشأنها ع ش  
(قوله وهذان من زيادتي) الاولى أن يقول وهذه الثلاثة من زيادتي لان نظام من زيادته أيضا (قوله  
ولا من عادم مروءة) لان عدمها يشعر بعدم التماسك وترك المبالاة عميرة وعبارة شرح م ولا غير  
ذو مروءة لانه لا حيائه ومن لا حيائه يصنع ما شاء لخبر صحيح اذ لم تستح فاصنع ما شئت (قوله  
وأخرس) وان فهم اشارته كل أحد اذ لا تخلو عن احتمال شرح م (قوله ومحجور عليه بسفه) أي  
لنقصه وما اعترض به من انه لا حاجة لذكره لانه امانا نقص عقل أو فاسق فاصريغي عنه رد بان نقص عقله  
لا يؤدي الى تسميته مجنوناً لانه مكلف شرح م (قوله ومنهم) لقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا والريبة  
حاصلة من المتهم شرح م (قوله من كافر) ولو على مثله شرح م (قوله وفاسق) ولو كان  
الشاهد يعلم فسق نفسه والناس تعتقد عدالته جازله أن يشهد م وسم (قوله كبيرة) وهي ما فيه وعيد  
شديد بنص كتاب أو سنة ولا يقدح في ذلك عدمهم كأي ليس فيها ذلك كالظهار وأكل لحم الخنزير وقيل  
هي كل جريمة تؤذي بقلة كتراث تركها بالدين أي اعتناؤه بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله  
صغار الخسة وقيل هي ما توجب الحد واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة شرح م وأجيب عن  
الاخير بان الاصرار على الصغيرة في حكم الكبيرة لانها الاولى أن يقال هي ما يوجب الحد والكفارة  
ليشمل الظهار ونحوه شرح م راجع المحلى على جمع الجوامع (قوله ولم يصير على صغيرة) الاصرار  
بان يضي زمن تمكن فيه التوبة ولم يقب شيئا عزيزي وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير  
توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح انه الاكثر من نوع أو أنواع  
قاله الرافعي لكنه في باب العزل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء قال  
الزركشي والحق ان الاصرار الذي يصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو الذي تكلم عليه  
الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه ابن الرفعة وتفسيره  
بالعزم فسيره بما ورد في قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم اصراراً بعد الفعل وقبل  
التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كاستغفار الذنب والسرور به وعدم  
المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والهاون بحكم الله والاعتذار بستر الله تعالى وحله وأن يكون  
علما يقتدي به ونحو ذلك اه (قوله الا ان تغلب طاعات المصالح) بان يقابل مجموع طاعاته في عمره  
بمجموع معاصيه في عمره كافي ع ش وعبارة م ويتجه ضبط الغلبة بالعدد من جاني الطاعة  
والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك أمر آخر ولا يتعلق به بما نحن  
فيه اه أي فتقابل حسنة بسيرة لا بعشر سيئات قال سم ودخل في المستثنى منه ما اذا استويا

(كعب بنرد) خبر أني داود من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله (و) لعب (بشطرنج) بكسر أوله وفتح هـ مجعلا (ان شرط) فيه (مال) من الجانبين أو أحدهما لأنه في الأول فارق في الثاني مسابقة على غير آلة القتال ففاعلاهما متعاط لعقد فاسد وكل منهما حرام وان أوهم كلام الأصل أنه مكروه في الثاني (والا) بأن لم يشترط فيه (٣٧٥) مال (كره) لان فيه صرف العمر الى ما لا يجدي نعم ان

لعبه مع معتقد التحريم حرم (كفشاء) بكسر القين والمد (بلا آلة واستماعه) فانهما مكروها ان لمافيهما من اللهو اما مع الآلة فحرامان وتعبيري بالاستماع هنا وفيما يأتي أولى من تعبيره بالاستماع (لاحداء) بضم الحاء وكسرها والمد وهو ما يقال خلف الابل من رجز وغيره (ودف) بضم الدال أشهر من فتحها لما هو سبب لظهار السرور كعرس وختان وعيد وقدم غائب (ولو بجلاجل) والمراد بها الصنوج جمع صنيج وهو الخلق التي تجعل داخل الدف والدوائر العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع في خروق دائرة الدف (واستماعهما) فلا يحرم ولا يكره شيء من الثلاثة لما في الأول من تنشيط الابل للسير وإيقاظ النوام وفي الثاني من اظهار السرور وورد في حلها اخبار بل صرح النووي بسن الأول والبغوي بسن الثاني وحل استماعهما تابع لخلهما والتصریح بذلك استماع الثاني من زيادتي

والمستثنى منه مقدر والتقدير تنفي العدالة عنه على كل حال أي سواء كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مـ ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها من تكبها لا تدخل في العد لا ذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا هـ واليه يشير قول الشارح على ما أصر عليه ومثل التوبة منها وقوع كل مكفر لها (قوله كعب بنرد) وهو الطاولة المعروفة قال الخرائشي في كبره وأول من عمله الفرس في زمن الملك نصير بن البرهان الأكبر ولعب به وجعله حيلة للكاسب مع أنها لا تنال بالكسب والحيلة وإنما تنال بالمقادير هـ وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتمد النرد الحزر والتخمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق ويقاس بهما ما في معناه من أنواع اللهو فالطاب كالنرد والمنقلة كالشطرنج مـ وزى (قوله وبشطرنج) أعاد الباء لان القيد الذي بعده خاص به وسئل بعضهم عن الشطرنج فقال اذا سلم المال من النقصان والصلاة من النسيان فذاك أنس بين الاخوان قال سهل بن سليمان (قوله فارق) بكسر القاف اللعب الذي فيه تردد بين الغرم والغنم (قوله متعاط لعقد فاسد) أمانع أخذ المال فكيرة وكلام المصنف في الشرط من غير أخذ مال زى (قوله حرم) لاعتاقه على محرم لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المال كي في وقت خطبة الجمعة قل على المحلى وأول ما عمل في زمن الملك مهلب وأول من أدخله بلاد العرب عمرو بن العاص خراشي في كبره (قوله بكسر الغين والمد) وهو رفع الصوت بالشعر ويحرم استماع غناء أجنبية أو أمردان خيف منه فتنة ولو نحو نظر محرم زى (قوله فحرامان) وعبارة مـ ومتى اقترن بالغناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي بتحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وبه تعلم ما في كلام الشارح من المسامحة عـ ش قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية فهو معصية أو لم يقصده شيء فهو طه ومغفو عنه هـ حل (قوله لما هو سبب) أي يضرب لما هو سبب (قوله داخل الدف) أي دف العرب وقوله في خروق دائرة الدف أي دف الجهم هـ شرح مـ (قوله ودف) وهو المسمى بالطار عـ ش وأول من سبه مضر جد النبي صلى الله عليه وسلم هـ حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كعب حل (قوله ويسمى الصفاقتين) كالنحاستين اللتين تضرب احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ونحوه عـ ش وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات ومثلها مقطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى وخشبستان كذلك وأما التصفيق باليدين فمكروه كراهة تنزيه حل (قوله من صفر) أي نحاس أصفر عـ ش (قوله يقال لها الشبابة) وهي المسماة الآن بالغاب هـ عـ ش على مـ وفي قل على الجلال والشبابة هي ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها (قوله وكوبة) والقاعدة أن كل طبل حلال الا الكوبة المذكورة وكل من مازح حرام ولو من رسم أو قرينة الامرار النفير للحاج قال حل وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية وهل من الحرام لعب البهلوان واللعب بالحيات الراجع الحل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك وكذا يحمل اللعب

(وكاستعمال آلة مطربة كطنبور) بضم الطاء (وعود وصنج) بفتح أوله ويسمى الصفاقتين وهما من صفر تضرب احدهما بالاخرى (ومزمار عراقى) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار (وبراع) وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكلاهما صغائر لكن صحح الراهي حل البراع ومال اليه البلقيني وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر بتعريضه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق

الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشر به وهي مطربة روى أبو داود وغيره خبر أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخنثون وذكري استماع الكوبة من زيادتي (لارقص) فليس محرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون وزفنون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أو عوجاج (الابتكسر) (٣٧٦) فيحرم لأنه يشبه أفعال الخنثين (ولأنشاء شعر وإنشاده واستماعه) فكل

منها مباح تباعا للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصنفون إليهم منهم حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة روى مسلم وذكري استماعه من زيادتي (الابتكسر) كهبول معصوم (أو تشيب) بمعنى من أمر دأوا امرأة غير حليّة) وهو ذكر صفاتها من طول وقصر وصدغ وغيرها فيحرم لها فيه من الإيذاء بخلاف تشيبه عنهم لأن التشيب صنعة وغرض الشاعر تحسين الكلام لتحقيق الكلام المذكور أمّا حليته من زوجته وأمتة فلا يحرم التشيب بهانهم أن ذكرها بماحقه الإخفاء سقطت مرواؤه وذكر الأمر مع التقييد بغير الحليّة من زيادتي (والمرأة توقي الأدناس عرفا) لأنها لا تنضب بل تخف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن (فيسقطها) كل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه

بالخاتم والجام حيث لا مال اه (قوله واستماعها) بالجر (قوله الشربة) بفتح الشين والراء جمع شارب قال في الخلاصة ه وشاع نحو كامل وكلاه (قوله والميسر) هو القمار وهو ما يكون فعله مترددا بين أن يغم وأن يغم صغيرة أن لم يؤخذ مال ولا فكيكة (قوله الخنثون) بكسر التون على الإفصح وفتحها على الأشهر عبد البري المتخلفون بخلق النساء حركة وهيتة شرح م (قوله حتى تنظر إلى الحبشة) وجواز نظرها لهم أمّا الصغرها أول كونهم مستويين شيخنا (قوله وزفنون) بابه ضرب كما المصباح (قوله فكل منها مباح) إلا إذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حله على المبالغة والاحرام وإن قصد اظهار الصنعة لايهام الصدق حل وتزديده الشهادة حيث أكثر منه م (قوله المعصوم) المراد به من يحرم قتله ولو زانيا محصنا لآخر يياومر قدا م (قوله بالمعصوم غيره) ومثله في جواز الهجو المبتدع والفاقد للمعان شرح الروض وحله إذا هجا بما يظهر أي تجاها به من بدعة وفسق كما تجوز غيبته حيث شذ زي (قوله سقطت مرواؤه) وحرم أن تأذت الحليّة ع ش (قوله والمرأة) بفتح الميم وضمها وبالهمز وتركه مع ابد الهوا وأملكا نفسانية وفي المصباح والمرأة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الاخلاق وجعل العادات اه ع ش على م (قوله لغة الاستقامة وشرعا ما ذكره اه زي وعرفها النووي بأن يتخلق الإنسان بخلق أمثاله في زمانه ومكانه (قوله قباء) هو المفتوح من امامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن المفتوح من امامه فقد صار شعار الفقهاء ونحوهم قل على المحلى (قوله أو قلنسوة) وهي غشاء يبطن يلبس على الرأس وحده كالكوفية وزى أهل اليمن وجعلها قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تعاطى خاتم المروءة حرام مطلقا ومكروه مطلقا ويفصل أقوال والراجح أنه ان تعلقت به شهادة حرم بان كان متحملا لشهادة والا فلا يبالي وينبغي الكراهة وعبرة نرح م (قوله اعلم أنه قد اختلف في تعاطى خاتم المروءة على أوجه أوجهها حرمة ان ترتب عليه رد شهادة تعلقت به وقصد ذلك لأنه يحرم عليه السبب في نقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره والا فلا اه بحروفه (قوله وفي الاكل به) أي بحيث لا يعتاد الخ لان حيث بمعنى مكان (قوله وقبلة حليّة) أي من نحو فمها لارأسها ولا وضع يده على نحو صدرها شرح م (قوله في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته في الخلوة وجرم في النكاح بكرهه هذا وفي شرح مسلم بتحريمه اه زي وهو محمول على ما إذا تأذت بذلك وجعل القول بالكراهة على ما إذا لم تتأذ بذلك (قوله بحضرة الناس) ولو محارم لها أوله ع ش (قوله واكثر ما يضحك) أي بقصد اضحاكهم حل خبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوى بها في النار سبعين خريفا وهذا يفيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين حله على كلمة في الغير بباطل يضحك بها أعداءه لان في ذلك من الإيذاء ما يعادل ما في كباثر كثيرة منه حج قال في شرح م (قوله وتقييد لا كشار بهذا

قباء أو قلنسوة حيث) أي بمكان (لا يعتاد) لفاعلا كأن يفعل الثلاثة الأول غير سوقي في سوق ولم يغلبه عليه يفهم في الأولين جوع أو عطش ويفعل الرابع فقيه في بلاد لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه وقولي وشرب من زيادتي وتعبيري بكشف الرأس أعم من تعبيره بالشيء مكشوف الرأس والتقييد في هذه بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الاكل به أولى من تقييده له بالسوق وكشف الرأس ككشف البدن كلفهم بالأولى والمراد غير العورة أمّا ذلك فن المحرمات (وقبلة حليّة) من زوجة وأمة (بحضرة الناس) الذين يستحى منهم في ذلك (وكثرا ما يضحك) بينهم (أو) اكثرا (لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص) بخلاف قليل الخمسة الأقل ثانيا في الطريق

لاشعارها بالحنة بخلافها

من تليق به وان لم تكن

حرفة آباءه وقول الاصل

تبع الرافي وكانت حرفة

أبيه اعترضه في الروضة

فقال لم يتعرض الجمهور

لهذا القيد وينبغي أن

لا يقيد به بل ينظر هل

تليق به هو أم لا ولهذا

حذفه بعض مختصريها

(والهمة) بضم التاء وفتح

الهاء في الشخص (جر

نفع) اليه والى من لا تقبل

شهادته له بشهادته (أو

دفع ضرر) عنه بها (فرد)

شهادته (لرفيقه) ولوم كاتبا

(وغريم له مات) وان لم

تستغرق تركته الديون

(أو حجر) عليه (بفلس)

للهمة وروى الحاكم على

شرط مسلم خبر لا تجوز

شهادة ذي الظنة ولا ذي

الحنة والظنة التهمة والحنة

العداوة بخلاف حجر السفة

والمرض وبخلاف شهادته

لغيره المور وكذا المعسر

قبل موته والحجر عليه اتعلق

الحق حينئذ بذمته لا بعين

أمواله (و) ترد شهادته

(بما هو محل تصرفه)

كان وكل أروصى فيه لانه

يثبت بشهادته ولا يثبت على

الشهود به نعم ان شهادته

بعد عزله ولم يكن خاصم

قبلت واميرى بما ذكر

أعم من قوله بما هو وكيل فيه

يفهم عدم اعتباره فيما قبله والوجه كما قاله الاذرعى اعتبار ذلك في السكك الا في نحو قبلة حليته بحضرة  
الناس في طريق فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقيل ابن عمر الامة التي خرجت له من السبي وأجيب عنه  
بانه مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقيين عليها بل في  
سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له فيه على أنه يحتمل أنه انما فعله ليبين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء  
فهى واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها أصلا اهـ أى لا دليل فيها سقوط المروءة قال سم قوله  
لا دخل له فيه فيه نظر بل السلف لا يكتون على ما لا يليق من مثل ابن عمر فتأمل وأجيب بانه قبلها  
ليغيب الكفار أو لعدم تمالك نفسه فيكون قهريا اهـ (قوله ويقاس به) أى الطريق وقوله مافي  
معناه كلقهاوى (قوله وحرفة دينية) سميت بذلك لانحراف الشخص اليها للتكذب وهى أعم من  
الصناعة لا اعتبار الآلة في الصناعة دونها اهـ قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بادامتها وفي شرح  
شيخنا وخرج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها احيانا في بيته وهى لا تزرى فلا تنخرم بها  
مروءته اهـ سم واعتراض قولهم الحرمة الدينية مما تنخرم المروءة مع قولهم انها من فروض الكفاية  
وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره زى (قوله بخلافها من تليق  
به) أى وكانت مباحة أما ذو حرفة محرمة كمصورو منجم فلا تقبل شهادته مطلقا شرح مـ (قوله  
والهمة) أى انتقدته في قوله وغيرتهم قال مـ في شرحه وحدثها قبل الحكم مضرا لبعده بالوشهد  
لاخيه بمال فوات وورثته قبل استيفائه فان كان بعد الحكم أخذه والا فلا وكذا الوشهد بقتل فلان لاختيه  
الذى له ابن ثم مات وورثته فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اهـ (قوله بشهادته)  
متعلق بحجر (قوله أو دفع ضرر عنه) أى أو عمن لا تقبل شهادته له كفى شرح مـ ويمكن جعل الضمير  
في عنه راجعا للاحد الدائر بين الامرين المذكورين (قوله فرد لرفيقه) أى ان شاهده بالمال فان شهد  
أن فلانا قد فقه قبلت اذ لا فائدة تعود على السيد تامل (قوله ولوم كاتبا) أى لانه ما سكه فله علقه بماله  
بدليل منعه له من بعض التصرفات ولانه بعد العود اليه بجزأ وتجزئ شرح مـ اهـ فهو راجع  
لقوله اليه وكذا الغريم الميت والمحجور عليه (قوله وغريم له مات) لانه اذا أثبت للغريم شيئا ثبت  
لنفسه المطالبة به شرح مـ وصورتها بان مات من عليه الدين وادعى وارثه على آخر بدين فلا تصح  
شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والظنة) بكسر الظاء وتشديد النون التهمة قال تعالى وما هو على  
الغيب بظنين أى بمتهم (قوله والحنة) بكسر الحاء وفتح النون مخففة (قوله بخلاف حجر السفة  
والمرض) أى فان الغريم يصح أن يشهد فيهما (قوله وبخلاف شهادته لغيره المور) الظاهر انه  
مفهوم قوله حجر لان الحجر عليه انما يكون عند عساره أى عدم قدرته على وفاء دينه (قوله لتعاق  
الح) تعليل لاربعه قبله (قوله كأن وكل الح) بان وكل في بيع شئ وادعى شخص انه ملكه  
فشهد الوكيل بانه ملك موكله أو بان وصى على يقيم وادعى آخر ببعض مال اليتيم فشهد الوصى بانه  
ملك اليتيم فلا تقبل لانهمة عبد البر ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن أو اشتر شيئا فادعى أجنبي  
المبيع ولم تعرف وكالاته فله أن يشهد لموكله بان له عليه كذا أو بان هذا ملكه حيث لم يتعرض لكونه  
وكيلا ويحل له ذلك باطنا لان فيه توصلا للحق بطريق مباح وتوقف الاذرعى فيه بانه يحمل الحاكم على  
حكم لو عرف حقيقة لم يفعل مردود بانه لا أثر لذلك لان الغرض وصول الحق لاستحقاقه بل شرح جم  
بانه يجب على وكيل طلاق أن ذكره موكله أن يشهد بحسبة بان زوجه هذا مطلقة ويؤيد الجواز ما مر في  
الحالة نظيره فيمن له دين عجز عن اثباته فافترض من آخر قدره وأحاله به وشهد له به فيحلف معه ان صدقه



(وبراءة مضمونه) لأنه يسقط بها المطالبة عن نفسه (و) ترد الشهادة (من غرماء محجور فاس بفسق شهود دين آخر) لثمة دفع ضرر المزاجاة والتقييد بالحجر (٢٧٨) من زيادتي (و) ترد شهادته (لبعضه) من أصل أو فرع له كشهادته لنفسه

(لا) شهادته (عليه) بشئ (درس)

(ولا على أبيه بطلاق ضرة أمه أو قذفها ولا لزوجه) ذكر أو أثنى (وأخيه وصديقه) لا تفتاء التهمة نعم لو شهد الزوج أن فلانا قذف زوجته لم يقبل على أحد وجهين في النهاية وأشعر كلامها بترجيحه ورجحه البلقيني فهذه مستثناة من قبول شهادته لزوجته وحذفت من الأصل هنا مسائل لتقدمها في كتاب دعوى الدم ولو كان بينه وبين بعضه عداوة ففي قبول شهادته عليه خلاف وجزم في الأنوار بعدم قبولها له وعليه (ولو شهد من لا تقبل) شهادته (له) من أصل أو فرع أو غيرها فهو أعم من قوله شهد لفرع (وغيره قبلت لغيره) لاله لا اختصاص المانع به (وشهد اثنان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منها قبلتا) وان احتملت المواطاة لان الأصل عدمها مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (من عدو شخص عليه) في عداوة دنيوية

في أن له عليه ذلك الدين اه شرح م وقوله نظيره بدل من ما (قوله وبراءة مضمونه) وكذا مضمون أصله أو فرعه أو رقيقه لأنه يدفع الغرم عن لا تقبل شهادته له س ل ومثله شرح م (قوله ضرر المزاجاة) الاضافة بيانية وكذا اضافة تهمة لدفع (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر س ل بان يشهد لابنه على أبيه وألامه على أبيه قال زي نقلا عن شرح البهجة وترد شهادته لبعضه ولو بتركية أو رشده هو في حجره لكن يؤاخذ بقراره لكن لو ادعى السلطان بمال بيت المال فشهد له به أصله أو فرعه قبل كما قاله الماوردي لعموم المدعى به اه وكان الأولى تقديم قوله ولبعضه على قوله وبراءة مضمونه لأنه مثال لقوله أو إلى من لا تقبل شهادته له إلا أن يقال أخره نظر المابعده (قوله بطلاق ضرة أمه) أي وأم تحت أبيه م لأنه المتوهم قال س ل وصورتها ان الضرة تدعى وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسبة أمال أو أقاته أمه يشهد فلا تقبل لاسها شهادة لأمه اه وكذا لو ادعى الأب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادته للثمة شرح م وقيد قل على التحريير قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفقة على الشاهد والالم تقبل لأنه دفع عن نفسه ضررا اه وكونه الم يجب عليه لاعتساره أو لقدرة الأصل عليها وكونها تجب عليه لاعتسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفقتها فيه بان كانت أمه نائزة بخلاف ما إذا وجبت نفقة أمه فلا تهمة لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله المتعددات فطلاق الضرة لا يفيد تخفيفا لانهما حينئذ تستقل بها أمه فهو يغرمها سواء طلقت الضرة أم لا (قوله أو قذفها) ولا نظر لكون الأمر يؤل إلى أن أباه يلاعنها وينسخ نكاحها ويعود النفع إلى أمه لأنه بعيد شيخنا وعبارة شرح م أو قذفها أي الضرة المؤدى للعان المفضي لفرعها لضعف تهمة نفع أمها بذلك اذ له طلاق أمها متى شاء مع كون ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به والثاني المنع لانهما تجر نفعاً إلى أمهما وهو انفرادها بالأب اه (قوله قذف زوجته) وكذا لا تقبل شهادته بزنا زوجته ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليها بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولأنه نسبها إلى خيانة في حقه م س ل (قوله لم تقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا وما تقدم من أنه لو شهد لغيره بان فلانا قذفه قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة القاذف إلى خيانة في حق الزوج لانه يتعبر بنسبة زوجته إلى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه اه ع ش على م (قوله من عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث اليانة بانهم اعدوا له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا يقال التركة لملكه خلافاً لما يحبه التاج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجاً بان المشهود عليه في الحقيقة للبت شرح م (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم وفي سيية متعلقة بعدو وأخذ هذا التقييد من قوله بعدو تقبل على عدو دين اه ويكتفى بما يدل عليها كالمخاصمة اكتفاء بالمظنة لما فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يجبه قبل عليه زي وفرق بين العداوة والبغضاء بان العداوة هي التي تقضى إلى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القاب شو برى قال سم والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر اه (قوله والفضل الخ) هو عز بيت من بحر الكامل وصدره • ومليحة شهدت لها ضراتها • (قوله كنكري صفات الله) أي المعاني (قوله وجواز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جواز الرؤية وقد دل

خبر الحاكم السابق ولان العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له اذ لا تهمة • والفضل ما شهدت به الأعداء عاها • (وهو) أي عدو الشخص (من يحزن بفرحه وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لا تكفره) بدعته كنكر صفات الله وخافه أفعال عباده وجواز رؤيته يوم القيامة

لاعتقادهم أنهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره يبدعته كمنكر حدوث العالم والبعث والحشر والأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات لا نكارهم ما علم محيى الرسل به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لاداعية) أى يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما لا تقبل روايته بل أولى كارجحه فيها ابن الصلاح والنووي وغيرهما (ولا خطائى) فلا (٣٧٩) تقبل شهادته (لأنه ان لم يذكر)

فيها (ما ينبغي الاحتمال) أى احتمال اعتدائه على قول المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أوسمة أو شهد لمخالفة قبلت لزوال المانع وهذه والتي قبلها من زبادنى (ولامبادر) بشهادته قبل أن يستلها لانه متهم (الافى شهادة حسبة) فتقبل شهادته بأن يشهد (فى حق الله) تعالى كصلاة وزكاة وصوم بأن يشهد بتركها (أو) فيه (له) فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها) وخلع فى الفراق لافى المال بأن يشهد بذلك ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضى نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زنى فهم قذقة وانما سمع عند الحاجة اليها فلو شهدا ننان أن فلانا عتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى نقول أنه يترقه أو أنه يريد نكاحها ما حق الأدنى كقود وحده قذف

عليها الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله عليه الصلاة والسلام انكم سترون ربكم فى الجنة كما ترون القمر ليلة البدر أجيب بان هذا ليس نصافى ثبوتها لان الزمخشري قال ان الى من قوله تعالى الى ربها ناظرة مفرد آلاء وهى النعم فيكون لفظه الى مفعولا مقدما لناظرة والتقدير ناظرة الى ربها أى نعم ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضاف أى سترون نعم ربكم (قوله لا اعتقادهم الخ) أى وان استحلوا ذمما وأموال الناس وسوا الصحابة شرح م ر ولا ينافى هذا ما ذكر فى البغاة لا مكان حمل ذلك على انه منع تنفيذها أى الشهادة بخصوص بغيتهم احتقارا لهم وردعهم عن بغيتهم حج زى لكنه تقدم ان البغاة لا تقبل شهادتهم ان علمنا انهم يستحلون ذمما وأموالنا والاولى الجواب بان محله اذا كان بلا تأويل وما هنا اذا كان بتأويل كما نقل عن زى (قوله لاداعية) المعتمد قبول شهادة الاداعية وروايته حل (قوله وخطائى) نسبة لافى خطاب الكوفى كان يعتقد الوهية جعفر الصادق ثم لما مات جعفر ادعاه لنفسه حل وهذه الطائفة المنسوبون لهذا الحديث يعتقدون ان أصحابهم لا يكذبون أى يعتقدون ان كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا رأوه فى قضية شهدوا له بمجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد فى بعضهم بعضا ان الكذب عندهم كفر م ر سل (قوله ولا مبادر) أى قبل الدعوى أو بعده لانه صلى الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد فان أعاده فى المجلس بعد طلبها منه قبلت وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم خير الشهود الذى يشهد قبل ان يستشهد محمول على ما تقبل فيه شهادة الحسبة شرح م ر بزيادة (قوله شهادة حسبة) من احتسب بكذا أجرا عند الله أى ادخره اعتدائها بنوى بها وجه الله قبل الاستشهاد شرح م ر سواء كان قبل الدعوى أو بعدها كما قاله حج وحل والبرماوى خلافا للرشيدي حيث نقل عن الاذرى انه لا يقال لها شهادة حسبة بعد الدعوى اه ولا تقبل شهادة الحسبة فى حدود الله كما قاله حل (قوله أو فيها) أى الله فيه حق مؤكدا وهو ما لا يتأثر برضا الأدنى زى (قوله كطلاق) بان شهدوا انه طلقها ثلاثا وهو معاشر لها حتى الله المنع من الزنا وحق الله فى العتق المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب) لان الله أكد الانساب ومنع قطعها عن (قوله وعفو عن قود) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق الله عن (قوله وبقاء عدة) لما يترتب عليه من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق لما فى الشهادة بذلك من منع زواج الغير بها ولما فى لذى بعده من الصيانة عن (قوله وانقضائها) أى فيما اذا طلقها زوجها طلاقا رجعيا وأراد أن يراجعها فشهدوا بانقضاء العدة (قوله نشهد على فلان بكذا) أى زبدان تشهد عليه بكذا وقوله انشهد عليه أى لنشئ الشهادة عليه فحصل التغير (قوله فهم قذقة) الآن يصلوه بقولهم ونشهد بذلك على الوجة حج والمعتمد سماع الدعوى فى شهادة الحسبة لافى محض حدود الله تعالى م ر زى (قوله المستثنى منه) أى قوله ولا مبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر فى كل شئ الا فى شهادة الخ (قوله أو بدار) أى مبادرة بان طلبت منه ولو فى المجلس وهو مصدر بادر كما قال ابن مالك الفاعل الفاعل والمفعول اه (قوله أو فسق) ولو بعد الاستبراء ع ش (قوله فلا تقبل

ويسع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمله المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال ورق أو صبا أو كفر ظاهرا أو بدار) لا تنفاه النعمة لان المنصف بذلك لا يتغير برده شهادته (لا) بعد زوال (سيادة أو عداوة أو فسق) أو خرم مروءة فلا تقبل للثمة والتقيد بظاهر مع قولى أو بدار أو سيادة أو عداوة من زيادنى وخرج بظاهر الكافر المسرف فلا تقبل شهادته المعادة

للهمزة) لان رده أظهر نحو فسقه الذي كان يخفيه فهو متهم بسعيه في رد ذلك العار ومن ثم لم يصغ الحاكم لشهادته قبلت بعد زوال المانع مـ (قوله الكافر المسر) أي الذي شهد حال كفره الذي يسره فرد لاجله فردم يكسبه العار لانه كان متظاهرا بالاسلام فلم ارد للكفر الخفي ظهر كفره فيعير به فاذا حسن اسلامه فشهد ثانيا فترد شهادته لانهم يدفع العار الحاصل من الرد الاول شرح مـ (قوله من الجميع) أي في الكافر المسر أي اذا تحملها في حال كفره وأداهها بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسيد اذا شهد لبعده بعد عتقه شهادة مبتدأة والعدو والفاسق ومتركب خاتم المروءة اذا أدوها بعد زوال المانع وكانت مبتدأة لامعادة (قوله بعد توبته) ظاهره أن ارتكاب خاتم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنباً وان التوبة منه كالتوبة من المعصية في الشروط المذكورة فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية واللغووية وهي الرجوع عما كان عليه (قوله شرط اقلع) الاقلع يتعلق بالخال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل زي (قوله وعزم) ان قرئ هو وما بعده بالجر اقتضى ان التوبة هي الندم بالشروط المذكورة وان قرئ بالرفع عطف على الندم فالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي الندم أي معظم أركانها الندم لانه الذي يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة أيضا في التوبة من خاتم المروءة (قوله وخروج عن ظلامة) عبارة شرح مـ في الدخول على هذا مـ صرح بما يفهمه الاقلع للاعتناء به فقال ورد ظلامة ثم قال واذا بلغت الغيبة المغتاب اشترط استحلالة فاذا تعذر لموته أو تعسر لغيبته الطويلة استغفر له ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما اذا لم تبلغه فيكفي فيها الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح اهـ (قوله ويرد المصوب الخ) في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصدق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لابقاء ما عليه ان عصي به لتصح توبته فان مات معسرا طوب في الآخرة ان عصي بالاستدانة والا فظاهر أنه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض الخصم اهـ سم (قوله وبشرط قول) انظر هذا القول يكون في أي زمن ويقال لمن حو ره شورى وفي الزواج أنه يقوله بين يدي المستحل منه كالمقذوف اهـ قال سم ولو اغتاب انسان انسانا فان لم تبلغه كفاه أن يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أم لا والوجه انه يكفي اهـ (قوله لتقبل شهادته) أشار بهذا الى أن هذا وما بعده شرطان في قبول الشهادة لاني محبة التوبة اذ تصح بدونها فما كان الاولى أن يقدر المضاف لفظ بعد بيان بقول وبعد قول في محذور الخ فيكون معطوفا على توبة وصنيعه يقتضي انه معطوف على اقلع فيقتضي أنه شرط للتوبة فينا في قوله لتقبل الخ هكذا قال بعضهم وعبرة سم واشترط القول في القولية والاستبراء في النعلية وما ألحق بها مما ذكره في التوبة اني تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للأنم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه وهو يوافق ما قاله البعض وكلام الزواجر صريح في أن القول المذكور شرط في محبة التوبة فليحذر (قوله وبشرط استبراء) وجه ذلك التحذير من أن يتخذ الفاسق مجردا للتوبة ذريعة الى ترويج أقوالهم عميرة سم (قوله سنة) والاصح انها تقر بنية لا تحديدية فيفتقر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها (قوله في محذور غلبي) أي ما يمنع من الشهادة كأن فعل ما يخل بالمروءة ومثل الفعلي العداوة حل أي فلا بد لخاتم المروءة من استبراء سنة

فتقبل من الجميع (وانما يقبل غيرها) أي غير المعادة (من فاسق أو خاتم مروءة) وهو من زيادتي (بعد توبته وهي ندم) على المحذور (ب) شرط (اقلع) عنه (وعزم أن لا يعود) اليه (وخروج عن ظلامة آدمي) من مال وغيره فيؤدي الزكاة لمستحقها ويرد المصوب ان بقي وبطله ان تلف لمستحقه ويمكن مستحق القود وحده القذف من الاستيفاء أو يبرئه منه المستحق وما هو حد لله تعالى كزنا وشرب مسكر ان لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقربه ليستوفي منه وله أن يستر على نفسه وهو الافضل وان ظهر فقد فات السرفيأتي الحاكم ويقربه ليستوفي منه (و) بشرط (قول في) محذور (قول) لتقبل شهادته (كقوله) في القذف (قذف باطل وأنا نادم) عليه (ولا أعود) اليه (و) بشرط (استبراء سنة في) محذور (فعلي وشهادة زور وقذف ابداء) لان احصيا المشتمل على الفصول الاربعة أثرا ينافي تهيج النفوس لما تشتهيه فاذا مضت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة ومحله في الفاسق اذا أظهر فسقه

فلو كان يسره وأقر به لبقام عليه الحد قبلت شهادته عقب ثوبته فهذه (٣٨١) مستثناة وبما ذكر علم أنه لا استبراء

في قذف لا إذا عبه كشهادة الزنا إذا وجب بها الحد لنقص العدد ثم تاب الشاهد وما أفهمه كلام الام من أنه لا استبراء على قاذف غير المحصن محمول على قذف لا إذا عبه ولا يخفى عليك حسن ماسلكته في بيان التوبة وشرطها على ماسلكه الاصل

(فصل) في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال (الح) أي في بيان قسرات النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومستند الشهادة عن والاولى أن يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق بهما أي من قوله ويذكر في حلقه صدق شاهد إلى آخر الفصل (قوله ولو للصوم) أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقتان للصنف والمعتمد أنه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله أماله فيكفي الح) ومثل رمضان ذوا الحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد خلافا للشارح زى وكذا يكفي شهادة واحد في أشياء كذمى مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمان وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكأخبار المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعزروا من الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرص بواحد شرح م (قوله لنحوزنا) والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والواجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كميل في مكحلة نعم ينبغي شرح م ويشترط أن يذكروا أي شهود الزنا المرأة المزني بها فقد يظنون وطء المشتركة وأمة ابنه زامن الروض وشرحه (قوله كاتيان بهيمة أوميتة) وفي اتيناهما التعزير ودخل تحت الكاف اللواط وانما ألحق اتيناهما البهيمة بالزنا لان الكل جاع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا لامة (قوله أربعة) لانه أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده شرح م وقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل واعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليساقاذفين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلوراه واحد زنى ثم رآه آخر زنى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة للحد والتعزير أما بالنسبة لسقوط حصاته وعدالته ووقوع طلاق عتق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما يأتي وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تفسدهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقول لا تشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله بقصد الح ينفي عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفي أن يكون قصدهما الحاق المار به الذي هو موجب حد القذف اه شرح حج (قوله يشهدون أنهم الح) ولو قالوا تعمدنا النظر لأقامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يبطلها شرح م وكونه صغيرة يخالف قول الشارح ويجوز تعمد النظر الح (قوله أو نحوه) أي نحوه هذا اللفظ مما يؤدي معناه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول ادخل حشفته في فرج بهيمة أوميتة أو دبر عن (قوله بل الاقل) أي وطء الشبهة بقية الاول وهو أن يقصد بالدعوى به المار (قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت النسب تبعا ويفتقر في الشيء تابعا ما لا يفتر فيه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا يعني أن وطء الشبهة إذا أريد الشهادة به حسبة لا بد أن تكون الشهادة من رجلين هذا مراده

أيضا بعد الإقلاع عنه وكذا بعد ذهاب العداوة كافي شرح م وشرح الروض وانظر لم قيد بالفعل مع أن القول كغيبية العلماء العامين كذلك وهلا حذفه يشمل القول ويستغنى عن قوله وشهادة زور وقذف إذا دخلوا في المحذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما يوافق من العموم (قوله كشهادة الزنا الح) صريح في أن هذا قذف مع أنه الرمي بالزنا في معرض التعبير والتعير غير مقصود هنا لان قصد الشهادة لأن يقال انه في حكم التعبير

(فصل في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الح) أي في بيان قسرات النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومستند الشهادة عن والاولى أن يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق بهما أي من قوله ويذكر في حلقه صدق شاهد إلى آخر الفصل (قوله ولو للصوم) أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقتان للصنف والمعتمد أنه لا فرق بين رمضان وغيره في أنه يكفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله أماله فيكفي الح) ومثل رمضان ذوا الحجة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للأحرام بالحج والشهر المنذور صومه إذا شهد برؤية هلاله واحد خلافا للشارح زى وكذا يكفي شهادة واحد في أشياء كذمى مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمان وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكأخبار المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعزروا من الاكتفاء في القسمة بواحد وفي الحرص بواحد شرح م (قوله لنحوزنا) والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والواجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كميل في مكحلة نعم ينبغي شرح م ويشترط أن يذكروا أي شهود الزنا المرأة المزني بها فقد يظنون وطء المشتركة وأمة ابنه زامن الروض وشرحه (قوله كاتيان بهيمة أوميتة) وفي اتيناهما التعزير ودخل تحت الكاف اللواط وانما ألحق اتيناهما البهيمة بالزنا لان الكل جاع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا لامة (قوله أربعة) لانه أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده شرح م وقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل واعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليساقاذفين زى وقوله أربعة من الرجال أي دفعة فلوراه واحد زنى ثم رآه آخر زنى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كما نقله شيخنا عن ابن المقرئ اه وهذا بالنسبة للحد والتعزير أما بالنسبة لسقوط حصاته وعدالته ووقوع طلاق عتق بزناه فيثبت برجلين لا بغيرهما ما يأتي وقد يشكل عليه ما مر في باب حد القذف أن شهادة دون أربعة بالزنا تفسدهم وتوجب حدهم فكيف يتصور هذا وقد يجاب بان صورته أن يقول لا تشهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ما ذكر فقوله بقصد الح ينفي عنهما الحد والفسق لانهما صرحا بما ينفي أن يكون قصدهما الحاق المار به الذي هو موجب حد القذف اه شرح حج (قوله يشهدون أنهم الح) ولو قالوا تعمدنا النظر لأقامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يبطلها شرح م وكونه صغيرة يخالف قول الشارح ويجوز تعمد النظر الح (قوله أو نحوه) أي نحوه هذا اللفظ مما يؤدي معناه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال بعضهم المراد بنحوه أن يقول ادخل حشفته في فرج بهيمة أوميتة أو دبر عن (قوله بل الاقل) أي وطء الشبهة بقية الاول وهو أن يقصد بالدعوى به المار (قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت النسب تبعا ويفتقر في الشيء تابعا ما لا يفتر فيه مقصودا عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا يعني أن وطء الشبهة إذا أريد الشهادة به حسبة لا بد أن تكون الشهادة من رجلين هذا مراده

والباقي يثبت برجلين ونحوه هنا وفيما يأتي من زيادتي (ولمال) عينا كان أو ديناً أو منفعة (وما قصد به مال)

من عقد مالي أو فسخه أو حق مالي (كبيع) ومنه الخوالة لأنها بيع دين بدين (واقالة) وضمان (وخيار) وأجل (رجلان أو رجل وامرأتان) لعموم آية واستشهدوا شهيدين من رجالكم والخنثى كالمرأة وتعييرى بما قصد به مال أولى مما عبر به (ولغير ذلك) أى ما ذكر من نحو الزنا إلى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى أولادى (وما يظهر للرجال غالباً كنكاح وطلاق ورجعة وإقرار بنحوزنا وموت ووكالة وصاية) (٢٨٢) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لأنه تعالى نص

عن الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وقته دم خبر لانكاح الا بولي وشاهدى عدل وروى مالك عن الزهرى مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس بالذكورات غيرهما بما يشاركها في المعنى المذكور والوكالة والثلاثة بعدها وإن كانت في مال القصد منها الولاية والسلطنة لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم في الشركة والقراض قال وينبغي أن يقال إن رام مدعيهما أثبت التصرف فهو كالوكيل وأثبت حصته من الربح فيثبتان برجل وامرأتين إذ المقصود المال ويقرب منه دعوى المرأة النكاح لأثبت المهر أى أو شطره أو الارث فيثبت برجل وامرأتين وإن لم يثبت النكاح بهما في غير هذه (ومالا يرويه غالباً كيكارة وولادة وحيف ورضاع وعيب

وليس المراد أن شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كما توهمه العبارة (قوله من عقد مالي) أى ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد من رجلين مال يرد في الأولين أثبت حصته من الربح كما يحسنه ابن الرفعة شرح مروجع عن (قوله وضمان) بيان للحق المالي كالذى بعده شيخنا (قوله وخيار) أى بأنواعه (قوله لعموم آية) إلا ما خص بدليل والتخير مراد من الآية إجماعاً دون الترتيب الذى هو ظاهرها عن (تفنييه) إذا شهد أحد الشاهدين بالمدعى به وعينه فقال الآخر أشهد بذلك لا يكفي بل لابد من تصريح المدعى به كالأول وهذا مما يغفل عنه كثيراً (قوله إلى آخره) هو قوله ولما لم وما قصد به المال (قوله من موجب عقوبة) لله كشر بخسر وسرقة بالنظر للقطع وقوله أولادى كقتل عمداً وقذف (قوله كنكاح) ويجب على شهود النكاح ضبط التواريخ بالساعات واللحظات ولا يكفي الضبط بيوم فلا يكفي أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلاً بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو قبل العصر أو المغرب كذلك لأن النكاح يتعلق به الحاق الولد لسنة أشهر ولحظتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب هم على حج وهذا مما يغفل عنه في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولو بعوض إن ادعته الزوجة فإن ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد ويمين ويلغز به فيقال لنا طلاق يثبت بشاهد ويمين زوى والحاصل أن أنواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل وامرأتان ورجل ويمين وأربع نسوة وذكر المصنف جميعها (قوله وشركة) أى وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله في المعنى المذكور) انظر ما هو المعنى المذكور في المستثنين هل هو موجب العقوبة وما يظهر عليه الرجال وأنه ليس بمال ولا يقصد منه المال وقرر شيخنا العزيزى الأول وهو الظاهر وعبارة شرح مروجع قيس بها ما في معناها من كل ما ليس بمال ولا هو المقصود منه المال اه وهو يؤيد الثاني (قوله فهو كالوكيل) أى فلا بد من رجلين (قوله وولادة) وإذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لأن كلا منهما لازم شرعاً للشهود به لا ينفك عنه يؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وإن لم يتعرض لطاقي شهادتهن بالولادة لتوقف الارث عليهما فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها أمال ولم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبلان لأن الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالباً حجج س ل (قوله وحيف) بأن ادعته لاجل العدة فانكر ذلك وهو صريح في إمكان إقامة البينة عليه وعبارة مروجع وحيف لعسر اطلاع الرجال عليه لأن الدم وإن شوهي محتمل أنه استحاضة وهذا مرادهم بقوله في الطلاق لتعذر ذلك إذ كثيراً ما يطلق التعذر ويراد به التعسر (قوله وعيب امرأة) كبرص (قوله تحت نوبها) هو ما لا يظهر غالباً شو برى أى في الحرة وما لا يبدو وعند المهنة بالنسبة للامة كما يؤخذ من مروجع وعبارة مروجع تحت التوب والمراد منه ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد في ثبوته أن لم يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يبدو وعند المهنة للامة إذا قصد به فسخ النكاح مثلاً أما إذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل

امرأة تحت نوبها يثبت بمن مر) أى برجلين ورجل وامرأتين (وبأربع) من النساء روى ابن أبي

شيبه عن الزهرى مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بذلك غيره مما يشاركه في المعنى المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجال والرجل والمرأتين أولى وما تقرر في مسألة الرضاع فبيده القفال وغيره بما إذا كان الرضاع من الثدي فإن كان من إناء حاب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن



من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا (ولا يثبت برجل وبين الامال أو ما قصد به مال) روى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وبين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه ما قصد به مال (ولا يثبت شيء بأمرأتين وبين) ولو فيها ثبت بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لوروده (و يذكر) وجوبا (في حلفه صدق شاهده) واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق وانى مستحق لكذا قال الامام ولو قدم (٣٨٣) ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في

وامرأتين ورجل وبين اذ القصد منه حينئذ المال اه (قوله ولا يثبت برجل الخ) هلا ذكر هذا عقب قوله أو رجل وامرأتان بأن يقول هناك أو رجل وبين ويستغنى عن ذكر هذا هنا ويمكن أن يجاب بأنه أخوه هنا لاجل الحصر وتوطئة لقوله ويذكر في حلفه الخ (قوله الامال) فلو أقامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفي حلفهما معه ويثبت المهر وأقامه هو على اقرارها به لم يكن له الحلف معه لان قصده ثبوت العدة والرجعة وليس بما عاين شرح م (قوله لان اليمين) أي من حيث هو كيمين الرد لاجل قوله حجتان والافاليمين هنا شرط حجة تأمل (قوله كالنوع) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي بلوث أو يد أو إقامة شاهد أو نكول (قوله وله) أي للمدعي ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي المدعي عن وعش وقيل الضمير للخصم (قوله وبين الخصم) أي طالب بيمينه تسقط الدعوى أي من حيث اليمين فان حلف الخصم فليس للمدعي الحلف حينئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلو أقام شاهدا آخر سمعت حل وعبرة شرح م فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهد قاله ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد حينئذ فيحلف معه كما قاله الرافعي لكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى يفهم أن الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلو أقام يمينه أو أقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كافي حل وهو المعتمد فالمدعى للدعوى للحضور أو للعهد أي الدعوى التي فيها يمين المدعى (قوله فلو لم يحلف) أي يمين الرد (قوله سقط حقه من اليمين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك أن يقيم شهودا في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الابد) يعني ما فيها من المالية وأمان نفس الاستيلاء المقتضى لاعتقها بالموت فأنما يثبت باقراره كما أشار اليه الشارح بقوله واذا مات حكم بعقبتها باقراره وصرح به م أيضا فلو قال ثبتت المالية ليناسب ما عاين به كان أولى وقال العزيزي قوا ثبت الابد أي بالالزام لان الابد لازم للملك (قوله بذلك) أي بشاهد وبين ورجل وامرأتين (قوله كما لا يثبت به عتق الام) أي لان عتقها انما يثبت باقراره كما قاله (قوله فيبقى الولد الخ) قال في شرح الروض قال في المطلب ومعه اذا أسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو أطلق والافلاشك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وأن الزوائد الحاصلة في يده للمدعي والولد منها أي الزوائد وهو يتبع الام في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه سم (قوله ما مر في بابه) في فصل بين أن يكون صغيرا فلا يثبت محافظة على حق الولاء للسيد وأن يكون بالغاعاقلا ويصدق فيه في الاصح كما قاله زى والمحل بشرط أن لا يكذبه الحس ولا الشرع (قوله لانه تابع) لدعواه الملك الصالحة حجة لاثباته عن قال زى والفرق ان المدعى هنا يدعى ملكا وحجته تصلح لاثباته والعتق يترتب عليه باقراره وهذا قامت الحجة على ملك الام

بأس واعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة هادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباط احدهما بالآخرى ليصيرا كالنوع الواحد (وانما يحلف بعد شهادته وتعديله) لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى فبما ذكر انما يقوى حينئذ وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما مقام شهادة الرجل قطعاً ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلفه) بعد شهادة شاهده (ونحليف خصمه) لانه قد يتورع عن اليمين وبين الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) خصمه عن اليمين (فله) أي للمدعي (ان يحلف يمين الرد) كما أن له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في المال وهذه يقضى

بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف سقط حقه من اليمين كما سيأتي في الدعوى (ولو قال) رجل (لم يده أمة وولدها) يسترقهما (هذه مستولدتني علفت بذاتي ملكي مني وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الابد) لان حكم المستولدة حكم المال فتسلم اليه واذا مات حكم بعقبتها باقراره وقولي مني من زيادتي (لان نسب الولد وحريته) فلا يثبتان بذلك كما لا يثبت به عتق الام فيبقى الولد بيد من هو بيده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبه من المدعى بالاقرار ما مر في بابه (أو) قال لمن بيده (غلام) يسترقه (كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (انترعه) منه (وصار حراً) باقراره وان تضمن استحقاق الولاء لانه تابع (ولو ادعوا)

أى ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو ديناً أو منفعة (لو رثهم وأقاموا شاهداً وحلف) معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته (فقط انفراد بنصيبه) فلا يشارك فيه اذ لو شورك فيه ملك الشخص يمين غيره (ويبطل حق كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه أن يحلف (وغيره) من صبي أو مجنون أو غائب (اذا زال عذره) حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في (٣٨٤) حق البعض فتثبت في حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بخلاف ما اذا

أوصى لشخصين حلف أحدهما مع شاهد والآخر غائب فلا بد من إعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الخائف بخلاف حقه وق الورثة فانها انما تثبت أولاً واحد وهو المورث قل الشيخان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة أو لم يشرع بالحال كالصبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما مر في الناكل أما اذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كأصلها قال الأذرى وغيره والاقوى منع الحلف قال الزركشي وينبغي أن يكون محل ذلك اذا ادعى الأول الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزماً (وشرط لشهادة بفعل كزنا) وغصب وولادة (ابصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير وقد تجوز الشهادة فيه بلا ابصار كأن يضع أعمى يده على ذكرك رجل داخل فرج امرأة فيمسكهما حتى يشهد عليهما عند

خاصة وأما الولد فلم يدع ملكه وانما نقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالحجة الناقصة اهـ (قوله لو رثهم) أى الذى مات قبل نكوله (قوله وحلف بعضهم) فاذا حلفوا كلهم ثبت الملك له وصارت تركته تقضى منها ديونه ووصاياه شرح الروض (قوله على الجميع) أى حلف أن مورثه يستحقه (قوله انفراد بنصيبه) قال في شرح الروض ويقضى من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا للجميع وكذا كل من حلف منهم يحلف على الجميع وينفرد بنصيبه كما قاله البرماوى (قوله حق كامل) أى من اليمين فلا يبطل حقه من البيئة فله اقامة شاهد ثان وضمه للأول من غير تجديد بشهادته كالدعوى حجج وممر (قوله ونكل) خرج بقوله نكل توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين فلو مات قبل النكل حلف وارثه على الوجه حجج سئل ومثله شرح ممر (قوله اذا زال عذره) بأن بلغ أو أفاق أو حضر ممر (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيخان) الاولى جعله مفهوماً قوله ونكل لانه يلزم من نكوله الشروع في الخصومة (قوله أو لم يشرع) أو بمعنى الواو (قوله منع الحلف) أى مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره قال ممر لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الخائف دون غيره (قوله محل ذلك) أى محل عدم الاعادة فيما اذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح به ممر فكان الاولى أن يقدمه على قوله أما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى بقدر حصته الخ) أى على وجه لا يخصه كأن يدعى أن مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك والحال أن حق مورثه مائة والورثة عشرة أولاد ولا يستحق من العشرة الا واحداً لانه لا يجوز لبعض الورثة أن ينفرد بقبض شيء من التركة أما اذا ادعاه على وجه يخصه كان يدعى انه يستحق عشرة من جهة مورثه والورثة مائة كركتمتنع الدعوى لادعائه بما لا يستقل بأخذه مع اضافته الاستحقاق الى نفسه بخلاف الاول فانه لما أضف استحقاق العشرة الى مورثه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سم ملخصاً مع زيادة وانظر هل تأخذ بقية الورثة التسعة يمين من كل أولاد ويلزم على الثانى أخذ الشخص شيئاً يمين غيره وانظر ما الفرق بين الاول وهو ما اذا ادعى قدر حصته على وجه لا يخصه وبين ادعاء الجميع والحلف عليه حيث ينفرد بنصيبه وقد يقال انه انفراد بنصيبه من المدعى أيضاً وهو العشر لانه واحد من عشرة فلا مخالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله ابصاره مع فاعله) لانه يصل بالابصار الى الحق يقيين قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها أى الشمس فاشهد ممر وانما جاز لا لاعمى وطء زوجته اعتماداً على صوتها للضرورة ولا تجوز شهادته عليها ولو حال الوطء اعتماداً على صوتها كما قاله ببر (قوله فرج امرأة) أو دبر صبي زى (قوله يشهد عليهما عند قاض) أى مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضى في حدود الله تعالى سئل (قوله أى ابصار وسمع) أى يشترط في الشاهد به اسمعها وابصارها فانها حال تلفظ بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف قاله في الاقناع وممر قال وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكناً بحدى الحواس بمنع العمل فيه بغلبة الظن (قوله الا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر للاولين منقطع (قوله كما مر) أى في أول كتاب

القضاء

قاض بما عرفه (في قبل) في ذلك (أصم) لا ابصاره ويجوز تعمد النظر لفرجى الزانيين لتحمل

الشهادة لانهما هتكاً حرمة أنفسهما (و) شرط الشهادة (بقول كعقد) وفسخ وإقرار (هو) أى ابصار (وسمع فلا يقبل) فيه (أصم) لا يسمع شيئاً (و) لا (أعمى) تحمل شهادة في مبصر لجواز اشتباه الاصوات وقد يحاكي الانسان صوت غيره فيشتبه به (الا أن) يترجم أو يسمع كما مر أو يشهد بما يثبت بالتسامع كما يعلم بما يأتى أو (يقر) شخص (في اذنه) بنحو مطلق أو عتق أو مال لرجل

معروف الاسم والنسب (فيه سكه حتى يشهد) عليه عند قاض (أو يكون عماء بعد تحمله والمشهود له) (المشهود عليه معروف الاسم والنسب) فقبل حصول العلم بأنه المشهود عليه (ومن سمع قول شخص (٣٨٥) أو رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه) ولو بعد تحمله (شهد بهما ان غالب) بالمعنى السابق في آخر قضاء على الغائب (أومات والا) بان لم يغيب ولم يمت (فباشارة) يشهد على عينه فلا يشهد بهما (كلولم يعرفه بهما ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالاشارة وهذا من زيادتي فعلم انه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفنه ان لم يعرفه بهما فلا يشهد قبره وقال الغزالي ان اشتدت الحاجة اليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم ناء من انتقبت كما قاله الجوهرى (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو أمسكها حتى يشهد عليها (جاز) العمل عليها منتقبة (وأدى بماعلم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان أى لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عليه الأكثر (والعمل بخلافه)

القضاء وعبارته هناك ويتخذ القاضى مترجى وأصم مسمعين أهل شهادة ولا يضرهما العمى اه (قوله معروف الاسم) خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أى أبيه وجده مر (قوله لحصول العلم) تعليل للسائل الخمس (قوله ومن سمع قول شخص) أى ورآه حال القول وقوله أو رأى فعله أى مع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فكأنه تركه اعتمادا عليه وعبارة أصله ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله أو رأى فعله) كأن رآه أتلف دابة شخص مثلا (قوله بالمعنى السابق) أى بأن كان فوق مسافة العدوى ع ش فان كان فيها أو دونها فلا بد من حضوره وعبارة من قوله بالمعنى السابق اعترضه الشيخ عميرة بأنه لاسلف له في ذلك وارتضى أن الغيبة عن المجلس أى وتوارى أو تعزز كما تقدم كافية واعتمده شيخنا زى ومثله عن (قوله والا فباشارة) قال شيخنا البرلسى اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الاشارة اليه سم (قوله فلا ينبش قبره) فان مات ولم يدفن أحضر ليشهد على عينه ان لم يترتب على ذلك نقل محرم ولا تغير شرح مر (قوله وقال الغزالي الخ) ضعيف (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) أى للاداء عليها أما لا للاداء عليها كأن تحملا على منتقبة بوقت كذا بمجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالينتين فعلم أن جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد يلزمها الى أن يشهد على عينها أو يخبر باسمها ونسبها من يكتفى باخبارهم في التسامع ولو شهد جماعة على امرأة باسمها ونسبها فسلهم الحاكم أن تعرفون عينها أم اعتمدتم صوتها لم تزلهم اجابته اذا كانوا مشهورى الديانة والضبط شرح مر ملخصا وعن (قوله اعتمادا على صوتها) أفهم قوله اعتمادا أنه لو سمعها فتعاقبها الى قاض وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن يكشف نقابها ليعرف القاضى صورتها قال جمع ولا ينعقد نكاح منتقبة الا ان عرفها الشاهد ان اسما ونسبها أو صورة شرح مر وقال حج يجوز العقد عليها مع عدم رؤيتها ومعرفتها باسمها ونسبها بأن يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين (قوله بعينها) بأن كان رآها قبل الانتقاب وكانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كان صورة ذلك أن يستفيض عنده وهى منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم تحمل عليها وهى كذلك اه برلسى سم على حج (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف نقابها اذا حاجة اليه عن (قوله بماعلم من ذلك) أى الاسم والنسب والا أشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حلتها وكذا يكشفه عند الاداء شرح مر وله استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور لكن الصحيح عند الماوردى ينظر الى ما يعرفها به فلو حصل ببعض وجهها لم يجاوزه ولم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار زى (قوله أى لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب أن التسامع لا بد فيه من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب نعم ان قالوا نشهد أن هذه فلانة بنت فلان كانا شاهدى أصل فتجوز الشهادة على شهادتهما بشرح مر (قوله والعمل) أى عمل بعض الشهود أى ولا اعتبار به حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها بالاستقاضة بين الناس أنها فلانة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو أنهم يشهدون بتعريف عدل أنها فلانة بنت فلان وانما نبه عليه ليجتنب شيخنا (قوله بحلية) أى بالصفات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة سم مانه

(٤٩ - (بحيرى) - رابع) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق فطلب المدعى التسجيل سجل له) (القاضى) جوازا (بحلية الاسم ونسب لم يثبتا) بينة ولا بعلمه ولا يكتفى فيهما قول المدعى ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعى فان ثبتا بينة أو بعلمه سجل بهما وتعييرى ثبت أعم من تعييره بقامت بينة

(وله بلامعارض شهادة بنسب) ولومن أم أو قبيلة (وموت وعتيق وولاء ووقف ونكاح بالتسامع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي تواطؤهم عليه لكثرةهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط عدالتهم وحرثهم وذكورهم كما لا يشترط في التواتر ولا يكفي أن يقول سمعت الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه ابنه مثلاً لأنه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وإنما اكتفى بالتسامع في المذكورات وإن تيسرت مشاهدة أسباب بعضها لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على ابتدائها فتعسر الحاجة إلى إثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقف هو بالنظر إلى أصله أما شروطه

(٣٨٦)

قال ابن أبي الدم أن الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فصحيح وإن كان الغرض الكتابة بالصفة إلى بلد أخرى إذا غاب المدعي عليه ليقابل حليته بما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك أن أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا إن كان الغرض الاعتماد إلى الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم عليه غائباً ولا أحسب أخذاً بقوله قال وتنزيل كلامهم على الحالة الأولى يأباه جعلهم الحلية في المجهول كالاسم والنسب في المعروف اهـ ومثله في شرح مـ (قوله وله بلامعارض شهادة بنسب) أي لتعذر اليقين إذ شهادة الاداة لا تفيد الا الظن فسوح بذلك مـ (قوله أو قبيلة) أي ليستحق من ريع الوقف على أهلها مثلاً مـ (قوله أي استفاضة) والفرق بين الخبر المستفيض والمتواتر أن المتواتر هو الذي بلغت روايته مبلغاً حالت العادة توطأهم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي إلى ذلك بل أقاد الأمن من التواطئ على الكذب والأمن معناه الوثوق وذلك بالظن المؤكداً ديمري (قوله ولا يشترط عدالتهم) ويشترط إسلامهم على المعتمد مـ وينبغي أن مثله التكليف فراجعه عـ شـ وجزم بشرطه في حاشيته مـ (قوله ولا يكفي أن يقول الخ) حله السبكي على ما ذكره على وجه الارتباب أما لو ثبت شهادته ثم قال سئدي الاستفاضة فيقبل وذكراً مثله في الاستصحاب كما أشار إليه الشارح زى ملخصاً (قوله أسباب بعضها) كاللوت والوقف والعتيق والنكاح (قوله لان مدتها تطول) عبارة مـ لانها أمور مؤبدة فإذا طالت عسر اثبات ابتدائها (قوله في شرح الروض) وهو أنه إن شهد بهما منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي لا تثبت لاستقلاله ولا تبعاً بل إن كان وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة قسم الريع بالسوية وإن كان على مدرسة مثلاً تصرف في مصالحها قاله الزركشي ومآله النووي هو المنقول واعتمده مـ سم ملخصاً (قوله ويبيع) قال الجلال المحلى وفسخ بعلمه ولا بد منه ولا فالبيع يزيل الملك فكيف يشهد له بالملك برماوى (قوله مدة طويلة) لان امتداد الأبدى والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الظن الملك شرح مـ (قوله ولا بهما) أي اليد والتصرف (قوله وظهر في ذكره تردد) فإن لم يظهر كأن ذكره لتقوية كلامه قبل كما اعتمده شيخنا تبعاً للزركشي والمصنف في شرح الروض شورى (قوله أو طعن بعض الناس فيه) نعم يتجه أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله مـ (قوله لا أشهد أن فلانة الخ) لاقتضائه أنه رأى ذلك وشاهده مـ (قوله ولو تسامع) أي اشتهر بسبب الملك عبارة مـ وصورة استفاضة الملك أن يستفيض أنه ملك فلان من غير إضافة لسبب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع إلا الارت (قوله به) أي بالسبب (قوله ولو مع الملك) غاية في قوله به بأن صرح به كأن يقول أشهد

به أي بالتسامع ممن ذكر (أو يدون تصرف تصرف ملاك) كسكنى وهدم وبناء ويبيع (مدة طويلة عرفاً) فلا تكفى الشهادة بمجرد اليد لانه قد يكون عن اجارة أو اعارة ولا بمجرد التصرف لانه قد يكون من وكيل أو غاصب ولا بهما معا بدون التصرف للذكور كأن تصرف مدة أو تصرف مدة قصيرة لان ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق من نحو وارث وشراء وان احتمال زواله للحاجة الداعية إلى ذلك ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فان صرح به وظهر في ذكره تردد لم تقبل ومثله الاستصحاب ذكرها الأصل في الدعوى والبيانات وخرج بزيادتي بلامعارض ما لو عورض كأن أنكر المنسوب إليه النسب أو طعن بعض

ان

الناس فيه فتمتنع الشهادة فيه لاختلال الظن حينئذ نقول عرفاً من زيادتي (تنبيه) صورة الشهادة

بالتسامع أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه عتيقه أو مولاه أو وقفه أو أنها زوجته أو أنه ملكه لا أشهد أن فلانة ولدت فلاناً أو أن فلاناً عتيق فلاناً أو أنه وقف كذا أو أنه تزوج هذه أو أنه اشترى هذا الماس من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار والبول الابصار والسمع ولو تسامع سبب الملك كبيع وهبة لم تجز الشهادة به بالتسامع ولو مع الملك إلا ان يكون السبب ارتفاقاً تجوز لان الارث يستحق بالنسب والموت وكل منهما يثبت بالتسامع ومما يثبت به أيضاً ولاية القضاء والجرح والتعديل والرشد

أن هذا باعه فلان لفلان وأنه ملكه أو أنه وهبه له وأنه ملكه (قوله والارث) بأن شهد شاهدان بالتسامع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كإصص عليه في البويطى زى (قوله وتقدم بعض ذلك) كتولية القاضى والجرح زى

(فصل في تحمل الشهادة الخ) (قوله وأدائها) إنما قدمه على كتابة الصك في الذ كرتنا سبته للتحمل وقدم الكتابة على الاداء في بيان الحكم لانه يطلب بعد التحمل للتوثيق به ع ش على م ر (قوله وعلى المشهود به) أى اطلاقا مجاز يلى ما يأتى من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في التحفة والمراد بالتحمل الاحاطة بما تتطلب الشهادة منه وكنوعا عن تلك الاحاطة بالتحمل اشارة الى أن الشهادة من أعلى الامانات التى يحتاج حلها والدخول تحت ورطتها الى مشقة وكلفة فقيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معنهما الحقيقى (قوله وهو المراد هنا) أى في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح م ر وحج والمراد بتحمل المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيخنا وقال سم لا مانع من ارادة الاداء ومعنى تحمله التزامه قال حل في كلام عميرة بل المراد الثانى أى الاداء لانه لا يصح تحمل المشهود به الا بتأويل تحمل حفظه وأدائه (قوله تحمل الشهادة) أى أصالة أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب) ويطلق على الضرب قال تعالى فصكت وجهها أى ضربته من باب صك يصك كذبر شيخنا وتفسير الصك بالكتاب فيه مجاز الاول لانه يكون التقدير وكتابة الكتاب والكتاب لا يكتب لان الورق لا يسمى كتابا الا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أى في كل تصرف الخ (قوله الى اثباته) أى الى اثبات كل تصرف (قوله عليه) أى على التحمل (قوله وغيره) كبيع مال الصبي أو المجنون أو المحجور عليه بفلس أى اذا كان الثمن مؤجلا أو الوكيل المشروط عليه الاشهاد ع ش (قوله والمراد في الجملة) إنما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لينبه على أنها فرض كفاية على غير القاضى أى على الشهود لا على كل من الشهود والقاضى فالقاضى ليس مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله لما امر انه لا يلزم القاضى) فالمتنى هو الوجوب عليه أو يقال المتنى هو الوجوب العيني فلا ينافى ما هنامن الوجوب على الكفاية زى وقال حل لا يلزم القاضى بل يسن ما لم يكن لنحو صبي والا وجب عينا (قوله وصورة الاولى) أى تحمل الشهادة (قوله أن يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد يتوقف فيه حل (قوله الا أن يكون الداعى) أى الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة مخدرة) أو دغا الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته م ر بخلاف غير الزوج (قوله الا بأجرة) أى على المكتوب له (قوله ان دعى له) أى وكان عليه فيه كلفة مشى أو نحوه س ل (قوله لافى أدائه) أى من مسافة العدوى شويرى وان لم يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوضا ولانه كلام يسير لا أجر لثله وفارق التحمل بأن الاخذ للاداء يورث تهمة قوية مع أن زمنه يبر لا تقوت فيه منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل نعم ان دعى من مسافة عدوى فأكثر فله نفقة الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فيأخذ قدره لالمن يؤدي في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله أن يقول لا أذهب معك الى فوق مسافة العدوى الا بكذا وان كثر م ر وقوله لالمن يؤدي في البلد قال في شرح الر وض أى ليس له أخذ شئ في الاداء الا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه أداء شغله عنه الا بأجرة مدته أى لاداء لا بقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جمعا) بأن طاب الاداء من جميعهم فلا ينافى أنه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين تعين كما يأتى وقوله وكذا الاداء الخ يقتضى أن التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جمعا

والشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها كشهدت عند القاضى بمعنى أدبت وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحمليت شهادة بمعنى مشهودا به فهى مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب (فرضا كفاية في كل تصرف) مالى أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وقرار أما فرضية التحمل في ذلك فللحاجة الى اثباته عند النزاع ولتوقف الانعقاد عليه في النكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة لما مر أنه لا يلزم القاضى أن يكتب الخصم ما ثبت عنده أو حكم به فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق ولها أثر ظاهر في التذكير بصورة الاولى أن يحضر من تحمل فان دعى للتحمل فلا وجوب الا أن يكون الداعى معذورا بمرض أو حبس أو كان امرأة مخدرة أو قاضيا يشهده على أمر ثبت عنده ولا يلزم الشاهد كتابة الصك الا بأجرة فله أخذها كما له ذلك في تحمله ان دعى له لافى أدائه وله بعد كتابته حيسه عنده

للاجرة (وكذا الاداء) للشهادة فرض كفاية وان وقع التحمل اتفاقا (ان كانوا جمعا)



كان زاد الشهود على اثنين فيما ثبت بهما (فلو طلب من واحد) منهم وهو من زيادتي (أو) من (اثنين) منهم (أولم يكن الاهما) (أو) (واحد) والحق ثبت به وبمين) عند (٣٨٨) الحاكم المطالب اليه (فقرض عين) والا لا فضي الى ترك الواجب وقال تعالى ولا يأتب

الشهداء اذا ما دعوا سواء  
أ كان الحق في الثالثة ثبت  
بشاهد وبين أم لا فلو أدى  
واحد وامتنع الآخر وقال  
للدعي احلف معه عصي  
لان من مقاصد الاشهاد  
التورع عن اليمين (وانما  
يجب) الاداء (ان دعي)  
المتحمل (من مسافة  
عدوى) بناء على أنه  
يسلمه الحضور الى  
القاضي للاداء منها (ولم  
يجمع على فسقه) بان  
أجمع على عدمه أو اختلف  
فيه كشارب نبيذ فيلزم  
شاربه الاداء وان عهد  
من القاضي رد الشهادة به  
لانه قد يتغير اجتهاده أما  
اذا أجمع على فسقه كشارب  
الخمر فلا يجب الاداء عليه  
اذ لا فائدة له سواء كان  
فسقا ظاهرا أم خفيا بل  
يحرم عليه ذلك (ولا عذر  
له من نحو مرض) كخدير  
المرأة وغيره مما تسقط به  
الجمعة والمعذور يشهد على  
شهادته أو يبعث القاضي  
اليه (من يسمعها) واذا  
اجتمعت الشروط وكان  
في صلاة أو حرام أو على  
طعام فله التأخير الى أن  
يفرغ

فلعل الاولى حذف قوله وكذا يرجع القيد لجميع الا أن يقول شأن المتحمل الكثرة فاستغنى عن  
التقييد بالجمع تأمل (قوله كان زاد الشهود على اثنين) فان شهد منهم اثنان فذاك والا تموا سواء  
دعاهم مجتمعين أم متفرقين والممتنع أولاً كثرانما لانه متبوع كما أن المجيب أولاً كثر أجراً لذلك  
س (قوله أو من اثنين منهم) قال الزركشي بخلاف التحمل اذا طلب من اثنين مع وجود غيرهما فانه  
لا يلزم قطعاً لانهما طلبا لامة يتحملانها عميرة وعبرة عب ولو طلب اثنان من جمع ليتحمل لامة يتعينان  
ان ظن امتناع غيرهما اتجه الوجوب فهلا جرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله أولم يكن الاهما)  
هو وما بعده خروج عن الموضوع وهو قوله ان كانوا جعلوا كون الحكم في الجميع واحداً (قوله عند  
الحاكم الخ) يعلم منه تصوير المسئلة بما اذا كان الحاكم يرى ذلك سم (قوله اذا ما دعوا) أي للاداء  
عن (قوله في الثالثة) ويظهر أن الثانية كذلك فواجه التقييد بالثالثة ع ش (قوله عصي)  
وكانت كبيرة شيخنا عزى لقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه أي بمسوخ وعبرة حل عصي  
وردت شهادته لكونه كبيرة (قوله ان دعي) فان لم يدع لم يلزمه الا في شهادة الحسبة فيلزمه فور ازالة  
للتكر س ل (قوله سواء كان الخ) قال الاذرى في تحريم الاداء مع الفسق الخفي نظر لانه شهادة بحق  
واعانة عليه في نفس الأمر ولا اثم على القاضي اذا لم يقصر بل توجه الوجوب عليه اذا كان في الاداء  
انقاذ نفس أو عضو أو بضع قال وبه صرح الماوردي \* (فرع) قال الشاهد لست بشاهد في هذا  
الشيء ثم جاء فشهد نظر ان قاله حين تصدى لاقامة الشهادة لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم  
قبلت كما قاله الرافعي م ر زى وعبرة شرح م ر ولو قال لا شهادة لي على فلان ثم قال كنت نسبت  
اتجه قبولها حيث اشتهرت دياتته اه (قوله بل يحرم عليه ذلك) مالم يتعين طريقاً خلاص الحق ولم  
يكن فسقه ظاهراً ع ش (قوله واذا اجتمعت الشروط) أي الثلاثة وعبرة م ر ومتى وجب الاداء  
كان فور يانعم له التأخير لفراغ جام وأ كل ونحوهما اه ولا بد أن يأ في الشاهد بلفظ أشهد عند  
الاداء فلو قال أعلم أو تحقق أو نحو ذلك لم يكف على الصحيح عبد البر ولو قال أشهد واوا كتبوا أن له  
على كذالم يشهدوا لأنه ليس اقراراً وانما هو مجرد أمر اه حج

\* (فصل) \* في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها \* (قوله على شهادة مقبول شهادته) هو شامل  
بعمومه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك عميرة سم (قوله مالا كان) أي غير العقوبة  
لله تعالى (قوله لعموم قوله تعالى وأشهدوا) أي ولم يفرقوا بين الشهادة على أصل الحق والشهادة على  
الشهادة عن (قوله بخلاف عقوبة الله) أي بالنظر الى اثباتها لا بالنظر الى درها فلو شهدوا أن فلانا  
حد قبلت لأنه في الحقيقة حق آدمي عميرة وعبرة زى والمراد بمنع الشهادة على الشهادة في عقوبة  
لله منع اثباتها فلو شهد على شهادة آخرين أن الحاكم حد فلانا قبلت (قوله والاحسان) أي الذي  
يرجم به ع ش أي احسان من ثبت زناه كما عبر به م ر بان أنكر كونه محصناً فشهدت بينة باحصانه  
لأجل رجه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البينة (قوله لأن حقه تعالى) علة لكل من عقوبة الله  
والاحسان لأن الاحسان لما كان شرطاً في حق الله المبني على المساهلة ومتعلقاً به كان مبني على  
المساهلة وان لم يكن حق الله تعالى فكأنه قال لأن كلاً من عقوبة الله والاحسان مبني على المساهلة

\* (فصل) \* في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها \* (تقبل شهادة على شهادة مقبول) شهادته (في غير

عقوبة لله تعالى) (واحسان) مالا كان أو غيره كعقد وفسخ وقود وحق قذف لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ولدعاء الحاجة  
إليها لأن الأصل قد يتعذر ولأن الشهادة حق لازم الاداء فيشهد عليها كسائر الحقوق بخلاف عقوبة الله تعالى والاحسان لأن حقه تعالى

المشروط فيه الاحصان في الجملة مبني على المساهلة وحق الادعى على المضايقة وذكر الاحصان من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاسق ورقيق وعدو وكذا لا يصح تحمل النساء وان كانت الشهادة في ولادة أو رضاع كما علم من فصل لا يكفي لغيره لالرمضان شاهد لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما يشهد به الاصل (وتحملها بان يسترعيه) الاصل أي يلقي منه رعاية الشهادة وضبطها لأن الشهادة على الشهادة نيابة فاعتبر (٣٨٩) فيها الاذن أو ما يقوم مقامه كما يأتي (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك)

فذلك احتاج لادخال هذا الوصف في العلة (قوله في الجملة) أي في بعض صورته وهو رجم الزاني قال ع ش وخرج حديثنا البكر (قوله مبني على المساهلة) أي فلا يصح التحمل فيه مطلقا أي شرط فيه الاحصان أم لا شيخنا ح ف (قوله فلا يصح تحمل الخ) عبارة المنهاج فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا لا يصح) فصله بكذا لأنه لا يعلم مما هنا فلذلك قال كما علم الخ (قوله تحمل النساء) لا عن الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يشهد به الاصل) وشهادة لأصل مما يطالع عليه الرجال غالباً وما يطالع عليه الرجال غالباً لا تقبل فيه النساء زى (قوله بان يسترعيه) من الاسترعاء وهو الاحتفاظ زى والسين والتاء للطلب كما أشار إليه الشارح (قوله وضبطها) تفسير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه الاخذ نظر سم لان الصورة الثانية فيها سماع الشهادة عند الحاكم والثالثة فيها بيان السبب والاولى خالية عن ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جواز الشهادة في السماع فيهما جواز الشهادة بالسماع في الاولى اللهم الا أن يقال الاولى فيها قوة أيضا حيث قال فيها وأشهدك على شهادتي مثلاً لأنه يدل على جزمه بالشهادة كسماعه يشهد عند الحاكم أو يبين السبب (قوله عند الحاكم) أو نحو أمير قال البلقيني أي تجوز الشهادة عنده م (قوله بعد تحقق الوجوب) أي فاغناه ذلك عن اذن الاصل له فيه م (قوله لا تنفاه احتمال الوعد) أي من الذي عليه الدين رب الدين (قوله مع الاسناد الى السبب) أي لان اسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لاذنه أيضا عن (قوله أو عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة لا ترد فيها س ل (قوله أو يشير الخ) أو بمعنى الواو وهو جواب عن سؤال تقديره حيث أراد الشاهد العدة التي وعد بها المشهود عليه للمشهود له فلم أتى في شهادته بلفظ على الدال على الوجوب (قوله وقد يتساهل) أي الشاهد الذي هو الاصل وقوله باطلاقة أي اطلاقه الشهادة بان لم يسند للسبب وهو الغرض الذي أراده وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان الشاهد أراد الوعد فلم تركه في شهادته (قوله صحيح) حكمه على الاعطاء وأنه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم وقوله أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفرع على قوله المذكور (قوله أحجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع ش أي وادعى أنه وعد لا شهادة ح ف (قوله بعلمه) أي الفرع (قوله ولو حدث الخ) أي قبل الحكم أما حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم تستوف أخذ ما يأتي في الرجوع قاله البلقيني س ل فلو حدثت هذه الامور بعد الشهادة وقبل القضاء امتنع الحكم ويلغز فيقال عدل أذى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع الحكم لاجل فسق شخص آخر مبرى فلا بد أن يكون الاصل أهلاً للشهادة من حين التحمل الى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه اه (قوله لانها) أي احدى الخصلتين المذكورتين وهما العداوة والفسق (قوله لانهجهم) في الصباح هجمت عليه هجوما من باب قعد دخلت بغتة على غفلة منه وهجمته على القوم جعلته يهجم

أنا شاهد بكذا وأشهدك  
أو أشهدك (أو أشهد على  
شهادتي) به وكل من سمع  
المسترعى له ذلك كما يؤخذ  
مما عطفته على يسترعيه  
بقولي (أو) بان (بسمعه  
يشهد عندكم) ولو محكما  
أن لفلان على فلان كذا  
فله أن يشهد على شهادته  
وان لم يسترعه لانه انما  
يشهد عند الحاكم بعد تحقق  
الوجوب (أو) بان يسمعه  
(بين سببها) أي الشهادة  
(كأشهاد فلان على  
فلان الفاقرضا) فلسمعه  
الشهادة على شهادته وان  
لم يسترعه ولم يشهد عند  
حكم لا تنفاه احتمال الوعد  
والتساهل مع الاسناد الى  
السبب فلا يكفي ما لو سمعه  
يقول لفلان على فلان  
كذا أو أشهد ان له عليه  
كذا أو عندى شهادة بكذا  
أو أعلمك أو أخبرك بكذا  
أو أنا عالم به لانه مع كونه لم  
يأت في بعض ذلك بلفظ  
الشهادة فدير بدعة  
كان قد وعد بها أو يشير

بكلمة على الى أن عليه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل باطلاقة الغرض صحيح أو فاسد فاذا آل الأمر الى الشهادة أحجم (وليبيين) وجوباً (الفرع عند الاداء جهة التحمل) فان استرعا الاصل قال أشهد أن فلانا شاهدان لفلان على فلان كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه بين أنه شهد عندكم أو أنه أسند المشهود به الى سببه (الا ان شق الحاكم بعلمه) فلا يجب البيان كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا لحصول الغرض (ولو حدث بالأصل عداوة أو فسق) بردة أو غيرها (لم يشهد فرع) لانها لا تهجم غالباً دفعة فتورث ريبة فيما مضى وليس لمدتها الماضية ضبط

فتنعطف الى حالة التحمل فلوزالت هذه الموانع احتيج الى تحمل جديد (وصح أداء كامل تحمل) حالة كونه (ناقصا) كفاسق وعبد وصبي تحمل ثم أدى بعد كماله فتقبل شهادته كالأصل وتعبيرى بذلك أعم بما عبر به (ويكنى فرعان لأصلين) أى لكل منهما فلا يشترط لكل منهما فرعان كالأصل على مقرين ولا يكتفى واحد لهما ولا لآخر (وشروط قبولها) أى شهادة الفرع (موت أصل أو عذره بعذر جعة) كمرض يشق به حضوره (٣٩٠) وعمى وجنون وخوف من غريم فتعبرى بعذر الجمعية أعم بما عبر به نعم

استثنى الامام الاغماء  
حضرافينتظرلقربزواله  
وأقره الشيخان بل جزم  
به في الشرح الصغير (أو  
غيبته فوق) مسافة  
(عدوى) بزاد في فوق فلا  
تقبل في غير ذلك لانها لما  
قبلت للضرورة ولا ضرورة  
حينئذ (وأن يسميه  
فرع) وان كان الأصل  
عدلا لتعرف عدالته فان  
لم يسمه لم يكف لان الحاكم  
قد يعرف جرحه لوسماه  
ولانه ينسب باب  
الجرح على الخصم  
(وله) أى للفرع (تزكيته)  
لانه غير متمم فيها وهذا  
بخلاف مالوشهداثنان في  
واقعة وزكى أحدهما الآخر  
لان تزكية الفرع للأصل  
من تمة شهادته ولذلك  
شرطها بعضهم وفي تلك قام  
الشاهد المزكى بأحد  
شطري الشهادة فلا يصح  
قيامه بالثاني وبذلك علم أنه  
لا يشترط في شهادة الفرع  
تزكية الأصل كما صرح به  
الأصل بل له إطلاقها  
والحاكم يبحث عن عدالته

عليهم تعدى ولا يتعدى ع ش يعنى انها لا تظهر غالبا الا بعد تكررها لان عادة الله جرت انه اذا أظهر على شخص معصية لابد ان تكون سبقت منه مرتين فأكثر خفية وذلك لان الله تعالى ستر فيستر أولًا وثانيًا ثم بعد ذلك يغضب فيظهرها ليتنقم من الفاعل بسببها شيخنا عزيزي (قوله فتنعطف) الانعطاف هو السريان من المستقبل للماضي والاستصحاب عكسه فان كان التحمل في شهر المحرم ثم ان الأصل حصل بينه وبين المبتدع عليه ما يؤدى الى العداوة في بيع فلا تقبل شهادة الفرع حينئذ لان حصول العداوة من الأصل في بيع يدل على أنه حصل منه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة العمل وكذا يقال في النسق شيخنا عزيزي (قوله الى تحمل جديد) أى بعد مضي مدة الاستبراء التي هي سنة لتحقق زوالها ع ش على م (قوله كالأصل) أى اذا تحمل ناقصا وأدى بعد كماله شرح م (ومعنى كونه أصلا أنه ليس فرعاً عن غيره) (قوله أى لكل منهما) بان يقولوا لشهدان زيدا وعمر اشهدا بكذا راشهدانا على شهادتهما (قوله بعذر جعة) لم يعبر به في نظيره في الفصل السابق لان العذر ثم أعم لشموله للتحذير وهو ليس من أعيان الجمعية كما لا يخفى شويرى قال م وهو شامل للاعذار الخاصة بالأصل كالمرض والعمالة وللفرع كالمطراكن قال الشيخان وكذا سائر الاعذار الخاصة بالأصل فان عمت الفرع أيضا كالمطر والوحل لم تقبل لكن الأوجه كما قاله الاسنوى وغيره خلافه فقد يتحمل الفرع المشقة لنحو صداقة دون الأصل اه ملخصا قال س ل ومن الاعذار في الجمعية الرجح الكريمة ولم يقل أحد انه عذرها فينبغى أن ينتظر هنا زواله لان ذمته يسير (قوله حضرا) واحترزه عن الغيبة لان نفسها عنز لا الاغماء فيها (قوله أو غيبته الخ) يستثنى أصحاب المسائل اذا شهدوا على المزكين كما سلف على ما فيه عميرة سم وعبارة شرح م ومرفى التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لزيد الحاجة لذلك (قوله وأن يسميه فرع) المراد تسمية تحصل بها المعرفة م (قوله ينسب باب الجرح) أى لو لم يسمه (قوله وزكى أحدهما الآخر) أى فلا يقبل (قوله وبذلك) أى بقوله وله تزكيته (قوله عن عدالته) أى الأصل (قوله وأنه لا يلزمه الخ) الظاهر أن ذلك علم من سكوت المتن عليه

\* (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويفسقون ويعزرون ان قالوا نعدناو يحدون للقذف ان كانت بزنا وان ادعوا الغلط وسواء صرح الشاهد بالرجوع أم قال شهادتي باطلة أم لا شهادة على فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة وفي أبطالها أو فسختها أو رددها وجهان أرجحهما أنه رجوع ولو قال للحاكم توقف عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاميا وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح م (قوله لانه لا يدري) عبارة م (لزال سببه وقوله في الثاني أى الرجوع) (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم بلا سبب خلاف الاجماع سم وعبارة شرح م لم ينقض لتأ كذا الامر وجواز كذبهم في الرجوع فقط

وليس

وأنه لا يلزمه أن يتعرض في شهادته لصدق أصله لانه لا يعرف بخلاف ما اذا حلف المدعى مع شاهد

حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه (فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادوها لانه لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبق ظن الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (لم ينقض) لكن (لا تستوفى عقوبة) ولو أدى كزنا وشرب وقود وحرق قذف لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة

بخلاف المال فيستوفي ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) أى العقوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزنا أو غيره (ومات وقالوا نعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم نعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا لزمهم قودان جهل الولي (٣٩١) نعمدهم) والافالقود عليه فقط كما أفاده

كلام الاصل في الجنايات فان آل الامر الى الدية في الحالين وجبت مغالطة كما هو معلوم مما مر ثم وصرح به الاصل هنا بالنسبة للشهود فان قالوا خطأ ما لزمهم دية مخففة في ما لهم ولو قال أحد شاهدين نعمدت أو ما صاحبي وقال الآخر أخطأت أو أخطأنا أو نعمدت وأخطأ صاحبي فالقود على الاول وتعييرى بالقطع وتاليه أولى مما عبر به وخرج زياتى وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا ما لو قالوا لم نعم ذلك فان كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابان قرب عهدهم بالاسلام أو نشؤا بعيدا عن العلماء فشبه عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وان مورى وقع منه ما شهدوا به فلا شئ عليهم (كترك وقاض) رجعا فان كلا منهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة وهي في المزكى والاخير ان منها في القاضى من زيادتي (فلورجع هو) أى القاضى

وليس عكس هذا أى صدقهم في الرجوع أولى منه والثابت لا ينقض بما مر محتمل وبذلك سقط القول بأن بقاء الحكم بغير سبب خلاف الاجماع (قوله بخلاف المال) أى الذى شهدوا به ومنه مال السرقة وأما بدل العقوبة فلا يستوفي كبذل القود وهو الدية وهو مثال لا تنظير وحينئذ يسئل ما فائدة بقاء الحكم بالنسبة لذلك اه حل فالأولى أن يقول المصنف الا فى العقوبة فلا تستوفي بعد قوله لم ينقض (قوله لزمهم قود) أى بشرطه ومن ذلك أن يكون جلد الزنا يقتل غالبا ويتصور بأن يشهد به في زمن نحو حر ومذهب القاضى يقتضى استيفاءه فورا وان أهلك غالبا وعلمنا ذلك وبذلك يرد تنظير ابن الرفعة والبلقيني في الجلد شرح حج وم أى تنظيره بأنه شبه عمد ففيه الدية لا القود وأفهم قول المصنف لزمهم قود وجوب رعاية المماثلة فيحدون على شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون شرح م ر س ل وصرح به في الروضة وأصلها وعبارة سم قوله لزمهم قود قال في ع ب وتحديثهم الزنا للقذف ثم يقتلون قودا وترامى فيه المماثلة ونوبالرجم ان رجم الزانى اه ولا يضر في اعتبار المماثلة عدم معرفة محل الجناية من المرجوم ولا قدر الجرح وعدده قال القاضى لان في ذلك تفاوتا يسيرا لا عبرة به وخالف في المهمات فقال يتعين السيف لتعذر المماثلة كذا في شرح الروض وأظن م ر اعتمد كلام القاضى اه (قوله ان جهل الولي) قيد فيما اذا كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي القاتل الذى شهد الشهود أنه قتله فلان ثم رجعوا عن الشهادة بعد ما قتله ولي القاتل (قوله والا) بأن علم الولي نعمدهم شهادة الزور فالقود عليه لان المباشرة مقدمة على السبب (قوله في الحالين) أى حالى علم الولي وجهله ع ش (قوله في ما لهم) ما لم تصدقهم العاقلة والافالدية عليها س ل (قوله أو نعمدت وأخطأ صاحبي) واما لم يجب عليه القود لانه شريك مخطئ قال م ر وعلى المعتمد قسط من دية مغالطة وعلى المخطئ قسط من دية مخففة (قوله فشب عمدا) فالدية في ما لهم مؤجلة بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة س ل (قوله كترك) ولورجع الاصل والفرع اختص الغرم بالفرع لانه الملجئ كالزكى س ل (قوله وقاض) وبمتنع على الحاكم الرجوع عن حكمه كما قاله السبكي أى بعلمه أو بينة كما قاله غيره لان حكمه ان كان باطن الامر فيه كظاهره نفذ فيه ظاهر او باطنا والا بأن لم يتبين الحال نفذ ظاهر اقل مجزله الرجوع فيه الا ان بين مستنده فيه كما علم مما مر في باب القضاء شرح م ر (قوله بالشروط المذكورة) أى ان قالوا نعمدنا ذلك وجهل الولي نعمدهم وقالوا علمنا أنه يستوفي منه بقولنا (قوله فالقود عليهم) أى على القاضى والشهود ع ش (قوله مناصفة) توزيعا على المباشرة والسبب اه تحفة ومثله م ر ومحل تقديم المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لان القاضى الحاكم لم يباشر القتل بنفسه وانما ترتب القتل على حكمه ترتبا قويا وصار كأنه مباشر والافى الحقيقة حكمه سبب كالشهادة فلهذا اشترك مع الشهود (قوله أو رجع ولي للدم) بأن قال أما كاذب في دعوى انه قتله (قوله فعليه دونهم) هذا ما قطع به في الروضة وأصلها في الجنايات وصحح البغوى اشتراك الجميع وقال ابن الرفعة انه المذهب كما ذكره القاضى والمتولى وصاحب الوافى زى (قوله وافرقت القاضى الخ) وما

(وهم) أى الشهود (فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعمد بان آل الامر اليها (مناصفة) عليه نصف وعليهم نصف وشمول المناصفة للتعمد من زيادتي (أو) رجع (ولي للدم) (ولو معهم) أى مع الشهود والقاضى (فعليه دونهم) القود أو الدية لانه المباشر وهم معه كالمتسك مع القاتل وقولى ولو معهم أعم مما عبر به (ولو شهدوا بينونة) كطلاق بائن ورضاع محرم ولعان وفسخ بعيب فهو أعم من قوله ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع أو لعان (وفرقت القاضى) في الجميع بين الزوجين (فرجعوا) عن شهادتهم

(لزمهم مهر المثل ولو قبل وطء) أو بعد ابراء الزوجة زوجها عن المهر نظر إلى بدل البضع المفقوت بالشهادة إذا نظر في الاتفاق إلى المتلف لا إلى ما قام به على المستحق سواء أَدفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يغرمون قبل دفعه لأن الحيولة هنا قد تحققت وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم (٣٩٢) اذ لم يفوتوا شيئاً فإن لم يرجع حتى انقضت العدة غرموا كما في البائن

(الان ثبت) بحجة فيما ذكر (ان لانكاح) بينهما رضاع محرم أو نحوه فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئاً وتعبيري بذلك أعني مما عسر به (ولو رجع عهود مال) معاً ومربياً (غرموا) وان قالوا أخطأنا (بدله) للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم (موزعاً عليهم) بالسوية بينهم عند اتحاد نوعهم (أو) رجع (بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا) غرم على الراجع لقيام الحجة بمن بقي (أو) بقي (دونه) أي النصاب (فقط منه) يغرمه الراجع سواء أ زاد الشهود عليه كثلاثة رجع منهم اثنان أم لا كائنين رجع أحدهما فيغرم الراجع فيهما النصف لبقاء نصف الحجة (وعلى امرأتين) رجعتا (مع رجل نصف) على كل منهما ربع لانهما نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أي الرجل إذا رجع (مع) نساء (أربع في نحو رضاع) مما ثبت

بحقه البقيني من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لابد من القضاء بالتحريم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم كما في النكاح الفاسد رد بان تصرف الحاكم في أمر رفع اليه وطلب منه فصله حكم منه شرح م (قوله لزمهم مهر المثل) ان لم يصدقهم الزوج ولم يمت قبل الرجوع لا تنفاه الحيولة حينئذ ولم يكن عبداً لانه لا يملك حينئذ ولا تعاق لسيدته بزوجه وان كان مبعضاً عمواله القسط خ ط على المتهاج ملخصاً (قوله لا إلى ما قام به) أي لا إلى عوض قام المتلف به فكان المناسب الا برأه ولو نظر إلى ما قام به لغرم موافقاً للدخول بنصف المهر ولم يغرموا شيئاً إذا برئ (قوله بخلاف نظيره في الدين) كأن شهدوا بان لا يدعي عمر وكذا ثم رجعوا فانهم لا يغرمون قبل دفع عمر ولا زيد (قوله غرموا كما في البائن) وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه م لان الامتناع من تدارك ما يعرض بجناية الغير لا يسقط الضمان كالوجع شاة غيره فلم يذبهما ما اكهما مع التمكن منه حتى ماتت زى أي فان الجراح يضمن جميع قيمتها وبه يرد على البقيني القائل بان الاصح أنهم لا يغرمون شيئاً إذا أمكن الزوج الرجعة فتركها باختياره والجناية هنا شهادتهم بالبينونة قال حجج ولا رجوع في الشهادة بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالتعليق لا بعد وجود الصفة (قوله بحجة) أي أخرى (قوله فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئاً) أي فلو كان غرموا قبل اقامة البينة الثانية رجوعاً به (فرع) لو رجع شهود الرضاع أيضاً في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لانهم فوتوا ما لزم الاولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيد كذا بخط البرلسي سم (قوله غرموا) أي بعد دفع المال للدعي (قوله بدله) أي من مثل في المثل وقيمة في المتقوم كما عتمده م ر وحج وعش قال سل وزى وفيه نظر لان المغرم وانما هو للحيولة فالواجب القيمة مطلقاً وحينئذ قيل تعتبر وقت الحكم وهو المعتمد لانه المفقوت حقيقة وقيل أكثر ما كانت من وقت الحكم إلى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا لان ذلك اتفاق فهو بمنزلة العتق (قوله عند اتحاد نوعهم) كالكورة والانوثة فان كانوا رجالاً وامرأتين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف) لانهن وان كثرن في شهادة المال كرجل لانه لا يثبت بمحضهن بل لابد معهن من رجل فهن نصف الحجة وفي شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولد وحيض كل امرأتين بحسبان رجل فلو شهد رجل وعشر نسوة برضاع ثم رجعوا غرم الرجل سدس المغرم وكل امرأتين السدس ولو رجع وحده أو مع واحدة إلى ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجة وان رجع منهن ثمان فعليهن معه نصف الغرم أو مع تسع فعليهن معه ثلاثة أرباعه شرح الروض سم (قوله ولو مع شهودنا) بان شهد أربعة بزمانه وادعى أنه غير محصن فشهد اثنان بانه محصن ثم رجعا بعد رجعه شيخنا (قوله أو شهودنا) صورنها أن يشهد اثنان انه علق طلاق زوجته أو عتق عبده على وجود صفة ويشهد اثنان بوجودها فالغرم عند الرجوع على من شهد باصل التعليق لا على من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يغرمون) أي المهر وقيمة العبد والدية بالنسبة لشهود الاحصان (قوله اذ لم يشهدوا الخ) فديقال شهادتهم بالاحصان

بمحضهن (ثلاث) وعليهن ثلثان اذ كل ثنتين بمنزلة رجل (فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم) على الراجع لبقاء الحجة ونحو من زيادتي (و) عليه اذ رجع مع أربع (في مال نصف) وعليهن نصف (فان رجع) منهن (ثنتان فلا غرم) عليهما لبقاء الحجة (كالورجع شهود احصان أو صفة) ولو مع شهودنا أو شهودنا تعليق طلاق أو عتق فانهم لا يغرمون وان تأخرت شهادتهم عن شهادة الزنا والتعليق اذ لم يشهدوا في الاحصان بما يوجب عقوبة على الزاني وانما وصفوه بصفة كمال وشهادتهم في الصفة شرط لاسبب والحكم



توجب الرجم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بان الرجم ليس مرتبا على شهادتهم وحده بل مع الشهادة بالزنا وقوله وانما وصفوه بصفة كمال لان الاحصان في نفسه كمال وان ترتب عليه مع الزنا رجم لانه حصل من تعديده بالزنا (قوله انما يضاف للسبب) يؤخذ منه ان شهود التعليق يغرمون برجوعهم والظاهر ان مثلهم شهود الزنا (قوله والمعروف الخ) ضعيف (قوله كالزكين) يفرق بينهما بان الزنا مع قطع النظر عن الاحصان صالح لاجاء القاضي الى الحكم وان اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير صالحة لاجاء اصلا فكان الملجى هو التزكية وبه يندفع ما قاله الاسنوي وغيره زى

﴿ كتاب الدعوى والبيّنات ﴾

أفرد الدعوى وجع البيّنات لان الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنة ع ب وانظر لم ذكر البيّنات هنا مع تقديمها الا ان يقال ذكرها هنا نظر الاداء فال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول والبيّنة وقد ذكرها المصنف كذلك قل على الجلال (قوله الدعوى) ألفها للتأنيث وجعها دعوى كفتوى وفتاوى بكسر الواو وقصها قيل سميت دعوى لان المدعى يدعو صاحبه الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر (قوله لغة طلب) ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون (قوله اخبار بحق) أى ويلزمه الطلب وقوله للخبر المراد به ماله في الحق تعالى فيشمل الولي وناظر الوقف حل (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة اذا تصدى لفصل الامور بين أهل محله مر ع ش (قوله لان بهم) اسم أن ضمير الشأن (قوله لو يعطى الناس الخ) لم يظهر تخرج الحديث على طريقة أهل الميزان لانه اذا استثنى تقيض التالى أتج تقيض المقدم فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دماء رجال أو موالم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر لان ادعاء الدماء والاموال واقع الا ان يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور بلائنة كما رشد اليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء تقيض التالى أو يقال أطلق السبب وهو قوله لادعى ناس الخ وأراد المسبب وهو الاخذ نعم يظهر فيه استثناء تقيض المقدم لكنه غير مطرد لا تتاج وان أتج هنا لخصوص المادة فالاولى تخرج الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى والتقدير امتنع دعاؤهم شرعا ماذا كر لامتناع اعطائهم بدعواهم بلائنة على حد قوله

ولو طارذ وحافر قبلها \* طارت ولكنه لم يطر

فيقال هنا ولكن لا يعطون بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لابد من بيّنة كما اشار اليه بقوله ولكن البيّنة الخ فهو في معنى تقيض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروى البيهقي الخ) أتى به لان فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة ومن ثم لم يكتف منه باليمين الذى هو أضعف من البيّنة حل وقيل المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخل ولا يكفيه السكوت فاذا طالب بدم عمر بحق فأنكر فز يدى خالف قوله الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر ز ووافق قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو المدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف موجهها غالبا مر (قوله من وافقه) أى وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم اكتفى بيمينه لقوة جانبه وكلف المدعى البيّنة لضعف جانبه اه (قوله فهو مدع) لان وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر وهذا على التعريف الذى ذكره على الثاثر هي مدعية لانها لو سكت تركت وهو مدعى عليه لانه لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الاول تخلف الزوجة ويرتفع النكاح وعلى الثانى يخلف الزوج ويستمر النكاح ورجه المصنف في الروضة وهو المعتمد لا اعتضاده بقوة جانبه بكون الاصل بقاء العصمة اه ملخصا من شرح مر (قوله وهي مدعى عليها) قضيتها أن المصدق الزوجة والمعتمد

انما يضاف السبب للشرط  
قال الاسنوي والمعروف  
أنهم يغرمون وعزاه لجمع  
وقال البيهقي انه الارجح  
كالزكين

﴿ كتاب الدعوى

والبيّنات ﴾

الدعوى لغة الطلب وشرعا  
اخبار عن وجوب حق للخبر  
على غيره عندكم والبيّنة  
الشهود سموها لان بهم  
يتبين الحق والاصل في ذلك  
اخبار تخبر الصريحين  
لو يعطى الناس بدعواهم  
لادعى ناس دماء رجال  
وأموالهم ولكن اليمين  
على المدعى عليه وروى  
البيهقي باسناد حسن  
ولكن البيّنة على  
المدعى واليمين على من  
أنكر (المدعى من خالف  
قوله الظاهر والمدعى عليه  
من وافقه فالوقال) الزوج  
وقد أسلم هو وزوجه  
(قبل وطء أسلمنا معا)  
فالنكاح باق (وقالت) بل  
(مرتبا) فلان نكاح (فهو  
مدع) وهي مدعى عليها

خلافه م ر ع ش لان الاصل دوام النكاح لكون العصمة محقة والاصل بقاؤها فلا ترتفع الا يقين  
 (قوله وتقدم شرط المدعى الخ) وهو أن يكون كل منهما مكافئاً غير حربي لأمان له فلا تصح الدعوى على  
 الصبي والمجنون بالنسبة للجواب والتحليف فلا ينافي كونها نسمع اذا كان مع المدعى بينة كما قاله الرشدي  
 على م ر (قوله في ضمن شروط الدعوى) وتقدم أنها مسته وقد نظمها بعضهم في قوله  
 لكل دعوى شروط ستة جعت \* تفصيلها مع الزام وتعيين  
 أن لا ينافيها دعوى تعارضها \* تكليف كل ونفي الحرب للدين  
 فقوله تفصيلها قد أشار له المصنف بقوله ومتى ادعى تقدماً أو ديناً الخ وقوله مع الزام قد أشار له أيضاً بقوله ولا  
 نسمع دعوى بمؤجل الخ (قوله في غير عين ودين) أي في جواز استيفائه بدل لذلك قوله فلا يستقبل  
 الخ والمراد بغيرهما ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضاً  
 لكن لا تسمع فيه الدعوى لا تنفاه حق المدعى فيه فالطريق في اثباته شهادة الحسبة (قوله ورجعة)  
 أي فيما لو ادعى بعد انقضاء العدة أنه راجعها قبل الانقضاء وأنكرتها حل (قوله عندها كم) مثله  
 أميراً ونحوه ممن يرجي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال عميرة (قوله فلا يستقبل) أي  
 لا يجوز ع ش أي فليس لها أن تضرب مدة الايلاء لتفسخ به أي ليس لها الاستقلال بالفسخ من غير  
 قاض بعدمضي المدة والافضي المدة لا يحتاج الى قاض لان امهال المدة لا يتوقف على قاض وليس له بعد  
 قدفها أن يستقبل بلاعتها حل فان استقبل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع شرح م ر وقول  
 حل تفسخ غير ظاهر لان الايلاء ليس فيه فسخ بل يلزم المولى اما بفيته أو طلاق فلعل نظره انتقل من  
 الايلاء الى العنة وقوله أن يستقبل بلاعتها بل لا بد من رفع الى القاضي ليأمره باللعان ان اراده الزوج  
 لدفع الحد عنه وهذا هو المراد بدعوى اللعان ويشير له قول الشارح نعم لو استقبل الخ واعلم في غير العقوبة  
 كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو علم من ادعى زوجيتها أو رجعتها عاملة الزوجة جاز ذلك  
 فيما بينه وبين الله تعالى اذا كاصادقا سم على حجج (قوله وان حرم) للافتيات على الامام وفي  
 علم التحريم مما مر نظر اه شورى لانه تقدم عن ابن عبد السلام ان مستحق القود لو انقرد بحيث  
 لا يرى ينبغي أن لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردي جواز ما ذكر  
 في البداية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كان وجه ذلك المشقة في الرفع الى السلطان فينبغي  
 أن يجوز نظيره في المال بل أولى ووافي على ذلك م ر بأن أمكن استيفاء حقه في بادية وشق الترافع  
 للحاكم وظاهر كلام ابن عبد السلام فيما مر جواز ذلك أعني القود ولو في البلد مع تيسر السلطان وينبغي  
 أن يشترط شروط الظفر حيثئذ كالمال بل أولى لخطر الدماء وعرضت ذلك على ط ب فأقره اه سم  
 ومثله شرح م ر (قوله فيهما) أي العين والدين (قوله والا) أي بأن كان مما يشهد فيه حسبة كعتيق  
 يسترقه شخص (قوله فلا تسمع) أي لا حاجة لسماعتها لانه لا يجوز سماعها وعبرة س ل قوله فلا تسمع  
 المعتمد أنها تسمع في غير حدود الله اما فيها فلا وعبرة ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع  
 الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله ومن ذلك) أي مما يكتفي فيه شهادة الحسبة  
 ع ش (قوله أو قدفه) أي ومات أو قدف بعد موته (قوله وقتل قاطع طريق) مصدر مضاف للفاعل بأن  
 قتل مكافئاً له فشهد به حسبة بعد عفوى الدم س ل لان قتله متحتم كما مر وانما قيد بقوله بعد عفوى  
 الدم لانه ان لم ينف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله لانه) أي استيفاء الحق منه س ل والاولى عود  
 الضمير للقتل لانه المتقدم (قوله وان استحق شخص الخ) عبارة شرح م ر وان استحق عيناً عند  
 آخر أي بلك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما يحتمل جمع أو ولاية كأن غصبت عين لموليه وقدر على

وتقدم شرط المدعى والمدعى  
 عليه في ضمن شروط  
 الدعوى في باب دعوى  
 الدم والقسامة (وشرط في  
 غير عين ودين) كقود  
 وحد قدف ونكاح ورجعة  
 وابلاء ولعان (دعوى  
 عندها كم) ولو محكما فلا  
 يستقبل صاحبه باستيفائه  
 نعم لو استقبل المستحق  
 لقود باستيفائه وقع الموقع  
 وان حرم كما علم ذلك من  
 الجنايات وخرج بذلك العين  
 والدين ففيهما تفصيل يأتي  
 ومحل سماع الدعوى فيهما  
 وفي غيرهما فيما لا يشهد  
 فيه حسبة والا فلا تسمع  
 فيه الدعوى بل تكفي فيه  
 شهادة الحسبة كما مر ومن  
 ذلك قتل من لا وارث له  
 أو قدفه اذا لحق فيه  
 للمسلمين وقتل قاطع طريق  
 الذي لم يتب قبل القدرة  
 عليه لانه لا يتوقف على  
 طلب وتعبيري بما ذكر  
 أولى مما عبر به (وان  
 استحق) شخص (عيناً)  
 عند آخر (فكذا) تشترط  
 الدعوى بها عندها كم

(ان خشي بأخذها ضررا) نحرزاعنه والافله أخذها استقلالاً للضرورة (أو) استحق (دينا على غير ممتنع) من ادائه (طالبه) به فلا يأخذ شيأه بغير مطابقة ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه ان تلف عنده (أو) على (ممتنع) مقرا كان أو منكرا (أخذ) من ماله وان كان له حجة (جنس حقه في ملكه) ان كان بصفته والاف كغير (٣٩٥) الجنس وسيأتي وعليه يحمل قول

الأصل فيتملكه وعلى الأقل يحمل قول البغوي والماوردي وغيرهما يملكه بالأخذ أي فلا حاجة إلى تملكه (ثم) ان تعذر عليه جنس حقه أخذ (غيره) مقدما للنقد على غيره (فبيعه) مستقلا كما يستقل بالأخذ ولما في الرفع إلى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان هذا (حيث لا حجة) له ولا فلا يبيع الا باذن الحاكم والتقييد بهذا من زيادتي واذا باعه فليبيعه بنقد البلد وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي أمادين الله تعالى كزكاة ممتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الأخذ لتوقفه على النية بخلاف دين الآدمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت على عين فله استيفاء هانها بنفسه ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على دمة فان قدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك

أخذها اه (قوله ان خشي) بأن غلب على ظنه ذلك وأستوى الامران ع ش (قوله ضررا) أي مفسدة تقضي إلى محرم كإخذ ماله لو اطلع عليه شرح مر (قوله والافله أخذها) سواء كانت يده عادية أم لا كأن اشترى مغصو باجها لبحاله نعم من ائتمنه المالك كودع يمتنع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه لان فيه اربابا ظن ضياعها شرح مر وفيه أن هذا موجود في غير من ائتمنه المالك كالاستعير بل أولى لانه ضامن فالوجه انه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة نعم ان لم يكن معه بينة انجهت الضرورة حينئذ وعبرة حل قوله للضرورة أي المؤنة ومشقة الرفع للقاضي (قوله لم يملكه) أي مالم يوجد شرط التقاص حج (قوله أو على ممتنع) وان لم يكن امتناعه عند الحاكم ومثله الصبي والمجنون حل فاذا كان له عليه مالم ولا يسهل أخذه أخذ من ماله كما في شرح مر (قوله مقرا كان أو منكرا) محله اذا كان الغريم مصداقاً أي مقتدا انه ملكه فلو كان منكرا كونه لم يجز له أخذه وجها واحداً صرح به الامام في الوكالة وقال انه مقطوع به شرح مر (قوله في ملكه) أي ان قصد بأخذه استيفاء حقه فان أخذه ليكون رهنا تحت يده لم يجز له كما في شرح مر (قوله فكغير الجنس) أي فبيعه بنقد البلد ثم يشتري به ما هو بصفته ان خالفه ثم يملكه كما سيأتي (قوله وعليه) أي على قوله والاف كغير الجنس المفهوم منه انه لم يكن بصفة جنسه (قوله وعلى الاول) أي ان كان بصفته ع ش (قوله فبيعه مستقلا) كأن وجه صحة البيع هنا بغير حضور المالك ظله بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى (قوله حيث لا حجة) أوله بينة وامتنعوا أو طلبوا منه ما لا يلزمه أو كان حاكم محله جائر الا يحكم البرشوة وان قلت فيما يظهر في الصورتين الاخيرتين شرح مر (قوله وما ذكر) أي من قوله أخذ جنس حقه (قوله وليس له الأخذ) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجز له الأخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصا كان أو عاماً ع ش على مر (قوله لتوقفه على النية) قضيته انه لو علمه وعزل قدره أو نوى جاز لهم أخذها والوجه خلافه اذا لا يتعين ما عزله لاخراج س ل وشرح مر (قوله بخلاف دين الآدمي) حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض على الاصح زى (قوله ان وردت على دمة) عبارة شرح مر وفي الدمة يأخذ قيمة المنفعة التي استحقها من ماله والا وجب أخذ من شراء الجنس بالنقد انه يستأجر بها ويتجه لزوم اقتصاره على ما يتيقن انه قيمة لتلك المنفعة أو سؤال عدلين يعرفها والعمل بقولهما (قوله بشرطه) وهو الامتناع ع ش (قوله فعل ما لا يصل للمال) أي اذا كان الدين مالا له وقع فان كان اختصاصاً أو شيئاً نافها لم يجز له نقب الجدار ونحوه كما بحثه الاذرى شرح مر (قوله ككسر باب ونقب جدار) ولو وكل بذلك أجنبيا لم يجز فان فعل ضمن ويمتنع لنقب ونحوه في غير متعلد كحوصر قال الاذرى وفي غائب معذور ان جاز الأخذ شرح مر (قوله فلا يضمن) لان من استحق شيئاً استحق الوصول اليه مر (قوله محل ذلك) أي فعل ما لا يصل للمال الابه (قوله والمأخوذ مضمون) يؤخذ منه انه يتقيد بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه كما قاله سم (قوله كالمستام) المستام مضمون بقيمته يوم التلف والتنظير في أصل الضمان فلا ينافي انه هنا مضمون ضامن المقصوب كما صرح به في ع ب زى ع ش وأقره في حاشيته على مر (قوله ولو أخريعه) بشرطه (فله) أي لمن جاز له الأخذ (فعل ما لا يصل للمال الابه) ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوته فتميرى بذلك أعم مما عبر به وظاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعل به ذلك ملكاً للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة (والمأخوذ مضمون) على الأخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لانه أخذه لغرض نفسه كالمستام ولو أخريعه لتقصير

بشرطه (فله) أي لمن جاز له الأخذ (فعل ما لا يصل للمال الابه) ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما فوته فتميرى بذلك أعم مما عبر به وظاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعل به ذلك ملكاً للدين ولم يتعلق به حق لازم كرهن واجارة (والمأخوذ مضمون) على الأخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو بعد البيع لانه أخذه لغرض نفسه كالمستام ولو أخريعه لتقصير

فنفقت قيمته ضمن النقص (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه ان أمكن) الاقتصار عليه فان لم يمكن بان لم يظفر بالابتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة لعدمه وباع منه بقدر حقه ان أمكن بتجزئة والاباع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهبة ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو وان لم يظفر بمال الغريم وكان غريم الغريم (٣٩٦) جاحدا أو ممتنعاً أيضاً (ومتى ادعى) شخص (تقداً أو ديناً) مثلياً أو متقوماً

(وجب) فيه لصحة الدعوى (ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر) في القيمة كقائه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة نعم ما هو معلوم القدر كالدينار لا يحتاج الى بيان قدر وزنه كجزم به في أصل الروضة وخرج بتأثير الصفة ما اذا لم تؤثر فلا يحتاج الى ذكرها لكن استثنى منه دين السلم فيعتبر ذكرها فيه وذكر الدين من زيادتي وتعبيري بالصفة أعم من تعبيره بالصحة والتكسير (أو) ادعى (عيناً) حاضرة بالبلد يمكن احضارها بحسب الحكم مثلية أو متقومة (تنضبط) بالصفات كحبوب وحيوان (وصفها) وجوباً (بصفة سلم) ولا يجب ذكر قيمة فان لم تنضبط بالصفات كالجواهر واليواقيت وجب ذكر القيمة ككافي الكفاية عن القاضي أبي الطيب والبندنجي وابن الصباغ (فان تلفت) أي العين

هذا مفهوم الفورية التي أفادتها الفاء في قوله فيبيعه ولو قدمه على قوله فله فعل الخ لكان أظهر وقد يقال آخره لمناسبته لقوله والمأخوذ مضمون أي مضمون كله أو بعضه (قوله فنقصت قيمته) ولو بالرخص كاصوبه ع ب سم (قوله بتجزئة) أي قسمة بأن تمكن قسمته م (قوله وله أخذ مال غريم غريمه) ولا بد أن يعلم غريمه وغريم غريمه بالذي أخذه كافي المحلى وعبرة من يلزمه أن يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانياً فان أخذ كان هو الظالم ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ الفائدة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم يأخذ منه أي من غريم الغريم ظمناً لزمه فيما يظهر اعلامه ليظفر من مال الغريم بما يأخذه منه أي لو أخذه اه وخرج بالمال كسر الباب وتقب الجدار فليس له فعله لانه لم يظلمه كافي من ل (قوله ولعمرو على بكر مثله) هل المراد بالمثلية في أصل الدينية لافي الجنس والصفة وأحققة المثلية بحيث يجوز تملكه لو ظفر به من مال غريم الغريم واذا قلنا بالثاني فهل له أخذ غير الجنس من مال غريم الغريم تردد فيه الاذرعى اه رشيدى والظاهر ان المراد بالمثلية في مطلق الدينية وان كان أحدهما أكثر من الآخر أو من غير جنسه (قوله ومتى ادعى الخ) شروع في شروع الدعوى المعلومة (قوله نقداً) أي خالصاً ومغشوشاً ولو دينا شرح م وقوله أو ديناً أعم من أن يكون نقداً أو لا وبهضم خص النقد بغير الدين أخذ من المقابلة (قوله أو متقوماً) كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ظاهرة) نسبة للسلطان الظاهر (قوله أو ادعى عيناً) أي غير تقدم العين من النقد تقدم حكمها قريباً عن (قوله يمكن احضارها) اما لا يمكن احضارها فقد مر قبيل القسمة (قوله وصفها الخ) عبارة شرح م ووصفها بصفة السلم وجوباً في المثلي وتنبأ في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تأتي التمييز الكامل بدونها (قوله ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله الا في أمور) ومنها أيضاً الدين والقرعة والمهر (قوله منها الاقرار) بأن ادعى أنه أقر له بشئ والوصية بأن ادعى على الورثة ان مورثهم أوصى له بشئ وطلب منهم بيانه عن (قوله وحق اجراء الماء الخ) عبارة روضة الحكم للروايات لو ادعى حقاً لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من داره أو مروره في دار غيره مجتازاً فلا بد من تحديده احدي الدارين ان كانتا متصلتين فيدعى ان له داراً في موضع كذا ويذكر الحد الذي ينتهي الى دار خصمه ثم يقول وأنا أستحق اجراء الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في أحدها الاول والثاني مثلاً الى الطريق الفلانية وان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود الدارين رشيدى على م (قوله حددت) أي طولاً وعرضاً (قوله كافي النكاح) راجع للثني كما يدل عليه تعاليه وكلامه بعد (قوله مع قوله نكحتنا الخ) واحتيج مع الصحة لذكر الشروط أيضاً دون اتفاق المانع مع أن الصحة متضمنة لهما احتياطاً لان الأصل عدم المانع فاكفى بما يتضمنه وصف الصحة والأصل عدم ذكر الشروط فاحتيط في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها وأباحها شرعياً كفى عن سائر الشروط من العارف دون غيره كما يحسنه ط ب سم وح ل ويستثنى من ذلك أنكدة الكفار فيكفى في الدعوى بها أن يقول هذه زوجتي

(متقومة ذكر) وجوباً (قيمة) دون الصفات بخلافها مثلية فيكفى فيها الضبط بالصفات ولا نسمع الدعوى بمجهول الا في أمور منها الاقرار والوصية وحق اجراء الماء في ارض حددت (أو) ادعى (عقد مالياً) كبيع وهبة (وصفه) وجوباً (بصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كافي النكاح لانه أخف - كما منه ولهذا لا يشترط فيه الاظهار (أو) ادعى (نكاحاً فكذا) أي وصفه بالصحة (مع) قوله (نكحتنا بولي وشاهدين عدول ورضاها ان شرط) بأن كانت غير مجبرة فلا يكتفى فيه

الاطلاق وتعبيري في الولي بالعدالة الأولى من تعبيره فيه بالرشد لانه لا يستلزمها (ويزيد) خروجها (في) نكاح (من بهارق عجزا عن نصلح لمتنع وخوف زنا) واسلامها ان كان مسلمة لانها مشترطات في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامتزوجينها مالكا الذي له ان نكاحها أو نحوه وذ كراشتراط الوصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح من زيادتي وتعبيري بمن بهارق أولى من تعبيره بالامة (ولا يمين على من أقام بينة) بحق لانه كقطع في الشهود (الا ان ادعى خصمه مسقطا) له كاداء له وبراءة منه وشرائه من مدعيه وعلمه بفسق شاهده (فيحلف على نفيه) وهو أنه ما تآدى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال ما يدعيه ومحل في غير الاخيرة اذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والا فلا يلتفت الى قوله ويستثنى مع ما ذكره ما لو قامت بينة باعسار المدين فللدائن تخليفه لجواز أن يكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود (٣٩٧) لانعلمه باع ولا وهب فلخصمه تخليفه

أنها ما خرجت عن ملكه وخرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينة مع يمين الاستظهار فليس الخصم المدعي تخليفه على نفي ذلك لان الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الخالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعد ذلك على نفي ما ادعاه الخصم (واذا استعمل) من قامت عليه البينة أي طلب الامهال (ليأتني بدافع) من نحو ادعاء ابراء (أمهل ثلاثة) من الايام لانها مدة قريبة لا يعظم فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج الى مثلها للفحص عن الشهود (ولو ادعى رق غير صبي ومجنون) مجهول نسب ولو سكران (فقال أيا حرا صالة حلف) فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعي البينة وان استخدمه قبل انكاره

وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام ذكر ما يفتنى تقريره حينئذ اه شرح الروض ومر (قوله الاطلاق) أي الاقتصار على الصحة بل لا بد من الجمع بين الصحة والشروط حل (قوله لا يستلزمها) بدليل أن من فسق بعد رشفه رشيد وليس بعد حل (قوله أو نحوه) عطف على مالكا كولي المالك كما اذا كان المالك صبيًا قال عن وكالها كم في الامة الموقوفة (قوله بحق) أي على حق فالباء بمعنى على (قوله وعلمه) أي علم مدعيه بفسق شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مفرد مضاف فيشمل الشاهدين (قوله ومحل) أي محل الخلف على نفيه مع ما ذكر أي مع قوله الا ان ادعى خصمه مسقطا (قوله وما لو قامت بعين) بان ادعاه شخص وأقام المدعي بينة بانها ملكه فادعى عليه بانه باعه له أو وهب له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في محل الاضرار ايضا وقوله مع يمين الاستظهار أي في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله بدافع) أي بشئ يدفع الحق عنه أي ببينة دافع فهو على حذف مضاف كما يدل عليه قول الشارح ومقيم البينة الخ (قوله أمهل ثلاثة) أي وجوب الكفيل والارسم عليه ان يخيفه به وذلك بعد تفسيره الدافع فان لم يفسره وجب استفساره حيث كان عاميا لانه قد يعتقدها ليس بدافع دافعا شرح مر (فرع) لو قال لي بينة في المكان الفلاني والامر يز يدعي الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شويري (قوله الى مثلها) أي الثلاثة أيام واظهر هلاقال اليها (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكاف ليكمل السكران ولقوله أو رقهما الخ (قوله فيصدق) أي اذا لم يسبق منه اقرار برق حال تكليفه ولم يحكم برقه كما حال صغره والام تسمع دعواه عن وزى ولو قامت بينة برقه وبينة بحر يته قدمت بينة الرق لان معاهز يادة علم لانها نافذة وبينة الحرية مستصعبة زى (قوله لان الاصل الحرية) واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله يرجع مشتريه على بائعه باليمن وان اقر له بالملك لبنانه على ظاهر اليد شرح مر (قوله منك) أي لك (قوله بيد غيره) قيد به مع ان فرض المسئلة انهما ليسا بيده لاجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا بيده صادق بأن لا يكون يدا أحدهما يكون التقييد ظاهرا (قوله والفرق) أي بين حالة العلم باللفظ والجهل (قوله اذ لا يتعاق الخ) أي وتقدم ان من شروط الدعوى أن تكون ملزمة في الحال (قوله به) أي بجميعه (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ) مثله مر لكن ضعفه ع ش فانظر وجهه

وجرى عليه البيع مرارًا وتداولته الايدي وخرج بز يادتي اصاله ما لو قال أعتقتني أو أعتقتني من باعني منك فلا يصدق بغير بينة (أو) ادعى (رقهما) أي رق صبي ومجنون (وليسا بيده لم يصدق الابحجة) لان الاصل عدم الملك نعم لو كانا بيده وغيره وصدقه الغير كفي تصديقه أي مع تخليف المدعي (أو يده وجهل لفظهما حلف) فيحكم له برقه ما لانه الظاهر من حالهما وانما حلف لخطر شأن الحرية فان علم لفظهما لم يصدق الابحجة على ما مر في كتاب اللقيط والفرق ان اللقيط محكوم بحر يته ظاهر بخلاف غيره وقولي حائفا أولى من قوله حكم له به (وانكارهما) أي الصبي والمجنون ولو بعد كمالهما (لغو) لانه قد حكم برقهما فلا يرفع ذلك الحكم الابحجة وتعبيري بما ذكر أولى مما يبر به (ولا تسمع دعوى) بدين (مؤجل) وان كان به بينة اذ لا يتعاق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله الماوردي قال وكذا لو كان المؤجل في عقد وقصد بدعواه تصحيح العقد لان المقصود منها مستحق في الحال



(درس)

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بجواب المدعى عليه لو (أصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل) ان حكم القاضي بنكوله أو قال للمدعى احلف بعد عرض اليمين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المدعى فان كان سكوته لنحو دهش أو غبارة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعى احلف وان لم يصبر (فان ادعى) عليه (عشرة) مثلا (لم يكف) في الجواب (لا تلزمي) (العشرة) (حتى) يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لان مدعيها مدع لكل جزء منها فاشترطت مطابقة الانكار والحلف دعواه (فان حلف على نفيها) أي (العشرة) (فقط فنا كل عا دونها فيحلف المدعى على استحقاقه) ويأخذ تم لو كان المدعى به مستندا الى عقد كان ادعت نكاحا بخمسين كفاه نفي العقد بها الحلف عليه فان نكل

﴿فصل﴾ فيما يتعلق بجواب المدعى عليه لما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب أي في بيان الجواب وما يكفى فيه وما لا يكفى أي وما يتبع ذلك من قوله وما قبل اقرار رقيق به الخ (قوله لو أصر الخ) أي استمر على سكوته عن جواب خصمه أي والحال أنه عارف أو جاهل ونبه فلم يتنبه كما أفاد ذلك كله قوله أصر شرح م ر ﴿تنبيه﴾ يقع كثيرا أن المدعى عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه فيطالب القضاة المدعى بالاثبات لفهمهم ان ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فتعين ان لا يكفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار أو الانكار حج زى ﴿فرع﴾ يقع ان المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أنحاكم عندك أو ما بقيت أدعى عندك والوجه انه يجعل بذلك منكرانا كلا فيحلف المدعى ويستحق ط ب (قوله فكنا كل) أي صريحا أو لا فهذا نكول كما سيأتي في المتن لكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف وعبارة الجلال كنكرنا كل (قوله ان حكم القاضي) أي فلا يصيرنا كلا بمجرد السكوت فقط بل لابد من الحكم بالنكول أو يقول للمدعى احلف شيخنا عز زى (قوله بعد عرض اليمين عليه) أي ولم يمتنع بان سكت لانه ان امتنع من اليمين يكون نا كلا حقيقة كما سيأتي (قوله فيحلف المدعى) ولا يمكن الساكت من الحلف بعد حلف المدعى لو أراده ويندب له أن يكرر أوجه ثلاثا شرح م ر (قوله شرح له القاضي) أي وجوبا م ر بان يقول له ان لم تحلف حلف المدعى واستحق عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بان يقول له اذا أطلت السكوت حكمت بنكولك وقضيت عليك (قوله ثم حكم عا به) أي بالنكول (قوله وقال للمدعى احلف) أي بعد عرض اليمين على المدعى عليه وهو معطوف على قوله حكم (قوله وان لم يصبر) مقابل لقوله أصر وهو دخول أيضا على قوله فان ادعى اشارة الى انه مفرع على محذوف واظهار انه لا حاجة اليه بل كان الاولى حذفه لان قوله فان ادعى الخ لا يظهر تقريره عليه ومن ثم لم يذكره م ر (قوله حتى يقول ولا بعضها) ويجرى ذلك في الاعيان أيضا كما في الروض وعبارته وان ادعى ملك دابة بيد غيره فأنكر فلا بد أن يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها سم (قوله فاشترطت مطابقة الانكار الخ) أي وانما يطابقها ان نفي كل جزء منها م ر (قوله فنا كل عمادونها) في هذه العبارة بعض اجال لانه لا يكون نا كلا بمجرد حلفه على نفي العشرة بل لابد بعد هذا الحلف ان يقول له القاضى هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فنا كل عمادونها شيخنا عز زى (قوله فيحلف المدعى على استحقاقه) محل هذا اذا عرض على المدعى عليه اليمين على العشرة ومادونها وامتنع من الدون والا فلا يكون نا كلا عن الدون بل لابد من تجديد دعوى به وجواب عميرة وقوله والا أي وان لم تعرض عليه اليمين (قوله كفاه نفي العقد بها) لان ادعى للنكاح بقدر غير مدع له عمادونه شرح م ر (قوله عليه) أي على نفي العقد بها (قوله فان نكل الخ) لا يحسن ترتب عدم حلفه على البعض الاعلى حلفه على نفي العقد بالجميع لاعلى النكول الذي ذكره فاعل الاولى أن يقول فان نكل حلفت على وقوع العقد بالخمسين واستحققتها وان حلف على نفي ذلك لم تحلف على البعض انتهى قال سم على حج قوله فان نكل لم تحلف هي على البعض بل ان حلفت يمين الردضى لها واستحققت الخمسين لان اليمين المردودة كالاقرار وان لم تحلف لم تستحق شيئا لان مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا تثبت شيئا هذا هو الموافق لقواعد فقول الشارح معنى حج فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر سواء نفي ذلك على حلفها يمين الرد أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل أن الزوج معترف بالنكاح لا ناكول لان سلم أنه معترف لان انكاره أنه نكح بخمسين شامل لانكار نفس النكاح ولو سلم فجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجية

لم تخلف هي على البعض لأنه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (شفعة أو مالا مضافا) (٣٩٩) لسبب كإقرضك كفي في الجواب

(لا تستحق على شيئا أو لا يلزمي تسليم شيء) اليك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط المدعى به ولو اعترف به وادعى مسقطا طوبى بالينة وقد يحجز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه وديعة لم يكفه في الجواب لا يلزمي التسليم اذ لا يلزمه تسليم وانما يلزمه النخلة فالجواب الصحيح لا تستحق على شيئا أو أن ينكر الابداع أو يقول هلكت الوديعة أو ردتها (وحلف كما أجاب ليطابق الحلف الجواب) فان أجاب بنفي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكاف التعرض لنفي السبب فان تعرض لنفسه جاز (أو) ادعى المالك (مرهونا ومؤجرا بيد خصمه كفاه) أي خصمه ان يقول (لا يلزمي تسليمه) فلا يجب التعرض للمالك (أو) يقول (ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمي تسليمه أو) ادعيت (مرهونا ومؤجرا) فاذا كره لأجيب فان أقر بالملك وادعى رهنا أو اجارة كف يئنه) لان الأصل عدم ما ادعاه (أو) ادعى

ثم بحث مع الشيخ ابن مر فوافق عليه اه (قوله لم تخلف هي على البعض) أي الابدعوى جديدة شرح مر قال الرشيدى هو مشكل لانها لا تخرج عن المناقضة والظاهر أن المراد بالذي تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للاربعين مثلالا أنه نكحها بأربعين وعبارة الرافعى أما اذا أسندت الى عقد كما اذا قالت نكحتني بخمسين وطالبته بها ونكل الزوج فلا يمكنها الحلف على أنه نكحها ببعض الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولا وان استأنفت وادعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيأزعمت جاز لها الحلف عليه اه فقوله ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته فلم أنه ليس لها أن تدعى بعده بأنه نكحها بأقل اه (قوله لأنه يناقض ما ادعته) فيجب مهر المثل حجج من ل ونظر فيه سم وفيه أن هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلفه على ما دون العشرة ويجب بأن دعواه العشرة متضمن لدعواه ما دونها فلا منافضة بخلاف دعواها النكاح بقدر فاته ينافي دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفي في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت عليه زوجته بشفعة أو كسوة كفاه في الجواب لا تستحقين على شيئا اذ قد يكون صادقا في دعواه المسقط لهما كذا شوز لكن يحجز عن الاثبات كما اعتمده زى عبد البر (قوله لان المدعى الخ) تعليل لمخدوف فهم من قوله كفي لا تستحق على شيئا أي كفاه الجواب المطلق ولا يشترط التعرض للسبب لان المدعى الخ وعبارة نمرح مر ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لان المدعى الخ (قوله ما يسقط) كإبراء وعدم القورية في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي المدعى عليه من تمة التعليل (قوله به) أي بالمدعى به (قوله وحلف كما أجاب) راجع لاصل المسئلة (قوله بنفي السبب) كالأقراض بأن قال لم تقرضني شيئا (قوله فكذلك) أي يحلف عليه (قوله فان تعرض الخ) أي فان أجاب بالاطلاق وتعرض لنفي السبب في الحلف جاز (قوله مرهونا) أي في نفس الأمر ولم يصرح بذلك في دعواه بأن قال هذا ملكي ولم يقل ادعى عليك هذا المرهون أو المؤجر لانه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبة فقوله مرهونا صفة لموصوف مخدوف أي شيئا مرهونا (قوله التعرض للمالك) أي لنفيه بأن يقول ليس ملكك ولا تثبونه كما يعلم مما يأتي (قوله أو يقول ان ادعيت ملكا مطلقا) قد علمت أن فرض المسئلة أن المدعى ادعى ملك عين هي في نفس الأمر مرهونة أو مؤجرة عند المدعى عليه فقوله ان ادعيت ملكا مطلقا أي ان كان دعواك بملك العين التي ادعيتها ملكا مطلقا عن التقييد بالرهن أو الاجارة أي ان لم تقيّد المدعى بالرهن أو الاجارة فلا يلزمي تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه وقوله أو مرهونا ومؤجرا أي ان قيدت المدعى بالرهن أو الاجارة أي ان كان مرادك التقييد فاذا كره لأجيب عنه بأن يقول لم تفرغ مدة الاجارة ولم أستوف الدين الذي هو رهن عليه شيخنا العزيز قال ع ش ويقتصر هذا التردد وان كان على خلاف الاصل للمحاجة اليه اه (قوله فان أقر) أي المدعى عليه بالملك أي للمدعى بان قال هو ملكك (قوله وادعى رهنا الخ) أي أقر بأنه ملكه وادعى أنه رهنه له أو أجره له وكذب المدعى (قوله عدم ما ادعاه) أي المدعى عليه من الرهن والاجارة (قوله لمن لا أعرفه) فان أقر بعد ذلك لعين قبل وانصرفت عنه الخصومة عن (قوله أو لمحجورى) أي لا يئنه ولا يفتسم الدعوى على المحجور حينئذ اه حل (قوله وهو) أي المدعى عليه ناظر عليه أي على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة عنه الى الناظر اه (قوله لان ظاهر الابد) تعليل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر عنه الخ تعليل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر عنه ليس بمؤثر) هو ظاهر في المستثنين الاولين أي قوله ليست لي

(عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن يتغير مخصصته) كهي لمن لا أعرفه أو لمحجورى أو هي وقف على مسجد كذا أو على الفقراء وهو ناظر عليه (لم تنزع) أي العين منه (ولا تنصرف الخصومة) عنه لان ظاهر الابد الملك وما صدر عنه ليس بمؤثر

(بل يحلف أنه لا يلزمه تسليم) العين رجاء أن يقرأ أو ينكل فيحلف المدعى وتثبت له العين في الأولى وفيما لو أضافها الغير معين والبدل للحيولة في غير ذلك (أو يقيم المدعى بينة) (٤٠٠) إنها له وهذا ما في المحرر وغيره فهو أولى من تقييده انتحليف بعدم البينة

(فإن أقسر بها لحاضر) بالبلد (وصدقه صارت الخصومة معه) وإن كذبه تركت العين بيده كما مر في كتاب الاقرار (أو) أقربها (لغائب انصرفت) أي الخصومة عنه نظرا لظاهر الاقرار (فإن أقام المدعى بينة فقضاء على غائب) فيحلف معها (والا وقف الأمر الى قدومه) أي الغائب واعلم ان انصراف الخصومة فيما إذا أقسر لحاضر أو غائب بالنسبة للعين المدعاة لا بالنسبة لتحليفه اذ المدعى تحليفه لتغريم البدل للحيولة كمن قال هذا الزيد بل لعمر أو وما قبل اقرار رقيق به كعقوبة) لأدى من فود وحده وتعزير وكدين متعلق بمال تجارة أذن له فيها سيده (فالدعوى والجواب عليه) لأن أثر ذلك يعود عليه أما عقوبة الله تعالى فلا تسمع فيها الدعوى كما مر (وما لا) يقبل اقراره به (كأرش) بعيب وضمان متف (فعلى السيد) الدعوى به والجواب لأن الرقبة التي هي متعلقة حق السيد فيقول ما جنى رقيق

أو هي لمن لا أعرفه وأما في مسألة المحجور والوقف فلم أقف على تعليل شاف وكان وجهه أنه لم يقر لذي يد يمكن نصب الخصومة معه بخلاف ما لو أقرب لعين سم (قوله بل يحلف) أي يطلب منه الحلف لاجل قوله رجاء أن يقر (قوله أو ينكل) بأنه دخل وقوله فيحلف المدعى تفريع على ينكل وقوله وتثبت له العين تفريع على كل من الاقرار والنكل وقوله فيما لو أضافها الغير معين أي في قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو لمحجور أو وقف (قوله في الأولى) وهي قوله ليست لي (قوله والبدل للحيولة) فيه بحث لأن العين المدودة مفيدة لا تنزع العين في المسائل كلها لأن الفرض أن الخصومة لا تنصرف عنه نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف كما ذهب اليه الغزالي وكذا في الأولى على وجه كان له التحليف لتغريم البدل فإقاله شرح المنهج هنا وهم منشوء انتقال النظر من حالة الى حالة عميرة سم وعبارة شرح الروض فيحلف المدعى وتثبت له اه ولم يزد وهو صريح في ثبوت العين له في جميع الصور كما اعتمده سم على حج وقال ع ش المعتمد أن الذي للحيولة القيمة مطلقا اه أي سواء كانت العين متقومة أو مثلية وفي قل على المحلى وانما يلزمه البدل لاحتمال صدقه في اقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لا ثبوت المالك له اه (قوله في غير ذلك) أي قوله والمحجور الى آخره (قوله تركت العين) وتستمر الخصومة معه الى ان يحلف أو يقيم المدعى بينة كما مر في كتاب الاقرار أي فيمن أقر لشخص بشئ وهو ينكره (قوله انصرفت) أي بالنسبة لرقبة العين والافله تحليفه رجاء ان يقر فيغرم البدل للحيولة اه بخط شيخنا سم وسيأتي في قول الشارح واعلم الخ (قوله فقضاء على غائب) أي فيتقيد بمسافته السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى اه قل على الجلال (قوله فيحلف معها) أي بين الاستظهار (قوله اذ المدعى تحليفه) أي بأنها ليست له (قوله لتغريم البدل) أي ان لم يحلف وحلف المدعى بين الرد والمراد بالبدل القيمة لأن المغرم للحيولة انما هو القيمة من (قوله كعقوبة) أي موجبها (قوله يعود عليه) أي يتعلق به (قوله فلا تسمع فيها الدعوى) أي لا يحتاج الى سماعها والافساعها جائز كما مر (قوله كأرش بعيب الخ) كان ادعى عليه انه جرح دابته أو تلفها (قوله متعلقه) أي ما لا يقبل فيه اقراره (قوله نعم يكونان) استبراك على قوله وما لا الخ (قوله بمحل اللوث) أي بمحل قامت فيه قرينة على صدق المدعى (قوله لأن الولي) أي ولي الدم وهو علة لقوله يكونان على الرقيق ومخطط التعليل قوله وتعلق الدية برقبته كما اقتصر عليه م ر أي وإذا كان كذلك فالدعوى والجواب عليه كذا قيل وفيه ان التوجيه الذي ذكره يجري في دعوى أرش العيب وضمان المتلف لاهما يتعلقان برقبته مع ان الدعوى فيهما والجواب على السيد وقد يجاب بان قوله لأن الولي مقسم أي والقسامة كالبينته والدعوى مع البينة تكون عليه فهو العلة وحده وقوله ويتعلق الخ مستأنف ليس من التعليل تأمل (قوله كافي نكاح العبد) كان ادعت حرة على عبد وسيده بان هذا زوجي زوجته سيده لى (قوله والمكاتبة) بان يدعى رجل عليها وعلى سيدها بانها زوجته زوجها السيدها بانها بحضرة شاهدي عدل فلا يثبت الا باقرارهما مع السيد قال عن فلو أقر أحدهما وأنكر الآخر حلف الآخر فان نكل وحلف المدعى حكمه بالنكاح كافي فتاوى القاضى

درس

فصل

نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ أو شبه عدم بمحل اللوث مع انه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الدية برقبته الرقيق صرح به الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليهما معا كافي نكاح العبد أو المكاتبة فانه انما يثبت باقرارهما

(فصل) في كيفية حلف وضابط الحالف (سن تغليظ يمين) من مدع ومدعى عليه في غير نجس ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة وإيلاء وعتق وولاء ووصاية وكالة وفي مال ادعى به أو بحقه وبلغ نصاب زكاة نقد أو لم يبلغه ورأى الحاكم التغليظ فيه لجرأة في الحالف بناء على أنه لا يتوقف على طلب خصم وهو الأصح (لا في نجس أو مال) ادعى به أو بحقه تخياراً وأجل (لم يبلغ) أي المال (نصاب زكاة نقد ولم يره) أي التغليظ فيه (قاض) والتغليظ يكون (بما) مر (في الأمان من زمان) (٤٠١) ومكان (لا جمع وتكرر ألفاظ

(وزيادة أسماء وصفات) كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعانية وان كان الحالف يهودياً حلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاه من الفرق أو نصرانيا حلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنيا حلفه بالله الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفى ولا يجوز لقاض أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي ومتى بلغ الامام ان قاضياً يحلف الناس بطلاق أو عتق عزله وذكر سنن التغليظ مع عدمه في النجس ومع قولي نقد ولم يره قاض ومع قولي وزيادة أسماء وصفات من زيادتي وتقييدي مامر في اللعن بالزمان والمكان أولى من اطلاقه له (ويحلف) الشخص (على البت) أي القطع في فعله وفعل مملوكه اثباتاً

(فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف) (قوله سن تغليظ يمين) أي يسن للقاضي أن يغلظ اليمين وهذا ليس من الترجة حل أي بل هو توطئة للترجم له وهو قوله ويحلف على البت الخ ويحتمل أن يكون من الترجة بالنظر لقوله وزيادة أسماء وصفات ويكون المراد الكيفية الواجبة والمندوبة (قوله من مدع) أي اذا ردت عليه أو أقام شاهداً وحلف معه زي (قوله في غير نجس) أخذه مما بعده وأشار به إلى أن قول المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدر للعلم به (قوله ومال) أي لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض كما سيذكره (قوله كدم) أي قتل (قوله وبلغ نصاب زكاة نقد) وهو عشرون ديناراً أو مائتاً درهم أو ما قيمته أحد هما فليس المراد أي نصاب كان حتى من الابل مثلاً برماوى ويفهم من كلامه أن نصاب غير النقدان بلغت قيمته نصاب النقدين سنن التغليظ والافلا (قوله لا في نجس أو مال) هذا التقييد إنما هو بالنسبة للتغليظ بالزمان والمكان أما بالنسبة لزيادة الأسماء والصفات فله التغليظ بها مطلقاً شرح مر أي في المال وغيره بلغ نصاباً لا وشمل ذلك الاختصاص ع ش على مر (قوله لا جمع الخ) عبارة مر نعم التغليظ بحضور جمع أقلهم أربعة وتكرر اللفظ لاثباته هنا اه (قوله وزيادة أسماء وصفات) ويسن أن يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم اقليلوا وأن يوضع المصحف في حجره شرح مر ولا يحلفه عليه لان المقصود تخوفه بحلفه بحضرة المصحف ش عليه (قوله فلو اقتصر) محترز قوله وزيادة أسماء وصفات عن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله) أي وجوباً ان كان شافعيًا وأما القاضي الحنفى فلا يعزله الامام اذا حلف بالطلاق لانه يرى ذلك في اعتقاده مقادير ماوى (قوله وذكر سنن الخ) الأولى تقديمه على قوله ولا يجوز الخ (قوله أولى من اطلاقه) لأن الاطلاق يدخل تكرير الايمان وحضور الجمع مع أنهم ليسوا مطالبين هنا (قوله ويحلف على البت الخ) هذا من جملة كيفية اليمين وحاصل الصور اثنتا عشرة صورة لان المحلوف عليه ما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيرهما وعلى كل اما ان يكون اثباتاً ونفيًا وعلى كل اما مطلقاً ومقيداً فيحد نصف على البت في احدى عشرة أشار إليها بقوله في فعله أو فعل مملوكه فهذه ثمانية لانه يحلف اما على الاثبات أو النفي وعلى كل اما أن يكون مطلقاً أو مقيداً وقوله وفي فعل غيرهما اثباتاً فيه صورتان لانه امام مطلق أو مقيد وقوله ونفيًا محصوراً صورة دية تخبرني واحدة أشار إليها المصنف بقوله لا في نفي مطابق تأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي من شأنه ذلك وان كان الفعل صدر منه حال جنونه مثلاً كما أطلقوه شرح حج (قوله بتقصيره) أي فهو من فعله ع ش (قوله غيرهما) أي عماله به تعلق كورنه لأجنبي (قوله اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب مر (قوله محصوراً) صفة لنفي أي نفيًا مقيداً بوقت مثلاً كقوله والله ما أبرأك مورثي يوم الجمعة مثلاً (قوله أبرأتى مورثك) أي وأنت تعلم ذلك لان في الروضة وأصلها ان كل ما يحلف فيه المنكر على نفي العلم بشرط في الدعوى عليه التعرض العلم فيقول مورثك غصب منى كذا وأنت تعلم انه غصبه زي (قوله ولا يجوز

(٥١ - (يجزى) - رابع) أو نفيًا لانه يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كحال بل ضمان جنابة بهيمته بتقصيره في حفظها لا بفعلها وفي فعل غيرهما اثباتاً أو نفيًا محصوراً ليسر الوقوف عليه (لا في نفي مطلق لفعل لا ينسب له) كقول غيره له في جواب دعواه ديناً لمورثه أبرأتى مورثك (ف) يحلف (عليه) أي على البت (أو على نفي العلم) لتعسر الوقوف عليه والتقييد بمطلق مع قولي عليه من زيادتي ويجوز

البت في الحلف بظن مؤكداً كان يعتمد فيه الحالف خطه أو خط مورثه كما علم من كتاب القضاء (ويعتبر) في الحالف (نية الحالك المستحلف) للخصم بعد الطلب له (فلا يدفع اثم اليمين الفاجرة نحو تورية) كاستثناء لا يسمعه الحالك وكذلك لخبر مسلم اليمين على نية المستحلف وهو محمول على الحالك لانه الذي له (٤٠٢) ولاية التحليف فلو حلف انسان ابتداء أو حلفه غير الحالك أو حلفه الحالك

بغير طلب أو بطلاق أو نحوه اعتبر نية الحالف ونفعه التورية وان كان حراماً حيث يبطل بها حق المستحق (ومن طاب منه يمين على ما أقر به لزمه) ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين المقدوف أو وارثه على اني مازني (حلف) لخبر البيهقي على المدعي واليمين على من أنكرواواه البيهقي وفي الصحيحين خبر اليمين على المدعي عليه وهذا مراد الأصل بما عبر به وخرج بما أقر به لزمه نائب المالك كالوصي والوكيل فلا يحلف لأنه لا يصح اقراره (ولا يحلف قاض على تركه ظلم في حكمه ولا شهادته لم يكذب) في شهادته لا ارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا مدع صبا) ولو محتملاً (بل يمهل حتى يبلغ) فيدعي عليه وان كان لو أقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل أن حلفه ثبت صباه وصباه يبطل حلفه ففي تحليفه ابطال تحليفه (الا كافر) مسبياً (أثبت وقال تعجلته) أي

البت الخ) أشار به الى أنه لا يشترط في الحلف على البت اليقين وقوله كان يعتمد الخ أشار به الى أنه لا ينحصر الظن المؤكد في خطه وخط مورثه فنكول خصمه مما يحصل به الظن المؤكد كما جزم به في الروضة وأصلها عبد البر قال م ر وان لم يتدكر على المعتمد (قوله أو خط مورثه) أي الموثوق به بحيث يرجح عنده بسببه وقوع ما فيه شرح م ر (قوله في الحالف) أي بالله لانه المراد عند الاطلاق وبدل عليه ما بعده وحاصل ما ذكره من القيود أربعة (قوله نية الحالك) أي قصده أو قصد نائبه أو المحكم أو المنصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف شرح م ر فالمراد بالنية معناها اللغوي وهو القصد (قوله نحو تورية) والتورية قصد مجاز هجر لفظه دون حقيقته كاله عندى درهم أي قبيلة أودين رأى رجلاً أو قيص أي غشاء القلب أو ثوب أي رجوع وهي هنا اعتقاد خلاف ظاهر اللفظ م ر وقوله هجر لفظه أي هجر استعماله في معناه المراد له (قوله كاستثناء) كأن كان له عليه خمسة قادمي عشرة وأقام شاهد على العشرة وحلف ان عليه عشرة وقال الا خمسة سرا والمراد بالاستثناء ما يشمل المشيئة كما يؤخذ من م ر حيث قال واستشكل الاسنوي بانه لا يمكن في الماضي اذ لا يقال والله أتلفت كذا ان شاء الله أجيب عنه بان المراد رجوعه لعقد اليمين اه شرح م ر (قوله لا يسمعه) فلو سمعه عززه وأعاد اليمين شرح م ر (قوله ابتداء) مفهوم قوله المستحلف (قوله بغير طلب) أي طلب الخصم (قوله اعتبر نية الحالف) أي حيث كان القاضي لا يرى التحليف به كالشافعي فان كان له التحليف بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زى (قوله ومن طلب الخ) هذا ضابط الحالف وليس ضابط الكل حالف فان يمين الرد لا تدخل فيه ولا ايمان القسامة ولا اللعان ولا اليمين مع الشاهد وكأنه أراد الحالف في جواب دعوى أصلية وأيضاً فهو غير مطرد لاستثنائهم منه صوراً كثيرة وأشار في المتن لبعضها بقوله ولا يحلف قاض الخ اه زى (قوله على ما) أي على نفي ما أي شيء لو أقر به لزمه يرد عليه نحو الزنا لانه لا معنى للزومه بالاقرار وأجيب بان المعنى بالنسبة اليه لزمه مقتضاه وما يترتب عليه (قوله كطلب القاذف الخ) كأن يقذف شخصاً بالزنا ثم ترفع القاذف والمقدوف أو وارثه للقاضي ويطلب المقدوف أو وارثه حد القذف من القاضي فيحلف القاذف المقدوف انه مازني أو وارثه على أنه مازني مورثه فاذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد والاسقط وهذا الضابط موجود في المقدوف لانه لو أقر بالزنا لزمه وفي ادخال وارث المقدوف في هذا الضابط نظر لانه لا يصدق عليه شيخنا (قوله ولا يحلف قاض) هو وما بعده مستثنى من الضابط لانهم لو أقروا بحلفوا عليه عمل بمقتضاه فيبطل الحكم (قوله ولا مدع صبا) كأن ادعى عليه البلوغ لتصحيح نحوه عقد صدر منه فادعى الصبا لابطاله بعد ادعاء خصمه بلوغه فانه لا يحلف على نفي بلوغه وان كان لو أقر به حين احتماله عمل به (قوله كأنه عرف كذبه) كأن للتحقيق فلو قال لانه كان أظهر (قوله ولم تبطل دعواه) لاحتمال أن يكون محقاً في دعواه والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون به برماوى فلو أقام بينة أخرى سمعت (قوله واستثنى البلقيني) أي من

انبات العانة فيحلف لسقوط القتل بناء على ان الانبات علامة للبلوغ وهذا الاستثناء من زيادنى (واليمين) قوله من الخصم (تقطع الخصومة حالاً لا الحق) فلا تبرأ ذمته لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده (فتسمع بينة المدعى بعد) أي بعد حلف الخصم كالأقرار الخصم بعد حلفه وكذا لو ردت اليمين على المدعى فنكل ثم أقام بينة ولو قال بعد أقامة بينة بدعواه بينتي كاذبة أو مبطله سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البلقيني



ما إذا أجاب المدعى عليه وديعة بنى الاستحقاق وحلف عليه فإن حلفه يفيد البراءة حتى لو أقام المدعى بينة بأنه أودعه إياها لم تؤثر فإنها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفنى) على ما ادعاه عند قاض

(٤٠٣)

(فليحلف أنه لم يحلفنى)

عليه (ممكن) من ذلك لأن ما قاله محتمل غير مستبعد ولا يرد أنه لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهكذا لأن ذلك لا يسمع منه لئلا

ينسلسل الأمر

﴿فصل في النكول﴾

والترجمة به من زيادى لو

(نكل) الخصم عن

اليمين المطلوبة منه (كأن

قال) هو أولى من قوله

والنكول أن يقول (بعد

قول القاضى) له (احلف

لأوأنا كل) أو قال بعد

قوله قل والله والرحمن (أو)

كأن (سكت) لالهشة أو

غباوة أو نحوها (بمذلك)

أى بعد قوله له ما ذكر

(حكم) القاضى (بنكوله

وقال للمدعى احلف حلف

المدعى) لتحول الحلف

إليه (وقضى له) بذلك

(لأبنكوله) أى الخصم

لأنه صلى الله عليه وسلم رد

اليمين على طالب الحق

رواه الحاكم وصححه أسناده

وقول القاضى للمدعى

احلف وإن لم يكن حكما

بنكوله حقيقة لكنه نازل

منزلة الحكم به كفى الروضة

قوله لا الحق (قوله فإنها لا تخالف) لأنه يمكن أنه أودعه لكن لا يستحق عليه شيء ألتلف الوديعة من غير تقصير أو لرد هاله اه مر (قوله ولا يرد الخ) أى على قوله ممكن عبارة مر ولا يجاب المدعى لو قال قد حافنى انى لأحلفه فليحلف على ذلك (قوله أنه) أى المدعى عليه وقوله على أنه أى المدعى ما حلفه أى المدعى عليه (قوله لئلا ينسلسل الأمر) فإن نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وإن دفعت الخصومة عنه هذا إذا قال قد حلفنى عند قاض آخر فإن قال عندك أيها القاضى فإن حفظ القاضى ذلك لم يحلفه ومنع المدعى مما طلبه وإن لم يحفظه حلفه ولا تنفعه إقامة البينة عليه فى الأصح لأن القاضى متى تذكر حكمه أمضاه والأفلا يعقد البينة

﴿فصل فى النكول﴾ أى الامتناع من الحلف بما طلبه القاضى أى وما يتعلق به من قوله وبين الرد كإقرار الخصم إلى آخر الفصل والمناسبات تديم هذا الفصل على الذى قبله (قوله والرحمن) مقول قال وينبغى تقييد كونه نكولا بأصراره على ذلك بعد علمه بوجوب امتثال أمر الحاكم شرح مر وعبارة الروض فلو قال قل والله فقال والرحمن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من تغليظ المكان والزمان فناكل قال فى شرحه أذ ليس له مخالفة اجتهد القاضى سم قال مر فى شرحه ولو قال له قل بالله فقال والله أو بالله ففيه وجهان أرجمهما أنه غيرنا كل كعكسه لوجود الاسم والتفاوت انما هو فى مجرد الحرف فلم يؤثر اه (قوله أو غباوة) أى قلة فطنة وقوله أو نحوها كالجمل والخرس (قوله حكم القاضى) راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قل على الجلال قال لأنه لا حاجة فيما قبله للحكم بالنكول وقال حج أن كلام من قوله حكم القاضى بنكوله أو قال الخ راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره بقوله لا أو أنا كل ومن النكول الضمنى وهو السكوت المذكور بقوله أو سكت اه والذى انحط عليه كلام الرشيدى على مر أن الحكم الحقيقى بالنكول لا يحتاج إليه فى النكول الصريح وروى أن الحكم التنزيلى وهو قوله للمدعى احلف لا بد منه فى كل من النكول الصريح والضمنى فتأمل اه (قوله حلف المدعى) أى فى صورتين حل وهو جواب لو فى قوله لو نكل (قوله وقضى له بذلك) أى بحلفه وأشعر قوله وقضى له أنه لا يثبت حق المدعى بحلفه بل يتوقف على حكم القاضى لكن الأرجح فى أصل الروضة عدم التوقف بناء على أن اليمين المردودة كالإقرار فإن الحق يثبت بهما من غير حكم فى الأصح وسيأتى فى كلام الشارح التصريح بأنه لا يتوقف على حكم أيضا زى وعبارة الشوبرى وقضى له بذلك أى ثبت من غير حكم حاكم ومثله حل وشرح مر (قوله لا بنكوله) خلافا لابي حنيفة وأحمد فقد رد قولهما بنقل مالك فى موطنه الإجماع على خلاف قولهما كما فى شرح مر (قوله رد اليمين على طالب الحق) أى وقضى له به روجه الدلالة منه أنه لم يكتف بالنكول ع ش على مر (قوله وقول القاضى) مبتدأ وخبره محذوف تقديره منزل منزلة النكول كما يدل عليه قوله لكنه نازل الخ (قوله وبالجلة) أى سواء قلنا حقيقة أو نازلا منزلته زى ولم يتقدم له تفصيل فى عود الخصم للحلف حتى يقول وبالجلة (قوله ما لم يحكم الخ) أى بعد سكونه وقوله أو تنزىلا أى فيما إذا قال القاضى للمدعى احلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضى) أى وجوبا مر وع ش (قوله نفذ حكمه) وإن أتم بعدم تعليمه ح ش على مر (قوله لتقصيره) أى المدعى عليه (قوله لا كالبينة) أى من المدعى (قوله لأنه يتوصل الخ) أى من غير حكم

كأصلها وبالجلة فالخصم بعد نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزىلا والأفلا يس له الود إليه إلا برضا المدعى وبين القاضى حكم النكول للجاهل به بأن يقول له إن نكأت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فإن لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البحث عن حكم النكول (وبين الرد) وهى بين المدعى بعد نكول خصمه (كإقرار الخصم لا كالبينة) لأنه يتوصل

بالبين بعد نكوله الى الحق فأشبه اقراره به فيجب الحق بفراغ المدعى من بين الرد من غير افتقار الى حكم كالاقرار (فلا تسمع بعدها حجة بمسقط) كاداء وبراء واعتياض انتكذيه باقراره وتعيير بمسقطاً ولى من قوله باداء وبراء (فان لم يحلف المدعى) عين الرد ولا عذر (سقط حقه) من البين والمطالبة (٤٠٤) لاعراضه عن البين (و) لكن تسمع حجة) كإسار (فان أبدى عذراً كاقامة

حجة) وسؤال فقيه ومراجعة حساب هذا الى من قوله وان تعلل باقامة بينة أو مراجعة حساب (أمهل ثلاثة) من الايام فقط لثلاث طول مدافعتة والثلاثة مدة مفتقرة شرعاً ويفارق جواز تأخير الحجة أبدأ بانها قد لا تساعد ولا تحضر والبين اليه وهل هذا الامهال واجب أو مستحب وجهان (ولا يمهل خصمه لذلك) أى لعذر (حين يستحلف الابرض المدعى) لانه معذور بطلب الاقرار أو البين بخلاف المدعى وهذا الاستثناء من زيادتي (وان استمهل) الخصم أى طلب الامهال (في ابتداء الجواب لذلك) أى لعذر (أمهل الى آخر المجلس) بقيد زدته بقولي (ان شاء) أى المدعى أو القاضي وعلى الثاني جرى جماعة وتبعهم في شرح البهجة (ومن طوب بجزية فادعى مسقطاً) كاسلامه قبل تمام الحول (فان وافقت دعواه الظاهر) كأن كان غائباً فحضر وادعى ذلك

حكم بدليل ما بعده فلا يقال هذا التحليل موجود في البينة (قوله باقراره) أى الحكمى (قوله سقط حقه) أى من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافى ولا يتوقف سقوط حقه من البين على حكم القاضي بنكوله برأسى سم (قوله من البين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره من ل وليس له ردها على المدعى عليه لان الردودة لا ترد عبد البروزى وشرح الروض (قوله والمطالبة) أى بحقه أى فليس له مطالبة الخصم الا أن يقيم بينة من ل (قوله كإسار) أى قبيل الفصل في قوله وكذا لوردت البين على المدعى فنكل ثم أقام بينة (قوله أمهل ثلاثة من الايام) أى غير يومى الامهال والاداء قل على الجلال (قوله جواز تأخير الحجة) أى المطلوبة منه ابتداء وكان عالمها فلا ينافى قوله قبل كاقامة حجة (قوله والبين اليه) أى موكل اليه فان مضت الثلاثة من غير عذر سقط حقه من البين كافي حج (قوله وجهان) الاعتماد الوجوب من ل (قوله ولا يمهل خصمه لذلك) هذا قديهم انه لو طلب التأخير لبينة يقيمها بالاداء لا يمهل ثلاثة أيام وفي الزركشى انه يمهل بخلاف ما لو طلب التأخير لمراجعة الحساب عميرة والجواب أن مراد الشيخ من مرجع اسم الاشارة العذر بغير البينة بدليل قوله حين يستحلف لان الذى يتعلل بالبينة مقرر بالحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستحلف) أى يطلب منه الحلف ع ش (قوله الابرض المدعى) شامل لطلب اقامة البينة والذى في التهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما اذا طلب اقامة البينة فانه يمهل وان لم يرض الخصم حل (قوله أمهل) أى ما لم يرض الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره من ل (قوله الى آخر المجلس) أى مجلس القاضي من ل وما زاد عليه لا بد فيه من رضا المدعى حل وقال ع ش أى مجلس هذين الخصمين وعبارة شرح م والاوجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضي اه (قوله أو القاضي) معتمد وليستأ وللتخير كما يتبادر من العبارة بل لتنويح الخلاف فانهما قولان في المسئلة كما يدل عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لان مشيئة المدعى لا تنقيذ بأخر المجلس زى (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل في الروض وشرحه بقوله فصل قد يتعذر رد البين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول وذلك في صور كما اذا غاب ذى ثم عاد وادعى الاسلام الخ اه ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه القاضي ووجه عايه البين فنكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يجلس ليقرأ ويحلف أو يترك أوجه أصحابها الثاني اه سم وقوله بجزية أى كاملة وقوله مسقطاً أى لبعضها لان اسلامه في أثناء الحول يسقط بعضها وهو ما يابل الباقي من الحول كما تقدم من أن اسلامه في أثناء الحول يوجب قسطها (قوله لانها) أى الجزية (قوله ظاهراً) أى غير مخفى (قوله لانها مستحبة) حتى لو حضر المستحقون وادعى دفعها اليهم وأنكروا فلا شئ عليه اه برماوى (قوله حقاله) أى لصبي أو المجنون (قوله لم يحلف الولى) ما لم يرد ثبوت العقد الذى باشره بيده فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومثله يجري في الوصى والوكيل سم (قوله بمباشرة سببه) كأن قال أ ما أقرضته لك بسبب النهب الذى كان حصل في البلد مثلاً

درس

(وحلف) فذلك (والا) بأن لم يوافق الظاهر بان كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك أو وافقته ونكل (طوب بها) فصل وليس ذلك قضاء بالنكول بل لانها وجبت ولم يأت بدافع وهذه المسئلة من زيادتي (أو بزكاة فادعاه) أى المسقط كدفعها الساع آخر أو غلط خالص (لم يطالب منها) وان نكل عن البين لانها مستحبة كإسار (ولو ادعى ولى صبي أو مجنون حقاله) على شخص (فأنكروا ونكل لم يحلف الولى) وان ادعى ثبوته بمباشرة سببه بل ينتظر كماله لان اثبات الحق لغير الخالف بعيد وذكروا المجنون من زيادتي



**فصل في تعارض البينتين لو (أدعى كل منهما) أي من اثنين شيئاً (وأقام بيته) به (وهو يد ثالث سقطة) لتناقض موجبهما في حلف لكل منهما بما عينا وان أقر به لأحدهما عمل بمقتضى إقراره (٤٠٥) (أو بيدهما أو لا بيد أحد فهو لهما) اذ**

ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهرهما يأتي ان مقيم البينة أو لا في الأولى يحتاج الى إعادتها للنصف الذي بيده تقع بعد بيته الخارج (أو بيد أحدهما) ويسمى الداخل (رجحت بيته) وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً ويميناو بيته الخارج شاهدين أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً لبيته بيده هذا (ان أقامها بعد بيته الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها انما تسمع بعدها لان الأصل في جانبه اليمين فلا يعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت بيده بيينة وأسندت بيته) الملك (الى ما قبل إزالة بيده واعتذر بغيته) فانه ترجح لان بيده انما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما اذا لم تسند بيته الى ذلك أو لم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لانه الآن مدع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلقيني وعندي انه ليس

**فصل في تعارض البينتين (قوله وهو يد ثالث)** الحاصل انه اما ان يكون بيد ثالث أو بيدهما أو بيد أحدهما ولا يبدأ أحد **(قوله سقطة)** سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو متفقتيه أو أحدهما مطلقة والاخرى مؤرخة شرح الروض **(قوله لتناقض موجبهما)** وهو الملك من ل وعبرة مر لتعارضهما ولا مرجح فاشبه الدليلين اذا تعارضا بلان ترجيح **(قوله عمل بمقتضى إقراره)** فترجح بيته المقر له من **(قوله أو لا يبدأ أحد)** صورته بعضهم بعقار أو متاع ماق في طريق وليس المدعيان عنده سم زى **(قوله ما يأتي)** أي في قوله هذا ان أقامها بعد بيته الخارج **(قوله في الأولى)** أي من الاخيرتين كافي زى **(قوله يحتاج الى إعادتها)** فان لم يفعل كان الجميع لصاحب البينة المتأخرة **(قوله بعد بيته الخارج)** أي الذي صار خارجاً باقامة الأول البينة لانه نزعها منه بالبينة أي فاذا أقام هذا الخارج بيته احتاج الداخل ان يقيم البينة ثانياً لتكون بعد بيته الخارج شيخنا **(قوله رجحت بيته)** سواء شهدت بملك أو وقف على المعتمد زى **(قوله وان تأخر تاريخها)** محله اذا لم تسند انتقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بيته الخارج ان كانت أسبق تاريخاً كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتمده الشهاب مر اه شورى وعبرة شرح مر ومحل ترجيح بيته الداخل اذا لم تسند تلقى الملك عن شخص معين وتسند بيته الخارج تاقية عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ بيته الخارج أسبق والارجحت بيته الخارج **(قوله مادامت كافية)** أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيته عبد البر **(قوله ولو أزيلت بيده)** أي الداخل وهو غاية لقوله رجحت بيته وقوله بيته أي بسبب البينة التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بيته التي أقامها قبل بيته الداخل وعبرة مر ولو أزيلت أي حساباً سلم المال لخصمه أو حكماً بأن حكم عليه به فقط اه **(قوله واعتذر بغيته)** ليس قيداً **(قوله بما ذكر)** أي بغيته البينة **(قوله والعذر)** لتعليل لما قبله أي اذا العذر الخ **(قوله كمسئلة المراجعة)** كقول قال اشتريت هذا بمائة وباعه مائة وعشرة ثم قال غلطت من ثمن متاع الى آخره وانما اشتريته بمائة وعشرة ع ش فقوله غلطت الخ هذا هو العذر **(قوله فاحتيط بذلك)** أي بالاعتذار **(قوله بخلاف ما مر)** متعلق بقوله وعندي انه ليس بشرط أي بخلاف المراجعة فانه أي الاعتذار شرط فيها كذا قيل والظاهر رجوعه لما قبله أي بخلاف ما مر في المراجعة فلا بد ان يظهر من صاحبه ما يخالفه لانه لم يتقدم الحكم بالملك **(قوله لكن)** استندراك على ما قبل الغاية **(قوله اشتريته)** بضم التاء للمتكلم وقوله أو غصبت الخ بفتحها للمخاطب قال مر في شرحه ولو اختلف الزوجان في أمتعة دار ولو بعد الفرقة فن أقام بيته على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما لصاحبه وهو بينهما بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف واختلاف وارثيهما أو ورثة أحدهما والآخر كذلك اه وسواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة أو للزوجة كحلي وغزل أو لهما كدراهم أو لا يصلح لهما كمصحف وهما أيمان وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر ع ش عليه وعبرة مر في الشرح في فصل الإقرار قال ابن الصلاح لو كان للمقر زوجة سا كنة معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان يمينها لان اليد لها معه على جميع ما فيها يصلح لأحدهما فقط أو لكليهما وقوله في نصف الاعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحال ونحوه مما في يدها

بشرط والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كمسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم تعرض له الحاروي اه ويجاب بانه انما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لغيره فاحتيط بذلك ليسهل نقض الحكم بخلاف ما مر ثم **(لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتر بته منك)** أو غصبت أو استمرته أو أكثر بته مني **(فقال)** الداخل **(بل)** هو **(ملك)** وأقاما بينتين



بما قاله كماله (رجع الخارج) لزيادة علم بيته بما ذكر وعلم مما تقرر من ان بيته الداخل ترجح اذا اُزيلت يده بيته ان دعواه تسمع ولو  
بغير ذلك كراتتقال بخلاف ما لو اُزيلت باقراره فيه تفصيل ذكرته كالاصل بقولي (فلو اُزيلت يده باقراره) حقيقة أو حكماً (لم تسمع دعواه)  
به (بغير ذلك كراتتقال) لانه مؤاخذ باقراره فيستصحب الى الانتقال فاذا ذكر سمعت نعم لوقال وهبته له وما حكمه لم يكن اقراراً بل زوم الهبة  
لجواز اعتقاده لزومها بالعقد ذكره في (٤٠٦) الروضة كأصلها (ويرجع شاهدان) وبشاهد وامرأتين لاحدهما

(على شاهد مع يمين)  
لأنه لا خلاف في ذلك حجة  
بالاجماع وأبعد عن تهمة  
الحالف بالكذب في يمينه  
الا ان كان مع الشاهد  
فيرجع به على من ذكر كما  
علم بمصر (لا بزيادة شهود)  
عدداً أو صفة لاحدهما  
وهذا أولى من اقتضائه  
على العدد (ولا برجلين  
على رجل وامرأتين) ولا  
على أربع نسوة لكمال  
الحجة في الطرفين (ولا بيمينه  
مؤرخة على) يمينه  
(مطلقة) لان المؤرخة وان  
اقتضت الملك قبل الحال  
فالمطلقة لا تنفيه نعم لو شهدت  
احدهما بالحق والأخرى  
بالإبراء رجحت بينة الإبراء  
لأنها انما تكون بعد  
الوجوب (ويرجع بتاريخ  
سابق) فلو شهدت بينة  
لواحد بملك من سنة الى  
الآن وبينه أخرى لآخر  
بملك من أكثر من سنة  
الى الآن كسنتين والعين  
ييدهما أو ييد غيرهما أو لا  
ييد أحد كماله بمصر رجحت  
بينه ذي الأكثر لأن

فانما يختص به لا تفرادهما باليد وسواء كان ملبوساً لها وقت المنازعة أم لا حيث علم أنها تنصرف فيه  
(قوله لزيادة علم بيته) أي بالانتقال (قوله من ان بيته الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به الى أن قوله  
فلو اُزيلت يده باقراره مقابل لهذا المقدر المعلوم من قوله ولو اُزيلت يده بيته وليس مقابلاً لقوله  
ولو اُزيلت يده باقراره لانه في ترجيح البيته وما يأتي في عدم سماع الدعوى فلا يحسن المقابلة بينهما لكان  
لما كان يلزم من ترجيح بيته سماع دعواه حسنت المقابلة (قوله ولو بغير ذلك كراتتقال) أي من الخارج  
اليه بشراء أو غيره (قوله أو حكماً) بان نكل ورد اليمين على المدعى (قوله بغير ذلك كراتتقال) أي من  
المقر له الى المقر والانتقال كان يقول اشترته منه أو ورثته بعد الاقرار أي وقدم مضي زمن يمكن فيه ذلك  
س ل فلا بد من بيان السبب فلا يكفي قول اليمينه انتقل اليه بسبب صحيح عميرة س ل (قوله نعم  
لوقال) أي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله له) أي للخارج (قوله لجواز  
اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذ كر انتقاله نعم يظهر تقييده أخذاً من التعليل بما اذا كان  
من يشبه عليه الحال شرح م ر (قوله على شاهد مع يمين) أي في غير بيته الداخل كما ذكره الشارح  
بعد (قوله مع الشاهد) أي اذا انضمت اليه مع الشاهد واليمين (قوله بمصر) أي من قوله أو كانت  
شاهد أو يميناً وبينه الخارج شاهدان (قوله لا بزيادة شهود) لكمال الحجة من الطرفين ولان ما قدره  
الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدية الحر ما لم يبلغوا عدد التوازن والارجحت لا فادتها حينئذ العلم  
الضروري وهو لا يعارض شرح م ر (قوله مطلقة) بان لم تقيده بزمن والمؤرخة هي المقيدة بزمن  
(قوله نعم لو شهدت احدهما بالحق) أي وقد أطلقت احدهما وأرخت الأخرى كما هو الفرض وصرح  
به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قاله س ل (قوله انما تكون بعد  
الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله أو ييد غيرهما) بخلاف ما لو كانت اليد للاحدهما فقط فانها  
ترجح برماوى (قوله ذي الأكثر) أي التاريخ الأكثر وهو الأسبق (قوله لا تعارضها فيه) أي  
الأكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارضها فيها تساقط بالنسبة لها فيستصحب  
الملك السابق م ر (قوله أي يوم ملكه) قال شيخنا ع ش وهو الوقت الذي أرخت به البيته برماوى  
أي لا من وقت الحكم (قوله بالشهادة) أي بسبب الشهادة (قوله ييد البائع) أي أو الزوج وذلك بان  
يدعى اثنان على واحد فيقول أحدهما باني هذا من سنة ويقول الآخر باعني اياه من سنتين ولم يقبضه  
البائع لاهذا ولا لهذا وأقام كل بينة فيثبت لذي الأ أكثر تاريخاً ولا أجر له على البائع لأنه لا يضمن المنافع  
الفائتة تحت يده كما مر وقوله والصداق بأن تدعى عليه احدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التي عنده  
من سنة وتدعى الأخرى انه أصدقها اياهما من سنتين وتقيم كل بينة بدعواه فيحكم بها اثنتان ولا أجر  
لهما على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الخ) ليس استدراكاً على المان كما قد يتوهم بل هو استدراك  
على قوله كما لا تسمع الخ ومحط الاستدراك قوله فادعى آخر انه كان له أمس حيث تسمع دعواه حينئذ

الأخرى لا تعارضها فيه (ولصاحبه) أي التاريخ السابق (أجرة وز يادة حادثة من يومئذ) أي يوم ملكه  
بالشهادة لانهما نماء ملكه ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا أجر عليه للمشتري على الاصح عند النووي  
في البيع والصداق لكن صحيح البلقيني خلافاً (ولو شهدت) بينة (بما سكه أمس) ولم تعرض للحال (لم تسمع) كما لا تسمع دعواه بذلك  
ولانها شهدت له بما لم يدعه نعم لو ادعى رقب شخص ييده فادعى آخر انه كان له أمس وانه أعتقه وأقام بذلك بينة قبلت لان المقصود منها

اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فيما ذكر لا تسمع البيعة فيه (حتى تقول ولم يزل ملكه ولا نعلم من يلاؤه وتبين سببه) كأن تقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس فتعبري ببيان السبب أولى من اقتصاره على الاقرار (ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولد أو ثمرة ظاهرة) عند أقامتها المسبوق بالملك اذ يكفي لصديق (٤٠٧) الحجة سببه بلحظة لطيفة وخرج

يزيد في مطالعة المؤرخة  
للملك بما قبل حدوث  
ذلك فإنه يستحقه وبالولد  
الجل وبالأظهر غيرها  
فيستحقهما تبعاً لصلتهما  
كما في البيع ونحوه وإن  
احتمل انفصالهما عنه  
بوصية وقولي ظاهرة أولى  
من قوله موجوده (ولو  
اشترى) شخص (شأ)  
فأخذ منه بحجة غير اقرار  
ولو مطلقة (عن تقييد  
الاستحقاق بوقت الشراء  
أو غيره) (رجع على بائعه  
بالثمن) وإن احتمل انتقاله  
منه إلى المدعي أو لم يدع  
ملكاً سابقاً على الشراء  
لمسبب الحاجة إلى ذلك في  
عهدة العقود ولأن الأصل  
عدم انتقاله منه إليه فيستند  
الملك المشهود به إلى ما قبل  
الشراء وخرج بتصريحي  
بغير اقرار من المشتري  
الاقرار منه حقيقة أو حكماً  
فلا يرجع المشتري فيه بشئ  
(ولو ادعى) شخص (ملكاً  
مطلقاً فشهدت له) به (مع  
سببه لم يضر) ما زاده  
(وإن ذكر سبباً وهي)  
سبباً (آخر ضرر) ذلك  
للتناقض بين الدعوى

فانهم (قوله أو تبين سببه) ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها أرضه زرعها أو دابته تتجث في ملكه أو أثمرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس شرح م (قوله لم يستحق ولد أو ثمرة) لأنهما ليسا من أجزاء الدابة والشجرة ولذا لا يتبعانها في البيع المطلق شرح م (قوله ظاهرة) يعني مؤبرة م (قوله عنه) أي عن الأصل (قوله أولى من قوله موجودة) لأن الموجودة تصدق بغير المؤبرة ع ش (قوله رجع على بائعه) محله عند الجهل بالخال فلو علم أنه ليس ملكه وأخذ منه بعد بيعة فلا رجوع له على البائع لأنه المضيع لملكه قاله الخليل ونقل عن السجيني الكبير ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لأنه لما علم أنه ليس ملكاً للبائع كان مقرراً بأنه لغيره وقوله على بائعه بالثمن أي البائع الذي لم يصدق المشتري وخرج ببائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لأنه لم يتلق الملك منه ولم يصدق المشتري ما لو صدقه على أنه ملكه فلا يرجع عليه بشئ لاعترافه بأن الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذره حينئذ ولا يرجع من أخذه منه عليه بشئ من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالاجرة لأنه استحقها بالملك ظاهراً وأخذ الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمدعي بعد شرائه من البائع إنما هو لمسبب الحاجة إلى ع ش قال زى وهذا كالمستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيه بتقدير الملك قبيل البيعة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضاً فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدعي فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البيعة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن اه وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزءاً من الأصل سل وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للمد كورات لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أي المدعي اه رشيدى (قوله أولم يدع) أي المدعي أي الذي ينزع العين فلا يحتاج أن يقول هي ملكي قبل أن يبيعها لك البائع حل وهذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م وقيل لا يرجع المشتري على بائعه بالثمن إلا إذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء لينتفي احتمال الانتقال من المشتري إليه (قوله لمسبب الحاجة) علة للثمن (قوله فلا يرجع المشتري) لأن اقراره لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له إن يرجع عليه سم (قوله لم يضر ما زاده) لأنه ليس مقصوداً في نفسه وإنما هو كالتابع والمقصود الملك زى (قوله ضر ذلك) والفرق بين هذا وما قاله على ألف من ثمن عبد فقال المقر له لابل من ثمن ثوب حيث لم يضر أنه لا يعتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشهادة والدعوى فلا بد من مطابقتهما شرح م (درس)

فصل في اختلاف المتداعين في أي في نحو عقد أو اسلام أو عتق شرح م وهذا الفصل من تعلق تعارض البيعتين (قوله في قدر مكثرى) أي أو في قدر الاجرة أو قدرهما شرح م (قوله أنه) أي إن كلا منهما اشتراه منه أي من الثالث (قوله وسلمه ثمنه) قيد بذلك لاجل قوله بعد فيلزم أنه حل (قوله وأقام بيعة) معطوف على كل من اختلافوا دعى كما أشار له الشارح بقوله في الصورتين وحينئذ فالضمير

والشهادة وإن لم تذكر السبب قبلت شهادتها لأنها شهدت بالمقصود ولا تناقض (درس) فصل في اختلاف المتداعين لو (اختلفا) أي اثنان (في قدر مكثرى) كأن قال آجرتك هذا البيت من هذه الدار شهر كذا بعشرة فقال بل آجرتني جميع الدار بالعشرة (أو ادعى كل منهما على ثالث بيده شئ أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام) كل منهما في الصورتين (بيعة) بما ادعاه (فإن اختلف



تاريخهما حكم (للاسبق) تاريخا لعدم المعارض حال السبق وهذا من زيادتي في الاولى ومحل فيه اذا لم يتفقا على أنه لم يجز الاعقد واحد فان اتفقا على ذلك سقطت البيتان (والا) (٤٠٨) بأن اتحد تاريخهما أو أطلقتا أو أحدهما (سقطتا) لاستحالة

عما لهما وصار كأن لا يئنة  
فيفسخ العقد بعد تحالفهما  
في الأولى كما مر في البيع  
ريحاف الثالث في الثانية  
سكل منهما يميناً أنه ما باعه  
ولا تعارض في الثمين  
فيلزم أنه قال الراجح في الأولى  
ولك أن تقول إن محل  
التساقط في المطلقين وفي  
المطلقة والمؤرخة اذا اتفقتا  
على ما ذكر فيها والافلا  
تساقط لجواز أن يكون  
التاريخ فيهما مختلفا فيثبت  
الزائد باليئنة الزائدة (أو)  
ادعى كل منهما على ثالث  
بيده شئ (أنه باعه له) أي  
لثالث بكذا فانكر  
(وأقامها) أي اليئنة  
وطالب بالثمن (سقطتان  
لم يمكن جمع) بأن تحدد  
تاريخهما أو اختلف وضاق  
الوقت عن العقدين  
والا تنقل بينهما من  
المشتري إلى البائع الثاني  
فيحلف الثالث يمينين  
(والا) أي وإن أمكن  
الجمع بأن اختلف تاريخهما  
واتسع الوقت لذلك أو  
أطلقتا أو أحدهما (لزمه  
الثمان) وقولي إن لم يمكن  
جمع أعم من قوله إن اتحد  
تاريخهما (ولومات)

المستتر فيه عائد على كل من حيث العطف على ادعى وعلى ضمير التثنية من حيث العطف على اختلاف  
فيه ثم تعلم أن في العبارة نوع اجمال (قوله حكم للاسبق) لأن معناه زيادة علم ولأن الثاني اشتراه من  
الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لأنه خلاف الأصل والظاهر شرح مـ رـ و يلزم  
المدعى عليه لا يرد دفع ثمنه لثبوته بينة من غير تعارض فيه كما صرح به في الروض سم على حج  
وعبارة عـ شـ حكم للاسبق لأن العقد السابق صحيح لا محالة لأنه إن سبق العقد على الا كترصح  
ولغا العقد على الأقل أو بالعكس بطل الثاني في الأقل دون الباقي وعبارة شرح مـ رـ فتقدم السابقة ثم  
إن كانت هي الشاهدة بالسكل لغت الثانية أو ببعض أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي اهـ وقوله  
أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهره إن مالك العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى  
هذا فامعنى العمل بمابقة التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بمتأخرة التاريخ ألا يقال إن  
المراد من العمل به أن في التعارض ثم إن كانت شاهدة بالسكل فالعمل بها على ظاهره لافناء الثانية والافنى  
الحقيقة عمل بمجموع البيتين وغاية الامر أن ما شهدت به الاولى وافقها عليه الثانية عـ شـ عليه  
(قوله في الأولى) وهي قوله اختلفا في قدر مكثري عـ شـ وصورتها كأن تشهد بيئته أحدهما بأنه  
استأجر جميع الدار من أول المحرم إلى آخر رمضان بعشرة و بينة الآخر بأنه استأجر هذا البيت من أول  
صفر إلى آخر رمضان بعشرة (قوله اذا لم يتفقا) أي المتداعيان (قوله فيفسخ العقد) أي ويأخذ  
المستأجر العشرة إن كان دفعها لأن الصورة إن اختلف كان قبل استيفاء المنفعة حتى يكون  
للاختلاف فائدة وترجع الدار للثو جـ عـ شـ على مـ رـ (قوله ولا تعارض في الثمين) لاتفاق البيتين  
على دفعهما له برماوى (قوله فيلزمه) لأن التساقط يكون فيما وقع فيه التعارض وهو رقبة الشئ  
لأن الثمن زى وحل لزوم الثمين اذا لم تعرض بينة كل لقبض المبيع والافلا يلزمه شئ وكونه تحت يده  
حينئذ يمكن أن يكون هبة أو شراء من أحدهما اهـ (قوله على ما ذكر) أي أنه لم يجز الاعقد واحد  
والمعتمد التساقط مطلقا (قوله فيثبت الزائد) أي من المكثري باليئنة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي  
بأنه أجـ رـ جميع الدار قال حجـ ولك أن تقول إن مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد والى يحكم بالتعارض في  
أكثر المسائل (قوله أو ادعى كل منهما الخ) هذه عكس ما قبلها فان تلك في مشتريين وبائع وهذه في  
بائعين ومشتريين قصودهما الثمن وفي تلك العين برماوى وزى (قوله فيحلف الثالث يمينين) ويبقى  
له الشئ الذى بيده ولا يلزمه شئ (قوله لذلك) أي للعقدين والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت  
نصرانيته) المراد كفره حل كما يدل عليه التعليل وعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته  
لا حاجة لذلك لأنه لازم لنصرانيا الولد اهـ لأنه لا يكون نصرانيا الا ان تقدم لاييه نصرانية (قوله  
فيصدق) أي بالنسبة للارث والافهو يغسل ويصلى عليه فيقول ائلى أصلى عليه إن كان مسلما ويدفن  
بمقابر المسلمين حل وعبارة مـ رـ ويقول المصلى عليه في النية والدعاء إن كان مسلما وظاهر كلامهم  
وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا صيره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في  
الجنائز (قوله زيادة علم بانتقاله الخ) أي والأخرى مستحبة للنصرانية وكذا كل مستحبة وناقلة  
مـ رـ كيينة الجرح مع بينة التعديل فتقدم الاولى كما مر (قوله وإن قيدت) مقابل قوله مطلقة فالمراد

شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل) منهما (مات) أبى (على ديني) فآثره (فان عرفت  
نصرانيته حاتم النصراني) فيصلق لأن الأصل بقاء كفره وذكر التحليف من زيادتي (فان أقام كل بينة مطلقة) بما قاله (قدم المسلم)  
لأن مع يفتقر زيادة علم بانتقاله من النصرانية إلى الاسلام (وان قيدت) بينة النصراني

بالاطلاق

(بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق (٤٠٩) لأن الظاهر معه سواء أعكست بينة

بالاطلاق عدم التقييد بأن آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله بأن آخر كلامه نصرانية) ولا بد أن تفسرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة والأفلايكفر بهذا بر ماوى لقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية (قوله لأن الظاهر معه) لأن الأصل بقاء النصرانية (قوله بأن آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة الاسلام على المعتمد زى ولا يكتفى بالاطلاق إلا ان كان الشاهد فقيها موفقا للقاضى في مذهبه فيما يسلّم به الكافر ومثله يقال في بينة النصراني (قوله أم أطلقت) أي قالت مات مسلما فيحصل التعارض وينساقطان وفيه ان هذا واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت الناقلة إلا أن يقال محل العمل بالناقلة ما لم يوجد معارض لها اهـ حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بينة المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بينة النصراني للقيّد سم وهو قولها ان آخر كلامه نصرانية لأنها حينئذ ليس مستندها الاستصحاب فقد منها على الناقلة لأن الظاهر معها الكون نصرانية معلومة وحل تقديم الناقلة على المستصحة إذا كان مستند المستصحة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان عرفت نصرانيته أي جهل هل هو مسلم أو كافر وهو مشكل اذ كيف يجهل ذلك وله ولد نصراني أي كافر ويجاب بأنه استلحقه الولد ان أي المسلم والكافر حل بان يدعي أنه أبوهما وكان غائب قبل ذلك ويصدقهما كما قاله ع ش (قوله بحكم اليد) أي لا بحكم الارث حتى لو كان ذكر وأنثى قسم نصفين حل وع ش (قوله نصفين) أي ان كان يدهما أو يدهما فانه كان يده غيرهما فالقول قوله كما قاله م ر وحج وقول الشارح بحكم اليد قد يفهم انه لو كان يدهما فانه كان يده لا يقسم بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الررض ولا يختص به ذواليد لانه لا أثر ليد بعد اعتراف صاحبها بأنه كان للميت وأنه يأخذه ارثا فكأنه يدهما (قوله بقاءه على دينه) أي الى موت الاب (قوله تنصره) أي المسلم وقوله الى ما بعد الموت أو الى الموت (قوله تعارضتا) أي فينساقطان فكأنه لا بينة وتقدم أنه يحلف المسلم حينئذ لأن الأصل بقاءه على دينه الى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ) هذه المسئلة كالتى قبلها في المعنى لكنها تخالفها في اللفظ والحكم لأن مصب الدعوى هنا الموت قبل الاسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت أو قبله وعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة لاتفاقها في شئ سوى الاتفاق على وقت الاسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلواتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته اهـ وبه نعلم أن قول الشارح الآتى فان لم يتفقا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا طائل تحته لانه عين المسئلة الاولى المذكورة في قوله كأصله ولومات نصراني الخ اهـ فلو قال بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا ان لم يتفقا على وقت اسلام الابن ثم يقول فلواتفقا على اسلام الابن الى آخر عبارة الأصل كان أوضح وأخصر وبعبارة أخرى فلو قال المصنف فيما سبق فان لم يتفقا على وقت الاسلام حلف المسلم الخ عقب قوله بل قبله وقال هنا وان اتفقا على وقت الاسلام فعكسه الخ اسكان أخصر وكان يستغنى عن قوله بعد فان لم يتفقا الخ (قوله قبل اسلامي) أي فكنت موافقا له في الدين وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلانث عبد البر (قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بأن اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد البر (قوله بقاء الحياة) أي بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه (قوله ناقلة من الحياة) أي نقلت الاب من الحياة قبل اسلام الولد الى موته وقوله والاخرى

المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه اسلام أم أطلقت ومسئلة اطلاق بينته من زبادنى (أو جهل دينه ولكل) منهما (بينه أولا بينة حلفا) أي حلف كل منهما للآخر وقسم المترك بحكم اليد نصفين بينهما فقول الأصل وأقام كل بينة ليس بقيد (ولو مات نصراني عنهما) أي عن ابنين مسلم ونصراني (فقال المسلم أسلمت بعد موته) فاليراث بيننا (و) قال (النصراني) بل (قبله) فلا ميراث لك (حلف المسلم) فيصدق لأن الأصل بقاءه على دينه سواء اتفقا على وقت موت الاب أم لا (وتقدم بينة النصراني) على بينته اذا أقامها بما قاله لأن مع بينته زيادة علم بالاتقال الى الاسلام قبل موت الأب فهي ناقلة والاخرى مستصحة لدينه نعم ان شهدت بينة المسلم بأنها كانت نسمع تنصره الى ما بعد الموت تعارضتا فيحلف المسلم (أو قال المسلم مات) الاب (قبل اسلامي) قال (النصراني) مات (بعده و) قد اتفقا

(٥٢ - (بجبرى) - رابع) على وقت الاسلام فعكسه) فيصدق النصراني بيمينه لأن الأصل بقاء الحياة وتقدم بينة المسلم على بينته اذا أقامها بما قاله لأنها ناقلة من الحياة الى الموت والاخرى مستصحة للحياة نعم ان شهدت بينة النصراني

بأنها عاينته حيا بعد الاسلام تعارضت أقواله الشيخان أي فيحلف النصراني وذ كز التحليف هذا من زيادتي أيضا فان لم يتفقوا على وقت  
 الاسلام فالصدق المسلم لان الأصل بقاءه على دينه وتقدم بينة النصراني على بينته نعم ان شهدت بينته بأنها عاينته ميتا قبل الاسلام تعارضتا  
 فيحلف المسلم (ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من الفريقين (مات على ديننا حلف الابوان) فهم المصدقان لان  
 الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعهما فيستصحب حتى يعلم خلافه ولو انعكس الحال فسكان الابوان مسلمين والابنان كافرين وقال كل  
 ما ذكر فان عرف للابوين كفر سابق وقالوا أسلمنا قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ بعد أسلمنا وقال الابنان لا ولم يتفقوا على وقت الاسلام  
 في اثباته فالصدق الابنان لان الأصل (٤١٠) البقاء على الكفر وان لم يعرف لهما كفر سابق أو اتفقوا على وقت

الاسلام في الثلاثة فالصدق  
 الابوان عملا بالظاهر في  
 الاولى ولان الأصل بقاء  
 الصبا في الثانية (ولو  
 شهدت) بينة (أنه اعتق  
 في مرض موته سالما  
 و) شهدت (أخرى) أنه  
 اعتق فيه (غائما وكل)  
 منهما (ثلث ماله) ولم  
 تجز الورثة ما زاد عليه (فان  
 اختلف تاريخ) للبينتين  
 (قدم الاسبق) تاريخا  
 كما في سائر التصرفات  
 المنجزة في مرض الموت  
 ولان مع بينته زيادة علم  
 (أو اتحد) التاريخ (أقرع)  
 بينهما لعدم المرجح (والا)  
 أي وان لم تذكر تاريخا  
 بان أطلقا أو احداهما  
 (عتق من كل) من سالم  
 وغام (نصفه) جمع بين  
 البينتين وانما لم يقرع  
 بينهما لانوا أقرعنا لم نأمن  
 أن يخرج سهم الرق على  
 الاسبق فيلزم ارقاق حر

مستصحبة للحياة أي حياة الاب بعد اسلام الابن (قوله فيحلف النصراني) لان الأصل بقاء حياة  
 الاب الى اسلام ابنه كما مر (قوله بقاءه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله أو بلغ) هذه اللفظة  
 ثابتة في بعض النسخ وهو المناسب لقوله بعد في الثالثة وفي نسخة اسقاطها وهو المناسب للنسخ التي فيها  
 اثباته بدل الثالثة عبد البر لم يخصص اسقاطها أولى لانها عين قوله أسلمنا قبل بلوغه تأمل وعبرة حل  
 قوله بعد اسلامنا أي فهو مسلم تبعوا فيه ان هذه هي قوله أسلمنا قبل بلوغه الا أن يقال الاولى الاختلاف  
 في وقت الاسلام والثانية الاختلاف في وقت البلوغ (قوله أو اتفقوا) أي أو عرف لهما كفر واتفقوا  
 الخ (قوله عملا بالظاهر) وهو اسلام الابوين أصالة برماوى (قوله في الاولى) وهي اذا لم يعرف لهما  
 كفر سابق والثانية قوله أو اتفقوا (قوله بقاء الصبا) أي الى وقت الاسلام كي يتبعهما فيه برماوى (قوله  
 كما في سائر التصرفات المنجزة الخ) أي فانه اذا لم يسعها الثلث يقدم الاسبق فالاسبق كما مر (قوله  
 زيادة علم) أي بتقديم تاريخ لعنق (قوله فيلزم الخ) ولا نظر لزوم ذلك في النصف لانه أسهل من الكل  
 شرح مر (قوله أو شهدا جنبيان) أي عدلان ع ش فقيه حذف من الاول لانه لالة اثباتي (قوله وكل  
 منهما ثلثه) بان كانت قيمة كل منهما مائة وكان عنده مائة غيرهما (قوله تعين للاعتاق غام) لان الورثة  
 أعلم بحال المورث (قوله وارفعت التهمة) وكون الثاني أهدي لجمع المال الذي يرثونه بالولاء بعيد فلم  
 يقدح تهمة سم (قوله دونه) كأن كانت قيمته خسين (قوله الذي لم يثبت له بدلا) وهو النصف الآخر  
 في مثالنا (قوله خلاف تبعض الشهادة) والمعتمد أنها لا تتبع في هذه الصورة كما نص عليه الشافعي  
 فيعتق العبدان الاول بالشهادة والثاني باقرار الوارثين اذا كانا حائزين والاعتق منه قدر نصيبهما سم  
 بالمعنى حل واذا قلنا بالتبعض عتق غام كله وبعض سالم لذي لم يثبت له بدلا شرح البهجة (قوله وثلثا  
 غام) أن كان كل من سالم وغام يساوي مائة وهذا مائة فاذا هلك الم كان التركة غاما والمائة فيعتق  
 من غام ثلثا لانهم ثلث التركة (قوله وكان سالما هلك أو غصب من التركة) عملا بشهادة الوارثين  
 الحائزين بأنه رجع عن الوصية به فاندفع ما يقال ان الوصية به ثبتت بشهادة الاجنبيين وهو ثلث ماله  
 فقطضى شهادتهما أنه يحسب من التركة (قوله ولا يثبت الرجوع) أي عن عتق سالم (قوله قدر ثلث  
 حصتهما) أي من التركة وهو ثلث غام ان كان لهما اخوان لان التركة مائتان ونصيبهما مائة وثلثها  
 يساوي ثلث قيمة غام قاله ببر (قوله قدر ثلث حصتهما) أي من التركة أي مع عتق سالم كله  
 (فصل في القاتل) وهو لغة متبوع الاثر والشبه مر من قولهم قفوتنه اذا تبعته أثره والجمع قافة

وتحرير رقيق وقولي والأعم من قوله وان أطلقا أو شهدا جنبيان أنه وصى بعتق سالم و (شهد  
 واران) عدلان (انه رجع) عن ذلك (وصى بعتق غام وكل) منهما (ثلثه) أي ثلث ماله (تعين) للاعتاق (غام) دون سالم وارفعت  
 التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه وخارج بثلثه ماله لو كان غام دونه فلا تقبل شهادة الوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا  
 وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين ف) يتعين للاعتاق (سالم) بشهادة الاجنبيين لاحتمال اثبات  
 له (وثلثا غام) باقرار الوارثين الذي تضمنته شهادتهما ماله وكان سالما هلك أو غصب من التركة ولا يثبت الرجوع بشهادتهما لنفسهما ولو  
 كانا غير حائزين بن عتق من غام قدر ثلث حصتهما (فصل) في القاتل وهو المالحق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من

كبايع

علم ذلك (شرط القاتف أهلية الشهادات) هذا أولى من اقتصاره على الاسلام والعدالة والحرية والذكورة (ونجربة) في معرفة النسب بان يعرض عليه ولد في نسوة ليس فيهن أمه ثلاث مرات ثم في نسوة فيهن (٤١١) أمه فان أصاب في المرات جميعا اعتمد

كبايع وباعة عبد البر وزى وعبارة الرشيدى يقال قاف أثره من باب قال اذا تتبعه مثل قفأثره ويجمع القاتف على قافة اه وأصله قيقة قلبت الياء الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها فهو من باب قوله وشاع نحو كامل وكله \* بالنظر للتقدير (قوله هذا أولى من اقتصاره الخ) لان كلام الاصل لا يشمل بقية شروط الشاهد ككونه ناطقا بصيرا غير محجور عليه وغير عدولن ينفي عنه ولا بعض ان يلحق به لانه شاهد أو كما كره الاوجه كما قاله البلقيني عدم اعتبار سمعه خلافا لما قاله في المطلب عن الاصحاب شرح مر (قوله ونجربة) واذا حصلت التجربة اعتمدنا الحاقه ولا تجدد التجربة لكل الحاق شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو صريح في اشتراط الثلاث واعتمده في الروضة كاصلها لكن قال الامام العبرة بغلبة الظن وقد تحصل بدون ثلاث واستش كل البارزى خلو أحد أبويه من الثلاثة الاول بانه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيهن فائدة وقد يصيب في الرابعة اتفاقا فالاولى أن يعرض مع كل صنف ولدا واحدا منهم أو في بعض الاصناف ولا تختص به الرابعة فاذا أصاب في الكل علمت تجربته حينئذ اه وكون ذلك أولى ظاهر فهو غير مناف لكلامهم شرح مر (قوله في نسوة) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة للحاجة ع ش على مر (قوله نظرا للمعنى) وهو شدة ادراكه لحقوق الانساب لما خصه الله من علم ذلك وعبارة مر لان القياقة نوع علم فمن علمه عمل به (قوله مع ماورد) أى على ماورد (قوله ان مجززا) بزاءين مجتمعتين كفى ع ش والاولى منهما مشددة مكسورة وسمى بذلك لانه كان كلما أخذ أسيرا جز رأسه أى قطعه (قوله فرأى أسامة) هو ابن زيد قال أبو داود كان أسامة أسود وزيدا أبيض مر (قوله فقال ان هذه الاقدام الخ) فلو لم يعترف قوله لمنعه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الا بالحق شرح مر وفيه رد على المنافقين حيث طعنوا في نسب أسامة وقالوا ليس ابن زيد لان زيدا كان أبيض وأسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينشئ من ذلك لانهم رضى الله تعالى عنهما كما حياه صلى الله عليه وسلم فإقراره صلى الله عليه وسلم وسروره به يدل على أن القياقة حق ووجه الرد على المنافقين أنهم كانوا يسلمون الحكم بالقاتف لانه كان أمرا معروفا عندهم شيئا قال ع ش على مر وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويشاب على ذلك وهل تجب الاجرة له على ذلك أولا فيه نظر والا قرب الاول (قوله عرض عليه) أى مع المتداعيين ان كان صغيرا اذ الكبير لا بد من تصديقه كما مر في الاقرار والمجنون كالصغير وألحق به البلقيني مغمى عليه ونائما وسكران غير متعد وما ذكره في التأم بعيد جدا فان لم يكن قاتفا وتخيرا اعتبر انتساب الولد بعد كماله قاله البلقيني ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفراش لم يقبل الحاق القاتف الا أن يحكم كما ذكره الماوردى وحكا في المطلب عن ملخص كلام الاصحاب شرح مر (قوله فيخلق من الحق به) ولا ينقض الابينة فلو بلغ وانتسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح مر وحصل ما في الزركشى أنه اذا ألحقه باحدهما فان رضى بذلك بعد الحاق ثبت نسبه والا فان كان القاضي استخلفه وجعله كما بينهما جاز ونفذ حكمه بما رآه والا فلا يثبت النسب بقوله والحاقه حتى يحكم الحاكم اه وقضيته أنه لا بد من قاتفين في الشق الاخير يشهدان عند القاضي سم (قوله فلا ينقطع تعلق الاول) بل يعرض الولد على القاتف كما في الاسعاد زى

قوله وذكر الامم مع النسوة ليس للتقييد بل للاولوية اذ الاب مع الرجال كذلك على الاصح فيعرض عليه الولد في رجال كذلك بل سائر العصبه والا قارب كذلك وبما ذكر علم ما صرح به الاصل أنه لا يشترط فيه عدد كالتقاضي ولا كونه من بنى مدح نظر المعنى خلافا لمن شرطه وقوفامع ماورد في الخبر وهو ما رواه الشيخان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم ترى أن مجززا المدحى دخل على فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض (فان تداعيا) أى اثنان (وان لم يتفقا اسلاما وحرية مجهولا) لقيطأو غيره (أو ولد موطوأتهما وأمكن كونه من كل) منهما (كان وطئا امرأة بشبهة) كأمة لهما (أو) وطئ (أحدهما زوجة الآخر بشبهة) ولهم لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئهما عرض

عليه أى على اقاتف فيلحق من الحق به منهما (فان تخلل) وطأهما (حيضة فلثاني) الولد لان فراشه باق وفراش الاول قد انقطع بالحيضة (الا أن يكون الاول زوجا في نكاح صحيح) والثاني وطئا بشبهة فلا ينقطع تعلق الاول لان امكان الوطء مع فراش النكاح الصحيح قائم مقام نفس الوطء والامكان حاصل بعد الحيضة فان كان الاول زوجا في نكاح فاسد انقطع تعلقه لان المرأة لا تصير فراشا

في النكاح الفاسد الا بالوطء ﴿ كتاب الاعتاق ﴾ هو ازالة الرق عن الآدمي والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال أيمارجل (٤١٢) أعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضومنه عضومنه من النار

### ﴿ كتاب الاعتاق ﴾

ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله تعالى أن يعتقه وقارؤه من النار والعتق المنجز من مسلم قرية أما المعلق فليس قرية أي ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قديقه من به ما يقتضي كونه قرية كمن علق عتق عبده على إيجاده قرية كان صليت الضحى فأت حرأما العتق من الكافر فليس قرية سم زى وهو مأخوذ من عتق الفرخ اذا طار واستقل زى فعناء لغة الاستقلال وعبرة غيره من أعتق لامن عتق لان عتق لازم فلا يقال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك عدل عن أصله (قوله عن الآدمي) خرج الطير والبهيمة وفيه أنه عالم بدخلاف ازالة الرق حتى يخرجهما (قوله فك رقبة) خست الرقبة بالذ كردون سائر الاعضاء لان ملك السيد لعبده كالحبل في الرقبة فاذا أعتقه فكأنه أطلقه من الحبل (قوله أيمارجل) ما زائدة والرجل وصف طردى فلا مفهوم له ع ش وأعتق صفة لرجل دالة على فعل الشرط (قوله استنقذ الله الخ) ولو أعتق جماعة عبدا مشتركا حصل لكل منهم هذا الثواب المخصوص عميرة سم والسين والتاء زائدتان أي أعتق الله والحديث خاص بالمسلم والكافر اذا مات مسلما (قوله حتى الفرج بالفرج) نص على ذلك لان ذنبه أقبح وأخف ع ش أولانه قد يختلف من المعلق والعتيق وهذا أحسن لان الاول منقوض بما يحصل به الكفر من الاعضاء كاللسان لان الكفر أخف من الزنا اه شوبرى وزى (قوله أهل تبرع) نعم لو أوصى به السفية أو أعتق عن غيره بآذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قن بيت المال على ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن موسر لم رهون أو وارث موسر لقن التركة صرح م ر (قوله لامن مكره) بشرط أن لا ينوى العتق سم وعبرة ع ش على م ر قوله لامن مكره أي بغير حق أما اذا اشترى عبدا بشرط العتق وامتنع منه فأكره على ذلك فانه يعتق لانه كراه بحق زاد شيخنا زى أيضا ويتصور في الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله أن لا يتعلق به حق الخ) بأن لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالمعار أو يتعلق به حق لازم وهو عتق كستولادة والمساكنة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كاللوج فقول كستولادة أخذه من رجوع النفي للقيد الثاني لان نفي النفي اثبات وقوله ومؤجرا أخذه من رجوع النفي للقيد الثالث وهو قوله يمنع بيعه (قوله على تفصيل مريانه) وهو انه ان كان موسرا صرح منه وان كان معسرا فلا وعبارته في كتاب الرهن ولا ينفذ الاعتاق موسرا بلاده ويغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله رهنا والولد حر (قوله وهو مشتق نحرير الخ) أي ولومع هزل رلبأ ما نفسيهما كانت نحرير فكناية كانت طلاقا أما أعتقتك الله أو الله أعتقتك فصرح فيهما كطاعتك الله أو أبرك الله ويفارق نحو باعك الله وأقالك الله حيث كان كناية اضعفهما بعدم استقلالهما بالماله صود بخلاف تلك شرح م ر لان القاعدة أن ما يستقل به الانسان اذا أسنده لله تعالى كان صريحا وما لا يستقل به اذا أسنده لله تعالى كان كناية (قوله الخ) أي وأنت منك وك الرقبة أو فككت رقبتك (قوله ولم يقصد العتق) بان قصد التداء أو أطلق وعمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة التداء فان كان قد هجر وترك فانها تعتق عند الاطلاق كما قاله سم (قوله وقولي الخ) وعبرة الاصل وصرح نحرير واعتاق (قوله لا ملك لي عليك) أي لكوني

حتى الفرج بالفرج (أركانه) ثلاثة (عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه ما) مر (في واقف) من كونه مختارا أهلا تبرع (وأهلية ولأه) فيصح من مسلم وكافر ولو حريا لامن مكره ولا من غير مالك بخير نيابة ولا من صبي ومجنون ومجنور وسفه أو فليس ولا من مبعوض ومكاتب وتعبيري بما ذكر أولى ما عبر به (و) شرط (في العتق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه) كستولادة ومؤجر بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على تفصيل مريانه والتصرح بهن من زيادتي (و) شرط (في الصيغة لفظ يشعر به) وفي معناه مامر في الضمان اما (صرح) وهو مشتق نحرير واعتاق وفك رقبة) لوروده في القرآن والسنة كقوله أنت حر أو محرر أو حررتك أو عتق أو معتق أو أعتقتك أو أنت فكك الرقبة الخ نعم لو قال ان اسمها حرة ياحرة ولم يقصد العتق لم تعتق وقولي مشتق من زيادتي (أو كناية كلا) هو

اعتقتك

أولى من قوله وهي لا (ملك لي عليك) لا بد لي عليك (لاسلطان) أي لي عليك (لا سبيل)

أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (أنت سائبة أنت مولاي) لا شراكة بين العتق والمعتق (وصيغة طلاق أوظهار) صريحة كانت أو كناية فكل منهما كناية هنا أي



فما هو صالح فيه بخلاف قوله لعل - اعدأواس - شري رحلك أول رقيقه أنامتك حر فلا ينفذه العتق وان نواه وقولي اوظهار من زيادتي  
وتقدم أن لكتابة تحتاج الى نية بخلاف الصريح (ولا يضر خطأ بند كبير) (٤١٣) أو تأنيث (فقوله لعل بعد أنت حره

اعتقتك ويحتمل لكوني بعتك أو وهبتك (قوله فيما) أي شخص هو أي كل منهما (قوله أول رقيقه)  
شامل للذكر والأنثى (قوله أنامتك حر) الأولى طالق كافي نسخ بل الصواب ذلك لان الكلام في  
صيغة الطلاق وأنامتك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق ولا هنا برماوى قال ع ش أي فلا  
يكون قوله أنامتك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق أن النكاح الذي ينحل  
بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل أنه لا يأخذ خامسة ولا نحواً اختها ولا كذلك هنا فان الرق لا يقوم  
بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح) هو كذلك ولكن لابد من قصد اللفظ المعناه  
كنظيره في الطلاق فلورأي أمة في الطريق فقال تأخرى يا حره فاذهي أمتك لم تعق برلسي سم (قوله  
وصح معلقاً) وهو أي التعليق غير قرينة ان قصده حناً ومنعاً وتحقيق خبر والافقر به ويجرى في  
التعليق هنا ما مر في الطلاق من كون المعلق بفعله مبالياً ولا ولا يشترط صحة التعليق اطلاق التصرف  
فدليل صحته من نحو راهن معسر ومفاس وممر تد شرح م ر قال ع ش عليه ومفهوم قوله أي التعليق  
ان العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقتضى ذلك قول ابن حجر وهو قرينة اجابا اه (قوله في اعتاقه)  
أي العبد كما يؤخذ من شرح الروض وع ش م ر (قوله أي الشائع) لم يبين محترزه وهو المعين  
وقضية كلامه عتق كله ويوجه بان عتق الجزء المعين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل صونا لعبارة  
الكاف عن الالغاء بخلاف الشائع فانه أمكن استعماله في معناه حل عليه فلم تدع ضرورة الى صرف اللفظ  
عن ظاهره ع ش (قوله فقط) أي اضعف تصرفه لكونه غير مالك فلم يقو على السراية وكان القياس  
على البيع أن لا يعتق شيء لكونه خالف الموكل باعتاق البعض لكن تشوف الشارع الى العتق أوجب  
تنفيذ ما عتقه الوكيل كافي شرح م ر وهذا اذا كان الوكيل أجنبياً فان كان شريكاً عتق ما عتقه  
وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعله منزلة فعل شريكه ولا كذلك الاجنبي  
فيقتصر فيه على ما عتقه ولا فرق بين أن يوكله في الكل أو البعض اه زى (قوله ولو بكناية) أي  
في التفويض (قوله في اعتاقك) ليس من كلام المفوض بل من كلام الشارح لبيان المراد لان المفوض  
لو أتى به كان صريحاً فلا يحتاج معه الى نية اه خضر وس ل ومن ثم لم يذكره م ر فالأولى أن يقول  
أي في اعتاقك (قوله ونوى تفويضاً) أي بقوله خيرتك فقط أما ان قال خيرتك في اعتاقك فصريح  
تفويض م ر ل (قوله حالا) لكن يغتفر هنا كل ما اغتفر بين الإيجاب والقبول (قوله أراد به  
مجلس التخاطب) أي فوراً بان لا يؤخر بقدر ما ينقطع به الإيجاب عن القبول على ما قيل والأقرب  
ضبطه بما مر في الخاتم شرح م ر (قوله أو بعتك نفسك بألف) أي في ذمتك فلو باعه نفسه بثمن  
معين لم يصح جزاً لان السيد يملكه فلو باعه بعض نفسه سرى على البائع ان قلنا بالولاء له والام يسر كما  
في فتاوى البغوي زى (قوله ولو أعتق حاملاً) شمل اطلاقه ما لو قال لها أنت حره بعد موتى فاشها  
تعتق مع حملها على الاصح في الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق أي  
تبعها كافي الروضة وأصلها في باب العدد وعلى هذا في حمل كلام المتن على حل محقق كله أو بعضه زى  
وقوله قبل الأولى بعد خروج لان القبلية تصدق بعدم خروج شيء منه (قوله تبعها) أي ما لم يكن في  
مرض الموت ولم يحتملها الثلث فان كان كذلك فان الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلسي (قوله  
في الاشخاص) أي الاجزاء كالربع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لانه يوهم السراية بخلاف

ولامنه أنت حر صريح  
(وصح معلقاً) بصفة  
كالتسديد ومؤقتاً ولغا  
التأنيث (ومضافاً لجزئه)  
أي الرقيق شائعاً كان  
كالربع أو معيناً كالسيد  
فيعتق كله سراية كنظيره  
في الطلاق نعم لو وكل في  
اعتاقه فاعتق الوكيل  
جزأه أي الشائع عتق ذلك  
الجزء فقط كما صححه في أصل  
الروضة (و) صح (مفوضاً  
اليه) ولو بكناية (فلو قال)  
له (خيرتك) في اعتاقك  
(ونوى تفويضاً) أي  
تفويض الاعتاق اليه (أو)  
قاله (اعتاقك اليك فاعتق  
نفسه) حالاً كما فادته الفاء  
(عتق) كافي الطلاق فقول  
الأصل فاعتق نفسه  
في المجلس أراد به مجلس  
التخاطب لا الحضور ليوافق  
ما في الروضة كأصلها  
(و) صح (بعوض) كافي  
الطلاق (ولو في بيع) فلو  
قال أعتقتك أو بعتك  
نفسك بألف فقبل حالاً  
عتق ولزمه الاتف وكانه في  
الثانية أعتقه بألف  
(والولاء لسيد) لعموم  
خبر الصحيحين انما  
الولاء لمن أعتق (ولو  
أعتق حاملاً بملوك له تبعها)

في العتق وان استثناه لانه كجزء منها فعتقه بالتبعية لا بالسراية لان السراية في الاشخاص فقولي تبعها أولى من قوله عتقا  
ولقوة العتق لم يبطل بالاستثناء بخلافه في البيع كما مر (لأعكسه) أي لان أعتق حملاً ولو كاله فلا تتبعه أمه لان الأصل لا يتبع الفرع  
وان أعتقها عتقاً بخلاف البيع

في المسئلتين فيبطل كإمر ومحل صحة اعتاقه وحده إذا نفخ فيه الروح فإن لم تنفخ فيه الروح كمنفعة فقال أعتقت مضغتك فهو ولو كافي الرضة كأصلها عن فتاوى القاضي وقال (٤١٤) أيضا لو قال مضغة هذه الأمة حرة فأقرارا بعتق الولد حرا وتصير الأم به أم ولو قال

النووي ينبغي أن لا نصير حتى يقربوطها لا احتمال أنه حر من وطء أجنبي بشبهة وفيه كلام ذكرته في شرح الروض أمالو كان لا يملك حملها بان كان لغيره بوصية أو غيرها فلا يعتق أحدهما يعتق الآخر (أو) أعتق (مشارك) بينه وبين غيره (أو) أعتق (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لأنه مالك التصرف فيه (وسرى بالاعتاق) من موسر لا معسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعينه (ولو) كان (مدينا) فلا يمنع الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع تعلق الزكاة (كإيلاده) فإنه يثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من الموسر إلى ما أيسر به من نصيب الشريك أو بعضه ولو مدينا (وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به) هو أعم من قوله في الثانية قيمة نصيب شريكه (وقت الاعتاق أو العلوق) لأنه وقت الائتلاف والأصل في ذلك وخبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد

قوله تبعها فلا يوهما (قوله في المسئلتين) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله وحده) مفهوم قوله وحده أنه إذا أعتق الأم وحدها أو الأم والمضغة معا عتقت المضغة وارتضاء طب سم (قوله إذا نفخ فيه الروح) لأنه يشترط في العتق أن يكون آدميا كإمر والظاهر أن المراد بلوغه أو أن نفخ الروح الذي دل عليه كلام الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م ر (قوله ينبغي أن لا نصير الخ) معتمد وقوله يقربوطها بان يقول عتقت به منى في ملكي زى (قوله أمالو كان الخ) مفهوم قوله بمملوك له (قوله أو غيرها) كالرد بعيب بأن يشتري جارية فيزوجها لغيره فتحمل من زوجها ثم يردّها المشتري للبائع بعيب فالجمل للمشتري بغير وصية أو تحمّل من زنا وصورها لشيخ عبد البر بان يهب أمه لفرعه فتحمل عنه من زنا أو زوج ثم يرجع فيه الأصل فإنه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من موسر) المراد به هنا الموسر بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للفلاس م ر أى من قوت عمونه وبومه وليته ومن سكنى بومه ومن دست ثوب يلبق به كإمر (قوله ويسرى بالعلوق من موسر) أما المعسر فلا يسرى وينعقد الولد مبعضا لحر ع ش على م ر قال م ر الأمن والد الشريك لأنه ينفذ منه إيلاد كلها اه (قوله إلى ما أيسر به) أى بقيمته لأن اليسار بالقيمة لا بنصيب الشريك (قوله قيمة ما أيسر به) يفيد أن الواجب قيمة ما أيسر به لاحصة ذلك من قيمة الجميع فإذا أيسر بحصة شريكه كلها فالواجب قيمة النصف لأن نصف القيمة عميرة سم والمراد بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بان يقوم جميعه (قوله شركاه) أى شقضاء لو كاله وقوله يبلغ ثمن العبد يقتضى أنه لا بد أن يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ ثمن باقى العبد وعبرة ع ش على م ر يبلغ ثمن العبد أى ثمن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أى حق لا جور فيها وقال ع ش أى بتقويم عدل (قوله فأعطى) عبارة م ر وأعطى وهى أولى لأن الواو لا تفيد ترتيبا ولا تعقيبا (قوله وعتق عليه العبد) يوهم أن العتق متأخر عن التقويم وإعطاء الشركاء وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله بما فيه) وهوانه إذا أعتق نصيبه من عبد الخ وقوله غيره وهوانه إذا أعتق كل العبد المشترك وكذلك الإيلاد (قوله من مهر) أى مهر نيب حل (قوله مع أرش بكاره) أى مع حصته من أرش بكاره وينبى أن محله أن تأخر الانزال عن إزالتها كما هو الغالب والأفلا يجب لها أرش ولعله لم ينبه عليه لبعده العلوق من الانزال قبل زوال البكاره كما ذكره ع ش (قوله هذا ان تأخر الانزال الخ) والحاصل أن الشريك الذى أحبل الأمة المشتركة ان كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من المهر فتلزمه ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والأفلا (قوله والا) بأن تقدم أو قارن ولو تنازع عاقر عم الواطى تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطى فيها يظهر عملا بالأصل من عدم وجوب المهر وان كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعدى على ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحققه وهذا أقرب ع ش على م ر (قوله فلا يلزمه حصته مهر) هذا يقتضى أنه يلزمه حصته أرش البكاره مطلقا والوجه أنه كالمهر من حيث التقيد

المذكور

قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق

ويقاس بما فيه غيره مما ذكر (و) عليه لشريكه في المستولدة (حصته من مهر) مع أرش بكاره ان كانت بكر هذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصته مهر لان الموجب له تعقيب الحشفة في ملك غيره وهو منتف (لا قيمتها) أى حصته

(من الولد) لان أمه صارت أم ولد حال فيكون العلق في ملك الولد فلا تجب القيمة وتعيبرى بالوقت أولى من تعييره باليوم (ولا يسرى تدير) لانه كتعلق عتق بمسقة (ولو قال) لشريك له (موسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصبي فأنكر) الشريك (حلف ويعتق نصيب المدعي فقط باقراره) مؤاخذه له به أما نصيب المنكر فلا يعتق وان كان المدعي موسرا لانه لم ينشئ عتقا فان نكل عن العيمين خلف المدعي استحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر أيضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للعتق (أو) قال (لشريكه) ولو معسرا (ان أعتقت نصيبك فنصبي حر) سواء أطلق وهو من زيادتي أم قال بعد نصيبك (فاعتق) الشريك (وهو وسر مسرى) لنصيب القتال (ولزمه القيمة) لانه لان السراية أقوى من العتق بالتعليق (٤١٥) لانها قهرية لا مدفع لها وموجب

التعليق قابل للدفع بالبيع ونحوه أما لو كان معسرا فلا سراية عليه ويعتق عن المعلق نصيبه (ولو قاله) أي لشريكه (ولو موسرا) أي قال ان أعتقت نصيبك فنصبي حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو من زيادتي (أو قبله فأعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وان كان المعلق موسرا فلا شيء لاحدهما على الآخر (والولاء لهما) لاشتراكهما في العتق (ولو تعدد معتق ولومع تفاوت) في قدر الحصة من العتق كأن كان لواحد نصف ولآخر سدس ولا آخر نصف (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعده) أي المعتق لا بقدر الاملاك فلو أعتق الاخيران وكل منهما موسر بالربع نصيبهما معا فقيمة لنصف

المذكور فلو قل الشارح هذا ان تأخر الانزال عن تعييد الحشفة وعن ازالة البكارة كما هو الغالب والا فلا يلزم ذلك لكان أنسب كما يفيد كلام ع ش علي حر (قوله ولا يسرى تدير) أي لنصيب الشريك وأشار بهذا الى أن شرط السراية كون العتق منجزا أو معلقا على الوجه الآتي في كلامه زي فلو قال ان مت فنصبي منك حر ثم مات لم يسر وان كان موسرا قبل موته لان الميت معسر ومثل التدير المعلق عقبه بمسقة (قوله أعتقت نصيبك) أي فسرى الى نصبي (قوله ولم يعتق نصيب المنكر) كيف هذا مع أن العيمين المردودة كالأقرار بانه أعتق نصيبه وأجيب بان الدعوى لما توجهت على القيمة وكانت هي المقصودة جعل نكوله كالأقرار بها لا باعتراف نصيبه (قوله لان الدعوى الخ) يقال عليه ان القيمة انما وجبت بسبب اعتاق نصيبه فكيف ثبت المسبب بدون سببه وأجيب بانه لما نكل عن العيمين وحلف المدعي جعل المدعي عليه كانه مقرر باعتاق نصيبه فكان السبب موجودا حكما وأجيب أيضا بانه انما اعتق نصيبه باقراره باعتاق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وعبارة شرح الرملي لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والافهى لا تسمع على آخر أنك أعتقت حتى يحلف اه (قوله وموجب التعليق) أي أثره وهو العتق ع ش (قوله أو قبله الخ) قيل لا يمتنع شيء على واحد منهما اذا لو نفذ اعتاق المخاطب لعتق نصيب المعلق قبله فسرى فيبطل اعتاقه لعدم وجود الرق واذا بطل اعتاقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعلق عليه فلزم من عتقه عدمه س ل وعبارة زي هذا مبني على بطلان الدور وهو الاصح أما اذا قلنا بصحة الدور فلا يعتق شيء لانه لو عتق نصيب المنجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنجزنا يلزم من القول بعتقه عدم عتقه وهو دور اه أي فيلغى حينئذ قوله قبله فيبطل الدور في مسألة القبلية وانما بطل الدور فيها تشوف الشارع للعتق ما مكن ولثلا يلزم الحجر على المالك في ملكه (قوله لان سبيلهما سبيل ضمان المتلف) أي وضمان المتلف يستوي فيه القليل والكثير كالموت من جراحتهم المختلفة فان الدية توزع على عدد رؤسهم وهذا فرق مامر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد المالك وثمرته فوزع بحسبه س ل (قوله باختياره) ولو بتسببه فيه كأن اتهم بعض قريبه أو قبل الوصية له به شرح حر (قوله فلو ورث جزء بعضه) كأن شترت زوجته أباه أو ابنة من غيرها ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذي اتفق اليه فلا تسرى للباقي (قوله ولم يوجد منه اتلاف) كالايلاد ولا قصد كالاغتاق وشراء جزء أصله (قوله وكذا المريض الخ) قال الزركشي والتحقق انه كالصحيح فان شئ سرى

الذي سرى اليه العتق عليهما نصفين لان سبيلهما سبيل ضمان المتلف وان أسرا أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو أسر كل بما ينقص عن الربع مسرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تملكه) أي المالك ولو بناء به (باختياره) كشراء جزء بعضه فلو ورث جزء بعضه أي أصله وان علا أو فرعه وان نزل (لم يسر) عتقه الى باقيه لما مر ان سبيل السراية سبيل ضمان المتلف ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد (والميت معسر) فلو أوصى أحد شركتيك بنصيبه لم يسر اعتاقه بعد الموت وان خرج كله من الثلث لا تتقال المال غير الموصى به بالموت الى الوارث (وكذا المريض) معسر (الافى ثلث ماله) فلو أعتق أحد شركتيك نصيبه في مرض موته ولم يخرج من الثلث الا نصيبه عتق ولا سراية عليه

ملك أهل تبرع (بعضه) من أصل أوفرع ذكره كان أو غيره (عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي بالشراء رواه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء أكان الملك اختياريا كالحاصل بالشراء أم قهريا كالحاصل بالارث وخرج بالبعض غيره كالأخ فلا يعتق بملكه وبالحر المكاتب والمبعض فلا يعتق ذلك عليهما التضمنه الولاء وليس من أهله وإنما عتقت أم ولد المبعض بموته لأنه حينئذ أهل للولاء لا تقطع الرق بالموت (ولا يشتري) الولي (لموليه) من صبي ومجنون وسفيه (بعضه) لأنه إنما يتصرف له بالقبضة وتعتبر بذلك أولى من قوله لطفل قريبه (ولو وهب) له (أو وصى له) به (ولم تلزمه نفقته) كأن كان هو معسرا أو فرعه كسويا (فعلى الولي قبوله ويمتق) على موايه لا تتفاء الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظر إلى احتمال توقع وجوب

وان مات نظر إلى ثلثه عند الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والارد لزائد من (فصل في العتق بالبعضية) الباء سببية (قوله لو ملك حر) أي كله كما يأتي ويرد على عبارته دون الاصل ما لو ملك ابن أخيه فات وعليه دين مستغرق وورثه أخوه فقط وقتلنا ان الاصح أن الدين لا يمنع الارث فقد ملك ابنه ولم يعتق عليه لأنه ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق الغير به وهذه الصورة أخرجها ممر بقول الاصل أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكلف) أي لصغرا ومجنون كأن ورث بعضه أو وهب له ولم تلزمه نفقته لكونه معسرا أو لكون فرعه كسويا (قوله وان أفهم خلافه الخ) فقول الاصل أدخل المبعض وأخرج الصبي والمجنون وكلام المصنف بالعكس قال ممر وخرج بأهل تبرع والمراد به الحر كله المكاتب والمبعض اه (قوله من أصل أوفرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى تعدى ذلك لكل ذي رحم محرم سم (قوله عتق عليه) يستثنى من اطلاقه ما سيأتي في الماتن من ملك المريض لبعضه بعوض وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة ويلغز بهما فيقال لنا موسرا شترى من يعتق عليه ولا يعتق زى ولو ملك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلما طلع على عيب امتنع الرد اه عميرة (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل اعتق الاصل على الفرع والآية دليل على العكس وقدم الحديث لأنه أسرع في المقصود (قوله لن يجزى) أي يكافئ حل أي لن يكافئه في حال من الاحوال إلا أن يجده الخ فالستثنى منه محذوف (قوله أي بالشراء) هذا بما يفيد انه منصوب والضمير راجع للمشتري لكن بمعنى انه يكون معتقا بنفس الشراء وذكر ابن حجر أن الرواية بالرفع وحينئذ يكون الضمير راجعا للشراء أي المفهوم من يشتريه أي فيعتقه الشراء حل فهو من الاسناد للسبب وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سببية أي يعتقه الشراء بسببه لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج اليها الا على رواية النص بدرجة كثير من رواية الرفع واقتصر عليها ممر ويؤيد هار رواية عتق عليه تأمل (قوله ولدا) أي من الملائكة (قوله المكاتب) كأن ملكه بنحوهبة وهو يكسب مؤته من (قوله وانما عتقت أم ولد المبعض الخ) عبارة شرح ممر ولا ينافي ما قررناه في المبعض ما يأتي من نفوذ ايلاده فيما ملكه ببعضه الحر لانه حينئذ أهل للولاء الخ (قوله لا تقطع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل عتق يقع بعد الموت كالأوصى باعتاق عبده أو دبره (قوله ولا يشتري الولي) أي يحرم ولا يصح حل وع ش (قوله أولى) أي وأعم (قوله ولو وهب له) أي جيعه فلو وهب له بعضه والموهوب له موسر لم يجز للولي قبوله وان كان كاسبا لانه لو قبله للملكه وعتق عليه وسرى فتجب قيمة حصه الشريك في مال المحجور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده وان سرى على ما سيأتي بان العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذا لم يلزم السيد المؤنة وان سرى لتشوف الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له التسبب في سراية يلزمه قيمته ما شرح ممر وفيه أن المعتمد في مسألة العبد عدم السراية كما يأتي لكونه داخلا في ملك السيد قهرا وعليه فما المانع من ان يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لانه لم يملك باختياره الا أن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته عليه نزل منزلة فعل الصبي فكان ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على ممر (قوله كأن كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة نفقته في بيت المال ان كان مسلما وليس له من يقوم به أما الذي فينفق عليه منه لكن قرضا كما قاله في موضع وذكر في آخره تبرع شرح ممر (قوله

(لم يجز) للمولى قبوله لئلا يتضرر موليّه بالاتفاق عليه من ماله وتغييرى بلزوم النفقة وعدمه سلم مما أورد على تغييره بكون بعضه كاسباً أو لا من أنه يقتضى وجوب قبول الأصل القادر على الكسب ولم يكتسب وعدم وجوب قبوله إذا كان غير كاسب وابنه الذى هو عم المولى عليه حتى موثر وليس كذلك (ولو ملكه فى مرض (٤١٧) مونه مجانا) كان ورثته أو وهبه (عتق)

عليه (من رأس المال) لان الشرع أخرجه عن ملكه فكانه لم يدخل وهذا ما صححه فى الروضة كالشرحين وصحح الأصل انه يعتق من ثلث ماله لانه دخل فى ملكه وخرج بلامقابل فكان كالو تبرع به (أو) ملكه فيه (بعوض بلا محاباة فمن ثلثه) يعتق لانه فوت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه) لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعاً على الوارث فيبطل لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل من اجازته وارثه على الآخر فيمتنع ارثه بخلاف الذى عتق من رأس المال اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (فان كان) المريض (مدينة) بدين مستغرق لماله عند موته (بيع للدين) فلا يعتق منه شئ لان عتقه يعتبر من الثلث والدين يمنع منه فان لم يكن الدين مستغرقاً أو سقط بإبراء أو غيره عتق ان خرج من ثلث ما بقى بعد وفاة الدين فى الاولى أو ثلث المال فى

لم يجز للمولى قبوله) أى ولا يصح حل (قوله) أى للمولى (قوله كاسباً) أى ولو بالقوة بأن كان قادراً على الكسب كما يدل عليه ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الحل) وارد على قوله كاسباً وقوله وعدم وجوب وارد على قوله أو لا لان غير الكاسب يشمل ما اذا كان مكفياً بغيره (قوله وجوب قبول الأصل) أى مع أنه لا يجب قبوله حيث لا وجوب نفقته لان الأصل القادر على الكسب اذا لم يكتسب يجب نفقته بخلاف الفرع فى هذه الحالة كما تقدم فى النفقات سم (قوله وابنه) أى الأصل والجملة حاله وقوله الذى الحل كان كان للأصل ابن وابن من ابن آخر وكان ابن الابن صبياً مثلاً فالموهوب كان جد الابن الابن الصغير فانه يجب على وليه قبول أصله لان النفقة على ابنه الكبير (قوله المولى عليه) بفتح الميم وسكون الواو شوبرى (قوله وليس) أى الوجوب وعدمه (قوله ولو ملكه) أى بعضه (قوله عتق عليه) ويرثه ع ش (قوله لان الشرع الحل) أى فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شياً (قوله بلا محاباة) بان كان ثمن مثله شرح م ر قال فى المصباح حبوت الرجل حياء بالمد والكسر أعطيته الشئ من غير عوض ثم قال حياء محاباة ساعه مأخوذ من حبونه ا اعطيته ع ش على م ر (قوله لانه لو ورثه الحل) استدلال على المدعى بقياس استثنائى وأشار للاستثنائية بقوله فيبطل وهذه الاستثنائية هى نقيض التالى فكانه قال لكن التبرع على الوارث باطل واستدل عليها بتقرير الدور بقوله لتعذر اجازته الحل ومعلوم أن استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم وقد ذكر النتيجة بقوله فيمتنع ارثه وهذه عين الدعوى فى قول المتن ولا يرثه التى هى نقيض مقدم الشرطية تأمل (قوله لكان عتقه تبرعاً على الوارث) أى لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعاً عليه نفسه والتبرع فى مرض الموت اذا كان لوارث فى حكم الوصية له أى لا ينفذ الا برضا الورثة ولم يكن الوارث هنا حراً فى وقت الشراء حتى تصح اجازته فقوله على الوارث أى من سيصير وارثاً وهو العتيق (قوله لتعذر اجازته) أى اجارة نفس العتيق وقضية كلامه كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه أى اجارة الموصى له كبقية الورثة مع ان عبارتهم هناك ونصح لوارث ان اجاز باقى الورثة وهى صريحة فى خلاف ذلك اللهم الا أن تصور المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره وبعبده قول الشارح لانه فوت على الورثة ما بذله من الثمن وقال بعضهم ان قوله لتعذر اجازته مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى لتعذر اجازة باقى الورثة له أى مع كونه وارثاً كما هو الفرض للدور المذكور (قوله لتوقفها على ارثه) لانه اذا لم يكن وارثاً لا يحتاج الى اجازتهم للعتق لان الفرض أنه من الثلث والتبرع اذا كان منه لغير وارث ينفذ قهراً عن الورثة (قوله فيتوقف كل الحل) لكن الاجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق (قوله فان كان مدينة) تقييد لقوله أو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه بما اذا لم يكن مدينة بدين مستغرق (قوله أو اجازة الوارث) أى أو لم يخرج من الثلث وأجازة الحل (قوله والا) أى وان لم يخرج من ثلث ما بقى بعد وفاة الدين فى الاولى ولا من ثلث المال فى الثانية ولم يجزه الوارث فيهما (قوله بقدر ثلث ذلك) أى ثلث ما بقى بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله أى بمحاباة) كأن اشتراه بخمسين وهو يساوى مائة فقدرها وهو الخمسون من رأس المال حل أى

(٥٣ - (يجزى) - رابع) الثانية أو اجازة الوارث فيهما ولا عتق منه بقدر ثلث ذلك (أو)

ملكه فيه بعوض (بها) أى بمحاباة من البائع (فقدرها كملكه مجانا) فيكون من رأس المال (والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض سيده فقبل) وقلنا بالاصح انه يستقل بالقبول



كأمر في باب معاملة الرقيق (عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية) لأن الهبة لهبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وفيها كاصالها في كتاب الكتابة تصحيحه وأنه ان تعلق بالسيده لزوم النفقة لم يصح قبول العبد هذا اذ لم يكن العبد مكاتباً ومبعضاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء نعم ان عجز نفسه أو عجزه السيد عتق ما وهب له ولم يسر لعدم اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد التجيز والمالك حصل ضمناً وان كان مبعضاً وكان بينه وبين سيده مهابة فان كان في نوبة الحرية فلا عتق أو في نوبة الرق فكالتق وان لم يكن بينهما مهابة فلا يتعلق بالحرية لا يملك السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمراً (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (لو (أعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثالث (٤١٨) كما مر في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغراً فلا يعتق شيء منه لأن العتق

فقابل قدرها وهو نصفه يعتق من رأس المال وانما قلنا فقابل قدرها لاجل قول المصنف كملكه مجازاً (قوله كما مر الخ) لم يذكر ذلك فيه كما يعلم بالمراجعة برماوى (قوله ينبغي أن لا يسرى) معتمد (قوله دخل في ملكه قهرا) وتقدم ان شرط السراية ملكه باختياره (قوله هذا) أى قوله عتق (قوله لعدم اختيار السيد) فيه أن هذا التعليل يجري في الاول أى غير المكاتب مع أن المصنف قال فيه بالسراية ويؤخذ جوابه من قول ابن حجر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله والمالك حصل ضمناً) أى فليس مقصود احتياله باختياره (قوله فكالتق) أى فيعتق على السيد ويسرى على كلامه ان لم يلزم السيد نفقته والا فلا يعتق (قوله فيه مأمراً) أى من التفصيل بين لزوم النفقة وعدمها ومن الخلاف في السراية (درس)

(فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة) أى في العتق (قوله لو أعتق في مرض موته) أى تبرعاً أما اذا نذر اعتاقه حال صحته ونجزه في مرضه فانه يعتق كله كما لو أعتقه عن كفارة مرتبة شرح مر (قوله لان العتق الخ) عبارة تشرح مر لان المريض انما ينفذ تبرعه في ثلث ماله اه وهى أسبك (قوله فلا يعتق شيء منه) أراد بعدم العتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الاصل حتى لو تبرع شخص باداء الدين أو ابراء مستحق الدين منه نفذ كما لو أوصى بشئ وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ زى و برماوى (قوله عتق أحدهم) وهل يجوز التفريق هنا بين الوالدة وولدها اذا أخرجت القرعة أحدهما لم لافيه نظر والاقرب الاول لان التفريق انما يمنع بالبيع وما في معناه ع ش على مر (قوله كاعتاق كله) أى لان اعتاق البعض يسرى للكل (قوله بمعنى ان عتقه يميز الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل وقت اعتاق المريض وانما هي تميز العتق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقاً بحذوف (قوله مثلاً) أى أو حكم عليهم حاكم (قوله اما بان يكتب الخ) دفع بامانواهم الحصر في قوله بأن تكتب فاقادها أن له مقابلاً وهو قوله أو بان تكتب أسماؤهم الخ شورى (قوله ورق الآخرا) أى استمر رقهما وكذا يقال فيما بعده (قوله فان رقعة العتق الخ) قيل هذا التعليل لا ينتج الا صوبية الا اذا كان متعيناً مع انه غير متعين بدليل قوله ويجوز الخ ويرد بأنه ينتجها لان مقابل

وصية والدين مقدم عليها والاعتق منه ثلث باقية وظاهر انه لو سقط الدين ببراء أو غيره عتق ثلثه (أو) أعتق (ثلاثة) بقيد زدته بقولى (معاً كذلك) أى لا يملك غيرهم عند موته (وقيمتهم سواء) كقوله أعتقتكم (أو قال) لم (أعتقت ثلثكم أو) أعتقت (ثلث كل منكم) أو ثلثكم حر عتق أحدهم وانما لم يعتق ثلث كل منهم في غير الاول لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاق كله فيكون كالوقال أعتقتكم فيعتق أحدهم بمعنى أن عتقه يميز (بقرعة) لانها شرعت لقطع المنازعة فتعينت طريقاً فلو اتفقوا مثلاً على انه ان طار غراب ففلان حر أو من وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكف

والقرعة اما (بأن يكتب في رقتين) من ثلاث رقاع (رق وفي ثالثة عتق) وتدرج في بنادق كما مر في الاصول القسمة (وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج) لواحد منهم (العتق عتق ورق الآخرا) بفتح الخاء (أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج العتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (أو) بان (تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فنخرج اسمه عتق ورقاً) أى الآخرا وهذا الطريق قال القاضى انه أصوب من الاول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رقعة العتق تخرج فيه أولاً (ويجوز اخراج رقعة الاسماء على الرق أو) وقيمتهم (مختلفة كقائه) لواحد (ومائتين) لآخر (وثلاثمائة) لآخر (أقرع) بينهم (كما مر) بأن يكتب في رقتين ورق وفي ثالثة عتق أو بان تكتب أسماؤهم الى آخر ما مر (فان خرج) العتق (للثاني عتق ورقاً) أى الآخرا (أو للثالث عتق ثلثاً) ورق باقية والآخرا (أو الاول عتق

ثم أقرع) بين الآخرين (فمن خرج) له العتق (ثم منه الثلث) فإن كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقيه والآخر فقولي كما هو  
أعم من قوله بسهمي ورق وسهم عتق (أو) أعتق (فوق ثلاثة) مع الأتلك غيرهم (وأمكن توزيع) لهم (بعدد وقيمة) معاً (كسنة قيمتهم  
سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءاً وفعل ما مر في الثلاثة المتساوية القيمة وكذلك لو كانت قيمة ثلاثة مائة وقيمة  
ثلاثة خمسين خمسين فيضم لكل نقيس خيس (أو) أمكن توزيعهم (بقية فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من  
زيادتي أي أو أمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسنة قيمة) (٤١٩) أحدهم مائة وقيمة (اثنين مائة

و) قيمة (ثلاثة مائة جزءاً  
كذلك) أي جعل الأول  
جزءاً والاثنان جزءاً والثلاثة  
جزءاً وفعل ما مر والستة  
المذكورة مثال للأول  
باعتبار عدم تأني توزيعها  
بالعدد مع القيمة ومثال  
لعكسه باعتبار عدم تأني  
توزيعها بالقيمة مع العدد  
فلاتفاني بين تمثيل الأصل  
بها للأول وتمثيل الروضة  
كأصلها لعكسه (وان لم  
يمكن) توزيعهم بشئ من  
العدد والقيمة بأن لم يكن  
لهم ولا قيمتهم ثلث صحيح  
(كأربعة قيمتهم سواء  
سن) وعن نص الأم  
ما اقتضاه كلام الأكثرين  
وجب (أن يجزوا ثلاثة)  
من الأجزاء (واحد) جزء  
(وواحد) جزء (واثنان)  
جزء (فان خرج) العتق  
(لواحد) سواء أ كتب  
العتق والرق أم الأسماء  
(عتق ثم أقرع) لتتميم  
الثلث (بين الثلاثة ثلاثاً

الاصوب صواب فهو كتعبير غيره بأولى (قوله ثم أقرع) أي لتتميم الثلث (قوله ورق باقيه) أي  
الثاني أو الثالث فالضمير راجع للأحد (قوله أعم من قوله الخ) أي لشموله الأقرع بكتابة الأسماء  
والإخراج على الحرية زي وكلام الأصل على حذف مضاف أي بكتابة سهمي ورق (قوله بعدد  
وقيمة) بأن يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح مر (قوله أي دون العدد) مثلاً  
ذلك في الشرحين والروضة بخمسة قيمة أحدهم مائة واثنان مائة والآخرين كذلك زي (قوله  
مثال للأول الخ) حاصله أنا ان وزعنا بحسب القيمة فالتوزيع بالعدد فصدق امكان التوزيع بالقيمة  
دون العدد وان وزعنا بالعدد فالتوزيع بالقيمة فصدق امكان التوزيع بالعدد دون القيمة شيخنا  
(قوله باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدد الخ) أي فلو قسمنا القسمة ثلاثة أقسام متساوية لم يمكن أن  
يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوماً بثلث قيمة الجميع سم  
على حجج (قوله مع القيمة) أي في جميع الأجزاء زي (قوله ومثال لعكسه الخ) فيه نظر فان  
العكس أن يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادها لانه يلزم من التوزيع بالعدد  
اختلاف القيمة مع أنه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جداً على أنه لا فائدة لذكره في المتن  
لانه لا يعتبر واجباً بان مراده أنه مثال للعكس تصوير الاحكام لان الحكم المتعبر هنا عما هو التوزيع  
باعتبار القيمة ثم رأيت في سم على حجج مانصه (أقول) الذي يظهر في تحقيقه ان المراد بالتوزيع  
في هذا المقام قسمتها لثلاثاً ومن لازم ذلك تساوي الأقسام في القيمة والافليست لثلاثاً وحيث فتارة  
تساوي الأقسام أيضاً في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء ونارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ  
فعلم أن التقسيم بالعدد دون القيمة بان تساوي الأقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع  
في شئ اذ من المحال تفاوت الأثلاث في المقدار ومع اتفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فأتضح  
قول المحقق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما اقتضاه) بدل من نص الأم أو خبر لمبتدا  
محذوف أي وهو الذي الخ (قوله أو خرج العتق) أي أول مرة (قوله ثم أخرى) أي على العتق أيضاً  
بدليل ما بعده (قوله فأعتق) أي النبي أي حكم بعنتهما (قوله تساوي الأثلاث في القيمة) يحتمل  
ثلاث صور لانه صادق بأن تكون قيمة كل من العبيد مائة أو كل اثنين مائة أو قيمة واحد مائة والآخر  
خمسین وكذا الثاني والثالث وعبارة شرح مر والمراد جزأهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجاز  
لا تختلف قيمتهم غالباً اهـ (قوله واداعنق بعضهم) أي تميز عتق بعضهم (قوله ولا يرجع الوارث الخ)  
أي وهم لا يرجعون عليه بخدمة منهم ان خدموا بغير استخدامهم والارجعوا عليه برماوى فلو اختلفوا صدق

خرج له العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين ورق الآخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث  
الآخر) وعلم من سن التجزئة انه يجوز تركها كأن يكتب اسم كل عبد في رقيقة ويخرج على العتق رقيقة ثم أخرى فيعتق من خرج أولاً وثلث  
الثاني والأصل في القرعة مارواه مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم  
فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أنلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوي الأثلاث في القيمة أما إذا  
أعتق عبيداً من ثياباً لقرعة بل يعتق الأول فالأول إلى تمام الثلث (واداعنق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم)  
من الاعتاق كإسباني (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم)

لأنه أنفق على أن لا يرجع فكان كمن نكح امرأة نكاحا قاسدا بطلته صحت وأنفق عليها ثم بان فسادها (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من هتق عبدا كان أو أكثر أو أقل (٤٢٠) من الثلث فهو أعم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين فن خرج له

العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من) وقت (الاعتاق) لا من وقت الاقراع في الثلث بخلاف من أوصى بعتقه فإنه يقوم وقت الموت لأنه وقت الاستحقاق (فلا يحسب) كسبه (من الثلث) سواء أ كسبه في حياة المقتق أم بعد موته وفي معنى الكسب الولد وارث الجناية (ومن رق قوم بأقل قيمة من) وقت (موت إلى قبض) أي قبض الورثة التركة لأنه ان كانت قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كالذي ينصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كأصلها فقول الأصل قوم يوم الموت محمول على ما ذا كانت القيمة فيما قل أو لم يختلف (وحسب) على الورثة (كسبه الباقي قبله) أي قبل الموت (من الثلثين) بخلاف الحادث بعده لأنه ملكهم (فلو أعتق) في عرض موته (ثلاثة) معا (لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فيكسب أحدهم) قبل موت المقتق (مائة أقرع) بينهم (فان خرج

الوارث لان الأصل براءة ذمته اهـ (قوله لأنه أنفق على أن لا يرجع) قد يشكل عليه حينئذ ما تقر فيما لو أنفق على الزوجة يظهرها طاعة فبانت ناشئة من الرجوع عليها الا ان يفرق اهـ شو برى (قوله فكان كمن نكح الخ) أي وكالاتفاق على المشتري شراء فاسد ابرماوى (قوله من الثلث) متعلق بخرج (قوله ومن عتق) أي كلاً أو بعضاً وقوله بان عتقه أي فتجربى عليه أحكام الاحرار فيبطل نكاح أمة زوجه الوارث بالملك ويلزمه مهرها وبوطها ولو زنى وجلد خسين كل حده ان كان بكراً ورجم ان كان ثيباً ولو كان الوارث باعاً أو رهناً أو أجراً بطل بيعه ورهنه وأجارته ويلزم المستأجر أجرة المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه وولاؤه للأول أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى وصار حوافي جميع الأحكام اهـ شرح مر (قوله في الثلث) وهى قوله بان عتقه وقوم وله كسبه فالثلاثة تنازعت في الجار والمجور (قوله فلا يحسب الخ) راجع لقول المتن ومن عتق الخ لا لما ذكره الشارح بقوله بخلاف من أوصى بعتقه الخ برماوى أي فهو تفريع على قوله وله كسبه (قوله وفي معنى الكسب الولد) فلو كان فيمن أعتقهم أمة حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة عتقت وتبعها الولد غير محسوب من الثلث (قوله حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب عليهم زى فقول الشارح فلا يحسب عليهم راجع للأمريين (قوله كسبه) أي من رق وقوله الباقي أي الموجود قبله (قوله وله المائة) لانه تبين أن كسبه له فرجعت التركة إلى ثلثمائة برماوى (قوله ثم أقرع) أي لتسيم الثلث (قوله لضميمة مائة الكسب) لان صاحبها رق فتبين أنها من التركة فصارت التركة أر بعمائة برماوى (قوله أو خرجت الخ) اعلم أنه اذا خرجت القرعة الثانية للكاسب دارت المسئلة لان معرفة قدر ما يعتق منه متوقفة على معرفة قدر ما يبقى من كسبه للورثة حتى يعرف أنه هل يبقى للورثة ثلث التركة فيعتق ذلك القدر أو لا فلا يعتق ومعرفة قدر ما يبقى من كسبه للورثة متوقفة على معرفة قدر ما يملكه من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يعتق منه لانه لا يبقى من كسبه للورثة الا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يعتق منه فاذا أردت التخلص من الدور فقل عتق منه شئ وتبعه من كسبه شئ مثله وقد عرفت أنه خرج من الار بعمائة بالقرعة الاولى مائة وخرج منها هذان الشياآن بالقرعة الثانية فيبقى للورثة من الار بعمائة ثلثمائة الا شيئين وعرفت أيضاً أنه عتق بالقرعة الاولى عبداً بمائة و بالثانية شئ من العبد الكاسب فلزم أن يكون للورثة مثله وذلك مائتان وشيآن لانه لا بد أن يبقى للورثة مثلاً ما عتق وأما الكسب التابع لما عتق من الكاسب فلا يحسب من التركة حتى يكون للورثة مثله فيلزم أن يكون الثلثمائة الا شيئين تعدل مائتين وشيئين فاجبر المسئلة بأن تزيد المستثنى على المستثنى منه ويحصل ذلك بإزالة الاستثناء وزد مثل ما جرت به على المعادل الآخر عملاً بقول اليا سمينية

وكل ما استثنيت في المسائل • صيره ايجاباً مع المعادل

وقوله ايجاباً أي اثباتاً أي مثبتاً وقوله مع المعادل أي كل معادل فيشمل المتعادلين فتؤول المسئلة بعد ازالة الاستثناء وزيادة مثل الشيتين على المائتين إلى ثلثمائة تعدل مائتين وأربعة أشياء فقابل بأن تطرح ما اشتركا فيه وهو المائتان عملاً بقولها

وبعد

العتق (للكاسب عتق وله المائة أو) خرج (لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرج) العتق (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكاسب (أو) خرج (له عتق ربه

وله ربع كسبه) ويكون للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر (٤٢١) وذلك مائتان وخمسون ضعف ما عتق لالك

إذا أسقط ربع كسبه وهو خمسة وعشرون ببق من كسبه خمسة وسبعون مضافة إلى قيمة العبيد الثلاثة بصير المجموع ثلثمائة وخمسة وسبعين ثلثاهما مائتان وخمسون للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للعتق ويستخرج ذلك بطريق الجبر والمقابلة وهي أن يقال عتق من العبد الثاني شيء ونبعه من كسبه مثله ببق للورثة ثلثمائة الاشيتين تعدل مثلي ما عتق وهو مائة وثم ثلثمائة مائتان وشيآن وذلك بعدل ثلثمائة الاشيتين فيجبر ويقابل فائتان وأربعة أشياء تعدل ثلثمائة تسقط منها المائتان تبقى مائة تعدل أربعة أشياء فالشي خمسة وعشرون فعمل أن الذي عتق من العبد ربعه ونبعه ربع كسبه (فصل في الولاء) هو بفتح الواو والمداغنة القرابة مأخوذ من الموالة وهي المعاونة والمقاربة وشرعاً عصبية سببها زال الملك عن الرقيق بالحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار (من عتق عليه من به رقي ولو بكتابة أو تدير) أو سرابة أو بعضية (فولأوله

وبعد ما تجبر بالتقابل • بطرح ما نظيره بمائل فقوله نظيره مفعول مقدم لقوله بمائل فاذا طرح مائتين من كل تبقى مائة تعدل أربعة أشياء والقاعدة انك تقسم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الاربعه أشياء عملاً بقولها فاقسم على الاموال ان وجدت • واقسم على الاجذار ان عتقها أي الاموال والاجذار هي الاشياء كما قال • والجذر والشيء بمعنى واحد • فاذا قسمت المائة على الاربعه أشياء خرج خمسة وعشرون فذلك الخارج هو الشيء فاذا علمت أن الشيء خمسة وعشرون وقتنا عتق من الكاسب شيء وتبعه شيء من كسبه علمنا أن كل شيء من السبعين خمسة وعشرون فاذا علمت أن الخمسة والعشرين ربع المائة علمت أن الذي عتق ربعه وعلمت أن الشيء الذي تبعه من الكسب خمسة وعشرون وهي ربع الكسب فينفذ قيمة ما عتق ثلث التركة لان ما يخص من عتق بعضه من كسبه غير محسوب منها فاذا أسقطت هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكاسب بقي ثلثمائة وخمسة وسبعون وهي التركة فثلثها مائة وخمسة وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله وله ربع كسبه) لان الحرية يتبعها كسبه أي بالطريق الآتي والافهوا أي ما عتق قبل العمل بالطريق الآتي مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان أنه يعتق من العبد الثاني ربعه ويتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني شيء) أي لاجل تسميم الثلث وقوله تبعه من كسبه مثله أي للقاعدة السابقة أن الكسب يتبع العتق والرق وهذا العتق لبعض عبد فيتبعه بعض الكسب (قوله ببق للورثة ثلثمائة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولاً وقوله الاشيتين وهما بعض العبد وبعض كسبه (قوله وهو مائة وثم) المائة هي قيمة العبد الاول والشيء هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وشيآن تعدل ثلثمائة أي قبل الجبر (قوله فيجبر) أي بحذف الاستثناء والقاعدة أنه يزداد في الطرف الثاني بقدر ما جبر به وهو شيآن فصح قول السارح فائتان وأربعة أشياء الخ وقوله ويقابل أي بان تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم ويقسم ما بقي من المعلوم على المجهول بان تقسم المائة على الاربعه أشياء فصح قوله فعمل الخ وعبرة ع ش على م ر فيجبر ويقابل أي يجبر الكسب فتم الثلثمائة وتزداد بمثل ما جبر به على الكسب في الطرف الآخر فيصير أحد الطرفين ثلثمائة والآخر مائتين وأربعة أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كل منهما فالباقي مائة من الثلثمائة يقابل بينها وبين الاربعه أشياء الباقية بعد اسقاط المائتين من الآخر وتقسيم المائة عليها يخص كل شيء خمسة وعشرون اه وقوله فما كان نفع ربع على الجبر وقوله يسقط بيان للمقابلة (قوله تعدل أربعة أشياء) أي تساويها لانه يجب أن تكون تلك الاشياء الاربعه مائة (فصل في الولاء) (قوله لغة القرابة) أي فكأنه أحد أقارب المعتق برماوى وفسر بعضهم القرابة هنا بالعلقة والاتصال (قوله من عتق عليه من به رقي) أي باعتقاق منجز أو معلق ومنه بيع العبد لنفسه لانه عقد عتاقه كما مرو بغير اعتاق كأن ملك به ضه قال م ر وخرج به من أقر بحرية فنما اشتراه فانه يحكم عليه بعتقه ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره بعوض أو غيره وقد قدر انتقال ملكه للغير قبل عتقه فولأوله ذلك الغبراه (قوله أو بعضية) فيه أنه لا فائدة في ثبوت ولائه على بعضه لان عصبه النسب مقدمة على الولاء الا أن يقال فائدته تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه جرو لاء أخوته اليه وفيه أنه لا فائدة لهذا الانحرار لانه عصبه لا خوته من النسب وقد يقال تظهر فائدته فيما إذا ملكت بنتاً بأها ولم يوجد غيرها

ولعصبته) بنفسه لخبر الشيخين انما الولاء لمن أعتق وقيس بما فيه غيره (يقدم) منهم (بقواته) من ارث به وولاية تزويج

اللام وفتحها ، وقسولي  
ولعصبته أولى من قوله ثم  
لعصبته لان المذهب أن ولاء  
العصبة ثابت لهم في حياة  
المعتق والمتأخر لهم عنه  
انما هو فوائده كما تقرر  
وقد بسطت الكلام عليه  
في شرح الفصول وغيره  
وتقدم في الفرائض حكم  
ارث المرأة بالولاء مع بيان  
من ترث منه به وخرج  
بقولي له ولعصبته معتق أحد  
أصوله وعصبته فلا ولاء  
لها عليه كأن ولدت رقيقة  
رقيقا من رقيق أو حر  
وأعتق الولد مالكا وأعتق  
أبويه أو أمه مالكا (وولاء  
ولد عتيقة من عبد لمولاه)  
لانه عتيق معتقها (فان  
عتق الأب أو الجد انجر)  
الولاء من مولاه (لمولاه)  
بمعنى أنه بطل ولاء مولاه  
وثبت لمولاه لان الولاء فرع  
النسب والنسب معتبر  
بالأب وان علوا ما ثبت  
لموالى الام لضرورة ررق  
الأب وقد زالت بعته (أو)  
عتق (الأب بعد) عتق  
(الجد انجر) من مولى  
الجد (لمولاه) لانه انما انجر  
لمولى الجد لضرورة ررق  
الأب والأب أقسوى في  
النسب وقد زالت الضرورة  
بعته (ولو ملك هذا الولد)

من العصبات (قوله وغيرهما) كالصلاة عليه وولاية القود وتحمل الدية (قوله الولاء لغة) أى تشابه  
واختلاط كما تحالط اللحمة سدى الثوب حتى يصيرا كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة وفي  
المختار اللحمة بالضم القرابة ولغة الثوب تضم وتفتح اه (قوله ثابت لهم في حياة المعتق) وينبنى عليه  
انه لو فسق مثلاً للمعتق انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافراً أو عتيقاً والعاصب  
مسلمين فإذا مات العتيق ورثه العاصب المسلم وكذا لو كان المعتق مسلماً والعتيق نصرانياً ويموت العتيق  
في حياة المعتق وله بنون نصارى فانهم يرثونه كما نص عليه في الام شرح الفصول (قوله انما هو فوائده)  
فالمنتقل اليهم الارث به لا ارثه فان الولاء لا ينتقل كما أن نسب الانسان لا ينتقل بموته وسببه ان نعمة  
الولاء لا تختص به ومن ثم قالوا الولاء لا يرث به م (قوله من ترث منه) أى مع بيان  
الشخص الذى ترث منه بالولاء وهو العتيق والمنتمى اليه بنسب أو ولاء وعبارته فيما مر ولا ترث امرأة  
بولاء الاعتيقها أو متممها اليه بنسب أو ولاء ومراده بقوله وتقدم الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا في  
المقن هنا مع ذكر الاصل له هنا وحاصل الاعتذار أنه تقدم فلماذا كرر لوقع في التكرار كما وقع فيه الاصل  
(قوله أحد أصوله) أى العتيق (قوله وعصبته) بالرفع وقوله فلا ولاء لهما أى لمعتق أحد الاصول  
ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه المالك الام أم المالك الأب وظاهر كلامهم الاقل (قوله)  
وأعتق الولد (الظاهر أن صورة المسئلة اذا اختلف المالك عبد البر وصورها ع ش بأن يزوج شخص  
أمة فتأتى بولد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الامة فيعتقها مشترىها فالولاء على الولد لمعتقه لا لمعتق الامة اه  
(قوله وأبو به) أى اذا كان رقيقين وقوله أو أمه أى اذا كانت هي الرقيقة فقط قال سم أى فلا ولاء على  
ذلك الولد لمعتق أبويه أو أمه اه (قوله مالكا) فيه ان العطب بأوفلا يظهر ضمير الجمع (قوله من  
عبد) صفة لولد أى كائن من عبد كان زوج شخص أمة لعبد آخر ثم حملت منه ثم أعتقها فان الحمل يتبعها  
ويكون ولاؤه لسيدها لا لسيدها العبد وكذلك اذا أعتقها وزوجها لعبد آخر فان الولد يكون حراً تبعاً  
لامه ولا ولاء لمعتق الامة وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه أى الولد عتيق معتقها أنه نسب في عتقه بعته  
أمه فكأنه أعتقه ع ش وخرج بقوله من عبد الحر المتزوج عتيقة فلا ولاء على أولادها منه وهي مسئلة  
نفسية عبد البر ومثله شرح م (قوله لمولاه) أى معتقها (قوله لمولاه) أى الأب أو الجد (قوله بمعنى  
انه بطل الخ) أشار به الى أنه ليس معنى انجر الولاء أنه ينقطع على ما قبل عتق المنجر اليه حتى يسترد  
به ميراث من انجر عنه بل معناه انقطاعه من وقت العتق عن انجر عنه عبد البر وزى فعنى بطلانه انقطاعه  
(قوله وثبت لمولاه) ويستقر فلا ينتقل بعد ذلك الى موالى الام عند فقد جميع موالى الأب بل ينتقل  
الارث لبيت المال عبد البر وعبارة عميرة لو انقرض موالى الأب لم يعد الى موالى الجد ولا الى موالى الام  
بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م (قوله هذا الولد) أى الذى من العبد والعتيقة شرح م  
(قوله جر ولاء اخوته اليه) أى الى نفسه وذلك لان أباه عتق عليه فيثبت له عاياه الولاء وعلى أولاده من  
أمه أو عتيقة أخرى شرح م ويؤخذ من قوله أو عتيقة أخرى انه لا يشترط في الاخوة كونهم أشقاء بل  
متى كان على اخوته لا يسه ولا انجر من موالىهم اليه ويصرح بذلك قوله انجر ولاء اخوته لا يسه فان  
الاخوة للأب تصدق بالأشقاء والاخوة للأب وحده ع ش على م (قوله لانه لا يمكن أن يكون له على  
نفسه ولاء) واذا انعذر رجوعه فيبقى موضعه شرح البهجة أى فيبقى اوالى الام

﴿ كتاب التدير ﴾

قوله

الذى ولاؤه لمولى أمه (أباه جر ولاء اخوته) لا يسه من مولى أمهم (اليه) أما ولاء نفسه فلا يجره لانه لا يمكن  
أن يكون له على نفسه ولاء وهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده

﴿ كتاب التدير ﴾



لا يفتقر الى اعتاق بعد  
الموت وسمى تديرا من  
الدبر لأن الموت دبر الحياة  
والاصل فيه قبل الاجاع خبر  
الصحيحين أن رجلا دبر  
غلاما ليس له مال غيره  
فباعه النبي صلى الله عليه  
وسلم فتقيرمه بدل على  
جواز (وأركانه) ثلاثة  
(صيغة ومالك ومحل وشرط  
فيه كونه رقيقا غير أم ولد)  
لأنها تستحق العتق بجهة  
أقوى من التدير (و)  
شرط (في الصيغة لفظ  
يشعر به) وفي معناه مامر  
في الضمان اما (صرح)  
وهو ما لا يحتمل غير التدير  
(كأنت حر) بعدموتى (أو  
أعتقتك) أو حررتك (بعد  
موتى أو دبرتك أو أنت  
مدير) أو أدامت فانت حر  
وذكر كاف كانت من  
زيادتي (أو كناية) وهي  
ما يحتمل التدير وغيره  
(نكليت سبيلك) أو  
حبستك (بعدموتى وصح)  
التدير (مقيدا) بشرط  
(كان) أو متى (مت في ذا  
الشهر والمرض فانت حر)  
فان مات فيه عتق والا فلا  
(ومعلقا كان) أو متى  
(دخلت) الدار (فانت  
حر بعدموتى) فان وجدت

(قوله النظر في العواقب) أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدير نصف المعيشة عن (قوله  
من مالك) خرج به مال وكل غيره فيه فانه لا يصح لانه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيه كالأوكل  
شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فانه لا يصح برماوى وشورى (قوله بمرته) أي وحده أو مع صفة  
قبله لامعه ولا بعده كما يؤخذ مما يأتي قل على المحلى (قوله لا وصية) أي للرقيق بعتقه كائن عليه في  
البويطى واختاره المزني والربيع ورجحه جمع وقيل هو وصية ولو قال دبرت نصفك أو ثلثك صح وإذا مات  
عتق الجزء ولا سراية كما تقدم في كتاب الاعتاق ولو قال دبرت بدك أو عينك فوجهان كتنظيره  
في القذف وقضيته ترجيح المنع والمعتمد انه صريح في التدير الكل لان ما قبل التعليق صح  
أضافته الى بعض محله كالطلاق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه تدير لذلك الجزء فقط  
ولا سراية لان التشقيص معهود في الشائع بخلاف اليد ونحوها زى ومثله شرح مر (قوله  
لا يفتقر الى اعتاق) أي من الوارث ولو كان وصية لا يفتقر الى ذلك ولانه لا يصح الرجوع  
فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وسمى الخ) عبارة التحفة التدير مأخوذ من الدبر سمي به لأن  
الخ ووجه التسمية عامها ظاهر رشيدى (قوله دبر غلاما) اسمه يعقوب واسم مديرة أبو  
مذكور س ل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) وبيعه صلى الله عليه وسلم كان بالولاية العامة  
والنظر في المصالح وباعه بثمن مائة درهم ثم أرسل ثمنه الى سيده وقال اقض دينك اه ابن شرف على  
التحرير (قوله فتقيرمه) أي عدم إنكاره حيث لم يقل لاعتبر بهذا التدير وكان يبيعه مال الغيبة  
السيد أولدين عليه قاله الزركشى اه سم وفيه أن الغيبة من غير دين لا تقتضى بيعه فالأولى ما قاله  
ابن شرف (قوله كونه رقيقا) ظاهره وان تعاق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهن فيفرق بين  
الاعتاق في الحياة والاعتاق الحاصل بالموت في المدير بهذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التدير)  
بدليل ان عتقها من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتي في  
الشارح وقال سم انظر هذا التعليق مع صحة تدير المكاتب مع ان الكتابة أقوى الا أن يقال  
لا استحقاق اذ قد تبطل الكتابة لتعجز السيد أو فسح المكاتب (قوله أو دبرتك) أي فلا تحتاج مادة  
التدير الى أن يقول بعدموتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعة (قوله أو حبستك) أي عن التصرفات  
فيك مثلا فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثالث بعد الموت كما مر وما كان صريحا في بابه  
ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت الوصية والتدير متحدان أو قريبا من الاتحاد  
كما يعلم مما يأتي فصحت نية التدير بصراح الوصية بالوقف القريبة لذلك حجج س ل (قوله في ذا  
الشهر) ونبه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فنحو أدامت بعد ألف  
سنة فانت حر باطل س ل وعبارة شرح الروض ومحل صحته مقيدا ان أمكن وجود ما قيد به فلو قال  
ان مت بعد ألف سنة فانت حر فليس بتدير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط  
الدخول فورا أخذ من قوله فيما سيأتي واعلم أن غير المشيئة الخ سم (قوله ان مت ثم دخلت الدار)  
ولو قال أدامت ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله نقله  
الشيخان عن البغوي هنا وهو المعتمد قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في  
الطلاق ان هذا وجه مفرع على أن الواو للترتيب زى واعتمد مر الأول (قوله اذ ليس في الصيغة

الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مديرا حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا  
تدير (فان قال ان مت ثم دخلت الدار) فانت حر فبعده (يشترط لذلك دخوله ولو متراخيا) عن الموت فلا يشترط الفور اذ ليس في الصيغة

ما يقتضيه بل فيها ما يقتضى التراخي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) أى قبل الدخول (لأنه يبيعه) مما يزيل الملك كالموت  
لتعلق حق العتق به (ك) قوله (إذا مضى شهر) مثلاً أى بعد موتى (فانت حر) فالوارث كسبه في الشهر لأن يبيعه وذكر أن  
للوارث كسبه في الأولى والتصریح (٤٢٤) به في الثانية مع ذكر نحو من زيادتي وفي معنى كسبه استخداماً واجارته

(وايستا) أى الصورتان  
(تديرا) بل تعليق عتق  
بصفة لان المعلق عليه ليس  
الموت فقط ولا مع شيء قبله  
وهذا من زيادتي (أوقال)  
ان أو متى شئت (فانت حر  
بعد موتى) (اشتراطت  
المشيئة) أى وقوعها (قبل  
الموت فبهما) كسائر الصفات  
المعلق بها (فورا) بان يأتي  
بالمشيئة في مجلس التواجد  
(في نحوان) كذا لاقتضاء  
الخطاب الجواب حالاً دون  
نحو متى مما لا يقتضى الفور  
في مشيئة المخاطب كهما  
وأى حين لانها مع ذلك  
للزمان فاستوى فيها جميع  
الازمان واشتراط وقوع  
المشيئة قبل الموت مع ذكر  
نحو من زيادتي فان صرح  
بوقوعها بعده أو نواه  
اشتراط وقوعها بعده بلا  
فورا وان لم يعلق بمشيئة أو  
نحوها واعلم ان غير المشيئة  
من نحو الدخول ليس  
مثلها في اقتضاء الفورية  
(ولو قال لعبد ما اذا  
متنا فانت حر لم يقتضى  
حتى يموت) معاً أو مرتباً  
(فان مات أحدهما فليس

ما يقتضيه) يؤخذ منه انه لو قال قد دخلت بالفاء اشتراط الفور (قوله وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه أن  
خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً فالنظر اليه بخلاف الفور في الفاء شرح م (قوله  
لأنه يبيعه) ما لم يعرض عليه الدخول فيمتنع والا كان له يبيعه حل وم (قوله مما يزيل الملك)  
قال سم على حج قلاءن طب انه يحرم عليه وطؤها أيضاً لاحتمال أن تصير مستولدة من  
الوارث فيتأخر عتاقها ع ش (قوله كقوله اذا مت) تنظير وقوله في الأولى وهي ان مت ثم دخلت  
الدار وقوله في الثانية وهي النظر بها (قوله استخداماً) وليس من الاستخدام الوطاء حل فليس له  
وطؤه لو كان أنتى (قوله واجارته) ظاهره وان طالت المدة ثم بعد الاجارة لو وجدت الصفة المعلق عليها  
هل تنسخ الاجارة من حيثئذ أولاً واذا قيل بعدم الانقضاء فهل الاجارة للوارث وللعتيق لا تقطع  
تعلق الوارث به فيه نظر والا قرب الانقضاء من حيثئذ لأنه تبين أنه لا يستحق المدفعة بعد موته ع ش  
على م (قوله ليس الموت فقط) بل مع الدخول أو مضى شهر بعده ع ش وأفاذا ان التدبير هو  
تعليق الحرية بالموت أو مع شيء قبله اه (قوله فورا في نحوان) محل الفورية اذا أضافه للعبد كاعلم  
من تصويره فلو قال ان شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور لأن ذلك من حيث التعليق بالصفات فهو  
كتعليقه بدخول والفرق ان التعليق بمشيئة زيد بصفة يعتبر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبعده  
وتعليقه بمشيئة العبد عليك فاشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى  
لوشاء العتق ثم قال لم أشأ بمعنى رجعت عن المشيئة لم يسمع منه وان قال لا أشأ ثم قال أشأ فكذلك ولم  
يعتق والحاصل انه متى كانت المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء أولاً أو متأخراً ثبت التدبير بمشيئته  
له سواء تقدمت مشيئته على رده أم تأخرت عنه اه شرح م مخصصاً قال م ل وفي نحو أنت  
مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقدم الموت كما هو المقرر في تأخير الشرطين عن الشرط (قوله في  
مجلس التواجد) وهو أن يأتي به قبل طول الفصل كما قدمه في العتق بقوله والا قرب ضبطه بما سرفي  
الخلع أى وهو يقتضيه لكلام اليسير ع ش على م (قوله لانها) أى متى ومهما وأى حين  
وقوله مع ذلك أى مع المشيئة (قوله في اقتضاء الفورية) يفهم أنه مثلاً في كونه قبل الموت أو بعده على  
التفصيل في المشيئة شو برى (قوله ولو قال) أى معاً أو مرتباً ع ش (قوله وله) أى لوارثه كسبه أى  
كسب نصيبه وقوله ونحوه كإش الجناية (قوله لا عتق تدبير) ويرتب على ذلك أنهم اذا قالوا ذلك في  
حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من  
الثالث (قوله يصير نصيب المتأخر الخ) لأنه حينئذ معلق بالموت وحده وكأنه قال اذا مت فنصيب منك  
مدبر زى وعبارة عميرة أى لأنه تعلق حينئذ بالموت مع شيء قبله وهو موت المتقدم وقضية ذلك  
جواز بيع المتأخر موتاً لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئاً صريحاً فليراجع ثم رأيت سم صرح  
بان له ذلك ويبطل التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعليقه اه (قوله دون نصيب المتقدم) لأنه  
معلق بالموت وغيره حل (قوله لأنه كالمكف حكماً) أى بناء على طريقة الشارح من أنه غير مكف

قوله

لوارثه نحو بيع نصيبه) لأنه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ونحوه ثم عتقه بموتهما معاً

عتق تعليق بصفة لا عتق تدبير لان كلامهما يعلق بموته بل بموته وموت غيره وفي موتهما مرتباً يصير نصيب المتأخر موتاً بموت المتقدم  
مدبراً دون نصيب المتقدم ونحو من زيادتي (و) شرط (في المالك اختيار) وهو من زيادتي (وعدم صبا وجنون فيصبح) التدبير (من  
منه) ومفاس ولو بعد الحجر عليهما ومن بعض (وكافر) ولو حر بيالان كلا منهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لأنه كالمكف حكماً

لا من مكره وصبي ومجنون وان ميرا كسائر عقودهم (وندير مرتد موقوف) ان أسلم بان محنته وان مات مرتدا بان فساده (ولحربى  
 حل مدبره) الكافر الاصلى من دارنا (لدارهم) لان أحكام الرق باقية بخلاف مكاتبه الكافر بغير رضاه لاستقلاله وبخلاف مدبره  
 المرتد لبقاء علة الاسلام (ولو دبر كافر لم يبيع عليه ان لم يزل ملكه عنه) وبالبيع بطل التدبير وان لم ينقض خلافا لما يورثه كلام الأصل  
 (أو) دبر كافر (كافر أسلم نزع منه) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (٤٢٥) (وله) أى لسيده (كسبه) وهو باق  
 على تدبيره لا يباع عليه

لتوقع الحرية والولاء  
 (وبطل) أى التدبير  
 بنحو بيع المدبر للخبر  
 السابق فلا يعود وان ملكه  
 بناء على عدم عود الخنث  
 فى المين ومعلوم أن  
 محجور السفه لا يصح بيعه  
 وان صح تدبيره ونحو من  
 زيادى (و) بطل (بإلاد)  
 لمدبرته لانه أقوى منه  
 بدليل انه لا يعتبر من الثلث  
 ولا يمنع منه الدين بخلاف  
 التدبير فيرفعه الأقوى كما  
 برفع ملك المين النكاح  
 (لا برده) من المدبر أو  
 سيده صيانة لحق المدبر عن  
 الضياع فيعتق بموت  
 السيد وان كانا مرتدين  
 (و) لا (رجوع) عنه  
 (لفظا) كفسخته أو نقضته  
 كسائر التعليقات (و) لا  
 (انكار) له كما أن انكار  
 الرد ليس اسلا ما وانكار  
 الطلاق ليس رجعة فيحلف  
 أنه ما دبره (و) لا (وطء)  
 لمدبرته سواء أعزل أم لا  
 لانه لا ينافى الملك بل يؤكده  
 بخلاف البيع ونحوه (وحل  
 له) وطؤها لبقاء ملكه

(قوله لا من مكره) الا اذا كان بحق بان نذر تدبيره فأكروه على ذلك قياسا على ما مر فى الاعتاق كما قاله  
 ع ش على م (قوله ولحربى) بان دخل دارنا بامان زى ومثله أم ولده الكافرة م (قوله  
 لدارهم) أى وان بره عندنا أى الرجوع معه شرح م (قوله بخلاف مكاتبه) أى الصحيح الكتابة  
 أخذ من تعليقه كافى ع ش وقوله يبيع عليه أى باعه الحاكم (قوله وبالبيع بطل تدبيره) فيه اشعار بان  
 التدبير كان قد صح حتى برده عليه الا بطل وعليه فلومات السيد قبل بيع القن حكم بعثته وهو ظاهر  
 ع ش ملخصا (قوله خلافا لما يورثه كلام الأصل) وعبارة أصله ولو كان لكافر عبد مسلم قد برده نقض  
 وبيع عليه وقيل ان فى عبارة الأصل تغديما وتأخيرا لأن الوار لا تقتضى الترتيب والأصل يبيع عليه  
 ونقض تدبيره بالبيع م على حج اه وأجاب عنه بعضهم بأنه عطف تفسير للراد بالنقض (قوله  
 نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافى التى قبلها لأنه حين التدبير فى هذه كانت يده على المدبر صحيحة غير  
 واجبة الازلة فلم يبطل حقه من الولاء ولا حق العبد من العتق بخلاف ذلك كما هو جلى شيخنا (قوله  
 لا يباع عليه) وأما سيده فله يبيعه شو برى (قوله بنحو بيع) فان بيع بعضه فالباقي مدبر شو برى (قوله  
 وان ملكه) غاية للرد (قوله بناء على عدم عود الخنث فى المين) أى فيما اذا قل لزوجه ان دخلت الدار  
 فانت طالق ثلاثا ثم خالعها ثم عقد عليها عقدا آخر ثم دخلت فى العقد الثانى أو فى مدة ليينونة فان المعتمد  
 ان الخنث لا يعود فلا نطق وأما ان بنيناه على عود الخنث فى المين وهو قول مرجوح فانه يعود  
 التدبير (قوله ومعلوم الخ) أتى بهذا لانه وارد على عموم كلامه فانه صرح بصحة تدبير السفه ثم قال  
 ويبطل التدبير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفه له فنبه على ذلك بقوله ومعلوم الخ أى فحل بطلانه  
 بالبيع فيمن يصح منه ذلك تأمل (قوله فيعتق بموت السيد) أى من اثبات وان كان ماله فيألا ارثا لان  
 الشرط تمام الثلثين لمستحققيهما وان لم يكونوا ورثة سل (قوله لانه) أى الوطء (قوله ولم يتعلق)  
 أى والحال انه لم يتعلق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله وصح تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بنيناه على القول  
 بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لانه أضعف منها بدليل صحة ييمه فى الوصية به ويكون  
 رجوعا والا ضعف لا يدخل على الأقوى وفى العكس تكون الكتابة ابطالا له ويترب عليه انه لو سبق  
 الموت أداء النجوم لا يحصل العتق وحينئذ فلا يتأتى قولنا يحصل العتق بالاسبق شيخنا عز زى وقوله  
 بدليل صحة ييمه فى الوصية فيه ان المعلق عتقه بصفة يصح بيعه أيضا ولم يذكر م هذا البناء فتأمل  
 فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية بالقول والنقل والتعليق لا يحصل الرجوع عنه الا بالفعل  
 كالبيع لا بالقول كرجعت عنه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصفين) أخذه من قوله بعد فى المتن ويعتق  
 بالاسبق الخ ففيه اشارة الى أنه راجع لاصور الثلاث (قوله فيتبع العتق الخ) بيان لفائدة الاستدراك  
 (قوله كسبه) أى الحاصل قبل الموت ولا يطالب بالنجوم لبطلان الكتابة وهل يرجع اذا أدى بعضها  
 أولا يرجع لانها من كسبه حل ونقل عن ع ب الرجوع (قوله كما قاله ابن الصباغ) معتمد (قوله فى  
 الاولى) أى قوله وصح تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع ش (قوله وعليه جرى ابن المقرئ) أى

(٥٤ - (بحيرى) - رابع) ولم يتعلق به حق لازم (وصح تدبير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة كاسيا تى (وعكسه)  
 أى كتابة مدبر بناء على أن التدبير تعليق عتق بصفة فيكون كل منهما مدبرا مكاتب او يعتق بالاسبق من الوصفين موت السيد وأداء  
 النجوم ويبطل الآخر لكن ان كان الآخر الكتابة لم يبطل أحكامها فيتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ فى الاولى ويقاس بها الثانية  
 ومحمد مل خلافا وعليه جرى ابن المقرئ ومعلوم مما باتى فى الفصل الآتى أنه اذا كان الاسبق الموت فلا يعتق كله الا ان احتمله الثالث

والا فيعتق قدره (و) صح (تعليق عتق كل منهما) بصفة كما يصح تدير وكاتبه المعلق عتقه بصفة (ويعتق بالاسبق) من الوصفين فان سبقت الصفة المعلق عتقه بها عتق بها أو الموت فيه عن التدبير أو الاداء فيه عن الكتابة وذ كر حكم تعليق عتق المكاتب بصفة مع قولي و يعتق بالاسبق في تدير المكاتب وعكسه من زيادتي \* (فصل) في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة مع ما يذ كر معه (حمل من دبرت حاملا) ولم يستثنه (مدبر) تبعها وان انفصل قبل موت سيدها (لان بطل قبل انفصاله تديرها بلا موت) لها كبيع فيبطل تديره أيضا تبعها وان خرج بالحامل الحائل فاذا دبرها ثم حلت فان انفصل قبل موت السيد فغير مدبر ككافي ولد المرهونة وولد الموصى به والاعتق (٤٢٦) تبعه لأمه وبقولي لان بطل الى آخره ما لو بطل بعد انفصاله تديرها

في الثانية وهو ضعيف (قوله والا فيعتق قدره) ويبقى الباقي مكاتب فاذا أدى قسطه لا وارث عتق شيخنا (فصل في حكم حمل المدبرة الح) (قوله مع ما يذ كر معه) أي من قوله وحلف فيما وجد معه الح (قوله حمل من دبرت حاملا) أي من زنا أو من الزوج شيخنا ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان ولدته لا كثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فرق بين من لها زوج يفرشها فلا يتبعها وبين غيره فيتبعها زي (قوله ولم يستثنه) فان استثناه لم يتبعها في التدبير الا ان عتقت بموت السيد حاملا به فانه يتبعها اه حل بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير ع ش (قوله الا ان بطل قبل انفصاله تديرها) حاصل المسئلة انها ان كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير وقت الموت وفيهما معا يتبعها الولد والا فلا شو برى (قوله فلا يبطل تديره) وهذا مما ثبت فيه الحكم للتابع مع بطلانه في المتبوع وكذا قوله بعد فلا يبطل تعليق عتقه (قوله يصبر معلقا عتقه) ظاهره وان استثناه الا ان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره الشارح من التقييد بقوله ولم يستثنه حل (قوله فلا يبطل تعليق عتقه) ويعتق بوجود الصفة اذا كانت غير متعلقة بعين أمه اما اذا تعلقت بها كدخولها الدار فيبطل تعليقها كافي شرح الروض (قوله وصح تدير حل) أي بعد نفع الروح فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالاعتاق ع ش (قوله ولا يتبع مدبر اولده) هو مفهوم قوله حمل من دبرت حاملا مدبر وعبارة شرح م ر ولا يتبع عبد امدر اولده فيعلم منه أنه يتبع أمه والظاهر ان المراد بالولد الحمل بدليل قوله وانما يتبع أمه فيكون مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فكأنه قال ولا يتبع أباه فن ثم قصره م ر على العبد وهو الظاهر اه (قوله وانما يتبع) أي الحمل خلافا لما يوهمه كلامه (قوله في الرق والحرية) أي فكذا في سببهما م م و م ر (قوله كله) أي ان خرج كله من الثلث أو بعضه ان خرج من الثلث بعضه فقط برماوى (قوله محسوباً من الثلث بعد الدين) أي كافي التبرع المنجز في مرض الموت وأولى وعبارة البرماوى قوله بعد الدين أي وبعد انتصرفت المنجز في المرض (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو السدس وحيلة عتق كله أي المدبر مطلقاً أي سواء كان هناك دين أو لا ان يقول أنت حر قبل مرض موتى بيوم وان مت فجأة فقبل موتى بيوم فاذا مات بعد التعليقين المذكورين بأكثر من يوم عتق من رأس المال وان لم يكن له غيره وان كان عليه دين مستغرق لان عتقه وقع في الصحة م ر و شرح م ر (قوله فان وجدت بغير اختياره) كنزول المطر (قوله بعد الموت) أي اذا مضى بعد الموت زمن يمكن

أوقبله لكن يبطل بموتها فلا يبطل تديره فانه في الثانية قد يعيش والتقييد يقبل الانفصال مع بلاموت من زيادتي (كعلق عتقها) فان حملها يصير معلقا عتقه بالصفة التي علق عتقها بها بقيد زنه بقولي (حاملا) به وان انفصل قبل وجود الصفة حتى لو عتقت بها عتق هو أيضا لان بطل قبل انفصاله التعليق فيها بلاموت بخلاف ما لو علق عتقها حائلا ثم حلت لا يعتق ان انفصل قبل وجود الصفة والاعتق تبعه لأمه وبخلاف ما لو علق عتقها حاملا لا يبطل بعد انفصاله تعليق عتقها أو قبله لكن يبطل بموتها فلا يبطل تعليق عتقه (وصح تدير حمل) كما يصح اعتقه (ولا يتبعه أمه) لان الأصل لا يتبع الفرع (فان باعها) مثلاً فرجوع

عنه) أي عن تدير الحمل ولا يتبع مدبر اولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية (والمدبر كقن في جنابة) فيه منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بجنابته أو بيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد ولا يلزمه ان قتل أن يشتري بقيمته عبد يدبره (ويعتق) للمدبر كله أو بعضه (بالموت) أي بموت سيده محسوباً (من الثلث بعد الدين) وان وقع التدبير في الصحة فلا واستغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هوفقط بيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي مرض الموت (كان دخلت) الدار (في مرض موتى فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم تقيده به و (وجدت فيه باختياره) أي السيد فانه بحسب من الثلث فان وجدت بغير اختياره فن رأس المال اعتباراً بوقت التعليق لانه لم يكن منهم ما يبطل حق الورثة وعليه يحمل لاق الأصل أنه من رأس المال (وحلف) مدبر فيصدق (فيما) وجد (معه وقال كسبته بعد الموت وقال

وصرح به الاصل هنا بخلاف ولادة المدبرة اذا قالت ولدت بعد الموت وقال الوارث قبله فان المصدق الوارث لانها تزعم حريته والحر لا يدخل تحت اليد وتعبيري بما أعم من تعبيري بما

تعبيره بما

• (كتاب الكتابة) •  
هي بكسر الكاف قيسل و بفتحها لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر والاصل فيها قبل الاجماع آية والذين يتغنون الكتاب ما ملكت أيمانكم وخبر المكاتب عبد ما تقي عليه درهم رواء أبو داود وغيره وصحح الحاكم اسناده وقال في الروضة انه حسن والحاجة داعية اليها (هي سنة) لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبير ولثلايته عطل أثر الملك وتنحكم الممالك على الملاك (طلب أمين مكسب) أي قوى على الكسب وبه سفسر الشافعي رضي الله عنه الخير في الآية واعتبرت الامانة لتلايضع ما يحصله فلا يعتق والطالب والقدرة على الكسب ليوثق بتحصيل النجوم (والا) بأن فقدت الشروط أو

فيه كسبه زي (قوله وصرح به) أي بتقديم بينته (قوله بخلاف ولادة المدبرة الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولادة المستولدة هل ولدت قبل موت السيد أو بعده أو ولدت قبل الاستيلاء أو بعده زي (قوله لانها تزعم الخ) حاصل هذا التعليل انها لا ترجح هنا لعدم اليد لها وبعبارة تشرح مر لاها لما دعت حريته نفت ان يكون لها عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة الولد اه وانما صدق الوارث لان الأصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون للخلاف معنى أنها جلت به بعد التدبير لما تقدم أنها اذا كانت حاملا وقت التدبير فانه ينبعها في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله والحر لا يدخل تحت اليد) وكذا وقالت دبرني حاملا وقال الوارث بل دبرك حائلا فهو قن زي (قوله وتعبيري بما أعم) أي لشموله الاختصاص اه

درس

• (كتاب الكتابة) •

ولفظها السلامي لا يعرف في الجاهلية قيل أول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب يقال له أبو أمية س ل بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع شيخنا عز زي والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبيده ولانها بيع ماله وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب زي وأيضا فيها ثبوت مال في ذمة قن لمالكه بتداء وثبوت ملك للقن عبد البر (قوله لغة الضم والجمع) لما فيها من ضم نجم الى آخر فتكون مرادفة للكتاب لغة وعطف الجمع على الضم من عطف العام على الخاص ع ش (قوله عقد عتق) أي عقد يفضي الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب وسمى كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق فسميتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصك شيخنا عز زي وقال زي تسمى كتابة لما فيها من ضم نجم الى نجم وقيل لانه يوثق بها غالبا (قوله والذين يتغنون) أي يطلبون (قوله والحاجة داعية اليها) لان السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشمره اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لم يحتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجعالة للحاجة شرح مر (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله ولثلايته عطل أثر الملك لانه انما يصلح علة لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا وألرد صريحا على من قال ان الامر في الآية للوجوب ع ش ملخصا (قوله وان طلبها) للرد على من قال بوجوبها اذا طلبها الرقيق تمسكا بقوله والذين يتغنون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم فعمل الامر على الوجوب (قوله وتنحكم الممالك) عطف سبب على مسبب (قوله قوى على الكسب) أي الذي يفي بمؤنته ونجومه كما يدل عليه السياق (قوله وبهما) أي بما تضمنته من الامانة والكسب (قوله الخير في الآية) ويطلق الخير أيضا على المال كما في قوله وانه لحب الخير لشديد وعلى العمل كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بر (قوله واعتبرت الامانة الخ) قدم علة الامانة لاشتراك الطلب والقدرة على الكسب في علة واحدة ع ش (قوله لتلايضع الخ) يؤخذ منه أن المراد بالأمين من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا تركه نحو صلاة شوبري (قوله والا بان فقدت الشروط) منها الطلب فيقتضي أنها عند عدم الطلب مباحة وليس كذلك بل هي سنة حتى عند عدم الطلب وتنا كدبه حل (قوله بان فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله فباحة) جزم البلقيني في تصحيحه بکراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق واستيلاء سيده عليه بمنعه قال وقد ينهي الحال الى التحريم حيث تفضي كتابته لتمكنه من المحرمات كسرقة النجوم والتمسكين من

أحدها (فباحة) اذا لا يقوى رجاء العتق بها ولا تكره بحال لانها عند فقد ما ذكر قد تفضي الى العتق (وأركانها) أربعة (رقيق وصيغة



وعوض وسيد وشرط فيه ما) مر (في معتق) من كونه مختاراً أهل تبرع وولاء لأنها تبرع وآية للولاء فتصح من كافر أصلي وسكران لامن  
مكره ومكاتب وان أذن له سيده ولا من صبي ومجنون ومحبور سفيه وأولياهم ولا من محبور فليس ولا من مرتد لان ملكه  
موقوف والعقود لا توقف على (٤٢٨) الجديد كما علم من باب الردة ولا من مبعوض لانه ليس أهلاً للولاء وذكر

حكمه مع المكره من زيادتي  
(وكتابة مريض) مرض  
الموت محسوبة (من الثالث)  
وان كاتبه بمثل قيمته أو  
أكثر لان كسبه له (فان  
خلف مثليه) أي مثلي  
قيمته (صحت) أي الكتابة  
(في كله) سواء أكان ما  
خلفه مما أداه الرقيق أم من  
غيره اذ يبق للورثة مثله  
(أو) خلف (مثله) أي مثل  
قيمته (ففي ثلثيه) تصح  
فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته  
وهما مثلاً ثلثيه (أو لم يخلف  
غيره ففي ثلثه) تصح فاذا  
أدى حصته من النجوم  
عتق وهذا من زيادتي (و)  
شرط (في الرقيق اختيار)  
وهو من زيادتي (وعدم  
صبا وجنون وأن لا يتعلق به  
حق لازم) فتصح لسكران  
وكافر ولو مرتداً للمكره  
وصبي ومجنون ومن تعلق  
به حق لازم كسائر عقودهم  
في غير الأخير وأما فيه  
فلانه امام معرض للبيع  
كلهم هون والكتابة تمنع  
منه أو مستحق المنفعة  
كالزوج فلا يتفرغ  
للاكتساب لنفسه (و)  
شرط (في الصيغة لفظ

نفسه وما قاله البلقيني هو المعتبر من زيادة (قوله وعوض) لوقال ونجوم ليشمل المال والوقت  
لكان أولى قل على التحرير (قوله لامن مكره) ينبغي أن محله ما لم يكره بحق كأن نذر كتابته  
فأكره على ذلك فانها تصح حيث نذر لان الفعل مع الاكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر ان  
كان النذر مقيداً بن من معين كرمضان مثلاً وأخر الكتابة الى أن يقي منه زمان قليل فان لم يكن كذلك  
كأن كان النذر مطلقاً فلا يجوز اكراهه عليه لانه لم يلتزم وقتاً بعينه حتى يأنم بالتأخير عنه فلو أكرهه على  
ذلك ففعل لم يصح (قوله والعقود لا توقف) أي التي يشترط فيها اتصال القبول بالايجاب بخلاف ما لا  
يشترط فيه ذلك كالتدبير والوصية فانها توقف كما تقدم حل ما خصا (قوله وكتابة مريض) المراد  
بالكتابة المكاتب من اطلاق المصدر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثلث لان المحسوب انما  
هو المكاتب أي قيمته لا العقد في الكلام بعد هذا التأويل تقدير مضاف أو يقدر مضاف فقط أي  
ومتعلق بكتابة مريض أو يفسر في قوله محسوبة أي محسوب متعلقها وهو المكاتب بالنظر لقيمته  
(قوله وان كاتبه بمثل قيمته) ولا ينظر اليها وقت الكتابة لان حق الورثة لم يتعلق بها الآن لاحتمال ان  
السيد يضيعها في مصالحه (قوله لان كسبه له) أي للسيد وقد جعله للعبد بكتابه اه عبد البر وعبرة  
م لان كسبه ملك للسيد اه ويصح عود الضمير للمكاتب بمعنى ان الكسب بعد الكتابة للمكاتب  
وقد كان قبلها للسيد فقوته على الورثة بكتابه وحاصل التعليل انه لما فوت على الورثة كسب العبد  
كأنه تبرع بنفس العبد من غير مقابل فلذلك حسب العبد من الثلث (قوله) أي من النجوم حل  
(قوله أداه الرقيق) أي قبل الموت (قوله ففي ثلثيه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو  
بالنجوم ثلاثون فيقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث الجميع (قوله فاذا أدى) أي بعد موت السيد ولا يعتق  
منه شيء بعد ذلك لان كتابة ثلثيه تبطل بمجرد الموت سم بالمعنى (قوله حصته) أي الثلث (قوله وهو  
من زيادتي) قد يقال الاصل عبر بما يعني عنه وهو اطلاق التصرف لانه يلزم منه الاختيار فكيف يكون  
من زيادته (قوله وعدم صبا وجنون) هلا قال وتكيف كما قال أهله مع أنه أخصر وأجيب بانه انما  
عبر بذلك ليشمل السكران اذ هو غير مكلف وعبرة الاصل تخرجه مع أن الغرض ادخاله كما أفاده  
الشارح (قوله كالمؤجر الخ) ظاهره وان قصرت المدة ويوجه بانه لما كان عاجزاً في أول المدة نزل منزلة  
مالوكاتبه على منفعة لم تتصل بالعقد ع ش على م (قوله ككاتبك) ولا بد من اضافتها للجملة  
فلو قال كاتب يدك مثلاً لم يصح ع ش (قوله مع قوله اذا أدبته الخ) لان لفظها يصلح للخارجة  
فاحتيج لتمييزها بقوله اذا أدبته الخ والمراد بالقول في كلامه ما يشمل النفس لاجل قوله أونية لان النية  
لا تسمى قولاً لفظياً ولا يتقيد بما ذكره بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت حر ويشمل  
برئت منه حصول ذلك باداء النجوم والبراءة الملقوظ بها فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراءة باللفظ  
شرح م (قوله أونية) أي عند وجود جزء من الصيغة ع ش وهذا في الكتابة الصحيحة أما  
الفاسدة فلا بد من التصريح بقوله فاذا أدبته فانت حر كما قاله القاضي حسين وغيره م ل لان الغالب  
فيها التعليق والصفات المعلق بها لا تحصل بالنية عميرة سم (قوله وقبولاً) أي فوراً ع ش (قوله

يشعر بها) أي بالكتابة وفي معناه ما مر في لضمان (ايجابا ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كونه  
كأنف (منجمامع) قوله (اذا أدبته) مثلاً (فانت حر لفظاً أونية وقبولاً كقبلت ذلك) وبذلك الكاف قبل كاتبك وقبلت من زيادتي  
(و) شرط (في العوض

غير دين فان لم يكن منفعة  
عين لم تصح الكتابة والا  
صححت على ما يأتي (مؤجلاً)  
ليحصله ويؤديه ولا تخلو  
المنفعة في الذمة من التأجيل  
وان كان في بعض نجومها  
تججيل فالتأجيل فيها شرط  
في الجملة (منجماً بنجمين  
فأكثر) كما جرى عليه الصحابة  
فمن بعدهم (ولو في مبيع)   
فلا بد من كون العوض  
فيه ديناً الى آخره وان  
كان قد يملك بيعه الحر  
ما يؤديه وبهذا وما يأتي  
علم أن كتابة المبيع فيما  
رق منه صحيحة وبه صرح  
الاصل وسواء أقال كاتب  
مارق منك أم كاتبك  
وتبطل في باقيه في الثانية  
لأنها تفيد الاستقلال  
باستغراقها مارق منه في  
الاولى وعملاً بتفريق  
الصفقة في الثانية ومن  
التجيم بنجمين في المنفعة  
أن يكتبه على بناء دارين  
موصوفتين في وقتين  
معلومين بخلاف ما لو اقتصر  
على خدمة شهرين لا يصح  
وان صرح بأن كل شهر  
نجم لانهما نجم واحد (مع  
بيان قدره) أي العوض  
(وصفته) وهما من زيادتي  
(وعدد النجوم وقسط كل  
نجم) لان الكتابة عقد  
معاوضة والنجم الوقت  
المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كإسباني (ولو كاتب

كونه ديناً) اذ لا ملك له يرد العقد عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم المتجه الا كتفاء هنا  
بنادر الوجود وان لم يكتب ثم شرح م (قوله ولو منفعة) أي في ذمة المكاتب كأن يقول له كاتبك  
على بناء دارين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بأن كان عينا كأن كاتبه على شاتين  
معيتين لزيد ففهماله في شهرين فلا يصح وان أمكن ان يشتريهما من زيد ويؤديهما لسيده لان  
الاعيان لا تؤجل (قوله منفعة عين) أي عين المكاتب بخلاف عين غيره نقله سم عن شرح  
الروض (قوله والا) أي بأن كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأن  
يضم لها شيئاً آخر كما يأتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار ولو في أثنائه صحت (قوله  
مؤجلاً) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يغني عنه قال ابن الصلاح لان دلالة المؤجل على الدين بالالتزام  
وهي لا يكتفى بها في المخاطبات وهذا أن أي الدين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظر لان دلالة المؤجل  
على الدين من دلالة التضمن لا الالتزام لان مفهوم المؤجل شرعاً دين تأخر وفاؤه فهو مركب من  
شيتين ودلالة التضمن يكتفى بها في المخاطبات فالاحسن في الجواب أنه تصریح بما علم من المؤجل اه  
حج قال حل وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليحصله) أي ليتمكن من تحصيله (قوله في بعض  
نجومها) وهو النجم الاول (قوله تعجيل) أي فيصح أن تكون متصلة بالعقد وان تكون  
منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة بالعقد شيئاً ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي  
(قوله في الجملة) أي فيما عدا النجم الاول بخلاف منفعة العين فإنه يمتنع فيها التأجيل فيشترط اتصالها  
بالعقد وان يكون معها مال زي (قوله ولو في مبيع) راجع للكل بدليل كلام لشارح بعد والغاية  
للرد (قوله وبهذا) أي بقوله ولو في مبيع وبما يأتي وهو مفهوم قوله لا بعض رقيق لان مفهومه ان  
بعض المبيع الرقيق تصح كتابته (قوله لانها الخ) علة لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي  
في ذمته بأن يلزم ذمته ذلك زي وحل ولو أريد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي  
لا تؤجل والفرض هنا تأجيلها بدليل قوله في وقتين معلومين سم (قوله في وقتين معلومين) لك أن  
تقول فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في  
الاجارة لمعنى موجود هنا فيحتمل أن يسوي بينهما بان يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقت ابتداء  
الشرع في كل وقت لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بان المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض  
أوسع أمراً من المعوض ويتساح فيه أكثر وأبان ما يتعاق بالعتق المنشوف اليه الشارع يتساح فيه  
أو بغير ذلك فليتأمل سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة رجب ورمضان فأولى  
بالفساد لا تقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الاولى شرح الروض ومم وبهذا يعلم أنه لا فرق بين البناء  
والخدمة وأنهما متى تعلقا بالعين لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافاً لما يتوهم من كلام الشارح حل (قوله  
لا يصح) قال الرافعي لان منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان لا تؤجل اه وقد  
يفهم تعليله انه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بان كانت في الذمة صح سم (قوله لانهما نجم واحد) فلا بد  
أن يضم الى ذلك شيئاً آخر حل (قوله لأن الكتابة عقد معاوضة) وبما يلغزبه هنا أن يقال عقد  
معاوضة يحكم فيه لأحد المتعاقدين بملك العوض والمعوض اذ السيد يملك النجوم فيه بمجرد العقد مع  
بقاء المكاتب على ملكه لى أداء جميع النجوم وقول بعضهم ما غزاه به بانه مملوك لا مالك له مبني على  
مرجوح وهو ان المكاتب مع بقائه على الرق لا مالك له شرح م (قوله الوقت المضروب) أي ولو  
بساعتين وان عظم المال كما قاله م وابن حجر (قوله ويطلق على المال المؤدى فيه) وسكونهم عن

المضروب وهو المراد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كإسباني (ولو كاتب

على) منفعة عين مع غيرها مؤجلا (نحو خدمة شهر) من الآن (ودينار ولو في ثنائه) هو أول من قوله عند انقضائه (صحت) أي الكتابة لان المنفعة مستحقة في الحال والمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار انما يستحق المطالبة به بعد المدة التي عينها لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد لنجم ويشترط في الصحة أن تتصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان با عقد فلا يجوز تأخيرها عنه كما أن العين لا تقبل التأجيل (٤٣٠) بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يقبع فيها

بيان موضع التسليم اعوض الكتابة يشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروض عن ابن كج ان فيه الخلاف في السلم زى (قوله على منفعة عين) أي عين المكاتب كما مرو يدل عليه تمثيله شيخنا عشاوي وعزيزي (قوله والمدة) أي وذ كرت المدة لتقديرها الخ (قوله حصل تعدد النجم) قال الزركشي وكأنه لما كان استيفاء الخدمة بتمامها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الارتفاق بالتأخير عبد البر (قوله ان تتصل الخدمة) المراد المتعلقة بعينه فقوله والمنافع من عطف العام لا المتعلقة بذمته لقوله بخلاف المنافع المترتبة في الذمة عن قال م في شرحه فعمل ان الاجل انما يكون شرطا في غير منفعة يقدر على الشروع فيها حالا وان الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد بخلاف المترتبة في الذمة وان شرط المنفعة المتصلة بالعقد ويمكن الشروع فيها عقبه ضميمة نجم آخر اليها كالمثال المذكور وان شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح اه وقوله المتعلقة بالعين أي بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط فيها ضميمة مال آخر بل يصح أن تمتحض النجوم منها كما تقدم في قوله ومن التنجيم بنجمين في المنفعة الخ تأمل (قوله بالاعيان) أي عين المكاتب أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك ببعضه الحر أعيانا كما قاله حل فاندفع ما قيل ان الأولى العين أي عين المكاتب لأن الرقيق لا يملك (قوله على أن يبيعه) أي العبد ويصح رجوعه للسيد كما قاله الزركشي قال عبد البر بان يقول كاتبك على كذا بشرط أن أبيعك الشيء الفلاني عبد البر (قوله أي الكتابة لا البيع) سواء قبل العقدين معاً أم مرتباً كقبلت ذلك أو قبلت الكتابة والبيع أو عكسه كما يشعر به كلام المتن وصرح به في الروضة وأصلها زى (قوله أحد شقيه) أي البيع وهو الايجاب لأنه لا يصير من أهل مبايعة سيده الا بالقبول أي قبول الكتابة (قوله على أداء الباقي) أي ان كانت الكتابة صحيحة شوبرى لا يقال علق العتق على أداء جميعهم لان الكتابة الصحيحة يغلب فيها حكم المعاوضة شرح م (قوله لا كتابة بعض رقيق) فلو أدى النجوم عتق نظر التعليق وسرى مطلقا ان كان باقيه لكتابه ومع اليسار ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع عليه السيد بقسط القدر المكاتب كما سيأتي في كلامه حل وزى أي بقسطه من قيمته (قوله نعم لو كاتب الخ) هو ضعيف في الأولى والأخيرة لان التبعض فيهما ابتداء بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه فان التبعض في الدوام ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وهذا هو المعتمد زى لكن شرح م كالشارح ولم تضعفه حواشيه ويرد على كلام زى فيما اذا أوصى بكتابة رقيق ولم يخرج من الثلث الا نصفه وقال الوارث كابت نصفك أن التبعض في الابتداء لاني الدوام الا أن يقال انه تبعض في الدوام بالنظر لا بصاء المالك (قوله بعضه) أي بعض رقيق (قوله ان اتفقت النجوم) هلا صح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة المالك وأي محذور

العين لا تقبل التأجيل العرف كما مر بيانه في الاجارة (لا) ان كاتبه (على أن يبيعه كذا) كتب بألف فلا يصح لانه شرط عقد في عقد (ولو كاتبه وباعه ثوبا) مثلاً بان قال كاتبك وبعثك هذا الثوب (بألف ونجمه) بنجمين مثلاً (وعلق الحرية بأدائه صحت) أي الكتابة (لا البيع) لتقدم أحد شقيه على مصير الرقيق من أهل مبايعة سيده فعمل في ذلك بتفريق الصفقة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والثوب فإخص الرقيق يؤديه في النجمين مثلاً (وصحت كتابة أرقاء) كثلاثة صفقة (على عوض) منجم بنجمين مثلاً لاتحاد المالك فصار كما لو باع عبيداً بثلث واحد (ووزع) العوض (على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى) منهم (حصته عتق) ولا يتوقف عتقه على أداء الباقي (ومن عجز رقيق) فإذا

كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه (لا) كتابة (بعض رقيق) وان كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو كاتب في مرض موته بعضه والبعض ثلث ماله وأوصى بكتابة رقيق فلا يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة صحت الكتابة في ذلك القدر وعن النص والبقوى صحة الوصية بكتابة بعض عبده (ولو كاتباه) أي شريكان فيه بنفسهما أو نائبيهما (معاصح) ذلك (ان اتفقت النجوم) جنسا وصفة وأجلا

في المولد كاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والآخر درهم في الشهر الثاني مثلاً ويكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض معلوم وحصة كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنساً أن لا تكون بالنسبة لأحدهما دينار وللآخر دراهم لأن تكونا دينار ودرهم بالنسبة إليهما جميعاً كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز اه سم مع زيادة (قوله وعددا) أي وعدد النجوم لاعداد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كأن كاتبه أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والآخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله وجعلت) عطف على اتفقت فيفيد أنه شرط لكن قال م ر انه معطوف على صح ومقتضى قوله بعد ذلك فان اتقى شرط مما ذكر كأن جعلاه على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف على صح تأمل (قوله على نسبة ملكيهما) كأن يكون لأحدهما ثلثاه وللآخر ثلثه ويكتباه على ستة دنائير يؤدى في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد ويدفع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أو لا كما يأتي (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تجيز السيد ليس فسخا وقضية قوله لآتي وعاد الرقبان عجز فجزه الآخر أنه فسخ وبه صرح في الروض (قوله فيها) أي الكتابة (قوله لم يجز) لا يخفى ما فيه من الخفاء والاجمال لانه يؤهم رجوع الضمير للتجيز بوضحه قول الروض وشرحه ولو عجزه أحدهما وفسخ الكتابة وأزاد الآخر بقاءه فيها وانظاره بطل عقدها في الجميع اه ومنه علم أن الضمير في لم يجز عائد للإبقاء المفهوم من أبقاءه لما قبله معه وان المراد بنفي الجواز ما يشمل نفي الصحة تأمل قال حل وكان ينبغي ان نصح الكتابة لانه تبعيض في الدوام (قوله أي يصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام حيث ذكر النصيب بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وقوله فلا يعتق أي نصيبه وقوله بتقديره أي النصيب لكن من النجوم ففيه استخدام أيضا (قوله اذ ليس له الخ) لان كل مشتركين في مال اذا أخذ أحدهما منه شيئا اختص به الا في ثلاثة نجوم الكتابة وريع الوقف والميراث فنأخذ شيئا من هذه الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع ومحل عدم اختصاص أحدهم في ريع الوقف بالنظر للوقوف عليهم أما ر باب الوظائف المشتركة فما يأخذها أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم اه م

فصل فيما يلزم السيد الخ (قوله وما يسن له) أشار إليه بقوله والخط أولى الخ (قوله قبل عتق) ويجوز بعده قضاء وفي التهذيب ان وقت وجوبه من المقدار العتق موسع فيتعين عند العتق سم زى وعبارة م ر وتضييق اذ اتى من النجم الاخير قدر ما يفي به فان لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء اه (قوله حط متمول) صادق بأقل متمول كشيء من جنس النجوم قيمته درهم بحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما في المصراة من أن الصاع يتعدد بتعدد العاقبانه صلى الله عليه وسلم قدر اللبن لكونه مجهولا بالصاع لئلا يحصل النزاع فيما يقابل اللبن المحلوب في يد المشتري فشمّل ذلك ما لو كان اللبن نافها جدا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولو كان المتمول هو الواجب في النجمين لم يسقط الخط بل يحيط بعض ذلك انقدر ع ش على م ر وعبارته على الشارح وانظر لو كان المتمول هو الواجب في النجمين هل يسقط الخط أولا سم والا قرب عدم السقوط وينبغي أن يحيط بعض ذلك القدر كأن يملكه بعضه شائما ثم يشتري به فولا مثلاً ويدفع له بعضه كالمومات شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاد مثلاً فانه يفعل فيه ذلك وعبارة حل قوله حط متمول أي ولو من كل واحد من الشركاء (قوله من جنسها) أو

وعند ارفى هذا اطلاق النجم على المؤدى (وجعلت) أي النجوم (على نسبة ملكيهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز) الرقيق (فجزه أحدهما) وفسخ الكتابة (وأبقاء الآخر) فيها (لم تجز) كابتداء عقدها (ولو أبراه) أحدهما (من نصيبه) من النجوم (أو اعتقه) أي نصيبه من الرقيق (عتق) نصيبه منه (وقوم) عليه (الباقى) وعتق عليه وكان الولاء كله له (ان أيسر وعاد الرقب) للمكاتب بأن عجز فجزه الآخر والتقييد بعود الرقب من زيادتي فان أعسر من ذكر أو لم يعد الرقب وأدى المكاتب نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الولاء لهما وخرج بالبراء والاعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقديمه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض (فصل) فيما يلزم السيد وما يسن له وما يحرم عليه وبيان حكم ولد المكاتبه وغير ذلك \*

(لزم السيد في) كتابة (صححة قبل عتق حط متمول من النجوم) عن المكاتب (أو دفعه) له بقيد زنه بقولي (من جنسها)

وان كان من غيرها قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الايتاء بما ذكر لان القصد منه لاعانة على العتق وخرج بزيادتي في صحيفة الفاسدة فلا شيء فيها من ذلك واستثنى من لزوم الايتاء مالوكاتبه في مرض موته وهو ثلث ماله ومالوكاتبه على منفعة (والخط) أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة (٤٣٢) على العتق وهي محققة فيه وهو موهوم في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة

أخرى (وكون كل) من الخط والدفع (في) النجم (الخير) أولى منه فيما قبله لانه أقرب الى العتق (و) كونه (ربعا) من النجوم أولى من غيره (ف) ان لم تسمح به نفسه فكونه (سبعاً أولى) روى خط الربع النسائي وغيره وخط السبع ماله عن ابن عمر رضى الله عنهما (وحر) عليه (تمتع بمكاتبته) لاختلال ملكه فيها واقتصار الاصل على تحريم الوطاء يفهم حل غيره وليس مراد (ويجب بوطئه) لها (مهر) لها وان طوعته لشبهة الملك (لاحد) لانها ملكه (والولد) منه (حر) لانها علفت به في ملكه (ولا يجب) عليه (قيمه) لانقاده (حوا) (وصارت) بالولد (مستولدة مكاتبه) فان عجزت عتقت بموت السيد (وولدها) أى المكاتبه (الرقيق) بقيد زده بقول (الحادث) بعد الكتابة ولو جلت به بعدها (يتبعها رقاً وعتقا) بالكتابة كوله المستولدة فلا شيء

من غيره برضا المكاتب حل فلا يلزمه قبول غير الجنس بغير رضاه فاذا مات السيد بعد أخذ مال الكتابة وقبل دفع ماذ كرزم الورثة دفع ذلك وان كان مال الكتابة باقياً أخذ منه الواجب لان حقه في عينه ولا يزاحم أصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من غيرها) أى غير عينها (قوله فسر الايتاء الخ) أى انما فسر الايتاء بما يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد منه الخ (قوله وكونه ربعا فسبعا) قال البلقيني بقى بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف درهم ومائتي درهم قال فأتيته بمكاتبتي أى بالنجوم فرد على مائتي درهم زى وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة التحفة اقراء ابن عمر وقال المحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفاً ووضع منها خمسة وذلك في آخر نجومه والخمسة سبع الخمسة وثلاثين (قوله تمتع) دخل فيه النظر وتمر في كتاب النكاح حله بلا شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة فاطلاقه محمول على ما فصله في كتاب النكاح فلا اعتراض عليه زى (قوله ويجب لها مهر) ولا يتكرر بتكرار الوطاء الا اذا وطئ بعد أداء المهر كما تقدم زى وعش (قوله لشبهة الملك) دفع لما يقال اذا طاعته كانت زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له وهي الملك فالإضافة في قوله لشبهة الملك بيانية (قوله لاحد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقده ولكن بعذر من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أى لاه (قوله مكاتبه) أى مستمرة على كتابتها والا فالكتابة ثابتة لها قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهي مستولدة مكاتبه كان أظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعتق معها أيضاً ولادها الحادثون بعد الاستيلاد كما هو معلوم من كتاب أمهات الاولاد زى (قوله الحادث) أى المتفصل حل أى ليتأتى قوله ولو جلت الخ (قوله بعد الكتابة) بان تضعه لا كثر من ستة أشهر من الكتابة زى ولو اختلفا في ولدها فقال السيد ولديه قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل بعدها والزمن محتمل صدق السيد بيمينه حيث لا بينة أول كل بينة ومارضنا سم (قوله وعتقا بالكتابة) خرج بالكتابة مالورقت المكاتبه ثم عتقت بجهة أخرى فلا يتبعها ولدها زى (قوله مكاتبته) أى بعد بلوغه وقبل عتق أمه أو بعد موتها أو تيجيزها واذا كاتبه عتق بالاسبق من أدائه وأداء أمه كما قاله سم (قوله لان الحاصل له الخ) تعليل لمخدوف تقديره وانما كان للسيد مكاتبته مع أنه مكاتب (قوله تركت ذلك) أى انه مكاتب (قوله للسيد) أى لالام وفي قول الحق لها أى لالام المكاتبه كافي شرح م (قوله فقيمه له) أى ان قلنا الحق في الولده فان قلنا الحق في الولد لاه فهي لها تستعين بها على كتابتها شرح م (قوله من ارش جنابة الخ) انظر لولم يكن له ما ذكر من الارش وما بعده فهل يمونه السيد من عنده أو يمان من بيت المال وفي شرح الروض وقول على المحلى ان السيد يمونه حيث نزل الحق فيه له اه (قوله كافي الام) أى أم هذا الولد المكاتبه لا كتاب الشافعي رضى الله عنه وفيه انه لم يذكر ما تقدم في الام حتى يقبس عليها فاعلم معلوم من خارج (قوله في جميع ذلك) أى من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فيما عدا المؤنة وأما المؤنة فقد يتوقف في كونه

عليه للسيد اذ لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به الماوردي وان ذكر الاصل انه مكاتب لان يمونها الحاصل له كتابة تبعية لاستقلالية ومن ثم تركت ذلك (والحق) أى حق الملك (فيه السيد فلو قتل فقيمه له) يمونه من ارش جنابة عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله والا فليس له (كافي الام في جميع ذلك) ولا يعتق شيء من مكاتب الاباء الكل (أى كل النجوم لخبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم



وفي معنى أدائها حط الباقي منها الواجب والابرأ منها والحوالة بها لا عليها (ولو أتى بمال فقال سيده) إلهذا (حرام ولا يئنه) له بذلك (حلف المكاتب) فيصدق في أنه ليس بحرام (ويقال لسيده) حينئذ (خذه أو أبرئه عنه) أي عن قدره (فإن أبي قبضه القاضي) عنه وعتق المكاتب أن أدى الكل (فإن نكل) المكاتب عن الحلف (حلف سيده) أنه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان يئنه سمعت لذلك نعم لو كاتبه على لحم فجاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاؤه في قوله حرام فإن قال (٤٣٣) لأنه مسروق أو نحوه فكذلك

أولاً لأنه لحم غير مذكي حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية كمنظيره في السلم (ولو خرج المؤدى) من النجوم (معيا ورده) السيد بالعيب وهو جائز له وبه صرح الأصل (أو) خرج (مستحقان أن لا تعتق) فيهما (وان) كان السيد (قال عند أخذه أنت حر) لأنه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادتي وتعبيري بما ذكر في الثانية أولى من تقييدها بالنجم الأخير (وله) أي للمكاتب (شراء اماء لتجارة) توسع الله في طرق الاكتساب (لا تزوج الا باذن سيده) لما فيه من مؤن (ولا وطء) لامتة ولو باذنه خوفاً من هلاك الامة في الطلق فنعه من الوطء كمنع الراهن من وطء المرهونة وتعبيري بالوطء أعم من تعبيره بالتسري لا اعتبار الازال فيه دون الوطء (فإن وطئها على

يمونها سيدها ما ذكر لانها صارت مستقلة بالكتابة وتمون نفسها ولا علاقة لسيده بموتها إلا أن يراد بالجميع المجموع أي ما عدا المؤنة كما يؤخذ من عبارة الأصل (قوله وفي معنى أدائها الخ) أي في أنه إذا حصل الحط حصل العتق فإذا أدى المكاتب النجوم وبقي عليه ما يجب حطه فخطه السيد عتق فهذه العبارة تقتضي أنه لا يعتق إلا أن صدر من السيد حط (قوله لا عليها) فإنه لا يعتق بحواله السيد على المكاتب بالنجوم لعدم صحة الحولة وإن أوردتهم كلامه معها اهـ رشيدى (قوله فيصدق) أي عملاً بظاهر البد مـ (قوله ويقال لسيده خذه) استشكل بأنه حرام باعترافه فكيف يؤمر بأخذه وأجيب باناخيره فإذا اختار أخذه عاملناه بنقيضه أي فإذا ادعى أنه لما لك معين أئزم بدفعه له والافقيل ينزعه الحاكم أو يحفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مالكه ويمنع من التصرف فيه فإن عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الاوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذكيتة والاصدق لتصريحهم بقبول خبر الكافر والفاسق عن فعل نفسه كقوله ذبحت هذه شرح مـ (قوله وهو جائز له) أي والحال أنه جائز (قوله بان أن لا تعتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بعدموته بان أنه مات تريقاً وان مات تركه للسيد لا للورثة زى (قوله وان قال الخ) صورة المسئلة اذا قصد الاخبار أو أطلق فان قصد الانشاء عتق زى (قوله عند أخذه) أشعر قوله عند أخذه بتصوير المسئلة بما اذا قاله متصلاً بقبض النجوم وفي كلام الامام اشعار به قال في أصل الروضة وهو تفصيل قوبم لا بأس بالأخذ به لكن في الوسيط أنه لا فرق بين كونه جواباً عن سؤال حريته أو ابتداء وبين كونه متصلاً بقبض النجوم أولاً اهـ قوله لكن في الوسيط هو المعتمد زى (قوله تزوج) وان كان أنتى خوفاً من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد وان كان تعليله قاصراً على الذكركافي قل على المحلى (قوله ولا وطء) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بمادون الوطء ابن حجر وقال الشورى ويحرم غير الوطء ان أفضى اليه والا فلا اهـ (قوله كنع الراهن من وطء المرهونة) انظر التشبيه مع أن وطء الراهن باذن المرتهن جائز فاعل التشبيه في مطلق المنع مع تحقق ملك الممنوع في الموضعين ع ش (قوله لا اعتبار الازال فيه) قال مـ التسري يعتبر فيه أمران حجب الامة عن أعين الناس وانزاله فيها اهـ أي فلا يقال تسري فلان بامة الا اذا وجد هذان الامران (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله نسيب) أي ليس من زنا فيكون قوله لاحقا به تفسيره (قوله رقاو عتقا) أي في الاولى وعتقا فقط في الثانية والثالثة حل (قوله مملوك لا يئنه) أي مادام مكاتباً وذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوق عتقه الخ (قوله لسته أشهر) أي غير لحظة الوضع والانتصت المدة عن أقل مدة الحمل سم ع ش (قوله ووقع في الأصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر للحظة الوطء والمصنف لم ينظر لها لعلها اهـ (قوله مطلقاً) أي أنت به لسته أشهر

(٥٥ - (بجبري) - رابع) خلافة منعه منه (فلا حد) عليه شبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت لثبت له (ولو ولد) من وطئه (نسيب) لاحق به لشبهة الملك (فإن ولدته قبل عتق أبيه) أو معه (أو بعده) لكن (لدون ستة أشهر) من العتق (تبعه) رقاو عتقا وهو مملوك لا يئنه ببيع ولا يعتق عليه لضعف ملكه فوق عتقه على أبيه ان عتق والارق وصار للسيد (ولا نصير) أمه (أم ولد) لانها علفت بمملوك (أو) ولدته بعد العتق (لها) أي لسته أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الأصل لفوق ستة أشهر (ووطئها معه) أي مع العتق مطابقاً

(أو بعده) في صورة الأكثر بقيد زده بقولي (وولده لسته أشهر) فأكثر (من الوطء فهي أم ولد) اظهر العلق بعد الحرية ولا نظر الى احتمال العلق قبلها تغليبها والولد حينئذ حر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء لم تصر أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها قبل حملها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (ان امتنع) منه (لغرض) كونه حظه وخوف عليه كأن عجل في زمن نهب (والا) بأن امتنع لا لغرض (٤٣٤) (أجبر) على القبض لان الكتاب غرض ظاهر فيه وهو تنجيز العتق أو

تقريبه ولا ضرر على السيد وظاهر مما مر أنه لا يتعين الاجبار على القبض بل اما عليه أو على البراء ويفارق نظيره في السلم من تعين القبول بأن الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن فضيق فيها بطلب البراء (فان أبي قبض القاضي) عنه وعتق المكاتب ان أدى الكل (أو عجل بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (فقبض وأبرأ بطلا) أي القبض والبراء لان ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لمدينه اقص أو زد فان قضاها وازادته في الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق (وصح اعتياض عن نجوم) للزومها من جهة السيد مع التشوف للعتق وهذا جزم في الروضة وأصلها في الشفعة وصوبه الاسنوي لنص الشافعي عليه في الام وغيرها وان جزم الاصل

أولا أكثر من العتق (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو وطئها بعد العتق في صورة ما اذا ولدته لا أكثر من ستة أشهر منه (قوله بقيد) أي لكل من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدي فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الامكان منه لان الغرض أنه لسته بعد العتق كما في شرح م (قوله فهي أم ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان جعل قوله كثر صورة رابعة وقوله لم تصر أم ولد أي وتبع الولد أباه كما يتبعه في الثلاثة الاول التي في المتن فتكون تبعيته في خمس صور بخلاف الصورة تسعة (قوله كونه حظه) انظر لو تحمل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض أو المسلم اليه لمؤنة النقل مع (قوله في زمن نهب) وان أنشأ الكتابة في زمن النهب لان ذلك قد يزول عند المحل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والرويان فان كان هذا الخوف معهودا لا يرجي زواله لزمه القبول وجهها واحد اشرح الروض (قوله وهو تنجيز العتق) أي اذا أراد دفع الكل وقوله أو تقريبه أي اذا أراد دفع البعض عبد البر أو المراد تنجيزه في النجوم الاخير وتقريبه في غيره (قوله مما مر) أي من قوله ويقال للسيد خذ أو أبرئه عنه زى (قوله أو عجل بعضا) ويجري ذلك في كل دين عجل بهذا الشرط شرح م (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر عليه م (قوله وأبرأ) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي ان كان السيد جاهلا بالفساد فان كان عالما به صح وعتق كما في م لانه أبرأه لاني مقابلة شيء (قوله يشبه ربا الجاهلية) أي من حيث جلب النفع حل والافها هنا في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل التعجيل مقابلا لبراء من الباقي فهو يجعلهم زيادة الاجل مقابلا لعمال (قوله وصح اعتياض عن نجوم) المعتمد عدم صحة الاعتياض مطلقا أي سواء كان من العبد أو أجنبي خلافا لما جمع به بعضهم من حمل المنع على الاجنبي والجواز على العبد زى (قوله لا يبيعها) أي اغير المكاتب والافا لا اعتياض ببيعها المكاتب معنى (قوله لانها غير مستقرة) أي ولانها يجوز عن تسليمها شرعا من حيث ان العبد قادر على اسقاطها سم (قوله لتطرق السقوط) أي بالانقطاع وهو علة لقوله لا يصح بيعه (قوله ويصح أيضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة على المعتمد بناء على أنه عقد عتاقة فينتبه ولده وكسبه ولو علقه على صفة فوجدت حال الكتابة عتق عنها أيضا فينتبه ما ذكر اه شوري وقوله ويعتق عن جهة الكتابة أي من حين عقد البيع لانه يفيد الحرية حالا ولا يتوقف سريته على قبض العوض ومقتضاه انه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض البيع فليحرر وفي قل على المحلى ولو باعه نفسه صح وكان فسخا للكتابة وعتقه ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كحج واعتمده وعن شيخنا م خلافه واعتمد سم انه يعتق عن الكتابة وكلام قل هو الظاهر (قوله فلو باع) أي أي بصورة البيع

قوله تبعا لما صححه في الروضة وأصلها هنا بعدم صحته وعلى الاول جرى الباقي أيضا قال وتبع الشيخان على الثاني

البغوي ولم يطلع على النص (لا يبيعها) لانها غير مستقرة ولان المسلم فيه لا يصح بيعه مع لزومه من الطرفين لتطرق السقوط اليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبعه وهبه) أي المكاتب كام الولد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كما في أم الولد (فلو باع) مثلا السيد النجوم أو المكاتب (وأدا) ها المكاتب

(المشتري لم يعتق) وان تضمن البيع الاذن في قبضها لان الاذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم فلم يبق الاذن ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بفساد البيع عتق بقبضه (ويطالب السيد المكاتب بها) (والمكاتب المشتري) بما أخذه منه (وليس له) أي للسيد (تصرف في شيء مما يده مكاتبه) يبيع أو اعتاق أو تزوج أو غيرها لانه معه في المعاملات كالأجنبي وتعييرى بذلك أعم مما عبر به (ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم) وهو افتداء منه كافي أم الولد فلو قال أعتقه (٤٣٥) عني على كذا ففعل لم يعتق عنه

بل عن المعتق ولا يستحق المال

(فصل) في لزوم الكتابة

وجوازها وما يعرض لها من

فسخ أو انقضاء وبيان حكم

نصريات المكاتب وغيرها

(الكتابة) الصحيحة

(لازمة للسيد فلا يفسخها)

لانها اعتقدت لحظ مكاتبه

لحظه فكان فيها

كالراهن (الا ان عجز المكاتب

عن أداء) عند المحل لنجم

أو بعضه غير الواجب في

الابتاء (أو امتنع منه) عند

ذلك مع القدرة عليه (أو

غاب) عند ذلك (وان

حضر ماله) أو كانت غيبة

المكاتب دون مسافة قصر

على الاشبه في المطلب فله

فسخها بنفسه وبمحكم متى

شاء لتعذر العوض عليه

وإطلاق الامتناع أولى من

تقييده له بتعجز المكاتب

نفسه (وليس لحاكم أداء

منه) أي من مال المكاتب

الغائب عنه بل يمكن السيد

من الفسخ لانه ربما عجز

(قوله للمشتري) أي مشتريها أو مشتريه (قوله سلامة العوض) أي الذي دفعه المشتري للسيد (قوله

عتق بقبضه) لان المشتري كالوكيل (قوله للمشتري) أي صورة (قوله أعتق مكاتبك) أي ولم يقل

عني أخذ من قوله فلو قال الخ (قوله افتداء منه) أي من الغير والولاء للسيد (قوله لم يعتق عنه) أي

لان ذلك يتضمن بيعه وهو لا يصح (درس)

(فصل في لزوم الكتابة) أي من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انقضاء) وقد ذكره

بقوله ولو قتل بطلت لان معنى بطلانها انقضاءها (قوله لازمة للسيد) أي من جهة كعبر به في المهاج

وقال ع ش أي لاجله وأخذ بعضهم من عبارة لاصل ان اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف

ومثل ذلك يقال في قوله وجائزة للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تخليصه من الرق (قوله كالراهن)

لان الرهن عقد لحظ المرتهن (قوله غيبة المكاتب) فيه اظهار في محل الاضرار (قوله دون مسافة

القصر) أي وفوق مسافة العدوى وعبرة مر ولو حل النجم ثم غاب بغير اذن السيد أو حل وهو

أي المكاتب الى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما دونها كما اعتمد الزركشي وغيره قياسا على غيبة ماله

وبحث ابن الرفعة ان غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اه (قوله فله فسخها) قيده

الباقين بما اذا لم يأذن له السيد في السفر وينظره الى حضوره والافليس له الفسخ زي (قوله متى

شاء) أي كافي افلاس المشتري بالتمن فان للبائع الفسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد

التعجز كما سيأتي (قوله لتعذر العوض عليه) أي في وقت استحقاق قبضه ع ش أي لا مطلقا لانه

يمكنه أخذه بعد فلا تعذر (قوله لانه بمالح) هذه العلة يرد عليها ما سيأتي في المجنون والسفيه من قيام

الحاكم مقامهما في الاداء عنهما مع انه اذا أفاق المجنون أو زال حجر السفيه بما عجزا أنفسهما أو امتنعا

من الاداء فلا بد ان يزاد فيه ازادة تدفع الايراد المذكور بان يقال مع بقاء الاهلية فيه فلم يول عليه

في ماله فلا يرد ما سيأتي (قوله ويفصل الامر بينهما) بان يلزم السيد بالابتاء أو بحكم التقاص ان رآه

مصلحة وانما لم يحصل التقاص بنفسه لا تتفاء شرطه الآتي شرح مر أي من اتفاق الدينين في الجنس

والحلول والاستقرار ولعل صورة المسئلة ان القيمة من غير جنس النجوم والافعال المانع من التقاص

اللهم الا أن يقال ان ما يجب حظه في الابتاء ليس دينا على السيد وان وجب دفعه فحقا بالعبء ومن ثم جاز

للسيد أن يدفع من غير النجوم ع ش على مر وانظر معنى قوله ان القيمة من غير الخ (قوله

وجائزة للمكاتب) وقال أبو حنيفة ولازمة من جهة أيضا عميرة سم (قوله ولو استمهل) أي طلب

امهال سيده (قوله فلا فسخ فيها) أي لا يصح ولا ينفذ (قوله أو لا حضار ماله) لا يقال هلاضمه الى ما قبله

وجعل الوجوب جوابا لهما وأخر قوله وله أن لا يزيد الخ مع انه أخصر لانا نقول لو فعل ذلك لتوهم رجوع

نفسه أو امتنع من الاداء لو حضر أما اذا عجز عن الواجب في الابتاء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التقاص لان للسيد أن يؤديه من غيره لكن

يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رأيه ويفصل الامر بينهما (وجائزة للمكاتب) كالرهن بالنسبة للمرتهن (فله ترك الاداء) له (الفسخ)

وان كان معه وفاء (ولو استمهل) سيده (عند المحل لجزم من امهاله) مساعدة له في تحصيل العتق (أو لبيع عرض وجب) امهاله (ليبيعه)

والتصريح بالوجوب هنا وفي آتي من زيادتي (وله أن لا يزيد) في المهلة (على ثلاثة) من الايام سواء أعرض كساد أم لا فلا فسخ فيها وما

أطلقه الامام من جواز الفسخ محمول على ما زاد عليها (أو لا حضار ماله من دون مرحلتين وجب) أيضا امهاله الى احضاره

لأنه كالحاضر بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة (ولا تنسخ) الكتابة (بجنون) منهما أو من أحدهما ولا بأغماض كلهم بالاول (ولا بحجر سفه) لان اللازم من أحد طرفيه لا ينفسخ بشئ من ذلك كالحزن والاخيرة من زيادتي (ويقوم ولي السيد) الذي جن أو عجز عليه (مقامه في قبض) فلا يعتق (٤٣٦) يقبض السيد لفساده وإذا لم يصح قبض المال فالمكاتب استرداده لانه

على ملكه فان تلف فلا ضمان لتقصيره بالدفع الى سيده ثم ان لم يكن بيده شئ آخر يؤديه فللولى تعجيزه (و) يقوم (الحاكم مقام المكاتب) الذي جن أو عجز عليه (في أداء) وجده ما لا ولم يأخذ السيد استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى انه يضيع اذا أفاق لم يؤد قال الشيخان وهذا حسن فان لم يجده ما لا يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤته فان أفاق وظهر له مال كان حمله قبل الفسخ دفعه الى السيد وحكم بعقده ونقض تعجيزه ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر وخرج زيادتي ولم يأخذ السيد مالاً وأخذه استقلالاً فانه يعتق لحصول القبض المستحق (ولو جنى على سيده) قتلاً أو قطعاً (لزمه قوداً وأرشاً) بالغما بلغ لان واجب جنائته عليه لاتعلق له برقبته بخلاف

قوله وله أن لا يزيد الخ لكل مما قبله وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله لانه كالحاضر) ظاهر وان عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتمل حيث كانت الزيادة يسيرة بحيث يقع مثلها كثيراً للمسافرين في تلك الجهة اه ع ش (قوله بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة) يشكل على هذا إيجاب الامهال ثلاثة أيام لبيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصير في دون ثلاثة لانه يمكنه الذهاب في يوم وليسلة والعود في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة بلبا إليها فكيف يمهل للبيع ثلاثة ولا يمهل للاحضار أقل من ثلاثة ويمكن أن يقال لما كان الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تحصيله سم ويجب أيضاً ما أشار له الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة على ثلاثة فلا يرد امكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله أو من أحدهما) هذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتتسخ بجنون السيد وانما دون المكاتب عبد البر (قوله ولا بحجر سفه) وكذا حجر الفليس بالاولى وانما اقتصر على حجر السفه لانه هو الذي تفارق فيه الصحيحة الفاسدة بخلاف حجر الفليس فانه لا يبطلها كما سيأتي (قوله الى سيده) أي الذي ليس أهلاً للقبض فلا بد من الزيادة في العلة لاجل اتساع المدعى (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا ضمان (قوله ويقوم الحاكم مقام المكاتب) لانه ينوب عنه لعدم أهليته بخلاف غائب له مال حاضر شرح مر (قوله قال الغزالي الخ) جملة الشروط ستة وهي شروط لقيام الحاكم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا ان للسيد اذا وجد ما له ان يستقل بأخذه الا أن يقال الحاكم يمنعه من الأخذ والحالة هذه ما لا يستقل بأخذه ونقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب بان دفع القاضي يتوقف على المصاحبة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد زى (قوله مكن السيد من الفسخ) أي بعد الحلول كما يدل عليه السياق رشيدى (قوله ونقض تعجيزه) أي حكم باتقاضه لعدم وجود مقتضيه باطناً ولا يتوقف على نقض القاضي ع ش على مر (قوله لحصول القبض) قديقال فيه اتحاد القابض والمقبض الا أن يقال اغتفر لتشوف الشارع للعتق (قوله لزمه قود) أي نفساً وطرفاً أي عند العمد وقوله أو أرش أي عند عدم العمد وقوله لان الخ علة للزوم الارش فقط لازوم القود لانه لا ينتجه (قوله عليه) أي على السيد متعلق بالجناية (قوله لاتعلق له) أي للواجب المذكور برقبته بل بذمته عن وهذا خبران ولم يتعلق برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لها وبهذا فارق الاجنبى فيما اذا أوجب الجناية ما لا وهذا جواب عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارش كالجناية على الاجنبى وحاصل الفرق بينهما ان حق السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلازمه جميع الارش مما في يده بخلاف جنائته على الاجنبى لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره مر (قوله فله تعجيزه) واذارق سقط الارش فلا يتبع به بعد عتقه كمن ملك عبد الله عليه دين شرح مر (قوله للضرر عنه) أي عن المكاتب لانه توجه عليه غرامتان فاذا عجزه تخلص منهما وعاد الرق (قوله فلاتعلق سوى الرقبة) أي فله الاقل من قيمتها والارش زى (قوله عجزه الحاكم) وانما يعجزه فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط

ما يأتي في الاجنبى ويكون الارش (عما معه) وعما سيكسبه لانه معه كالاجنبى كما مر (فان لم يكن) معه ما يفي بذلك (فله) أي للسيد أو الوارث (تعجيزه) دفعاً للضرر عنه (أو) جنبى (على أجنبى) قتلاً أو قطعاً (لزمه قود أو الاقل من قيمته والارش) لانه يملك تعجيز نفسه واذ اعجزها فلاتعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب (فان لم يكن معه مال) يفي بالواجب (عجزه الحاكم يطلب المستحق

و بيع بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والافكه هذا كلام الجمهور وقال ابن الرفعة كلام التلبية ينهم انه لا حاجة الى التجهيز بل يقين بالبيع انفساخ الكتابة كأن بيع المرهون في ارش الجنابة لا يحتاج الى فك الرهن وقال القاضي للسيد أيضا تجهيزه أي بطلب المستحق وبيعه أو فداؤه (وبقيت الكتابة فيما بقي) لما في ذلك من الجمع بين الحقوق فاذا أدى حصته من النجوم عتق (وللسيد فداؤه) بأقل الأمرين من قيمته والارش فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول (٤٣٧) الفداء (ولو أعتقه أو أبرأه) من النجوم (بعد الجنابة عتق ولزمه الفداء) لانه فوت متعلق حق المجنى عليه كالموت قتله بخلاف ما لو عتق بأداء النجوم بعد ما فلا يلزم السيد فداؤه (ولو قتل المكاتب بطلت) أي الكتابة ومات رقيقاً لقوات محلها (ولسيدة فود على قاتله ان كافأه والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتل هو فليس عليه الا الكفارة مع الائم ان تعمد ولو قطع طرفه ضمنه لبقاء الكتابة (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة ما مافيه تبرع كهدية وهبة أو خطر كقرض وبيع نسبة وان استوثق برهن أو كفيل فلا بد فيه من اذن سيده نعم ما صدق به عليه من نحو لحم وخبزهما العادة فيه أو كاه وعدم بيعه فله اهداؤه غيره على النص في الام (و) له (شراء من يعتق على سيده) والملك فيه للمكاتب (ويعتق) على سيده (بجزه) لدخوله في ملكه وله أيضاً شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان عجز

فقط الآن لا يتأتى بيع بعضه على الاوجه شرح ابن حجر ومهر وقولهما فيما يحتاج الى بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقي (قوله وبيع بقدر الارش) لو تعذر بيع البعض في هذه الحالة بيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الزركشي انه القياس وفيه نظر سم (قوله وقال ابن الرفعة) المعتمد كلام الجمهور ويفرق بين ما هنا وبيع المرهون بان العتق يحتاج له بخلاف الرهن (قوله وقال القاضي) أشار به الى ان الحاكم ليس بقييد وانما عجزه الحاكم في الجنابة على الاجنبي دون الجنابة على السيد للحاجة اليه في الاول ودون الثاني (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي انه لا يجوز الجميع فيما اذا احتيج لبيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يعجز الجميع ويوجه بانه تجهيز صراعي حتى لو عجزه ثم برى من الارش بقي كله مكاتباً سم (قوله بين الحقوق) أي حق العبد وحق السيد وحق الاجنبي وعبرة شرح مهر ولما فيه من الجمع بين حقوق الثلاثة فسقط ما قيل هنا من أن المراد بالجمع اثنان ومما حق المكاتب وحق المستحق (قوله عتق) أي ان كان السيد موسراً في مسألة الاعتاق أخذ من كلامهم في مسألة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ومات رقيقاً) أي مات في حال رقته أي يتبين بقتله انه لم يعتق قبل الموت فلا ينافي قولهم ان الرق ينقطع بالموت فلسيده حينئذ ما تركه بحكم الملك لا الارث ولزمه تجهيزه وان لم يخلف وفاء شرح حج وكتب أيضاً قوله مات رقيقاً لا حاجة لهذا مع قوله بطلت الا ان يجاب بانه انما ذكره لثلاثتهم أنه مات حر لان الرق ينقطع بالموت ولثلاثتهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد انما يأخذه بالملك زاد شيخنا ان فائدة أيضاً انه يجب على السيد تجهيزه تأمل وفائدة أيضاً ثبوت القود والارش لسيداه (قوله ضمنه لبقاء الكتابة) ويلغز به فيقال لنا شخص يضمن طرفه ولا يضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) الخطر الانصراف على الهلاك قاله الجوهري زى والمراد به هنا الخوف (قوله كهدية) أي وبيع بدون ثمن مثل وتقل البلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع انه لا تبرع فيه شرح مهر (قوله له اهداؤه لغيره) وفي نسخة كغير ماى كالحر ظاهراً وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهداء مثله لأكل ع ش (قوله لما سر) أي من ان شرط السراية تملكه اختياراً (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حر اشرح مهر (قوله باذن) واحتيج للاذن لانه يمتنع عليه نحو بيعه ففيه ضرر على السيد من ل ما فيه من التضيق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيزى وانما احتيج لاذن سيده مع انه لا يعتق عليه لانهر بما رفع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه) أي لقنه سواء كان من يعتق عليه أولاً وكذا قوله كتابته (قوله عن نفسه) خروج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز عن

• (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ (قوله وغير ذلك) وهو اختلافهما في النجوم و بيان مشاركة الفاسدة التعليق ومخالفتها له وقوله فان فسحها أحد هما الخ (قوله باختلال ركن) أي

نفسه أو عجزه سيد عتق ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان اختار سيده تجهيزه لما سرى العتق (و) له (شراء من يعتق عليه باذن) من سيده (و) اذا اشتراه باذنه (تبعه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه) من نفسه وكتابته ولو باذن لتضمنهما الولاء وليس من أهله كما علم ذلك مما سر • (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت ممتنها (باختلال ركن) من أركانها ككون أحد العاقدين مكرهاً أو صبيهاً أو مجنوناً أو عقتت بغير مقصود كعدم (ملغاة



الافى تعليقه معتبر) بأن يقع من يصح تعليقه. فلا تافى فيه وذكرا الباطلة مع حكمها المذمور من زيادى (والفاسدة) وهى ما اختلفت معها  
(بكتابة بعض) من رقيق (أو فساد) (٤٣٨) شرط (كشرط أن يبيعه كذا) (أو) فساد (عوض) (نكسر) (أو)

فساد (أجل) كنجم  
واحد (كالصحيحة في  
استقلاله) أى المكاتب  
(بكسبو) فى (أخذ  
أرض جناية عليه ومهر)  
فى أمة ليستعين بها فى كتابته  
مسوا أو جب المهر  
بو طء شبهة أم بعدد صحيح  
فقولى ومهر أعم من قوله  
ومهر شبهة (وفى أنه يعتق  
بالاداء) لسيده عند المخل  
بحكم التعليق لأن مقصود  
الكتابة العتق وهو لا يبطل  
بالتعليق بفاسد وبهذا  
خالف البيع وغيره من  
العقود قال البندنجي  
وايس لنا عقد فاسد يملك  
به كالصحيح الا هذا (و)  
فى أنه (يتبعه) اذا عتق  
(كسبه) الحاصل بعد  
التعليق فيتبع المكاتب  
ولهذا وفى أنه تسقط نفقته  
عن سيده (وكالتعليق)  
بصفة (فى أنه لا يعتق بغير  
أدائه) أى المكاتب كإبرائه  
وأداء غيره عنه متبرعا  
فتعبرى بذلك أعم من  
تعييره بالإبراء (و) فى أن  
كتابته (تبطل بموت سيده)  
قبل الاداء لعدم حصول  
المعلق عليه فان كان قال ان  
اديت الى أوالى وارثى بعد

بسبب انتفاء شرطه والانسب بالترجمة حيث قال فى الفرق بين الكتابة الباطلة الخ أن يكون قوله باختلال  
خبراً أو لا والشارح جعله ظرفاً متعلقاً بحدوف (قوله الافى تعليقه معتبر) استثناء منقطع لأن عتقه  
بحكم التعليق لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح فلا تافى فيه يقتضى أنه متصل لأن يقال كلام  
الشارح مبنى على الظاهر (قوله بمن يصح تعليقه) وهو البالغ العاقل كقوله ان أعطيتنى دماً وميتة  
فأنت حر عن ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتبك على زرق دم فاذا أديتهما فأنت حر  
فاذا أداهما عتق (قوله أو فساد عوض) أى مقصود كما مثل فلا ينافى ما تقدم فى قول الشارح غير مقصود  
كدم عبد البر فعلم من كلامه أن العوض اذا كان غير مقصود تكون باطلة وان كان مقصود تكون  
فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالعدم فكانه لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله كالصحيحة  
فى استقلاله) أى لا يحتاج الى اذن السيد وليس المراد أنه يفوز به ثلاثين كرم مع قوله بعد وفى أنه يتبعه  
كسبه لكن تعليقه يناسب هذا الثانى وحاصل ما أشار اليه أن الكتابة لفاسدة كالصحيحة فى خفة  
أشياء وكالتعليق فى ثمانية (قوله بكسب) ظاهره حتى فى كتابة البعض والظاهر أنه لا يستقل الا ببعض  
الكسب شيخنا (قوله أرض جناية عليه) أى حيث كانت من أجنبي فان كانت من السيد لم يأخذ منه  
شيأ فى الفاسدة دون الصحيحة سم أى فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه فى الصحيحة لزم كلا الارش  
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه فى الفاسدة فلا تافى عليه (قوله وهو لا يبطل الخ) كأن قال ان أعطيتنى  
خراً فأنت حر (قوله يملك به كالصحيح) أى لانه يملك به الكسب وأرض الجناية والمهر حل (قوله  
الاهذا) قال ابن الصباغ وسببه أن المعقود عليه هنا العتق وقد حصل فيتبعه ملك الكسب بخلاف البيع  
مثلاً فإنه لا يحصل فيه المعقود عليه اه سم ولا يرد على الحصر الخلع لانه ليس فاسداً وانما الفاسد  
العوض تأمل (قوله فيتبع المكاتب) فى تفريعه على ما قبله ثنى لأن الولد ليس كسباً وعبرة م  
فيتبعه كسبه وولده (قوله تسقط نفقته عن سيده) ما لم يحتج الى اتفاق بأن عجز عن الكسب وأما  
فطرته فلا تسقط عن السيد فى الفاسدة وتسقط عنه فى الصحيحة سم ما عدا (قوله كإبرائه) وانما  
أجزاء فى الصحيحة لكون المقلب فيها المعاوضة فالاداء والابراء فيها واحد شرح م أى والمقلب فى  
الفاسدة معنى التعليق فاخصت بأداء المسمى للسيد كى تتحقق الصفة بمرة سم (قوله متبرعا) ليس  
قيداً (قوله بموت سيده) وانما بطلت الفاسدة بموت سيده لانها جائزة من الجانبين بخلاف الصحيحة  
حل (قوله نصح الوصية به) وان لم يقيد بالهجز بخلاف الصحيحة لا تصح الوصية به فيها الا ان قيد  
بالهجز سم (قوله وتعليكه) بان يملكه سيده للغير أو يملكه سيده شيئاً من ماله عبد البر والظاهر الاول  
وعلى كل فهو مصدر مضاف لفعله (قوله ومنعه من السفر) أى بخلافه فى الصحيحة فإنه جائز بلا اذن  
ما لم يحل النجم شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة المكاتب فى الكتابة الفاسدة وايس المراد وطء  
المكاتب كتابة فاسدة أتمه لان ذلك ممتنع حتى فى الصحيحة كما تقدم سم ومن ضعف كلام الشارح  
جعله على كون سيد الأمة هو المكاتب كتابة فاسدة لانه لا يحل له وطء أتمه كالصحيحة بل أولى فلا يخالف  
كلامه هنا م من امتناع وطء المكاتب كتابة فاسدة أتمه (قوله منها) أى بمن اشارة الى أنه يصور  
أيضاً الفرق فى كل عقد صحيح غير مضمّن كالاجارة والهبة فإنه لو صدر من سفيه أو وصى وتلفت العين

موتى لم تبطل بموته (و) فى أنه (تصح الوصية به و) فى أنه (لا يصرف له منهم المكاتبين) وفى صحة اعتاقه  
عن الكفارة وتعليكه ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المقلب فى الاولى معنى المعاوضة  
وفى الثانية معنى التعليق واهل ان الباطل والفاسد عندنا سواء الا فى مواضع منها

الحج والعارية والخلع والكتابة (ومخالفهما) أي مخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسحها) بالفعل أو بالقول اذ لم يسلم له العوض كما سيأتي فكان له فسحها دفعا للضرر حتى لو أدى (٤٣٩) المكاتب المسمى بعد فسحها

لم يعتق لانه وان كان تعلقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع وقيد الفسخ بالسيد لانه حينئذ هو الذي خالفت فيه الفاسدة كلام من الصحيحة والتعليق بخلافه من العبد فانه يطرد في الصحيحة أيضا على اضطراب وقع للرافعي ولا يأتي في التعليق وان كان فسح السيد كذلك (و) في (انها تبطل بنحو اغماء السيد وحجر سقه عليه) لان الحظ في الكتابة للمكاتب لا للسيد كما مر بخلاف الصحيحة والتعليق لا يبطلان بذلك وخرج بالسيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة بنحو اغماء وحجر سقه عليه وبز يادني السقه حجر الفلس فلا تبطل به فان بيع في الدين بطلت (و) في (ان المكاتب يرجع عليه بما أداه) ان بقى (أو بدله) ان تلف وهذا من زيادتي هذا (ان كان له قيمة) هو أولى من قوله ان كان متقوما بخلاف غيره كحجر فلا يرجع فيه بشئ الا أن يكون محترما كجلد ميتة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله

في بد المستاجر والمتهب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانها لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه كما نقله زى عن الاسنوى ومثله في شرح الروض (قوله الحج) فانه يبطل بالردة ويفسد بالجماع اذا طرأ وحكم الباطل أنه لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة طر بان الفساد وأما الفاسد ابتداء فصورته أن يحرم بالعمرة ثم يجمع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعارية) كاعارة الدراهم والدنانير غير الزينة وغير الضرب على صورتها فان قلنا انها باطلة كانت الدراهم والدنانير غير مضمونة لانها غير قابلة للاعارة فكأنها أمانة وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كصحيحه بخلاف باطله فليس كصحيحه كما قاله الدميرى أي وهما قولان عندنا ما اذا أعارها للزينة أو للضرب على صورتها فتصح كما قاله م ر في العارية وعبارته نعم لو صرح بأعارة أي النقل للزينة به أو للضرب على صورته صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما بحثه الشيخ لاننا هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت اه (قوله والخلع والكتابة) فان الباطل فيهما ما كان على عوض غير مقصود كالدم أو رجع الى خلل في العاقد كالصغر والسفه والفساد منهما بخلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفساد يترتب عليه الطلاق والعق و يرجع السيد بالقيمة والزواج بالمرح حل فعنى كونهما فاسدين أن عوضهما فاسد وان كانا نافذين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق (قوله بالفعل) كالبيع أو بالقول كفسحها ولا يشكل بكون المذهب فيها التعليق لانه تعليق في ضمن معاوضة (قوله لانه) أي عقد الكتابة وان كان الخ وهو جواب عن سؤال تقديره ان هذا من باب التعليق فكيف ساغ للسيد رفعه بالفسخ مع أن التعليق لا يرفع بذلك (قوله ولا يأتي) أي فسح العبد (قوله كذلك) أي لا يأتي فيما اذا كان بالقول فلا يفسخ التعليق بقول السيد فسخت التعليق فلا يرد أن له أن يبيعه ويكون فسحا لانه فسح بالفعل (قوله لا للسيد) فهي تبرع من السيد على المكاتب وكل من المعنى عليه والسفه لا يصح تبرعه حل وزى وفيه أن الاغماء والسفه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو اغماءه) فاذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت التراجع شرح م وقضيته انه ليس للقاضي أن يؤدي من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحيحة أنه يؤدي بشرطه (قوله فلا تبطل الفاسدة بنحو اغماءه) كيف هذا مع أن العقد جائز من الطرفين وهو يبطل بذلك وأجيب بأن عدم البطلان هنا لتشفو الشارع للعتق (قوله وفي أن المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله ان كان له قيمة) هل العبرة في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على م وهو قيد في كل من مسئلتى الرجوع بالعين والبدل رشيدى (قوله هو أولى من قوله الخ) لان كلام الاصل يوهم أن المراد بالتقوم ما قابل المثلى وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه والذي له قيمة قد يكون مثليا كالبر ومثقوما كالثياب ع ش (قوله كخمر) أي غير محترمة كما يعلم من قوله الا أن يكون محترما مشورى (قوله الا أن يكون) أي المؤدى حل (قوله كجلد) كأن كانه على جلود ميتة فهي فاسدة ع ش (قوله لم يدبغ) قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كاذ كره والا فلا بد بوجع به ويبدله ان تلف شيئا (قوله اذ لا يمكن رد العتق الخ) عبارة

ان تلف (وهو) أي السيد يرجع عليه (بقيته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فأشبه اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف المبيع في بد المشتري ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مقصود كخمر وقبض في الكفر فلا تراجع (فان اتحد) أي واجبا السيد والمكاتب جنسا وصفة كصحة

النقد والمصدة كذلك بأن  
يسقط من أحد الدينين  
بقدره من الآخر (ولو بلا  
رضا) من صاحبهما أو  
من أحدهما إذا حاجة اليه  
(ويرجع صاحب الفضل)  
في أحدهما (به) على الآخر  
أما إذا كانا غير تقدين فان  
كانا متقومين فلا تقاص  
أو مثليين ففيهما تفصيل  
ذكرته في شرح الروض  
وغيره (فان فسخها) أي  
الفاسدة (أحدهما) هو  
أعم من قوله السيد (أشهد)  
بفسخها احتياطا ونحزرا  
من التجاحد لشرطا  
(فلو قال) السيد (بعد قبضه)  
المال (كنت فسخت)  
الكتابة (فأنكر المكاتب  
حلف) أي المكاتب  
فيصدق لان الأصل عدم  
الفسخ وعلى السيد البينة  
(ولو ادعى) عبد (كتابة  
فأنكر سيده أو وارثه  
حلف) المنكر فيصدق لان  
الأصل عدمها ولو عكس  
بأن ادعاه السيد  
وأنكرها العبد صار قنا  
وجعل أنكاره تيجرا منه  
لنفسه فان قال كاتبك  
وأدبت المال وعثقت عتق  
بإقراره ومعلوم مما رفي  
الدعوى والبيئات أن السيد  
يحلف على البيت والوارث

شرح م لان فيها معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق لعدم إمكان رده فهو كتلف مبيع  
بييع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة  
(قوله ونكسبر) الواو بمعنى أو وكذا قوله وأجل (قوله وأجل) انظر تصويره اذ الفرض ان  
السيد قبض النجوم والقيمة لا تكون الاحالة من لو توضيح ذلك ان ما يرجع به السيد على المكاتب  
من القيمة لا يكون الاحالة وما يرجع به المكاتب ان كان عين ما دفعه للسيد فهو عين لادين وهي  
لا توصف بحلول ولا تأجيل وان كان بدله فهو لا يكون الاحالة الا أن يجاب بأن مراده مطلق التقاص  
بقطع النظر عن الكتابة فهي شرط للتقاص لا يقيد كونه متعلقا بالسيد والعبد وان كان ذلك هو  
الظاهر من العبارة كافي ع ش ولكن الأصح ان التقاص لا يكون الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا  
أدى الى العتق ويجاب أيضا بتصويره بما اذا كان ذلك عند قوم جرت عادتهم بأن قيم المتلفات مؤجلة  
(قوله أولى من قوله فان نجاسا) لانه يوهم أن اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك ع ش (قوله  
بقدره) الباء بمعنى في وفي كلامه مضاف مقترأى في مقابلة قدره من الآخر ومن ابتدائية فيشمل ما اذا  
كانا متساويين أو أحدهما أقل شيخنا (قوله فلا تقاص) لانهما ليسا معلومين من سائر الجهات  
بخلاف المثلي قال مم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمته  
قلت من صورته أن تكون النجوم برامثلا وتكون المعاملة في ذلك المكان بالبر فهو نقد ذلك  
المكان فتكون القيمة منه وانظر أيضا ما صورة التقاص في المتقومين ويمكن تصويره بأن تكون  
النجوم غنما مثلا وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون القيمة منها قياسا على ما قبلها فان دفع  
ما يقال ان التقاص في المتقومين لا يتأتى هنا حتى ينفى لان قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد  
وبدل المتلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلا فبالقيمة العبد تأمل (قوله ففيهما تفصيل)  
المعتمد حصول التقاص في المثليين في الكتابة فقط لا في غيرها وهذا هو المراد بالتفصيل ع ش  
وعبارة م أما اذا اختلفا جنسا أو غيره مما مر فلا تقاص كما لو كانا غير تقدين وهما متقومان مطلقا  
أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جازل تشوف الشارع اليه (قوله فان فسخها أي  
الفاسدة) ومثلها الصحيحة اذا ساغ للسيد فسخها بأن عجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب كما مر ولعله  
انما قصره على الفاسدة لان الفسخ بها لا يتوقف على سبب ع ش (قوله أشهد) أي ندبام م ويدل  
عليه ما بعده (قوله وجعل أنكاره الخ) أي فيتمكن السيد من الفسخ الذي كان ممتنعا عليه ولا يفسخ  
بنفس التجهيز لما مر أن المكاتب اذا عجز نفسه خير سيده بين الصبر والفسخ ومن ثم عبر هنا بقوله جعل  
أنكاره تجهيزا ولم يقل فسحا ع ش على م (قوله تجهيزا منه) ومجمله ان نعدولم يكن عذر حج (قوله  
وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لان قوله كاتبك وأدبت المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه  
حج وم رحل (قوله في قدر النجوم) أي في مقدار ما يؤدي في كل نجم زي وعبارة م في قدر  
النجوم أي الاوقات أو ما يؤدي كل نجم اه وقوله أي في مقدار الخ لوجهه تفسير العددها الآتي وفسر  
القدر بقدرها كلها لكان مناسبا وعلى كلام زي يفسر قوله وعددها بعدد جلتها بأن اختلفا  
في جلة العبد (قوله بجنسها الخ) عبارة م أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع والصفة وقدر  
الاجل (قوله أو عددها) كان يقول العبد كاتبني على اثني عشر دينارا في كل شهر أربعين دينار فقال  
السيد بل كاتبك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله أو قدر أجلاها) أي في قدر

السابقة في البيع فان اختلفا في قدر النجوم بمعنى الاوقات بالحكم كذلك الا ان كان قول أحدهما مقصدا للفساد كأن قال السيد كاتبك على نجم فقال بل على نجمين فيصدق مدعى الصحة وهو المكاتب في هذا المثال (ثم ان لم يقبض) السيد (ما ادعاه ولم يتفقا) على شيء (ففسخها الحاكم) وقياس ما مر في البيع أنه يفسخها الحاكم والمتحال فان أحدهما وهو مال اليه الاسنوى وغيره لكن فرق الزركشي بأن الفسخ هنا غير منصوص عليه بل مجتهد فيه فأشبه العنة بخلافه ثم (وان قبضه) أي ما ادعاه (وقال المكاتب بعضه) أي بعض المقبوض وهو الزائد على ما اعترف به في العقد (ودبعة) أي عندك (عتق) لانفاقهما على وقوع العتق بالتقدير بن (ورجع) هو (بمأداه) (رجع السيد بقيمته وقد يتقاصان) في تلف المؤدى بان كان هو أو قيمته (٤٤١) من جنس قيمة العبد وصفها

(ولو قال) السيد (كاتبك) وأنا مجنون أو مجبور على فأسكر) المكاتب المجنون أو المجبر (حلف السيد) فيصدق (ان عرف) له (ذلك) أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك (والا فالكاتب) لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الاول مخائف لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت مجبورا على أو مجنونا يوم زواجها لم يصدق وان عهده ذلك وفرق بأن الحق ثم تلقى بثالث بخلافه هنا وذكر التحليف هنا وفيما يأتي من زيادتي (أوقال) السيد (وضعت) عنك (النجم الاول أو بعضا) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل)

جميع أجزائها كأن قال المكاتب هو عشرة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتحال فان لم يدخل هذه في المتن كما صنع مر لاجل قوله فيها الا ان كان الخ فان هذا لا يتأتى في المال لان الاختلاف في قدره لا يؤدي الى الفساد حتى يدعي أحدهما تأمل (قوله وقياس ما مر) معتمد (قوله مجتهد فيه) أي في توقف على فسخ الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اهـ (قوله بالتقدير بن) أي تقدير كون البعض ودبعة أو لا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لان الاصل بقاؤه ومن ثم صدق مع كونه بدعي الفساد على خلاف القاعدة حج (قوله الاول) أي ما قبل الاول والثاني ما بعدها (قوله في النكاح) ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صبيا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن الصبا وعهد المجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضى استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق والقتل زى (قوله بثالث) وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج واظهار الثاني كما قاله ع ش (قوله النجم الاول) استشكل بأنه لا يختلف الحال بذكر الموضوع الاول أو الآخر لحصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن أن يصور بما اذا اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الاول وأصير حر الانك وضعت الآخر فقال انما وضعت الاول وهذا الذي أتيت به دون الآخر فلا تعق حتى تأتي بما يفي به عبد البر وعبارة مر وانما تظهر فائدة اختلافهما اذا كان النجمان مختلفين في القدر فان تساوا فلا فائدة ترجع الى التقدم والتأخر (قوله عملا بقولهما) أي بتصديقهما (قوله فن أعتق منهما الخ) ولا يتأتى عتق نصيب أحدهما بالاداء لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض كاتقدم (قوله في نصحيحه الوقف) لعدم تمام ملكه مر أي يقول بوقف عتق نصيبه حتى يعتق الباقي (قوله بالمعنى السابق) أي في فوائده من ارث وولاية تزويج وغيرهما لان الولاء يثبت لهما في حياة المعتق زى والجار والمجرور متعلق ينتقل والباء فيه للابسة وفي بالعصوبة للسبية فليس فيه تعاق حرق في جر بمعنى واحد بعامل واحد لا اختلاف معنى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) قد يقال انه لم يحصل العتق بها فلم يسر على المباشر وهو من أعتق نصيبه اذ ارق نصيب الآخر كافي نظيره فيما لو كاتباه وكافى الصورة الآتية وهي ما اذا لم يصدق أحدهما بأنه مكاتب وأجيب بأنه لما كان حكم الكتابة باقيا لا متناحيا معه جعل اعتناق الابن تنجيذا للعتق الذي تسبب فيه والده بالكتابة فساكن الوالد هو المعتق وبهذا ظهر ثبوت الولاء للاب أو لا (قوله كاسر) أي في قوله والميت معسر

(٥٦ - (يجري) - رابع) أي كل النجوم (خلف السيد) فيصدق لانه أعرف بمراده وفعله (ولو قال) العبد (لابنى سيده كاتبني أبو كما فصدقه) وهما أهل التصديق أو قامت بكتابته بينة (فكاتب) عملا بقولهما أو بالينة (فن أعتق) منهما (نصيبه) منه أو برأه عن نصيبه من النجوم عتق خلافا للرافعي في نصحيحه الوقف (ثم ان عتق نصيب الآخر) بأداء أو اعتاق أو ابراء (فالولاء) على المكاتب (للاب) ثم ينتقل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في أواخر كتاب الاعتاق (وان عجز) فجزه لآخر (علا) نصيبه (فتا ولا سراية) على المعتق ولو كان موسرا لان الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها والميت لا سراية عليه كما مر وقولى ثم الى آخره من زيادتي (وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب) عملا بإقراره واغتفر التبعض لان الدوام أقوى من الابتداء (ونصيب المكذب قن بحلفه) على نفي العلم بكتابة أبيه استصحابا لاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان أعتق المصدق) نصيبه (وكان موسرا

(قوله سرى العتق عليه) وولاء ما عتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة عبد البر (قوله الى نصيب المكذب) فاذا أيسر بنصف حصة الشر يك غرم مع قيمة نصف الحصة أرش نقص الباقي لان الحصة كلما قلت نقصت الرغبة فيها سم وشو برى (قوله بخلاف مالو أراه) عبارة مر وخرج باعتق عتقه باداء أو ابراء فلا يسرى (قوله فلا سريه) لان المكذب يعتقد ان ابراء لغوى الاولى والمصدق يجبر عليه في الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

### ﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾

أى وأولادها يعنى بيان أحكامها التى هى النسب التامة كنبوت الاستيلاء والعتق وجواز الاستخدام والوطء فى قولنا مثلاً أم الولد استيلاذها نافذ وعتقها ثابت بعدموت السيد ويجوز استخدامها ووطؤها والاضافة من اضافة الدال للمدلول وختم المصنف كتابه بابواب العتق رجاء أن يعتقه الله تعالى من النار وأخر عنها هذا الكتاب لان العتق فيه يستعقب الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا و يترتب العتق فيه على عمل عمله العبد فى حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قرينة فى حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسببه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعه بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا انتهى شرح مر وقوله والاصح أن العتق باللفظ أقوى أى العتق المنجز بدليل تعليله رشيدى ونوابه أكثر وقد يؤخذ منه أنه لا يترتب على عتق المستولدة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ من ان الله يعتق بكل عضو من العتق عضوا من العتق اه ع ش على مر وعبر المصنف بكتاب لانه عتق بالفعل وما قبله بالقول وأيضا العتق فيه قهرى فلم يندرج فى كتاب الاعتاق (قوله بضم الهمزة الخ) فضيته أن فيه أربع لغات لكن الذى قرئ به فى السبع ثلاث لانه على ضم الهمزة ليس الافتح الميم وعلى كسرها فى الميم الفتح والكسرو بالاول منهما قرأ الكسائى والثانى حزة (قوله وأصلها أمية) فدخلها الحذف لاللة كيدبل للتحفة واختلف فى هاءها ففيل زائدة وهو ما رجحه الاشمونى عند قول الخلاصة والهاء وقفا كلمة فوزنها فاعلمة و يدل عليه جمعها على أمات وقولهم أمومة وأجيب عن أمهات بأنه جمع أمية والهاء زائدة فيهما وقيل أصلية ووزنها فاعلمة و يدل له جمعها الجمع المذكور وعليه فوزن أم فع وعلى الاول فعل والهمزة على كل منهما أصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى فى صحاحه وحيث أنه فأمهات جمع للفرع دون الاصل (قوله ومن نقل عنه) أى عن الجوهري وهو المحلى انه قال أمهات جمع أمية أصل أم فهو للاصل دون الفرع خلاف ما قررته فقد نسمح فى هذا التعبير عنه حيث نسب للصحيح غير لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصله غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهري ان أمهات جمع أمية ولقائل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري فيجوز أن يكون قاله فى غير الصحاح لكون كلامه لم ينحصر فى الصحاح طب (قوله فقد نسمح) أى لان الاصل أن ما ثبت للفرع ثبت للاصل والاصل أمية والفرع ام والتسمح من حيث النقل عن الجوهري والافكونها جمع للاصل أولى لوجود الهاء فيهما وعبارة مختار الصحاح والام والودة والجمع أمات وأصل الام أمية ولذا كى يجمع على أمهات اه بحروفه وهى صريحة فيما قاله الشارح (قوله رد الاول) أى قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الامهات للناس أى أكثر استعماله فيهم والامات للبهائم أى الاكثر استعماله فيها (قوله والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى أحكامه الدال عليها وقدم الدليل على المدلول لان رتبة الدليل العام التقديم لى فرعا عليه المسائل كما قاله مر (قوله أى بأمية ولدت) قيل ان ولدت صفة لامة وفعل الشرط محذوف دل عليه المذكور تقديره بأمية ولدت ولدت

سرى العتق) عليه الى نصيب المكذب لان المكذب يدعى أن الكل رقيق لها بخلاف مالو أراه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فلا سريه أمالو أنكرا فيحلفان على نفي العلم

﴿ كتاب أمهات الاولاد ﴾ بضم الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أمية قاله الجوهري ومن نقل عنه أنه قال جمع أمية أصل أم فقد نسمح ويقال فى جمعها أمات وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات وأمات لكن الاول أكثر فى الناس والثانى أكثر فى غيرهم ويمكن رد الاول الى هذا والاصل فيه خبراً بما أمة ولدت من سيد هافهى حرة



وقال البرماوى ولدت صفة لامة وهو أيضا فعل الشرط فتكون الجملة في محل جر صفة لامة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر أى وهو الاصح فتكون الجملة في محل رفع وفي محل جر أيضا باعتبار كونها صفة نظير قوله \* وكونك اياه عليك يسير \* فان الكاف في محل جر باعتبار الاضافة وفي محل رفع باعتبار اسم الكون وما من أيمازائدة وأمة مضاف اليه ويحتمل أن تكون مانكرة موصوفة بأمة أى شئ أمة بمدنا ويلها برقيقة لتكون مشتقة وأنها بدل من ما ويحتمل أن تكون أمة مرفوعة وما اسم موصول حذف صدر صلتها وان كان قليلا لان الصلة لم تطل ويحتمل أن تكون أمة بدلا من أى لكن يرد عليه ان بدل المضمن معنى الشرط يلي شرطا كما ذكره الاشمونى عند قول ابن مالك وبدل المضمن الحمز يلي همزا الخ نحو من بقم ان زيد وان عمر وأقم معه وأجيب بأن محل ذلك اذا كان البدل بعد فعل الشرط وهو هنا قبله وأجيب أيضا بأن هذا أغلبي بدليل قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض ولم يل شرطا وتحدث أخبارها هو جواب الشرط واذا يومئذ معمولان له (قوله عن دبر منه) الدبر هو الموت كما قدمه في التدبير ومنه متعلق بدبر وعن بمعنى باء السببية أو على ظاهرها والمعنى فجريتها ناشئة عن موته شيخنا وعبرة ع ش عن دبر منه أى بعد آخر جزء من حياته قال في المصباح الدبر بضم دالين أو سكون الباء خلاف القبل من كل شئ وأصله لما أدبر عنه الانسان (قوله وخبر أمهات الاولاد) لم يقتصر عليه مع اشتماله على ما في الاولوز يادة لان الاول مرفوع اتفاقا وهذا مختلف في رفعه ع ش (قوله لا يبعن الخ) أشار بقوله يستمتع بها الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه الكثرة وكان غير عاقل فالافراد أولى والا فالمطابقة وقد اشتمل على الاستعمالين قوله تعالى ان عدة الشهور الاية حيث أفرد في قوله منها الرجوع للثاني عشر وطابق في قوله فلا تظلموا فيهن أنفسكم لرجوعه للاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث امتناع التملك بسائر أنواعه لانه اما الاختيارى أو قهرى والاختيارى اما معاوضة أو بغيرها وبدأ بالبيع لانه الغالب في ازالة الملك أى لا يبعن لغير أنفسهن وكذا يقال في الهبة وأخر الارث لتعلقه بالموت وتعلق ما قبله بالحياة وقوله مادام حيا أى به لان قوله يستمتع في معنى النكحة وهى لا تتم فدفع توهم أنه يستمتع بها في بعض الاوقات وقوله يستمتع خبر ثان أو مستأنف استئنافا بيانيا كأنه قيل وماذا يفعل به السيد ولما كان بينه وبين قوله لا يبعن كمال الانقطاع لكونه نهيا في المعنى وهذا خبر لم يعطفه عليه وأفرد ضميره وجهه فيما قبله لانه لا يمكن الاستمتاع بالوطء في وقت واحد بأكثر من واحدة (قوله انعقاد الولد حرا) أى والولد جزء منها فيسرى العتق منه اليها كالعتق باللفظ لكن العتق به فيه قوة من حيث صراحة اللفظ فآثر في الحال وهذا فيه ضعف فآثر بعد الموت واعتراض بان السراية انما تكون في الاشخاص لاني الاشخاص كما تقدم الا أن يقال لما كان الحل جزءا منها صار شقها لاشخصا ندبر (قوله ان تلد الامة ربتها) انما كان من أشراف الساعة لانه انما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين وذلك من علامات الساعة وقيل انما كان ذلك من أشرافها لان السيد قديطا أمة فتعجل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في غيرها فاذا كبر ولدها ولو أنى اشتراها وهو لا يدري انها أمة فيصدق أنها ولدت سيدها المالك لها صورة ع ش (قوله فاقام الولد مقام أبيه) انظر ما وجه هذه الضميمة اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد الامة ربتها فسماهم بأول الرب المالك ولا يملك الا الحر على أن قوله وأبوه حر قد يمنع بأنه قد يكون قنوا بالجملة فلم ينتج الدليل المنعنى الذي هو انعقاد الولد حرا وأجيب بأن المراد انعقاده حرا في ملك أبيه والرفيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على م قال قوله والولد حرك فكذا هو انظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو حبلى)

عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر أمهات الاولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطنى والبيهقى وصححا وقفه على عمر رضى الله عنه وخالف ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كاهن ثقات وسبب عتقها بموته انعقاد الولد حرا لا لاجاع ولخبر الصحيحين أن من أشراف الساعة أن تلد الامة ربتها وفي رواية ربتها أى سيدها فأقام الولد مقام أبيه وأبوه حر فكذا هو لو (حبلى)

من باب طرب اه مختار (قوله من حر) أي بولد مثله بأن بلغ فلو وطئ أمته وقد استكمل تسع سنين ولم ير منيا قبل الوطء وأنت بولد لا أكثر من ستة أشهر من وطئه بلحظتين نسب الولد اليه ولا يحكم ببلوغه ولا ينفذ إيلاده وفرق بان النسب يكفي فيه الامكان بخلاف الإيلاد شرح ابن حجر وأما قول م لم يستكمل تسع سنين فقال ع ش عليه صوابه استكمل تسع سنين لان الذي لم يستكملها لا يثبت نسبه أيضا (قوله من حر) أي غير مرتد لان إيلاده موقوف م (قوله كاه) فاعل بحر لانه صفة مشبهة بمعنى محرر وقول ع ش ويجوز جره توكيدافيه نظرا فان النكرة لا تؤثر كذا لا عند الكوفيين بشرط الافادة ولأن سلم انه جار على مذهب الكوفيين فهو وان صح في الاول أي قوله كاه لا يصح في الثاني أي قوله أو بعضه لانه لم يقل أحدا بأنه من ألفاظ التوكيد فعلى هذا يكون الرفع متعينا على الفاعلية وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بعضه) فيه أن البعض ليس أهلا للولاء كما تقدم فكيف ينفذ إيلاده وأجيب بأن الرق انقطع بموته (قوله ولو كافرا) أي أصليا (قوله أمته) أي من له فيها ملك وان قل من أي ويسرى إلى نصيب شريكه اذا كان موسرا ودخل فيه ووطء الاصل أمة فرعه لانه يقدر دخولها في ملكه قبيل العلق فقوله أمته أي ولو تقدير او عبارة م أمته أي التي لم يتعلق بها حق للغير خرجت المرهونة اذا أولدها لراهن المعسر بغير اذن المرتهن الا ان كان المرتهن فرعه كما بحثه بعضهم وان انفك الرهن نفذ في الاصح وخرجت الجانية المتعلق برفقتها مال اذا أولدها مال كها المعسر فلا ينفذ إيلاده الا ان كان المجنى عليه فرع مال كها وخرجت أمة المحجور ر عليه بفاس فلا ينفذ إيلاده اه ملخصا وخرج بقوله أمته مالو أدخلت منيه المحترم بعدموته فالولد يذهب له غيرنه كما قاله م لكن لا تعتق لانهم انتقلت بالموت للورثة والحاصل ان للامة شرطين الاول أن تكون مملوكة للسيد حال علقها منه الثاني أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد ميسر ولم يزل عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لا يتعلق بها حق أصلا أو يتعلق بها وهو غير لازم أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلق أو استمر والسيد موسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنحو أداء أو إبراء أو لم يزل يبيع فيه لكن ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت الاستيلاد أما اذا يتعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاد والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرض الجانية واستثنى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسألة يثبت فيها الإيلاد وليست بملكه وهي مالواشترى أمة بشرط الخيار للبايع ووطئها المشتري باذنه فيثبت استيلادها لحصول الاجازة حينئذ قال ع ش وقد يمنع استنناؤها لانه بالوطء مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يحبل الأمتة (قوله أو بوطء محرم) أي بسبب حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونها محرمة له بنسب أو رضاع أو ماهرة أو لكونها من زوجة أو معتدة أو مجوسية أو مرتدة شرح م (قوله فوضعت) أي في حياة السيد أو بعد موته بمدة يحكم بقبول نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه كما رجحه بعضهم أنها تعتق أي يبين عتقها من حين الموت فتملك كسبها بعده وقيل تعتق من حين الولادة زي (فرع) وقع السؤال في الدرر عما لو كان لشخص أمتان فوطئ احدهما وحملت منه فوضعت علقه فاختارها لامة الثانية ووضعتها في فرجها فتخلقت ولدت ولدا فهل تصير الامة الثانية مستولدة أو لا اعتمد شيخنا ع ش أنها لا تصير مستولدة بذلك لانه لم يتقدم من منيه ومنهيا في هذه الحالة ويلحقه الولد اه برماوى (قوله حيا وميتا) ولو أحدتوا مينا وان لم ينزل الآخر وفرق بينه وبين العدة بان المدار هنا على الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوا من أعضائه حل والمعتد أنها لا تعتق

من حر) كاه أو بعضه ولو  
كافرا أو مجنونا (أمتة) ولو  
بلا ووطء أو بوطء محرم  
(فوضعت حيا

بمخرج بعضه حتى يتم خروجه مـر (قوله أو ما فيه غرة) كمضغة فيها صورة آدمى ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر بأربع مـر منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان شرح مـر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمى وإن قلن لو بقيت لتخططت وإنما نقضت بها العدة لأن الغرض ثم براءة الرحم وهنا ما يسمى ولداً مسل ولوأقر السيد بوطء أمته فادعت أنها أسقطت منه ما نصير به أم ولد فتصدق أن أمكن ذلك بينها وحكي ابن القطن فيه وجهين ورجح الأذرعى منهما تصديقه وإن اعترف بالجل ما لم تمض مدة لا يبقى الجل فيها مجتناوهذا هو المعتمد زى (قوله وإن لم ينفصل) أى جميعه والراجع أنها لا تعتق إلا إذا انفصل جميعه بعد موت السيد حل ومـر وفيه أن هذه الغاية تنافي قوله أولاً فوضعت إلا أن يقال المراد بقوله وضعت أى كله أو بعضه وحينئذ يحسن الاتيان بالغاية عـش قال الشيخان أن أحكام الجنين المنفصل بعضه باقية كمنع الارتوكـد راية عتق الأم إليه وعدم اجزائه عن الكفارة ووجوب الغرة عند الجنابة على الأم وتبعية ما فى البيع والهبة وغيرهما وقال بعضهم الولد إذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل إلا فى مسألتين أحدهما الصلاة عليه إذا صاح واستهل ثم مات قبل أن ينفصل الثانية إذا حزن إنسان رقبته قبل أن ينفصل زى أى فيقتل فيه (قوله عتقت بموته) فإن قيل إذا كانت الولادة هى الموجبة للعتق فلم وقف على موت السيد قيل لأن لها حقاً بالولادة وللسيد حقاً بالملك وفى تعجيل عتقها بالولادة بطلان لحقه من الكسب والاستمتاع فى تعليقه بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى شوبرى (قوله لما مـر) أى من الأحاديث لأنها عامة ومن قواعد الشافعى أن العموم فى الأشخاص مستلزم للعموم فى الأحوال وقتلها من جهة الأحوال وهذا مستثنى من قولهم من استجمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه لتشوف الشارع إلى العتق (قوله رقيقاً) أى حالة كونه رقيقاً بخلاف ما إذا كان حراً كان غـر بحرية أمة (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل (قوله أنها) أى المستولدة (قوله لانعقاد حـرا) ويلزم الواطئ قيمته للسيد (قوله فكاهه) أى فيعتق بموت السيد والحاصل أن ولد المستولدة ينقصد رقيقاً فى ثلاث صور ويعتق بموت السيد وينقصد حراً فى صورتين وهذه الخمسة تجرى أيضاً فى ولد غير المستولدة كما ذكره بعد بقوله أو وطئ أمة غيره إلخ فلا تكرر فى كلامه قال خط وأما ولاداً ولادها فإن كانوا من أولاد الاناث فهم كأولادها وإن كانوا من أولاد الذكور فلا لأن الولد يتبع أمه وقاؤه حرية (قوله بذلك) أى بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أى وبعد بيعها فى الدين بدليل ما بعده (قوله فيها الولد) وهو معسر ثم بيعت فى الدين) أى ثم أتت بولد عند المشتري من نكاح أو زنا فإذا ملكها بعد ذلك ثبت لها حق الحرية دون ولدها المذكور فتعتق بموت السيد دون ولدها وأما ولدها الحادث بنكاح أو زنا عند المرتهن بعد إيلادها فإنه يثبت له حكم الاستيلاد ولا يجوز بيعه فى دين الرهن وإن جاز بيع أمه للضرورة هذا هو المراد فى هذا المقام وعبارة شرح مـر ومحل ما ذكره المصنف إذا لم تبع فإن بيعت فى رهن وضعى أو شرعى أو فى جنابة ثم ملكها المستولد وأولادها الحادثين بعد البيع فاتها نصير أم ولد على الصحيح وأما أولادها قارقاء لا يعطون حكمها إلا أنهم ولدوا قبل الحكم باستيلادها ما الحادثون بعد إيلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وإن بيعت أمهم للضرورة لأن حق المرتهن والمجنى عليه مثلاً لا يتعلق بهم فيعتقون بموته دون أمهم بخلاف الحادثين بعد البيع لحدوثهم فى ملك غيره هو قوله الحادثين بعد البيع أى وقد انفصلوا قبل ملكه أما الحل الحادث بعد البيع الذى لم ينفصل عند ملكه لظانته يتبعها فى حكم أمية الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره مـر بعد (قوله وتقدم حكم المرهونه) وهو أنه إن كان الراهن مؤسراً نفذ إيلاده والا فلا وكذا الجنانية (قوله وفى المحجور عليه بفلس خلاف) بخلاف محجور السفه فينفذ إيلاده بخلاف مـر (قوله

أوميتاً وفيه غرة) وإن لم  
ينفصل (عتقت بموته) ولو  
بقتلها لما مـر (كولدها)  
الحاصل (بنكاح) رقيقاً  
(أو زناً بعد وضعها) فإنه  
يعتق بموت السيد وإن  
مات أمه قبل ذلك بخلاف  
الحاصل بشبهة وقد ظن أنها  
زوجته الحرة أو أمته  
لانعقاد حـرا فإن ظن أنها  
زوجته الأمة فكاهه  
وبخلاف الحاصل بنكاح  
أو زناً قبل الوضع لحدوثه  
قبل ثبوت حق الحرية  
للأم ومن ثم لم يعتق بموت  
السيد ولدها المرهونة الحاصل  
بذلك بعد وضعها وقبل  
عود ملكها إليه فبالو  
لدها وهو معسر ثم بيعت  
فى الدين ثم عاد ملكها  
وتقدم حكم المرهونة فى  
كتاب الرهن ومثلها الجنانية  
المتعلق برقبته مال وفى  
المحجور عليه بفلس خلاف  
رجح ابن الرفعة نفوذ إيلاده  
ونبعه البلقينى وهو أوجه

ورجح السبكي خلافه  
 وذهب الاذري والزرکشي  
 ثم قال لكن سبق عن  
 الحاموي والغزالي النفوذ  
 وخرج بزيادتي حر  
 المكاتب فلا تعتق بموته  
 أمته التي حبلت منه ولا  
 ولدها وقولي حبلت أولى  
 من قوله أحباها لايهامه  
 اعتبار فعله وليس مرادا  
 فان استدناها ذكره أو  
 منيه المحترم كذلك كما ثبت  
 به النسب (أو) حبلت منه  
 (أمة غيره بذلك) أي  
 بنكاح أوزنا (فالولد)  
 الحاصل بذلك (رقيق)  
 تبعالامه (أو بشبهة) منه  
 كأن ظنها ولوزوجا أمته أو  
 زوجته الحرة (فخر) لظنه  
 وعليه قيمته لسيدها  
 وكالشبهة نكاح أمة غر  
 بحريتها كما مر في الخيار  
 والاعفاف ولو ظن بالشبهة  
 أن الامتزوجته المملوكة  
 فالولد رقيق (ولانصير)  
 من حبلت من غير مال كها  
 (أم ولد) له (وان ملكها)  
 لا تنفء العلوقة بحر في ملكه  
 (وله) أي للسيد (اتنفاع  
 بأم ولده) كوطء واستخدام  
 واجارة (وارش جنابة  
 عليها وتزوجها جبرا)  
 وقيمتها اذا قتلت لبقاء  
 ملكه عليها وعلى منافعها  
 كالمدة (ولا يصح

خلافه) أي عدم النفوذ لتعليق حق الغرماء بها وهذا هو المعتمد (قوله لايهامه اعتبار فعله)  
 يجب بان أحباها أما كناية بان يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبل أو مستعمل في حقيقته وبجازه  
 شورى (قوله المحترم) أي حال خروجه بان لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان  
 فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولا تعتق به لا تنقلها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها  
 حل وعبرة مر لا تنفء ملكها حال علوقها اه فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته  
 لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وقول حل ثبت النسب أي والارث لكون منيه  
 محترما حال خروجه ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل  
 في زوجته فسا حقت بنته فحبلت منه لحق الولد به وكذلك الوسخ ذكره بحجر بعد انزاله فيها فاستنجت  
 به امرأة فحبلت منه شرح مر زى ولا يقال يلزم على ارثه من لم يكن موجودا عند الموت لانا  
 نقول وجود أصله كوجوده وانظر لو وطئ زوجته وأمه ظانا أنها أجنبية وخرج منيه هل هو محترم اعتبارا  
 بالواقع أولا بنظر الظن المذكور فيه نظر والظاهر الأول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في  
 الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كما لو خرج نوطه زوجته ظانا أنها أجنبية  
 فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اه ولو استمنى بيده  
 من يرى حرمة فالقرب عدم احترامه شرح مر فلا عده به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم  
 كما شمله حده المتقدم ما خرج بسبب تردد الدلالة على حلقة دبر زوجته وأمه من غير ايلاج فيه لجوازه  
 أما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترما لانه حرام له أنه خلافا لما بحثه الشيخ عميرة من أنه محترم كما لو  
 وطئ اخته الرقيقة ويؤيد الأول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به مر في الاستبراء ولو  
 خرج من رجل مني محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهما حتى صار شيئا واحدا واستدخلته  
 أمته أو أجنبية وحبلت منه وأنت بولد فانه ينسب له تغليباً للمحترم كما قاله طب وسم لا يقال اجتمع  
 مانع ومقتض فيغلب المانع لا بانقول هو غير مقتض لامانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة  
 أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليباً له أولا والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام طب وسم  
 (قوله ولوزوجا) كأن كان متزوجا مائة ووطئها ظانا أنها أمته المملوكة له أو زوجته الحرة فالمراد بالشبهة  
 شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطء بها عالم فيكون الولد فيها رقيقا لا تنفء  
 ظن الزوجية والملك ولو وطئ جارية تمت المال حذفت أولادها فلا نسب ولا لادسواء الغني والفقير لانه  
 لا يجب فيه الاعفاف شرح مر (قوله كما مر في الخيار) عبارة هناك ولو غر بخرية أمة انعقد ولده  
 قبل علمه حراً وعليه قيمته لسيدها لان غره أو انفصل ميتا بلاجناية ورجع على غار ان غرمها (قوله  
 لا تنفء العلوقة بحر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوءة بشبهة لان ولدها وان كان  
 حراً لكن العلوقة به ليس في ملكه (قوله كوطء) ما لم يقم بها مانع ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر  
 أو موطوءة أي به أو مكاتبته أو كونه مبعوثا وان أذن له مالك بعضه فيما يظهر من اطلاقهم خلافاً للبقيني ابن  
 حجر وزى ومثله شرح مر وانظر وجه ذلك مع اذن مالك البعض أو كانت مهايأة ووطئها في  
 نوبته (قوله واجارة) أي لا من نفسها زى (قوله لبقاء ملكه عليها) تمليل لقوله وارش جنابة  
 عليها وقوله وقيمتها اذا قتلت وقوله وعلى منافعها تعليل للباقي قال مر وانما امتنع بيعها ونحوه لتأكد  
 حق العتق فيها وخالف المكاتب حيث امتنع استخدامهم وان كان ملكه عليه باقيا لما فيه من ابطال  
 مقصود عقد الكتابة وهو تمكنه من الاكتساب ليؤدي النجوم فيعتق ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبه  
 بأن سبقت الكتابة الاستيلاء أو عكسه لم يمكن له استخدامها ولا غيره مما ذكره (قوله ولا يصح

تمليكها من غيرها) يبيع أو

هبة أو غيرها لانها لا تقبل  
النقل وما رواه أبو داود عن  
جابر كنا نبيع سرارينا  
أمهات الاولاد والنبي  
صلى الله عليه وسلم حتى  
لا نرى بذلك بأساً أجيب  
عنه بأنه منسوخ وبأنه  
منسوب الى النبي صلى  
الله عليه وسلم استدلالاً  
واجتهاداً فيقدم عليه ما  
نسب اليه قولاً ونصاً  
وهو نبيه صلى الله عليه  
وسلم عن بيع أمهات الاولاد  
كأمر وخرج بزيادتي من  
غيرها تمليكها من نفسها  
فيصح كما أفنى به القفال في  
البيع ومثله غيره مما يمكن  
لأنه في الحقيقة اعتاق (و)  
لا يصح (رهناً) لمافيه  
من التسليط على بيعها  
وتعبري بما ذكرأولى  
من قوله ويحرم بيعها  
ورهنها وهبتها (كولدها  
التابع لها) في العتق بموت  
السيد فلا يصح تمليكها من  
غيره ورهنه وهذه من  
زيادتي (وعتقهما من  
رأس المال) وان حبلت به  
من سيدها في مرض موته  
أو أوصى بعتقهما من  
الثالث كأنفاقه المال في  
الشهوات فلا يؤثر فيه ذلك  
بخلاف ما لو أوصى بحجة  
الاسلام من الثالث وهذا  
من زيادتي في الولد والله  
أعلم

تمليكها من غيرها) بل ولو حكم به كما تم نقض على المعتمد زى (قوله أو غيرها) كهدية وقرض  
بان يقرضها غيره (قوله سرارينا) بتشديد الباء جمع سرية (قوله بأنه منسوخ) أى ان قرئ  
لا يرى بالياء التحتية وقوله وبأنه منسوب ان قرئ بالنون وكذلك يصح كونه منسوخاً عليهما ان ثبت  
أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وأقره لكنه ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من  
جابر أى ظن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على بيعهن وأقره شيخنا عزى وعبارة الرشيدى  
قوله استدلالاً واجتهاداً أى من أخذنا بظاهر قول جابر والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك  
أساساً اهـ أى بان الأئمة أداهم اجتهادهم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على بيعهن وأقره أو ان  
الاجتهاد من جابر أو من الصحابة قالوا وفيه وبأنه منسوب بمعنى أو وقوله واجتهاداً عطف تفسير ويصح  
كونه مغايراً بان يراد بالاول ما قاله بعض الصحابة وبالثاني ما قاله بعض المجتهدين كداود الظاهري  
من حل بيعها تدبر (قوله ما نسب اليه قولاً) ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهى أو قبل ما استدلى به  
عمر وغيره وهو ظاهر في أن قوله لا نرى بالنون لالباء وقوله نصاعطف خاص على عام لان النص  
ما لا يحتمل غيره وانقول يشمل الظاهر والنص فان قلت كيف يكون نصاعطف احتمال النهى للتنزيه  
قلت يدفع ذلك قوله فاذا مات الخ وبان احتمال النهى للتنزيه بعيد في مثل ذلك (قوله وهو نبيه صلى الله  
عليه وسلم عن بيع الخ) أى في قوله لا يبيعن لانه خير بمعنى النهى قال حل وحل صيغة لا يبيعن على  
الكراهة خلاف الظاهر (قوله مما يمكن) كأن يهبها نفسها ع ش وكأن يقرضها نفسها فتعتق  
وتأق له بامته مثلاً بدها واحترز به عن الوصية بعتقها فلا تصح لانها تعتق بالموت من غير اعتاق  
(قوله ولا يصح رهنها) لم يستفده هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيعن فاعلمه من  
حديث آخر أو بالقياس على البيع لان ما جاز بيعه جاز رهنه (قوله أولى من قوله ويحرم الخ) لانه  
لا يلزم من الحرمة عدم الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة فانه صحيح مع الحرمة ع ش (قوله كولدها  
التابع لها) أى من غير السيد لان ولده ينعقد حراً كما مر وهذا التشبيه يمكن رجوعه للسائل  
الحصة المذكورة بقوله وله انتفاع بام ولده وبه صرح خط فأنظر وجه قصر الشارح له على  
الاخيرين منها (قوله وان حبلت به) أى بما صارت به أم ولد فليس الضمير للولد الذى يعتق من  
رأس المال ع ش لان هذا الولد من غير السيد فينافى قوله من سيدها وأما الضمير

في قوله أو أوصى بعتقهما من الثالث فهو راجع لها ولولدها التابع لها في العتق

والرق ولو قال وان أحبلها في مرض الموت لكان أوضح (قوله كأنفاقه

المال) أى فانه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أى في

عتقهما من رأس المال ذلك أى حبلها به في مرض الموت

أو إصاؤه بعتقهما من الثالث (قوله بخلاف ما لو

أوصى الخ) أى فانه يخرج الحجة من الثالث

ان وفي بها والا فيصرف للحجة

ما يخصها من الثالث وتكمل

من التركة ع ش

والله أعلم



﴿ يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار الكتب ﴾

﴿ العربية الكبرى بمصر محمد الزهري الغمراوي ﴾

الحمد لله الذي خالق الامام وشرع لهم الحلال والحرام وأبان السبيل اليه وأزاح العليل بمأشرحه من الحجج الدالة عليه والصلاة والسلام على خاتم الرسالة سيدنا محمد المنجي شرعه من الضلالة وعلى آله المطهرين من الارجاس وأصحابه ذوي الهداية المبعدة عن الشك والوسواس ﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامة الكامل والملاذ الفاضل ذي التحقيق الذي أشرقت شمس فوائده وسمت على الدراري نجوم عوائده المفضال زينة الزمان العلامة البجيرى سليمان قدس الله أسرارہ وأفاض على جسدته أنواره وهي حاشية أوضحت من شرح المنهج ألبازه التي صعبت على الأذهان وحلت عقده حتى نجلت أضواؤه للعيان وصارت محط أفكار المحققين ومورد أهنياء ذوي الفضل الكاملين وكيف لا وشرح المنهج هو خلاصة مذهب الشافعية وحلية الكتب التي هي مجمع المسائل الدينية نسيج علامة المتأخرين وقدة أهل الفضل من المحققين شيخ الاسلام وامام الانام الشيخ زكريا الانصاري رحمه الله وأثابه رضاه وقد تحلت طرر الحاشية اند كورة

بهذا الشرح الشريف وجانب من تحقيقات تقرير العلامة المرصفي على هذا

الكتاب المنيف فجاء كتابا لم يسبق له مثيل في التحقيق ولم يكن في

حسن وضعه مع جودة الافادة ما يدانيه في التدقيق وذلك

بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر التي

حازت من الدقة ولعناية ما يفوق الحصر

وكان الفراغ من طبعه في شهر شوال

سنة ١٣٣٠ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

أمين



﴿ تنبيه ﴾

قد سمينا في طرة الكتاب العلامة المرصفي صاحب التقرير بمحمد تبعاً لما في النسخة المطبوعة في المطبعة الاميرية ولكن تحققنا أخيراً ان اسمه أحد فلزم التنبيه على ذلك

﴿ فهرست الجزء الرابع من حاشية الشيخ البجيرى على شرح المنهج ﴾

صفحة	
٢	كتاب الطلاق
١٢	فصل في تفويض الطلاق للزوجة
١٣	فصل في تعدد الطلاق بنية العد فيه وما يذ كرمعه
١٧	فصل في الاستثناء
١٩	فصل في الشك في الطلاق
٢٢	فصل في بيان الطلاق السني وغيره
٢٦	فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يذ كرمعه
٣٠	فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وغيرهما
٣٥	فصل في الاشارة للطلاق بالاصابع وفي غيرها
٣٨	فصل في أنواع من تعليق الطلاق
٤٠	كتاب الرجعة
٤٦	كتاب الايلاء
٥٠	فصل في أحكام الايلاء
٥٢	كتاب الظهار
٥٥	فصل في أحكام الظهار
٥٧	كتاب الكفارة
٦٣	كتاب اللعان والقذف
٦٧	فصل في قذف الزوج وزوجه
٦٩	فصل في كيفية اللعان وشرطه وثمرته
٧٦	كتاب العدد
٨٢	فصل في تدخّل عدتي امرأة
٨٣	فصل في حكم معاشرة المفارق المعتدة
٨٤	فصل في عدة الوفاة وفي المفقود وفي الاحداد
٨٩	فصل في سكنى المعتدة
٩٢	باب الاستبراء
٩٧	كتاب الرضاع
١٠١	فصل في طرقة الرضاع
١٠٣	فصل في الاقرار بالرضاع الخ
١٠٥	كتاب النفقات وما يذ كرمعه
١١٢	فصل في موجب المثلون
١١٦	فصل في حكم الاغسار بمؤنة الزوجة
١١٩	فصل في مؤنة القريب

- ١٢١ فصل في الحضانة  
 ١٢٦ فصل في مؤنة المملوك وما يذ كرمها  
 ١٢٩ كتاب أحكام الجنائيات  
 ١٣٤ فصل في الجنائية من اثنين وما يذ كرمها  
 ١٣٦ فصل في أركان القود في النفس  
 ١٤١ فصل في تغير حال المجرور  
 ١٤٣ فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ  
 ١٤٦ باب كيفية القود الخ  
 ١٥١ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني  
 ١٥٢ فصل في مستحق القود ومستوفيه  
 ١٥٧ فصل في موجب العمد والعفو  
 ١٥٩ كتاب الديات  
 ١٦٣ فصل في موجب مادون النفس الخ  
 ١٦٥ فصل في موجب ابانة الاطراف  
 ١٦٨ فصل في موجب ازالة المنافع  
 ١٧٤ فصل في الجنائية  
 ١٧٦ باب موجبات الدية  
 ١٨٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذ كرمه  
 ١٨٣ فصل في العاقلة  
 ١٨٧ فصل في جنابة الرقيق  
 ١٨٩ فصل في القرعة  
 ١٩١ فصل في كفارة القتل  
 ١٩٢ باب دعوى الدم والقسامة  
 ١٩٧ فصل فيما يثبت به موجب القود الخ  
 ١٩٩ كتاب البغاة  
 ٢٠٤ فصل في شروط الامام الاعظم الخ  
 ٢٠٥ كتاب الردة  
 ٢٠٩ كتاب الزنا  
 ٢١٤ كتاب حد القذف  
 ٢١٦ كتاب السرقة  
 ٢٢٣ فصل فيما لا يمنع القطع الخ  
 ٢٢٦ فصل فيما يثبت به السرقة الخ  
 ٢٢٨ باب قاطع الطريق

- ٢٣١ فصل في اجتماع عقوبات على واحد  
 ٢٣٢ كتاب الاشرية والتعازير  
 ٢٣٦ فصل في التعزير  
 ٢٣٧ كتاب الصيال  
 ٢٤٤ فصل فيما تلتفه الدواب  
 ٢٤٦ كتاب الجهاد  
 ٢٥٢ فصل فيما يكره من الغزوات  
 ٢٥٦ فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب  
 ٢٦٣ فصل في الامان مع الكفار  
 ٢٦٨ كتاب الجزية  
 ٢٧٦ فصل في أحكام الجزية  
 ٢٨١ كتاب الهدنة  
 ٢٨٤ كتاب الصيد  
 ٢٩١ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه  
 ٢٩٤ كتاب الاصححة  
 ٣٠٠ فصل في العقبة  
 ٣٠٣ كتاب الاطعمة  
 ٣١٠ كتاب المسابقة  
 ٣١٦ كتاب الايمان  
 ٣٢١ فصل في صفة كفارة اليمين  
 ٣٢٣ فصل في الحلف على السكى والمسا كنهه وغيرها  
 ٣٢٦ فصل في الحلف على أكل أو شرب  
 ٣٣٠ فصل في مسائل منشورة  
 ٣٣٣ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا  
 ٣٣٤ كتاب النذر  
 ٣٣٩ فصل في نذر الايمان الى الحرم  
 ٣٤٣ كتاب القضاء  
 ٣٤٧ فصل فيما يقتضى انزال القاضى الى  
 ٣٥٠ فصل في آداب القضاء وغيرها  
 ٣٥٦ فصل في التسوية بين الخصمين  
 ٣٦٠ باب القضاء على الغائب  
 ٣٦٤ فصل في الدعوى بعين غائبة  
 ٣٦٦ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته

- ٣٩٨ باب القسمة  
 ٣٧٤ كتاب الشهادات  
 ٣٨١ فصل في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ  
 ٣٨٧ فصل في تحمل الشهادة الخ  
 ٣٨٨ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة وأدائها  
 ٣٩٠ فصل في رجوع الشهود عن شهادتهم  
 ٣٩٣ كتاب الدعوى والبيّنات  
 ٣٩٨ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه  
 ٤٠١ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف  
 ٤٠٣ فصل في النكول  
 ٤٠٥ فصل في تعارض البيّنات  
 ٤٠٧ فصل في اختلاف المتداعين  
 ٤١٠ فصل في القائف  
 ٤١٢ كتاب الاعتاق  
 ٤١٦ فصل في العتق بالعضية  
 ٤١٨ فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة  
 ٤٢١ فصل في الولاء  
 ٤٢٢ كتاب التدبير  
 ٤٢٦ فصل في حكم حل المدبرة الخ  
 ٤٢٧ كتاب الكتابة  
 ٤٣١ فصل فيما يلزم السيد الخ  
 ٤٣٥ فصل في لزوم الكتابة  
 ٤٣٧ فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة الخ  
 ٤٤٢ كتاب أمهات الاولاد





















